كليـة دار العلـوم
الدراســـات العليـــا
قسم النحو والصرف والعروض

# شـــرح التسهيـــل للمرادي

## القسـم النحـوى

تحقيق ودراسة
محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد

مكتبة الإيمان - المنصورة

ت : ٢٢٥٧٨٨٢

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

رقم الإيداع : ٩٤٥٤ /٢٠٠٧


بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهـداء

إلى دار العلوم الحصان الرزين

رمز الأصالة والمعاصرة

## المقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان فكرمه ، واصطفاه على مخلوقاته فهداه وعلمه ، والصلاة والسلام على معلم البشرية ، والمعلم الأول ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديهم إلى أن يرث الله الأرض ، ومن عليها .

أما بعد . . فهذه دراسة عن شرح التسهيل للعلامة المرادى - رحمه الله تعالى - دفعنى إلى دراسته حب التراث ونشره - منذ أن عرفت قيمة هذا الموروث الضخم من خلال عملى مراجعًا لغويًا ، وناسخًا للمخطوطات ، ومفهرسًا في دور النشر ، وتدور الأيام دورتها ، وأنا في هذا العمل ازداد حبًا وعشقًا لما خلفه لنا العظماء الأوائل ، وما أن انتهيت من السنة التمهيدية ؛ حتى ذهبت إلى الأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم ، وعرضت عليه شرح التسهيل للمرادى فشدّ من أزرى ، وبارك اختياري ؛ فهو أعلم منى بالرجل وبمكانته ، وتم لى تسجيل الموضوع .

ومن باب الأمانة التى أرتضيها لنفسى - أذكر هنا أن الدكتور شعبان صلاح قد أبلغنى أن جزءًا من الكتاب قد حقق فذهبت إلى جامعة الأزهر ، ووجدت أن الجزء المحقق إلى باب الاشتغال ، فتقدمت بطلب للقسم بأن أكمل ما أنقصه الرجل ، ولكن القسم الموقر قد رفض ذلك الطلب ، وطلب منى المشرف أن أقوم بتحقيق الكتاب ولا التفت إلى ما حقق منه لأمرين:

**الأول**: أن التحقيق القديم غالبًا ما يفتقد النواحى المنهجية وخاصة النواحى التى ظهرت في التحقيق كعلم له أدواته الخاصة .

**الثانى**: أن الاستفادة تكمن في متابعة العمل منذ بدايته .

وقد كان الخير فيما أراده الله ، وفيما أراده القسم الموقر ، فقد فتح الله علىّ بابا من المعرفة ، لم أكن لأرتاده ؛ لولا ركوب هذا الطريق الوعر .

وقد قسمت البحث قسمين: جعلت أولهما للدراسة ، وثانيهما للنص المحقق .

**القسم الأول: وقد اشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، فأما المقدمة فقد عرضت فيها الخطة التى سار عليها البحث، وأما التمهيد فقد جاء بعنوان: المرادى حياته وآثاره.**
وتحدثت فيه عن اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ووفاته .

**وجاء الفصل الأول بعنوان:** منهج المرادى في شرح التسهيل ومصادره ، وتحدثت فيه عن المنهج الذى اتخذه المرادى في شرحه ، وسار عليه ، ومدى التزام المرادى بهذا المنهج ، كما ذكرت المصادر المختلفة التى استقى منها المرادى شرحه ، وتنبيهات المرادى على شرح التسهيل لابن مالك باعتباره أهم المصادر التى اعتمد عليها المرادى في شرحه .

**وعرض الفصل الثانى** للشواهد في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن استشهاده بالقرآن والقراءات القرآنية ، والحديث النبوى ، والشعر واللهجات .

**أما الفصل الثالث فقد تناول** الخلاف النحوى في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن الخلاف النحوى في شرح التسهيل سواء أكان الخلاف على مستوى المدارس ، أم على مستوى الأفراد .

**وجاء الفصل الرابع:** آراء المرادى النحوية ، وتحدثت فيه عن الآراء النحوية للمرادى ، والتى شملت اعتراضات المرادى على النحاة ، ورده عليهم ، وآراءه التى شملت موافقاته للنحاة ، وتبعيته لهم .

**أما القسم الثانى:** من البحث فقد تضمن النص المحقق تقفوه الفهارس .

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتقدم من الشكر بجزيله وأعمقه لأساتذتى الذين قدموا لى النصيحة ، والتوجيه والإرشاد في كلية دار العلوم فجزاهم الله عنى خيرًا ، وأخص من هؤلاء الأساتذة واحدًا الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم الذي بذل معى - من وقته وراحته - الكثير والكثير في تكبد قراءة هذا العمل ، ومازال يقدم لى من ملاحظاته دون ملل أو ضجر ؛ فكان نعم الأب ونعم المعلم فيما قدم لى من توجيهات أفاد منها البحث وصاحبه ، فاللهم اجزه عنى خير الجزاء ، كما أشكر الأستاذ الدكتور صلاح رواى ، والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم اللذين ترددت عليهما كثيرًا فأفدت من علمهما الكثير ، وأشكر الأستاذين الفاضلين عضوى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ غفاف حسانين والأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز عبد الدايم ، والأستاذين/ عادل عبد الموجود وعلى معوض ، اللذين تفضلا فاقتطعا من وقتهما من أجل تقويم هذا البحث وتقويم صاحبه ، كما أشكر إخوانى أمناء مكتبة كلية دار العلوم ، والمكتبة المركزية ، ومعهد المخطوطات ودار الكتب ، والشيخ أسامة ، والأستاذ عادل عبد المهيمن على ما قدموا لى من عون وخدمات .

وأخيرًا أسأل الله تعالى التوفيق ، والسداد ، والأجر ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، والحمد لله في الأولى والآخرة ، وصلى الله وسلم على الرسول الكريم ، والله من وراء القصد وهو نعم النصير .

## التمهيد: المرادى وآثاره

### اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو الحسن بن قاسم[١]، وقيل: حسن ابن أم قاسم بن عبد الله بن على المرادى، المغربى الأصل، المصرى المولد، أبو محمد، وقيل: أبو على بدر الدين، وقيل: شمس الدين المعروف بابن أم قاسم نسبة إلى جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وقيل: ليست بجدته، وإنما هى امرأة تبنته.

ويلاحظ الباحث على تلك الترجمة عدة ملاحظات:

**أولها**: اختلاف المترجمين حول اسمه، وهل هو الحسن بن قاسم، أم حسن ابن أم قاسم؟

**ثانيها**: اختلاف المترجمين حول كنيته، وهل هو أبو على أم أبو محمد؟

**ثالثها**: اختلاف المترجمين حول لقبه، وهل هو شمس الدين أم بدر الدين؟

وكما اختلفوا حول اسمه ولقبه وكنيته، اختلفوا كذلك حول العلاقة التى كانت بينه وبين السيدة التى اشتهر باسمها، وهل هى جدته لأبيه، أم إنها امرأة تبنته.

والباحث لا يجد تفسيرات لهذا الخلط فى الترجمة الواحدة للعالم الواحد سوى محاولات واجتهادات لبعض المترجمين الذين ترجموا لمثل المرادى خاصة إذا عرفنا أن ترجمة المرادى تناقلها لاحق لمن سابق، وأن حياة الرجل محاطة بشىء من الغموض والإبهام فلم تسعفنا المراجع بما يشفى الصدر عن هذا الرجل.

### مولده:

لم يذكر أحد من الذين ترجموا للمرادى تحديد يوم ميلاده، وما قالوه إنما هو تحديد المكان الذى ولد به، فقالوا: ولد بمصر[٢]، وكما أنهم لم يذكروا شيئًا عن زمن ولادته؛ فكذلك لم يذكروا شيئًا عن أفراد أسرته، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى كثرة التنقلات التى كانت تتم فى البيوتات التى اشتهرت بطلب العلم، ويظهر ذلك جليًا فى قولهم: إن ولادته بمصر ثم أقام بعد ذلك واشتهر بالمغرب[٣]، والذين عرفوا من أفراد أسرته - إن صح نسبها إليه - إنما هى جدته فقط، وهى جدته أم أبيه واسمها الزهراء، ولقبت بالشيخة[٤] لورعها وعلمها.

وكما أغفلت التراجم ذكر أفراد أسرته، أغفلت كذلك الحديث عن حياة المرادى الاجتماعية، وعما إذا كان متزوجًا أم لا، وإن كان له ثمة أولاد أم لا؛ فكما سبق القول: الحديث عن حياة المرادى وأسرته حديث قصير جدًا لا يزيد عن بضعة سطور فى جميع الكتب التى ترجمت للمرادى.

---

(١) راجع فى ترجمته:
الدرر الكامنة ٢/ ٣٣، ٣٤، وطبقات القراء ١/ ٢٢٧، وحسن المحاضرة ١/ ٢٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٥١٧، وروضات الجنات ٣/ ١٠١، وهدية العارفين ١/ ٢٨٦، وغاية النهاية ١/ ٢٢٧، ٢٢٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠، ١/ ١٦١، والأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٧٦.
(٢) بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وغاية النهاية ١/ ٢٢٧.
(٣) الأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨.
(٤) بغية الوعاة ١/ ٥١٧.

**شيوخه:**

١ - **أبو زكريا الغماري:**
هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري، التونسي النحوي، أبو زكريا ولد بتونس سنة ٦٤٣هـ، وفيها قرأ على ابن عصفور، وقرأ في دمشق على ابن مالك توفي سنة ٧٢٤هـ[١].

٢ - **أبو حيان الأندلسي:**
هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي، الغرناطي، نحوي عصره، ومحدثه ومفسره، له مؤلفات كثيرة، تلقى العلم عن أبي الحسين بن أبي الربيع، وابن الضائع، وابن عصفور وغيرهم، كما أخذ عنه من طلاب عصره صلاح الدين الصفدي، وناظر الجيش، وصاحب الشرح، وغيرهم. توفي ٧٤٥هـ[٢].

٣ - **شرف الدين المغيلي:**
هو عيسى بن خلوف بن عيسى المغيلي الملقب بشرف الدين كان من علماء عصره الأفاضل، ومن أعيان المالكية بالديار المصرية، وولي قضاء المالكية، وهو الذي رغب المرادي في دراسة الفقه المالكي، وجعله يتمسك به فلم ينصرف عنه، توفي مقتولاً سنة ٧٥١هـ[٣].

٤ - **مجد الدين التستري:**
هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري برع في علم القراءات والأصول العربية، وتولى مشيخة القراءات بالمدرسة الفاضلة، اشتهر بجودة القراءة، وحسن الأداء، تأثر به المرادي في علم القراءات والعربية، توفي سنة ٧٤٨هـ[٤].

٥ - **شمس الدين اللبان:**
هو أبو عبد الله بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي الشافعي، تأثر به المرادي في علم أصول الفقه، له ترتيب على كتاب الأم للشافعي، ومختصر في علوم الحديث، وكتاب في النحو، وتوفي سنة ٧٤٩هـ[٥].

٦ - **السراج الدمنهوري:**
هو عمر بن محمد علي بن فتوح أبو حفص الدمنهوري المصري برع في النحو والقراءات أخذ عن الشيخ شرف الدين محمد بن علي الحسيني الشاذلي، كما أخذ عن تقي الدين بن الضائع، وتفقه على العلامة نور الدين بن علي بن يعقوب، وغيره وأقرئ القراءات في الحرمين الشريفين، ودرس وأفتى، وتوفي سنة ٧٥١هـ[٦].

---

(١) انظر: البغية ٢/ ٣٣١.
(٢) والبغية ١/ ٢٨٠ - ٢٨٥، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥.
(٣) الديباج المذهب ٢/ ٧٤، وحسن المحاضرة ١/ ٤٦٠.
(٤) والبغية ١/ ٤٥٥.
(٥) شذرات الذهب ٦/ ١٦٣.
(٦) غاية النهاية ١/ ٥٩٧، والبغية ٢/ ٢٢٣.

٧ - **أبو عبد الله الطنجي:**

هو شيخ من أهل النحو والصناعة، وقد نقل عنه أبو حيان، وينسب إلى طنجة[١] وهي بلدة على ساحل المغرب العربي مقابلة للجزيرة الخضراء في الأندلس، أخذ عنه المرادي النحو والألفية[٢].

**تلاميذه:**

كان المرادي - رحمه الله - رجلاً عالمًا، تصدى للتدريس فكان للشيخ - كما يظهر من مقدمات كتبه - حلقات للتدريس والعلم يشرح فيها ويفسر ويجيب تلاميذه إلى ما يطلبونه، وعلى الرغم من ذلك لم تذكر لنا كتب التراجم - التي ترجمت للرجل - سوى تلميذين فقط وهما:

- **جلال الدين بن عبد رسول بن أحمد بن يوسف التيزيني الثيري، وقد ترجم مصنفات منها:**
- **شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول.**
- **التلويح في شرح الجامع الصحيح.**
- **المنظومة في الفقه وشرحها.**
- **شرح المشارق.**
- **شرح التلخيص.**
- **مختصر شرح البخاري لمغلطاي.**
- **ومات بالقاهرة في ثالث عشر من رجب سنة ٧٩٢هـ**[٣].

**والثاني:** إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي نزيل القاهرة توفي سنة ٨٠٠هـ[٤].

**آثار المرادي العلمية:**

لقد ترك لنا المرادي - عليه رحمة الله - إرثًا عظيما متنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على العموم، والمكتبة النحوية على وجه الخصوص، ومن أهم الآثار التي تركها المرادي:

- إعراب القرآن[٥].
- إعراب البسملة[٦].
- تفسير القرآن[٧].
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك[٨].

---

(١) معجم البلدان ٤/ ٤٢، ٤٣.
(٢) طبقات المفسرين ١/ ١٤٣.
(٣) البغية١/ ٤٨٨.
(٤) الدرر الكامنة١/ ١١، ١٢.
(٥) غاية النهاية ١/ ٢٢٧، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣.
(٦) البغية١/ ٥١٧.
(٧) غاية النهاية ١/ ٢٢٧، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣.
(٨) حققه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان - ونشرته الكليات الأزهرية.

- الجنى الداني في حروف المعاني[١] .
- رسالة في الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب[٢] .
- سرور النفس[٣] .
- شرح باب وقف حمزة على الهمزة[٤] .
- شرح الجزولية[٥] .
- شرح الحاجبية العروضية[٦] .
- شرح الشاطبية[٧] .
- شرح الفصول[٨] .
- شرح الكافية[٩] .
- شرح المفصل[١٠] .
- كراسة في كلا وبلى[١١] .
- المفيد في القراءات[١٢] .
- منظومة في الذال المعجمة والدال المهملة[١٣] .
- منظومة في معاني الحروف[١٤] .

**وفـاته :**

أجمعت كل المصادر التي ترجمت للشيخ على أنه توفي في يوم عيد الفطر عام ٧٤٩هـ ، ودفن بسرياقوس[١٥] ، ولكننا نجد الإمام ابن حجر العسقلاني ، قد تفرد برأي آخر في وفاته فقال: وقد رأيت بخطي – ولا أدري من أين نقلته –: وكانت وفاته سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، والله أعلم[١٦] .

• • •

(١) حققه الأستاذ حسن ١٩٧١ ، وحققه الأستاذان فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل سنة ١٩٧٣ ، وحقق في رسالة في دار العلوم .
(٢) مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ١٧٩٠ .
(٣) ذكرها بروكلمان في الأدب العربي .
(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٦٢ تيمور .
(٥) الدرر الكامنة ٢/ ٣٢ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) السابق والصفحة .
(٩) الدرر الكامنة ٢/ ١١٧ .
(١٠) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١١) الجنى الداني ٥٧٨ .
(١٢) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ .
(١٣) مخطوط في معهد المخطوطات .
(١٤) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١٥) الأعلام ٢/ ٢٢٨ .
(١٦) انظر الدرر ٢/ ٣٣ .

# الفصل الأول
## منهج المرادي في شرح التسهيل ومصادره

لقد اختط المرادي لنفسه في شرح التسهيل منهجًا سار عليه في الكثير الغالب، ولم يحد عنه إلا في القليل النادر، وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط الآتية:

**أولاً**: بدأ المرادي شرحه بمقدمة يسيره افتتحها بالحمد والصلاة على النبي ﷺ ثم بيّن صفة هذا الشرح، وأنه تعليق على تسهيل الفوائد، وذكر الغرض من هذا التعليق بأنه يذيل فوائده ويوضح مقاصده، ثم ذكر جزءًا من المنهج الذي اختطه لنفسه، وهو الميل إلى الاختصار[1].

والواقع أن المرادي قد التزم بمنهج الميل إلى الاختصار، وذلك ظاهر وواضح في شرحه كما في باب التثنية وجمعي التصحيح[2]، ولكن هذا الالتزام وجدناه مفقودًا في بعض الأبواب، إذ هو يميل إلى الإطالة والإسهاب كما في باب المبتدأ[3].

ولعل هذا الخلل المنهجي الذي وقع فيه المرادي يرجع إلى طبيعة الأبواب النحوية التي يعالجها، أو أن الإسهاب والإيجاز مرتبطان بمتن ابن مالك، فالمرادي لم يكن يشرح كلامًا له، ولكنه كان يشرح متن غيره، فهو إذن مرهون بعبارته في الإيجاز والإطالة.

**ثانيًا**: قام المرادي بتقسيم المتن إلى أجزاء صغيرة، وقد رمز للمتن بالحرف الأبجدي "ين" إشارة إلى أنه كلام المصنف، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء، وقد رمز له بالحرف الأبجدي "شر" إشارة إلى أنه كلام الشارح، ويلاحظ على شرح المرادي - بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه - أنه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك كاملة، وإنما الفقرة التي كان يشرحها ابن مالك في موضع، كان المرادي يشرحها في أكثر من موضع، ويدل ذلك على عمق المرادي في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات، وتحليلها والتعليق عليها، وإبداء الرأي، سواء كان بالتبعية أم بالاعتراض.

**ثالثًا**: الدقة في التعريف والحدود، وتخريج المحترزات؛ فقد كان المرادي ممن يعتنى اعتناءً كبيرًا بالتعريفات والحدود، فكان الحد عنده مانعًا جامعًا، وهو يبدو جليًا واضحًا في شرح المرادي، فلا يكاد يخلو موضوع من موضوعات الكتاب، أو أبوابه إلا وتظهر فيه هذه السمة الواضحة، فهو يعرف الفعل في اللغة فيقول: هو المعنى الصادر عن الفاعل، وفي الاصطلاح: ما ذكر - يعني كلام ابن مالك -: أن الفعل كلمة تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه، ثم بدأ المرادي يشرح هذا التعريف، ويخرج محترزاته فقال: قوله: "كلمة" جنس، وقوله: "تسند" خرج به الحرف، وبعض الأسماء كياء غلامي، وما لازم النداء أو الظرفية، وقوله: "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم، فالقائم مسند، وزيد مسند إليه، ثم تعكس فتقول: القائم زيد، وقوله: "قابلة.. إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال، فإنها تسند أبدًا وليست أفعالاً خلافًا للكوفيين[4].

---

(١) التحقيق: ١.
(٢) السابق: ٧١.
(٣) السابق: ٢١٣ وما بعدها.
(٤) التحقيق: ٦.

فالمرادي في شرحه لنص ابن مالك السابق قد أتى على جميع كلماته ، وعرفها وبين محترزات هذا التعريف .

وفي باب المبتدأ عندما يشرح كلام ابن مالك في تعريفه للمبتدأ: وهو ما عدم حقيقة أو حكما عامّلا لفظيًّا من مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى .

يقول المرادي[1]: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح ، والمقدر به نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في: زيد قائم ، والوصف المذكور: أقائم الزيدان فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظي حقيقة ، ومثال ما عدم العامل اللفظي حكمًا: هو ما جرّ بمن الزائدة ، أو بالباء نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] وبحسبك درهم ، فخالق وحسبك مبتدآن ، وقد عدما عامّلا لفظيًّا حكمًا لا حقيقة ؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظي ، لكن دخوله كلا دخوله . قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان ؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجل عامل فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرب ؛ لأنهما في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشيء ، وقيد العامل بكونه لفظيًّا ؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًّا ، وشمل قوله: "ما عدم عامّلا لفظيًّا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب ، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما ، وأخرج بهذا الفعل المذكور ، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثي ، وعن مدلوله نحو: زيد قائم ، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة ، والجاري مجراها باطراد ، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب نحو: أقائم الزيدان ، وما مضروب العمران ، وأحسن أخواك ، وأقرشي أبوك ، قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل فإن نولك مبتدأ ، وأن تفعل خبر له ، إذ معناه: لاينبغي لك أن تفعل ، وقد حكى: نولك أن تفعل بمعنى ينبغي لك أن تفعل فيكون من باب: قائم الزيدان في مذهب أبي الحسن ، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق ، وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه ، والظاهر والمضمر نحو: أقائم أنتما هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل ، فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة ؛ ليكون أنتما مبتدأ ، وأقائمان خبرًا مقدمًا ، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر ؛ كان جاريًا مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل عنه الضمير ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2] .

**رابعًا**: التزام المرادي بالأبواب والفصول التي قدمها ابن مالك ، فلم يقدم في النص ولم يؤخر ؛ بل جاء شرحه على نفس ترتيب ابن مالك ، وكل ما جاء من استطرادات وتفريعات ومسائل وتعليقات ، إنما هو مما يندرج ضمنًا تحت هذه الأبواب .

ولكن شذ عن هذا وجود باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما ، بينما هذا الباب قد سقط من نسخة شرح ابن مالك[3] التي بين أيدينا ، يقول المرادي في باب التحذير والإغراء: لم يثبت هذا

---

(١) السابق: ٢١٣ .
(٢) التحقيق: ٢١٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٥ .

الباب في النسخة التي شرحها المصنف ، ولا شرحه ، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه[١] .

**خامسًا**: كثيرًا ما - كان - يبدأ المرادي شرح متن ابن مالك بذكر الحدود والتعريفات ، وذكر التعريفات اللغوية والاصطلاحية ؛ ومن ذلك تعريفه للكلام في اللغة بأنه: "الذي يطلق على الخط والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء"[٢] ، والكلام في الاصطلاح هو و المحدود[٣] أي: ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته .

ومثل تعريفه للفعل في اللغة بأنه: المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكر[٤] أي: الكلمة التي تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه .

ومثل تعريفه للحرف في اللغة بأنه: "هو طرف الشيء ، وفي الاصطلاح: ما ذكر[٥] أي: كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير .

وكتعريفه للإعراب[٦] ، والإلغاء[٧] ، والتعدية[٨] وغير ذلك مما ورد في النص المحقق ، ولم يكتف المرادي بشرح - أو ذكر - الحدود والاصطلاحات النحوية فقط ؛ بل كان يعرض في شرحه لمصطلحات أخرى ، كمصطلحي اللف ، والنشر[٩] ، وهما من مصطلحات البلاغة ، أو مصطلحات قافوية كتعريفة لحرف الروي أنه: "الحرف الذي تعزى له القصيدة ، فإن كان محركًا ؛ فهو المطلق ، والتنوين اللاحق له يسمى الترنم ، وإن كان ساكنًا ؛ فهو المقيد ، والتنوين اللاحقة له يسمى الغالي[١٠] .

**سادسًا**: كان المرادي - رحمه الله - شديد التحري والدقة ومن المعنيين بضبط النسخ ومقابلتها ، يظهر ذلك واضحًا في إثباته باب التحذير والإغراء وما يلحق بهما على الرغم من أنه ليس في النسخة المشروحة لابن مالك ، وقد علق محققا الكتاب بأن هذا الباب ليس موجودًا في النسخ التي حققوا عنها الكتاب ، ولكن المرادي ذكر هذا الباب في شرحه فقال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف ، ولا شرحه ، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه[١١] .

وهذا النص على بساطته وصغر حجمه يوضح لنا سعة اطلاع المرادي على جميع النسخ التي سقط منها هذا الباب ، وبعض النسخ التي عليها خط ابن مالك نفسه مما دعاه إلى إثبات الباب منها ، بالإضافة إلى رجوعه لنسخه الرقي - وهو أحد تلاميذ ابن مالك - وذلك يدل - أيضًا - على عناية المرادي بضبط النص وتوثيقه توثيقًا علميًا منهجيًا سليمًا ، ولعلّ هذا التحري الشديد ، والدقة في

---

(١) التحقيق: ٩٥ .
(٢) السابق: ٣ .
(٣) السابق: ٤ .
(٤) السابق: ٦ .
(٥) السابق: ٧ .
(٦) السابق: ٢٢ .
(٧) السابق: ١٥ .
(٨) السابق: ٢١ .
(٩) السابق: ٢٨ .
(١٠) السابق: ٧ .
(١١) السابق: ٩٥٠ .

المنهج ممن دعا المرادي لذكره - في شرحه - زيادات النسخ الأخرى وبيتها في نسخته .

**سابعها**: كان المرادي - رحمه الله - في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة - أو النحوي - ثم يعقب عليها إما بالقبول فيعتمدها ، وإما بالرفض فيهدمها ، من ذلك تعليقه على ابن الباذش في مسألة إسناد المضارع للغائبين: هل يكون الفعل بالتاء أم بالياء ، وقد اختار ابن الباذش أن يكون الفعل بالياء وعلل ذلك بأنه هو القياس حملاً على اللفظ وأن التاء لم يرد فيها سماع ، وقد رد عليه المرادي بعكس ذلك فقال: والصحيح أنه بالتاء ، وبه ورد السماع[1] .

ومن ذلك أيضًا ذكره لرأي سيبويه والجمهور والمصنف في النون والألف والواو والياء ، ورأي المازني والأخفش ، فقد ذهب سيبويه والجمهور والمصنف إلى أنها ضمائر ، وذهب المازني إلى أنها علامات كتاء التأنيث والفاعل مستكن ، كما استكن في هند فعلت ، وقد ذهب الأخفش إلى حرفية الياء ، ووافق الجمهور في اسميه الثلاثة - النون والألف والياء - وقد ذكر المرادي شبهة كلّ من المازني والأخفش ، وبدأ بشبهة المازني فقال: وشبهة المازني: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت ، استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات ؛ للفرق كما جيء بالتاء في علت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين ؛ احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث .

وبعد أن ذكر المرادي شبهتي المازني والأخفش - وهو معارض لها - شرع في إبطال هذين القولين فقال: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا ، ما لزمت فكان يجوز: الزيدان قام كما جاز:

**فإن الحوادث أودى بها**

وأنها لو كانت حروفًا ؛ لزم أن تكون نون الإناث ساكنة ، وإلا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

**أحدها**: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمني .

**الثاني**: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

**الثالث**: أنها لو كانت علامة في التثنية ، فيقال: قوميا كما يقال: قامتا .

**الرابع**: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير[2] .

وفي بعض الأحيان كان المرادي يسرد آراء النحاة في المسألة ويذكر معها حججهم ، ثم يحكم بالضعف على بعض الآراء ، ويترك البعض الآخرون دون الحكم عليه ، ولم يذكر فيها مذهبًا له .

من ذلك ما ذكره في الخلاف بين النحاة هل الفعل المضارع صالح للمستقبل أم للحال؟ وقد ذكر آراء النحاة في ذلك فقال: مذهب الجمهور أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، وقيل: إذا وقع على الحال ؛ كان بحق الفرعية ؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد ، وهو مذهب الفارسي ، وقيل بعكسه وهو مذهب

---

(١) السابق: ١٢ .
(٢) السابق: ٩٥ ، ٩٦ .

ابن طاهر ؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا فالمستقبل أسبق ، فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم فله سبق المعنى سبقية المثال ، وقد ذكر أبو إسحاق: أن أسبق الأمثلة الماضى لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله ، وذهب الزجاج إلى أنه مستقبل ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، فلا يسع العبارة ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يكون للحال ، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوى أن يقوم غدًا ، وهما ضعيفان فهذه خمسة مذهب[1] .

ثامنًا: يظهر جليًا - لقارئ شرح التسهيل للمرادى - تتبع المرادى للآراء في معاجم اللغة والأخذ من أصحاب المعاجم ، وشرح المفردات التى يظن فيها أنها غامضة ، مما يعطى انطباعًا عن معجمية المرادى الواسعة والسليمة ، وما ينبغى أن يكون عليه الشارح من صلة دائمة بمعاجم اللغة ؛ لأنها تمثل بصورة صادقة اللغة التى كانت تحاكيها العرب آنذاك ، من ذلك مثلاً: ما حكاه عن صاحب المحكم في أن "سى" فرع عن سوف[2] ، ومن ذلك أيضًا قوله: "وفى أنا لغات: الأولى ؛ حذف ألفها وصلاً ، وإثباتها وقفًا ، وهى لغة غير تميم . الثانية: إثباتها وقفًا ووصلاً ، وهى لغة تميم . الثالثة: هنا بإبدال الهمزة هاء . الرابعة: آن على وزن عان . ويقول عند الكلام عن تشديد خاء أخ وباء أب: وحكى الأزهرى أن تشديد خاء أخ ، وباء أب لغة ، وأنه يقال: أستابيت فلانًا بباءين أى: اتخذته أبًا[3] .

والمرادى لا يقتصر في رجوعه للمعاجم في باب دون باب لكنك واجد - لا محالة - هذه الشخصية المعجمية المعارفية تطالعك بين الحين والآخر بما حوته المعاجم من شوارد ووارد فتجده عندما يذكر "فو" في إعراب الأسماء الستة ؛ تراه مهتمًا بذكر مواده اللغوية المختلفة ، ويذكر للفم أربع مواد لغوية كلها صالحة له:

١- فوه ، وهى التى زعم الأكثرون ؛ لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق .

٢- فمي بدليل فميان .

٣- فمو بدليل فموان .

٤- فمم بدليل أفمام[4] .

ومن ذلك عند ذكره للحم يقول: والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه . هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة[5] .

ومن ذلك شرحه لكلمة الموهبة التى وردت في قول الشاعر:

ولفوك أطيب لو بذلت من ::: ماء موهبة على خمر

يقول: الموهبة بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء[6] . ذكره في الصحاح .

---

(١) السابق: ١٢ ، ١٣ .
(٢) السابق: ١٧ .
(٣) السابق: ٣٢ .
(٤) السابق: ٣٥ .
(٥) السابق: ٣١ ، وانظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٩٩ ، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤ .
(٦) التحقيق: ٧١١ .

**تاسعًا**: ومن منهج المرادي في شرحه أنه إذا ذكر شيئًا في غير موضعه ، أجّل الحديث عنه ، ونبه على ذلك .

من ذلك قوله عند شرح المصنف: فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجر بكسرة ، واجزم بسكون إلا في مواضع النيابة: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب ، والجر بالكسرة: مررت بزيد ، والجزم بالسكون: لم يذهب ومواضع النيابة ستأتي[١] . ويقول عند الكلام في مواضع النيابة: أنها قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، وقسم ينوب فيه حرف عن حرف ، فبدأ بالأول ، ومالا ينصرف هو وما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين ، وسيذكر في بابه[٢] .

**عاشرًا**: كان المرادي – رحمه الله – في أثناء الشرح – يشير إلى اللغات واللهجات المختلفة ، فأحيانًا كان لا يذكر أصحاب اللغة كأن يقول: وهي لغة قوم في رفع لم للفعل المضارع[٣] .

وكان – أحيانًا – ينص على اللغة دون إشارة إلى أي قوم: يقول المرادي في شرحه لنص المصنف: ويقال: إياك وأياك وهِياك وهياك اللغة المشهورة: إياك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وبها قرأ الجمهور ، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وتروى عن علي ، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسرة وهي قراءة السوار الغنوي ، فهذه خمس لغات ، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف ، وقرئ هياك بكسر الهمزة المبدلة مع التشديد ، وقرئ: هياك بكسر الهاء مع التخفيف . صارت سبعة لغات ، وأغربها تخفيف الياء[٤] .

ونلاحظ على المرادي في هذا النص دقته العالية في تعامله مع اللغات حيث استطاع المرادي – بسليقته – أن يحكم على صحة اللغة بشهرتها ، وعلى ضعفها بغرابتها .

كما يلاحظ استناد المرادي إلى القرآن الكريم في عرضه للغات ، ولعل ذلك يرجع إلى أن المرادي كان عالمًا بالقراءات القرآنية .

وأحيانًا كان ينص المرادي على أصحاب اللغة كقوله على حلول أم مكان أل أنها لغة حمير[٥] .

**حادي عشر**: كان المرادي في شرحه كثيرًا لاستخدام الأصول النحوية ، وهي كثيرة في كتابه بحيث تنهض وحدها بدراسة منفردة .

فالسماع عند المرادي يظهر من خلال الكثرة الهائلة للآيات القرآنية التي استشهد بها المرادي ، والقراءات بأطوارها المختلفة ، والحديث الشريف وكلام العرب شعره ، ونثره .

وهذه الكثرة تعكس لنا الثقافة الواسعة التي كان يتمتع بها المرادي . كما نجد المرادي معتنيا بالأقيسة النحوية – حيث إن النحو قياس يتبع فشاع في شرحه الكثير من القواعد الأصولية مثل:

- حذف ما عهد أولى[٦] يدل به على عدم تفضيل الفرع على الأصل ، وذلك عند اجتماع

---

(١) السابق: ٢٨ .
(٢) السابق والصفحة .
(٣) السابق: ١٨ .
(٤) السابق: ١١٤ ، ١١٥ .
(٥) السابق: ٢٩ .
(٦) السابق: ٤١ .

نونا الرفع والوقاية فأيهما تحذف . .

- الاستثقال يبيح الحذف[١] .
- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[٢] .
- ألا يترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه[٣] .

كذلك نجد الإجماع – أيضًا – في شرح المرادي في كثير من المسائل النحوية التي علق عليها بإجماع النحاة ، أو الجمهور مثل قوله: وهذا رأي الجمهور ، وهذا ما عليه الأئمة ، وغير ذلك من العبارات التي تدل على إجماع أهل العلم .

**ثانيًا عشر**: استخدم المرادي مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد من ذلك ذكره في تسمية المضمر أن: "عبارة البصريين" المضمر والضمير ، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[٤] ، واستخدامه لضمير الشأن قال: يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود[٥] ، واستخدامه لضمير الفصل قال: وجه تسميته فصلاً أنه بين المبتدأ و الخبر ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا ، وهذا حسن ؛ وأن الضمير لا ينعت ، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي: يقويه ويؤكده ، وسماه بعض المتقدمة صفة[٦] .

فالمرادي في النص السابق يستخدم مصطلح الفصل ، وهو مصطلح بصري ، ويستخدم مصطلحات العماد ، والدعامة ، والصفة ، وهي مصطلحات كوفية ، ولا يفوت المرادي أن يذكر لكل مصطلح ما يبرر به وجه تسميته لكل فريق .

**ثالث عشر**: كان المرادي رحمه الله يذكر الروايات المختلفة التي تكون للبيت عند استشهاده به ، ومن ذلك قوله من جر المجموع بالألف والتاء بالفتحة – بعدما أنشد قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها ::: بيثرب أدنى دارها نظر عال

بالفتح ، ويروى بالكسر من غير تنوين ، وبالكسر مع التنوين ، وهذا هو المشهور[٧] .

ومن ذلك أيضًا قوله في قول الشاعر:

فكن جرذًا فيها تخون وتسرق

---

(١) السابق: ٤١ .
(٢) السابق: ٤١ ، ٤٢ .
(٣) السابق: ١١٣ .
(٤) السابق: ٩٢ .
(٥) السابق: ١٢٧ .
(٦) السابق: ١٣٠ .
(٧) السابق: ٣١ .

يروى بالتاء والياء[١]، ومن ذلك - أيضًا - قوله في قول الشاعر:

فاومـــأت إيمـــاءة خفيـــة لهجـــر ::: فلـــله عينـــا حبـــر أيمـــا فـــتى

أنشده المصنف بالنصب أي: على الحال، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ، أو خبر، والتقدير: أي فتى هو[٢]، وقال في قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

وقد روى: أحضر الوغى بالرفع والنصب[٣].

يقول ابن عصفور في هذا البيت: والدليل على أن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ "أن" وإن كان مرفوعًا قوله: وذكر البيت السابق في رواية من رفع و"أحضر" ألا ترى أنه عطف أن أشهد على أحضر قول ذلك على أن المراد أن أحضر[٤]، ومن ذلك قوله في قول الشاعر: للرجل الحادي وقد متع الضحى وطيّر المنايا فوقهن أواقع؛ فالحادي يستلزم إبلاً محدودة فضمير فوقهن عائد على الإبل، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع، ويروى: تلع بمعنى ارتفع[٥].

فالمرادي في كلامه السابق قد جمع بين الشرح للمفردات وتوجيه الإعراب، وذكر روايات البيت.

**رابع عشر**: كان المرادي - رحمه الله - مستخدمًا لمصطلحات المناطقة والفلاسفة كاستخدامه لمصطلح الوجود، والعدد، والجنس، والحد، والانتفاء، واللزوم، والمطابقة، والاحتراز، والاصطلاح وما إلى ذلك من اصطلاحات المنطقيين التي وردت في الشرح.

ولعل استخدام المرادي لاصطلاحات الفلاسفة هو شيوع هذا العلم في عصر المرادي، أو اعتبار الفلسفة أم العلوم كما يقولون.

**خامس عشر**: استخدم المرادي كثيرًا من المصطلحات النحوية التي تدل على وعي المرادي وذوقه العالي في الحكم سواء كان على النص أم القاعدة، ومن هذه المصطلحات: صحيح، جائز، مشهور، فصيح، نادر، قليل، الأفصح، الفصحى.

بذلك القدر يمكن للقارئ أن يحدد منهج الرجل في شرحه، ثم ننتقل بعد المنهج إلى مصادر المرادي في شرح التسهيل.

**مصادر المرادي في شرح التسهيل:**

يصعب على الباحث الإلمام بالمصادر المتعددة التي استقى منها المرادي شرحه، فالمرادي من علماء القرن الثامن الهجري، وأعني بذلك أن المرادي كان أمام ميراث ضخم ميراث سبعة قرون كاملة استطاع الرجل أن يستوعب هذا الموروث ويوظفه في شرحه، بالإضافة إلى موسوعية الرجل

---

(١) السابق: ١٧١.
(٢) السابق: ١٨١.
(٣) السابق: ١٩١.
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٤، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠.
(٥) التحقيق: ١٢٤.

في المنقول ، وسوف يقتصر الباحث هنا على ذكر أهم المصادر التي استفاد منها المرادي والعلماء الذين نقل عنهم .

ذكر المرادي في شرحه أسماء كثيرين من أعلام النحاة - زاد عددهم على المائة - الذين أخذ عنهم ، ونقل رأيهم بالاتباع أو المخالفة ، أو التعليق ، أو الترجيح أو الاستئناس ، ومن يتصفح شرح التسهيل للمرادي يجد آراء النحاة مثبوتة في كل صفحة سطرها المرادي ، وهذا دليل العمق وسعة الاطلاع ، ولا ينفي - في الوقت نفسه - عن المرادي صفة الأصالة في البحث ، ومن الأعلام الذين ترددت أسماؤهم في شرح التسهيل مع خلاف في القلة والكثرة:

- ابن أبي الربيع .
- الأخفش .
- ابن إياز .
- أثير الدين (أبو حيان) .
- بشر المريسي .
- الجزولي .
- الحريري .
- حمزة .
- الرندي .
- الزجاج .
- الزيادي .
- السيرافي .
- ابن سيده .
- ابن شقير .
- ابن الطراوة .
- أبو علي الفارسي .
- ابن عصفور .
- أبو عبد الله الطوال .
- عبد القاهر الجرجاني .
- قطرب .
- الكسائي .
- ابن مقسم .
- ابن يعيش .
- الأبذي
- الأعلم الشنتمري .
- ابن الأنباري .
- الأصمعي .
- ابن بابشاذ .
- ثعلب .
- الجرمي .
- أبو حاتم .
- ابن درستويه .
- الربعي .
- الزجاجي .
- أبو زيد .
- سيبويه .
- ابن السيد .
- الشيباني .
- ابن طلحة .
- وأبو العافية .
- أبو عمرو المطرز .
- أبو عمرو بن العلاء .
- الفراء .
- قنبل .
- اللحياني .
- هشام الضرير .
- يونس .
- أبو إسحاق .
- أبو عمرو بن العلاء .
- ابن الأعرابي .
- بدر الدين (ولد المصنف) .
- ابن جني .
- الجوهري .
- ابن حزم .
- ابن الدهان .
- أبو الحجاج يوسف بن معزوز .
- الزمخشري .
- السهيلي .
- ابن السراج .
- الشلوبين .
- الصيمري .
- ابن طاهر .
- أبو عبيدة .
- ابن عطية .
- علي بن أبي طالب .
- الفارقي .
- القالي .
- المبرد .
- ابن ولاد .
- ابن العلج .

وكما تعددت أسماء النحاة والقراء واللغويين ؛ تعددت كذلك بعض أسماء الكتب التي نقل عنها المرادي في شرحه فوجدنا ذكرًا لـ:

- كتاب سيبويه .
- المفصل .
- شرح المفصل .
- الإيضاح .
- اللباب .
- تفسير ابن عطية .
- الأصول لابن السراج .
- النهاية .
- الغرة في شرح اللمع .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية .
- التوطئة .
- قانون .
- قواعد المطارحة .
- القانون .
- نتائج الفكر .
- أمالي السهيلي .
- أمالي الزجاج .
- البسيط لابن أبي الربيع .
- البسيط لابن العلج .
- ألفية ابن معط .
- الفصول الخمسون .
- البديع .
- الكافية .
- شرح الكافية .
- شرح الألفية لابن الناظم .
- شرح التسهيل لابن مالك .

وغير ذلك من أسماء الكتب التي ترددت في الشرح ، ولكن المرادي لم ينهج نهجًا واحدًا في مصادره ، وهناك ثمة ملاحظات وجدتها في شرحه منها:

١ - أن المرادي كثيرًا ما يغفل ذكر صاحب النص ، وقليلاً ما كان يذكره - فكثرت عند المرادي عبارات: ذهب بعضهم ، أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم من قال ، أو قال بعضهم ، أو زعم بعضهم ، أو قال بعض المتأخرين ، وهذا الصنيع من المرادي ليس بدعًا منه ، ولكنه متبع في ذلك ، حيث كان ذلك سمة لمؤلفات القرنين السادس والسابع بعد استقرار العلوم ، ونظرة سريعة لمؤلفات هذه الفترة تبرهن على صحة ما ذهبنا إليه . هذا أولاً .

ثانيًا: ربما لجأ المرادي - كغيره من العلماء - إلى هذه الطريقة حتى يلقى بتبعية الرأي على صاحبه الذي لم يذكره ، أو يهرب هو من هذه التبعة ، أو أنه يذكره على غير اعتقاد ، ولكن من باب التعزيز للآراء والاتجاهات وليست هذه الطريقة من المرادي - والعلماء الذين سبقوه - بصحيحة ولا مجدية ؛ لأنها تجعل الرأي وصاحبه في حكم العدم ، مما يجعل بعض النحاة ، وطلاب الدراسات العليا يعزفون عن هذه الآراء ليس لشيء في ذاتها - إذ ربما تكون صحيحة ، أو أصح من غيرها إلا أنها مجهولة القائل ، أو مزعومة ، ولا ننسى أن الأمة العربية تلقت علومها عن طريق السند والرواية .

٢- كان المرادي - رحمه الله - ينص على أسماء الكتب التي ينقل عنها - في بعض الأحيان - وفي أحيان كثيرة ينقل دون نص على أسمائها ، ولعل ذلك يرجع أيضًا إلى غطية التأليف في هذه الفترة إذ ذلك ليس مقصورًا على مؤلفات المرادي بل هي سمة شملت جميع مؤلفات هذه الفترة .

أمر آخر يعود إلى إغفال المرادي النص على أسماء الكتب هو أن الآراء المثبوتة في تلك الكتب من الشهرة بمكان بحيث لا يصح أن يغفلها أحد في هذه الفترة فكان المرادي يعتمد على ذكاء السامع وفطنته .

٣- اعتماد المرادي على شرح التسهيل لابن مالك كمصدر أول ورئيس في الأخذ عنه - مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يغفل الكتب الأخرى، ويمكن الرجوع إلى بعض أسماء الكتب التي ذكرت - ولذلك فسوف نخص شرح التسهيل لابن مالك بشيء من الإفاضة.

**منهج المرادي في النقل عن شرح التسهيل وتنبيهاته على ابن مالك:**

١- كان المرادي - رحمه الله - ينقل من شرح التسهيل، ويكون النقل مطابقًا لما نقل مطابقة حرفية، ومن ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: وقال المصنف: اللفظ أولى من قول بعضهم لفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن تسميتها من اللفظ كتسمية الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم: خلق للمخلوق ونسج للمنسوج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء؛ ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة[١]. فالنص السابق الذي نقله المرادي عن شرح التسهيل لابن مالك منقول بنصه[٢].

٢- كان المرادي ينقل كلام المصنف دون حذف أو تبديل في العبارات، ولكنه يقدم ويؤخر، ومن ذلك قوله: "قال المصنف: وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي. انتهى[٣].

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه كالتالي: "وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك. ومذهبه في هذه المسألة ضعيف[٤].

فالنص مطابق لنص ابن مالك في مجمله، ولكنه اختلف معه في تقديم رأي، وتأخير رأي.

٣- كان المرادي يزيد في النقل الذي ينقله، فهو ينقل عن ابن مالك في استدلاله بأن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة فيقول: "قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة[٥].

والذي قاله ابن مالك: صرح سيبويه . . "[٦] فزاد المرادي "قد" على نص ابن مالك التي هي بداية النقل.

ومن تلك الزيادات التي يزيدها المرادي في نقل ابن مالك قول المرادي في باب إعراب المثنى والمجموع على حده: "وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الحد: زكا ونحوه من الموضوع لاثنين[٧]. قاله المصنف[٨].

---

(١) التحقيق: ٢.
(٢) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤.
(٣) التحقيق: ٤٢١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٩، ١٣٠.
(٥) التحقيق: ٤.
(٦) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥.
(٧) التحقيق: ٤٩.
(٨) راجع: نص ابن مالك ١/ ٥٩.

فالمرادي قد نقل نص ابن مالك كما هو - ولكنه زاد فيه كلمة: ونحوه .

٤- كان المرادي - رحمه الله - يلخص النص الذي ينقله من ابن مالك ، فينقل أول النص مطابقًا لكلام صاحبه ثم يتدخل هو فيلخص النص ممزوجًا ببعض كلمات صاحب النص ، ومن ذلك قوله في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد: "قال المصنف: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقول أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعل الفعل ، أو خبر المبتدأ"[1] إلى هذا الحد ونقل الكلام بنصه من ابن مالك ، ثم بعد ذلك كلام ملخص من المرادي[2] .

٥- كان المرادي - في بعض الأحيان - ينقل نص ابن مالك ، ولكنه لا ينص عليه ، أو يشير إلى أنه من كلام ابن مالك ؛ بل يورده على أنه من كلامه .

فمن ذلك قوله عند شرحه لنص ابن مالك: "ولا يختص بالضرورة نحو:

**يصبح ظمآن وفي البحر فمه.**

خلافًا لأبي علي[3] هذا نص متن ابن مالك .

يقول المرادي - شارحًا لهذا القول السابق - "زعم الفارسي أن ذلك ضرورة بناء منه على أن المبيم لا تثبت إلا في الشعر ، وهذا من محكماته العارية عن الدليل ، والصحيح جوازه نظما ونثرًا ، وفي الحديث: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[4] .

فهذا هو كلام ابن مالك بنصه في شرحه ، ولم يشر المرادي أية إشارة إلى أنه منه[5] .

٦- كان المرادي يغير في نص ابن مالك - الذي ينقله - بوضع كلمة مكان كلمة ، أو بحذف كلمة ، ومن ذلك قول المرادي عند شرحه لقول ابن مالك: والمفرد مشتق وغيره . قال المصنف: المراد بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه ، وربعة وحزوّر وقفاخر من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال ؛ فيقدر لها مصادر كما يقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما وسم به المشتق . انتهى[6] .

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه على النحو التالي: "والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغ من مصدر مستعمل أو مقدر ، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب ومضروب وحسن وأحسن فيه ، وذو المصدر المقدر نحو: ربعة وحزوّر وحضاجر من الصفات التي لا مصادر لها ، ولا أفعال ؛ فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما

---

(١) التحقيق: ٥ .
(٢) راجع: نص ابن مالك ١/ ٨ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ .
(٤) التحقيق: ٤٠ .
(٥) راجع: الكلام بنصه في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩ ، ٥٠ .
(٦) التحقيق: ٢٣٩ .

وسم به المشتق[١] .

فنجد المرادي في نقله عن ابن مالك قد أسقط حرف العطف في أول النص ، وكلمة "هنا" وجملة "فذو المصدر المستعمل ، وذو المصدر المقدر" ونجده وضع كلمة "فقاخر" بدل كلمة "حضاجر" .

٧- كان المراد - في بعض الأحيان - يأخذ بعض كلمات ابن مالك ثم يركب عليها كلمات من عنده ، فلا تعرف ماهية تحديد نسبة النص أهو لابن مالك أم للمرادي ، بل يعرف هذا باسم المزج .

ومن ذلك قول المرادي: "قال المصنف: فلا يصح أن يكون التقدير: ذو صوم ؛ لأن هذا صدق من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المدمن[٢] .

أما نص ابن مالك فعلى النحو التالي: "ولا يراد بذلك: ذو صوم ؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير ، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم[٣] .

والفرق واضح بين النصين .

كانت هذه مجرد أمثلة توضح منهج المرادي في النقل عن ابن مالك ، وليس الأمر مقصورًا على ابن مالك وكتابه ؛ بل هو منهج استخدمه مع كل الذين نقل عنهم ، والتمثيل بقول ابن مالك إنما هو دلالة عامة تصدق على كل النقول ، والمقام لا يتسع لضرب أمثلة أخرى ، فنكتفي بما قدمناه من أمثلة مطبقة على ابن مالك وكتابه شرح التسهيل .

**من تنبيهات المرادي على ابن مالك:**

لم يكن المرادي من الذين يأخذون القضايا النحوية على أنها مسلمات لا ينبغي أن يقترب منها وكأنها نصوص مقدسة ، وكذلك لم تبهره شخصية ابن مالك من أن يقف على بعض آرائه الخاطئة فيصوبها ، أو الناقصة فيكملها ، أو غير المسلمة به فيرفضها ، ويضع مكان تلك الآراء آراء ارتضاها لنفسه ، وقد تمثل هذه الآراء رؤية شخصية للمرادي فهي صادرة عنه وعن ثقافته ، وآراء أخرى يعزوها للنحاة الذين أثر رأيهم على رأي ابن مالك مما سوغ لنا أن نطلق عليها استدراكات فمن تلك التنبيهات التي استدركها المرادي على ابن مالك:

١- قوله عند شرح لقول ابن مالك: "وقد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا"[٤] .

يقول المرادي: "ولم يذكر المصنف شاهدًا على ضم فائها وكسرها مقصورًا ، وفتح فائه مع التضعيف حكاه ابن السكيت وأنشد:

يا ليتهـا خرجـت من فمّه

قال: ولو قيل: من فُمّه لجاز .

وحكى صاحب اليواقيت الفتح والضم والكسر مع التشديد[٥] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٢) التحقيق: ٢٤١ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٥ .
(٤) السابق ١/ ٤٧ .
(٥) التحقيق: ٣٤ .

٢- ومن ذلك - أيضًا - استدراكه على ابن مالك شرطين - زادهما غيره - في إعراب الأسماء الستة بالحروف .

**الشرط الأول**: أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيّ .

**الشرط الثاني**: أن تكون مفردة أي: غير مثناة ولا مجموعة ؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع[١] .

٣- ومن ذلك استدراكه على ابن مالك وجوب خفاء الضمير في اسم الفعل المضارع نحو: أوّه وأف[٢] ، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه في وجوب خفاء الضمير في مواضع المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أقوم ، والمبدوء بالنون نحو: نقوم ، وبفعل أمر المخاطب نحو: قم ، والمضارع المبدوء بالتاء للمخاطب نحو: تقوم ، وباسم فعل الأمر مطلقًا ، أي: سواء كان لمفرد مذكر وغيره نحو: نزال يا زيد ، ويا زيدون ، ويا هند ، ويا هندان ، ويا هندات[٣] .

٤- ومن ذلك أيضًا رده على ابن مالك قوله: إن عدم لحاق النون لـ (لدن) من الضرورات ، وقد نسب ابن مالك هذا القول لسيبويه قائلاً: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ (لدن) من الضرورات" ثم يعلق المرادي على هذا النص قائلا: وليس كذلك لقراءة نافع . فقد قرأ نافع وأبو بكر: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾[٤] .

٥- ومن استدراكات المرادي على ابن مالك استدراكه عليه في الإعراب ، ومن ذلك قوله: "قال ابن مالك في وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل عندما تعرض لقول الشاعر .

**وما أصاحب من قوم فأذكرهم ::: إلا يزيدهم حبًّا إلى هم**

"فهم" فاعل يزيد ، ولولا الضرورة لقال: يزيدونهم ، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر ؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم فيجعل المتصل - وهو الواو - فاعلاً ، والمنفصل توكيدًا . لصح ، وهذا وهم ؛ لأن ذلك جمع بين ضميرين أحدهما فاعل ، والآخر مفعول في غير فعل قلبي[٥] .

ثم بعد ذلك الكلام يستدرك المرادي على المصنف قائلاً: "فاعتقد المصنف أن فاعل يزيد هو المفعول ، وليس كذلك ؛ بل الفاعل ضمير القوم المصاحبين ، والمفعول عائد على من سبق ذكره ، والمعنى: ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبًّا[٦] .

٦- ومن ذلك استدراكه عليه ثلاثة شروط في حذف العائد المجرور ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه ثلاثة شروط لحذف العائد المجرور وهي:

- أن يتحد معنى الحرفين .

---

(١) التحقيق: ٣١ .
(٢) التحقيق: ٩٢ .
(٣) السابق والصفحة .
(٤) التحقيق: ١٠٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٦ .
(٦) التحقيق: ١٢٢ .

- أن يتحد متعلقهما[١] .

ثم يقول المرادي: وأهمل المصنف ثلاثة شروط:

**الأول**: أن يكون المحذوف في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذي مُرَّ به .

**الثاني**: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذي مررت به في داره .

**الثالث**: ألا يكون محصورًا نحو: مررت بالذي مررت إلا به[٢] .

٧- ومن تلك الاستدراكات قوله عند شرح المصنف: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على معسر صريح كثيرًا ، إن كان المعلوم مؤخر الرتبة .

مثال ذلك: ضرب غلامه زيدٌ ، وغلامه ضرب زيدٌ ، وضرب غلام أخيه زيد ، وغلام أخيه ضرب زيد فهذه صور أربع داخلة تحت قوله: المكمل معمول فعل ؛ لأن المضاف إليه فكمل المضاف .

أما الأولى فجائزة بإجماع ؛ لأن الفاعل مقدم في الرتبة .

وأما الثانية فحكى المصنف عن الكوفيين منعها ، والصحيح جوازها .

وأما الثالثة فهي كالأولى .

وأما الرابعة فحكى المصنف عن الكوفيين منعها ، والصحيح جوازها[٣] .

فالمرادي قد خالف ابن مالك في موافقته للكوفيين في منع الصورة الثانية ، والرابعة ، واستدل لرأيه بقوله: وإنما جازت هذه المسائل وشبهها: لأن المعمول فيها مؤخر الرتبة ، والمفسر في نية التقديم[٤] .

٨- ومن ذلك استدراكه على المصنف نسبة لغة رفع الاسم الموصول في حالاته الإعرابية الثلاث فقال: والمشهور في اللاء: ورود ه بمعنى اللاتي ، وقوله: واللاتين مطلقا أي: رفعا ونصبا ، واللاؤون رفعًا ، وهذه لغة بعض هذيل كما قالوا: اللذون رفعًا والذين نصبًا وجرًا ، ولم ينسب المصنف اللغة الأولى ، وكلتا اللغتين لهذيل[٥] .

٩- ومن ذلك أيضًا تعليقه على رأى ابن مالك في مراتب أسماء الإشارة بعد ما ذكر حجج ابن مالك: انتهت الأوجه الخمسة مختصرة من كلامه ، ولإخفاء بما فيها من الضعف ، وأقواها الثاني[٦] .

١٠- ومن ذلك أيضًا قوله - معلقا - على كلام ابن مالك في أسماء الإشارة: أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه "ها" والسماع يرد عليه في الجمع قال الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٢) التحقيق: ١٦٦ .
(٣) التحقيق: ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٤) السابق والصفحة .
(٥) السابق: ١٥٥ .
(٦) السابق: ١٩٦ ، ١٩٧ .

**من هزليانكن الضال والسمر**[١].

١١- ومن ذلك أيضًا استدراكه على ابن مالك خمسة مواضع يجب فيها حذف المبتدأ وجوبا، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه على ذكر أربعة مواضع يقول المرادي: وذكر غير المصنف مواضع أخر يجب فيها حذف المبتدأ:

**أحدها**: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل ثم يقول: ديار فلان، أو ديار فلانة.

**الثاني**: ما انتصب من المصادر توكيدًا لنفسه نحو: صنع الله فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره، قيل: وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز إظهاره، وإن لم يكن رفعه مقيسًا.

**الثالث**: قول العرب: من أنت؟ زيد أي: مذكورك حذفوا المبتدأ وجوبًا حملاً على الناصب حين قالوا: من أنت؟ زيدًا، وهذا الموضع مندرج في الضابط المتقدم.

**الرابع**: قول العرب: لا سواء حكاه سيبويه، وتأوله على حذف المبتدأ أي: هذان لا سواء، وهو واجب الحذف، والمبرد لا يمنع ظهوره، وقدره بعضهم بعد لا أي: هما سواء، وإنما لم تكرر لا؛ لأن المعنى: لا يستويان.

**الخامس**: قولهم: لا سيما زيد بالرفع أي: لاسيّ الذي هو زيد[٢].

١٢- استدرك المرادي على ابن مالك في مسوغات الابتداء بالنكرة: التفصيل قال المرادي في قول الشاعر:

**فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر**

والمسوغ لهذا عند غيره والتفصيل، ولم يذكره المصنف في المسوغات[٣].

١٣- ذكر المصنف في وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا أو تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبًا سبعة أوجه، وقد استدرك المرادي عليه ستة أوجه أخرى، وهي: أن يكون خبرًا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندي، أو لمضاف إليها نحو: وزيد كم ملك زارن، أو لما التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا، أو يكون خبرًا لضمير متكلم أو مخاطب، وهو موصول أو موصوف، والصلة أو الصفة قد عاد فيها الضمير مطابقًا نحو: أنا الذي فعلت، وأنا رجل فعلت، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة ونكرة نحو: الحمد لله، والويل لزيد، ونحو: سلام عليك، وويل لزيد، أو يكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو زيد اضربه، وزيد هلا ضربته[٤].

١٤- وقد يعلق المرادي على طريقة ابن مالك في تقسيم المسائل بالغرابة، من ذلك قوله تعليقًا على كلام ابن مالك في الربط بين المبتدأ والخبر: وما ذكره المصنف في الكلام على الربط طريق فيه غرابة[٥].

---

(١) السابق: ٩٧.
(٢) السابق: ٢٨٨ ومابعدها.
(٣) السابق: ٢١٣.
(٤) السابق: ٢٣٦، ٢٣٥.
(٥) السابق: ٢٤٥.

١٥- ذكر المصنف في باب ظن وأخواتها أن الإلغاء جائز بلا قبح ولا ضعف ، وذلك إذا توسطت بين المفعولين ، وتأخرت عنهما نحو زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، والإلغاء مع التأخر أقوى عند الجميع ، وأما مع التوسط فقيل: هما سواء ، وقيل: الإعمال أرجح .

وقد استدرك المرادي على المصنف في جواز الوجهين مع التأخر والتوسط شرطين - أهملهما المصنف:

**الأول**: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو: لزيد قائم ظننت ، ولزيد ظننت قائم فلا يجوز في ذلك إلا الإلغاء .

**الثاني**: ألا تكون منفية نحو: زيدًا منطلقًا لم أظن ، وزيدًا لم أظن منطلقًا فلا يجوز في ذلك الإعمال[١] .

١٦- ذكر المرادي[٢] أن المصنف زعم في شرح التسهيل أن أرى هذه لم يستعمل منها ماض[٣] .

وقد علق على كلام ابن مالك السابق فقال: "وليس كذلك ؛ بل نص عليه سيبويه"[٤] .

١٧- ذكر ابن مالك في شرحه أن الفعل يتعدى بوسيلتين:

الهمزة وتضعيف العين[٥] بينما زاد المرادي - على ابن مالك - أربع وسائل أخرى وهي:

- تضعيف اللام نحو: صَعَّر خده ، وصعررته .
- السين والتاء نحو: حسن زيد واستحسنه .
- ألف المفاعل نحو: سار زيد ، وسايرته .
- تغيير حركة العين نحو: شترت عين الرجل ، وشترها الله[٦] .

• • •

(١) السابق: ٣٨٥ .
(٢) السابق: ٤٠٥ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٤ .
(٤) السابق: ٤٠٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٢ .
(٦) السابق: ٤٦٣ .

## الفصل الثاني
## الشواهد في شرح التسهيل

تعددت شواهد المرادي في شرحه لتسهيل ابن مالك ، والمرادي كغيره من نحاة عصره الذين تعددت مصادرهم في الاستشهاد ، فهو يستشهد بجميع المصادر – القرآن وقراءاته ، وكلام العرب شعره ونثره – التي استشهد بها النحاة قبله – مع الاختلاف في الكثرة والقلة – والمرادي تبع ابن مالك في كثير من شواهده ، ولم يضف إليها إلا في القليل ، فتكاد تكون الشواهد هي هي ، وتدور شواهد المرادي على النحو التالي:

**أولاً : القرآن الكريم وقراءاته :**

إن المتصفح لكتاب شرح التسهيل للمرادي قلما يجد موضوعًا لا يستشهد فيه بآي القرآن الكريم ؛ بل يجدر القول بأن جميع الموضوعات التي شرحها العلامة المرادي أكثر فيها من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والمرادي لا يفرق بين القراءات المتواترة والشاذة ؛ فالقراءة عنده سنة متبعة فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته على حد سواء ؛ وذلك لأن القرآن الكريم هو "أصح كلام وأبلغه ؛ ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية ، كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة"[1] . وكذلك القراءات الشاذة لها حجيتها ومكانتها في الاحتجاج ، وقد ذكر الدكتور علي أبو المكارم – في كتابه أصول التفكير النحوي – أن النحاة في هذه المرحلة – يعني مرحلة التقعيد – قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء – في عدم جواز القراءة بالشاذ – ويترتب عليه عدم حجيته – وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوبًا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها فإنني – والكلام للدكتور علي – لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ[2] .

وهناك ثمة ملاحظات على الكلام السابق:

**أولاً**: وجود استشهاد بالقراءات الشاذة في كتب المتقدمين ككتاب سيبويه والمقتضب وكتب شروح الجمل والكتب التي تناولت الألفية تحليلاً وشرحًا وغيرها من الكتب ، وهي عديدة بحيث يصعب على الباحث الإلمام بها كلها في هذا المقام .

**ثانيًا**: تصريح الأصوليين بأن القراءة الشاذة يحتج بها في حرفها ما لم تخالف نصًا أو قياسًا ؛ بل ويحتج بها وإن خالفته في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه[3] .

**ثالثًا**: لو سلمنا جدلاً بصحة الكلام السابق للدكتور علي – فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو وجود مبررات تكشف عن وجود القراءات القرآنية في كتب النحاة ، ولو افترضنا أن هذه القراءات أتت منهم دون قصد – وهو فرض لا يصح – فإن النتيجة الواضحة التي لا تحتاج إلى كبير عناء هي

---

(١) أصول التفكير النحوي ٣٨ .
(٢) السابق ٣٨ ، ٣٩ .
(٣) الاقتراح: ٤٨ .

أن الاستشهاد بالقراءات الشاذة لـه سند في كتب النحاة ، ولكن موقفهم يختلف بين مكثر ومقل .

**رابعًا**: أن القـراءات القـرآنية الشاذة تمثل حقلاً خصبًا للاستشهاد بالقراءة على قبول أو رفض القاعدة ، وفي ترك النحاة القراءات القرآنية الشاذة يفوت على النحو العربي فوائد كثيرة .

**خامسًا**: ينبغـي للأصـولي أن يوفـق قاعدته على القراءة ، وليس العكس فالقراءة سنة متبعة لا يصح تجاهلها .

ومـرة أخرى نعود لشواهد المرادي القرآنية في القراءات المتواترة فنجد المرادي قد استشهد بعدد كبير من الآيات القرآنية في شرحه وهذه بعض الأمثلة:

- استـشهاده بقولـه تعالى: ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ [النحل: ٦٢] على أن فتح همزة "إن" بعد لا جرم هو المشهور[١] .

- استـشهد بقولـه تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا ﴾ [القلم: ٣] على جواز دخول لام الابتداء على اسم إن المفصول بينها وبين الخبر[٢] .

- استـشهد بقـولـه تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ ﴾ [النمل: ٧٣] و ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ على دخول لام الابتداء وعلى خبر إن المؤخر عن الاسم[٣] .

- استـشهد بقـولـه تعـالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥] علـى مجيء حرف التنفيس بعد لام الابتداء يقول المرادي في شرح نص ابن مالك .

- ص: **وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين.**

- ش : نحـو: إن زيـدًا لـسوف يقـوم ، أجـازه البـصريون ؛ لأن اللام قد دخلت عليه في قولـه تعـالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ قـال بعض المغاربة: وأما السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها كراهة لتوالي الحركات في بعض المواضع نحو: ليستدحرج مضارع تدحرج[٤] .

- استـشهد بقـولـه تعـالى: ﴿ لاَ فِـيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] على أن "لا" لا تعمل عمل إن إذا فـصل بيـنها وبـين اسمهـا بفاصـل ، وأجاز الرماني أن تعمل مع الفصل ، ويبطل البناء ، ويرجع إلى النصب نحو: لا كذلك رجلاً[٥] .

- استـشهد بقولـه تعالى: ﴿ فلينظر أيها أزكى طعامًا ﴾ [الكهف: ١٩] على أن الجملة بعد المعلق في موضـع نـصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجملة في موضع جر ، والصحيح أنها في موضع نصب[٦] .

---

(١) التحقيق: ٣٤١ .
(٢) التحقيق: ٣٤٣ .
(٣) التحقيق: ٣٤٣ .
(٤) التحقيق: ٣٤٥ .
(٥) التحقيق: ٣٦٠ .
(٦) التحقيق: ٣٩٣ .

- استشهد بقوله تعالى: ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد ﴾ [سبأ: ٧] على إلغاء أعلم وأخواتها مطلقًا .

- والمرادي يحكي اختلاف العلماء مع أدلتهم ومناقشتهم حول الاستدلال بالآية ثم يعرض وجهة نظره فيما استشهدوا به ، من ذلك استشهاد الكوفيين بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠] على جواز تجريد الفعل من تاء التأنيث مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير يذكر على معنى الجمع ، ويؤنث على معنى الجماعة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ وقد علق المرادي على قول الكوفيين بما يشبه رفضه - بأن التاء حذفت للفصل بالمفعول ، أو مراعاة لموصوف محذوف[١] .

وإذا ما ذهبنا إلى استشهاده بالقراءات فإننا نجد كتاب المرادي ملىء بالقراءات القرآنية سبعية كانت أو عشرية أو شاذة .

- من ذلك استشهاده بقراءة ابن مسعود: ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٣٥] على أن "أنْ" إذا خففت لزم بعدها اللام الفارقة - إن خيف لبس بأن النافية - ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء[٢] .

- استشهد بقراءة بعضهم: ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] على جواز زيادة لام التأكيد في خبر أن المفتوحة[٣] .

- استشهد بقراءة نافع: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [هود: ١١١] على جواز إعمال إن المخففة عمل إن المشددة ، وقد منع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون بقراءة نافع[٤] .

- استشهد بقراءة مجاهد: ﴿ لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على رفع المضارع بعد أن الناصبة للمضارع أهملت حملاً على ما أختها[٥] .

- استشهد بقراءة بعضهم: ﴿ أم يقولون أنْ إبراهيم ﴾ [البقرة: ١٤٠] على جواز فتح همزة إن عند سليم وغيرهم إذا وقعت بعد القول الملحق بالظن ، ويجوز كسرها على الحكاية .

- استشهد بقراءة مالك بن دينار ، وأبي رجاء والجحدري - بخلاف عنه: ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم ﴾ [الأحقاف: ٢٥] على زعم بعض النحويين الذين لا يجيزون ثبوت تاء التأنيث مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر ، ولكن على ضعف للقراءة السابقة[٦] .

---

(١) التحقيق: ٤١٢ .
(٢) التحقيق: ٣٥٠ .
(٣) التحقيق: ٣٤٦ .
(٤) التحقيق: ٣٤٨ .
(٥) التحقيق: ٣٥٤ .
(٦) التحقيق: ٤١١ .

- استشهد بقراءة بعض القراء: ﴿ قال ربُّ السجن ﴾ [يوسف: ٣٣] و ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بضم الباء على نية الإضافة وحذف حرف النداء، قال الأستاذ أبو علي: وهذا إذا لم يلتبس يعني المنادى المقبل عليه، وقال خطاب في هذه اللغة: إنها قليلة رديئة، وعلل بأنه يلتبس المضاف بغيره، وفي النهاية: من قال: يا غلامُ بُضم الميم إنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة كقولك: يارب، ويا قوم، فلما كانوا يضيفونه كثيرًا، جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهي في يا رجل إذا قصدت رجلاً بعينه[١].

- استشهد بقراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بالكسر على جواز كسر الياء مدغمة في الياء مكسورة[٢].

**ثانيًا: الحديث النبوي والآثار:**

يختلف الاستشهاد بالحديث النبوي عنه بالقرآن الكريم وقراءاته إذ نجد أن "الحديث كان مسكوتا عن الاستشهاد به في هذه الفترة، فلم نر واحدًا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ"[٣] ثم يتطور هذا الأمر بعد ذلك وينقسم النحاة إلى ثلاثة أقسام تتلخص في جواز الاستشهاد به مطلقًا وعلى رأسهم ابن خروف وابن مالك والرضي، ومنع الاستشهاد به مطلقًا وعلى رأسهم أبو حيان وابن الضائع.

وقسم يقف موقفًا وسطا بين المانعين مطلقا، والمجوزين مطلقًا. ويأتي المرادي ضمن الذين جوزا الاستشهاد بالحديث النبوي، ووقف منه موقف المحترم لهذا النص الصادر عن النبي ﷺ، وبلغ استشهاد المرادي بالحديث النبوي أكثر من مائة حديث وهذه الكثرة الهائلة توضح لنا موقف الرجل من الحديث النبوي ومكانة الحديث النبوي عند المرادي وهذه بعض المواضع.

- استشهد بقول النبي ﷺ: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» على إثبات ميم فم في حالة الإضافة في غير الشعر، وقد زعم الفارسي أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر، وهذا من تحكماته العارية عن الدليل[٤].

- استشهد بقول أم حبيبة: "إني كنت عن هذا لغنية على جواز دخول لام التأكيد على خبر كان الواقعة خبر إن[٥].

- استشهد بقوله ﷺ: «قد علمنا إن لأنت مؤمنًا» على كسرة الهمزة على مذهب الأخفش، ومن وافقه من المغاربة، وبالفتح على مذهب الفارسي؛ لأنها غير المعلقة[٦].

- استشهد بقوله ﷺ: «لعلك أن تخلّف حتى ينفع بك أقوام ويضربك آخرون» على أن لعلّ قد يأتي خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين حملاً على عسى، وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في

---

(١) التحقيق: ٨٤٩.
(٢) التحقيق: ٨٥٠.
(٣) أصول التفكير النحوي ٣٩.
(٤) التحقيق: ٤٠.
(٥) السابق: ٣٤٤.
(٦) السابق: ٣٤٩.

كلامهم[١].

- استشهد بقوله ﷺ : «فصلوا جلوسًا أجمعين» على نصب أجمعين على الحالية ، وذكر بعد ذلك توجيها آخر وهو أن أجمعين تأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال: أعينكم أجمعين ، ذكر كذلك رواية أخرى للحديث: أجمعون على أنه تأكيد للواو[٢].

- استشهد بقول عائشة رضى الله عنها: "ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهرًا كله إلا رمضان" على أن النكرة إذا أفادت ، جاز توكيدها ؛ وقد حكى الكوفيون توكيد النكرة مطلقًا أفادت أم لم تفد[٣].

- استشهد بقول النبى ﷺ : «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله والسحر" بالرفع على تعين القطع في الشرك بالله والسحر» وانتفاء البدلية ؛ لأنه لم ينو محذوفًا ، جاز البدل كرواية من روى: «واجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله والسحر» بالذهاب على البدل كأنه قيل: وأخواتهما وحذف ؛ لأن الموبقات سبع في حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب[٤].

- استشهد بقول النبى ﷺ : «تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره» على جواز حذف الواو مع معطوفها ودونه[٥].

## ثالثًا: الشعر:

استشهد المرادى بالشعر العربى ليدلل على صحة قاعدته أو عدم أصحيتها ، وقد استشهد المرادى بعدد كبير من الشعر زاد على الألف بيت ، وكان المرادى يستشهد بأبيات ينسبها ، وبأبيات ترك نسبتها ، وكان يستشهد بشطر بيت أو جزء من البيت ، ووصل الاستشهاد عند المرادى ببيتين وثلاثة أبيات ، وقد استشهد المرادى بالشعر في مختلف عصوره فاستشهد بالشعر الجاهلى والإسلامى والأموى والعباسى فيما بعد عصر الاحتجاج كالاحتجاج بشعر أبى تمام ، وقد جاءت أشعار المرادى على أغلب الأوزان العروضية ، ولم يغب عنها إلا البحور القليلة لم تتجاوز أربعة أبحر ، وفيما يلى نماذج من ذلك .

### الاستشهاد ببيت كامل منسوب:

يقول المرادى في شرح قول المصنف:

**ص: وتلزم اللام الفارقة بعدها إن خيف لبس بإن النافية ولم يكن بعدها نفى.**

ش : نحو: إن زيد لقائم ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الليس ، ولا في موضع لا تصلح للنفى كقول الطرماح:

**أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ::: وإن مالك كانت كرام المعادم[٦]**

---

(١) السابق: ٣٥٦ .
(٢) السابق: ٨٦٠ .
(٣) السابق: ٨٦٠ .
(٤) السابق: ٨٨٨ .
(٥) السابق: ٩٠٦ .
(٦) السابق: ٣٤٨ .

**الاستشهاد ببيت كامل غير منسوب:**

يقول المرادي في شرح قول المصنف في لام الابتداء:

ص: وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم.

ش: مثاله قول الشاعر:

إن امـــرءًا خصـــني مـــنه مودتـــه ::: عـــلى التـــاني لعـــندي غـــير مكفـــور[1]

**الاستشهاد بشطر بيت:**

استشهد المرادي على أن ما تلحق بليت فتعمل وتهمل بقول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا[2]

وتمامه:

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

**الاستشهاد بجزء من بيت:**

استشهد المرادي بجزء من بيت:

ولا لـــذات للشـــــيب[3]

على جواز فتح التاء والبيت بتمامه:

إن الشـــباب الـــذي مجـــد عواقـــبه ::: فـــيه نلـــذ ولا لـــذات للشـــيب

**الاستشهاد بأكثر من بيت:**

استشهد المرادي على صحة ما ذهب إليه ابن مالك من إلغاء أعلم وأخواتها إذا توسطت بين معموليها بقول الشاعر:

وكـــيف أبـــالي بـــالعدا ووعـــيدهم ::: وأخشـــى مـــلمات الخطـــوب الصوايب

وأنـــت أراني الله أمـــنع عاصـــم ::: وأمـــنع مســـتكفى وأرأف واهـــب

**الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاستشهاد:**

كثر في شرح التسهيل للمرادي الاستشهاد بشعراء عصر ما بعد الاحتجاج كجرير والفرزدق والمتنبي وأبي تمام، وهذا الأمر يعكس لنا شيئًا مهمًا وهو أن المعيار في الاستشهاد بالنص لا بالقائل، ومن ذلك استشهاده ببيت المتنبي:

فمضـــت وقـــد صـــبغ الحـــياء بياضـــها ::: لـــون كمـــا صـــبغ الـــلجين العسجد[4]

على تضمين صبغ معنى صير.

---

(١) السابق: ٣٤٣.
(٢) السابق: ٣٥١.
(٣) السابق: ٣٦٤.
(٤) السابق: ٣٨١.

**الاستشهاد بشعر أصحاب المعلقات:**

استشهد المرادي بشعر أصحاب المعلقات كلهم فاستشهد بقول امرئ القيس:

عـوجا علـى الطلـل المحـيل لأنـنا ::: نبكـي ديـار كمـا بكـى ابن حزام[1]

ويقول زهير:

ولا سـابق شـيئًا إذا كـان جـاءنا[2]

ويقول عنترة:

ولقـد نـزلت فـلا تظـني غـيره ::: في منـزلة المحـب المكـرم[3]

ويقول الحارث بن حلزة:

أو منعـتم مـا تسـألون فمـن ::: حدثـتموه لـه علينـا الـولاء[4]

ويقول النابغة:

نبـئت زرعـة والسـفاهة كاسمهـا ::: يهـدى إلى غـرائب الأشـعار[5]

ويقول لبيد:

تمـنى ابنـتاى أن يعـيش أبـوهما ::: وهل أنـا إلا مـن ربيعة أو مـضر

**الاستشهاد بأوزان الشعر المختلفة:**

جاءت استشهادات المرادي الشعرية على أوزان الشعر المختلفة إلا أنه غاب عن هذه الأوزان وزن المضارع والمجتث، والمقتضب والمتدارك:

فمن الوافر قول الشاعر:

أراك عللـت تظلـم مـن أجـرنا ::: وظلـم الجـار إذلال المجـير[6]

ومن الطويل قول الشاعر:

هبـت اليـوم القلـب في طاعـة الهوى ::: فلـج كـأني كـنت باللـوم مغـرى[7]

ومن الكامل قول الشاعر:

لـيت الـشباب هـو الرجيع على الفتى ::: والـشيب كـان هـو البـديء الأول[8]

ومن البسيط قول الشاعر:

قامـت تلـوم وبعـض اللـوم آونـة ::: ممـا يـضر ولا يبقـى لـه نفـل[9]

---

(١) السابق: ٣٥٥.
(٢) السابق: ٣٥٨.
(٣) السابق: ٣٧٣.
(٤) السابق: ٤٠٣.
(٥) السابق: ٤٠٢.
(٦) السابق: ٣١٧.
(٧) السابق: ٣١٧.
(٨) السابق: ٣٣٣.
(٩) السابق: ٣١٩.

ومن المديد قول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به ::: حيث قدي ساقه قدمه[١]

ومن الخفيف قول الشاعر:

وإذا ما سمعت من نحو أرض ::: يحب قد مات أو قيل كاد[٢]

ومن الرجز قول الشاعر:

أكثرت في العذل ملحا دائما ::: لا تكثرن إني عسيت صائما[٣]

ومن المتقارب قول الشاعر:

فقلت أجرني أبا خالد ::: وإلا فهبني امرءا هالكا[٤]

ومن الهزج قول الشاعر:

ووجه مشرق النحر ::: كأن لديه حقان[٥]

ومن المنسرح قول الشاعر:

يوشك من فر من منيته ::: في بعض غراته يوافقها[٦]

ومن الرمل قول الشاعر:

شر يوميها وأغواه فما ::: ركبت عنز بحدج جملا[٧]

ومن السريع قول الشاعر:

وخالد يحمد أصحابه ::: بالحق لا يحمد بالباطل[٨]

هذه هي الأوزان التي ترددت في شرح التسهيل للمرادي واختلفت هذه الأوزان بين كثرة وقلة على مدار الكتاب فنجد أن نسبة شيوع بحر الرجز والكامل والوافر نسبة كبيرة إذا ما قورنت بوزنه المتقارب أو المتدارك أو المقتضب، وقد حاولت البحث عن العلاقة بين الوزن والاستشهاد محاولاً الربط بينهما لكني لم أعثر عن علاقة واضحة إلا التي ترجع إلى شيوع البحر نفسه على مستوى مجموع الشعر العربي، أو يرجع إلى توارث هذه الأبيات في كتب الشواهد فتناقلها النحاة سلفًا عن خلف[٩].

**رابعًا: كلام العرب النثري:**

كلام العرب - غير الشعر - يجوز الاحتجاج به عند النحاة إذا ما ثبتت فصاحته، وكان المرادي يسير على نهج النحاة في الاستشهاد بالموروث النثري عند العرب، وكتاب شرح التسهيل للمرادي

---

(١) السابق: ٥٣٤.
(٢) السابق: ٣٢٢.
(٣) السابق: ٣٢٠.
(٤) السابق: ٣٧٧.
(٥) السابق: ٣٥٤.
(٦) السابق: ٣١٩.
(٧) السابق: ٤٥٧.
(٨) السابق: ٣٦١.
(٩) رجعت في تلك الملاحظتين إلى الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز عبد الدايم في حديث بيني وبينه.

ملىء باللهجات وأقوال العرب ، ومن ذلك:

- استشهد المرادي بقول العرب: إن قنعت كاتبك لسوطًا[١] على لحوق اللام الفارقة في خبر بعد إن المخففة .
- استشهد المرادي بقول العرب: إنما زيدًا قائم[٢] على جواز عمل إن إذا لحقتها ما ، واعتبار ما زائدة .
- استشهد المرادي بقول العرب: جئت بلا شيء[٣] على عمل لا عمل إنّ مع اقترانها بحرف الجر الزائد .
- استشهد المرادي بقول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر[٤] على إلغاء أعلم وأخواتها إذا توسطت بين معموليها .
- استشهد المرادي بقول بعضهم: جاءته كتابي فاحتقرها[٥] على أن تاء التأنيث تلحق الماضي المسند إلى مؤول .
- استشهد المرادي بقول العرب: إني لبحمد الله لصالح[٦] على زيادة لام التأكيد بعد إن قبل الخبر المؤكد بها .
- استشهد المرادي بقول العرب وهبني الله فداك[٧] على أن وهبني جاءت بمعنى جعلني وغير ذلك مما جاء في النص المحقق .

• • •

(١) التحقيق: ٣٥٠ .
(٢) السابق: ٣٥١ .
(٣) السابق: ٣٦٢ .
(٤) السابق: ٤٠٢ .
(٥) السابق: ٤٠٩ .
(٦) السابق: ٣٤٦ .
(٧) السابق: ٣٧٧ .

# الفصل الثالث

## الخلاف النحوي في شرح التسهيل

لقد كان المرادي من العلماء المعنيين بذكر القضايا الخلافية بين النحاة، أو المدارس النحوية، وشأن المرادي في ذلك شأن علماء عصره، فهو لم يشذ عن النهج الذي ساروا عليه، وكان المرادي - رحمه الله - يذكر دائمًا الخلاف الذي دار بين النحاة في جميع المسائل التي سبق أن ذكر العلماء فيها ذلك الخلاف، ولكن الجديد في هذا الذكر - أو العرض - أن المرادي كان ينقل الخلاف من خلال ثقافته الخاصة، ومفهومه الخاص، ويحاول في نهاية كل خلاف - تقريبًا - أن يدلو برأيه موافقًا أو معارضًا، وشرح التسهيل للمرادي مليء بالخلاف سواء كان خلافًا على مستوى المدارس النحوية، أو كان خلافًا على مستوى الأشخاص، وقد قمت باختيار بعض المسائل الخلافية التي أشار إليها المرادي، وقمت بعرض المسألة ثم الخلاف فيها ثم بينت تعليق المرادي - إن وجد - على هذا الخلاف.

**اشتقاق الاسم:**

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق الاسم، وذكر رأي البصريين في أن الاسم اشتقاقه من السمو، فمادته: سين وميم وواو، وفي تقدير أصله قولان **أحدهما**: سمو كقنو، **والثاني**: سُمْو كقفل ثم حذفت لامه، وأن اشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو، وسين وميم، فالمحذوف فاؤه ثم يرجح رأي البصريين بقوله: والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء، وفي التصغير: سمي[1].

**رفع الاسم المشتق:**

ذكرى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع الاسم المشتق الضمير بعده ويكون مبتدأ، وقد أجاز البصريون ذلك، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ وأقائمان خبرًا مقدمًا. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مبتدأ الخبر، كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير.

وقد علق المرادي على ذلك بموافقته لمذهب البصريين فقال: والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2].

ويستند المرادي على تأييده لرأي البصريين بقول الشاعر:

**خليلي ما وافٍ بعهدٍ أنتما ::: إذا لم تكونا لي على من أقاطع**

وقول الآخر:

**ما باسطٌ حرًا ولا دافع أذى ::: من الناس إلا أنتم آل دارم**

وحاصل الكلام في رفع الصفة الضمير بعدها ثلاث صور:

---

(١) التحقيل: ٥.
(٢) السابق: ٢١٣.

**إحداها:** أقائمان الزيدان ، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان مبتدأ و"أقائمان خبرًا مقدمًا عليه .

**ثانيها:** أقائم الزيدان ، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائمًا مقام الخبر

**وثالثها:** أقائم زيد ، ويجوز فيه الأمران[١] .

**الإعراب في الاصطلاح:**

ذكر المرادي الاختلاف بين النحاة في تعريف الإعراب في الاصطلاح فقال: والإعراب مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظي ، وحده ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين ، وقيل هو أمر معنوي ، وحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف في العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم ، ثم يعقب المرادي على هذا الخلاف ويميل إلى الرأي الأول - مخالفًا سيبويه -: ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله كرفع: لا نولك أن تفعل كذا ، ولعمرك وكنصب سبحان الله ، ورويدك ، وكجر الكلاع ولعريط من ذي الكلاع ، وأم عريط[٢] .

**فتحة ما لا ينصرف حالة الجر:**

ذكر المرادي الخلاف بين الجمهور وبين الأخفش والمبرد حول فتحة ما لا ينصرف حالة الجر هل هي حركة إعراب أم حركة بناء "فمذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء ، وزعما أن ما لا ينصرف يعرب في حالين ، ويبنى في حال[٣] .

ثم يذكر المرادي رأيه بعد ذلك بأن رأي الأخفش والمبرد لا نظير له ثم يذكر احتجاجهم ببناء أمس فيقول: "وأما احتجاجهم بأمس ؛ ففاسد ؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحروف ، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء[٤] .

**أقسام الفعل:**

ذكر المرادي الخلاف بين الجمهور والكوفيين في تقسيم الأفعال ، وذكر أن الفعل ينقسم باعتبار الصيغة إلى ماض وأمر ومضارع ، فالقسمة هنا ثلاثية .

بينما ذكر الكوفيون أن الأمر صورة مقتطعة من المضارع ، فالقسمة إذا ثنائية[٥] .

**أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال:**

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصلية الإعراب في الأسماء ، وفرعيته في الأفعال فقال: مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل ، وفي الفعل فرع ، وقال الكوفيون ، إنه أصل فيهما ، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم[٦] .

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي تحقيق د أسامة طه الرفاعي ١/ ٢٧٨ مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .

(٢) التحقيق: ٢٣ .

(٣) السابق: ٢٨ .

(٤) السابق: ٢٩ .

(٥) السابق: ١١ .

(٦) السابق: ٢٣ .

**تعقيب المرادي:**

والصحيح مذهب البصريين، والمرادي مع ترجيحه لرأي البصريين يذكر علة ذلك وهي: وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب، ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب، لوقع اللبس.

وقد احتج الكوفيون - على البصريين - بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ بالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالجزم نهى عنهما مطلقًا، وبالرفع عن الأول وإباحة للثاني.

وقد رد على ذلك بأن النصب على إرادة أن، والجزم على إرادة لا، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب.

**بناء الضمير "أنا":**

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل بناء الضمير "أنا" فقال: مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، أما الألف فزائدة بدليل حذفها، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة كهاء السكت؛ ولذلك تعاقبها كقول: حاتم: هذا فزدى أنه.

ومذهب الكوفيين: أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف.

وقد ذكر المرادي اختيار ابن مالك من هذين الرأيين وأنه اختار رأي الكوفيين[1]، ولكن المرادي لم يفصح لنا عن رأيه، ولعله بعدم إفصاحه يكون موافقًا لرأي البصريين إذ سار في أغلب شرحه على ذلك.

**إيا بين الاسم المضمر والظاهر:**

ذكر المرادي الخلاف بين سيبويه والزجاج حول "إيا" فقال: مذهب سيبويه أن إيّا اسم مضمر وعليه المحققون، ومذهب الزجاج: أنه اسم ظاهر، ولواحقه ضمائر في موضع الخفض بالإضافة، وعن ابن درستويه أنه بين الظاهر والمضمر.

وبعد أن ذكر المرادي هذا الخلاف شرع في رد مذهب الزجاج في أن أيا اسم ظاهر فقال: ومذهب الزجاج مردود بوجوه أحدها: أنه لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن عامله جائزًا؛ بل راجحًا كغيره من المنصوبات الظاهرة.

**الثاني:** أن "إيا" لا تقع في موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضمر، أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، وبيانه أيا بعد المضمر منتفية فتعين كونه مضمرًا.

**الثالث:** أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت له منفصل فثبوت ذلك للنصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء ناصبه.

---

(١) السابق: ١٠٨، ١٠٩.

**الرابع**: أنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة[١].

ويُبطال المرادي مذهب الزجاج بكون موافقًا لسيبويه والمحققين في أن إيا اسم وضمير، كذا يظهر رفض المرادي لرأي ابن درستويه بعد تعليق عليه.

**أل بين الاسمية والحرفية:**

ذكر المرادي الخلاف بين الجمهور والمازني والأخفش حول "ال" فقال: مذهب الجمهور أن ال تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني - ومن وافقه - إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ثم بدأ المرادي بعد ذكره لهذا الخلاف أن يبين الصحيح منه فقال: ويدل على صحة الأول أوجه، أحدها: عود الضمير نحو: جاءني الضاربها زيد، وأجيب بأن الضمير كما قال: الهاء يعود على موصوف أي المرأة محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة، وليس هذا منها، وبأنه لو جاز مع أل لجاز مع التنكير بل أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر.

**الثاني**: دخولها على الفعل في نحو: الترضى، والمعرفة مختصة بالاسم.

**الثالث**: أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر وال ليس كذلك.

**الرابع**: أنها لو كانت معرفة؛ لقدح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ماضيا فعلم أنها مؤولة بالذي والصفة بالفعل وذا وجب العمل مطلقا وحسب العطف في نحو: "المغيرات صبحا فأثرن به نقعا"[٢] فهذه الأوجه علم ضعف مذهب المازني، وبالأوليين علم ضعف مذهب الأخفش[٣].

**الإخبار عن ضمير الشأن بجملة:**

ذكر المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الإخبار عن ضمير الشأن بجملة فقال: وأجاز الكوفيون أيضا: إنه ضرب: وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار[٤].

وقد منع البصريون مثل هذا التركيب، وعلتهم في ذلك أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز، ولم يذكر المرادي رأيه في تصحيح أحد الرأيين.

**تشديد نون اللذان واللذين:**

ذكر المرادي بين البصريين والكوفيين في تشديد نون اللذان واللذين فمنع البصريون تشديد النون، والصحيح جوازه، وهو مذهب الكوفيين لقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" بالتشديد[٥].

---

(١) السابق: ١١٢، وانظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠.
(٢) العاديات: ٣، ٤.
(٣) التحقيق: ١٦١.
(٤) السابق: ١٢٧، ١٢٨.
(٥) ك٤٠ص٦.

**اسم الإشارة "ذا":**

ذكر المرادي الخلاف النحوي حول اسم الإشارة "ذا" من حيث وضعه، فذكر أن البصريين، ذكروا أن "ذا" ثلاثي الوضع، ثم اختلفوا في المحذوف، فقيل العين، وقيل اللام، وهو الأظهر، لأنها ظرف، والف ذا منقلبة عندهم عن أصل فقيل عن ياء، والمحذوف ياء فهو من باب حيّ، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من باب طويت، واختلف في وزنه فقيل: فَعَل بالتحريك وهو الأظهر، وقيل فعل بالإسكان.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن أصل وضع "ذا" على حرف واحد؛ لأن الألف زائدة - ووافقهم السهيلي - واحتجوا بقولهم في التثنية: ذان بالألف والنون للتثنية فلم يبق إلا الذال.

وذهب السيرافي - ومن وافقه - إلى أن ذا ثنائي الوضع كمًّا فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء.

**تعقيب المرادي:**

وقد ذهب المرادي إلى صحة مذهب البصريين، ورد مذهب الكوفيين والسيرافي، وقد رد المرادي مذهب الكوفيين بأن ذا صيغة موضوعة للتثنية لا تثنية حقيقة، أو بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين؛ ولذلك شددت النون عوضًا منها.

وقد استدل على صحة مذهب البصريين بأن ذا ثلاثي الوضع: قولهم في تصغيره ذيا والأصل: ذيا فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير[1].

**استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا:**

حكى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا، أي: سواء أوقع في جميعه أم في بعضه، فإن وقع في جميعه نحو ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ وأكثر نحو ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾.

وكان يكره - كما مثل - رفعه غالبًا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي عند البصريين، ومنع الكوفيون النصب والجر بفي، ومستندهم في ذلك: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم إن في للتبعيض حكاه السيرافي.

**تعقيب المرادي:**

وبعد أن ذكر المرادي الخلاف السابق علق برأيه منتصرًا لرأي البصريين فقال بعد ذكره مستند الكوفيين وليس بصحيح فإن في للظرفية بحسب الواقع في مضمونها ولهذا صح: في الكيس درهم وفي الكيس ملؤه من الدراهم[2].

**تعدد الخبر لفظًا دون معنى:**

حكى المرادي الخلاف بين الأخفش والجمهور حول تعدد الخبر لفظا دون معنى في قولهم: هذا

---

(١) ك٥ ص١٥.
(٢) السابق: ٢٥٣.

حلو حامض ، فقال: قال الأخفش في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض معنى إنما أرادوا: هذا حلو فيه حموضة ، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول ، وليس قولهم: إنهما جميعًا خبر واحد بشيء ، والجمهور على أنهما خبر أن في معنى خبر واحد[1] .

والصحيح مذهب الجمهور لأن المقصود جمع الطعمين ، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة ، وهذا هو اختيار أبي حيان .

**إعمال لا عمل ليس:**

. حكى المرادي الخلاف بين سيبويه - ومن وافقه - والأخفش والمبرد فقال: وأما إعمال "لا" عمل ليس ففيه خلاف ، ذهب سيبويه - ومن وافقه - إلى جوازه ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[2] .

**توسيط الخبر المقترن بأن:**

حكى المرادي الخلاف في توسيط الخبر المقترن بأن فقال: وفي توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازه المبرد ، والسيرافي والفارسي ، وصححه ابن عصفور ، ومنعه قوم منهم الشلوبين فلا يجيزون في المثال المذكور ونحو: وإلا كون زيد فاعلاً بيقوم[3] .

**اتصال الضمير بعسى:**

حكى المرادي الخلاف بين سيبويه والمبرد والأخفش حول اتصال الضمير بعسى فقال: "حق الضمير المتصل بعسى أنه بلفظ المرفوع المتصل كما ورد في التنزيل ، ومن العرب من يجعله بلفظ المنصوب فيقول: عساني وعساك وعساه كقوله:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما ::: تنازعني لعلي أو عساني

وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه: أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسمًا لها ، وأن والفعل في موضوع رفع خبر لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل ، كما حملت عليها في دخول أن خبرها كقوله:

لعلك يومًا أن تلم ملمة ::: عليك من اللاتي يد عنك أجدعا

**الثاني:** مذهب المبرد والفارسي أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبرًا لعسى تقدم على اسمها ، وأن والفعل في موضع رفع اسمًا لها فعسى باقية على عملها ، ولكن العكس الإسناد إذ جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه .

**الثالث:** مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر ، وضمير النصب وضع موضع المرفوع ؛ فهو نائب عنه فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو واسم عسى ، وأن والفعل في موضع نصب[4] فالحاصل من ذلك الخلاف أن الضمير المتصل بعسى يكون اسمًا ، أو خبرا

---

(١) السابق: ٢٥٨ .
(٢) السابق: ٣٠٦ .
(٣) السابق: ٣٢١ .
(٤) السابق: ٣٢٣ .

مقدما، أو نائبا عن المرفوع، وقد اختار المصنف قول الأخفش فقال: هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له[١].

وقد ناقش المرادي الآراء الثلاثة السابقة، ورفض ترجيح ابن مالك لرأي الأخفش؛ وذلك لأن عدم النظير لا ينهض دليلاً[٢]، وبذلك الدليل استبعد المرادي رأي الأخفش، وبقي رأيا سيبويه والمبرد، ثم بدأ المرادي الترجيح بينهما فقال: ومذهب سيبويه أرجح؛ لأن فيه إخراج عسى عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب المبرد انعكاس الإسناد[٣].

**رفع إن الخبر:**

حكى المرادي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول رفع إن الخبر فقال: ذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر؛ بل هو باق على رفعه قبل دخولها[٤].

ولم يذكر المرادي رأيه في هذا الخلاف، ولعل المرادي يكون موافقاً لرأي الكوفيين؛ وذلك لأنه ذكر حجتهم في رأيهم، وعضد رأيهم باستدلال السهيلي على صحة مذهبهم فقال: ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد[٥].

**نصب ليت وأخواتها الجزأين:**

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول نصب ليت - وأخواتها - الجزأين فقال: في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

**الأول:** مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مطلقًا.

**الثاني:** أنه يجوز في ليت.

**الثالث:** أنه يجوز في ليت ولعل وكأن.

**الرابع:** أنه يجوز في الخمسة[٦].

وقد ذكر ابن مالك من الآراء السابقة الثاني والرابع، وزاد عليه المرادي الرأي الأول والثالث، وذكر ابن مالك والمرادي رأيا خامسًا وهو أن الأحرف الستة تعمل النصب في الجزأين، فممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات فحول الشعراء، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وممن ذهب إليه ابن الطراوة[٧]، وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب[٨].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٧.
(٢) التحقيق: ٣٢٤.
(٣) السابق: ٣٢٥.
(٤) السابق: ٣٢٨.
(٥) السابق: ٣٢٨.
(٦) السابق: ٣٣٢.
(٧) السابق: ٣٣٢.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠.

**إعمال إنّ وإهمالها إذا خففت:**

ذكر المرادي الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول إنّ إذا خففت هل تعمل أم تهمل؟ فذكر أن البصريين أجازوا الإعمال، بينما منع الكوفيون إعمالها.

**تعقيب المرادي:**

وبعد أن ذكر المرادي الرأيين رجح رأي البصريين على الكوفيين فقال: وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب، وعليه قراءة نافع: "وإن كلا لما ليوفينهم"[1].

والصحيح ما ذهب إليه المرادي من ترجيح رأي البصريين لثبوت القراءة عندنا وهي صحيحة ولاشك فيها، ولقول سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمرًا لمنطلق[2]. وهذا نص لا احتمال فيه كما زعم ابن مالك[3]، وقد نقل ابن مالك قول الأخفش في إعمال إن بعد التخفيف فقال: وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدًا لمنطلق[4].

**إجراء مثل النداء والدعاء مجرى القول:**

حكى المرادي الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين حول إجراء مثل النداء والدعاء بالقول فيعمل النصب على لغة سليم - التي تلحق القول بالظن بشروط - فذهب البصريون إلى أن الجملة إذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت وقرأت، لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمر القول بعد الفعل وتكون الجملة محكية به. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراء لها مجرى القول الصريح[5]. وقد جزم ابن مالك بصحة ما ذهب إليه البصريون فقال مستدلاً على صحة قول البصريين: "وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في محل النزاع كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول لدلالة المعنى عليه فحذفه في محل النزاع أولى، لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية[6].

واختار ابن عصفور وابن الصائغ مذهب الكوفيين[7].

**التعليق والإلغاء في أعلم وأخواتها:**

حكى المرادي الخلاف بين النحاة وابن مالك حول الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها فذكر أن قومًا ذهبوا إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقا، وخص ذلك بعضهم بالمبني للفاعل - وهو الجزولي -، وقال الشلوبين: الصحيح منع الإلغاء مطلقًا[8]، وقال ابن الربيع: لا يجوز الإلغاء،

---

(١) التحقيق: ٣٤٨.
(٢) الكتاب ٢/ ١٤٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) التحقيق: ٣٩٩.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٧.
(٧) التحقيق: ٣٩٩.
(٨) التحقيق: ٤٠٢.

وأما ابن مالك فقد ذكر جواز الإلغاء مطلقاً[١].

وقد انتصر المرادي لرأي ابن مالك فقال[٢]: والصحيح ما ذهب إليه المصنف، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر فالغى أعلم متوسطا، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالي بالعداء وعيدهم ::: وأخشى ملمات الخطوب الصوايب
وأنى أراني الله أمنع عاصم ::: وأراف مستكفى وأصح وأهب

وقوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧] فعلق ينبئ وهي من أفعال هذا الباب، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك الذى ستجزى ::: بما تسعى فتسعد أو تشقى

وهذه الشواهد الذى ذكرها المرادي هي نفس الشواهد التي استدل بها ابن مالك على صحة رأيه[٣].

**رافع الفاعل:**

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول رافع الفاعل فقال: "مذهب سيبويه والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، وذهب خلف إلى أن رافعه الإسناد، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود؛ فلا عدول عنه، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى، ونسب إلى خلف أيضا، ورد بقولهم: مات زيد وما قام عمرو، وذهب بعضهم شبهه بالمبتدأ، ورد بما رد به مذهب خلف"[٤].

**ناصب المفعول:**

ذكر المرادي الخلاف بين النحاة حول ناصب المفعول فقال: وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضي أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر: المفعولية[٥]. وبعد أن ذكر المرادي لهذه الآراء، رجح رأي البصريين.

والصحيح ما ذهب إليه المرادي، وهو قول عامة النحاة، يقول ابن عصفور في باب المفعول به: والعامل فيه أبدًا: الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التي تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك: الإغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال[٦].

وقد بيّن المرادي السبب الذى جعله يرجح رأي البصريين على الآراء السابقة فقال: "وذلك لأن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٣.
(٢) التحقيق: ٤٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٣.
(٤) التحقيق: ٤٠٧، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٢ وما بعدها.
(٥) التحقيق: ٤٥٠.
(٦) المقرب لابن عصفور ١٧٤.

الفعل هو المستدعي له ، فهو العامل فيه ؛ ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل ، فلو كان ارتفاعه بالفاعل ؛ لاختلف باختلاف الفاعل . قاله أبو علي ، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيدًا ، وبذلك أيضًا يرد مذهب الفراء: أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد ، والعامل لا يعمل حتى يتم ، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد وقد رفع[1] .

**الأحق بالعمل في باب التنازع:**

ذكر المرادي الخلاف النحوي بين النحاة حول أي العاملين أحق بالعمل في باب التنازع فقال: "إعمال كل منهما مسموع من العرب ، والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أرجح لوجوه:

أحدها: أنه الأقرب وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب ضرب فهنا أولى .

**الثاني:** أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

**الثالث:** أن في إعماله ضربا من التعادل ؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول ، وغير ذلك من الأوجه .

هذه أدلة البصريين ، أما عن أدلة الكوفيين فقد ذكروا أن إعمال الأول أولى لوجوه:

**أحدها:** أنه الأسبق ومراعاته أولى ، ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة من البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط ، والقسم فجعلوا الجواب للأسبق .

**الثاني:** إن إعمال الثاني مخلّص من الإضمار قبل الذكر ، ومن الحذف على رأي الكسائي .

وقد ذكر المرادي أن بعض النحويين قد ذكر أنهما سيان في العمل ؛ لأن كل واحد منهما مرجح حكاه صاحب البسيط . وقد مال المرادي إلى ترجيح مذهب البصريين - في إعمال الأقرب - أنه الأكثر في كلام العرب[2] .

**إلغاء الأول في باب التنازع:**

ذكر المرادي الخلاف حول إلغاء العامل الأول وما يترتب عليه فقال: مذهب سيبويه والبصريين أن الأول إذا ألغي من الاسم المتنازع فيه ، وكان رافعا ، صحت المسألة واستكن الضمير في الإفراد ، وبرز في التثنية والجمع - وهو إضمار قبل الذكر ، ويدل على صحته قول العرب: ضربوني وضربت قومك ، وضربني وضربت أخويك قال الشاعر:

تعالقنا ولم أحالف عليلى ::: فلا غير في خلاف الخليل

وقال آخر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ::: لغير جميل من خليلي مهمل

---

(١) التحقيق: ٤٥٠ .
(٢) التحقيق: ٤٦٩ .

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول ، ومنع إعمال الثاني ، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربتي قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر .

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك ، وهو الثقة فيما ينقل .

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخرى المغاربة ، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع . حكاه في البسيط ، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع ، فلا يلتفت إليه ، وذهب الكسائي إلى أن إعمال الثاني في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمر قبل الذكر ، واستدل بأبيات منها قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها ::: رجال فبذت نبلهم وكليب

وقول الآخر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وقول الآخر:

لو كان حيًّا قبلهن هلكننا ::: حيا الخطيم وجوههن وزمزم

وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثنى والمجموع ، ولذلك نظائر – تقدمت في باب المضمر – وما تقدم من الشواهد التي أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائي[1] .

فالمرادي في هذا موافق لرأي البصريين ، يظهر ذلك في رفضه رأي الفراء لأنه مصادم للسماع ، وهو في ذلك من الذين يحترمون المسموع ولا يتعدونه إلى غيره من الأقيسة طالما وجد .

كذلك إيراده على الكسائي عدة أبيات – السابقة – والتي ظهر فيها الإضمار قبل الذكر .

**إعراب المصدر المؤكد:**

ذكر المرادي في شرحه: "أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل أو من غير لفظه ، وهو جار عليه ؛ انتصب بالفعل قبل: بلا خلاف ، وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به ، وأنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره أي: فعل قعودًا ، وقال تلميذه السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى ، ولا يجوز إظهارها ؛ لأن المؤكد عنده لا يعمل في تأكيده[2] .

وبعد أن ذكر المرادي رأي ابن الطراوة ، وتلميذه السهيلي قال معلقًا عليهما: "وهذا تكلف بارد وخروج عن القواعد[3] .

فالمرادي هنا يؤكد أن المصادر المؤكدة لأفعالها تكون مفعولا مطلقا ، ويمتنع كونها مفاعيل .

• • •

(١) التحقيق: ٤٧١ ، ٤٧٢ .
(٢) التحقيق: ٤٧٨ .
(٣) التحقيق: ٤٧٨ .

## الفصل الرابع
## آراء المرادي النحوية

كان المرادي - رحمه الله - من النحاة ذوي الثقافة العالية، ولا غرو في ذلك فالرجل متعدد الثقافة، واسع الاطلاع، كثير المصنفات في مختلف العلوم، ولعل هذا التنويع الثقافي قد جعل المرادي يكون شخصية تمتاز بالجيدة، والموضوعية، وعدم التبعية - وإن كان الرجل قد تأثر كثيراً بشيخه - ويظهر ذلك جليًا في آراء المرادي الخاصة به.

وأعني بهذه الآراء: الآراء التي خالف فيها النحاة، ورد عليهم فكانت تلك الآراء بمثابة اختيارات خاصة للمرادي، أو الآراء التي كان فيها تابعًا لأحد النحاة، وهذه التبعية لا تمثل أي حرج للرجل فإن تلك التبعية لم تظهر إلا عندما يكون الرأي الذي اختاره المرادي هو الرأي الصواب، وقد اخترت في هذا الفصل بعض المسائل التي تمثل آراء المرادي وقد قسمتها إلى قسمين:

قسم لآرائه التي خالف فيها النحاة ورد عليهم.

وقسم لآرائه التي وافق فيها النحاة وكان تابعًا لهم.

### أولاً: آراء خالف فيها النحاة ورد عليهم:

**المسألة الأولى: الإخبار عن الجملة:**

ذكر هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز الإخبار عن الجمل نحو: يعجبني يقوم زيد، وأجازه الفراء بشرط أن تكون الجملة فاعلة أو نائبة لفعل معلق من أفعال القلوب.

**تعليق المرادي**: والصحيح منع ذلك مطلقًا، ويفند المرادي حجة هؤلاء بل ويسارع في الرد عليهم بقوله: ولا حجة لهم في قوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، لأن التقدير: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ولا نزاع في الإخبار عن الحرف المصدري وصلته[1].

**المسألة الثانية: الفعل المضارع المسند للغائبتين بالياء أم بالتاء.**

ذكر المرادي في الشرح أن الفعل المضارع المسند للغائبتين يشمل الظاهر والمضمر، والحقيقي والمجازي نحو: الهندان تقومان، وهما تقومان، والعينان تدمعان، وهما تدمعان إلا أن في ضمير الغائبتين خلافا نحو: الهندان فهما تقومان. قال ابن الباذش: لا أعلم فيه سماعًا، والقياس الياء حملا على اللفظ.

رأي المرادي: ويعقب المرادي على كلام ابن الباذش: والصحيح أنه بالتاء، وبه ورد السماع فهو يرد عليه بأمرين أولاً: يصحح له القياس؛ لأنه ليس بالياء كما زعم.

**الثاني**: أن المرادي ذكر أن السماع ورد بالتاء[2].

---

(١) التحقيق: ٨، وانظر: الهمع ١/ ٢٧، ٢٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ١/ ٥٧ ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) التحقيق: ١٢.

**المسألة الثالثة: بناء الفعل المضارع:**

ذكر ابن مالك أن الفعل الذي اتصلت به نون الإناث مبني بلا خلاف؛ وذكر لذلك ثلاث علل: أحدها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني حملا على الماضي المتصل بها.

الثانية: لتركيبه معه؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله، فإن قيل: فيلزم أن يبنى إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة؛ قيل: منع من ذلك شبهه حينئذ بالمثنى والمجموع، كما منع أيا من الياء شبهها بكل وبعض.

الثالثة: لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء[1].

ثم يرد المرادي على ابن مالك بأن قوله: "بلا خلاف" ليس صحيحا لوجوده، وعضد كلامه بما حكي عن ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين أنه معرب؛ لأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي[2].

**المسألة الرابعة: فتحة ما لا ينصرف.**

خالف المرادي الأخفش والمبرد في رأيهما أن فتحة ما لا ينصرف حركة بناء مستدلين على ذلك بزعم أن الممنوع من الصرف يعرب في حالتين، ويبنى في حال.

**رأي المرادي:**

ذكر المرادي تعقيبًا على هذا الرأي بأنه مردود؛ لأنه لا نظير له ثم ذكر أنهم احتجوا بأمس فقال: وأما احتجاجهم بأمس ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء[3].

**المسألة الخامسة: إعراب الأسماء الستة.**

ذكر المرادي رأي الأعلم، وابن أبي العافية في إعراب الأسماء الستة بالحركات التي قبل هذه الأحرف، وليست منقولة؛ بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة.

**تعقيب المرادي:**

يقول المرادي معقبا على هذا الرأي: وهو فاسد؛ لأن هذه الحروف إن كانت زائدة؛ فهو المذهب الثالث.

يقصد بالمذهب الثالث أنها حروف إشباع؛ ورد ذلك بأن الإشباع يأتي الشعر، وبقاء فيك، وذي مال على حرف واحد - وإن كانت لامات؛ لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام[4].

---

(١) التحقيق: ٢٥، ٢٦.
(٢) التحقيق: ٢٦.
(٣) التحقيق: ٢٨، ٢٩.
(٤) التحقيق: ٣٨.

**المسألة السادسة: إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف.**

أنكر المبرد إلزام المثنى - وما جرى مجراه - الألف في كل حال، وإلزام المثنى الألف لغة كنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان.

وقد علق المرادي على إنكار المبرد لتلك اللغة وعدم إجازتها لا في نظم ولا نثر بأنه "محجوج بنقل الثقات"[1].

والمقصود بالثقات هنا الأخفش، والقراءة التي جاءت موافقة لهذه اللغة: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه: ].

**المسألة السابعة: التاء في كلتا:**

ذكر الجرمي أن التاء في كلتا زائدة للتأنيث، وقال المرادي معلقًا على هذا الرأي: هو "ضعيف"، وقد ذكر علة ذلك الضعف فقال: لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا، ولا بعد ساكن غير الألف[2].

**المسألة الثامنة: بناء فعل التعجب من غير فعل:**

مثل ابن مالك بناء فعل التعجب من غير فعل بقولهم: ما أذرع فلانة بمعنى ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل، ثم ذكر بعد ذلك ابن مالك أن هذا المثال شاذ لبنائه من غير فعل[3].

وقد نقل المرادي في شرحه أن ابن القطاع[4] "حكى ذرعت المرأة: خفت يداها في الغزل، وهي ذَرِعَ، ثم يعقب المرادي بعد كلام ابن القطاع فيقول: فعلى هذا يكون له فعل، وليس بشاذ[5].

**المسألة التاسعة في جمع المؤنث السالم:**

عند شرح المرادي لقول المصنف: يجمع بالألف والتاء قياسًا ذو تاء التأنيث مطلقًا قال: يشمل قوله: تاء التأنيث في المبدلة في الوقف هاء كثمرة، والسالمة من ذلك كبنت وأخت سمي بها أو لم يسم، وكذلك كيت وذيت، ولو سمي بهما لقيل: كيات وذيات مذكرًا كان المسمى أو مؤنثا نص على ذلك سيبويه، وإنما قال مطلقًا ليدخل العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث، أو مبالغة نحو: فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات، وبعد ذلك يقول المرادي مستدركًا على المصنف: واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالألف والتاء وهي شفة وشاه وأمه وامرأة ومرآة، وفله في النداء[6].

فنجد المرادي في شرحه للنص السابق يخالف ابن مالك في إطلاقه أن كل اسم مختوم بتاء التأنيث؛ وجب جمعه بالألف والتاء مطلقًا، وقد لاحظ المرادي أن هناك أسماء جاءت مختومة بتاء التأنيث، ولكنها لم تجمع بالألف والتاء، ومن هذه الأسماء: شفة وشاه.. إلى آخر ما ذكر.

---

(١) التحقيق: ٥٣.
(٢) التحقيق: ٥٤.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٨.
(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ١/ ٣٨٦ - طبعة عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(٥) التحقيق: ٧٠٦.
(٦) التحقيق: ٨٥.

ولكننا نجد تهذيب اللغة[1] واللسان[2] يذكر خلاف ما ذكر أن المرادي حيث نص على أنه قد تجمع شفة على شفوات ، وشاه على شوهات ، ويكون صاحب اللسان وتهذيب اللغة موافقين لرأي ابن مالك .

**المسألة العاشرة: حذف نون الوقاية:**

قال المصنف: لم يرد ليسى وليتى إلا في نظم كقوله:

إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وقول الآخر:

كمنية جابر إذ قال ليق

**تعقيب المرادي:**

يقول المرادي معقبا على كلام المصنف السابق: وأجاز بعضهم الحذف مع ليس في الاختيار ، ونص سيبويه على أن الحذف مع ليسى ضرورة ، وقال الفراء: ليتى وليتنى جائز فظاهره أنه يجوز في الاختيار[3] . فالمرادي – إذن – ممن يسمح بحذف النون في غير ضرورة مع ليس وليت .

**المسألة الحادية عشرة: استكانة الضمير في كان:**

أنكر الفراء أن يستكن الضمير في باب كان نحو: كان زيد قائم .

**تعقيب المرادي:**

يقول المرادي معقبًا على إنكار الفراء: وهو محجوج بسماعه من العرب كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان ::: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وباب كاد كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص: ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ فاسم كاد ضمير الشأن ، وقلوب فاعل يزيغ ، ولا يجوز أن ترفع قلوب بكاد ، ويكون برفع الخبر ، وفاعله ضمير القلوب لما يلزم من جواز القلوب يزيغ[4] .

**المسألة الثانية عشرة: في "أيّ":**

زعم ثعلب أن "أيّ" لا تكون إلا استفهامًا أو جزاء ، وهو محجوج بكلام العرب حيث جاءت أي موصولة بمعنى الذي وفروعه من ذلك قول الشاعر:

فسلم على أيهم أفضل

وقولهم: أي عندك[5] .

**المسألة الثالثة عشرة: حذف العائد المجرور:**

زعم ابن عصفور أن حذف العائد المجرور بإضافة ضعيف جدًا ، وقد رد عليه المرادي بقوله:

---

(١) تهذيب اللغة (شفه) .
(٢) اللسان (شفه) .
(٣) التحقيق: ١٠٦ .
(٤) التحقيق: ١٢٩ ، ١٢٨ .
(٥) التحقيق: ١٥٩ .

وليس كذلك لوروده في القرآن الكريم[١] ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ وفي قوله طرفة:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ::: ويأتيك بالأخبار ما لم تزود

**المسألة الرابعة عشرة حول أي:**

أجاز الأخفش: مررت بأي كريم فجعل أيا نكرة موصوفة على قياس من، وما. ثم يعقب المرادي على رأي الأخفش السابق: ولم يسمع ذلك[٢].

**المسألة الخامسة عشرة في اسم الإشارة "ذا":**

ذكر المرادي الخلاف الذي دار بين البصريين حول أصل وضع اسم الإشارة "ذا" وبعد أن ذكر أنهم قالوا إنه ثلاثي الوضع، ذكر خلافهم في الحرف المحذوف فقيل: العين، وقيل: اللام[٣].

وقد اختار المرادي: أن تكون اللام هي المحذوفة فقال: وقيل اللام، وهو الأظهر.

**المسألة السادسة عشرة، في وزن "ذا":**

اختار المرادي أن يكون وزن "ذا" اسم الإشارة "فَعَل" بالتحريك، ورجحه على وزن فعْل بالإسكان[٤].

**المسألة السابعة عشرة: ظل بين التمام والنقصان:**

خالف المرادي المهاباذي – ومن وافقه – في أن ظل لا تستعمل إلا ناقصة، فقال: وهذا ليس بصحيح[٥].

وذلك لأن ظل تكون ناقصة، وهي لاقتران مضمون الجملة بالنهار، وتكون تامة بمعنى دام وطال.

**المسألة الثامنة عشرة: أفعال تلحق بصار:**

ذهب جماعة من النحويين إلى أن آض، وعاد أفعال لا تلحق بصار، ولم يعدوهما من أفعال هذا الباب، وينصبون ما ورد على الحال.

ويعقب المرادي على هذا الرأي بقوله[٦]: والصحيح أنه خبر لوروده معرفة في:

تعد فيكم جزر الجذور رماحنا

والصحيح ما ذهب إليه المرادي، وذلك لتتابع الشواهد على ذلك وتأكيد هذا المعنى، ولكن تلك الصحة لا تمنع وجاهة الرأي المخالف إذ إنه من الممكن أن يرد قول المرادي بأن الحال قد ترد معرفة مؤولة منكرة مثل قولنا: اجتهد وحدك، وأرسلها العراك، وخلاف ذلك من الشواهد التي أتت الحال فيها معرفة؛ ولأن مذهب المرادي أيسر؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى

---

(١) التحقيق: ١٦٥.
(٢) التحقيق: ١٨٢.
(٣) التحقيق: ١٩٣.
(٤) التحقيق: ١٩٥.
(٥) التحقيق: ٢٧٣.
(٦) التحقيق: ٢٧٨.

تأويل .

**المسألة التاسعة عشرة: أفعال تلحق بكان وأخواتها:**

ذهب جماعة من النحويين - منهم الزمخشري وأبو البقاء، والجزولي وابن عصفور - إلى أن غدا وراح من الأفعال التي تلحق بأفعال هذا الباب - أي: باب كان وأخواتها - وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه -: "اغدوا عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمعة"، وبقول النبي ﷺ : **«لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»** .

ويعقب المرادي على ذلك بقوله: والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة[1] .

ويمكن مناقشة رأي المرادي - السابق - بأن مجيء المنصوب نكرة لا يجزم بكونه حالا، وخروج الفعل من هذا الباب؛ ولأنه لو صح ما ذهب إليه المرادي لكان مدخلاً لأن يقال في كل اسم منصوب وهو نكرة مع أفعال هذا الباب كأن نقول: كان محمد واقفًا فلا يمتنع - على رأي المرادي - أن يكون "واقفًا" حالاً .

ويمكن أن يرد على المرادي - أيضا - بأنه ليس هناك ما يمنع من مجيء راح وغدا أفعالا تلحق بباب كان وأخواتها؛ وذلك لأنهما يدلان على اقتران مضمون الجملة بالزمان، مثال ذلك: غدا زيد قائما، وراح عبد الله مقيما أي: كان قيام زيد في الغدو، وإقامة عبد الله في الرواح، وقد تكونان بمعنى صار مثال ذلك في غدا قولك: غدا زيد فارسًا أي: صار فارسًا، ومن ذلك قوله:

إن يخلوا أو يجبنوا ::: أو يغدروا لا يجعلوا
يغدوا عليك مرجلـ ::: ـين كأنهم لم يفعلوا

أي يصيروا مرجلين، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقت دون وقت بذلك، ومثال ذلك في راح: راح زيد عالمًا أي: صار عالمًا[2] .

**المسألة العشرون: توسيط ليس بين الاسم والخبر:**

أجاز الشلوبين: أمين ليس زيد بناء على اعتقادهم جواز تقديم خبر ليس أي: أن الشلوبين يجيز توسيط ليس بين المبتدأ والخبر .

وقد علق المرادي على رأي الشلوبين بأن "الصحيح المنع"[3] ونقل كلامًا يرد به على ابن عصفور بأن "ليس موضعها نفي الأخبار لا نفي الذوات، ومتعلق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، وليس الاستفهام إذا وقع خبرًا من الجمل الخبرية التي تتحمل الصدق والكذب فلا يصح نفيها فلا تقع خبرًا لليس .

---

(١) التحقيق: ٢٧٩ .
(٢) القرب لابن عصفور ١٤٢ تحقيق على معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت .
(٣) التحقيق: ٢٨٠، ٢٨١ .

**المسألة الإحدى والعشرون: إلحاق إن النافية بليس:**

منع أكثر البصريين أن تلحق "إن" النافية بليس فتعمل عملها، وقد رفض المرادي هذا الرأي، واختار أن تلحق "إن" النافية بليس في العمل وذلك للقياس والسماع؛ فأما القياس فلأنها شاركت "ما" في النفي، وأنها للحال ودخولها على المعرفة والنكرة فمقتضى النظر أن يكون إلحاقها بليس راجحًا على إلحاق لا.

وأما السماع فقد ثبت أنها لغة أهل العالية، نقل ذلك بعض النحويين فمن النثر قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خير من أحد إلا بالعافية، وقال أعرابي: إن قائمًا يريد: إن أنا قائمًا، وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير قرأ: "إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" على أن "إن" نافية والذين اسمها وعبادًا خبرها وأمثالكم صفة.

ومن النظم قول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد ::: إلا على أضعف المجانين

وقول آخر:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ::: ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا[1]

**المسألة الثانية والعشرون: إجراء لا مجرى ليس:**

حكى ابن ولاد عن الزجاج أن لا أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا، وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء.

بينما ذهب المرادي إلى أن "لا" تعمل في الجزأين عمل ليس، ورد على ابن ولاد رأيه فقال: ويفسده أنه سمع نصب الخبر خلافًا لمن زعم أنه لم يسمع، ولكنه قليل كقول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ::: ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ::: فبوئت حصنًا بالكماة حصينًا[2]

**المسألة الثالثة والعشرون: كرب بين المقاربة والشروع:**

اختار المرادي أن تكون كرب من أفعال المقاربة، ولم يصحح الرأي الذي ذهب إلى أنها من أفعال الشروع فقال: وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، وليس بصحيح[3].

**المسألة الرابعة والعشرون: تصرف يوشك ويكاد:**

زعم الأصمعي أن ماضي يوشك ويكاد لم يستعمل، ورد عليه المرادي زعمه فقال: وهو محجوج بنقل الخليل وغيره من الأئمة[4].

---

(١) التحقيق: ٣٠٥، ٣٠٦.
(٢) التحقيق: ٣٠٦.
(٣) التحقيق: ٣١٧.
(٤) التحقيق: ٣١٨.

**المسألة الخامسة والعشرون: دخول اللام على خبر لكن:**

أجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن احتجاجًا بقول الشاعر:

**ولكنني من حبها لعميد**

والمرادي يخالف البصريين في هذه الإجازة بقوله: ولا حجة فيه لشذوذه[1] ثم يبدأ المرادي تفنيد رأي الكوفيين السابق مستخدمًا في ذلك مناهج قبول الرواية وردها فهو يعلل عدم حجية رأي الكوفيين بالأدلة الآتية:

١ - عدم معرفة تتمة هذا الشطر .

٢ - عدم معرفة قائل هذا البيت .

٣ - عدم معرفة راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته[2] .

والواقع أن هذه المعايير التي استند إليها المرادي تحتاج إلى شيء من المناقشة ومعاودة الرأي فيها ، وذلك للأسباب الآتية:

**أولاً**: ليس عدم معرفة تتمة للبيت أنه لا يصح الاستشهاد به إذ التراث النحوي ملىء بالأشطار التي تم الاستشهاد بها ، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام النحوي بالجزء مناط الاستشهاد فلا يعبأ ببقية البيت ولا ننسى في هذا المقام أن الكوفيين توسعوا في ذلك فكان يكفيهم للاستدلال على القاعدة شطر بيت أو جزء بيت أو الكلمة المراد الاستشهاد بها بخلاف البصريين ، ثم تصريح المرادي بعدم معرفة تتمة هذا البيت كلام ليس بصحيح ، فهو عجز صدره:

**يلومنني في حب ليلى عواذلي**

**ثانياً**: ليس عدم معرفة قائل البيت ، أو معرفة راويه سببا في رد البيت ؛ لأن العبرة هنا بالنص لا بصاحب النص ما دام في عصر الاحتجاج ، بل إن كثيرًا من الشواهد النحوية المنثورة في كتب النحاة غير معروفة القائل - وأكثر من ذلك أن في كتاب سيبويه - وهو يمثل الدعامة في بناء النحو العربي - بعض الشواهد مجهولة القائل مما جعل البعض يطعن فيها بل بلغ الأمر ببعضهم أن يقول: إن في كتاب سيبويه شواهد مصنوعة .

فقضية معرفة قائل النص - أو تتمة البيت ليست - إذن - حجر العثرة في قبول أو رفض الشاهد .

وأرى أن ما قدمه المرادي ليس كافيًا ، فعدل عن رفضه السابق لحجة الكوفيين فقال: ولو صح ؛ احتمل أن يكون أصله: ولكن إنني ثم نقلت حركة إن وحذفت الهمزة ونون لكن ، وجيء باللام في الخبر ؛ لأنه خبر إن ، ويحتمل أن تكون اللام زائدة[3] .

وهذا الكلام - أيضًا - يحتاج إلى نظر ؛ لأن اللغوي القديم أو واضع القاعدة ليس من المقرر عليه أن يفترض افتراضات ويغير ويبدل في كلام الشاعر إلا بوجه ، والذي صنعه المرادي - ومن قبله ابن مالك - لا يحق لهما لأن في ذلك حكرًا على إبداع الشعراء .

---

(١) التحقيق: ٣٤٥ .
(٢) السابق والصفحة .
(٣) السابق والصفحة .

**المسألة السادسة والعشرون: تصرف تعلم:**

اختار المرادي في شرحه أن تعلم - الملحقة بوجد - متصرفة.

بينما ذهب المصنف إلى أنها غير متصرفة واستدل المرادي على صحة ما ذهب إليه بما حكاه يعقوب: تعلمت أن فلانا خارج بمعنى علمت[1].

**المسألة السابعة والعشرون: إسكان الهاء في هو وأخواته في غير الشعر:**

ذهب المصنف إلى أن تسكين الهاء لم يجئ إلا في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

فقمت للطيف تاعسا وأرقني ::: فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وقول الآخر:

وقد علموا ما كهفي فكيف لي ::: سلوّ ولا الفك صبًّا متيما[2]

**رأي المرادي:**

استدل المرادي - على عكس كلام المصنف - بقراءتين شاذتين جاءتا بإسكان الهاء مما ينقض عموم كلام المصنف حول تسكين الهاء، وأنه "لايتأتى إلا في الشعر، فقد قرأ أبو حيوة "لكنّ هُو الله ربي"، وقرأ الكسائي وقالون وأبو جعفر: "أن يمل هُو"[3].

**المسألة الثامنة والعشرون: هل يجوز الاعتراض بأكثر من جملة؟**

زعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح، بل الاعتراض بجملتين كثير[4].

ففي هذه المسألة يرد المرادي على أبي علي قوله بأن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة؛ بل ويسمي ما ذهب إليه زعم تقوية له في الضعف، وقد استدل المرادي على أن الاعتراض قد يكون بأكثر من جملة بقول زهير بن أبي سلمى:

لعمر أبيك والأنباء تنمي ::: وفي طول المعاشرة التقالي

لقد بالبيت مظعن أم أوفى ::: ولكن أم أوفى لا تبالي

وقد سبق المراديّ في الرد على أبي علي الفارسي ابن مالك حيث قال معقبًا على كلام أبي علي[5]: وليس بصحيح ما زعم؛ بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرًا، ومن ذلك قول زهير وذكر البيتين السابقين - ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ۞ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾[6] قال الزمخشري في الكشاف: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾[الأعراف: ٩٦].

---

(١) السابق: ٣٩٧.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣.
(٣) التحقيق: ١١٠، ١١١.
(٤) التحقيق: ٦٢٥.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٨.
(٦) الكشاف ٢/ ٩٨.

اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما: ﴿ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: ٩٥] و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ ﴾ [الأعراف: ٩٧] وهذا اعتراض بسبع جمل.

وقد علق المرادي - رحمه الله - على ابن مالك في تسمية ما تضمنه الكلام سبع جمل فقال: "وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح، وإنما هو أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها.

**ثانياً: آراء وافق فيها النحاة:**

١ - تبع المرادي سيبويه والمبرد والشلوبين وأكثر المتأخرين في أن المضارع ينصرف إلى المضي بلم ولما الجازمة[١].

٢ - تبع المرادي المصنف، وابن خروف والشلوبين في تعريف الإعراب وهو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[٢] وعلى ذلك فهو أمر لفظي.

٣ - تبع المرادي المصنف في أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال[٣].

٤ - تبع المرادي سيبويه في جواز دخول ضمير الشأن في أفعال المقاربة[٤].

٥ - تبع المرادي الجمهور في أن أل في الإثنين وسائر "الأيام للتعريف - خلافًا لأبي العباس؛ لأن أل إذا زالت صارت عنده نكرات، ومذهبه باطل؛ لأن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة[٥].

٦ - تبع المرادي المصنف وسيبويه والجمهور - مخالفًا الأخفش والمازني - في أن النون، والألف والواو والياء التي تلحق آخر الأفعال - ضمائر بينما ذهب المازني إلى أنها علامات كتاء التأنيث، والفاعل مستكن كما استكن في هند فعلت، بينما ذهب الأخفش إلى حرفية الياء، ووافق الجمهور في اسمية الثلاثة، وشبهة المازني: أن المضمر لما استكن في فعل، وفعلتْ؛ استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فعلت للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز؛ بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين؛ احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث، ثم يعلق المرادي على شبهتي المازني والأخفش فيقول: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا ما لزمت، فكان يجوز الزيدان قام كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها

وأنها لو كانت حروفًا، لزم أن تكون نون الإناث ساكنة، وإلا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

---

(١) التحقيق: ١٨.
(٢) التحقيق: ٢٢.
(٣) التحقيق: ٢٣.
(٤) التحقيق: ١٢٩.
(٥) التحقيق: ١٤٠.

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمني .

**الثاني**: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

**الثالث**: أنها لو كانت علامة في التثنية ؛ فيقال: قوميا كما يقال قامتا .

**الرابع**: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير[١] .

٧ – تبع المرادي الكوفيين في جواز تشديد نون اللذين وقد منع البصريون التشديد – وقد استدل المرادي لصحة رأي الكوفيين بقراءة ابن كثير: "ربنا أرنا الذين أضلانا" بالتشديد[٢] .

٨ – تبع المرادي سيبويه في أن يكون إعراب "ما" في: ما أنت وزيد أن تكون ما مبتدأ وأنت الخبر ، ولم يرجح قول من عكس ذلك فقال: وما ذكره سيبويه أولى ؛ لأن معنى الاستفهام كالتعريف فهما كالمعرفتين ، والمقدم هو والمبتدأ[٣] .

٩ – وافق المرادي الجمهور في أن أل تأتي اسما موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وفي موافقته الجمهور يكون مخالفًا للمازني الذي ذهب إلى أنها حرف موصول ، ويكون مخالفًا – أيضًا – للأخفش الذي زعم أنها حرف تعريف وليست موصولة[٤] .

١٠ – وافق المرادي ابن مالك في أن كان وأخواتها سميت أفعالاً نواقص ؛ لأنها لا تكتفي بالمرفوع ، وفي موافقته لابن مالك – في هذا الرأي – يكون مخالفًا للمبرد وابن السراج وابن جني والجرجاني ، وابن برهان في تعليلهم ذلك لأنها لا تدل على الحدث ، وقد أبطل ابن مالك هذا الرأي بعشرة أوجه[٥] ، وما ذكره ابن مالك ووافقه المرادي عليه – ذكره ابن الجبار[٦] .

١١ – تبع المرادي ابن مالك في أن آل لا تلحق بصار ، وقد خرج قول الشاعر:

**ثم آلت لا تكلمه كل حي معقبا عقبا**

فقال: وأما البيت المتقدم وهو: ثم آلت لا تكلمنا فلا حجة فيه لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم[٧] .

١٢ – تبع المرادي ابن مالك في أن غدا وراح أفعال لا تلحق بباب كان وأخواتها ، وتأول المنصوب بعدهما على أنه حال إذ لا يوجد إلا نكرة[٨] .

١٣ – تبع المرادي ابن مالك في جواز تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة .

يقول المرادي: ذكر ابن السراج عن قوم من المتأخرين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقًا اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ أو غيره فلا يجيزون: أبوه قائم

---

(١) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) التحقيق: ١٥٢ .
(٣) التحقيق: ٢٣٣ .
(٤) التحقيق: ١٦٠ .
(٥) التحقيق: ٢٧٠ .
(٦) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق: فايز محمد بركات ص١٣٤ ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ، دار السلام .
(٧) التحقيق: ٢٧٩ .
(٨) التحقيق: ٢٧٩ .

كان زيد ، ولا كان أبوه قائم زيد ، ولا يقوم كان زيد ، ولا كان يقوم زيد قال: والقياس: جوازه وإن لم يسمع[١] .

قال المصنف: وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب ::: أبوه ولا كانت كليب تصاهره[٢]

وقد عضد المرادي رأي ابن مالك السابق بقوله: ومما يدل على جواز تقديم الخبر ، وهو جملة قوله تعالى: ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ و ﴿ أَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ فإن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل[٣] .

١٤ - تبع المرادي ابن أبي الربيع في عدم زيادة كان إلا بلفظ الماضي ، وحمل ما جاء بلفظ المضارع من قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ::: إذا تهب شمأل بليل

على الشذوذ ، وقد أجاز الفراء زيادة كان بلفظ المضارع بعد ما التعجبية ، ورد عليه المرادي بحمل ذلك على الشذوذ ، وقد استند في ذلك على رأي صاحب البسيط فقال: لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي[٤] .

١٥ - تبع المرادي ابن مالك في أن "إن" المقترنة بـ"ما" العاملة عمل ليس أنها زائدة كافة ، والمرادي في موافقته لابن مالك يكون مخالفًا للكوفيين لأنهم زعموا أن "إن" المقترنة بـ"ما" هي النافية جيء بها بعد ما تأكيدًا ، وقد نقل المرادي الوجهين اللذين رد بهما ابن مالك على الكوفيين فقال: والذي زعموا مردود بوجهين - ذكرهما المصنف - **أحدهما**: - أنها لو كانت نافية مؤكدة ؛ لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما .

**والثاني**: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما الموصولة الاسمية والمصدرية التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة ؛ لم يكن زيادتها[٥] .

١٦ - تبع المرادي الجمهور على إجماعهم على فعلية عسى - معارضا الذين ذهبوا إلى أنها حرف - واستدل على فعليتها باتصال ضمائر الرفع البارزة ، ولحاق تاء التأنيث بها[٦] .

١٧ - تبع المرادي ابن مالك في رفضه جواز دخول لام التأكيد في خبر لكن ، وخرج الشاهد الذي أتى به الكوفيون على الشذوذ ، أو على زيادة اللام[٧] .

١٨ - تبع المرادي سيبويه والمصنف والجمهور في جواز إتيان إن بمعنى نعم[٨] ، بينما أنكر أبو

---

(١) الأصول لابن السراج ١/ ٨٨ ، ٨٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٥ .
(٣) التحقيق: ٢٨٤ .
(٤) التحقيق: ٢٨٩ ، ٢٩٠ .
(٥) التحقيق: ٣٠٠ .
(٦) التحقيق: ٣١٧ .
(٧) التحقيق: ٣٥١ .
(٨) التحقيق: ٣٤٨ .

عبيدة ورود إن بمعنى نعم ، والصحيح ما ذهب إليه المرادي – والجمهور – لورود الشواهد النثرية والشعرية على جواز ذلك ، فمن ذلك قول عبد الله بن الزبير لابن الزبير الأسدي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له: إن وراكبها أي: نعم ، ومن ذلك قول حسان:

يقولون أعمى قلت إن وربما ::: أكون وإن من فوق ليصور

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر:

ليت شعري هل للمحب شفاء ::: من جوى حبهن إن اللقاء

ومنها قول بعض الطائيين: قالوا أخفت؟ فقلت: إن وخيفتي ما إن تزال منوطة برجاء[1] .

١٩ – اختار المرادي – موافقًا للفراء – جواز الجر بلعل ، مخالفًا اختيار أبي علي الفارسي وجماعة من المغاربة "حيث روى الفراء الجر بلعل ، ومنع ذلك قوم فتكلفوا تأويل ما ورد كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

على حذف مضاف إليه أي: حراب أبي المغوار ، وتأوله الفارسي على تخفيف لعل ، وأن فيها ضمير الشأن ، ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحة ومكسورة فالجر باللام ولعل على أصلها ، وتأوله بعض المغاربة على أن في لعل ضمير الشأن ، والجر بعدها بلام محذوفة ، وهم محجوجون بنقل أبي زيد الفراء[2] .

٢٠ – تبع المرادي المصنف في أن ألفى تأتي مرادفة لـ "وجد" التي تتعدى إلى اثنين كقول الشاعر:

قد جربوه فألفوه المغيث إذ ::: ما الروع عم فلا يلوى على أحد

وقد ذكر المرادي أن بعضهم ومنهم ابن عصفور خالف ذلك فزعم أنها تتعدى إلى واحد ، وأن الثاني حال ، واستدل بالتزام تنكيره ، وقد رد المرادي – أيضا – هذا فقال: وهو مردود بوروده معرفة في البيت السابق ، ودعوى زيادة اللام ضعيفة ؛ لأن الأصل عدم الزيادة[3] والصحيح ما ذهب إليه المرادي – وابن مالك وذلك لأن أخبار هذا الباب تأتي نكرة ، ولم يزعم أحد أنها تنصب على أنها أحوال ؛ وذلك مثل قولنا: ألفيت محمدًا قائمًا ؛ فقائما لا تعرب حالاً ، ولكنها تعرب خبر لألفى .

٢١ – تبع المرادي البصريين في أن ناصب المفعول به هو الفعل أو ما جرى مجراه ، كاسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمله ، واسم المفعول ، والمصادر الموضوعة موضع الفعل ، وأسماء الأفعال ، وبموافقة المرادي البصريين يكون قد خالف هشام الذي ذهب إلى أن ناصب المفعول هو الفعل فقط ، والفراء الذي ذهب إلى أن ناصبه الفعل والفاعل معًا ، وخلف الأحمر الذي ذهب إلى أن الناصب المفعولية[4] .

---

(١) هذه الشواهد أوردها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣ .
(٢) التحقيق: ٣٥٦ .
(٣) التحقيق: ٣٧٨ .
(٤) التحقيق: ٤٥٠ .

٢٢ – تبع المرادي المصنف في أن الفعل الذي يتعدى بحرف الجر يسمى لازمًا[١] .

**توثيق اسم المخطوط ونسبته إلى المرادي:**

ليس هناك شك في أن شرح التسهيل الذي بين أيدينا ، هو للعلامة المرادي وذلك للآتي:

– أجمعت جميع المصادر التي ترجمت للشيخ على ذكر شرح التسهيل ضمن الآثار ، والمؤلفات التي تركها الشيخ .

– ذكره الشيخ في كتابه "الجنى الداني " شرحه على التسهيل " في خمسة مواضع:

١ – ذكره عند حديثه عن "يا" إذا وليها أمر ، أو دعاء ؛ فهي حرف نداء ، وإن وليها ليت ، أو ربّ ، أو حبذا ؛ فهي لمجرد التنبيه فقال: " وقد بينت ذلك في شرح التسهيل" والله أعلم[٢] .

٢ – ذكر عند حديثه عن عملية الضمائر من الإعراب إذا جاءت فصلاً فقال: "وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح التسهيل"[٣] .

٣ – ذكره عند حديثه عن مذ ومنذ إن وليهما مجرور فهما حرفان ، وهذا اختيار ابن مالك في التسهيل . . ثم يقول بعد ذلك ذاكرًا شرحه: " وقد بينته في شرحه " وهذا القدر كاف هنا ، والله أعلم[٤] .

٤ – ذكره عند حديثه عن جواب لما التعليقية قال: " وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل "[٥] .

٥ – عند حديثه عن مهما قال بعد ذكره رأي ابن مالك وابنه: " وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل"[٦] .

٦ – ثبت على جميع النسخ التي حققت عنها المخطوط اسم الكتاب واسم المؤلف ، وكذلك في المقدمة ، ففي النسخة الأم:

بسم الله الرحمن الرحيم: صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . قال الشيخ الإمام الفاضل الكامل وحيد دهره ، وفريد عصره بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي فسح الله في مدته ، وأعاد على المسلمين من بركته:

ثم يصرح الشيخ نفسه باسم الكتاب فيقول:

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وكذا في بقية النسخ .

وقد اخترت نسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية أصلاً للآتي:

**أولا:** وجود إشارة ثابتة وقاطعة: أن هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف ، فهي أعلى من النسختين الأخريين في اتصال السند بالمؤلف ، وقد هديت إلى هذا القطع والثبت من خلال إشارة

---

(١) التحقيق: ٤٥٤ .
(٢) الجنى الداني ٣٥٨ .
(٣) الجنى الداني ٣٥١ .
(٤) الجنى الداني ٥٠٤ .
(٥) الجنى الداني ٥٩٦ .
(٦) الجنى الداني ٦١٠ .

للناسخ في أول المخطوط حيث يقول الناسخ: بعد الحمد والثناء والصلاة على النبي: قال الشيخ الإمام الفاضل وحيد دهره، وفريد عصره، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، فسح الله في مدته، وأعاد على المسلمين من بركته.

ومثل هذا الثناء لا يقال إلا للأحياء، مع الأخذ في الاعتبار أن الناسخ انتهى منها سنة ٧٥٣ هـ.

ثانيا: أن هذه النسخة هي أضبط من النسختين الأخريين من حيث إنها جاءت كاملة، وبصورة أقرب للواقع لما أراده صاحب النص.

ثالثا: ضبط بعض الكلمات وأبيات الشعر والآيات.

**وصف النسخ:**

النسخة الأم، وتتكون من جزأين. الجزء الأول

وأوله:

الحمد لله على التوفيق لحمده.. وبعد.

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

وآخرها:

وليس قوله: وأجمع للمال من هذا الفصل؟ بل من باب من إن يتعدى إلى واحد والله أعلم.

تم الجزء الأول من شرح التسهيل، يتلوه في الثاني باب اسم الفاعل، وهي نسخة كتبت بقلم نسخي، وتعاور عليها ناسخان، وبها أثر رطوبة.

وتتكون من ٢٤٠ ورقة، والورقة تحمل رقمين، في كل صفحة ٢٨ سطرا، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريبًا، وهي محفوظة في مكتب الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم ١/١١٦، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٣ نحو.

والجزء الثاني يبدأ بباب اسم الفاعل بقوله: وهو الصفة الدالة على فاعل.

وآخرها: نحو خطيئة؛ لأنها صارت معه كالمتوسطة، وهي نسخة كتبت بقلم نسخي مهمل النقط أحيانًا كتبها عبد المؤمن بن أبي يوسف القرمهري، وفرغ منها في شهر رجب سنة ٧٥٣ هـ، وبعض أوراقها تقطيع وأثر أرضة.

وهي ٢٤٠ ورقة، في كل ورقة - ٢٨ سطرا تقريبًا، وفي كل سطر ١٣ - ١٤ كلمة تقريبًا.

محفوظة في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب تحت رقم ٢/١١٦، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٤.

وبهذا الجزء بعض الخلط في ترتيب الأوراق نتيجة خطأ في التصوير.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ز).

**النسخة (ط):**

وتحتوي على مجلد، وليست مجموعة، مكتوبة على ورق بمقاس ٢٧,٥ × ١٨,٥ سم، وعدد

أوراقها ١٠١ ، وتشتمل الصفحة على ٢١ سطر ، ومكتوبة بخط نسخي جيد ، ولون المداد في عناوين الأبواب أحمر ، ولون المداد في المحتوى أسود ، كما أن حالة النسخ ليست معلومة ،

وتبدأ بعد البسملة والحمد لله والتقديم:

قال باب شرح الكلام ، وما يتعلق به وتنتهي:

بـ "لأنهما لا يقتضيان وجوب التوسط ، بل مع التأخير ولا مانع فيهما" ، وهي محفوظة في دار الكتب تحت رقم ٦٥٣ نحو طلعت .

**النسخة (ر) :**

وتتفق في أولها مع الجزء الأول من الأم باختلاف يسير جدًا في بعض الألفاظ .

وآخرها: عقدت العمل فهو عقيد ، بمعنى معقد ، وأعله فهو عليل ، بمعنى معل ، والله أعلم . تم الجزء الأول من شرح المرادي على التسهيل ، ويليه أول الثاني باب الصفة المشبهة باسم الفعل ، وهي نسخة كتبت بقلم نسخي تعاور عليها أكثر من ناسخ ، وهي من خطوط القرن الثامن الهجري تقديرًا ، وبأولها تملكات أقدمها مؤرخ سنة ٩٥٩ هـ ، وبها نظام التعقيبة ، وبها أثر رطوبة .

وتحتوى على ٢٢٤ ورقة ، في كل ورقة ٢٥ - ٢٧ سطرا ، ومحفوظة هذه النسخة في مكتبة رضا رامبو في الهند تحت رقم ٤٠٠٧ ، ومصورة عنها نسخة في معهد المخطوطات تحت رقم ٣٤٥ نحو .

• • •

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، قال الشيخ الإمام الفاضل الكامل وحيد دهره وفريد عصره بدر الدين بن قاسم بن عبد الله على المرادى فسح الله في مدته وأعاد على المسلمين بركته[١]:

الحمد لله على التوفيق لحمده ، والصلاة والسلام على محمد نبيه وعبده ، وآله الطيبين وأصحابه التابعين ، وبعد .

فهذا تعليق على تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد يذلل فوائده ، ويوضح مقاصده ، أعفيته من الإكثار ، وملت فيه إلى الاختصار ، والله المسؤول أن يبلغ به المأمول ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

قال - رحمه الله - [٢]:

## باب: شرح الكلام وما يتعلق به

ش : في الكلمة ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة ، وهي لغة الحجاز ، وكلمة على وزن سدرة ، وهي لغة تميم ، وكلمة على وزن جفنة ، وقدمها على الكلام ؛ لتقدم المفرد على المركب[٣] ، والكلام اسم مصدر لتكلم لا مصدر محذوف الزوائد خلافًا لبعضهم ، فإن قيل فما الفرق بينهما[٤] من جهة المعنى؟ فالجواب ، قال ابن يعيش[٥]: إذا كان مصدرًا كان عبارة عن فعل جارحة اللسان ، وإذا كان اسمًا للمصدر كان عبارة عن التكلم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، وظاهر كلام ابن مالك: أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر في المعنى .

**ص: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه كذلك.**

ش : إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي: وهو الذي لابد من قصده ، ومجازي مستعمل في عرف النحاة والتعرض له أجود ، وكلاهما تعرض له المصنف[٦] في هذا الحد ، ومجازي مهمل في عرفهم وهو إطلاقها على الكلام كقولهم: كلمة الشهادة: وكلمة الشاعر ، وهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل مجازًا ، وقيل: إن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض ؛ حصلت له بذلك وحدة فصار شبيهًا بالكلمة ، فأطلق عليها كلمة ، ولا يلزم النحوى التعرض لهذا القسم .

وقوله: "لفظ" جنس يشمل المحدود وغيره ، وهو في الأصل مصدر لفظ الشيء أي: رماه ، ثم

---

(١) في ط: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، وفي ر: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والتابعين .

(٢) سقطت في ط ، وفي ر: رضي الله عنه .

(٣) هناك فريق من النحاة قدم النظر في الكلام على النظر في الجملة ؛ كالجزولي في مقدمته ، وابن معط في ألفيته ، انظر: شرح للمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح وتعليق د/ صلاح رواى ١/ ١٥٣ الطبعة الثانية .

(٤) زيادة في ر .

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١ عالم الكتب - بيروت ، وابن يعيش هو: يعيش بن علي أبو البقاء من كبار الأئمة - ٦٤٣هـ بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣ .

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥ تحقيق د عبد الرحمن السيد ، ود محمد بدوى المختون - دار هجر ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠ م الطبعة الأولى .

أطلق على الصوت المعتمد على المقطع ، فلو جئت بالصوت ساذجًا ، لم يسم لفظًا ، وتصدير الخط به مخرج للخط ونحوه ، وقال بعض النحويين: الكلمة لفظة ، قيل: والفائدة في زيادة التاء أن اللفظ كما يكون مصدر لفظ كذلك يحتمل أن يكون جمع لفظ ، وأقل الجمع ثلاثة ، فلا يوجد في الحد ، وهذا ممنوع ، بل الضرب ونحوه مصادر[1] صالحة للقليل والكثير والتاء للتنصيص على الوحدة ، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر .

وقول المصنف[2]: اللفظ أولى من قول بعضهم لفظة ؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ: حرفًا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد ؛ لأن نسبتها من اللفظ كنسبة الضربة من الضرب ؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم: خلق للمخلوق ، ونسيج للمنسوج ، والمعهود في هذا استعمال المصدر في غير المحدود بالتاء ؛ ولذلك قل ما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة[3] .

وتصدير حد الكلمة بالقول كما فعل بعضهم أولى من تصديره باللفظ ؛ لأن اللفظ يقع على المهمل والمستعمل بخلاف القول ، فإنه لا يتناول المهمل ، قال ابن الخباز[4]: القول أخص من اللفظ ؛ لأنه لابد له من دلالة: إما وضعية كما في المفردات الحقيقية ، وإما عقلية كما في المؤلفات والمجازات[5] .

وقوله: "مستقل" احترز به من بعض اسم كياء زيدي ، وتاء مسلمة ، وبعض فعل كهمزة أعلم ، والف ضارب فكل منهما دال بالوضع ، وليس بكلمة ؛ لأنه غير مستقل ، ولقائل أن يقول لإنسان: أن الياء[6] ونحوها دال بالوضع ، بل مجموع الكلمة دلّ على أن الشخص منسوب لزيد ، ولفظ أعلم أتى معدى ؛ فلا حاجة لقيد الاستقلال .

وقوله: "دال بالوضع" يخرج به ثلاثة أشياء: المهمل: نحو ديز ، فإنه يدل على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية .

**الثاني**: ما يدل بالطبع نحو: أخ فإنه يدل على ألم الصدر بالطبع لا بالوضع .

**الثالث**: اللفظ المصحف إذا فهم منه معنىً فجميع ذلك لا يسمى كلمة ، والوضع جعل اللفظ دالاً على المعنى .

وقوله "تحقيقًا" . مثاله: رجل فإنه دال على مسماه تحقيقًا وإطلاق الكلمة على هذا هو الحقيقي الذي لابد من قصده .

---

(١) زيادة في ر .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ .

(٣)منهم من أطلق على الكلمة لفظة كالزمخشري في تعريفه للكلمة بأنها "اللفظة الدالة على معنى مفردًا بالوضع" المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ص ٦ الطبعة الثانية – دار الجيل .

(٤)ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الأربلي الموصلي الضرير توفي سنة ٦٣٩ هـ ، وقيل ٦٤٠ ، وقيل: ٦٣٧ ، من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو ، وشرح اللمع لابن جني ، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية انظر: بغية الوعاة ١٣١ .

(٥) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ١/ ٦٦– دار الأنبار بغداد – الرمادي ١٩٩٠ .

(٦) في ط: الفاء .

وقوله "أو تقديرًا" مثاله[١] أحد جزئي العلم المضاف نحو: امرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقًا، ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرًا؛ لأن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين، أو في تقدير اسمين، وإطلاق الكلمة على أحد جزئي العلم المضاف هو المجازي المستعمل، والتعرض له أجود لمزيد الفائدة، وقوله "أو منوي معه" صفة محذوف وهو قسيم قوله "لفظ" والتقدير: الكلمة قسمان: أحدهما: لفظ صفته ما ذكر، والآخر: غير لفظ منوي مع اللفظ، ومثاله الفاعل في نحو[٢]: أقعل وتقعل ونقعل واقعل.

فإنه كلمة وليس بلفظ ولو[٣] لم يذكر هذا لكان الحد غير جامع، وأشار بقوله: "كذلك" إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما أي: معنى هذا المنوي كمعنى اللفظ المستقل الدال بالوضع فاحترز بذلك من الإعراب المنوي في نحو فتى فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل، ولا منزل منزلة المستقل فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة فإذا لفظ به؛ لم يدخل في مدلولات الكلمة فهو بألا يدخل حين لا يلفظ به أولى كذا قال المصنف[٤]: فإن قيل هذا الحد ليس بمانع لدخول الكلام فيه فإنه لفظ مستقل دال بالوضع؛ فالجواب: أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية على المختار، فقد خرج بقيد الوضع.

**ص: وهي اسم وفعل وحرف.**

ش: هذا أقسام الكلمة ودليل حصرها: أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد؛ فهي الحرف، وإن كانت ركنًا؛ فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل، وقد علم بذلك وجه تقديم الاسم وتأخير الحرف وتوسيط الفعل، وقيل في دليل الحصر غير هذا الوجه مما لا حاجة إلى ذكره هنا، وقد أجمع النحويون على ذلك، ومن أثبت رابعة وسماه خالفة؛ فقد خالف إجماعهم.

**ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.**

ش: يطلق الكلام في اللغة على الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم كما تقدم، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركب أفاد أو لم يفد.

قال ابن مالك[٥]: وقد صرح سيبويه[٦] في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة وهذا مذهب ابن جني[٧]، فعلى هذا هو مجاز في النفساني، وهو أحد

---

(١) زيادة في ر.
(٢) زيادة في ر.
(٣) في ط: فلو.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥، وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي بدمشق ٦٧٢هـ انظر: هدية العارفين ٢/ ١٣٠.
(٦) يقول سيبويه: واعلم أن "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا "قول" انظر: الكتاب ١/ ١٢٢ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - الطبعة الأولى، وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه مولى بني الحارث بن كعب، توفي بمدينة سارة ١٧٧هـ انظر: هدية العارفين ١/ ٨٠٢.
(٧) انظر: الخصائص لابن جني ١/ ١٧ تحقيق محمد علي النجار - المكتبة العلمية، وابن جني هو: عثمان ابن جني أبو الفتح

المذاهب ، وقيل هو حقيقة في النفساني مجاز في الجمل التي يعبر بها عنه ، وقيل: حقيقة فيهما ثلاثة مذاهب للنحويين ، وقال ابن عصفور: الكلام في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل سواء كانت مفيدة أو غير مفيدة ، وقال ابن الخباز: معناه اللغوي الخطاب وفي كونه مصدرًا خلاف[1] .

والكلام في الاصطلاح: هو المحدود ، فقوله: "ما تضمن من الكلم" إعلام بجنس الكلام وأنه ليس خطًا ولا إشارة ، ولا نحو ذلك ، وإنما هو لفظ ، أو قول أو كلم ، واللفظ أبعدها ؛ لوقوعه[2] على المهمل ، والقول مثل الكلم لتساويهما في عدم تناول المهمل ، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد مجازًا ، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة ، ولم يعرض هنا للكلم فكان تصدير حد الكلام به أولى . هذا معنى كلام المصنف في شرحه[3] ، وإنما صدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه ثم أخرج الواحد بذكر تضمن الإسناد فبقي الاثنان فصاعدًا ، وحد الإسناد بقوله: "تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه وأورد عليه أنه غير جامع لخروج نحو: "بعت" من ألفاظ الإنشاء ، وقد يعتذر عنه بأن نحو ذلك داخل في الحد باعتبار أصل الوضع فإن بعت ونحوه إنما وضع خبرًا وقيل في حده: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب ، واحترز بقوله "إسنادًا" من المفرد كما سبق ، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك ، وغير منك وغلام زيد ، وزيد الخياط صفة فلا يسمى كلامًا ويسمى تركيب تقييد .

وقوله: "مفيدًا" احترز به من تضمن الكلم[4] إسنادًا غير مفيد نحو: النار حارة ، والسماء فوق الأرض ، وتكلم رجل .

وقوله "مقصودًا" احترز به من كلام النائم والساهي ونحوهما ، وقد يقال: إن هذا غير مفيد بوجه فيخرج بقيد الإفادة ، ولم يعتبر كثير من النحويين في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي ، فمتى حصل ؛ فهو كلام وإن لم يستفد به المخاطب شيئًا أو صدر من غالط أو ساهٍ أو نحوهما .

وقوله "لذاته" احترز به من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها ، فإنه لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره فليس بكلام ، بل جزء كلام مثل: قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا ، وقمت حين قاموا .

قال المصنف[5]: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقول أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، ويذكر الآخر[6] فاعل الفعل أو خبر المبتدأ ، وعلل ذلك بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدًا ، وأجاب[7] بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها

---

الموصلي ، كان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الموصلي توفي في بغداد ٧٩٢هـ ، له الخصائص وسر الصناعة ، هدية العارفين ٢/ ١٢٧ .

(١) انظر: الغرة ١/ ٦٦ ، وشرح المفصل ١/ ٢١ .

(٢) في ط: لوقوعها .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧ .

(٤) سقطت في ر .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨ .

(٦) بياض في ر .

(٧) في ر: وأجيب .

لوجهين: **أحدهما**: أن اتحاده لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطًا . **والثاني**: أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحًا: زيد أي: المرئي زيد ، قيل: وإنما قال بعض العلماء ؛ لأنه لم ينقل عن نحوي فيما يعلم ، وإنما قاله بعض من يتكلم في الأصول .

**ص: فالاسم[1] كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.**

ش : الاسم لغة: يطلق على الكلمة كرجل ، و"في" و"ضرب" وتخصيصه بالكلمة التي ليست فعلاً ولا حرفًا اصطلاح طارئ قاله الراغب في تفسيره[2] ، وفيه ست لغات: اسم بكسر الهمزة وضمها ، وسم بكسر السين وضمها ، وسمي بالوجهين أيضًا واشتقاقه عند البصريين من السمو فمادته: "سين" و"ميم" و"واو" ، وفي تقدير أصله قولان: **أحدهما**: سِمْو كقنو ، **والثاني**: سُمْو كقفل ثم حذف لامه ، واشتقاقه عند الكوفيين من الوسم فمادته: واو وسين وميم فالمحذوف فاؤه والصحيح الأول لقولهم في الجمع: أسماء ، وفي التصغير: سُمي ، واعتقاد الكوفيين أنه من المقلوب جعلت فاؤه موضع اللام فصار وزنه "علف" وجاء تصغيره وجمعه على ذلك ، وهو بعيد ، والكلام في هذه المسألة شهير[3] .

وحَدُّه في الاصطلاح: ما ذكر فقوله "كلمة" جنس يشمل الثلاثة وتصدير الحد به مخرج لواقع موقع الاسم[4] مثل: إن ومعموليها . وقوله: " يسند ما لمعناها إلى نفسها "مثاله: زيد[5] قائم" فقائم لمعنى[6] زيد ، وهو مسماه وقد أسند إلى زيد ؛ لأنه خبر عنه ، فأسند الخبر الذي هو لمعنى زيد إلى لفظ زيد ، وأخرج بذلك الفعل والحرف ، وقيد الإسناد باعتبار المعنى ؛ لأن الإسناد المعنوي هو الخاص بالاسم ويقال: وضعي وحقيقي ، والإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة أيضًا . كذا قال المصنف . وفيه نظر بل الإسناد مطلقا مختص بالاسم ، فإذا قيل: ضرب ثلاثي فضرب هنا اسم لا يدل على الحدث والزمان ، ومسماه ضرب الدال على الحدث والزمان ، وهذا هو المفهوم من كلام النحويين .

فليتأمل قوله "أو نظيرها" أدخل به نحو "صه" من أسماء الأفعال وفل من الأسماء[7] المختصة بالنداء وسبحان من اللازم النصب على المصدرية ، فإن هذه الأسماء لا يسند ما لمعناها إلى نفسها لكنه يسند إلى نظيرها ، ويعني بالنظير ما وافق معنىً ونوعًا كالسكوت وصه وفلان وفل وأنزه[8]

---

(١) في ر: والاسم .

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن ٤٣٩ بتحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الأخيرة سنة ١٩٦١م ، والذي قاله الراغب أن الكلام يقع على الألفاظ المنظومة وعلى المعاني التي تحتها مجموعة ، وعند النحويين يقع على الجزء منه اسمًا كان أو فعلاً أو أداة والراغب هو:أبو القاسم حسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، لا يعرف متى ولد ، ولا أين تلقى العلم ت ٥٠٢هـ .

(٣) المسألة في الأولى في الإنصاف ١/ ١-١٦ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٩٩٧م .

(٤) في ر: اسم .

(٥) بياض في ر .

(٦) في ر: معنى .

(٧) سقطت في ر .

(٨) في ر: وبراءة .

وسبحان فيصح أن يسند ما في معنى[1] صه إلى نظيرها وهو السكوت فيقال[2] السكوت حسن فيثبت[3] اسميتها وكذا البواقي .

**ص: والفعل كلمة تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.**

ش : الفعل في اللغة: هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي الاصطلاح: ما ذكر فقوله: كلمة جنس ، وقوله "تسند" خرج به الحرف وبعض الأسماء كياء غلامي ، وما لازم النداء أو الظرفية ، وقوله "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم ؛ فالقائم مسند ، وزيد مسند إليه ، ثم تعكس فتقول: القائم زيد . وقوله: "قابلة . . إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال فإنها تسند أبدا وليست أفعالاً وخلافًا للكوفيين ؛ لأنها تقبل علامة فرعية المسند إليه ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، وألف الاثنين وواو الجمع ، ونون الإناث ، وقد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ عند من ألحقها الضمائر البارزة ، وباسميتها عند من لم يلحق[4] .

**ص: والحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير.**

ش : الحرف في اللغة هو طرف الشيء فيقع على الكلم الثلاث ، وفي الاصطلاح ما ذكر ؛ فقوله: "كلمة" جنس ، وقوله: "لا تقبل إسنادًا" يعني لا تسند ولا يسند إليها[5] ففي قبول الإسناد بطرفيه ، وذلك مخرج للاسم[6] والفعل ؛ لأن الاسم يسند ويسند إليه ، والفعل يسند ولا يسند إليه ، وقيده بكونه وضعيًا احترازًا من اللفظ فإنه مشترك كما تقدم ، وقال: " بنفسها ولا بنظير" احترازًا من الأسماء الملازمة للنداء ونحوها فإنه لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله فهي قابلة له لأجل ذلك ، والحرف لا نظير له يقبله .

**ص: ويعتبر الاسم بندائه.**

ش : نحو: أيا مكرمانُ ، واعتبار الاسم بالنداء - وهو الدعاء بحروف مخصوصة - أولى من اعتباره بحرف النداء ؛ لأن ياء قد كثر مباشرتها الفعل والحرف ، وفي[7] كونها حينئذ حرف نداء والمنادي محذوف أو حرف تنبيه خلاف يأتي في بابه إن شاء الله تعالى ؛ واعتباره بصحة النداء بغير ياء من حروفه أولى لما ذكر .

**ص: وبتنوينه في غير روى.**

ش : الروى هو الحرف الذي تعزى له[8] القصيدة فإن كان محركًا ؛ فهو المطلق ، والتنوين

---

(١) في ر: فالمعنى .
(٢) في ر: فقول .
(٣) في ر: فثبت .
(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٨ ، ٢٥٢، وفعلية هلم على لغة تميم ، واسميتها على لغة الحجازيين وانظر: الخصائص ١/ ١٦٩ ، وشرح المفصل ٤/ ٤١ - ٤٣ .
(٥) سقطت في ر .
(٦) في ط: وبذلك خرج الاسم ، وفي ر: وبذلك خرج الفعل والاسم .
(٧) بياض في ر .
(٨) في ط: إليه .

اللاحق له يسمى "الترخم" ، وإن كان "ساكنًا" فهو المقيد ، والتنوين اللاحق له يسمى الغالي وكلاهما لا يختص بالأسماء فلذلك احترز عنهما وما سواهما يختص بها .

**ص: وبتعريفه[1].**

ش : يشمل تعريفه بالألف . واللام وبالألف والميم في لغة ، وبالإضافة وغير ذلك .

**ص: وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه أو إبدال اسم صريح منه.**

ش : مثال الإخبار عنه: زيد قائم ، وشغل عمرو ، ومثال الإضافة إليه: غلام زيد ، ومثال عود الضمير (عليه)[2] ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢] فمهما اسم لعود الضمير عليها خلافًا لمن زعم أنها حرف ، ومثال الإبدال: كيف أنت؟: أصحيح أم سقيم؟ فكيف: اسم لإبدال اسم صريح منها ، واحترز بقوله "بلا تأويل" من أن يخبر عنه أو يضاف إليه بتأويل فإنه لا يكون اسمًا . نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] و ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾[3] [المائدة: ١١٩] ، أي: صومكم خير ويوم نفع[4] ، وذهب هشام[5] وثعلب[6] وجماعة من الكوفيين إلى جواز الإخبار عن الجمل[7] ، نحو: يعجبني يقوم زيد ، وأجازه[8] الفراء[9] بشرط[10] أن تكون الجملة فاعلاً أو نائبة لفعل معلق من أفعال القلوب[11] والصحيح منع ذلك مطلقًا ولا حجة لهم في قوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[12] ؛ لأن التقدير: أن تسمع "بالمعيدي خير من أن تراه"[13] ، ولا نزاع في الإخبار عن الحرف المصدري وصلته .

**ص: وبالإخبار به مع مباشرة الفعل.**

ش : مثاله: كيف كنت والقيام إذا خرجت فكيف وإذا اسمان ؛ لأن الإخبار ينفي الحرفية ومباشرة الفعل تنفي الفعلية .

---

(١) في ط: وبتعريف .
(٢) زيادة في ط .
(٣) سقطت في ر .
(٤) زيادة في ر .
(٥) الخصائص ٢/ ٤٣٥وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله نحوي صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو ، توفي ٢٠٩ هـ ، له: المختصر ، والقياس ، والحدود بغية الوعاة ٤٠٩ ، وهدية العارفين ٢/ ٥٠٩ .
(٦) شرح أبيات مشكلة الإعراب ٥٣٦وهو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي ، أبو العباس الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بثعلب ، ولد ٢٠٠هـ ، وتوفي ٢٩١هـ ، له: الأوسط ، والفصيح ، وغريب القرآن ، هدية العارفين ١/ ٥٤ . .
(٧) في ط: الجملة . .
(٨) في ط: وأجاز .
(٩) التذييل والتكميل ١/ ٥٦ وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي أديب نحوي لغوي له معرفة بالفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ ، وتوفي سنة ٢٠٧هـ هدية العارفين ٢/ ٥١٤ . .
(١٠) سقطت في ط .
(١١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٥٧ ، والهمع ١/ ٢٧ ، ٢٨ وفيهما الرآبان دون نسبة إلى أحد .
(١٢) مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظر مجمع الأمثال ١/ ١٢٩ .
(١٣) ما بين المكوفين سقط في ط .

ص: وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنىً دون معارض.

ش: مثال الموافق في لفظ: أي وزن يخص الاسم[1]: وشكان فإنه موافق في اللفظ لسكران، وبطان (على وزن غفران)[2]. كذلك إذ لا يوجد فعل على هذا الوزن، وانتفت الحرفية لكونهما عمدتين قاله المصنف[3]، ومثال الموافق في معنى قد في نحو: قدك درهم فإنها موافقة لحسب في معناها، وحسب ثابتة الاسمية؛ فقد كذلك، واحترز بقوله: "دون معارض" من واو مع إنها بمعنى مع، ولا يقال إنها اسم؛ لأنه عارض هذه الموافقة[4]، وهو أنها على حرف واحد صدرًا، وما كان كذلك لا يكون اسمًا بل حرفًا، وكذلك من التبعيضية تقع في بعض المواضع موقع بعض، وليست اسمًا؛ لأنه عارض فيها انعكاس الإسناد فإن من إذا وقعت بعد أن كانت هي ومجرورها الخبر، وإذا وقعت بعض؛ كانت هي الاسم.

ص: وهو لعين أو معنى اسمًا أو وصفًا.

ش: فهذه أربعة أقسام: اسم عين، وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل، واسم معنى: وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود.

ووصف العين: ما دل[5] على قيد في الذات كقائم وقاعد.

ووصف المعنى: ما دل على قيد في غير الذات كجليّ وخفيّ، وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار، والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب، وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور في حد الاسم فإنه أعم.

ص: ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة.

ش: نحو: ليست[6] ونعمت وهي تلحق الماضي متصرفًا وجامدًا ما لم يلزم تذكير فاعله كافعل في التعجب، واحترز من المتحركة بحركة إعراب فإنها تختص بالأسماء، ومن المتحركة بحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات وثمت.

ص: ونون التوكيد الشائع.

ش: تشمل النونين: الشديدة والخفيفة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] وتلحق المضارع والأمر، وقد تلحق أفعل في التعجب كقوله:

فاحر به من طول فقرٍ وأحريا[7]

---

(١) في ط: يختص بالاسم.
(٢) زيادة في ط.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣.
(٤) في ط: يعارض هذه.
(٥) في ط: وهو ما دل.
(٦) في ط: بئست.
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: ومستبدل من بعد غضي صريمة، وهو من الطويل بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٨، والدرر ٥/ ١٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٩، ولسان العرب غضب.

وشذ لحاقها الماضي لفظًا والمستقبل معنىً كقوله في الحديث: " فأما أدركن أحد[١] منكم الدجال"[٢] وكقول الشاعر:

لولاك لم يك للصبابة جانحًا[٣] ::: دامنْ سعدك إن رحمت متيمًا

فدامنْ دعاء وأدركن بعد أداة الشرط وكلاهما للاستقبال، واحترز بالشائع من لحاقها اسم الفاعل شذوذًا.

أنشد أبو الفتح:

أقاتلن أحضروا الشهودا[٤]

**ص: ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية.**

ش: نحو: أكرمني يكرمني أكرمني[٥]، فإن كان اتصالها غير لازم؛ لم يستدل بها على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً. قاله المصنف[٦]، ويشكل بأنها تلزم في اسم الفعل نحو: عليكني كما سيذكر في موضعه، وقد أجاب المصنف عن هذا في باب التعجب فقال بعد استدلاله على فعلية ما أفعل بلزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم ما نصه[٧]: ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني فإنه قد يقال: عليك بي ورويد لي فيستغنى فيها عن نون الوقاية بالباء واللام. انتهى. وفيه نظر.

**ص: وباتصاله بضمير الرفع البارز.**

ش: نحو: ضربت وضربا وضربوا وضربن، واحترز عن ضمير النصب فإنه يوجد في غير الفعل نحو: أنه وضمير الجر فإنه لا يتصل بالفعل، واحترز بالبارز عن المستكن؛ لأنه يوجد في غير الفعل كالصفة، واسم الفعل، وبتاء التأنيث، وضمير الرفع البارز يتميز الفعل عن اسم الفعل[٨].

**ص: وأقسامه: ماض وأمر ومضارع.**

ش: هذه قسمة الفعل[٩] باعتبار الصيغة وتبع سيبويه[١٠] في تقديم الماضي والأمر على المضارع؛ لأنهما يخلوان من الزيادة كثيرًا والمضارع لا يخلو منها، والتجرد مقدم على التلبس بالزيادة، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة إذًا ثنائية[١١].

---

(١) في ط: واحد.
(٢) صحيح مسلم في كتاب الفتن ص ٢٢٤٩.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥، وشرح شواهد المغني ص ٧٦٠.
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١/ ٤٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥، والدرر ٥/ ١٧٦.
(٥) سقطت في ط.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥.
(٧) السابق ٣/ ٣١.
(٨) في ط: الاسم.
(٩) في ط: للفعل.
(١٠) راجع شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥، والكتاب ١/ ١٢.
(١١) راجع اللمحة البدرية ٢/ ٣٢١.

**ص: فيميز[1] الماضي التاء المذكورة.**

ش: أي يميزه عن قسميه تاء التأنيث الساكنة وإنما اختصت به لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة.

**ص: والأمر معناه ونون التوكيد.**

ش: أي: ويميز الأمر: معنى الأمر ونون التوكيد معًا، فإن دلت الكلمة على أمر، ولم تصلح للنون؛ فهي اسم فعل، وإن قبلت النون ولم تدل على الأمر؛ فهي فعل مضارع نحو هل تفعلن؟

**ص: والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردًا، أو بنون له عظيمًا أو مشاركًا أو بتاء للمخاطب مطلقًا وللغائبة والغائبتين، أو بياء للمذكر الغائب مطلقًا والغائبات.**

ش: أي: يميز المضارع افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة وهي أحرف المضارعة: الهمزة والنون والياء والتاء ويجمعها قولك: أنيت، والإحالة في تمييزه[2] عليها أولى من الإحالة على سوف وأخواتها للزوم تلك، وعدم لزوم هذه، ألا ترى أن أهاء وأهلم مضارعان ولا يقعان في كلام العرب غالبًا إلا بعد لا أو لم، والهمزة لازمة لهما ولا تدخل سوف وأخواتها عليهما وقوله: "بهمزة للمتكلم" مثاله: أكرم واحترز من همزة لا تكون للمتكلم نحو: أكرم أو بنون له أي للمتكلم، واحترز من نون لا تكون للمتكلم نحو: نرجس الدواء إذا جعل فيه نرجسًا عظيمًا كقوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ ﴾ [القصص: ٥] أو مشاركًا نحو: أنا وزيد نفعل وسواء في ذلك المذكر والمؤنث وما شاركه واحد أو أكثر، وقال بعضهم: إنما يستعملها المعظم نفسه في الغالب؛ لأن له أتباعًا يذهبون إلى مذهبه، وقد يستعملها وحده من حيث أنزل نفسه منزلة الجماعة مجازًا، أو بتاء للمخاطب احترز من تاء لا تكون للمخاطب نحو: تكلم، وقوله[3]: مطلقًا، أي مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا نحو: أنت تقوم، وأنتما تقومان، وأنتم تقومون، وأنت تقومين، وأنتما تقومان، وأنتن تقمن، فهذه ستة مواضع، وللغائبة يشمل ظاهرها ومضمرها نحو: هند تقوم، وهي تقوم، والحقيقي كما مثل، و المجازي نحو: السماء تنقطر وللغائبتين يشمل الظاهر والمضمر والحقيقي والمجازي نحو: الهندان تقومان وهما تقومان، والعينان تدمعان، وهما تدمعان إلا أن في ضمير (الغائبتين خلافًا نحو: الهندان)[4] هما تقومان.

قال ابن الباذش[5]: لا أعلم فيه سماعًا، والقياس الياء حملاً على اللفظ، والصحيح أنه بالتاء، وبه ورد السماع[6] قوله[7]: أو بياء للمذكر الغائب احترز به[8] من ياء ليست كذلك نحو: يرنأ

---

(١) في ط: فتميز.
(٢) في ط: التمييز.
(٣) سقطت في ط.
(٤) ما بين المكوفين سقط في ط.
(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد المعروف بابن الباذش توفي ٦٢٨هـ هدية العارفين ١/ ٦٩٦.
(٦) التذييل والتكميل ١/ ٧٣.
(٧) ليست في ط.
(٨) ليست في ط.

الشيب إذا خضبه بالحناء وهو الحناء مطلقًا أي مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ظاهرًا أو مضمرًا نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، والزيدون يقومون، والهندات يقمن، ويشمل الظاهر والمضمر والعاقل وغيره، والسالم والمكسّر، ومذهب البصريين أن نحو[1]: تقوم الهندات بالتاء كمفرده وسيأتي ذلك في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

ص: والأمر مستقبل أبدًا.

ش: لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١].

ص: والمضارع صالح لـه وللحال.

ش: مذهب الجمهور[2]: أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما، وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ، وقيل: إذا وقع على الحال؛ كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال؛ كان بحق الفرعية؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد، وهو مذهب[3] الفارسي[4]، وقيل بعكسه[5]، وهو مذهب ابن طاهر[6]؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا؛ فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال، وقد ذكر أبو إسحاق[7]: أن أسبق الأمثلة الماضي لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله[8]، وذهب الزجاج[9] إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره[10]، فلا[11] يسع العبارة، وذهب ابن الطراوة[12]: إلى أنه لا يكون للحال[13]، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوي أن يقوم غدًا وهما ضعيفان، فهذه خمسة مذاهب.

ص: ولو نفي بلا خلاف لمن خصهما بالمستقبل.

ش: ذهب معظم المتأخرين ومنهم الزمخشري[14] إلى أن لا تخلص المضارع

---

(١) سقطت في ط.

(٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ١٦٧ للدكتور عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٢٩ تحقيق د/صاحب أبو جناح، العراق، إحياء التراث الإسلامي.

(٣) الهمع ١/ ٣٢.

(٤) هو الحسن بن أحمد عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي المشهور بأبي علي الفارسي، ولد سنة ١٨٨هـ وتوفي سنة ٣٧٧هـ هدية العارفين ١/ ٢٧٢.

(٥) الهمع ١/ ٣٢.

(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي نحوي مشهور حافظ بارع أخذ عنه ابن خروف. إنباه الرواة ١/ ١٨٨.

(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ قاص من الشعراء أندلسي من أهل قرطبة توفي في ٦٢٧هـ. أعلام ١/ ٥٦.

(٨) الهمع ١/ ٣٩، والإيضاح في علل النحو ٨٥.

(٩) هو أبو إسحاق بن محمد السري بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزجاج توفي ٣١١هـ. هدية العارفين ١/ ٥.

(١٠) الهمع ١/ ٣١ وشرح الجزولية للأبذي ٢٤٥.

(١١) في ط: ولا.

(١٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السائي المالقي المالكي توفي ٥٢٨هـ. هدية العارفين ١/ ٣٩٨.

(١٣) نتائج الفكر ١٢٠، والهمع ١/ ٣١.

(١٤) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي صاحب المفصل والكشاف والأنموذج توفي ٥٣٨هـ.

للاستقبال[١] وهو ظاهر مذهب سيبويه[٢]، وما اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] قال المصنف[٥]: وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة: قام القوم لا يكون زيدًا بمعنى إلا زيدًا، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه والاستقبال ينابيه، وأجمعوا على إيقاعها في مواضع تنافي[٦] الاستقبال نحو[٧]: أتظن ذلك كائنًا[٨] أم تظنه، ومالك لا تقبل وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغير الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه[٩]: إذا قال: هو يفعل أي - هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا؛ فإن نفيه: لا يفعل وإنما نبه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال.

**ص: ويترجح الحال مع التجريد.**

ش: لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه؛ جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة، وقد نصّ المصنف[١٠] على أنه مشترك.

قيل: والترجيح يناقض الاشتراك.

**ص: ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه.**

ش: زعم بعضهم[١١]: أنه يجوز بقاء المقرون بالآن مستقبلا لأنها قد تصحب الأمر، وهو لازم للاستقبال ولا حجة في ذلك؛ لأن الآن قد يستعمل للتقريب مجازًا فيصلح مع الماضي والمستقبل نحو: ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ ﴾ [الجن: ٩] وإنما يخلص للحال؛ إذا استعمل على حقيقته، والذي في معنى الآن هو الحين والساعة وآنفًا، واللام في الحين والساعة للحضور، ومن أجاز الاستقبال مع الآن؛ أجازه مع هذه الكلمات.

**ص: وبلام الابتداء.**

ش: زعم أكثرهم أنها مخلصة للحال، قال المصنف:[١٢][١٣] وليس كذلك

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٠.
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨ والأخفش هو سعيد بن مسعدة الهاشمي أبو الحسن البصري المتوفى ٢٢١هـ. هدية العارفين ١/ ٣٨٨.
(٤) المقتضب ١/ ٤٧ والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد أبو العباس ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ هدية العارفين ٢/ ٢٠، ٢١.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨.
(٦) في ط: موضع ينافي.
(٧) سقطت في ط.
(٨) في ط: أتظن أن ذلك كائنا.
(٩) الكتاب ٣/ ١١٧.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١.
(١١) السابق ١/ ٢١.
(١٢) ما بين المعكوفين ليست في ط.
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢.

لقولـه: ﴿ إِنِّـي لَيَحْزُنُنِـي أَنْ تَذْهَبُوا بِـهِ ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل ؛ لأن إسناده إلى متوقع ، ولقولـه: ﴿ وَإِنَّ رَبَّـكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] ونقل ابن أبي الربيع[١] عن سيبويه أنها توجد مع المستقبل قليلاً[٢] لقولـه تعالى: ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾[٣] [النحل: ١٢٤] وقال أبو علي[٤]: لا توجد إلا[٥] مع الحال وهذه حكاية حال ، وأول بعضهم قولـه: ﴿ إني ليحزنني ﴾ [يوسف: ١٣] على حذف مضاف تقديره: نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به .

ص: ونفيه بليس وما وإن.

ش: زعم الأكثرون أن النفي بها قرينة مخلصة للحال ، (قال المصنف)[٦][٧] وليس كذلك بل قد يكون مستقبلاً على قلة: قال[٨] حسّان:

وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ[٩]

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الجن: ٢٠] قال الشلوبين[١٠]: وتحقيق القول في ليس "أنه إذا وقع النفي بها مطلقًا لمن تنفى إلا الحال وحده ، وإذا وقع النفي بها مقيدًا ؛ نفت جميع أنواع الفعل"[١١] .

ص: ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل.

ش: يشمل ما هو معمول الفعل ، وما هو مضاف إليه نحو: أزورك إذ تزورني . فأزورك مستقبل لعمله في إذا ، وتزورني كذلك لإضافة إذا إليه .

ص: وباسناده إلى متوقع.

ش: مثاله قولـه:

يَهُولُنِـكَ ان تَمُـوتَ وأَنْـتَ مُلْـمِعٌ ::: لِمَـا فِـيهِ النَّجاةُ مِـنَ العَـذابِ[١٢]

فيهولك مستقبل لإسناده إلى متوقع وهو أن تموت ، ولو أريد به الحال ، لَزِم سبق الفعل للفاعل

---

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العدناني أبو الحسين الأموي والإشبيلي الأديب النحوي توفي سنة ٦٨٨هـ هدية العارفين ١/ ٦٤٩ .
(٢) البسيط ١/ ٢٤١ .
(٣) زيادة في ط .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، والبسيط ١/ ٢٤١ .
(٥) سقطت في ط .
(٦) ما بين المكوفين سقط في ط .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ .
(٨) في ط: ما قاله .
(٩) عجز بيت من الطويل ، وصدره: فما مثله فيهم ولا كان قبله ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٦ .
(١٠) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ، ويعرف بالشلوبين الصغير نحوي ، توفي في حدود سنة ٦٦٠هـ هدية العارفين ٢/ ١٩٧ .
(١١) شرح الجزولية ٢٥٦ .
(١٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٧٧ .

في الوجود وهو محال .

ص: وباقتضائه طلبًا أو وعدًا.

ش : مثال: الطلب: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ويندرج فيه لام الأمر والدعاء[١] ، ولا في النهي والدعاء ، ومثال الوعد: ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [العنكبوت: ٤٠] .

ص: وبمصاحبة ناصب.

ش : يشمل الظاهر نحو: أريد أن تفعل ، والمقدر نحو: جئت لتكرمني ، وذكر السهيلي[٢]: أن بعض المتأخرين خالف في ذلك[٣] .

ص: أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة.

ش : مثال أداة الترجي: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ [غافر: ٣٦] والإشفاق كقول الشاعر:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ ::: عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمٌ[٤]

والمجازاة نحو: ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٩] وكيف تصنع أصنع ، سواء في ذلك ما يجزم وما لا يجزم .

ص: أو لو المصدرية أو نون توكيد.

ش : أو لو المصدرية" نحو: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة: ٩٦] وعلامتها أن يحسن في موضعها أن ، واحترز من لو الامتناعية فإنها تصرفه إلى المضي ، "ونون التوكيد" تشمل الخفيفة والثقيلة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] .

ص: أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو سَف أو سَوْ أو سَيْ.

ش : لا يعرف البصريون إلا السين وسوف وكل منهم أصل[٥] ، وحكى الكوفيون سف[٦] ، وحكى الكسائي[٧] عن ناس من أهل الحجاز: سو تفعلون ، وحكى صاحب المحكم[٨] سي[٩] وهي أغربهن . قال المصنف[١٠]: اتفقوا على أن سُف وسو وسي من سوف وزعموا أن السين أصل

---

(١) ليست في ظ .

(٢)هو عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي ، أبو زيد السهيلي الأندلسي ولد سنة ٥٠٨هـ ، وتوفي ٥٨١هـ هدية العارفين١/ ٥٢٠ .

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٩٦ ، والهمع ١/ ٣٤ .

(٤)البيت من الوافر ، وهو للمزرد بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ ، والكتاب ٣/ ١٥٩ .

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

(٦) مجالس ثعلب ٣١٥ .

(٧) الجنى الداني ٤٥٨ والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، الكوفي أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو والقراءة أخذ عن معاذ الهراء والخليل بن أحمد ت ١٨٩هـ غاية النهاية ١/ ٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٨)هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده ولد بمرسية عالم بالنحو واللغة والشعر توفي بدانية سنة ٤٥٨ هـ ، وقيل: ٤٤٨ هدية العارفين ١/ ١٩١ .

(٩) المحكم (سوف) .

(١٠) شرح التسهيل ١/ ٢٥ .

برأسها ، وهنا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، فإن قيل[١]: لو كانت فرعًا عن[٢] سوف كسو ؛ لكانت أقل استعمالاً ، رد بأن الفرع قد يفوق الأصل في الاستعمال كنعم وبئس ، فإن أصلهما فعل ، وكأخ وأب فإن أصلهما القصر .

قيل: لو كانت فرعها ، لتساوت مدة التسويف فيهما ، وهي غير متساوية بل هي بسوف أطول ، ورده المصنف بالسماع والقياس: فالسماع تعاقبهما على المعنى الواحد في قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٦] وقوله: ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] وقوله: ﴿ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤] ﴿ وَكَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٣] وقول الشاعر:

وَمَا خَالَةٌ إِلاَّ سَيَصْرِفُ حَالُهَا ::: إِلَى خَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ[٣]

وأما القياس: فالماضي والمستقبل متقابلان فكما أن الماضي لا يقصد به إلا مطلق دون تعرض لقرب أو بعد فكذلك المستقبل .

ص: وينصرف إلى المضي بلم ولما الجازمة.

ش: ظاهر مذهب سيبويه أن لم ولما يصرفان معنى المضارع إلى المضي كما ذكر[٤] ، وهو مذهب المبرد[٥] والشلوبين[٦] وأكثر المتأخرين[٧] .

وذهب أبو موسى[٨] وغيره إلى أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه ونسب إلى سيبويه[٩] ، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ، والأول أصح ؛ لأن له نظيرًا وهو المضارع الواقع بعد لو ، والثاني لا نظير له وقيد لما بالجازمة ؛ احترازًا من التي بمعنى حين فإنها لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى ، وهي عند سيبويه حرف وجوب لوجوب ، ومن التي بمعنى إلا فإنها لا يليها إلا ماضي اللفظ مستقبل المعنى[١٠] نحو[١١]:

قَالَتْ لَهُ بِاللهِ يَادَ الْمُرْدِفِين ::: لَمَّا غَنِيتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنِ[١٢]

ولم يقيد لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضي[١٣] أبدًا ولو لم تجزم كقوله:

---

(١) السابق: ١/ ٢٦ .
(٢) في ط: من .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٢٦ .
(٤) الكتاب ٣: ١١٧ ، وحاشية الأمير على المغني ١/ ٢١٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢٦٣ .
(٥) المقتضب ١/ ٤٦ ، ٤٧ وحاشية الأمير على المغني ١/ ٢١٧ .
(٦) شرح المقدمة الجزولية ٤٦٠ .
(٧) الهمع ١/ ٣٥ وشرح الجزولية للأبذي ٢٦٣ .
(٨) هو عيسى النحوي نزيل مراكش المتوفى ٦٠٧هـ هدية العارفين ١/ ٧٠٨ ، ٨٠٨ .
(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٦٠ تحقيق د/ تركي سهو مؤسسة الرسالة ١٩٩٤ ، وانظر مذهب الجزولي في النحو ٤١ تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد - رسالة في دار العلوم .
(١٠) في ط: للمعنى .
(١١) سقطت في ط .
(١٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٨٨ ، ٤/ ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٨٣ ، ولسان العرب غنت .
(١٣) في ط: للمضي .

لَـوْلا فَـوارِسُ مِـنْ نَعـم[1] وأسْـرَتِهم ::: يَـوم الصُّـلَيفاء لَـمْ يُوفَـونَ بالجُـارِ[2]

وهي[3] لغة قوم ولو لم يقيد لما ؛ لم يحتج إلى ذلك ؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلاّ وهي كذلك .

ص: ولو الشرطية غالبًا.

ش : مثاله قولـه تعـالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾ [النحل: ٦٣ ، وفاطر: ٤٥] واحترز بالشرطية من المصدرية فإنها تصرف إلى الاستقبال كما سبق ويقوله "غالبًا" من ورود لو[4] الشرطية بمعنى إن كقوله:

لا يُلْفِـكَ الرَّاجِـيكَ إلاّ مُظْهِـرًا ::: خُلُـقَ الْكِـرَامِ وَلَـوَ تَكُـونُ عَدِيمًـا[5]

وكثير منهم لا يسمى لولا الامتناعية شرطية ؛ لأن الشرط لا يكون إلا في المستقبل .

ص: وإذ وربما.

ش : نحو: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وكقولـه:

رُبَّمَـا تَكْـرَهُ الـنُّفُوسُ مِـنَ الأَمْـرِ ::: ولَـهُ فَـرْجَةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[6]

قيل: ولا يتعين ذلك في ربما بل يكون راجحًا كرب وقد جاء:

فَـإنْ أَهْلِـكْ فَـرُبَّ فَـتىً سَـيَبكِي ::: عَـلَيَّ مُهَـذَّبٍ رَخْـصِ البَـنَانِ[7]

وأما قولـه تعالى[8]: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ [الحجر: ٢] فظاهره الاستقبال وخرج على أن يكون ، بمعنى ود لصدق الوعد .

ص: وقد في بعض المواضع.

ش : إن دلـت عـلى التعليل ؛ صرفت إلى المضي ، وإلا فلا وقد تخلو من التعليل ، وتصرف إلى المضي نحو: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] وللكلام[9] على قد موضع غير هذا .

ص: وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء.

ش : نحـو: بعـت واشـتريت وغيرهمـا من ألفاظ العقود ، والإنشاء لغة: مصدر أنشأ فلان يفعل كذا أي شرع فيه ثم جعل عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

ص: وإلى الاستقبال بالطلب والوعد.

ش : مثال الطلـب: غفر الله لك وعزمت عليك إلا فعلت أو لما فعلت ، والوعد: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ

---

(١) في ط: ذهل .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٦٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥ ، ٩/ ٣ ، ١١/ ٤٣١ .
(٣) في ط: وهو .
(٤) ليست في ط .
(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٦ .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ .
(٧) البيت من الوافر ، وهو لحجور بن مالك في أمالي القالي ١/ ٤٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٧ .
(٨) زيادة في ط .
(٩) في ط: للكلام بدون واو .

﴿ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] و ﴿ أَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩] .

ص: وبالعطف على ما علم استقباله.

ش : نحو: ﴿ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾ [هود: ٩٨] و ﴿ يوم ينفخ في الصور ففزع ﴾ [النمل: ٨٧] .

ص: وبالنفي بلا وإن بعد القسم.

ش : نحو:

رِدُوا فَوَاللهِ لا ذُدْنَاكُمُ أَبَدًا ::: مَا قَامَ فِي مَالِنَا وِرْدٌ لِنَتْزَالِ[1]

قيل: وإنما تعين الاستقبال في البيت بالظرف[2] بالمستقبل ، فلو جاء: واللهِ لا قام زيد ، كان ماضيًا لفظًا ومعنىً ؛ لأن لا ينفي بها الماضي قليلاً ، ومثال إن: ﴿ ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما .

ص: ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية.

ش : نحو: "سواء على أقمت أم قعدت يحتمل الأمرين وسواء كان الفعل معادلاً به أم لم يكن"[3] نحو سواء على أي وقت جئتني ، فإن كان الفعل بعد أم مقرونًا بلم ؛ تعين المضي نحو: ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [البقرة: ٦] . والثاني ماض معنى فوجب مضي الأول ؛ لأنه معادل له .

ص: وحرف التحضيض.

ش : مثاله: هلا ضربت زيدًا إن أردت المضي ؛ كان توبيخًا أو الاستقبال ؛ كان أمرًا نحو: ﴿ فلولا نفر ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي – لينفر .

ص: وكلما.

ش : فيحتمل أن يراد بالواقع بعدها المضي نحو: ﴿ كلما جاء أمة رسولها كذبوه ﴾ [المؤمنون: ٤٤] وأن يراد به الاستقبال نحو: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦] .

ص: وحيث.

ش : مثال المراد به المضي بعدها: ﴿ فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ومثال الاستقبال: ﴿ ومن حيث خرجت ﴾ [البقرة: ١٤٩] .

ص: وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.

ش : مثال المضي في الصلة: ﴿ الذين قال لهم الناس ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والاستقبال: ﴿ إلا الذين

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٧٩ ، ٤/ ٢١٩ ، ويروى لوراد بدل لنزال .
(٢) في ط: في الظرف .
(٣) زيادة في ط .

تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ [المائدة: ٣٤] وقال الشاعر يجمع ما بينهما[١]:

وإني لآتيكم تذكر ما مضى ::: من الأمر واستجاب ما كان في غَدِ[٢]

ومثاله المضي في الصفة قوله:

رَبِّ رفْد هرّقته ذلك اليوم[٣]

مثل به المصنف[٤] ، ومثال الاستقبال قوله عليه السلام[٥]: "نضرّ الله امرءًا سمع مقالتي فأداها كما سمعها"[٦] فالمعنى يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه ، والذي يظهر في مسائل الاحتمال الحمل على المضي ؛ لأنه الحقيقة حتى تدخل قرينة على الاستقبال .

• • •

(١) سقطت في د .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للطرماح في ملحق ديوانه ٥٧٢ ، ويروى تشكر بدل تذكر .
(٣) صدر بيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣ وعجزه: وأسرى من معشر أقبال .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣ .
(٥) سقطت في ظ .
(٦) أخرجه الترمذي في باب العلم ٣٣ ، ٣٤ .

## باب: إعراب الصحيح الآخر

ص: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

ش: الإعراب في اللغة يطلق[١] على خمسة معان: الإبانة: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، والإجالة: عربت الدابة جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها والتحسين: أعربت الشيء حسنته، والتغيير: عربت المعدة وأعربها الله غيرها، وإزالة الفساد: أعربت الشيء عربة[٢] أزلت عربه - أي: فساده فالهمزة للسلب حكاه المهاباذي[٣]، وحكى غيره معنى سادسًا وهو: أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية[٤].

والإعراب في الاصطلاح مختلف فيه فقيل: هو أمر لفظي وحدّه: ما ذكره المصنف ونسبه للمحققين، وإليه: ذهب ابن خروف[٥] والشلوبين[٦]، وقيل: هو أمر معنوي، وحدّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا وهو ظاهر قول سيبويه[٧]، واختيار الأعلم[٨]، ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله. كرفع: لا نولك أن تفعل كذا[٩]، ولعمرك، وكنصب سبحان الله، ورويدك، وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع[١٠] وأم عريط[١١]، وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعله تغييرًا[١٢]، وقد أجيب عنه بأن نحو ذلك متغير بمعنى: أنه صالح للتغيير أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب[١٣]، ورد بأن الأول مجاز، وأما الثاني فالمبني على حركة كذلك، ولا يخلص قولهم: لتغير العوامل؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل[١٤] عنها حاصلة بعامل، وذلك باطل إذ لا عامل قبل التركيب، ولا يرد هذا على من قال: تغير في آخر الكلمة بعامل داخل عليها.

قيل: لو كانت الحركات إعرابًا؛ لم تضف إلى الإعراب[١٥] في قولهم: حركات الإعراب،

---

(١) في ر: يطلق في اللغة.
(٢) سقط في ر.
(٣) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير نحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، كان حيًا قبل سنة ٤١٧هـ معجم الأدباء ٣/ ٢١٩.
(٤) هذه الآراء الخمسة موجودة في الهمع، وقد زاد السيوطي عليها خمسة أخرى ١/ ٥٣.
(٥) هو علي بن محمد بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن الغرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣ هـ، وقيل: ٦٠٩هـ هدية العارفين ١/ ٧٠٤.
(٦) التوطئة لأبي علي الشلوبين ٨٨ - تحقيق يوسف أحمد المطوع وانظر: اللمحة البدرية ١/ ١٨٤، ونسب هذا الرأي - أيضًا - لابن الحاجب، وانظر الهمع ١/ ٥٤، ومنسوب فيه لابن مالك، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٣.
(٧) الكتاب ١/ ١٣، والارتشاف ١/ ٤١٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٧٢.
(٨) الهمع ١/ ٥٤، وقد رجح هذا الرأي أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤١٣، وحاشية الصبان ١/ ٧٢ والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان ابن عيسى الشنتمري الأندلسي المالكي توفي ٤٧٦هـ هدية العارفين ٢/ ٥٥١.
(٩) سقطت في ر.
(١٠) ذو الكلاع: ملك حيري اللسان كلع.
(١١) هي العقرب اللسان عرط.
(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣.
(١٣) الهمع ١/ ٥٥.
(١٤) في ر: المنتقل.
(١٥) في ر: للإعراب.

وأجيب بأن إضافة ما هو نوع أو بعض إلى ما هو جنس أو كل ثابتة ، وكلا التقديرين هنا ممكن ، ولأن[١] الحركات تنقسم إلى: إعرابية وبنائية فأضيفت للتخصيص ، فالمختار في الإعراب ما ذهب إليه المصنف فقوله ما جيء به" جنس أي شيء جيء به ، وقوله لبيان مقتضى العامل أخرج به ما سوى الإعراب ، والمقتضى المطلوب والعامل ما أثر في آخر الكلمة ، وقوله "من حركة" بيان لإبهام ما وهي ضمة وفتحة وكسرة ، وقوله "أو حرف" هو الواو والألف والياء[٢] والنون عند من يرى ذلك ، وقوله "أو سكون" هو حذف الحركة أو "حذف" هو حذف الحرف .

**ص: وهو في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة.**

ش : مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل ، وفي الفعل فرع[٣] ، وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما[٤] ، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم ، والصحيح مذهب البصريين لما ذكر ، وهو وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ، ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو: ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفي ، وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب ؛ لوقع اللبس ، وإنما قال بوجوب قبوله ؛ لأن الإلباس الذي في الاسم لا يزول بغير الإعراب ، فلذلك وجب الإعراب فيه بخلاف الفعل فإن الإلباس فيه ممكن[٥] زواله بغير الإعراب ؛ فلذلك لم يكن الإعراب فيه متأصلاً فإن قيل: فبعض الأسماء لا لبس فيها[٦] نحو: شرب زيدًا الماء؟ فالجواب: أنهم حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس طردًا للباب ، وقال[٧] ابن خروف[٨]: أكثر الأسماء معرب ، وأكثر الأفعال مبني ، والكثرة دليل الأصالة وهو ضعيف ؛ لأنه قد تكثر الفروع وتقل الأصول ، واحتج الكوفيون بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقًا ، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة للثاني ، وأجيب بأن النصب على إرادة[٩] أن ، والجزم على إرادة لا ، والرفع على القطع .

فلو ظهرت العوامل المضمرة ؛ لم يحتج إلى الإعراب ، وذهب قطرب[١٠] إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وإنما دخلت الحركات ليفرق بين الوصل[١١] والوقف .

---

(١) في ر: لو لأن .
(٢) في ط: هو الألف ، والواو والياء .
(٣) الهمع ١/ ٥٧ .
(٤) الهمع ١/ ٥٧ .
(٥) في ر: يمكن .
(٦) في ط: فيه .
(٧) في ر: قال .
(٨) الهمع ١/ ٦٦ .
(٩) في ر: إضمار .
(١٠) الإيضاح في علل النحو ٧٠-٧١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤، وهو أبو قطرب هو أبو علي بن محمد بن المستنير بن أحمد البصري لغوي نحوي أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة توفي ببغداد سنة ٢٠٦هـ هدية العارفين ٢/ ٩
(١١) في ط: الحركات .

**ص: والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم يتصل به نون توكيد أو إناث.**

ش: أي ليس الفعل والحرف مثل الاسم في وجوب قبول معان مختلفة بصيغة واحدة فبنيا لعدم مقتضى الإعراب إلا المضارع فإنه شابه الاسم ووجه الشبه أن كلًّا من الاسم والفعل يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن الذي عرض في الاسم بالإعراب، وإنما قال: "بجواز" تنبيهًا على أن الشبه الذي لأجله أعرب المضارع ليس موجبًا للإعراب؛ لأنه كان يمكن أن يزال ليبنى بغير الإعراب بخلاف الاسم فإنه لا يمكن زوال لبسه بغير الإعراب؛ فلذلك وجب في الاسم، وجاز في الفعل، وإنما قال "شبه ما وجب" لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جوزت للفعل الإعراب، بل هذه شبه تلك، ووجه المشابهة بينهما أنها معان تطرأ بعد التركيب كتلك[١].

ومذهب البصريين[٢] أن المضارع أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام، والتخصيص وهذا مذهب أبي علي[٣]، وزاد بعضهم: ودخول لام الابتداء[٤]، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب[٥]، وأنه مجزوم بلام مقدرة، وقوله: "ما لم يتصل به نون توكيد أو إناث" يعني فإنه يبنى حينئذ لاتصالها، فلو فصل بين الفعل ونون التوكيد ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقديرًا؛ بقي على إعرابه؛ لأن المضارع إنما بني مع هذه النون لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر[٦] المركب من عجزه وهذا مفقود إذا حجز بينهما حاجز مما ذكر إذ لا تتركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئًا واحدًا ألا ترى أنهم يقولون[٧]: لقيته صحرة بحرة فيركبون، فإذا زادوا نحرة أعربوا ويدل على أنه معرب عند عدم مباشرة النون: رجوع علامة الرفع عند الوقف وعلى المؤكد بالخفيفة نحو: هل يفعلن فإذا وقفت؛ حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت: هل يفعلون؟ فلو كان مبنيًا؛ لم تختلف حالة وصله ووقفه هذا هو المتصور وهو اختيار المصنف[٨]، وذهب قوم منهم الأخفش[٩] إلى أن المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد يبنى مطلقًا[١٠]، وقيل: إنه معرب مطلقًا[١١].

واحتج من قال بالبناء مطلقًا: بأن هذه النون من خصائص الأفعال، فإذا أكد المضارع بها بعد شبهه بالاسم فرجع إلى أصله من البناء، ورده المصنف بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف

---

(١) في ط: كذلك.
(٢) ومذهب الكوفيين أن المضارع أعرب؛ لأنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة انظر: الهمع ١/ ٦٧.
(٣) الارتشاف ١/ ٤١٤.
(٤) الهمع ١/ ٦٦.
(٥) حاشية الصبان ١/ ٨٨.
(٦) في ط: الصدر.
(٧) شرح المفصل ٤/ ١١٧.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦.
(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ونسب أيضًا في الارتشاف إلى الزجاج ١/ ٣٠٧، وفي الإيضاح العضدي لأبي علي ٣٢٣، ٣٢٤، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣/ ١٩-٢٢، والأخفش هو أبو الحسن سعيدة بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، توفي سنة ٢٢١هـ.
(١٠) وذلك لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله الهمع ١/ ٦٨.
(١١) شرح المقدمة الجزولية ٢٦٢، والهمع ١/ ٦٨.

تنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ؛ لأنها تختص بالفعل بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت لفظًا ومعنى ، والنون ناسبت لفظًا إذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد ، وأما الفعل المتصل به نون الإناث فزعم المصنف[1] أنه مبني بلا خلاف وذكر له ثلاث علل:

إحداها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني حملاً على الماضي المتصل بها .

الثانية: لتركبه معه ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله فإن قيل فيلزم أن يبنى إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، قيل: منع من ذلك شبهه حينئذ بالمثنى والمجموع كما منع أيًا من البناء شبهها بكل وبعض .

الثالثة: لنقصان شبهه بالاسم ؛ لأن النون[2] لا تلحق[3] الأسماء ، وحكي عن ابن درستويه[4] والسهيلي[5] وابن طلحة[6] وطائفة من النحويين[7]: أنه معرب ؛ لأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ، فليس قوله: بلا خلاف بصحيح[8] لوجوده .

**ص: ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض.**

ش: ظاهر مذهب سيبويه: أن سبب بناء الاسم شبه الحرف فقط . وإليه ذهب المصنف[9] ، وأما الفعل المبني ، فلا يقوى جعل مناسبته سببًا لبناء شيء من الأسماء كما قال بعضهم في نزال وهيهات أنهما بنيا ؛ لأنهما بمعنى: انزل ، وبعد ، وذلك ؛ لأن المبني من الفعل شبيه بالمعرب .

أما الماضي فلوقوعه موقع المضارع في مواضع ، وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم في السكون أو الحذف[10] ، ويضعف هذا أنه كان يلزم بناء سقيًا لك ، وضربًا زيدًا ؛ لأنهما بمعنى الأمر ، ويلزم إعراب أفّ ، وأوّاه ، لأنهما بمعنى أتضجر وأتوجع وهما معربان فثبت أن بناء أسماء الأفعال لمناسبتها الحروف وشبهها هو بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم .

وكونها عاملة غير معمولة ، وذهب قوم إلى أن للبناء أسبابًا وهي: شبه الحرف وتضمن معناه ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦ .
(٢) في ط: التنوين .
(٣) في ط: لا يلحق .
(٤) وصف المباني ٣٩٨، والرأي منسوب فيه للأخفش ، وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي ولد سنة ٢٥٨هـ - وتوفي سنة ٣٤٧هـ هدية العارفين ١/ ٤٤٦ .
(٥) نتائج الفكر ١١٠ ، ١١١ .
(٦) شرح المقدمة الجزولية ٢٦٤ وابن طلحة هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي المتوفى سنة ٦١٨هـ وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة .
(٧) الهمع ١/ ٦٧ .
(٨) في ط: صحيحًا .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨، وهو مذهب ابن جني في الخصائص ١/ ١٨٠ ، وكذلك مذهب أبي البقاء وأكمل الدين المطار انظر الهمع ١/ ٦٠ .
(١٠) في ر: والحذف .

ووقوعه موقع المبنى ومضارعته لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني ، وليس هذا موقع لبسطه ، وقوله "بلا معارض" احتراز من أيّ فإنها معربة مع أنها مشابهة للحرف سواء جاءت شرطًا أو استفهامًا أو موصولة ، لكن عارض المشابهة لزوم إضافتها وكونها بمعنى كلّ إن أضيفت إلى نكرة ، وبمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب ؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة .

ص: **والسلامة منها تمكن.**

ش : أي السلامة من مشابهة الحرف مناسبة ذلك تصرف في الكلمة بحركات أو حروف ، والمبني فاقد لهذا التصرف .

والمتمكن على قسمين: أمكن: وهو المنصرف ، وغير أمكن ، وهو غير المنصرف ، لنقصه[1] من جهات التمكن الجر بالكسرة .

ص: **وأنواع الإعراب: رفع ونصب وجر وجزم.**

ش : فالإعراب جنس وهذه أنواعه لا ألقابه كما قال بعضهم ؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به ، وهذا ليس كذلك إذ لا يقال: الإعراب: رفع ، وكذا البواقي ، ومن قال ألقاب الإعراب ، فمراده أنواع الإعراب .

ص: **وخُصّ الجر بالاسم؛ لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب.**

ش : لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل ؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به ؛ ولذلك إذا حذف الجار ؛ نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور ، جاز نصب المعطوف ، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع عليهما ، وضعف عامل الجزم لعدم استقلاله عن تفريع غيره فانفرد به الاسم .

ص: **وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر.**

ش : جعل الجزم عوضًا مما فاته من المشاركة في الجر ليكون كل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب يتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتيًا فتعادلا بذلك ، ولكون الجزم غير ثبوتي ، قال بعضهم: ويروى عن المازني[2]: الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب .

ص: **والإعراب بالحركة والسكون أصل ينوب عنهما الحرف والحذف.**

ش : الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحروف ، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ؛ لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما ، وينوب عنهما - أي عن الحركة والسكون الحرف ،

---

(١) في ر: لأن نقصه .

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٠٠ ، وانظر الهمع ١/ ٧٥، وهو رأي الكوفيين أيضًا والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩هـ هدية العارفين ١/ ٢٣٤ .

والحذف، والحرف نائب الحركة، والحذف نائب السكون، وهذا من اللف والنشر[٢][٣].

ص: **فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون إلا في موضع النيابة.**

ش: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب، والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب، والجر بالكسرة: مررت بزيد، والجزم بالسكون: لم يذهب، ومواضع النيابة ستأتي، وكان القياس أن يقال: برفعه ونصبه وجره؛ لأن الضم والفتح والكسر للبناء[٣]، ولكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع.

ص: **وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف إلا أن يضاف، أو يصحب الألف واللام، أو بدفا.**

ش: مواضع النيابة قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة، وقسم ينوب فيه حرف عن حركة، فبدأ بالأول، وما لا ينصرف هو ما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين[٤]، وسيذكر في بابه؛ ولذلك منع التنوين، واختلف في الكسرة فقيل: منع منها لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لأنه[٥] لو جر بالكسرة، لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت فاجتزئ[٦] بالكسرة، وقيل: لأنه لو جر بالكسرة، لتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أوالإضافة، وإليه ذهب ابن الأنباري[٧] والشلوبين[٨]، فلما منع الكسر، حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها؛ لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فإنه عمدة، ومذهب الجمهور أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب[٩]، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها حركة بناء، وزعما أن ما لا ينصرف يعرب في حالين ويبنى في حال[١٠]، ورد بأن ذلك لا نظير له، وأما احتجاجهم بأمس، ففاسد؛ لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه (معنى)[١١] الحرف، وما لا ينصرف ليس فيه سبب البناء قوله"إلا أن يضاف" نحو: مررت بأحدكم وأحسنكم، أو يصحب الألف واللام يشمل المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤] والزائدة كقول الشاعر:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا[١٢]

والموصولة كقوله:

---

(١) ليست في ط.

(٢) اللف هو ذكر متعدد تفصيلًا أو إجمالاً، والنشر ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، انظر المعجم المفصل في علوم اللغة ١/ ٥٢٥ إعداد د/ محمد التونجي، والأستاذ/ راجي الأسمر - دار الكتب العلمية.

(٣) في ط: تنوب.

(٤) في ط: حيثيتين.

(٥) ليست في ط.

(٦) في ط: فإنها حذفت واجتزئ، وفي ر: واجتزئا.

(٧) هو عبد الرحمن ابن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي الشافعي ولد سنة ٥١٣هـ، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ هدية العارفين ١/ ٥١٩، ٥٢٠.

(٨) الهمع ١/ ٨٦.

(٩) التذييل والتكميل ١/ ١٤٥، و الهمع ١/ ٨٦.

(١٠) شرح المفصل ١/ ٨، والمقتضب ١/ ٧٦، والهمع ١/ ٦٩ والرأي فيه للأخفش وحده.

(١١) زيادة في ط.

(١٢) صدر بيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ وعجزه: شديدًا بأعباء الخلافة كاهله.

وَمَـــا أنـــت بالـــيقـــظان نـاظـــرُه ::: إذا رَضِـيتْ بمـا ينسك ذِكْرَ العَوَاقِبِ[1]

وقولـه"أو بدَهَا"يشير إلى"أم" في لغة حمير كقولـه:

لَبَّيْتُ بلَيْلٍ أم أرمد اعتاد أولقا[2]

أراد بليل الأرمـد وإنمـا جـر بالكسرة في هذه المواضع[3] ؛ لأنه دخله ما عاقب التنوين ، وقيل: لأنـه دخلـه خاصـة مـن خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل وإذا أضيف مالا ينصرف أو دخلت عليه الألـف والـلام أو أم[4] بدلها فمذهـب أبـي عـلى وابن جنى أنه يسمى منجرًا لا منصرفًا[5] ، وذهـب الـزجاج[6] والـزجاجي[7] والسـيرافي[8] إلى أنـه يسمى منصرفًا[9] على الاختلاف في سبب تسميته غير منصرف ، وسيأتي في بابه إن شاء الله تعالى .

ص: والكسرة عن الفتحة في نصب أولات، والجمع بزيادة ألف وتاء.

ش : أفـرد أولات بالذكـر لعـدم اندراجها في الجمع المذكور[10] إذ لا واحد لها من لفظها . قال أبوعبـيدة[11]: واحدهـا ذات وهـي تجـري مجـرى الجمـع الصـحيح في الجـر بالكسـرة كقولـه تعـالى[12]: ﴿ وَإِن كُـنَّ أُولَاتِ حَمْـلٍ ﴾ [الطلاق: ٤] ، وقـال أبـو علي[13]: وزنها فَعَل كهدى العين متحركة ، ولا تكـون سـاكنة ؛ لانقلاب اللام ، ولا تنقلب في القياس إلا لفتح ما قبلها لكن حذفت الألـف المنقلبـة مـع الألـف والـتاء فوزنـه فعَـات ، وقيل: يحتمل أن يكون أصله أولاى آخره ياء ثم حذفـت الألـف والـتاء كما حذفت ياء الذي في اللذان وقولـه: والجمع بزيادة ألف وتاء احتراز من نحـو: قضـاة وأبيات ، فـإن كلاً منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء ، ولكن ألف قضاة منقلبة عن أصـل لا زائـدة وتـاء أبيات أصـل ، ونصـب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير ولم يتعرض لتأنيـث الواحـد ولا لسلامة نظمه ؛ لأن هذا الجمع قد يكون لمذكر كحسامات ودريهمات و ﴿ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقد يكون لغير سلامة النظم كتمرات وعرفات وكسرات ، وأجاز الكوفيون

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢١٥ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أن شمت من نجد بريقا تألقا ومنسوب لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/ ٢٢٢ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ٨٨ .

(٣) في ط: في هذا الموضع .

(٤) سقطت في ر .

(٥) الإيضاح العضدي ١٣ ، والجمع ١٣ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩ .

(٧) الجمل ٢٢ والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي النهاوندي أصلا والبغدادي نشأة توفي بطبرية سنة ٣٣٧هـ هدية العارفين ١/ ٥١٣ .

(٨) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي عالم في النحو والفقه واللغة والشعر ، ولد سنة ٢٨٤هـ ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ بغية الوعاة ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٩) الجمع ١/ ٨٦ .

(١٠) في ط: المذكر .

(١١) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٠ .

(١٢) سقطت في ط .

(١٣) الحليات ١٥٤ ، وما بعدها .

نصب هذا الجمع بالفتحة (فقيل مطلقًا)[1] وقيل في الناقص: وإنما نصب بالكسرة حملاً لنصبه على جره كما حمل نصب . جمع المذكر السالم على جره حملاً للفرع على الأصل ، وذهب الأخفش والمبرد[2]: إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب بناء كما قالا في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر ، ومذهب الجمهور[3]: أنها حركة إعراب .

**ص: وإن سمي به فكذلك، والأعرف حينئذ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علمًا.**

ش : فيجوز في هندات ونحوه مسمى به ثلاثة أوجه: أحدها: أن ينصب ويجر بالكسرة وينون كحالة لو كان جمعًا وهذا هو الأعرف .

**الثاني**: أن يحذف تنوينه ويعرب بالضمة والكسرة على ما كان ، وهو مقابل الأعرف .

**الثالث**: أن يجعل كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة وعلفاة وسعلاة فيمنع الصرف ويجر بالفتحة ، وظاهر كلامه أنها ثلاث لغات ، ومنع البصريون[4] هذا الثالث ، وأجازه الكوفيون[5] ، وأنشدوا قول امرئ القيس:

تنورقا من أذرعات وأهلها ::: يثرب أدنى دارها نظر عالى[6]

بالفتح ويروى بالكسر من غير تنوين وبالكسر مع التنوين وهذا هو المشهور .

**ص: وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرْوًا وقرْءًا وخطأ وفم بلا ميم وفي ذي بمعنى صاحب والتزام نقص هَن أعرف من إلحاقه بمن.**

ش : لما ذكر نيابة الحركة عن الحركة ، شرع بذكر نيابة الحرف عن الحركة فذكر أن حروف العلة تنوب عن الحركات المجانسة لها فيما أضيفت إلى غير ياء المتكلم من هذه الأسماء الأربعة وهي: أب ، أخ ، وحم ، وفم . فشمل ما أضيف إلى الظاهر وإلى المضمر غير الياء ، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مقدرة على المشهور ، وخرج ما لم يضف نحو: أب ، وأخ ، فإنه يعرب بالحركات لا بالحروف[7] .

وزاد غيره شرطين: أن تكون مكبرة فإن صغرت ، أعربت بالحركات نحو: أخي ، وأن تكون مفردة أي: غير مثناة ولا مجموعة ؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع ، وقد يعتذر عن المصنف بأنه لفظ بها كذلك ، وقوله: "غير مماثل" قيد في حَمٌ فإذا ماثل ما ذكر ، أعرب بالحركات الظاهرة فتقول: هذا حموك وحموك وحماك والحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه هذا هو المشهور ،

---

(١) سقطت في ط .
(٢) شرح المفصل ١/٥٨ ، والمقتضب ١/٦ ، ٧ .
(٣) التذييل والتكميل ١/١٤٥ .
(٤) شرح المفصل ١/٤٦ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٦ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣١ .
(٧) في ط: بالحرف .

وقد يطلق على أقارب الزوجة[١] ، وقوله: "وفم" هو[٢] معطوف على أب وأخ وحم وهو داخل في قيد الإضافة بغير الياء ، وقيده بعدم[٣] الميم ، فإن كان بالميم أعرب[٤] بالحركات ، وسيأتي ، وقوله: "وفي ذي" معطوف على المجرور بفي من قوله: فيما أضيف لا على المجرور بمن ، ولذلك كرر في ؛ لأنه لا يضاف إلى مضمر ، وقد أجاز المبرد[٥] إضافته إلى ضمير المتكلم فتقول: ذيّ كما تقول: فيّ وقوله: "بمعنى صاحب" احترازاً من ذي التي يشار بها[٦] ، وقد ذكر المصنف أن ذو الطائية تعرب إعراب ذي بمعنى صاحب في لغة ، وسيأتي ، والتزام "نقص هن" هو المشهور ، وأما إلحاقه بهن - أي الأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف فحكاه سيبويه[٧] ، وقال: ومن العرب من يقول: هنوك وهناك ومررت بهنيك فيجريه مجرى الأب ولم يحفظه الفراء[٨] ؛ ولذلك لم يعدّه قوم من هذه الأسماء . والهن: كناية عما لا يعرف اسمه ، أو يكره التصريح به . وزن هذه الأسماء كلها فَعَل بالتحريك إلا فوك فوزنه فُعْل بالإسكان[٩] وأصله فوه ، ولاماتها كلها واو إلا فوك فلامه هاء لقولهم في الجمع: أفواه ، وفي التصغير فويه[١٠] وإلا ذو فلامه ياء . هذا مذهب سيبويه[١١] والبصريين[١٢] ، وذهب الخليل[١٣] إلى أن وزن ذي فعْل بالإسكان ، وأنه من باب فوه ، وأصله: ذوّ ، وقال ابن كيسان[١٤]: يحتمل الوزنين ، وذهب الفراء[١٥] إلى أن وزن أب وأخ وحم: فعل بالإسكان ، ويدل على أن أصلها التحريك قولهم في جمعها آباء وأخاء وأحماء ، قال سيبويه[١٦]: وهذا جمع[١٧] فعل ويدل على ذلك قصرها أيضًا ، وزعم الفراء[١٨] أن وزن فوك فُعْل بضم الفاء ، واستدل سيبويه[١٩] بقول الفصحاء بفتح الفاء حالة التعويض .

ص: وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب، وقد يقال: أخو.

ش: يعني نون هن قال عبد بني الحسحاس:

---

(١) زعم صاحب الفوائد الضيائية أن الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها ١/ ١٩٩ ، وقال ابن مالك: وقد يطلق على أقارب الزوجة ، شرح التسهيل ١/ ٤٤ .
(٢) سقطت في ط .
(٣) في ط: بغير .
(٤) في ط: أعربت .
(٥) المقتضب ٣/ ١٢٠ .
(٦) في ط: تشابهها .
(٧) الكتاب ٣/ ١٦٠ .
(٨) قال أبو حيان: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، التذييل والتكميل ١/ ١٦٣ .
(٩) البسيط ١/ ١٩١ .
(١٠) شرح المفصل ١/ ٥٣ .
(١١) الكتاب ٣/ ٢٦٢ .
(١٢) الهمع ١/ ١٣٣ .
(١٣) الكتاب ٣/ ٢٦٣ .
(١٤) التذييل والتكميل ١/ ١٦٣ .
(١٥) المباحث الكاملية ١/ ٨٠ .
(١٦) الكتاب ٣/ ٢٦٣ .
(١٧) في ط: جماع .
(١٨) التذييل والتكميل ١/ ١٦٠ .
(١٩) الكتاب ٣/ ٣٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٤ .

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً ::: وَهَلْ يَنَّ جَادٌ بين لِهْمزمي هَنَّدِ[1]

وحكى الأزهري[2] أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة[3] وأنه يقال: استأبيت فلانًا بباءين أي اتخذته أبًا، ومثال أخوك قول رجل من طيئ:

مَا المَرْءُ أحوالًا إن لَمْ لُفِّه وَزَرًا ::: عِندَ الكَريهة مِعْوَانًا على الكُرَبِ[4]

ص: وقد يقصر حَم وهَما.

ش: يعني أبا أو أخًا فيقال: حماك وأباك وأخاك مطلقًا كعصاك، وهذا هو الأصل من حيث وزنها فعل، وقصر حم مشهور حكاه أبو عبيدة عن الأصمعي وغيره[5]، وأما قصر أب فحكاه الفراء[6]، وزعم[7] أنه لم يسمع قصر أخ وأجازه هشام وحكى[8]: "مكره أخاك لا بطل"[9].

ص: أو يلزمها النقص كيد ودم، وربما قصر أو ضُعّف دم.

ش: الضمير في يلزمها عائد على أب وأخ وحم والنقص أن تحذف لامها كما حذفت لام يد ودم وتعرب حينئذ بالحركات قال الراجز:

بَابِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ في الكَرَمِ ::: وَمَنْ يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[10]

وحكى أبو زيد[11] جاءني أخك، وحكى الفراء[12]: هذا حَمك فيحصل في أب مصاحبة الحروف حالة الإضافة ثم القصر ثم النقص ثم التشديد وترتيبها في الجودة على ما ذكر، وفي أخ هذه الأوجه وجعله كدلو، وفي حم مصاحبة الحروف ثم بناؤه على فَعْل بالواو ثم القصر ثم النقص ثم بناؤه على فعْل بالهمزِ وترتيب لُغات حم في الجودة على هذا. ذكر ذلك بعض المغاربة، وقوله: "وربما قصر" يعني: يدًا ودمًا. استطرد من لغات هذه الأسماء إلى لغات ما أشبهها به ومثال قصرهما قوله:

يَا دارَ سَلْمَى بِالبُرَيْقَةِ فَالرَّدَا ::: إلا ذراع العيس أو كف اليدا[13]

وقول الآخر:

غفلت ثم أتت تطلبه ::: فإذا هي بعظام ودما[14]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسحيم في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٥.
(٢) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري، توفي ٣٧٠ هـ كشف الظنون ٥١٥.
(٣) تهذيب اللغة أخ، وأبا.
(٤) البيت من البسيط، وهو لرجل من طيء في همع الهوامع ١/ ٣٩، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٨.
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣٧٢، ٣٧٣.
(٦) المباحث الكاملية ١/ ٨٤.
(٧) في ط: وقد زعم.
(٨) في ط: في المثل.
(٩) مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨.
(١٠) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٢.
(١١) التذييل والتكميل ١/ ١٦٦ وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد الأنصاري، توفي ٢١٥ هـ إنباه الرواة ٢/ ٣٠.
(١٢) إصلاح المنطق ٣٤٠.
(١٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٠، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٧.
(١٤) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٩١، ٤٩٣، والدرر ١/ ١١١.

قيل: ويحتمل قوله كف اليد أن يكون مثنى على لغة[١] من يثني بالألف مطلقًا وحذف النون للضرورة، ومثال تضعيف دم قوله:

أهـــان دمـــك فـــرغا بعـــد عـــزته ::: يـــا عمـــرو بغـــيك إصرارًا على الحسد[٢]

**ص: وقـد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو يتبع فاؤه إعرابه في الحركات كما فعل بفاء مرء وعيني امرئ وابنم.**

ش: فتح فائه منقوصًا هو المشهور[٣]، والضم حكاه الشيباني[٤] والفراء[٥]، وهو أضعف من الضم، وفتح فائه مقصورًا حكاه الفراء[٦] وأنشد:

**يا حبذا عينا سُليمي واللمى[٧]**

وحكى ابن الأعرابي[٨] في تثنيته[٩] فم: فموان وفميان وأطلق، فدل على أنه لا يختص بالضرورة، وعلى هذا قول الفرزدق:

**كما لثغا في فيّ من فمويهما[١٠]**

فصيح، وقد أجاز سيبويه[١١] فموان، ولأبي العباس[١٢] في البيت قولان: **أحدهما**: أنه لحن لأن الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما.

**والثاني**: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها، وهذا إنما قاله أبو العباس[١٣] بناء على أن الميم بدل من الواو، وعلى ثبوت لغة القصر؛ فالميم أصلية، ولم يذكر المصنف شاهدًا على ضم فائها وكسرها مقصورًا، وفتح فائه مع التضعيف حكاه ابن السكيت[١٤] وأنشد:

**يا ليتها خرجت من فَمّه[١٥]**

قال: ولو قيل من فَمّه؛ لجاز يعني بالضم، وحكي كراع[١٦]: فُمّ بالضم والتشديد[١٧]، ولم يذكر

---

(١) سقطت في ط.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩٥، والدرر١/ ١١٢.
(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٦٨، ١٦٩.
(٤) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، توفي ٢١٣ هـ إنباه الرواة ١/ ٢٢١.
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٦٩.
(٦) المخصص ١/ ١٧٠.
(٧) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٢، والدرر١/ ١٠٩.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨.
(٩) في ط: تثنية فم.
(١٠) البيت من الطويل وهو للفرزدق ٢/ ٢١٥.
(١١) الكتاب ٣: ٣٦٦.
(١٢) المقتضب ٣/ ١٥٨.
(١٣) التذييل والتكميل ١/ ١٧٠.
(١٤) إصلاح المنطق ٨٤.
(١٥) صدر بيت من الرجز، وعجزه: حتى يعود الملك في أسطمه، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٧.
(١٦) هو أبو الحسن علي الهنائي المعروف بكراع النمل توفي ٣١٠هـ بغية الوعاة ٢/ ١٥٨.
(١٧) المنتخب ٥١٧.

المصنف الكسر ، وحكى صاحب اليواقيت[١]: الفتح والضم ، والكسر مع التشديد . قال: والأول أفصح يعني الفتح ، وقال اللحياني[٢]: يقال: فم وأفمام فدل الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورة خلافا لزاعمه[٣] .

قال ابن جني[٤]: الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة .

واتضح بهذه الأقوال أن للفم أربع مواد: ف و هـ ، وهي التي زعم الأكثرون ، لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق .

ف . م . ى . بدليل فميان .

ف . م . و . بدليل فموان .

ف . م . م . بدليل أفمام .

وقوله: "أو يتبع فاؤه" أى: يضم في الرفع ويفتح في النصب ويكسر في الجر حكاها الفراء .

قيل: وهي: أضعف اللغات ، وقوله: "كما فعل بفاء مرء" يريد أن فاء مرء ، وهي الميم تتبع حرف إعرابه ، وهي الهمزة ، فتقول: هذا المرء ، ورأيت المرء ، ومررت بالمرء ، وفي مرء[٥] لغات هذه إحداهن حكاه ابن السكيت[٦] وغيره .

الثانية[٧]: فتح الميم على كل حال وبها جاء القرآن .

الثالثة: كسرها على كل حال ، وبها قرأ الحسن[٨]: ﴿ بين المِرْءِ وقلبه ﴾ [الأنفال: ٢٤] وقرأ ابن إسحاق: "بين المُرْءِ" بضم الميم وقوله: "وعيني امرء وابنم "أما المرء ففيه لغتان: إتباع عينه وهي الراء لامه ، وبها جاء القرآن .

والثانية: فتح الراء مطلقًا حكاهما الفراء[٩] ، وحكى الجوهرى[١٠] أن من العرب من يضم على كل حال فتكون ثالثة ولا تدخل أل "على امرئ استغناء بدخولها على مرء[١١] ، وقال الفراء: بعض نويس يقولون: الأمرء الصالح ، والامرءة الصالحة .

قال أبو على[١٢]: ولعل من سمع منه هذا لم يكن فصيحًا ، واختلف في وزن امرئ فقيل: فعل

---

(١) هو أبو عمرو الزاهد المطرز اللغوى المعروف بغلام ثعلب ت ٣٤٥ ، بغية الوعاة ١/ ١٦٤ ، ١٦٦ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨ .
(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٧١ .
(٤) سر صناعة الإعراب ٤١٥ ، وما بعدها .
(٥) في ط: المرء .
(٦) إصلاح المنطق ٩٣ .
(٧) في ط: والثانية .
(٨) معجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٤٦ .
(٩) تهذيب اللغة مرى .
(١٠) الصحاح مرأ .
(١١) في ط: المرء .
(١٢) التكملة ١٢٠ .

بفتح العين وهو مذهب الجرمي[١] ، وذهب ابن شقير[٢] إلى أنه فعل بالإسكان ، وأما ابنم فهو ابن زيدت عليه الميم ، وفيه لغتان: إتباع حركة نونه للميم ، وإذا ثنيت[٣] فتحت النون والميم ، و لم يجمعه العرب ، ولا سمع تأنيثه .

والثالثة: فتح النون مطلقًا وذهب الفراء وغيره من الكوفيين[٤] إلى أن حركة الراء والنون من امرئ وابنم ليست للإتباع بل للإعراب ، والاسم معرب من مكانيين ، وكذا قال الفراء في أبوك وأخواته كما سيأتي .

ص: ونحوهما فوك وأخواته على الأصح.

ش : في إعراب الأسماء الستة عشرة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه[٥] والفارسي[٦] وجمهور البصريين[٧] .

وقال[٨] المصنف[٩]: وهو الأصح أنها نحو: امرء وابنم في الإتباع فإذا قلت: قام أبوك ، فأصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبوك ثم أتبعت الباء للواو فصار بأبوك ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ثم انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبله فصار بأبيك ، وإذا قلت: رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، والأولى أن يقدر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة النصب ؛ ليتوافق النصب والرفع والجر ، ويدل على صحة القول أوجه منها: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير ؛ لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الأسماء .

الثاني: أن منها ما عرض استعماله دون عامل فكان بالواو كفوهم: أبو جاد هوز فلو كانت الواو كالضمة لساوتها في الوقف على عامل[١٠] .

المذهب الثاني: أن هذه الأحرف هي نفس الإعراب وأنها نائب عن الحركات وهو مذهب قطرب[١١] والزيادي[١٢] والزجاجي[١٣] من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه[١٤] ، وهو

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ١٧٤ والجرمي صالحين إسحاق الحضرمي ، توفي ٢٢٥ هـ ، البغية ٢/ ٨ ، ٩ .
(٢) السابق والصفحة هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادي ، توفي ٣١٧ هـ هدية العارفين ١/ ٥٨ .
(٣) سقطت في ط .
(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٧٥ .
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣٤٨ .
(٦) البغداديات ٥٣٩ .
(٧) الإنصاف ١/ ١٧ - ٣٣ .
(٨) في ط: قال .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨ يقول ابن مالك: وهو مذهب قوى من جهة القياس .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٨ يقول ابن مالك: وهو مذهب قوى من جهة القياس .
(١١) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(١٢) شرح المفصل ١/ ٥٢، والزيادى هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن الزيادى توفى ٢٤٩هـ إنباه الرواة ١/ ١٦٦ .
(١٣) الجمل ٣ وما بعدها .
(١٤) مجالس العلماء ٣٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩ .

الذي ذكره المصنف أولاً ، ونصره بأن الإعراب إنما جيء به[١] لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ورد بثبوت الواو قبل العامل كما تقدم ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلاً وابتداءً وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذًا . حكى ابن مقسم[٢]: شربت ما يافتي ، قال ابن أبي الربيع: وأما قولهم " آلله " أي بلا همزة واش[٣] هذا لكثرة الاستعمال .

**المذهب الثالث**: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وهو مذهب المازني[٤] واختيار الزجاج[٥] ، ورد بأن الإشباع بابه الشعر وبقاء فيك وذي مال على حرف واحد .

**المذهب الرابع**[٦]: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهي منقولة من هذه الحروف وهو مذهب قوم منهم الربعي[٧] ، ورد بأن شرط النقل: الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه نحو:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر[٨]

وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

**المذهب الخامس**: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الأحرف وليست منقولة ؛ بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت[٩] الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة ، وهذا مذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية[١٠] ، وهو فاسد ؛ لأن هذه الحروف إن كانت زائدة ؛ فهو المذهب الثالث ، وقد تبين فساده ، وإن كانت لامات ؛ لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

**المذهب السادس**: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معًا وهو مذهب الكسائي[١١] والفراء[١٢] ، ويفسده ما أفسد الثاني ، وأنه لا نظير له .

**المذهب السابع**: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع وهو مذهب الجرمي[١٣] وهشام في أحد قوليه[١٤] ، ورد بعدم النظير ، وبأن عامل الرفع لا يكون

---

(١) ليست في ط .
(٢) أبو الحسن أحمد بن مقسم ت ٣٨٠ هـ .
(٣) في ط: وياش .
(٤) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٧٧ .
(٦) في ط: والمذهب .
(٧) شرح المفصل ١/ ٥٢ ، والربعي هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ، توفي ٤٢٠ هـ إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧ .
(٨) الرجز لعبيد الله بن ماوية في لسان العرب ، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠ .
(٩) في ط: فثبتت .
(١٠) شرح المقدمة الجزولية ٣٥٦ وما بعدها .
(١١) الإيضاح في شرح المفصل .
(١٢) التبيين ١٩٤ .
(١٣) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩ .

مؤثرًا وبأن العدم لا يكون علامة .

**المذهب الثامن**: أن فاك وذا مال معربات بحركات مقدرة في الحروف ، وأن أباك و أخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وهو مذهب السهيلي[1] وتلميذه الرندى[2] ، ورد بما رد به الثانى .

**التاسع والعاشر**: قال الأخفش[3]: إن هذه الأحرف دلائل إعراب ، واختلف في تفسير قوله فقال أبو إسحاق و السيرافى[4]: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التى قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها ، وقال ابن السراج[5]: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب ، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير فيكون قولا التفسير مذهبين ، وذكر ابن أبى الربيع مذهبًا آخر[6] وهو أن هذه الأسماء في الرفع فيها النقل ، (وفى النصب البدل)[7] ، وفى الخفض النقل والبدل ، فالأصل في جاء أخوك: أخوك فنقلت حركة الواو إلى الخاء ، والأصل في رأيت أخاك: أخوك فانقلبت الواو ألفا فنصبها بحركة مقدرة على الألف ، والأصل في مررت بأخيك: بأخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وهذا القول موافق[8] للمذهب الرابع إلا في النصب[9] .

**ص: وربما قيل "فا" دون إضافة صريحة نصبا.**

**ش** : أنشد الكوفيون للعجاج:

**خالطَ من سَلمَى خياشيم وَفا**[10]

فخرجه أبو الحسن وتابعه المصنف[11] على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته أراد خياشيمها وفاها فبقى على حاله مع المضاف إليه ، ولذلك قال: دون إضافة صريحة ، وهذا من الضرائر ، وقال ابن كيسان[12]: إنما جاز ذلك ؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف وبقي مقردًا على حرفين إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد .

**ص: ولا يختص بالضرورة نحو:**

---

(١) نتائج الفكر ٩٩ .
(٢) هو أبو حفص عمر بن عبد المجيد الأزدى كان حجة في القراءات أخذ العربية عن السهيلى بغية الوعاة .
(٣) الإنصاف ١/ ١٧ - ٣٣ .
(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٧٨ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٧٨ ، وابن السراج هو محمد بن السرى البغدادى أبو بكر السراج ، توفى ٣١٦هـ البغية ١/ ١٠٩ ، ١١٠ .
(٦) البسيط ١/ ١٩٥ .
(٧) ليست في ط .
(٨) ليست في ط .
(٩) ليست في ط .
(١٠) الرجز للعجاج في ديوانه٢/ ٢٢٥ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٠ .
(١٢) الذييل والتكميل ١/ ١٨٥ .

خلافًا لأبي علي .

ش : زعم الفارسي[١] أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر وهذا من تحكماته العارية عن الدليل ، والصحيح جوازه نظمًا ونثرًا ، وفي الحديث: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[٢] ، وذهب ابن عصفور وغيره من المغاربة إلى ما ذهب إليه أبو علي . قال ابن عصفور[٣]: وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله:

يا ليتها قد خرجت من فمّه[٤]

وليس كما قال فقد سبق أن التشديد لغة .

**ص: ونـدوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة مكسورة بعد الألف غالبًا مفتوحة بعد أختيها.**

ش : تشمل ألف الاثنين الضمير والعلامة عند من يثنيها - وهو الصحيح - والمخاطبين والغائبين واو الجمع تشمل الضمير والعلاقة والمخاطبين والغائبين وياء المخاطبة لا تكون إلا ضميرًا وهي حرف خطاب عن الأخفش[٥] والمازني[٦] ، وأصل هذه النون السكون وحركت لالتقاء الساكنين وكسرت بعد الألف على أصل التقائها أو حملاً على نون التثنية ، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى قراءة من قرأ: ﴿ أَتَعِدَانِّي ﴾ [الأحقاف: ٨] [٧] بفتح النون ، وفتحت بعد أختي الألف وهما الواو والياء طلبًا للتخفيف أو حملاً على نون الجمع .

**ص: وليست دليل الإعراب[٨] خلافًا للأخفش.**

ش : زعم الأخفش أن[٩] هذه النون ليست إعرابًا ، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف ، فعلى هذا تكون في الرفع ضمة مقدرة ، وفي النصب فتحه مقدرة ، وفي الجزم سكون مقدر ، وقال الفارسي[١٠]: هذه الأفعال معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، أما النون فلسقوطها للعامل ، وأما الضمير فلأنه الفاعل ، وأما لام الكلمة فلشغلها بحركة ما بعدها وليس فيها عنده شيء مقدر .

**ص: وتحـذف جزمًا ونصبًا ولنون التوكيد[١١]، وقد تحذف[١٢] لنون الوقاية أو تدغم فيها، ونذر**

---

(١) العسكريات ١٧٣ .
(٢) الدلج الجامع للأصول ١/ ٦٨ .
(٣) شرح الجزولية للأبذي ١٤٩ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣١ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) انظر: المختصر في شواذ القرآن ١٣٩ .
(٨) في ط: إعراب .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥١ .
(١٠) شرح الإيضاح للعكبري ١٧٩ .
(١١) في ط: التأكيد .
(١٢) في ط: وتحذف .

حذفها مفردة في الرفع نظمًا ونثرًا.

ش: حذفها للجزم والنصب كثير نحو قوله - تعالى -: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[البقرة:٢٤] وحمل النصب على الجزم لاختصاصه كما حمل على الجر في الأسماء، وحذفها لنون التوكيد نحو: هل يفعلن، وهل تفعلن، ويجوز فيها مع نون الوقاية ثلاثة أوجه: إثباتها على الأصل، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية، وحذف إحدى النونين، وقرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]، واختلف في المحذوفة، فذهب سيبويه[١] إلى أنها نون الرفع، واختاره المصنف[٢]، وذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤]، وأبو علي[٥] وابن جني[٦] وأكثر المتأخرين إلى أنها نون الوقاية، واستدل للأول بأوجه:

أحدها: أن نون الرفع عهد حذفها دون سبب ولم يعهد حذف نون الوقاية مع فعل محض غير ما ذكر، وحذف ما عهد حذفه أولى.

الثاني: أن نون الرفع نائبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفًا كقراءة أبي عامر: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾[٧] [البقرة: ٦٧] فحذفت النون "ليؤمن" تفضيل الفرع على الأصل.

الثالث: أن حذف نون الرفع يؤمن به حذف نون الوقاية إذ لا سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند النصب والجزم.

الرابع: أن نون الوقاية لو كانت هي المحذوفة؛ لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع؛ لم يحتج إلى تغيير ثان.

واستدل للثاني بأوجه أحدها: أن نون الرفع[٨] حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف.

الثاني: أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى.

الثالث: أن نون الوقاية حذفت لكثرة الأمثال في نحو: إنني وكأنني، وهي إنما دخلت لشبهه بالفعل فلو يجز حذفها في بعض الأحوال؛ لفضل الفرع على الأصل.

الرابع: أن نون الرفع لعامل فلو حذفت؛ لزم وجود مؤثر[٩] بلا أثر مع إمكانه.

الخامس: إنما يضطر إليها عند عدم ما يقي الفعل من الكسر ونون الرفع يحصل بها كونها علامة الرفع وتقي الفعل من الكسر فكان حذف نون الوقاية أولى، وقوله " وندر حذفها مفردة:

---

(١) الكتاب ٣/ ٥١٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢.
(٣) معاني القرآن ٢٣٥.
(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٩٤.
(٥) الحجة ٣/ ٣٣٣.
(٦) التذييل والتكميل ١/ ١٩٤.
(٧) وانظر: معجم القراءات ١/ ٦٧.
(٨) في ط: الوقاية.
(٩) في ط: المؤثر.

أي: مع ملاقاة مثل فمن حذفها نظمًا قولـه:

أبيـــتُ أسْـــرِي وتبـــيتي تدلُّكـــي ::: وَجهـــك بالعنـــبر والمســـك الذكـــي[1]

ومـن النثر قـراءة أبي عمرو: ﴿ وقالوا ساحران تظاهرا ﴾ [القصص: ٤٨] [2] "بتشديد الظاء أصله: تتظاهران فـأدغم التـاء في الظـاء ، وساحران: خبر مبتدأ محذوف أي: أنتما ساحران ، وفي الحديث: "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"[3] .

وحذف هذه النون عند قوم من النحويين مخصوص بالشعر .

**ص: وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين فهو بناء.**

ش : أراد أن يحصـر حـركات الآخـر وهـي سـت: حـركة إعراب ، وقد تقدم بيانها[4] ، وحركة حكايـة نحـو: مـن زيـد ، ومـن زيـدًا ، ومن زيد في الاستثبات ، وذهب الكوفيون[5] إلى أنها إعراب ، وحـركة إتبـاع كقـراءة مـن قرأ: ﴿ الحمدِ لله ﴾[6] [الفاتحة: ٢] بكسر الدال ، وقراءة من قرأ: ﴿ للملائكةُ اسجدوا ﴾[7] [البقرة: ٣٤] بضم التاء ، وحركة نقل كقراءة ورش: "ألم تعلم أن الله" بفتح الميم ، وحركة تخلص من سكونين كقولـه تعالى: ﴿ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [الأنعام: ٣٩] ، وحركة البناء ما سوى ذلك .

قيل: ونقصه حركة سابعة وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي ، فإنها ليست عندهم بناء ، ولا هي من الحركات التي عدها .

**ص: والقابه: ضم وفتح وكسر ووقف.**

ش : هـذه التفرقة بين أنـواع الإعـراب وأنـواع البناء في التسمية وهو مذهب سيبويه[8] ، وأما الكوفيون وبعـض البصـريين لا يفـرقون بـل يطلقـون أسمـاء هذه على هذه ، وقد حكوا خلافًا في حـركات الإعـراب وحـركات البـناء أيتها أصـل ، فقـيل: حركات الإعراب ؛ لأنها بعامل ، وقيل: حركات البناء ؛ لأنها لازمة ، وقيل: هما أصلان . قال بعضهم: وهو الصحيح .

• • •

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٢ ، ٣/ ٥٩ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ ، والدرر ١/ ١٦٠ .
(٢) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٢٧ .
(٣) مسند أحمد ٢/ ٣٩١ .
(٤) في ر: وتقدم .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٩٦ .
(٦) وانظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٥ .
(٧) وانظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٤٥ .
(٨) يقول سيبويه: "وإنما ذكرت لمائة عامل لأفرق" ١/ ١٣ .

## باب: إعراب المعتل الآخر

**ص: يظهر الإعراب بالحركة والسكون أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب.**

ش: قسم الإعراب إلى ظاهر ومقدر؛ فالظاهر: نحو زيد يذهب، ولم يذهب والمقدر نحو: جاء الفتى، فالإعراب في نحو: جاء الفتى[1] مقدر. هذه عبارة أكثر النحويين، وقال أبو علي[2]: والاختلاف الكائن في الموضع، والموضع عند غيره إنما هو للمبنى وجعل بعضهم الإعراب أربعة أقسام: قسم ملفوظ به، و مقدر، ومنوي، ومعتبر.

فالمقدر نحو: الملهى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء مقدرة والمنوي نحو: حبلى وأرطى؛ لأن ألفيهما لم ينقلبا عن شيء، والمعتبر موضع الاسم المبني نحو: هذا، وحكى ابن إياز[3] عن بعضهم أن المقصور لا يقدر في ألفه حركة إعراب: ثم بين المصنف[4] أن حرف الإعراب هو آخر المعرب كالدال من زيد، والميم من يقوم، والمبني لا حرف إعراب له، قال ابن يعيش[5]: وربما سمي آخر الكلمة مطلقًا حرف إعراب. قال: فعلي هذا حرف الإعراب من ضرب: الباء على معنى أنه لو أعرب، أو كان مما يعرب لكان محل الإعراب.

**ص: فإن كان ألفا، قدر فيه غير الجزم.**

ش: أي: إن كان حرف الإعراب ألفًا؛ قدر فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب والجر في الأسماء، والرفع والنصب فقط في الأفعال نحو: الفتى يخشى فعلامة رفعهما ضمة مقدرة، وإن الفتى يخشى فعلامة نصبهما فتحة مقدرة، ومررت بالفتى فعلامة جره كسرة مقدرة، وإن كان غير متصرف فعلامة جره فتحة مقدرة نحو: مررت بموسى، وحكم جزمه سيأتي (إن شاء الله تعالى)[6].

**ص: وإن كان واوًا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي الياء الجر.**

ش: اسم كان: حرف الإعراب، ومعنى يشبهانه أي - يشبهان الألف في كونهما حرفي مد وذلك إذا سكنا وقبلها حركة مجانسة. أما الياء فتكون حرف إعراب في الاسم والفعل فيقدر فيهما الرفع في الأسماء والأفعال نحو: يقضي القاضي، فعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الياء استثقالاً يقدر فيها الجر من الأسماء نحو: مررت بالقاضي فعلامة جره كسرة مقدرة استثقالاً، فإن كان غير متصرف نحو: مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة، وأما الواو فلا يكون حرف إعراب إلا في الفعل فيقدر فيها الرفع فقط نحو: زيد يغزو.

---

(١) في ط: جاء الفتى.
(٢) الإيضاح العضدي ١٢.
(٣) قواعد المطارحة لابن إياز ١١، رسالة ماجستير، وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، توفي ٦٨١ هـ البغية ١/ ٥٣٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ٥١.
(٦) زيادة في ر.

**مسألة**: من المنقوص ما يقدر فيها[١] الفتحة وهي ما أعرب من مركب متضايفين[٢] وآخر أولهما ياء نحو: قالي قلا ، ومعدي كرب ، وذكرهما في باب منع الصرف .

**ص: ويتوب حذف الثلاثة عن السكون.**

ش : يعني الألف والواو والياء نحو: لم يغز ولم يخش ، ولم يرم وإنما حذفت هذه الأحرف بالجازم ؛ لأنها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجراها والذي يقتضيه النظر أنها حذفت عند الجازم ؛ لا به ، فإن[٣] القياس أن تحذف الضمة المقدرة فيها لكن تلبس بالمرفوع لو اقتصر على ذلك فحذف الجازم الضمة المقدرة ، وحذفت لئلا تلبس .

**مسألة**: إذا كانت حروف العلة بدلاً من همزة نحو: يقرا في يقرأ ، ويقري في يقرئ وتوضو في توضؤ ، فإما أن يقدر دخول الجازم قبل البدل أو بعده ، فإن قدر قبله ؛ لم يجز حذفها ؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال ، وإن قدر بعده ؛ جاز حذف حرف العلة نظرًا إلى لفظها ، وجاز إقرارها نظرًا إلى أصلها ، ومن الحذف قول زهير:

جريء متى يظلم يعاقب بظلمه ::: سريعًا وإلا يبد بالظلم يظلم[٤]

ومنع بعضهم جواز الحذف وقال[٥]: لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون على لغة من يقول: بدي يبدي مثل: بقي يبقي أو يكون ضرورة .

**ص: إلا في الضرورة فيقدر لأجلها جزمها.**

ش : أي: يقدر لأجل الضرورة جزم الأحرف الثلاثة فتثبت[٦] مثال الواو:

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا ::: من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٧]

ومثال الياء:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ::: بما لاقت لبون بني زياد[٨]

ومثال الألف:

إذا العجوز غضبت فطلق ::: ولا ترضاها ولا تملق[٩]

وقيل: يجوز إقرار الواو والياء للضرورة ولا يجوز إقرار الألف ونصره ابن عصفور ، وأول ولا ترضاها على أن الجملة حالية ، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم

---

(١) في ظ: فيها .
(٢) في ظ: مضافين .
(٣) في ظ: كأن .
(٤) البيت من الطويل في ديوانه ٢٤ .
(٥) القائم أبو حيان الأندلسي الارتشاف ١/ ٢٠٥ .
(٦) في ظ: فتثبت .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ، ١/ ٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩ .
(٨) البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩ ، ٣٦١ ، والدرر ١/ ١٦٢ .
(٩) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ .

فقيل: الضمة المقدرة فعلي هذا لا يجوز في الألف وغيرها وقيل: الضمة الظاهرة على الواو والياء؛ لأنها قد تظهر في الشعر كما سيأتي فعلى هذا لا يجوز في الألف، وقال بعضهم: إقرار هذه الحروف مع الجازم لغة بعض العرب في السعة، وليعضهم في الضرورة، وقيل: إن ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة.

**مسألة:** يجوز في الشعر الجزم بعد حذف حرف العلة تشبيهًا بما لا يحذف منه شيء كقوله:

ومن يتقِ فإن الله معه ::: ورزق الله متاب وغادي[1]

ص: **ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو.**

ش: مثال ظهور جر الياء قول جرير:

فيومًا يوافين الهوى غير ماضي ::: ويومًا ترى منهن[2] غولاً تغول[3]

ومثال رفعها في الاسم قوله[4]:

تراه وقد بدا الرماة كأنه ::: أمام الكلاب مصغي الخد أصلم[5]

وفي الفعل قوله:

فعوضن عنائي ولم يكن يساوي ::: عندي غير خمس دراهم[6]

ومثال رفع الواو قوله:

إذا قلت على القلب يسلو قبضت ::: هواجس لا تنفك تغريه بالوجد[7]

ص: **ويقدر لأجلها كثيرًا، وفي السعة قليلاً نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره.**

ش: مثال تقدير نصب الياء لأجل الضرورة في الاسم قوله:

**لعلي أرى باق على الحدثان**

وفي الفعل قوله[8]:

ما أقدر الله أن يدني على سخط ::: من داره الحزن ممن داره صول[9]

ومثال نصب الواو قوله:

فما سودتني عامر عن وراثة ::: أبى الله أن أسمو بأم ولا أب[10]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، ٣٣٩، والدرر ١/ ١٦١.
(٢) في ط: فيهن.
(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٠.
(٤) ليست في ط.
(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢١٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٥٨.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٨/ ٢٨٢، والدرر ١/ ١٦٩.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٠.
(٨) سقطت في ط.
(٩) البيت من البسيط وهو لخندج بن حندج الهرى في الدرر ٦/ ٢٦٦.
(١٠) البيت من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في الحيوان ٩٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥.

وتقدير فتحة المنقوص من أحسن الضرورات ، وزعم أبو حاتم[١] أن ذلك لغة ، ومثال تقدير نصبها في غير الشعر[٢] قراءة جعفر الصادق: ﴿ من أوسط ما تطعمون أهاليكم ﴾[٣] [المائدة: ٨٩] ، وقراءة بعضهم: ﴿ أو يعفوَ الذي بيده عقده النكاح ﴾[٤] [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو .

وقوله: ورفع الحرف الصحيح وجره أي: يقدران للضرورة كثيرًا ، وفي السعة قليلاً فمثل تقدير الرفع في الاسم قوله[٥]:

رحت وفي رجليك ما فيهما ::: وقد بدا هنك من المئزر[٦]

وفي الفعل قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب ::: إثمًا من الله ولا واغل[٧]

ومثال تقدير الجر قوله[٨]:

بكل مدماة وكل مثقف ::: تنقاه من معدنه في البحر جالبه[٩]

ومثال ذلك في غير الشعر[١٠] قراءة أبي عمرو: ﴿ وبأمرِكم ﴾[١١] [البقرة ٢٦٨] وأخواته بسكون الراء ، وقراءة مسلمه بن محاربة: ﴿ وبعولتُهن ﴾[١٢] [البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء . وحكى أبو زيد[١٣]: "ورسلْنا" بإسكان اللام ، وقراءة أبي عمرو: ﴿ إلى بارئكم ﴾[١٤] [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة ، وقراءة حمزة: ﴿ ومكرُ السيئ ﴾ [فاطر: ٤٣] [١٥] بالإسكان ، وحكى أبو عمرو[١٦] أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه ، وعن الفراء أن لغة تميم أسد وبعض النجديين تسكين حركة الإعراب طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع أو نوعين ، وزعم أكثر البصريين[١٧] أن ذلك من ضرائر الأشعار ، وزعم المبرد[١٨] أن ذلك لا يجوز في شعر ولا غيره ، وزعم أن الرواية في البيت الأول: وقد بدا ذاك ، وفي

---

(١) التذييل والتكميل وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني البصري ، توفي ٢٥٥هـ إنباه الرواة ٢/ ٥٨ .
(٢) في ط: في السعة .
(٣) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٢٣٥ .
(٤) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٨٤ .
(٥) ليست في ط .
(٦) البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ .
(٧) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ .
(٨) سقطت في ط .
(٩) البيت من البسيط ولم أعثر عليه .
(١٠) في ط: في السعة .
(١١) وانظر: معجم القراءات ١/ ٢٠٩ .
(١٢) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٧٤ .
(١٣) التذييل والتكميل ١/ ٢١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ .
(١٤) وانظر: معجم القراءات ١/ ١٥٦ .
(١٥) وانظر: معجم القراءات ٥/ ١٨٨ .
(١٦) التذييل والتكميل ١/ ٢١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ .
(١٧) ضرائر الشعر ٩٣ .
(١٨) البغداديات ٤٣١ .

١٠٤ ـــــــ

## باب: إعراب المثنى والمجموع على حده

ش: يعني على حد المثنى ومعناه إذا سلم فيه الواحد كما سلم في المثنى وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثنى وهو الجمع المذكر السالم.

ص: **التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبًا في المعنى على رأى بزيادة ألف في آخره رفعًا وياء مفتوح ما قبلها جرًا ونصبًا.**

ش: المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه[1] وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الحد: زكا ونحوه من الموضوع لاثنين قاله المصنف[2]، وقوله: "جعل الاسم" أولى من أن يقال جعل الواحد؛ لأن المجعول مثنى قد يكون واحدًا كرجلين وجمعًا كجمالين، واسم جمع كركبين، واسم جنس كغنمين، واحترز بالقابل مما لا يقبل التثنية كالمثنى والمجموع على حده، وأسماء العدد إلا مائة وألفًا خلافًا لأبي الحسن في تثنية أسماء العدد كقوله:

**فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رسا ::: لها عند عال فوق سبعين دائم**[3].

عني سبع سماوات وسبع أرضين، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد: كل وبعض وأجمع وجمعاء وأخواتها خلافًا للكوفيين[4] في إجازاتهم تثنية أجمع وجمعاء وأخواتها وأفعل من أسماء الأفعال، وما كان جملة في الأصل، والأسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب واسم الشرط، وكل اسم مبني نحو: من وما وحزام، فأما[5] نحو: يا زيدان ولا رجلين فإنما طرأ البناء بعد التثنية، وأما الموصولات وأسماء الإشارة فهي[6] صيغ وضعت للتثنية وليست من المثنى حقيقة. قيل: وهو الصحيح وهو مذهب أكثر النحويين والمركب خلافًا للكوفيين، ومالا نظير له كشمس وقمر إذا أريد بهما[7] الكوكبان، والأسماء الجارية مجرى الفعل إذا رفعت ظاهرًا إلا في لغة أكلوني البراغيث، وما كان مصدراً في الأصل كخصم على الأفصح، وأي في غير أبواب الحكاية إلا في لغة ضعيفة، والعلم إلا إذا نكر وقوله: "دليل اثنين" احترز به من الجمع السالم[8] وخرج به ما لفظه (لفظ)[9] التثنية وليس معناه كذلك، وهو ما يراد به التكثير نحو: ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤] أو الواحد نحو: المقصين والجملين، وقوله: "متفقين في اللفظ" احتراز من أن يختلفا لفظًا فلا تجوز التثنية نحو: زيد وعمر: وأشار بقوله: "غالبًا" إلى ما ورد من تثنية مختلف اللفظ ولا يقاس عليه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر، والأبوين في الأب والأم أو الخالة. و منه: ﴿ وَرَفَعَ

---

(١) سقط في ط.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١.
(٤) المقرب ٤٣٨.
(٥) في ط: وأما.
(٦) في ط: فهن.
(٧) في ط: به.
(٨) في ط: المسلم.
(٩) زيادة في ط.

﴿ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠] والأمّين في الأم والجدة في ألفاظ (آخر ، و) [١] تسمي بتثنية تغليب ، وقوله: في المعنى "على رأي" هو رأي أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والحقيقة والمجاز وجمعهما[٢] وكذلك لحنوا الحريري[٣] في قوله:

جاد بالعين حين أعمى هواه ::: عينه فاشتفى بلا عينين[٤]

قال المصنف[٥]: والأصح الجواز ؛ لأن التثنية والجمع كالعطف ، وإن خيف لبس أزيل بعد التثنية بما أزيل قبلها ، وممن صرح بإجازة ذلك ابن الأنباري واستدل بقوله عليه السلام: "الأيدي ثلاث فيد الله هي العليا ويد المعطي ويد السائل السفلي إلى يوم القيامة"[٦] ويؤيد ذلك[٧] قوله تعالى: ﴿ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] وقولهم: القلم أحد اللسانين والخال أحد الأبوين . ونحو ذلك في النظم والنثر كثير ، وأما قولهم الأحران في الذهب والزعفران والمبدآن في مبدأ الخائط وهو أساسه ومبدأ الخط وهو النقطة فهو مما اتفق فيه اللفظ والمعنى ، وقوله: "زيادة ألف في آخره" خرج به المصدر المجعول لاثنين خبرًا ، أو حالاً نحو: هذان رضيٌ (ورب رجلين رضيٌ وبالزيدين رضيٌ) [٨] .

ص: **تليهما نون مكسورة فتحها لغة، وقد تضم.**

ش: قوله: تليهما يعني الألف والياء واختلف في علة كسرها فقيل لالتقاء الساكنين وهو قول[٩] الجرمي ونسب إلى سيبويه[١٠] ، وأصل التقاء الساكنين الكسر عند الجمهور والنحاة ، وخالف أبوعلي[١١] فيما إذا كان الأول ألفاً فإن أصله الفتح ، وادعى أنه مذهب سيبويه ، وقيل: كسرت فرقًا بينها وبين نون الجمع . نقله النحاس[١٢] عن سيبويه . ولا يجيز البصريون فيها غير الكسر[١٣] وحكى الكسائي[١٤] أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس وكان يزيدك عليهم فصاحة ، وقال الفراء[١٥]: هي لغة لبعض[١٦] بني أسد ، وأنشد بعضهم:

---

(١) سقطت في ط .
(٢) في ط: وجمعها .
(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري ، توفي سنة ٥١٦ هـ ، معجم الأدباء ١/ ٢٦١ .
(٤) البيت من الخفيف ، وهو للحريري في الدرر ١/ ١٢٦ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠ مع تغيير بين النصين .
(٦) مسند أحمد ١/ ٤٤٦ .
(٧) سقطت في ط .
(٨) زيادة في ط .
(٩) في ط بعض .
(١٠) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٧ .
(١١) شرح المقدمة الجزولية ٤١٤ .
(١٢) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٦ .
(١٣) السابق ١/ ٢٣٨ .
(١٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٤٢ .
(١٥) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٨ .
(١٦) في ط: بعض .

على أحوذين استقلت عشية[1] ::: فما هي إلا لمحة وتغيب[2]

قال الجوهري[3]: الأحوذي: الخفيف في المشي لحذقه عن أبي عمرو قال يصف جناحي قطاة: على أحوذين . . البيت ، ونص الكسائي والفراء[4] على أن ذلك لا يجوز مع الألف .

قال ابن جني[5]: وفتحها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد على الحالتين ؛ لأنها أكثر وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

أعرف منها الوجه والعينانا ::: ومنخرين أشبها ظبيانا[6]

وقال ابن عصفور[7]: ومن العرب من يفتحها[8] مع الألف إلا أن ذلك لم يجيء إلا في لغة من يجعل التثنية بالألف في كل حال ، وأنشد البيت . وقوله: وقد تضم: قال ابن جني[9]: من العرب من يرفع النون في نحو: الزيدان وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه غيره ، وقال الشيباني[10]: ضم نون التثنية لغة يعني: قيل إذا كانت بالألف ، وأما بالياء فلا يجوز ، وحكى الشيباني عن العرب: هما خليلان[11] ، ومن ذلك قول فاطمة (رضي الله عنها وعن زوجها)[12]: "يا حسنان يا حسينان" ، وأنشد أبو عمرو المطرز في اليواقيت:

يا أبتا أرقني القذان فالنوم ::: لا تطمعه العينان[13]

فكان[14] ينبغي للمصنف أن يقيد ذلك بالألف ، وقال بعضهم: ومن العرب من يجعل الإعراب في النون إجراء للتثنية مجرى المفرد وذلك قليل جدًا ، وظاهر ذلك أنك تقول: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان .

ص: وسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة.

ش : سقوطها[15] للإضافة كثير ومنه: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] وسقوطهما للضرورة كقول الشاعر:

هما خطتا إما إسار ومنة ::: وإما دم والقتل بالحر أجدر[16]

---

(١) في ط: عليهما .
(٢) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٥٥ .
(٣) الصحاح مادة حوذ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٤٨٩ .
(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧ .
(٧) الضرائر ٢١٨ .
(٨) في ط: بفتح النون .
(٩) سر صناعة الإعراب ٤٨٩ .
(١٠) التذييل والتكميل ١/ ٢٤ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ .
(١٢) زيادة في ط .
(١٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ .
(١٤) في ط: وكان .
(١٥) في ط: سقوط النون .
(١٦) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٨٩ .

١٠٨ ـــــــ

نظم ولا نثر وهو محجوج بنقل الثقات .

ص: و ما أعرب إعراب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به.

ش : المخالف لمعناه هو ما يراد به التكثير نحو: ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كرات ؛ لأن البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ، وهذا النوع يجوز فيه التجريد والعطف ويكون المعنى على التكثير كقول جرير:

تجـرى بـنا نجـب أفـنى عـرائكها ::: حـسٌ وحـس وتأويـب وتأويـب[1]

وقد يغني التكرير عن العطف كقوله: ﴿ صَفّاً صَفّاً ﴾ [الفجر: ٢٢] و: ﴿ دَكّاً دَكّاً ﴾ [الفجر: ٢١] وقوله[2] أو غير صالح . . إلى آخره ، وهو نوعان: اسم جنس نحو: كلبتى الحداد ، وعلم نحو: البحرين ، ويلحق بهذا النوع القمران والعمران إذ لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه بل عطف "بيانه" نحو: شمس وقمر وأبى بكر وعمر وقوله: فملحق به أي: بالمثنى حقيقة في إعرابه وليس بمثنى حقيقة .

ص: وكذلك كلا وكلتا مضافين إلى مضمر ومطلقاً على لغة بنى كنانة.

ش : يعنى أن كلا وكلتا لحقتا بالمثنى في الإعراب بالحرفين بشرط أن يكونا مضافين إلى مضمر نحو: جاء كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف في الأحوال كلها ، هذه هي اللغة المشهورة ، وحكى الكسائى والفراء[3] أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر في الإعراب بالحرفين يجريهما مع المضمر ، وحكى رأيت كلا أخويك ، وعزاها الفراء إلى كنانة ، وزعم الفراء أنهما قد يضافان إلى المضمر ويكونان بالألف كما كان في الظاهر ، وأن قول العرب: "كلاهما وتمرًا"[4] في موضع نصب فصار في كلا وكلتا ثلاث لغات ، واختلف النحويون في كلا وكلتا فذهب البصريون إلى أنهما (من قبيل ما هو)[5] مفرد لفظاً مثنىً معنى ، ووزن كلا عندهم: فعل كمعنى وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا . وقيل من ياء لقول سيبويه: إنها لو سمى بها وثنيت لانقلبت ياء ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة ، وهو اختيار أبي على ، وذهب الجرمي[6] إلى أن التاء زائدة للتأنيث ، وهو ضعيف ؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير الألف ، وذهب الكوفيون[7] إلى أنها مثنى حقيقية ، وزعم البغداديون[8] إلى أن كلتا قد يطلق لها المفرد قال:

في كلت رجليها سلامى واحدة[9]

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٣٥٠ .
(٢) سقطت في ط .
(٣) معاني القرآن ٢/ ١٨٤ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٨١ .
(٥) سقطت في ط .
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٥٩ .
(٧) الإنصاف ٢/ ٤٣٩ .
(٨) شرح الجزولية ١٩٨ .
(٩) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: كلتاهما مقرونة بزائدة ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٢٩ ، ١٣٣ ، والدرر ١/ ١٢٠ .

قيل: وليس بصحيح ؛ بل أراد في كلتا فحذف الألف[١] للضرورة ، واستدل البصريون[٢] بأوجه أحدها: لزوم الألف مع الظاهر في لغة أكثر العرب ، وليس المثنى كذلك .

**الثاني**: إخبار العرب عنهما بمفرد كقوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣] وكقول الشاعر:

**كلا يومي أمامه يوم ضر**[٣]

**الثالث**: أنهما مضافان إلى ضمير التثنية ، ولو كانا مثنيين حقيقة[٤] ؛ لم يضافا كما لا يقال: اثناهما ، واستدل الكوفيون[٥] بأوجه: أحدها: إعرابها إعراب المثنى مع المضمر ، واعتذروا عن لزوم الألف مع الظاهر فقالوا: شبهت بالواحد إذا لم تفرد على صحة ، والجواب: أن قلب ألفهما مع المضمر ليس للعامل ، وإنما هو حمل على لدى وعلى ؛ لملازمتهما الإضافة والاتصال بالضمير . هذا مذهب سيبويه والبصريين .

**الثاني**: أنهما[٦] قد أخبر عنهما بالمثنى في قوله:

**كلاهما حين جد الجري بينهما ::: قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي**[٧]

والجواب أن لكلا وكلتا لفظًا مفردًا ومعنى مثنى فيجوز في خبرهما مراعاة اللفظ فيفرد ، ومراعاة المعنى فيثنى ، والأول أكثر ، وبه ورد القرآن .

**الثالث**: أنه قد سمع لكلتا مفرد ، وقد تقدم ، فذهب المصنف إلى ما ذهب إليه البصريون من أنهما مفردان لفظاً إلا أنه جعل إعرابهما بالحرفين كالمثنى[٨] ومذهب سيبويه[٩] ومن وافقه أن إعرابهما بالحركة المقدرة ، وأن انقلاب ألفهما ياء كانقلاب ألف لدى كما سبق .

قال المصنف[١٠]: وبلغة كنانة تبين صحة قول من جعل "كلا" من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل أنه معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وعلى ، ولو كان كما قال لامتنع قلبه مع الظاهر في لغة كنانة ، وأيضًا فإن تغيير ألف "كلا" حادث لعامل ، وتغيير ألف لدى وعلى وإلى لغير عامل .

**ص: ولايفي العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فصل ظاهر أو مقدر.**

ش : أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار ، وقد يستغنى عن التثنية بالعطف لضرورة الشعر كقوله:

---

(١) ليست في ط .
(٢) المقتضب٣/ ٢٤١ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: وإن لم تأتها إلا لماما ، وهو لجرير في ديوانه ٧٧٨ .
(٤) ليس في ط .
(٥) شرح المفصل ١/ ٥٤ .
(٦) ليست في ط .
(٧) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٢٩٩ ، والدرر ١/ ١٢٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧ .
(٩) الكتاب ٣/ ٤١٣ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧ ، ٦٨ مع تغيير بين النصين .

ليث وليث في مجال ضنك[1]

وهو رجوع إلى أصل مرفوض، ولو وقع مثل هذا في غير شعر؛ لكان شذوذًا وفي بعض النسخ: عن التثنية أو الجمع، ومثاله في الجمع قوله[2]:

كان حيث يلتقي منه الفصل ::: من جانبيه وعلان ووعل[3]

أي أوعال ثلاثة، وقال المصنف في الشرح[4]: واستعمال العطف في موضع الجمل لا سبيل إليه؛ لأنه أشق من استعماله في التثنية، ولأن الجمع ليس محدودًا فيذكر آحاده فلو كان مدلولاً عليه ببعض الألفاظ جاز كقوله:

ولقد شربت ثمانيًا وثمانيًا ::: وثمان عشرة والثمانين وأربعًا[5]

وقوله: إلا مع قصد التكثير مثاله قول جرير:

تجري بنا نجب أفنى عرانكها ::: خمس وخمس وتاويب وتاويب[6]

ومثال الفصل الظاهر: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، ولو ثنيت وأجريت الصفتين مفترقين لجاز، ومثال الفصل المقدر قول الحجاج وقد نعى له محمد ابنه ومحمد أخوه: سبحان الله محمد ومحمد في يوم أراد: محمد ابني ومحمد أخي، وإياهما عنى الفرزدق بقوله[7]:

إن الرزية لا رزية مثلها ::: فقدان مثل محمد ومحمد[8]

وقيل: إن العدول إلى العطف في مثل هذا لفوات شرط من شروط التثنية وهو التذكير بأن أريد بقاء علميتهما.

ص: والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الثنين كما سبق.

ش: المعنى[9] بالجعل تحديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها. قاله المصنف، واحترز بالقابل مما لا يجمع كالمثنى والأسماء المختصة بالنفي وأسماء العدد إلا مائة وألفًا، وقوله: دليل ما فوق اثنين يخرج المثنى، واحترز به عما لفظه لفظ[10] الجمع ومعناه مثنى وهو مقيس نحو: قطعت رؤوس الكبشين، وغير مقيس نحو: عظيم المناكب، وعما لفظه لفظ الجمع ومعناه مفرد وهو غير مقيس نحو: شابت مفارقه، وقوله: كما سبق الإشارة إلى اتفاق اللفظ غالبًا والمعنى على رأي، والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته، ومثال ما لم يتفق فيه

---

(١) صدر بيت من الرجز، وعجزه: كلاهما ذو أشر ونهك، وهو لواثلة بن الأسقع أو بن مالك في خزانة الأدب ٧/ ٤٦١، ٤٦٤، والدرر ١/ ١٢٨.

(٢) ليست في ط.

(٣) البيت من الرجز، وهو لابن مياذة في ديوانه ٢١٨، واللسان (نحل).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨، ٦٩.

(٥) البيت من الكامل، وهو للأعشى في لسان العرب (ثمن)، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٧.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ليست في ط.

(٨) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦١.

(٩) في ط: المراد.

(١٠) سقطت في ط.

اللفظ: الخبيبون في خبيب وأصحابه وخبيب لقب عبد الله بن الزبير ويروى قوله: "قدني من نصر الخبيب" قدني بكسر الياء على أنه جمع ويفتحها على أنه تثنية له ولأخيه مصعب.

**ص: بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير.**

ش: الباء متعلقة بدليل فخرج نحو: مصطفين ومصطفيان؛ لأن تغيرهما ليس له دليل الجمعية، ودخل نحو: رجل ورجال فإن تغييره لا تفهم الجمعية إلا به، والتغيير الظاهر يكون بزيادة كصنو وصنوان، ونقص كتخمه وتخم، وتبدل شكل كأسد وأُسد، وزيادة وتبدل شكل كقضيب وقضبان. هذا تقسيم المصنف، وقيل: لابد في جميع الأقسام من تبدل الشكل فنحو صنوان من باب زيادة وتبدل شكل ونحو تخم من باب نقص وتبدل شكل؛ لأن حركات الجمع غير حركات المفرد، وقوله: أو مقدر مثاله: فلك في جمع فلك فالمفرد كقفل والجمع كأسْد، والضمة غير الضمة وكذلك قولهم: هجان جمع هجان، ودلاص جمع دلاص وهي الدرع البراقة، وشمال جمع شمال وهي الخليقة، والمفرد منها على وزن كتاب، والجمع على وزن كرام حذفت ألف المفرد وعقبتها ألف الجمع، والكسرة غير الكسرة فتغير تقديرًا. هذا مذهب سيبويه، قال المصنف: ودعاه إلى ذلك لأنهم قالوا في تثنيته: فلكان فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها، وقد اختار المصنف أن فلكا اسم جمع وسيأتي في باب أمثلة الجمع وقوله: وهو التكسير سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيها بتكسير الإناء وقال ابن الطراوة: إنما هو مأخوذ من قولهم: بيت كسير أي: واسع.

**ص: أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح.**

ش: هذه الزيادة هي الواو والنون أو الياء والنون نحو: مسلمون ومسلمين والألف والتاء في مسلمات، واحترز بقوله: مقدر انفصالها من زيادة نحو: صنوان فإنهما كزيادة زيدين في سلامة النظم معها إلا أن زيادة زيدين مقدر انفصالها لوجهين: **أحدهما**: أن نونهما تسقط للإضافة بخلاف نون صنوان.

**والثاني**: أنه لو سمي وتسب إليه حذفت المدة والنون بخلاف نون صنوان، واحترز بقوله: لغير تعويض من سنين وبابه فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى التصحيح ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر في التكسير فزيد في آخره زيادتا جمع التصحيح عوضا عن الجبر الغائب لعدم التكثير، ولكون هذا النوع مكسرًا؛ غيرت فاؤه غالبًا، وقد ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع لا جمع، واختار بعض المتأخرين أنه جمع سلامة، وإن لم يستوف شروط الجمع، وقوله: "وهو التصحيح يشمل النوعين: المذكر والمؤنث.

**ص: وإن كان لمذكر؛ فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفي النصب والجر ياء بعد كسرة تليهما نون مفتوحة تكسر ضرورة.**

ش: قوله: " بعد ضمة" يشمل الظاهر نحو: قام الزيدون، والمقدر نحو: قام المصطفون، فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة، وكذلك الكسرة فالظاهرة نحو: الزيدين، والمقدرة نحو: المصطفين فالكسرة

مقدرة في الألف المحذوفة ، وقوله " تليهما يعني: الواو والياء نون مفتوحة أصلها السكون وحركت لالتقاء الساكنين ، وفتحت للتخفيف ، أو فرقًا بينها وبين نون التثنية ، ومثال كسرها ضرورة قوله:

عرفنا جعفرًا وبني عبيد ::: وأنكرنا زعانف آخرين[١]

أنشده أبو عبيدة[٢] بكسر النون قيل: ومن العرب من يجعل إعراب هذا الجمع في النون في المنقوص وغيره فتقول: زيدين وسنين ، وعليه حمل المبرد[٣] ما جاء من كسر النون في البيت السابق ونحوه لا على الضرورة ، وقيل: إن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر .

ص: وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالبًا.

ش : سقوطها للإضافة كثير ومنه: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] فأما قوله:

لا يزالون ضاربين القباب[٤]

فخرج على حذف اليدل أي: ضاربي القباب ، أو على مذهب من أعرب بالحركات ، وقال أبو علي[٥]: القباب ، منصوب وأراد القبابيّ بياء النسب ثم حذف ثم خفف فحذف إحدى اليائين ثم أسكن الباقية على حد:

كفي بالناي من أسماء كاف[٦]

وقيل: أراد القباب فحذف اللام وأبقى عملها ، وسقوطها للضرورة كقوله:

ولستا إذا تابون سلما بمدعى ::: لكم غير أنا إن نسالم نسالم[٧]

ولتقصير صلة كقراءة الحسن[٨]: ﴿ والمقيمي الصلاةَ ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب وكقوله:

الحافظ وعورة العشيرة[٩]

وسقوطها قبل لام ساكنة اختياراً كقراءة بعضهم[١٠]: ﴿ فاعلموا أنكم غير معجزي الله ﴾[التوبة:٢] بالنصب حكاها أبو زيد[١١] ، وقراءة بعضهم[١٢]: ﴿ أنكم لذائقو العذابَ ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب حكاها ابن جني واستظهر بقوله: غالبًا على حذفها في قراءة الأعمش[١٣]: ﴿ وماهم بضاري به من

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩ .
(٢) مجاز القرآن ١/ ٣٢٦ .
(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٢ .
(٤) عجز بيت من الخفيف ، وصدره: ربّ حيّ عرندس ذي طلال ، هو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٦١ ، الدرر ١/ ١٣٦ .
(٥) التذييل والتكميل ١/ ٢٨١ .
(٦) شطر بيت من الوافر ، ولم أعثر على قائله .
(٧) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
(٨) معجم القراءات ٤/ ١٨٠ .
(٩) جزء من بيت من المنسرح ، وتتمته: لا يأتيهم من ورائنا نطف ، وهو لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والدرر ١/ ١٤٦ .
(١٠) معجم القراءات ٣/ ٨ .
(١١) المحتسب ٢/ ٨٠ .
(١٢) معجم القراءات ٥/ ٢٣٤ .
(١٣) معجم القراءات ١/ ٩٦ .

أحـد ﴾ [البقرة: ١٠٢] وهو في غاية الشذوذ، وخرجه الزمخشري[١] على أن حذف النون للإضافة إلى أحد، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، واعتذر عن كون أحد مجرورًا بمن بأن قال: جعل الجار جزءًا من المجرور.

**ص: ولـيس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة ولا مدلولاً بها عليها مقدرا في متلوها.**

ش: فهي ثلاثة مذاهب في إعراب المثنى والجمع المتقدم، وهي مزيفة عند المصنف.

**الأول**: أن الإعراب انقلاب الألف في المثنى ياءً، وانقلاب الواو في الجمع ياءً، فالانقلاب علامة النصب والجر، فإذا دخل عامل الرفع ولم يغير شيئًا، وهذا مذهب الجرمي[٢]، واختيار ابن عصفور[٣]، ووجهه بأن الألف والواو ثبتا فيهما قبل التركيب وقبل دخول العامل كقولهم: اثنان وعشرون، ورد بأن ترك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب؛ لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء، والرفع له الواو، وأيضًا فهو مخالف للنظائر، وأيضًا فإن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن بتقدير مغايرة الألف والواو والياء في نعم الزيدان أنتما يا زيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وأشباه ذلك. قاله المصنف.

**والثاني**: أن الإعراب مقدر في الأحرف الثلاثة فيقدر في الألف والواو والضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٤]، واختاره الأعلم[٥] فإعراب المثنى والمجموع على حده عنده بالحركات لا بالحروف، ووجهه أن هذه حروف لحقت آخر الاسم لمعنى فكانت حروف إعراب كألف التأنيث وياء النسب، وضعف بأن لازمه ظهور علامة النصب في المجموع كما ظهرت في المنقوص وقلب الياء في المثنى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأجيب بأنهم لما حملوا النصب على الجر، سووا بينهما في تقدير الحركة، وأما قلب الياء؛ فهو القياس لكن عدل عنه فرقًا بين المثنى والمقصور، وقد لاحظ الأصل بنو الحارث ومن وافقهم.

**الثالث**: أن هذه الحروف دلائل الإعراب، والإعراب مقدر في متلوها، فإذا قلت: قام الزيدان، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال منع من ظهورها الألف، والألف دليل الإعراب، وإذا قلت: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فعلامة النصب والجر فتحة مقدرة في الدال، وعلامة الجر كسرة مقدرة، وكذلك القول في الجمع وهذا مذهب الأخفش[٦] والمبرد[٧] والمازني[٨] والزيادي[٩] ورده المصنف بثلاثة أوجه:

---

(١) الكشاف ١/ ٣٠٢.
(٢) المقتضب ٣: ١٥٣.
(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٢٤.
(٤) الكتاب ١/ ١٧، ١٨.
(٥) النكت ١١٨.
(٦) معاني القرآن ١٤.
(٧) المقتضب ٢/ ١٥٤.
(٨) الإيضاح في علل النحو ١٣٠.
(٩) التذييل والتكميل ١/ ٢٩٤.

أحدهما: أن الحروف المتجددة مكملة للاسم إذ هي مزيدة لمعنى كألف التأنيث فلا يكون ما قبلها محلاً للإعراب .

**الثاني**: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها كالمقصور .

**الثالث**: أن الإعراب إنما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف محصلة لذلك فلا عدول عنها .

**ص: ولا النون عوضًا من حركة الواحد ولا تنوينه ولا منهما ولا من تنوينين فصاعدًا خلافًا لزاعمي ذلك.**

ش : فهذه أربعة مذاهب فريضة عند المصنف .

**الأول**: مذهب الزجاج[١]: قال: إنها عوض من الحركة لثباتها مع الألف واللام ، واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زيادة والإضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين ، ورد بأن الحروف الثلاثة قائمة مقام الحركات ولا حاجة إلى التعويض .

**الثاني**[٢]: مذهب ابن كيسان[٣]: قال: إنها عوض من تنوين الواحد لحذفها في الإضافة ، واعتذر عن ثباتها[٤] مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة وهي بعيدة عن موجب الحذف بخلاف الإضافة ، ورد بثبوتها فيما لا تنوين في واحده نحو: يازيدان ولا رجلين ، ونحو: أحمران مما لا ينصرف .

**والثالث**: مذهب ابن ولاد[٥] وأبي علي[٦] وأبي طاهر[٧]: قالوا: إنها عوض من الحركة والتنوين معًا لوجود حكم الحركة مع الألف واللام ، وحكم التنوين في الإضافة ، ويرده ما رد المذهبين قبله .

والرابع[٨]: مذهب أحمد بن يحيى[٩] قال: إنها عوض من تنوينين في التثنية ، ومن ثلاثة فصاعدًا في الجمع ، وثبتت[١٠] مع الألف واللام لما تقدم ، ولكونها أقوى من تنوين الواحد قال المصنف[١١]: وإذا لم تكن عوضاً من واحد فألا تكون عوضاً من تنوينين أولى ، وقد رد ابن عصفور[١٢] وغيره هذه المذاهب بأن هذه النون تثبت[١٣] وقفاً ولو كان عوضاً منها أو من أحدهما لم تثبت ، لأن العوض

---

(١) شرح الجزولية ١٧٨ .
(٢) في ر: الثاني .
(٣) شرح الجزولية ١٧٨ .
(٤) في ط: إثباتها .
(٥) شرح الجزولية ١٨٠ ، وابن ولاد: هو محمد بن ولاد ، وقيل: ابن الوليد بن ولاد التميمي ، توفي سنة ٢٩٨هـ ، معجم الأدباء ١٩/ ١٠٥ .
(٦) الإيضاح العضدي ٢٢ .
(٧) شرح الجزولية ١٨٠ .
(٨) في ر: الرابع .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥ .
(١٠) في ط: وثبت .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥ .
(١٢) شرح الجزولية ١٨١ .
(١٣) في ر: ثبت .

يحكم لـه بحكم المعوض ، ونقل ابن هشام عن الفراء[١] أن هذه النون هي نفس التنوين ، ولكنه لزم تحريكه للساكنين فقلبت نونا ، ونقل غيره عن الفراء: أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ؛ لأنك لو قلت: زيدًا ؛ لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقف عليه ، ثم حمل سائر التثنية على ذلك ، وإنما حذفت للإضافة لشبهها[٢] بالتنوين ، وذهب أبو الفتح[٣] إلى أنها قد تكون عوضًا (من الحركة والتنوين ، وذلك فيما حركة و تنوين نحو زيد ، وقد تكون)[٤] من التنوين فقط في نحو: عصا وقاض ، وقد تكون عوضًا من الحركة فقط وذلك فيما لا ينصرف وقد يكون غير عوض من واحد منهما نحو: هذان وحبلى فهذه سبعة مذاهب ، وسيأتي الثامن وهو اختيار المصنف .

ص: بل الأحرف الثلاثة إعراب، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

ش : ما اختاره المصنف من كون الأحرف الثلاثة وهي الواو والياء والألف في التثنية والجمع إعرابًا وأنها نابت عن الحركات . هو مذهب الكوفيين[٥] وقطرب[٦] ونسب إلى الزجاج[٧] والزجاجي[٨] . قال المصنف[٩]: لأن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحروف محصلة لذلك ، فلا عدول عنها ، واختيار المصنف في النون أنها رفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بني كرماء وعجبت من ناصري باغين فلو لم يكن بعد هذه الأحرف نون لم تعلم إضافة من عدمها ، والإفراد في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات نحو: هذان والخوذلان ، وجمع المنقوص في حالة الجر نحو: مررت بالمهتدين ، وانتسبت إلى أبين كرام ، فلولا النون ؛ لكان لفظ الواحد كغيره ، وفي بعض النسخ: أو لجبر ما فاتهن من تقدير الحركات فيهن .

ص: وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء.

ش : المحمول عليه نحو[١٠]: مصغر ما لا يعقل من المذكر وصفته نحو: دريهمات و"جبال راسيات" وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

**الأول**: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث .

**الثاني**: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقًا بين الواحد والجمع ، واختاره ابن الدهان[١١] .

**الثالث**: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٧٠ .
(٢) في ط: تشبيهًا .
(٣) السابق ٤٤٩ .
(٤) ما بين القوسين سقط في ط .
(٥) الإنصاف ١/ ٣٣ .
(٦) التبيين ٢٠٤ .
(٧) الجمل ٣ .
(٨) شرح الجزولية ١٧٦ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥ .
(١٠) سقطت في ر .
(١١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان ، توفي سنة ٤٧٧ هـ ، كشف الظنون ٨٠٠ .

ص: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: " عدة وثُبَة؛ علمين، ومن إعراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مزج.

ش: المراد بالمذكر هنا المسمى لا الاسم فلو سميت رجلاً بزينب أو سلمى أو أسماء؛ جاز جمعه بالواو والنون إجماعًا، واحترز باشتراط الخلو من تاء التأنيث من نحو. حمزة. وأخت ومسلمات مسميٍّ بها رجل فإن ذلك لا يجمع بالواو والنون، وقيد التاء بأن تكون مغايرة لما في عدة وثبة، والمراد بهما كل ما كانت التاء عوضًا فيه[1] عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة؛ فإن هذا النوع إذا كان علمًا لمذكر جمع بالواو والنون نحو: عدون وثبون إن لم يكسر قبل التسمية به أو تعتل لامه، فإن كسر كشفة؛ تغير التكسير كشفاة؛ وإن اعتلت لامه كدية؛ لم يجمع إلا بالألف والتاء كديات وهذا القيد الذي ذكره المصنف ذكره ابن السراج، واحترز بقوله: "ومن إعراب بحرفين" من المسمى بزيدين أو زيدين أو نحوهما إذا حكي فيه إعراب المثنى والجمع فإنه لا يجمع، وبقوله. من تركيب إسناد من نحو: "تأبط شرًا" وبرق نحره فإنه لا يجمع بالواو والنون اتفاقًا، وبقوله: "أو مزج" من نحو معدي كرب؛ وسيبويه فإن ذلك لا يجمع، وأجاز بعضهم جمع ما ختم بويه ثم اختلفوا فمنهم من يلحق العلامة الاسم بكماله فيقول: سيبويهون، ومنهم من يحذف ويه فيقول: سيبون فالخلاف في تثنيته كالخلاف في جمعه وفي الصحاح[2]: ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون، وذكر غيره أن من قال: هذا عمرويه، ورأيت عمرويه لثناه وجمعه ولم يشترطه[3] المبرد.

ص: وبكونه لمن يعقل أو مشبه علمًا أو مصغرًا أوصفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه.

ش: مثال المشبه بالعاقل قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف: 4] وقول الشاعر:

فحالقني دون الإخلاء نبعة ::: ترن إذا ما حركت وتزمجر
فما فتئت ماضون حيث رمت بهم ::: شرابهم قان من الدم أحمر[4]

ومن المشبه بمن[5] يعقل الدواهي والأشياء المستعظمة، واحترز باشتراط العقل وشبهه مما لا يعقل نحو: واشق علم كلب، وسابق صفته، فلا يجمعان بالواو والنون، وقوله: "علمًا" نحو: زيد وخرج نحو: رجل فلا يجمع بالواو والنون، ومنع المازني[6] جمع العلم المعدول تصحيحًا وتكسيرًا نحو: عمر، والصحيح جوازه قوله[7]، أو مصغرًا نحو: رجيلون فلا تشترط العلمية في المصغر لتعذر تكسيره، وقوله " أوصفة تقبل تاء التأنيث" نحو: ضارب تقول في المؤنث: ضاربة فإن لم تقبلها؛ امتنع هذا الجمع نحو: أحمر وسكران، في لغة غير بني أسد، وصبور وقتيل ويستثنى من ذلك أفعل التفضيل المقرون بمن

---

(١) في ر: فيه عوضًا.
(٢) الصحاح مادة عمر.
(٣) في ر: ولم يشرط.
(٤) البيتان من الطويل، ولم أعثر على قائلهما.
(٥) في ط: بما.
(٦) التذييل والتكميل ١/ ٣٠٨.
(٧) سقطت في ط.

فإنه يجمع هذا الجمع ، وإن كان صفة يقصد بها معنى التأنيث ولا تقبل التاء ، واحترز بقوله: "إن قصد معناه" مما يقبلها عند عدم قصد معنى التأنيث نحو: علامة وراوية فإنه [١] لا يجمع بالواو والنون ، وما كان مختصًا بالمذكر نحو: حصى يجوز[٢] جمعه بالواو والنون إذ لا يقصد به معنى التأنيث وفي بعض النسخ: يقبل[٣] تاء التأنيث باطراد احترازًا من نحو: مسكين ومسكينة فإنهم قالوا في مؤنثه: مسكينة ، ومع ذلك فالقياس ألا يقال مسكينون وإن كانوا قالوه ؛ لأن دخول التاء في مسكينة لا يقاس .

**ص: خلافًا للكوفيين في الأول والآخر.**

ش : الشرط الأول هو قيد الخلو من التاء فإنهم يجيزون في طلحة ونحوه: طلحون ، واستدلوا بقولهم في علانية وهو الرجل المشهور: علانون وفي ربعة وهو المعتدل القائمة: ربعون ثم اختلفوا فقال جمهورهم[٤]: تحذف التاء فقط ، وقال ابن كيسان: تفتح عين الكلمة ، والشرط الآخر: وهو قبول تاء التأنيث إن قصد معناه فأجازوا جمع الصفة التي لا تقبل التاء مع قصد معنى التأنيث كقول أبي قيس بن رفاعة:

مـنا الـذي هـو مـا أن طـرّ شـاربه ::: والعانسـون ومـنا المـرد والشـيب[٥]

فجمع عانس وهي من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وكل ذلك[٦] عند البصريين شاذ لا يقاس عليه لندوره .

**ص: وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كاف.**

ش : مثال ذلك قولك في رجل وفرس: هما سابقان . وفي رجل وفرسين: هم سابقون على أن العقل لا يشترط في المثنى ولا حاجة إلى ذكره .

**ص: وكذا التذكير مع اتحاد المادة.**

ش : فتقول في مسلم ومسلمة: مسلمان ، و في مسلم ومسلمتين: مسلمون فإن اختلفت المادة ؛ لم يجز فلا يقال مع رجل وامرأة: رجلان ، ولا في رجل وامرأتين: رجال .

**ص: وشذّ ضبعان في ضبع و ضبعان.**

ش : بيان الشذوذ إنه غلب لفظ المؤنث على المذكر ؛ لأن ضبعاً للمؤنث وضبعاناً للمذكر ، وكذا فعلوا في الجمع فقالوا: ضباع ، ولم يقولوا ضباعين ، وحكى ابن الأنباري[٧]: أن ضبعًا تقع على المذكر فعلى هذا لا تغليب فيه .

---

(١) في ط: فلا .
(٢) سقطت في ط .
(٣) في ر: يقبل .
(٤) الإنصاف المسألة ٤ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١، ولسان العرب (عنس)، ولأبي قيس بن رفاعة ، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١ .
(٦) سقطت في ط .
(٧) المذكر والمؤنث ٩٣، وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن دعامة الأنباري ، توفي سنة ٣٢٨ هـ ، معجم الأدباء ١٨/ ٣٠٦ .

ص: وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع.

ش: هذا الجمع إشارة إلى الجمع المعرب بالواو والنون وقوله: "مسموع" أي مقصور على السماع فلا يتعدى.

ص: كنحن الوارثون، وأولي وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين إلى تسعين.

ش: هذه أمثلة المسموع فمنها قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣] و ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ[1] ﴾ و ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] ومعنى الجمعية في أسماء الله - تعالى[2] - ممتنع، وما ورد من ذلك بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على السماع، فلا يقال: "الله رحيمون" قياساً على ما ورد، و"أولو" وصف لا واحد له من لفظه، و"عليون" اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو فجمع جمع ما لا يعقل، وسمي به أعلى الجنة، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صريفون، وصفون ونصيبون وسيلحون وقنسرون وبيرون ودارون وفلسطون.

وأما عالمون فهو شاذ أيضًا ووجه شذوذه: أنه جمع عالم، وعالم اسم جنس وليس بعلم وفي اشتقاقه خلاف قيل من العلم فيكون مختصًا بمن يعقل، وقيل من العلامة فيشمل العاقل وغيره، وقال المصنف[3]: عالمون اسم مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم؛ لأن العالم عام، والعالمين خاص، وليس هذا شأن الجموع؛ ولذلك أبى سيبويه[4] أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين.

وأما أهلون فجمع أهل، لا بعلم ولا بصفة ويحسن جمعه أنه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال: هو أهل لذلك، ونظيره قول الحسن: "أحسنوا أملاكم أيها المراءون" وأرضون جمع أرض وهي مؤنثة اسم جنس لما لا يعقل ففتحت راؤها؛ لأنها نابت عن أرضات وقد حكي أرضون بالإسكان، وأما العقود الثمانية من عشرين إلى تسعين فمعلوم أنها ليست بجموع وأنها فاقدة للشروط وقيل ثلاثون وأخواتها جموع على سبيل التعويض لأن تاء التأنيث سقطت من مفرداتها حين عدّ بها المؤنث، ولم يكن من حقها أن تسقط وعوملت العشرة بذلك، وإن لم يكن في عشرين[5] معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض، ورده المصنف[6] بأنه لو كان مقصودًا؛ لم يكن واحد منها مخصوصًا بمقدار إذ لا يعهد ذلك في الجموع، وحكى ابن عطية في تفسيره: أن عشرين جمع عشر الإبل وهو ورودها لتسع فلما[7] كان في عسرة وعشرة: عسر وعشر. ويومان من الثالث جمع ذلك على عشرين. انتهى.

ص: وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسرّ مما عوض من لامه هاء التأنيث.

---

(١) الذاريات: ٤٧.
(٢) زيادة في ط.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨١.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٩.
(٥) في ط: العشرين.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٣.
(٧) في ط: ولما.

١٢٠ ـــــــ

ونظير إضاة قناة كسروها على قنى وجمعوها على قنين ، وقوله: وإوزة مثاله:

تلقي الإوزين في أكناف دارقا ::: تمشي وبين يديها السير منشور[1]

وفي بعض النسخ: ونحو رقة وأحرّة ، والذي سمع أنهم قالوا في الحرة وهي أرض ذات حجارة سود الأحرون وقالوا أيضاً: الأحرون قال الجوهري[2]: كأنه جمع أحرة ، وقال غيره: هو جمع أحرة تقديراً إلا أنهم لا يقولون: أحرة .

ص: وقد يجعل إعراب المعتل اللام في النون منونة غالبًا ولا تسقطها الإضافة حينئذ ويلزم الياء.

ش : لغة أهل الحجاز وعليا قيس إعراب سنين وبابه إعراب الجمع المتقدم ، وبعض العرب يجعل إعرابه في النون ، ومن هؤلاء من ينونها وهم بنو عامر ، ومنهم من لا ينونها وهم تميم حكاه عنهم الفراء[3] وإليه أشار بقوله "غالبًا" وأنشد الكسائي[4]:

ألم يسوق الحجيج سلي معدا ::: سنيناً ما تعدلنا حسابا[5]

وعلل المصنف[6] ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوين في حرف واحد ، وظاهر كلام الفراء[7]: أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة ، وقال: إذا ألقت بنو تميم الألف واللام من السنين لم يجروا .

ومعنى لم يجروا على اصطلاح الكوفيين: لم يصرفوا ، قوله: "ولا تسقطها الإضافة حينئذ" لأنها تنزلت منزلة نون مسكين . قال الفراء[8]: أنشدني بعض بني عامر:

متى تنح حواً من سنين ملحة تثمر ::: لا أخرى تنزل ولأعصم الفردا

زواني من لجد فإن سنينه ::: لعبن بنا شيباً وسينا مردا[9]

وتلزم التاء على هذه اللغة ؛ لأنه صار شبيهاً بفلسين ؛ ولئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة .

قال المصنف[10]: ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين لجاز قياسًا ، و إن لم يرد به سماع ، قال وقد فعل ببنين كقوله:

وكان لنا أبو حسن علي ::: أباً براً ونحن له بنينُ[11]

لأنه أشبه بسنين في حذف اللام ، وتغيير نظم الواحد . قال ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته ؛ لكان حسناً ، لأنها ليست جوعاً . انتهى .

وقد حكى بعض النحويين أن من العرب من يجعل إعراب هذا الجمع في النون المنقوص وغيره

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٤٦ .
(٢) الصحاح مادة (حرر) ، والكتاب ٣/ ٦٠٠ .
(٣) معاني القرآن ٢/ ٩٢ .
(٤) التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ .
(٧) معاني القرآن ٢/ ٩٢ .
(٨) التذييل والتكميل ١/ ٣٣١ .
(٩) البيتان من الطويل ، وهما للصمة بن عبدالله القشيري في خزانة الأدب ٨/ ٥٨ ، ٥٩ ، ولسان العرب (لعد) .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ مع اختلاف في النص .
(١١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٥ .

فيقول: هؤلاء زيدين وقد تقدم ذلك .

**ص: و ينصب كالثًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة ما لم يرد إليه المحذوف.**

ش: "وينصب" يعني المعتل المعوض من لامه هاء التأنيث فإذا جمع بالألف والتاء ؛ جاز عند بعض العرب نصبه بالفتحة حكى الكسائي[١] . سمعت لغاتهم بفتح التاء ، وقال الفراء[٢]: والعرب تجمع الشية ثيون وثيات ، وبعضهم ينصبها فبالنصب . يقول: رأيت ثياتاً ، وقال أحمد بن يحيى[٣]: هي لغة ، والثيو: الجماعة ، والثية أيضًا: وسط الحوض الذي يثوب فيه الماء ، والهاء هنا عوض من الواو التي هي عين واحترز بقوله: "ما لم يرد إليه المحذوف" من نحو سنوات جمع سنة ، وعضوات جمع عضة ، فإنه ينصب بالكسرة لا غير . قال المصنف[٤]: ولا يعامل نحو: عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات . انتهى .

وقد جاء بعضه معاملاً بهذه المعاملة ، وقال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة[٥]: كيف تقول: حفرت إراتك: قال: حفرت إراتك بفتح التاء ؛ فقال أبو عمرو: لانت جلدتك يا أبا خيرة ، يقول: أخطأت .

قال أحمد بن يحيى[٦]: هي لغة لم يعرفها أبو عمرو يقال: وإرات إرة واراً إذا حفرت حفرة تطبخ فيها ، وإرات جمع إرة .

**ص: وليس الوارد من ذلك واحدًا مردود اللام خلافًا لأبي علي.**

ش: زعم الفارسي[٧] أن قولهم: سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامه ، وأصله: لغوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، وليس بجمع ، ورد بأوجه:

أحدها: أنه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغا .

**الثاني:** قول العرب: رأيت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده[٨] ، وهذا نص في الجمعية .

**الثالث:** أن الهاء عوض عن اللام ففي ردها جمع بين العوض والمعوض .

**الرابع:** أنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع .

• • •

---

(١) منسوبة في التسهيل لأبي علي ١/ ٨٨ ، وفي التذييل للكسائي ١/ ٣٣٥ .
(٢) معاني القرآن ٢/ ٩٣ .
(٣) مجالس العلماء ٥ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٥ .
(٥) مجالس العلماء ٥ ، ٦ .
(٦) السابق .
(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٨٨ .

## باب: كيفية التثنية وجمعي التصحيح

ش: لما ذكر شروط المثنى وجمع التصحيح أخذ يذكر كيفية ذلك.

**ص: الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة مقصور.**

ش: قدم ذكر المقصور والممدود والمنقوص ليبنى على ذلك ما سيذكر من الأحكام، وقوله: "الاسم" أخرج الفعل الذي حرف إعرابه ألف كيرضى فلا يسمى مقصورًا، وقوله: "الذي حرف إعرابه" أخرج المبني نحو: إذا ومتى[1]، وقوله: "ألف" أخرج المنقوص ونحوه، وقوله: "لازمة" أخرج المثنى المرفوع على اللغة المشهورة، والأسماء الستة. حالة النصب وسمى مقصورًا؛ لأنه قد قصر عن الإعراب، وقيل: لأنه لم يمد.

**ص: فإن كان ياء لازمة تلي كسرة فمنقوص.**

ش: أي فإن كان حرف الإعراب في الاسم فخرج بالاسم نحو يرى، وبحرف الإعراب المبني نحو الذي، وبقوله" لازمة " ما حرف إعرابه ياء غير لازمة كالأسماء الستة حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة النصب والجر[2] عند من يجعل ياءه حرف إعراب، وبقوله: "تلي كسرة" نحو: طبي ورمي وسمي منقوصًا لذهاب يائه مع التنوين، وقيل لذهاب ضمته وكسرته بالتقدير.

**ص: فإن كان همزة تلي ألفاً زائدة فممدود.**

ش: أي فإن كان حرف إعرابه فخرج بحرف الإعراب نحو: أولاء اسم إشارة أو موصولاً، فإنه مبني لا يسمى ممدودًا ويقوله: "تلى ألفا زائدة نحو: داء وماء، فإن الألف في هذا ليست بزائدة بل هي بدل من أصل، وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه إذ لا يوجد فعل آخره همزته تلى ألفاً زائدة.

قيل: وقد وجد ذلك في قول زهير:

فلم أر معشرًا أسروا هديًا ::: ولم أر جار بيت يستباء[3]

فهو يفتعل من سبا والألف للإشباع، وأجيب بأن ذلك ضرورة، وقيل: هو يستفعل من الباءة وهو النكاح، وكان هذا قد أتاهم وقامرهم على امرأته فغلب فأخذت، وقيل: بل يستفعل من البواء وهو القود، وكان قد أتاهم يستجديهم فقتلوه برجل منهم.

**ص: فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير.**

ش: غير هذين يشمل الصحيح نحو: زيد، والمعتل الجاري مجراه وهو ما آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها مشددتان أو مخففتان نحو: ظبي ودلو ومرمي ومغزو، والمنقوص نحو شج والمهموز غير الممدود نحو: رشاء وماء ووضوء ونبيء، والممدود الذي همزته أصلية[4] نحو: قراء ووضاء فجميع

---

(١) في ط: متى وإذا.
(٢) في ط: حالة الجر والنصب.
(٣) البيت من الوافر، ولم أعثر عليه.
(٤) في و: أصل.

ذلك تلحقه العلامة وهي الألف رفعًا ، والياء نصبًا وجرًا دون تغيير إلا فتح ما قبل العلامة ورد ياء منقوص حذفت للتنوين .

**ص: ما لم تثبت عن تثنيه تثنية غيره.**

ش : يعني فلا تلحقه العلامة حينئذ ، وذلك نحو: سواء فإن لغة الفصحاء أنه لا يثنى استغناء عن تثنيته بتثنية سي فيقال: هما سيان ، ولا يقال: هما سواءان ، وحكى أبو زيد وأبو عمرو[١]: تثنية سواء ؛ فقالوا: هما سواءان .

واعلم أن همزة سواء منقلبة عن ياء ، وأصله سواي فلم يدخل تحت قوله: غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة ؛ لأنها بدل من أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها .

قال المصنف[٢]: وكذلك استغنوا غالبًا بتثنية اليين وخصيين عن أليتين وخصيتين مع أنهم إذا أفردوا ، فالغالب أن يقولوا: خصية وألية وقد يقولون: إلى وخصي وقال المبرد[٣]: من قال آلية قال: أليتان ومن قال: إلى قال: أليان ، وقال المصنف[٤]: ومن الاستغناء بتثنيته عن تثنية غيره قولهم في ضبع وضبعان: ضبعان ولم يقولوا: ضبعانان وهو القياس . انتهى .

وقد حكى بعضهم: ضبعانان على الأصل ، وقيل: ضبع يطلق على الذكر والأنثى فلا تغليب .

**ص: وإذا ثني المقصور؛ قلبت ألفه واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها أو أصلاً أو مجهولة ولم تمل، وياء إن كانت بخلاف ذلك.**

ش : مثال الثالثة المبدلة من الواو: عصا: تقول في التثنية: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته ، ومثال الأصلية غير الممالة إلا وإذا علمين فتقول إلوان ، وإذوان لأن ألفهما أصلية لكونها في حرف أو شبهه ومثال المجهولة: دنا وهو الله فإنه استعمل منقوصًا ، كما جاء في الحديث: "لست من الدد ولا الدد مني"[٥] ومتتما بالنون (ددن) وبالدال دَدَدٌ ، ومقصوراً ددا فلا يدري هل ألفه عن ياء أو عن واو ، لأن الألف[٦] في الثلاثي المعرب لا بد أن تكون عن أحدهما ، ومثل المصنف المجهولة بخسا ولقي أما خاسًا فقيل من خساء مهموزاً فعلى هذا ألفه عن همزة وأما لقي فألفه عن ياء ، وقال ابن جني[٧]: والخسا: الفرد واللقي: الشيء الملقى فالمشهور في هذين النوعين أعني ما ألفه أصلية أو مجهولة أن يعتبر حاله بالإمالة فإن أمالته العرب كبلى ومتى ، ثني بالياء إذا سمى به ، وإن لم تمله كإلى وإما ثني بالواو ، وقوله: وياء إن كانت بخلاف ذلك يشمل ما ألفه (رابعة كملهى)[٨] وخامسة كمصطفى[٩] أو سادسة كمستدعى أو ثالثة بالياء بدلا من ياء كرحى أو أصلاً أميلت كبلى (ومتى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٨ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ .
(٥) المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٣٤٤ .
(٦) في ط: ألفه .
(٧) شرح التسهيل ١/ ٩١ .
(٨) بياض في ر .
(٩) في ط ، كمعطى .

فجميع)[١] ذلك يثنى بالياء .

**ص: لا إن كانت ثالثة واويّ مكسور الأول أو مضمومه خلافًا للكسائي.**

ش : أجاز الكسائي في هذين النوعين تثنيتهما بالياء قياسًا على ما ندر مثال الأول: ربا ورضى ، ومثال الثاني: ضحى وعلا ومذهب البصريين في ذلك تثنيته بالواو ، وقول بعض العرب رضيان نادر وحكى سيبويه[٢] في ربا ربوان بالواو[٣] .

**ص: والياء في رأي أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً.**

ش : ذهب بعض النحويين إلى أن تثنية ما ألفه ثالثة وهي أصلية أو مجهولة بالياء مطلقاً أى سواء: أميلت كبلى أو قلبت ياء في حال من الأحوال نحو على وإلى ولدى ؛ ثنيت بالياء وإلا فبالواو وهو اختيار ابن عصفور ، وقد نص سيبويه[٤] على تثنية على وإلى ولدى بالواو ، ولم يعتبر القلب فهذه ثلاثة مذاهب .

**ص: وتبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث وربما صححت أو قلبت ياء.**

ش : همزة الممدود أربعة أقسام: أصلية ومبدلة من ألف التأنيث ، ومبدلة من أصل ، وملحقة . فالأصلية[٥] حكمها التصحيح كما تقدم ، والمبدلة من ألف التأنيث تبدل واواً نحو: حمراوات ، ولم يذكر سيبويه[٦] فيها غيره ، وربما صححت فتقول: حمراوات حكاه أبو حاتم وابن الأنباري[٧] عن العرب وهو شاذ ، وقد تقلب ياء لخفتها فيقال: حمرايات قال المصنف[٨]: وكلاهما نادر يعني قلبها ياء وتصحيحها ، وذكر غيره أن قلبها ياء لغة فزارة ، والمشهور أن همزة التأنيث مبدلة من ألف لا موضوعة للتأنيث خلافاً للأخفش والكوفيين .

**ص: وربما قلبت الأصلية واواً وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها.**

ش : سمع ذلك من كلامهم: قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء ، وهمزتهما أصلية ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإقرار ، (ومثال الملحقة: علباء وحرباء) ألحقا بسرداح ونحوه فيجوز في تثنيتهما وجهان: قلب الهمزة واو أو هو أولى فتقول: علباوان وحرباوان وتصحيحهما فتقول: علباءان وحرباءان ، وظاهر كلامه أن الهمزة هي الملحقة وإنما هي بدل عن ياء ملحقة وفي عبارته تسامح إذ الكلمة هي الملحقة لا الهمزة .

**ص: والمبدلة من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي.**

ش : يعني تعكس الملحقة فيكون إقرارها أولى من قلبها واواً ، وذلك نحو: كساء ورداء فتقول:

---

(١) ما بين المعكوفين سقط في ر .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٧ .
(٣) بياض في ر .
(٤) الكتاب ٣/ ٣٨٨ .
(٥) في ط: والأصلية .
(٦) الكتاب ٣/ ٣٢٢ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٣ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٣ .

١٢٦ ـــــــ

ذي الألف الزائدة بالمنقوص فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف فيقولون: حبلون وحبلين كما يفعل بالمنقوص نحو: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو كما سبق. قال المصنف[1]: فإن كان المقصور أعجميًا، أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

**ص: وربما حذفت خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء.**

ش: وربما حذفت يعني الألف الزائدة ومثالها خامسة: الخوزلي والقهقري ومثالها أزيد من ذلك ضبغطري، وهو الأحمق فتقول في التثنية: الخوذلان، والضبغطران وفي الجمع بالألف والتاء: الخوزلات والضبغطرات، وقالوا هروات بفتح الهاء جمع هراوى وجمع هراوة قال المصنف[2]: وهذا يدل على أن الألف قد تحذف، وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هراوي بدل عن لام الكلمة، قيل: وناقل ذلك هو الفراء وألفه عنده زائدة ووزنه فعالى.

**ص: وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه.**

ش: تقول: قاصعان بحذف الألف والهمزة كما تحذف الألف الزائدة من المقصور، وقال بعضهم في عاشوراء: عاشوران، وفي خنفساء: خنفسان وفي باقلاء باقلان وقرفصاء قرفصان.

**ص: ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين.**

ش: أي: لا يقاس على حذف الألف حذف ألف المقصور الزائدة خامسًا فصاعدًا، ولا على حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه؛ لقلة ما ورد من ذلك خلافًا للكوفيين فإنهم يقيسون عليه، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع ولا يقيسون.

**ص: وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحح.**

ش: لما قدم أن حكم جمع التصحيح حكم التثنية إلا ما استثنى بين أن التاء لا تثبت في الجمع بالألف والتاء كما ثبت في التثنية بل تحذف فيعامل ما فيه معاملة مؤنث عار منها لو صحح فيقال في فتاة: فتيات بقلب الألف ياء وفي قناة قنوات بقلبها واواً ولو كان قبل التاء همزة مبدلة نحو: سقاء وباقلاء، قلت: سقاوات وباقلاوت، وإن شئت قدرت[3] الهمزة كما تفعل في التثنية.

**ص: ويقال في المراد به من يعقل من أب وابن وأخ وهن وذي: بنون وأبون وأخون وهنون وذوو.**

ش: القياس في هذه الألفاظ موافقتها للتثنية، ولكنها خالفت التثنية فقياس ابن: ابنون كابنين ولكنهم لما حذفوا الهمزة فتحوا الياء تنبيهًا على أن أصلها الفتح وقياس أب وأخ وهن: أبوون وأخوون وهنون برد لامه كما في التثنية لكن التصريف اقتضى حذف الواو، وأما ذوو فلم يخالف حكم التثنية فكان ينبغي ألا يذكر هنا.

قال المصنف: ولو قيل حون: لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع، واحترز بقوله: في المراد به من لا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٥.
(٢) السابق ١/ ٩٦.
(٣) في د: أبرزت.

يعقل مما إذا أريد به ما لا يعقل فإنه يجمع بالألف والتاء .

ص: وفي بنت وابنة وأخت وهنة وذات: بنات وأخوات وهنا وهنوات وذوات.

ش : لما ذكر ما خالف فيه جمعه بالواو والنون التثنية أخذ يذكر ما خالف فيه جمعه بالألف والتاء التثنية فأما بنات فهو مخالف للتثنية بحذف تاء بنت ، وكان القياس: بنتان ؛ لأن هذه التاء قد غيرت لأجلها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت (كأنهم صاغوها كذلك)[١] ، وأما أخوات فحذفوا منه التاء ، وردوا المحذوف ، وكان القياس أختات كما ذكر في بنت ، وأما هنات فجمع على لفظ هنيت بلا رد وحذفت تاؤه ، وأما هنوات فرد إليه المحذوف ، وأما ذوات فحذفوا منه التاء ، ولم يردوا اللام المحذوفة وهي ياء على رأي سيبويه[٢] ، ولو ردت ، لقيل: ذويات ، فهو كبنات في بنت .

ص: وأمهات في الأم من الناس أكثر من أمات وغيرها بالعكس.

ش : كان قياس أم ألا يجمع بالألف والتاء ؛ لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناق ، لكنهم جمعوه كما جمعوا سماءً وأرضًا فقالوا: سموات وأرضات وقد جمع الشاعر بين أمهات وأمّات في الأناسي بقوله:

إذا الأمهـــات قـــبحن الوجـــوه ::: فرجـــت الظـــلام بأماتكـــا. [٣]

وغير الأم من الناس بالعكس فأمّات فيه أكثر من أمهات ، وربما قالوا في أم: أمهة قال:

امتهي خندف وإلياس أبي. [٤]

وعن الفراء[٥]: من قال أم ، قال: أمّات ، ومن قال: أمّهة ، قال أمهات .

ص: والمؤنث بهاء، أو مجردًا ثلاثيًا صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقًا وتفتح وتسكن: بعد الضمة والكسرة.

ش : مثال المؤنث بالهاء: جفنة وغرفة وسدرة ، والمجرد منها: دعد وجمل وهند ، واحترز بقوله: ثلاثياً من نحو[٦] جيأل علم للضبع ، وبقوله: "صحيح العين" من نحو: دولة ونور علماً للمؤنث ، وكذا نارة ونار ، ودمية وديم مما قيل حرف العلة فيه حركة مجانسة فإنه يبقى على حاله ، ونسب ابن الخباز[٧] في ذكره الفتح في نحو سورة إلى الوهم ، ونقل بعضهم أن هذيلاً يقولون ديمات بالفتح في جميع الباب . وإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو بيضة وجوزة فسيأتي ذكره ويقوله "ساكنة" من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة ، وبقوله: "غير مضاعف"[٨] من جنّه وجنّة وجنّه

---

(١) زيادة في ط .
(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٢ .
(٣) البيت من المقارب ، بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٤ ، ولسان العرب أمم .
(٤) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٣٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ولسان العرب أمم ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٩ .
(٦) ليست في ط .
(٧) لم أجد هذا الوهم في كتب ابن الخباز – كالغرة ، وتوجيه اللمع – ولكنه في التذييل ٢/ ٤٧ .
(٨) في ر: مضعف .

وبقولـه ولا صفة من نحو: ضخمة وجلفة " وحلوة فليس فيها إلا التسكين ، وقولـه: "تتبع عينه فاءه في الحـركة مطلقاً سـواء كانـت فتحة أو ضـمة أو كسرة فنقول: جفنات وغرفات وسيدرات بالفتح والإسكان فليس في مفتوح الفاء إلا فتح العين ، وفي المضمومها ثلاثة أوجه وفي المكسور ثلاثة أوجه .

**ص: وتمنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو باتفاق وقبل الياء بخلف ومطلقاً عند الفراء فيما لم يسمع.**

ش : مـثـال الضـمـة: دبية وكلية فلا يقال دبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون أو الفتح قيل: ولم يسمع الفتح ، ومثال الكسرة قبل الواو: رشوة فلا يقال: رشوات بالإتباع بل السكون أو الفتح ولم يذكر سيبويه هنا الفتح وقولـه: باتفاق راجع إلى المسألتين ، ومثال الكسرة قبل الياء: لحية ، فمن البصريين من أجاز لحيات ، ومنهم من منع ؛ لأن فيه توالي كسرتين والياء قال ابن عصفور[1]: كما جاز في خطوة اللغات[2] الثلاث فلم يحفلوا[3] باجتماع ضمتين والواو وكذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء ، وذهب الفراء[4] إلى منع فِعلات بكسر الفاء والعين سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أومن باب قدية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند غيره ، فإن فعلات يتضمن فعلاً ، وفعل أهمل إلا فيما ندر كإبل فإن سمع فعلات قبله الفراء .

**ص: وشذ جروات.**

ش : يعني بكسر الجيم والراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو وهو ممنوع باتفاق حكاه يونس .[5]

**ص: والتزم فعلات في لجبة وغلب في ربعة لقول بعضهم لجبة وربعة.**

ش : الـتزم لجبـات بفتح الفـاء والعـين وهي صفة يقال: شاة لجبة بفتح اللام وكسرها وضمها وسكون الجيم إذا قل لبنها ، أو غلب فَعلان بفتح الفاء والعين في ربعة وهو صفة بمعنى معتدل القامة والقياس فيهما الإسكان ، لأنهما من الصفات ، وإنما جمعا بفتح العين ؛ لأن بعضهم حركها في المفرد فقال: لجبة وربعة فاحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع أحدهما عن الآخر ، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ . قال المصنف[6]: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم ثابت في الإفراد وكذلك اعتقدوا أن ربعات بفتح الياء جمع ربعة بالسكون وإنما هو جمع رِبْعة بمعنى رِبْعة . حكاه ابن سيده[7] .

**ص: ولا يقاس على ما ندر من كهلات خلافًا لقطرب، ويسوغ في لجبة القياس وفاقا لأبي العباس.**

---

(١) راجع: كلام ابن عصفور في المقرب ٤٤٨ .
(٢) في ط: اللغى .
(٣) في ط: ولم يحفلوا .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) المحكم مادة ربع .

ش: أجاز قطرب[١] في جمع فعلة صفة فتح العين قياسًا على ما ندر من كهلات، والصحيح أنه لا يقاس، والفرق بين الصفة والاسم خفة الاسم وثقل الصفة[٢]، وكهلات بالإسكان أشهر حكاه أبو حاتم[٣]، وأجاز المبرد[٤] في لجبة أن يقال: لجبات بالإسكان على القياس، وإن كان المسموع فتحها ووافقه المصنف.

ص: ولا يقال فعلات اختيارًا فيما استحق فعلات إلا لاعتلال اللام أو شبه الصفة.

ش: أي لا يقال فعلات بالإسكان فيما استحق فعلات بالفتح إلا لاعتلال اللام نحو: ظبية فيجوز ظبيات اختياراً حكاه ابن جني[٥] عن قوم من العرب، والمشهور الفتح، أو شبه الصفة نحو: أهل وأهلات، وأهلات بالفتح أشهر، وحكي الفراء[٦] أهْلة بمعنى أهل فالأولى أن يكون أهلات جمع أهلة لا جمع أهل، فإذا قلت: امرأة كلبة ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والتسكين اعتباراً بالعارض وقد تسكن[٧] فعلات المصدر كحشرات تشبيها بالصفة، لأنه قد يوصف به.

قال أبو الفتح: ظبيات أسهل من رفضات. ورفضات أسهل من تمرات، ولا يعدل إلى فعلات بالإسكان فيما سوي ذلك إلا لضرورة كقول الشاعر:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ::: ومالي بزفرات العشي يدان[٨]

وهو من أسهل الضرورات.

ص: وتفتح هذيل عين حورات وبيضات.

ش: وذلك في كل اسم على فعلة معتل العين، ومن ذلك قراءة بعضهم[٩]: ﴿ ثلاث عورات لكم ﴾ [النور: ٥٨] وقراءة بعضهم[١٠] ﴿ عَورات النساء ﴾ [النور: ٣١] بالتحريك حكاه في الصحاح[١١] وقال شاعرهم:

أحب بيضات رالح معاوّب ::: رفيق بمسح المنكبين سبوح[١٢].

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو: جونة وهي السوداء أو البيضاء، وغيلة وهي السمينة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في التسكين، وهذيل هذه هي هذيل بن مدركة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢.
(٢) في ط: ثقل الصفة وخفة الاسم.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٢.
(٤) المقتضب ٢/ ١٩٢.
(٥) المحتسب ١/ ٥٦.
(٦) المذكر والمؤنث ١٠٨.
(٧) في ط: سكن.
(٨) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حذام في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٠، والدرر ١/ ٨٦.
(٩) معجم القراءات ٤/ ٢٦٨.
(١٠) معجم القراءات ٤/ ٢٤٨.
(١١) الصحاح مادة عور.
(١٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥، وخزانة الأدب٨/ ١٠٢، ١٠٤، ولسان العرب بيض.

ص: واتفق[1] على عيرات شذوذًا.

ش: هو[2] جمع عير وهي الإبل التي عليها الأحمال، وقيل قافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة، وفيها شذوذ من وجهين: **أحدهما**: جمعه بالألف والتاء.

**والثاني**: فتح العين والقياس تسكينها؛ لأنه مكسور الفاء كديمة فلم يكن في فتح يائه ما في بيضات من الاتباع.

**فصل: يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير.**

ش: محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة فيرد في التثنية، وهو المنقوص كقاض، وأب وأخ وحم في أكثر اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية: قاضيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان يرد اللام كما تقول في الإضافة: قاضيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك.

وقسم لا يرد في الإضافة؛ فلا يرد في التثنية نحو: سنة وحرٍ فتقول سنتان وحران كما تقول: سنتك وحرها؛ ولهذا قال: لا غير.

**ص: وربما قيل أبان وأخان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان.**

ش: حمل بعضهم هذا على الشذوذ والظاهر أن قولهم: أبان وأخان على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة. قال الفراء: من قال: هذا أبك: قال: أبان وأما يدبان وما بعدها فعلى لغة التقصير فيها وقد تقدم ذلك.

**ص: وقالوا في ذات، ذاتا على اللفظ، وذواتا على الأصل.**

ش: من التثنية على لفظ ذات قوله:

**يا دار سلمى بين ذاتِ العوجِ**[3]

فلم يرد المحذوف الذي هو لام الكلمة ومن التثنية على الأصل قوله تعالى: "ذواتا أفنان" هذا هو الكثير المستعمل، والألف في ذواتا هي لام الكلمة، انقلبت عن الياء والواو هي عين الكلمة رجعت إلى أصلها لما تحركت، والتثنية على اللفظ هي القياس كما لثى ذو على لفظه.

**ص: ويثنى اسم الجمع والمكسّر بغير زنة منتهاه.**

ش: مثال تثنية اسم الجمع قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ [آل عمران: ١٢] وقوله: ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥] وقوله عليه السلام: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»[4]، ومثال تثنية المكسر قولهم: جمالان ورماحان، واحترز بقوله: بغير زنة منتهاه من نحو: مساجد ومصابيح فلا يثنى ولا يجمع.

---

(١) في ط: واتفقوا.
(٢) في ط: هي.
(٣) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، ولسان العرب سمهج.
(٤) صحيح مسلم ٥١/٦٥٣، ط: دار الشعب.

١٣٢ ـــــــ

شرح الله صدر أبي بكر وعمر" ولو[1] جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع .

ص: وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس وقاس عليه وفاقًا للفراء.

ش : المراد بالمنفصلين ما ليسا جزأين ولا كجزأين كالدرهمين مثلاً . فإنه لا يعدل فيهما عن لفظ التثنية إلى الجمع خوف اللبس ، نحو: قبضت درهميكما ، فإن أمن اللبس ؛ جاز العدول إلى الجمع سماعًا عند غير الفراء ، وقياسًا عنده . قال المصنف[2]: ورأيه أصح لأمن اللبس ، وروده في الكلام الفصيح كما جاء في الحديث: «ما أخرجكما من بيوتكما»[3] «وإذا أويتما إلى مضاجعكما»[4] وهذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقها على أزواجهما أفما فيه أجر» ، وفي حديث علي وحمزة: «فضرباه بأسيافهما» وحكاه يونس أنهم يقولون[5]: ضع رحالها يريدون اثنين .

ص: ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه (جائزة)[6].

ش : مثال مطابقته لمعناه قوله:

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر[7]

ومثال مطابقته للفظه قوله:

خليليّ لا هذا لكما بأميكما ... فإن لها فيما به دهيت أسا[8]

فقال لها: دهيت ، ولو طابق المعنى لقال لهما: ودهيتا .

ص: ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر.

ش : وذلك كالعينان والأذنان والحاجبان والخفان[9] والنعلان ، وسواء كانا جزأين مما أضيفا إليه ، أو غيره جزأين وسواء أضيفا أو لم يضافا ، ومثال المعاقبة المذكورة: عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، والأصل: عينان حسنتان ، فهذه أربعة أوجه جائزة ، وظاهر كلامه أن ذلك مقيس ، وزعم بعضهم أنه غير مقيس ، وإنما جاز في الشعر .

ص: وربما تعاقبا[10] مطلقًا.

ش : أي وإن لم يكونا مما ذكر كقوله تعالى[11]: ﴿ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ ﴾[12] [الشعراء: ١٦] و ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق: ١٧] وقول حسان:

---

(١) في ط: فلو .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٧ .
(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٦٠٩ .
(٤) رياض الصالحين ٥٢٦ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦٢٣ .
(٦) سقطت في الأصل .
(٧) البيت من الطويل بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٢ .
(٨) البيت من الطويل بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٢ .
(٩) في ط: والجفنان .
(١٠) في ط: يعاقبان .
(١١) ليست في ط .
(١٢) في ط: رب العالمين .

إن شـرخ الشـباب والشـعر الأسـود ... مـا لم يعـاص كـان جـنونا[1]

فهذا من وقوع المفرد موقع المثنى، ومن عكسه:

إذ مـا الغـلام الأحمـق الأم سـامني ... باطـراف أنفـيه اسـتمر فأسـرعا[2]

وبقوله: "ربما" إشعار بقلة هذا وهذه الشواهد محتملة للتأويل.

**ص: وقد يقع الفعلا ونحوه موقع الفعل ونحوه.**

ش: يعني أن الواحد قد يخاطب بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه، وهو المضارع، فيقع افعلا موقع افعل، وتفعلان موقع تفعل، فمن الأول قول الحجاج[3]:

يا حرسي اضربا عنقه، وعليه حمل ابن جني[4] قول امرئ القيس:

**قفا نبك من ذكرى حبيب ومنـزل**[5].

ويؤيده قولـه: "بعد أحـار تـرى بـرقا" (أربك وميضة)[6]، وحمل بعضهم، قولـه: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق: ٢٤] ومن الثاني قولـه:

فـإن تزجـراني يـابن عفـان أزدجـر ... وإن تدعـاني أحـم عرضًـا ممـنعًا[7]

فـتزجراني واقـع موقـع تزجـر، قال المصنف[8]: قصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومـا أجاز من خطاب الواحد بضمير الاثنين. ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون، وقد تؤلت هذه الشواهد.

**ص: وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحد أو مثناه.**

ش: مثال وقـوع الجمع موقـع واحـده قولهـم: شـابت مفارقه على تقدير تسمية كل جزء منه مفرقًا، وقول امرئ القيس:

**يطير الغلام الخف عن صهواته**[9]

وحمـل بعضـهم على ذلك قراءة نافع[10]: ﴿ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ ﴾ [يوسف: ١٠] ومثال وقوعه موقع مثناه قولهم: عظيم المناكب والثنادي، وعظيم الحواجب والوجنات[11]، ولا يقاس على هذين.

**فصل: يجمع بالألف والتاء قياساً: ذوتاء التأنيث مطلقًا.**

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣.
(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١١.
(٤) سر صناعة الإعراب ٢٢٥.
(٥) ديوانه ٨.
(٦) سقطت في ط، ر.
(٧) البيت من الطويل، بلا نسبة في اللسان جزر.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١١.
(٩) شطر بيت من الطويل.
(١٠) معجم القراءات.
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٢.

ش : يشمل قوله: تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء كثمرة ، والسالمة من ذلك كبنت وأخت سمي بها أولم يسم ، وكذلك كيت وذيت ، ولو سمي بهما لقيل: كيات وذيات مذكراً كان المسمى أو مؤنثًا ، نص على ذلك سيبويه[1] وإنما قال: مطلقا ، ليدخل العلم واسم الجنس ، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو ذلك: فاطمات أو طلحات وسنبلات ونسابات ، واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالألف والتاء وهي: شفة وشاة ، وأمة وامرأة ومرآة ، وفلة في النداء [2] .

ص: وعلم المؤنث مطلقًا.

ش : يتناول العاري من العلامة والملتبس بها كزينب وسلمة وسعدى وعفراء ، ويستثني من ذلك ما جعل علماً من الأسماء المتقدم استئناؤها ، أعني شفة وأخواتها ، وباب قطام في لغة من بني ، وزاد ابن الربيع[3] في العلم شرطاً وهو أن يكون عاقلاً ، فلو سميت ناقة بعناق ، أوشاة بعقرب ، لم يجز جمعه بالألف والتاء ولم نره لغيره .

ص: وصفة المذكر الذي لا يعقل.

ش : نحو: "جبال راسيات" و ﴿ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] واحترز بالمذكر من نحو: حائض ، وبالذي لا يعقل من نحو: عالم فلا يجمعان بالألف والتاء .

ص: أو مصغره.

ش : يعني مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو: فليسات ودريهمات ودنينيرات ، فإن كان مصغر مؤنث نحو: أرينب ، وخبيصر لم يجمع بالألف والتاء .

ص: واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا.

ش : قوله واسم الجنس يشمل الاسم نحو: بهمى وصحراء ، والصفة نحو: حبلى وحلة سيراء ، واحترز من أن يكون مؤنثًا بلا علامة نحو: قِدْر وشمس وناقة سُرْح فلا يجمع بالألف والتاء ، ثم استثنى من ذلك فعلى فعلان كسكران فلا يقال سكريات ، وفعلاء أفعل نحو: حمراء فلا يقال: حمراوات ، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون ، وأجاز الفراء سوداوات وهو قياس قول الكوفيين في جمع أسود بالواو والنون ، فإن كانت فعلاء لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء ، ومن حيث الخلقة كامرأة عذراء لم يمتنع جمعها بالألف والتاء . قال المصنف[4]: لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من نحو أحمر ، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها قال: على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في "خيفاء" وهي[5] الناقة التي خيفت أي اتسع ضرعها ، وكذا سمع في "دكاء"

---

(١) السابق ١/ ١١٣ .

(٢)وهذا الرأي من المرادي ليس على عمومه ، فهناك بعض الكلمات التي ذكرها- فاتًا منه أنه استدرك على ابن مالك - نصت على جمعها المعاجم بالألف والتاء مثل شقوات وشوهات ، انظر: لسان العرب ، والصحاح (شفه) .

(٣) البسيط ١/ ٢٥٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٣ .

(٥) سقطت في ط .

وهي الأكمة المبسطة ، وكلاهما نظير عجزاء . انتهى .

ومنع بعضهم جمع عجزاء ونحوها بالألف والتاء ، كما امتنع جمع أكمر وآذر بالواو والنون ، وقوله: غير منقولين إلى الاسمية حقيقة نحو: حمراء وسكرى علمين لمؤنث فتقول فيهما: حمراوات وسكريات ، أو حكماً نحو: بطحاء فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح إلا أنها غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل: بطحاوات ، ولا يحفظ في فعلى فعلان أنه استعمل استعمال الأسماء .

**ص: وما سوى ذلك مقصور على السماع.**

ش : الإشارة إلى الأنواع الخمسة السابقة ومن المقصور على السماع: سماوات وأرضات[1] وخيودات وثيبات ، قال المصنف[2]: وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسامات وحمامات ، وسرادقات . انتهى .

وذهب بعضهم إلى اقتياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذى لم يكسّر اسماً كان أوصفة نحو: حمامات وسجلات وسرادقات ؛ ولذلك قالوا في الصفة: جمل سجل وجمال سجلات ، فإن كسر امتنع جمعه بالألف والتاء قياساً ؛ ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة[3] ففي الناس بوقات لها وطبول[4]

قيل: وهذا ظاهر كلام سيبويه[5] واختاره ابن عصفور[6] .

• • •

(١) سقطت في ط .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٤ .
(٣) ما بين المكوفين سقط في ط ، ر .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ٢١٣ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦١٥ .
(٦) المقرب ٤٤٧ .

## باب: المعرفة والنكرة

ص: الاسم نكرة ومعرفة[١].

ش: لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير أخذ في الكلام على المعرفة والنكرة، والنكرة أصل المعرفة فرع هذا مذهب سيبويه والجمهور[٢]، وقال الكوفيون وابن الطراوة[٣]: من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف.

قال الشلوبين[٤]: لم يثبت سيبويه هنا في التعريف والتنكير إلا حال الوجود، لا ما يتخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحًا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض. قيل: ويدل على أصالة التنكير أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم ونكرة، وتجد كثيرًا من النكرات لا معرفة لها.

ص: فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة.

ش: قسم المعرفة إلى سبعة أقسام، وأغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو: يا رجل، وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة ولا خلاف في النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلا، أنه باق على تنكيره، وأما العلم نحو: يا زيد فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء وبعد إزالة تعريف العملية، والمختار أنه لم يتجدد التعيين بالنداء بل كان متعيناً ثم ازداد وضوحاً، وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسي[٥]. وذهب الأخفش[٦] إلى أن ما فيه أل من الموصول تعرف بها، وما ليست فيه أل نحو: من وما فتعرف؛ لأنه في معنى ما هي فيه، وأما أي فتعرفت بالإضافة، والمراد بالإضافة ما إضافته محضة، وذو الأداة هو ما دخل عليه أل أو أم ولم يحد المصنف المعرفة، وقال في الشرح ما ملخصه[٧]: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو: عام أول وأول من أمس وعكسه كأسامة وما فيه الوجهان كواحد أمّه وعبد بطنه فأكثر العرب تجعلهما معرفة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان؛ ولذلك ينعت نعت[٨] المعرفة تارة[٩] ونعت النكرة أخرى، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامها ثم تقول: وما سوى ذلك نكرة. انتهى[١٠].

---

(١) في ط: معرفة ونكرة.
(٢) الكتاب ١/ ٢٢.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥.
(٤) السابق.
(٥) المضديات ١٦٨.
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٥.
(٧) في ط: فقال ما ملخصه.
(٨) سقطت في ط.
(٩) سقطت في ط.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٥، ١١٦.

١٣٨ ـــــــ

ص: والنكرة ما سوى المعرفة.

ش: تمييز النكرة بأنها غير ما ذكر من الأقسام أجود من تمييزها بدخول ربّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا يقبل ربّ كأيّ ومتى وكيف، وعَرِيب وديار، قيل: وأقرب ما حدت به النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه إن اتفق له جنس، وأنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو الرجلين ثم إنسان ثم رجل فهذه سبعة يقابل كل منها ما هو في رتبته.

ص: وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافًا للكوفيين.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة قبل العلم ونسب إلى ابن السراج[1]، واستدلوا بأوجه:

**أحدها**: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم.

**الثاني**: أن تعريف اسم الإشارة حسي وعقلي، وتعريف العلم عقلي فقط.

**الثالث**: أن اسم الإشارة تقدم على العلم عند الاجتماع نحو: هذا زيد، ولا حجة في هذا؛ لأن المعتبر إنما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحًا لا سيما علم لم تعرض فيه شركة كإسرافيل وطالوت.

ص: ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافًا لابن كيسان في المسألتين.

ش: ذهب ابن كيسان[2] إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وقد سبق[3] أن النسخة الشهيرة: ثم الموصول، وذو الأداة، وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة، وهي ثلاثة مذاهب، واستدل ابن كيسان بقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾ [الأنعام: ٩١] إذ الصفة إما مساوية، وإما دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فثبت الثاني، وأجاب المصنف بأن "الذي" بدل أو مقطوع أو[4] الكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيين بالخطاب هم إسرائيل، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة، فالتحق بالأعلام، وفي هذا الجواب تسليم[5]: أنه لا قائل بالمساواة، والمصنف قد قال بها في أكثر النسخ، وذهب ابن كيسان[6] أيضًا أن من وما المستفهم بهما معرفتان، واستدل بتعريف جوابهما نحو: من عندك؟ فتقول: زيد، وما دعاك إلى كذا؟ فتقول: لقاؤك، والجواب يطابق السؤال، وهو مردود لوجهين: **أحدهما**: أن تعريف الجواب غير لازم؛ إذا يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني: أمر مهم.

**الثاني**: أنهما قائمان مقام أي شيء وأي إنسان، وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما، وأيضًا فالأصل هو التنكير.

• • •

(١) شرح الفصل ٣/ ٥٦.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨.
(٣) في ط: تقدم.
(٤) في ط: أما.
(٥) في ر: التسليم.
(٦) شرح التسهيل ١/ ١١٩.

## باب: المضمر

ش: عبارة البصريين: المضمر والضمير[١]، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[٢].

ص: **وهو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه أو خطابه أو غيبته.**

ش: قال المصنف: ذكر الموضوع مخرج للمنادى والمضاف وذي الأداة، وذكر التعيين مخرج للنكرات، والمراد بالتعيين جعل المعنى معاينًا للسامع أو في حكم المعاين، وذكر الإشعار بتكلمه أو خطابه أو غيبته مخرج للعلم والمشار به والموصول؛ لأن كل واحد من هذه الثلاثة صالح لكل حالة على سبيل البدل بخلاف المضمر، فإنه يختص بواحدة منها، فأنا "لا يصلح إلا للمتكلم "وأنت" لا يصلح إلا للمخاطب[٣]، وهو لا يصلح إلا للغائب.

ص: **فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، و بفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقًا.**

ش: المضمر قسمان: [مستكن، وهو لا صورة له في اللفظ، وبارز؛ وهو ماله صورة في اللفظ، والمستكن قسمان[٤]]، واجب الخفاء: وهو ما لا يخلفه ظاهر، وجائز الخفاء: وهو ما يخلفه ظاهر؛ فواجب الخفاء هو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو: أقوم، وذي النون نحو: نقوم، وبفعل أمر المخاطب أعني المفرد المذكر نحو: قم ومضارعه أعني المخاطب المذكور نحو: تقوم، وباسم فعل الأمر مطلقاً أي سواء كان لمفرد مذكر أو غيره نحو: نزال يا زيد، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، ونقصه[٥] من مواضع وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع[٦] نحو: أوّه، وأفّ.

ص: **ومنه جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، أو معناه من اسم فعل وصفة وظرف وشبهه.**

ش: المرفوع بفعل الغائب نحو: زيد قام ويقوم وليقم، والغائبة نحو: هند قامت وتقوم ولتقم، أومعناه يريد معنى الفعل الغائب والغائبة من اسم فعل نحو: زيد هيهات، وهند هيهات، وصفة نحو: زيد ضارب ومضروب، وهند ضاربة ومضروبة، وظرف نحو: زيد عندك، وهند عندك، وشبهه وهو الجار والمجرور نحو: زيد في الدار، وهند في الدار، فهذا كله جائز الخفاء؛ لأنه قد يخلفه الظاهر نحو: زيد قام أبوه، وكذلك البواقي فإن قيل: فهل يجوز إبراز جائز الخفاء؛ فيقال: زيد قام هو، ويجعل هو فاعل قام، فالجواب: أنه لا يجوز إظهاره إلا في مواضع ستأتي كالحصر بإلا، وهو في المثال المذكور توكيد للضمير المستكن لا فاعل. نص على ذلك بعض النحويين، وهو ظاهر كلام المصنف[٧] وغيره، وقد نص

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٤.
(٢) السابق والصفحة.
(٣) في ط: للمخاطب.
(٤) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٥) في ط، ر: نقصي.
(٦) في ط: فعل الأمر.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠.

سيبويه[١] على أنه لا يجوز[٢]: قام أنا بمعنى قمت ، وقال الجرمي[٣]: يجوز في الشعر: قام أنا وقام هو[٤] ، وهو صحيح ؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة ، وحكى عن المبرد[٥] أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر فقام أنا بمعنى ما قام إلا أنا لكن قد أجاز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك وجهين: أحدهما: أن يكون توكيداً للضمير المستكن ، والآخر: أن يكون فاعلاً بمكرم .

**ص: ومنه بارز متصل وهو إن عنى به المعنى بنفعل "تا" في الإعراب كله.**

ش : البارز قسمان: متصل وهو ما لا يحسن الابتداء به ولا يقع بعد إلا في الاختيار ، ومنفصل وهو عكسه ، والمعنى بنفعل هو المتكلم المعظم نفسه أو المشارك ، فله لفظ "تا" في الإعراب كله[٦] أي في الرفع والنصب والجر نحو: أكرمنا زيداً وأكرمنا زيد ومرّ بنا ، ولفظ "نا" هو الضمير وتسامح ابن بابشاذ[٧] في قوله: إن نون فعلنا اسم .

**ص: وإن رفع بفعل ماض فتاء تضمر للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة.**

ش : أي وإن رفع البارز المتصل قال ابن كيسان: لما كان المتكلم إذا أخبر لا يكون إلا واحدًا ، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد ألزم[٨] الحركة الثقيلة مع اسمه ، وفتح اسمه ؛ لأنه يكثر ويعطف بعضه على بعض ، وكسروا المؤنث[٩] ؛ لأنه الكسرة[١٠] من علامات التأنيث .

**ص: وتوصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبين.**

ش : مثال ذلك: ضربتما يا زيدان ، ويا هندان ، اللفظ واحد وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجًا . قيل: والضمير هو التاء والألف والميم زائدة لتقوية الضمير[١١] .

**ص: وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين.**

ش : نحو ضربتموا يا زيدون هذا هو الأصل ألا ترى لزوم الإشباع في ضربتما ، قيل: والميم زائدة للتقوية ، وقد تحذف الواو ، وإن كانت جزءًا من الضمير تشبيهًا بما ليس جزءًا .

**ص: وبنون مشددة للمخاطبات.**

ش : نحو ضربتن يا هندات جيء في المؤنث بحرفين كما جيء في المذكر بحرفين .

**ص: وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف.**

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠ يقول سيبويه: لا يقع أنا موضع التاء التي في فعلت ، لا يجوز أن يقول: فعل أنا ؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا .
(٢) في ر ، ط: أنه يجوز .
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٣٣ .
(٤) في ر: قام هو وقام أنا .
(٥) المقتضب ٣/ ٢١٢ .
(٦) سقطت في ط ، ر .
(٧)هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصري المعروف بابن بابشاذ ، معجم الأدباء ١٢/ ١٧ .
(٨) في ط: التزم .
(٩) في ط: للمؤنث .
(١٠) في ط: الكسر .
(١١) في ط: المضمر .

ش : في ميم الجمع المشار إليها أربع لغات: الأولى: تسكينها نحو: ضربتم وهو الأعرف . والثانية: وصلها بواو على الأصل نحو: ضربتموا . الثالثة: وصلها قبل همزة القطع ، وإسكانها قبل غيرها ذكرها في البسيط وبه قرأ ورش . الرابعة: الاختلاس: وهو ضمها غير موصولة وهو قليل ولذلك لم يذكره في المتن .

ص: وإن وليها لم يجز التسكين خلافًا ليونس.

ش : نحو ضربتموه ، ولا يجوز ضربتمه ؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالبا خلافاً ليونس . قال سيبويه[1]: وزعم يونس أنك تقول: أعطيتكمه كما تقول في المظهر: (أعطيتكم الرجل)[2] والأول أكثر وأعرف أعني الوصل ، وقال المصنف: ولا أعلم له سماعًا غير ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان: "أراهمنى الباطل شيطاناً"[3] ، ولو جاء هكذا لكان شاذًا ، من وجه آخر وهو تقديم غير الأخص مع الاتصال ، وعن الكسائي والفراء[4] ﴿ أنلزمكمها ﴾[هود:٢٨] بإسكان الميم الأولى تخفيفًا وفي كلام سيبويه المتقدم ما يشعر بأنه كثير معروف .

ص: وإن رفع بفعل غيره فهو نون مفتوحة للمخاطبات، أو الغائبات، وألف لتثنية غير المتكلم و"واو" للمخاطبين أو الغائبين و"ياء"للمخاطبة.

ش : أي وإن رفع البارز المتصل وأمثلة ما ذكر: يا هندات اذهبن ، وهل تذهبن [والهندات يذهبن][5] ويا زيدان افعلا وهل تفعلان ، وهما يفعلان ، ويازيدون افعلوا وهل تفعلون وهم يفعلون ، ويا هند افعلي وهل تفعلين وذلك واضح .

ص: وللغائب مطلقاً مع الماضي ما لـه مع المضارع.

ش : تقول: زيد ضرب ، وهند ضربت ، والزيدان ضربا والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا ، والهندات ضربن ، كما تقول في المضارع: يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون وتضربن ، وفتحة ضربا ، قال البصريون: هي فتحة الماضي ، وقال الفراء: بل من أجل الألف .

ص: وربما استغنى معه بالضمة عن الواو.

ش : مثال ذلك قول الشاعر:

فلـــو أن الأطـــباء كـــانَ حـــولي ... وكـــان مـــع الأطـــباء الأســـاة[6]

وقد تحذف الضمة للوقف . أنشد السيرافي:

لو أن قومي حين أدعوهم حَمَل[7]

---

(١) ٢/ ٣٧٧ .
(٢) زيادة في ظ .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٧٧ .
(٤) معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٠٨ .
(٥) ما بين المعكوفين سقط في ر ، ظ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ١/ ١٧٨ .
(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٨٠ .

يريد حملوا فحذف الواو ثم وقف فسكن[١] على أنه يحتمل أن يكون أفرد مراعاة للفظ قوم .

قال المصنف[٢]: وربما فعل هذا مع الأمر كقوله:

إن ابن الأحوصَ معروف فبلغه ::: في ساعديه إذا رام العلا قِصَرُ[٣]

أراد فبلغوه ، قيل: ويحتمل أن يكون حرك الغين إتباعاً لحركة الهاء أو نقل حركة الهاء ناوياً للوقف ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فحرك الهاء ، وظاهر كلامه: أن ذلك يجوز على قلة ، وخصه بعضهم بالضرورة .

ص: وليس الأربع علامات، والفاعل مستكن خلافًا للمازني فيهن وللأخفش في الياء.

ش : يعني بالأربع: النون والألف والواو والياء . ذهب سيبويه والجمهور[٤] إلى أنها ضمائر ، وذهب المازني[٥] إلى أنها علامات كتاء التأنيث ، والفاعل مستكن كما استكن في هند فعلت ، ووافقه الأخفش[٦] على حرفيه الياء ، ووافق الجمهور في اسمية الثلاثة ، وشبهة المازني: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت ؛ استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش: أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين ؛ احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ، ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا لما التزمت[٧] ، فكان يجوز: الزيدان قام ، كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها[٨]

وأنها لو كانت حروفًا لزم أن تكون نون الإناث ساكنة ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بأوجه:

**أحدها**: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميراً في نحو: أكرميني .

**الثاني**: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

**الثالث**[٩]: أنها لو كانت علامة ؛ لثبتت في التثنية فيقال: قوميًا كما يقال: قامتا .

**الرابع**: أنه لم يرفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير ، وفي بعض هذه الأوجه بحث .

ص: ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا.

ش : مثال التاء: فعلت . ولا تلحق إلا الماضي ، والنون: فعلن وتفعلن وافعلن ، ونا: فعلنا ، ولا تلحق إلا الماضي ، وعلة الإسكان عند الأكثر ألا يتوالى أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد ؛

---

(١) في ط: ثم سكن .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب ٤/ ٥٨٨ .
(٤) شرح المقدمة الجزولية ٣٢٣ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٨٨ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤ .
(٧) في ط ، ر: ما لزمت .
(٨) عجز بيت من المتقارب وصدره: فإما تريني ولي لمة ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٢١ .
(٩) في ط: والثالث .

١٤٤ ـــــــ

وذهب وتحول ، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر ، وهذه مضارعها يكيد ، والناقصة مضارعها يكاد .

**ص: وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة.**

ش : أي يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو: يضربون وتضربين وذلك واضح .

**ص: فإن ماثلها أو كان ألفًا حذف، ووفي ما قبله بحاله.**

ش: إذا كان آخر المسند إلى الواو واواً نحو: تدعون ، وآخر المسند إلى الياء ياء نحو: ترمين ، أو كان ألفًا مطلقاً نحو: تخشون وتخشين ، حذف آخر المسند ، فالأصل: تدعوون ، وترميين ، وتخشاون وتخشاين فحذفت الألف الأولى من تدعون ، والياء الأولى من ترمين ، والألف من تخشون وتخشين ووفي الضمير ما قبل المحذوف بحاله فتبقى حركة العين في تدعون ، والميم في ترمين ، والشين في (تخشون و)[1] تخشين على حالها .

**ص: وإن كان الضمير واواً والآخر ياء أو بالعكس، حذف الآخر وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله.**

ش : مثال كون الضمير واواً والآخر ياء: ترمون أصله: ترميون فآخر الفعل ياء والضمير واو ، ومثال العكس: تغزين أصله: تغزوين ، وقوله: "حذف الآخر" يعني آخر الفعل وهو الياء من ترمون والواو من تغزين ؛ وإنما حذفا لأنه لما استقلت الضمة على الياء والكسرة على الواو حذفتا فالتقى ساكنان ، فحذف الآخر ، وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير فضمت الميم من ترمون وكسرت الزاي من تغزين .

**ص: ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بالجماعة.**

ش : مثال ذلك: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: ١١] وهو كثير ، وقولهم: الرجال وأعضادها ، ولا يجوز عند البصريين في الزيدين ونحوه من جمع المذكر السالم فلا يقال: الزيدون خرجت .

**ص: وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسدهم.**

ش : مثال الأول قول الشاعر:

**فإني رأيت الصامرين متاعهم ::: يموت ويفنى فأرضخي من وعائيا**[2]

أي يموت من ثمّ أو ذكر ، وعلى ذلك يحمل قوله علقمة:

**تعفق بالأرطى لها ورادها ::: رجال فبذت نبلهم وكلبب**[3]

أي وأرادها جمعهم ، وبهذا التوجيه يؤمن[4] الانتصار للكسائي[5] بهذا البيت في حذف الفاعل

---

(١) سقط في ط .
(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في لسان العرب صمر .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٨ .
(٤) في ط: يصعب .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٧ .

وللفراء[١] في نسبة العمل إلى العاملين ، وقد أجاز سيبويه[٢]: ضربت وضربني قومك ، فأفرد على تقدير: ضربني من ثم قال سيبويه: وهو قبيح و رديء[٣] في القياس ، ومثال الثاني قولهم: هو أحسن الفتيان وأجملهم[٤] ، فأفرد الضمير حملاً على المعنى ؛ لأنه بمعنى هو أحسن فتى ، فأفرد لسد واحدهم مسدهم ، إلى هذا ذهب الفارسي ، قيل: والذي يدل عليه كلام سيبويه أنه أفرد كما أفرد في ضربني[٥] وضربت قومك على معنى من ثم وصحيحه بعضهم لقوله - عليه السلام : «خير النساء صواخ نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»[٦] ، فلو كان الإفراد لسد واحدهم مسده ؛ لقيل: أحناها وأرعاها .

ص: **ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا ودونه قليلاً.**

ش : أشار إلى أن ضمير الاثنين وضمير الإناث قد يعاملان معاملة ضمير الغائب مثال ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله:

ومـــيّة أحـــسن الـــثقلين جـــيداً ::: ومـــــالفة وأحـــــسنه قـــــذالا[٧]

ومثال ضمير الإناث بعد أفعل قوله - عليه السلام : «خير النساء صواخ نساء قريش أحناه»[٨] ، وقد تقدم . قال المصنف[٩]: وهو كثير ، وقال صاحب الإفصاح في البيت السابق: إنما جاز فيه ؛ لأن الثقلين جميع الإنس والجن فهو جمع فيعيدون الضمير على معنى الجمع مع قلة هذا . والمنع من القياس عليه . انتهى .

ومثال ضمير الاثنين دون أفعل قول الشاعر:

أخـــو الذئـــب يعـــوى والغراب ومن يكن ::: شـــريكيه يطمـــع نفســـه كل مطمع[١٠]

كأنه قال: ومن يكن هذا النوع قيل: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون شريكيه من المقلوب ، والأصل شريكهما ، فثنى شريكاً والمراد به الإفراد ، وأفرد الضمير والمراد به التثنية ، ولم يذكر المصنف مثالاً لضمير الإناث دون أفعل التفضيل .

ص: **وجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو للغائبات.**

ش : مثال ما للغائبة: ﴿ وَإِذَا الـنُّجُومُ انكَـدَرَتْ ﴾ [التكوير: ٦] ومثال ما للغائبات: ﴿ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْـنَهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٢] وقد يعامل معاملة الواحد المذكر كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً

---

(١) السابق والصفحة .
(٢) الكتاب ١/ ٧٩، ٨٠ .
(٣) في ر ، ظ: قبيح ردئ .
(٤) الكتاب ١/ ٨٠ .
(٥) في ظ ، ر: ضربني وضربت .
(٦) مسند أحمد ٢/ ٣٩٣ .
(٧) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١ .
(٨) سبق تخريجه .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٨ والذي قاله ابن مالك: ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً .
(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٨٠ .

﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦] فينبغي أن يقول: أو الواحد المذكر.

**ص: وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه، وأقله والعاقلات مطلقاً بالعكس.**

ش: أي بأكثر جمع المؤنث غير العاقل فالجزوع انكسرت أولى من انكسرن، وكذا إذا كان الضمير غير مرفوع فكسوتها أولى من كسوتهن، وإليه أشار بنحوه، وأقله يعني أقل جمع المؤنث غير العاقل بالعكس فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها فالأجزاع انكسرن أولى من انكسرت، وكسرتهن أولى من كسرتها قال الله تعالى: ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ [التوبة: ٣٦] لما أعاد على اثني عشرة شهرا ثم قال: ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ ﴾ [التوبة: ٣٦] لما أعاد على الأربعة، والعاقلات مطلقًا أي سواء كان جمع صحة أو جمع تكسير بلفظ القلة أو الكثرة بالعكس، فالهندات خرجن أولى من خرجت قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقال: ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] وجاء على الوجه الآخر قوله تعالى: ﴿ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥] فهذا على طهرن ولو كان على طهرت لقيل مطهرات، ومنه قولهم: النساء وأعجازها.

**ص: وقد يوقع فعلن موقع فعلوا طلب التشاكل، كما قد يسوغ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن.**

ش: مثال ذلك ما روي في بعض الأدعية المأثورة: "اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين ومن أضللن"[1] أي ومن أضلوا، هذا القياس أو ومن أضلت، فقال: أضللن مناسبة لأقللن وأظللن، كما قد يسوغ طلب التشاكل لكلمات غير ما لها من نحو: «لادريت ولاتليت»[2] وحقه تلوت، فخرج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال لمشاركة دريت، ونحو: "أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب"[3] فخرج من حكم الإدغام إلى حكم الفك وحقه الأدب ووزن كقولهم آخذه ما قدَّم وما حَدُث ولا يقولون في الإفراد إلا: حدث بفتح العين، وكذلك هناه ومرأه، ولا يقولون في الإفراد إلا: أمراء، قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفًا إلى حرف فربما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى.

**ص: ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم، وكاف مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وهاء للغائبة، وهاء مضمومة للغائب.**

ش: أمثلة ذلك: أكرمني ومر بي وأكرمك ومر بك، وأكرمها[4] ومر بها وأكرمه ومر به، وقوله: وهاء للغائبة أي: هذا اللفظ والضمير بمجموع الألف والهاء، وحكى السيرافي: أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف، وقيل: الألف زائدة تقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وأجاز قوم حذفها وقفا ومنه والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها، وأما هاء الغائبة فهي وحدها الضمير

---

(١) المعجم الكبير ٨/ ٣٩.
(٢) صحيح البخاري باب الجنائز، حديث رقم ١٣٣٨.
(٣) السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني ٤٧٤.
(٤) سقطت في ر، ط.

والواو تقوية[١] للحركة خلافاً للزجاج[٢] في زعمه أن الضمير مجموعها .

ص: وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين.

ش : أي وإن وليت هاء الغائب ياء ساكنة نحو: فيه أو كسرة نحو: به كسرها غير الحجازيين ولغة الحجازيين الضم مطلقاً وهو الأصل ، وبلغتهم قرأ حفص[٣]: ﴿ وما أنسانيهُ ﴾ [الكهف: ٦٣] و: ﴿ بما عاهد عليهُ الله ﴾ [الفتح: ١٠] وقرأ حمزة[٤]: ﴿ لأهلهُ امكثوا ﴾ [طه: ١٠] وقال الفراء: قريش وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء .

قال المصنف[٥]: ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن ، ومنه قراءة ابن ذكوان[٦]: ﴿ أرجه وأخاه ﴾ [الأعراف: ١١١] وظاهر كلام اقتياسه ، وحكى غيره أن بني ثعلب يقولون: منهم بكسر الهاء ، وقال الفراء: هي لغة مرفوضة .

ص: وتشبع حركتها بعد متحرك.

ش : نحو: لـه وبه ، والإشباع هو الأصل .

ص: ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً وفاقاً لأبي العباس.

ش : أي سواء كان حرف علة ، نحو: فيه ، وعليه ، أو صحيح نحو: منه وعنه ، وأكرمه فالاختلاس في ذلك هو المختار وفاقاً للمبرد[٧] ، ويعضده السماع الشائع ، قال سيبويه وأبو عمرو[٨]: حذف الواو والياء بعد حرف اللين أحسن والإتمام عربي ، فإن كان ساكنًا غير لين نحو: منه وأصابته فالإتمام أجود .

ص: وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل وكلاب اختيارًا وعند غيرهم اضطرارًا.

ش : قال الكسائي[٩]: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿ إن الإنسان لربهْ لكنود ﴾ [العاديات: ٦][١٠] بالجزم ، و"لربه لكنود" بغير تمام ، ولهْ مال ، ولهُ مال ، وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ، ولا سكون إلا في ضرورة نحو قوله:

لـه زجل كأنه صوت حاد ::: إذا طلب الوسيقة أو زمير[١١]

---

(١) في ط: مقوية .
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٦٣ ، وهو رأي حكاه السيرافي .
(٣) معجم القراءات ٣/ ٣٨٠ .
(٤) معجم القراءات ٤/ ٧١ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ .
(٦) معجم القراءات ٢/ ٣٨٦ .
(٧) المقتضب ١/ ٣٧ ، ٣٨ .
(٨) الكتاب ٤/ ١٨٩ ، ١٩٠ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٨/ ١٣٢ .
(١٠) وانظر: معجم القراءات ٨/ ٢١٦ .
(١١) البيت من الوافر: وهو للشماخ في ديوانه ١٥٥ .

وقول الآخر[1]:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ::: إلا لأن عيونه سيل واديها[2]

قيل: وحذف الحركة أحسن في الضرورة من الاختلاس ؛ لأن في الأول إجراء الوصل مجرى الوقف بخلاف الثاني .

ص: وإن فصل المتحرك في الأصل ساكن حذف جزمًا أو وقفًا؛ جازت الأوجه الثلاثة.

ش : في الأصل متعلق بفصل لا بالمتحرك ، ومثال ما حذف جزماً قوله تعالى: ﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾[آل عمران: ٧٥] و ﴿ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﴾ [النساء ١١٥] فإن أصلهما يؤديه ، ونصليه ، ومثال ما حذف وقفاً قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ إِلَيْهِمْ ﴾ أصل: فألقيه إليهم فيجوز في ذلك وشبهه الأوجه الثلاثة ، وهي الإشباع والاختلاس والإسكان ، فالإشباع نظراً إلى اللفظ إذ الضمير بعد حركة ، والاختلاس نظراً إلى الأصل ؛ لأنه بعد ساكن ؛ والإسكان نظراً إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن ممتلاً ، وفي بعض النسخ بعد قوله: "جازت الأوجه الثلاثة" وإشباع كسرة التأنيث في نحو: ضربتنيه ، وأعطيتكيه لغير ربيعة ، مثال الأول قوله:

رميته فأصدت ::: فما أخطأت في الرمية

بسهميه ملحين ::: أعارتكهما الظبية[3]

أنشده ابن جني[4]: قال الأخفش في كتابه الأوسط[5]: هي لغة رديئة لربيعة تقول: ضربتنيه وأعطيتكيه للمرأة ، وتقول للرجل: أعطيتكاه . انتهى .

وحكى سيبويه[6] الإشباع في ضربتيه وأعطيتكيه وأعطيتكاه عن ناس من العرب لم يسمعهم ، ولكنه لم يحك ذلك إلا مع هاء الإضمار وحكى بعضهم: أعطيتكا وأعطيتكي ، وإن لم تلحقه هاء الإضمار .

ص: ويلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء.

ش : تقول: ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربن غلامهن ، ومن كسر الهاء في به وفيه ؛ كسرها في بهما وبهم وبهن وفيها وفيهم وفيهن ، ومن ضم ؛ ضم ، قال أبو عمرو[7]: الضم مع الياء أكثر منه مع الكسر ، وتسكين ميم الجمع هنا أعرف ، وإن لم يلها ضمير متصل ؛ فإن وليها ففيه خلاف يونس كما سبق عند التاء .

ص: وربما كسرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة.

---

(١) في: آخر .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٧٠ ، ٦/ ٤٥٠ ، والدرر ١/ ١٨٢ ، والمحتسب ١/ ٢٤٤ .
(٣) لم أعثر على قائله .
(٤) يوافق من سر الصناعة أو الخصائص أو المحتسب .
(٥) الارتشاف ١/ ٤٦٣ .
(٦) الكتاب ٤/ ٢٠٠ .
(٧) التذييل والتكميل ٢/ ١٧١ .

ش: يعني في التثنية والجمع نحو: فيكما وفيكم وفيكن وبكما وبكم وبكن، وهذه لغة حكاها سيبويه[١] عن ناس من بكر بن وائل وهي رديئة جدًّا سمعنا أهل هذه ينشدون للحطيئة:

**وإن قال مولاهم على جل حادث ::: من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا**[٢]

ولكن لم ينقل ذلك سيبويه إلا بعد الكسرة، وحكى الفراء[٣] ذلك عن النمر بعد الياء قال: ولا تعلم أحدًا من العرب يقولها غيرهم.

**ص: وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن، وبإشباع دونه أقيس، وضمها قبل ساكن، وإسكانها قبل متحرك أشهر.**

ش: احترز بالمكسورة عن المضمومة نحو: ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨] فإن الميم لا تكسر حينئذ، فإن كانت مكسورة فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو: ﴿ بِهِمِ الأسباب ﴾[٤] [البقرة:١٦٦]، أقيس من الضم للإتباع، وإن كان الضم هو الأشهر، وكذلك قراءة أكثر القراء، وإشباع ميم الجمع قبل متحرك، وهو معنى قوله: "دون ساكن أقيس" لأنه الأصل، وإن كان الإسكان هو الأشهر؛ ولذلك قرأ به الأكثر نحو: ﴿ ومن يولهم يومئذ ﴾ [الأنفال: ١١٦] وفي النهاية[٥]: فَيْهِم، فيهِمي، فيهِم، فيهُمْ، فيهُمُ فيهُمِي فهُم عشر لغات في كل هاء بعدها ميم، وقعت بعد كسرة نحو: "بهِم" وياء نحو: "فيهم" وكذلك إذا كانت منصوبة بمضارع لامه ياء نحو يعطيهم، فإن اتصل بها هاء مذكر قلت: يعطيهميه وتعطيهميه، ويعطهموه، وتعطيموه ويعطيهميه. انتهى.

وقد قرئ باللغات العشرة في قوله تعالى: ﴿ أَلْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] خمسة مع كسر الهاء، وخمسة مع ضمها، ويجوز مع اتصال الضمير في نحو: يعطيهميه وجه سابع على مذهب يونس وهو إسكان الميم.

**ص: وربما كسرت قبل ساكن مطلقًا.**

ش: أي: وإن لم تل هاء مكسورة قال الفراء: العرب جميعاً يقولون: ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾[البقرة: ١٢] فيرفعون الميم إلا بني سليم فإني سمعت بعضهم ينشد:

**فَهُمُ بطانتهُم وهم وزراؤهم ::: وهم القضاةُ ومِنهِمِ الحجاب**[٦]

**فصل: تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة.**

ش: يشمل الفعل مطلقاً واسم الفعل وإنّ وأخواتها فالفعل نحو: أكرمني ويكرمني، وأكرمني ولا فرق بين المتصرف كما مثل، وغير المتصرف نحو: هيني وعساني، واسم الفعل نحو: عليكني ورويدني، وإن وأخواتها نحو: إنني وكأنني، واحترز من أن ينصب بصفة نحو: الضاربي عند من يراه

---

(١) الكتاب ٤/ ١٩٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٤١.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٧٢، ١٧٣.
(٤) انظر: معجم القراءات ١/ ١٣٣.
(٥) النهاية كتاب لابن الخباز.
(٦) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٣٢، والمحتسب ١/ ٤٥.

منصوباً فإن نون الوقاية لا تلحقه .

ص: أو جرّ بمن أو عن أو قد أو قط أو بحل أو لدن.

ش : فتقول: مني وعني فتدغم النون الساكنة في نون الوقاية ، وقدني ، وقطني وهما بمعنى حسب ، والياء مجرورة بإضافتها كما ذكر المصنف[١] ، وهو مذهب الخليل وسيبويه[٢] ، وسيأتي في باب أسماء الأفعال أنهما قد يكونان اسمي فعل فيستعملان استعمال أسماء الأفعال ، وعلى هذا فتلزمهما نون الوقاية ، والذي تلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمي فعل قال: قدني وقطني بالنون ، وتكون الياء في موضع نصب ، ومن جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون ، وتكون الياء مجرورة بالإضافة ، وبَجَل بمعنى حسب فتقول: بجلي ، والياء مجرورة ، قيل: وينبغي إذا لحقها نون الوقاية أن تكون اسم فعل ، فتكون الياء منصوبة ، وقد ذكر المصنف وغيره[٣]: أنها قد تكون اسم فعل ، ولدن تقول فيها: لدني بالإدغام .

ص: نون مكسورة للوقاية.

ش : هذا هو فاعل قوله تلحق قبل ياء المتكلم ، وسميت نون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعل من الكسر[٤] ، وأصل[٥]: اتصالها بالفعل ، وإنما اتصلت بغيره للشبه به ، وقال المصنف[٦]: أولى الأفعال بها فعل الأمر فإنه إذا اتصل بياء المتكلم ؛ لزم محذوران:

**أحدهما**: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

**والثاني**[٧]: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث فبهذه النون توقى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة ، ولما صحبت الأمر ؛ صحبت أخويه واسم الفعل وجوبًا ليدل لحاقها على نصب الياء ، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع ؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم بنائه .

ص: وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز.

ش : من حذفها مع لدن قراءة نافع وأبي بكر[٨]: ﴿ قد بلغت من لَدُنِّي عذرًا ﴾ [الكهف: ٧٦] قال المصنف[٩]: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها للدن من الضرورات ، وليس كذلك لقراءة نافع ، ولا يجوز

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٣١٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٦ .
(٤) للأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم بحث حول نون الوقاية ، توصل في نهايته: أنه ليس هناك ما يسمى بنون الوقاية – وإن كان قد قال بها كثير من النحاة كالزمخشري ، وابن يعيش وابن مالك ، وابن هشام وغيرهم ، وأن هذه النون لم تأت لوقاية الفعل من الكسر كما زعموا ، وإنما النون مع ياء المتكلم ضمير في محل نصب ، انظر: القضية بالتفصيل في كتابه: قضايا ونصوص في النحو والصرف والعروض ٩ – ٢٧ .
(٥) في ط: والأصل .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٥ .
(٧) في ط: الثاني .
(٨) معجم القراءات ٣/ ٣٨٧ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦ .

١٥٢ ـــــــ

لولد المصنف[١]: قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني وهو خلاف ما تقدم ، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

قدني من نصر الخبيين قدي[٢]

وفي الحديث: «قط قط بعزتك وكرمك»[٣] يروى بسكون الطاء وكسرها مع ياء[٤] ودونها ، ويروى قطني وقطِ وقطْ وهذا يدل على جواز الأمرين في غير الضرورة .

ص: قد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل[٥] التفضيل.

ش : مثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما أدري وظني كل ظن ::: أمسلمني إلى قوم شراح[٦]

وقال آخر:

وليس الموافيني ليرفد خائباً ::: فإن له أضعاف ما كان آملا[٧]

وذهب هشام إلى أن النون في نحو: أمسلمني ونحوه مما لام فيه هي التنوين وأجاز: هذا ضاربنك وضاربني ، والكاف والياء في موضع نصب ، والدليل على أنها نون الوقاية ثبوتها في نحو الموافيني فإنه لا تنوين فيه لدخول ال ، ومثال أفعل التفضيل قوله عليه السلام: «غير الرجال أخوفني عليكم»[٨] والأصل أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معهودة بالنون ، وأخوف هنا[٩] مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أشغل من ذات النحيين وأزهى من ديك[١٠] ، أو من أخاف وإن كان رباعياً إذ هو مطرد على مذهب سيبويه والمعنى: غير الدجال أشد إخافة عليكم من الرجال ، أو من وصف المعاني على سبيل المبالغة بما توصف به الأعيان كقوله: شعر شاعر وتقديره: خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم فحذف المضاف إلى غير وإلى الياء وأقيما مقامه .

ص: وهي الباقية في فليني لا الأولى وفاقاً لسيبويه.

ش : أشار إلى قول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكا ::: يسوء الغالیات إذا فلیني[١١]

---

(١) شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ٧٠ ، ٧١ .

(٢) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: أني الإمام بالصحيح المليحد ، وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، والدرر ١/ ٢٠٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١ ، ولحميد بن ثور في اللسان (خدد) ، وهو غلط أو شك التبس على الجوهري فنسبه إلى حميد بن ثور الهلالي في الصحاح مادة (خدد) ، وقد صحح ابن بري ذلك .

(٣) صحيح مسلم ٥٢/ ٧٠٢ .

(٤) في ط: الياء .

(٥) في ط: واسم .

(٦) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن محرم - أو عمد - الخارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠ ،والدرر ١/ ٢١٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣ ، والخصائص ٢/ ٢٢٠ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥ ، والدرر ١/ ٢١٣ .

(٨) التاج الجامع للأصول ٥/ ٣٥٤ .

(٩) زيادة في ر .

(١٠) مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

(١١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب ، في ديوانه ١٨٠ .

أي فليني والمحذوفة عند سيبويه هي نون الإناث ، والباقية نون الوقاية واختاره المصنف[١] ، كما أنها هي[٢] الباقية في: "تَأْمُرُونِّ" وذهب المبرد[٣] - ومن وافقه - إلى أن المحذوف هي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فلا تحذف وهذا هو الأظهر ؛ لأن حذف الفاعل لا يجوز عند البصريين ، وفي البسيط: لا خلاف أن المحذوف نون الوقاية قال: وفليني جاء في الشعر ولا يقاس عليه .

**فصـــل: من الضمير منفصل في الرفع منه للمتكلم: أنا محذوف الألف في وصل عند غير تميم، وقد يقال: هنا وأن وآن.**

ش : لما فرغ من المتصل[٤] أخذ[٥] في المنفصل وبدأ بالمرفوع وبالمتكلم منه ، ومذهب البصريين[٦] أن الاسم هو الهمزة والنون وأما الألف فزائدة بدليل حذفها ، وإنما زيدت وقفاً لبيان الحركة كهاء السكت ؛ ولذلك تعاقبها كقول حاتم: هذا فزدى أنهْ ، ومذهب الكوفيين[٧] أن الضمير هو المجموع بدليل ثباتها وصلاً في لغة بعضهم ، وقيل: إن الهاء في أنه بدل من الألف واختار المصنف مذهب الكوفيين[٨] . وفي أنا لغات:

**الأولى:** حذف ألفها وصلاً وإثباتها وقفاً وهي لغة غير تميم .

**الثانية:** إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم ، وبها قرأ ناقع ، وقال الفراء[٩]: إن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة . قال المصنف[١٠]: والصحيح[١١] أن ثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل .

**الثالثة:** هنا بإبدال الهمزة هاء ونحوه كثير وعكسه قليل .

**الرابعة:** آن على وزن عان ، قال الفراء[١٢]: بعض العرب يقول: آن يطيل الألف الأولى ويحذف الأخيرة وهي لغة قضاعة ، وقوله: يطيل الألف ، يدل على أنه إشباع ، وقال ابن إياز: وزعم الفراء أنها مقلوبة من أنا . انتهى .

وقال المصنف[١٣]: من قال: آن ، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب في رأى: راء وليست الألف إشباعًا ، لأنها لا تكون[١٤] غالبًا إلا في ضرورة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٠ .
(٢) زيادة في ط .
(٣) توليل كلام المبرد .
(٤) في ر: في المتصل .
(٥) في ط: شرع .
(٦) شرح المفصل ٣/ ٩٣ .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ .
(٩) التذييل والتكميل ٢/ ١٩٥ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ .
(١١) سقطت في ط .
(١٢) معاني القرآن ٢/ ١٤٤ ، شرح المفصل ٣/ ٩٤ .
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤١ ، ١٤٢ .
(١٤) في ر: لأنه لا يكون .

الخامسة: أنْ حكاه قطرب [١].

ص: ويبطوه في الخطاب "تاء" حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً.

ش: الضمير عائد إلى أن وهي اللغة الأخيرة ومثال ذلك: أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتن كما تقول في التاء الاسمية: ضربتُ ضربتِ ضربتما ضربتم ضربتن؛ فالضمير أن والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين[٢] فأنت عندهم مركب من اسم وحرف فلو سمي به حكوه، وذهب الفراء[٣] إلى أنه بكماله هو الاسم، وذهب ابن كيسان[٤] إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في فعلت، وكثرت بأن، والميم في أنتما وأنتموا زائدة للتقوية، والألف للتثنية والواو في أنتموا للجمع، وتحذف الواو في المتصل قيل: والألف والواو صلتان، والنون الأولى في أنتن زائدة، وفي كلام بعضهم ما يدل على أن النونين زائدتان. وكذا الألف والواو، وأن الضمير في ذلك هو الهمزة والنون.

ص: ولفاعل نفعل "نحن".

ش: فاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك، واختلف في علة بنائه على الضم، قال الفراء وثعلب[٥]: لما تضمن معنى التثنية والجمع؛ قوي بأقوى الحركات: قال الزجاج[٦]: "نحن" لجماعة، ومن علامة الجمع الواو، والضمير من جنس الواو، وقيل غير ذلك.

ص: وللغيبة "هو" و"هما" و"هم" و"هن".

ش: هو للواحد المذكر، وهي للواحدة المؤنثة، ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي بجملتهما، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان[٧] إلى أن الهاء منهما هي الاسم، والواو والياء مزيدتان للتكثير واستدلوا بحذفها في قول بعضهم "هُ" و"هِ" وبحذفها في التثنية والجمع، وأجيب بأن الحذف ضرورة، والتثنية والجمع ألفاظ مرتجلة.

وهما للمثنى مطلقا، وهم لجمع المذكر، وهن لجمع المؤنث، ومذهب أبي على[٨] أنها بجملتها الضمير، وقيل: الأصل: هوما وهوموا وهونّ، وهذه زوائد على أصل الضمير الذي هو فحركت الواو بالضم كما فعلوا في تاء أنتما وأنتم وأنتن فاستثقلوا الضمة عليها فحذفوها فسكنت ثم حذفت استخفافاً.

ص: وليم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال.

ش: فيثبت[٩] ليم أنتم ما يثبت ليم ضربتم من التسكين والاختلاس؛ لكن لا تجرى هنا خلاف

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ١٩٦.
(٢) شرح الكافية ٢/ ١٠.
(٣) شرح المفصل ٣/ ٩٥.
(٤) السابق والصفحة، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٦.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٨٩، والرأي فيه لثعلب دون الفراء.
(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٨٩.
(٧) شرح المفصل ٣/ ٩٦، ٩٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٩.
(٨) الهمع ١/ ٢٠٢.
(٩) في ط: فثبت.

١٥٦ ـــــــ

إنّ سـلمـى الـتـي لـو تـراءت ::: حـيّـذا هـي مـن خـلة لو تخـالي [١]

ولم يبال[٢] قيسٌ وأسد بالتباس المتصل بالمنفصل؛ لأن ذلك نادر والغالب أن موضع المنفصل يدل عليه، ومن مواضع اللبس: مَن أعطيته زيد ومَن لم أعطه هند، وأنكر الزجاج[٣] سكون الواو، والياء وجعله بعض المتأخرين ضرورة، وينبغي أن يحمل ذلك على لغة غير قيس وأسد.

ص: ولشددهما همدان.

ش: مثال ذلك قولـه:

وإن لساني شهده يشتفي بها ::: وهوَّ علي من صبة الله علقم[٤]

وقول آخر:

والنفس إن دعيت بالعنف آبية ::: وهيّ ما أُمِرَت بالعنف تأتمر[٥]

وزعم بعضهم أن التشديد هو الأصل ثم خفّفَ في اللغة المشهورة، وزعم بعض المتأخرين أنه ضرورة، وينبغي أن يحمل على لغة غير همدان.

ص: ومن المضمرات "إيا" خلافًا للزجاج.

ش: مذهب سيبويه[٦] أن "إيا" اسم مضمر وعليه المحققون، ومذهب الزجاج[٧]: أنه اسم ظاهر ولواحقه ضمائر في موضع الخفض بالإضافة، وعن ابن درستويه[٨]: أنه بين الظاهر والمضمر، ومذهب الزجاج مردود بوجوه:

**أحدها**: أنه لو كان ظاهراً؛ لكان تأخره عن عامله جائزًا، بل راجحاً كغيره من المنصوبات الظاهرة.

**الثاني**: أن "إيا" لا تقع في موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع، فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، ومباينة إيا لغير المضمر منتفية؛ فتعين كونه مضمرًا.

**الثالث**: أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت له منفصل فثبوت ذلك للنصب أولى إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه.

**الرابع**: أنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل المتصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين واحدة.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في اللسان (خلل).
(٢) في ر: نال.
(٣) ينظر: الهمع ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.
(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٦، والدرر ١/ ١٩٣
(٥) البيت من البسيط في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٦، والدرر ١/ ١٩٣.
(٦) الكتاب ٢/ ٣٥٥ وقال ابن يعيش في المفصل: أسد الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو أن إيا اسم مضمر ٣/ ٩٨.
(٧) وهو رأي المازني والخليل كذلك.
(٨) شرح المفصل ٣/ ١٠٠.

١٥٨ ـــــــ

التخفيف مسلم امتناعها . أما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقوله:

**علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم** [١]

ولا حاجه إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة:

**ولو جاء في الذي كرهت قريش ::: ولو عجت بمكتها عجيجًا**[٢]

وأما[٣] إلزامهم بإضافة إيا إضافة الشيء إلى نفسه فيلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيد نفسه وأشباه ذلك ، وتحصل في إياك وأخواته على ما ذكر المصنف ثلاثة مذاهب:

مذهب سيبويه: أن إيا ضمير ولواحقه حروف ، ومذهب الخليل أن إيا ضمير ولواحقه ضمير ، ومذهب الزجاج: أن إيا ظاهر ولواحقه ضمائر ، وذهب الفراء إلى: أن " إيا" دعامة تعتمد عليها لواحقه لتنفصل وهي الضمائر ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن المجموع هو الضمير ، و"إيا" على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء .

وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة وهو ضعيف .

**ص: ويقال: إياك وأياك وهياك وهَياك.**

ش : اللغة المشهورة إياكَ بكسر الهمزة وتشديد الياء وبها قرأ الجمهور[٤] ، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء[٥] وتروى عن علي ، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسر[٦] مع التخفيف[٧] وقرئ "هياك" بكسر الهاء المبدلة مع التشديد[٨] وقرئ "هياك " بفتح الهاء مع التخفيف (وهي قراءة السوّار الغنوي[٩] ، فهذه خمس لغات ، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف) وبها قرأ الرقاشي وقرئ "هياك" بكسر الهاء مع التخفيف[١٠] صارت سبع لغات وأغربها تخفيف الياء .

**فصل: يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما.**

ش : مثاله قول الفرزدق:

**أنا الفارس الحامي الذمار وإنما ::: يدافع عن أحسابه أنا أو مثلي**[١١]

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: بأبيض ماضي الشفرتين يماني ، وينسب لرجل من طيئ في المقاصد النحوية ٣/ ٢٧١ والخزانة ٢/ ٢٢٤ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .

(٣) في ط: فأما .

(٤) وهي الثابتة في مصحفنا .

(٥) معجم القراءات ١/ ٩ .

(٦) في ط: بالكسرة .

(٧) معجم القراءات ١/ ١٠ .

(٨) معجم القراءات ١/ ١٠ .

(٩) معجم القراءات ١/ ١٠ .

(١٠) معجم القراءات ١/ ١٠ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣ .

١٦٠ ـــــــ

ش : مثاله قول الشاعر:

وإنْ هُـوَ لم يحمـل عَلَـى النفْسِ ضيمها ::: فلـيسَ إلى حـسن الثـناء سـبيل[1]

وقول آخر:

فـإن أنـت لم يـنفعك علمـك فانتسب ::: لعلـك قـديك القـرون الأوائـل[2]

قال المصنف في شرح الشافية: أنت: فاعل فعل مقدر مطاوع لينفعك تقديره: فإن لم تنفع بعلمك؛ لم ينفعك علمك، وذهب ابن عصفور[3] إلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال، والتقدير: فإن ضللت، لم ينفعك علمك، وخرجه السهيلي[4] على وجهين:

**أحدهما**: أنه مبتدأ، وسهل ذلك وجود الفعل في الجملة.

**والثاني**: أن أنت في موضع نصب كما وضع المنصوب موضع المرفوع في قوله في الحديث: «من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياها».

ص: أو أخر.

ش : مثال ذلك: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٦].

ص: أو كان حرف نفي.

ش : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقول الشاعر:

إن هـو مـستولياً علـى أحـد ::: إلا علـى حـزبه[5] الجـانين[6]

ص: أو فصله متبوع.

ش : نحو جاء عبد الله وأنت، و ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] و ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

ص: أو ولي واو المصاحبة.

ش : كقول الشاعر:

وآلـيت لا أنفـك أحـذو قـصيدة ::: تكـون وإياهـا بهـا مـثلا بعـدي[7]

ص: أو إلا.

ش : كقوله تعالى: ﴿ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٥] وكقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه ٩٠.
(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٥.
(٣) شرح الجمل ١/ ٣٧٣.
(٤) أمالي السهيلي ٤٣.
(٥) في ط: الضعف.
(٦) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٦، والدرر ٢/ ١٠٨.
(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني ٦/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٥، ٥١٩.

قـــد علمـــت ســـلمى وجارقـــا ::: مـــا قطـــر الفـــارس إلا أنـــا[١]

ص: أو إمـا.

ش: نحو: قام إما أنا وإما أنت[٢]، وكقول الشاعر:

بـــك أوبي اســـتعان قلـــيل إمـــا ::: أنـــا أو أنـــت مـــا ابـــتغى المســـتعين[٣]

ص: أو اللام الفارقة.

ش: مثاله إن ظننت زيداً إلا إياك قال الشاعر:

إن وجـــدت الصـــديق حقـــا لإيـــا ::: ك فمـــرني فلـــن أزال مطـــيعًا[٤]

وأجاز الأخفش[٥]: إن قام لأنا وإن قام لنحن وهذا عند غيره من البصريين يختص بالأفعال النواسخ.

ص: أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة.

ش: مثال ذلك: علمتني إياي وعلمتك إياك، وعلمته إياه، واحترز بغير مرفوع من نحو علمتني فإنه لا يجوز فصل الياء، والمراد بالاتفاق أن يكونا ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب.

ص: وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظًا.

ش: مثال ذلك ما حكاه الكسائي: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها، وقول مخلس:

وقـــد جعلـــت نفـــسي تطيـــب لضـــغمة ::: لضـــغمهاها يقـــرع العظـــم نابهـــا[٦]

وقول الآخر[٧]:

لوجهـــك في الإحســـان بســـط وبهجـــة ::: أنـــا هـــمـــاه قلـــو أكـــرم والـــد[٨]

وذلك قليل والوجه الانفصال، فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال نحو: زيد الدراهم أعطيتموه، وأجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول: أعطيتنيي وأعطيتكما كما وأعطيتموه على ضعف وقبح وفي كلام سيبويه ما يدل على جواز نحو: إعطاهوه فإنه قال[٩]: والكثير أعطاه إياه.

ص: وإن اختلفا رتبة جاز الأمران.

ش: اختلافهما أن يكون أحدهما متكلما والآخر مخاطبا أو غائبًا أو يكون مخاطبا والآخر

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه١٦٧.

(٢) في ط: إما أنت وإما أنا.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢٩٩.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٠١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمخلس بن لقيط في خزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، والمقاصد النحوية١/ ٣٣٣، وبلا نسبة في لسان العرب (ضغم).

(٧) في ر: آخر.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٩٧، والدرر ١/ ٢٠٣، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٢.

(٩) الكتاب ٢/ ٣٦٥.

غائبا[1] فيجوز حينئذ الوجهان وهما الاتصال والانفصال أعني في الثاني ، وأما ما ولي الفعل فلا يكون إلا متصلاً فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه وزيد ظننتكه وظننتك إياه .

**ص: ووجب في غير نذور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء.**

ش : يجب مع الاتصال تقديم المتكلم على المخاطب ، والمخاطب على الغائب . نحو: الدرهم أعطيتكه ، ويا غلام أعطانيك زيد ، وتقديم المتكلم على الغائب بطريق الأولى نحو: أعطانيه ، وأشار بقوله: غير نذور إلى ما روي من قول عثمان - رضي الله عنه[2]: أراهمني الباطل شيطانًا[3] ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال ، وقال المصنف[4]: والقياس أرانيهم قيل: قياسه: أراهم إياي ؛ لأن ضمير الجمع هو الفاعل في المعنى ، وقوله مع الاتصال احتراز من الانفصال فإنه يجوز معه تقديم كل منهما فتقول: الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيته إياك هذا عند عدم اللبس ، فإن اللبس ؛ وجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد أعطيتك إياه ، وذهب المبرد[5] وكثير من القدماء إلى جواز تقديم غير الأسبق مع الاتصال نحو: ظننتهوك وأعطيتهوك ، لكن الاتصال عندهم أحسن .

**ص: وشذ إلاك فلا يقاس عليه.**

ش : أشار إلى قول الشاعر:

**فمـا نـيالي إذا مـا كنـت جارتـنا ::: إلا يجاورنـــا إلاك ديـــار**[1]

وذهب أكثر النحويين أن اتصاله بإلا ضرورة ، وأجازه ابن الأنباري في الكلام[7] . قال المصنف[8]: ومن حكم على "إلا" بأنها عاملة ؛ لم يعد هذا من الضرورات بل جعله مراجعة لأصل متروك ، وفي بعض النسخ بعد قوله فلا يقاس عليه: ولا يجوز حتاك خلافًا لابن الأنباري فيهما . انتهى .

ووافق ابن الأنباري على إجازة حتاك الفراء وهشام لقوله:

**فـــلا والله لا يلقـــى أنـــاس ::: فـــتى حـــتاك يـــا ابـــن أبي يـــزيد**[9]

وسيأتي ذلك في حروف الجر .

**ص: ويختار اتصال نحو "هاء": أعطيتكه.**

ش : وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس ثانيهما خبرًا في الأصل ، ومنه قوله

---

(١) في ر: غائب .
(٢) سقط في ر .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٢ .
(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٧ .
(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٤ .
(٧) التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٤ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٢ .
(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، والدرر ٤/ ١١١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥ .

١٦٤ ـــــــ

ص: وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كنته.

ش: يعني أن اتصال هاء كنته ونحوها أرجح وهو اختيار الرماني وابن الطراوة، ومذهب سيبويه[1] أن الانفصال هو المختار؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل كهاء خلتكه، وفرق المصنف[2] بينهما على ما اختاره هنا بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته إلا أنه أجيز مرجوحًا؛ ولأن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير الاستثناء إلا في النظم، ومن الوارد في النثر قول النبي - عليه السلام: «إياك تكوينها يا حُمَيراء» وقوله - عليه السلام - لعمر في ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»[3] ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلاً ليسني[4].

ص: وخلف ثاني مفعولي نحو: أعطيت زيدا درهما في باب الإخبار.

ش: فإذا أخبر عن الدرهم من هذا المثال، قلت: الذي أعطيت زيدًا إياه درهم بالانفصال على قاعدة باب الإخبار بالذي[5]، وهو أنك تضع الضمير موضوع المخبر عنه وهذا اختيار قوم، واختار المصنف الاتصال[6]، فتقول: الذي أعطيته زيدًا درهم وهو اختيار المازني[7]؛ لأن الاتصال هو الأصل، ورجح الأول بوجوب الانفصال عند خوف اللبس، نحو: أعطيت زيدًا عمرًا فتقول: الذي أعطيت زيدًا إياه عمرو.

ص: ولحو:

ضمنت إياهم الأرض، ويزيدهم حبًا ::: إلى هم من الضرورات

ش: أشار بالأول إلى قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ::: إياهم الأرض في دهر الدهاريرِ[8]

فأوقع إياهم - وهو منفصل - موقع المتصل ضرورة، وأشار بالثاني إلى قول آخر:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ::: إلا يزيدهم حبًا إلى هم[9]

فهم فاعل يزيد ولولا الضرورة لقال: يزيدونهم.

قال المصنف[10]: وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥، ١٥٦.
(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز برقم: ١٣٥٤.
(٤) شرح المفصل ٣/ ١٠٧.
(٥) سقطت في ر.
(٦) شرح التسهيل ١/ ١٥٥.
(٧) السابق الجزء والصفحة.
(٨) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ٢١٤.
(٩) البيت من البسيط، وهو لزياد بن قفل في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥، وشرح شواهد المغني١/ ١٣٥.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦.

قال المصنف[١]: وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر ؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً ، والمنفصل توكيدا ؛ لصح ، وهذا وهم ؛ لأن ذلك جمع بين ضميرين أحدهما فاعل والآخر مفعول في غير فعل قلبي . انتهى .

فاعتقد المصنف أن فاعل يزيد هو المفعول ، وليس كذلك بل الفاعل ضمير القوم المصاحبين ، والمفعول عائد على من سبق ذكره ، والمعنى ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حيًا ؛ لأنه ذكر قومًا ومدحهم ثم قال: وما أصاحب . . . البيت ، والأبيات في الحماسة ؛ لكن صدر البيت المذكور فيها:

**لم ألق بعدهم حيًا فأخبرهم**

والشعر لزياد بن حميد بن سعيد بن عميرة بن حويرب العدوي .

**فصل: الأصل تقديم مفسر المضمر الغائب.**

ش : ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة ، وأما الغائب فعارٍ عنها فاحتاج إلى مفسر ، وإنما كان الأصل تقديمه ؛ ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره .

**ص: ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل.**

ش : فإذا قلت: لقيت زيدًا وعمرًا يضحك ، فالضمير في يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد إلا بدليل ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ ﴾ [العنكبوت: ٢٧] فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم ؛ لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها: إبراهيم ، وقال بعضهم: إذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد فكان الضمير عائدًا على الأقرب إلا بدليل ، فإن لم يستويا في الإسناد ، وكان الثاني في ضمن الأول ؛ عاد على الأول خلافا لابن حزم[٢] في زعمه: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] عائد على الخنزير ؛ لأنه[٣] أقرب .

**ص: وهو إما مصرح بلفظه أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسًا أو علمًا أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما.**

ش : وهو يعني المفسر والمصرح بلفظه نحو: زيد لقيته ، وهو الأصل ، ومثال المستغنى عنه بحضور مدلوله حسًا قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ [يوسف: ٢٦] و ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [القصص: ٢٦] فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في قال وهي واستأجره عن ذكره لفظًا . هكذا مثل المصنف[٤] . قيل: وليس كما مثل به ؛ لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما ، فالضمير في "قال" يعود على يوسف ، وهي عائد على قوله: "بأهلك" والضمير في

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦ .
(٢) ابن حزم هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي القرطبي ، توفي سنة ٤٥٦هـ معجم الأدباء ١٢/ ٢٣٥ .
(٣) في ر: لكونه .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٧ .

"استأجره" عائد على موسى ، ومثال المستغنى عنه بحضور مدلوله علمًا قوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] أي القرآن ، ومثال المستغنى بذكر ما هو له جزء يعني ما المفسر له جزء كقول حاتم:

أماوِيَّ ما يغني الثراءُ عنِ الفتى ::: إذا حَشْرَجتْ يومًا وضاق بها الصدرُ[1]

فالضمير في حشرجت عائد على النفس ، وذكر الفتى مغنٍ عن ذكرها ؛ لأنها جزؤه ، ومثال المفسر له كل: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا [فِي سَبِيلِ اللَّهِ] [2] ﴾ [التوبة: ٣٤] فالذهب والفضة بعض المكنوزات فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكنزون أصناف ما يكنز ولا ينفقونها ، ومثال النظير: عندي درهم ونصفه ، أي ونصف درهم ومنه: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ [فاطر: ١١] أي: من عمر معمر آخر ومنه قول الشاعر:

وكلُّ أناسٍ قاربوا قيدَ فحلِهم ::: ونحنُ خلعنا قيدَه فهو شاردُ[3]

أي قيد فحلنا ، ومثال ما هو مصاحب بوجه ما نحو الاستغناء بمستلزم عن مستلزم قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨] فعفي يستلزم عافيًا فالضمير في إليه عائد عليه ، ومنه قول الشاعر:

لكالرَّجُلِ الحادي وقد متع[4] الضُّحَى ::: وطيرُ المنايا فوقهنَّ أواقعُ[5]

فالحادي يستلزم إبلاً محذوة فضمير فوقهن عائد على الإبل ، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع وطال ، ويروى تلع بمعنى ارتفع ، ومثله: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢] أغنى عن ذكرها ذكر العشي ، وقيل: دلّ عليها الإشراق في قصة داود ، وقد قيل: إن فاعل توارت ضمير الصافنات ، وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكرًا ، أو استحضارًا كذكر الخير وحده متلوًّا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده نحو قوله:

وما أدري إذا يممتُ أرضًا ::: أريدُ الخيرَ أيهما يليني[6]

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح كثيرًا إن كان المعلوم مؤخر الرتبة.

ش: مثال ذلك: ضرب غلامَه زيد ، وغلامه ضرب زيد ، وضرب غلام أخيه زيد ، وغلام أخيه ضرب زيد ، فهذه صور أربع داخلة تحت قوله: المكمل معمول فعل ؛ لأن المضاف إليه مكمل المضاف .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩ .
(٢) ما بين المعكوفين سقط في ظ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لفرعان بن الأعرف في الدرر ٢/ ٢٥١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٤٧ ، ولسان العرب (وقع) .
(٥) في ظ: تلع .
(٦) البيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٢ .

١٦٨ ـــــــ

وذهب الكوفيون إلى أنه لا ضمير في نعم ؛ بل الاسم المرفوع بعد نعم الفاعل ، ومثال شبه نعم: بئس رجلاً زيد ، وظرف رجلاً عمرو ، ومثال المرفوع بأول المتنازعين قوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ::: لغير جميل من خليلي مهمل [1]

وفي جواز نحو هذا خلاف يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

ص: أو أبدل منه المفسر أو جعل خبره.

ش : مثال ما أبدل منه المفسر ما حكاه الكسائي[2]: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم ، وفي هذه المسألة خلاف ، والصحيح جوازها ، وهو مذهب الأخفش ، وقال المصنف في الشرح عند استدلاله على جواز[3]: ضرب غلامه زيدًا ، ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيدًا أسهل من جواز: ضربوني وضربت الزيدين ، ونحو: ضربته زيدًا على إبدال زيد من الهاء ، وقد أجاز الأول البصريون وأجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان ، ومثال ما جعل المفسر خبره قوله مع إلى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ [المؤمنون: ٣٧] قال الزمخشري[4]: هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا قال: لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال: ومنه:

هي النفس تحمل ما حملت[5]

وهي العرب تقول ما شاءت ، قال المصنف[6]: وهذا من جيد كلامه .

وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب ضعف ؛ لإمكانه جعل العرب والنفس بدلين ، وتحمل وتقول خبرين . انتهى .

قيل: وإنما ذلك يفسره سياق الكلام ؛ لأنه إذا فسره الخبر وهو مضاف لشيء وموصوف بشيء كان عائدًا إلى الخبر بقيد إضافته ، وقيد صفته ، وحينئذ يصير التقدير: إن حياتنا الدنيا ، وذلك غير جائز ، وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف ؛ لأنه قال: وضع هي موضع الحياة ، ولم يقل: موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر ، وقوله: لأن الخبر يدل عليها ويبينها ؛ يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة .

ص: أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين.

ش : يسميه البصريون[7] ضمير الشأن إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا ؛ فالأول نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] في أحد الوجهين ، والثاني نحو: ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧ ، ٥/ ٢٨٢ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .
(٤) الكشاف ٣/ ٣٢ .
(٥) شطر بيت من المقارب ، وهو بلا نسبة في الهمع ١/ ٢٢٤ ، وقد ظن محققا شرح التسهيل لابن مالك أنه نثر ولم يكتبوه على الشكل المعتاد عندهم للشعر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .
(٧) شرح المفصل ٣/ ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ .

ويسميه الكوفيون[١]: ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود ، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب ويفسره ما بعده ، وأنكر ابن الطراوة ضمير الشأن ، وزعم أن: إنه أمة الله ذاهبة[٢] حرف يكف إن عن العمل ، وإن مثل كان زيد قائم ، وإن من يدخل الكنيسة يومًا ألغيت فيه كان ، وإنّ كما تلغى ظن ، وأما ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] فهو ضمير فسره المعنى والتقدير: المعبود الله أحد ، وما ذهب إليه ظاهر الفساد .

**ص: ولا يفسر إلا بجملة خبرية مصرح بجزأيها خلافًا للكوفيين في نحو: ظننته قائمًا زيد، وإنه ضرب أو قام.**

ش : احترز بالجملة من المفرد فلا يفسره به خلافًا لمن خالف كما سيأتي ، واحترز بقوله: "خبرية" من الطلبية والإنشائية فلا يفسر بهما ، وبقوله: "مصرح بجزأيها" من أن يحذف أحد الجزأين فتمتنع المسألة حينئذٍ عند البصريين ؛ لأن ضمير الشأن مؤكد لمدلول الجملة ومفخم له ، وذلك مناف للحذف ، وقوله: خلافًا للكوفيين في نحو: ظننته قائمًا زيد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن[٣] فيجعلون الهاء ضمير الشأن ، وقائماً مفعولاً ثانيًا لظننت ، ويرفعون زيدا بقائم ويفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشأن بمفرد ؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد ، وذلك ممنوع إذا لم يثبت ، ولو سمع نظير هذه المسألة ؛ خرج على أن زيدًا مبتدأ مؤخر ، وظننته قائمًا خبر مقدم ، والهاء عائدة على زيد ، وهو الذي يسبق إلى الفهم ، وأجاز الكوفيون نظير ذلك في باب كان نحو: كان قائمًا زيد ، ففي كان عندهم ضمير المجهول ، وأجاز الكوفيون أيضًا إنه ضرب وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق من أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها ؛ ولأن حذف المسند في مثل ذلك غير جائز .

**ص: وإفراده لازم وكذا تذكيره ما لم يله مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن.**

ش : إنما كان إفراده لازمًا ؛ لأن مفسره مضمون الجملة وهو مفرد ؛ لأن نسبة الحكم للمحكوم عليه ، وقوله: وكذا تذكيره أي: لازم أيضًا نحو: إنه زيد قائم ، ولا يجوز إنها إلا فيما ذكره .

مثال ما وليه مؤنث: إنها هند ذاهبة ، ومثال ما وليه مذكر شبه به مؤنث: إنها قمر جاريتك ، ومثال ما وليه فعل بعلامة تأنيث: ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦] فيرجح تأنيثه في هذه الصور الثلاث باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن ؛ لأن القصة والشأن بمعنى واحد ، وفي الثانية مشاكلة يحسن بها الكلام ، ولا يكترث بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر نحو: إنها شمس وجهك ، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريتك ، والمنقول عن البصريين: جواز التذكير والتأنيث مطلقًا ، ولكن المستحسن التأنيث مع المؤنث ، والتذكير مع المذكر ، والمنقول عن الكوفيين: أن المخبر عنه إن كان مؤنثًا ؛ فالضمير مؤنث ، وإن كان مذكرًا ؛

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ .
(٢) الكتاب ١/ ١٤٧ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٤ .
(٣) الأصول لابن السراج ١/ ١٨٣ .

فالضمير مذكر ، فلا يجوز عندهم: كانت زيد قائم ولا كان هند قائمة ، ويرد على الكوفيين من قول العرب: إنه أمة الله ذاهبة .

ص: ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوبًا في بابي إن وظن، ويستكن في بابي كان وكاد.

ش: يعمل في ضمير الشأن الابتداء أو أحد نواسخه فيبرز مبتدأ نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] وحكي عن الفراء و أبي الحسن[١] أنه لا يكون مبتدأ ، واسم ما كقوله:

وما هو من ياسو الكلام وتقلي ::: به نالبات الدهر كالدائم البخل[٢]

فهو اسم ما ، والجملة بعده في موضع نصب على الخبر ، وقيل: لا يجوز أن يكون اسم ما ضمير الشأن ، ومن أجازه ؛ قال: يجوز دخول إلا على الخبر فيبطل العمل نحو: ما هو إلا زيد قائم ، ويبرز منصوبًا في باب إن وأن وباب ظن كقول الشاعر:

علمته الحق لا يخفى على أحد ::: فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر[٣]

ويستكن في باب كان نحو: كان زيد قائم ، وأنكر الفراء هذا التركيب وهو محجوج بسماعه[٤] من العرب كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت ::: وآخر مثن بالذي كنت أصنع[٥]

وباب كاد كقوله تعالى: في قراءة حمزة وحفص[٦]: ﴿ من بعدما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ [التوبة: ١١٧] فاسم كاد ضمير الشأن ، وقلوب فاعل يزيغ ، ولا يجوز أن ترفع[٧] قلوب بكاد ، ويكون برفع الخبر ، وفاعله ضمير القلوب لما يلزم من جواز: القلوب يزيغ ، وجواز ذلك خاص بالضرورة ، ومنع بعضهم دخول ضمير الشأن في أفعال المقاربة والصحيح جوازه وهو مذهب سيبويه[٨] .

ص: ويبنى[٩] المضمر لشبهه بالحروف وضعًا وافتقارًا وجمودًا، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

ش: المضمرات كلها مبنية وسبب بنائها شبهها بالحروف وضعًا كتاء فعلت ، ونا في ضربنا فهذان ونحوهما مما هو على حرف واحد أو حرفين مشبه للحرف في وضعه ثم حمل سائر المضمرات عليه ليجري الباب على سنن واحد ، وافتقارًا ؛ لأن كل مضمر يفتقر إلى ما يفسره ، وجمودًا والمراد به عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف فلا يصغر ولا يوصف به بخلاف اسم الإشارة ، أو للاستغناء باختلاف صيغه ؛ لاختلاف المعاني ، ألا ترى أن المتكلم له في الرفع تاء

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٠ .
(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢٣ .
(٤) شرح المفصل ٣/ ١١٦ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للمعجر البلوي في تخليص الشواهد٢٤٦ ، وخزانة الأدب ٩/ ٧٢ ، ٧٣ ، والدرر ١/ ٢٢٣ ، ٢/ ٤١
(٦) معجم القراءات ٣/ ٤٩ .
(٧) في ر: يرتفع .
(٨) الكتاب ١/ ٧١ .
(٩) في ر: وبني .

مضمومة ، وفي غير الرفع ياء ، والمخاطب في الرفع تاء مفتوحة وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز به ، وكل واحد من المعاني الأربعة صالح لأن يكون سبب البناء ، وقال بعضهم: إنما بني المضمر لشبهه بالحروف في المعنى ؛ لأن كل مضمر يتضمن معنى المتكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف .

**ص: وأعلاها اختصاصًا ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب، ويغلب الأخص في الاجتماع.**

ش : يعني أن "أنا" ونحوه أخص من هو ونحوه وذلك لقلة الاشتراك ، وقد تقدم هذا المعنى في باب المعرفة والنكرة لكنه كرره لما بنى عليه من الحكم وهو تغليب الأخص في الاجتماع فتقول: أنا وأنت فعلنا ، ولا تقول فعلتما ، وأنت وهو فعلتما ولا تقول: فعلا ، وسواء تقدم الأخص أم غيره .

**فصل: من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عمادًا.**

ش : وجه تسميته فصلاً أنه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا وهذا أحسن ؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم ؛ لأن الضمير لا ينعت ، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين[١] أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة[٢] ؛ لأنه يدعم به الكلام أي: يقويه ويؤكده[٣] ، وسماه بعض المتقدمين صفة ، وقد رد عليه سيبويه[٤] ، وقوله: من المضمرات أي: من المضمرات المسمى ، وذلك يدل على أنه اسم ؛ لأنه جعله من المضمرات وهذا مذهب الخليل[٥]: أنه ضمير باق على اسميته ، ونقل عن البصريين ، وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف[٦] وصححه ابن عصفور[٧] .

**ص: ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقًا لمعرفة قبل باقي الابتداء أو منسوخه.**

ش : لا يقع الفصل إلا بلفظ الضمير المرفوع المنفصل نحو: أنا ونحن وأخواتها فتقول: كنت أنا القائم ، وكنت أنت القائم ، وكان زيد هو القائم ، وقوله: مطابقًا لمعرفة قبل أي: قبله فقطعه عن الإضافة ونوى ، ويعني بالمطابقة أن يطابق ما قبله في الإفراد والتذكير وأضدادهما في التكلم والخطاب والغيبة ، وفهم منه أنه لا يجوز أن يكون قبله نكرة ، فلا يجوز: ما ظننت أحدًا هو القائم ، ولا كان رجل هو القائم . هذا مذهب البصريين[٨] ، وأجازه الفراء وهشام[٩] ، وقوله: "باقي الابتداء أو منسوخه" صفتان لمعرفة ، فمثال باقي الابتداء: زيد هو القائم ، و مثال منسوخه: ظننت زيدًا هو القائم وكان زيد هو القائم ، وملخصه أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولي

---

(١) في ر: يتبين .
(٢) الإنصاف المسألة رقم ١٠٠ .
(٣) في ر: يقوي ويؤكد .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٠ والذين يسمونه صفة هم المدنيون .
(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٧ .
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥ .
(٨) الكتاب ٢/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، والمقتضب ٤/ ١٠٣ .
(٩) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨ .

الناسخ بالشروط التي تذكر ، وأجاز الفراء وقوعه في أول الكلام نحو: "ما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر" وقال: لم يوضع العماد ؛ لأنه يدخل بين المبتدأ والخبر ؛ إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل .

**ص: ذي خبر بعد معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه.**

ش : "ذي خبر لمعرفة"صفة لمعرفة المتقدم ، وأراد بعده فقطعه عن الإضافة ، وقوله: "معرفة أو كمعرفة " صفة الخبر فشرط في الخبر أن يكون معرفة مطلقًا أو مشابها للمعرفة في دخول آل عليه وذلك نحو: خير منك وأفضل منك ومثلك فتقول: كان زيد هو خير منك أو أفضل منك أو مثلك ، فيجوز كون هو فصلاً ؛ لأن هذه النكرات أشبهت المعرفة فيما ذكرنا ، فإن كانت النكرة تقبل "آل" امتنعت المسألة ، فلا يقال: كان زيد هو منطلقًا ، وكأن هذا مجمع عليه إلا أن الصفار حكى أن بعضهم أجاز أن يكون فصلاً نحو: كان زيد هو يقوم على أنه فصل قبل الفعل المضارع .

**ص: وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين.**

ش : مثال وقوعه بين نكرتين كمعرفتين أي في امتناع دخول آل: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك ، وحسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو . حكاه سيبويه عن بعضهم ، وأنكره إنكارًا شديدًا ، قال سيبويه[1]: وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وحكى ابن الباذش[2] أن قومًا من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات . قالوا: ومنه قوله مع إلى: ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل: ٩٥] فأربى في موضوع نصب .

**ص: وربما وقع بين حال وصاحبها.**

ش : أجاز قوم وقوع الفصل قبل الحال ، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم[3]: ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم ﴾ [هود: ٧٨] بنصب أطهر وبها قرأ عيسى بن عمر وأجاز: هذا زيد هو خير منك ، وقول بعض العرب: أكثر أكلي التفاح هو نضيجه .

قال المصنف في شرح الشافية[4]: والأول أن ينتصب أطهر لكم على أنه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي ، أما نصب هو بصيحة فعلى جعله مبتدأ ثانيًا وهو وخبره خبر المبتدأ . انتهى .

وحكى الأخفش[5] أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكًا وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه[6] ، وإذا ثبت ما حكاه الأخفش ؛ فلا وجه لإنكاره ، ولكنه قليل كما قاله المصنف .

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٦ .
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢٩٤ .
(٣) معجم القراءات ٣/ ١٢٦ .
(٤) ١/ ٢٤٣ .
(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٢٩٥ .
(٦) الكتاب ٢/ ٣٩٧ .

١٧٤ ـــــــ

الفاضل ، وذهب الخليل والقائلون باسميته من البصريين إلى أنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأن الغرض الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبرًا لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجئ به إلا لمعنى في غيره ؛ فلم يحتج إلى موضع من الإعراب .

**ص: وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، وقرن باللام، أو ولي ظاهرا.**

ش : هاتان الصورتان تتعين فيها الفصلية الأولى إذا وليه منصوب وقرن باللام نحو: إن كان زيد هو الفاضل ، وإن ظننت زيدًا هو الفاضل ، إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده ، ولا تابعًا لدخول اللام عليه .

الثانية: إذا ولي ظاهرًا منصوبًا ، وليه منصوب نحو: ظننت زيدًا هو القائم ، فالفصلية هنا متعينة لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبدلية لنصب ما قبله ، وقوله: أو ولي ظاهرًا معطوف على قوله: وقرن باللام لا على قوله: وليه منصوب ؛ لأن تعينه الفصلية في الصورتين مشروط: بأن يليه منصوب ، ويضاف لهذا الشرط أحد أمرين: أن يقرن باللام ، أو يلي ظاهرًا منصوبًا ؛ لأنه إن لم يكن منصوبًا ؛ لم يتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم فيجوز كون "هو" بدلاً ، وإن كان الاسم ضميرًا نحو: كنت أنت القائم ؛ جاز الوجهان ، وزاد أن يكون توكيدا .

**ص: وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.**

ش : هذه لغة لبعض العرب يرفعون ضمير الفصل بالابتداء ، وما بعده على أنه خبر مطلقًا ، قال سيبويه[1]: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خير منك ، وحكى الجرمي: أن الرفع لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد: أنه سمع منهم يقرؤون: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ ﴾[المزمل: ٢٠] بالرفع . قال قيس بن الذريح:

تبكي على لبنى وأنت تركتها ::: وكنت عليها بالملا أنت أقدر[2]

والقوافي مرفوعة بدليل قوله:

فإن تكن الدنيا لبنى تغيرت ::: فللناس والدنيا بطون وأظهر

مسألة: فائدة الفصل عند الجمهور: التوكيد ، وقال السهيلي[3]: الاختصاص ، فإذا قلت: كان زيد هو القائم ؛ أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره .

مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين ، لا يقال[4]: ظننت هذا الحلو هو الحامض ، وقيل: يجوز دخوله بينهما .

• • •

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٢ .
(٢) البيت من الطويل ، لقيس بن ذريح في لسان العرب (ملا) .
(٣) المسألة كلها في التذييل والتكميل ٢/ ٣٠٣ .
(٤) في ر: لا تقول .

## باب: الاسم العلم

**ص: وهو المخصوص مطلقًا غلبة أو تعليقًا بمسمّى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجارى مجراه.**

ش: المخصوص: جنس يشمل المعارف، ويخرج اسم الجنس نحو: رجل؛ فإنه شائع غير مخصوص، ومطلقًا فصل أخرج به المضمر كأنا فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به. وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم، ويخرج أيضًا اسم الإشارة نحو: ذا فإنه مخصوص باعتبار من أشرت إليه في الحال غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفرد مذكر قريب وكذا بقية المعارف، وقوله: "غلبة أو تعليقًا" تقسيم لصنفي العلم. ولو حذف ما ضر، والتعليق: تخصيص الشيء بالاسم قصدًا للتسمية، كزيد وسعاد، والغلبة: تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقًا كتخصيص عبد الله بابن عمر، والكعبة بالبيت. ومصنف سيبويه بالكتاب، وفي ذي الغلبة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه ليس بعلم؛ بل أجري مجراه، وهو اختيار ابن عصفور[1]، وقوله: "بمسمًّى غير مقدر الشياع" أخرج نحو: شمس وقمر فإنهما شائعان بالقوة لا بالفعل. وقوله: "أو الشائع الجارى مجراه" أي: مجرى المخصوص - يعني في اللفظ، والمراد بهذا علم الجنس؛ كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وبرة للمبرة، وفجار للفجرة؛ فهي أعلام لفظًا نكرات معنى لشياعها، وإنما جعلت أعلامًا لموافقتها العلم الشخصي لفظًا فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف، وعن الإضافة، ومنعت الصرف مع التأنيث في نحو: أسامة، ونعتت بالمعرفة نحو: هذا أسامة المقبل، ونصبت النكرة بعدها على الحال، ولم يستقبحوا الابتداء بها نحو: أسامة أجرأ من ثعالة: وقال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازًا إذ لا يخالف معناه دلالة أسد، إنما يخالفه في الأحكام اللفظية، ألا ترى أنه داخل تحت حد النكرة. انتهى.

وإجراء العرب أسامة ونحوه مجرى المعارف، وأسدًا ونحوه مجرى النكرات دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظًا، والقواعد تأبى ذلك فتعين إذ ذاك طلب الفرق بينهما، وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدًا وضع على شخص لا يمتنع أن منه أمثال فوضع على الشياع، وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص، وقال ابن إياز في إطلاقه على الواحد من الجنس: إنه صحّ باعتبار ما فيه من الحقيقة الجنسية مع قطع النظر عن مشخصات ذلك الواحد، وقال سيبويه: هذا باب من المعرفة يكون فيه[2] الاسم الخاص شائعًا في أمته ليس واحد منها أولى به من الآخر فجعله معرفة خاصًا، والظاهر أن ذلك في المعنى، ولا ينافي وصفه بكونه خاصًا وصفه بالشيوع إذا حمل على المعنى المتقدم.

**ص: وما استعمل قبل العملية لغيرها: منقول منه، وما سواه مرتجل.**

ش: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل هو مذهب الأكثرين، فالمنقول نحو: حارس وفضل وأسد ويزيد أعلامًا؛ لأنها تستعمل لغيرها فهي منقولة من ذلك الغير، وقيل: المنقول ما حفظ له أصل

---

(١) المقرب: ٢٩٨.
(٢) سقطت من ر.

في النكرات ، وقيل ما سبق له وضع في النكرات ، والمرتجل ما سواه نحو: سعاد وأدد ، وزعم بعض النحاة أن الأعلام ، كلها منقولة[١] ، ولا يضر جهلنا بأصلها[٢] . قيل: وهو ظاهر قول سيبويه[٣] ، وزعم الزجاج[٤] أنها كلها مرتجلة ، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ؛ ولذلك يجعل "ال" في الحارث زائدة . وعلى هذا: فيكون موافقتها للنكرات بالغرض لا بالقصد قيل: وتقسيم الأكثرين ، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب ، فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، والنقل يكون من مصدر كفضل ، ومن اسم عين كأسد ، ومن اسم فاعل كحارث ، ومن اسم مفعول كمنصور ، ومن صفة مشبهة كالحسن ، ومن فعل ماض كشمر ، ومن فعل مضارع كيزيد ، ومن فعل وفاعل مستكن نحو يزيد من قوله:

بُئْتُ اخْوَالي بَني يَزيدُ ::: فضلاً عليَنا فَهُم قديدُ[٥]

أنشده الزمخشري بالياء وصوابه بالتاء المثناة من فوق وهو أبو قبيل ، وإليه تنسب الثياب التزيدية ، ومن فعل وفاعل بارز نحو: أطرقا ، ومن فعل وفاعل بارز[٦] نحو: برق نحره ، ولم يسمع النقل من الجملة الاسمية وهو جائز قياسًا ، وزعم بعض النحويين أنه قد نقل من الأمر دون إسناد ، وجعل من ذلك "اصمت" اسما لفلاة قال الشاعر:

سَلوقية باتَت وباتَ بها بوحش ::: اصمت في أصلابها أود[٧]

وقال المصنف[٨]: وذلك غير صحيح ؛ لأن الأمر بالصمت - إن كان من أصمت فتفتح الهمزة ، أومن صمت فتضم الميم ، واصمت بخلاف ذلك ، والمنقول لا يغير ، ولأنه يقال فيه: اصمتة بتاء التأنيث ، وقيل: هو أمر من صمت يصمت ، وإلحاق التاء له إعلام[٩] بكونه فارق وضعه من الفعلية ، وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت نحو بية[١٠] بئر لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وهو منقول من صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها:

لأنكحن بَبَّة ::: جاريةً خدبة
مكرمة محببة ::: تحب أهل الكعبة[١١]

وزعم ابن خالويه[١٢] أن بية هو الغلام السمين فيكون منقولاً من الصفة . قال المصنف[١٣]:

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٩ .
(٢) في ط: بالأصل .
(٣) الدليل والتكميل ١/ ٣٠٨ .
(٤) السابق والصفحة .
(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ .
(٦) في ط: ظاهر .
(٧) البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في ديوانه ٦٩ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧١ ، ١٧٢ .
(٩) في ط: علامة .
(١٠) في ط: كبة .
(١١) الرجز لهند بنت أبي سفيان في الدرر ١/ ٢٢٦ .
(١٢) كتاب ليس لابن خالويه ٣٦، وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني ، توفي سنة ٣٧١ هـ معجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ .
(١٣) شرح التسهيل ١/ ١٧٢ .

وهو الصحيح .

**ص: وهـو إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر، أو كسر ما يفتح، أو بتصحيح ما يعل، أو إعلال ما يصحح.**

ش : المقيس موافق حكم نظيره من النكرات والشاذ ما خالف حكم نظيره من النكرات ، إما بفك ما يدغم نحو: محبب فإنه مفعل من الحب وقياسه: محبّ بالإدغام نحو: مكر ومفر ، وإنما جعلت ميم محب زائدة ولم تجعل أصلية ، والباء للإلحاق فيكون فكه قياسًا لعلة أصالة الميم في نحو ذلك ، ولفقدان مادة " م ح ب " أو فتح ما يكسر نحو: موهب وموظب وموأله من وهب ووظب ووأل ، والقياس كسر العين ؛ لأن ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه صحيحة نحو: موعد وموعدة ، ولا يكون وزن ذلك فوعلاً وفوعولة والميم أصلية لما تقدم في محبب إذ ليس في كلامهم تركيب " م . ظ . ب" ولا " م . هـ . ب" أو كسر ما فتح نحو: معدى كرب ، والقياس: معدي كرب بالفتح كمرمى ومسعى ، وحكى قطرب: حيقل بكسر القاف اسم امرأة من العرب وقياسه الفتح كضيعم ، أو تصحيح ما يعل نحو: مديين ومكون وحيوة ، والقياس: مدان ومكان وحياة بإعلال الياء والواو كمقام ومفازة ، وبقلب الياء واوًا وإدغام الياء فيها ، وذلك لاجتماع الواو والياء وسكون السابق منهما وإعلال ما يصحح نحو: داران وماهان قياسهما: دوران وموهان بالتصحيح نحو: الجولان والطوفان .

**ص: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب.**

ش : العلم ينقسم إلى مفرد ومركب ، فالمفرد ما عرى من إضافة وإسناد ومزج نحو: زيد ، والمركب ما لم يعر منهما . فمثال الإضافة عبد الله ، والإسناد: برق نحره ، وما كان جملة في الأصل ، والمزج نحو: سيبويه وبعلبك وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، وأورد على المصنف أنواع من المركب وقد عريت مما ذكر ، وذلك ما تركب من حرفين نحو: إما أو حرف واسم نحو: يا زيد ، أو فعل وحرف نحو: قد قام إذا سمي بها ، وهذه الأنواع الثلاثة تحكى ولا تعرب .

**ص: وذو الإضافة كنية و غير كنية.**

ش : لما ذكر أن المركب ثلاثة أنواع أخذ يتكلم على كل منها فذكر أن ذا الإضافة قسمان كنية وهو ما يصدر بأب أو أم نحو: أبي بكر وأم كلثوم ، وغير كنية وهو ما لا يصدر بأب ولا أم نحو: عبد الله وعبد الرحمن .

**ص: وذو المزج إن ختم بغير "ويه" أعرب غير منصرف وقد يضاف، وإن ختم بـ"ويه"؛ كسر، وقد يعرب غير منصرف.**

ش : ذو المزج قسمان:

**أحدهما:** مختوم بغير "ويه" نحو: معدي كرب فهذا فيه ثلاث لغات: إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو: جاء معدي كربُ ، ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كربٍ ، وهذه الفصحى .

**والثانية:** إضافة صدره إلى عجزه فينخفض على ما يقتضيه الحكم من صرف وغيره ، ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه نحو: جاء معدي كربَ ، ورأيت

معدي كرب ، ومررت بمعدي كربٍ ، وقد يمنع كرب من الصرف حال الإضافة فيفتح .

**والثالثة:** أن يبنى تشبيهًا لـه بخمسة عشر ، وقد ذكر المصنف هذا الوجه في باب ما لا ينصرف .

**والقسم الثاني:** مـا ختـم بـ "ويـه" ففيه لغتان الفصحى: بناؤه على الكسر ، ولم يذكر سيبويه غيرها ، والثانية: أن يعرب غير منصرف فتقول: قام سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

قيل: وهذا وجه أجازه الجرمي[1] فإن كان سماعاً ؛ قبل ، وإن كان قياساً ؛ فالقياس منعه .

**ص: وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزها إن كان ظاهرا.**

ش : قـال المصنـف: مـن العـرب مـن يقـول: جاء برق نحره فيضيف ، وتقييده بقولـه: "إن كان ظاهـرًا" يـدل عـلى أنـه يقـاس عنده وينبغي ألا يقاس على ذلك ، واحترز من نحو: خرجت وبرقت مسمى بهما فإنهما لا يجوز فيهما إلا الحكاية ، وأجاز إعراب نحو: قمت فتقول: هذا قمت ، ورأيت قمتا ومررت بقمت .

**ص: ومـن العلم اللقب ويتلو غالبًا اسم ما لقب به بإتباع أو قطع مطلقًا أو بإضافة أيضًا إن كانا مفردين.**

ش : اللقـب عـلم يشـعر بضـعة المسـمى أو رفعته ، وينطق به مفردا ، ومع الاسم فإذا كان مع الاسم ؛ فالغالب أن يتأخر ، واحترز بقولـه: "غالبا"من نحو قول الشاعر:

**أبلـغ هـذيلاً وأبلـغ مـن يبلغهـا ::: عـني حديثًا وبعـض القـول تجريب**
**بـأن ذا الكلـب عمـرا خيرهـم حسبا ::: بـبطن شـريان يعـوي حولـه الذيب[2]**

وذا الكلـب لقـب لعمـرو ، وسقط قولـه: "غالبا"من بعض النسخ ، وإذا تأخر اللقب ، جاز فيه الإتبـاع ، إمـا عـلى البدل وإما على عطف البيان ، وجاز القطع إلى الرفع بإضمار هو ، وإلى النصب بإضـمار أعـني ، وقولـه: "مطلقـا" أي: سواء كانا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة ، أو مفردين نحو: سعيد كرز ، أو مركبًا ومفردًا نحو: عبد الله بطة ، أو مفردًا ومركبًا نحو: زيد عائذ الكلب فالوجهان – أعـني الإتباع والقطع – جائزان في الصور الأربع ، قولـه: وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين ، أي: يجوز في المفردين مع الوجهين السابقين وجه ثالث وهو إضافة الاسم إلى اللقب نحو: هذا سعيد كرز ، ولا تجـوز الإضـافة في غـير المفردين ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز في المفردين غير الإضافة[3] ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين[4] الإتباع فيها كما ذكر المصنف[5] ، واعتذر عن سيبويه في كونه لم يذكـر غير الإضافة ، قال[6]: لأنها على خلاف الأصل ، فبين استعمال العرب لها إذ لا مستند لها إلا السـماع بخـلاف الإتباع والقطع ، فإنهما على الأصل وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأن

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦ .
(٢)البيتان من البسيط ، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخليص الشواهد ١١٨ ، والدرر ١/ ٢٥٥ ، ولسان العرب (شرى) .
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٧٣ .
(٤) السابق والصفحة .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣ ، ١٧٤ .

مدلول الاسم واللقب واحد فيلزم إضافة الشيء إلى نفس فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، كأن التقدير: جاءني مسمى هذا اللقب ، فتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما ، وإنما يؤول الاسم بالمسمى ؛ لأنه المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى ، وهذا أيضًا موجب لتقديم الاسم على اللقب ؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز فلو قدم لتوهم أنه الاسم . انتهى .

وإذا كان مفردين والاسم فيه "ال" نحو: الحارث كرز ، لم تجز الإضافة .

ص: **ويلزم ذا الغلبة باقيًا على حاله ما عُرِّف به قبل دائمًا إن كان مضافًا، وغالبًا إن كان ذا أداة.**

ش: ذو الغلبة هو ما اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا وهو ضربان: مضاف كابن عمر وابن رألان ، وكل واحد من ولد عمر ورألان يطلق عليه ابن عمر وابن رألان إلا أن الاستعمال غلب على عبد الله ، وجائز ذو الأداة كالأعشى والنابغة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشًى ونبوغ ، واحترز بقوله: " باقيًا على حاله "أي – على علميته من أن يقدّر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف نحو: " ما من ابن عمر كالفاروق ، أو يقدر زوال اختصاص ما فيه "ال" فيجرد ويضاف كقولهم: أعشى قيس ، ونابغة بني ذبيان قال الشاعر:

**ألا أبلغ بني خلف رسولا ::: أحقًّا أن أخطلكم هجاني**[1]

قال المصنف[2]: وأشرت بقولي: غالبًا إلى تغير الحال بالنداء فيعرى عن الأداة كقول النبي ﷺ : «**إلا طارقًا بطرق بخير يا رحمن**» وقوله: ما عرف به من قبل يعني الإضافة والأداة ، وقوله: دائمًا إن كان مضافًا نحو: ابن عمر فلا يفصل بينهما بحال ، وغالبًا إن كان ذا أداة نحو: الصعق والعوى والدبران ، وأشار بقوله: غالبًا إلى أنها قد تحذف نحو:

**إنَّ لنا عزًّى ولا عزى لكم**[3]

وقول الشاعر:

**إذا دبرانا منك يومًا لقيته ::: أومل أن ألقاك غدوا بأسعد**[4]

وحكى ابن الأعرابي: هذا عيوق طالعًا قال: وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم العالية ، وحكى سيبويه[5]: هذا يوم الاثنين مباركًا فيه "وال" في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف خلافًا لأبي العباس[6] ، فإذا زالت صارت عنده نكرات ، ومذهبه باطل بما حكى سيبويه من مجيء الحال منه ، والصحيح مذهب الجمهور: أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها "ال "كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران .

---

(١) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٦ .
(٣) البيت من الرجز ، لأبي سفيان بن حرب في الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢/ ١١١ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٣٢ .
(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٣ .
(٦) المقتضب ٣/ ٣٨٢ .

ص: ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله.

ش: مثال ما قارنت الأداة نقله: النضر والنعمان، ومثال ما قارنت ارتجاله: السموأل واليسع[١] فهذه الأسماء حالة النقل والارتجال قارنها الألف واللام فهي في الحكم مثل ما كان علما بالغلبة مما فيه أل فيجوز نزعها في الأحوال التي نزعت من العلم بالغلبة كالنداء، وهذان النوعان أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيه مقصورة في التسمية وفي التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله؛ نظرًا لأن ذلك يخالف تمثيل المصنف في الخلاصة لما فيه " ال" للمح الصفة وهو ما نقل مجردًا من "ال" قال:

وبعض الأعلام عليه دخلا ::: للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان. قال المصنف[٢]: ومن الأعلام التي قارنت وضعها وجود الألف واللام: "الله" وليس أصله الإله وأطال في الاستدلال على ذلك بما لايحتمله هذا التعليق، وصدر كلامه بأنه لو لم يرد عليه إلا أن يكون مدعيًا ما لا دليل عليه؛ لكان كافيا؛ لأن الله والإله مختلفان لفظا ومعنى: أما في اللفظ فلأن **أحدهما** - في الظاهر الذي لاعدول دون دليل - معتل العين، **والثاني**: مهموز الفاء صحيح العين واللام فهما مادتان وردهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما في المعنى، فلأن الله خاص بـ"ربنا" - تبارك وتعالى - في الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك.

ص: وفي المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان.

ش: أي مجرد من الألف واللام وهو ثلاثة أقسام: منقول من صفة نحو: حارث وحسن، ومنقول من مصدر نحو: فضل وعلا، ومنقول من اسم عين نحو: ليث وخرنق، واحترز بقوله: صالح لها لأن الألف واللام من المنقول من فعل نحو: يشكر ويزيد فإنه لايصلح للأداة فلا تدخله "ال" إلا في ضرورة، أو عروض تنكير والوجهان هما في أن يلمح[٣] الأصل فتدخل "ال" أو لا يلمح فيستديم التجريد، وأكثر دخولها على الصفة ثم المصدر ثم اسم العين، وظاهر هذا يقتضي أن تكون للمح الأصل كما ذكر لا للمح الوصف لدخولها على مثل ليث وأسد.

وقال ابن المصنف: وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة كما مر، وقد يكون في المنقول من مصدر عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل. انتهى. وعبارة المصنف يوهم ظاهرها أن الوجهين مفرعان على لمح الأصل بقوله: "ملموح به الأصل" وليس كذلك، بل هما مرتبان دخول "ال" على لمح الأصل، وعدم دخولها على ترك لمحه، وقال في النهاية: الفرق بينهما أن الحارث فيه معنى الصفة باق، وفيه ضمير يعود على "ال" ولو كسرت: لكان القياس فيه الحرث والحراث كما تقول: الصوم والصوام، وإذا نزعت "ال" فقيل: حارث، فهو خال من الضمير وقياس تكسيره حوارث. انتهى.

وفيه نظر؛ لأن "ال" في الحارث حال علميته ليست هي الموصولة، فكيف يعود عليها ضمير،

---

(١) في ط: اليسع والسموأل.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٧.
(٣) في ر: هما أن تلمح الأصل.

وإنما هي زائدة لإفادة ما ذكر ، وقال ابن يعيش: ما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة ، فإنها تقر فيه بعد النقل ، وما نقل مجردًا من الألف واللام ؛ لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو: سعيد ومكرم وحاتم وناقلة وهو خلاف ماتقدم ، والصواب ماقدمناه .

ص: وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرًا فيجرى مجرى نكرة.

ش: مثال تنكيره تحقيقًا نحو: رأيت زيدًا من الزيدين ، وما من زيد كزيد بن ثابت ، وقول توف البكالي: ليس موسى بني إسرائيل إنما هو موسى آخر ، ومثال تنكيره تقديرًا قول أبي سفيان[١]: لا قريش بعد اليوم وكقول بعض العرب[٢]: فأما البصرة فلا بصرة لكم ، وأنشد المصنف[٣]:

أزمان سلمى لا يرى مثلها الـراء ::: ون في شام ولا في عـراق[٤]

ص: ويسلب التعيين بالتثنية والجمع فيجبر بحرف التعريف إلا في نحو: جمادين وعمايتين وعرفات.

ش: مثال ذلك في التثنية قول الأسود بن جعفر:

فقبلي مات الخالدان كلاهما ::: عميد بني حجوان وابن المضلل[٥]

أراد خالد بن فضلة ، وخالد بن قيس المضلل ، وأنشده الزمخشري[٦]: وقبلي والصواب بالفاء ؛ لأن قبله:

فإن بك يومي قددنا وأخاله ::: كواردة يوم إلى ظمأ ومنهل

وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة: الكعبان ، ولعامر بن مالك بن جعفر ، وعامر بن الطفيل: العامران ، ومثال الجمع قول رؤبة:

أنا ابن سعد أكرم السعدينا[٧]

والرواية بنصب أكرم على المدح ، وقال زيد بن ثابت لعمر رضي الله عنه: "هؤلاء المحمدون بالباب: محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن طلحة ومحمد بن حاطب ومحمد بن سلمة" ، وقوله: فيجبر بحرف التعريف يعني إن أريد تعريفه ، وإلا فلا كقوله:

رأيت سعودا من شعوب كثيرة ::: فلم تر عيني مثل سعد بن مالك[٨]

وليس يجبر في الحقيقة ، بل هو كسائر النكرات إذا أريد تعريفها ، وفي ذلك حجة على من منع تثنية العلم وجمعه ، وقوله: إلا في نحو جمادين يعني: فلا تسلب العلمية بالتثنية ، والعلمية في جمادى شبيهة بعلمية أسامة ؛ لأن كل شهر يجيء بعد ربيع الثاني يسمى جمادى ، وعمايتان هما جبلان ، وعرفات مواقف الحج .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٠ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨١ .
(٤) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في اللسان (عرق) .
(٥) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٧ .
(٦) شرح المفصل ١/ ٤٦ .
(٧) الرجز لرؤبة ابن العجاج في ملحق ديوان ١٩١ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٧ .

قال المصنف[1]: واحدها عرفة فجميع ذلك لايسلب منه التعريف بالتثنية والجمع ، و الدليل على بقاء علميتها أنها لا تضاف ولا يدخل عليها "ال" وسبب ذلك أن المسمّى بها لا يفترق ، فإذا اشترك في العلم ما لا يفترق . لم يحتج إلى الأداة في تثنية ولا جمع "وقد ثنوا الأعلام الشخصية وجمعوها فقالوا: الأسامتان والأسامات . قيل: وينبغي أن يكون ذلك بالنظر إلى الشخص الخارجي لا إلى الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه .

**مسألة**: ذكر ابن جني أن من الناس من ذهب إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية وأبطله بقول الشاعر:

**أتيت حريثًا زائرًا عن جنابة ::: وكان حريث في عطائي جاهدا**[2]

وإنما يريد الحارث بن وعلة الذهلي ، ولو كان منكرًا ؛ لما دخلت[3] عليه "ال" .

**ص: ومسميات الأعلام أولو العلم وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات وأنواع معان، وأعيان لاتؤلف غالبًا ومن النوعي ما لا يلزم التعريف.**

ش : أولو العلم يشمل الملائكة والأنس والجن والقبائل نحو: جبريل وزيد والوهبان وقزارة ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات كالسور و الكتب والكواكب والأمكنة نحو: اليقرة والكامل وزحل ومكة وكذلك أشخاص الحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجمل وشاة وكلب نحو: "سكاب ودلدل ويعفور وشدقم وهيلة وواشق" ، وكذلك السلاح والملابس نحو: ذي الفقار وأنواع المعاني نحو: أبي الحارث وأسامة للأسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب وقثم للضبعان .

واحترز بقوله: لا تؤلف غالبًا من المألوفة فإنها توضع لأحادها الأعلام لا لجنسها ، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى ما في بعض المألوفات من الأعلام النوعية كما في الدفقاء للأحمق وهيان بن تيان للمجهول الشخص والنسب وابن بهكل وشهلل وفهلل للضلال "وقنوربن فنور لنوع العبد واقعدي وقومي لنوع الأمة وأبي المضاء لنوع الفرس .

وقوله: "ومن النوعي ما لا يلزم التعريف: "قال في الشرح[4]: لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه ؛ جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطي مايعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل نكرة: فيعطي لفظه ماتعطي النكرات ، ويعني بالنوعي: نوعي المعارف وماأخذه السماع ، ومن ذلك: فينة وغدوة وبكرة وعشية تقول: أتانا فينة بلاتنوين إذا أردت الحين ، وفينة بالتنوين أي: حينا بعد حين وكذلك البواقي لاتنون إذا قصد بها ما يقصد بالمقرون "بال" عهديتين أو جنسيتين كما يفعل بأسامة إذا قصد بها ما يقصد بالمجرد من "ال" وليس لك ذلك في أسامة . قال المصنف: ولا علة في ذلك إلا مجرد الإتباع للسماع . انتهى . ولم يسمع ذلك في نوعي الأعيان .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨١ .
(٢) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله .
(٣) في ر: ما دخل .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٣ .

**ص: ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها.**

ش: إنما كانت الأمثلة الموزون بها أعلاما؛ لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة للإشارة إلى حروفه وهيأته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة نحو: لا ينصرف فعل المعدول بل ينصرف فعل غير معدول.

**ص: فما كان منها بتاء تأنيث أو على وزن الفعل به أولى أو مزيدًا آخره ألف ونون أو ألف إلحاق مقصورة لم ينصرف إلا منكرًا، وإن كان على زنة منتهى التكسير، أو ذا ألف تأنيث؛ لم ينصرف مطلقًا فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق؛ جاز في المثال اعتباران.**

ش: الأمثلة الموزون بها أربعة أقسام: قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو: فاعل إذ ليس فيه سبب يمنع مع العملية.

وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو ما كان بتاء التأنيث كفعلة، أو على وزن الفعل به أولى كأفعل، أو مزيدًا آخره ألف ونون نحو: فعلان، أو ألف إلحاق مقصورة نحو فعنلى وزن حبنطى، واحترز بالمقصورة من الممدودة فإنها لا تمنع الصرف، فجميع ذلك لا ينصرف مادام معرفة نحو: فعلة وزن جفنة وأفعل وزن أحمد وفعلان وزن سكران، وفعنلى وزن حبنطى فإذا وقعت موقعًا يوجب تنكيرها، صرفت نحو كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلات إن كان اسمًا، وكل فعلان مؤنثه فعلى لاينصرف وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف وكل فعنلي مقصور.

وقسم لا ينصرف مطلقًا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على وزن منتهى الجموع نحو مفاعل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة كفعلاء أو مقصورة كفعلى فجميع ذلك لا ينصرف سواء بقي على تعريفه أم نكر.

وقسم فيه وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق نحو: فعلى بفتح الفاء فيه اعتباران إن حكم بكون ألفه للتأنيث؛ امتنع في التعريف والتنكير، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير، وقال ابن هشام[1]: اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها إن استعملت للأفعال خاصة؛ حكيت نحو: ضرب وزنه فعل، وانطلق وزنه انفعل، وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن؛ فإن حكمها حكم نفسها هي أعلام، فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية؛ لم ينصرف نحو قولك: فعلان لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف، وإن لم يرد بها ذلك، وأريد حكاية موزون مذكور معها كقولك: قائمة فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة؛ لأن هذه الأمثلة أعلام فهذا علم فيه التأنيث، ومنهم من قال: يحكي به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة، وإذا قال: عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف إذ لا حكاية توجب تنوينه.

**ص: وإن قرن مثال بما يزول معه الموزون فحكمة حكمه.**

ش: أي: فحكمه حكم ما نزل منزلة من الصفات، مثاله: هذا رجل أفعل حكمه حكمه أسود؛ لأنك نزلته منزلته فامتنع صرفه. قال المصنف[2]: وخالف سيبويه المازني فقال: ينبغي أن

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٣٢٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٤.

يصرف ، وردّ المبرد عليه وصوّب قول سيبويه . انتهى .

والذي قال المازني[١]: إن أفعل - هنا - مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف في قولنا: كل أفعل إذا كان صفة ، فإنه لا ينصرف ؛ ورد عليه المبرد فقال: أفعل في قولنا: هذا رجل أفعل في اللفظ صفة ، وليس في قولنا: كل أفعل صفة في اللفظ ، فليس المراعي ما مثل به ، بل المراعي حكمه في اللفظ .

قال أبو سعيد السيرافي[٢]: ما رد به أبو العباس على أبي عثمان: صحيح إلا أنه مصروف خلافًا لسيبويه ، وذلك أن أفعل أقصى أحواله في الوصف أن يكون كأربع إذا وصف به فهو اسم وصف به ، وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف . قال ابن الصائغ[٣]: ما قاله أبو سعيد مختل والصحيح في النظر قول سيبويه وذلك لأن[٤] أربعًا وضع على أن يكون اسمًا ليس بصفة فعرض فيه الوصف ؛ فلم يعتد به ، وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسمًا ولا صفة فينبغي أن يراعي فيه حكمه الحاضر له .

**ص: وكذا بعض الأعداد المطلقة.**

ش: يعني التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف إنما تدل على مجرد العدد ، فإنما كانت أعلامًا ؛ لأن كلاً منها يدل على حقيقة معينة خالية من الشركة متضمنة للإشارة إلى ما ارتسم به ، فإن انضاف إلى العلمية ما يتم به منع الصرف ؛ امتنع الصرف نحو قولك: ستٌّ ضعف ثلاث ، وأربعة ضعف اثنين ، وحكى غير المصنف عن بعض الشيوخ أنه يصرفها ، وقال في النهاية: وتقول: ستٌّ ضعف ثلاث لا تصرف ثلاثة ؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف كسعاد ، وأنت مخير في صرف ستّ ؛ لأنه كهند ، وكذلك خمس وسبع وتسع وعشر وتقول: أربع نصف ثمان لا تصرف أربع للعلمية ووزن الفعل كأحمد وثمان علم مؤنث حكمه عند سيبويه كجوارٍ مسمًّى به وعند يونس تقول: بجواري . انتهى . قاله المصنف .

قال[٥]: ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق ؛ لصح يعني أن يجعل علمًا . قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير ؛ لم يجز[٦] ؛ لأن الاختلاف في حقائقها بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف ويعني بالاختلاف: أن الرطل والقدح مثلاً تختلف باختلاف المواضع .

**ص: وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند، وبأبي فلان وأم فلانة عن نحو: أبي بكر وأم سلمة، وبالفلان والفلانة عن نحو: لاحق وسكاب.**

ش: يعني أن العرب كنوا بفلان عن علم مذكر عاقل نحو: زيد ، وبفلانة عن علم مؤنث عاقل نحو: هند ، وفلان وفلانة علمان ، ولا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث ،

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٨٤ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٣٣٠ .
(٤) في ر: أن .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٥ .
(٦) في ط: لم يجوز .

وهو علم ، وإنما تلحق للفرق بين الصفات كضارب وضاربة ؛ لجريانهما على الفعل ولحاقها في امرئ وامرأة ونحوهما يسهله كونهما نكرة ، والدليل على أنّ فلانًا علم منع مؤنثة من الصرف قال الشاعر:

ألا لعن الله الوشاة وقوله ::: فلانة أضحت خلة لفلان[1]

وأبو فلان كناية عن كنية مذكر عاقل وأم فلانة كناية عن كنية مؤنث عاقل ، والفلان كناية عن علم مذكر لا يعقل نحو لاحق ، والفلانة كناية عن علم مؤنث لا يعقل نحو سكاب ، وزادوا الألف واللام فرقًا بين العاقل وغيره .

ص: وهن وهنْت أو هنَت عن اسم جنس غير علم، وهنيت عن جامعت ونحوه.

ش: هن كناية عن علمٍ[2] مذكر اسم الجنس نحو: رجل ، وهنْت وهنَت كناية عن علم مؤنث اسم الجنس نحو: امرأة ، واحترز بقوله: "غير علم" من نحو: أسامة فلا يكنى عنه بهذا ، وقال في النهاية: هن وهنت كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصغران ويثنيان ويجمعان ، تقول: عندي هنية أي جويرية ، واشتريت هنيا أي غليمًا . انتهى .

وقال ابن هشام[3]: هن كناية عن النكرة يقال فيه: هن لا يصلح وعنده هنوات وهنات ، والأنثى هنة ، فإذا وقفت: هنت بسكون النون وفتحها ، وقيل يحكي به العلم قال الشاعر:

الله أعطاك فضلاً من عطيته ::: على هن وهن فيما مضى وهن[4]

يخاطب حسن بن زياد ، وكنى أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم . انتهى ، وقال أبو تقي ، ويقال في الآدميين أيضًا هنت وصلاً ، وهنه وقفًا ، وفي غيرهم هنه وصلاً ووقفًا ، ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفروج بهن وعن فعل الجماع بهنيت ، وكذا عن مقدماته ولذا قال: ونحوه .

ص: وبكيت أو كية وبذيت أوذية أو كذا عن الحديث، وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت.

ش: يقال للمرسل بالحديث قل: كيت أو كية أو قل: ذيت أو ذية بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح وقد يقوم مقامهما كذا وكذا ، قال بعضهم يقال: كيت وكية وذيت وذية بالعطف وبغير العطف قيل وهي كناية عن الحديث الذي يريد إبهامه ، والله أعلم[5] .

• • •

(١) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٣ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) الرأي في شرح المفصل غير منسوب ١/ ٤٨ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لابن هرمة في ديوانه ٢٢٣ .
(٥) سقطت في ر .

## باب: الموصول

ص: وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

ش: الموصول على ضربين: اسمي وحرفي، فبدأ بحد الاسمي، وقال: وهو من الأسماء تحرزًا من الموصول الحرفي إذ لم يقصد دخوله في الحد، وقوله "ما افتقر" جنس يشمل كل مفتقر، وقوله "أبدًا" احتراز عن النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها يفتقر إليها وإلى عائد؛ لكن الموضع بالأصالة للمفرد الذي تؤول الجملة به، وينبغي ذكره عنها، فالافتقار إلى ما يؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر أنها مفتقرة فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدًا، وقوله "إلى عائد" احتراز من حيث وإذ وإذا فإنها أسماء تفتقر أبدًا إلى جملة؛ لكنها مستغنية عن عائد، وقال: أو خلفه ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خلف العائد نحو قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف، وقول الشاعر:

فيارب ليلى أنت في كل موطن ::: وأنت الذي في رحمة الله أطمع[1]

يريدون عنه وروايته في رحمته أو رحمتك، وقال أبو علي في التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا، وقال بعضهم: هذا لم يجزه سيبويه[2] في خبر المبتدأ فأحرى ألا يجيزه في الصلة. وقوله[3]: "وجملة صريحة أو مؤولة" مثال الصريحة: الذي قام، والذي هو قائم، ومثال المؤولة: الذي عندك والذي في الدار والقائم، فشملت الصريحة الجملتين: الاسمية والفعلية، وشملت المؤولة ثلاثة أشياء: الظرف والمجرور - ولذلك يجب تعليقهما بفعل مسند إلى ضمير الموصول - والصفة الموصول بها "أل" ولذلك يجب تأويلهما (بفعل، ومن ثم عملت)[4] بمعنى الماضي وعطف الفعل عليها، وقوله "غير طلبية ولا إنشائية" قال في الشرح[5]: لأن الغرض بالصلة وضوح الموصول، والطلبية لم تتحصل معناها بعد، ولا يوضح بها، ولا إنشائية؛ لأن حصول[6] معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة تعرف، والموصول، معرّف فلابد من تقديم الشعور بمعنى الصلة قبل الشعور بمعنى الموصول. انتهى.

وأجاز الكسائي أن تكون جملة أمر ونهي نحو: الذي اضربه أو لا تضربه زيد، وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد، ويقتضي مذهب الكسائي موافقته بل هو أولى، وأجاز هشام[7] أن تكون مصدرة بليت ولعل وعسى ويستدل له بقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في الدرر١/ ٢٨٦، و شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، والمقاصد النحوية١/ ٤٩٧، وليس في ديوانه.
(٢) الكتاب ١/ ٨١.
(٣) في ر: قوله.
(٤) ما بين المكوفين سقط في ر.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧ مع اختلاف بين النصين.
(٦) في ر: والإنشائية حصول معناها.
(٧) الارتشاف ١/ ٥٢١.

١٨٨ ـــــــ

والتي نحو: كعمى وشجى والياء أصل، وقال الكوفيون[١]: الاسم الذال وحده والياء واللام زائدتان وعن الفراء[٢]: أن الذي: ذا الإشارية، وأصل التي: تي، وزعم السهيلي[٣] أن أصل الذي ذو بمعنى صاحب وللفراء والسهيلي تقديرات متعسفة ليس هذا موضوع بسطها، وقوله "للواحد والواحدة" أي - الذي للواحد المذكر عاقلاً أو غيره، والتي للمؤنث الواحدة عاقلة أو غيرها، وفي الذي والتي خمس لغات: إثبات الياء ساكنة على الأصل.

**الثانية**: تشديد الياء منهما مكسورة كقول الشاعر:

ولـــيس المـــال فاعـــلمه بمـــال ::: وإن أغـــــناك إلا للـــــذيّ
يـــنال بـــه العـــلاء ويصـــطفيه ::: لأقـــرب أقربـــيه وللقصـــيّ[٤]

ويروى وإن أرضـاك، وأما التشـديد في التي فهـو غير محفوظ، وقـد حكـاه المصنـف[٥] وأبو موسى[٦].

**الثالثة**: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر:

أغـض مـا اسـتطعت فالكـريم الـذي ::: يـــألف الحكـــم إن جفـــاه بـــذيُّ[٧]

والكسر والضم مع التشديد بناء، وزعم أبو موسى أن الياء إذا شددت جرت بوجوه الإعراب فإن صح[٨] فلا حجة فيما أنشد على البناء، إذ الأول مجرور، والثاني مرفوع، وقد أنشد ابن عصفور[٩] البيت الأول:

..... :::
يـــنال بـــه العـــلاء ويصـــطفيه ::: لأقـــرب أقربـــيك وللقصـــيّ

وفيه دليل على البناء؛ لأن الذي مستثنى وليس في موضع جر، وحكم بعضهم أن في الياء إذا شددت البناء على الكسر، والجر بوجوه الإعراب.

الرابعة: حذف الياء وإسكان ما قبلها كقوله:

فكنـــت والأمـــر الـــذي قـــد كـــيدا ::: كـــالد تـــرى زبـــية فاصـــطيدا[١٠]

وقال آخر في اللت:

أرضـــنا اللـــت آوت ذوي الفقـــير ::: والـــذل فآضـــوا ذوي غـــنى واعتزاز[١١]

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٩.
(٢) السابق ٣/ ١٤٢.
(٣) نتائج الفكر ١٧٧، ١٧٨.
(٤) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٥٠٤، ٥٠٥، والدرر ١/ ٢٥٥.
(٥) شرح التسهيل ١/ ١٩٠.
(٦) هو أبو موسى الجزولي انظر: شرح الجزولية للشلوبين ٦٠١.
(٧) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ٢٥٧.
(٨) في ط: ثبت.
(٩) المقرب ٨٣ والبيت في مثل المقرب المطبوع معه.
(١٠) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١، وبلا نسبة في لسان العرب (زبى).
(١١) البيت من الخفيف، ولم أعثر على قائله.

١٩٠ ـــــــ

مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] وقوله: "مطلقًا" أي: في الرفع والنصب والجر، قال المصنف[١]: لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضًا لشبههما بالحروف فأعربا في التثنية، كما جعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها فأعربت، ولم يعرب أكثر العرب (اللذين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ إلا الذين مخصوص بأولي العلم، والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف اللذين واللتين فإنهما أسماء[٢] جريا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنىً؛ وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين. انتهى.

قيل: والذي ذهب إليه المحققون: أن اللذين واللتين والذين ليست صيغ تثنية صحيحة ولا جمع صحيح.

ص: ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلاً.

ش: مثال ذلك في غير تخصيص: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣]، قال في الشرح[٣]: فإذا قصدوا التخصيص؛ فلا محيص عن اللذين في التثنية والذين في الجمع ما لم يضطر شاعر نحو:

ابني كليب إن عمي اللذا[٤]

وقول الآخر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم[٥]

وأنشد غيره البيتين على الجواز في فصيح الكلام، وقد تقدم أن حذف النون لغة بني الحارث وبعض ربيعة، وظاهر كلام المصنف[٦]: أن الذي في ذلك ليس جمعًا حذفت نونه بل مفردًا أريد به الجمع وهو مذهب الأخفش. قال: يكون الذي للواحد، والجمع كمن، ويؤيده عود الضمير مفردًا باعتبار لفظهما في قوله: ﴿ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [الزمر: ٣٣]، وقيل: لو كان ما ذهب إليه؛ لجاز ألا يكون المثنى كمن، وذلك غير مسموع.

ص: وربما قيل: اللذون رفعًا.

ش: قال في الشرح[٧]: إعراب الذين في لغة طيئ مشهور، يقولون: نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا، وهي لغة هذيل أيضًا، ونقلها بعضهم عن عقيل.

ص: وقد يقال: لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٩١.
(٢) سقطت من ر.
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٩٢.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: هم القوم كل القوم يا أم خالد، وهو بلا نسبة في اللسان (لذا).
(٦) شرح التسهيل ١/ ١٩٢.
(٧) شرح التسهيل ١/ ١٩١.

١٩٢ ـــــــ

مرادفًا للذين .

ص: وجمع التي: اللاتي واللواتي، وبلا ياءات، واللا، واللوا، واللاءات مكسورًا أو معربًا بإعراب أولات والألى.

ش: فهذه أحد عشر جمعًا للمؤنث فإثبات الياء في الثلاث الأول هو الأصل، وحذفها للتخفيف، ومثال اللا قول الشاعر:

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها ::: إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا[1]

ومثال اللوا قول الراجز:

جمعتها من أينق عكار ::: من اللوا شرفن بالصرار[2]

ويجوز أن يكون اللا واللوا: اللاتي واللواتي فحذفوا التاء والياء مبالغة في التخفيف. قال المصنف[3]: والأظهر عندي أن الأصل في اللا: اللاء، وفي اللوا: اللواء ثم قصروا.

ويجوز أن يكون أصله اللواتي فحذفت التاء ثم أبدلت الياء همزة، وأما اللاءات: ففيه لغتان: البناء على الكسر، وإعرابه: الضمة رفعًا، والكسرة جرًا، ونصبًا كإعراب اللات والألى هي المشهورة، وشاهد اللاءات قوله:

أولئك إخواني الذين عرفتهم ::: وأخدانك اللاءات زين بالكتم[4]

وأما الألى فتقدم أنها تكون بمعنى الذين، وقد ترد بمعنى اللاتي، وقد جمع الشاعر بين المعنيين:

وتفنى الألى يستلئمون على الألى ::: تراهن يوم الروع كالحدأ القبل[5]

وزاد بعضهم في جموع "التي": اللاي بياء محضة مكسورة واللاي بالسكون، قيل: ولا تثبت لغة السكوت بقوله: "واللاي يئس" لإمكان أن يكون سكن للإدغام. انتهى.

وليس كذلك؛ لأن الذي قرأه بإسكانه؛ لم يدغم فإما أن يكون إسكانها لغة على ما قيل أو قلب الهمزة ياء ثم سكنها تخفيفًا، أو وقف فسكن ثم أجرى الوصول مجرى الوقف أو حذف الهمزة من مكانها وأبقى الياء، أو أخر الهمزة وقدم الياء ثم حذف الهمزة كما فعل بهاد، وأما اللاي بياء مكسورة؛ فقد قيل: إنها مبدلة من الهمزة فتكون فرعًا للغة الهمزة، كما أن تسهيلها في قراءة أبي عمرو وورش فرع لها لا لغة مستقلة. قال المصنف[6]: والصحيح أن اللاءات جمع اللائي مرادف اللاتي، وكذلك اللوائي واللواتي جمعان للا واللاتي على حد قولهم في الهادي وهو العنق: الهوادي، وفي الهابي وهو الغبار: الهوابي، وأما اللاتي فيحتمل أن يكون اسم جنس؛ لأنه ليس على بناء من أبنية اسم الجمع ويحتمل أن يكون جمعًا لتضمنه حروف التي، ويغتفر كونه مخالفًا لأبنية الجموع كما اغتفر في اللتيا كونه مخالفًا لأبنية التصغير، ولم يكن ذلك مانعًا من تصغيره، وأما اللاء

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ١/ ٣١٧.
(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٦٥ واللسان (لوى).
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٦٦، ولسان العرب (لتا).
(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر ١/ ٧.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥.

١٩٤ ـــــــ

فلـــه مـــاذا هيجـــت مـــن صـــابة ::: عـــلى هـــالك بهـــدي هـــند ولا بدري[1]

**الشرط الثاني**: أن يكون غير مشار به ، وأصل ذا أن يكون اسم إشارة ثم جرد عن معنى الإشارة ، واستعمل موصولاً فإذا أقر على أصل موضوعه من الإشارة ؛ لم يحتج إلى صلة ، وانعقد منه مع من أو ما كلام .

**الشرط الثالث**: أن يكون بعد استفهام بما ولا خلاف فيه ، أم بمن وفيه خلاف منع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من ؛ لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في ما ، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام ، وجذبتها إلى معناها ، ولا كذلك من لتخصيصها ، واستدل بعض من أجازه بقول الشاعر:

وغريـــبـــة تـــأتي الملـــوك كـــريمة ::: قـــد قلـــتها لـــيقال مـــن ذا قالهـــا[2]

وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة ، وإن لم يتقدم عليها استفهام كقول الشاعر:

عـــدس لعـــبـــاد علـــيك أمـــارة ::: نجـــوت وهـــذا تحملـــين طلـــيق[3]

وخرج على أن تحملين حال أو خبر ، وطليق خبر ثان ، وعن الكوفيين: أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات ، ومن ذلك عندهم: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طـه: ١٧] وخرج أن يكن بيمينك حالاً من المشار إليه ، أو متعلقًا بما في تلك من معنى الإشارة أو بفعل مضمر على جهة البيان تقديره: أعني بيمينك ، وقد تلخص مما سبق أن ماذا لها أربع استعمالات ، وفي ماذا صنعت وجهان:

**أحدهما**: أن تكون ما استفهامية ، وذا موصولة ، فما مبتدأ ، وذا وصلته خبر المبتدأ والعائد محذوف .

**والثاني**: أن تجعل اسمًا واحدًا للاستفهام ؛ فمحل ماذا بجملته نصب ؛ لأنه مفعول مقدم ، وجواب الأول وبدله مرفوعان ، وجواب الثاني وبدله منصوبان .

**ص: وذو الطائية مبنية غالبًا.**

**ش**: هي منسوبة إلى طيئ ؛ لأنه لا يستعملها موصولة إلا هم ، أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب ، وحكى الأزهري[4]: أن (ذو) في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فيقال: رأيت ذو فعل وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلتا ، وذو فعلوا ، وذو فعلن ، ومن مجيئها بمعنى الذي قولهم: فلا وذو في السماء بيته ، ومن مجيئها بمعنى التي قول الشاعر:

وبئر ذو حفرت وذو طويت[5]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٧ .
(٢) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه٧٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه١٧٠ .
(٤) تهذيب اللغة (ذوو) .
(٥) عجز بيت من الوافر ، وصدره: فإن الماء ماء أبي وجدي ، وهو لسنان بن الفحل في خزانة الأدب ٦/ ٣٤ ، ٣٥ ، والدرر١/ ٢٦٧ .

١٩٦ ـــــــ

الإبهام والعموم والماضي منافٍ لذلك ، وسئل الكسائي في حلقة يونس[١]: هل يجوز أعجبني أيهم قام فمنع ذلك ؛ فقيل له: لم لم تجز ؛ فلم يلح له الوجه فقال: هكذا خلقت ، ومذهب البصريين: أنه يلتزم تقديم العامل ، وقد مثل به سيبويه[٢] متأخرًا .

**ص: وقد يؤنث بالتاء موافقًا للتي.**

**ش:** ومنه قول الشاعر:

إذا اشتبه الرشد في الحادثا ::: ت فارض بأيتها قد قدر[٣]

وحكى ابن كيسان[٤] أن أهل هذه اللغة يثنون أيا ويجمعونها فيقولون[٥]: أياهم وأيتهم وأيوهم وأيتاهن وأياتهن .

**ص: ويعني الذي وفروعه الألف واللام خلافًا للمازني، ومن وافقه في حرفيتها.**

**ش:** مذهب الجمهور[٦] أن أل تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وذهب المازني[٧] – ومن وافقه – إلى أنها حرف موصول ، وذهب الأخفش[٨] إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة . قال في الشرح[٩]: وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف . انتهى .

فاشترك المذهبان في التعريف واختص المازني بالوصل ، ويدل على صحة الأول أوجه:

**أحدها:** عود الضمير نحو: جاءني الضاربها زيد ، وأجيب بأن الضمير كما قال المازني: يعود على موصوف أي: المرأة محذوف ورد بأن حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وليس هذا منها ، وبأنه لو جاز مع أل ، لجاز مع التنكير بل أولى ؛ لأن حذف المنكر أكثر .

**الثاني:** دخولها على الفعل في نحو: الترضي ، والمعرفة مختصة بالاسم .

**الثالث:** أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر ، وأل ليست[١٠] كذلك .

**الرابع**[١١]: أنها لو كانت معرفة لقدح إلحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإنها تسوغ عمله ماضيًا فعلم أنها مؤوله بالذي والصفة بالفعل ؛ ولذا وجب العمل مطلقًا وحسن العطف في نحو: ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ ﴾ [العاديات: ٤] فبهذه الأوجه علم ضعف مذهب المازني وبالأولين علم ضعف مذهب الأخفش ، وأما الثالث: فلا يلزمه ؛ لأنه لا يقول بأنها موصولة ، وأما الرابع: فإنه التزمه ، وقال: إن اسم الفاعل لا عمل له مع أل كما لا

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٩٢ .
(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٤ وما بعدها .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٧٢ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٥٨ .
(٥) في ط: فيقال .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٨) اللباب ٢/ ١٢٧ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(١٠) في ط: ليس .
(١١) في ط: والرابع .

١٩٨ ـــــــ

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ::: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[1]

وقول الآخر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا ::: إلى ربنا صوت الحمار اليجدع[2]

وقول الآخر:

ما كالبروح ويغدو لاهيا مرحا ::: مشمرًا يستديم الحزم ذو رشد[3]

وقول آخر:

ويستخرج اليربوع من نافقائه ::: ومن حجره بالشيحة اليتقصع[4]

وقول آخر:

ولا تبعدن الحرب إن لك الـ ::: ـبدر من نيرانها فاتق[5]

وقول آخر:

فذو المال يؤتى ماله دون عرضه ::: لما ناله والطارق اليتعهد[6]

وأنشد الفراء:

حين اصطباني أني سكت وإنني ::: لفي شغل عن دخلي اليتبع[7]

وهذا عند غير المصنف من النحويين ضرورة . قال في الشرح[8]: وعندي أن هذا غير مخصوص بالشعر ليتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته ، وليتمكن قائل الثاني أن يقول: إلى ربنا صوت حمار يجدع ، وليتمكن قائل الثالث أن يقول: ما من يروح ويغدو .

فإدخال أل يدل على الاختيار لا على الاضطرار ، وأيضًا فمقتضى النظر يدل على أنها من حيث هي اسم موصول نحو وصلها بما يوصل به الاسم الموصول من الجمل الاسمية والفعلية والظرف فمنعت من ذلك حملاً على المعرفة ؛ لأنها مثلها في اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول "أل" المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ثم كان في التزام ذلك أن "أل" معرفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ولكون ذلك جائزًا في الاختيار ؛ لم يقل في أشعارهم كما قل الوصل بالجملة الاسمية . انتهى مختصرًا .

ومثال وصلها بمبتدأ وخبر . من القول الرسول منهم:

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الدرر ١/ ٢٧٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٣١ ، ٥/ ٤٨٢ ، والدرر ٢٧٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٢ ، والدرر ١/ ٢٥٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ١٥٤ ، وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٢ .

(٥) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في الضرائر ، والرواية فيه: فاصطل بدل فاتق ، وقد ورد هذا البيت في النسخة ط بعد قوله:

فذو المال يؤتى ماله دون عرضه ::: لما ناله والطارق اليتعهد

(٦) البيت من الطويل ، وهو لابن الكلبحة في كتاب الجيم ٣/ ٢٢٥ .

(٧) البيت من الطويل ، أنشده الفراء في مثل المقرب . انظر المقرب ومعه مثل المقرب ٨١ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ .

٢٠٠ ـــــــ

فروع: إذا حذف العائد المنصوب بشروطه ففي توكيده والنسق خلاف نحو: جاء الذي ضربت نفسه أو عمرًا ، أجاز ذلك الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج[1] وأكثر أصحابه ، واختلف فيه عن الفراء واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخرة في التقدير ، فإن كانت مقدمة في التقدير فأجازها ثعلب ومنعها هشام .

**ص: أو مجرورًا بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا أو بحرف جر بمثله معنى ومتعلقاً الموصول أو موصوف به.**

ش : العائد المجرور: إما أن ينجر بإضافة أو بحرف جر ، فإن انجر بإضافة فإما أن يكون المضاف صفة ناصبة له تقديرًا أو غير ذلك ، فإن كان الأول جاز الحذف نحو: جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧] وقال طرفة:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً[2]

وزعم ابن عصفور: أن حذفه ضعيف جدًا وليس كذلك لوروده في القرآن ؛ ولأنه منصوب في المعنى على أن من النحويين من يزعم أنه منصوب ، وإن كان غير ذلك لم يجز حذفه ، وتحت ذلك قسمان: أن يكون المضاف غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن ، وأن يكون صفة غير عاملة نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس فإنه لا يحذف في نحو هذا ، وأجاز الكسائي حذف المجرور بإضافة غير وصف مع المضاف إليه فتقول: أراكب سفينة الذي تعمل أي: تعمل سفينته ، واستدل بقول الشاعر:

أعوذ بالله وآياته ::: من باب من يغلق من خارج[3]

أي: يغلق بابه ، وأول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فاستكن في الفعل ، وأما المجرور بالحرف فلا يحذف إلا بشرط أن ينجر بمثل ذلك الحرف الجار له معنى ومتعلقًا الموصول نحو: مررت بالذي مررت به ، أو موصوف الموصول نحو: مررت بالرجل الذي مررت به ، ومنه قول الشاعر:

إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت ::: نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا[4]

وقوله: وبمثله معنى ومتعلقًا أي يكون معنى الجار للموصول والحرف الجار للعائد واحدًا ، وما تعلق به هذا مثل ما تعلق به هذا ، فحينئذ يجوز حذفه كقوله تعالى: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي منه واندرج تحت قوله بمثله: أن يكون أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفةً نحو: قوله:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ::: فبح لان منها بالذي أنت بائح[5]

أي: به فلو جر العائد بما جر به الموصول وليس حرفًا لم يجز حذفه نحو: جاءني غلام الذي أنت غلامه ، وإن جر العائد بحرف ولم ينجر الموصول بمثله نحو: جاء الذي ورث به ؛ لم يجز حذفه إلا نادرًا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٧٤ ، والأصول ٢/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ويأتيك بالأخبار ما لم تزود ، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه٤١ .
(٣) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٨ ، و همع الهوامع١/ ٩٠ .
(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٩٨ .

٢٠٢ ـــــــ

الأخفش[١] إلى أنه منصوب والجرمي والمازني[٢] إلى أنه مجرور والفراء[٣] إلى جواز الأمرين، وسيبويه[٤] يعتبره بالظاهر، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، ومن حذفه قول الشاعر:

ما المستغيث الهوى محمود عاقبة ::: ولو أتيح له صفو بلا كدر[٥]

وقال بعضهم: إن كان صلتهما من متعد إلى واحد فالحذف قليل أو إلى اثنين حسن أو إلى ثلاثة فأحسن، وقال بعضهم: إن لم يدل عليه دليل؛ لم يجز حذفه نحو: جاءني الضارب زيد إذ لا يدري هل هو مفرد مذكر أو غيره. قيل: ويلزمه في: جاءني من ضربت أن يكون على تعليله قبيحًا ولم يقل بذلك أحد ومثال حذف المجرور نحرف وإن لم يكمل شرط الحذف كقول حاتم:

وأي الدهر ذو لم يحسدوني[٦]

أي: فيه وقد تقدم ما فيه الكفاية.

ص: **ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا بلا شرط آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالبًا، وبلا شرط في صلتها.**

ش: العائد المرفوع إن كان غير مبتدأ كالفاعل ونائبه وخبر المبتدأ وإن؛ فلا يجوز حذفه، وإن كان مبتدأ، جاز حذفه بشرط ألا يكون خبر جملة اسميه ولا فعليه ولا ظرفًا أو شبهه، أعني: الجار والمجرور، فإن كان خبره أحد هذه الأشياء، لم يجز حذفه نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾ [الماعون: ٦] ونحو: الذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف - لم يدر أحذف شيء أم لا؛ لأن ما بقي بعد الحذف يصلح أن يكون صلة كاملة، وإن لم يكن خبره أحد هذه الأشياء، جاز حذفه عند الكوفيين بلا شرط آخر من صلة أي، وغيرها طالت الصلة أو لم تطل هذا ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوته كالعطف عليه نحو: اضرب أي الرجلين هو والعدم سواء، وأما البصريون فلا يحذف عندهم في صلة أي إلا بشرط استطالة الصلة كقول العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فإن لم تطل؛ لم تحذف لا في ضرورة أو نادر لا يقاس عليه كقراءة بعضهم[٧]: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] و﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾[٨] [البقرة: ٢٦]، وقال المصنف[٩]: إن عدمت الاستطالة؛ ضعف الحذف، ولم يمتنع، وإلى هذا أشار بقوله: غالبًا، وأما في صلة أي فيجوز حذفه عند الفريقين بلا شرط غير ما تقدم من كون الخبر غير جملة ولا ظرف، وذكر غير المصنف في جواز حذف المبتدأ العائد شروطًا.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٤٢.
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٨٣.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٨٥.
(٤) الكتاب ١/ ١٨١، ١٨٢.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٤٤٧، وتخليص الشواهد ١٦١، والدرر ١/ ٢٩٨.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) معجم القراءات ٢/ ٣٣٥.
(٨) انظر: معجم القراءات ١/ ٣٩.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧.

**أحدها**: أن يكون معطوفًا .

**الثاني**: ألا يكون معطوفًا عليه ، وأجاز الفراء حذفه ، ولم يسمع .

**الثالث**: ألا يكون محصورًا بإلا أو إنما .

**الرابع**: ألا يكون بعد حرف النفي نحو: جاء الذي ما هو قائم .

**الخامس**: ألا يكون بعد لولا . هذا حكم العائد إذا كان جزءًا للصلة أو معمولاً لها ، فإن كان بعض معمول الصلة ؛ جاز حذفه لحذف المعمول نحو: أي الرجل الذي قلت تريد: قلت: أنه يأتي أو نحوه ، وجعل بعضهم من ذلك قوله: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢] أي: تزعمون أنهم شركائي .

**ص: وهي حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالبًا خلافًا للخليل ويونس.**

ش : وهي تعني أيا حينئذ أي: حين حذف المبتدأ الذي هو عائدها مبنية على الضم كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] وبناؤها حينئذ هو مذهب سيبويه[١] والجمهور . قيل: وذلك لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت إلى ما عليه أخواتها وبنيت على الضم تشبيهًا بقبل وبعد ، وقيل: بنيت لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها ، وأشار بقوله غالبًا" إلى أن بعض العرب يعربها مطلقًا كقراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم[٢]: ﴿ أيهم أشد ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب وحكاه سيبويه[٣] قال المصنف[٤]: وإعرابها حينئذ – مع قلته – قوي ، وقوله: "خلافا للخليل ويونس" فإنهما لا يريان البناء بل هي عندهما معربة ، واختلف في تخريج الآية ونحوها فذهب الخليل[٥] إلى أنها استفهامية محكية بقول محذوف ، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه: أيهم أشد ، والخليل غير بين الإعراب على أن تكون موصولة وبين الحكاية على أن تكون استفهامية ، وذهب يونس[٦] إلى أنها استفهامية ، وأيهم مبتدأ وأشد خبره كقول الخليل إلا أن موضع الجملة نصب بلننزعن ، وليست تحكيه يقول ، والفعل قبلها معلق ؛ لأن التعليق لا يختص بأفعال القلوب ويبطل مذهب الخليل ويونس قوله

**فسلم على أيهم أفضل[٧]**

لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يضمر قول بينه وبين ما يليه ، وفي الآية أقوال أخرى: ذهب الأخفش[٨] إلى أن من زائدة ، وكل شيعة مفعول وأيهم أشد جملة مستأنفة ، وذهب

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٢) معجم القراءات ٤/ ٥٤ .
(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٧) سبق تخريجه .
(٨) البغداديات ٤٠٥ .

الكوفيون[١] إلى أن أيهم علق عنه "شيعة" بما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: لننزعن من كل من يتشيع في أيهم أشد ، أي: من كل من نظر في أيهم أشدو: أنهم رأوا أن لننزعن لا يعلق ، فعدلوا إلى هذا . وقال ابن الطراوة[٢]: غلطوا ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة ، وهم مبتدأ ، وأشد خبره ، قيل: وليس بشيء ؛ لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت كما سيأتي .

ص: وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقًا.

ش : أي سواء أحذف صدر صلتها أم لم يحذف نحو: اضرب أيا هو قائم ، واضرب أيا قائمًا وقد ذهب بعضهم إلى جواز البناء عند حذف صدر صلتها وإن حذف ما تضاف إليه ، وقال المصنف في الكافية[٣]:

وعند حذف ما له يضاف ::: فليس في إعرابه خلاف

ومن مذهب الخليل ويونس[٤] أنك تقول: اضرب أي قائم ؛ لأن الخليل يحكي ويونس فسيان عندهما إضافة أي وعدم إضافتها .

ص: وإن أنثت بالتاء حينئذ؛ لم تمنع الصرف خلافًا لأبي عمرو.

ش : قوله: حينئذ أي: حين إذا حذف ما تضاف إليه ، والصرف ظاهر إذ ليس فيها إلا التأنيث ، وكان أبو عمرو[٥] يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف ؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به ، وفرق المصنف بينهما بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أيه ؛ لأن جمع لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أيه ، وأورد بعضهم الخلاف في هذه المسألة إذا سميت امرأة بأيه في الدار قال: فكأن أبو عمرو فيما حكاه أبو عثمان عنه يقول: رأيت أيه في الدار فلا يصرف ، وكان أبو الحسن يصرف ، فحجة أبي عمرو أن فيها التأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة ، وحجة أبي الحسن أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ؛ لأنه وقع في الوسط . قال أبو علي[٦]: والقول قول أبي الحسن .

ص: ويجوز الخطور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم.

ش : مثال ذلك: أنت الذي فعلت ، وأنت فلان الذي فعلت ، وأنت رجل فعل ، ففي الأول ضمير عائد على موصول مخبر به ، وفي الثاني ضمير عائد على موصول مخبر بموصوفه ، وفي الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر بها ، والمخبر عنه في الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جيء بضمير خبره غائبًا معتبرًا به حال الخبر ، ولو جيء به حاضرًا معتبرًا به حال المخبر عنه لجاز ، فكنت تقول فعلت في الأمثلة الثلاثة ؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد ، واعتبار حال الخبر أكثر وأقيس ومنه قول الفرزدق .

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٨ .
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٩٢ .
(٣) ١/ ٢٨٤ .
(٤) الكتاب ٢/ ٤٠١ .
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٠٩ .
(٦) الإيضاح ٤٥٥ .

وأنت الذي أمست نزار تعده ::: لدفع الأعادي والأمور الشدائد[1]

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق أيضًا:

وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها ::: إليك وللأيتام أنت طعامها[2]

والمتكلم كالمخاطب ؛ لأن قوله عن حاضر يشملها كقوله:

أنا الذي فررت يوم الخرة[3]

قيل: ولا يكون ذلك إلا في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فقط ، ولا يجوز في غير ذلك إلا للغيبة ، ووهم بعضهم في إجازة ذلك في جميع الموصولات وهو ظاهر كلام المصنف ، وللموصول والنكرة الواقعين خبرًا للناسخ ما هما قبله كقوله:

فكن جردًا فيها تخون وتسرق[4]

يروي بالتاء والياء واحترز بقوله: مقدم من أن تؤخره وتقدم الخبر نحو: الذي قام أنت ، والذي قام أنا فتتعين الغيبة هذا مذهب الفراء[5] ومقتضى أصول البصريين وهو الصحيح ؛ لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ، وأجاز الكسائي[6] أن يعود مطابقًا للمتكلم والمخاطب .

**ص: ما لم يقصد تشبيه بالمخبر به فتتعين الغيبة.**

ش: نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبًا تريد عليًا - كرم الله وجهه - وكذا المخاطب نحو: أنت الذي قتل مرحبًا فتتعين الغيبة ؛ لأن المعنى على حذف مثل ، ولو صرح بها تعينت الغيبة .

**ص: ودون التشبيه يجوز الأمران إن وجد ضميران.**

ش: مثاله: أنا الذي قام وضربت خالدًا ، وأنا الذي قمت وضرب خالدًا . والأحسن البدء بالحمل على اللفظ كقول بعض الأنصار:

نحن الذين بايعوا محمدًا ::: على الجهاد مابقينا أبدًا[7]

ومن البدء بالحمل على المعنى قول الشاعر:

أأنت الهلالي الذي كنت مرة ::: سمعنا به والأرحبي المعلق[8]

ومنع الكوفيون الجمع بين الحملين إذا لم يفصل بينهما ، وأجازه البصريون نحو: أنا الذي قمت وخرجت والسماع إنما جاء مع الفصل .

**ص: يغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه، وفاعل هو العائد أو ملابس له.**

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٩٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه٢/ ٢٨٥ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الشاهد ١/ ١٥٦ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه١٧٧ .
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ .
(٧) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٣ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للمعبر السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٣٤، ويروى " الهلب " بدل المعلق .

ش: مثال الظرف: الذي عندك، ومثال الجار والمجرور: الذي في الدار، فالتقدير فيهما: استقر عندك، استقر في الدار، وتقدير الفعل هنا مجمع عليه قاله المصنف. وأشار بقوله: أو شبهه إلى نحو كان وثبت وقوله: وفاعل هو العائد يعني أن في استقر المنوي ضميراً مستتراً يعود على الموصول هو فاعل، وقوله: أو ملابس له أي للعائد نحو: الذي عندك أخوه زيد فأخوه فاعل استقر المنوي وهو ملابس للعائد.

**ص: ولا يفعل ذلك بذي حدث خاص ما لم يعمل مثله في الموصول أو موصوف به.**

ش: إذا تعلق الظرف بذي حدث خاص نحو: جلس ونام، فلا يجوز الاستغناء عنه بالظرف ما لم يعمل مثله في الموصول، نحو: نزلنا الذي البارحة أي: نزلناه البارحة أو موصوف به نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة أي نزلناه البارحة حكاه الكسائي[1] وقاس المصنف: نزلنا الذي البارحة[2] عليه. قال الكسائي: لا يحذفون الصلة إلا مع ما قرب من الظروف نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة أو أمس أو آنفًا، ولا يقولون: نزلنا المنزل يوم الخميس، ولم يذكر المصنف قيد القرب، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف إذ لا يتصور فيه قرب ولا بعد.

**ص: وقد يغني من عائد الجملة ظاهر.**

ش: حكى الكسائي[3]: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف وتقدم هذا أول الباب.

**فصل: من وما في اللفظ مفردان مذكران فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشبههما أولى.**

ش: قوله: غير ذلك أي غير الإفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث وإنما كان مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الأكثر في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣] ومن مراعاة المعنى قوله: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢] وقول الفرزدق:

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان[4]

وقول امرئ القيس:

لما نسجتها من جنوب وشمال[5]

وأشار بقوله: وما أشبههما أي كم وكأي نحو: كم رجل جاءني فأكرمهم وليس هذا الحكم خاصًا بمن وما من الموصولات بل ما كان منها مفردًا مذكرًا في اللفظ وأريد به غير ذلك فهو مشارك لهما فيما ذكر نحو: ذا الموصولة وأي وال، ولولا اقتصار المصنف في شرح ما أشبههما على كم

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١.
(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٢.
(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: تعال فإن عاهدتني لا تخونني، وهولفرزدق في ديوانه٢/ ٣٢٩.
(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره: فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨.

وكأين لاندرجت فيه هذه، وإنما قال فيما اتصل بهما ليشمل صلتهما إن كانا موصولين، وفعل الشرط إن كانا شرطين ونحو ذلك.

**ص: ما لم يعضد المعنى سابقاً فيختار مراعاته.**

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً ﴾ [الأحزاب: ٣١] فسبق منكن مقوٍّ لقوله: وتعمل بالتاء، ومنه قول الشاعر:

وإن من النسوان من هي روضة ::: يهيج الرياض قبلها وتصوح[1]

فقوله من النسوان مقوٍّ لمراعاة المعنى في قوله: من هي.

**ص: أو يلزم مراعاة اللفظ لبس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقًا خلافًا لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك، فإن حذف هي سهل التذكير.**

ش: مثال ما يلزم فيه اللبس مراعاة اللفظ: أعط من سألتك لا من سألك، وأعرض عن من مررت بها لا عن من مررت به، فهذا ونحوه تجب فيه مراعاة المعنى، ومثال ما يلزم فيه مراعاة اللفظ قبح: من هي حمراء أمتك فتجب مراعاة المعنى إذ لو روعي اللفظ فقيل: من هو أحمر أمتك؛ لكان في غاية القبح. قوله: "مطلقًا" أي سواء أكانت الصفة - نحو محسنة - مما يفرق بينه وبين مذكره تاء التأنيث أو ليست كذلك نحو: حمراء؛ ووافق ابن السراج على منع التذكير في نحو من هي حمراء وأمثاله، وأجاز في نحو: من هي محسنة أمك أن يقال: من هو محسن أمك ومن محسن أمك، فأما من محسن أمك فقريب؛ ولهذا قال: فإن حذف هي سهل التذكير، وأما من هو محسن أمك، ففيه من القبح قريب مما في من: من هو أحمر أمتك فوجب اجتنابه، وحمل ابن السراج على جواز من هو محسن أمك شبه محسن بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال عن علامة التأنيث بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على المؤنث لم يقع.

**مسألة:** يتعين الحمل على اللفظ في نحو: ما أحسن زيدًا، وإن كان أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة، ويتعين الحمل على المعنى في قولهم: ما جاءت حاجتك.

**ص: ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك.**

ش: مثال اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] ومثال اعتبار اللفظ بعد ذلك: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ۝ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا.. ﴾ إلى آخرها [لقمان: ٦، ٧] وقال في "من" الشرطية" وحكمها حكم الموصولة: ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ۝ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝ حَتَّى إِذَا جَاءَنَا ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨] في قراءة من أفرد.

**فرع:** إذا اعتبر في العائد اللفظ ثم أكد بكلمة مضافة فحمل أولها على المعنى، وآخرها لم يجز

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٤ مع اختلاف في الرواية.

عند الفراء ، وجاز عند الكسائي وهشام مثاله: جاءني من خرج نفسه .

ص: وتقع من وما شرطيين واستفهاميين ونكرتين موصوفتين ويوصف بما على رأى، ولا تزاد "من" خلافا للكسائي.

ش : مثال من شرطية: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣] واستفهامية: ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٤٦] ونكرة موصوفة نحو: مررت بمن معجب بك ، وقول الشاعر:

ألا رب من تغشاه لك ناصح ::: ومؤتمن بالغيب غير أمين[١]

وزعم الكسائي[٢] أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة لوقوعها بعد رب ، ورد بنحو قوله:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا ::: حب النبي محمد إيانا[٣]

والكسائي يرى أنها في هذا البيت زائدة ، وتوصف من بمعرفة إذا كانت موصولة نحو: قام من في الدار العاقل ، ومثال ما شرطية: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] واستفهامية: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] ونكرة موصوفة: مررت بما معجب لك ، وقول الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمـ ::: ـر له فرجة كحل العقال[٤]

ويحتمل أن تكون في البيت مهيئة ، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣] وفي البسيط: أنكر بعض النحويين أن يكونا موصوفتين ، وقوله: ويوصف بما على رأي مثاله: لأمر ما جدع قصير أنفه قال قوم: هي اسم موصوف به قال المصنف[٥]: والمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل وهو أولى ؛ لأن زيادتها عوض من المحذوف ثابت في كلامهم من ذلك قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضًا من ذلك ، ومن ذلك حيثما تكن أكن زادوها عوضًا من الإضافة ، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود إلا وهي مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أي رجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وهذا رجل ما شيب من رجل فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه . انتهى ملخصًا .

قال ابن السيد[٦]: وهي على ثلاثة أقسام: قسم يراد به التعظيم كما أنشد سيبويه:

لأمر ما يسود من يسود[٧]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن هشام في حماسة البحتري ص ١٧٥ ، وبلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠١ ، ٤/ ١٣٢ ولسان العرب غشش .
(٢) الهمع ١/ ٢٩٩ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ .
(٦) إصلاح الخلل ٣٥٠ ، ٣٥١ .
(٧) عجز بيت من الوافر ، وصدره: عزمت على إقامة ذي صباح ، وهو لأنس بن مدركة في خزانة الأدب ٣/ ٨٧ ، والدرر ١/

٢١٠ ـــــــ

وقع على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل لمرجح كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [النور: ٤٥] خلافًا لقطرب . زعم قطرب[١] ومن وافقه على ما لا يعقل عمومًا دون اشتراط ما ذكر مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧] يعني الأصنام فلا حجة فيه لتنزلها منزلة العاقل أو للاشتراك ، وبقوله: ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ [الحجر: ٢٠] ولا حجة فيه ؛ لأن المراد كما قيل: العبيد والإماء والبهائم ؛ لأنها مخلوقة لمنافعنا .

**مسألة**: من كلام العرب: أصبحت كمن لا يخلق إن أريد كمن مات فهي للعاقل ، وإن أريد المعدوم فأجازه الفراء ، ورد بشر المريسي[٢] وقال: من لم يخلق فليس بشيء فبأي شيء شبه ، وأجاب الفراء بأن العرب توقع ما على المعدوم نحو: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ؛ فكذلك يجوز في من قال بعضهم الصحيح مذهب الفراء ، ولا تخرج بذلك عن معناها بل تكون واقعة على عاقل معدوم متوهم أو موجود فإن المعدوم المتوهم نجعله العرب شيئًا قال عمر بن أبي ربيعة:

وهبها كشيء لم يكن أو كنازح ::: به الدار أو من غيبته المقابر[٣]

فأوقع شيئًا على ما لم يكن وهو المعدوم .

**ص: وما في الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل ولصفات من يعقل، وللمبهم أمره.**

ش : قال المصنف[٤]: احترست بقولي: في الغالب من نحو قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ومن قول بعض العرب: سبحان ما سخركن لنا . انتهى . وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة[٥] وابن درستويه[٦] ومكي[٧] وابن خروف[٨] وزعم أنه مذهب سيبويه ، واستدلوا بما تقدم وبقولهم: سبحان ما سبح الرعد بحمده ، وبقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ [الشمس: ٥ - ٧] وبقوله: ﴿ وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون: ٨] وتأول ذلك من خالفهم على جعل ما في جميع ذلك مصدرية كأنه قيل: وبنائها وطحوها وتسويتها ، والمصدر في قوله: لما خلقت وما أعبد بمعنى المفعول ، وما فيما سخركن وما سبح وقتية ، وسبحان علم لا ينصرف كما جاء: سبحان من علقمة الفاجر ، ومثال كون ما لما يعقل مع من يعقل قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ [النحل: ٤٩] .

وقوله: "ولصفات من يعقل" هذه عبارة الفارسي نحو: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ .
(٢) الارتشاف١/ ٥٤٦، وبشر المريسي هو بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي أبو عبد الرحمن ، توفي ببغداد سنة ٢١٨هـ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٧٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٧ .
(٥) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٠ .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ١٢٩ .
(٧) مشكل إعراب القرآن لأبي طالب ٨٢٢ .
(٨) التذييل والتكميل ٣/ ١٢٩ .

٢١٢ ـــــــ

٢٣] فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشر به فلما حذف الحرف ؛ صار منصوبًا ، وأما قوله: ﴿ كالذي خاضوا ﴾ [التوبة: ٥] فتقديره كالخوض الذي خاضوا وكالفريق الذي خاضوا أو كالدين ، فأوقع الذي موقع الجمع ، وأما قوله: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] فقيل: الفاعل ضمير اسم الله ، والتقدير: على الذي أحسنه الله أي أحسن إليه ، وهو موسى ، وأما قولهم: بالجارية يكفل فالجارية متعلق بمحذوف ، والذي على حاله ، والتقدير: أبوك كفيل بالجارية ، الذي تكفل ، وقوله: موصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق آل . هذا مذهب الفراء . قال المصنف[1]: هو صحيح ، وبه أقول ، وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن يكون الذي موصوفه بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل ، وهو مجرور بالفتحة قال: لأن العرب تقول: مررت بالذي خير منك ولا تقول: بالذي قائم ، لأن خيرًا منك كالمعرفة إذا لم يدخل فيه الألف واللام ، وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك وبالذي مثلك إذا جعلوا صفة الذي معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام جعلوها تابعة للذي أنشد الكسائي[2]:

إن الـــزبيري الـــذي مـــثل الحـــلم ::: مشـــى بأســـلافك في أهـــل الحـــرم[3]

وأنشد الأصمعي[4]:

حـــتى إذا كـــانـــا همـــا اللذيـــن ::: مـــثل الجـــديلين المحمـــلجين[5]

**فصل: وتقع أي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبًا وحالاً لمعرفة.**

ش : مثال الشرطية:

أي حـين تـلم بي تلـق مـا شـئت ::: مـن الخـير فـاقدني خليـلاً[6]

ومثال الاستفهامية: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [الأنعام: ٨١] ومثال كونها صفة للنكرة قول الشاعر:

دعـــوت امـــرأ أي امـــرئ فأجـــابني ::: فكنـــت وإيـــاه مـــلاذا وموئـــلا[7]

فإن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه ، فإذا قلت: مررت بفارس أي فارس ؛ فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة ، وإن أضيفت إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثنى بها فإذا قلت: مررت برجل أي رجل ؛ فقد أثنيت عليه ثناءً عامًّا في كل ما يمدح به الرجل ، وإنما لم توصف بها المعرفة ؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة ؛ كانت بعضًا مما يضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة ، واحترز بقوله: مذكورة غالبًا من حذفه في قول الفرزدق:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٢١٩ .
(٣) البيت من الرجز ، أنشده الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٢١٩ .
(٥) الرجز بلا نسبه في خزانة الأدب ٦/ ٨١ ، والدرر ١/ ٢٧٩ .
(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ .

إذا حـــارب الحجـــاج أي منـــافق ::: عـــلاه بـــسيف كلمـــا هـــز يقطـــع[1]

أراد منافقًا أي منافق وهذا في غاية الندرة؛ لأن المقصود بالوصف بأي التعظيم، والحذف مناف لذلك ومثال وقوع أي حالاً لمعرفة قول الشاعر:

فأومـــأت إيمـــاء خفـــيا لحبتـــر ::: فللـــه عيـــنا حبتـــر أيمـــا فـــتى[2]

أنشده المصنف[3] بنصب أي على الحال، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ والتقدير: أي فتى هو.

ص: ويلـــزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظًا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظًا ومعنىً أو معنىً لفظًا.

ش: الإشارة بهذين الوجهين إلى استعمالها صفة وحالاً فلا يجوز فيهما حذف المضاف إليه لفظًا ونيته معنى ولا يجوز بعالم أي رجل ولا برجل أي عالم وقوله: أو معنى لا لفظًا مثله المصنف: دعوت امرءًا أي فتىً ولا نعلم فيه سماعًا.

ص: وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

ش: مثال ذلك في الشرط قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] ومثاله في الاستفهام ما ورد في الحديث: "من أبر يا رسول الله؟ قال: "أمك". قال: ثم أي؟ قال: "أمك"[4] واحترز بقوله: "إن علم" من أن يجهل فيمتنع حذفه.

ص: وأي فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنـــزلة بعض مع المعرفة.

ش: قوله: فيهما يعني في الشرط والاستفهام ولكونهما بمنزلة كل مع النكرة؛ قيل في الشرط: أي رجل تضرب اضربه، وأي رجلين تضرب اضربهما، وأي رجال تضرب اضربهم، فيعود الضمير مطابقًا لما يضاف إليه، وفي الاستفهام: أي رجل أخوك؟ وأي رجلين أخواك؟ وأي: رجال إخوتك فيطابق ما يضاف إليه، ولكونها بمنزلة بعض مع المعرفة قيل في الشرط: أي الرجلين تضرب اضربه، وأي الرجال تضرب اضربه فأفرد الضمير، وفي الاستفهام: أي الرجلين أخوك؟ وأي الرجال أخوك فأفرد الضمير.

ص: ولا تقع نكرة موصوفة خلافًا للأخفش.

ش: أجاز الأخفش[5]: مررت بأي كريم فجعل أيا نكرة موصوفة قياسًا على من وما ولم يسمع ذلك.

ص: وقد يحذف ثانيها في الاستفهام.

ش: مثاله قول الفرزدق:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الراعي النميري ٢٥٧.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١.
(٤) أبو داود (١٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧)، وابن ماجة (٣٦٥٨).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٢.

تـــنظرت نصـــرًا والســـماكين أيهمـــا ::: عـــلى مـــن الغيـــث اســـتهلت مواطره[1]

**ص: وتضـــاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط: إفهام تثنية أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها عطفًا بالواو.**

ش: قولـــه: فيه أي في الاســتفهام ومثال إضافته إلى النكرة بلا شرط: أي رجل عندك؟ ومثال إضـافتها إلى المعـرفة بشـرط إفهـام تثنية: أي الرجلين، وأيهما عندك، أو جمع: أي الرجال أو أيهم عـندك أو قصـد أجزاء نحو: أي زيد أحسن تريد أي أجزائه؛ ولذلك تقول في البدل منه أو جميعه أو عينه وفي الجواب وجهه أو عينه، أو نحو ذلك من أجزائه أو تكريرها عطفًا بالواو قول الشاعر:

فلـــئن لقيـــتك خالـــيين لتعـــلمن ::: أيـــي وأيـــك فـــارس الأحـــزاب[2]

ولا يضاف إلى المعرفة فيما سوى ذلك فلا يقال: أي زيد عندك لكونهما بمعنى بعض مع المعرفة ولا يصـح ذلـك في نحـو هـذا، قيل: ونقضه أن يقصد به الجنس نحو: أي الدينار دينارك وأي البعير بعـيرك، وأن يعطف عليه بالواو نحو: أي زيد وعمرو وجعفر قام، ويمكن اندراج هذين تحت قولـه: أو جمع.

**فصل: من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعًا، وتوصل بفعل متصرف مطلقًا.**

ش: تقدم تعريف الموصول الحرفي والمتفق على حرفيته ومصدريته: أن وكي وأنّ والمختلف فيه: مـا ولـو والـذي، وبـدأ بـأن وهـي ثنائية الوضـع واحـترز بقولـه: الناصبة مضارعًا من أن المخففة والتفسـيرية والـزائدة، ولهـا مواضع تذكر فيها، وقولـه: وتوصل بفعل متصرف "احترازًا من الجامد ولا توصل بنحو عسى ويهبط أي يصيح وتعلم بمعنى أعلم على رأي الأعلم[3] ومن وافقه (في كون تعـلم) لا تنصـرف، وقولـه: "مطلقـا" أي سـواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا نحو: أعجبني أن قام وأريـد أن يقـوم وأرسـلت إليه بـأن افعـل ونـص سيبويه[4] على وصلها بالأمر، والدليل على أنها مصـدرية دخـول حرف الجر عليها قال الشيخ أثير الدين[5]: وجميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية ولا يقوي عندي وصلها به لأمرين:

**أحدهما**: أنـه إذا سبكتها والفعل بمصدر؛ فات معنى الأمر المطلوب، **والثاني**: أنه لا يوجد في كلامهـم: يعجبـني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا نحو ذلك، ولو كان يوصل به لجاز ذلك كالماضي والمضـارع، وأمـا مـا حكـى سيبويه من قولهم، كتبت إليه بأن قم فالباء زائدة في: لا يقرأن بالسـور. انتهى ملخصًـا. ولأن هـذه المواضع يضمر فيها جوازًا ووجوبًا ستأتي في موضعها وليست مضمرة بعـده همـزة التـسوية ولا بعـد أم في سـواء على أقمت أم قعدت خلافًا لمن زعم أنها مضمرة بعدها والـتقدير: أن قمـت أم أن قعـدت؛ ليناسـبك الفعل معها بالمصدر والصحيح أنه لا إضمار بعدهما؛ لأنـه موضع خرج فيه اللفظ عن أصله، وصار سبكًا معنويًا وخلافًا لمن زعم أنها تضمر بعد ظروف

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٨١.
(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٢، والدرر ٥/ ٣٢.
(٣) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٨.
(٤) الكتاب ٣/ ١٦٢.
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٨، ١٤٩.

الزمان في نحو: يوم يقوم زيد .

**ص: ومنها أن وتوصل بمعمولها.**

ش: معمولاها: اسمها وخبرها نحو: أعجبني أن زيدًا منطلق ، أي: انطلاق زيد ، والفرق بين أن وصلتها وبين صريح المصدر: أن المصدر لا دلالة فيه على الوقوع والتحقق ، وأن تدل عليهما وقد تخفف أن هذه ويأتي حكمها في موضعها إن شاء الله تعالى .

**ص: ومنها "كي" وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا.**

ش: مثال وصلها بالمضارع: جئت لكي تكرمني فإذا قرنت باللام لفظًا تيقنت المصدرية ، وإن لم تقرن بها ؛ احتملت المصدرية والجارة ، ويأتي تحقيق هذا في نواصب الفعل ، ولا تخلو كي من معنى التعليل ؛ فلذلك لزم اقترانها باللام لفظًا أو تقديرًا .

**ص: ومنها "ما" وتوصل بفعل متصرف غير أمر.**

ش: احترز بمتصرف من نحو : عسى ويهبط وشذ وصلها بليس في قوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر[1]

وأكثر ما يكون الفعل الواقع صلة لها ماضيًا نحو: ما رحبت وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي[2]

واحترز بقوله: غير أمر من نحو: عجبت ما قم فإنه لا يجوز ، وذكر في البسيط أن ما لا تكون سابكة إلا حيث تصح الموصولة ، وأنها لا تصلح للخصوص فلا يكون الفعل بعدها خاصًا ، وقال السهيلي[3]: أن صلة "ما" لابد أن تكون فعلاً غير خاص ؛ بل ومنهم يحتمل التنويع نحو: ما صنعت ولا تقول: ما جلست ، ولا ما يجلس ؛ لأن الجلوس نوع خاص ، واشتراط هذين الشرطين - أعني صلاحية ما الموصولة موقعها والإبهام - باطل بالآية والبيت السابقين .

**ص: وتختص بنيابتها عن ظرف زمان موصلة في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت أو منفي بلم.**

ش: مثال وصلها بماضي اللفظ مثبت قولهم: لا أصحبهما در شارق ، وقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧] ومثال وصلها بمنفي بلم قول الشاعر:

ولئن يلبث الجهال أن ينهضوا ::: أخا الحلم ما لم يستعن بجهول[4]

واحترز بقوله: "في الغالب" من وصلها بالمضارع في قوله:

نطوف ما نطوف ثم يأوي ::: ذوو الأموال منا والعديم[5]

فـ "ما" في ذلك كله نائبة عن ظرف وتسمى ظرفية ، ووقتية ، وهذا مما تختص به كما قال ،

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أتيت بعبد الله في الفد مولقا ، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢٧٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٥ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٧ .

(٣) نتائج الفكر ١٨٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٥٤ .

(٥) البيت من الوافر ، لبرج بن مسهر الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٧٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١ .

وذهب الزمخشري[١] إلى أن "أن" تشاركها في هذا المعنى وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ [النساء: ٩٤] والتقدير: وقت أن أتاه، وحين أن تصدقوا، ولا حجة في ذلك لاحتمال أن تكون في الآية للتعليل.

ص: وليست اسمًا فتفتقر إلى ضمير خلافًا لأبي الحسن وابن السراج.

ش: وذهب سيبويه[٢] والجمهور إلى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر إلى ضمير وذهب الأخفش[٣] وابن السراج[٤] وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير فإذا قلت: يعجبني ما قمت فتقديره عند سيبويه: قيامك، وعند الأخفش القيام الذي قمته فحذف الضمير، ورد بقوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر[٥]

لأنه لا يسوغ تقديرها بالذي لعدم الرابط، وقال ابن يونس في شرح المفصل بعد حكاية مذهب الأخفش: فيجيز أعجبني ما صنعت، والمعنى ما صنعته؛ لأن الفعل متعد فجاز أن تقدر ضميرًا يكون عنده مفعولاً، ولا يجوز عنده، يعجبني ما قمت؛ لأن الفعل غير متعد ولا يصح تقدير ضمير فيه، وزعم أن الضمير يرجع إلى المفعول، وليس كذلك بل الضمير يرجع المصدر، وكذلك لا يجوز عنده: أعجبني ما ضربت زيدًا؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله فلا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر. انتهى. وفيه نظر ظاهر.

ص: وتوصل بجملة اسمية على رأي.

ش: هو رأي قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف[٦]، واختلف فيه رأي ابن عصفور[٧] فمرة أجازه، ومرة منعه، والمنع مذهب سيبويه والجمهور، ويستدل للجواز بنحو قوله:

أحلامكم لسقام الجهل شافية ::: كما دماؤكم تشفي من الكلب[٨]

وتأولها المانع على أن ما كافة قال المصنف[٩]: والحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية؛ كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بأن ما كافة. قال[١٠]: وأيضًا: فمن مواضع ما المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفًا، والوقت الواقع ظرفًا قد يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بهما وهي للوقت؛ سلك بها مسلك الوقت فالحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجح المنع على تقدير عدم كون ذلك مسموعًا فكيف وقد سمع، قال:

---

(١) الكشاف ١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٥٥٣.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٦.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٤) الأصول ١/ ١٦١.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) شرح الجمل ١/ ١٨١.
(٧) شرح الجمل ١/ ١٨١.
(٨) البيت من البسيط وهو للكميت ابن زيد في الدرر ١/ ٢٥٢، ولم أجده في ديوانه.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨.

٢١٨ ـــــــ

فيه لو مجري لو التي بمعنى الأمر أي أعاننا الله فنهتدا وفي ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي أحدث لنا كرة فنكون . وقال الزمخشري: مجيء لو في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني فإن أراد ما أردته فصحيح ، وإن أراد أن لو حرف موضوع للتمني كـ"ليت" فغير صحيح ؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بين البيت وبينه فكأن قول القائل: تمنيت لو يفعل غير جائز ، فإن قيل: كيف دخلت لو المصدرية على أن في نحو لو أن لنا كرة ، فالجواب من وجهين:

**أحدهما**: أن لو داخلة على "ثبت" مقدرًا رافعًا لأن ؛ فلا تلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري .

**الثاني**: أن يكون هذا من باب التأكيد وهو من أحسنه ؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ ، انتهى ، قيل: وما حكاه عن أبي علي أن لو بمعنى الأمر ينبغي ألا يحمل على ظاهره ، وإنما يريد أبو علي أشربت معنى التمني والتمني طلب ، وأما قول الزمخشري[1]: أن لو تجيء بمعنى التمني ، فهو قول النحويين ولا يعنون أنها وضعت دالة على التمني وإنما المعنى: أنها أشربت معنى التمني فتجاب بما يجاب به ليت من إلغاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار أن ، وهي الامتناعية ، وليست قسمًا موضوعًا للتمني إنما تشربه على سبيل المجاز فكأنك نطقت بليت ؛ ولذلك جمعت بعض العرب بين جوابها بالفاء لإشرابها معنى ليت ، وبين جوابها الذي لها بحق الوضع . قال الشاعر:

فلو نبش المقابر عن كليب ::: فيخبر بالذناب أي زير
بيوم الشعثمين لقر عينًا ::: وكيف لقاء من تحت القبور[2]

فقوله: فيخبر ملاحظة لمعنى البيت ، ولقر ملاحظة لأصل الوضع ، وذهب ابن هشام الخضري: أنه إذا كانت لو بمعنى التمني فلا يحتاج إلى الجواب للامتناعية .

**فصل: الموصول والصلة كجزأي اسم فلهما ما لهما من ترتيب ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذ فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها.**

ش : أشبه الأسماء بالموصول والصلة المركب تركيب مزج كبعلبك لمباينة المفرد لهما بالإفراد والمضاف والجملة تأثير الصدر في العجز ، وقوله: "فلهما ما لهما" أي للموصول وصلته ما لجزأي الاسم من ترتيب يعني تقديم الموصول على الصلة ، ومنع فصل بأجنبي فغير الأجنبي يجوز الفصل به ، وهو القسم ، لأنه يؤكد كقوله:

ذاك الذي – وأبيك – يعرف مالكًا[3]
ماذا – ولا عتب في المقدور – رمت أما ::: يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل[4]

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١١ .
(٢) البيتان من الوافر ، وهما للمهلهل بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ١١/ ٣٠٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٣ ، ولسان العرب (ذنب) .
(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه: والحق يدفع شرهات الباطل ، وهو لجرير في ديوانه ٥٨٠ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٧ .

٢٢٠ ـــــــ

مـــن اللـــواتي والـــتي والـــلاتي ::: يـــزعمـــن أني كـــبرت لـــداتي[1]

ومدلـولاً بهـا عـلى ما حذف: جاء الذي والتي واللذان أكرما زيدًا، ويحتمل أن يكون منه: من اللواتي . . البيت .

**ص: وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرهما.**

ش: قولـه: من موصـول يعني الاسمي - لما سيأتي - وهـذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش[2] يجيزون حذف الموصول الاسمي إذا علم، وأما البصريون[3] غير الأخفش فلا يجيزون ذلـك، وإن ورد فيكون ذلك مختصًا بالشعر، وذهب المصنف[4] إلى الجواز، وزعم أنه ثابت بالقياس والسماع؛ فالقياس: على أن فإن حذفها مكتف بصلتها جائز بإجماع، والسماع منه قول حسان:

**أمـن يهجـو رسـول الله مـنكـم ::: ويمدحـه وينصـره سـواء**[5]

أي: ومن لم يمدحه، وقول الآخر:

**مـا الـذي دأبـه احـتياط وحـزم ::: وهـواه أطـاع يـعويان**[6]

أي: والذي هواه أطاع، وقول الآخر:

**لكـم مسـجد الله المـزوران والحصـى ::: لكـم قبضـه مـن بـين الرى والقرى**[7]

أي: من الرى والقرى يعني افتقروا ستغني. قال المصنف[8]: وأقوى الحجج ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي والذي أنزل إليكم، وليس حذف أن مكتف بصلتها جائزًا بإجماع بل فيه خلاف يذكر في نواصب الفعل، وما ورد مخصوص بالشعر عند البصريين، والآية ظاهرة التأويل، وقولـه: غير الألف واللام" يعني: فلا يجوز حذفهما، وقولـه: ومن صلة غيرهما: أي غير الألف واللام كقولـه:

**نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا**[9]

أي: نحن الألى عرف عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفهمت هذه الصلة من قولـه: فاجمع جموعك . . إلى آخر البيت .

**ص: ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق ولا موصول حرفي إلا أن.**

ش: مثال الأول: قولهم: لا أفعل ذلك ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجمًا أي ما ثبت أن فحذف ثبت وأبقي معمولها، وهو أن وصلتها ومن ذلك: أما أنت منطلقًا انطلقت أي: لأن كنت

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٨٠، ولسان العرب (لتا).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٥.
(٣) السابق الجزء والصفحة.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦.
(٦) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥.
(٧) البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد في لسان العرب (سجد)، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٤.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٥.
(٩) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢.

مطلقًا فحذف كان وهو صلة أن ومنه قولهم: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن أي: ما عدا النساء، ومثال حذف أن قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى[1]

وإذا حذفت فتارة يبطل عملها وهو الكثير، وتارة يبقى، وقد رُوي أحضر الوغى بالرفع والنصب.

ص: **وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفًا أو الألف واللام.**

ش: مثال ذلك: جاء الذي زيدًا ضرب فإن كان حرفًا أو الألف واللام لم يجز، قال المصنف[2]: وعلته أن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي مصدر؛ ولذلك اشتد امتزاج الألف واللام، ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره، وقد فصل غيره فأجاز ذلك في غير العامل نحو: عجبت ما زيدًا يضرب، ومنع في العامل نحو: إن وأن وكي وتعليل المصنف يقتضي إطلاق المنع.

ص: **ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها، ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقًا ومعها غير مجرورة بمن.**

ش: مثال ذلك ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠] و ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨] و ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٢١] و ﴿ أَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٦] فالجار في ذلك كله متعلق باسم محذوف تدل عليه صلة "ال" لا بصلتها إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني لعملكم قالٍ من القالين، وكذا باقيها، وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج[3] وابن جني[4].

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعيضية؛ لأن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، وقيل: إن هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، وقيل: إن أل في هذه ليست موصولة بل للتعريف وهو مذهب المازني، وقيل: إنه متعلق بفعل مضمر تقديره أعني ويكون الخبر من الزاهدين وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة بل على جهة البيان بعد سقيًا وهو مروي عن المبرد، وقوله: ويندر ذلك في الشعر مع غيرها أي مع غير الألف واللام مطلقًا أي سواء جر الموصول بمن أم لم يجر بها فالأول كقول الشاعر:

لا تظلموا سورًا فإنه لكم ::: من الذين وفوا في السر والعلن[5]

التقدير: فإنه واف لكم من الذين وفوا والثاني كقوله:

وأهجوا من هجاني من سواهم ::: وأعرض منهم عمن هجاني[6]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٧.
(٣) الأصول ٢/ ٢٢٤.
(٤) المنصف ١/ ١٣٠، ١٣١.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩١.
(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٩.

والتقدير: عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم على سبيل التوكيد ثم حذف منهم من المؤكد وحذف ما سواها من المؤكد قيل: والأحسن أن يكون التقدير: وأعرض عن هاجيّ منهم فيكون المحذوف اسم فاعل وهو أسهل من حذف موصول وصلته ، وقوله: ومعها غير مجرورة يمن مثاله:

تقول حكت صدرها بيمينها ::: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[1]

فبالرحى متعلق بمحذوف يدل عليه صلة آل ، وهي متقاعس ، فالتقدير متقاعسًا بالرحى ، وهذه المسألة والتي قبلها لا تجوز إلا في الضرورة ، واختار الفراء تقديم معمول أن عليها نحو: يعجبني العسل أن يشرب ، ومنه قوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[2]

وأول على الحذف أي أن أجلد بالعصا أن أجلدا ؛ وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو: جاء زيد لعلم كي يتعلم .

**تنبيه:** حكم المصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل حكم الحرف المصدري في امتناع تقديم معموله .

• • •

(١) البيت من الطويل ، وهو لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٦ .
(٢) عجز بيت من الرجز ، وصدره: ربيته حتى إذا تمعددا ، وهو للعجاج في ديوانه٢/ ٢٨١ .

## باب: اسم الإشارة

**ص: وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه.**

ش: قولـه: "مـا وضع لمسمى" يشمل النكرة والمعرفة، وقول: "وإشارة إليه" أخرج ما عدا اسم (الإشارة)[١] واسم الإشارة محصور فهو مستغن (عن الحد)[٢].

**ص: وهو في القرب مفردًا مذكرًا "ذا" ثم ذاك "ثم "ذلك" و"ألك".**

ش: فـذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك وألك للبعيد، وجميع هذا للمفرد المذكر، وقد يقال في القريـب: ذاه بهمـزة مكسـورة بعد الألف، وذائه بهمزة مكسورة بعد الألف وهاء تليها مكسورة قال الراجز:

هـا ذائـه الدفـتر خـير دفـتر ::: في كـف قـوم مـاجد مصـور[٣]

وقـد يقـال في البعيد[٤]: ذالك بهمزة بعد الألف، ومذهب البصريين[٥] أن ذا ثلاثي الوضع ثم اختلفوا في المحذوف فقيل: العين، وقيل: اللام وهو الأظهر؛ لأنها ظرف، وألف ذا منقلبه عندهم عـن أصـل، فقيل: عن ياء، والمحذوف ياء فهو من باب حيّ، وقيل: عن واو والمحذوف ياء فهو من بـاب طويـت، واختلف في وزنـه فقـيل: فعل بالتحريك وهو الأظهر، وقيل: فعل بالإسكان ويدل عـلى صحة مذهب البصريين أن ذا ثلاثي الوضع قولهم في تصغيره: ذيّا، والأصل ذيبا فأعيدت لام الكـلمة عـلى مـا هـو مقـرر في التصـغير، وذهـب الكوفيـون[٦] إلى أن ألـف ذا[٧] زائدة، ووافقهم السـهيلي[٨]، واحـتجوا بقولهم في التثنية ذان بالألف والنون للتثنية فلم يبق لـه إلا الذال، ورد بأنها صـيغة موضـوعة للتثنية لا تثنية حقـيقة، أو بأنها حذفت لالتقاء السـاكنين؛ ولذلك شددت النون عوضًا منها، وذهب السيرافي[٩]، ومن وافقه إلى أن ذا ثنائي الوضع كمًا فالألف أصل ليـست منقلبة عن شيء.

**ص: وللمؤنـثة تـا وتي[١٠] وته وذي وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات ثم تيك وتيك وذيك ثم تلك وتلك وتيلك وتالك.**

ش: فهـذه عشـرة ألفـاظ للمؤنث المفرد في حال القرب، وهي ظاهرة، وقولـه: "ثم تيك وتيك وذيك" يعني في حالة التوسط[١١]، وقال ثعلب: لا يقال: ذيك، وقولـه: ثم تلك.. إلى آخره يعني في

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٢.
(٤) في ط: القريب.
(٥) الإنصاف ٢/ ٦٦٩.
(٦) الإنصاف ٢/ ٦٦٩.
(٧) في ط: إلى أن الألف زائدة.
(٨) نتائج الفكر ٢٢٧.
(٩) الرأي بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٢٧.
(١٠) في ر: تي وتا.
(١١) في ر: المتوسط وهو تحريف من الناسخ.

البعد وتلك بكسر التاء هي الفصحى، وفتح الياء حكاه هشام وحكى الفراء[١] تيلك، وأنشد:

بأيـــة تـــيلك الـــزمن الخـــوالي ::: عجـــبـــت مـــازلاً لـــو تطيقـــنا [٢]

وأنشد القطامي:

عـــلى تـــالك تعـــلم أن بعد[٣] الغيّ رشدًا ::: وأن لـــتالك العمـــر اتـــساعًا[٤][٥]

**ص: وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها مجوزًا تشديد نونها وتليها الكاف وحدها في غير القرب، وقد يقال ذاليك.**

ش: يقال في تثنية ذا: ذان، وفي تثنية تا: تان في الرفع، ويقال في النصب والجر: ذين وتين فحذف ألف ذا وتا ولم يبين من أسماء الإشارة غير هذين، وقوله مجوزًا شد نونها أي مع الألف والياء، وهذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين[٦]: أنه لا يجوز إلا مع الألف، وقرأ بعضهم: هذان واللذان بالهمزة وتشديد النون فرارًا من التقاء الساكنين، وقوله: ويليها يعني النون مخففة ومشددة الكاف وحدها أي بلا لام في غير القرب فيقال في المرتبة الوسطى والقصوى: ذانك وتانك وذينك وتينك بالتخفيف وبالتشديد، وذكر المغاربة أنه يقال في المرتبة الوسطى: ذانك وتانك بالتخفيف، ويقال في القصوى: ذانك وتانك بالتشديد وذانيك وتانيك بإبدال إحدى النونين ياءً، وقد ذكر المصنف[٧]: ذانيك، وتقدم أن البصريين لا يجيزون التشديد مع الياء فإذا أرادوا البعد التزموا الإبدال، فقال: ذينيك وتينيك، قال المصنف[٨]: وزعم قوم أن من قال ذانك بتشديد النون قصد تثنية ذلك، ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون زين وتين بل التشديد جائز لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور، ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون اللذين واللتين ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء الذي والتي، كما تبقى ياء المنقوص حتى يثنى.

**ص: وفي الجمع مطلقًا أولاء وقد يثنون، ثم أولئك وقد يقصران، ثم أولا لك على رأي، وعلى رأي أولاء ثم أولاك ثم أولـئك وأولالـك، وقد يقال: هلاء وألاء؛ وقد تشبع الضمة قبل اللام، وقد يقال: هؤلاء وألاك.**

ش: قوله: مطلقًا أي سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا فتقول: أولاء ذهبوا، وأولاء ذهبن، وقد يثنون فتقول: أولاءِ حكاه قطرب[٩] لغة، قال المصنف[١٠]: وتسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب

---

(١) الجمع ١/ ٢٤٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٢.
(٣) في ر: اقتضاها.
(٤) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٥.
(٥) سقطت في ر.
(٦) الإنصاف ٢/ ٦٦٩ - ٦٧٦، ٧٥٥.
(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٣٩.
(٨) شرح التسهيل ١/ ٢٤٠، ٢٤١.
(٩) شرح التسهيل ١/ ٢٤١.
(١٠) السابق ١/ ٢٤١.

لواحد من أقسام التنوين ، والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نونًا بعد همزة أولاء ووزن أولاء فعال ، ووزن أولا المقصور فعل وعند أبي إسحاق[١] وزنهما معًا فعل زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ، ومذهب سيبويه أن الألف منقلبة[٢] عن ياء ، لأنها محالة ، واختيار المبرد[٣] أن تكون أصلاً لا منقلبة لعدم التمكن ، وقوله: "وقد يقصران" أي: أولاء وأولئك فيقال: أولا وأولاك ، وحكى الفراء[٤] أن القصر فيهما لغة بني تميم والمد لغة الحجازيين ، وقوله: "ثم أولائك على رأي" هو رأي من يجعل أولئك بالمد للوسطى ، ولا يجعل للقصوى إلا أولئك باللام ، وقوله: " وعلى رأي أولاء" أي للقربى ثم أولاك مقصورًا للوسطى ، ثم أولئك وأولا لك للقصوى وللبعد[٥] على هذا الرأي لفظان ، والحاصل أن الخلاف واقع في أولئك بالمد فعلى الرأي الأول هي للوسطى ، وعلى الرأي الثاني هي للقصوى ، ومما يستدل به على أنه للوسطى قول الشاعر:

يامـا أميـلح غـزلانا شـدن لـنا ::: مـن هؤلـيائكن الضـال والسـمر[٦]

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعد ، وقوله: "وقد يقال هلاء" هو من إبدال الهمزة هاء نحو: هياك في إياك ، وهما في أما وهو كثير ، وقوله: و"الاء" يعني بضم الهمزتين ، وقد تشبع الضمة قبل اللام ، فيقال: أولا وأولئك وهما لغتان غريبتان حكاهما قطرب ، وقد يقال: هؤلاء حكاه الشلوبين عن بعض العرب ، وحكى بعض أهل اللغة آلاك بالتشديد[٧] قال الشاعر:

من بين آلاك إلى آلاكا[٨]

وهي للمرتبة الوسطى .

ص: ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب، وغيره للبعد، وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم.

ش : المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب وهي: الدنيا والوسطى والقصوى ؛ فما تجرد عن اللام والكاف فهو[٩] للدنيا ، وما صحب الكاف وحدها فهو للوسطى ، وما صحب الكاف واللام فهو للقصوى ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان: الدنيا والقصوى فما تجرد عن كاف ولام فهو للدنيا ، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام فهو للقصوى ، ونسبه الصفار إلى سيبويه . قال المصنف[١٠]: وهذا هو الصحيح ، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ويدل على صحته خمسة أوجه:

**الأول**: أن المشار شيه بالمنادى ، والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فيلحق بنظيره .

---

(١) الجمع ١/ ٢٤٦ .
(٢) الارتشاف ١/ ٥٠٦ .
(٣) المقتضب ٤/ ٢٧٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤١، وقد ذكر المحققان في الهامش أن ابن عقيل ذكر أن المد لغة الحجازيين هامش ٢ .
(٥) في ر: فللبعد .
(٦) البيت من البسيط وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠ .
(٧) انظر هذه اللغات في شرح التسهيل ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ .
(٨) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٥ .
(٩) سقطت من ر .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

**الثاني**: أن الفراء نقل أن تميم يقولون: ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

**الثالث**: أن القرآن العظيم ليس فيه المصاحب للكاف دون اللام، ولو كان التوسط لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

**الرابع**: أن التعبير بذلك عن مضمون كلام على إثر انقضائه سائغ وشائع[1] في القرآن، وغيره ولا واسطة بين النطقين.

**والخامس**[2]: أنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، ولا إلى قول من زعم أن أولالك لجماعة البعد أي: دون أولئك لقلة أولالك، ولأنه يلزم منه خلو القرآن عن إشارة إلى جماعة البعد، وذلك باطل لمواضع كثيرة من القرآن. انتهت الأوجه الخمسة مختصرة من كلامه، ولا خفاء بما فيها من الضعف وأقواها الثاني.

ص: **وتصحب هاء التنبيه المجرد كثيرًا، والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً.**

ش: يعني بالمجرد: الخالي من كاف الخطاب نحو هذا، ومثال المقرون بالكاف قوله:

**ولا أهل هذاك الطراف الممدد**[3]

وقوله:

**قد احتملت مي فهاتيك دارها**[4]

ومقتضى كلامه: جواز دخول "ها" على المثنى مخفف النون ومشددها وعلى الجمع؛ لكنه قال في الشرح: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه "ها" والسماع يرد عليه في الجمع قال:

**من هؤلاالكن الضال والسمر**[5]

وهو تصغير هؤلاءكن، وزعم ابن يسعون: أن تي في المؤنث لا تستعمل إلا بها في أولها وبالكاف في آخرها، فإن كان اسم الإشارة باللام لم تصحبه هاء التنبيه يقال: هذالك؛ لأن العرب كرهت كثرة الزوائد. هذا تعليل المصنف، وقيل: هاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان، وقوله: إن اللام للتنبيه[6] دعوى لا دليل عليها، وقال السهيلي: الأظهر أن اللام تدل على تراخ، وبعد في المشار إليه، وأكثر ما تقال للغائب، وما ليس بحضرة المخاطب، "وها" تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا.

---

(١) في ر: سائغ شائع.
(٢) في ط: والخامس.
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: رأيت بني غبراء لا ينكروني، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١.
(٤) لم أعثر عليه.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) في ر: للتثنية.

**ص: و فصلها من المجرد بأنا وأخواته كثير، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا.**

ش: أي فصل هاء التنبيه[1] من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثير نحو: ها أنا ذا، وها أناذي، وها نحن أولاء، وقال تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقوله: "وبغيرها قليل" أي فصلها بغير أنا وأخواته قليل كقوله:

**تعلمنها لعمر الله ذا قسما**[2]

وأنشد سيبويه:

**ونحن اقتسمنا المال قسمين ::: فقلت لهم هذا لها هاوذالِيا**[3]

ففصل بالواو بين هاء وذا، وقوله: "وقد يعاد بعد الفصل توكيدا" مثاله قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ وهذا مخالف ظاهره لكلام سيبويه، قال: وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة ولكنها تكون بمنزلتها في هذا يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو كانت "ها" المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء[4]. انتهى. وما ذكره المصنف يدل على أنها قدمت ثم أعيدت توكيدًا.

**ص: والكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب بما يبينها إذا كان اسمًا وقد يغني ذلك عن ذلكم.**

ش: لا خلاف بين النحويين في أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف، وقوله: "يبين أحوال المخاطب بما يبينها إذا كان اسمًا" يعني من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتقول: ذاك وذاك وذا كما وذاكم وذاكن كما تقول: أكرمك وأكرمكِ وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن، وقوله: "وقد يغني ذلك عن ذلكم" أي يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر قال تعالى: ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [المجادلة: ١٢] وذكر ابن الباذش[5] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين:

**أحدهما**: أن تقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم.

**والثاني**: أن تخاطب الجماعة كلها ويقدر لها اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره: ذلك توعظ به يا فريق، ويا جمع، وما أشبه ذلك من الأسماء المفردة المسمى بها الجمع، وقد يجوز في هذا الوجه الإفراد والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة. انتهى.

وحكى غير المصنف في الخطاب لغتين أخريين:

إحداهما: أن تترك الكاف مفردة مفتوحة مطلقًا فتكون في خطاب غير المفرد المذكر كما هي في خطاب المفرد المذكر.

---

(١) في ر: التنبية.
(٢) لم أعثر عليه.
(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٥.
(٥) الممتع ١/ ٢٥٠.

والأخرى: أن تفتح في خطاب المذكر مطلقًا وتكسر في خطاب المؤنث مطلقًا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، قال الزجاجي في الجمل[1]: كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا موحدة في الاثنين والجمع تترك على أصل الخطاب .

ص: وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف.

ش : شاهده ما أنشده بعض الكوفيين .

وإنما المالك ثم المالك ::: ذو حيرة ضاقت به المسالك

كيف يكون النوك إلا ذلك[2]

أي: ذلكم فحذف الميم واستغنى بضمة الكاف . قال المصنف: فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع . قيل: والأبيات تنزن بالإسكان فإن كانت[3] معتمدة في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة لأجل القافية فلا حجة فيه .

ص: وتتصل بأرأيت موافقة أخبرني هذه الكاف مغنيًا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، وليس الإسناد مزالاً عن التاء خلافًا للفراء.

ش : "رأيت" هذه هي العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهي تتعدى إلى اثنين ، فإن استعملت على أصل موضوعها هنا جاز أن يتصل بها الكاف ضميرًا منصوبًا ويطابق الضمير المرفوع ؛ لأن ذلك جائز في أفعال القلوب ، فتقول: أرأيتك ذاهبًا وأرأيتك ذاهبة ، وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتموكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات ، وإن ضمنت معنى أخبرني ؛ فصارت لا تدل على استفهام فيجوز أن يتصل بها كاف الخطاب فتقول: أرأيتك يا زيد عمرًا ما صنع ، وأرأيتك يا هند زيدًا ما صنع ، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن فتبقى الياء مفردة دائمًا وتغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحاقها بالتاء وفيها إذ ذاك ثلاثة مذاهب:

**الأول**: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كما في ذلك وفروعه وهذا مذهب البصريين[4] .

**الثاني**: مذهب الفراء[5] وهو أن التاء حرف خطاب وليس باسم والكاف هي الفاعل فالفعل مسند إلى الكاف لا إلى التاء ، وإليه أشار بقوله: وليس الإسناد مزالاً عن التاء خلافًا للفراء ، واستدل الفراء بظهور المطابقة في الكاف ، ورد المصنف عليه[6]: بأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية ؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

**الثالث**: أن الكاف في موضع نصب وهو ضعيف ورأيت بمعنى أخبرني أحكام تذكر في باب أفعال القلوب .

---

(١) جمل الزجاجي ٢٦٩ .
(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٣ .
(٣) في ر: كان .
(٤) المقتضب ٣/ ٢٧٧ .
(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٣٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٧ .

ص: وتتصل – أيضًا – بحيهل والنجاء ورويد أسماء أفعال، وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت.

ش: تتصل كاف الخطاب أيضًا بحيهل فتقول: حيهلك بمعنى اثت، والنجاءك بمعنى أسرع، ورويدك بمعنى أمهل، واحترز بقوله: "أسماء الأفعال" من أن يكون النجاء ورويد مصدرين وسيأتي ذكرهما في باب أسماء الأفعال، واتصال كاف الخطاب ببلى وما بعده قليل جداً فتقول: بلاك وأبصرك زيدًا وكلاك وليسك زيد قائمًا قال: أليسك جاعلي كأني جبعك وتعمك الرجل زيد، وبئسك الرجل عمرو، وحسبتك عمرًا منطلقًا قال المصنف: أنشد أبو علي:

وجئت وما حسبتك أن تحينا[1]

وأجاز أن تكون الكاف فيه حرف خطاب وهو غريب، وحمله على ذلك وجود أن بعدها فإنه إن لم يكن الأمر كما قال؛ لزم الإخبار بأن والفعل وليس إلى ذلك سبيل. انتهى.

ويحتمل أن تكون الكاف مفعول أولاً وأن زائدة على مذهب الأخفش، وتحتمل أن تكون مصدرية وهي مع صلتها بدل من المفعول الأول، وأغنت عن الثاني كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٨] على قراءة التاء.

ص: وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه.

ش: مثال الأول: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه: ١٧] ولعظمة المشار إليه: ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [يوسف: ٣٢] بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] والمجلس واحد إلا أن مرآى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظامًا وإجلالاً.

ص: وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال.

ش: مثاله: قوله تعالى: ﴿ كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾ [الإسراء: ٢٠] وقوله: ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص: ١٥].

ص: وقد يتعاقبان مشارًا بهما إلى ما ولياه.

ش: مثاله قوله تعالى متصلاً بقصة عيسى – على نبينا وعليه السلام – "ذلك نتلوه عليك" ثم قال: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢] ونحو ذلك، ومذهب الجرجاني[2] وطائفة أن ذلك قد يكون للحاضر بمعنى هذا، ورده السهيلي.

ص: وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.

ش: من العرب من يجعل اسم الإشارة للمثنى والجمع والمؤنث كما يكون للواحد المذكر مثال الإشارة

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: لسان السوء تهديه إلينا، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٦.

(٢) الارتشاف ١/ ٥١٠.

للاثنين بما للواحد قوله تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] أي بين الفارض والبكر وقال الشاعر:

إن للخير وللشر مدى ::: فكلا ذلك وجه وقبل[1]

أي: وكلا ذينك يعني الخير والشر، ومثال ذلك في الجمع قول لبيد:

ولقد سئمت من الحياة وطولها ::: وسؤال هذا الناس كيف لبيد[2]

واعلم أنه إن كان مستندهم في إثبات هذه اللغة ما ذكر من الشواهد ونحوها؛ فليس لاحتمالها للتأويل.

**ص: ويشار إلى المكان بـ "هنا" لازم الظرفية أو شبهها معطي ما لـ "ذا" من مصاحبة وتجرد.**

ش: معنى لزوم الظرفية أنه لا يخرج عنها بأن يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ ولا نحو ذلك، وقوله: "أو شبهها" يعني شبه الظرفية وهو الجر ببعض حروف الجر. قال: قد أقبلت من أمكنة من هاهنا ومن هنه وتقول: تعال إلى هنا، وقوله: "من مصاحبة" يعني بهاء التنبيه وكاف الخطاب وتجرد منها فتقول: هنا وهاهنا للقريب، وهناك وها هناك للبعيد، وعلى مذهب الجمهور: هناك وها هناك للمتوسط.

**ص: وكهنالك ثم وهنا بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال: هنت موضع هنا وقد تصحبها الكاف.**

ش: يعني أن ثم ظرف مكان يشار بها للمكان البعيد نحو هنالك وهو لازم الظرفية أو شبهها فيجر بمن وإلى، تقول: من ثم إلى ثم. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ﴾ [الإنسان: ٢٠] ولا يجوز أن تعرب ثم في الآية مفعولاً به، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم؛ لأن ثم ظرف لا يتعرف فيه بغير ما ذكرناه، ومفعول رأيت محذوف إما اختصارًا أي الموعود، وإما اقتصارًا أي إذا وقعت رؤيتك في ذلك المكان وهنا - بفتح الهاء وكسرها - مع تشديد النون لغتان وهو اسم إشارة للمكان البعيد فهناك وقد يقال: هنت موضع هناك. قال الشاعر:

وذكرها هنت ولات هنت[3]

قال المصنف: أراد هنا ولات هنا، وقد تصحبها الكاف فيقال: هنّاك وهيّاك

**ص: وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان.**

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١] أي ذلك الزمان، وقبله: ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: ١٠] وقال الأفوه:

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت ::: فهناك يعترفون أين المفزع[4]

ومثال هنالك قول الشاعر:

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ٤١.
(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ٣٥.
(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٤٣.
(٤) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ١٩.

٢٣٢ ـــــــ

## باب: المعـــرف بالأداة

**ص: وهـــي أل لا اللام وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه وقد تخلفها أم، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه.**

ش: ذكر المصنف[١] في أداة التعريف ثلاثة مذاهب:

**أحدها**: أنها أل والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم وأن ولكنها وصلت للعلم بموضعها وكثرة الاستعمال فهي حرف ثنائي الوضع، وهو مذهب الخليل[٢]، ولم يكن يسميها الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال.

**الثاني**: أنها أل أيضًا وهي ثنائية الوضع إلا أن الهمزة همزة وصل يعتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه فلا يعد رباعيًا كذلك لا تعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة، وهو مذهب سيبويه، وقد عدها سيبويه[٣] في ثنائي الوضع في باب: عدة ما يكون عليه الكلم.

**الثالث**: أنها اللام وحدها وهو مذهب بعض المتأخرين، وعلى هذا فمن عبر عنها بالألف واللام تارك للأولى. هذا نقل المصنف، والفرق بين هذا المذهب ومذهب سيبويه أن الموضوع للتعريف على هذا: اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن، وعلى مذهب سيبويه: هي معتد بها في الوضع وثمرة الخلاف في قوله: قام القوم، فعلى مذهب سيبويه حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى مذهب الآخر لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها، ونقل المصنف في شرح الكافية عن سيبويه ههنا عن بعض المتأخرين فقال ما نصه[٤]: اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. انتهى.

والذي نقل المغاربة في أداة التعريف مذهبين:

**أحدهما**: أنها اللام قالوا: وهو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان.

**والثاني**: أنها أل، وهي ثنائية الوضع مثل قد وهل همزتها همزة قطع وهذا هو الذي حكاه المصنف عن الخليل[٥]، وتبع الزمخشري في نقله وذلك عن الخليل. قال الزمخشري[٦]: وعند الخليل حرف التعريف أل كهل وإنما استمر بها التخفيف لكثرة الاستعمال، والذي يظهر أن مذهب الخليل وسيبويه واحد وهو أن أل حرف ثنائي الوضع بُني على همزة الوصل ولام ساكنة وهذا ظاهر جداً من كلام سيبويه في غير موضع من كتابه. قال في باب أداة اللفظ بالحرف الواحد ما نصه[٧]: وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣ وما بعدها.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٦.
(٤) ١/ ٣١٩، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٢٥.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٥٤.
(٦) المفصل ٣٢٦.
(٧) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

٢٣٤ ـــــــ

غير المصنف للمذهب المحكي عن الخليل بأن العرب تقف عليها تقول: آل ثم تتذكر وتقول: الرجل ، وأنشد سيبويه:

دع ذا وعجـــل ذا والحقـــنا بـــدل ::: بالشـــحم أنـــا قـــد مللـــناه بجـــل[1]

فوقفوا على اللام ولا يقف إلا على ما كان على حرفين وهذا إنما يصلح ردًّا على من زعم أن المعرف اللام وحدها لا على سيبويه ؛ لأنها عنده حرف ثاني ، وحكى الخليل أنه احتج على أنها بمنزلة قد بقطع آل في إلصاق الإثبات كقول عبيد:

يـــا خليـــلي أربعًـــا واســـتخـــبر الـــ ::: مـــنـــزل الـــدارس عـــن أهـــل الحـــلال

مـــثل ســـحق الـــبرد عفـــى بعـــدك الـــ ::: قطـــر ومعـــناه وتأويـــب الشـــمال[2]

وهي أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك ، واستدل لسيبويه من نسب إليه أن أداة التعريف اللام وحدها بأوجه:

**الأول**: أن الهمزة تحذف وصلاً وأجيب بأنها وصلت تخفيفًا كما سبق ، وأيضًا لا ينهض دليلاً على أنها اللام وحدها .

**الثاني**: أن العامل يتخطاها في نحو مررت بالرجل ولو كانت في الأصل آل مثل قد ، لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها العامل ، وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنىً زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المشعر به حرفًا كهمزة الاستفهام ، وعدم الانفصال يترتب على إفادة ممازج لمعنى المصحوب كسوف .

**الثالث**: أن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد ؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره والجواب: أن حمل الشيء على ضده غير لازم بل الاختلاف بهما أولى ليكون سبيلهما في اللفظ والمعنى واحدًا ، قال المصنف[3]: وإن سلـم حـمل الشيء على ضده فيشترط تعذر حمله على نده ، وقال ابن إياز: من علامات التنكير لا الجنسية فهلا حمل التعريف عليها .

**الرابع**: إن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاءً وما ذاك إلا لشدة الامتزاج ، ولو كان على حرفين ، لم يجز ذلك ، وجوابه كجواب الثاني والخلاف في ذلك لا يجدي كثير فائدة ، وهذا القدر كاف هنا . وقوله: وقد تخلفهما "أم" فيقال: أم رجل وهي لغة أهل اليمن ، قال في الشرح[4]: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفًا فيصير المعنى بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمين ومن داناهم بدلها ميمًا ؛ لأن الميم لا تدغم إلا ميم . انتهى .

ونسبها بعض النحويين إلى حمير قال ابن عصفور: هي لغة طيىء ويروي أن النمر بن تولب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ليس من امبر امصيام في أم سفر»[5] يقال: إن النمر لم يرو عن النبي ﷺ إلا هذا

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لغيلان بن حريث الربعي في الكتاب ٣/ ٣٢٥ .
(٢) البيتان من الرمل ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٢٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧ .
(٥) مسند أحمد ٥/ ٤٣٤ .

الحديث .

**ص: فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي فهي عهدية، وإلا فجنسية.**

ش : المراد بالحسي ما تقدم ذكره لفظًا أو كان مشاهدًا

**فالأول:** كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[المزمل: ١٥ ، ١٦] .

**والثاني:** كقولك: القرطاس لمن سدد سهمًا . والمراد بالعلمي ما لم يتقدم ذكره ولم يكن مشاهدًا حال الخطاب كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨] ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠] وإلا فهي جنسية أي ولم يعهد مدلول مصحوبها بما ذكر فهي جنسية وسيأتي بيانها ، وما ذهب إليه المصنف من أن آل قسمان: عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزور[1] إلى أن آل قسم واحد وهي عهدية ، فإذا قلت: الدنيا خير من الدراهم فمعناه هذا الذي عهدت بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا . فاللام للعهد عنده أبدًا لا تفارقه . وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن يسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين ؛ لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة .

**ص: فإن خلفها كل دون تجوز فهي للشمول مطلقًا، وليستثنى من مصحوبها، وإذا أفرد فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى.**

ش : آل الجنسية ضربان: حقيقية وهي التي يقصد بها عموم الجنس ، وعلاقتها أن يخلفها كل دون تجوز نحو: ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر: ٢، ٣] وإذا أفرد مصحوبها ؛ جاز فيما له من نعت وغيره كالحال والخبر وجهان: اعتبار لفظه واعتبار معناه ، واعتبار لفظه أولى . فمن اعتبار لفظه قوله تعالى: ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ [النساء: ٣٦] وقوله: ﴿ لا يَصْلاهَا إِلاَّ الأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [الليل: ١٥ ، ١٦] ومن اعتبار معناه قوله تعالى – وهو قليل: ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ [النور: ٣١] وهذا مثال النعت ومثال غيره: هذه الدنيا حر أي هذه الدنانير حر . وأنشد اللحياني:

ولـــيس يظـــلمني في وصـــل غانـــية ::: إلا كعمـــرو ومـــا عمـــرو مـــن الأحد[2]

قال: فلو قلت ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت وإنما قال: وإذا أفرد ؛ لأن مصحوب آل الجنسية إن كان مثنىً أو مجموعًا لم يجز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ . مثال المثنى: نعم الرجلان الزيدان ومثال المجموع: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١] .

**ص: فإن خلفها تجوزًا فهو لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة.**

ش : هذا هو الضرب الثاني من ضرب الجنسية ، والمقصود بها الدلالة على الكمال مدحًا وذمًا ، وعلاقتها أن يخلفها كمل بتجوز نحو: زيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية الجامع

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٣١، وأبو الحجاج هو يوسف بن معزوز القيسي ، توفي سنة ٦٢٥ هـ ، بغية الوعاة ٣٦٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في اللسان (وحد) .

لخصائصها ، وكل تستعمل بهذا المعنى تابعة وغير تابعة نحو: زيد كل الرجل ، وزيد الرجل كل الرجل ، وهذا يجوز لأجل المبالغة .

ص: وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف إليه تميز وربما زيدت فلزمت.

ش: مثال زيادتها في العلم قوله:

باعد أم العمر من أسيرها[1]

وفي الحال قول الشاعر:

دمت الحميد قما تنفك منتصرًا ::: على العدا في سبيل المجد والكرم[2]

وقراءة بعضهم: ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَل ﴾ [المنافقون: ٨] أي ليخرجن العزيز ذليلاً . وفي التمييز قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ::: صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[3]

ومنه الحديث: «أن امرأة كانت فُرَاق الدماء»[4] وفي مضاف إليه تمييز قول أمية بن أبي الصلت:

إلى ردح من الشيزي ملاء ::: لباب البر يلبك بالشهاد[5]

ومن أجاز تعريف الحال والتمييز قال في ذلك: غير زائدة . وقوله: وربما زيدت فلزمت . قال في الشرح: أشرت إلى نحو: اليسع والآن والذي . انتهى .

وذهب بعضهم إلى أن أل في الآن للحضور وياتي الكلام عليه في باب المفعول فيه . وقيل: إن أل في الذي معرفة وقد سبق في بابه .

ص: والبدلية في نحو: ما يحسن بالرجل خير منك أولى من النعت والزيادة.

ش: مذهب الخليل وأبي الحسن أن المقرون بأل إذا أتبع بمثلك وخير منك فهو منعوت بهما ، ثم اختلفا في تخريجه فقال الخليل: إنهما معرفتان وإن خيرًا على نية الألف واللام ، وزعم الأخفش أنهما نكرتان وأن أل في الرجل زائدة . قال المصنف[6]: وعندي أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما . انتهى .

فيكون بدل نكرة من معرفة ، وإنما كان أولى ؛ لأن في القولين الأولين خروجًا عن الظاهر ، أما في قول الخليل فلدعوى تعريف خبر ، وأما قول الأخفش فلدعوى تنكير الرجل لكن في قول المصنف: الإبدال بالمشتق وهو ضعيف ولذلك بدل عند الخليل والأخفش .

ص: وقد يقوم في غير الصلة مقام ضمير.

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: حراس أبواب على قصورها ، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ١١٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٨ ، والدرر ١/ ٢٤٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للرشيد بن شهاب في الدرر ١/ ٢٤٩ ، وتخليص الشواهد ١٦٨ .
(٤) رواه أبو داود في باب الطهارة حديث رقم ٢٧٤ .
(٥) البيت من الوافر ، منسوب لأمية بن أبي الصلت في اللسان (ردح ) .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦١ .

٢٣٨ ـــــــ

لشاتم رجل حاضر: لا تشتم الرجل، ومن هذا القبيل صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه فيكون له قسط من العهد، ويلحق به أيضًا ما يسميه المتكلمون: الماهية كقول القائل: اشتر اللحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم فهو في حكم المذكور والمشاهد. انتهى.

وقال أبو موسى[1]: ويعرض في الجنسية الحضور فجعلها هي الجنسية قيل: وإنما جعلها الجنسية من جهة أنك إذا قلت: خرجت فإذا الأسد؛ فليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد مخصوص. قال ابن يعيش: لام التعريف تشتمل على ثلاثة أنواع: تكون لتعريف الجنس ولتعريف العهد ولتعريف الحضور، فهذا تصريح بأنه نوع ثالث مستقل، وأما التي للغلبة فهي للعهدية إلا أنه غلب استعمال مصحوبها فارتقى في التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، وأما التي للمح الصفة فهي زائدة لإفادة هذا المعنى، وقد سبق ذكرها في باب العلم. وكلام أبو موسى يقتضي أنها هي العهدية فإنه قال: ويعرض في الجنسية الحضور وفي العهدية الغلبة ولمح الصفة، وأما التي هي بدل من الهمزة ففي إثباتها خلاف مشهور.

**فصل: مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما.**

ش: هذا الفصل للتوطئة لما بعده من الأبواب، وقال في الشرح[2]: العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقامه اللفظ به والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض.

**ص: فالرفع للعمدة وهي: مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظًا وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل.**

ش: لما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بالفضلة؛ جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة وهي أظهر الحركات، والشبيه بالفاعل لفظًا اسم كان وأخواتها وإطلاق الفاعل عليه مجاز، واختلف في أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ، وقيل: الفاعل، وقيل: كلاهما، والخلاف في ذلك لا يجدي فائدة.

**ص: والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به.**

ش: لما كانت الفضلات أكثر من العمد؛ جعل إعرابها بالنصب؛ لأن علامتها الأصلية فتحة وهي أخت الحركات، والمراد بالمقيد المفعول به وفيه وله ومعه والشبيه بالمفعول به هو ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة.

**ص: والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه.**

ش: لما كان المضاف إليه بين العمدة والفضلة؛ جعل إعرابه الجر؛ لأن علامتها الأصلية الكسرة

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٥٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٥.

وهي متوسطة بين الخفة والثقل ، وإنما كان المضاف بينهما لأنه يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله والفضلة أخرى نحو: رأيت عبد الله ، ويقع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيد ، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب عمرو .

ص: وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإن ولا.

ش: وذلك لأن خبر كان عمدة وقد نصب ، واسم إن ولا عمدة وقد نصب أيضًا ، وإنما كانا عمدة لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في الأصل واسم إن ولا هو المبتدأ في الأصل ، وعلة إلحاقها بالفضلات يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

• • •

## باب: المبتدأ

ص: وهو ما عدم حقيقة أو حكمًا عاملاً لفظيًا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

ش: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح والمقدر به نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في زيد قائم، والوصف المذكور في أقائم الزيدان، فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظي حقيقة، ومثال ما عدم العامل اللفظي حكمًا: هو ما جر بمن الزائدة، أو بالباء نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] وبحسبك درهم؛ فخالق وحسبك مبتدآن، وقد عدما عاملاً لفظيًا حكمًا لا حقيقة؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظي لكن دخوله - كلا دخول، قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجل عامل فرجل مبتدأ، ولا أثر لربّ؛ لأنها في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشيء، وقيد العامل بكونه لفظيًا؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًا، وشمل قوله: "ما عدم عاملاً لفظيًا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما وأخرج بهذا الفعل المذكور، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثي، وعن مدلوله نحو: زيد قائم، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة والجاري مجراها باطراد، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، وأحسن أخواك وأقرشي أبواك؟ قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل[1]، فإن نولك مبتدأ، وأن تفعل فاعل ليس وصفا، وقد جعلوه بمعنى أقائم الزيدان فنولك مبتدأ وأن تفعل له إذ معناه لا ينبغي لك أن تفعل، وقد حكي: نولك أن تفعل بمعنى ينبغي لك أن تفعل فيكون من باب قائم الزيدان في مذهب أبي الحسن[2]، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق. وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه، والظاهر والمضمر المنفصل نحو: أقائم أنتما، هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل، فلا يجيزون إلا أقائمان أنتما بالمطابقة ليكون أنتما مبتدأ، وأقائمان خبرًا مقدمًا. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريًا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون. قال الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما ::: إذا لم تكونا لي على ما أقاطع[3]

وقال آخر:

فما باسط خيرًا ولا دافع أذى ::: من الناس إلا أنتم آل دارم[4]

مسألة: لو عطف على هذا الوصف ببل، انفصل الضمير فتقول: ما قائم الزيدان بل قاعدهما.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٢.
(٢) شرح المفصل ٦/ ٧٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٩.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٨٣.

قال المازني[١]: وتقول: أقائم أخواك أم قاعد هذا القياس والوجه، وحكى أبو عثمان[٢]: أم قاعدان بالضمير المتصل، وقوله: "أغني" أي وأغنى عن الخبر، واحترز من نحو أقائم أبواه زيد فإن الفاعل فيه غير مغن إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد في المثال مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبواه مرتفع به، وقال المصنف[٣]: يجوز أن يكون مبتدأ، وزيد خبرًا مقدمًا، مع أن قائمًا نكرة وزيدًا معرفة، كما قال سيبويه في مررت برجل خير منه أبوه، فخير عنده مبتدأ وأبوه خبره ورد عليه بأنه يلزم عود ضمير مما تعلق بالمبتدأ على خبر متأخر لفظًا ورتبة، واعترض على هذا الرد بأنه مثل: ضرب غلامه زيدًا وقد أجازه أبو الفتح.

قال الشيخ أثير الدين[٤]:«وقد ذهل المصنف والراد والمعترض عن قاعدة في الباب وهو أن هذا الوصف القائم مقام الفعل لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعه أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يستقل مع الوصف كلامًا من حيث الضمير؛ فلا يجوز أن يكون مبتدأ البتة.

**ص: والابتداء كون ذلك كذلك.**

ش: ذلك إشارة إلى ما عدم عاملاً لفظيًا، وكذلك إشارة إلى القيود التي قيد بها كل واحد من المخبر عنه والوصف.

**ص: وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر خلافًا لمن رفعهما به، أو بتجردهما للإسناد أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر أو قال: ترافعا.**

ش: اختلف في رفع المبتدأ والخبر على أقوال: الأول مذهب سيبويه[٥]: أن الابتداء يرفع المبتدأ وأن المبتدأ يرفع الخبر. قال سيبويه: فأما الذي بني عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق وارتفع المنطلق؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته، ويقول سيبويه: قال جمهور البصريين، ونسب إلى المبرد[٦]، وقد رد مذهب سيبويه بأوجه:

**أحدها:** أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعًا للخبر لأدى إلى إعمال واحد في معمولين رفعًا من غير شبيه ولا نظير لذلك.

**الثاني:** أن المبتدأ قد يكون جامدًا، والجامد العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والخبر يجوز تقدمه، ورد على أنه غير عامل.

**الثالث:** أن المبتدأ قد يكون ضميرًا، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل، وأجيب عن الأول بأن طلبه للفاعل يخالفه طلبه للخبر فاختلف جهة الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل رفعين من جهة واحدة، وعن الثاني والثالث: بأن عمل المبتدأ إنما هو بطريق

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٥.
(٢) الخصائص ١/ ١٠٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٩.
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٦.
(٥) الكتاب: ٣/ ١٢٧.
(٦) شرح المفصل ١/ ٨٤، ٨٥.

الأصالة لا بطريق الشبه بالفعل ، وما ذكر من عدم التصرف والإضمار ؛ لا أثر له إلا فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل .

**الثاني:** مذهب ابن السراج والأخفش والرماني[١]: أن الابتداء رافع لهما ، وأبطله المصنف[٢] بأربعة أوجه:

**أحدها:** أن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ؛ فالمعنى أحق بذلك .

**الثاني:** أن المعنى الذي ينسب إليه العمل ويمنع وجوده دخول العامل على مصحوبه - كالتمني والتشبيه - أقوى من الابتداء ؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على المبتدأ ، والأقوى لا يعمل في شيء واحد وهو الحال ؛ فالابتداء الذي هو أضعف أحق بذلك .

**الثالث:** أن الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ ، وتقديم الخبر على المبتدأ - ما لم يمنع مانع - جائز بالإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وذلك ممتنع في المعنوي الأقوى فما ظنك بالأضعف؟

**الرابع:** أن رفع الخبر عمل واحد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة دخول الجزم بعد معنى الشرط ، والاسم الذي تضمنه فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط - بل للاسم الذي تضمنه - كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء ؛ بل للمبتدأ ، وفي بعض هذه الأوجه نظر .

**الثالث:** مذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين[٣]: أن الرافع للمبتدأ والخبر تجردهما من العوامل اللفظية ذكر الفراء أنه مذهب الخليل ، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا . قال المصنف[٤]: وهو مردود بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء وفيه زيادة من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يجعل التجرد عاملاً ، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء .

الثاني: أنه جعل تجردهما واحدًا ، وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ تجرد للإسناد إليه أو إسناده إلى ما يسد مسد الخبر ، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ فبين التجردين مباينة فكيف يتحدان؟

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده - فلزم ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جر منهما بحرف زائد .

**الرابع:** قول أبي إسحاق وأصحابه ونسب إلى المبرد[٥]: أن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وأن الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ معًا ، ورد بأنه لو كان كذلك ؛ لم يتقدم الخبر ؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يكون العامل متصرفًا ، ولا يرد هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد ؛ لأنه يجعل العامل في مجموع الأمرين .

**الخامس:** مذهب الكوفيين[٦]: أنهما ترافعا فالمبتدأ رافع الخبر ، والخبر رافع المبتدأ ، وحكي عن الكوفيين: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ؛ فإذا لم يكن ثم ذكر ترافعا ، فهذان مذهبان عن

---

(١) اللباب ١/ ١٢٨ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .
(٣) إصلاح الخلل ١١٩ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .
(٥) المقتضب ٢/ ٤٩ .
(٦) معاني القرآن ٣/ ١٨٥ .

الكوفيين ورد المصنف[1] وغيره مذهب الكوفيين بأوجه:

**أحدها**: أن كل واحد منهما ولو كان عاملاً في الآخر لكان لكل منهما رتبة أصلية في التقدم ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار ، كما لم يمتنع: في داره زيد ، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقديم لا أصلية فيه للخبر .

**الثاني**: أن الخبر قد يكون جامدًا ، والجامد لا يعمل .

**الثالث**: أنه قد يكون فعلاً فلو عمل في المبتدأ ؛ لكان فاعلاً .

**الرابع**: أن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ ، والخبر لفظي ، واللفظي لا يبطل باللفظي .

**الخامس**: أن الخبر كالصفة وهي لا تعمل في الموصوف .

**السادس**: أن المبتدأ قد يرفع الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه ؛ فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع ، وقد نقل المصنف في الشرح عن أبي العباس: أن الابتداء: رفع المبتدأ نفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ ، ورده بأنه لا نظير له ؛ لأن المعروف كون العامل لفظيًا متقويًا كتقوى الفعل بواو المصاحبة ، أو لفظيًا متقويًا كتقوي الفعل بواو المصاحبة ، أو لفظيًا متقويًا بمعنىً كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من ، وهذا القول يقتضي كون العامل معنىً متقويًا بلفظ ولا نظير ، فمجموع ما يحصل من المذاهب سبعة بمذهبي الكوفيين ، ونقل ابن أبي الربيع[2] عن بعضهم أن المقدم منهما مرفوع بالابتداء ، والمؤخر منهما مرفوع بالخبر فهذا مذهب ثامن ، والكلام على هذه المسألة طويل ، وفيما ذكرناه كفاية .

ص: **ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل.**

ش : فإذا قلت: أقائم الزيدان فالزيدان فاعل مغنٍ عن الخبر إذ فائدة الإسناد قد حصلت ، وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف محذوف ، وليس بصحيح ؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لا يستقل كلامًا إلا بتقدير ذلك الخبر ، وهذا الكلام تام بنفسه فلو قدرت له خبرًا ؛ لزمه تقدير ما لا فائدة فيه .

ص: **ولذا لا يصغر ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة.**

ش : أي ولشدة شبهه بالفعل لا يصغر فلا يقال: أضويرب الزيدان ، ولا يوصف ؛ فلا يقال: أضارب عاقل الزيدان ، ولا يعرّف فلا يقال: القائم أخواك .

قال ابن السراج: لأنه قد يكمل اسمًا معرفة ، والمعارف لا تقوم مقام الأفعال ، ولا يثنى ولا يجمع ؛ فلا يقال: أقائمان أخواك ، ولا أقائمون إخوتك على أن تكون أخواك وإخوتك فاعلا ؛ إلا على لغة ضعيفة وعليها خرج المصنف قوله - عليه السلام: **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) هذا معنى كلامه في البسيط ١/ ٥٤٢ قال: ومنهم من ذهب إلى أن العرب جعلت الرفع والنصب ؛ ليفرق بها بين الفاعل والمفعول به ، ثم ارتفع المبتدأ بالحمل على الفاعل لشبهه به من حيث إن كل واحد منهما يطلب ما يسند إليه ورفع الخبر لشبهه بالفاعل أيضا ؛ لأن الفاعل مبني على ما قبله .

بالنهار»[١] وسيأتي الكلام عليها في باب الفاعل، ومثال ذلك في الوصف قوله - عليه السلام: «أو مخرجيّ[٢] هم» خبره بعضهم على ذلك، والظاهر أن هم مبتدأ ومخرجيّ خبر مقدم، وإذا تقدم الوصف المذكور ومطابقة ما بعده في التثنية والجمع كان الوصف خبرًا مقدمًا والاسم مبتدأ مؤخرًا إلا على اللغة المذكورة.

ص: ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي خلافًا للأخفش.

ش: يعني بذلك المجرى أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً يغني عن الخبر، ومذهب جمهور البصريين اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام، وأطلق الاستفهام والنفي يشمل أدواتهما فتقول: هل معين أخواك؟ وما قاعل الزيدان، ومن ضارب العمران، ومتى راجع العمران، وأين قاعد صاحباك، وكيف مقيم ابناك، وكم ماكث صديقاك، وأيان قادم رفيقاك؟ هكذا قال المصنف[٣]: وهو قياس على الهمزة، وذكر في أدوات النفي ما ولا وليس، وأن إلا أن ليس ترفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع ما يليه ويسد مسد خبرها، وكذلك "ما" الحجازية وهذا قياس على ما.

دلّ قوله "باستحسان" على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به فسد مسد الخبر، وإن لم يعتمد لكنه ليس باستحسان ونسبه إلى سيبويه قال[٤]: ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا ولا نفيًا فقد قوله ما لم يقل، وجعل من ذلك قول الشاعر:

خبير بنوها قلا تلك منهما ::: مقالة غبي إذا الطير مرت[٥]

وقول الآخر:

فخير نحن عند الناس منكم ::: إذا الداعي المثوب قال يالا[٦]

فخير مبتدأ ونحن فاعل، ولا يكون خير خبرًا مقدمًا ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بين أفعل التفضيل ومن بمبتدأ وهو أجنبي منهما، وقد يؤول البيت الأول على أن خبير خبر مقدم، ولم يحتج إلى المطابقة لأن فعيلاً يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قال: وهن صديق، وأما الثاني فخرجه ابن خروف[٧] على أن نحن تأكيد الضمير المستكن في خير، وخير خبر مبتدأ محذوف التقدير: فنحن خير نحن كما تقول: أنت قائم أنت، وقوله: "خلافًا للأخفش" يعني في عدم اشتراط الاعتماد فيجيز: قائم الزيدان وقائم الزيدون قياسًا وهو ضعيف لقلة ما ورد منه، ولاحتماله التأويل كما سبق، وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش[٨] من عدم اشتراط الاعتماد ويوافقونه في إفراده وتجرده من ضمير إلا أنه عندهم مرفوع بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم.

---

(١) مختصر الزبيدي ١/ ٢٣٧.
(٢) رواه البخاري في باب الوحي برقم ٣٣٩٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤.
(٤) السابق ١/ ٢٧٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦.
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٦.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤.

٢٤٦ ـــــــ

التفصيل: وما ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين . قال: ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السندي:

لـولا أبـوك ولـولا قـبله عمـره ::: ألقـت إليـك معـد بالمقالـيد[1]

الذي عليه الجمهور: أن الخبر بعد لولا واجب الحذف بناءً على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا ، وقال ابن أبي الربيع[2]: أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ، ولولا زيد جالس لكرمتك ، وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول: لولا جلوس عمرو ولولا قيام عمر زيد . انتهى .

ولحنوا المعري في قوله: فلولا الغمد يمسكه ، وخرجه بعضهم على أن يمسكه حال لا خبر ، ورد بأن أبا الحسن نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر ، وفي الغرة أن الكسائي حكى عن العرب: لولا رأسك مدهونًا ؛ لكان كذا وهو خلاف ما نقل الأخفش .

ص: وفي قسم صريح.

ش : مثال: لعمرك وايمن الله وأمان الله ويمين الله ، وإنما وجب حذفه لكونه معلومًا ، وقد سد الجواب مسده ، وأجاز ابن عصفور وغيره أن يكون ايمن الله وشبهه خبرًا لمحذوف المبتدأ إذ التقدير: قسمي يمين الله ، واحترز بقوله: صريح من نحو: عهد الله ؛ فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته فتقول: على عهد الله لأفعلن ؛ وذلك لأن لعمرك وايمن الله لا يستعملان إلا في قسم ، وعهد الله لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه .

ص: وبعد واو المصاحبة الصريحة.

ش : نحو: كل رجل وضيعته أي: مقرونًا ، فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبًا لقيام الواو مقام مع ؛ فلو جعلت مع لكان كلامًا تامًا وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أن الواو أغنت عن الخبر كإغناء المرفوع بالوصف المتقدم ذكره ؛ فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، وإليه ذهب ابن خروف ، وحكى الأخفش في الأوسط عن النحويين المذهبين[3] ، ونسب ابن الخباز[4] في شرح ألفية ابن معطي حذف الخبر للبصريين والاستغناء عن تقديره للكوفيين ، وسيأتي الكلام على هذا المذهب حيث المصنف له ، وقال ابن أبي الربيع[5]: التقدير كل رجل مع ضيعته ، وضيعته معه ، وكذا قدر في كل ما أشبهه فقدر خبرين محذوفين وجعل الكلام جملتين ، واحترز بقوله: "الصريحة" من واو تحتمل المصاحبة ، ومطلق العطف نحو: زيد وعمرو وأنت تريد مع عمرو فإنه لا يجب الحذف ؛ لأنه غير[6] صريح: فلك أن تأتي بالخبر

---

(١) البيت من البسيط ، لأم عقيل في تلخيص الشواهد ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٢) البسيط ١/ ٥٩٣ ، ٥٩٤ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٧ .
(٤) الغرة الخفية ١/ ٤١٠ .
(٥) البسيط ١/ ٥٩٦ .
(٦) سقطت في ر .

فتقول: زيد وعمرو مقرونان، ولك أن تستغني عن ذكره اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

**ص: وقبل حال إن كان المبتدأ ومعموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك.**

ش: يعني أنه يجب إضمار الخبر قبل حال مشروط فيها ما ذكر، فمثال المبتدأ الموصوف بما ذكر: ضربي زيدًا قائمًا، ومثال معموله: أكثر شربي السويق ملتوتًا، فقائمًا وملتوتًا حالان، وضربي وشربي مصدران وهما عاملان في مفسر صاحب الحال، وذلك أن صاحبها ضمير مستتر في الخبر المقدر على ما سيأتي، ومفسر ذلك الضمير هو زيد في المثال الأول، والسويق في الثاني، واحترز من أن يكون عاملاً في صاحبها نفسه لا في مفسره فإنه لا يغني حينئذ عن الخبر نحو: ضربي زيدًا قائمًا شديد، فإن قائمًا حال من زيد فالعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر؛ لأنها من صلة المصدر، وشمل قوله: "في مفسر صاحبها" أن يكون المفسر مفعولاً بالمصدر كما مثل أو فاعلاً في المعنى نحو: قيامك ضاحكًا، وقوله: "أو مؤولاً بذلك" أي - بالمصدر - مثاله أخطب ما يكون الأمير قائمًا، فهذه ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المبتدأ مصدرًا.

الثانية: أن يكون معموله مصدرًا.

الثالثة: أن يكون معموله مؤولاً بمصدر، وهنا مسألة رابعة: وهو أن يكون المبتدأ مؤولاً بمصدر نحو: إن ضربت زيدًا قائمًا، (أو إن تضرب زيدًا قائمًا)[1] وهذه فيها خلاف أجازها بعض الكوفيين، ومنعها الجمهور، والمحفوظ أن يكون المبتدأ مصدرًا أو أفعل تفضيل مضافًا إلى مصدر أو إلى مؤول بمصدر كما سبق تمثيله، ومثل المصنف المسألة الثانية بأكثر شربي السويق ملتوتًا، وكل شربي السويق ملتوتًا، وبعض ضربك زيدًا تأديبًا[2]، ومعظم كلامي معلمًا، وفي الإيضاح[3] هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر، وفيما أضيف إليه إضافة بعض لكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف مصدرًا في المعنى نحو: أكثر شربي وأقل شربي وأيسر شربي السويق ملتوتًا، وكل ركوبي الفرس دارعًا.

**ص: والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها لازمًا في مضاف إلى فعل وفاقًا للأخفش.**

ش: مذهب سيبويه[4] والجمهور أن الخبر الذي سدت هذه الحال مسده زمان مضاف إلى فعل صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتًا هذا إن أردت المستقبل، وإن أردت الماضي؛ قلت: إذا كان، والخبر على الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار نحو قولك: زيد عندك، ومذهب الأخفش[5] أن الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال،

---

(١) ما بين المكوفين سقط من ر.
(٢) في ر: برثيا.
(٣) في ر: الإفصاح.
(٤) الكتاب ١/ ٤١٩.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.

فالتقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، وأكثر شربي السويق شربه ملتوتًا، فضربه وشربه خبران وكل منهما مضاف للهاء وهو صاحب الحال، وهذا اختيار المصنف[١]، وإنما اختاره لقلة الحذف على تقدير كونه مصدرًا مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبر مضاف إلى مفرد، ومذهب سيبويه: حذف منه خبر ثم نابت عن الخبر مع فعل وفاعل، وفي قول الأخفش حذف المصدر، وإبقاء معموله، ومذهب الأكثرين منعه، ونص سيبويه[٢] على منعه واختار المصنف جواز حذف المصدر وإبقاء معموله، وفي كلام سيبويه أيضًا ما يشعر بجوازه، وسيأتي الكلام على المسألتين في موضعهما[٣]، ونقل بعضهم عن الأخفش أن الحال سدت مسد الخبر كالظرف؛ لأنها في تقديره فكأنك قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا، والعرب تقول: أكثر شربي يوم الجمعة فاستعملوا الحال استعمال الظرف، وبه قال الجرمي في الفرخ[٤]: وهو مذهب الأعلم وابن كيسان، وسيأتي ذكر بقية المذاهب في المسألة.

**ص: ورفعها خبرًا بعد أفعل مضافًا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز.**

ش: يعني رفع الصفة التي كانت حالاً مثال ذلك: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأخطب ما كان الأمير قائم برفع قائم خبرًا عن أخطب أجاز ذلك الفارسي[٥] والأخفش[٦] والمبرد[٧][٨]، ومنع سيبويه[٩] الرفع، ولم يذكر المصنف الخلاف، وقال في الشرح[١٠]: يلزم من ذلك مجازان:

**أحدهما**: إضافة أخطب مع أنه من صفات الأعيان إلى ما يكون، وهو في تأويل الكون.

**والثاني**: الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع أنه في المعنى كون؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحاصل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعًا. انتهى.

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس[١١]: وجه ابن الدهان رفع الأخفش قائمًا بأن جعل أخطب مضافًا إلى أحوال محذوفة تقدير أخطب أحوال كون الأمير قائم فلا مجاز في قائم حينئذ. انتهى. قيل: وهو غير مسلم بل هو مجاز أيضًا، وقال الشيخ بهاء الدين[١٢] أيضًا: ويجوز أن تجعل ما بمنزلة شيء ويكون الأمير صفتها والعائد محذوف، وقائمًا خبر يكون وتكون ناقصة فإن أصلها: أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائمًا، وتكون ما للعموم والكثرة، وتكون ما كناية عن الأحوال فيتوجه ما قاله

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.
(٢) الكتاب ١/ ٣٠٧، ٣٠٨.
(٣) في ر: موضعها.
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٣.
(٥) الخلبيات ٢٠٣، ٢٠٤.
(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٨٢.
(٧) المقتضب ٣/ ٢٥٢.
(٨) في ط: الأخفش والمبرد والفارسي.
(٩) الكتاب ١/ ٤٠٢، ٤٠٣.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ وفيه: يلزم من ذلك ارتكاب مجازين.
(١١) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٦.
(١٢) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧.

الأخفش . انتهى .

وهو - أيضًا - مجاز ؛ لأن الإخبار بقائم عن أخطب أحوال يكون الأمير فيها مجاز ، وأجاز بعضهم في هذا المثال: أن يكون التقدير: أخطب أزمان كون الأمير قائمًا وعلى هذا: فإذ ، وإذا المقدرتان خبران بأنفسهما عن أخطب ؛ لأنه[1] إذ ذاك زمان لإضافته إلى زمان ، وعلى هذا فيكون إذ وإذا خرجا عن الظرفية وذلك قليل ، وسيأتي بيانه في باب المفعول فتحصل في المثال أربعة أوجه:

**الأول**: أن تكون ما مصدرية ولا حذف .

**والثاني**: أن يكون المحذوف أحوالاً مضافة إلى المصدر .

**والثالث**: أن تكون أزمانًا مضافة .

**والرابع**: أن تكون ما نكرة موصوفة والأول هو الظاهر .

**ص: وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.**

ش: الإشارة إلى رفع الحال المذكورة فلا يجوز رفعها بعد مصدر صريح ؛ فلا يقال: ضربي زيدًا قائم ، وإنما جاز ذلك بعد غير الصريح ، وهو أفعل مضافًا إلى ما كان أو ما يكون ؛ لأنه لما فتح باب المبالغة بأول الجملة ؛ عضدت بآخرها كما سبق ، وهذا غير موجود في ضربي زيدًا ، وأشار بقوله: "دون ضرورة" إلى أنه إن اقتضت الضرورة رفعه - رفع ، ولكن لا يجعل خبرًا عن ضربي بل يجعل خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير: ضربي زيدًا وهو قائم والجملة حال تسد مسد الخبر ، هكذا[2] وجهه في الشرح فليس قوله: "وفعل ذلك" إشارة إلى رفعه خبرًا بل إلى الرفع فقط ، وأجاز ابن الدهان[3] في ضربي زيدًا قائمًا: رفع قائم على أن يكون خبرًا عن ضربي إذ كان معنى قائم ثابت ودائم كما تقول[4]: الأمر والحرب قائمة ، ولا إشكال في جوازه .

**ص: وليس التالي لولا مرفوعًا بها ولا بفعل مضمر خلافًا للكوفيين.**

ش: مذهب البصريين: أن تالي لولا مبتدأ والخبر محذوف الخبر كما سبق ، وذهب الكسائي[5] إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعدها والتقدير: لولا وجد زيد لأتيتك ، واستدل بظهوره في بعض المواضع كقوله:

**فقلت بلى لولا ينازعني شغلي**[6]

وأجيب بأن ذلك على إضمار أن المصدرية وارتفع الفعل نحو: تسمع بالمعيدي ، وفي الغرة[7]: كان الكسائي يرفع الاسم بعدها بفعل مضمر ويستدل بما حكى عن العرب: لولا رأسك مدهونًا

---

(١) في ط: إلا أنه .
(٢) في ر: بهذا .
(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٨ .
(٤) في ر: يقول .
(٥) شرح الكافية ١/ ١٠٤ .
(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ألا زعمت أسماء أن الأدب ١١/ ٢٤٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١ .
(٧) الغرة كتاب لابن الدهان ، وليس مطبوعًا .

لكان كذا فانتصاب الحال عنده يدل على ما ذكره[١] ، وحكى الفراء[٢] عن جماعة من المتقدمين أنه مرفوع عندهم بلولا لنيابتها مناب لو لم يجد ولو لم يحضر ورده بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا تعطف بلا بعد النفي ، والذي ذهب إليه الفراء أنه مرفوع بلولا لا لذلك . وقال: لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرتفع بالفعل الفاعل . والصحيح مذهب البصريين ، ويبطل قول الفراء أن لولا لو كانت عاملة ؛ لكان الجر أولى بها من الرفع ؛ لأن القاعدة: أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر ، وأما قول الكسائي ؛ ففيه حذف الفعل فارغًا قال الأبذي: وإضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغًا فرجح مذهب سيبويه .

**ص: ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحال المشار إليهما خلافًا لزاعمي ذلك.**

ش: ذهب بعض النحويين - وحكي عن ابن درستويه - أن المصدر في نحو: ضربي زيدًا قائمًا مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر ؛ لأنه واقع موقع الفعل فمعنى ضرب زيدًا قائمًا: ضربت زيدًا أو أضرب فصار مثل أقائم الزيدان ، فأغنى فاعل المصدر عن الخبر كما أغنى الفاعل في: أقائم الزيدان عن الخبر ؛ ورد بأنه لو كان كذلك لحسن الاقتصار على الفاعل كما صح الاقتصار على الفاعل في أقائم الزيدان .

وقوله: "ولا الواو" يعني في كل رجل وضيعته . ذهب ابن خروف[٣] إلى أن ذلك ونحوه كلام تام ولا يحتاج إلى تقدير خبر لإغناء الواو عن تقديره ، واختاره ابن عصفور[٤] في شرح الإيضاح ونسبه ابن الخباز[٥] للكوفيين ، وقوله: "ولا الحال" يعني في مثل: ضربي زيدًا قائمًا ذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان[٦] إلى أن الحال هي الخبر لا سادة مسده ثم اختلفوا: فقال الكسائي وهشام: فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال ، والآخر: من المصدر ، وقال الفراء: لا ضمير فيها من المصدر ، وإنما نصبت وهي خبر على الحال عند الكسائي والفراء وهشام ؛ لأنها خلاف المبتدأ والخلاف عندهم ينصب ، وقال ابن كيسان: وإنما[٧] أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف ، والظاهر أن مذهب ابن كيسان غير مذهب الكسائي والفراء وهشام ؛ لأن الحال عنده سدت مسد الخبر ، وكأنه الذي أشار إليه المصنف ، وهذه أقوال ظاهرة الضعف فلا نطوّل بردها ، وحكى ابن السيد عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد قائم تقديره: ثابت أو موجود ويجعلون قائمًا حالاً من زيد والعامل فيه المصدر . قالوا: لأن تقدير اسم مفرد[٨] أولى وهو فاسد ؛ لأن معنى ضربي زيدًا قائمًا: ما ضربت زيدًا إلا قائمًا ، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب البصريين ؛ لأن العامل

---

(١) في ر: ذكر .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٤ .
(٥) الغرة المخفية ١/ ٤١٠ .
(٦) آراؤهم موجودة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب نقلاً عن الهامش رقم ٧ في التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٠ .
(٧) في ر: إنما .
(٨) في ر: منفرد .

٢٥٢ ـــــــ

وكونها محذوفة الواو فرع فهو[1] أولى بالمنع ، وقال في الشرح[2]: مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى ؛ لأنه موضع اختصار لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح . انتهى .

والسماع إنما ورد بالواو كقوله:

خير اقتراب من المولى حليف رضي ::: وشر بعدي عنه وهو غضبان[3]

ولم يذكر المصنف في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال خلافًا بل حكى عن ابن كيسان[4] أن نحو ضربك[5] أخاك وهو قائم جائز في كل الأقوال ، وفي ذلك خلاف أجازه الكسائي والفراء وهو الصحيح ، ونقل عن سيبويه والأخفش منعه .

**ص: ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقًا لـه أيضًا.**

ش : أي وفاقًا للكسائي أجاز ضربي زيدًا الشديد قائمًا ، وشربي السويق كله ملتوتًا ، وحجته في ذلك اتباع القياس ، وحجة من منع أن الموضع موضع اختصار ، ولم يرد به سماع .

**ص: ويحذف المبتدأ أيضًا جوازًا لقرينة.**

ش : لما فرغ من الكلام على حذف الخبر ؛ أخذ يتكلم على حذف المبتدأ ، ومثال حذفه جوازًا لقرينة قولك: صحيح لمن يقول: كيف زيد؟ ومما يحسن فيه الحذف دخول فاء الجزاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ كقوله تعالى[6]: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ﴾ [فصلت: ٤٦] أي فصلاحه لنفسه .

**تنبيه:** قال ابن إياز: إن قيل: أيهما أحسن حذف المبتدأ أم حذف الخبر؟ قيل: صرح العبدي في برهانه بأن حذف الخبر أحسن ، واحتج بأن الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ ؛ إذ الخبر يكون مفردًا جامدًا ومشتقًا وجملة على سعة أقسامها ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردًا ، وقال شيخنا: الحذف بالأعجاز والأواخر ألْيق منه بالصدور والأوائل ، وذهب الواسطي إلى أن حذف المبتدأ أحسن ؛ لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها . انتهى .

**ص: ووجوبًا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله أو بمخصوص في باب نعم وبئس أو بصريح في القسم.**

ش : هذه أربعة مواضع يحذف فيها المبتدأ وجوبًا:

**الأول:** إذا كان مخبرًا عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح نحو: الحمد لله ، أهل الحمد ، أو ذم نحو: مررت بزيدٍ الفاسق ، أو ترحم نحو: مررت بزيد[7] المسكين ، وإنما التزم هنا الإضمار ؛ لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار وأجرى الرفع مجرى النصب ، واحترز

---

(١) في ط: وهو .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٠ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٩ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦ .
(٥) في ر: مررتك .
(٦) سقطت من ر .
(٧) في ر: ببكر .

بقولـه: "مجـرد مـدح . . . إلى آخره" من أن يكون لغير ذلك فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره كإظهار الناصب وإضماره نحو: مررت بزيد الخياط ويجوز هو الخياطُ وأعني الخياط .

**الثاني**: أن يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة ، وأنشد سيبويه:

**فقالـت حـنان مـا أتـى بـك ههـنا ::: أذو نسـب أم أنـت بـالحي عـارف**[1]

والتقدير[2]: أمري سمع وطاعة ، وأمري حنان ، والأصل في هذا النصب ؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعلـه فـلم يجز إظهار ناصبه لئلا يكون جمعًا بين البدل والمبدل منه ، ثم حمل الرفع على النصب ، والتزم إضمار المبتدأ .

**الثالث**: أن يخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو: نعم الرجل زيد ، فيجوز في زيد أن يكون خبرًا لمبتدأ واجب الإضمار وكذلك بئس الرجل عمرو ونحوه ، وسيأتي الكلام عليه في باب نعم والصحيح أنه مبتدأ وما قبله خبره .

**الرابع**: أن يخبر عنه بصريح في القسم نحو: في ذمتي لأفعلن أي في ذمتي ميثاق أو عهد .

ذكر هذه المسألة الفارسي ، وقال الشاعر:

**تسـاور سـوارًا إلى المجـد والعـلا ::: وفي ذمـتي لـئن فعلـت لـيفعلا**[3]

وهذا عكس قولهم: لعمرك لأفعلن ، وذكر غير المصنف مواضع أخر يجب فيها حذف المبتدأ:

**أحدها**: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل ثم يقول[4]: ديار فلان أو ديار فلانة .

**الثاني**: ما انتصب من المصادر توكيدًا لنفسه نحو: "صنع الله" فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره ، قيل: وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز إظهاره وإن لم يكن رفعه مقيسًا .

**الثالث**: قول العرب: من أنت زيد أي مذكورك حذفوا المبتدأ وجوبًا حملاً على الناصب حين قالوا: من أنت زيدًا ، وهذا الموضع مندرج[5] في الضابط المتقدم .

**الرابع**: قول العرب: لا سواءٌ حكاه سيبويه[6] وتأوله على حذف المبتدأ أي هذان لا سواء وهو واجب الحـذف ، والمبرد لا يمنع ظهوره ، وقدره بعضهم بعد لا أي هما سواء وإنما لم تكرر لا ؛ لأن المعنى: لا يستويان .

**الخامس**: قولهم: لا سيما زيد بالرفع أي لا سيّ الذي هو زيد .

**ص: وإن ولي معطوفًا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر ، صحت المسألة خلافًا لمن منع.**

**ش**: مـثال ذلـك: عـبد الله والـريح يبـاريها ، فعـبد الله مبـتدأ والـريح معطـوف ويبـاريها فعل لأحدهمـا واقع على الآخر ، واختلف في هذه المسألة فمجيز ومانع ، فوجه المنع: أن يباريها خبر عن

---

(١) البيت من الطويل وهو للمنذر بن درهم الكلبي في الكتاب ١/ ٣٢٠ .
(٢) في ر: التقدير .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١ .
(٤) في ط: فيقول .
(٥) في ط: مندرج .
(٦) الكتاب ١/ ٢٩٢ .

أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ومن أجازها من البصريين[١] ؛ جعل خبرهما محذوفًا ، والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع النصب على الحال ، واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ومن أجازها من الكوفيين[٢] فعلى معنى يتباريان ولم يقدر محذوفًا إذ من باراك فقد باريته ، قال المصنف[٣]: وقد استشهد ابن الأنباري على هذا الاستعمال بقول الشاعر:

واعلم بأنك والمنية ::: شاربة بعقارها[٤]

انتهى .

ولا حجة فيه لاحتمال كون الواو واو مع ، وقد جعل الكوفيون نحو: إن زيدًا وعمرًا قائم بإفراد الخبر مقيسًا على أن الواو واو مع ، وشرط هذه المسألة أن يكون العطف بالواو ؛ فلو كان بالفاء[٥] أو بثم لم يجز ولم ينبه عليه المصنف ، وحكى ابن الأنباري[٦] عن هشام في المسألة جوابين:

**أحدهما**: ما سبق عن الكوفيين .

**والثاني**: ما ملخصه: أن الواو كالواو في كل رجل وضيعته ويباريها حال لعبد الله والريح ، وحكى أيضًا عن أحمد بن يحيى[٧]: أنه لا يجوز أن يؤتى باسم الفاعل مكان يباريها فإن جعل يباريها حالاً ؛ نصب لاسم الفاعل ، وإن جعل يباريها خبرًا لعبد الله والريح قلت: مبارتها بالإسكان وجئت بعده بكناية صاحبه ، وصاحبه عبد الله فتقول: عبد الله والريح مباريها هو . انتهى بمعناه .

فإن حذفت الواو من المسألة ؛ قلت: عبد الله للريح يباريها صحت المسألة إجماعًا .

**ص: وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.**

ش: مثال ذلك: راكب البعير طليحان والأصل: راكب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، وأجاز بعضهم فيه وجهًا آخر: وهو أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد الطليحين وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام ، فلو تقدم فقلت: طليحان راكب الناقة أبطلاها إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوع: المخبر عنه واحد ، وقد جوّز بعضهم: غلام زيد ضربتهما فتعيد الضمير إليهما .

**ص: والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة.**

ش: [والأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلومًا ؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، و[٨]] إنما كان أصل الخبر التنكير ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه ، التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه قاله المصنف[٩] . وقوله: "وقد يعرفان" مثاله: الله ربنا

---

(١) شرح التسهيل نفسه ١/ ٢٨٩ .
(٢) شرح السابق ١/ ٢٨٩ .
(٣) شرح السابق ١/ ٢٨٩ .
(٤) البيت من الكامل ؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٧٨ .
(٥) في ظ: بالواو .
(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٣١٨ .
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣١٨، ٣١٩ .
(٨) ما بين المعكوفين سقط من ظ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩، ٢٩٠ .

٢٥٦ ـــــــ

الاستفهام نحو: أرجل في الدار ، والنفي نحو: ما رجل في الدار ، ولولا كقول الشاعر:

لـولا اصـطبار لأودى كـل ذي مقـة ::: حـين[1] اسـتقلت مطايـاهن للظعـن[2]

وواو الحال كقول الشاعر:

سـريا ونجـم قـد أضـاء فمـذ بـدا ::: محـياك أخفـى ضـوؤه كـل شـارق[3]

وفاء الجزاء كقول العرب: "إن ذهب عير فعير في الرباط ، وعير القوم سيدهم"[4] والظرف المختص نحو: أمامك رجل فلو كان غير مختص "لم يجز نحو: أمامًا رجل[5]" ، واللاحق به هو الجار والمجرور نحو: في الدار رجل ولا يجوز في دار رجل ، وألحق المصنف[6] بالظرف أيضًا الجملة المشتملة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجل .

قال الشيخ أثير الدين[7]: ولا أعلم أحدًا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف . والدعاء نحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١] والجواب نحو: درهم في جواب: ما عندك أي درهم عندي ، فتقدر الخبر متأخرًا .

قال المصنف[8]: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف ؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ؛ فكان هو المقدم في الجواب ؛ ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل: عندي درهم ؛ لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب . انتهى . قيل: وعدم مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول: هو ضعيف بل هو جائز وإن كان الأرجح المطابقة وواجب التصدير نحو: من عندك ، وكم عبد لزيد ، والمقدر إيجابه بعد نفي نحو قولهم: "شر أهر ذا ناب"[9] وشيء جاء بك . قال الشاعر:

قـدر أحلـك ذي الجـاز وقـد أرى ::: وأبي مـمـالك ذو الجـاز بـدار[10]

قال سيبويه[11]: إنما جاز أن يبتدأ به ؛ لأنه في معنى ما جاء بك إلا شيء . انتهى .

فهو كلام صورته صورة المثبت والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ ، وقد انتهت المسوغات التي ذكرها المصنف وجملتها ثمانية عشر ، وذكر غيره من المسوغات: التعجب والتفضيل - وتقدم التنبيه عليهما - والتصغير نحو: رجيل عندنا ويمكن اندراجه تحت الوصف ؛ لأنه وصف في المعنى ، والشرط نحو: من يقم أقم معه ، وكم الخبرية وهذان دخلا في قوله: واجب

---

(١) في ر: لما .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣ .
(٤) مجمع الأمثال ١/ ٢٥ .
(٥) في ط: نحو: أما ما رجل لم يجز .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤ .
(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥ .
(٩) مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠ .
(١٠) البيت من الكامل ، وهو للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ .
(١١) الكتاب ١/ ٣٢٩ .

التصدير ، وزاد الأخفش[١]: أن يكون في معنى الفعل نحو: قائم زيد ، وقد تقدم مذهبه في ذلك .

**ص: والمعرفة خير النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالك؟ واقصد رجلاً خير منه أبوه.**

ش : إنما حكم سيبويه[٢] على كم بالابتداء وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة ؛ لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظرف ، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: من قائم ومن قام ومن عندك ، فحكم على كم بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام ، قال معناه المصنف[٣] ، وقال غيره: ما أنت وزيد . ما: عند سيبويه[٤] مبتدأ وأنت الخبر نص على هذا وغيره يعكس ، وما ذكره سيبويه أولى ؛ لأن معنى الاستفهام كالتعريف فهما كالمعرفتين والمقدم هو المبتدأ ، وكذا قال في: كم حرثنا[٥] أرضك .

**ص: والأصل تأخير الخبر.**

ش : إنما كان أصله التأخير ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقدم تعقله ليتحقق المحكوم عليه ، ولكون أصل الخبر التأخير ؛ امتنع صاحبها في الدار لعوده على متأخر لفظًا ورتبة ، وجاز في داره زيد لعوده على متأخر لفظًا متقدم رتبة .

**ص: ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء أو بإلا لفظًا أو معنى في الاختيار أو يكن لمقرون بلام الابتداء أو بضمير الشأن أو شبهه أو لأداة استفهام أو شرط أو مضاف إلى أحدهما.**

ش : الخبر على ثلاثة أقسام: واجب التأخير ، وواجب التقديم ، وجائز الأمرين .

فيجب تأخيره على الأصل لأسباب: أحدها: أن يوهم تقديمه ابتدائية الخبر ، وذلك بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فأيهما تقدم كان هو المبتدأ ؛ لأنه لا يتميز المبتدأ منهما إلا بأن يقدم ؛ لصلاحية كل منهما للابتداء فلو وجدت قرينة تميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم كما قال حسان:

قبيلة الأم الأحياء أكرمها ::: وأغدر الناس بالجيران والقربها[٦]

[أي: أكرمها الأم الأحياء][٧] .

وقول الآخر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ::: بنوهن أبناء الرجال الأباعد[٨]

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا فحُذف مثل وقدم الخبر ، وعلى هذا يجوز في قولك: زيد زهير شعرًا

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٤١ .
(٢) الكتاب ٢/ ٢٥ ، ٢٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٦ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٠١ ، ٣٠٢ .
(٥) سقطت في ر .
(٦) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت ص ٢٥٦ .
(٧) ما بين المعكوفين سقط من ط .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨ .

وعمر وعنترة شجاعة ، وأبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لوضوح المعنى ؛ لأن الأعلى لا يشتبه بالأدنى[١] عند قصد الحقيقة هذا معنى كلام المصنف في الشرح[٢] ، ولا معنى بكونهما معرفتين أو نكرتين متساويتين تساويهما في رتبة التعريف (ورتبة التأخير)[٣] ورتبة المسوغ بل تساويهما في مطلق التعريف ومطلق المسوغ ، وما ذكره المصنف من أنه إذا دل المعنى على الخبر ؛ جاز تقديمه ظاهر ، وقد أطلق بعضهم وجوب التقديم ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وبين غيره ، وأما إذا لم يتميز المبتدأ من الخبر ؛ فالمقدم هو المبتدأ ، فإذا قلت: زيد أخوك ؛ فالمتكلم بهذا قدر أن المخاطب يعرف زيدًا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، فلو قلت: أخوك زيد ؛ انعكست النسبة إذ يكون المخاطب عالمًا بأن له أخًا وجهل كونه زيدًا فلذا لم يجز تقديمه ، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين: من أجاز ذلك ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس ، ويقول: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدمت الخبر أم[٤] أخرته ، وقد أجاز ابن السيد[٥] في قوله: شر النساء البحاتر أن يكون شرّ النساء مبتدأ ، والبحاتر خبره وعكسه . **الثامن**: أن يوهم تقديمه فاعلية المبتدأ وذلك بأن يكون خبره فعلاً مستكناً فيه ضميره نحو: زيد قام فلا يجوز تقديم قام لئلا يوهم أن زيدًا فاعل ، فلو أمن اللبس ببروز الفاعل في التثنية والجمع نحو: الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ؛ جاز التقديم على الأصح ، ومنعه بعضهم حملاً على المفرد ؛ لأنه الأصل ، فإن ورد مثل: قاما أخواك تأوله على أن الألف علامة على لغة أكلوني البراغيث أو على أن الألف فاعل ، وما بعدها بدل . قال المصنف[٦]: لا يمنع من ذلك - يعني التقديم - احتمال كونه على لغة أكلوني البراغيث ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر أرجح[٧] فلو رفع ضميرًا منفصلاً أو ظاهرًا سببيًّا ؛ جاز التقديم نحو: ما قام إلا هو زيد ، وقام أخوه زيد فلو رفع أجنبيًّا ؛ قبح التقديم نحو: ضرب أبو بكر عمرو أي - عمرو ضربه أبو بكر ووجه قبحه: أنك صدرت الموضع بما لا يصح أن يكون له فينبغي الكلام على الفعل .

**الثالث**: أن يقرن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم ؛ لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء لا يتقدم على الشرط .

**الرابع**: أن يقرن بإلا لفظًا نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أو معنىً نحو: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ ﴾ [هود: ١٢] وأشار بقوله في الاختيار إلى تقديم المقرون بإلا في الضرورة كقوله:

فما رب هل إلا بك النصر يرتجى ::: عليهم وهل إلا عليك المعول[٨]

الأصل: وهل المعول إلا عليك .

---

(١) في ر: لا يشبه الأدنى .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٦-٢٩٨ .
(٣) سقط من ر .
(٤) في ط: لو .
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨ .
(٧) في ط: راجح وفي شرح التسهيل كذلك .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للكميت في تخليص الشواهد ١٩٢ ، والدرر ٢/ ٢٦ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٤ .

**الخامس:** أن يكون الخبر لمبتدأ مقرون بلام الابتداء نحو: لزيد قائم ؛ لأن اقترانه باللام اهتمام بأول الجملة ، والتقديم منافٍ له وأما[1] قوله:

عنائي لأنت يا جرير ومن جرير عنائه ::: يسل العلاء ويكرم الأخوالا[2]

فخرج على زيادة اللام في الخبر أو على إضمار مبتدأ أي: هو أنت ، والزيادة أولى من اعتقاد الحذف ؛ لأن مصحوب اللام مؤكد بها ؛ فينافيه الحذف .

**السادس:** أن يكون خبرًا لضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق ؛ إذ لو قدم الخبر هنا لاحتمل أن يكون الضمير تأكيدًا ، أو لشبهه ضمير الشأن نحو: كلامي زيد منطلق ؛ إذ لو أخر لم يبق له فائدة لعلم السامع بذكرك ، أولاً: أنه كلامك فكأنك تقول: كلامي كلامي .

**السابع:** أن يكون خبرًا لأداة الاستفهام نحو: أيهم أفضل ، أو شرط نحو: من يقم أقم معه ، أو مضاف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم أفضل ، وغلام من يقم أقم معه ؛ لأن جميع ذلك يستحق الصدر ، فهذه جملة ما ذكره المصنف ويجيء بالتفصيل ثلاثة عشر موضعًا ، وزاد غيره أن يكون خبرًا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندي أو لمضاف إليها نحو: وزيدكم ملك زارني أو لما التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا والمبتدأ مقدم في مثل نحو: الكلاب على البقر ، أو يكون خبرًا لضمير متكلم أو مخاطب وهو موصول أو موصوف والصلة أو الصفة قد عاد فيها الضمير مطابقًا نحو: أنا الذي فعلت وأنا رجل فعلت خلافًا للكسائي ، وقد تقدمت المسألة في الموصولات ، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة ونكرة نحو: الحمد لله ، والويل لزيد ، ونحو: سلام عليك ، وويل لزيد ؛ فأما لله الحمد ولزيد الويل فخرج مخرج الثابت الذي لا يرجى ولا يطلب ، أو يكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو: زيد اضربه ، وزيد هلا ضربته قيل: وكذلك ما زيد بقائم على اللغتين ، وزاد الجزولي أن يكون الخبر محذوفًا والمبتدأ معرفة ومثلوه بقولهم: لولا زيد لأكرمتك ، وزاد في الإفصاح[3]: ضربي زيدًا قائمًا والمبتدأ بعد أما نحو: أما زيد فعالم ؛ لأن الفاء لا تلي أما وفيه نظر .

**ص: ويجوز نحو: في داره زيد إجماعًا.**

**ش:** وذلك لأن الخبر منوي التأخير فالمفسر مقدم نية والإجماع صحيح على جعل في داره خبرًا ، ونقل الصفار عن الأخفش منعها إذا رفع زيد بالمجرور ؛ لأنه حينئذ في محله .

**ص: وكذا في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند عند الأخفش.**

**ش:** أجاز الأخفش[4] تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوّى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو: في داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارها عبد هند . قال المصنف[5]: وبقوله أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه ، إلاّ أن تقديم ضمير

---

(١) سقطت في ر .
(٢) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٦ .
(٣) في ط: الإيضاح .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٠ .
(٥) شرح السابق .

ما يصلح أن يقام مقام المضاف إليه أسهل ، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميت[١] . انتهى .

ومذهب الكوفيين[٢] منع المسألتين والمنقول عن البصريين الجواز كالأخفش[٣] وكلام المصنف يوهم أن غيره من البصريين يخالفه ونقل الصفار[٤] عن الأخفش المنع إن رفعت بالظرف وذلك واضح .

**ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام أو مضافًا إليها أو مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة ودليلاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير أو مسندًا دون أما على أنّ وصلتها أو على مقرون بإلا لفظًا أو معنى أو إلى ملتبس بضمير ما النبس بالخبر.**

ش : يجب تقديم الخبر لأسباب

**أحدها**: أن يكون أداة استفهام نحو: أين زيد ، وكيف عمرو ، وحكى ابن إياز عن ابن جني أنه أجاز زيد كيف على تقدير كيف هو ، فكيف خبر عن هو ، والجملة خبر عن زيد أو مضافًا إليها نحو: صديق أي يوم السفر؟ واحترز من ألا يكون الخبر نفسه استفهامًا بل مصحوبًا به نحو: زيد هل ضربته فإنه يجوز تقديمه .

**الثاني**: أن يكون مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة نحو: في الدار رجل وعندك امرأة . قال المصنف: ونحو: قصدك غلامه رجل .

**الثالث**: أن يكون دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير نحو: لله درك ، فلو أخر الخبر لم يفهم منه معنى التعجب الذي كان يفهم مع التقديم .

قال المصنف[٥]: وكذا نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية فإن الخبر فيها لازم التقديم ؛ وذلك لأن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم أأنذرتهم لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر فكان ملتزمًا . انتهى .

وهذا على أحد الأوجه في إعراب الآية .

**الرابع**: أن يكون مسندًا دون أما إلى أن وصلتها نحو: في ظني أنك منطلق وقوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [يس: ٤١] فلا يجوز أنك منطلق في ظني ، وهذا مذهب سيبويه ، والجمهور ، وقيل: لئلا يلتبس بإن المكسورة ، وقيل: لئلا يلتبس بأن بمعنى لعل ، وقيل: لئلا يتعرض لدخول النواسخ ، ومنها أن فيستقل اجتماعهما وأجازه الأخفش والفراء وأبو حاتم قياسًا على أن نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن[٦] وليتها أما جاز التقديم بلا خلاف قال:

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٢ وفيه لف بدل درج .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٤ .
(٣) السابق ٣/ ٣٤٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٦ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠١ .
(٦) في ط: وإن .

دابي[1] اصـــطبار وأمـــا أنـــي جـــزع ::: يـــوم الـــنوى فلوجـــد كـــاد يـــريني[2]

ومـا ذكـر مـن لـزوم تقديـم الخبر إذا لم توجد أما . قال ابن عصفور[3]: شرطه أن يكون الخبر ملفوظًا به فإن كان محذوفًا ؛ لم يلزم تقديره قبلها نحو: لو أن زيدًا قائم لقمت .

**الخامس**: أن يكون مسندًا إلى مقرون بإلا لفظًا نحو: ما في الدار إلا زيد ومعنى نحو: إنما في الدار زيد .

**السادس**: أن يكـون مسـندًا إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر نحو: في الدار ساكنها وعبد هند من يحبها ، وقول الشاعر:

أهـــابك إجـــلالا ومـــا بـــك قـــدرة ::: عـــليَّ ولكـــن مـــلء عـــين حبـــيبها[4]

فلـو تأخر الخبر ، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، فهذه المواضع التي ذكرها المصنف وهي ثمانية في التفصيل ، وزاد غيره: أن تكون كم الخبرية نحو: كم درهم مالك ، أو مضافًا إليها نحو: صاحب كم غلام أنت . أو يكون مقدمًا في مثل نحو: في كل واد بنو سعد ، أو تدخل الفاء على المبتدأ نحو: أما في الدار فزيد ، أو يكون الخبر اسم إشارة نحو: ثم وزيد وهنا عمرو ، وفي هذا والذي قبله نظر ، وإذا علم ما يجب فيه تقديم الخبر وما يجب فيه تأخيره علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعًا ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصبًا ضميره أو سببيه ، هذا مذهب البصريين[5] نحو: قائم زيد وقائم أبوه زيد ، وقام أبو زيد ، وضرب أخاها زيد هند .

وذهب الكوفيون[6] إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها ، ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعًا نحو: ضربته زيد ، والصحيح عن الكوفيين المنع مفردًا كان الخبر أو جملة وفرقوا بين قائم زيد وضربته زيد فمنعوا ، وبين في داره زيد فأجازوا وقالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه ألا ترى أن المقصود في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعرض ، والصحيح مذهب البصريين لورود السماع به . حكى سيبويه[7] عن العرب: مشنوء من يشنؤك وتميمي أنا .

**ص: وتقـدم المفسـر إن أمكن مصحح خلافًا للكوفيين إلا هشامًا ووافق الكسائي في جواز نحو: زيدًا أجله محرز لا في نحو: زيدًا أجله أحرز.**

ش : إذا التبس المبتدأ بضمير ما التبس بالخبر وأمكن تقديم المفسر أي صاحب الضمير ، صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفي[8] نحو: زيدًا أجله محرز ، وزيدًا أجله أحرز ، ووافق الكسائي في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل ، ومنعها جمهور الكوفيين والحجة عليهم وعلى الكسائي قول

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٦ .
(٢) في ر: عندي .
(٣) المساعد ١/ ٢٢٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ٥٨ .
(٥) السابق .
(٦) التبيين ٢٤٥ – ٢٤٨ .
(٧) الكتاب ٢/ ١٢٧ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ .

الشاعر:

خـــيرٌ المتغـــــية حـــــاز وإن لم ::: يقـــض فالـــسعي في الرشـــاد رشـــاد[1]

ولـولاه لأمكـن أن يفـرق بـين اسـم الفاعل والفعل بأن اسم الفاعل جائز التقديم فجاز تقديم معموله والفعل والحالة هذه واجب التأخير فمنع تقديم معموله ، والصحيح مذهب البصريين ؛ بل مسألة الفعل أولى بالجواز ؛ لأنه الأصل في العمل .

**فصل: الخبر مفرد وجملة.**

ش : المفـرد مـا لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريًا من إضافة وشبهها ، أو متليـسًا بأحدهما نحـو: زيد منطلق ، وعمرو صاحبك ، وبشر قائم أبوه ، وذكر المصنف[2] أن قولك: قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ، والجملة ما تضمن جزأين ليس[3] لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما ، نحو: زيد أبوه منطلق أو انطلق أبوه ، وعلى حصر الخبر في القسمين جمهور النحويين ، وذهب ابن السراج إلى أن الإخبار بالظرف وبالمجرور قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة . ذكر ذلك عنه أبو علي في الشيرازيات والعسكريات[4] ، وزعم أنه مذهب حسن .

**ص: والمفرد مشتق وغيره.**

ش : قـال المصنف[5]: المـراد بالمشـتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه وربعة وحزوّر[6] وقفاخر[7] من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعـال ، فيقدر لها مصادر كما يقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر ، وغير المشتق ما عرى مما رسم به المشتق انتهى .

والظاهـر في ربعـة وحـزور وقفاخر أنها ليست مشتقة من مصادر أهملت فيحتاج إلى تقديرها ، ولكـنها أجريـت مجرى المشتق كما قال المصنف[8] في نحو[9]: جرشع بمعنى غليظ ، وصمخمخ بمعنى شديد ، وشمرول بمعنى طويل ، وسيأتي ذلك في باب النعت .

**ص: وكلاهمـــا مغاير للمبتدأ لفظًا، متحد به معنىً ومتحد به لفظًا دالّ على الشهرة وعدم التغير، ومغايـــر لـــه مطلقًا دال على التساوي حقيقة أو مجازًا أو قائم مقام مضاف أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى والمعنى بالعين مجازًا.**

ش : قولـــه: وكلاهما يعني المشتق وغيره ، ومثال المغاير لفظًا المتحد معنىً: زيد قائم في المشتق ،

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٢٢٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٣) سقطت من ر .
(٤) العسكريات ١٠٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ .
(٦) الحزوّر: الغلام المراهق .
(٧) القفاخر: الرجل الضخم الجثة .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٤ .
(٩) سقطت من ر .

وهذا زيد في غيره ، ومثال المتحد به لفظًا قول الشاعر:

خليلي خليلي دون ريب وربما ::: ألان امرؤ قولا فظن خليلا[١]

وقول علقمة:

أني توجه والمخزوم مخزوم[٢]

وهذا في المشتق ومثاله في الجامد قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري[٣]

وذكر الخليل[٤]: أنت أنت والمعنى في ذلك: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير ، وشعري شعري هو الشعر المعروف ، وكذلك باقيها ، فلدلالته على هذه الزيادة صح أن يقع خبرًا ، وقوله: "ومغايرًا مطلقًا" دال على التساوي حقيقة مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٦] أي وأزواجه في التحريم والاحترام مثل أمهاتهم ، وقوله: "أو مجازًا" مثاله قول الشاعر:

ومجاشع قصب هوت أجوافها ::: لو ينفخون من الخنورة طاروا[٥]

وقوله: "أو قائم مقام مضاف" نحو: "هم درجات" أي ذو درجات ، وقوله: " أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى" نحو: زيد صوم جعلته نفس الصوم مبالغة . قال المصنف[٦]: فلا يصح أن يكون التقدير ذو صوم ؛ لأن هذا يصدق على من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المدمن .

وإذا أخبر بمصدر عن عين ؛ فثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه[٧]: أن ذلك على سبيل المبالغة بجعل العين معنىً كما سبق ، ومذهب المبرد[٨] ، أنه على حذف مضاف ، ومذهب الكوفيين: أنه محرف عن أصله فزيد عدل بمعنى عادل . وقوله: "والمعنى بالعين" نحو: نهاره صائم ، وأنشد سيبويه:

أما النهار ففي قيد وسلسلة ::: والليل في جوف منحوت من الساج[٩]

وقوله: مجازًا" راجع إلى مسألتي العين بالمعنى والمعنى بالعين .

**ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا ما لم يؤول بمشتق خلافًا للكسائي.**

ش: وإذا قلت: هذا أسد مشيرًا إلى السبع ؛ فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ، وقوله: "ما لم يؤول بمشتق" أي: فيتحمل الضمير نحو: زيد أسد أي شجاع ، ولتأويله إذا أسند إلى ظاهر رفعه نحو: زيد أسد أبوه . قال المصنف[١٠]: وإذا رفع الجامد لتأوله بالمشتق ضميرًا وظاهرًا جاز أن ينصب تمييزًا

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح المساعد ١/ ٢٢٥ .
(٢) شطر بيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٤٣٩ ، والدرر ١/ ١٨٥ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧ .
(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ١٥٨ .
(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٠٥ وليس فيه: فلا يصح .
(٧) الكتاب ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٨) المقتضب ٤/ ٣٣١ .
(٩) البيت من البسيط ، وهو للجرنفش بن يزيد الطائي في المقتضب ٤/ ٣٣١ ، والمحتسب ٢/ ١٨٤ .
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦ .

وحالاً ، وقولـه: "خلافًـا للكسـائي" يعني في قولـه: أن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق ، والخلاف[١] راجع إلى قولـه[٢]: "ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا" قال المصنف: وهذا القول ، وإن كان مشـهورًا النسـابه إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل ، والأشبه أن يكـون حكـم بذلـك في جـامد عـرف لمسـماه معـنى مـلازم لا انفكاك عنه كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار . انتهى .

وقـيل[٣]: هـذا[٤] الـذي قـيد بـه هـو تأويلـه المشـتق فيكون إذا ذاك محل وفاق ، ونقل صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين والرماني وهو دعوى لا دليل عليه .

**ص: ويتحمله المشتق خبرًا أو نعتًا أو حالاً ما لم يرفع ظاهر لفظًا أو محلاً.**

ش: مـثال الخـبر: زيـد كريم ، والنعت: مررت برجل كريم ، والحال: جاءني زيد كريمًا ، ويعني بالمشـتق: مـا تقـدم بـيانه وإلا ففـي المشـتقات ما لا يتحمل ضميرًا كالآلة[٥] واسم الزمان والمكان ، وقولـه: "مـا لم يرفع ظاهرًا لفظًا" نحو: الزيدان قائم أبوهما أو محملاً نحو: زيد ممرور به ، فلا يتحمل الضمير حينئذٍ .

**ص: ويستكن الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقًا للكوفيين.**

ش: مـثال جـريه عـلى صـاحب معناه: زيد هند ضاربته أي هي وظاهر كلامه وجوب استتاره حينـئذٍ ، وعـلى هذا إذا قلت: ضاربته هي ؟ كان توكيدًا للضمير المستتر في الوصف ، ولا يجوز كونه فـاعلاً بالصـفة ، وقـد أجـاز سـيبويه[٦] في نحـو: مـررت برجل مكرمك هو: الوجهين ، والفرق بين التقديرين يظهر في التثنية والجمع فعلى الفاعلية تقول: مررت برجلين مكرمك هما ، وعلى التوكيد تقـول: مكرمـيك هـمـا . وقال في الإفصاح: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيد عمرو ضاربه هو فـيكون ضاربه جاريًا على عمرو وهو لـه ، وترفع الضمير به أو تجعله تأكيدًا[٧] ، واحتج بعموم قول سـيبويه والـنحويين ، ولا يجـوز عـندي عـلى قـول مـن يرى أن ذلك لرفع اللبس ؟ لأنهم لم يكونوا ليرفعـوا اللـبس إذا أوقـع ثم يفعلون به ما لا يلزم فيوقعون به اللبس فهذا نقض لما اعترضوا عليه . انتهى .

وقولـه: "وإلا برز" أي: وإن لم يجر متحملة على صاحب معناه بل على غيره برز ، سواء خيف اللـبس نحـو: زيد عمرو ضاربه هو ، أم أمن نحو: زيد هند ضاربها هو ؟ فالإبراز في ذلك كله واجب عند البصريين ، وهذا البارز مرفوع بالصفة على الفاعلية ، وليس توكيدًا هذا على قاعدة البصريين ،

---

(١) في ر: فالخلاف .
(٢) سقطت من ط .
(٣) في ر: قيل .
(٤) في ر: وهذا .
(٥) في ر: كالآلات .
(٦) الكتاب ٢/ ٥٣ .
(٧) في ر: تأكيدًا .

وأما على طريقة الكوفيين[1]: فيتعين هذا عند خوف اللبس، وأما عند أمن اللبس فينبغي أن يجوز كونه مرفوعًا بالصفة على الفاعلية، وكونه تأكيدًا للضمير المستكن فيها لأنهم يجيزون الاستتار كما سيأتي، وتظهر فائدة هذا في التثنية والجمع، فعلى طريقة البصريين تقول: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، والهندات الزيدون ضاربتهم هن بإفراد الوصف لرفعه المنفصل، وعلى طريقة الكوفيين: إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكذلك. وإن رفعته توكيدًا للمستتر قلت: ضاربتاهما هما وضارباتهم هن والمسموع من لسان العرب: الإفراد إلا على لغة أكلوني البراغيث، وينبغي أن يحمل قول المصنف متحمله على ما هو أعم من الصفة والفعل، وقد صرح في الشرح[2] بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس، نحو: غلام زيد يضربه هو إذا أردت أن زيدًا يضرب الغلام، وقال بعضهم: إنه لا يجب إبرازه بل إذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو: زيد عمرو يضربه زيد، وما ذكره المصنف هو أقوى؛ لأن وضع الظاهر في غير التفخيم ضعيف، وقوله: "وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقًا للكوفيين" استدل لمذهبهم بما حكى الفراء[3] عن العرب: كل ذي ناظرة إليك أي هي؛ فناظرة: خبر كل وهو لعين فاستتر الضمير، وقد ورد ذلك في أبيات منها قوله:

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ::: بكنه ذلك عدنان وقحطان[4]

وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] وهذا ثابت للضمير الجاري متحمله على غير من هو سواء كان خبرًا أم نعتًا أم حالاً، ومذهب البصريين: وجوب إبراز الضمير مطلقًا كما سبق، واستثنى غير المصنف مسألة واحدة وهي نحو: مررت برجل حسن أبواه جميلين فإنه لا يجب إبرازه عندهم، وقد تأولوا ما استدل به الكوفيون على ما يبعد فقال: كل عين على حذف مضاف أي: الحاظ وأجفان[5] كلُّ عين، وتأولوا: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [الشعراء: ٤] على إقحام الأعناق، أو على أن يراد جمع عنق بمعنى جماعة يقال: أتانا عنق من الناس أي جماعة، وتأولوا البيت على تقدير: قومي بانون ذرى المجد بانوها، ولما كانت هذه التأويلات متكلفة، ذهب المصنف إلى مذهب الكوفيين وقوفًا مع الظاهر.

ص: والجملة اسمية وفعلية.

ش: مثال الاسمية: زيد أبوه منطلق، ويندرج فيها المصدرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائمًا، وزيد أنه قائم، ومنع الكوفيون وقوع إن المكسورة، وما عملت فيه خبرًا لمبتدأ، ويندرج فيها الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيد من تكرمه أكرمه، ومثال الفعلية: زيد قام أو يقوم أو سيقوم أو قام أبوه، ويندرج فيها المصدرة بحرف الشرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو: زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيهم تضرب اضربه، ومنع بعضهم وقوع المضارع الداخل عليه سوف أو السين خبرًا، ومنع بعضهم وقوع المقدمة المعمول نحو: زيد عمرًا أضرب أو تضرب، وأجازهما الجمهور.

---

(١) الإنصاف ١/ ٥٨.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٩.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٧.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢١٨٦، والدرر ٢/ ١٩.
(٥) في ر: أو أجفان.

ص: ولا يمتنع كونها طلبية خلافًا لابن الأنباري وبعض الكوفيين خلافًا لثعلب، ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافًا لابن السراج.

ش: الحجة على ابن الأنباري ومن قال بقوله: السماع. قال الشاعر وهو رجل من طيئ:

قلب من عيل صبره كيف يسلو ::: صاليا نار لوعة وغرام[1]

والحجة على ثعلب: القرآن، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩] و ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٩] وذهب ابن السراج[2] إلى أنه يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية، فإذا قلت: زيد اضربه؛ فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو الخبر، وهذا المذكور معموله، وذلك فرار من جعل الطلبية خبرًا؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو ضعيف؛ لأن الخبر لفظ مشترك بين ما ذكر وبين ثاني جزأي الجملة الاسمية، وقد أجمع على وقوع هذا مفردًا، وهو لا يحتمل الصدق والكذب نحو: زيد قائم، وكيف زيد، والجملة واقعة موقعه، ولا يمتنع كونها مثله.

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها، أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، استغنت عن عائد[3] وإلا فلا.

ش: مثال اتحادها بالمبتدأ: هجيري أبي بكر: لا إله إلا الله، أي قوله في الهاجرة، وهي كل جملة أخبر بها عنها مفرد يدل على جملة كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والمضاف إلى حديث أو قول نحو: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله»[4] ومثال اتحاد بعضها قوله تعالى[5]: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ويكثر الاتحاد لفظًا ومعنى تعظيمًا لأثر المحدث عنه أو المحدث به نحو قوله تعالى[6]: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١ - ٢] ومثال قيام بعضها مقام مضاف إلى العائد قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] المراد: يتربص أزواجهم، فأقيم ضمير[7] الأزواج مقام الأزواج المضافة إلى ضمير الذين، وتأول بعضهم الآية على حذف مضاف أي: وأزواج الذين، وقال الأخفش[8]: التقدير: يتربص بعدهم، وقوله: "وإلا فلا" أي وإن لم يتحدا لجملة المبتدأ هي ولا بعضها[9]، ولم يقم بعضها مقام المضاف إلى العائد؛ فلا يستغني عن عائد وهو ضمير يعود على المبتدأ نحو: زيد أبوه منطلق، وانطلق أبوه، وما ذكره المصنف في الكلام

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيئ في الدرر ٢/ ١١، وبلا نسبة في حاشية يس ١/ ١٦٠.
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧، ٢٨.
(٣) في ر: العائد.
(٤) رواه مالك في باب جامع الحج برقم: ٢٤٦.
(٥) سقطت من ر.
(٦) سقطت من ر.
(٧) سقطت من ر.
(٨) معاني القرآن ١٧٦.
(٩) في ر: لا بعضها.

٢٦٨ ـــــــ

أبو بكر بن الأنباري عن الفراء المنع وعن الكسائي الجواز ، ونقل المصنف عن الفراء الجواز قال[١]: مع أنه لا يجيز زيد ضربت ، وذلك لأن فعل التعجب لا يسلط له على ما قبله فاستوى تعريفه وعدم تعريته بخلاف زيد ضربت فإن تعريفه مع إيثار الابتداء بالعمل ترجيح للأضعف على الأقوى ، ولم يعتبر ذلك في: كله لم أصنع لشبه كل بالموصول العام وكذا ما لكل في العموم . انتهى .

وإن كان متصرفًا فهو[٢] مذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر سواء أدى إليه تهيئة العامل وقطعه عن عمله نحو: زيد ضربته ، أم لم يؤد نحو: زيد هل ضربته وسواء كان المبتدأ كلا أم غيره وهذا مخالف لما نقل المصنف وسيأتي ، وقال[٣] ابن عصفور: والصحيح أنه لا يجوز إذا أدى إلى التهيئة والقطع في كل ولا غيرها وإن جاء منه شيء ؛ لا يقاس عليه ، وإن نصب بوصف ، جاز حذفه نحو: الدرهم أنا معطيكه ، ومنه قوله:

غناء نفس العفاف المغنى ::: والخالف الإملاق لا يستغني[٤]

أي: غني نفس العفاف المغنية فيحتمل كون العفاف مبتدأ ثانيًا وغني نفس خبرًا للثاني والجملة خبر الأول ، والمعنى: الذي يغنيه العفاف عن نفس ، ويحتمل كون غني نفس مبتدأ لإضافته والعفاف ثانيًا والمغنية خبر عن نفس والمعنى: غني النفس العفاف يغنيه ، وحذف المنصوب بالوصف قليل ، وإن كان مجرورًا فإما أن يجر بحرف وإما أن يجر بإضافة ، فإن جر بحرف تبعيض أو ظرفية أو بمسبوق بماثل لفظًا ومعمولاً جاز حذفه ؛ مثال الأول: السمن منوان بدرهم أي منوان منه ، وقول الخنساء:

كأن لم يكونوا عز حي يبقي ::: إذ الناس إذ ذاك من عز بز[٥]

أي: من عز منهم ، ومثال الثاني قوله:

فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر[٦]

أي: نساء فيه ونسر فيه وقولهم: "شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى"[٧] أي مرعي فيه النبات ، ومثال الثالث:

أصبح فالذي توصي به أنت مفلح ::: فلا تلك إلا في الفلاح منافسا[٨]

أي: أنت مفلح به فحذف به لسبق به في ترضي به ، وإن جر بحرف غير ذلك ؛ لم يجز حذفه نحو: زيد مررت به ، وقيد بعضهم حذف المجرور بألا يؤدي إلى تهيئة العامل وقطعه فلا يجوز الرغيف أكلت ، وأنت تريد منه ، والمجرور بإضافة إن كان المضاف اسم فاعل ؛ جاز الحذف كقوله:

سيل المعالي بنو الأعلين سالكة ::: والإرث أجدر من يحظى به الولد[٩]

---

(١) هذا النقل لم أجده في شرح التسهيل .
(٢) سقطت في ر .
(٣) في ر: قال .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٢٣٣ .
(٥) البيت من المتقارب ، وهو للخنساء في ديوانها ٢٧٤ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) سبق تخريج المثل .
(٨) البيت من الوافر ، ولم أعثر على قائله .
(٩) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

٢٧٠ ـــــــ

**وفاقًا للأخفش تصريحًا ولسيبويه إيماء لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة خلافًا لزاعمي ذلك.**

ش : مثال الظرف: زيد أمامك ، ومثال حرف الجر: زيد في الدار ، وفي قوله: أو حرف جر تجوّز ؛ لأن المغني عن الخبر هو حرف الجر والمجرور معًا ، واحترز بتام من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو: زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب فيك ، ومعرض عنك ، فهذا لا يغني عن الخبر إذ لا فائدة فيه ، وقوله: "معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق" يعني أن كلاً من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، واختار أن يكون اسم فاعل كون مطلق فالتقدير: كائن عندك ، أو كائن في الدار ، وإنما كان أجود لأوجه:

**أحدها**: أن أصل الخبر أن يكون مفردًا ، والفعل جملة .

**الثاني**: أن العرب لما نطقت به كان كذلك وسيأتي .

**الثالث**: أن تقدير الفعل لا يغني عن تقدير اسم فاعل ليستدل به على أنه في موضع رفع واسم الفاعل لا يحتاج إلى تقدير .

**الرابع**: أن تقدير اسم الفاعل صالح لجميع المواضع وبعضها لا يصلح فيه الفعل نحو: أما عندك فزيد ، وجئت فإذا عندك زيد ؛ لأن إما وإذا الفجائية لا يليها فعل ، وهذا المذهب هو الصحيح ، وهو مذهب الأخفش تصريحًا ، ومذهب سيبويه إيماء كما قال المصنف[1] . وقوله "لا لفعله" هو قول الفارسي[2] والزمخشري[3] وغيرهما ، ونسب إلى سيبويه .

التقدير عندهم: استقر عندك ، وفي الدار ، ورجح بوجهين:

**أحدهما**: أن أصل العمل للفعل وعورض بأن الموضع للمفرد .

**الثاني**: أن تقدير الفعل متعين في الصلة ، ورد بالفرق بأنه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد وظاهر قوله في الأجود أن كلاً من الوجهين سائغ ، وإنما الخلاف في الأول ، وقال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور: إذا وقعا خبرًا أربعة مذاهب:

**أحدها**: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم الفاعل .

**الثاني**: أنهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلاً نحو: كان واستقر وهو مذهب جمهور البصريين .

**الثالث**: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفردات وأن يكونا من قبيل الجمل وهو اختيار بعض المتأخرين .

**والرابع**: أنهما قسم برأسه وقد تقدم حكايته عن ابن السراج ، وقوله: " ولا للمبتدأ " قال ابن خروف[4]: العامل عند سيبويه في الظرف المبتدأ ، قال: وهو مذهب متقدمي أهل البصرة ونسبه ابن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨ .
(٢) الإيضاح العضدي ٤٣ .
(٣) المفصل ٢٤ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٣١٤ .

أبي العافية[1] إلى سيبويه ، فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبر عنه ، وعمل النصب ؛ لأنه ليس الأول في المعنى ، فإذا كان الخبر هو الأول رفع .

قال المصنف[2]: ويبطل من سبعة أوجه:

**أحدها**: أنه مخالف للمشهور من غير دليل .

**الثاني**: أن قائله يوافق على أن المبتدأ عامل رفع ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع بنصب الظرف .

**الثالث**: أنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب ولا ثالث .

**الرابع**: أنه يلزم منه ارتباط متباينين دون رابط .

**الخامس**: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني تقديره ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقديره .

**السادس**: أن الظرف الواقع خبرًا نظير المصدر نحو: ما أنت إلا أسيرًا في أن كلاً منهما مغنٍ عن مرفوع والمصدر منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقًا للنظير بالنظير .

**السابع**: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً وشبهه أو شبه شبهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك فلا يصلح انتصاب الظرف المذكور به ، وفي بعض هذه الأوجه نظر ، قوله: "ولا للمخالفة" هذا قول الكوفيين ، فإذا قلت: زيد أخوك ؛ فالأخ هو زيد ، وإذا قلت: زيد خلفك ؛ فالخلف ليس بزيد ، لمخالفته له عمل النصب .

ورد بوجوه:

**أحدها**: أن مخالفة المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر ، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح .

**الثاني**: أن المخالفة محققة من نحو: زيد وزهير ، ونهارك صائم ، وأنت فطر ، و"هم درجات" ولم تعمل .

**الثالث**: أن المخالفة لا تختص بالأسماء دون الأفعال وحق العامل أن يكون مختصًا .

**ص: وما يعزى للظرف من خبرية وعمل؛ فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظًا.**

ش: الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن كيسان ، وظاهر قول السيرافي[3] . فإذا قلت: زيد خلفك فتسمية الظرف خبرًا مجازًا والخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وكذا إذا قلت: زيد خلفك أبوه فأبوه يقال: فاعل بالظرف ، وليس على الحقيقة بل هو فاعل باسم الفاعل أو الفعل العامل في الظرف ، وكذلك تحمله الضمير المرفوع العائد على المبتدأ ، فالضمير مستكن في العامل المحذوف

---

(١) شرح الجزولية ٨٨٣ .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٥، ٣١٦ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣١٨ .

والظرف حال من الضمير ، وذهب أبو علي[١] وابن جني[٢] إلى انتقال الحكم إلى الظرف في ذلك كله ، واستدلّ لهذا المذهب بأنه لو كان الحكم للعامل - لجاز قائمًا زيد في الدار كما جاز مع إظهار العامل ، وأجيب بأنه لما حذف وصار نسيًا منسيًا ضعف - فلم يجز التقديم ، والمنقول عن البصريين أنه يتحمل ضمير المبتدأ سواء تقدم على المبتدأ أم تأخر ، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف[٣] عليه وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع التأخير[٤] . انتهى .

ومنع السهيلي[٥] ارتفاع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور بالاستقرار - عنى أنه فاعل ، وإن كان خبرًا أو صفة ، فإذا قلت: زيد في الدار أبوه ، فأبوه مبتدأ لا فاعل ، وقال في الإفصاح[٦]: المجرورات إذا كانت معتمدة على ما قبلها أي صفة أو حالاً أو خبرًا ، فأكثر النحويين على أن ما بعد المجرور مرتفع به ارتفاع الفاعل لا غير ، والمجرور في موضع الصفة أو الحال أو الخبر ، ومنهم من قال المجرور ، في هذا الحال خبر مقدم وما بعده مبتدأ وتكون الجملة في موضع الصفة أو الحال أو الخبر ، ومنهم من أجاز الوجهين كما يرى أبو الحسن في المجرورات والظروف وإن لم يعتمد ، وكلام سيبويه محتمل وكل تأول على مذهبه . انتهى .

وقوله: "وربما اجتمعا لفظًا" مثاله قول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن ::: فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[٧]

وفي هذا دليل على أن العامل في الظرف اسم فاعل .

**ص: ولا يغني ظرف زمان غالبًا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقتٍ أو تعم إضافة معنى إليه أو يعم اسم الزمان خاص، أو مسؤول به عن خاص.**

ش : لا يخبر بظرف الزمان عن اسم عين في غير ما ذكر فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة وأشار بقوله: "غالبًا" على ما جاء فيه الإخبار باسم الزمان عن العين وليس مما ذكره كقول امرئ القيس: اليوم خمر وغدًا أمر[٨] ، ويمكن تخريجه على حذف مضاف أي شرب خمر وحدوث أمر ، وقوله: "ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت" مثاله: الهلال الليلة ، والرطب شهري ربيع والجباب شهرين والثلج شهرين . قال أبو الحسين بن عبد الوارث[٩] - وهو ابن أخت أبي علي الفارسي: الهلال الليلة هو على ظاهره لا على حذف مضاف ؛ لأن الهلال يكون ظاهرًا ثم يستتر ثم يظهر

---

(١) العسكريات ١٠٨ .
(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٦ .
(٣) في ر: ويعطف .
(٤) في ر: التأخير .
(٥) نتائج الفكر ٤٢٢ .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٥٧ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٨ ، ٥/ ٣١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٤ .
(٨) مجمع الأمثال ٢/ ٤١٧ ، ٤١٨ .
(٩) المقصد ٢٩٠ ، وهو أبو الحسن محمد بن الحسين أخذ العلم عن خاله ، توفي ٤٢١هـ بغية الوعاة ١/ ٩٤ .

فلما اختلف[1] به الأحوال - أجرى[2] مجرى الأحداث، قال عبد القاهر[3]: ويوضحه أن الهلال ليس باسم وضع علمًا للنير كالشمس والقمر، وإنما هو اسم يتناوله في حال دون حال، والاسم الموضوع له القمر، فإذا قيل: الهلال؛ كأنه قيل: استتار القمر أو بدر القمر لذا قال: ابن السراج[4]: لو قلت: الشمس اليوم، والقمر الليلة؛ لم يجز؛ لأنه غير متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث، وقوله: "أو تعم إضافة معنى إليه" وفي بعض النسخ أو تنوي. مقاله: أكل يوم ثوب تلبسه؟ وأكل يوم ضيف يؤمك؟ وقول الراجز:

أكل عام نعم تحونه ::: يلقحه قوم وتنتجونه[5]

التقدير: تجديد ثوب وقصد ضيف وإحراز نعم، وقوله: "أو يعم واسم الزمان خاص" مثاله: نحن في شهر كذا، وقوله: أو مسؤول به عن خاص مثاله: في أي الفصول نحن، ومذهب الجمهور أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أم جر بفي من غير تفصيل، وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف.

ص: **ويغني عن خبر اسم معنىً مطلقًا، فإن وقع من جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبًا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي خلافًا للكوفيين، وربما رفع خبر الزمان الموقع في بعضه.**

ش: أي: ويغني ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقًا أي سواء أوقع في جميعه أم في بعضه، فإن وقع في جميعه نحو: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥] و ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [سبأ: ١٢] وأكثر نحو: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧] وكان نكرة كما مثل رفع غالبًا ولم يمتنع نصبه، ولا جره بفي عند البصريين، ومنع الكوفيون النصب والجر بفي، ومستندهم: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم: وإن في للتبعيض حكاه السيرافي وليس بصحيح، فإن في للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صح في الكيس درهم، وفي الكيس ملؤه من الدراهم، وإنما قيده بقوله: وكان نكرة؛ لأنه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق من البصريين والكوفيين[6] نحو: قيامك يوم الخميس، وصومك اليوم إلا أن النصب هو الأصل، والغالب وقوله: "وربما رفع خبرا الزمان الموقع في بعضه" أي[7] سواء كان معرفة أم نكرة نحو: الزيارة يومُ الجمعة، أو يومَ والنصب أجود وأكثر، ونقل الاتفاق على جواز الوجهين المصنف[8] في الشرح تبعًا للسيرافي، ويروي بالوجهين في شعر[9] النابغة:

---

(١) في ر: اختلفت.
(٢) في ر: جرى.
(٣) المقتصد ٢٩٠، ٢٩١.
(٤) الأصول ١/ ٦٣.
(٥) الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/ ٤٠٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٩.
(٦) في ر: الكوفيين والبصريين.
(٧) سقطت من ر.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢١.
(٩) في ر: قول.

زعـــــم الـــــبوارح[٧] ::: أن رحلتـــــنا غـــــدًا[٨]

قيل: وليس الاتفاق بصحيح ؛ لأن هشامًا يوجب الرفع في النكرة .

**ص: ويفعـل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين راجحًا إن كان المكاني نكرة ومرجوحًا إن كان معرفة، ولا يخص رفع المعرفة بالشعراء[٣] أو بكونه بعد اسم مكان خلافًا للكوفيين.**

ش : الإشارة بقولـه: ويفعـل ذلـك إلى الرفع ، واحترز من غير المتصرف نحو: عندك فإنه رفعه ممتنع ، ومثال النكرة: " المسلمون جانب والمشركون جانب[٤] ونحن قدام وأنتم خلف . والنصب جائز عند البصريين والكوفيين ، ولكن الرفع أرجح ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع ؛ فقد وهم ، ومثال المعرفة: زيد خلفك وداري خلف دارك ، فيجوز رفع خلف ونصبه في ذلك ونحوه عند البصريين ، والمختار عندهم نصبه ، ولا فرق بين أن يكون المخبر عنه اسم مكان أو ذات أو غيره ، وقصر الكوفيون جواز الرفع على الشعراء[٥] ، وعلى أن يكون خبر اسم مكان فلا يجيزون الرفع في نحو: زيد خلفك وأمامك إلا في الشعر ، ويجيزونه في نحو: داري خلف دارك وأمامها مطلقًا في الشعر وغيره ، هذا معنى كلام المصنف في الشرح[٦] .

**ص: ويكثر رفع المؤقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدر إضافة بعد إليه.**

ش : المؤقت هو المحدود كيوم ويومين وثلاثة أيام وفرسخ وميل ، واحترز من غير المتصرف نحو: ضحوة معينة[٧] فإنه يلزم النصب على الظرفية وقولـه: من الظرفين يعني: الزماني والمكاني مثال ذلك: زيد مني يومان أو فرسخان ، أي بعد زيد فلو كان مختصًا ؛ لم يجز الرفع ، ولا النصب ، نحو زيد دارك أو بستانك ، أو البيت أو المسجد إلا فيها سمع نحو: زيد جنبك (ولا يقاس عليه: زيد يديك)[٨] .

**ص: ويتعين النصب في نحو: أنت مني فرسخين بمعنى: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين.**

ش : إنما تعين النصب على الظرفية في ذلك ونحوه ؛ لأن أنت مبتدأ ، ومني خبر بمعنى كائن مني أي: من أشياعي كقولـه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وحينئذ يتعين نصب فرسخين على الظرفية بخلاف زيد مني فرسخان على تقدير: بعد زيد مني فرسخان ، فإن مني ليست فيه خبرًا بل متعلقة بذلك المقدر ، والخبر فرسخان فمن رفع ؛ فعلى تقدير: بعد مكانك مني فرسخان ، ومن نصب فعلى الظرفية ، وقولـه: ما سرنا فرسخين تفسير معنىً ، والناصب للظرف الخبر المقدر الذي تعلق به مني لا هذا الذي قدره ، وإن كان ظاهره يوهم ذلك ، وهو كقول سيبويه[٩]: تقديره: ما

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ .
(٢) في ر: الغداف .
(٣) في ر: بالشعر .
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١١٩ .
(٥) في ظ: الشعر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٢ .
(٧) في ر: معينًا .
(٨) سقط من ظ .
(٩) الكتاب ١/ ٤١٧ .

دمت تسير فرسخين .

**ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملاً جائز إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملاً خلافًا للفراء وهشام.**

ش : تقول: اليوم الجمعة برفع الجمعة[1] ونصبه ، وكذلك نحو: الجمعة مما يتضمن عملاً كالسبت والعيد والفطر والنوروز ، وذكر المصنف[2] أن الرفع والنصب جائزان معها بلا خلاف ؛ لأن كلها يقتضي عملاً ففي الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العود ، وفي الفطر معنى[3] الإفطار ، وفي الأضحى معنى التضحية ، وفي النوروز معنى الاجتماع ، وكذلك المهرجان ، وأما الأحد ونحوه كالاثنين[4] والثلاثاء والأربعاء والخميس فتقول: اليوم الأحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لأنه[5] لا يتضمن عملاً ؛ فالأحد بمعنى الأول ، والاثنين بمعنى الثاني ، والثلاثاء بمعنى الثالث ، والأربعاء بمنزلة الرابع ، والخميس بمنزلة الخامس ، فتعين[6] الرفع لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين . والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة ، فإن معنى الاجتماع يصلح لكينونته في اليوم فيكون اليوم ظرفًا له ، وأجاز الفراء وهشام[7] النصب في جميع ذلك مع الرفع فأجاز اليوم الأحد بالرفع والنصب ، فإذا رفع جعل الذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني على الآن ، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين فيجعل الأحد والاثنين واقعًا في الآن كما تقول: في هذا الوقت هذا اليوم . قال المصنف[8]: وقد قال سيبويه[9] ما يقوي هذا ؛ لأنه قد أجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن ، وقال: لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك ، ولا يريده يومًا بعينه ؛ فهذا مما يقوي قول الفراء وللمحتج لسيبويه أن يقول قول القائل: اليوم يومك بمعنى اليوم شأنك ، وأمرك الذي ذكرته فأجريا مجرى واقع وموقوع فيه بخلاف اليوم الأحد . انتهى .

**ص: وفي الخلف مخبرًا به عن الظهر رفع ونصب، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت؛ لزم نصبه.**

ش : من قال: ظهرك خلفك برفع خلف فوجهه أن الخلف في المعنى الظهر ، ومن نصبه جعله[10] ظرفًا . وقوله: "وما أشبههما كذلك" نحو: رجلاك أسفلك ، ونعلاك أسفلك فيجوز رفع أسفلك ونصبه على ما تقدم وقرئ: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] بالرفع[11] والنصب[12] ،

---

(١) في ر: اليوم .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣ .
(٣) سقطت في ر .
(٤) سقطت في ظ .
(٥) في ر: لأن ذلك .
(٦) في ر: فيتعين .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٣ .
(٩) الكتاب: ١/ ٤١٩ .
(١٠) في ظ: فجعله .
(١١) معجم القراءات ٢/ ٤٥٢ .
(١٢) معجم القراءات ٢/ ٤٥٢ .

وقوله: "فإن لم يتصرف . . . " إلى آخره تقول: رأسك فوقك، وتحتك رجلاك بنصب فوق وتحت لا غير؛ لأنهما لا يتصرفان أي: لم يستعملا إلا ظرفين، وأجاز بعضهم الرفع فيما إذا كان من الجسد نحو: فوقك رأسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو: فوقك قلنسوتك، وتحتك نعلك فإنه لا يجوز فيه الرفع، وهذا التفصيل ضعيف؛ لأن السماع لا يساعده.

**ص: ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكررًا أو محصورًا وقد يرفع خبرًا.**

ش: مثاله مكررًا: زيد سيرًا سيرًا الأصل: يسير سيرًا فحذف الفعل، واستغنى بمصدره، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل؛ فلزم إضماره، ومثال المحصور: ما أنت إلا سيرًا أو السير أو سير البريد (وإنما أنت سيرًا أو السير أو سير البريد)[1] يستوي في ذلك النكرة، والمعرفة بأل، والمضاف والأصل في ذلك: يسير سيرًا فحذف وأقيم: لحصر مقام التكرار في كونه سببًا لوجوب الإضمار، والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع، فإن أردت أنه سار ثم انقطع أو أنه يسير في المستقبل أظهرت الفعل فقلت: ما أنت إلا تسير سيرًا. ذكر ذلك سيبويه، وقوله: وقد يرفع خبرًا مثاله: زيد سير سير، وما أنت إلا سير البريد[2] (وما أنت إلا شرب الإبل)[3] بالرفع على الأخر: الأول مبالغة، وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه[4]: أن ذلك على سبيل المبالغة بجعل المصدر عين الذات، ومذهب المبرد[5]: أنه على حذف مضاف. ومذهب الكوفيين[6]: أنه محرف عن أصله، فزيد عدل ومعناه عادل وتقدم ذكر هذه المذاهب.

**ص: وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر أو مفعول به أو حال.**

ش: مثال المصدر: زيد سيرًا أي: يسير سيرًا، ومثال المفعول به قولهم[7]: إنما العامري عمامته أي: يتعهد عمامته، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ [الزمر: ٣] ويحتمل أن يجعل من ذلك قول العرب: حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها. أي: فإذا هو يساويها في اللسع فلما حذف الفعل؛ انفصل ضمير النصب. وهذه المسألة تسمى بالزنبورية وهي شهيرة. وليس هذا موضع بسط الكلام عليها.

ومثال الحال ويعني بها المغايرة للحال السابقة في مسألة: ضربي زيدًا قائمًا ما حكى الأخفش[8] من قول بعضهم: زيد قائمًا، والأصل ثبت قائمًا أو عرف قائمًا وما حكاه الأزهري[9] من قول بعضهم: "حكمك مسمطًا"[10] أي: حكمك لك مثبتًا، وروى عن علي (رضي الله عنه) أنه

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ر.
(٣) سقطت من ط.
(٤) الكتاب ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.
(٥) المقتضب ٣/ ٢٣٠.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨.
(٧) سقطت من ط.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك.
(٩) تهذيب اللغة (سمط).
(١٠) مجمع الأمثال ١/ ٢١٢.

٢٧٨ ـــــــ

لفظ الواحد[1] إلا مجازًا .

تنبيهات:

**الأول**: قال الأخفش[2] في المسائل الكبير: قولهم: هذا حلو حامض إنما أرادوا هذا حلو فيه حوضة ، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول ، وليس قولهم: إنهما جميعًا خبر واحد بشيء ، والجمهور على أنهما خبران في معنى خبر واحد .

**الثاني**: نقل عن أبي علي الفارسي[3]: أن نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني ؛ لأن الأول ينزل من الثاني منزلة الجزء ، وصار الخبر إنما هو بتمامهما ، وقال بعضهم: الضمير يعود من معنى الكلام كأنك قلت: هذا مز ؛ لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير ولا انفراد أحدهما به ؛ لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد ؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول ولا أن يكون فيهما ضميران ؛ لأنه يصير التقدير: كله حلو وكله حامض ، وليس هذا الغرض منه ، وقيل: إن كلا منهما تحمل ضميرًا لاشتقاقهما ، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرًا على حياله ؛ لأن المقصود جمع الطعمين ، والمعنى أن فيه حلاوة وفيه[4] حوضة ، واختاره الشيخ أثير الدين[5] .

**الثالث**: ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما تظهر في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميرًا ؛ تعين رفع الرمان بالثاني ، وإن قلنا: إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع إن قلنا بجواز تنازع السببي المرفوع ، وسيأتي في بابه ، وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له .

**الرابع**: أنه ذكر في البديع: أنه لا يجوز الفصل في هذين الخبرين ، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقدم أحدهما ولا تأخر الآخر (وأجازه بعضهم)[6] .

**ص: وإن توالت مبتدآت: أخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر مـتلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الأول على ضمير متلوه، أو بجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أوّل الآخر وتال المتلو.**

ش: فهذان طريقان مثال الأولى: زيد عمه خاله ، أخوه أبوه قائم ، والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم فهذه الطريق تجعل[7] الروابط في المبتدآت ، ومثال الثانية: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد فهذه الطريق تجعل[8]

---

(١) في ر: الوحدة .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٩٢ ، ٩٣ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٢٧ .
(٤) سقطت من ر ، ط .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٩٢ ، ٩٣ .
(٦) سقط من ط .
(٧) في ط: فهذا الطريق يجعل .
(٨) في ط: فهذا الطريق يجعل .

الروابط في الأخبار، ويتفرع من الطريقين طريقٌ ثالثٌ[١] مركبه منهما ولها صور فلا نطول بها لأنها واضحة.

**فصل: تدخل[٢] الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أما إلا في ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول.**

ش: لما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه؛ لم يحتج إلى حرف رابط بينهما إلا أنه قد لحظ في بعض الأخبار ما يدخله[٣] الفاء وهو الشرط والجزاء فدخلت الفاء، ودخولها على ضربين: واجب وجائز فالواجب بعد أما[٤] نحو: أما زيد فقائم إلا في ضرورة فإنها قد تحذف كقوله:

**أما القتال لا قتال لديكم[٥]**

أو مقارنة قول أغنى عنه المقول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم، وقد أعاد هذه المسألة في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك وقوله في ألفيته:

**وحذف ذي الفاء قل في نثر إذا ::: لم يك قول معها قد نبذا**

يدل على أنها قد تحذف في النثر دون القول على قلة، ومنه ما خرج البخاري من قوله ﷺ: «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله» وهذا[٦] على طريقة المصنف في الاحتجاج بما ورد في الحديث.

**ص: وجوازًا بعد مبتدأ واقع موقع "من" الشرطية أو "ما" أختيها.**

ش: الوجهان أعني دخول الفاء وعدم دخولها فيما سيذكر مرتبان على معنيين إن قصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة دخلت الفاء، ولا بد، وإلا لم تدخل واحتمل أن يكون مستحقًا به وبغيره، ويعني بقوله: "واقع موقع[٧] من الشرطية أو ما" أن يكون فيه عموم، فلو قصد بالموصول أو الموصوف تخصيصًا نحو الذي يزورنا؛ له درهم تريد شخصًا بعينه؛ لم تدخل الفاء خلافًا لبعضهم، ولذلك زعم هشام[٨] أن الموصول أو الموصوف[٩] إذا أكد لم يجز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط لذهاب معنى الجزاء بذلك ويعضده أن ذلك لا يحفظ من كلام العرب.

**ص: وهو ال الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه أو فعل صالح للشرطية أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أو مضاف إليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول المذكور أو**

---

(١) في ط: ويتفرع من الطريقين طريقة ثالثة.
(٢) في ط: وتدخل.
(٣) في ر: تدخله.
(٤) سقطت من ر، ط.
(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: ولكن سيرًا في عراض المواكب، وهو للحارث المخزومي.
(٦) في ر: هذا.
(٧) سقطت من ط.
(٨) التذييل والتكميل ٤/ ٩٦.
(٩) في ط: المعرف.

مضاف إليه.

ش: مثل المصنف آل بقوله - تعالى -: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] قال: فلو قصد به معنى أو عهد فارق آل شبه من أو ما فلم تدخل الفاء، ولم يحك المصنف في هذه المسألة خلافًا، وذكر غيره أن الفراء والمبرد والزجاج أجازوا دخول الفاء في خبرها، ونقل عن الكوفيين، ومنعه جمهور البصريين، وخرجوا الآية ونحوها على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم السارق والسارقة، أي حكم السارق والسارقة، وقوله: أو غيرها يعني غير آل من الموصولات موصولاً بظرف كقول الشاعر:

مـا لـدى الحـازم اللبيـب معـارًا ::: فمصـون ومالـه قـد يضـيع[1]

أو شبهه - يعني الجار والمجرور - كقوله: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣] أو بفعل صالح للشرطية كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠] ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر، واحترز من أن تكون الصلة غير هذه الثلاثة؛ كالجملة الاسمية نحو: الذي أبوه محسن مكرم فلا تدخل الفاء، ونص ابن الحاج على أنه يجوز أن تكون الصلة اسمية، وتدخل الفاء نحو: الذي هو[2] يأتيني فله درهم، والذي هو في الدار؛ فلذا قال: ولا مانع من ذلك، واحترز بقوله: "صالح للشرطية" من ما لا يصلح فلا تدخل الفاء معه وله[3] صور:

**إحداها**: أن يكون ماضيًا معنىً نحو: الذي زارنا أمس له كذا، ولا يجوز فله كذا، وقد أجازه بعضهم، واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] ويؤول على معنى التبيين كأنه قيل: وما تبين إصابته إياكم.

**الثانية**: أن تكون أداة قد باشرته نحو: الذي إن يكرمني أكرمه هو مكرم، وأجازه بعضهم.

**الثالثة**: أن يكون مصدرًا بحرف استقبال كالسين أو سوف أو لن أو بقد أو بما النافية، وقيل: لا يشترط في الفعل الواقع صلة أوصفة قبوله لأداة الشرط[4]، وأجاز الذي ما يؤذيني فله درهم.

وقوله: "أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة يعني: الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده حزم فسعيد، وعبدٌ لكريم فيما يضيع، وكل[5] نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب قال الشاعر:

يـرجو فواضـل رب سـيبه حسـن ::: وكـل شـيء لديـه فهـو مسـؤول[6]

وقوله: أو موصوف بالموصول المذكور مثاله: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٤.
(٢) سقطت في ط.
(٣) في ط: فله.
(٤) سقطت في ط.
(٥) زيادة في ط.
(٦) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ٧٥، ويروى غير بدل شيء، ومقبول بدل مسؤول.

عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ [النور: ٦٠] وقول الشاعر:

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه ::: يسيرًا فقد تلقونه متعسرًا[1]

وفي هذا خلاف، وصحح بعضهم المنع قال: لأن المخبر عنه ليس مشبه[2] لاسم الشرط، وعلى هذا فيتأول الآية. وقوله: أو مضاف إليه يعني إلى الموصول نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم، ومنه قول زينب بنت الطثرية ترثي أخاها:

يسرك مظلومًا ويرضيك ظالمًا ::: وكل الذي حملته فهو حاملُه[3]

ص: وقد تدخل على خبر كل مضافًا إلى غير موصوف أو إلى موصوف بغير ما ذكر.

ش: مثال الأول: ما جاء في بعض الأذكار المأثورة عن السلف: كل نعمة فمن الله ومثال الثاني: قول الشاعر:

كل أمر مباعد أو مدان ::: فمنوط بحكمة المتعالي[4]

ص: وعلى خبر موصول غير واقع موقع الشرطية ولا ما أختها.

ش: مثال ذلك قوله تعالى[5]: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] وقد سبق أن بعض النحويين أجاز ذلك، ومن منع يأول الآية على ما تقدم.

ص: ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافًا للأخفش.

ش: فإنه أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد فمنطلق، ويحتج بقول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم[6]

وبقول عدي بن زيد:

أنت فانظر لأي ذاك تصير[7]

ولا حجة فيهما لاحتمال كون خولان خبر مبتدأ محذوف أي: هؤلاء خولان، وكون أنت فاعل فعل مقدر فسره الظاهر، وأجاز الفراء[8] وجماعة منهم الأعلم دخولها في[9] خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط إذا كان أمرًا أو نهيًا نحو: زيد فاضربه وزيد فلا تضربه، وأجاز أبو إسحاق[10]

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في تسهيل الفوائد ١/ ٢٤٥.
(٢) في ط: يشبه.
(٣) البيت من الطويل، وهو لزينب بنت الطثرية، وينسب أيضًا للعجير السلولي في الحماسة ١/ ٤٥٠، واللسان (حذر).
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧.
(٥) زيادة في ط.
(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأكرومة الحيين خلو كما هيا، هو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨.
(٧) عجز بيت من الخفيف، وصدره: أرواح مودع أم بكور، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤.
(٨) معاني القرآن ٢/ ٤١٠.
(٩) في ط: على.
(١٠) معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٨، ٣٣٩.

أن يكون هذا مبتدأ وفليذوقوه خبرًا في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [ص: ٥٧] والصحيح المنع .

ص: وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إن وأن ولكن على الأصح.

ش: فلا يقال: كان الذي يأتيني فله درهم [ولا ظننت الذي يأتيني فله درهم ، ولا ليت الذي يأتيني فله درهم][1] وعلة ذلك زوال شبه المبتدأ بأداة الشرط ، وظاهر قول ابن السراج[2] جواز دخول الفاء إذا كان الناسخ من باب كان بلفظ المضارع أو من باب ظن والفعل لمحقيق نحو: علمت ولا يجيز في غير ذلك ، وقوله: إلا أن وإن ولكن فيجوز دخول الفاء معها إذا لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء (ولم تعمل في الحال)[3] بخلاف ليت ولعل وكأن فإنها مغيرة للمعنى فقوي شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء ، وقوله: "على الأصح" راجع إلى الثلاثة المذكورة ، والدليل على الجواز السماع ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾[4] [البروج: ١٠] وقال تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال: ٤١] وقال الشاعر:

ولكن ما يقضى فسوف يكون[5]

وخص ابن عصفور جواز دخول الفاء بإن المكسورة ، وظاهر كلام المصنف أنه خلاف في غير الثلاثة ، وقد حُكي في لعل خلاف ضعيف .

• • •

(١) ما بين المكوفين سقط في ط .
(٢) الأصول ٢/ ١٦٨ .
(٣) سقطت في ط .
(٤) زيادة في ط .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ، وهو للأقوه الأودي في الدرر ٢/ ٤٠ ، وليس في ديوانه .

## باب: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه فلم تعمل فيه شيئًا، والصحيح مذهب البصريين بدليل اتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعوامل ثم اختلفوا بعد اتفاقهم على أنه منصوب بها: فقال الجمهور[١]: انتصابه مشبه (على أنه)[٢] بالمفعول، وقال الفراء[٣]: انتصب تشبيهًا له بالحال، وعن الكوفيين: انتصب على الحال، والصحيح الأول لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدًا وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، واعترض بوقوعه جملة وظرفًا، ولا يقع المفعول كذلك، وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل، والمجرور نحو: مررت بزيد، والظرف إذا توسع فيه.

**ص: فبلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس.**

ش: يعني أن هذه الثمانية تعمل العمل المذكور بلا شرط أي: موجبة ومنفية، وصلة وغير صلة، وأما ليس فموضوعه للنفي، واختلف في فعليتها فذهب الجمهور[٤] إلى أنها فعل، وذهب ابن السراج[٥] وابن شقير[٦] والفارسي[٧] في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، والصحيح مذهب الجمهور لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها، ووزن ليس فعل بكسر العين ثم خففت ولزم التخفيف، ولا يجوز أن يكون فعل بفتح العين؛ لأن المفتوح لا يخفف فكان يقال: لاس، ولا فعل بالضم إذ لم يرد يائي العين إلا هيئو، ولأنه كان يلزم ضم لامها مسندًا إلى ضمير المتكلم والمخاطب، وقد حكى الفراء[٨]: لست بضم اللام عن بعضهم وهو يدل على بنائها على فعل، وأما كان فوزنها فعل بالفتح، وعن الكسائي فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لما قالوا كائن.

**ص: وصلة لما الظرفية ما دام.**

ش: يعني أن دام لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن تقع صلة لما الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت نحو: لا أكلمك ما دمت معرضًا فالتقدير: زمان دوامك فلو كانت ما مصدرية غير توقيتية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور، فإن وليها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا أي: دوامك صحيحًا.

**ص: ومنفية بثابت النفي مذكور غالبًا متصل لفظًا أو تقديرًا أو مطلوبة النفي زال ماضي يزال، وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ وورى ورام مرادفاها.**

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥، والمقتضب ٣/ ٩٧.
(٢) سقط من ط.
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١١٦.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧.
(٥) الأصول ١/ ٨٢.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١١٧.
(٧) الجليات ٢٢٢، ٢٢٣.
(٨) معاني القرآن ٣/ ٦٢.

ش: يعني أن هذه الأفعال المذكورة أعني[١]: وما يعدها لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون منفية أو مطلوبة النفي، وشمل قوله: "بثابت النفي" كل نافٍ حتى ليس نحو قوله:

لـيس يـنفك ذا غـنى واعـتراز ::: كـل ذي عفـة مقـل قـنوع[٢]

وغير كقوله:

غـير مـنفك أمـير هـوى ::: كـل وأن لـيس بعـير[٣]

وقلما نحو: قلما يزال عند الله يذكرك بمعنى ما يزال، واحترز بثابت من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقدير نحو: ألم يزل يفعل، وألست تزال تفعل، فإن أريد مجرد الاستفهام على النفي، جاز، وأشار بقوله: "مذكور غالبًا" إلى أن الناقي قد يحذف كقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ ويتقاس الحذف في المضارع جواب قسم، وشذ في الماضي جواب قسم كقوله:

لعمرو أبي دهماء زالت عزيزة[٤]

أي: لا زالت، وشذ في المضارع غير جواب كقوله:

وأبـرح مـا أدام الله قومـي ::: بحمـد الله منـطقًا عجـيبًا[٥]

[أي لا أبرح وقيل: لا حذف والمعنى أزول عن أن أكون منتطقًا عجيبًا[٦]] أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي فإنهم يكفونني ذلك، وقوله: "متصل لفظًا" كما مثلنا أو "تقديرًا" إشارة إلى أنه قد يفصل بين حرف النفي والفعل كقوله:

ولا أراهـا تـزال ظالمـة ::: تحـدث لي فـرجة وتـنكؤها[٧]

أي: وأراها لا تزال، وقوله:

مـا علـتني زلـت بعدكـم ضـمنًا ::: أشـكو إلـيكم حـموة الألم[٨]

أراد خلتني ما زلت، وخلت هنا بمعنى أيقنت وهو غريب، قال المصنف: وكذا المفصول بالقسم كقوله:

فلا[٩] وأبي دهماء زالت عزيزة[١٠]

وقوله: " أو مطلوبة النفي" هو معطوف على قوله: "أو منفية" والمراد به ما يقع بعد النهي والدعاء كقوله:

---

(١) في ط: يعني.
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٩.
(٣) البيت من المتدارك، ولم أعثر عليه.
(٤) صدر بيت من الطويل وعجزه: على وإن قد قل منها نصيبًا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٦.
(٥) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٢/ ٦٤، ولسان العرب (نطق).
(٦) ما بين المعكوفين سقط في ط.
(٧) البيت من المنسرح، وهو منسوب لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني/ ٣٢١.
(٨) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب (ضمن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٦.
(٩) في ر: لعمر.
(١٠) سبق تخريجه.

صـــاح شمّـــر ولا تـــزل ذاكـــر المـــو ::: ت فـــــيانه ضـــــلال مـــــبين[١]

وقولـه:

ولازال منهلاً بحرعائك القطر[٢]

وقـولـه: "زال ماضي يـزال" احـتراز مـن التي بمعنى تحول فإن مضارعها يزول، وهو فعل لازم ومـن زال الشيء بمعنى عزلـه فمضارعه يزيل وهو فعل متعدد ووزن زال الناقصة فعل بكـسر العين، وحكـى الفراء[٣] في مضارع الناقصة يزيل، وحكى غيرهم لا أزيل أقول ذلك وحكاه الكسائي أيضًا فـيكون على فعـل بالفـتح، وزعـم الفراء[٤] أن الناقصة مغيرة من زال التامة بنوها على فعل بكسر العين بعـد أن كانت مفتوحة فرقًا بين التمام والنقصان. فعينها واو، وأجاز ابن خروف[٥] أن تكون الناقـصة من زاله يزيله: إذا مازه منه فعينها ياء. والصحيح أنها قسم ثالث ومعناها برح وعينها ياء، وقـولـه: وفتئ وفـتأ وأفتأ. قال في المحكم[٦]: ما فتئت أفعل، وما فتأت أفتأ فتيًا وفتوءًا، وما افتأت الأخـيرة تميمية أي: مـا بـرحت، وذكر الثلاثة[٧] أيضًا أبو زيد وذكر الصغاني[٨] فتؤ يفتؤ على وزن طـرف لغة في فتأ، وقولـه: "ووني ورام مرادفتاها" أي: مرادفتا فتئ وأخواتها وقيدهما بذلك احترازًا مـن ونـى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول وبمعنى تحول ومضارع التي بمعنى تحول يريم كمضارع الناقصة والـتي بمعنى حـاول يـروم. قـال المـصنف[٩]: وهـي ووني بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالها وقولـه[١٠]:

لا يـنـي الحـــب شـــيمة الحـــب مـــا دام ::: فـــــلا تحـــــسبه ذا ارعـــــواء[١١]

وقولـه:

إذا رمـــــت ممـــــن لا يـــــريم متـــــيمًا ::: ســـلوًا فقـــد أبعدت في رؤمك المرمى[١٢]

انتهى.

وذكـر بعـض المغاربـة أن بعـض البغداديين زاد "وني" في أفعال هذا الباب، ورد بأن الفعل قد يكـون بمعنى فعـل آخـر، ولا يكـون لـه حكمه والتزام التنكير في المنصوب لا دليل على أنه حال، وأمـا البيت الـذي استدل بـه المـصنف، فليـست شيمة الحب فيه خبرًا بل منصوب على إسقاط

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد ٢٣٠، والدرر٢/ ٤٤، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: وإني لتعروني لذكراك هزة، وهو لأبي صخر الهذلي في خزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، والدرر٣/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧.
(٣) الحليبات ٢٧٧.
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٢.
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٢.
(٦) المحكم (فتأ).
(٧) في ط: في الثلاثة.
(٨) التذييل والتكميل٤/ ١٢٣.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤.
(١٠) سقطت في ط.
(١١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٨.
(١٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩.

الخافض ، والأصل عن شيمة الحلب ، وما استدل به على رام يحتمل الحال لتنكيره .

تنبيه: ما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها فإن كان قبلها متصلة الزمان ؛ دامت له كذلك نحو: ما زال زيد عالمًا ، وإن كان قبلها في أوقات ؛ دامت كذلك نحو: ما زال زيد يعطي الدراهم ، وبهذا يعلم فساد قول من نقد على ذي الرمة:

ولا زال منهلا بجرعائك القطر[1]

**ص: وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف بألا يثنى ولا يجمع أو الابتدائية أو لمصحوب لفظي أو معنوي.**

ش: مثال ما أخبر عنه بالطلبية: زيد أكرمه وعمرو لا تهنه ، وبشر هل رأيته فلا تدخل هذه الأفعال على شيء من ذلك ، ومثال ما لزم التصدير: أسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف إليهما والمقرون بلام الابتداء وكم الخبرية خلافًا للأخفش في كم فإنه أجاز جعلها اسمًا لكان ؛ لأنها بمنزلة كثير فلا تلزم الصدر ، والصحيح المنع ؛ لأنها للمباهاة والافتخار فأشبهت الحرف الموضوع لذلك وهو رب ، وأيضًا فالسماع لم يرد بما قال ، ومثال ما لزم الحذف: المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه ، ومثال ما عدم التصرف: ايمن في القسم ، وطوبى للمؤمن[2] وويل للكافر[3] ، وسلام عليك ، ومثال ما لزم الابتدائية بنفسه: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل فلم تدخل عليه النواسخ ، ومثل المصنف أيضًا بقولهم: نولك أن تفعل أقاموه مقام: ينبغي لك أن تفعل ، وليس بجيد فإن العرب قد أدخلت عليه كان . قال النابغة:

فلم يك نولك أن تشفوني ::: ودوني عارب وبلاد حجر[4]

وأنشد الزمخشري في أساس البلاغة[5]:

أن حسن إجمال وفارق حيرة ::: عيبت بنا ما كان نولك تفعل[6]

يريد أن تفعل فحذف أن وارتفع الفعل ، وقال ابن هشام[7]: وتدخل كان على هذا فيقال: ما كان نولك أن تفعل برفع نولك اسمًا لكان وبنصبه خبرًا مقدمًا ، ونولك بمعنى الواجب أي: ما كان الواجب أن تفعل ، ويجوز فيمن رفع نولك أن يضمر الأمر والشأن ، ويكون أن تفعل فاعل نولك ، ويتوب الرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسرها بها الأمر والشأن ، ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان والفاعل يسد مسد الخبر لكان كما يسد مسد خبر المبتدأ . انتهى .

وإضمار ضمير الشأن فيها على ما ذكر لا يجوز عند البصريين إذ لا يفسر ضمير الشأن إلا

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) في ط: المومنين .
(٣) في ط: الكافرين .
(٤) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٥) أساس البلاغة (نول) .
(٦) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١٢٩ .

بجملة مصرح بجزأيها ، ومثال ما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي: المبتدأ بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية .

ومثال ما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي ؛ ما التعجبية والمبتدأ في نحو: لله درك ، وما جرى مثلاً نحو ، الكلاب على البقر[1] والعاشية تهيج الأبية[2] والأساس قبل الإبساس[3] فهذه مبتدآت لا تدخل عليها كان ولا أخواتها[4] .

ص: ونذر: وكوني بالمكارم ذكريني.

ش : وجه ندوره وقوع الخبر فيه جملة طلبية وهذا صدر بيت عجزه:

ودلي دل ماجدة صناع[5]

وقبله:

ألا يـــا أم فـــارع لا تلومـــي ::: عـــلى شـــيء رفعـــت بـــه سماعي

وأول على وضع الأمر موضع الخبر أي: تذكريني كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًا ﴾ [مريم: ٧٥] .

ص: فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبرًا ومفعولاً.

ش : المشهور أن يقال: اسم كان وخبرها ، وقد سماها المبرد[6] فاعلاً ومفعولاً ، وعبر سيبويه[7] باسم الفاعل واسم المفعول ، وهو من باب التشبيه .

ص: ويجوز تعدده خلافًا لابن درستويه.

ش : وشبهته أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك . قال ابن أبي الربيع[8]: ويظهر هذا من كلام سيبويه ، وهذا القول عندي أقوى . انتهى .

والصحيح الجواز ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فجوازه مع الأقوى أولى .

ص: وتختص دام والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي.

ش : وذلك ، لأنها لا تتقدم خبرها فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ولا أينما يكون ، وشمل المنفي بما زال وكان وغيرها من أفعال الباب ، وفي النهاية: لا يجوز أينما زال زيد عند البصريين ؛ لأن خبر ما زال لا يقدم عليها ، وأجازه الكوفيون . انتهى .

---

(١) مجمع الأمثال ٢/ ١٤٢ .
(٢) السابق ٢/ ٩٠ .
(٣) السابق ١/ ٥٩ .
(٤) في ط: وأخواتها .
(٥) البيت من الوافر ، وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب .
(٦) المقتضب ٣/ ٩٧ .
(٧) الكتاب ١/ ٤٥ .
(٨) البسيط ٢/ ٦٨٩ .

وفهم من كلام المصنف أن المنفي بغير ما يدخل عليه نحو: أين لا يزال زيد، وغير المنفي أيضًا نحو: أين كان زيد، وإنما قيد الخبر بالمفرد؛ لأن غيره لا يدخل عليه أفعال الباب مطلقًا كما سبق.

**ص: وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.**

ش: اختلف في سبب تسمية هذه الأفعال نواقص، فذهب المبرد[1] وابن السراج[2] والفارسي[3] وابن جني[4] والجرجاني[5] وابن برهان[6] إلى أنها سميت بذلك؛ لأنها لا تدل على الحدث وهو ظاهر مذهب سيبويه[7]، وإلى أنها ليس لها حدث ولا اشتقت منه كان يذهب الشلوبين[8]. قال ابن هشام: والعجب منه يقول: ليس لها حدث ولا اشتقت منه وهو يملأ تعاليقه من هذا التقرير يعني تقرير مصدرها في نحو: يعجبني أن زيدًا أخوك أي: كون زيد أخاك، وذهب ابن خروف[9] وتبعه ابن عصفور[10] إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، قال: أو قد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ولا تكون الأصول، وذهب قوم إلى أنها سميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف به؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: تقول: كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة. قال المصنف[11]: ودلالته على الحدث ظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي، وأبطل المصنف[12] القول الأول بعشرة أوجه أقواها: أنه قد صرح بمصدرها معملاً عملها في قوله:

**بدل وحلم ساد في قومه الفتى ::: وكونك إياه عليك يسير**[13]

وهذا يرد على من زعم أن المنصوب في نحو: عجبت من كونك قائمًا حال قلت: الاستدلال بالبيت ظاهر غير أنه يحتمل أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل التقدير: وكونك تفعله، والضمير عائد على ما ذكر من البذل والحلم، وقد خرج المصنف على ذلك قولهم: فإذا هو إياها أي: فإذا هو يشبهها.

**الثاني**: أن الأفعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا إذ الدال على الحدث وحده المصدر وعلى الزمان وحده اسم الزمان.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٣.
(٢) الأصول ١/ ٨٢ وما بعدها.
(٣) العسكريات ٩٦.
(٤) وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٥) المقتصد ٣٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٦) اللمع لابن برهان ٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨.
(٧) الكتاب ١/ ٢٦٤.
(٨) التوطئة ٢٢٤.
(٩) شرح الجزولية ٩٥٢.
(١٠) شرح الجمل ١/ ٣٨٥.
(١١) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠.
(١٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠ وما بعدها.
(١٣) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في الدرر ١/ ٨٣.

**الثالث**: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل .

**الرابع**: أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان ؛ لجاز أن تنعقد[1] جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم الزمان .

**الخامس**: أن الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث وإن تساوت في الزمان ، فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيًّا وبين صار زيد غنيًّا ، والفرق حاصل فيبطل ما يوجب خلافه .

**السادس**: أن من جملتها انفك ولا بد معها من ناف ، فلو كانت لا تدل على الحدث ؛ لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيًّا: ما زيد غنيًّا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد .

**السابع**: وقوع دام صلة لما المصدرية .

**الثامن**: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء .

**التاسع**: مجيء اسم الفاعل منها نحو:

**وما كل من يبدي البشاشة كائن ::: أخاك إذا لم تلقه لك منجدا**[2]

واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل هو دال على الحدث ومن هو قائم به أو صادر عنه .

**العاشر**: أنها[3] لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها أمر كقوله تعالى[4]: ﴿ **كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ** ﴾ [النساء: ٣٥] . انتهى ما ذكره مختصرًا والمنصور ما ذهب إليه المصنف ، واختلف القائلون بأن لها مصدرًا هل يجمع بينهما فتنصبه فيقال: كان زيد قائمًا كونًا؟ أجاز ذلك بعضهم ، وبه قال السيرافي ، ومنعه الجمهور ، واختلف هل تعمل في الظرف والحال والجار[5] والمجرور؟ والظاهر أن الخلاف مرتب على الخلاف في دلالتها على الحدث ، وقد علق بعضهم اللام في قوله تعالى: ﴿ **أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً** ﴾ [يونس: ٢] بكان .

ص: **وإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل وتواليها[6] الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وببات نزل ليلاً، وبصار رجع أو ضم أو قطع، وبدام بقي أو سكن، وببرح ظهر أو ذهب، وبفتئ فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفئ سكن أو أطفأ، سميت تامة وعملت عمل ما رادفت.**

ش: أفعال هذا الباب ضربان: ضرب: يستعمل ناقصًا وتامًّا وهو الأكثر ، وضرب: لا يستعمل إلا ناقصًا . فمن الأول: كان تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون بالزمان الماضي ، ومن أقسام

---

(١) في ر: ينعقد .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٣٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧ ، والدرر ٢/ ٥٨ .
(٣) في ط: أنه .
(٤) زيادة في ط .
(٥) سقطت في ر .
(٦) في ر: وتواليها .

الناقصة الثانية خلافًا لأبي القسم بن الأبرش[1] فإنه زعم[2] أنها قسم برأسها ، وخلافًا لمحمد بن مسعود العَزْبي[3] فإنه زعم أنها من أقسام التامة ، وتكون تامة لازمة ومتعدية فاللازمة بمعنى ثبت . قال المصنف: ثبوت كل شيء نحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه ، وبحدث:

إذا كـــان الشـــتاء فأدفـــئوني ::: [فـــإن الشـــيخ يهـــرمه الشـــتاء][4]

وبعصر ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨] ويقدر أو وقع: ما شاء الله كان . والمتعدية بمعنى كفل يقال: كنت الصبي بمعنى: كفلته ، وبمعنى غزل يقال: كنت الصوف بمعنى غزلته ، ومنه توأليها الثلاث: أضحى وأصبح وأمسى تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف . وتكون تامة بمعنى دخل في الضحى[5] الصباح والمساء نحو قوله:

ومـــن فعـــلاتي أنـــني حســـن القـــرى ::: إذا الليلة الشـــهباء أضـــحى جليدها[6]

ونحو قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] وتكون الثلاثة أيضًا بمعنى أقام في الأوقات المذكورة قالوا: إذا سمعت بشرى العين فاعلم أنه مصبح أي مقيم في الصباح ، ومنه ظل تكون ناقصة وهي لاقتران مضمون الجملة بالنهار ، وتكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم بمعنى: أقام نهارًا ، وذهب المها باذي[7] ومن وافقه إلى أن ظل لا تستعمل إلا ناقصة وليس بصحيح ، ومنه بات تكون ناقصة ، وهي لاقتران مضمون الجملة بالليل ، وتكون تامة بمعنى نزل ليلاً ، قال المصنف[8]: يقال: بات القوم وبات بالقوم إذا نزل بهم ليلاً تستعمل متعدية بنفسها وبالباء ، وقال غيره: تكون تامة بمعنى أقام ليلاً .

ومنه صار تكون ناقصة وهي لانتقال الشيء من حالة إلى حالة لم يكن عليها ، وتكون تامة بمعنى رجع فتتعدى بإلى كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٣] وبمعنى ضم أو قطع ، وتتعدى حينئذ بنفسها إلى واحد يقال: صاره يصوره ويصيره أي: ضمه أو قطعه .

ومنه دام تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى بقي ، كقوله تعالى[9]: ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٨] أو سكن ومنه: «ولا يبولن أحدكم في الماء الدائم»[10] أي: الساكن .

ومنه برح تكون ناقصة ، وتكون تامة بمعنى ذهب أو ظهر[11] وبالمعنيين فسر قولهم: برح

---

(١) الهمع ١/ ٣٦٩، وابن الأبرش هو خلف بن يوسف بن قرتون الأندلسي ، توفي سنة ٥٣٢ هـ كشف الظنون ٧٦٣ .
(٢) في ط: فزعم .
(٣) الهمع ١/ ٣٦٩، وكتابه البديع في النحو وهو كتاب خالف فيه النحاة على وما وصف صاحب المغني ، توفي سنة ٤٢١ هـ كشف الظنون ٢٣٦ هـ .
(٤) ما بين المكوفين زيادة في ط .
(٥) سقطت في ط .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦١ ، ولعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل ٧/ ١٠٣ .
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ١٤٦ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٤٢ .
(٩) زيادة في ط .
(١٠) رواه البخاري في كتاب الوضوء ٦٨ .
(١١) في ط: ظهر أو ذهب .

الخفاء ، ومنه ولى تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى فتر يقال: ونيت بالأمر أني ونيًا ووناية أي: ضعفت وفترت وهذا أشهر من استعمالها ناقصة . ومنه رام تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى ذهب أو فارق يقال: رمت من عند فلان ، ورمت فلانًا قال الشاعر:

أبانا فلا رمت من عندنا ::: فإنا بخير إذا لم ترم[1]

ومنه انفك وتكون ناقصة وتكون تامة بمعنى خلص نحو: فككت الأسير فانفك ، أو انفصل نحو: فككت الخاتم وغيره فانفك وهما متقاربان .

ومنه فتأ تكون ناقصة وتكون تامة بمعنى سكن أو أطفأ حكى الفراء[2]: أفتأته عن الأمر سكنته ، أو أطفأ حكى الفراء[3]: أفتأته عن الأمر سكنته ، والنار أطفأتها قيل: إنما ذكر ذلك أهل اللغة في مادة فتأ بالتاء المثلثة فهذا تمام القسم الأول .

**وأما القسم الثاني:** وهو الذي لا يكون إلا ناقصًا ، فهو ما سكت عنه المصنف وهو: ليس وزال وفتئ بكسر التاء وافتأ ، وقد[4] أجاز أبو علي في الحلبيات[5] وقوع زال تامة قياسًا لا سماعًا ولا نعلم أحدًا ذكر أن فتئ بكسر التاء تكون تامة إلا الصغاني[6] فإنه ذكر في نوادر الإعراب: فتئت عن الأمر فتًا إذا نسيته .

**ص: وكلها تتصرف إلا ليس ودام.**

ش : تصرفها أن يستعمل منها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيًا ، وليس مجمع عليها أنها لا تتصرف وأما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء . وقال ابن الدهان[7]: ولا تستعمل في موضع دام يدوم ؛ لأنه جرى كالمثل عند تميم[8] ، وقال ابن الخباز[9]: ولم تتصرف ما دام ؛ لأنها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل وأنشدوا:

ألبان إبل تعلة من عامر ::: ما دام علكها على حرام
وطعام عمران بن أوق مثلها ::: ما دام يسلك في الخلوق طعام[10]

فالأول للتوقيت والثاني للتأبيد . انتهى .

وقيل: لا يعرف ذلك البصريون يعني: عدم تصرفها .

**ص: ولتصاريفها ما لها وكذا سائر الأفعال.**

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٢٥٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٣ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) سقطت من ط .
(٥) الحلبيات ٢٧٣ .
(٦) الذيل والتكميل ٤/ ١٣٤ ، ١٤٤ .
(٧) السابق ٤/ ١٤٧ .
(٨) في ط: عندهم .
(٩) الغرة المخفية ٢/ ٤٢١ .
(١٠) البيتان من الكامل ، وهما لرجل من بني تميم في الكامل ١/ ٥٩ .

ش: [أي لتصاريفها ما لها من العمل والشروط وكذا سائر الأفعال[1]] فيثبت لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل.

ص: ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض.

ش: الذي بعد صار هو ليس ودام وزال وأخواتها فلا يقال: صار زيد علم، وكذلك البواقي؛ لأن هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه، وكذا ما جاء بمعنى صار.

ص: وقد تدخل عليه ليس[2] إن كان ضمير الشأن.

ش: يعني: إن كان الذي خبره ماض وهو اسمها ضمير الشأن، وذلك نحو[3] ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: "ليس خلق الله أشعر منه"[4]، وليس قالها زيد، فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن أي: ليس هو أي: الشأن والجملة بعدها هي الخبر، وأجاز الشلوبين في قوله[5]: ليس خلق الله مثله أوجهًا: أحدها: ما ذكر.

والثاني: أن يكون اسمها ضميرًا يعود على من ذكر.

والثالث: أن تكون ليس كما لا اسم لها ولا خبر، وفي تقييد المصنف يكون اسمها ضمير الشأن نظر، فإن ابن عصفور حكى اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد فإن قيل: ليس لنفي الحال؛ فيلزم من الإخبار عنها تناقض فالجواب: أن ليس لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، فأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد هذا هو الصحيح، وفي الغرة[6]: وقد منعوا من قولهم ليس زيد قد ذهب ولا قد يذهب لتضاد الحكم بين قد وليس.

ص: ويجوز دخول البواقي مطلقًا خلافًا لمن اشترط اقتران الماضي بقد.

ش: يعني أنه يجوز دخول بواقي أفعال الباب على الماضي مطلقًا أي من غير اشتراط قد لا ظاهرة ولا مقدرة، وهو الصحيح لكثرته في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس كقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ﴾ [يوسف: ٢٦] و ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ ﴾ [يونس: ٨٤] و ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وقول الشاعر:

ثم أضحوا لكعب الدهر هم ::: (وكذا الدهر حالاً بعد حال)[7][8]

وهو كثير، وذهب الكوفيون إلى اشتراط اقترانه بقد وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلاً، ألا ترى أن

---

(١) ما بين المكوفين سقط من ر.
(٢) في ط: ليس عليه.
(٣) الكتاب ١/ ١٤٧.
(٤) زيادة في ط.
(٥) شرح الجمل ١/ ٣٨١.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٥٠.
(٧) زيادة في ط.
(٨) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٣.

المفهوم من زيد قام ، ومن كان زيد قام واحد ، فإن جاء شيء من ذلك فإنه عندهم على إضمار قد ؛ لأنه يقرب الماضي من الحال ، واعلم أن قوله: "يجوز دخول البواقي عليه" مشروط بأن لا تكون بمعنى صار .

**ص: ويجوز في نحو: أين زيد أين ما زال وتوسط ما بقي بغير ما من زال وأخواتها.**

ش : غير ما: لم ومن ولا فتقول: أين لم يزل زيد ، وأين لا يبرح عمرو ، وأين لن ينفك بكر فلو كان النفي بما ؛ لم يجز ؛ لأن لها صدر الكلام ، وفيه خلاف ابن كيسان وتقدم هذا في قوله: وتختص دام والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي ، وقياس أن النافية أن يكون كما في المنع ؛ لأن لها صدر الكلام . ألا ترى أنها علق بها في قوله تعالى: ﴿ **وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً** ﴾ .

**ص: لا توسيط[1] ليس خلافًا للشلوبين.**

ش : أجاز الشلوبين: أين ليس زيد بناء على اعتقادهم جواز تقديم خبر ليس والصحيح المنع كما سيأتي . قيل: ولا ينبغي أن يرد على الشلوبين بهذا ؛ إنما يرد عليه: أن ليس موضعها نفي الأخبار لا نفي الذوات ومتعلق النفي إنما هو الخبر ، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب وليس الاستفهام إذا وقع خبرًا من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب فلا يصح نفيها فلا تقع خبرًا لليس .

**ص: وترد الخمسة الأوائل بمعنى صار.**

ش : يعني كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل فمن ورودها بمعنى صار قوله تعالى: ﴿ **فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثّاً** ﴾ [الواقعة: ٦] وقول الشاعر:

**ثم أضحوا كأنهم ورق جف ::: فألوت به الصبا والدبور**[2]

وقال تعالى: ﴿ **فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً** ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال النابغة .

**أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا**[3]

والاستشهاد بقوله: أمست خلاء لا بقوله: وأمسى أهلها إذ لو كان بمعنى صار ؛ لم يقع الماضي خبره وقال تعالى: ﴿ **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً** ﴾ [النحل: ٥٨] وزعم لكدة الأصفهاني[4] والمهاباذي[5] شارح اللمع وقبلهما السيرافي: أن ظل لا تستعمل بمعنى صار .

وزعم الزمخشري[6] أن بات تستعمل بمعنى صار قال المصنف[7]: وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء . انتهى .

---

(١) في ط: توسط .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه٩٠ .
(٣) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: أضنى عليها الذي أضنى على لبد ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه٢٦ .
(٤) الجمع ١/ ٣٦٤، واين لكدة هو الحسن بن عبد الله الأصفهاني ، توفي سنة ٢١٠هـ معجم الأدباء ٨/ ١٣٩ .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٥٨ .
(٦) المفصل ٢٦٧ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦ .

وحمل بعض المتأخرين على ذلك قوله ﷺ : «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»[1] ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حملها على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً ، ومن أحسن ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر:

أجـــدي كـــلما ذكـــرت كليـــب ::: أبيـــت كـــأنني أطـــوي[2] بجمـــر[3]

لأن كلما تدل على عموم الأوقات .

ص: ويـلحقها بمـا رادفهـا من آض وعاد وآل ورجع وحار واستحال، وتحول[4] وارتد، ونذر الإلحاق بصار في: ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة.

ش: فهذه الأفعال تلحق بصار فترفع الاسم وتنصب الخبر وشواهد ذلك قوله:

ربـــه حـــق إذا تمعـــددا ::: وأحـــي فـــدًا كاخضـــان أجـــردا[5]

وقوله:

وكـان مضـلي مـن هديـت برشـده ::: فلـله مفـو عـاد بالرشـد آمـرُ[6]

ومن النحويين من لم يلحق آض وعاد بأفعال هذا الباب وينصب ما ورد على الحال ، والصحيح أنه خبر لوروده معرفة في قوله[7]:

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا[8]

قال ابن عصفور: وقد يجوز أن يكون حالاً ؛ لأن المعنى مثل جزر الجزور ، وقال في آل:

ثم آلـــت لا تكـــلمن ::: كـــل حـــي معقـــبٍ عقـــبا[9]

وقال ﷺ : «لا ترجعوا بعدي كفارًا»[10] وقال الشاعر:

ومـــا المـــرء إلا كالشـــهاب وضـــوؤه ::: يحـــور رمـــادا بعـــد إذ هـــو ســـاطع[11]

وفي الحديث: "فاستحالت غربًا"[12] وقال امرؤ القيس:

فيالك من نعمى تحولن أبؤسا[13]

وقال تعالى: ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ [يوسف: ٩٦] وإنما كان بمعنى صار ؛ لأنه مطاوع رد بمعنى صير ،

---

(١) رواه أحمد في المسند ٢/ ٢٤١ .
(٢) في ر: أكوي .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قيس المخزومي في الدرر٢/ ٥٨ ، ولليهدلي في لسان العرب (جنن) .
(٤) سقطت في ظ .
(٥) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه٢/ ٢٨١ ، ويروي الشطر الثاني: كان جزائي بالعصا أن أجلدا .
(٦) البيت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب الدوسي في معجم الشواهد ١٤١ .
(٧) سقطت في ظ .
(٨) صدر بيت من الطويل ، وهو عجزه: ويرجعن بالأكبار منكسرات ، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٥٢ .
(٩) البيت من الشديد ، وهو بلا نسبة في اللسان (عقب) .
(١٠) رواه أحمد في المسند ٢٨٨٥ .
(١١) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ١٦٩ .
(١٢) رواه البخاري في باب التعبير برقم: ٧٠١٩ .
(١٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وبدلت قرحا داميا بعد صحة ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٧ .

وندر الإلحاق بصار في قولهم: ما جاءت حاجتك[١] . قيل: أول من قالها الخوارج قالوها لابن عباس حين أرسله علي – كرم الله وجهه – إليهم ويروي برفع حاجتك فتكون ما خبرها ، وقدم ؛ لأنه اسم استفهام ، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك ، ويروي بنصبها على أنها خبر جاءت ، واسمها ضمير ما ، وما مبتدأ والجملة بعدها خبر ، ويقتصر بجاءت على هذا المثل ، وطرد بعضهم استعمالها لقوة الشبه بينها وبين صار وجعل من ذلك قولهم: جاء البر قفيزين وصاعين ، والصحيح أن هذا حال ، وأما: "قعدت كأنها حربة" فقالوا: شحذ شفرته ، ويروي أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي: حتى صارت فاسم قعد ضمير الشفرة وخبرها كأنها حربة .

ص: **والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقًا.**

ش : الأصح كما ذكر ألا يلحق بصار آل ، وأما البيت المتقدم وهو: ثم آلت لا تكلمنا فلا حجة فيه لاحتمال كون آلت بمعنى جلفت ، ولا تكلمني جواب القسم ، وأما قعد فذهب الفراء[٢] أنه يطرد جعلها بمعنى صار وجعل منه:

**لا يدفع الجارية الخضاب ::: ولا الوشاحان ولا الجلباب**
**من دون أن تلقى الأكاب ::: ويقعد الأير له لعاب**[٣]

وحكى الكسائي[٤]: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها بمعنى صار ، وجعل الزمخشري[٥] من ذلك: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ [الإسراء: ٢٢] قال المصنف[٦]: ويمكن أن يكون منه قوله:

**ما يقسم الله فاقبل غير متئس ::: عليه واقعد كريمًا ناعم البال**[٧]

والأصح كما ذكر أن تقتصر بقعد على مورد السماع .

ص: **وألا يجعل من هذا الباب: غدا وراح.**

ش : ألحق قوم منهم الزمخشري[٨] وأبو البقاء[٩] بأفعال هذا الباب: غدا وراح ، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود – رضي الله عنه: "اغدو عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمعة"[١٠] وبقول النبي ﷺ : «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا وتروح بطانا»[١١] والصحيح أنهما ليسا من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة ، وممن عدهما

---

(١) الكتاب ١/ ٥٠ .
(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٧٤ .
(٣) الرجز لبعض بني عامر ، وهو في اللسان (ركب) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٨ .
(٥) الكشاف ٢/ ٤٤٤ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٨ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٩٢ .
(٨) المفصل ٢٦٣ .
(٩) التبيان في إعراب القرآن .
(١٠) رواه الطبراني في المعجم ٩/٢ .
(١١) رياض الصالحين ٥٧ .

من أفعال هذا الباب ؛ الجزولي[١] وابن عصفور[٢] .

ص: ولا أسحر وافجر وأظهر.

ش : ذكر هذه الثلاثة الفراء في كتاب الحد[٣] ، ولم يذكر شاهدًا ، وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب ؛ كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم وخبر نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا فيعربون هذا تقريبًا[٤] . والخليفة اسم التقريب ، وقادمًا خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه فتقول القادم ، وقد انتهى عد الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي إحدى وثلاثون بالمختلف فيه ولم يحصرها سيبويه بل ذكر منها ألفاظًا ثم قال[٥]: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني بمرفوعه عن الخبر ؛ ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة ، وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل يجيء المنصوب به بعد المرفوع وهو لا يستغني عنه نحو: قام زيد كريمًا ، وذهب زيد متحدثًا ؛ فإن جعلتهما تامة نصبت على الحال .

ص: والتوسيط أخبارها كلها جائز ما لم يمنع مانع أو موجب.

ش : من توسيط خبر كان قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] ودخل في عموم كلامه خبر ليس وما دام كقول الشاعر:

فليس سواء عالم وجهول[٦]

وقوله:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ::: لذاته بادكار الموت والهرم[٧]

وزعم المصنف[٨] أن توسيط خبر ليس جائز بإجماع ، وتبع في ذلك الفارسي[٩] وابن الدهان[١٠] وابن عصفور[١١] ، وقد منعه بعض النحاة ذكره ابن درستويه ، وقد وهم ابن معط في منع توسيط خبر ما دام وهو مخالف للنص والقياس والإجماع ، وقوله: ما لم يمنع مانع أي: من التوسيط بأن يكون الخبر واجب التقديم نحو: أين كان زيدًا ، وواجب التأخير: كالمحصور وما عرض فيه ليس نحو: كان قتالك صديقي ، وذكر ابن الخاج في نقده: أن هذا الليس لا يلتفت إليه ، وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] أن يكون تلك الاسم ، ودعواهم الخبر ، وعكسه ، وقال: لا خلاف في ذلك بين النحويين ، وقوله: " أو موجب" يعني للتوسيط وهو حصر

---

(١) المقدمة الجزولية ١٠٤ .
(٢) المقرب ١٤٢ .
(٣) في ط: الحدود .
(٤) في ر: تقريب .
(٥) الكتاب ١/ ٤٥ .
(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ، وهو للسموأل في ديوانه ٩٢ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٤١ ، والدرر٢/ ٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩ .
(٩) الحلبيات ٢٨٠ .
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ١٧١ .
(١١) شرح الجمل لابن عصفور .

٢٩٨ ـــــــ

نصه[١]: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه، وخالفهم فيما زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر كان المثبتة فلم يمتنع عنده: جاهلاً ما زال عمرو، وكما لا يمتنع جاهلاً كان عمرو فلو كان النفي بلا أو لم أو لن؛ جاز التقديم عند الجميع. انتهى.

فحكى الخلاف في نحو ما كان، وحكى الإجماع في النفي بلا أو لم أو لن، وقد حكى الخلاف فيها هنا.

تنبيه[٢]: أجاز أكثر النحويين توسيط الخبر بين ما وهذه الأفعال ومنعه بعضهم؛ لأنها مع ما كحيذا فلا يفصل بينهما.

**ص: ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا.**

ش: أما تقديمه على مادام فلا يجوز اتفاقًا لما تقرر من أن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله، وأما توسيطه بين ما ودام فنص بدر الدين[٣] ابن المصنف على أنه لا يجوز، وهو ظاهر كلام المصنف، وعلة المنع أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها. كما ذكر المصنف؛ ولأن دام لا تتصرف، قيل: والقياس: الجواز؛ لأن ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا تتصرف فينجه المنع.

**ص: ولا خبر ليس على الأصح.**

ش: وهو مذهب جمهور الكوفيين[٤] والمبرد[٥] والزجاج[٦] وابن السراج[٧] والسيرافي[٨] وأبي علي[٩] في الحلبيات والجرجاني[١٠] وأكثر المتأخرين، وذهب قدماء البصريين[١١] والفراء[١٢] وأبو علي[١٣] في المشهور وابن برهان[١٤] والزمخشري[١٥] والشلوبين[١٦] وابن عصفور[١٧] إلى جواز تقديمه، وروى أيضًا عن السيرافي[١٨]، واختلف على سيبويه فنسب إليه الجواز والمنع، وظاهر

---

(١) ١/ ٣٩٨.
(٢) في ر، وهامش الأصل: فرع.
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤.
(٤) الإنصاف ١/ ١٦٠.
(٥) المقتضب ٤/ ١٩٤.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٧٨.
(٧) الأصول ١/ ٨٩، ٩٠.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١.
(٩) الحلبيات ٢٨٠.
(١٠) المقتصد ٤٠٧ - ٤٠٩.
(١١) الإنصاف ١/ ١٦٠.
(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١.
(١٣) الإيضاح العضدي ١٠١.
(١٤) شرح اللمع ٥٨.
(١٥) المفصل ٢٦٩.
(١٦) التوطئة ٢٢٨.
(١٧) شرح الجمل ١/ ٣٨٨، ٣٨٩.
(١٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١.

٣٠٠ ـــــــ

ش: إنما قبح[1] أكلاً زيد طعامك ولم يمتنع؛ لأن المنصوب ليس كجزء من عامله لكونه فضلة هذا ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز من غير قبح نحو: مسافرًا كان زيد اليوم، وراغبًا كان زيد فيك، وذلك لاتساعهم في الظرف وشبهه.

ص: ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب.

ش: مثال المشارك في التعريف: كان أخاك زيد، ومثال المشارك في عدمه يعني: التنكير: لم يكن خيرًا منك أحد، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم[2] الاسم والمؤخر الخبر نحو: كان أخي صديقي، وتقدم كلام ابن الخاج في النقد.

ص: وقد يخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختيارًا.

ش: قال المصنف[3]: لما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان:

يكون مزاجها عسل وماء[4]

وليس مضطرًا ويمكنه أن يقول: يكون مزاجها عسل وماء، فيجعل اسم يكون ضمير الشأن، وقول القطامي:

ولا يك موقف منك الوداعا[5]

وليس مضطرًا إذ له أن يقول: ولا يك موقفي، والحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حمل هذا الشبه في باب إن على أن جعل الاسم فيه نكرة والخبر معرفة كقول الفرزدق:

وإن حرامًا أن أسب مجاشعًا ::: بآبائي الشم الكرام الخضارم[6]

وأجاز سيبويه[7] أن قريبًا منك زيدًا، وقال غير المصنف: إذا اجتمع معرفة ونكرة؛ فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس إلا في الشعر.

فصل: يقترن بإلا الخبر المنفي إن قصد إيجابه وكان قابلاً.

ش: يشمل قوله: المنفي ما نفى بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائمًا، ودخل في الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو: ما ظننت زيدًا إلا قائمًا وثالث مفاعيل أعلم نحو: ما أعلمت زيدًا فرسك إلا مسرجًا، وإذا دخلت همزة التقرير على النافي؛ لم تدخل إلا على الخبر؛ لأنه موجب من حيث المعنى نحو: ألم يكن الله محسنًا إليك، واحترز بقوله: "وكان قابلا" من خبر لا يقبل الإيجاب نحو: ما كان زيد زائلاً

---

(١) في ر: يقبح.
(٢) في ر: المقدم.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦.
(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره: كأن سبيئة من بيت رأس، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١.
(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره: فلي نفل الفراق بها ضياعا، وهو للقطامي في ديوانه ٣١.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٩.
(٧) الكتاب ٢/ ١٤٢.

٣٠٢ ـــــــ

ألا يـــا لـــيل ويحـــك نبِّيـــنا ::: فأمـــا الجـــود منـــك فلـــيس جـــود[1]

فاقتصر على الاسم دون قرينة تزيد على كونه نكرة عامة ؛ لأنه أشبه بذلك اسم "لا" فجاز أن يساويه في الاقتصار عليه ، وحكى سيبويه: ليس أحد أي: هنا ، وأكثر المغاربة على أن حذف الخبر في هذا الباب ممتنع اختصارًا واقتصارًا ؛ لأنه عوض من المصدر ، ولكن يجوز للضرورة في ليس وفي غيرها ، ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارًا ، ومثال الثالث:

لـــيس شـــيء إلا وفـــيه إذا مـــا ::: قابلـــته عـــين البصـــير اعتبـــار[2]

قيل: ولا يجوز ذلك ، ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا ، والجملة حالية أو تكون الواو زائدة .

ص: ويشاركها في الأول كان بعد نفي أو شبهه، وفي الثالث بعد نفي.

ش : يعني بالأول: مجيء الاسم نكرة ، ومثاله بعد نفي:

إذا لم يكـــن أحـــد باقـــيا ::: فـــإن النـــاس دواء الأســـى[3]

ومثاله بعد شبه النفي كقوله:

ولـــو كـــان حـــي في الحـــياة مخلـــدًا ::: خلـــدت ولكـــن لا ســـبيل إلى الخلود[4]

ويعني بالثالث: اقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا بعد نفي كقوله:

مـــا كـــان مـــن بشـــر إلا وميتـــه ::: محـــتومة لكـــن الآجـــال تختلـــف[5]

ومنع ذلك في ليس متعه في غيرها وأوّل البيت على حذف الخبر .

ص: وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فولِيت الواو مطلقًا.

ش : مثال ذلك قوله:

وكـــانوا أناســـا يـــنفحون فأصـــبحوا ::: وأكـــثر مـــا يعطـــونك النظر الشزر[6]

وقوله:

فظلـــوا ومـــنهم ســـابق دمعـــه لـــه ::: وآخـــر يـــثني دمعـــة العـــين بالمهل[7]

وهذا لا يعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش ولا حجة في البيتين لاحتمال أن تكون أصبح وأمسى تامتين والجملة حالية ، أو ناقصتين والخبر محذوف .

ص: ولمختص كان بمرادفة لم يزل كثيرًا.

ش : معنى مرادفتها "لم يزل" أنها تدل على الدوام ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه٢١ .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٧ .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٧٧ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ٨٩ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦٨ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٦ .

٣٠٤ ـــــــ

ش: لا يزاد من أفعال هذا الباب غير كان قياسًا خلافًا للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أصبح وأمسى في التعجب وحكوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه، وأجاز أبو علي زيادة أصبح في قول الشاعر:

عدو عينيك وشابيهما ::: أصبح مشغول بمشغول[1]

وزيادة أمسى في قول الآخر:

أعاذل قولي ما هويت فأوبي ::: كثيرًا أرى أمسى لديك ذنوبي[2]

وأجاز الفراء زيادة أفعال هذا الباب (وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب)[3] إذا لم ينقص المعنى، والصحيح أن ذلك لا يجوز ومثال مضارع كان قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ::: إذا قعب شمال بليل[4]

وذلك شاذ، وأجاز الفراء[5] زيادة تكون بعد ما التعجبية، وينبغي أن يحمل ذلك على الشذوذ؛ لأن صاحب البسيط[6] ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، ومثال زيادة كان مستدة إلى ضمير ما ذكر قول الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم ::: وجيران لنا كانوا كرام[7]

فزادها بين الصفة والموصوف. قال المصنف[8]: ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: ظننت زيد قائم هذا مذهب سيبويه[9]. انتهى.

وهو مذهب الخليل[10] أيضًا، وذهب أبو العباس[11] - وأكثر النحويين - إلى أنها في البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة ولنا خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢] واختلف في إطلاق الخليل وسيبويه على كان في البيت أنها زائدة، فالذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة، واختلفوا في تخريج ذلك فقيل ما ذكره المصنف، وقال الفارسي في التذكرة: فإن قلت: كيف تلغي وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون لغوًا والضمير الذي فيها تأكيد لما في لنا؛ لأنه مرتفع بالفاعل. ألا ترى أنه لا خبر له. وقال أبو الفتح محتجًا للخليل: وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ ولنا الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم يعتقد أن

---

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٥٢، والدرر٢/ ٨٠.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٥٢، والدرر٢/ ٨١.
(٣) في ر: وأجاز بعض النحويين زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى.
(٤) البيت من الرجز، لأم عقيل في تخليص الشواهد٢٥٢، وخزانة الأدب٩/ ٢٢٥، ٢٢٦.
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١١٧.
(٦) السابق والصفحة.
(٧) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١.
(٩) الكتاب ٢/ ١٥٣.
(١٠) السابق الجزء والصفحة.
(١١) المقتضب ٤/ ١١٦، ١١٧.

٣٠٦ ـــــــ

ومع المتكلم قوله:

حديث على بطون ضبة كلها ::: إن ظالما فيهم وإن مظلومًا[1]

ومع المخاطب قوله:

لا تقربن الدهر آل مطرق ::: إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا[2]

ومثاله بعد لو مع الغائب:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكًا ::: جنوده ضاق عنها السهل والجبل[3]

ومع المتكلم قوله:

علمتك مثانا فلست بآمل ::: ندالك ولو غر ثان ظمآن عاريا[4]

والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب، ومثل المصنف للغائب بقوله:

انطق بحق ولو مستخرجًا إحنًا ::: فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا[5]

وهو محتمل للغائب والحاضر أي وإن كان مستخرجًا يعني الحق، أو وإن كنت مستخرجًا، والنصب في هذه المثل ونحوها واجب كما سيبين.

**ص: فإن حسن مع المحذوفة بعد "إن" تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك؛ جاز رفع ما وليها وإلا تعين نصبه.**

ش: فمثال ما يجوز فيه الرفع لصلاحية تقدير ما ذكر قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر، وقولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيف وإن خنجرًا؛ فخنجر فيجوز رفع خير وشر وسيف وخنجر على أنه اسم كان الناقصة والتقدير: إن كان في أعمالهم خير، وإن كان في أعمالهم شر، وإن كان معه سيف، وإن كان معه خنجر، ويجوز رفعها على أنها فاعل كان التامة، ومثال ذلك بعد لو: الإطعام ولو تمرًا فالنصب على تقدير: ولو يكون الطعام تمرًا، والرفع على تقدير: ولو يكون عندكم تمرًا أو على جعل كان تامة. ومثال ما لا يجوز فيه الرفع لعدم صلاحية تقدير ما ذكر الأبيات السابقة قبل هذا.

**ص: وربما جر مقرونًا بإن لا أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف.**

ش: وذلك نحو: ما مثل به سيبويه[6] وهو مررت برجل صالح إن لا صالحًا فطالح، وإن لا صالحًا فطالحًا أي: أن لا يكون صالحًا فقد لقيته طالحًا هذا تقدير سيبويه فنصب طالحًا على الحال، وحكى يونس[7]: إن لا صالح فطالح والتقدير: أن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، وأجاز: أمرر

---

(١) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها١٠٩.
(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوان١٠٣.
(٣) البيت من البسيط، وهو للعين المقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر٢/ ٨٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٨٦.
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر٢/ ٨٧.
(٦) الكتاب ١/ ٢٦٢.
(٧) الكتاب ١/ ٢٦٢.

بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو وجعل سيبويه[١] إضمار الباء هنا أسهل من إضمار رب بعد الواو . قيل: وليس أسهل إلا باعتبار ما وإلا فباب رب أقوى ؛ لأنه مطرد ، وهذا لا يقال منه إلا ما سمع ونص المصنف على اطراده وسيأتي في حروف الجر ، وقدر المصنف[٢] أن لا آمر بصالح ؛ فقد مررت بطالح ، وقدر سيبويه إن لا أكن مررت بصالح فبطالح . قيل: وتقدير سيبويه هو الصواب . قال البطليوسي[٣] في شرح سيبويه: إذا قلت أن لا آمر ؛ نقضت المعنى فإنك قد قلت: مررت برجل صالح ثم تقول: إن لم آمر بصالح فيما يستقبل وإنما المرور واقع فلابد من إضمار الكون فيقول: إن لا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكوني مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح .

ص: **وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب "إن" المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة أو مفعولاً بفعل لائق أو حالاً.**

ش : فإذا قلت: إن خيرًا فخير فالتقدير فالذي يجزي به خير فيكون خبر مبتدأ وإنما كان أولى ؛ لأن المحذوف معه شيء واحد ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر . ومثال تقدير خبر كان مضمرة: فيكون الذي يجزي به خيرًا ، ومثال جعله مفعولاً بفعل لائق فهو يجزي خيرًا أو يعطي خيرًا . ومثال جعله حالاً: فهو يلقاه خيرًا .

ص: **وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة.**

ش : قال المصنف[٤]: سبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سنن واحد ، ولا يختلف العامل ؛ ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] فخولف هذا في كان الناقصة لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسر ؛ ولأنها توسع فيها بما لا يستعمل في غيرها . فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة فلا يستويان في التقدير . انتهى .

وقد ظهر مما تقدم أن في مسألة: إن خيرًا فخير أربعة أوجه أحسنها نصب الأول ورفع الثاني ، وهو الذي بدأ به سيبويه[٥]

**الثاني**: عكس الأول ولم يذكره المصنف وهو أضعفها ؛ لأن فيه إضمار كان وخبرها بعد إن وهو أضعف من إضمار كان واسمها ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، ولأن فيه إضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء فيكثر الإضمار ؛ لأن التقدير: فهو يجزي خيرًا ، ولا يصح أن يقدر فيجزي ؛ لأن الفاء للجمل الاسمية .

---

(١) السابق ١/ ٢٦٣ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٤ .
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٤، ٣٦٥ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٨ .

**الثالث**: نصبهما .

**الرابع**: رفعهما . وذكرهما سيبويه[١] ، ومذهب الشلوبين[٢] أنهما متكافئان ؛ لأن ما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه . وقال ابن عصفور: هذا خطأ ؛ لأن أحسن الحسنين الذين هما نصب الأول من إن خيرًا فخيرًا ورفع الثاني من إن خير فخير ؛ رفع الثاني لأن فيه إضمارًا كإضمار ، ويفضل الرفع بأنك أضمرت ما أظهرت ففضل حسنه حسن نصب الأول ؛ ولأن أقبح القبيحين نصب الثاني ؛ لأن فيه إضمار كلام ، وفي رفع الأول إضمار خبر كان .

**ص: وربما أضمرت الناقصة بعد "لدن" وشبهها.**

**ش**: مثال إضمارها بعد "لدن" قول الشاعر:

**من لدشولاً فإلى إتلائها**[٣]

قدره سيبويه[٤] والجمهور[٥]: من لد أن كانت شولاً: قال المصنف[٦]: وعندي أن تقدير أن مستغنى عنه كما هو مستغنى[٧] عنها بعد مذ . انتهى .

وقد حمل كلام سيبويه على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب والشول التي ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة ، وإتلائها أن تتلوها أولادها ومثال إضمارها بعد شبه لدن قوله:

**أزمان قومي والجماعة كالذي ::: لزم الرحالة أن تميل مميلا**[٨]

أراد أزمان كان قومي مع الجماعة كذا قال سيبويه[٩] .

**ص: والتزم حذفها معوضًا عنها "ما" بعد "أن" كثيرًا و"إن" قليلاً.**

**ش**: مثال التزام إضمار كان الناقصة بعد أن معوضًا عنها ما قول الشاعر:

**أبا خراشة أما أنت ذا نفر ::: فإن قومي لم تأكلهم الضبع**[١٠]

أراد: لأن كنت فحذف اللام فبقي إن كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير وجاء بما عوضًا عن كان ، والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وحمل "إن" جر أو نصب على الخلاف ، والمرفوع بعدما اسم كان والمنصوب خبرها ، وزعم أبو علي[١١] وابن جني[١٢] أن ما هي

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٩ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (لدن) ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٤ ، والدرر ٢/ ٨٧ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٦٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٥ .
(٦) السابق الجزء والصفحة .
(٧) في ر: كما يستغنى .
(٨) البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤ .
(٩) الكتاب ١/ ٣٠٥ .
(١٠) البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ .
(١١) البغداديات ٣٠٤ - ٣١٠ .
(١٢) الخصائص ٢/ ٣٨٠ ، ٣٨١ .

الرافعة الناصبة لكونها عوضًا من الفعل فنابت منابه في العمل وبريانه مذهب سيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن إن هذه أداة شرط كإن المكسورة ، وزعم أبو العباس[1] أنه يجوز إظهار كان مع أن المفتوحة ، وتجعل ما زائدة فتقول: أما أنت منطلقًا تامة للزوم التنكير ، ومثال ذلك بعد إن المكسورة قول العرب: أفعل ذلك إمّالا[2] أي: إن كنت لا تفعل غيره ، ومثله قول الراجز .

أمر عت الأرض لو أن مالا ::: لو أن لوقًا لك أو جمالا

أو ثلةً من غنم إمالا[3]

أي إن كان لا يكون لك غيرها ، وما عوض من كان وهذا قليل لكثرة الحذف ، ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضًا منه ما إلا في هذا فلو قلت: إما كنت منطلقًا انطلقت كانت ما زائدة ، ولا يجوز إن ما أنت منطلقًا انطلقت .

ص: ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقًا ليونس.

ش: يشمل كلامه المضارع ذا الهمزة نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠] والنون نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ [المدثر: ٤٣] والتاء قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ ﴾ [النمل: ٢٧] والياء قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ ﴾ [غافر: ٨٥] ويشمل مضارع كان الناقصة والتامة ، ويكثر في الناقصة لكثرة تصرفها ، ويقل في التامة كقراءة من قرأ: ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠] وحذف النون منها شاذ في القياس كثير في الاستعمال وسوغه كثرة استعمال كان وشبه النون بحروف العلة ، ولو اتصل بالنون ضمير ؛ لم يجز الحذف نحو: أنت الصديق فإن لم تكنه فمن يكونه ، وكلام المصنف مقيد بهذا قال المصنف[4]: فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، وجاز عند يونس ، وبقوله: أقول ؛ لأن هذه النون إنما تحذف للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك فالحذف حينئذ أولى أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة: ١] وقد استعملت العرب الحذف مع الساكن كثيرًا كقوله:

لم يك الحق سوى أن هاجه ::: رسم دار قد تعفى بالسرر[5]

وقول الآخر:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ::: فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[6]

وقول الآخر:

---

(١) البغداديات ٣٠٥ .

(٢) الارتشاف ٢/ ١٠٠ .

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٨١، والدرر ٢/ ٩٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٦ .

(٥) البيت من الرمل ، وهو لخين بن عرفطة في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، ٣٠٥، والدرر ٢/ ٩٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣ .

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ::: فليس بمغن عنه عقد التمائم[1][2]

ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه ، وفي الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة ، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى . انتهى .

قيل: وما من ضرورة في كلام العرب إلا يمكن تبديلها ونظم شيء مكانها فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة .

ص: **ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها.**

ش : يشمل قوله: "من معمول خبرها" كل ما ينصب بالخبر من مفعول به وحال ومفعول من أجله ، وغير ذلك فلا يجوز عند البصريين: كان طعامك زيد يأكل ، وكذا مع تقدم الخبر نحو: كان طعامك يأكل زيد هذا مذهب سيبويه[3] ، ومن وافقه ، وهذا الحكم غير مختص بباب كان ، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو مجرورًا أجاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظروف والمجرورات .

ص: **واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل.**

ش : هذا مذهب طائفة من البصريين منهم ابن السراج[4] والفارسي[5] وتبعهما ابن عصفور[6] فأجازوا كان طعامك يأكل زيد ، ومنعوا كان طعامك زيد يأكل ، قال ابن عصفور[7]: والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذن إنما أوليتهما الخبر وهو الصحيح . انتهى .

والصحيح المنع ؛ لأنه غير مسموع ، وكلتا المسألتين جائزة عند الكوفيين وسيأتي بيان ما احتجوا به .

ص: **وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن.**

ش : احتج الكوفيون بقول الشاعر:

فقد هداجون حول بيوقم ::: بما كان إياهم عطية عوّدا[8]

وقوله:

فأصبحوا والنوى عال معرسهم ::: وليس كل النوى يلقي المساكين[9]

وأول البصريون ذلك على تقدير ضمير الشأن في ليس وكان ، وعطية مبتدأ ، وعوّد خبره ، وإياهم معمول الخبر المفصل لتقدمه على العامل ، والمساكين فاعل يلقي وكل النوى مفعول به فلم

---

(١) في ر: الرذائم .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، والدرر٢/ ٦٩ .
(٣) الكتاب ١/ ٧٠ ، ٧١ .
(٤) الأصول ١/ ٨٨ .
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩ .
(٦) شرح الجمل ١/ ٣٩٣ .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ١٨١ .
(٩) البيت من البسيط ، وهو لحميد بن ثور في تخليص الشواهد ١٨٧ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢ ، وليس في ديوانه .

٣١٢ ـــــــ

أن النصب بها لغة تهامة ، ونقل سيبويه[١] أن إعمالها لغة تميم ، وقال المصنف[٢]: لغة غير الحجازيين . قيل: ويرد عليه أن لغة تهامة الإعمال كما حكى الكسائي ، ولعمل ما عمل ليس شروط:

**الأول**: تأخير الخبر: فلو تقدم ارتفع ويطل عملها نحو: ما قائم زيد ، وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف سيأتي .

**الثاني**: بقاء نفيه ؛ فإن انتقض بإلا بطل العمل نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وفيه خلاف سيأتي أيضًا .

**الثالث**: فقد "إن" ؛ فلو وجدت بطل العمل نحو قول فروة بن مسيك وهو حجازي:

فمـــا إن طبـــنا جـــبن ولكـــن ::: مـــنايانا ودولـــة آخريـــنا[٣]

ولم يذكر المصنف في هذا الشرط خلافًا ؛ بل قال في الشرح[٤]: بطل الإعمال دون خلاف ، وحكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب وأنشد يعقوب:

بـــني غدانـــة مـــا إن أنـــتم ذهـــبًا ::: ولا صـــريفًا ولكـــن أنـــتم الخـــزف[٥]

بنصب ذهب وصريف ، وأوّل على جعل إن نافية بمعنى ما وجمع بينهما تأكيدًا ، والعمل لإن ، وحكى ابن عصفور[٦] عن الكسائي والفراء: أنه إذا جيء بإن بعد ما لم يجز النصب ولا الجر بالباء .

**الرابع**: عدم تقدم غير ظرف أو شبهه من[٧] معمول الخبر ، فلو تقدم على الاسم بطل العمل نحو: ما طعامك زيد آكل ، وأجاز ابن كيسان نصب آكل ونحوه مع تقديم المعمول ، وحكى عن الرماني أنه منع الرفع أيضًا وهو محجوج بقول الشاعر:

وما كل من وافى مني أنا عارف[٨]

في رواية من نصب كلا ، ولو كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورًا ؛ أجاز تقديمه مع بقاء العمل نحو: ما اليوم زيد ذاهبًا ، وما بسيف زيد ضاربًا ، وذلك للتوسع فيهما ، وذكر غير المصنف شرطين آخرين:

**أحدهما**: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بما وجب الرفع نحو: ما ما زيد ذاهب عند عامة النحويين ، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب . انتهى .

ونص المصنف[٩] في الشرح على أن تكرار ما لا يبطل العمل ، وأنشد قول الراجز:

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن مسيك في خزانة الأدب ٤/ ١١٢ ، والدرر٢/ ١٠٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧٧ ، والدرر ٢/ ١٠١ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٠٣ .
(٧) سقطت من ر .
(٨) البيت من الطويل ، وهو لنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢/ ١١٢ ، والمقاصد النحوية١/ ٥٣٩ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧١ .

٣١٤ ـــــــ

ش : زعم الكوفيون[١] أن "ما" لا عمل لها ، وإن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء ، وقالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدخل بعد هل وبعد ما المكفوفة بإن وإذا سقطت الباء ، تعين الرفع بإجماع . فلو كان سقوط الباء ناصبًا ؛ لنصب في هذين الموضعين .

ص: ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافًا للأخفش.

ش : أجاز الأخفش[٢] في نحو ما أحد قائمًا إلا زيد ، حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا فيقول: ما قائما إلا زيد . قال المصنف[٣]: ومثل هذا لو سمع من العرب ، لكان جديرًا بالرد ؛ لأن المراد فيه مجهول لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائمًا إلا زيد ، وأن يكون أصله: ما كان قائمًا إلا زيد ، وما كان هكذا ؛ فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه . انتهى .

وحكى غير المصنف هذه المسألة على غير هذا الوجه قال: مسألة: إن قدمت الخبر منصوبًا وأدخلت إلا على الاسم أجازها الأخفش ومنعها البصريون فعلى هذا لا لإخلاف وهو ممنوع أيضًا ؛ لأنه يؤدي إلى نصب الخبر متوسطًا مع إن هذا التركيب لم يسمع .

ص: وقد تعمل متوسطًا خبرها وموجبًا بإلا وفاقًا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني.

ش : اختلف في جواز توسيط خبر ما الحجازية على ثلاثة مذاهب:

**أحدها**: أنه لا يجوز فلو توسط ؛ بطل عملها كما تقدم .

**الثاني**: أنه يجوز توسيطه مع بقاء العمل وحكى عن الفراء[٤] فأجاز إما قائمًا زيد وحكى عنه ابن عصفور أنه لا يجوز النصب ، وحكى الجرمي[٥] أن النصب لغة ، وحكى: ما مسيئًا من اعتبر . ونسبه المصنف إلى سيبويه . قال في الشرح[٦]: وأنشد سيبويه مستشهدًا على نصب الخبر متوسطًا قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ::: إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[٧]

انتهى .

وعبارة سيبويه[٨]: وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق: فأصبحوا . . . البيت ثم قال: وهذا لا يكاد يعرف فظاهره أنه لم يسمعه من العرب ، ولم يعترف بصحة زعمهم بل نفى مقارنة عرفانه ففي نسبته إليه نظر ، ورد المانعون الاستشهاد بالبيت من أوجه:

**أحدها**: أن الفرزدق تميمي وتكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم ينصب ، وأجاب

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢ .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣ ، ٤٤ .
(٥) إيضاح الشعر ٤٨٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ١٨٥ .
(٨) الكتاب ١/ ٦٠ .

٣١٦ ـــــــ

قال المصنف[١]: وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس:

وما حق الذي يعمو نهارًا ::: ويسرق ليله إلا نكالا[٢]

قال: وما اخترته من حمل إلا منجونا وإلا نكالاً على ظاهرهما من النصب بما هو مذهب الشلوبين[٣]. ذكر ذلك في تنكيته على المفصل. انتهى.

وقال النحاس[٤]: إذا دخلت إلا على الخبر فلا يجوز إلا الرفع بلا خلاف وذلك فيما كان الثاني هو الأول، ولم يكن صفة ولا منزلاً منزلته نحو: ما زيد إلا أخوك فإن كان صفة فالرفع نحو: ما زيد إلا قائم، وأجاز الفراء النصب، وإن كان منزلاً منزلته نحو: ما زيد إلا زهير فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرفع، وأجاز الكوفيون فيه النصب، وقد تؤول قوله: إلا منجونًا على أن التقدير: لا يدور دوران منجنون أي دولاب ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: منجنون اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الذي هو خبر ما تقديره: وما الدهر إلا يجن جنونا ثم حذف يجن وأقيم جنون مقامه ثم أوقع منجنون موقع جنون، وقيل: منجنون اسم في موضع الحال وخبر ما محذوف تقديره: وما الدهر موجود إلا على هذه الصفة أي: مثل منجنون، وزعم ابن بابشاذ أن منجنونًا منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله بإلا كمنجنون وهو فاسد؛ لأن هذا المجرور في موضع رفع فلو حذف منه الحرف؛ لرفع وتؤول قوله إلا معذبًا على أن التقدير: إلا ينكل نكالاً، وقيل: التقدير: إلا نكالان نكال لعتوه، ونكال لسرقته، وحذف النون للضرورة. وقال المصنف[٥] بعد ذكر هذه الأوجه: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه.

**ص: والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه.**

ش: مثال ذلك: ما زيد قائمًا بل قاعد، أو لكن قاعد، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف فتسميته معطوفًا تسامح، وذلك في بل مسموع، ولكن بالقياس، وقد أشار إلى علة الرفع بقوله: "موجب". قال[٦]: وقياس قول يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن. ومن النحويين من جعل بل في ذلك على وجهين:

**أحدهما**: ما ذكر.

**والثاني**: أن تكون بعد النفي على حالها بعد الواجب لزوال الغلط فهذه ينتصب الخبر بعدها؛ لأن التقدير: بل ما هو قاعد، وإذا عطفت بحرف لا يوجب نحو: ما زيد قائما ولا قاعدًا ففيهما النصب والرفع على خبر مبتدأ محذوف، وجره على التوهم مسموع؛ لكن عامة النحويين لا يجيزونه وأجازه الكسائي[٧] والفراء[٨] قياسًا ونسبة النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤.
(٢) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٨.
(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣.
(٤) الهمع ١/ ٣٨٩.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وفيه مذهب بدل قول.
(٧) الهمع ١/ ٣٩٣.
(٨) السابق الجزء والصفحة.

٣١٨ ـــــــ

إن المـــرء ميـــتًا بانقضـــاء حـــياته ::: ولكـــن بـــأن يـــبغي علـــيه فـــيخذلا[١]

وبهذا تبين بطلان قول من قال: إنه لم يأت منه إلا إن هو مستوليًا وتخصيصه ذلك بالضرورة .

وأما إعمال لا عمل ليس ففيه خلاف: ذهب سيبويه ومن وافقه إلى جوازه ، وذهب الأخفش[٢] والمبرد[٣] إلى منعه ، وحكى ابن ولاد[٤] عن الزجاج[٥] أن "لا" أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئًا وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء ، ويفسده أنه سمع نصب الخبر خلافًا لمن زعم أنه لم يسمع ، ولكنه قليل كقول الشاعر:

تعـز فـلا شـيء عـلى الأرض باقـيا ::: ولا وزر ممـا قضـى الله واقـيًا[٦]

وقوله:

نصـرتك إذ لا صـاحب غـير خـاذل ::: فبوئـت حصـنا بالكمـاة حصـينًا[٧]

وأنشد المصنف أبياتًا أخرى وهي محتملة للتأويل ، ونصّ المصنف[٨] على أن عمل "لا" أكثر من عمل إن ، واعترض بأن الأمر بالعكس ، بل لو ذهب إلى أن لا "لا تعمل عمل ليس ؛ لذهب مذهبًا حسنًا إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ولا في نظم غير البيتين السابقين وليس في كتاب سيبويه ما يدل على سماعه من العرب بل قال[٩]: وزعموا أن بعضهم قرأ "ولات حين مناص" وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا ::: فأنـــا ابـــن قـــيس لابـــراح[١٠]

فجعلها بمنزلة ليس . انتهى . فظاهر كلامه أن جعلها بمنزلة ليس من تأويل ذلك البعض .

ص: ورفعها معرفة نادر.

ش : قال المصنف[١١] شذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي:

بـــدت فعـــل ذي ود فـــلما تبعـــتها ::: تولـــت وردت حـــاجتي في فؤاديًـــا

وحلـــت ســـواد القلـــب لا أنـــا باغـــيًا ::: ســـواها ولا في حـــبها متراخـــيا[١٢]

قال[١٣]: والقياس عندي على هذا شائع . وقد قاس عليه المتنبي في قوله:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٠٧ ، والدرر ٢/ ١٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ .
(٣) المقتضب ٤/ ٣٨٢ .
(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٣ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد٢٩٤ ، والدرر٢/ ١١١ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني٢/ ٦١٢ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .
(٩) الكتاب ١/ ٥٨ .
(١٠) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٧ ، والدرر٢/ ١١٢ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .
(١٢) البيتان من الطويل ، وهما للنابغة الجعدي في ديوانه١٧١ .
(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ، وفيه: والقياس على هذا شائع عندي .

٣٢٠ ـــــــ

وقد يحذف خبر لات ويبقى اسمها كقراءة بعضهم: ﴿ ولات حينَ مناص ﴾ [ص: ٣] (١) بالرفع وهو قليل، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعًا.

ص: وقد يضاف إليها حين لفظًا أو تقديرًا وربما استغنى مع التقدير عن "لا" بالتاء.

ش: مثال إضافة حين إليها لفظًا قول الشاعر:

وذلك حين لات أوان حلم ::: ولكن قبلها اجتنبوا أذاني(٢)

ومثال إضافته تقديرًا قوله:

تذكر حب ليلى لات حينًا(٣)

أي حين لات حينًا وقيل: لا يضطر على هذا التقدير إذ يصح المعنى بقوله: تذكر حب ليلى لات حين تذكر أي: ليس الحين حين تذكر، ومثال الاستغناء مع التقدير عن لا بالتاء قوله:

العاطفون لحين ما من عاطف(٤)

قال المصنف(٥): أراد حين لات حين ما من عاطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد "العاطفونه" بهاء السكت ثم أثبتها وأبدلها تاء. انتهى.

وفي تخريج المصنف نظر، وأحسن الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين.

ص: وقمل لات على الأصح إن وليها هنا قول الشاعر:

حنت نوار ولات هنا حنت ::: وبدا الذي كانت نوار أجنت(٦)

قال المصنف(٧): فلا عمل للات في هذا وأشباهه ولكنها مهملة، وهنا في موضع نصب الظرفية، والفعل بعدها صلة أن محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا كأنه قال: ولا هنالك حنين هكذا قال أبو علي. انتهى.

وذكر عن أبي علي(٨) أن لات عاملة في هنا، فيكون له القولان، وذهب الشلوبين وابن عصفور إلى أن لات عاملة في هنا، ورد المصنف(٩) عليهما بكون هنا ظرفًا غير متصرف فلا يخلو من معنى "في" إلا بأن تدخل عليه من أو إلى.

ص: ورفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك لغة تميم، ولا ضمير في ليس خلافًا لأبي علي.

ش: حكى أبو عمرو بن العلاء(١٠) أن لغة بني تميم في نحو: ليس إلا على اعتقاد حرفيتهما،

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٢٥٥.
(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٧٨، والدرر ٢/ ١٢١.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأمسى الشيب قد قطع القرينا، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٩، والدرر ٢/ ١٢١.
(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والطاعمون زمان أين المطعم، وهو لأبي وجزة السعدي في خزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ولسان العرب (عطف).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨.
(٦) البيت من الكامل، وهو لنصيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨.
(٨) الشيرازيات ٥٤٠، ٥٤١.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٩.
(١٠) مجالس العلماء ٤١٠.

٣٢٢ ـــــــ

بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ [المائدة: ٣٧] و ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٨] و ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ [الانفطار: ١٦] وذلك في الشعر كثير.

ص: وتزاد الباء كثيرًا في الخبر المنفي بليس وما أختها.

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] و ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [هود: ١٢٣] واحترز بالمنفي من الموجب فلا يجوز: قامَ القوم ليس زيد إلا بقائم، وما زيد إلا بخارج، وأطلق المصنف[1] في خبر ليس، وقيده غيره بأن لا يقع في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد.

فروع: منع هشام[2] دخول الباء على مثل إذا وقع خبرًا وكذا كاف التشبيه، وهو جائز على مذهب الكسائي[3] حكى: ليس بكذلك، وأجاز البصريون دخولها على مثل.

ص: وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء وبعد أو لم يروا أن، وشبهه، وبعد لا النبرئة، وهل، وما المكفوفة بإن والتميمية خلافًا لأبي علي والزمخشري وربما زيدت في الحال المنفية، وخبر إن ولكن.

ش: مثال زيادتها بعد نفي فعل ناسخ قول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ::: بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[4]

وقول الآخر:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه ::: فلما دعاني لم يجدني بقعدد[5]

وذكر ابن السراج أن خبر لا أخت ليس تزاد فيه الباء، وأنشد قول سواد بن قارب:

وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة ::: بمغن فتيلاً عن سواد ابن قارب[6]

قيل: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون مبتدأ، ولم تكن للضرورة ومثال زيادتها بعد أو لم قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣] وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه و كان المعنى: أو ليس الله بقادر، ولم يذكر المصنف مثالاً لقوله: "أو شبهه" ويمكن أن يمثل بما أجازه الزجاج قال: لو قلت: ما ظننت أن زيدًا بقائم؛ لجاز، ومثال زيادتها بعد لا النبرئة: لا خير بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى في. قاله المصنف.

وقال أبو علي[7]: تكون زائدة في خبر لا، وهو مرفوع إذا جعلت بعده النار وصفًا للخبر المنفي - انتهى.

وإذا كانت الباء بمعنى في فالمجرور في موضع الخبر وبعده النار صفة له، وأجاز بعضهم أن يكون بعده النار صفة للاسم مع إبقاء الخبر خبرًا، وجماعة من النحويين لا يجيزون في المسألة إلا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٢، ٣٨٣.
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٧.
(٣) السابق والصفحة.
(٤) البيت من الطويل، وهو للشنفري في الدرر ١/ ١٠١، وشرح شواهد العيني ٢/ ١١٧.
(٥) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الدرر ٢/ ١٢٦، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤.
(٦) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في العيني ٢/ ١٢١، والدرر ١/ ١٠١.
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٩.

٣٢٤ ـــــــ

وأنشد الجوهري[١]:

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

كما أنشده المصنف[٢]، وقد تقدم أوله، وأجاز الأخفش[٣] زيادة الباء في الواجب نحو: زيد بقائم، واستدل بقوله تعالى: ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧] وأجيب بأن الخبر محذوف أي: واقع بمثلها.

ص: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ويندر ذلك بعد، غير ليس، وما.

ش: مثال ذلك بعد ليس قول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ::: ولا ناعب إلا ببين غرابها[٤]

أنشده سيبويه[٥]. ومثاله بعد ما قول الآخر:

ما الحازم الشهم مقدامًا ولا بطل ::: إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا[٦]

أنشده المصنف[٧]، وهذا هو العطف على التوهم، وفي اقتياسه خلاف، وظاهر كلام المصنف[٨]: أنه ينقاس والمنقول عن عامة النحويين: أنه لا ينقاس، ولم يذكره سيبويه[٩] إلا في ليس، وحكى النحاس[١٠] عنه: أنه أجاز ذلك في ما ووهم فيه، واحترز بقوله "الصالح للباء" من خبر لا يصلح لها نحو: ليس زيد إلا قائمًا وذاهب فإنه لا يجوز الخفض، وأشار بقوله: ويندر ذلك بعد غير ليس، وما إلى نحو قول الشاعر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ::: ولا منمش فيهم منمل[١١]

ص: وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: مثاله قول امرئ القيس:

وظل طهاة اللحم من بين منضج ::: صفيف شواء أو قدير معجل[١٢]

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرًا بإضافته إليه، وجواز الجر بالعطف عليه مشروط بالاتصال كما ذكر، فلو كان منفصلاً؛ لم يجز الجر نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيف سواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية الجر. وهذا الذي أجازه المصنف ممتنع عند المغاربة،

---

(١) الصحاح (قرد).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٤.
(٣) معاني القرآن ٣٤٣.
(٤) البيت من الطويل، وهو للأحوص الرياضي في خزانة الأدب ٤/ ١٥٨.
(٥) الكتاب ١/ ١٦٥.
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ٨٦٩.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٦.
(٨) السابق الجزء والصفحة.
(٩) الكتاب ١/ ٣٠٦.
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ٣١٦.
(١١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، ولسان العرب (نمش).
(١٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٢.

وتأولوا البيت على أن قوله: أو قدير معطوف على منضج، وهو على حذف مضاف، وأو بمعنى الواو، والتقدير: وطابخ قدير.

**ص: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يلوه سببي، أعطى الوصف ما له مفردًا، ورفع به السببي، أو جعلا مبتدأ وخبرًا.**

ش: فإذا قلت: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا أخوه، وما زيد قائمًا ولا ذاهبًا أخوه؛ جاز فيه وجهان:

**أحدهما**: أن يجعل الوصف المعطوف كأنه لم يذكر بعده شيء فيجوز فيه حينئذ النصب، والجر على التوهم، ويكون السببي مرفوعًا به.

**والثاني**: أن يجعل السببي مبتدأ والوصف خبره فيرفع ويطابق المبتدأ، ويجوز في الوصف وجه آخر: وهو أن يكون مبتدأ والسببي فاعل أغنى عن الخبر لاعتماده على حرف النفي.

**ص: وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها، وإن جر بالباء جاز على الأصح جرّ الوصف المذكور ويتعين رفعه بعد ما.**

ش: مثال ذلك: ليس زيد قائمًا ولا ذاهب عمرو، وما زيد قائمًا ولا ذاهبًا عمرو، فأما بعد ليس فيعطف الوصف على خبرها والأجنبي على اسمها ومنع بعض المتقدمين نصبه بعد ليس، ورد عليهم سيبويه[1] في كتابه، وقوله: "وإن جرّ بالباء" يعني خبر ليس نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو جاز على الأصح جر الوصف المعطوف، وهو مذهب الأخفش ومنعه سيبويه، والقول في ذلك قول الأخفش لاستعمال العرب إياه كقوله:

**وليس بمعروف لنا أن نردها ::: صحاحًا ولا مستكرًا أن تعقرا**[2]

وليس من العطف على عاملين، وإنما الجر فيه بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة قاله المصنف[3].

وقوله: "ويتعين رفعه بعد "ما" يعني رفع الوصف المعطوف مع الأجنبي سواء انصب خبرها أم جر بالباء وذلك؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها كقول الفرزدق:

**لعمرك ما معن بتارك حقه ::: ولا منسئ معن ولا متيسر**[4]

وحكى عن الكسائي[5] أنه أجاز الجر إذا عطف على المجرور، وحكى عن الكوفيين أنهم أجازوا الجر إذا عطف على المجرور.

**مسألة**: شذ بناء النكرة مع ما تشبيهًا لها بلا، وروي من كلامهم: ما بأس عليك. وأنشد الأخفش:

**ما بأس لو ردت علينا تحية ::: قليل على من يعرف الحق عابها**[6]

• • •

---

(١) الكتاب ١/ ٦٠.
(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٠.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٧.
(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠.
(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٢.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٠٧.

## باب: أفعال المقاربة

ش: أجمع النحاة على فعليتها إلا عسى، فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وحكى عن ابن السراج[١]، ونقله أبو عمرو الزاهد عن ثعلب[٢]، والدليل على فعليتها: اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ولحاق تاء التأنيث بها، وسميت أفعال المقاربة؛ لأن فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض أفراده؛ لأن بعضها للشروع، وبعضها للترجي[٣].

ص: منها للشروع: طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهبّ.

ش: فهذه الثمانية للشروع في الفعل، وطفق بالفتح لغة في طفق بالكسر، وقيل: وطبق بالباء لغة في طفق، وأعرب هذه الثمانية: علق وهبّ، ومن استعمالهما قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا ::: وظلم الجار إذلال المجير[٤]

وقول الآخر:

هبت اللوم القلب في طاعة الهوى ::: فلج كأني كنت باللوم مغربا[٥]

ص: ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى.

ش: فهذه الخمسة لمقاربة الفعل وأشهرها كاد، وأغربها أولى كقول الشاعر:

فعادى بين هاديتين منها ::: وأولى أن يزيد على الثلاث[٦]

وفي بعض النسخ بعد أوشك وألمّ وأولى، ولم يتعرض المصنف في الشرح لها؛ بل قال[٧]: إن أفعال الدنو خمسة، وعلى هذه النسخة تكون ستة ويمكن منه قوله - عليه السلام في الحديث: "وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم"[٨] فيكون يلم فعلاً ناقصًا، والخبر محذوف تقديره: أو يلم أن يقتل، وفي الحديث أيضًا: "لولا أنه شيء قضاه الله لألمّ أن يذهب بصره" ويقال: كرب بفتح الراء وبكسرها، والفتح أفصح، وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، وليس بصحيح.

ص: ولرجائه: عسى وحرى واخلولق.

ش: فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يفعل بمعنى عسى. هكذا ذكر المصنف[٩]، والمحفوظ أن "حرى" اسم منون لا يثنى ولا يجمع. قال ثعلب: أنت حرى أي: خليق، وحقيق، ولكن المصنف ثقة، فمجموع ما ذكره المصنف من أفعال هذا الباب أربعة عشر؛ لأن طفق وطبق لغتان في طفق وعدها المصنف ستة عشر، وتقدم ذكر ألمّ،

---

(١) الارتشاف ٢/ ١١٨.
(٢) الارتشاف ٢/ ١١٨.
(٣) في ر: التراخي.
(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٣.
(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.
(٨) رواه أحمد في المسند ٣/ ٧.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.

وزاد البهاري[١] وغيره أفعالاً كثيرة لا يقوم دليل على أنها من هذا الباب .

**ص: وقد ترد عسى إشفاقا.**

ش : مجيئها للإشفاق أقل من مجيئها للرجاء ، وقد اجتمعا في قوله: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] .

**ص: ويلازمهن لفظ الماضي إلا كاد وأوشك.**

ش : فلم يتصرف من هذه الأفعال غيرهما ، واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى وأخواتها . فقال أبو الفتح[٢]: لما قصد بها المبالغة في القرب ؛ أخرجت عن بابها وهو التصرف ، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم ، وقيل غير ذلك مما لا نطول به ، واستثنى كاد وأوشك ؛ لأنه سمع فيهما المضارع قالوا: يكاد ويوشك ومضارع أوشك أشهر من ماضيها حتى زعم الأصمعي[٣] أن ماضيها لم يستعمل ، وهو محجوج بنقل الخليل وغيره من الأئمة .

**ص: وعملها في الأصل عمل كان.**

ش : وذلك أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ويدل على ذلك وروده مفردًا منصوبًا في بعضها كما سيأتي .

**ص: لكن التزم كون خبرها مضارعًا مجردًا مع هلهل وما قبلها، ومقرونًا بأن مع أولى وما بعدها وبالوجهين مع البواقي والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى وأوشك بالعكس.**

ش : التزمت العرب كون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعًا فقارقت بذلك كان ؛ ولهذا انفردت بباب ، وهو بالنسبة إلى تجرده من أن ، واقترانه بها على أربعة أقسام: قسم يلزم تجريده من أن وهو: هلهل وما قبلها من الأفعال فتقول: قام زيد يفعل ، ومنه قوله:

قامت تلوم وبعض اللوم آونة ::: مما يضر ولا يبقى له نفل[٤]

وكذلك البواقي ، وإنما التزم التجريد مع أفعال الشروع ؛ لأن الفعل معها حال وأن للاستقبال .

وقسم يلزم اقترانه بأن وهو: أولى وما بعدها ، والمراد به: حرى واخلولق .

وقسم يجوز فيه الوجهان والتجريد أعرف وهو: كاد وكرب ، ومن اقترانها بأن قول الشاعر:

قد كان من طول البلى أن يمصحا[٥]

وقوله:

فقد كربت أعناقها أن تقطعا[٦]

---

(١) زاد البهاري ثمانية عشر فعلاً ، وانظر: الهمع ١/ ٤٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٢ .
(٣) السابق ٤/ ٣٣٤ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في الدرر ٢/ ١٣٥ ، وليس في ديوانه .
(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٢ .
(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره: سقاها ذوو الأحلام سجلا على القما ، وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد ٣٣٠ .

ولم يذكر سيبويه[١] اقتران خبر كرب بأن وظاهر كلام المصنف أن اقتران خبرها بأن جائز وخصه المغاربة بالضرورة.

وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو: عسى وأوشك، ومن التجريد بعدهما قول هدبة:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ::: يكون وراءه فرج قريب[٢]

وقول الآخر:

يوشك من فر من منيته ::: في بعض غراته يوافقها[٣]

وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة، وظاهر كلام سيبويه[٤] أنه لا يختص بالشعر.

ص: وربما جاء خبراهما مفردين، وخبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرة بإذا.

ش: ظاهر كلامه أن الضمير عائد على عسى وأوشك؛ لأنهما أقرب مذكور لكن بيّن في الشرح أن مراده كاد وعسى كقول الشاعر:

قأبت إلى فهم وما كدت آيبًا[٥]

وكقول الآخر:

أكفرت في العدل ملحاً دائما ::: لا تكثرن إني عسيت صائما[٦]

ومثال مجيء خبر جعل جملة اسمية قول الشاعر:

وقد جعلت قلوص بني سهيل ::: من الأكوار مرتعها قريب[٧]

ومثال مجيئه، فعليه مصدرة بإذا قول ابن عباس (رضي الله عنهما) "فجعل الرجل إذا لم يستطع؛ أرسل رسولاً"[٨] وثبت في بعض النسخ بعد قوله: مصدرة بإذا أو كلما، وندر إسنادها إلى ضمير الشأن، ودخول النفي عليها، ولم يتعرض له في الشرح، ومثال تصديره بكلما: جعل زيد كلما جاءه عمرو ضربه، ويحتاج إلى سماع إلا أن في صحيح البخاري: "فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر" ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب[٩] أنه يقال: عسى زيد قائم برفع المبتدأ والخبر بعد عسى فيتخرج على أن في عسى ضمير شأن هذا إن جعلنا الضمير في إسنادها إلى أفعال الباب، وإن جعلناه عائدًا إلى جعل احتاج إلى سماع، ومثال المسألة الثالثة ما جعل زيد يتكلم وقول أنس (رضي الله عنه) "فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت" ولا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٩.
(٢) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨.
(٣) البيت من الشرح لأمية بن أبي الصلت في الدرر ١/ ١٠٣.
(٤) الكتاب ٣/ ١٥٨.
(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه: ولم مثلها فارقتها وهي تصفر، منسوب لنابط شرًا في الدرر ١/ ١٠٧.
(٦) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه ١٨٥.
(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٨.
(٨) شواهد التوضيح ٧٨.
(٩) الهمع ١/ ٤١٩.

٣٣٠ ـــــــ

زيد أن يقوم: أن يقوم عسى زيد؛ وذلك لضعف هذه الأفعال، وعدم تصرف أكثرها، وأما توسيط الخبر هنا؛ فهو جائز نحو: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون. قال المصنف[1]: أجيز توسيطه تفضيلاً لها على إن وأخواتها. انتهى.

وفي توسيط الخبر المقترن بأن خلاف نحو: عسى أن يقوم زيد أجازه المبرد[2] والسيرافي[3] والفارسي[4] وصححه ابن عصفور[5]، ومنعه قوم منهم الشلوبين[6] فلا يجيزون في المثال المذكور، ونحوه إلا كون زيد فاعلاً بيقوم.

ص: وقد يحذف إن علم.

ش: مثال حذفه قوله تعالى: ﴿ فطفق مسحًا بالسوق ﴾ [ص: ٣٣] أي يمسح مسحًا حذفه لدلالة مصدره عليه، ومنه في الحديث: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»[7] وقول الشاعر:

وإذا مـــا سمعـــت مـــن لحـــو أرض ::: بمحـــب قـــد مـــات أو قـــيل: كـــادا[8]

ص: ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالبًا.

ش: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو قريبًا منها كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر:

عســـى فـــرج يـــأتي بـــه الله ::: إنـــه لـــه كـــل يـــوم في خليقته أمر[9]

وإلى هذا أشار بقوله: غالبًا.

ص: وتسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغني عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله.

ش: فإذا قلت: عسى أن يفعل، وأوشك أن يذهب، واخلولق أن يقوم؛ فأن مع صلتها في موضع رفع بهذه الأفعال، ولا يحتاج معها إلى خبر؛ لأنها سدت مسد الاسم والخبر؛ كما سدت مسد المفعولين في ظننت، ومنع ابن هشام الخضراوي[10] إسناد اخلولق إلى أن والفعل، وقوله: ولا يختلف لفظ المسند يعني عسى؛ لاختلاف ما قبله يعني: في الإفراد والتذكير وغيرهما فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، وإنما لم يختلف لفظ المسند في هذه الصور؛ لأنه غير مسند إلى ضمير ما قبله، وإنما هو مسند إلى أن والفعل.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٥.
(٢) المقتضب ٣/ ٧٠.
(٣) الارتشاف ٢/ ١٢٢.
(٤) الإيضاح العضدي ٧٧، ٧٨.
(٥) شرح الجمل ٢/ ١٧٦ وما بعدها.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٢٢.
(٧) رواه الطبراني في المعجم ١٧/ ٣١٠.
(٨) البيت من الخفيف للمرقش الأكبر في شرح التسهيل ١/ ٣٩٥.
(٩) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٩.
(١٠) الهمع ١/ ٤٢٢.

٣٣٢ ـــــــ

جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه .

**الثالث**: مذهب الأخفش[1] أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب - أعني الياء وأخواتها - وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى ، وأن والفعل في موضع نصب ، وهو خبرها .

قال المصنف[2]: وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وذلك موجود كقول الراجز .

يا ابن الزبير طالما عصيكا ::: وطال ما عنيتنا إليكا[3]

ولأن نيابة المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كأنت ، ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان في موضع نصب ؛ لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك ، ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى مختصرًا .

واعترض بأن الكاف في "عصيكا" بدل من التاء كما نص عليه أبو علي وغيره ، وهو من شاذ البدل فليس من النيابة في شيء ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل كما لم يسكن في عساك ، وأما النيابة في ما أنا كأنت فذلك لعلة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور فاحتيج للنيابة ، وأما علة الاقتصار على المنصوب بالحمل على لعل كما اقتصر على منصوب لعل في قوله:

يا أبتا علك أو عساكا[4]

وأما لزوم عدم النظير من حمل الفعل على الحرف [ في العمل فصحيح ، ولكن عدم النظير لا ينهض دليلاً ، وإذا كانوا قد حملوا الفعل على الحرف][5] فأهملوه حتى عن الفاعل في قولهم: قلما يقوم زيد حملاً على ما يقوم ؛ فهذا أولى ، وزعم السيرافي[6] أن عسى في قولهم ؛ عساك وعساني حرف .

قال المصنف[7]: وفيه ضعف لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: لعلك أو عساكا ولا مخلص للمبرد من ذلك ، ويلزم المبرد أيضًا مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: الإخبار بجامد عن اسم معنى .

**الثاني**: وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وصحح بعضهم مذهب سيبويه قال: ويبطل مذهب الأخفش تصريحهم بالاسم موضع أن والفعل في مثل هذا التركيب كقوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها ::: تشكي فآتي نحوها فأعودها[8]

ويبقى الترجيح بين مذهبي سيبويه والمبرد ، ومذهب سيبويه أرجح ؛ لأن فيه إخراج عسى عمّا استقر لها من العمل ، وهو أمر لفظي .

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٧ .
(٣) الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٢/ ٢٥٧ .
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١ .
(٥) ما بين المكوفين سقط من ر .
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٣٦١ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٨ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو لصخر بن جعد الخضري في معجم الشواهد ١٠٣ .

٣٣٤ ـــــــ

بالوجه المذكور ثانيًا وهو عدمه وعدم المقاربة ؛ كما جزم به في الكافية حيث قال[١]:

وبـــثبوت كـــاد يـــنفي الخـــبر ::: وحـــين تـــنفي كـــاد ذاك أجـــدر
وغـــير ذا عـــلى كلامـــين يـــرد ::: كولـــدت هـــند، ولم تكـــد تلـــد

**والمذهب الثالث**: أن نفي الماضي إثبات وغيره على قياس الأفعال، وممن ذكره صاحب البسيط، وكأن شبهته التمسك بظاهر قوله: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] وقد فعلوا، وبقوله: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [النور: ٤٠] وما رآها.

**ص: ولا تزاد خلافًا للأخفش.**

ش: زعم الأخفش[٢] أن كاد قد تزاد واستدل بما يحتمل التأويل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: ١٥] وأول على معنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، أو أكاد أخفيها عن نفسي.

**ص: واستعمل مضارع كاد وأوشك وندر اسم فاعل أوشك وكاد.**

ش: مضارع كاد وأوشك شهيران، ومضارع أوشك أكثر من الماضي فلذلك أنكر الأصمعي[٣] الماضي، وندر اسم فاعل أوشك كقوله.

فـــإنك موشـــك ألا تـــراها ::: وتغـــدو دون عاضـــرة العـــوادي[٤]

واسم فاعل كاد كقول كثير:

المـــوت آســـي يـــوم الـــزحام وإنـــي ::: يقيـــنًا لـــرهن بـــالذي أنـــا كـــائد[٥]

قال المصنف[٦]: أراد بالموت الذي كدت آتيه فأقام اسم الفاعل مقام الفعل، وذكر الجوهري[٧] مضارع طفق قال المصنف[٨]: ولم[٩] أره لغيره، والظاهر أنه قاله رأيا، وحكى الكسائي[١٠]: أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء بجه، وفي شعر زهير الأمر من أوشك، وفي البسيط[١١] قال بعضهم: إن لكاد مصدرًا يقال: كاد كودًا ومكادًا، وحكى قطرب[١٢]: كاد يكيد كيدًا وكيدودة، والله أعلم.

• • •

(١) شرح الكافية ١/ ٤٦٦.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠.
(٣) الهمع ١/ ٤١٣.
(٤) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٢٠.
(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٠.
(٦) لم أجد هذا النص في كتب ابن مالك.
(٧) الصحاح (طفق).
(٨) شرح التسهيل ١/ ٤٠١.
(٩) في ر: فلم.
(١٠) الهمع ١/ ٤١٤.
(١١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٧٢.
(١٢) الهمع ١/ ٤١٤.

## باب: الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

إنما قال الأحرف، ولم يقل الحروف؛ لأنها جمع قله، وقد نقد المبرد[١] وابن السراج[٢] على سيبويه قوله الحروف واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة؛ كقوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أو بأنها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير، ولا خلاف أنها ناصبة للاسم، واختلف في رفعها الخبر، فذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر بل هو باق على رفعه قبل دخولها، ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، فلا[٣] يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي[٤] على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر؛ لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو فعل واحد.

**ص: وهي: إن للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه وللتحقيق أيضًا على رأي، وليت للتمني، ولعل للترجي وللإشفاق والتعليل والاستفهام.**

ش: عدا المصنف هذه الأحرف خمسة؛ لأن أن المفتوحة فرع إن المكسورة اقتداء بسيبويه[٥] والمبرد في المقتضب[٦] وابن السراج في الأصول[٧]، وأورد على نفسه أن ينبغي ألا يعتد بكأن فإن أصلها إن زيدًا كالأسد فقدمت الكاف فصار كأن، وأجاب بأن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق، وهذه الأحرف ضربان: بسيط، وهو إن وأن وليت. ومختلف فيه وهو: لكن وكأن ولعل، أما لكن فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وقال الفراء: مركبة وأصلها لكن إن فطرحت الهمزة ونون لكن، ونقل صاحب اللباب[٨] عن الكوفيين أنها مركبة من لا وإن، والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وفي البسيط، وقيل: هي مركبة من لا وكأن والكاف للتشبيه وإن على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي شيء وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي، وأما كأن فمذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين[٩] والفراء[١٠]: أنها مركبة من كاف التشبيه، فأصل قولك: كأن زيدًا أسد: إن زيدًا كالأسد ثم قدمت الكاف اهتمامك بالتشبيه. ففتحت إن؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر، ثم اختلفوا هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح[١١]: لا تتعلق بشيء، وليست بزائدة؛ لأن معنى التشبيه فيها موجود، وقد بقي النظر في أن التي دخلت عليها هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة قال: فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة

---

(١) المقتضب ٤/ ١٠٧.
(٢) الأصول ١/ ٢٢٩ وما بعدها.
(٣) في ر: ولا.
(٤) الهمع ١/ ٤٢٧.
(٥) الكتاب ٣/ ١٤٩.
(٦) المقتضب ٤/ ١٠٧.
(٧) معاني القرآن ١/ ٤٦٥.
(٨) اللباب ١/ ٢٠٦.
(٩) الارتشاف ٢/ ١٢٨.
(١٠) معاني القرآن ١/ ٤٦٥.
(١١) الارتشاف ٢/ ١٢٩.

بالكاف ، وذهب الزجاج[١] إلى أن الكاف في موضع رفع فإذا قلت: كأني أخوك ؛ ففي الكلام حذف ، وتقديره: كأخوي إياك موجود ؛ لأن أن وما عملت فيه بتقدير مصدر . قال ابن عصفور[٢]: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تظهر ما ادعى أبو إسحاق إضماره ، وقيل: إن كأن بسيطة وبهذا يطل قول ابن هشام: لا خلاف في أنها مركبة ، وأما لعل فهي عند أكثر النحويين بسيطة ، ولامها الأولى أصلية ، وقيل: هي مركبة ، ولامها الأولى زائدة لمجرد التوكيد ؛ لقولهم: علّ لغة في لعل ، وقيل: مركبة ولامها الأولى لام الابتداء ، وأما معاني هذه الأحرف: فإنّ للتوكيد ؛ ولذلك أجيب بها القسم كما يجاب باللام ، وزعم ثعلب[٣] أن الفراء قال: إنّ مقررة لقسم متروك استغنى بها عنه ، وأن المفتوحة في إفادة التأكيد كإنّ ، وقال في البسيط: قال النحويون: إن أنّ المفتوحة تكون للتأكيد وتفيد الشك . انتهى .

واستشكل كونها للتأكيد فإنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها ؛ لم يكن ثم توكيد .

فائدة: ذكر في المغرة لأن عشرة أنحاء: تكون للتحقيق ، وبمعنى نعم ، وأمرًا من الأنين ، وماضيًا مبنيا للمفعول من الأنين (على لغة ردّ)[٤] وأمرًا من الأين تقول: للنساء إنّ أي: تعين ، وأمرًا من الواى لحقته نون التوكيد ، وأمر النساء من أن أي: قرب فتقول: أن نساء أي: اقربن ، وإخبارًا عن المؤنث المجموع فتقول: النساء أنّ أي قربن ؛ وأن قائم الأصل: إن قائم ، ومن أعمل قال: إن قائمًا ، ولكن للاستدراك ، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكمًا لاسمها يخالف حكم المحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا تكون إلا بعد كلام ملفوظ به ، أو مقدر فإن كان نقيضًا أو ضدًّا ؛ جاز بإجماع ، وإن كان خلافًا ؛ ففيه خلاف ، وإن كان وفاقًا ؛ لم يجز ، وقال بعضهم: ولكن للاستدراك والتوكيد .

وكأن قال المصنف[٥]: هي للتشبيه المؤكد ، فأصل كأن زيدًا أسد ؛ أن زيدًا كالأسد فتقدمت الكاف وفتحت إن وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد ، وزعم الكوفيون والزجاجي[٦] أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني ::: ذو بغية يشتهي ما ليس موجودًا[٧]

ورد بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل ، وجعلوا منه أيضًا قول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعرًا ::: كأن الأرض ليس بها هشام[٨]

وأجيب بأن المعنى: أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر ؛ لأن هشامًا في أرضه ، وهو قائم مقام الغيث فلما اقشعرّ ؛ صارت أرضه كأنها ليس بها هشام فهي للتشبيه ، وقال المصنف[٩]: يتخرج على

---

(١) الهمع ١/ ٤٢٨ .
(٢) الهمع ١/ ٤٢٨ .
(٣) السابق ١/ ٤٢٧ .
(٤) سقط في ر .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٢٩ .
(٧) البيت من البسيط منسوب لعمر بن أبي ربيعة في شرح أبيات المغني ١/ ١٤٩ .
(٨) البيت من الوافر ، لحارث بن خالد المخزومي في الدرر ١/ ١١١ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧ .

أن هشامًا ، وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه سائرًا بسيرته ، وأجود من هذا: أن تجعل الكاف من كأن للتعليل في هذا الموضع وهي المرادفة للام كأنه قال: لأن الأرض ليس بها هشام ، وذهب الزجاجي[١] والكوفيون إلى أن كأنّ إذا كان خبرها اسمًا جامدًا ؛ كانت للتشبيه ، وإذا كان مشتقا ؛ كانت للشك بمنزلة ظننت ، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة[٢] ، وابن السيد . قال ابن السيد[٣]: إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان ، والصحيح أنها للتشبيه مطلقا ، فإذا قلت: كأن زيدًا قائم ؛ كنت قد شبهت زيدًا وهو غير قائم به قائمًا والشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى ، قال ابن ولاد: وقيل: في الكلام حذف ، والمعنى: كأن هيئة زيد هيئة قائم فحذف . قاله أبو علي . قيل: والتوجيه الأول أظهر ، وذهب الكوفيون إلى أن كأن تكون للتقريب ، وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن البصري[٤]: كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل ، والصحيح أنها في هذا للتشبيه ، وخرج الفارسي هذه المثل على أن الكاف في كأنك للخطاب ؛ والباء زائدة ، والشتاء والفرج والدنيا اسم كأن ، والتقدير: كأن الشتاء مقبلاً وكذا البواقي ، وخرجه بعضهم على حذف مضاف أي: كأن زمانك بالشتاء مقبل ، وكأنك زمانك بالفرج آتٍ ، ويتأول قول الحسن على أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن خبر ، وبالدنيا متعلق بالخبر ، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا ، ولم تكن تامة ، ويحتمل أن تكون ناقصة ، وقال ابن عصفور[٥]: الكاف للخطاب ، وكأن ملغاة ، والشتاء مبتدأ ، والباء زائدة كما في بحسبك ، ومقبل هو الخبر ، وخرّج بعضهم قول الحسن على أن الكاف اسم أن والمجرور هو الخبر والجملة بعده حال ، وإن لم يستغن الكلام عنها ؛ لأن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨] .

وليت للتمنى وتكون في المستحيل والممكن ، ولا تكون في الواجب فلا يقال: ليت غدًا يجيء ، ويقال: لتّ بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء .

ولعل للترجي والإشفاق فالترجي للمحبوب والإشفاق للمكروه ، ولا تستعمل إلا في الممكن فلا يقال: لعل الشباب يعود ، وذهب الكسائي والأخفش[٦] إلى أنها تكون للتعليل ، قال الأخفش في المعاني[٧]: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه: ٤٤] نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى والمعنى لنتغدى ، وهذا ونحوه عند الأكثرين للترجي ، وذهب الفراء - ومن وافقه من الكوفيين - إلى أنها تكون للاستفهام وتبعهم المصنف ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [عبس: ٣] وقول النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»[٨] والآية عند غيرهم ترجٍ ، والحديث

---

(١) الجمع ١/ ٤٢٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٨ .
(٣) الارتشاف ٢/ ١٢٩ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٢٩ .
(٥) شرح الجمل ١/ ٤٤٨ .
(٦) الجمع ١/ ٤٢٨ .
(٧) لم أجد هذا الرأي في المعاني ووجدته في الجمع ١/ ٤٢٨ .
(٨) رواه أحمد في المسند ٣/ ٢١ .

إشفاق ، ونقل النحاس عن الفراء والطوال[١] أن لعل شك . قال بعضهم: وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين .

**ص: ولمن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهن كمفعول قدم، وفاعل أخر تنبيهًا على أن الفرعية ولأن معانيها في الإخبار فكانت كالعمد والأسماء والفضلات فأعطيا إعرابهما.**

ش : لأن وأخواتها شبه بكان الناقصة فيهما ذكر ، وخرج بقوله: في لزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين ، وبقوله : "والاستغناء بهما" لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كان في لزوم المبتدأ والخبر ، ويفارقانها بافتقار لولا إلى جواب ، وإذا إلى كلام سابق ؛ فلما شابهت إن وأخواتها ؛ كان من الوجه المذكور - عملت عملها ، وعلل كونه معكوسًا بوجهين:

**أحدهما**: أن عمل هذه الأحرف بالفرعية فجعل المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهًا على الفرعية ؛ لأن الأصل تقديم المرفوع .

**والثاني**: أن معاني هذه الأحرف في الأخبار ؛ لأنه لا يتحقق حصول معانيها إلا في الأخبار فكانت الأخبار لذلك كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما فنصب الاسم لشبهه بالمفعول ، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل ، وقد ذكر أبو موسى[٢] وغيره أوجهًا من الشبه بين إن وأخواتها وكأن ، ولا يخلو غالبها من اعتراض فلا نطول بها .

**ص: ويجوز نصبهما بليت عند الفراء وبالخمسة عند بعض أصحابه.**

ش : في نصب الجزأين بهذه الأحرف أربعة مذاهب:

**الأول**: مذهب الجمهور: أنه لا يجوز مطلقًا .

**الثاني**: أنه يجوز في ليت ونقله المصنف[٣] عن الفراء ، ونقله ابن أصبغ عن الكسائي .

**الثالث**: أنه يجوز في ليت ولعل وكأن ونقله ابن أصبغ عن الفراء .

**والرابع**: أنه يجوز في الخمسة ، ونقله المصنف[٤] عن بعض أصحاب الفراء .

وقال ابن أصبغ[٥]: أجازه بعض المتأخرين في الستة . قال ابن عصفور[٦]: وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام[٧] في طبقات الشعراء[٨] . وزعم أنها لغة رؤبة وقومه ، وممن ذهب إليه

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٣٠ .
(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٨٣ ، ٧٨٤ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩ .
(٥) انظر المساعد ١/ ٣٠٨ ، والرأي لابن السيد .
(٦) شرح الجمل ١/ ٤٢٤ .
(٧) هو ابن سلام الجمحي توفي ٢٣٣هـ .
(٨) طبقات فحول الشعراء ٦٥ ، وقد استدل ابن سلام بالشاهد رقم: ٢٨٢ فقط نقلا عن شرح الجمل في الهامش رقم ٣جـ ١/ ٤٢٤ .

٣٤٠ ـــــــ

وتؤولوا البيت على إضمار القول أي: أقول لا تحسبوا، وحكى ابن عصفور[1] في شرح الجمل الصغير خلافًا في وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، وصحح الجواز، وأنشد البيت، وينبغي أن يخص الخلاف بإن فإنه مورد السماع، وأيضًا فلا يمكن في ليت ولعل وكأن.

**ص: ولـلجزأين بعـد دخولهن ما لهما مجردين لكن يجب هنا تأخير الخبر ما لم يكن ظرفًا أو شبهه فيجوز توسيطه.**

ش: الجزءان اسم إن وخبرها فلهما بعد دخول إن وأخواتها ما لهما مجردين من الأقسام والأحوال والشروط. فمن الأقسام كون المبتدأ لمعين أو معنى والخبر مفردًا أو جملة، ومن الأحوال جواز حذف الخبر لدليل، ومن الشروط: عود ضمير من الخبر إلى الاسم، ثم استدرك فقال: لكن يجب هنا تأخير الخبر، وذلك لضعفهما بالفرعية، ثم استثنى الظرف، وشبهه فيجوز فيهما التوسيط نحو: إن أمامك زيدًا، وإن في الدار زيدًا وذلك للتوسع فيهما.

وقال المصنف[2]: لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم، ولكن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. قال في الغرة: ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

**تنبيه:** معمول خبر إن إذا كان غير ظرف ولا مجرور؛ لم يجز تقديمه على اسمها ولا نعرف فيه خلافًا، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، وكلام المصنف في الشرح يدل على الجواز قال[3]: والأصل في الظرف الذي يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى أي: غير قائم مقام الخبر نحو: إن عندك زيدًا مقيم، وكقول الشاعر:

**فـلا تـلحني فـيها فـإن بحـبها ::: أحـاك مصـاب القلـب جـم بلابله**[4]

ونص غيره على منع ذلك، وتأولوا البيت على تقدير أعني بحبها، وفصل بالجملة الاعتراضية. قال في الشرح[5]: وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأولوها كأن. قال الشاعر:

**كـأن وقـد أنـى حـول كميـل ::: أناف عليها حامات مقول**[6]

وجعل غيره الجملة في البيت اعتراضية.

**ص: ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل "إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"[7] لا على زيادة "من" خلافًا للكسائي.**

ش: مثال حذف الاسم وهو ضمير الشأن في الشعر قوله:

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٢٨.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٣.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢، ١٣.
(٦) البيت من الوافر لأبي الغول الطهوي في الدرر ١/ ٢٠٦.
(٧) رواه البيهقي في السنن ٧/ ٢٦٧.

ولكـــن مـــن لا يلـــق أمـــرًا يـــنوبه ::: بعدتـــه يـــنزل بـــه وهـــو اعـــزل[1]

ومثال حذفه في غير الشعر قولهم: إن بك زيد مأخوذ، يريد أنه حكاه سيبويه عن الخليل، ومثال حذفه وهو غير الضمير الشأن في الشعر قوله:

فلـــو كنـــت ضـــبيًّا عرفـــت قـــرابتي ::: ولكـــن زنجـــي عظـــيم المشـــافر[2]

ومن حذفه في غير الشعر: إن بك مأخوذ أخواك أي: أنك حكاه الأخفش[3]، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن؛ لأنه لا يفسر إلا بجملة.

قال المصنف[4]. ووقوع ذلك في الشعر أكثر. وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه، وهو غيره، ومن محتمل الأمرين قوله:

**فليت دفعت الهم عن ساعة[5]**

أي: فليتك أو فليته، وذكر السخاوي[6] في شرح المفصل أن ذلك لا يجوز إلا ضرورة. وقال ابن عصفور[7]: يجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام، قال: ولا يجوز حذف الاسم وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة، وحمل المصنف[8] على حذف الاسم: «**إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**» قال: هكذا رواه بالرفع، وجعله من قول النبي ﷺ فيكون نظير ما حكى سيبويه[9] إن بك زيدًا مأخوذا، وقال ابن عصفور، وأما قول العرب: "إن من أشد الناس . . . . " فجعله من قول العرب، وعلى هذا ينبغي أن يحمل ما حكاه أبو عبيد من أنه ﷺ كتب إلى خزاعة: "أما بعد فإن من أكرم أهل تهامة علي، وأقربه رحمًا أنتم ومن تبعكم" وذهب الكسائي[10] إلى زيادة "من" في من أشد؛ لأنه لا يجيز حذف هذا الضمير إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه، والصحيح أن هذا مما حذف منه الضمير، وذلك لأن زيادة من مع اسم إن غيره معروفة، وأيضًا فالمعنى يفسد على الزيادة إذ غيرهم أشد عذابا منهم كالكفرة، ولم تلحظ العرب ما لحظه الكسائي في جواز الحذف؛ لأنهم قالوا: إن بك زيد مأخوذ، وكان يصح نصب زيد بأن.

ص: **وإذا علم الخبر؛ جاز حذفه مطلقًا خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم.**

ش: نقل بعضهم اشتراط ذلك عن الكوفيين، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز سواء كان الاسم معرفة أم نكرة إلا مع التكرير، والصحيح جوازه[11] مطلقًا للقياس على حذف الخبر في غير هذا

---

(١) البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣/ ٧٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الدرر ١/ ١١٤.
(٣) الارتشاف ٢/ ١٣٤.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣.
(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فبتنا على ما خيلت ناعمي بال، لعدي بن زيد في الدرر ١/ ١١٤.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٣٤.
(٧) شرح الجمل ١/ ٤٤٢.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣.
(٩) الكتاب ٢/ ١٣٢ - ١٣٤.
(١٠) الجمع ١/ ٤٣٤.
(١١) في ز: جواز حذفه.

الباب ، وللسماع كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت: ٤١] وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الحج: ٢٥] وقول الشاعر:

سوى أن حيًا من قريش تفضلوا ::: على الناس أو إن الأكارم نهشلا[١]

يريد: تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً [٢]

أي: إن[٣] لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً .

ص: وقد يسد مسدّه واو المصاحبة والحال.

ش: مثال واو المصاحبة ما حكاه سيبويه[٤] من قولهم: إنك ما وخيرًا أي: إنك مع خير وما زائدة ، والخبر محذوف وجوب كما في كل رجل وضيعته ، وحكى الكسائي[٥] أن كل ثوب لو ثمنه ، وقال الشاعر:

فدع عنك ليلى إن ليلى وشأنها ::: وإن وعدتك الوعد لا يتيسر[٦]

ومثال الحال: إن ضربي زيدًا قائمًا ، ومنه قول الشاعر:

إن اجتمازك ما تبغيه ذا ثقة ::: بالله مستظهرًا بالحزم والجلد[٧]

ص: والتزم الحذف في ليت شعري مردفًا باستفهام.

ش: كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ::: بواد وحولي إذخر وجليل[٨]

وقد يفصل باعتراض كقول أبي طالب:

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ ::: ـرو ولوليت يقولها الغزون

أي شيء دهاك أم عال مرآ ::: ك وهل أقدمت عليك المنون[٩]

وإنما التزم الحذف ؛ لأنه في معنى ليتني أشعر ؛ ولأن الاستفهام يسد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري ، وهو مصدر حذفت منه التاء . قال سيبويه[١٠]: حذفوها كما حذفوها في قولهم: ذهب بعذرها وهو أبو عذرها ، وذهب المبرد[١١] والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع وشعري ملغى ورد بأن الطلب لا يكون خبرًا لليت ، وبأن الجملة لا رابط

(١) البيت من الطويل ، منسوب للأخطل في خزانة الأدب ٤/ ٣٨٥ .
(٢) صدر بيت للأعشى ، وعجزه: وإن في السفر إذ مضوا مهلا في ديوانه ٢٣٣ .
(٣) سقطت في ر .
(٤) الكتاب ١/ ٣٠٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦ .
(٧) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر١/ ١١٤ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو منسوب لبكر بن خالد بن حامر في أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٩٤ - ١٩٧ .
(٩) البيتان من الخفيف ، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٨٦ .
(١٠) الكتاب ٤/ ٤٤ .
(١١) المقتضب ٤/ ١٣٠ - ١٣١ .

فيها ونسبه في الإفصاح إلى سيبويه ، قال: وتحقيقه أن شعري بمعنى معلومي فالجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى ضمير .

**ص: وقد يخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة.**

ش : مثال الأول أن الفاء من دراهمك يبض حكاه سيبويه[1] ، وأنشد لامرئ القيس:

**وإن شفائي عبرة مهراقة[2]**

هكذا رواه سيبويه ، ومثال الثاني: إن قريبًا منك زيد ، وإن بعيدًا منك عمرو حكاه سيبويه[3] ، وقول الفرزدق:

**وإن حرامًا أن أسب مجاشعًا[4]**

وقد سبقت هذه المسألة في باب كان .

**ص: ولا يجوز نحو: إن قائمًا الزيدان خلافًا للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائمًا الزيدان خلافًا للكوفيين.**

ش : جواز هاتين المسألتين متفرع على جواز قائم الزيدان بدون نفي أو استفهام . قال المصنف[5]: والصحيح أن يقال: إن إعمال الصفة عمل الفعل فرع على إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع من الفعل فلا يلزم من نحو[6]: قائم الزيدان جواز هاتين المسألتين . قال ويلزم من أجاز: أن خبيرًا بنو فلب من البصريين أن يجيز دخول ظننت كما فعل الكوفيون فيقول: ظننت خبيرًا بنو فلب .

**فصل: يستلزم كسر إن ما لم تزول هي ومعمولها بمصدر، فإن لزم التأويل؛ لزم الفتح وإلا فوجهان.**

ش : إنما قال يستلزم ؛ لأن المكسورة هي الأصل ، ويدل على ذلك أوجه:

**أحدها**: أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة ، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفردًا من كل وجه .

**الثاني**: إن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة .

**الثالث**: أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في: عرفت أنك برّ: إنك بر ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة . ذكر هذه الثلاثة المصنف[7] .

**الرابع**: إن المكسورة تفيد معنى واحدًا وهو التوكيد ، والمفتوحة تفيده ، وتعلق ما بعدها بما

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٢ .
(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه: وهل عند رسم دارس من معوّل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٥ .
(٣) الكتاب ٢/ ١٤٢ .
(٤) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه: بآبائي الشم الكرام الخضارم الدرر ١/ ٨٨ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨ .
(٦) في ر: نجويز .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩ .

قبلها .

**الخامس**: إن المكسورة أشبه بالفعل ؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل .

**السادس**: أن المكسورة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم ، وقيل: إن المفتوحة أصل للمكسورة ، وقيل: هما أصلان والأول هو الصحيح ، وبه قال الفراء أيضًا ، وتميم وقيس يبدلون همزتها عينًا ، وإنما قال بمصدر ، ولم يقل بمفرد ؛ لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر ؛ لم تفتح كما في قولك: ظننت زيدًا إنه قائم فهي هنا واجبة الكسر ، وإن كانت في موضع مفرد ، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني .

**ص: فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة وموصولاً بها وجواب قسم ومحكية بقول، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين أو قبل لام معلقة.**

ش : فهذه سبعة مواضع يلزم فيها كسر إن فمثال المبتدأة ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] و ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] والموصول بها ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾ [القصص: ٧٦] وجعل بعضهم إن جواب قسم ، والجملة صلة ، فإن وقعت مفتوحة بعد الموصول ؛ جعلت الصلة المحذوفة وإن معمولة للمحذوف كقولهم ؛ لا أصبحك ما أن في السماء نجمًا أي ما ثبت أن ، وجواب القسم ؛ والله إن زيدًا قائم ، وفيه خلاف سيأتي ، والمحكية بالقول نحو: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] فإن سيقت بعد القول للتعليل ، فتحت ؛ لأنها غير محكية نحو: أخصمك بالقول أنك فاضل أي: لأنك ، ولو كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به ، وسيأتي حكمه في باب ظن ، والواقع موقع الحال يشمل ما معه الواو نحو ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥] وما ليس معه واو ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] والواقعة موقع خبر اسم عين كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الحج: ١٧] وقول الشاعر:

منا الأناة وبعض القوم يحسبنا ::: إنا بطاءٌ وفي إبطائنا سرع[1]

لأن المفعول الثاني خبر في الأصل . وقيل لام معلقة كقوله: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون: ١] ولولا اللام لفتحت ، وزاد بعضهم موضعًا ثامنًا وهو بعد حيث ، وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها .

**ص: وللزوم التأويل فتحت بعد "لو" و "لولا" و"ما" التوقيتية وفي موضع مجرور أو مرفوع فعل أو منصوبة غير خبر.**

ش : مثاله بعد "لو": ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات: ٥] فالتقدير: ولو صبرهم واختلف على ماذا يرتفع: فذهب[2] سيبويه[3] وأكثر البصريين على أنه مبتدأ محذوف الخبر .

---

(١) البيت من البسيط لوضاح بن إسماعيل بن عبد كلال في شواهد المغني ٢/ ٢١٦ .
(٢) في ر: مذهب .
(٣) الكتاب .

٣٤٦ ـــــــ

على أن ما بعدها جملة بلا تقدير ، والفتح على تقديرها بمصدر ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي: فجزاؤه الغفران أو مبتدأ وخبره محذوف والكسر أحسن في القياس ؛ لأنه لا إضمار معه ؛ ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقًا بأن المفتوحة . قاله المصنف[1] .

ص: وتفتح بعد أما بمعنى حقًا.

ش : روى سيبويه[2] في: أما إنك ذاهب الكسر على أنها حرف استفتاح كألا ، والفتح جعل أما بمعنى حقًا فإن مؤولة بمصدر مبتدأ ، وحقًا مصدر واقع ظرفًا لخبر به ، ومنه:

أحقًا أن جيرانا استقلوا[3].

تقديره عند سيبويه: أفي حق فأما كذلك ، وشرح غير المصنف كلام سيبويه على الفتح بأن الهمزة للاستفهام ، وما بمنزلة حق وذلك أن ما عامة فيجعلها بمنزلة شيء وذلك حق . فكأنك قلت: أحقًا أنك ذاهب ، وأجاز المصنف[4] مع الفتح أن تكون أما لك استفتاح وما بعده مبتدأ خبره محذوف كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب وفيه بعد وهو استلزام جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ، وقد ذكره بعضهم .

ص: وبعد حق غير الابتدائية.

ش : يشمل غير الابتدائية الجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل فإن جعلتها جارة فإن في موضع جر ، أو عاطفة فإن في موضع نصب ، فإن كانت الابتدائية ، كسرت إن بعدها كقولهم: مرضي حتى إنه لا يرجى .

ص: وبعد لا جرم غالبًا.

ش : فتح إن بعد لا جرم هو المشهور نحو ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ [النحل: ٦٢] وجزم عند سيبويه[5] فعل بمعنى حقّ ، ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن بعدها في موضع الفاعل ، وذهب الفراء إلى أن جرم بمعنى كسب ركبت مع لا فصارت بمنزلة لابد ولا محالة ، وعلى هذا قال بعضهم: فيكون التقدير عنده: لا جرم من كذا ، وقال المصنف[6]: قال الفراء: لا جرم كلمة كثر استعمالهم لها حتى صارت بمنزلة حقًا ، وبذلك فسرها المفسرون وأصلها من جرمت أي كسبت . انتهى .

فقد اضطرب كلام الفراء في تفسيرها . قال الفراء: وتقول: لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت فتراها بمنزلة اليمين . قال المصنف[7]: ولإجرائها مجرى اليمين ؛ حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها .

ص: وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣ .
(٢) الكتاب ٣/ ١٢٢ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: فنينا ولينهم فريق وهو للمفضل النكرى العبدى الكتاب ٣/ ١٣٦ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤ .
(٥) الكتاب ٣/ ١٣٨ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٤ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٤ .

٣٤٨ ـــــــ

ص: وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم.

ش: مثاله قول الشاعر:

إن امـــرءاً خصـــني عمـــدًا مودتـــه ::: عـــلى الـــدائي لعـــدى غـــير مكفور[1]

واحترز من أن يتأخر عن الخبر أو يتقدم على الاسم فلا يدخل عليه، وأجاز الزجاج[2] دخولها عليه مؤخرًا بعد الخبر إذا دخلت اللام على الخبر نحو: إن زيدًا لقائم لفي الدار، ويشمل معمول الخبر المفعول به، وغيره كالظرف، والمجرور، وفي دخول اللام على الحال خلاف حكاه في البسيط.

ص: وعلى الفصل المسمى عمادًا.

ش: كقولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُـوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢] في أحد الاحتمالين؛ لأن الفصل مقوٍّ للخبر، وقال ابن عصفور[3]: لأنه هو اسمها في المعنى.

ص: وأول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

ش: دخولها على أولهما قولـه تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر: ٢٣] ومثال دخولها الثاني - وهو شاذ - قول الشاعر:

فـــإنك مـــن حاربـــته لمحـــارب ::: شـــقي ومـــن ســـالمته لســـعيد[4]

ص: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبر إنّ.

ش: مثاله قول أم حبيبة في بعض نسخ البخاري: "إني كنت عن هذا لغنية[5]" قاله المصنف[6] على عادته في الاستدلال بالآثار.

ص: ولا تدخل على أداة شرط.

ش: فلا يجوز إني زيدًا لأن يكرمني أكرمه ولئن يقم أقم معه خوف التباسها بالموطئة.

ص: ولا على فعل ماض متصرف خال ولا[7] من قد.

ش: فلا يجوز إن زيدًا لذهب؛ لأن اللام في الأصل للاسم وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم فإن كان المضارع غير متصرف؛ جاز دخول اللام نحو: إن زيدًا لنعم الرجل؛ لأنه شابه الاسم في عدم التصرف، وإن قرن بقد؛ جاز دخول اللام نحو: إن زيدًا لقد ذهب؛ لأن قد يقربه من الحال فشابه المضارع، وأجاز الكسائي وهشام[8] دخولها على الماضي المتصرف على إضمار قد،

---

(١) البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائي في الدرر ١/ ١١٦.
(٢) الهمع ١/ ٤٤٤.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٣٢.
(٤) البيت من الطويل، وقائله أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان في الدرر ١/ ١١٥.
(٥) شواهد التوضيح ١٤٧.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨.
(٧) سقط من ر.
(٨) الارتشاف ٢/ ١٤٤.

وحكى عن سيبويه[١] منع دخولها على الجامد نحو: نعم وعسى.

ص: ولا على معموله المتقدم خلافًا للأخفش.

ش: فلا يجوز إن زيدًا لطعامك آكل؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وأجازه الأخفش والفراء.

ص: ولا على حرف نفي إلا في ندور.

ش: أشار إلى ما أنشده أبو الفتح.

وأعلم أن تسليمًا وتركًا ::: لا متشابهان ولا سواء[٢]

قيل: شبه لا بغير.

ص: ولا على جواب الشرط خلافًا (لابن)[٣] الأنباري.

ش: أجازه ابن الأنباري[٤]؛ لأن الجواب غير صالح لتوطئه بخلاف الشرط كما سبق نحو: إن زيدًا من يأتيه ليحسنّ إليه، والصحيح منعه.

ص: ولا على[٥] واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافًا للكسائي.

ش: نحو: إن كل ثوب لو ثمنه، وذلك لا يجوز عند البصريين.

ص: وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين.

ش: نحو: إن زيدًا لسوف يقوم أجازه البصريون؛ لأن اللام قد دخلت عليه في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] قال بعض المغاربة: وأما السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها كراهة لتوالي الحركات في بعض المواضع نحو: ليستدحرج مضارع تدحرج.

ص: وأجازوا دخولها بعد لكن ولا حجة فيما أورده لشذوذه وإمكان الزيادة.

ش: أجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن احتجاجًا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد[٦]

ولا حجة فيه لشذوذه؛ إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته ولو صح؛ احتمل أن يكون أصله: ولكن إنني ثم نقلت حركة إنّ وحذفت الهمزة ونون لكن وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر إن، ويحتمل أن تكون اللام زائدة، وذكر المصنف في الشرح الإجماع على امتناع دخول اللام بعد أن المفتوحة قيل: وليس كذلك؛ بل فيه خلاف عن المبرد.

ص: كما زيدت مع الخبر مجردًا أو معمولاً لأمس أو زال أو رأى أو انّ أو ما.

---

(١) الكتاب ١/ ١٤.

(٢) البيت من الوافر لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ٤/ ٣٣١.

(٣) سقطت من ر.

(٤) الهمع ١/ ٤٤٣.

(٥) سقطت من ر.

(٦) شطر بيت من الطويل، وصدره: يلومني في حب ليلى عواذل، وهو من الأبيات المجهولة القائل، في الدرر ١/ ١١٦.

ش : مثال زيادتها مع الخبر مجردًا أي من إن:

أم الحليس لعجوز شهربه[1].

وظاهر كلام الكسائي جوازه ، أو معمولاً لأمسى كقول الشاعر:

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم ::: فقال من سألوا أمسى لهو دا[2]

أو زال كقوله:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها ::: لكالهائم المقصى بكل مراد[3]

أو رأى كقوله:

رأوك لقى ضراء أعيت فثبتوا ::: بكفيك أسباب المنى والمآرب[4]

وحكى قطرب[5]: أراك لشائق ، أو أن كقراءة بعضهم ﴿ إلا أنهم ليأكلون[6] الطعام ﴾ [الفرقان: ٢٠][7] أو ما يعني النافية كقوله:

أمسى أبان ذليلاً بعد عزته ::: وما أبان لمن أعلاج سودان[8]

وقال الكوفيون: اللام بمعنى الأمر والتقدير: وما أبان إلا من أعلاج وهو مناقض لتقدير المصنف . قيل: ويحتمل أن يكون: وما أبان استفهامًا على سبيل التحقير ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: هو من أعلاج سودان فيكون الكلام جملتان .

ص: وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها.

ش : مثال ما حكاه الكسائي والفراء عن العرب[9]: إني لبحمد الله لصالح ، وحكى قطرب عن يونس: إن زيدًا لبك لواثق ، والصحيح جواز ذلك لوروده نثرًا ونظمًا ، وصحح ابن عصفور المنع[10] قال المصنف[11]: وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام ، وأن الزجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافي قول المبرد ، وليس بمختار للشواهد المذكورة .

ص: وقيل: همزها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

ش : مثال ذلك مع تأكيد الخبر قول الشاعر:

هنك من عبسية لو سمية ::: على هنوات كاذب من يقولها[12]

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: ترضى من اللحم بعظمة الرقبه ، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٤) البيت من الطويل في شرح التسهيل ٢/ ٣٠ .
(٥) الهمع ١/ ٤٤٨ .
(٦) زيادة في ر .
(٧) وانظر معجم القراءات ٤/ ٢٨٠ .
(٨) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٧ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ .
(١٠) شرح الجمل ١/ ٤٣٢ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ .
(١٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣١ .

٣٥٢ ـــــــ

ص: وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال.

ش: معنى بطلان الاختصاص أنها حينئذ تليها الجملة الاسمية والفعلية على ما سنبين، ويغلب الإهمال فلا تعمل، نحو: إن زيد قائم، ويجوز إعمالها أيضًا إعمال المشددة، ومنع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون برواية سيبويه والأخفش عن العرب وعليه قراءة نافع ﴿ وإنْ كلا لما ليوفينهم ﴾ [هود: ١١١] [١] قيل: وملخص مذهب الكوفيين أن إنْ لا تخفف معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم نافية كما سيأتي فلم يرد الخلاف على نحو واحد.

ص: وتلزم اللام الفارقة بعدها إن خيف لبس بإن النافية ولم يكن بعدها نفي.

ش: نحو: إن زيد لقائم، ولا تلزم مع الإعمال لعدم اللبس، ولا في موضع لا تصلح للنفي كقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ::: وإن مالك كانت كرام المعادن[٢]

وشرط المصنف[٣] شرطًا ثانيًا: وهو ألاَّ يكون بعدها نفي نحو: إن زيد لن يقوم فلا يدخله اللام، وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة.

ص: وليست غير الابتدائية خلافًا لأبي علي.

ش: ذهب أبو علي الفارسي والشلوبين[٤] إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، واختاره ابن أبي الربيع؛ لأنها قد دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في قوله:

إن قتلت لمسلمًا[٥]

وذهب الأخفش[٦] وجماعة إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة واختاره المصنف[٧] وابن عصفور[٨]، وفي كلام الأستاذ أبي علي ما يقتضي التفصيل بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء، أو على الفعل فتكون لام الفرق.

فرع: قوله ﷺ: «قد علمنا إن لأنه لمؤمنًا» بالكسر على مذهب الأخفش، ومن وافقه (من المغاربة)، وبالفتح على مذهب الفارسي؛ لأنها غير المعلقة وقال: لا يجوز غير هو الكسر أصح.

ص: ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء.

ش: احترز بـ (غالبًا) من نحو: إن قُتلت لمسلمًا، وسيأتي، وبالماضي من المضارع، وإن كان

---

(١) والقراءة في الإتحاف ٢٦١.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٨.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤.
(٤) وهو مذهب ابن أبي العافية، وابن أبي الربيع انظر الهمع ١/ ٤٥١.
(٥) جزء من بيت، وتمامه: فلئن بمينك إن قتلت لمسلمًا: حلت عليك عقوبة المتعمد، وهو لعاتكة بنت زيد في الدرر ١/ ١١٩.
(٦) الهمع ١/ ٤٥٣.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦.
(٨) الارتشاف ٢/ ١٤٨.

مضارعًا حفظ ولم يقس عليه . قاله المصنف[١] . قيل: واشتراط المضي ليس بصحيح لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٦] ، و ﴿ إِنْ يَكَادُ ﴾ [القلم: ٥] ونحوه ، ولا نعلم أحدًا وافقه عليه ، ومثال الماضي ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣] و ﴿ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] .

**ص: ويقاس على نحو: إن قلت لمسلمًا وفاقًا للكوفيين والأخفش.**

ش : أشار إلى قول القائل:

شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا ::: وجبت عليك عقوبة المتعمد[٢]

وهذا عند البصريين لا يقاس عليه لقلته ، واختاره المصنف[٣] أنه يقاس عليه وفاقًا للأخفش ، وأما الكوفيون فإن عندهم هي النافية واللام بمعنى إلا لكنه وافقهم صوره[٤] ويدل على صحة القياس عليه قول العرب[٥]: إن قنعت كاتبك لسوطًا ، وقراءة ابن مسعود ﴿ إن لبثم لقليلا ﴾ [الإسراء: ٥٢] [٦] وقالوا: إن يزنيك لنفسك وإن شينك لهينة[٧] ، وفيه شذوذان:

**أحدهما**: أنه مضارع .

**والثاني**: أنه غير ناسخ .

**ص: ولا تعمل عندهم، ولا لتوكد بل لتفيد النفي واللام الإيجاب[٨].**

ش : إن المشار إليها لا عمل لها عند الكوفيين ، ولا هي مخففة من إنْ بل هي النافية واللام بعدها بمعنى لا ويجعلون النصب في ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ﴾ [هود: ١١١] بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه ، وبه قال الفراء[٩] ورد بأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلا ، وقوله: وعندهم أي: عند الكوفيين فقط[١٠] وليس الأخفش معهم في هذا .

**ص: وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما.**

ش : إن وقعت لكن بين متناقضين أو متضادين ؛ جاز باتفاق ، وإن وقعت بين متماثلين ؛ امتنع باتفاق ، وإن وقعت بين خلافين ففيه خلاف ، وكلام المصنف يدل على الجواز .

**ص: ويمنع إعمالها مخففة، خلافًا ليونس والأخفش.**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦ .
(٤) سقطت من ر .
(٥) الهمع ١/ ٤٥٣ .
(٦) وانظر معجم القراءات ٣/ ٣٢٦ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧ .
(٨) في ر: للإيجاب .
(٩) الارتشاف ٢/ ١٥١ .
(١٠) سقطت من ر .

ش: منع إعمالها هو الصحيح لجواز[١] اختصاصها بالتخفيف ولمباينة لفظها لفظ الفعل، وأجازاه قياسًا، ولم يسمع وعن يونس أنه حكى فيها العمل وهي رواية لا تعرف.

ص: وتلي "ما" ليت فتعمل وتهمل.

ش: ورد السماع فيها بالوجهين كقوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا[٢]

يروى بالنصب والرفع، وأجاز سيبويه[٣] في البيت أن تكون ما موصولة وهذا خبر مبتدأ محذوف، وهو متكلف. وقال المصنف[٤]: إن الوجهين جائزان في ليت[٥] بالإجماع. قيل وليس كذلك؛ لأنه قد قيل: إن ليت ولعل لا يجوز فيهما الإعمال[٦] وهو ومنسوب إلى الفراء.

ص: وقلّ الإعمال في "إنما".

ش: روى الأخفش والكسائي عن العرب[٧]: إنما زيدًا قائم بالإعمال.

ص: وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكنما والقياس سائغ.

ش: فيجوز في الجميع أن تجعل ما زائدة فتعمل وهو مذهب الزجاج[٨] والزمخشري[٩]، ونقل عن ابن السراج[١٠]، وقال الزجاجي[١١] في باب حروف الابتداء من الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا قائم فتلغي ما وينصب بأن، وكذلك أخواتها. انتهى.

وينبغي أن يحمل كلامه على أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك؛ نسبه إلى العرب، واعلم أنه يتحصل في إن وأخواتها إذا وليها ما غير الموصولة أربعة مذاهب:

**الأول**: أنها تكفّها عن العمل إلا ليت فيجوز فيها الأمران، وهو مذهب سيبويه[١٢].

**الثاني**: جواز الوجهين في الجميع وقد سبق.

**الثالث**: أنه يجوز الوجهان في ليت ولعل وكأن، ولا يجوز في إنّ وكأن الإلغاء ونسب إلى الزجاج[١٣] واختاره ابن أبي الربيع[١٤].

---

(١) في ر: لزوال.
(٢) صدر بيت من البسيط للنابغة في ديوانه ٢٤.
(٣) الكتاب ٢/ ١٣٧، ١٣٨.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨.
(٥) في ر: البيت.
(٦) في ر: الإهمال.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨.
(٨) الجمع ١/ ٤٦٠.
(٩) المفصل ٣٩٣.
(١٠) الأصول ١/ ٢٣٢.
(١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٣.
(١٢) الكتاب ٣/ ١٢٩.
(١٣) سقطت في ر.
(١٤) الارتشاف ٢/ ١٥٧.

٣٥٦ ـــــــ

لبعضهم ، وقدر سيبويه ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصافات: ١٠٥] .

ص: والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط أو برب.

ش : مثال المجردة ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] والمصدرة بلا ﴿ وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [هود: ١٤] وبأداة شرط ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٤٠] ورب قول الشاعر:

ليقنت أن ربّ امرئ حيل خائنًا ::: أمين وخوان بحال أمينًا[1]

ص: أو بفعل يقترن غالبًا إن تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفي.

ش : مثال قد ﴿ وَاعْلَمْ أَنْ قَدْ صَدَّقْنَا ﴾ [المائدة: ١٣] ولو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ [سبأ: ١٤] وحرف التنفيس ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠] والنفي ﴿ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] واحترز بغالبًا من نحو قوله:

علموا أن يؤملون فجادوا ::: قبل أن يسألوا بأعظم سؤل[2]

وذلك ضرورة وأجازه بعضهم في الكلام على ضعف ، ومنه قراءة مجاهد ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾[3] [البقرة: ٢٣٣] ، وهذه عند البصريين هي الناصبة للمضارع أهملت حملاً على ما أختها ، واحترز عن المتصرف فإنه لا يفصل نحو: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ ﴾ [النجم: ٣٩] ، و ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ومن الدعاء فإنه لا يفصل نحو: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ٩٠] .

ص: ولخفف كأن فتعمل في اسم كاسم أن المقدر.

ش : إذا خففت كأن ؛ لم تلغ بل تعمل في اسم كاسم أن المفتوحة إذا خففت ويكون مقدرًا ولا يلزم كونه ضمير الشأن ، ومن وروده ضمير شأن قوله:

ووجه مشرق النحر ::: كأن ثديه حقان[4]

أي: كأن الأمر والشأن ، ومن وروده غيره قوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم ::: كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[5]

وذكر الزمخشري[6] في المفصل[7] أنه يجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتأوله ابن يعيش على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن .

ص: والخبر جملة اسمية أو فعلية مبدوءة بلم أو قد أو مفرد.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٩ .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٤٤ .
(٣) وانظر معجم القراءات ١/ ١٧٧ .
(٤) البيت من المرج ، وهو بلا نسبة في الدرر١/ ١٢٠ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لعلباء بن أرقم اليشكري في الدرر ١/ ١٢٠ .
(٦) المفصل ٣٠١ .
(٧) سقطت في ر .

٣٥٨ ـــــــ

وزاد في الغرة وعل بالراء بدلاً من اللام . قال المصنف[١] ، والأربعة الأخيرة قليلة الاستعمال وأقلها استعمالاً لعلت .

**ص: وقد يقع خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين جلاً على عسى.**

ش : مثال قول الشاعر:

**لعلك يومًا أن تلم ملمة ::: عليك من اللاتي يدعنك أجدعا[٢]**

ومنه قوله – عليه السلام: "لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون" وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم ، فلو وكان الاسم اسم معنى ؛ جاز دخول أن في هذا الباب وفي غيره نحو: إن الصلاح أن تعصى الهوى .

**ص: والجر بلعل ثابتة الأول: ومحذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيلية.**

ش : [روى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ، ومكسورته][٣] روى الفراء[٤] الجر بلعل ، ومنع ذلك قوم فتكلفوا تأويل ما ورد كقوله:

**لعل أبي المغوار منك قريب[٥].**

على حذف مضاف إليه أي: جواب أبي المغوار ، وتأوله الفارسي[٦] على تخفيف لعلّ وأن فيها ضمير الشأن ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحة ومكسورة ، فالجر باللام ، ولعلّ على أصلها ، وتأوله بعض المغاربة على أن في لعل ضمير الشأن ، والجر بعدها بلام محذوفة ، وهم محجوجون بنقل أبي زيد والفراء ، فإن قيل: ما وجه رفع الخبر على هذه اللغة؟ فالجواب: قال في البسيط ويكون موضعها رفعًا ولها محل فتقول: لعل زيد قائم كما تقول: بحسبك زيد كأنك قلت: زيد قائم ، فتكون على هذا زائدة ، وإن لم تكن زائدة فيشكل .

**فصل: يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع.**

ش : فتقول: إن زيدًا قائم وعمرو ، والإجماع إنما هو على جواز الرفع واختلفوا في توجيهه فقيل: هو معطوف على محل اسم إن ؛ لأنه كان قبل دخولها في موضع رفع ، [وقيل: على محل إن وما عملت فيه ، وقيل: على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل ضميرًا][٧] ، وقيل: إنه مبتدأ وخبره[٨] محذوف (الخبر) قيل: وهو الصحيح وهو[٩] المفهوم من عبارة سيبويه ، وهو وعلى هذا من عطف الجمل ، وعلى ما تقدم من عطف المفردات . قيل: وكل من قال بشيء من تلك

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٦ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لشمم بن نويرة في معجم الشواهد ٢١١ .
(٣) ما بين المكوفين سقط في ر .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٩١ .
(٥) عجز بيت من الطويل وصدره: فقلت ادع أخرى وارفع من الصوت جهرة ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في معجم الشواهد ٤٠ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٧ .
(٧) ما بين المكوفين سقط في ر .
(٨) سقط من ر .
(٩) سقط من ر .

الأقوال الثلاثة ؛ وافق على جواز هذا .

ص: **لا قبله مطلقًا خلافًا للكسائي، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء.**

ش : يجوز عند الكسائي[1] إن زيدًا وعمرو ذاهبان ، وإنك وعمرو ذاهبان ، ووافقه الفراء[2] على إجازة الثانية لخفاء إعراب الاسم ومنع الأولى .

ص: **وإن توهم ما رأياه؛ قدر تأخير المعطوف أو وحذف خبر قبله.**

ش : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] فيقدر تأخير قوله: ﴿ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ بعد تمام الجملة التي هي الخبر على ذلك جملة سيبويه[3] ، أو يقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره: إن الذين آمنوا فرحون .

ص: **وأن في ذلك كان على الأصح[4].**

ش : فيجوز الرفع بعدها كما سبق ، وأطلق المصنف هنا ، وقيد في الشرح فقال[5]: ومثل إنّ ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها علم أو ومعناه ، ثم مثل العلم بقوله:

**وإلا فاعلموا أنا وأنتم ::: بغاة ما بقينا في شقاق**

ومعناه بقوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] قال[6]: ومن فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه ، وقال الشلوبين: مذهب الأكثرين المنع وهو الصحيح . وقال صاحب البسيط: وأمّا أن فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبي على الفارسي . انتهى . وذلك ؛ لأن المفتوحة وما عملت فيه يتقدر باسم مفرد ، وفصّل بعضهم بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه ؛ لا تقع فيه الجملة فلا يجوز العطف نحو: بلغني أن زيدًا قائم وعمرًا ويجوز فيه وقوعها فيجوز نحو أن تقول: إن زيدًا قائم وعمرو ، واختاره ابن عصفور ، والذي اختاره المصنف في الشرح من جواز العطف بالرفع إذا تقدمها علم أو معناه ، وهو واختيار ابن الحاجب . قال: لأن أن ها هنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة صريحًا .

ص: **وكذا البواقي عند الفراء.**

ش : أجاز الفراء رفع المعطوف بعد لكن وليت ولعل كما أجازه بعد الثلاثة الأخر ، وحجته قول الشاعر:

**يا ليتني وأنت يا لميس ::: في بلدة ليس بها أنيس[7]**

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٥٩ .
(٢) السابق الجزء والصفحة .
(٣) الكتاب ٢/ ١٥٥ .
(٤) سقطت في .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٠ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٧) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٦ .

ومذهب البصريين أن النصب في ذلك متعين والبيت متأول على أن أنت مبتدأ وخبره محذوف أي: وأنت معي ، والجملة حالية ، وأوله بعضهم على أن التقدير: أنا وأنت ، وأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه ، والخبر قوله: في بلد ، فحذف أنا .

ص: والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمسوق عند الجرمي والزجاج والفراء.

ش : يجوز على مذهب الجرمي والزجاج[1] الرفع في الثلاثة بعد الخبر لا قبله نحو: إن زيدًا قائم العاقل أو نفسه نخطة . ويجوز عند الفراء بعده وقبله بشرط خفاء الإعراب ، وأجازوا أن يكون من ذلك قوله - تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨] ولا يكون من ذلك عند الجرمي والزجاج إلا في إن ولكن ، ويقتضي مذهب الفراء أن يجوز في الجميع ، وحكى ابن عصفور أنه لا يجوز عند المحققين من أهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع إلا النصب على اللفظ . قال: إلا أن يسمع فيحفظ ، ولا يقاس عليه .

ص: وندر إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

ش : حكاهما سيبويه[2] عن العرب وغلّط قائلهما وشبه ذلك بقول زهير:

ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا[3]

قال المصنف[4]: وهذا غير مرضي من سيبويه فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا ؛ لم يوثق بشيء من كلامه . قال: وسيبويه موافق على هذا ولولا ذلك ما قيل نادرًا . قيل: ولم يفهم أحد من سيبويه ما فهمه المصنف أنه أراد حقيقة الغلط ، بل أراد أنه لم يشرك في الناصب ، وكأنه لم يتقدم ناصب ألبتة ؛ بل ابتدأ بالاسم مرفوعًا فأتبعه مرفوعًا . قال في البسيط: فسماه غلطًا لخروجه عن القياس ، واعلم أن هذا لا ندور فيه على مذهب الفراء[5] .

ص: وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعول ظن؛ إن خفي إعراب الثاني.

ش : مثل المصنف[6] هذه المسألة بقوله: ظننت زيدًا صديقي وعمرو ، ومثله الفراء[7]: أظن عبد الله وزيد قاما أو ويقومان أو ماهما كثير ، ووافق البصريين على المنع ، والله أعلم .

• • •

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٣٠٦ .
(٣) عجز البيت من الطويل ، وهو منسوب لصرمة الأنصاري في الكتاب ١/ ٣٠٦ ، وصدره: بدا لي أني لست مدرك ما مضى .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٥) المساعد ١/ ٣٣٨ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢ .
(٧) المساعد ١/ ٣٣٨ .

٣٦٢ ـــــــ

الوجهين على الخلاف في حركة اسم لا . فمن قال: إعراب ؛ كسر ، ومن قال: بناء ؛ فتح .

**ص: ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع لا بما عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح.**

ش : قال الشلوبين[1]: لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها ، وأما مع التركيب ؛ فالأصح عند المصنف[2]: أنه مرفوع بها أيضًا ، وهو مذهب الأخفش والمازني[3] والمبرد[4] وجماعة ؛ لأن ما استحقت به العمل باق ، والتركيب لا يقتضي إبطال عملها ، وذهب قوم إلى أنها لم تعمل في الخبر ، بل النكرة مع لا موضع رفع بالابتداء ، والخبر خبر المبتدأ فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ، ولولا أنها مع لا في موضع رفع بالابتداء ؛ لم يجز ذلك ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، وصححه بعضهم ، وثمرة الخلاف تظهر في نحو قوله:

**فلا لغــو ولا تأثيم فيهــا[5]**

ففيها خبر عنهما على الثاني ، وعن أحدهما على الأول ، وخبر الآخر محذوف ، وفي نحو: لا رجل ولا امرأة ذاهبان فيجوز على الثاني لا على الأول لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد .

**ص: وإذا علم؛ كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يلفظ به عند التميميين.**

ش : لا يجوز حذف خبر لا إذا لم يدل عليه دليل نحو: "لا أحد أغير من الله"[6] فإن كان معلومًا بقرينة لفظية أو حالية ؛ كثر حذفه عند الحجازيين ظرفًا كان أو غيره نحو: ﴿ لا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] وأكثر ما يحذفونه مع إلا نحو ﴿ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥] ووجب حذفه عند التميميين والطائيين ظرفًا أو غيره ؛ لكن بشرط ظهور المعنى كما ذكرنا ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقًا كالزمخشري[7] ، أو وبشرط ألا يكون ظرفًا كالجزولي[8] فليس بمصيب .

**ص: وربما ألغي وحذف الاسم.**

ش : كقولهم: لا عليك أي لا بأس عليك .

**ص: ولا عمل لـ "لا" في لفظ المثنى في نحو: لا رجلين فيها خلافًا للمبرد.**

ش : ذهب المبرد[9] إلى أن المثنى والمجموع على حدة - ولم يذكره المصنف - لا يجوز بناؤهما مع لا ؛ لأنهما بزيادة الياء والنون أشبها المطول فهما منصوبان ، ومذهب سيبويه[10] والجماعة أنهما مبنيان ؛ لأنهما في حكم المفرد .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٥ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٥ .
(٣) المساعد ١/ ٣٤١ .
(٤) المقتضب ٤/ ٣٥٩ .
(٥) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: وما هو عنها أبدًا مقيم ، وهو منسوب لأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٣ .
(٦) رواه البخاري في كتاب النكاح برقم ٥٢٢٢ .
(٧) المفصل ٣٠ .
(٨) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦ .
(٩) المقتضب ٤/ ٣٦٦ .
(١٠) الكتاب ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

**ص: وليست الفتحة في "لا أحد" إعرابية خلافًا للزجاج والسيرافي.**

ش: ذهبا إلى أن فتحة اسم لا في نحو ذلك فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفًا، وزعما أن ذلك مذهب سيبويه وتبعهما الجرمي[١] والرماني[٢]، ورد بأن حذفه لو كان للتخفيف لكان المطول أولى به، وتقول العرب: جئت بلا شيء بالفتح وحروف الجر لا تلغى ولا تعلق فثبت البناء، ويفتح جمع المؤنث السالم في نحو:

**ولا لـذات للشـيب[٣].**

وأما نسبة ذلك إلى سيبويه: فلا تصح؛ بل صرح بما يقتضي البناء.

**ص: ودخول الباء لا يمنع التركيب غالبًا.**

ش: فتقول: جئت بلا شيء بالجر، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى قول بعض العرب[٤]: جئت بلا شيء بالفتح.

**ص: وربما ركبت النكرة مع لا الزائدة.**

ش: أنشد المصنف[٥]:

لـو لم تكـن غطفـان لا ذنـوب غـا ::: إذن لـقـام بنصرها لا مـعـمـرُ[٦]

وهذا من التشبيه الملحوظ مجرد اللفظ.

**ص: وقـد يعـامل غير المضاف معاملته في الإعراب، ونزع التنوين والنون إن وليهن مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر.**

ش: المشهور أن يقال في اسم "لا" إذا كان أبًا أو أخًا أو مثنى أو مجموعًا على حدة: لا أبَ له ولا أخَ لك بحذف الألف، ولا يدين لك ولا بنين لك بإثبات النون، وهذا هو القياس؛ لأن هذه الأسماء غير مضافة، وهي مركبة مع لا، وقد كثر في كلامهم لا أبا له، ولا أخًا لك بإثبات الألف، ولا يدىَ لك ولا بنىَ لك بحذف النون، وهو مخالف للقياس، فذهب سيبويه والجمهور[٧] إلى أن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعد اللام، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بدليل قوله:

**يرهبهـا النـاس لا فافـا[٨]**

فلولا أنه مضاف لعوض الميم عن العين، وذهب ابن هشام وابن كيسان[٩] إلى أن هذه الأسماء ليست بمضافة بل هي أسماء مفردة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه

---

(١) المساعد ١/ ٣٤٢.
(٢) الهمع ١/ ٤٦٧.
(٣) سبق تخريجه ٤٤.
(٤) المساعد ١/ ٣٤٢.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٩.
(٦) البيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي في الدرر ١/ ٩٧.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧.
(٨) عجز بيت من المتقارب، وصدره: وداهية من دواهي المنون، وهو لعامر بن الأحوص في الكتاب ١/ ٣١٦.
(٩) المساعد ١/ ٣٤٣.

الموصوف بالمضاف في إثبات الألف ونزع التنوين والنون وعلى القولين فالخبر محذوف ، واختار المصنف[1] مذهب ابن هشام وابن كيسان وضعف الأول بقولهم لا أبالي ولا أخالي ، لأنها لو كانت مضافة - كما زعموا - لقالوا: لا أب لي ولا أخ لي بكسر الباء والخاء ؛ إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا فإن اللام لا اعتداد بها على قولهم ، وبأن الإضافة إن كانت محضة ؛ لزم كون اسم لا معرفة ، وإن كانت غير محضة ؛ لزم مخالفة النظائر ؛ لأن ذلك لابد أن يكون فيما عمل عمل الفعل أو معطوفًا على ما لا يكون نكرة ، وأجاب عن نحو "لا فالها" بأنه أجرى المضاف لتأكد الشبه ، وأجيب عما قاله: بأنهم لم يكسروا في نحو: لا أبالي لكون اللام هي الجارة والباء لم تباشر الآخر ، وبأن الإضافة عندهم غير محضة فيما ذكر ؛ لأن منها غيرك وشبهك ، وليس مما ذكر فإن قيل: فإذا كانت الإضافة غير محضة ، والاسم نكرة ؛ فلم امتنعوا من نحو: لا أباك في فصيح الكلام فالجواب أنهم التزموها إصلاحًا للفظ كراهة أن يؤتى باللفظ على صورة المعرفة ؛ لأن الأب ونحوه إذا أضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تعرف ، وفي المسألة مذهب ثالث زعم ابن الطراوة[2] أن لا أبالك ولا أخالك جاء على لغة من قصر الأب والأخ والمجرور باللام هو الخبر ، ووافقه ابن يسعون ، وزعم أن لا يدى لك قاله النحويون بالقياس ، وأنه ليس من كلام العرب ، ورد بأن الدينوري والسيرافي حكيا ذلك سماعًا وقول المصنف "وقد يعامل غير المضاف" يشمل كلّ ما وليه لام جر مما تقدم وغيره نحو: لا غلام لك ، ولا بنات لك فيحكم بإعرابهما كما سبق ، وقد أجاز المصنف ذلك في قوله:

**ولا لـــذات للشـــــيب[3]**

على رواية الكسر ، وادعاء البناء فيها هو الوجه ، واحترز بقوله: "إن وليه" من أن يفصل كما سيأتي ، وباللام من أن يجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الألف وإثبات النون نحو: لا أخ فيها ولا غلامين فيها[4] ، وما خالف ذلك فشاذ أو مؤول كقوله:

**وقد علمت أن لا أخا بعشوزن[5]**

وأول على أنه جاء على لغة القصر .

**ص: فإن فصلها جارّ آخر أو ظرف[6]، امتنعت المسألة في الاختيار خلافًا ليونس.**

ش : أجاز يونس[7] في الاختيار أن يقال: لا يدى بهالك ، ولا غلامي لزيد عندك ، وأشار سيبويه[8] إلى جوازه في الضرورة ، وأجاز الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبا أعلم لك .

**ص: وقد يقال في الشعر: لا أباك.**

ش : أشار إلى قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل .
(٢) الارتشاف ٢/ ١٦٨ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) سقط في ر .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ولا جار إذا رهقتها بالحوافر ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ١٦٨ .
(٦) زيادة في ر .
(٧) الارتشاف ٢/ ٢٦٩ .
(٨) الكتاب ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

٣٦٦ ـــــــ

**أن لا إلينا رجوعها**[1]

وذلك عند غيرهما ضرورة .

**ص: وكذا التاليها غير مفرد أو شبهه.**

ش : يعني أن التكرار لازم في ذلك أيضًا مثال الخبر: زيد لا قائم ولا ذاهب ، واحترز بمفرد من الجملة الفعلية نحو: زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار ، وأما الجملة الاسمية فالتكرار فيها لازم ، وذلك مفهوم مما تقدم ، وشبه الخبر: النعت والحال نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا ، وقد ورد في الخبر وشبهه عدم التكرار ضرورة كقوله:

**حياتك لا نفع وموتك فاجع**[2]

وكقوله:

**فهـــرت العـــدا لا مســـتعينًا بعصـــبة ::: ولكـــن بـــأنواع الخدالـــع والمكـــر**[3]

**ص: وأفردت في: لا تولك أن تفعل لتأوله بلا ينبغي.**

ش : لا حجة للمبرد وابن كيسان في قولهم: لا تولك أن تفعل ؛ لأنه إنما لم تتكرر معه ؛ لا لأنه ضمن معنى لا ينبغي ، وهي لا يلزم تكرارها مع الفعل ، وتولك مبتدأ وأن تفعل مرفوع به سد مسد خبره كما في: أقائم الزيدان قاله ابن هشام ، وقيل: هو مبتدأ ، وأن تفعل خبر هو النول من التنول والتوال وهو العطية .

**ص: وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو ما أضيف إليه من ألف ولام.**

ش : أي يعامل معاملة النكرة فيركب مع لا عن كان مفردًا كقوله عليه السلام[4]:«**إذا هلك كسرى؛ فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر؛ فلا قيصر بعده**» [5] وينصب إن لم يكن مفردًا كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها . ومثال نزع الألف واللام منه قوله:

**ولا عـــزى لكـــم**[6]

ومما أضيف إليه قولهم: ولا أبا حسن . قال المصنف[7]: ولو كان العلم عبد الله لم يعامل بذلك للزوم أل ، وكذلك عبد الرحمن على الأصح ؛ لأن الألف واللام لا ينزعان منه إلا في النداء . انتهى .

وأجاز قوم من الكوفيين: لا عبد الله ، وأجروه مجرى النكرة ، وكذلك عبد الرحمن وعبد العزيز إلا أنهم يحذفون منهم الألف واللام فيقولون: لا عبد رحمن ولا عبد عزيز حكاه في الغرة ، وقال: ولا يعرف هذا بصري ، وقال الفراء: إنما أجزنا لا عبد الله لك ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٨٨ .
(٢) البيت من الطويل منسوب لرجل من سلول في الكتاب ١/ ٢٥٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٢٩ .
(٤) سقط من ر .
(٥) رواه أحمد في المسند ٢/ ٢٣٣ .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٧ .

٣٦٨ ـــــــ

البقاء[1] أن يرتفع على الابتداء وتكون لا ملغاة .

**الرابع:** لا حولُ ولا قوةُ برفعهما على إلغاء لا ، وارتفاع الاسمين على الابتداء ، أو جعلها عاملة عمل ليس ، والاسمان مرفوعان بهما ، أو جعل الأولى عاملة عمل ليس ، والثانية زائدة للتأكيد ، والنكرة بعدها معطوفة .

**الخامس:** لا حولُ ولا قوةَ برفع الأول على إعمال لا عمل ليس ، أو إلغائها ، وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان ، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول ولا نصبهما معًا إلا في ضرورة .

**ص: وإن سقطت لا الثانية؛ فتح الأول، ورفع الثاني أو نصب.**

ش : كقوله:

**فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه**[2]

فالرفع بالعطف على موضع لا واسمها ، والنصب بالعطف على موضع اسمها باعتبار عملها .

**ص: وربما فتح منونًا معه لا.**

ش: حكى أبو الحسن: لا رجلَ وامرأةَ بفتح المعطوف على تقدير: ولا امرأة فحذفها وأبقى حكمها .

**ص: وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا.**

ش : أي في التركيب نحو: لا رجل ظريفًا وظريف وعدمه نحو: لا غلام رجل ذكيًا أو ذكي وفي اتصال الصفة كما مثل ، وانفصالها نحو: لا رجل في (الدار) [3] ظريفًا ، وفي كونها مفردة كما مثل ، أو مضافة أو مطولة نحو: لا رجل طالب علم ، والنصب في ذلك باعتبار عمل لا ، والرفع بتقدير عمل الابتداء ؛ لأن موضع لا رجل رفع بالابتداء ، والنصب أكثر وأحسن قياسًا على سائر المبنيات التي هي في محل النصب ، وذكر للنصب وجه آخر: أن يكون تابعًا للحركة البنائية لكونها بمنزلة الإعرابية كما في النداء ، وللرفع وجه آخر: أن يكون على موضع اسم لا إذا قيل: إنه في موضع رفع كما قيل ذلك في إن زيدًا قائم وعمرو ، وزعم بعض المغاربة أن اسم لا إذا كان معربًا لم يتبع إلا على لفظه ، وأن النعت إذا كان مضافًا أو مطولاً ؛ لم يجز إلا النصب ، وهو وهم .

**ص: وقد تجعل مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا واتصلا.**

ش : أي يبنيان على الفتح نحو: لا رجل ظريف فيجوز في هذا ثلاثة أوجه ، وفي غيره وجهان ، ووجه تركيبه معه: أن الوصف من تمامه وقيل: يجوز أن تكون فتحته إعرابًا ، وحذف تنوينه للمشاكلة فيكون محمولاً على محله ، قيل: ويجوز حمله على لفظه في الإعراب ؛ لأنه أشبه حركة الإعراب .

**ص: وليس رفعهما مقصورًا على تركيب الموصوف ولا دليلاً إلا على إلغاء لا خلافًا لابن برهان في المسألتين.**

---

(١) الوجه غير منسوب في حاشية الصبان ٢/ ١٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب ٤/ ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) زيادة في ر .

ش: زعم ابن برهان[١] أن صفة لا لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبًا مع لا، وإن رفعهما دليل على إلغاء لا، وحمله على ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته وللاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته؛ دل ذلك عنه على الإعمال، وإن رفعت؛ دل على الإلغاء، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له، وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم؛ بل له في موضعه كما له عمل بإجماع في موضع المجرور بمن في نحو: هل من رجل في الدار.

ص: **وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع**[٢].

ش: نحو لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة[٣] بالنصب باعتبار عمل لا، والرفع باعتبار عمل الابتداء وسواء كان مفردًا أو مضافًا أو مطولاً ولا يجوز تركيبه مع الاسم؛ لأنه في نية تكرار العامل.

ص: **فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه**.

ش: نحو لا أحد فيها زيد ولا عمرو[٤]، ومنه لا إله إلا الله.

ص: **وكذا المعطوف نسقًا**.

ش: نحو: لا غلام فيها ولا زيد فالرفع فيها لازم؛ لأن "لا" لا تعمل في المعارف.

ص: **وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل، فتح الثاني أو نصب**.

ش: مثاله: لا ماء ماء باردًا فيجوز تركيبها كالصفة والموصوف، ونصب الثاني ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة، ويجوز الرفع أيضًا في الثاني، ولم يذكره وفي إعراب ذلك وجهان:

**أحدهما**: أنه صفة؛ لأن هذه النكرة توطئة للنعت، وإذا وصف الاسم؛ جاز أن يوصف به.

**والثاني**: أنه توكيد لفظي، وهذه الأوجه الثلاثة إنما تجوز إذا لم يجعل بدلاً، فإن جعل بدلاً؛ امتنع التركيب، وبارد صفة ماء الثاني، فإذا فتح أو نصب، نصب بارد، وإذا رفع؛ رفع.

ص: **لـ "لا" المقرونة بهمزة الاستفهام في غير ثمن وعرض ما لها مجردة**.

ش: لـ "لا" مع همزة الاستفهام أقسام:

**أحدها**: أن تكون للإنكار والتوبيخ نحو قوله:

**ألا طعان ألا فرسان عادية**[٥]

**والثاني**[٦]: أن تكون للاستفهام عن النفي المحض كقوله:

**ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد**[٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٩.
(٢) في ر: الرفع والنصب.
(٣) في ر: وامرأة.
(٤) في ر: وعمرو.
(٥) صدر بيت من البسيط، وعجزه: إلاّ تجشؤكم عند التنابر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩.
(٦) في ر: الثاني.
(٧) صدر بيت من البسيط لقيس بن الملوح، وعجزه: إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي، في الدرر ١/ ١٢٨.

خلافًا للشلوبين[١] في إنكاره هذا المعنى، وها في هذين القسمين ما لها مجردة من الهمزة من تركيب نحو: الأرجل، وعمل[٢] نحو: ألا صاحب بر، وجواز إلغاء فيجوز في نحو: ألا ارعواء ولاحياء الأوجه الخمسة.

**الثالث**: أن تكون للتمني وسيأتي.

**الرابع**: أن تكون للعرض فتختص بالأفعال، وإن جاء بعدها اسم؛ حمل على إضمار فعل، وذكر ابن الحاجب أنها إذا كانت للعرض؛ تعمل أيضًا نحو: ألا نزول، وهو خلاف ما نص عليه النحويون، واختار بعضهم أن ألا التي للعرض غير مركبة كالتي للاستفتاح[٣].

**ص: وها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء، واعتبار الابتداء ما لليت خلافًا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة.**

**ش**: مذهب سيبويه والخليل[٤] والجرمي[٥] أنها لا تعمل في التمني إلا عمل إن في الاسم خاصة فيبني إن كان مفردًا وينصب إن كان مضافًا أو مطولاً ولا يكون لها خبر في اللفظ ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تلغى بحال، ولا تعمل عمل ليس، وقوله: "واعتبار معطوف على الإلغاء، وذهب المازني[٦] والمبرد[٧] إلى أنها كالمجردة من الهمزة، فيكون لها خبر، ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس ولا يفهم من كلام المصنف أنها لا خبر لها عند سيبويه، والفرق بين القولين من جهة المعنى: أن التمني واقع على الاسم على الأول، وعلى الخبر على الثاني، ويبطل مذهب المازني ما حكاه سيبويه[٨] أن من قال: لا غلام أفضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل إلا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع.

**ص: ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تفي فيه من جميع مواضعها إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.**

**ش**: وإذا ألحقت بليس؛ رفعت الاسم ونصبت الخبر خلافًا للزجاج في زعمه أن العاملة عمل ليس لا تعمل في الخبر شيئًا، بل هي مع الاسم مبتدأ وهو خبر المبتدأ وحينئذ لا تكون نصًا على العموم، فإن أريد التنصيص على العموم؛ تعين إعمالها عمل إن، واحترز من المقصود بها التمني فإن مذهب سيبويه فيها[٩] ما تقدم.

• • •

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٠، ١٠٠١.
(٢) سقطت من ر.
(٣) في ر: للاستفهام.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٨.
(٥) الهمع ١/ ٤٧٢.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧١.
(٧) المقتضب ٤/ ٣٨٢، ٣٨٣.
(٨) الكتاب ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.
(٩) سقطت من ر.

٣٧٢ ـــــــ

قرينة ، تدل على مجرد ظن أو علم بمنزلة قائل النار حارة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما .

**الثاني**: وهو مذهب أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي[1] جواز حذفهما مطلقًا وصححه ابن عصفور ، وليس في كتاب سيبويه جلاءً عن مذهبه ، وقد جاء ذلك في كلامهم حكى سيبويه: من يسمع يخل .

**والثالث**: مذهب الأعلم[2] - ومن وافقه - فأجاز ذلك في ظننت وما في معناها ، ومنعه في علمت وما في معناها ؛ لأن الإنسان [قد يخلو من الظن فيفيد قوله: ظننت أنه وقد وقع منه ظن ، بخلاف علمت ؛ لأن الإنسان][3] لا يخلو من علم ، ولو علمه بأن الواحد نصف الاثنين ، وقال المصنف في شرح الكافية[4]: لو قال قائل دون تقدم كلام ولا ما يقوم مقامه: ظننت مقتصرًا ؛ لم يجز لعدم الفائدة نصّ على ذلك سيبويه ولا يخلو أحد من ظن ، فلو قارنه سبب يقتضي تجدد مظنون ؛ جاز ذلك لحصول الفائدة كقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤] وكقول بعض العرب: من سمع يخل[5] . انتهى .

وأما حذف[6] أحدهما اقتصارًا ؛ فلا خلاف في منعه ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل .

**ص: وهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين.**

ش : فالأصل تقديم المفعول الأول ؛ لأنه المبتدأ وتأخير الثاني ؛ لأنه الخبر ، وقد يعرض ما يوجب تقديم الأول نحو: ظننت زيدًا صديقك ، وما يوجب تقديم الثاني نحو: ما ظننت قائمًا إلا زيدًا ، وإذا انتفى الأمران ؛ جاز الوجهان على ما تقدم في المبتدأ .

**ص: ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان.**

ش : قد تقدم ذلك في باب كان مستوفى .

**ص: فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة؛ امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما، لا إن لم يكنه ولم يعلم المحذوف.**

ش : أي فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك ، أو شبهه نحو ظننت لك ، أو ضمير نحو: ظننته أو اسم إشارة نحو: ظننت ذلك فإما أن يكون أحد هذه الأشياء المذكورة[7] هو أحد المفعولين أو لا: فإن كان أحدهما ؛ امتنع الاقتصار عليه لما سبق من أن حذف أحد المفعولين لا يجوز اقتصارًا ، وإن لم يكنه أي إن لم يكن أحد المفعولين ، جاز الاقتصار عليه فتقول: ظننت عندك إن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٤ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦١ .
(٣) ما بين المعكوفين سقط من ر .
(٤) ٢/ ٥٥٣ .
(٥) مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠ .
(٦) سقطت من ر .
(٧) سقطت من ر .

جعلته ظرفًا لحصول الظن ؛ جاز الاقتصار عليه ، وإن جعلت لك[1] المفعول الثاني وحذفت الأول اقتصارًا ؛ لم يجز وكذا ظننت لك إن جعلته متعلقا بالظن ، وهو علة لحصوله ؛ جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانيًا ؛ لم يجز ، وإن جعلت الضمير ضمير المصدر واسم الإشارة إلى المصدر ؛ جاز الاقتصار على الضمير وعلى اسم الإشارة وإن جعلتهما المفعول الأول أو الثاني ؛ لم يجز ، وأشار بقوله: ولم يعلم المحذوف إلى أنه يجوز جعل الظرف ، وما ذكر معه أحد المفعولين ويكون الآخر محذوفًا إذا علم ؛ لأن حذف أحدهما لدليل جائز كما تقدم كما لو قال قائل: هل ظننت زيدًا فاضلاً؟ فقلت: نعم ظننته ، وذهب الفراء والمازني[2] في ظننت ذاك إلى أنه إشارة إلى الحديث أجرته العرب مجرى المفعولين ، فإذا قيل: زيد منطلق . قلت: ظننت ذاك ، وجاز اكتفاء ظن به ؛ لأن المراد به المخبر به وعنه . قال ابن خروف[3]: وهو قول لا بأس به وضعف بأنه لا يحسن الاكتفاء به ؛ وأن المراد به المخبر به وعنه . كما لا يكتفي بالحديث لو قلت: ظننت الحديث فالصحيح الأول وهو مذهب سيبويه ، وقال أبو زيد في مصادره[4]: خلت ذاك أخاله خالاً والأظهر أن يكون إشارة إلى الحديث لذكر المصدر بعد .

ص: **وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن و يقين أو كلاهما أو تحويل.**

ش : فهذه أربعة أقسام تشترك في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وتمييزها عن باب أعطى جواز وقوع ضمير الفصل بين مفعوليها ودخول اللام الفارقة .

ص: **فللأول حجا يحجو لا لغلبة ولا قصد ولا رد ولا سوق ولا كتم ولا حفظ ولا إقامة ولا بخل.**

ش : يعني بالأول: الظن فقط ، وحجا فعل مشترك بين معان: أحدها: أن يكون بمعنى ظن فينصب مفعولين كقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة ::: حتى ألمت بنا يومًا ملمات[5]

فإن كان بمعنى غلب من المحاجة[6] أو بمعنى قصد أو رَدّ أو[7] سوق أو كتم أو حفظ ؛ تعدى إلى مفعول واحد ، وإن كان بمعنى أقام أو بخل ؛ كان لازمًا لا يتعدى .

ص: **وعد لا لحسبان.**

ش : مثال عد قوله:

فلا تعدد المولى شريكاً لي في الغنى ::: ولكنما المولى شريك لي العدم[8]

وخالف بعضهم في كون عدّ من أفعال هذا الباب ، واختار ابن أبي الربيع[9] أنها من أفعاله

---

(١) في ر: جعلته .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٥ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) البيت من البسيط لتميم بن أبي مقبل في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٦) في ر: المحاجات .
(٧) سقطت من ر .
(٨) البيت من الطويل لنعمان بن بشير الأنصاري في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٩) الهمع ١/ ٤٧٦ .

كاختيار المصنف ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو الأظهر ، فإن كانت عد بمعنى حسب بفتح السين ؛ تعدت إلى واحد وحسبان مصدره ، حسب بحسب بالضم حسبًا وحسبانا .

ص: وزعم، لا لكفالة ولا رياسة ولا سمن ولا هزال.

ش : قال في الشرح[1]: ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية كقول الشاعر:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ::: فإني شريت الحلم بعدكم بالجهل[2]

ومصدر زعم هذه: زَعْم وزِعم وزُعم ، ويقال: الزعم بالضم اسم لا مصدر ، ويقال: زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس فيتعدي إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى .

قاله المصنف[3]: ويقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت ولا يتعدي ، وذكر صاحب العين أن الأحسن في زعم أن توقع على أن وقد توقع في الشعر على الاسم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب:

فإن تزعميني كنت أجهل

انتهى .

وهذا لم يجيء في القرآن متعديًا إلى اثنين إنما جاء بعده إن وأن ، وقال السيرافي[4]: الزعم: قول من يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح ، وقال ابن عطية: الزعم قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله ، وقال ابن دريد[5]: أكثر ما يقع على الباطل .

ص: وجعل، لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة.

ش : قال في الشرح: ومن أخوات حجا الظنية جعل الاعتقادية [ كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوهم ، وهذه غير التي للتصيير ، وسيأتي ذكرها ، وغير التي بمعنى أوجد ][6] كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] وغير التي بمعنى أوجب كقولهم: جعلت للعامل كذا ، وغير التي للترتيب كقولهم: جعلت بعض المتاع فوق بعض ، وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالإلقاء أي: ألقيت بعض متاعي ، وغير التي للمقاربة ، وتقدمت في بابها .

ص: وهب غير منصرف.

ش : مثالها قول الشاعر:

فقلت أجرني أبا خالد ::: وإلا فهبني امرءًا هالكًا[7]

---

(١) ٢/ ٧٧ .
(٢) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر ١/ ١٣٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٨ .
(٤) الجمع ١/ ٤٧٨ .
(٥) الجمهرة (زعم) .
(٦) ما بين المكوفين زيادة في د .
(٧) البيت من المتقارب لأبي همام السلولي في شواهد العيني ٢/ ٣٧٨ .

أي ظنني ، وقيل: اعتقدني ، وعدها من أفعال هذا الباب وهو مذهب الكوفيين ، واضطرب فيها ابن عصفور: فمرة قال: إنها تتعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني ، ومرة قال: تتعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمرًا من وهب بمعنى جعل التي بمعنى حيّر في قولهم: وهبني الله فداك ، وقوله غير متصرف أي: لم يستعمل منه غير صيغة الأمر المخاطب .

ص: وللثاني: علم، لا علمة ولا عرفان.

ش : يعني بالثاني: اليقين ، واحترز بقوله: لا لعلمه من قولهم: علم علمة فهو أعلم أي مشقوق الشفة العليا ، فهو فعل لازم وبقوله: ولا عرفان من علم بمعنى عرف فإنه يتعدى إلى واحد كقوله: ﴿ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ [النحل: ٧٨] قال ؛ ولا يطلق العلم على الله بمعنى العرفان وأولوا ما ورد في القرآن من نحو: ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [النحل: ٧٨] على حذف المفعول الثاني . قال السهيلي: المعرفة تقتضي التمييز والحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلم الله لا يكون كذلك .

ص: ووجد، لا لإصابة ولا استغناء ولا حزن ولا حقد.

ش : مثال وجد قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومصدر هذه وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافي[1] ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد نحو: وجد ضالته ، ومصدرها وجدان ، ووجود أيضًا ، وإن كانت بمعنى استغناء أو حزن أو حقد . لم تتعد ومصدر وجد بمعنى استغنى ، وجد مثلث الواو وجدة ومصدر وجد بمعنى حزن وجد ، ومصدر بمعنى حزن موجدة .

ص: وألفى مرادفتها.

ش : أي: مرادفة وجد التي تتعدى إلى اثنين كقول الشاعر:

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ::: ما الروع عم فلا يلوي على أحد[2]

وخالف فيها بعضهم فزعم أنها تتعدى إلى واحد ، وأن الثاني حال ، واستدل بالتزام تنكيره ، وإليه ذهب ابن عصفور ، وهو مردود بوروده معرفة في البيت السابق ، ودعوى زيادة اللام ضعيفة ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ، واحترز بقوله: مرادفتها من التي بمعنى أصاب فإنها تتعدى إلى واحد .

ص: ودرى، لا ختل.

ش : درى بمعنى علم كقول الشاعر:

دريت الوق العهد يا عرو فاغتبط ::: فإن اغتباطًا بالوفاء حميد[3]

قال المصنف[4]: وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك: دريت به ، فإذا دخلت عليها همزة النقل ؛ تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء ، وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٩ .
(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٩ .

﴿أَذْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦] انتهى . ولم يذكر أكثرهم درى فيما تتعدى إلى اثنين . قيل: ولعل قوله: دريت الوفى من باب التضمين ، وهو لا ينقاس ، واحترز بقوله ؛ لا لختل من قوله: درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه فتعدى إلى واحد .

ص: وتعلّم، بمعنى اعلم غير متصرف.

ش : مثال تعلّم بمعنى اعلم قول الشاعر:

تعلّم شفاء النفس قهر عدوها ::: فبالغ بلطف في التحيل والمكر [١]

وقوله: "غير متصرف" أي لا يستعمل منه غير صيغة الأمر ، ويكون تعلّم أمرًا من تعلم [يتعلم فيتعدى إلى واحد ، وهي متصرفة ، وما ذهب إليه المصنف من كون تعلم] [٢] بمعنى اعلم لا يتصرف ذهب إليه الأعلم[٣] ، والصحيح أنها تتصرف ؛ لأن يعقوب[٤] حكى وقال[٥]: تعلمت أن فلانًا خارج بمعنى علمت .

ص: والثالث: ظن، لا تهمة.

ش : يعني بالثالث الظن واليقين كلاهما واستعمال ظن في غير المتيقن هو المشهور ، واستعمالها في اليقين كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وزعم بعض النحويين أن وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز . قال: ولا يجوز أن تقول: ظننت زيدًا منطلقًا ظنا إذا كان بمعنى اليقين . انتهى . لأن التوكيد بالمصدر يرفع المجاز ، وتأول العبدري[٦] - وهو أبو بكر صاحب نقع العلل - الآية قال: فالمؤمنون لما كانوا وجلين خائفين على إيمانهم حتى كان الصديقون يجوزون النفاق على أنفسهم حتى تمدحوا بذلك فقال القائل: ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق ، واحترز بقوله: لا لتهمة من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى إلى واحد .

ص: وحسب، لا للون.

ش : أكثر استعمال حسب في غير المتيقن ونقل استعمالها في المتيقن كقوله:

حسبت التقى والحمد خير تجارة ::: رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا[٧]

والمصدر حسبان ، بالكسر[٨] واحترز بقوله: "لا للون" من قولهم: حسب الرجل إذا احمر لونه وأبيض كالبرص وهو فعل لازم .

ص: وخال بخال، لا تعجب ولا طلع.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزياد بن سيار في الدرر ١/ ٢٣٢ .
(٢) ما بين المكوفين سقط من ر .
(٣) الهمع ١/ ٤٨١ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) سقطت في ر .
(٦) الهمع ١/ ٤٨١، والعبدري هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس شاعر وكاتب ونحوي ، توفي بمراكش في ٦٧٥هـ هدية العارفين ٢/ ٦٩ .
(٧) البيت من الطويل ، للبيد في ديوانه ٢٤٦ .
(٨) سقطت من ر .

٣٧٨ ـــــــ

منهم خطاب الماردي إن تضمن الفعل المتعدي إلى واحد معنى صيّر ويجعل من هذا الباب فأجاز أن يقال: حفرت وسط الدار بئرًا، وبنيت الدار مسجدًا وقطعت الثوب قميصًا، وقطعت الجلد نعلاً، وصبغت الثوب غماميًّا، وجعل منه قول أبي الطيب:

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها ::: لون كما صبغ اللجين العسجد[1]

والصحيح أن التضمين ليس بقياس.

**ص: وألحقوا برأي العلمية الحلمية.**

ش: يعني ألحق العرب وشاهد ذلك قول الشاعر:

أراهم رفقتي حتى إذا ما ::: تفرّي الليل والخزل الخزالا[2]

فعداها إلى مفعولين، ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد، وذلك مما يختص به ذات المفعولين، وما جرى مجراها. قاله المصنف[3]. قيل: ولا حجة في ذلك نثرًا، والرفقة الخالطون؛ فرفيق بمعنى مرافق فإضافته غير محضة فيكون رفقتي في موضع الحال، وأما ﴿ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] فيحتمل أن يكون نحو: فقد وعدم.

**ص: وسمع المعلقة بعين ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت.**

ش: مثال ذلك سمعت زيدًا يقرأ أو يتكلم أو نحوه" واحترز من أن يعلق بمسموع نحو: سمعت قراءة زيد أو كلامه، فإنها لا تتعدى إلى غيره، ومنه قوله: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] ولا يخبر بعد سمع المتعدية إلى مفعولين إلا بفعل دال على صوت نحو: يقرأ ويتكلم كما مثل، وما ذكره المصنف[4] من أن سمع تتعدى على اثنين إذا علقت بعين، هو مذهب الأخفش والفارقي[5][6] وابن بابشاذ، واختاره ابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح[7]، واستدل له بأوجه:

**أحدها**: أنه لا يقتصر فيه على الأول.

**الثاني**: أنه لو كان متعديًا إلى واحد؛ لكان الفعل في موضع الحال، والحال لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

**الثالث**: أن الأخفش والنحاس حكيا: سمع أذني زيدًا يتكلم حق فجا والخبر المصدر، فلو كان حالا لسد مسده، ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدي إلا إلى واحد، فإن وليه مسموع فذاك، وإن

---

(١) البيت من الكامل، ولم أعثر عليه.
(٢) البيت من الوافر لعمرو بن أحمر الباهلي في الكتاب ٢/ ٢٧٠.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٤.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٤.
(٥) في ر: الفارقي.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٨٤.
(٧) الهمع ١/ ٤٨٤.

٣٨٠ ـــــــ

إلى مفعولين نحو: ضربت الفضة خلخالاً .

**ص: ولا عرف وأبصر خلافًا لهشام، ولا أصاب وصادف وغادر خلافًا لابن درستويه.**

ش: وذلك أن هذه الأفعال ثبت تعديها إلى واحد ، فإن جاء بعده منصوب ؛ فهو حال ، والدليل على ذلك التزام تنكيره ، ولا حجة على تعديها إلى اثنين ، وأدخل الفارسي في أفعال الباب أرى بمعنى أظن ، ولم يذكر فيه ما بني للمفعول من الأفعال التي تتعدى على ثلاثة نحو: أعلم ، وسبب ذلك أن جميعها استعمل مبنيًا للفاعل إلا أرى هذه فلا يقال أريد زيدًا عمرًا خير الناس بمعنى جعلته يظن ذلك بمعنى أعلمت ، وتجويز بعض الناس أن يتعدى خلق إلى مفعولين بمعنى جعل نحو: ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [النساء: ٢٨] لا يعرف مذهبًا[1] لأحد من النحويين .

**ص: وتسمّى المتقدمة على صيّر قلبية.**

ش: إنما سميت بذلك لقيام معناها بالقلب ، ولا تختص هذه التسمية بالأفعال المذكور ، بل يطلق على غيرها أيضًا نحو: عرف وفكر .

**ص: وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيد قائم، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيد قائم، وزيد أظن أبوه قائم، وبجواز بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم.**

ش: الإلغاء ترك العمل لفظًا ومعنى لغير مانع ، واحترز بقوله: "متصرفاتها من هب وتعلم ؛ لأنهما لما لم يتصرفا ؛ لم يتصرف فيهما بالإلغاء والتعليق ، والمتصرفات أربعة عشر فعلاً ، وجعل المصنف إلغاءها على ثلاثة أقسام:

**الأول**: قبيح وهو إلغاؤها مصدرة ، نحو ظننت زيد قائم ، وهذه[2] مسألة خلاف . ذهب البصريون إلى منع الإلغاء إذا تصدرت ، وذهب الكوفيون والأخفش وابن الطراوة[3] إلى جوازه ، قال ابن عصفور: ويدل على بطلان هذا المذهب أنه لا يحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدرًا ، وقال ابن هشام الخضراوي: رأى بعض المتأخرين إلغاء الفعل متقدمًا ؛ لأنه جاء عنهم مثل: علمت زيد منطلق ، وقد علمت إن زيدًا ذاهب يعني بالكسر ، وهو مخالف لقول ابن عصفور .

**القسم الثاني**: ضعيف - وهو أخف من الأول - وهو إلغاؤها إذا لم تتصدر وتقدمت على المفعولين . قال المصنف[4]: حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: ظننت زيد قائم ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو: متى ظننت زيد قائم ، وفي درجته الإلغاء في نحو: زيد أظن أبوه قائم . قال: وعدم تصدرها بكونها سبقها معمولها نحو: متى ظننت زيد منطلق ، أو ما النافية نحو:

وما إخال لدينا منك تنويل [5]

---

(١) سقطت من ر .
(٢) في ر: هو .
(٣) الهمع ١/ ٤٩١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٦ .
(٥) عجز بيت من البسيط ، وصدره: أرجو وآمل أن تدنو عودتها ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦ .

٣٨٢ ـــــــ

وإخال إني لاحق مستتبع [1]

بالكسر على تقدير: إني للاحق قال المصنف [2]: ومما ينبغي أن تحمل على هذا التأويل قوله:

وما أخال لدنيا منك تنويل [3]

واعلم أن تركيب: ظننت زيد قائم، قد أجازه سيبويه على التأويل المتقدم، وجوازه لا يدل على سماعه لاحتمال القياس، وقد ذكرنا تنازع ابن عصفور وابن هشام في سماعه.

ص: وقد يقع الملغى بين معمولي إنّ وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه.

ش: هذه ثلاث مسائل مثال الأولى قول الشاعر:

إن المحب علمت مصطبر ::: ولديه ذنب الحب مغتفر [4]

ومثال الثانية قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ::: أقوم آل حصن أم نساء [5]

ومثال الثالثة قول الشاعر:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ::: ولكن دعاك الخير أحسب والتمر [6]

ص: وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافًا للكوفيين.

ش: مثال ذلك قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد فيجوز رفع زيد في المثالين ونصبه فرفعه ظاهر، ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني، ومنع الكوفيون النصب في المثالين، وأوجبوا الرفع، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع. قال الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنينا ::: ولم تعبأ بعذل العاذلينا [7]

ينشد برفع ربع ونصبه. قيل: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرًا، والجزآن هنا لا يكونا مبتدأ وخبرًا ألبتة؛ لأن النحويين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعًا ضمير المبتدأ، وقال بعض المتأخرين: إن هذه الصورة من باب التنازع فينبغي أن تجري على الخلاف فيه وذلك لا يصح؛ لأنها لا تدخل فيه إلا بتقدير الإعمال وإنما بتقدير الإلغاء فلا؛ لأنه لا يحتاج حينئذ على إضمار ولا حذف.

ص: وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح.

ش: مثال ذلك: زيد ظننت ظنًّا قائم، وسبب قبحه عند سيبويه وحذاق النحويين أن العرب قد تقيم المصدر إذا توسط مقام الظن وتلغيه وتجعله بدلاً منه فتقول: زيد ظنًّا منطلق فلما كانوا

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: فلبثت بعدهم بعيش ناصب، قائله أبي ذؤيب في ديوان الهذليين ٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٦.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني ٢/ ٤١٨.
(٥) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٢.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦.
(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٦.

٣٨٤ ـــــــ

زيدًا ذاهبًا فجوازه هنا أولى ؛ ولهذا أجازه ابن عصفور هنا ومنعه هناك ، وإن جعل متى خبر الظن رفع على الابتداء ، وجعل متى خبرًا مقدمًا وعمل وجوبًا فينصب المفعولين ؛ لأنه إذا ذاك ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل ، ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول: متى ضربك زيدًا .

**ص: وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام.**

ش : قال المصنف[1]: لأنهما يطلبان الفعل نحو: ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظنك زيدًا منطلقًا ، بمعنى ظنّ ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظننت زيدًا منطلقًا . انتهى .

وما حكاه عنهما هو القياس .

**ص: وتختص أيضًا القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظًا إلى ذي استفهام أو مضاف إليه، أو تالي لام الابتداء أو القسم، أو "ما" أو "إن" النافيين أو "لا" ويسمى تعليقًا.**

ش : التعليق هو إبطال العمل لفظًا لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظًا ومحلاً على سبيل الجواز . قاله المصنف[2] ، وأورد عليه أن من التعليق ما هو على سبيل الجواز وقال غيره: التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ، ويدل على أن الجملة في التعليق لها محل في التقدير صحة العطف على ذلك المحل فتقول: علمت لزيدٌ منطلق وعمرًا قائمًا . وقوله: وتختص أيضًا القلبية يعني: وما ألحق بها مما سيذكر ويعني بالقلبية المتعدية إلى اثنين ؛ لأن من أفعال القلوب ما لا يعلق كالإرادة والكراهة ، وذهب ابن كيسان وثعلب وحكي عن المبرد[3] أنه لا يعلق إلا العلم منها ، وأما الظن ونحوه ؛ فلا تعلق ، واحترز بالمتصرفة من تعلّم بمعنى اعلم ، وهب بمعنى ظن ، وتقدم قول ابن عصفور أن هب بمعنى اجعل ، وقوله: "بتعديها معنىً لا لفظًا" بيان ذلك بجواز العطف على محل الجملة كما سبق آنفًا ، وقوله: إلى ذي استفهام يشمل ما يلي استفهامًا نحو: علمت أزيد في الدار أم عمرو ، وما ضمن استفهامًا نحو: علمت أيهم في الدار ، ومثال المضاف إليه: علمت أبو أيهم زيد ، ومثاله تالي لام الابتداء ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] وظننت لزيدٌ عندك ، ومثال تالي لام القسم قول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي[4]

وفي الغرة: ولام القسم لا تعلق كقوله:

لقد علمت أسد أننا ::: هم يوم نصر لنعم النصير[5]

فهذه لام القسم ، ولا تعلق كما تقول: علمت أن زيدًا ليقومن فتفتح أن . انتهى .

وأسقط كثير ذكر لام القسم في المعلقات ، ومثال ما ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨] ﴿ لَقَدْ

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٨ .
(٣) الهمع ١/ ٤٩٥ .
(٤) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: إن المنايا لا تطيش سهامها ، وهو للبيد في ديوانه ٣٨٠ .
(٥) لم أعثر عليه .

٣٨٦ ـــــــ

موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف أي: المفتون، وقد جاء تعليق تبصَّر بمعنى انظر في قوله:

تبصر عليلي هل ترى من ظعائن ::: سؤالك نقبا بين حزمي شعب[1]

والأظهر أنها هنا من الإبصار بالعين، ومثال تفكر قوله:

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة ::: تفكر آ إياه يعدون أم قردا[2]

وتفكر قلبية إلا أنها ليست من أفعال الباب فلم تندرج في قوله: ولختص بالقلبية، ومثال سال ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات: ١٢] قال المصنف[3]: وأشرت بما وافقهن إلى نحو: أما ترى أيّ برق ههنا؟ بمعنى: أما تبصر، حكاه سيبويه[4]. انتهى.

بصرية هو مذهب المازني، وأما شراح الكتاب فحملوا ما حكاه سيبويه على أن ترى هنا بصرية هو مذهب فيه بمعنى تعلم. قال ابن عصفور: فإذا أمكن حمله على العلمية كان أولى، وقوله: بمعنى أما تبصر من كلامه لا من كلام سيبويه قال المصنف[5]: وإلى نحو ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس: ٥٣] معنى أن استنبأ بمعنى استعلم فهي طلب للعلم، وقوله: "و ما قاربهن" قال المصنف[6]: أشرت إلى قوله: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [الملك: ٢] ويجوز أن تكون موصولة حذف صدر صلتها فبينت، وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض من كل والعائد محذوف، والتقدير: ليبلوكم الذي هو أحسن عملا منكم، ولا تعليق على هذا، وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن، ولم يقاربهن، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ [مريم: ٦٩] فضمة الياء عنده ضمة إعراب، وتقدم ذلك في باب الموصولات ومثال تعليق نسي قوله:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ::: وريحكم منّ أي ريح الأعاصر[7]

قال[8]: لأنه ضد علم، والضد قد يحمل على الضد. انتهى.

وفيه نظر؛ لأن ضد العلم الجهل لا النسيان، وضد النسيان الذكر القلبي، ويحتمل جعل من في البيت موصولة، والتقدير: من هم أنتم ولذلك - والله أعلم - لم يذكر المغاربة تعليق نسي.

ص: ونصب مفعول نحو: علمت زيدًا أبو من هو أولى من رفعه.

ش: إذا تقدم أحد المفعولين على الاستفهام كالمثال المذكور؛ جاز نصبه باتفاق؛ لأن العامل متسلط عليه، ولا مانع يمنع من العمل، واختلف في رفعه، فأجازه سيبويه، وإن كان المختار النصب عنده، وذلك لأنه مستفهم عنه من حيث المعنى؛ لأن المعنى: علمت أبو من زيد، ومنعه ابن

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.
*(٢) البيت من الطويل لجامع بن عمرو في الدرر ١/ ١٣٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٨٩، ٩٠.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٦.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٩٠.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٩٠.
(٧) البيت من الطويل لزياد بن الأعجم في الدرر ١/ ١٣٧.
(٨) سقطت من ر.

كيسان[١]، والصحيح مذهب سيبويه[٢] للقياس والسماع، أما القياس فإنهم قالوا: إن أحدًا لا يقول ذلك، مع أن أحدًا لا يستعمل إلا في النفي، لكنه لما نفي الفعل عن ضميره؛ صار كأن النفي دخل عليه، وأما السماع فقول الشاعر:

فـــوالله مـــا أدري غـــريم لويـــته ::: أيشـــتد إن قاضـــاك أم يتضـــرع[٣]

يروى برفع غريم، وإن كان نصبه أجود، وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى. قال: لأن الاعتناء بالمعاني أولى وآكد عندهم، ورد بأن الاعتناء بجهة المعنى إنما هو إذا كانت رعاية اللفظ تخل بجانب المعنى، أما إذا أمكن رعاية اللفظ من غير إخلال بجهة المعنى كمسألتنا فهو أولى.

ص: ورفعه ممتنع بعد: أرأيت بمعنى أخبرني.

ش: نحو: أرأيت زيدًا أبو من هو بنصب زيد، ورفعه ممتنع؛ لأن أرأيت بمعنى أخبرني، وأخبرني لا تعلق قال سيبويه[٤]: ألا ترى أنك لو قلت: أرأيت أبو من أنت، أو أرأيت أزيد ثم أم فلان؛ لم يحسن؛ لأن فيه[٥] معنى أخبرني عن زيد. انتهى.

والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني، وليس معلقًا عنها؛ إذ لو كان معلقًا عنها؛ لجاز تعليقه عن الأول؛ بل هي كالجملة عن الاستفهامية في نحو: ظننت زيدًا أبوه قائم، وقال أبو علي في التذكرة: لا تعلق أرأيت بمعنى أخبرني. انتهى. فقد[٦] اعترضوا على سيبويه - ومن تبعه - بأن تعليق أرأيت قد ورد كثيرًا كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ونحوها في القرآن كثير وانفصل ابن عصفور عن الاعتراض بأن جعل المفعول قد حذف اختصارًا وتقديره: "قل أرأيتكم عذابكم إن أتاكم" وخرّج الشيخ أثير الدين[٧] هذه الآية ونحوها على أن أرأيت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعدهما فأعمل فعل الشرط، وأضمر في الأول، وحذف التقدير: قل أرأيتموه أي العذاب أغير الله تدعون لكشفه، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني.

ص: وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة.

ش: وذلك لأن اسم الاستفهام والمضاف والمضاف إليه لا يعمل فيه ما قبله فلا تؤثر فيه[٨] علمت وأخواتها شيئًا؛ بل يبقى على حاله قبل دخولها إن كان مبتدأ، أو مفعولاً به، أو مصدرًا، أو ظرفًا، أو حالاً بقي على حاله. مثال المبتدأ: علمت أيهم صديقك، ومثال المفعول به: علمت أيهم ضربت، ومثال المصدر: علمت أيّ قيام قمت، ومثال الظرف: علمت أين خالد، وعلمت متى

---

(١) الهمع ١/ ٤٩٧.
(٢) الكتاب ١/ ٢٣٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٧.
(٤) الكتاب ١/ ٢٣٨.
(٥) في ر: من.
(٦) في ر: وقد.
(٧) الهمع ١/ ٤٩٨.
(٨) سقطت من ر.

ضربت زيدًا ، ومثال الحال: علمت كيف ضربت زيدًا ، وكذلك المضاف إلى أسماء الاستفهام لا يؤثر فيه[١] نحو: علمت غلام أيهم ضربت .

**ص: والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به.**

ش : نحو[٢]: فكرت أهذا صحيح أم لا؟ ومنه: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [الكهف: ١٩] أي فلينظر[٣] إلى لأنها بصرية كما ذهب إليه المصنف[٤] ، ومن منع تعليق نظر البصرية ؛ جعل النظر في الآية بمعنى الفكر ، والحرف المقدر في ، وذهب بعض النحويين إلى أن الجملة في موضع جر ، والصحيح أنها في موضع نصب .

**ص: وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد.**

ش : نحو: عرفت أيهم عندك ، ومنه: أما ترى أيُّ برق ههنا على قول المصنف[٥] والمازني أنها من رؤية البصر ، وذهب قوم من النحويين إلى أن الفعل المعلق لا يكون إلا[٦] متعديًا إلى مفعولين إما لحق الأصل نحو: علمت أو على جهة التضمين فإذا قلت: فكرت أبو من زيد وانظر أبو من زيد ، وعرفت أبو من زيد فجميعها متعد إلى اثنين لتضمنها معنى علمت . قال ابن عصفور: وهو الصحيح عندي ؛ لأن الفعل المعلق متسلط على معنى الجملة .

**ص: وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين.**

ش : نحو علمت أزيد عندك أم عمرو ، وهو ظاهر .

**ص: وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد.**

ش : نحو: عرفت زيد أبو من هو فقولك أبو من هو جملة في موضع نصب ، وهي بدل من زيد ، وهذا مذهب السيرافي[٧] ومن وافقه ، قال ابن عصفور: وهو بدل شيء من شيء على حذف مضاف ، والتقدير: علمت قصة زيد أو خبر زيد أبو من هو ، وقيل: بدل اشتمال . قال ابن الصائغ[٨]: والصحيح أنه من قسيم عرفت أخاك خبره ، يعني بدل اشتمال ، وذهب المبرد والأعلم وابن خروف[٩] وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال ، ورد بأن الجملة لو كانت حالية ؛ لجاز دخول الواو وبأن المعنى ليس على الحالية وذهب أبو علي فيما حكاه ابن جني[١٠] على أن الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت ، وأنه ضمن معنى علمت فتعدى إلى اثنين .

**ص: وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول.**

---

(١) سقطت من ر .
(٢) سقطت من ر .
(٣) في ر: لينظر .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٢ .
(٥) السابق ٢/ ٨٩ .
(٦) سقطت من ر .
(٧) المساعد ١/ ٣٧٣ .
(٨) الجمع ١/ ٤٩٨ .
(٩) الجمع ١/ ٤٩٩ .
(١٠) الرأي بلا نسبة في شرح الجمل ١/ ٣٢٢ .

ش : مثال ذلك: علمت زيدًا أبو من هو ، وإنما قال: ووجد الأول ؛ لأنه لو لم يوجد ؛ كانت الجملة في موضع المفعولين كما سبق .

**ص: ولخص القلبية المتصرفة، ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى.**

ش : احترز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يقال: تعلمك منطلقًا أي أعلمك ، ولا هبك صنعت كذا . قال الشيخ أثير الدين: وفي منع هبك محسنًا نظر ، وما أظنه إلا مسموعًا في لسانهم ، ومثال ذلك في غير هب وتعلم: ظننتني فاضلاً ، وظننتك فاضلاً ، وقال تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق: ٦، ٧] وكذا باقي أفعال القلوب ، وألحقت بها في ذلك: رأى الحلمية كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] والبصرية كقول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان: التمر والماء[1] ، قال المصنف[2]: هذا في رؤية البصر شاذ ، ومنه قول قطري:

**فلقد أراني للرماح دريئة ::: من عن يميني تارة وأمامي**[3]

ولا يجوز ذلك في غير هذه الأفعال ؛ ولذلك قال لا تخلص فلذلك تقول: ضربتك بل ضربت نفسك ، وكذا البواقي فلو وضعت النفس موضع الضمير في ظننت فقلت: ظننت نفسي عالمة فمذهب أكثر النحويين: أنه لا يجوز ، وأجازه ابن كيسان ، قال: وذلك قليل شاذ .

**ص: وقد يعامل بذلك عدم وفقد.**

ش : مثال عدم قول الشاعر:

**لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ::: وعما أقاسي منهما متزحزح**[4]

ومثال فقد قول الآخر:

**ندمت على ما كان[5] مني فقدتني ::: كما ندم[6] المغبون حين يبيع**[7]

وذلك فيهما أشذ منه في رأي البصرية ، وحكى الفراء: فقدتني ، ووجدتني وعدمتني ، ولم يذكر المصنف وجدتني والفراء أوردها فيما يتعدى إلى واحد من وجدان الضالة .

**ص: ويمتنع الاتحاد عمومًا عن أضمر الفاعل متصلاً مفسرًا بالمفعول.**

ش : قوله: "عمومًا" يعني في باب ظن وغيرها من الأفعال ، فلا يجوز: زيدًا ظن قائمًا ، ولا زيدًا ضرب يريد ظن نفسه ، وضرب نفسه ، واحترز بقوله: متصلاً من أن ينفصل الضمير ؛ فيجوز

---

(١) أخرجه البخاري في باب الأطعمة ٤١ .
(٢) النص ليس في شرح التسهيل ، وإنما قال المصنف: وهذا عدم وفقد شاذ ٢/ ٩٣ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة ، الدرر ١/ ٢٠٠ .
(٤) البيت من الطويل لجران العود في شرح التسهيل ٢/ ٩٣ .
(٥) في ر: ما فات .
(٦) في ر: يندم .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في المساعد ١/ ٣٧٤ .

الاتحاد نحو: ما ظن زيدًا قائمًا إلا هو، وما ظن زيد قائمًا إلا إياه، وما ضرب زيدًا إلا هو، وما ضرب زيدًا إلا إياه.

**فصل: يحكي بالقول وفروعه الجمل.**

ش: القول مصدر قال، ومعناه النطق اللساني، وينطلق على ما هو موضوع من مفرد، ولا ينطلق على المهمل فلا يرادف اللفظ، فينطلق على ديز مقلوب زيد، ولا رفعج مقلوب جعفر خلافًا لبعضهم إذ زعم أن القول واللفظ مترادفان، ومثال الحكاية بالقول: ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾ [الرعد: ٥] وفروعه هي الماضي نحو: ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والمضارع نحو: ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ [المائدة: ٨٣] والأمر نحو: ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾ [البقرة: ١٣٦] واسم الفاعل نحو: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨] واسم المفعول كقول الشاعر:

تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم ::: مقول لديهم: لازكا مال ذي بخل [١]

واسم المصدر نحو: مقالك الله ربنا إقرار بالربوبية.

**ص: وينصب به المفرد المؤدي معناها، والمراد به مجرد اللفظ.**

ش: أي معنى الجملة؛ كالحديث والقصة والشعر والخطبة فتقول: قلت حديثًا، وكذا البواقي فينتصب مفعولاً به، وأما نحو: قلت حقًا أو صدقًا، وقال باطلاً فهو نعت لمصدر محذوف، وقيل: هو مفعول به وهو اختيار ابن عصفور وابن الصائغ قالا: لأن الحق اسم جامد، والوصف بالجامد لا ينقاس، ومثال المراد به مجرد اللفظ قال المصنف[٢] كقولك: قلت كلمة، وقال الزجاجي: وإنما قلنا البعض، والكل مجازًا. قال ابن خروف[٣]: نصب الكل والبعض على تقدير هاتين الكلمتين، وجعل ابن خروف والزمخشري[٤] من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ولو كان مبنيًا للفاعل لقيل: يقول الناس له إبراهيم أي: يطلقون عليه هذا الاسم، وفي نصب المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة خلاف قال ابن عصفور[٥]: والصحيح أنه يحكي، ولا يجوز فيه غير الحكاية، فإن هذه المفردات من كلام المتكلم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل؛ فينبغي أن تعامل معاملة الجمل، وبذلك ورد السماع. قال:

إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة[٦]

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي يا إبراهيم، ويحتمل أن يكون فتى مبتدأ مضمر أي أنت إبراهيم. انتهى. وقيل: هو مرفوع على الإهمال، وهو

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٩٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٤.
(٣) الهمع ١/ ٥٠٢.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) الهمع ١/ ٥٠٢.
(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: معتقة مما تجيء به التجر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١١٠.

٣٩٢ ـــــــ

أجهالاً تقول بني لؤي ::: لعمر أبيك أم متجاهلينا[1]

فالفصل بأحد هذه الأشياء الثلاثة مغتفر، فإن فصل بغيرها؛ تعين الحكاية نحو: أأنت تقول زيد فاضل. هذا مذهب سيبويه والأخفش، وأجاز الكوفيون - وكثير من البصريين - النصب، ولم يعتدوا بأنت فاضلاً. قيل: لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر، وذاك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما وهو غير جيد؛ لأن الظاهر أن العمل للظاهر، وهو غير متصل بالاستفهام فلا يعمل، وقول المصنف[2]: أو بأحد المفعولين يقتضي أن الفصل بهما مبطل للعمل. وقال غيره: بشرط ألا يفصل بأجنبي. قال: وأعني بالأجنبي ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفًا أو غير ظرف؛ لم يعتد به. فعلى هذا يجوز الفصل بالحال نحو: مجدًا تقول: هندًا راحلة تجعله حالاً من الضمير في تقول.

**فروع**: إذا فصل بمعمول المعمول نحو: أهند تقول زيدًا ضاربًا، فالذي تقتضيه الأصول جواز الإعمال، وزاد السهيلي[3] شرطًا آخر لإجراء القول مجرى الظن: وهو ألا يتعدى باللام نحو: تقول لزيد عمرو منطلق؛ لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولاً مسموعًا؛ لأن الظن من أفعال القلوب، وذكر أنه يدل عليه أصول النحو مع استقراء كلام العرب.

**مسألة**: اختلف النحويون في القول العامل عمل الظن هل أجرى مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معًا؟ مذهب الجمهور: أنه لا يعمل الظن حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها، وهو اختيار أبي الفتح[4]، وزعم بعضهم أنه يجري مجرى الظن في العمل ولا يضمن معناه، واستدل بقوله:

قالت: وكنت رجلاً فطينا ::: هذا ورب البيت إسرائينا[5]

فليس المعنى على ظننت؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبًّا؛ فقالت: هذا إسرائين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف[6] واختاره صاحب البسيط. قال ابن عصفور: ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي مسخ إسرائين فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب على حد قراءة من قرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: ٦٧] وقد يمكن أن يكون أراد بقالت: ظننت وكأنها لما لم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع جعله ظنًّا. انتهى مختصرًا.

ص: **فإن عدم شرط؛ رجع إلى الحكاية، وتجوز إن لم يعدم.**

ش: إذا أعدم شرط من الشروط السابقة تعينت الحكاية إلا على لغة سليم وذلك ظاهر، وإذا اجتمعت الشروط ولم يعدم منها شيء؛ جاز إلحاقه بالظن كما سبق، وجازت الحكاية أيضًا وينشد

---

(١) البيت من الوافر، للكميت بن زيد في الدرر ١/ ١٤٠.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦.
(٣) الهمع ١/ ٥٠٥.
(٤) السابق الجزء والصفحة.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) الهمع ١/ ٥٠٥.

قول عمرو بن معدي كرب:

عـــلام تقـــول الـــرمح يـــثقل عـــاتقي ::: إذ أنـــا لم أطعـــن إذا الخـــيل كـــرت[١]

بنصب الرمح على إلحاقه بالظن وبرفعه على الحكاية، وكذلك أيضًا ليس العمل عند سليم واجبًا؛ بل جائز، والحكاية جائزة عندهم أيضًا.

فرع: إذا وقعت إن بعد القول الملحق بالظن فتحت عند سليم وغيرهم، ويجوز كسرها على الحكاية، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ أم تقولون أنّ إبراهيم ﴾ [البقرة: ١٤٠].

**ص: ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوي معه القول خلافًا للكوفيين.**

ش: وذلك كالنداء والدعاء ونحوهما فإذا وقعت الجملة بعد ناديت أو دعوت أو وصيت أو قرأت؛ لم تحك بهذه الأفعال، بل يضمر القول بعد الفعل و تكون الجملة محكية به، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجملة محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراءً لها مجرى القول الصريح، واختاره ابن عصفور وابن الصائغ[٢]. قال المصنف[٣]: والصحيح مذهب البصريين، واستدل على صحته بأنه قد جاء القول مصرحًا به في قوله تعالى ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ [هود: ٤٥] فقال ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣] قال: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [الأعراف: ٤٨] قالوا فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح.

**ص: وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي.**

ش: وذلك لأن قولاً مصدر، وقائلاً اسم فاعل، وكلاهما يضاف إلى المفعول فمثال إضافة القول قول الشاعر:

قـــول يـــا للـــرجال يـــنهض مـــا ::: مســـرعين الكهـــول والشـــبانا[٤]

ومثال إضافة قائل قول الآخر:

وأجبـــت قـــائل كـــيف أنـــت بصـــالح ::: حـــتى مللـــت وملّـــني عـــوادي[٥]

يروي بصالح بالجر وهو أصح، وبالرفع على تقدير: تقول أنا صالح، فحذف القول وأقيمت الجملة مقامه ثم حذف صدر الجملة.

**ص: وقد يغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهورها.**

ش: مثاله في الصلة:

لـــنحن الألى قلـــتم فـــأي ملمّـــة ::: برؤيتنـــا قـــبل اهـــتمام بكـــم رعـــيّا[٦]

---

(١) البيت من الطويل لعمرو بن معد يكرب في الدرر ١/ ١٣٩.
(٢) الهمع ١/ ٥٠٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٩٧.
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.
(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٣٩.

أي: قلتم نقاتلهم أو تقاتلونهم، ومثاله في غير صلة. قال المصنف[1]: قولك: أنا قال زيد، ولو رآني نفر، أي قال زيد يغلبني.

ص: والعكس كثير.

ش: يعني بالعكس الاستغناء بالمحكي عن القول نحو: ﴿أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣] في الاثنين، أي فيقال لهم: أكفرتم، ويقولون: سلام عليكم.

ص: وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة، ولا يراد به مجرد اللفظ، حكي مقدرًا معه ما هو به جملة.

ش: مثاله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود: ٦٩] قال سلام" فيقدر مع الأول فعل ناصب له أي: سلمنا، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ، والتقدير: عليكم سلام، وإما مبتدأ فيكون خبرًا، والتقدير: تحيتكم سلام، ويجوز في العربية رفعهما ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني عكس الآية.

ص: وكذا إن تعلق بغير القول.

ش: إذا تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول حكي أيضًا مقدرًا معه ما هو به جملة: فلو كان على خاتم رجل محمد، وعلقت به قرأت أو رأيت أو نحت أو نحوها. قلت: قرأت في خاتمه محمد فترفع على حسب مراد الناقش؛ لأن مراده: صاحبه أو نحو ذلك، ولو كان المنقوش: محمدًا قلت: قرأت محمدًا بالنصب، وتقدر له ناصبًا، ولو أدخلت على المنصوب رافعًا لم تغيره كقوله:

وأصفر من ضرب دار الملوك ::: يلوح على وجهه جعفر[2]

أي: اذكر جعفرًا أو نحوه فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيًا لقصد الناقش، وأنشده الفراء: تلوح بالتاء شاهدًا على لحث الشيء أبصرته.

فصل: تدخل همزة النقل على ذات المفعولين. ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل.

ش: سميت هذه همزة النقل؛ لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية، ومن التعدية إلى واحد إلى التعدية إلى الاثنين، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة، وتسمى همزة التعدية أيضًا، واحترز بقوله: "ذات المفعولين" من علم بمعنى عرف المتعدية إلى واحد، وبقوله: "ورأى أختها" من رأى البصرية، فإنهما إن نقلا بالهمزة تعديا إلى اثنين، وقوله: "فينصبان ثلاثة مفاعيل"[3] مثاله: أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً، وأريت زيدًا عمرًا فاضلاً، والأحسن أن يضبط ثلاثة بالتنوين؛ لأن مفاعيل صفة ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو في قليل من الكلام.

ص: أولها الذي كان فاعلاً، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح.

ش: يعني أول الثلاثة والأصل: علم زيد عمرًا فاضلاً فلما نقل بالهمزة؛ صار: أعلمت زيدًا

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٨.
(٢) البيت من المتقارب بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٩٩.
(٣) في ر: مفعولين.

عمرًا فاضلاً ، وهذا شأن همزة النقل تصير ما كان فاعلاً مفعولاً ، ومثال حذفه: أعلمت فرسك مسرجًا ، ولا تذكر من أعلمت ، ومثال الاقتصار عليه: أعلمت زيدًا ، ولا تذكر ما أعلمته ، وإنما قال على الأصح ؛ لأن الفائدة لا تعدم في الاستغناء عنه ، ولا في الاقتصار عليه ، وهذا مذهب المبرد وأبي بكر وابن كيسان والأكثرين ، وذهب ابن خروف وابن طاهر والشلوبين وابن عصفور[١] إلى أنه يمتنع حذفه ، والاقتصار عليه ؛ لأن الأول في أعلم كالفاعل في علم ، ونسب إلى سيبويه[٢] ، ونقل عن الأستاذ أبي علي[٣] ؛ أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ولكن يجوز الاقتصار على الأخيرين فهو مذهب ثالث .

**ص: وللثاني والثالث بعد النقل مافما قبله مطلقًا خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق.**

ش : أي: ما فما قبل النقل من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصارًا ، وحذف أحدهما اقتصارًا ، ومن التقديم والتأخير وغير ذلك من الأحكام السابقة ، ومن جملة ما فما قبل النقل منع حذفهما اقتصارًا على ما اختاره المصنف[٤] ، وقد أجاز الاقتصار هنا على الأول ، وحذف الثاني والثالث ، وقوله: خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق" ذهب قوم إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقًا وخص ذلك بعضهم بالمبني للفاعل .

وقال الشلوبين[٥]: الصحيح منع الإلغاء مطلقًا ، وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز الإلغاء ، ولا أعلم في هذا خلافًا[٦] ، وقد علمه غيره ، والصحيح ما ذهب إليه المصنف ، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر[٧] فألغى أعلم متوسطًا ، ومنه قول الشاعر:

وكيف أبالي بالعداء ووعيدهم ::: وأخشى سلمات الخطوب الصوائب
وأنت أراني الله أمنع عاصم ::: وأراف مُستكفًى وأسمح واهب[٨]

وقوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧] فعلق ينبئ وهي من أفعال الباب ، ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك للذي ::: ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى[٩]

**ص: وألحق بهما سيبويه: نبأ وزاد غيره: أنبأ وخبر وأخبر وحدث.**

ش : المجمع على تعديه إلى ثلاثة: أعلم وأرى وزاد سيبويه نبأ ، وشاهدها قول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ::: يهدي إليّ غرائب الأشعار[١٠]

---

(١) المجمع ١/ ٥٠٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٤١ .
(٣) المجمع ١/ ٥٠٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٠٢ .
(٥) التوطئة: ١٩٥ .
(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط: والأمر عندي قريب في التعليق ، والأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسماع ١/ ٤٥٦ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٠٣ .
(٨) البيتان من الطويل ، وهما بلا نسبة في الدرر ١/ ١٤٠ .
(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧٧ .
(١٠) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٣٨٢ .

قال المصنف[1]: وزاد غيره أنبأ وممن ذكرها الفارسي والجرجاني ، وذكر ابن هشام أن سيبويه زاد أنبأ أيضًا ، وزاد الفراء: أخبر وخبر ذكر ذلك في معانيه ، وشاهدهما قول الشاعر:

وخبرت سوداء العميم مريضة ::: فأقبلت من أهلي بمصر أعودها[2]

وقول الآخر:

وما عليك إذا أخبرتني دنفًا ::: وغاب بعلك يومًا أن تعوديني[3]

وزاد الكوفيون حدث ، وذكرها قوم من المتأخرين كالزمخشري ، وشاهدها قول الحارث بن حلزة:

أو منعتم ما تسألون فمن حد ::: ثنعموه لنا علينا الولاء[4]

قالوا: ولم يحفظ عن العرب مما يتعدى إلى ثلاثة غيرها ، واختار المصنف في الشرح ألاَّ يلحق نبأ وأخواتها في التعدي بأعلم قال[5]: وقد حمل سيبويه على حذف الجر قول الشاعر:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ::: كرامًا مواليها لئيمًا صميمها[6]

مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت فدل ذلك على أن تقدير حرف الجر راجح عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الحرف فكان الحمل عليه أولى هذا في نبأ ، مع كثرة استعمالها بالصورة المختلف فيها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة . انتهى .

ومن الحق نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث بأعلم جعل ذلك من باب التضمين وليست الهمزة والتضعيف للنقل ؛ إذ لم يقل العرب نبأ ولا خبر ولا حدث بمعنى علم ، ووقع في الإيضاح للفارسي أن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف ، وأجاب بعضهم عنه بأنه اعتقد أن ما عدا علم وأرى منقول من فعل متعد إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإن لم ينطق به . انتهى .

والأصل في نبأ وأخواته أن يتعدى إلى واحد بنفسها وإلى الثاني بحرف الجر ، قال ابن ولاد: نبأ وأنبأ يستعملان كثيرًا على أصلهما فتقول: أنبأته عن كذا ، وبكذا وكذا نبأ قال: وتستعمل أعلم استعمالها فتقول: أعلمت زيدًا بأمرك وعن خبرك ، وذهب بعضهم إلى أن نبأ يتعدى إلى اثنين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا ﴾ ولا دليل فيه ؛ لأن استعماله بحرف جر أكثر ، فهو من باب إسقاط الحرف ، وهذا ظاهر كلام سيبويه قال: وكما قال: نبئت زيدًا يريد عن زيد ، وفي البسيط: خبر و أخبر ونبأ وأنبأ وحدث استعملت على ثلاثة أنحاء: متعدية إلى اثنين أحدهما بحرف الجر نبأت زيدًا عن حال عمرو . **والثاني**: إلى اثنين "من أنباك هذا" .

**والثالث**: إلى ثلاثة ، واختلفوا فقيل: هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة ، وقيل: أصل فيما يتعدى

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠ .
(٢) البيت من الطويل للعوام بن حلبة في الدرر ١/ ١٤١ .
(٣) البيت من البسيط لرجل من كلاب في الدرر ١/ ١٤١ .
(٤) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة في الدرر ١/ ١٤١ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٠١ ، ١٠٢ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه .

٣٩٨ ـــــــ

مسد المفعولين ، واستدل بذلك على جواز تعليق هذه الأفعال ، ولم يذكر ذلك غيره ، ولا حجة له في الآية ؛ لأن الجملة في موضع نصب تنوب عن مفعول واحد أصله بحرف الجر ، ومما يعدّ من أفعال هذا الباب أُريتُ بمعنى أظننت مبنية للمفعول ، ونصّ سيبويه وغيره على أن فعل لم يبن للفاعل ولا يكون مفعولها الأول إلا ضمير المتكلم نحو: أريت وأري ، ونُرى فيكون - أيضًا - ضمير المخاطب نحو: كم ترى الحرورية رجلاً ، ومنه قراءة من قرأ ﴿ ونُرى الناس سكارى ﴾ [الحج: ٢] [1] ولم ينطق بأظننت الذي[2] أريت بمعناها ، وزعم المصنف في "شرح التسهيل"[3] أن أرى هذه لم يستعمل منها ماض ، وليس كذلك بل نص عليه سيبويه .

**ص: وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمة حكم ظنّ إلا في الاقتصار على المرفوع.**

ش : فإذا قلت: أعلمتُ زيدًا فاضلاً ثبت لأعلم من الأحكام ما ثبت لظن حتى الإلغاء وغيره ، وذلك ؛ لأنه صار مثله ، واستثنى الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظن وأخواتها كما تقدم ؛ لعدم الفائدة ، ويجوز في أعلم وأخواتها إذا بنيت للمفعول فتقول: أعلم زيد ، وذلك لحصول الفائدة ، وهذا على ما اختاره المصنف من منع الاقتصار في باب ظن وقد سبق ذكر الخلاف ، والله أعلم .

• • •

(١) وانظر معجم القراءات ٤/ ١٦١ .
(٢) سقط من ر .
(٣) ٢/ ١٠٤ .

## باب: الفاعل

ص: وهو المسند إليه فعل، أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول.

ش: المسند إليه يشمل الاسم الظاهر والمضمر نحو: يقوم زيد، وأنتما تقومان، ويشمل الصريح والمؤول نحو: يعجبني أن تفعل، والتقدير: فعلك، ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري بصلته هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب هشام وثعلب[1] وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل للفعل؛ فأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم قعد؛ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] وبقول الشاعر:

فما راعني إلا يسير بشرطة ::: وعهدي به قيدًا يفشي بكير[2]

وذلك ونحوه متأول، وقوله: "فعل" يشمل التام والناقص، وقوله: "أو مضمن معناه" يعني اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والظرف، والجار والمجرور إذا اعتمدا خلافًا للأخفش، فإنه لا يشترط الاعتماد، وقوله: "تام" احتراز من الناقص نحو: كان فلا يسمى المرفوع بها فاعلاً على سبيل الحقيقة، وقد سمى سيبويه[3] مرفوعها فاعلاً ومنصوبها مفعولاً على سبيل التوسع، وقوله: "مقدم" احتراز من نحو: زيد قام، أو زيد قائم فإن زيدًا في المثالين اسم أسند إليه فعل أو مضمن معناه، وليس بفاعل لتقدمه بل هو مبتدأ وما بعده خبره. هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على العامل واستدلوا بقول امرئ القيس:

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ::: فقل في مقيل نحسه متغيب[4]

أي: متغيب نحسه، وبقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدًا[5]

أي وئيدًا مشيها، وتأول ذلك البصريون على أن نحسه مرفوع بمقيل، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل. يقال: قال نحسه إذا سكن، وقيل: نحسه مبتدأ، ومتغيب خبره، ودخلته ياء النسب مبالغة كما قالوا: أحمري كما قال النابغة:

وبذلك خبرونا الغراب الأسودي[6]

في رواية من كسر، وقيل: مقيل اسم مفعول من قلته بمعنى أقلته أي فسخت عقد مبايعته، فاستعمل موضع متروك مجازًا قال المصنف[7]: وهو قول ابن كيسان.

وأما مشيها وئيدًا فمشيها بدل من الضمير المستكن في للجمال؛ لأنه خبر ما، وقال المصنف:

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٧٩.
(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.
(٣) الكتاب ١/ ٣٣ - ٣٥.
(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٠.
(٥) البيت من الرجز في شرح التصريح ١/ ٢٧١.
(٦) عجز بيت من الكامل وصدره: زعم الغداف بأن رحلتنا غدا، وهو للنابغة الذبياني في شرح التسهيل ٢/ ١٠٨.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٠٨.

يجعل سيرها مبتدأ ، ويضمر خبر ناصب وثيدًا كأنه قال: ظهر وثيدًا ، أو ثبت فيكون حذف الخبر هنا ، والاكتفاء بالحال نظير قولهم: "حكمك مسمطًا" ولو كان ما لم يمكن تأويله حمل على الضرورة ، وثمرة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان قام ، فالكوفيون يجيزون ذلك ، والبصريون يمنعون هكذا ذكر الخلاف في هذه المسألة المغاربة وابن الدهان في الغرة ، وقوله: "فارغ" قال المصنف[1]: خرج بفارغ المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير نحو: قائم زيد ، ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣] على القول بأن الذين مبتدأ ، وأسروا خبر مقدم .

ولا يحتاج إلى هذه القيد فإن المقدم في نحو ذلك لم يسند إلى الظاهر ، وإنما أسند إلى ضميره فخرج ذلك بقوله أولاً: المسند إليه ، وقوله: "غير مصوغ للمفعول" أخرج النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد ، وأمضروب الزيدان ، وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً . قال المصنف[2]: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً .

**ص: وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من" والباء الزائدتين أو حكمًا إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند إليه، وليس رافعه الإسناد خلافًا لخلف.**

ش : مذهب سيبويه[3] والجمهور أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ، وذهب خلف[4] إلى أن رافعه الإسناد ، ورد بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل والفعل موجود ؛ فلا عدول عنه ، وذهب بعضهم إلى أن كونه فاعلاً في المعنى ، ونسب إلى خلف أيضًا ، ورد بقولهم: مات زيد ، وما قام عمرو ، وذهب بعضهم شبهه بالمبتدأ ، ورد بما رد به مذهب خلف الأول ، وقوله "حقيقة" أي لفظًا ومعنى ما قام زيد ، وقوله: "أو حكمًا" يعني معنى لا لفظًا إن جر بأحدهما مثال جره بمن: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ وبالباء ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [الرعد: ٤٣] وقوله: أو بإضافة المسند" يشمل المصدر نحو: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] واسم المصدر نحو قوله - عليه السلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» [5] ولذلك لم يقل بإضافة المصدر ، وجمهور البصريين لا يرون لاسم المصدر عملاً فعلى هذا لا يكون للرجل محل مرفوع ، ويقدر ناصب لامرأته .

**ص: وإن قدم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل فعل مضمره يفسره الظاهر خلافًا لمن خالف.**

ش : مثال تقديم المسند إليه ، ولم يل ما يطلب الفعل: زيد قام فزيد مبتدأ وقام و فاعله المستكن خبره ، وخالف الكوفيون فأجازوا تقديم المرفوع على رافعه ، وتقدم مذهبهم ، وإن ولى ما يطلب الفعل نحو: إن زيد قام أكرمته ؛ فهو فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره: إن قام زيد قام ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٦ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٠٢ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٤ ، ٤٣ .
(٤) الهمع ١/ ٥١١ .
(٥) أخرجه مالك في الموطأ باب الطهارة ٦٥ ، ٦٦ .

٤٠٢ ـــــــ

بعض الأصابع أصابع .

الثاني: كالأول ولكنه ليس مؤنثًا في المعنى كقوله:

كما شرقت صدر القناة من الدم[1]

الثالث: ألاَّ يكون بعضًا لكنه شارك القسمين الأولين في جواز الحذف نحو:

تسفهت أعاليها مر الرياح[2]

وزاد الفارسي رابعًا وهو أن يكون المضاف كلامًا أضيف إليه ومنه ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ﴾ [آل عمران: ٢٥] وزاد بعض المغاربة تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث نحو: قامت عنترة ، وعليه قوله:

أبوك خليفة ولدته أخرى[3]

وظاهر إطلاق النحويين أنه يجوز تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث مطلقًا ظاهرًا أو مضمرًا فعلى هذا يجوز: الأصابع قطعت بعضها ، وقال الفراء: ومن استجاز أن يقول:

كما أشرقت صدر القناة من الدم[4]

لم يجز أن تقول: شرقت صدرها إذا كنى عنها .

ص: ولا تحذف غالبًا إن كان ضميرًا متصلاً مطلقًا أو ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس.

ش : أشار بقوله: "غالبًا" إلى أنه قد ورد حذفها مع الضمير المجازي في قوله:

ولا أرض أبقل إبقالها[5]

وفي قوله:

فإن الحوادث أودى بها[6]

وفي قوله:

إن السماحة والمروءة ضمنا ::: قبرًا بمرو على الطريق اللاحج[7]

وهذا ضرورة ، وأشار به أيضًا إلى حذفها مع ظاهر الحقيقي المتصل في قولهم: قال فلانة حكاه سيبويه[8] ، ورده المبرد وأجازه الأخفش والرماني . قال المصنف[9]: وعلى هذه اللغة جاء[10] قول

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: وتشرق بالقول الذي قد أذعته ، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شطر بيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) عجز بيت من المتقارب ، وصدره: فلا مزنة ودقت ودقها ، وهو لعامر بن جوين الطائي في شواهد الغني ٣١٩ .
(٦) عجز بيت من المتقارب ، وصدره: فإما تريني ولي لمة ، وهو للأعشى في ديوانه ١٧١ .
(٧) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه .
(٨) الكتاب ٢/ ٣٨ .
(٩) شرح التسهيل ٢/ ١١١ .
(١٠) في ر: جاز .

ليبد:

فقلت ابنتاي أن يعيش أبوهما ::: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر[1]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى مفرد بلا خلاف . انتهى .

فأثبت أنها لغة ، وقال بعض المغاربة: هو شاذ لا يجوز إلا حيث سمع ، ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون مضارعًا حذفَ منه إحدى التاءين ، وقوله: "مطلقًا" أي سواء كان ضميرًا حقيقي التأنيث نحو: هند قامت ، أو مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت ، ومثال الظاهر الحقيقي التأنيث نحو: قامت هند ، واحترز بقوله متصلاً في القسمين من نحو: هند ما قام إلا هي ، وما قام إلا أنت ، فإن لحاق التاء في نحوه ضعيف ، وكذا في الظاهر ، وسيأتي حكمه ، واحترز بحقيقي التأنيث من المجازي نحو: طلعت الشمس ، فيجوز فيه حذف التاء ، واحترز بقوله: غير مكسر من نحو: الجوارى والهنود فيجوز فيه الوجهان ، وبقوله: ولا اسم جمع من نحوه: نساء وفوج ، وبقوله: ولا جنس كنسوة ، فيجوز في جميع ذلك: قام وقامت ، ودخل الجنس فاعل نعم فيجوز نعم المرأة في لغة من لا يقول قالا فلانة .

**ص: وحاقها مع الحقيقي المقيد المفصول بغير إلا أجود، وإن فصل بها فبالعكس.**

ش: مثال الفصل بغير إلا: قام اليوم هند ، ويجوز: قامت بالتاء ، وهو الأجود ، ومثال الفصل بإلا: ما قام إلا هند ، ويجوز: ما قامت بإلا وحذفها أجود . هذا اختيار المصنف[2] . قال: وبعض النحويين لا يجيز ثبوتها مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقوله:

وما برئت من ريبة وذم ::: في حربنا إلا بنات العم[3]

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ، ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: ﴿ فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ذكرها أبو الفتح ، وقال[4]: إنها ضعيفة في العربية .

قال الأخفش: يقولون: ما جاءني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على المعنى في أحد ولا يؤنثون إلا في الشعر نحو قول الشاعر:

فما بقيت إلا الضلوع الجراشع[5]

**ص: وحكمها مع جمع التكسير وشبهه، وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها في الواحد المجازي التأنيث.**

ش: فيجوز إلحاق التاء للفعل المسند إلى كل واحد ، وهذه الأصناف الثلاثة وتركها فجمع التكسير كالزيود والهنود ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث ، والمراد بشبهه اسم الجمع في المذكر

---

(١) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٢١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١١٤ .
(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١١٤ .
(٤) المحتسب ٢/ ٢٦٦ .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: طوى النحر والأجزاء ما في غروضها ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٩٦ .

نحو: قوم، والمؤنث نحو: فوج وجمع المذكر بالألف والتاء يشمل العاقل نحو: طلحات وغيره نحو: دريهمات.

**ص: وحكمها مع التصحيح غير المذكور آنفًا حكمها مع واحده.**

ش: غير المذكور و هو ما جمع بالواو والنون كالزيدون، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث نحو: الهندات فحكم كل منهما حكم واحده، فلا تقول: قامت الزيدون كما لا تقول: قامت زيد؛ بل يتعين التذكير، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام هند إلا على لغة قال فلانة[1]، وأجاز الكوفيون إلحاق التاء مع جمع المذكر السالم فتقول: قامت الزيدون كما يجوز ذلك في التكسير، والصحيح أنه لا يجوز إذا لم يسمع من كلامهم، والقياس يأباه؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد؛ وذلك لسلامة واحده، وأجاز الكوفيون أيضًا تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير يذكر على معنى الجمع ويؤنث على معنى الجماعة، واختاره أبو علي[2]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠] وبقول الشاعر:

**عشية قام النائحات وشققت ::: جيوب بأيدي مأتم وخدود**[3]

وأجيب عن الآية بأن التاء حذفت للفصل بالمفعول، وأما البيت فشاذ نحو: قال فلانة أو روعى الموصوف المحذوف أي قام النساء النائحات.

**ص: وحكمها مع البين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء.**

ش: فيجوز: قام البنون، وقامت البنون. قال الشاعر:

**قالت بنو عامر خالوا بني أسد ::: يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام**[4]

وقامت البنات، وقام البنات قال الشاعر:

**فبكي بناتي شجوهن وزوجتي ::: والطامعون إلى ثم تصدعوا**[5]

فحكم البنين كحكم الأبناء وحكم البنات كحكم الإماء في جواز الأمرين وذلك لتغير لفظ الواحد فيهما فأشبها التكسير.

**ص: وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة، ونون تأنيث الحرفية.**

ش: الضمير في تساويها عائد إلى تاء التأنيث الساكنة فحيث قلت فعلت بالتاء لزومًا؛ قلت تفعل بالتاء أيضًا لزومًا نحو: تقوم هند، والنار تضطرم، ومن قال: قال فلانة: يقول هند بالياء المثناة من أسفل، وحيث جاز في الماضي فعلت وفعل؛ جاز في المضارع تفعل ويفعل بالتاء والياء فتقول: تطلع الشمس ويطلع الشمس، وتقوم اليوم هند، ويقوم اليوم هند، ونظيره:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨.
(٢) التوطئة ١٥٦.
(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي عطاء السندي في لسان العرب (أتم).
(٤) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في الكتاب ١/ ٣٤٦.
(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في التصريح ١/ ٢٨٠.

ولا أرض أبقل إبقالها[1]

في المضارع قولـه:

وهـل يـرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثـلاث الأثـافي والرسـوم الـبلاقع[2]

فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر مسند إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء، وهكذا حكم نون الإناث الحرفية فتقول: خرجن أو يخرجن الهندات. قال المصنف[3]: من التزم التاء في قامت هند؛ لا يستغني في نحو[4]: قامت الهندات عن التاء والنون الحرفية، وهذه النون الحرفية من فروع لغة: أكلوني البراغيث، وسيأتي ذكرها.

ص: وقد يلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحدًا من ظاهر، أو ضمير منفصل علامة كضميره.

ش: المراد بما ليس واحدًا المثنى والمجموع فتقول: قاما الزيدان، ويقومان الزيدان، وقاموا الزيدون، ويقومون الزيدون، وقمن الهندات، ومن ورود ذلك في التثنية قولهم: التقتا حلقتا البطان، وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: "ووقعتا ركبتاه إلى الأرض" وفي الجمع قولـه:

يلومونـني في اشـتراء النخيـل ::: أهـلي فكلهم يلوم[5]

وفي جمع المؤنث قولـه:

ولكـن ديـافيّ أبـوه وأمـه ::: بحـوران يعصـرن السـليط أقاربـه[6]

وهذا اللغة يسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث، واختلف النحويون فيما ورد من ذلك فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر وما بعدها بدل منها، وذهب آخرون إلى أنها ضمائر أيضًا وما بعدها مبتدأ، وهي خبر مقدم، وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة، وإما أن يحمل جميع ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح، بل الصحيح أنها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل أئمة العربية أنها لغة قوم من العرب مخصوصين.

قال سيبويه: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك وحكى البصريون أن أصحاب هذه اللغة هم طيّ يلزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وحكى أيضًا بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، ولو كانت ضمائر كما زعم بعضهم؛ لما اختص به قوم دون قوم.

فرع: لو فككت التثنية أو الجمع أو عطفت لامتناع التثنية أو الجمع نحو: قام زيد وزيد، أو قام زيد وعمرو، وقال ابن هشام: لا يجوز الإثبات بالعلامة المذكورة، وليس بصحيح؛ بل السماع يرد عليه كقول الشاعر:

تـولى قـتال المـارقين بنـفسه ::: وقـد أسـلماه مـبعد وحـميم[7]

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٥٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١١٥.
(٤) سقط من ر.
(٥) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦.
(٧) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦.

وقولـه: "من ظاهـر" قد مثل، "أو ضمير منفصل" مثاله: الزيدان ما قاما إلا هما، والزيدون ما قاموا إلا هم، والهندات ما قمن إلا هن، وقال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها، وذكر آثارًا منها قولـه ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»[1] أخرجه مالك في الموطأ ثم قال: لكني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجردًا فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم».

ص: ويضمر جوازًا فعل الفاعل المشعر به ما قبله، والمجاب به نفي أو استفهام.

ش: مثال المشعر به ما قبله قولـه تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَـهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] أي: يسبحه، ومنه قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومه[2]

أي: يبكيه ضارع، وشرط المصنف في جواز مثل ذلك ألا يلتبس بالنائب عن الفاعل فلو قيل: يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال؛ لم يجز، ولو قيل: يوعظ في المسجد رجال زيد؛ جاز لعدم اللبس، وما ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك هو مذهب الجرمي وابن جني[3] فيجوز عندهم: أكل الطعام زيد، وشرب الماء عمرو، ومذهب جمهور النحويين أنه لا ينقاس، والآية تحتمل أن يكون "رجال" خبر مبتدأ محذوف أي: المسبح رجال، وكذا البيت أي الباكي ضارع كذا خرجه صاحب البسيط، وقيل: يزيد منادي، وضارع نائب الفاعل، وأجاز بعض النحويين: زيد عمرو على تقدير: ليضرب زيد عمرًا، وقد منع سيبويه ذلك، وإن لم يلتبس لاستدعائه إضمار فعل آخر أي: قل ليضرب فكثر الإضمار، ومثال المجاب به نفي أو استفهام: بلى زيد. في جواب ما جاء أحد، ونعم زيد في جواب هل أتى أحد؟ فالمجاب في ذلك مرفوع بفعل مقدر؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل ما هو جواب لـه.

قال المصنف[4]: والحكم بالابتداء على المجاب به نفي أو استفهام غير ممتنع؛ لأن مشاكلة الجواب لما هو جواب لـه في اللفظ غير لازمة؛ بل قد يكتفى فيه بمراعاة المعنى، ومنه قراءة أبي عمرو ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٩] جوابًا لقولـه ﴿ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَمَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [المؤمنون: ٨٨] فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحق الجواب من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتشاكل الجملتان لولا أن الاستعمال بخلافه فلا يجيء مكملاً إلا والفعل فيه مقدم على الاسم نحو: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة: ٤] ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩] وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدمًا[5]؛ لأن المكمل أصل، والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الأصل، ولأن موافقة العرب بتقدير الفعل متيقنه

(١) رواه أحمد في المسند ٥/ ٤٢٨.
(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومخبط مما تطيح الطوائح، منسوب لعديدين في التصريح ١/ ٢٧٤.
(٣) الهمع ١/ ٥١٥.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٠، ١٢١.
(٥) في ر: مقدما.

وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير التقديم . انتهى .

ص: **ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرًا منويًا ونحو ذلك.**

ش : مثال حذفه مع رافعه المدلول عليه: بلى زيدًا في جواب من أكرم؟ وذلك كثير ، ومذهب الكسائي: جواز حذف الفاعل وحده في باب التنازع وفي غيره ، واستدل بظواهر آيات وأبيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ؛ يمكن فيه الإضمار كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ ﴾ [يوسف: ٣٥] أي بدا لهم بداء كما قال:

**بدا لك في تلك القلوص بداء**

قال المصنف[1]: ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي مثل (ظهر)[2] وبان وتبين ، أو يكون الفعل فعل استثناء كقاموا عدا زيدًا ، وخلا عمرًا ، وحاشا بكرًا أي: جاوز قيامهم زيدًا . انتهى .

وما ذهب إليه في أفعال الاستثناء مذهب غريب ، وسيأتي تحقيقه في بابه إن شاء الله تعالى ، وقد خرج الشيخ أثير الدين الآية على تخريج حسن ، وهو أن يكون الفاعل ضمير المصدر المفهوم من قوله: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [يوسف: ٣٢] وقوله: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣] .

وقوله: "أو نحو ذلك" مثال قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [النور: ٤٠] ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، ولكن سياق الكلام يدل عليه . قاله المصنف[3] . وقال غيره: بل هو عائد على محذوف مضاف إلى ظلمات التقدير: أو كذي ظلمات قال المصنف[4]: ومثله قوله – عليه السلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[5] أي: ولا يشرب الخمر شاربها .

• • •

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٢ .
(٢) سقطت من ر .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٣ .
(٤) السابق الجزء والصفحة .
(٥) التاج الجامع للأصول ١/ ١٣٤ .

## باب: النائب عن الفاعل

ش: هذا اصطلاح المصنف في ترجمة باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ص: قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا.

ش: الغرض اللفظي نحو: ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾ [الحج: ٦٠] وموافقة المسوق السابق كقول بعض الفصحاء: "من طابت سريرته؛ حمدت سيرته"[1] وإصلاح النظم كقول الأعشى:

علّقتها عرضًا وعلقت رجلاً ::: غيري وعلق أخرى ذلك الرجل[2]

والمعنوي: العلم به نحو: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] والجهل به نحو: "ضرب زيد إذا لم يعرف من ضربه وألاّ يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ [النساء: ٨٦] وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله - عليه السلام: «من ابتلي[3] منكم بهذه القاذورات» [4] وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو: طعن عمر، والستر على الفاعل خوفًا من أو عليه فهذه عشرة أشياء ذكرها المصنف[5]. وقوله: "جوازًا" أي: إن لم يكن في مثل أو جار مجراه، وقوله: "أو وجوبًا" أي إن كان في أحدهما.

ص: فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به.

ش: قوله: "في كل ما له" يشمل أحكام الفاعل من الرفع، ووجوب التأخير، وتنزله منزلة الجزء، وامتناع الحذف؛ لكنه لا يجري في العامل؛ لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرفي مصدري خلاف، ومثال المفعول به: ضرب زيد، ونيابته متفق عليها.

ص: أو جار ومجرور.

ش: مثاله: سير بزيد، وغضب على عمرو، وظاهر كلامه أن الجار والمجرور معًا في موضع الرفع. قيل: وهذا لم يذهب إليه أحد، ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم أكان الحرف زائدًا نحو: ما ضرب من أحد، أم غير زائد نحو: سير بزيد، وذهب الكوفيون وبعض البصريين، أن ذلك لا يجوز إلا فيما فيه حرف الجر زائد، وأما إذا كان غير زائد؛ فلا يجوز ذلك، واختلف هؤلاء في الذي يقوم مقام الفاعل إذا كان الحرف غير زائد على أربعة مذاهب:

**الأول**: مذهب البصريين - ونصّ بعضهم على أنه ابن درستويه[6]: أنه ضمير عائد على المصدر

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٥.
(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٥٧.
(٣) في ر: بلي.
(٤) رواه مالك في الموطأ في كتاب الحدود برقم: ١٢.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٢٥، ١٢٦.
(٦) الهمع ١/ ٥٢٣.

المفهوم من الفعل ، وإليه ذهب السهيلي وتلميذه الرندي[١] ، ويبطله أن العرب تقول: سير بزيد مسيرًا بنصب المصدر .

**الثاني**: مذهب الكسائي وهشام[٢]:

أنه ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعلاه مبهمًا من حيث كان محتملاً ؛ لأن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان ، ولم يقم دليل على أن المراد بعض ذلك دون بعض .

**الثالث** – مذهب الفراء[٣]: أن حرف الجر في موضع رفع ، وهذا مبني على مذهبه في نحو: مررت بعمرو فالباء عنده في موضع نصب ، ومذهب البصريين أن موضع[٤] المجرور في موضوع نصب ، وذهب قوم إلى أن قولك: سير بزيد هو على إضمار الطريق ؛ لأن السير لا يكون إلا في مكان ، والمعنى قطع به طريق .

**تنبيه**: حكى أبو جعفر النحاس[٥] اتفاق النحويين على أن هذا الجار والمجرور في نحو: سير بزيد لا يتقدم ، وعلة ذلك – عند البصريين – نيابته عن الفاعل ، وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم ، وخالف السهيلي[٦] فقال مستدلاً على مذهبه السابق ، ولأنه لو كان في موضع الفاعل ؛ لما جاز بزيد مسير ، وعن زيد سئل ، وفي التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٦] ورد عليه بالإجماع . وقال ابن أصبغ[٧]: هي جائزة في القياس ، يعني التقديم .

**فرع**: إذا جر المفعول له فقيل: لا يجوز أن ينوب عن الفاعل ، وهو رأي أبي علي وابن جني[٨] ولذلك لم يكن في قوله:

**يغضي حياء ويغضي من مهابته**[٩]

مفعولاً لم يسم فاعله أعني من مهابته ، وقيل: يجوز ذلك ، وأما إذا كان منصوبًا ؛ فلا يجوز ، وقال ابن الخباز في شرح الجزولية: حروف الجر فوضى في جواز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرض أحد لهذا فمن ذلك: اللام التي للتعليل لا يجوز بناء الفعل لها ، وكذلك الباء ، ومن إذا أفادتا ذلك ، ومن ذلك رب ؛ لأن لها صدر الكلام ، ومن ذلك مذ ومنذ ؛ لأنهما ضعيفتا التصرف . انتهى .

وقال ابن إياز: وأقول أخل – رحمه الله – بالباء الخالية كقولك: خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل ؛ كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك ، وأخل بحاشا وعدا وخلا إذا جردن وكن

---

(١) السابق الجزء والصفحة .
(٢) الهمع ١/ ٥٢٤ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .
(٤) سقط من ر .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٧) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٨) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٩) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: فلا يكلم إلا حين يبتسم ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩ .

للاستثناء ، وأخل بالمميز إذا كان معه من كقولك: طبت من نفس ، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا فاعرفه .

**ص: أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل.**

ش : مثال الملفوظ به: سير بزيد[1] سير طويل ، ومثال المدلول عليه بغير العامل قولك[2]: بلى سير لمن قال: ما سير سير شديد ، واحترز بقوله: "لغير مجرد التوكيد" من نحو: قام زيد قيامًا فلا يجوز: قيم قيامًا لعدم الفائدة ، فإن كان مختصًّا بنوع ما من الاختصاص بتحديد العدد ، والاختصاص بالوصف ، أو الإضافة ، أو كونه اسم نوع ؛ جاز ذلك ، وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بنعت مقدر فتقول: سير بزيد سيرًا إذا أردت به نوعًا من السير فتحذف الصفة لفهم المعنى ، وقال ابن عصفور: إن هذا مما انفرد به سيبويه وحكاه غيره عن أبي العباس ، وقال غيره: يجوز إذا كان جمع سيره . وقال ابن أبي الربيع[3]: إذا كان المصدر مؤكدًا ؛ لم يبن له الفعل إلا أن يعلق به ظرف غير متصرف نحو: حيل دونك قال تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٤] النائب مضمر يعود على المصدر المفهوم من حيل ، واحترز بقوله: "مدلول عليه بغير عامل" من نحو قولك: جلس أو ضرب وأنت تريد هو أي: جلوس وضرب ، وذلك ؛ لأن الفعل إنما يدل على المصدر الذي هو لمجرد التوكيد ، وهو لا ينوب ملفوظًا به فكيف ينوب منويًّا ، وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه ؛ لأنه قال: وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه . قال ابن خروف[4]: لا يجيز أحد من النحويين بناء الفعل لما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد . لا يجيز أحد: قعد وضحك من غير شيء يكون بعد هذا ؛ ثم ادعاؤه أنه مذهب سيبويه فاسد ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب ، والذي أجازه سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قعد ، ولمتوقع السفر: قد سوفر أي: قعد القعود ، وسوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع ، والدال عليه أمر آخر . انتهى .

ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين: أنه لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل ؛ فلا يجوز في جلس زيد ؛ جلس ، ولا في ضرب زيد: ضرب ، وما نسبه الزجاجي إلى سيبويه من إجازة ذلك غلط عليه ، وزعم الكسائي وهشام أن ذلك يجوز على أن الفعل مجهول يحتمل المصدر والزمان والمكان ، ولم يعلم أيها هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه .

قال ابن السيد[5]: والأشبه في هذا لمن أجازه أن يضمر مصدر الفعل ؛ لأن الفعل يدل على مصدره كما قال الزجاجي . انتهى . ويشهد لمن أجاز قول الشاعر:

---

(١) سقط من ر .
(٢) سقط من ر .
(٣) الارتشاف ٢/ ١٨٩ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٧ .
(٥) الهمع ١/ ٥٢٥ .

وقالت متى يبخل عليك ويعتلك ::: يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب[1]

فيعتلك لازم مبني للمفعول ولا مفعول له ظاهر، ولا يجوز أن يكون المفعول عليك محذوفة؛ لأن نائب الفاعل لا يحذف، وأهمل المصنف هنا شرطًا في المصدر وهو: أن يكون متصرفًا احترازًا من نحو: معاذ الله وريحانة وسبحان الله وعمرك الله؛ لأن العرب التزمت فيها النصب، وقد نبه المصنف عليه في هذا الكتاب، وقال ابن إياز: المختار نقل المصدر عند إقامته مقام الفاعل، وجعله كالمفعول به ثم قال: وبعضهم لا يرى ذلك. انتهى.

**ص: أو ظرف مختص متصرف، وفي نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف.**

ش: مثال المختص المتصرف من الزمان: سير وقت طيب، ومن المكان: جلس مكان بعيد، واحترز من غير المختص فإنه لا يقام مقام الفاعل فلا يقال: سير وقت، ولا جلس مكان، واحترز من غير المتصرف، وهو ما لزم الظرفية نحو: سحر معينًا، ونحو: ثم فلا يقال: سير سحر، ولا جلس ثمة قال المصنف[2]: وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جلس عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز ابن السراج[3] نيابة الظرف المنوي. انتهى. وهذا هو الخلاف المشار إليه.

**ص: ولا يمتنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل.**

ش: لم يتعرض المصنف لشرح هذه المسألة، ومثالها: اختيرت زيدًا الرجال، فزيدًا منصوب بنفس الفعل فتقول: اختير زيد الرجال، ويجوز نيابة المنصوب لسقوط الجار أيضًا؛ فتقول: اختير الرجال زيدًا برفع الرجال، وهذا مذهب الفراء، ومذهبه: أنه لا يجوز نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل فكما لا تجوز عندهم نيابة المقيد بالحرف لفظًا مع وجود المصرح؛ فكذلك لا تجوز نيابة المقيد بالحرف تقديرًا، وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز: أمر الخير زيدًا إلا على القلب.

**ص: ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقًا للأخفش والكوفيين.**

ش: لا يجوز عند البصريين أن ينوب غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو مجرور مع وجوده، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون.

قال المصنف[4]: ويقوِّيهم أقول مع أنه وارد عن العرب، واستدل مجيز ذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿ **ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون** ﴾ [الجاثية: ١٤][5] وقال الأخفش[6] في ضرب الضرب الشديد زيدًا، وضرب اليومان زيدًا، وضرب مكانك زيد، ونقل بعض المغاربة عن الأخفش شرطًا في إقامة غير المفعول به مع وجوده وهو: أن يتقدم على المفعول به، فإن تأخر؛ لم يجز أن يقام إلا المفعول به،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٧، ١٢٨ مع تقديم وتأخير في العبارة.
(٣) الأصول ١/ ٨٠، ٨١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.
(٥) والقراءة في الإتحاف ٣٩٠.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.

وعلى هذا فلا يكون كمذهب الكوفيين ، وتكون المذاهب ثلاثة ، وقد ورد شواهد كثيرة تدل على صحة ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون نثرًا ونظمًا ، وتأول المانعون ما ورد من ذلك ، وأما الأبيات فتحمل على الضرورة ، أو تؤول ، وتؤولت قراءة أبي جعفر على وجهين:

**أحدهما**: أن يكون التقدير: ليجزي الجزاء ، وقومًا مفعول بفعل مقدر أي: يجزيه قومًا .

**والثاني**: أن يكون التقدير: ليجزي الخير قومًا . والخير مفعول به ؛ لأن هذا الفعل يتعدي إلى اثنين فأضمر الأول .

**مسألة**: إذا عدم المفعول به ؛ قال الجزولي[1]: تساوت مراتب البواقي ، واختار ابن عصفور[2] إقامة المصدر ، وقيل: يختار إقامة المجرور ، وهو اختيار ابن معط[3] ، والشيخ أثير الدين[4] إقامة ظرف المكان ؛ لأنه أقرب إلى المفعول به ؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان ، وأما المجرور ؛ فقد اختلف النحويون في جواز إقامته .

**ص: ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا إن أمن اللبس، ولم يكن جملة أو شبهها خلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم.**

ش : نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف ، وكذا نيابة الثاني في باب كسى .

قال المصنف[5]: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في باب أعطى إذا أمن اللبس نحو: أعطيت زيد درهمًا ، ولا في منعها إذا خيف اللبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا . انتهى .

ونقل أبو ذر مصعب بن أبي بكر عن أبي علي الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني وهو نكرة مع وجود الأول وهو معرفة إذا أمن اللبس .

قال ابن هشام: لا أعرف هذا المذهب لأبي علي إلا من قول أبي ذر ، وعن الكوفيين أنه يقبح إقامة نحو: أعطي زيد درهمًا فإن كان معرفة كالأول ؛ فهما في الحسن سواء ، والبصريون: إقامة الأول عندهم أحسن ، وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن المفعول الثاني في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا ليس منصوبًا بأعطيت ؛ بل بفعل مقدر تقديره: قبل أو أخذ درهمًا ، فعلى مذهب هذين لا يجوز أن يقام الثاني مقام الفاعل ، وزعم بعض النحويين أن أعطى وبابها إذا بنيت للمفعول ؛ لم ينتصب الثاني بها ؛ بل يبقى منصوبًا بفعل الفاعل على أصله ، وإذا كان نصبه كذلك فكيف يجوز أن يقام مقام الفاعل ، وزعم بعض النحويين أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وهذه المذاهب – وإن كانت ضعيفة – تقدح في قول المصنف: "لا خلاف" وأما نيابة الثاني من باب ظن فمنعها بعضهم ، وهو اختيار الجزولي[6] وابن هشام الخضراوي[7] ، وذهب قوم إلى جواز ذلك إن أمن

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٣ .
(٢) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٣) الفصول الخمسون ١٧٧ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ .
(٦) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٤ .
(٧) الارتشاف ١/ ١٨٧ .

الليس ولم تكن جملة ولا شبيهًا بالجملة لكن إقامة الأول أولى ، وشرط بعضهم في جواز نيابته ألا يكون نكرة فلا يجوز: ظن قائم زيدًا فإن عدم المفعول الأول وبقيت الجملة ؛ فمقتضى مذهب الكوفيين جواز ذلك فتقول: علم أبهم أخوك ، وقد أجاز ذلك السيرافي والنحاس[١] في ترجمة سيبويه: هذا باب ما الكلم في العربية إذا جعلت ما استفهامًا ، ومنع ذلك الفارسي[٢] في التعاليق ، وإذا أقيم أحدهما ، وبقي الآخر منصوبًا ؛ اختلفوا في ناصبه فمذهب سيبويه - والحذاق: أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه ، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بالنصب الذي كان له قبل أن يبنى للمفعول ، وهو اختيار الزمخشري[٣] . قال: إنما ينتصب بتعدي فعل الفاعل إليه فلما زال ؛ بقي على ما كان عليه قبل: ورده ابن عصفور ، وسماه الزجاجي: خبر ما لم يسم فاعله في جمله ، ففهم ابن عصفور أنه مذهب ثالث ، ورد عليه بأنا لا نسمي خبرًا إلا ما في الأصل خبر المبتدأ لا ما جاء منصوبًا بعد مرفوع ، وليس بخبر في الأصل .

قيل: وليس كما فهم ابن عصفور ؛ لأن الزجاجي لم يذكر ذلك في جمله إلا تقريبًا على المبتدئ ، لا أنه اختيار له ومذهب .

وأما باب أعلم فأكثر النحويين يمنع فيه نيابة الثاني والثالث ؛ لأن الأول مفعول صحيح ، والثاني مبتدأ وخبر ، واختاره ابن عصفور ، وأجاز قوم نيابة الثاني إذا أمن اللبس ، واختاره المصنف[٤] ، وأما الثالث فيفهم من كلام المصنف جواز نيابته ، وذكر ابن هشام الخضراوي[٥] الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث ، وذكر صاحب المخترع[٦] جواز ذلك عن بعضهم .

**ص: ولا ينوب خبر كان المقرد خلافًا للفراء.**

ش : قال المصنف[٧]: حكى السيرافي في شرح الكتاب أن الفراء يجيز: كين أخوك في كان زيد أخاك ، وزعم أنه ليس من كلام العرب ، ورد عليه بأن قيل: هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر . انتهى .

ونقول: اختلف النحويون في كان الناقصة ، فقال الفارسي: لا يجوز بناؤها لما يسم فاعله مطلقًا ، وأجاز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون .

قال سيبويه[٨] ما نصه: وتقول: كناهم كما تقول: ضربنا وتقوم: إذا لم نكنهم فمن ذا يكنهم ، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ثم قال: هو كائن ومكون كما كان ضارب ، ومضروب فقول سيبويه: مكون إنما هو مفعول من كين ، وأشكل كلام سيبويه على الناس ، وأما السيرافي

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٨٧ .
(٢) الارتشاف ٢/ ١٨٧ .
(٣) الهمع ١/ ٥٢٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩ .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٨٨ .
(٦) السابق الجزء والصفحة وصاحب المخترع هو الزجاجي ، وكتابه المخترع في القوافي .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٨) الكتاب ١/ ٤٦ .

فذهب إلى أنها إذا بنيت للمفعول ؛ حذف اسمها والمحذف لحذفه خبرها ، وأقيم ضمير مصدرها مقام المحذوف ، ورده ابن عصفور بأن الصحيح[1] أنه ليس لها مصدر ، واختار ابن خروف مذهب السيرافي ، واختار ابن عصفور أنها تبنى للمفعول بأن يحذف اسمها وخبرها ، ويقام ظرف أو مجرور .

قال: وإنما ذكر سيبويه مكون خاصة ولم يذكر مكون فيه ؛ لأنه أراد أن يبين كيفية بناء المفعول منه ، فإذا أردت التكلم بالمفعول ؛ لم يكن بد من التكلم ، وأما الكوفيون فأجازوا في كان عبدالله قائمًا: كين قائم ، وقد نقله المصنف[2] عن الفراء فإن كان خبرها جملة فسيأتي الكلام عليه .

**ص: ولا تميز خلافًا للكسائي.**

ش: قال المصنف[3]: أجاز الكسائي في امتلأت الدار رجالاً . امتلئ رجال ، وحكى خذه مطيوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسه والمسفوه رأيه والموقوف أمره . انتهى .

وقال ابن عصفور[4] بعد أن ذكر أن التمييز لا يقام مقام الفاعل فأما قوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] و ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] وأمثالهما . فالفراء يقول: هو ينتصب بتحويل الفعل عنه في الأصل: بطرت معيشتها وسفهت نفسه والناصب له الحديث والمحدث عنه ، ولم يجز إقامتها مقام الفاعل ، وذهب الكسائي[5] إلى أنه منتصب على التشبيه بالمفعول به ، وانتصب بخروجه عن الوصف كغيره من المنصوبات ، وأجاز أن يقام الفاعل ، ولم يجز تقديمه فلم يجز: نفسه سفه زيد . انتهى .

وهو مخالف لنقل المصنف ، ووافق المصنف في نقل إقامة التمييز الكسائي وابن أصبغ والصفار ، وزاد نقله عن هشام ، ونقل الصفار[6] عن الكسائي جواز التقديم في نحو: وجع رأسه وسفه رأيه وهو خلاف ما نقل ابن عصفور .

**ص: ولا يجوز كين يقام، ولا جُعل يفعل خلافًا لـه وللفراء.**

ش: إذا كان خبر كان جملة اسمية ؛ لم يجز بناؤها للمفعول نحو: كان زيد وجهه حسن ، وكان زيد أبوه منطلق ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل ، وكذا لو كان فعلاً رافعًا للظاهر نحو: كان زيد يحسن وجهه . قال النحاس: لم يجز في كل قول .

وفرق الكوفيون بين هذا وبين: كان يقوم ، فإن كان الخبر فعلاً مضارعًا رافعًا ضمير اسمها ، أو فعلاً ماضيًا كذلك نحو: كان زيد يقوم ، أو كان زيد قام . فذهب الكسائي والفراء[7] إلى جواز بنائها للمفعول ، فتقول: كين يقام ببناء كل من الفعلين ، وكذلك جُعل يُفعل في جعل زيد يفعل ببناء الفعلين ؛ لأن جعل المذكورة من أفعال المقاربة فلها حكم كان ، وللفراء لا يقدر في الفعل شيئًا . قال:

---

(١) سقطت من ر .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١٩٣ .
(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٤ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .

لأنه إذا ترك من كان ؛ لم يثبت من يقوم ؛ لأنهما جميعًا فعلان لاسم واحد ، ومقتضى قول الكسائي أنه يقدر فيهما ضميرًا مجهولاً ، ونقل الكسائي أنه يقول: كان يقام يجعل في كان ضميرًا مجهولاً ، ويرد يفعل على يفعل ويجعل فيه مجهولاً آخر . وقال هشام: كين يقام ، وكان يقام إن شئت ألزمت الأول ما يلزم الثاني ، ولجعل فيهما جميعًا مجهولاً ، وإن شئت تركت الأول على حاله ، وأجاز الفراء[1]: كين قيم في كان زيد قام ، ولا يقدر في الفعل شيئًا ، وأما البصريون فلا يجوز عندهم شيء من ذلك ، والله أعلم .

**فصل: يضم مطلقًا أول فعل النائب.**

ش : أي سواء كان مضارعًا أم ماضيًا نحو: ضرب زيد ، ويضرب .

**ص: ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوله تاء، أو مع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل.**

ش : أي: ويضم أوله مع ثانيه نحو: تُعلم العلم ، وتعجل وتضورب وتشوطن ، وتنقلب تاء تفعيل وألف تفاعل واوًا كما انقلبتا في فيعل وفاعل ، ومثال ضم ثالثه: انطلق .

**ص: وحرك ما قبل الآخر لفظًا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرًا بكسر إن كان الفعل ماضيًا، وبفتح إن كان مضارعًا.**

ش : مثال ذلك لفظًا: ضُرب ويضرب بكسر الراء في الماضي وبفتحها في المضارع ، ومثاله تقديرًا في المعتل: قام وباع: قيم وبيع ، ويقام ويباع بإسكان ما قبل الآخر لفظًا وهو متحرك تقديرًا ، ومثال المدغم: ردّ وشدّ تقول فيهما: رد وشد والأصل: ردد وشدد فأدغم في المضارع يرد ويشد والأصل: يردد ويشدد فأدغم أيضًا ، ونقلت حركة المدغم إلى الساكن قبله .

**ص: وإن اعتلت عين الماضي ثلاثيًا أو على الفعل، أو افتعل؛ كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم، وربما أخلص ضمها.**

ش : مثال الثلاثي: قال وباع ، ومثال انفعل: انقاد ، وافتعل: اختار ، وذكر في جميع ذلك ثلاثة أوجه: كسر ما قبلها بإخلاص فتقول: قيل وبيع وانقيد واختير ، والأصل في قيل: قول فنقلت كسرة الواو استثقالاً إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأصل بيع: بُيِع فنقلت كسرة الياء استثقالاً إلى الباء بعد سلب حركتها ، وأصل انقيد: انقود ففعل فيه ما فعل في قيل ، وأصل اختير: اختير ففعل فيه ما فعل في بيع .

**الثاني:** كسر ما قبل العين بإشمام ، وقرأ بهذا الوجه من السبعة: نافع وابن عامر والكسائي في نحو: ﴿ وَغِيضَ ﴾ [هود: ٤٤] و ﴿ سِيءَ ﴾ [هود: ٧٧] والمراد بالإشمام هنا أن تشاب الكسرة شيئًا من صوت الضمة ، وليس هو المذكور في الوقف ؛ لأن ذلك لا يمكن هنا ، والإشمام مسموع هنا ، وهناك غير مسموع هذا هو المفهوم من كلام سيبويه .

**الثالث:** إخلاص الضم فإن كانت العين واوًا ؛ سلمت نحو: قول ، وإن كانت ياء ؛ انقلبت واوًا لانضمام ما قبلها نحو: بوع ، وهذه لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد ، وهي موجودة في

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ .

لغة هذيل وعليها قول الشاعر:

ليت شبابًا بوع فاشتريت[1]

وقول الآخر:

حوكت على نولين إذ تحاك[2]

وكلام المصنف[3] يدل على جواز اللغات الثلاث في اتقاد واختار وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبذي، وزعم بعض المتأخرين أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلا اللغة الأولى.

**ص: ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس.**

ش: قال المصنف[4]: لا يجوز إخلاص الكسر، ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل، بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًّا، ومثال ما يخاف [فيه الالتباس قولك في بيع العبد: بعت يا عبد، وفي عوق الطالب: عقت يا طالب، فإن هذا ونحوه لا يعلم كون][5] المخاطب منه مفعولاً إذا أخلصت الكسرة فيما عينه ياء، والضمة فيما عينه واو؛ بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً، والمراد كونه مفعولاً ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فوجب التزامه في مثل هذا، وفي التزامه الإشمام نظر؛ لأن إخلاص الضم فيما عينه ياء لا يلبس، وإخلاص الكسرة فيما عينه واو لا يلبس، وعبارته في الألفية تدل على جواز ذلك؛ لأنه قال:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما ذكره المصنف من اعتبار اللبس واجتناب ما أدى إليه لم يذكره سيبويه؛ بل أجاز فيما أسند من ذلك إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونون الإناث الأوجه الثلاثة.

قال: وإذا قلت: فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء ففيها لغات ثم ذكرها، وقال المهاباذي: لم يخف الالتباس في خفت إذا كان مبنيًّا للمفعول؛ لأن الفرق بينهما[6] حاصل تقديرًا. انتهى

ونظير ذلك اعتقادهم اللبس في قولهم: مختار لاسم الفاعل والمفعول؛ لأن الفرق بينهما[7] في التقدير، وذكر المغاربة في ذلك الأوجه الثلاثة كما ذكر سيبويه إلا أنهم فصلوا فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي[8] فاعله مكسورة فرقًا بينهما، ولم يتعرض سيبويه لهذا التفصيل[9].

**ص: وكسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف، أو إدغام لغة.**

---

(١) عجز بيت من الرجز، وصدره: ليت وهل ينفع شيئًا ليت، وهو لرؤبة في ديوانه١٧١.
(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: تخليط الشوك ولا تشاك، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣١.
(٥) ما بين المكوفين سقط من ر.
(٦) في ر: فيهما.
(٧) في ر: فيهما.
(٨) سقطت من ر.
(٩) في ر: الفصل.

ش: فتقول: في علم مخفف علم: علم بكسر الفاء، وتقول في رد: رد بكسر الراء أيضًا، وحكى المصنف أن الكسر فيهما لغة، وأما ساكن العين للتخفيف فحكى المصنف إجازة كسر فائه، ومذهب الجمهور: أنه غير جائز، قال المصنف[1]: وربما نقلوا بعد التخفيف فقالوا في علم عِلْم. انتهى.

وأما ساكن العين للإدغام فقال الجمهور: لا يجوز فيه إلا الضم، وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح، وهو لغة لبني ضبة وليعض بني تميم ومن جاورهم، وقرأ علقمة "ولو رِدّوا لعادوا" و "رِدَّت إلينا".

ص: وقد تشم فاء المدغم.

ش: قال المهاباذي: من أشم في قيل وبيع؛ أشم في ردّ فعلى هذا يكون في رد ونحوه اللغات الثلاثة كما قال في الألفية:

وما لباع قد يرى لنحو جنت

ص: وشذ في تفوعل تفيعل، وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظًا أو محلاً.

ش: المشبه بالفاعل هو اسم كان وأخواتها، والمنصوب لفظًا كالمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول به، وله، والحال، والتمييز، والمستثنى بشرط جواز نصبه، والمنصوب محلاً؛ كالمجرور بحرف زائد نحو: ما رأيت من أحد، أو غير زائد نحو: مررت بزيد.

ص: وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس.

ش: مثاله قولهم: خرق الثوب المسمار، وظاهر كلام المصنف وصاحب البسيط: أن القلب جائز في الكلام على قلة، واستدل لهذا المذهب[2] بقوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦] وبقولهم: عرضت الناقة على الحوض ونحوه، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في الآية، وأجاز أبو علي في قوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨] أن يكون من المقلوب أي: فعميتم عليها، وكثيرًا ما يقول به أبو العباس في القرآن وغيره، وذهب جماعة من النحويين إلى أنه لا يجوز إلا في الضرورة وفيه مذهب ثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة ويضمن الكلام معنى يصح معه القلب، والذي صححه المغاربة: أنه لا يجوز في الكلام، ولا في الشعر، إلا في حال الاضطرار، وقد يجيء منه ما لا يلوح فيه وجه التضمن؛ بل لمجرد الضرورة، وفي البسيط: وقد يجوز أن يتبادلا - أعني الفاعل والمفعول - الإعراب، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة المعنى نحو: ضارب زيد عمرًا، وقوله:

قرع القواقيز أفواه الأباريق[3]

والثاني: أن يكون مفهومًا من جهة المعنى نحو: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقد يجوز رفعهما معًا ونصبهما معًا لفهم المعنى وأنشدوا:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٣.
(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: أفنى تلادي وما جمعت من نشب، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٦٠.

إن مـــن صـــاد عقعقًـــا لمـــشوم[1] ::: كـيـف مـن صـاد عقعقـان ويـوم[2]

فرفع عقعقان ويوم ؛ لأنه قد عرف أنهما مصيدان ومنه:

قد سالم الحيات منه القدما[3]

انتهى . والله أعلم .

**فصل: يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب.**

ش : مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه ، واسم كان وأخواتها ، والأصل في المرفوع أن يلي فعله لتنزله منزلة الجزء منه ، ويجوز الفصل بينهما بالمنصوب ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل ، أو للخروج عنه ، فمن موجبات تقديم المرفوع على الأصل خوف التباسه بالمنصوب ، وذلك بأن يكونا مقصورين ، أو اسمي إشارة ، أو موصولين ، أو مضافين إلى ياء المتكلم أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى ، فيتعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً . كذا قال ابن السراج في أصوله ، وأكثر المتأخرين ، ونازعهم في ذلك ابن الحاج ، ورد ذلك على ابن عصفور في مقربه ، وقال[4]: لا محصول لما ذكروا ، ولا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية .

قال: ثم يقول: لا يبعد أن يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضرب عيسى أو ضربه عيسى فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل ، ولم يقصد إلا إعماء هذا الخبر ، وبقيت فيه فائدة أخرى: وهو أنه ضرب أحدهما الآخر من غير تبيين ، ونقول: لا يمتنع أن يتكلم به لغة ، ويتأخر البيان لوقت الحاجة .

نعم يمكن أن يقال هنا إذا أجملا فينبغي أن يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قطعًا على منعه . قال الزجاج في معانيه[5] في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] يجوز أن يكون "تلك" في موضع رفع على اسم زالت ، وفي موضع نصب على خبر زالت ، ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين . انتهى ما أريد نقله من كلام ابن الحاج ، ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها ، وذلك واضح ، فإن زال الإلباس بقرينة معنوية نحو: ولدتْ هذه بشير بالأولى إلى صغيرة ، ونحو: أكل الكمثرى موسى ، أو لفظية نحو: ضربت موسى سُعْدى ، وضرب موسى العاقل عيسى ؛ جاز التقديم والتأخير .

**ص: أو كان ضميرًا غير محصور.**

ش : مثال ذلك: ضربت زيدًا وأكرمتك ، واحترز من المحصور فإنه يجب تأخيره نحو: إنما ضرب زيدًا أنا .

---

(١) في ر: ملوم .
(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٥ .
(٣) الرجز لعبد بن عيسى في الكتاب ١/ ١٤٥ .
(٤) راجع: تلك الآراء في الارتشاف ٢/ ١٩٩ .
(٥) ٣/ ٣٨٦ .

ص: وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري[1] في نحو: ما ضرب عمرو إلا زيدًا.

ش: يعني أنه يجب تقديم الفاعل إذا حصر المفعول بإلا كقوله:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ::: فما زاد إلا ضعف ما في كلامها[2]

وهذا نقل المصنف[3]، وقال غيره: ذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم المفعول إذا حصر بإلا، وذهب قوم - منهم الجزولي والأستاذ أبو علي - إلى المنع.

ص: فإن كان المرفوع ظاهرًا أو المنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر - فبالعكس.

ش: يعني أنه يجب حينئذ تقديم المفعول وتأخير الفاعل مثال ذلك: أكرمك زيد، والدرهم أعطيه عمرو، واحترز بقوله: "لم يسبق الفعل" من نحو: إياك يكرم زيد، والدرهم إياه أعطى زيد عمرًا، وبقوله: "ولم يحصر" من إنما يكرم زيد أباك فلا يتصل المفعول في هاتين الصورتين بفعله؛ بل يتقدم أو يتأخر.

ص: وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيد.

ش: يعني أنه يجب تقديم المفعول إذا أحصر فاعله بإلا كالمثال المذكور، وهذا مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي، فإنه أجاز وحده تقديم الفاعل إذا أحصر بإلا، كما أجاز ذلك في المفعول، ومن شواهد قول الشاعر:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ::: ولا هجا قط إلا جبأ بطلا[4].

والجبأ بضم الجيم الجبان، ويحصل في مسألة حصر المنصوب والمرفوع ثلاثة مذاهب: الجواز فيهما، وهو مذهب الكسائي. والمنع فيهما وهو مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين[5] واختيار المصنف[6]، والتفصيل بين الفاعل فيجب تأخيره وبين المفعول فيجوز، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري[7]. وأما المحصور بإنما فحكى ابن النحاس[8] الإجماع على وجوب تأخيره مطلقًا، وفرق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب للبس.

ص: وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُه زيدًا، والصحيح جوازه على قلة.

ش: قال المصنف[9]: لوروده في كلام العرب الفصحاء وأنشد ستة أبيات وتقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر.

• • •

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٤.
(٢) البيت من الطويل لمجنون بني عامر في التصريح ١/ ٢٨٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٨٧.
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٠٠.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤
(٧) الارتشاف ٢/ ٢٠٠.
(٨) السابق الجزء والصفحة.
(٩) شرح التسهيل ٢/ ١٣٥.

## باب: اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه

ش: يتناول قوله: "العامل" الفعل نحو: زيد ضربته، وما يعمل عمله نحو: أزيدًا أنت ضاربه. قال أبو الحسن ابن الضائع ولا يدخل هنا منه إلا اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل؛ إذ الصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله. انتهى.

وهذا وإن شمله إطلاق المصنف هنا فسيخرج بقوله: الجائز العمل فيما قبله، وإذا جمع اسم الفاعل جمع تكسير؛ فقد منع بعضهم دخوله في باب الاشتغال لضعفه في العمل وأجازه بعضهم.

**ص: إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله.**

ش: مثال انتصاب الضمير لفظًا: زيد ضربته، وتقديرًا: زيد مررت به، واحترز "بسابق" من أن يكون الاسم متأخرًا نحو: ضربته زيد، فإنه لا يكون من هذا الباب؛ بل إن نصب زيد؛ فهو بدل من الهاء، وإن رفع؛ فهو مبتدأ وخبره ما قبله، وبقوله: "مفتقر لما بعده" من نحو: في الدار زيد فأكرمه إذ يصح: في الدار زيد، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] تقديره عند سيبويه[1]: وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة أي حكمهما، وملابس ضميره هو المضاف إليه نحو زيد ضربت غلامه والمشتمل صفته أو صلته أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو عليه نحو: زيد ضربت رجلاً يحبه، وزيد ضربت الذي يحبه، وزيد ضربت عمرًا أخاه، وزيد ضربت رجلاً وأخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو كما سيأتي، وكذلك المضاف إلى واحد من الخمسة، واعلم أن النصب في نحو: زيد ضربته أقوى من النصب في زيد ضربت أخاه، والنصب في زيد ضربت أخاه أحسن من النصب في زيد مررت به، والنصب في زيد مررت به أحسن من النصب في زيد مررت بأخيه، وقوله: بجائز العمل" متعلق بـ"انتصب" أي: بعامل جائز العمل فيما قبله أي: يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو ملابسه نحو: زيد ضربته فإنه يجوز: زيدًا ضربت، ونحو: زيد مررت به، فإنه يجوز: بزيد مررت، واحترز بذلك من فعل التعجب نحو: زيد ما أحسنه، وأفعل التفضيل نحو: زيد أكرم منه عمرو فلا يجوز النصب في ذلك، وكذا تخرج بذلك الصفة المشبهة واسم الفعل كما تقدم.

قال المصنف[2]: "وما لا يعمل لا يفسر عاملاً على الوجه المعتبر في هذا الباب، وهو كون العامل المشغول عوضًا في اللفظ من العامل المضمر دليلاً عليه، ولكونه عوضًا في اللفظ من العامل المضمر دليلاً عليه؛ امتنع الإظهار إذ لا يجمع بين العِوَض والمعُوَضِ منه؛ ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقًا في المعنى أو مقاربًا فلو قصدت الدلالة دون التعويض؛ لم تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الراجز:

يا أيها المائح دلوي دونكا[3]

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٧.
(٣) الرجز منسوب لجارية من بني مازن في التصريح ٢/ ٢٠٠.

٤٢٢ ـــــــ

فلا يجوز نصب زيد ؛ لأنه يلزم من ذلك تفسير الفاعل وهو عمدة بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة ، فلو انفصل الضمير ؛ جاز نحو: زيدًا لم يظنه ناجيًا إلا هو ؛ لأن المنفصل كالأجنبي ، والأصل: لم يظنه أحد ناجيًا إلا هو ، ومثال تالي استثناء: ما زيد إلا يضربه عمرو ، ومثال تالي معلق: زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه ، وعمرو أضربنه ، والدرهم للمعطيكه عمرو وزيد إنك تكرمه فإن كان المعلق بها ؛ فعلى المذاهب الثلاثة والأصح أنه إن كان في جواب قسم ، امتنع ، وإلا جاز ، ومثال تالي حرف ناسخ: زيد ليتني أكرمه ، ومثال تالي كم الخبرية: زيد كم لقيته ؛ أجريت مجرى الاستفهامية ، ومثال تالي حرف التحضيض: زيد هلا أكرمته ، ومثال تالي حرف العرض: زيد لا تكرمه ، ومثال تالي التمني بألا: العون على الخير ألا أجده . قال المصنف[1]: وهذا مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه أعني: إجراء التحضيض والعرض والتمني بألا مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها .

وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق ، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي[2] وهو ضد مذهب سيبويه . وذكر في البسيط أن بعضهم جوز النصب ورجح الابتداء في نحو: شرابنا ألا تشربه ، وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن السين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه . فعلى مذهبهما لا يجوز في زيد سأضربه أو سوف أضربه إلا الرفع .

**ص: وجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل، أو استفهامًا بغير الهمزة بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب.**

ش: الذي يختص بالفعل نحو: إذا الشرطية ، وإن وأخواتها من أدوات الشرط الجازمة ، ولو بمعنى إن أو للامتناع ، وأدوات التحضيض فتقول: إذا زيدًا تلقاه فأكرمه ، وإن زيدًا رأيته فأكرمه ، وأكرم زيدًا ولو عمرًا أهانه . ولو زيدًا لقيته أكرمته ، وهلا زيدًا أكرمته فيجب في جميع هذه الصور نصب الاسم السابق ، وقياس مذهب من أجاز وقوع المبتدأ بعد إذا وإن وأدوات التحضيض أن يجوز الرفع في هذه المسائل ، وممن أجاز الابتداء بعد إذا: الأخفش والكسائي ، وقوله: "واستفهامًا بغير الهمزة" مثاله: هل مرادك نلته؟ فيجب نصبه بفعل مضمر يفسره الظاهر ، ولا يجوز الرفع ؛ لأن هل إذا جاء بعدها اسم وفعل ؛ لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز: هل زيدًا ضربت إلا في الشعر ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الكسائي إلى جواز تقديم الاسم على الفعل بعد هل فأجاز الرفع بالابتداء في نحو: هل زيد رأيته ، وشمل قوله "بغير الهمزة" سائر أدوات الاستفهام نحو: متى وكيف فتقول: متى أمة الله تضربها بالنصب لما ذكر في هل . قال سيبويه: إن قلتم: أيهم زيدًا اضرب قبح . انتهى .

واستثنى الهمزة ؛ لأن النصب بعدها راجح لا واجب كما سيأتي وقوله: "بعامل" متعلق بنصب أي: وجب نصب السابق بعامل لا يظهر يعني: لا يجوز إظهاره لكون العامل المشغول عوضًا عنه فلا

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣٩ .
(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٥٩ .

يجمع بينهما ، وكون الناصب له مقدرًا كما ذكر مذهب البصريين ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد ، وذهب الفراء إلى أن الفعل عامل في الاسم وفي الضمير معًا ، ويبطل مذهب الكسائي أن الفعل قد يكون متعلقه السببي فلا يمكن إلغاؤه ؛ لأنه المراد في الحقيقة نحو: زيدًا ضربت غلام رجل يحبه ، ويبطل مذهب الفراء أن الفعل المتعدي إلى واحد صار في هذا الباب متعديًا إلى اثنين على رأيه ، وفي ذلك خرم للقواعد ، ويبطل المذهبين معًا: أن الفعل قد يكون تعدى إلى الضمير بحرف الجر نحو: زيدًا مررت به . .

قال المصنف[1]: وقلت بعامل لأعم الفعل وشبهه نحو: أزيدًا أنت ضاربه التقدير: أضارب زيدًا أنت ضاربه . انتهى . ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة ، وأجاز صاحب البسيط فيها أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده . قيل: ويجب أن يكون أنت مرتفعًا به . قال: لأنه إما أن يكون اسم الفاعل مبتدأ أو خبرًا مقدمًا ، وهو بكل حال مفتقر إليه ويرفع ضارب الثاني بتقدير ابتداء آخر . انتهى ، وفيه نظر وقوله: موافق للظاهر يعني: لفظًا ومعنى نحو: أزيدًا ضربته ، والتقدير: أضربت زيدًا ضربته ، وقوله: "أو مقارب" يعني إذا تعذر الموافق ، وذلك في موضعين: **أحدهما**: إذا اشتغل الفعل بواسطة حرف الجر نحو: زيدًا مررت به . التقدير: جاوزت زيدًا مررت به . **الثاني**: إذا اشتغل بالسببي نحو: زيدًا كلمت أخاه أي: لا لبست زيدًا . قال ابن الخباز[2]: الفعل المفسر في هذا الباب ثلاثة أقسام: واقع على ضمير الأول بنفسه كقولك: زيدًا ضربته فهذا يقدر فيه ناصب لفظه لفظ الأول ومعناه معناه .

**الثاني**: واقع بتوسط حرف كقولك: زيدًا ضربت أخاه فهذا يقدر فيه فعل ملزوم للفعل الظاهر ؛ كأهنت ولابست .

**ص: وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق.**

ش: قال في الشرح[3]: إن كان للفعل مطاوع ؛ جاز أن يضمر ويرفع به السابق ؛ كقول لبيد:

**فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ::: لعلك قديك القرون الأوائل**[4]

فأنت فاعل لم ينتفع مضمرًا وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع ينفع ، والمطاوع يستلزم المطاوَع ، ويدل عليه . ولو أضمر الموافق ؛ لنصب وجاء بإياك ، ومثل هذا البيت ما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

**أتجزع إن نفس أتاها حمامها**[5]

فرفع نفس بمات مقدر ؛ لأنه لازم لأتاها حمامها كلزوم انتفع لنفع ، وروى قول الشاعر:

**لا تجزعي إن منفسًا أهلكته ::: وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي**[6]

بنصب منفس على إضمار الموافق ، وبرفعه على إضمار المطاوع . انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٤٠ .
(٢) الغرة الخفية ١/ ٤١٢ .
(٣) ١/ ١٤٠ ، ١٤١ .
(٤) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٢٥٥ .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: فهلا التي بين جنبيك تدفع ، وهو لزيد بن رزين بن الملوح في الشاعد ٢/ ٢٦٨ .
(٦) البيت من الكامل ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ .

وهذا الذي قرره المصنف منعه المغاربة فلا يجيزون: إن الإناء كسرته فاغرمه على تقدير: إن انكسر، وقد خرج بيت لبيد على أوجه:

**أحدها**: أن يكون مرفوعًا بإضمار فعل يفسره المعنى، وليس من باب الاشتغال، وهذا تخريج ابن عصفور.

**الثاني**: أن يكون أنت مرفوعًا بالابتداء، وهو وجه ذكره سيبويه إذا كان الخبر فعلاً وحكاه ابن جني عن الأخفش وهذا تخريج السهيلي.

**الثالث**: أن يكون أنت مما وقع فيه ضمير الرفع موقع ضمير النصب كما وقع المنصوب موضع المرفوع. قالوا: لم يضربني إلا إياه، وفي الحديث: **«من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياها»**، وهذا أيضًا للسهيلي، وأما قوله: إن منفسًا... البيت فرواية البصريين النصب، ورواية الكوفيين الرفع وهي خارجة عن القياس على سبيل الشذوذ والقلة بحيث لا تبنى عليها قاعدة، وكذلك قوله:

**إن نفس أناها حامها**[1]

قيل: ويجوز رفع نفس ومنفس بالابتداء على ما ذكر.

**ص: ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه، أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.**

ش: مثال المجاب به استفهام بمفعول ما يليه قولك: زيدًا ضربته في جواب: أيهم ضربت، ومثال المجاب به استفهام بمضاف إليه مفعول ما يليه قولك: ثوب زيد لبسته في جواب ثوب أيهم لبست، وإنما يرجح النصب في هاتين الصورتين؛ ليطابق الجواب السؤال، واحترز من الاستفهام بغير ما ذكر من مفعول ما يليه أو مضاف إليه مفعول ما يليه، فإنه يختار الرفع حينئذ نحو: غلام أيهم ضربت، وثوب عمرو لبسته بالرفع.

**ص: أو وليه فعل أمر أو نهي أو دعاء.**

ش: إنما يرجح النصب إذا وليه أحد الثلاثة؛ لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل، والدعاء كالأمر، وشمل قوله: "فعل أمر" ثلاث صور: **الأولى**: نحو: زيدًا ضربه. **الثانية**: زيدًا لتضربه؛ لأن لام الأمر ليست من أدوات الصدر. **الثالثة**: نحو: الأولاد يرضعن الوالدات، مما صورته صورة الخبر، ومعناه الأمر بالنصب راجح في الصور الثلاثة، فقوله: "فعل أمر" أي: فعل يفهم منه معنى الأمر سواء كان بصيغة الأمر أم بغيرها، وشمل كلامه أيضًا: المراد بما قبله الخصوص كما مثل، أو العموم كقولك: اللذين يأتيانك اضربهما، وهذا مذهب سيبويه، وزعم ابن بابشاذ[2] وابن السيد أن الأمر الذي يراد بما قبله العموم يختار فيه الرفع نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا** ﴾ [النور: ٢] ﴿ **وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا** ﴾

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) الهمع ٢/ ١٠٤.

[النساء: ١٦] وقد تأول سيبويه[١] ذلك على أن الكلام جملتان والتقدير: فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فإن قيل: من صور الأمر: زيد أسمع به في التعجب ، ولا يجوز نصب زيد ، ولا رفعه على الفاعلية على الاشتغال عند الكوفيين ، ولا عند البصريين فالجواب أنه لم يدخل في قوله: فعل أمر إذ لم يرد ما لفظه الأمر ؛ بل يفهم الأمر ، وفعل التعجب ليس كذلك ، واحترز بقوله: فعل أمر من اسم فعل الأمر نحو: زيدًا مناعه ، فإن النصب جائز . وذكر في البسيط أن ما كان من المصادر موضع الفعل - نحو: زيدًا جدعًا له ، واسم فعل الأمر نحو زيدًا ضرابه ، والإغراء نحو: زيدًا عليكه - يجري مجرى الفعل فيجوز نصب الاسم في ذلك بما يدل عليه ما بعده ، وما ذكره من جواز النصب مع اسم الفعل وفي الإغراء إنما يجر على مذهب الكسائي ، ومثال النهي: زيدًا لا تضربه ، ومنه قول زهير:

**القائلين يسارًا لا تناظره ::: عشًّا لسيدهم في الأمر إذ أمروا[٢]**

والدعاء يشمل ثلاث صور فالأمر نحو: زيدًا رحمه الله ، أو ليجزه الله خيره ، أو أصلح اللهم شأنه . قال أبو الأسود:

**أمسوان كانا آخياني كلاهما ::: وكلا جزاه الله عني بما فعل[٣]**

**ص: أو ولي همزة استفهام أو حرف نفي لا يختص، أو حيث.**

ش: قوله: "أو ولي" يعني الاسم المشتغل عنه ، وإنما ترجح نصبه إذا ولي الهمزة ، وما ذكر بعدها ؛ لأن الغالب فيها أن يليها الفعل . مثال الهمزة: أزيدًا ضربته ، وهنا ثلاث مسائل:

**الأولى**: أن يكون السؤال عن الفعل وليس من أفعال القلوب كالمثال المذكور ، فالنصب راجح كما ذكر بغير خلاف .

**الثانية**: أن يكون الفعل الذي ولي الهمزة من باب الظن نحو: أعبد الله ظننته قائمًا ، فالنصب فيه عند البصريين راجح - أيضًا - كالمسألة الأولى ، وقال الفراء: الرفع وجه الكلام ؛ لأن من عادات العرب أن تلغوها إذا لم يكن فيها الهاء ، وهي بين اسمين فتوهموا ذلك فيها ، وفيها الهاء .

**الثالثة**: أن يكون السؤال عن الاسم فمذهب الجمهور أن النصب راجح أيضًا لقول العرب: أزيدًا ضربته أم عمرًا بالنصب ، وأنشد سيبويه:

**أعلقة الفوارس أم رباحا ::: عدلت بهم طهية والخشابا[٤]**

وزعم ابن الطراوة[٥] أنه إذا كان السؤال عن الاسم ؛ فلا يحمل على الفعل ؛ بل على الابتداء ، والبيت عنده نادر ، وإنما كان حقه ، أن يكون مرفوعًا ، ورد بقول العرب: إن زيدًا ضربت أم عمرًا بالنصب لكن ينبغي أن يقدر الفعل متأخرًا عن الاسم في المسألة فيكون: أزيدًا ضربت ضربته أم عمرًا ، واحترز بقوله: أو ولي هو من أن تليه الهمزة فيجب الرفع نحو: زيد أضربته؟ واحترز من غير

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤١٥ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود في ديوانه ١٠٠ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٨١٤ .
(٥) الهمع ٣/ ١٠٥ .

الهمزة من أدوات الاستفهام ، فإنه يجب النصب بعدها كما سبق ، والأخفش يجعل أدوات الاستفهام غير الهمزة كالهمزة ، وقوله: "أو" حرف نفي لا يختص بشمل ما ، ولا ، وإن نحو: ما زيدًا لقيته ، ولا زيدًا ضربته ، ولا عمرًا ، وإن زيدًا ضربته فالنصب في ذلك أرجح من الرفع ؛ لأن النفي بالفعل أولى . هذا مذهب الجمهور حكاه ابن عصفور عن الجمهور ، واختاره . وقيل: بل الرفع أرجح في ذلك من النصب . قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل: الرفع والنصب في ذلك سواء ، وفي الإفصاح: أما حروف النفي في قولك: ما زيد ضربته ، ولا عمرًا أكرمته ففيه خلاف أكثر النحويين على أنها من هذا القسم يعني ما يختار فيه النصب كهمزة الاستفهام إلا أن النصب فيها وإن كان أقيس من الرفع ؛ فهو دون النصب بعد أدوات الاستفهام وقيل: هو من الذي يختار فيه الرفع إلا أن النصب أقوى منه في ذلك الباب . انتهى .

واحترز بقوله: لا يختص من لم ولما ولن ؛ لأنها مختصة بالفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار جهة الوجوب كقوله:

ظلـــت فقـــيرًا ذا غـــنىً ثم ذلـــته ::: فـــلم ذا رجـــاء ألقـــه غـــير واهـــب[1]

أي فلم ألق ذا رجاء ألقه ، وقوله: "أو حيث" مثاله: حيث زيدًا تلقاه أكرمه ، وإنما كان النصب أرجح ؛ لأن في حيث معنى المجازاة .

**ص: أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا أو تشبيهًا.**

ش : يعني أو ولي هو عاطفًا ، ومثال ذلك تحقيقًا: لقيت زيدًا وعمرًا كلمته ، وسواء كان الفعل متعديًا أو لازمًا ، أو ناقصًا متصرفًا أو جامدًا ، نحو: لست أخاك وزيدًا أعينك عليه ، وسواء قدمت الفعل أو أخرته نحو: عمرًا كلمته ، وزيدًا لقيته ، وإنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها . قال تعالى: ﴿ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] ، و ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ [الفرقان: ٣٧] ولا خلاف في ذلك بين النحويين إلا أن الفراء قال: إن أردت أن تكون الجملة معطوفة على الجملة زيد هكذا وعمرو هكذا ؛ اخترت الرفع ، وإلا إذا كان لازمًا نحو: قام زيد وعمرًا أكرمته فاختار سيبويه وأصحابه النصب . قال الجرمي: واختار غير سيبويه الرفع وإلا في ليس نحو: لست أخاك وزيدًا أعينك عليه ؛ فاختار سيبويه النصب ، وقال الفراء في ليس: الرفع لا غير ، ومثال ذلك تشبيهًا: أتيت القوم حتى زيدًا مررت به ، وذلك أن حتى لا يعطف بها جملة بل مفرد . على كل فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيدًا ضربت أخاه ؛ فحتى حرف ابتداء ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها ؛ أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما أعطى تالي الواو ، وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهرًا ؛ ولذلك يرجح بعده حتى هذه ، فإن قلت: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته . قال في الشرح[2]: فالأجود أن ينصب زيدًا لمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدًا . انتهى .

قيل: وليس بسديد ؛ لأن الجملة إذا دار الأمر بين جعلها للتأكيد أو للتأسيس ؛ كان جعلها

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢ .

للتأسيس أول ، وإذا جعل نصب زيد من باب الاشتغال ؛ كانت الجملة مؤسسة ، وعلى أن المسألة من باب الاشتغال أوردها سيبويه ، وإنما جعل سيبويه الجملة توكيدًا حيث لم يمكن أن تكون مفسرة ، وذلك عند جر الاسم بحتى قال سيبويه[1]: وقد يجوز الجر في هذا وهو عربي ، وذلك قولك: لقيت حتى عبد الله لقيته ، فإنما جاء بلقيته توكيدًا بعد أن جعله غاية ، وقد ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز التوكيد في نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربته ؛ لأن الجملة عنده لا تكون توكيدًا حتى تشتمل على ضمير ما عمل فيه العامل الأول نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه ، وقال في الشرح[2]: فلو قلت: ضربت زيدًا حتى عمرو ضربته ؛ تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل . انتهى .

قيل: ولم يتعرض سيبويه ولا غيره لهذا الشرط ولم يمثل المصنف مما يشبه حرف العطف بغير حتى ولكن وبل نحو: ما لقيت زيدًا ولكن عمرًا مررت به ، وما رأيت زيدًا بل خالدًا لقيت أباه .

**ص: أو كان الرفع يوهم وصفًا مخلاً.**

ش: من مرجحات النصب أن يكون مخلصًا من إبهام غير الصواب ، والرفع ليس كذلك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] فإن نصب كل شيء ؛ يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء ، إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصبًا لما قبله ، وإذا لم يكن صفة ؛ كان خبرًا ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيرًا كان أو شرًا ، وهو قول أهل السنة ، ولو قرئ كل شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة ، وأن يكون خبرًا ، وكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحًا . انتهى من كلام المصنف[3] ، وترجيح النصب بهذا السبب هو قول الأكثرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه أن الرفع أقوى . قال في أثناء كلامه: وأما قوله الله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] فإنما جاء على قوله: زيدًا ضربته وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم "وأما ثمودَ فهديناهم" إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأنها المسند . انتهى .

قال ابن خروف: وإنما اعتذر سيبويه بقوله: إن القراءة لا تخالف ؛ لضعف قراءة النصب فكونها بمنزلة: زيدًا ضربته . وقال ابن عصفور: يريد أن النصب فيه ضعيف ، والرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب فهو بمنزلة: زيد ضربته ، وقول ابن خروف وابن عصفور: ضعيف لا يعنون حقيقة الضعف ؛ بل المراد أن الرفع أحسن منه على ما يقتضيه أكثر كلام العرب ، وروى عن الأخفش أنه جعل خلقناه صفة ، ولا يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع .

**ص: وإن وقى العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز، استوى الرفع والنصب مطلقًا.**

ش: مثال ذلك: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته . قال في الشرح[4]: في هذه المسألة: جاز الرفع

---

(١) الكتاب ١/ ٩١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٢ .
(٤) ٢/ ١٤٣ .

والنصب جوازًا حسنًا دون ترجح ؛ لأنه إذا رفع كان مبتدأ خبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب ؛ كان معمول فعل معطوفًا في اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ؛ فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين ، وقوته لصلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وضعف النصب لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وقوته لترتبه على أقرب المشاكلتين فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل . انتهى .

وما ذهب إليه المصنف من التسوية بين الرفع والنصب هو مذهب قوم منهم الجزولي ، ونسبه صاحب البسيط لسيبويه ، ونقل عن أبي علي الفارسي ترجيح ووجه بصلاحية الثاني لأن يسد مسد الأول بخلاف النصب ، ورجح بعضهم النصب لترتبه على أقرب المشاكلتين ، وإنما سميت هذه الجملة ذات وجهين ؛ لأنها من قبيل تصدرها بالمبتدأ اسمية ، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعمول فعلية . قاله في شرح الكافية .

قيل: وإنما احتاج في تفسير ذات الوجهين إلى قوله: أي: اسمية الصدر فعلية العجز ؛ لأن ذات الوجهين يراد بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى والصغرى أعم من أن تكون اسمية أو فعلية فبين أن المراد بذات الوجهين ما يجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولا يكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز . انتهى .

وقوله: "مطلقًا" أي: سواء أصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا أم لم يصلح ، وسيأتي خلاف الأخفش ومن وافقه ، وأهمل المصنف قيدًا ومسألتين . فالقيد ألا تكون الصغرى فعل تعجب نحو: ما أحسن زيدًا وعمرو مررت ، فرفع عمرو في هذا هو المختار . ذكر ذلك سيبويه ؛ لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء ؛ ولذلك صغر ، واعتقد الكوفيون اسميته ، والمسألة الأولى: أن شبه العاطف هنا كالعاطف لتدخل مسألة حتى نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرًا أضربه .

الثانية: أن العجز إذا كان شبه فعل يتزل منزلة الفعل نحو: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه ففي ذلك ونحوه: الرفع والنصب إذا كان الوصف عاملاً .

ص: **خلافًا للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا.**

ش : اعلم أن جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى أو لا يكون: فإن كان فيها ضمير ، جازت المسألة على ما سبق نحو: هند ضربتها وزيد كلمته في دارها ، وإن لم يكن فيها ضمير ؛ فأربعة مذاهب: **أحدها**: جواز العطف على الصغرى وهو مذهب كثير من المتقدمين والفارسي وظاهر كلام سيبويه . قال سيبويه[1]: وقد ذكر المسألة: وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر ؛ قلت: عمرو لقيته وزيدًا كلمته ، انتهى . فصرح بأنك إن حملت على الآخر ؛ نصبت ، وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما بعد العاطف خبرًا ولكن قيل: اتكل على فهم القاعدة من أن المعطوف على الخبر خبر فيلزم في الثاني ما يلزم في الأول ، ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره من أئمة النحويين - لم يشترطوا ضميرًا ، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ** ﴾ [يس: ٣٩]

(١) الكتاب ١/ ٩٢ .

قرأ الحرميان وأبو عمر بالرفع وباقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [يس: ٣٨] وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس، وقال ابن عصفور والمصنف[1]: وأجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن: ٧] وهي معطوفة على "يسجدان" من قوله: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦] وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر.

**المذهب الثاني**: أن عطفها على الصغرى لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر فلابد فيه من الرابط فالرفع راجح، وإن ورد النصب؛ فهم على حد النصب في زيدًا ضربته ابتداءً ويكون من عطف جملة فعلية على الجملة الاسمية، وهو جائز بلا خلاف، وهذا مذهب الأخفش وممن وافقه: الزبادي والسيرافي.

**المذهب الثالث**: ما ذهب إليه هشام: وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو بالواو؛ جازت المسألة؛ لأن الفاء فيها تسبب، فيحتمل أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد، والواو فيها معنى الجمع، وإن كان العطف بغيرهما؛ لم يجز.

**المذهب الرابع**: إن كان العطف بالفاء؛ جاز، وإلا فلا. قيل: وهو مذهب الجمهور وما اختار به ابن طاهر ومن تبعه: أن العطف في الحقيقة إنما هو على الكبرى لكن إن نصبت؛ راعيت مشاكلة الصغرى هو إحالة منه لصورة المسألة فإن الفرض في المسألة أن العطف إنما هو على الجملة الصغرى كذا قال بعضهم، والذي يظهر أن الجملة إذا لم تصلح خبرًا؛ لم يجز عطفها على الصغرى حقيقة فيكون لها محل من الإعراب؛ لأن القواعد تأبى ذلك، ولكن يجوز الحمل على الصغرى للمشاكلة لا للعطف كما روعيت المشاكلة في مسألة حتى، وليست عاطفة وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، وهذا هو معنى قول ابن طاهر، وهذا ظاهر كلام المصنف بل صريح كلامه كما قال في الشرح[2]: وجرت الجملة ذات المحل والتي لا محل لها مجرى واحد كما أن اسم الفاعل حين لم يظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحق ألا يعتد به. انتهى.

**ص: ولا أثر للعاطف إن وليه "أما"**.

ش: وذلك لأن أما تبطل حكم العاطف؛ لأنها من أدوات الصدور فلا ينظر إلى ما قبلها بل يكون للاسم بعدها ما له مفتتحًا به، فلا يترجح النصب بغير الفعلية، ولا يستوي الوجهان بعد ذات الوجهين؛ بل يترجح الرفع في ذلك كله ما لم يله مرجح النصب أعني: الطلب نحو: أما زيدًا فأكرمه فيترجح نصبه.

**ص: وابتداء المسبوق باسطهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً بغير ظرف أو شبهه خلافًا للأخفش.**

ش: مثال الفصل بغير ظرف أو شبهه: أأنت زيد ضربته، فذكر في الشرح[3] أنه يبطل حكم

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٤.
(٢) ٢/ ١٤٤.
(٣) السابق والصفحة.

الاستفهام عند سيبويه لبعده من الفعل ولا يبطل عند الأخفش لوجود الاستفهام في أول الكلام والفعل في آخره، فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبر، وعند الأخفش أنت فاعل بفعل مقدر تقديره: تضرب أنت، وزيدًا منصوب به، وهذه المسألة فيها إشكال، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافًا بين سيبويه والأخفش كما هو ظاهر كلاميهما وأن سيبويه لا ينصب زيدًا في المثال إلا على من قال: زيدًا ضربته وزعم ابن ولاد أن سيبويه لا يجيز ما قاله الأخفش وخطأ معظمهم الأخفش في اختيار النصب على الرفع، واختلفوا في وجه تخطئته، فقال ابن ولاد: إن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اسمين أصلاً، وقال أبو جعفر بن مضاء: إن امتناع ما أجازه الأخفش هو من أجل أنه يصير ضربته مفسر العامل يطلب معمولين، وهما: عبد الله، وأنت، والتفسير لا يقوي هذه القوة، ورد ابن خروف بأن قال: وكذلك هو التفسير أبدًا وأجيب بأن المعمولين هنا منطوق بهما، وقيل غير ذلك مما لا تحقيق فيه، والظاهر ما قاله الأستاذ أبو علي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة، وإنما منع سيبويه من الذي ذهب إليه الأخفش ما دام أنت مبتدأ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه فأما إذا جعلت أنت فاعلاً بالفعل الذي يفسره ضربته المتصل بسببه فلا ينكر ذلك سيبويه ولا يمنع منه، ومن خطأ الأخفش على خطأ. انتهى.

وتوضيح هذا أن أنت في المثال يحتمل وجهين لا ينكرهما سيبويه ولا الأخفش: **أحدهما**: وهو الأضعف: أن يكون أنت مقيدًا فعلى جعله مبتدأ يجوز في زيد بعده الرفع والنصب، والرفع أرجح؛ لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده من طالب الفعل، فيكون حكمه كحكم العاري عن استفهام، وهذا الوجه هو الذي ذكره سيبويه، **والوجه الثاني**: أن يكون أنت فاعلاً بفعل مقدر يفسره الظاهر، وهذا هو الأحسن لما تقدر من أن الهمزة يختار معها الفعل، وإذا جعل أنت فاعلاً بفعل مقدر تعين نصب زيد بذلك الفعل المضمر؛ لأنه مفعوله، وهذا هو الذي قاله الأخفش وكأن سيبويه أراد التنبيه على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح النصب، ففرض المسألة على الوجه الأضعف كذلك، ولم يذكر الوجه الأحسن اعتمادًا على ما هو المقرر من أن الهمزة يختار معها الفعل، وقد صرح سيبويه برجحان الفاعلية في نحو: أعبد الله ضرب أخوه زيدًا، وكان الأخفش إنما ذكر الوجه الآخر على جهة التسليم لا على جهة الاعتراض فإن قلت: الأخفش قال: النصب أجود، وذلك يعطي أن الرفع جائز، وعلى جعل أنت فاعل يمتنع الرفع كما سبق فالجواب أن الأخفش إنما أجاز بقوله: إن الوجه المؤدي لنصب عبد الله على اللزوم أجود من الوجه المؤدي لرفعه على الاختيار كذا أجاب الأستاذ أبو علي، واحترز المصنف بقوله: بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحدهما، فإن حكم الاستفهام لا يبطل؛ بل يكون النصب راجحًا لتوسعهم في الظرف والمجرور نحو: أكل يوم تضربه؟ وأفي الدار زيدًا تضربه؟ ومعناه لتنبيه وهو إن ابتدأ المسبوق بحرف نفي لا يختص إذا فصل حكمه حكم الاستفهام المفصول نحو: ما أنت زيدًا تضربه، واعلم أن الفصل بحرف العطف لا يمنع نحو: أو زيدًا ضربته.

ص: وكذا ابتداء المتلو بلم أو لن أو لا خلافًا لابن السيد[1].

---

(١) المساعد ١/ ٤٢١.

٤٣٢ ـــــــ

مما خلط فيه حكم الواحد بالآخر على حد قوله: ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١] و ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما الناسي أحدهما، والذي يخرج منه أحدهما. فقال ابن خروف: إن قوله بالرفع إلا فيمن قال كذا أجرى فيه الحكم عليهما لاختلاطهما في الذكر أولاً في المثال، وإن كان هذا الحكم لا يرجع إلا إلى أما خاصة. هذا تخريج بعيد، والصواب حمل كلامه على ظاهره، وذلك أن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون بقد نحو: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقد؛ فلا يجوز أن يليها فيحمل كلام سيبويه على ظاهره من جواز النصب بعدها، ويكون قوله: إلا أن يكون يدخل عليهما ما ينصب محمولاً على ما يجوز أن ينصب وهو الفعل المقرون بقد، ولم يقل سيبويه إلا أن يدخل على إذا الفعل المجرد حتى يلزمه ما فهم عنه المصنف، ونقل الأخفش يقدح في حصر المصنف، وأما ما ذكره المصنف في ليتما فهو مبني على أن ليت إذا كف بما يبقى اختصاصها بالأسماء، كما نقل المصنف وغيره، وقد نقل أبو جعفر الصفار أن البصريين أجازوا ليتما ذهب على أن ما كافة، وهو خلاف ما نقل المصنف.

ص: **خلافًا للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: أنا زيد ضربته، وأنت عمرو كلمته.**

ش: وجه قول الكسائي[1] أن تقديم الفاعل في المعنى منبه على مزية العناية بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، وقال غيره: لا ترجيح في ذلك؛ لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيان.

ص: **وملابسة المضمر بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونها.**

ش: مثال النعت: زيدًا ضربت رجلاً يبغضه، ومثال العطف: زيدًا ضربت عمرًا وأخاه، فحكم هذين كحكم الملابسة بالإضافة إلى الضمير نحو: زيدًا ضربت أخاه، وقد تقدم ذلك أول الباب، واحترز من العطف بغير الواو، فلا يثبت له هذا الحكم نحو: زيد ضربت عمرًا فأخاه أو ثم أخاه، واحترز أيضًا من أن يعاد العامل مع الواو فإن الملابسة حينئذ لا أثر لها نحو: زيد ضربت عمرًا وضربت أخاه فلا يجوز نصب زيد، وذلك واضح.

ص: **وكذا الملابسة بالعطف في غير ذا الباب.**

ش: أي في غير باب الاشتغال، وهو باب الصفة والحال والخبر نحو: مررت برجل قائم زيد وأخوه، وجاء زيد ضاحكًا عمرو وأخوه، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو؛ لم يجز.

ص: **ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ما علق به خلافًا لابن كيسان.**

ش: مثال ذلك: زيد ظفرت به على عمرو أي: بسببه فالباء للسببية، والمظفور به هو زيد، فيجوز نصب زيد على مذهب غير ابن كيسان، ومنع ابن كيسان[2] النصب، لكون المجرور فاعلاً في المعنى. قاله المصنف[3]: قيل: وهذا فرع من أصل كبير، واختلف فيه النحويون، وهو أن السببي أو بالضمير إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي ينتصب منه الاسم السابق هل تجوز المسألة في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصبا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٥.
(٢) المساعد ١/ ٤٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦.

من جهة واحدة ، وهي جهة المفعول أما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر ، ذهب الفارسي والسهيلي والشلوبين[1] في أحد قوليه إلى اشتراط اتحاد الجهة ، فعلى هذا لا ينتصب المشتغل عنه نصب المفعول به وضميره أو سببيه مفعول له ولا ظرف ، ولا مفعول معه ، ولا خبر ، ولا مصدر بل إن نصب على الظرفية نصب الاسم السابق عليها فلو قلت: زيد جلست عنده أو حوله ؛ لم يجز النصب .

قال السهيلي: ومن ثم قال أبو علي: أزيدًا بكيت عليه إن جعلت على حرفًا ، نصبت ، وإن جعلت على اسمًا ؛ لم يجز النصب ، وذهب سيبويه والأخفش والشلوبين - في أحد قوليه - إلى أنه لا يشترط ذلك بل يجوز النصب ، وإن انتصب الضمير أو السببي من غير ذلك الوجه . قال سيبويه: أعبد الله كنت مثله أي: أشبهت عبد الله ، وأزيدًا لست مثله أي أبايعت زيدًا ، - فانتصاب زيد على جهة المفعوليه وانتصاب السببي من جهة الخبرية ، وهذا المذهب هو الصحيح ، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أزيدًا جلست عنده ذكره في الأوسط ، والفرع الذي ذكره المصنف من هذا الأصل ، وبيانه أن الباء في المثال للسببية فالمجرور بها مفعول من أجله وانتصاب زيد على أنه مفعول به فقد اختلف جهة الاقتضاء .

**ص: وإن رفع المشغول شاغله لفظًا أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه.**

ش: مثال رفعه لفظًا: أزيد قام أبوه ، وتقديرًا أزيد مُرّ به فيكون في ذلك وجهان:

**أحدهما**: الرفع على الابتداء .

**والثاني**: الرفع على الفاعلية بفعل مقدر يفسره الظاهر كما فسر الناصب فيما تقدم ، فيكون أقسام هذا النوع خمسة كأقسام النوع الأول: قسم يجب فيه الرفع على الابتداء ، وذلك عند وجود بعض الموانع المذكورة أول الباب نحو: زيد ما قام . وقسم يجب فيه الرفع بفعل مقدر وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الأول نحو: إن زيد قام غلامه فأكرمه . وقسم يرجح رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتداء ، وذلك في كل موضع ترجح فيه النصب في القسم الأول نحو: أزيد قام أبوه . وقسم يستوي فيه الأمران ، وذلك بعد ذات الوجهين نحو: زيد قام وعمرو قعد . إن راعيت الكبرى رفعت بالابتداء ، وإن راعيت الصغرى ؛ رفعت على الفاعلية . وقسم ترجح رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر ، وذلك عند عدم المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمسوي نحو: زيد قام: كذا مثله المصنف[2] ، وفيه نظر ؛ لأن المعروف إن شرط تقدير الفعل في هذا النوع أن يوجد طالب للفعل لزومًا أو اختيارًا ، فالمعروف في مثل زيد قام الحمل على الابتداء ؛ لأنه لم يوجد طالب الفعل ، ولا نعلم ممن أجاز رفعه على الفاعلية إلا أبا القاسم ابن العريف بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل ، وكان المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه قال في الشرح[3]: ذكر السيرافي في نحو: زيد قام أن الفاعلية راجحة عند الأخفش على الابتداء مرجوحة عند الجرمي ، وفي قول سيبويه: احتمال . كذا يزعم السيرافي ، وليس كما زعم بل صرّح سيبويه برجحان الفاعلية . انتهى .

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .

**ص: ولا يجوز في نحو: أزيد ذهب به الاشتغال بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير خلافًا للسيرافي وابن السراج.**

ش: هذا المثال من أمثلة سيبويه[1] ونحو: أزيد غضب عليه، وأعمرو انطلق به، فزيد في المثال ونحوه يجوز فيه وجهان: رفعه بالابتداء، ورفعه بفعل مقدر على الاشتغال وهو الأرجح لمكان الهمزة، والتقدير: أذهب زيد ذهب به، ولا يجوز نصبه؛ لأن المجرور في موضع رفع، وأجاز السيرافي وابن السراج والمبرد[2] أيضًا نصبه على أن يكون المجرور في محل نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، ورده المصنف بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا غير مختص والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد فكيف إذا كان غير منطوق به قبل، وقوله: "ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص مسلم، ولكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بأل حتى إذا أضمر فجعل المظهر مكانه إنما يكون المظهر معرفًا بأل، فلما أسند إليه ذهب قدر ذلك المضمر العائد على المصدر معرفًا بأل.

**ص: وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه، وكان المشغول مسندًا على غير ضميريهما.**

ش: مثال ذلك: أزيد أخوه تضربه، وهو من أمثلة سيبويه فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر الأول ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول: زيد أخاه تضربه، واختلف في جواز نصب زيد فأجازه سيبويه والأخفش، ومن وافقهما فتقول: أزيدًا أخاه تضربه، فتنصب زيدًا بفعل مقدر يفسره العامل الناصب للأخ، فيكون الفعل الظاهر قد فسر ناصب الأخ، وناصب الأخ هو المعنى بقوله: عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر قد فسر ناصب زيد الذي قبله، وحكى الأخفش منع نصب زيد في المثال ونحوه، وأنه لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأن المضمر عندهم لا يفسر المضمر، ورد عليهم لمن قال: أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذا فسره الظاهر، واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به فكيف لا يفسر، ويكون هذا المظهر تفسيرًا لهما جميعًا. قال ابن خروف: وهذا الرد قيل: هو للأخفش وهو بعبارة سيبويه أشبه قيل: والنصب في هذه المسألة غير مسموع من العرب، وإنما هو قياس، وقوله: "وكان المشغول مسندًا إلى غير ضميريهما" كما مثل؛ لأن يضربه مسند إلى ضمير المخاطب لا إلى ضمير زيد إلا ضمير أخيه، واحترز مما سيأتي.

**ص: فإن أسند إلى أحدهما؛ فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول، وصاحب الآخر منصوب به.**

ش: إذا أسند الفعل إلى ضمير زيدًا، وإلى ضمير الأخ رفع صاحب الضمير بمفسر المشغول فإذا قلت: أزيد أخوه يضربه بياء الغائب، فإنما جعلت الضمير المرفوع عائدًا على زيد، والمنصوب عائدًا على الأخ؛ رفعت زيدًا بفعل مقدر، ونصبت الأخ به. فقلت: أزيد أخاه يضربه، والتقدير: يضرب زيد أخاه، وإن عكست فجعلت المرفوع للأخ والمنصوب لزيد؛ رفعت الأخ بالفعل المقدر ونصبت زيدًا به، والله سبحانه أعلم.

• • •

(١) الكتاب ١/ ١٠٤.
(٢) الارتشاف ٣/ ١١٤.

## باب: تعدي الفعل ولزومه

ش: التعدية لغة التجاوز. يقال: عدا طوره أي: جاوزه، وفي الاصطلاح: هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به فإن تجاوزه إلى غيره؛ كالمصدر والظرف؛ لم يسم متعديًا.

**ص: إن اقتضى فعل مصوغًا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولاً به وسمي متعديًا وواقعًا ومجاوزًا، وإلا فلازمًا.**

ش: قوله: "مصوغًا له" أي: اسمًا مصوغًا، وذلك نحو: ضرب فإنه يقتضي اسمًا مصوغًا له اسم مفعول فتقول: زيد مضروب، واحترز بقوله: "باطراد" ما أصله أن يتعدى بالحرف إذا حذف الحرف منه ضرورة كقوله:

تمرون الديار[1]...

فإنه إذا اضطر؛ قال: الديار ممرورة، واحترز بقوله: "تام" مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف الجر نحو: ذهل فإنه يقال: مذهول عنه فليس بمتعد، وقوله: "نصبه مفعولاً به" يقتضي أن الناصب له الفعل أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين، وقال هشام[2]: ناصبه الفعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وقال خلف الأحمر[3]: المفعولية، والصحيح مذهب البصريين؛ وذلك لأن الفعل هو المستدعي له فهو العامل فيه، ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل فلو كان ارتفاعه بالفاعل؛ لاختلف باختلاف الفاعل. قاله أبو علي، ويرد مذهب هشام أن المفعول قد ينصب ولا فاعل موجود نحو: عجبت من ضرب زيدًا، وبذلك أيضًا يرد مذهب الفراء [ ويرد أيضًا على الفراء][4] أن المفعول قد ينصب قبل ذكر الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد، والعامل لا يعمل حتى يتم، ويرد مذهب خلف أن معنى المفعولية باق في نحو: ضرب زيد، وقد رفع، وقوله: "وسمي.. إلى آخره" المشهور منها تسميته متعديًا وقوله: وإلا فلازمًا أي: وإن لا يقتضيه يسمى لازمًا ويسمى أيضًا قاصرًا وغير متعد.

**ص: وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين.**

ش: الاستعمالان هما التعدي واللزوم، والاسمان هما: المتعدي واللازم. قال في الشرح[5]: ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ولم يكن أحد الاستعمالين مستندرًا قيل: فيه متعد بوجهين نحو: شكوته، وشكوت له، ونصحته ونصحت له. انتهى.

وفي هذا النوع ثلاثة مذاهب:

**أحدها**: أنه قسم ثالث ووجهين ليس أحدهما أصلاً للآخر، وإليه ذهب المصنف.

**والثاني**: أن الأصل فيه أن يتعدي بالحرف ثم اتسع فيه فحذف الجار، وإليه ذهب ابن

---

(١) جزء من بيت وتمامه: ولم تعوجوا ● كلامكم عليّ إذًا حرام، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨.
(٢) المساعد ١/ ٤٢٦.
(٣) السابق الجزء والصفحة.
(٤) ما بين المكوفين سقط من ر.
(٥) ٢/ ١٤٩.

بابشاذ .

**والثالث**: أن الأصل فيه أن يتعدى بنفسه والحرف زائد حكاه ابن إياز عن بعضهم ، وفصل ابن عصفور[١] فقال: ما كان من هذا النوع يحلّ بنفس المفعول نحو: مسحت رأسي وبرأسي ، وخشنت صدره وبصدره ، فالأصل فيه أن يتعدي بنفسه والحرف زائد ، وما كان لا يحلّ بنفس المفعول نحو: نصحت زيدًا فالأصل فيه أن يتعدى بالحرف ثم حذف منه في الاستعمال ، وكثر الأصل والفرع ، وقال ابن أبي الربيع[٢]: الذي يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر: ثلاثة أقسام:

**أحدها**: أن يكون الأصل حرف الجر ثم أسقط اتساعًا نحو: شكر لزيد ، وزيدًا .

**الثاني**: أن يكون أصله التعدي بنفسه ثم زيد حرف الجر توكيدًا نحو ؛ قرأت السورة وبالسورة .

**الثالث**: أن يكونا أصلين نحو: جئتك ، وجئت إليك . فمن قال: جئتك ؛ لحظ قصدتك ، ومن قال: جئت إليك ؛ لحظ وصلت إليك ، واعلم أن هذا النوع - أعني: ذا الوجهين - مقصور على السماع ، والظاهر أنه غير محصور ، وضابطه أن يشهر بالاستعمالين ، وقد عدها بعض النحويين خمسة أفعال: نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، وعدّ ، وفي عدهم: كال ، ووزن وعد من هذا الباب نظر ، وإنما هي من باب اختار ، وهو ما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الثاني . بالحرف تارة وبنفسه أخرى . قال الفراء: سمعت أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر فيكيلنا المد والمدين إلى الموسم القابل ، وهو من كلام أهل الحجاز ، ومن جاورهم من قيس . انتهى .

وتقول: وزنت زيدًا الدراهم ، وعددته الثياب ، وقد نص عبد القاهر على أنها من باب اختار والذي يظهر أنهم لم يذكروها مع نصح وشكر ؛ لأنها تتعدى إلى واحد بالوجهين ، ولكن لكونها مثل نصح وشكر في تعديها بوجهين بالنسبة على المفعول الثاني بخلاف باب اختار فإن الأصل فيه حرف الجر إلا أن ابن الخباز[٣] نص على أنها مثل نصح وشكر في التعدي إلى واحد ، وليس كذلك ، وزعم ابن درستويه أن نصح يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر ، والأصل نصحت لزيد رأيه ، وما زعمه لم يسمع في موضع من المواضع .

**ص: وإن علق اللازم بمفعول به معنى، عدى بحرف جر، وقد يجري مجرى المعدي شذوذًا أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمين معنى يوجب ذلك.**

ش : مثال تعديه بحرف جر نحو: آمنت بالله ، ورغبت في الخير وأعرضت عن الشر . قال في الشرح[٤]: ما لابد له من حرف جر لازم ولا يتميز المتعدي عن اللازم بالمعنى والتعلق ؛ لأن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم ، نحو: صدق وآمن ، ونسي ، وذهل ، وحب ورغب ، وأراد ، وهمّ ، وذكر أفعالاً أخرى ومثال إجرائه مجرى المتعدي شذوذًا قول الشاعر:

تحن فتبدي ما بها من صبابة ::: وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني[٥]

---

(١) المساعد ١/ ٤٢٧ .
(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٩ .
(٣) الغرة المخفية ١/ ٢٣٤ .
(٤) ٢/ ١٤٩ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن العذرى في خزانة الأدب ٢/ ٥٥٢ .

أي: لقضى على، وقال تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]، و﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي: على صراطك، وعن أمر ربكم، هكذا مثل المصنف[١]، ومثال حذفه لكثرة الاستعمال قولهم: دخلت. قال في الشرح[٢]: إن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه نحو: دخلت الدار، والمسجد فيقاس عليه، دخلت البلد والبيت، وغير ذلك، وإن لم يكثر قبل، ولم يقس عليه نحو: توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل، وضرب فلان الظهر والبطن، ومثال حذفه للتضمين قول نصر بن سيار[٣]: أرحيكم الدخول في طاعة الكرماني، ورحب على وزن لا يجيء متعديًا البتة لكنه عداه لما ضمنه معنى وسع، وقول علي: إن بشرًا قد طلع اليمن ضمنه بلغ، وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعديًا بنفسه، ومن النحويين من قاس ذلك، ولكن لكثرته، ومنهم من قصر على السماع.

ص: واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنَّ وأنْ محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافًا للخليل والكسائي.

ش: مثال ذلك: عجبت أن تقوم أو أنك قائم، والتقدير: عجبت من أن تقوم، ومن أنك قائم فلو أتيت بصريح المصدر فقلت: عجبت من قيامك؛ لم يجز حذف الحرف، وإنما جاز مع أن الحرف المتعين مع المصدر كما أجازه مع أنَّ وأن لطولهما بمتعلقهما. قال الشيخ أثير الدين: وفي محفوظي أن الكسائي أجاز حذف الحرف المتعين مع المصدر كما أجازه مع أنَّ وأنْ، واحترز من غير المتعين نحو: رغبت أن تفعل؛ فإنه لا يجوز حذفه؛ إذ لا يدري هل التقدير في أن أو عن، وقد جاء الحذف في قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٨] وقدره بعضهم في أن، وبعضهم عن أن واستدل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير، واختلف في محل أن وأن بعد حذف الحرف، فذكر المصنف أن مذهب الكسائي والخليل أنهما بعد حذف الحرف في موضع جر، وأن مذهب سيبويه والفراء أنهما في موضع نصب، وقال: وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد عامله قليل والنصب كثير، وقد استشهدوا لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده من قوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ::: إلى ولا دين بها أنا طالبه[٤]

انتهى.

يعني بجر دين عطفًا على أن تكون، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون عطف على التوهم، وأن يكون في موضع نصب، وما حكاه المصنف عن سيبويه والخليل موافق لحكاية صاحب البسيط[٥] حكى أن مذهب سيبويه النصب، ومذهب الخليل الجر والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: إنه في محل نصب ثم قال: ولو قال إنسان: أن إن في موضع جر؛ لكان قولاً قويًا، والأول قول الخليل يعني كونه في موضع نصب، ولم يصرح بأنه مذهب له.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٤٨.
(٢) السابق ٢/ ١٤٩.
(٣) المساعد ١/ ٤٢٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٩٣.
(٥) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٢٤.

ص: ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافًا للأخفش الأصغر.

ش: هو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد فيجوز على مذهبه: إن بريت القلم السكين أي: بالسكين فحذف حرف الجر لما تعين هو، وتعين موضعه ووافقه ابن الطراوة[1] وقاسا ذلك على ما سمع نحو: اخترت الرجال زيدًا، والصحيح أنه لا ينقاس لقلة ما سمع من ذلك، والمسموع: اختار واستغفر وأمر وسمّي ودعى وكنى، وزاد بعضهم عرف بمعنى سمّى وزاد غيره زوج وصدق وعبر يقول: زوجت زيدًا بامرأة واحدة، وصدقت زيدًا في الحديث والحديث، وعبرته بسواده وسواده، والظاهر أنها غير محصورة فقد جاء: هديت زيدًا إلى الطريق والطريق، وحكى أبو عبيدة: صدقتك، وصدت لك، وكسبتك وكسبت لك، وقال في الشرح[2]: لا تقول: وهبتك؛ لأنهم لم يعدوه، ولكن وهبت لك. قال المبرد: لا يقال: وهبتك لئلا يوهم كون المخاطب موهوبًا، فإن زال الإشكال نحو: وهبتك الغلام؛ جاز.

ص: ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

أشارت كليب بالأكف الأصابع[3]

ش: أي: إلى كليب، وصدر البيت:

إذا قيل أيّ الناس شر قبيلة

**فصل: المتعدي من غير بابي ظن وأعلم متعد إلى واحد ومتعد إلى اثنين، والأول متعد بنفسه وجوبًا، وجائز التعدي واللزوم، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين.**

ش: تقدم الكلام على بابي ظن وأعلم، والكلام هنا على المتعدي من غيرهما وقسمه إلى قسمين: متعد إلى واحد، ومتعد إلى اثنين، ثم قسم المتعدى إلى واحد قسمين: متعد بنفسه وجوبًا أي دائمًا نحو: ضرب فلا يصل بالحرف إلا زائدًا نحو: ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] وجائز التعدي واللزوم وشرحه المصنف. يتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر نحو: نصح وشكر ولولا ذلك لتبادر الذهن إلى شرحه بنحو فغر فاه وفغر فوه بما جمع له التعدي واللزوم باعتبارين. ففغر فاه بمعنى فتح، وفغر فوه بمعنى انفتح، وأطلق المصنف على المتعدي بالحرف لازمًا، وهو صحيح، ويقال فيه أيضًا: متعد بحرف الجر ثم قسم المتعدي إلى اثنين قسمين أيضًا بالنسبة على أحد المفعولين، فمنه ما يتعدى إليهما بنفسه نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ومنه ما يتعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالوجهين نحو: اخترت الرجال زيدًا، وقد تقدم عد أفعال هذا النوع، ومذهب البصريين أن تعدى كسا إلى اثنين تحق الأصالة، وذهب الكوفيون على أنها تعدت بالحركة إلى اثنين وللأصل فيهما كسى زيد الثوب كما تقول: لبس زيد الثوب. أنها تعدت بالحركة إلى اثنين كما قالوا: أشترت عين الرجل، وشترها الله فالنقل ومع بالتغيير من فعل إلى فعل، والصحيح أن كسى وشترها الله أصل، وأن الفعل لا يكون بتغيير الحركة، واختلف النحويون في أقوى فعل بالنسبة إلى التعدي

---

(١) المساعد ١/ ٤٣٠.

(٢) ٢/ ١٥٠.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: إذا قيل أي الناس شر قبيلة.

بعد إجماعهم على أن اللازم أضعف للأفعال فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة ، وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما . قال النحاس: وهذا هو الصحيح .

**ص: والأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وتقديم ما يجر على ما قد يجر.**

ش : مثال الأولى: أعطيت زيدًا درهمًا فزيد مفعول في اللفظ وهو فاعل في المعنى لأنه الآخذ ، والدرهم مفعول في اللفظ والمعنى ؛ لأنه المأخوذ فالأصل تقديم زيد . قال في الشرح: ولذا جاز: أعطيت درهمه زيدًا ولا يقال: أعطيت صاحبه الدرهم إلا على قول من أجاز: ضرب غلامه زيدًا . انتهى .

وقال ابن عصفور: لا يجوز باتفاق: أعطيت مالكه العبد ، ولا مالكه أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ الغلام أولاً . فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذًا له قبل صاحبه . انتهى . ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيدًا قال هشام: محال أعطيت ثوبه زيدًا لتقدم المكنى قبل زيد ؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد ، وقال ابن كيسان: هي قبيحة ؛ لأن الدرهم وزيدًا جميعًا يتصل الفعل بهما اتصالاً واحدًا ؛ لأن كل واحد منهما مفعول به ، فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشد مواصلة له من الآخر ، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع: أعطيت درهمه زيدًا ، وبنى منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة مرتبتهما أن يكونا بعد الفعل وأيهما تقدم فذلك مكانه ، فإن قدمت فقلت: درهمه أعطيت زيدًا ؛ قال ابن عصفور: جازت المسألة بلا خلاف ؛ لأن النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل فالنية فيه التأخير ، وإذا كان النية به التأخير ؛ لزم أن يكون مقدرًا بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ؛ لأن ذلك المفعول الذي عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فذلك محله . انتهى .

وحكى غيره الخلاف في المسألة وممن نقله ابن النحاس . قال هشام: هي محال ، وقال ابن كيسان: درهمه أعطيت زيدًا ، أجود من: أعطيت درهمه زيدًا ، ومثال المسألة الثانية: اخترت زيدًا الرجال فالأصل تقديم زيد ؛ لأن الفعل يتعدي إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فتقول: اخترت زيدًا من الرجال . قال في الشرح[1]: ولذلك يقال: اخترت قومه عمرًا ، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم على قول من أجاز: ضرب غلامه زيد . انتهى .

**ص: وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى.**

ش : يعني في باب الفاعل مثال الواجب: ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا ، فوجب تأخير الأول وترك الأصل ؛ لأنه قد حصر ، ومثال الممتنع: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا إذ أحصر الثاني . فوجب استصحاب الأصل وامتنع تركه ، وكذا لو ألبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا ، وأضربت زيدًا عمرًا مثل به المصنف[2] ، وهو على مذهب من قاس التعدي بالهمزة ، والصحيح القياس في اللازم سماع في المتعدي ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، والجائز هو ما سلم من أسباب الوجوب وأسباب المنع .

**فصل: يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة.**

---

(١) ٢/ ١٥٢ .
(٢) السابق الجزء والصفحة .

ش: مثال ذلك: عرفت أنك منطلق، وعلمت أن ستخرج، وقياس ما أجازه هشام والفراء من الابتداء بأن المشددة نحو: أنك منطلق يعجبني، أن نجوز أنك منطلق عرفت.

**ص: وتقديمه إن تضمن معنى الاستفهام أو شرط، أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما.**

ش: أي: ويجب تقديمه في هذه المسائل مثال اسم الاستفهام: أيهم ضربت، ووافق الكوفيون على منع تأخيره ما لم يقصد الاستثبات فأجازوا: ضرب من منّا بالإعراب، وضرب من منّا بناء الأول، وضربت ما وماذا أو مه، ومثال اسم الشرط: من يكرم أكرم وأيهم تضرب أضرب، ومثال المضاف إلى واحد منهما: غلامَ أيهم ضربت، وغلامَ أيهم تضرب أضرب، ومثال ما نصبه جواب أما ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩] وذكر غير المصنف من مواضع وجوب التقديم أن تكون كم الخبرية إلا في لغة رديئة حكاها الأخفش[1]، أو ضميرًا منفصلاً لو تأخر؛ لزم اتصاله نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أو كان ناصبه فعل أمر اقترن بالفاء نحو: زيدًا فاضرب وفيه نظر.

**ص: ويجوز في غير ذلك إن علم النصب: تأخير الفعل غير تعجبي ولا موصول به حرف ومقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقًا.**

ش: احترز بقوله: إن علم النصب" من أن يجهل فلا يجوز تأخير الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى، وبقوله: "غير تعجبي" من نحو: ما أحسن زيدًا فلا يجوز: زيدًا ما أحسن، وبقوله: "ولا موصول به حرف من نحو قولك: من البر أن تكف لسانك، فلا يجوز أن تقول: أن لسانك تكف، ولا: لسانك أن تكف قيل: وينبغي أن يقيد بالناصب فإنه إذا لم يكن ناصبًا؛ جاز أن يتقدم على العامل نحو: عجبت مما زيدًا تضرب، وبقوله: "ولا مقرون بلام ابتداء" نحو لسوف يرضي زيدا عمرًا، وليحب الله المحسن، وهذا مقيد بأن لا توجد إن فإن وجدت؛ جاز التقديم فتقول: إن زيدًا عمرًا ليضرب وبقوله: "أو قسم" من نحو: والله لأضربن زيدًا، فلا يجوز: والله زيدًا لأضربن، وقوله: "مطلقًا" ليس راجعًا إلى قوله "أو قسم" بل هو راجع إلى قوله: "ويجوز في غير ذلك"، أي: يجوز في غير ما ذكر مطلقًا يعني سواء كان من المسائل الخمسة الآتية أو من غيرها.

**ص: خلافًا للكوفيين في منع نحو: زيدًا غلامه ضرب، أو غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وما طعامك آكل إلا زيد.**

ش: فهذه مسائل خمس أجاز البصريون فيها تقديم المفعول كما مثل المصنف، ومنع الكوفيون تقديم المفعول فيها، والصحيح مذهب البصريين لثبوت ذلك في لسان العرب فمثال الأولى قوله:

كعبًا أخوه لمي فانقاد منتهيًا ::: ولو أبى باء بالتخليد في سقرا[2]

ومثال الثانية قوله:

رأيه يحمد الذي ألف الخز ::: م ويشقى بسعيه المغرور[3]

---

(١) المساعد ١/ ٤٣٥.
(٢) البيت من البسيط لرجل من طيئ في شرح التسهيل ٢/ ١٥٣.
(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٥٤.

ومثال الثالثة قوله:

شـــر يومـــيها وأغـــواه لهـــا ::: ركبـــت عـــنز بحـــدج جمـــلا[1]

ومثال الرابعة قوله:

مـــا شـــاء أنشـــأ ربي والـــذي هـــو لم ::: يشـــأ فلســـت تـــراه ناشـــئًا أبـــدًا[2]

ومثال الخامسة قوله:

مـــا المـــرء يـــنفع إلا ربـــه فعـــلا ::: م تســـتعمال بغـــي الله آمـــال[3]

وحكى غير المصنف عن الكوفيين إجازة: غلامه ضرب زيد، وغلام أخيه. ضرب زيد؛ لأن الضمير غير مرفوع فإن كان ضمير رفع؛ التزموا تأخيره نحو: أخذ زيد ما أراد.

**ص: ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر.**

ش: فلا يجوز: زيدًا ضرب أي: ضرب نفسه اتفاقًا.

قال المصنف[4]: لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغني عنه، وهو الفاعل على مفهومية ما يستغني عنه، وهو المفعول، وهو معنى قول أبي العباس: إنما لم يجز ذلك؛ لأنه يصير المفعول لابد منه فلو انفصل؛ جاز نحوه: ما ضرب زيدًا إلا هو؛ لأن الضمير المنفصل مقدر قبله ظاهر مبدل منه الضمير. التقدير: ما ضرب زيدًا أحد إلا هو فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدر، سهل ذلك، وأجاز الكسائي وحده: زيدًا ضرب هو بإبراز الضمير المستكن قال: لأن هو بمنزلة الأجنبي والذي تقتضيه الأقيسة منعه، لأنه ليس من مواضع الانفصال.

**ص: وقد يقع على مضاف إليه.**

ش: مثاله: غلام هند ضربت، ففاعل ضربت ضمير هند، قال المصنف[5]: وجاز هذا؛ لأنه في تقدير: ضربت هند غلامها، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو مذهب هشام، ونقل النحاس منعها عن أكثر البصريين، وهو المنقول عن الأخفش والفراء، والصحيح الجواز لسماعه عن العرب قال:

أجـــل المـــرء يـــستحث ولا يـــد ::: ري إذا يـــبغي حصـــول الأمـــاني[6]

فاعل يستحث ضمير المرء، وقوله: أو موصول بفعله" أي بفعل المفسر الظاهر نحو: ما أراد زيد أخذ، فأخذ ناصب الموصول، وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد، وزيد فاعل أراد، وأراد صلة ما فأوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ومثله قول الشاعر:

مـــا حبـــت الـــنفس ممـــا راق مـــنظره ::: رامـــت ولم يـــنهها يـــأس ولا حـــذر[7]

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٧.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٥٤.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٧.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤.
(٦) البيت من المقارب، وهو بلا نسبة في المساعد١/ ٤٣٨.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٣٩.

**فصل: يجوز الاقتصار قياسًا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو بسببه أو مقارنه أو الوعد به أو السؤال عنه بلفظه أو معناه، أو عن متعلقه، وبطلبه، وبالرد على نافيه أو الناهي عنه أو على مثبته، أو الآمر به.**

ش: منصوب الفعل يشمل المفعول به وغيره، وإن كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به، فمثال حضور معناه قولك: زيدًا لمن رأيته قد شرع في عطاء مثلاً أي: أعط زيدًا، أو في ذكر رؤيا خيرًا أي: رأيت خيرًا ومثال سببه قول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ::: ولو تسليت عنها أم عمار[1]

أي: ذكرت أم عمار؛ لأن التهييج سبب الذكر، ومثال مقارنه قولك لمن تأهب للحج: مكة أي: أراد مكة، ولمن سدد سهمًا: القرطاس أي: تصيب، ومنه قوله:

لئن تراها ولو تأملت إلا ::: وهـا في مفارق الرأس طيا[2]

أي: إلا وترى لها؛ لأن رؤية الشيء مقارن لرؤية ما يشمل عليه، ومثال الوعد به: زيدًا لمن قال: سأطعم، ومثال السؤال عنه بلفظه: بلى زيدًا لمن قال: هل رأيت أحدًا، ومثال السؤال عنه بمعناه قول بعضهم: بلى وجادا جوابًا لمن قال: أفي مكان كذا وجد أي: بلى تجد، ومثال السؤال عن متعلقه قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] ومثال طلب قول القائل: "اللهم ضبعًا وذئبا"[3] أي: اجمع فيها يعني ضبعًا وذئبًا، ومثال الرد على نافيه: بلى زيدًا لمن قال: ما ضربت أحدًا، أو الناهي عنه: بلى من أساء لمن قال: لا تضرب أحدًا، أو على مثبته: لا بل خالدًا لمن قال: ضرب زيد عمرًا، أو الآمر به: بل زيدًا لمن قال: اضرب عمرًا أي: اضرب زيدًا فهذا وفق اللفظ والمعنى، ومن المعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نتبع؛ لأن معنى كونوا هودًا أو نصارى: اتبعوا ملة اليهود والنصارى.

**ص: فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال؛ فهو لازم.**

ش: المثل قولهم: "كل شيء ولا شتيمة حر"[4] أي: اشت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، وقولهم: هذا ولا زعماتك أي: هذا هو الحق، ولا أتوهم زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله؛ قيل له ذلك، وقوله: "كليهما وتمرًا"[5] أي: أعطني كليهما وزدني تمرًا، وأصله أن إنسانًا خير بين شيئين فطلبهما وطلب معهما تمرًا، ومن شبه المثل في كثرة الاستعمال قولهم: "حسبك خيرًا لك، ووراءك أوسع لك أي: اشت أوسع لك من وراءك، و ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] أي: وأتوا خيرًا، وهذا مذهب سيبويه والخليل وأن ذلك مفعول بفعل مقدر، وذهب الكسائي إلى جعل هذا خبر كان المقدر، والتقدير: يكون الانتهاء خيرًا لكم، ورد بأنه لا يطرد في

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في الكتاب ١/ ١٤٤.
(٢) البيت من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٦.
(٣) الكتاب ١/ ٢٥٥.
(٤) الكتاب ٢٨١.
(٥) مجمع الأمثال ٢/ ١٥١.

نحو: انته أمرًا قاصدًا؛ لأنك لم ترد بكن انتهاؤك أمرًا قاصدًا، وإنما الأمر بإتيان أمر فيه القصد والصواب، ورد الفراء على الكسائي بأنه لو صح تقديره؛ لجاز أن يقال: انته أخانا، وذهب الفراء إلى أنه نعت مصدر محذوف أي: انتهاء خيرًا لكم ورده المصنف بقولهم: حسبك خيرًا لك، وبقولهم: وراءك أوسع، ولا يتقدر هنا مصدر؛ لأنه ليس قبله ما يكون عنه مصدر؛ ولأن أوسع صفة مكان لا مصدر.

قال في الشرح[1]: وقد تناول قولي فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال نحو: إياي وكذا بإضمار نح، ثم تكلم على أحكام التحذير والإغراء، ويوجد في بعض النسخ القديمة: بين باب الاختصاص وباب أبنية الفعل باب معقود للتحذير والإغراء فأخرنا الكلام عليهما، واحترز بقوله: "في كثرة الاستعمال" مما لا يكثر استعماله نحو: أتيه أمرًا قاصدًا، أي: وائت، وصرح سيبويه[2] بجواز إظهاره وغفل الزمخشري عن ذلك فجعله واجب الحذف.

**ص: وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرًا فيلزم حذف ثاني الجزأين.**

ش: مثال الأول قول بعض العرب كلاهما وتمرًا" حكاه سيبويه[3] أي: كلاهما لي وكل شيء، ولا شتيمة حر" أي: كل شيء أسم فرفع مبتدأ وحذف ثاني الجزأين، وزعم الفراء أن كلاهما في موضع نصب، وأنه على لغة من يلتزم الألف، ومثال الثانية قولهم: ديار فلانة أي: هذه ديار فلانة، والنصب في ذلك أشهر كقول ذي الرمة:

ديـــار مـــية إذا مـــي تســـاعفنا ::: ولا يـــرى مثـــلها عـــرب ولا عجـــم[4]

أي: اذكر ديار مية.

**فصـــل: يحذف كثيرًا المفعول به غير المخبر عنه، والمخبر به، والمتعجب منه، والمجاب به والمحصور، والباقي محذوفًا عامله.**

ش: احترز بالمخبر عنه من المفعول النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، فلا يجوز حذفه كما لا يجوز حذف الفاعل، ودخل في المخبر عنه الأول في باب ظن، والثاني في باب أعلم، وقد تقدم الكلام على حذفهما، واحترز بالمخبر به عن المفعول الثاني في باب ظن، والثالث في باب أعلم، وقد تقدم حكمهما، واحترز بالمتعجب منه من نحو: ما أحسن زيدًا، وقد ذكر المصنف في بابه أنه إذا علم؛ جاز حذفه مطلقًا، واحترز بالمجاب به من نحو: زيدًا لمن قال: من رأيت؟ واحترز بالمحصور من نحو: ما رأيت إلا زيدًا، واحترز بالباقي محذوفًا عامله من نحو قول بعضهم" اللهم ذنبًا وضيعًا"[5] وخيرًا وشرًا لعدونا.

**ص: وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل، أو غير منوي وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي**

---

(١) ٢/ ١٦٠.
(٢) الكتاب ١/ ١٤٣.
(٣) الكتاب ١/ ١٤١.
(٤) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه١٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٥.

**اللزوم وإما للمبالغة بترك التقييد، وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل.**

ش: مثال المنوى لدليل: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦] أي يريده، وهذا هو الحذف الاختصاري،

ومثال غير المنوي لتضمين معنى فعل يقتضي اللزوم قول الشاعر:

**فإن تعذر بأخل من ذي ضروعها ::: إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي**[1]

فضمن جرح معنى عاث؛ ولذلك عداه بفي، ونحو: تضمين اصلح معنى لطف في قولك: أصلح الله لك في نفسك، ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [الأحقاف: ١٥] ومنه ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] أي: يخرجون. وفي جعل المفعول في نحو هذا محذوفًا تسامح؛ لأن الفعل لما ضمن معنى ما لا يتعدى صار لازمًا فلا مفعول له، ونص النحويون على أن التضمين ليس بقياس، مثال ما لا ينوي للمبالغة بترك التقييد قولهم: يعطي ويمنع، ويصل ويقطع أي: هذا شأنه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [التوبة: ١١٦]، ومثال غير المتعدي لبعض أسباب النيابة عن الفاعل وهي ضربان - كما سبق: إما عرض لفظي، وإما عرض معنوي. فاللفظي كالإيجاز نحو: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ﴾ [التغابن: ١٦]، وموافقة السابق: ﴿ وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣] وإصلاح الوزن كقوله:

**وخالد يحمد سادتنا ::: باحق لا يحمد بالباطل**[2]

أي: يحمده، والمعنوي كالعلم نحو: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤] أو الجهل نحو: ولدت فلانة، وأنت تدري ما ولدت، وكون التعيين غير مقصود نحو: ﴿ وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٩] وتعظيم الفاعل: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: ٢١] وتعظيم المفعول نحو: سب فلان، وللخوف منه نحو: أبغضت في الله، وأخوف عليه نحو: هوى فلان، ولا تذكر من هواه خوفًا عليه، والله سبحانه أعلم.

**فصل: تدخل في هذا الباب على الدلالي غير المتعدي إلى اثنين همزة فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا إلى اثنين همزة فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا، ويصير متعديًا إن كان لازما.**

ش: احترز بقوله: "في هذا الباب" من باب علم فإن الهمزة نقلت إلى مفعول ثالث، وتقدم في بابه، وبقوله: "غير المتعدي إلى اثنين" من باب كسى، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعف عينه للتعدية إجماعًا. قوله: فيزداد مفعولاً إن كان متعديًا مثاله: أكفلت زيدًا عمرًا، وأعشيت الشيء الشيء، وقوله: ويصير متعديًا إن كان لازمًا، مثاله: أزلت الشيء وأبنته، وظاهر كلام المصنف أن التعدي بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما سيأتي مما أغنى فيه التضعيف عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في شرح أبيات المغني ٧/ ١٣٢، ولم أعثر عليه في ديوانه.
(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٨.

**أحدهما**: أنه قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي[١]، وهو ظاهر قول المصنف إلا فيما أغنى فيه التضعيف.

**والثاني**: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدى. قال ابن أبي الربيع[٢]: وهو ظاهر مذهب سيبويه[٣].

**والثالث**: أنه سماع في اللازم والمتعدى، وهو مذهب المبرد.

**والرابع**: أنه قياس في كل فعل إلا باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة[٤]، وقال السهيلي وقد ذكر اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب سيبويه أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق. قال: والصحيح التفصيل فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل هو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم وغير ذلك، ففي مثل هذا يقال: أفعلته أي: جعلته على الصفة، وكذلك أذكرته ربه إن أردت الذكر الذي هو ضد النسيان، فإن أردت الذكر الذي هو باللسان؛ لم تقل؛ أذكرته فلانًا كما لا تقول: أمدحته إياه، ولا أشتمته، وكذلك لا تقول: أذبحت الكبش جعلته يذبحه؛ لأن الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يضمر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل في ذاته وصف باق فيه. انتهى.

**ص: ويعاقب الهمزة كثيرًا ويغني عنها قليلاً تضعيف العين ما لم تكن همزة، وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق.**

ش: مثال تعاقبهما: أنزلت الشيء ونزلته وأبنته وبينته، وفي التعدية بالتضعيف مذهبان:

**أحدهما**: أنه سماع في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

**والثاني**: أنها قياس واختلف في التعدية بالهمزة والتضعيف هل هما بمعنى واحد أم لا؟ فذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما[٥] إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأما التعدية بالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل، ولهذا جاز: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] لأن أنزل فيها إلى سماء الدنيا دفعه واحدة، وجاء ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [البقرة: ٩٧] و ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي: شيئًا بعد شيء على مهل، فاللفظ مشاكل للمعنى لما تكررت العين؛ دل على التكرار قال الشيخ أثير الدين: وهذا المذهب فاسد بدليل قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان: ٣٢] وبدليل قوله: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ . . . ﴾ الآية [النساء: ١٤٠] وأجمع المفسرون على أن المراد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٨] وهذه الآية لم يتكرر نزولها، وكثرة معاقبة التضعيف للهمزة في مضارع ينزل يدل على أنها بمعنى واحد فهذا المذهب هو الصحيح، ومثال ما أغنى فيه تضعيف العين عن

---

(١) المساعد ١/ ٤٤٦.
(٢) البسيط ١/ ٤٢٢.
(٣) الكتاب ١/ ٢٥٢.
(٤) المساعد ١/ ٤٤٦.
(٥) المساعد ١/ ٤٤٦.

الهمزة قولهم : قويت الشيء وظهرته وقدمته وأخرته وحكمته ونظفت الشيء وحصلته وهو كثير لكنه أقل من النوع . . أعني فيه أفعل عن فعل ، وقوله: ما لم يكن همزة يعني: فلا تعدي حينئذ بالتضعيف ؛ بل بالهمزة نحو: أنأيت زيدًا أي: أبعدته . وأنأت الخرز أي خرمته ، وقد شذ التضعيف فيما عينه همزة قال:

على سند مثل الغبيط المذأب[1]

وقل التضعيف في غير الهمزة من حروف الحلق فالغالب فيما عينه حلقية أن يعدي بالهمزة نحو: أذهبه وأسعده وأدخله ، وقد جاء تعاقب الهمزة والتضعيف قالوا: أوهنه ووهّنه ، وأبعده وبعده ، وأمهله ، ومهله ، وأضعفه وضعفه ، واقتصار المصنف على هذين المعديين – أعني الهمزة وتضعيف العين – يفهم منه أنه لا تعدية بغيرهما ، وزاد بعضهم في المعديات تضعيف اللام نحو: صعر خده وصعرته ، والسين والتاء نحو: حسن زيد واستحسنته ، وألف المفاعلة نحو: سار زيد وسايرته ، وتغيير حركة العين نحو: شترت عين الرجل وشترها الله ، وهذا مذهب الكوفيين ، والصحيح أن شترها أصل ، ولا تكون التعدية بتغيير الحركة ، ولا يطرد شيء من هذه المقدمات الأربعة ، والله أعلم .

• • •

(١) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

## باب: تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

ش: يسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال، وأطلق في العاملين ثم قيده بعد في قوله: من الفعل وشبهه، وقوله: فصاعدًا يقتضي جواز تنازع ثلاثة فصاعدًا، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[1] وقال الأستاذ أبو علي[2]: عاملان أو ثلاثة فاقتصر على الثلاثة. قيل: ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استقرئ كقوله:

أتاني فلم أسر به حين جاءني ::: كتاب بأعلى القنتين عجيب[3]

وقوله: معمولاً واحدًا" قال غيره: فأكثر، قال الشيخ أثير الدين: والعذر له في كون المعمول أكثر من واحد خلافًا، وقد ذكره آخر الباب فذكر هنا المجمع عليه، وقيل: المعنى أن كلاً من العاملين يتوجه نحو ذلك الواحد قبل الإضمار على الوجه الذي سيذكر، ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدى إلى اثنين فأكثر فلا حاجة إلى الاعتذار[4].

**ص: إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع، عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء في نحو: قام وقعد زيد.**

ش: مثال كونهما من الفعل كقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦] ومن شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك كقوله:

عهدت مغيثًا من أجرته ::: فلم أتخذ إلا فناءك موئلا[5]

ومثال ما تركب من الفعل وشبهه: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] ولم يشترط[6] المصنف في الفعل أن يكون متصرفًا، وسيأتي أنه أجاز ذلك في فعلي التعجب وشرط ابن عصفور في العاملين: التصرف قال تحرزًا من إن وأخواتها من العوامل غير المتصرفة، واقتضى شرطه امتناع التنازع في كل عامل غير متصرف، وقوله: "متفقان" يعني في العمل بأن يطلباه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: قام وقعد زيد وضربت وأكرمت زيدًا، ومررت وسلمت على زيد، واحترز بقوله: "لغير توكيد" من نحو: قام قام زيد؛ فالثاني توكيد للأول فهو إذن في حكم السابق، والعمل للأول ويلغى الثاني لفظًا ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد، وأجاز المصنف فيه وجهين: أحدهما هذا، والثاني أن ينسب العمل لهما؛ لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى على التقديرين فليس هذا من باب التنازع، وذلك مثل قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس[7]

ولو كان من باب التنازع لقال: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك بالإضمار في أحدهما، وقل من ذكر

---

(١) المقرب: ٣٢٩.
(٢) المساعد ١/ ٤٤٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو لجزء بن ضرار الغطفاني في المقاصد النحوية ٣/ ٣٨.
(٤) في ر: للاعتذار.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد ٥١٣.
(٦) في ر: يشرط.
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: فأين إلى أين النجاة ببغلتي، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٥.

هذا القيد ، وإطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الإعمال ، وأجاز ابن أبي الربيع في نحو: قام قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني ، وأظهر في الأول قال: كأنه في باب الإعمال ، وأجاز أيضًا أن يكون فاعلاً بالأول ، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه ؛ لأنه لم يؤت به لذلك ، وإنما جيء به لتوكيد الأول كما سبق قال: وهذا الوجه الثاني حسن ، وأجاز أبو علي التنازع في قوله:

**فهيهات هيهات العقيق وأهله**[1]

قال: ارتفع العقيق بهيهات الثانية ، وأضمرت في الأولى أو بالأولى ، وأضمرت في الثانية ، ويحتمل قوله: أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردًا كما حكى سيبويه[2]: ضربني وضربت قومك بالنصب أي: ضربني قوم وقوله: "مختلفان" يعني ؛ في العمل نحو: ضربت وضربني زيد ، وضربت وغضب على زيد ، وقوله: "بما تأخر احتراز من أن يتقدم المعمول على العاملين ، فلا تكون المسألة من باب التنازع نحو: زيدًا أكرمت ويكرمني فكل قد أخذ معموله فلا تنازع ، وكذا لو توسط نحو: ضربت زيدًا وضربني ، ونصّ كثير من النحويين على اشتراط التأخير كالشلوبين وغيره ، وقد أجاز الفارسي الإعمال مع التوسط فأجاز في قوله:

**مهما تصب أقفًا من بارق تشم**[3]

أن تكون من زائدة ، وبارق في موضع نصب بتشم ، ومفعول تصب محذوف ، وهو ضمير عائد على بارق ، وهذا غريب ، ويدل على أن التأخر ليس بشرط ، وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين ، وعلى هذا فربما وجب التقديم نحو: أي رجل ضربت أو شتمت ، وأقول: الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع ، بل حيث تقدم المعمول أو توسط ؛ جاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدمه أو توسطه ؛ جاز فيه التنازع ، وحيث امتنع عملهما أو عمل أحدهما فيه ؛ فليس من باب التنازع ، فإذا قلت: زيد ضارب مكرم عمرًا فضارب ومكرم صالحان للعمل في عمرو ، وإذا تقدم أو توسط ؛ فلا مانع من التنازع إذا تقدم أو توسط نحو ؛ زيد عمرًا ضارب مكرم ، وزيد ضارب عمرًا مكرم ، وضارب ومكرم خبران ، فإن امتنع عملهما أو عمل أحدهما لمانع ؛ لم يكن من باب التنازع كقولك: زيد قام وقعد ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ، وكذلك قام زيد وقعد ، فزيد فاعل قام ، ولا يجوز أن يرتفع بقعد لما ذكر ، وكذلك لو قلت: زيدًا ضربت وأكرمت ؛ لم يجز التنازع ، وإن كان المفعول ؛ يجوز تقديمه على عامله ؛ بل يتعين نصب زيد بضربت ؛ لأن أكرمت لا يعمل فيه؛ لكونه تابعًا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح .

إذا علم هذا فما أجازه الفارسي في البيت السابق فيه نظر من جهة أن جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله عند الجمهور ، وما أجازه بعض المغاربة في نحو: أيهم ضربت أو شتمت فيه نظر من جهة أن شتمت في المثال لا تصلح للعمل في أيهم ، لكونه تابعًا ، ولا يعمل فيما قبل المتبوع ، وقوله: "غير سببي مرفوع" مثاله: زيد قام وقعد أبوه أو قائم وقاعد أبوه ، ليس ذلك من التنازع ، إذ لو جعل منه ؛ لزم إسناد العاملين إلى السببي ، وإسناد الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط المفيد

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: وهيهات خل بالعقيق نواصله ، وهو لجرير في ديوانه ٩٦٥ .
(٢) الكتاب ١/ ٧٩ .
(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره: قد أوبيت كل ماء فهي طاوية ، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/ ١٦٣ .

المتأخر على الضمير المبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فإن سمع مثل ذلك؛ عمل على أن السببي المتأخر مبتدأ فخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول، ومنه قول كثير:

قضى كل ذي دين فوق غريمه ::: وعزة ممطول معنى غريمها[1]

ومما نصّ على اشتراط ذلك ومنع التنازع في السببي ابن خروف والشلوبين وابن السيد[2]، ولم ينص اكثرهم على اشتراطه، وأجاز بعضهم في البيت أن يكون من التنازع، وأن يرتفع غريمها بممطول، ويضمر في معنى ضميرًا أو يرتفع بمعنى ويضمر في ممطول ضميره، وسوغ ذلك أمن اللبس، وأجاز بعضهم أن يرتفع غريمها بممطول لا بمعنى، وذلك لأن الاسم إذا وصف بصفة سببية أو أخبر عنه بخبر سببي ظهر ذلك السبب بعد الصفة والخبر في مثل قولك: مررت برجل قائم أبوه وزيد قائم أبوه، فإذا أتوا بصفة ثانية أو خبر ثان؛ لم يظهروا السبب وأضمروه، وخلت الصفة والخبر من عائد إلى موصوف والمبتدأ، وكان العائد إلى الموصوف والمبتدأ من المعنى؛ لأنه ضمير مظهر فيه عائد على الأول، وذلك قولك: مررت برجل قائم أبوه لا قاعد، والتقدير: لا قاعد أبوه فاضمر الأب، ولم يقولوا: مررت برجل قائم قاعد أبوه، وزيد قائم لا قاعد على أن يضمروا في قائم، ويكون العائد في الصفة الثانية. هكذا كلام العرب ووجه ذلك أنهم أتوا بالصفة الأولى على ما يجب لها في اللفظ والمعنى، ثم استسهلوا بعد ذلك في الصفة الثانية الحمل على المعنى، وقد نص سيبويه على ذلك بقوله في قول العرب: مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أنه لا يصلح أن تقدم لبيبة مضمرًا فيها الأم ثم تقول: عاقلة أمه، ولا وجه لقوله هذا إلا ما عقدنا عليه كلامنا من أن الإضمار والحمل على المعنى في الصفة الثانية دون الأولى. وقد ورد هذا الاستعمال في أبيات كثيرة منها قوله:

يزجين غيمًا قليلاً ماؤه شبما[3]

أي: شبما هو يعني ماءه، وقيل: غريمها مرتفع بممطول، ومعنىً حال منه، وفي تقييده السببي بمرفوع تنبيه على أن السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك: زيد أكرم وأفضل أباه. قال الشيخ أثير الدين: وإنما أجاز المصنف ذلك في غير المرفوع لأنه لا يضمر، بل يحذف بخلاف المرفوع. انتهى. وينبغي أن يفصل بين أن يكون في العاملين ضمير عائد على الأول غير الضمير الذي هو السببي أو لا فإن كان؛ فالتنازع جائز كقولك: زيد ضرب وأكرم غلامه، ومنه قوله:

عهدت مغيثًا مغنيًا من أجرته[4]

وإن لم يكن؛ فهو كالمرفوع لخلو المهمل من عائد كقولك: زيد أضرب وأهين غلامه، فإن غلامه منصوب بأحد الفعلين، والآخر عامل في ضمير الغلام المحذوف؛ فهو خال من عائد يعود على زيد، ولا أثر لكونه محذوفًا؛ لأنه إنما يحذف بعد الإضمار، وقوله: "عمل فيه أحدهما" هو

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في الدرر ٢/ ١٤٦.
(٢) الارتشاف ٣/ ٨٨.
(٣) شطر بيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٤) سبق تخريجه.

جواب إذا قيل: ولا يكفي في الإعمال ما ذكره من تعلق العاملين بالمعمول من حيث المعنى حتى يزيد ، ولم يمنع مانع لفظي كقول الشاعر:

كفاني ولم أبغ سواك عديلا ::: ولي لبغيه بالأمعن الطرب[1]

فهذا من إعمال الأول ، ولا يجوز أن يكون من إعمال الثاني ؛ لأن الطرب حينئذ يكون مفسراً للضمير الذي في ولي ولام كي تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره ، فإنه لا يتقدم ما بعدها عليها ، وكذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها ، وذكر في البسيط أنه إذا كان للأول مرجح كعطف الثاني بلا ، وجب إعمال الأول نحو: ضربت لا أكرمت زيدًا ، وإذا كان للثاني مرجح كعطفه بمعرف الإضراب نحو: ضربت بل أكرمت زيدًا ؛ وجب إعمال الثاني ، وقوله: "لا كلاهما خلافًا للفراء في نحو قام وقعد زيد ، فإنه رفع زيد بالفعلين معًا ، وجعله أبو علي أقيح من مذهب الكسائي في خدمة فاعل أحد الفعلين ؛ لأن الفراء رفعه بمجموعهما فكل واحد منهما ليس له فاعل قال المصنف[2]: وهو غير مستبعد فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وأجيب بالفرق وهو أن كلاً من الفعلين يستقل برفع زيد ، ولا يستقل كل من الاسمين برفع الخبر إذ لو قلت: زيد منطلقان ؛ لم يجز وكل من الفعلين علة ، وكل من المبتدأين جزء علة . قال في الشرح: فلو كان العطف بأو ، ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين ؛ لم يجز أن يشترك العاملان في العمل كقول الشاعر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع[3]

وليس هذا من التنازع إذ لو كان منه ؛ لكان أحد الفعلين بتاء ؛ لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث فإنما يحمل على أنه أراد: وهل يرجع التسليم وأشهد هذه ، واستغنى بالإشارة كما قالوا: إذا كان غدًا فأتني أي: إذا كان ما نحن عليه فأتني ثم أبدل ثلاث الأثافي من الضمير المنوي . انتهى . وقد خرج غيره البيت على أنه من التنازع ، وأنه على حد:

ولا أرض أبقل إبقالها[4]

وأجازوا رفعه بهما على مذهب الفراء ، وممن جوز في الإعمال ابن السيد .

**ص: والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق (خلافًا للكوفيين)[5]**

ش: إعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف في الترجيح فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أرجح لوجوه .

**أحدها**: أنه الأقرب ، وإذا كانوا قد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب خرب ؛ فههنا أولى .

**الثاني**: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية ، والعطف على

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٦ ، ١٦٧ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) سقط في ر .

العامل قبل ذكر معموله .

**الثالث**: أن في إعماله ضربًا من التعادل ؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول ، وغير ذلك من الأوجه .

قال في الشرح[1] . ومما يدل على ترجيح الأقرب إذا كان ثانيًا: التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو قوم ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأي . انتهى . وليس كذلك ؛ بل ورد غير إعمال الثالث ، وسيأتي ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لوجوه:

**أحدها**: أنه الأسبق ومراعاته أولى ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: ثلاثة البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط والقسم فجعلوا الجواب للأسبق .

**الثاني**: أن إعمال الثاني مخلّص من الإضمار قبل الذكر ، ومن الحذف على رأي الكسائي ، وذهب بعض النحويين إلى أنهما سيان ؛ لأن لكل واحد منهما مرجحًا حكاه صاحب البسيط ، والذي يعتمد عليه في ترجيح مذهب البصريين أن إعمال الأقرب هو الأكثر في كلام العرب ، نقل ذلك سيبويه قال المصنف[2]: ومع قلته فلا يكاد يوجد إلا في الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في النظم والنثر ، وقد تضمنه القرآن في مواضع .

**ص: ويعمل الملغي في ضمير المتنازع مطابقًا لـه غالبًا.**

ش : يعني الملغي عن العمل في الاسم الذي تنازعاه سواء كان الأول أم غيره وقولـه "مطابقًا لـه" يعني في الإفراد وضديه[3] ، وفي التذكير وضده فتقول على إعمال الثاني: ضربوني وضربت قومك ، وعلى إعمال الأول: ضربني وضربتهم قومك ، وفهم من ذلك أن الحال والتمييز لا يكون فيهما التنازع ؛ لأنهما لا يضمران فإذا قلت: تصببت وامتلأت عرقا ، أو قمت وخرجت مسرعًا ؛ كان من باب الحذف لدليل – لا من باب التنازع ، وأشار بقولـه "غالبًا" إلى ما حكاه سيبويه من نحو: ضربني ، وضربت قومك أي من ثم فأضمر مفردًا لتأول القوم بواحد يفهم الجمع وجعله سيبويه قبيحًا .

**ص: فإن أدت ما طبقه إلى تخالف خبر ومخبر عنه؛ فالإظهار.**

ش : مثال ذلك: ظناني منطلقًا وظننت الزيدين منطلقين ، فتظهر ثاني مفعولي ظناني ؛ لأنك لو أضمرته ؛ لزم أحد أمرين ، إما أن تضمره مطابقًا للمخبر عنه فتفرد فيؤدي إلى مخالفة المفسر ، أو تضمره مطابقًا للمفسر ، فتثني فيؤدي على الإخبار بمثنى عن مفرد ، وكلاهما ممتنع فوجب الإظهار ، وخرجت المسألة من باب التنازع ؛ لأن كل واحد من العاملين قد استوفى معموله ، وأجاز الكوفيون مع هذا وجهين آخرين:

**أحدهما**: حذف الضمير فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين ، وتحذف منطلقًا لدلالة منطلقين عليه ، والثاني أن تضمره مؤخرًا مطابقا للمخبر عنه فتقول: ظناني وظننت الزيدين منطلقين إياه ، وهذا على إعمال الثاني ، فإن أعملت الأول ؛ فالحكم كما سبق من وجوب الإظهار

---

(١) ٢/ ١٦٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٧ .
(٣) في ر: وضده .

والوجهان المحكيان عن الكوفيين أيضًا جائزان ، وفهم من كلام المصنف أنه إذا لم ترد مطابقته إلى التخالف المذكور تضمر فتقول على إعمال الثاني: ظننته إياه وظنني زيد قائمًا ، وعلى إعمال الأول: ظننت وظني إياه زيدًا قائمًا أو ظننيه بالاتصال ، وفي المسألة على إعمال الثاني ثلاثة مذاهب:

**أحدها**: إضماره مقدمًا كالمرفوع فتقول: ظنيه وظننت زيدًا قائمًا .

**الثاني**: ظننته إياه وظنني زيدا قائمًا ، وعلى إعمال الأول: ظننت وظني إياه زيد قائمًا أو ظنيه بالاتصال .

**الثالث**: إضماره مؤخرًا فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا غيره ، وبه قطع المصنف في غير هذا الكتاب .

**الرابع**: حذفه لفهم المعنى فتقول: ظنني وظننت زيدًا قائمًا . قال ابن عصفور[1]: وهو أسد المذاهب ؛ لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليه الضرورة ، وحذف للاختصار في باب ظن ، وقد تقدم الدليل على جوازه . انتهى .

**ص: ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع.**

**ش**: يشمل غير المرفوع والمجرور ، ويشمل كون العامل في الضمير هو الأول والثاني . مثال حذفه **الأول**: ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي زيد ، والأصل: ضربته ومررت به ومثال حذفه من **الثاني**: ضربني وضربت زيداً ، ومر بي ومررت زيداً ، والأصل: وضربته ومررت به ، فأما حذفه من الأول فسيذكر المصنف الخلاف فيه ، وأما حذفه من الثاني فأجازه السيرافي[2] جوازًا مطردًا ، وهو الذي يفهم من كلام المصنف وخصه المغاربة بالضرورة ، ومنه قول الشاعر:

**بعكاظ يعشى الناظرين ::: إذ هم قاموا فعاعه**[3]

واحترز بقوله: "ما لم يمنع مانع" من نحو: مال علي ، وملت إليه زيد ، فلا يجوز حذف إليه لئلا يوهم أن المراد مال علي ، وملت عنه ، ومثله رغب في ورغب عنه زيد .

**ص: ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافًا لأكثرهم.**

**ش**: مذهب الأكثرين أن الضمير إذا كان معمولاً للأول وهو غير مرفوع ، يجب حذفه إن كان مستغني عنه نحو: ضربت وضربني زيد بخلاف الهاء من ضربته ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة ، وإن لم يكن مستغنى عنه ؛ وجب تأخيره نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ، وأجاز المصنف[4] إضماره مقدمًا في القسمين نحو: ضربت وضربني زيد ، وظنيه وظننت زيدًا قائمًا وعليه قول الشاعر:

**إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ::: جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهد**[5]

**ص: بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا ولا يحتاج غالبًا إلى تأخره إلا في باب ظن.**

---

(١) شرح الجمل ١/ ٦١٧ .
(٢) المساعد ١/ ٤٥٥ .
(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٧٢ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .

ش: اختار المصنف أن الحذف في غير المرفوع أولى من إضماره مقدمًا، واحترز بالمانع من نحو: استعنت به واستعان على زيد، فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلبس، وقال في الشرح[1]: حذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ما لم يكن من باب ظن فيظهر أو يؤخر، وكذا إن كان من غير باب ظن، وكان الحذف موقعًا في لبس، وقوله "غالبًا" يشعر بأنه قد يحتاج على تأخيره في غير باب ظن، وكأن المراد بقوله في الشرح: وكذا إن كان من باب ظن، وكان الحذف موقعًا في لبس فعلى هذا تقول: استعنت واستعان على زيد به، كما يفعل في باب ظن.

**ص: وإن ألغي الأول رافعًا؛ صح دون اشتراط تأخير الضمير خلافًا للفراء، ولا حذفه للكسائي.**

ش: مذهب سيبويه والبصريين أن الأول إذا ألغي من الاسم المتنازع فيه، وكان رافعًا؛ صحت المسألة، واستكن الضمير في الإفراد، وبرز في التثنية والجمع، وهو إضمار قبل الذكر. ويدل على صحته قول العرب: ضربوني وضربت قومك، وضرباني وضربت أخويك، قال الشاعر:

خالفاني ولم أخالف عليهم ::: فلا خير في خلاف الخليل[2]

وقال آخر:

جفوني ولم أجف الإخلاء إنني ::: لغير جميل من خليلي مهمل[3]

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني، ونقل عن المصنف أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول: ضربني وضربت قومك هم فرارًا من الإضمار قبل الذكر. قال الشيخ بهاء بن النحاس[4]: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. انتهى.

وقد نقل ذلك أيضًا بعض متأخري المغاربة، ونقل عن الفراء أيضًا أن مثل ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع حكاه في البسيط، وما ذهب إليه الفراء من اشتراط تأخير الضمير مصادم للسماع، فلا يلتفت إليه، وذهب الكسائي إلى أن إعمال الثاني في هذه المسألة لا يجوز إلا بشرط حذف الفاعل من الأول لئلا يضمر قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تعلق بالأرطى فما وأرادها ::: رجال فبذّت نبلهم وكلیب[5]

وقول الآخر:

وهل يجرع التسليم أو يكشف العمى ::: ثلاثي الأثافي والرسوم البلاقع[6]

وقول الآخر:

لو كان حيٌّ قبلهن طعانُنا ::: حيّا الحطيم وجوههن وزمزم[7]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٣.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٣.
(٤) الهمع ٣/ ٩٦.
(٥) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٣٨.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) البيت من الكامل، ولم أعثر عليه.

وتأولوا هذه الأبيات على أنه أضمر مفردًا يعود على المثنى والمجموع ؛ ولذلك نظائر تقدمت في باب المضمر ، وما تقدم من الشواهد التي أضمر فيها قبل الذكر ترد على الكسائي ، والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنف من الحذف ، وكذا[1] نقل ابن عصفور في شرح الجمل[2] وقال في شرح الإيضاح في باب الاستثناء: حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين ، وما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يجيز حذف الفاعل في قولك: ضربني وضربت الزيدين باطل ؛ بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انتهى . وفهم من قول المصنف أنه إن[3] ألغى الثاني رافعًا صح عند الجميع بلا شرط .

ص: ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافًا لبعضهم.

ش : هذا التركيب مسموع من كلام العرب قال:

ما جاد رأيًا ولا أجدى محاولة ::: إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا[4]

وقال آخر:

ما صاب قلبي واصبا هو تيمه ::: إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا[5]

وهذا مقيس وتخريجه مشكل ، فزعم بعض النحويين أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن ، واختاره المصنف قال في الشرح[6] على تأويل ما قام أحد وقعد إلا زيد ، فحذف أحد لفظًا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه . قال: وفاعل قعد ضمير أحد المقدر ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . انتهى .

وفيه إشكال ؛ لأن ما بعد إلا على هذا بدل ، فإن جعلته بدلاً من أحد المحذوف ؛ لم تنصب الفعل الثاني على البدل ، وإن جعلته بدلاً من الضمير العائد على أحد[7] على ما زعم المصنف فلا تنصب الفعل الأول على البدل . قال الشيخ أثير الدين: الذي أختاره على تقدير حذف الفاعل أن المحذوف هو من الفعل الأول ، وأن التقدير: ما قام إلا زيد ، ولا قعد إلا زيد ، فحذف إلا زيد لدلالة إلا زيد الثاني عليه ، وبذلك يصح المعنى . انتهى .

ويصح تخريج المسألة على مذهب الفراء في رفع إلا زيد بالفعلين ، وهذه التخاريج لا تصح على قواعد البصريين ، والمانع من كونه من باب التنازع أنه لو كان منه ؛ لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو: ما قام وقعد إلا أنا: إعادة ضمير غائب على حاضر ، فلم تخل هذه المسألة من إشكال ، (والله أعلم)[8] .

ص: ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق، وباعمال الملغى في

---

(١) سقطت في ر .
(٢) شرح الجمل ١/ ٦١٩ .
(٣) سقطت في ر .
(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٤ .
(٦) ٢/ ١٧٩ .
(٧) سقطت من ر .
(٨) زيادة من ر .

٤٥٦ ـــــــ

وهو فيما يتعدي إلى اثنين ، وذهب الجرمي وجماعة إلى منعه فيما يتعدى إلى ثلاثة قالوا: ولم يسمع في نظم ولا نثر ، وحكى عنه ، أنه يمنع فيما يتعدى إلى اثنين أيضًا فتقول تفريعًا على الجواز: إذا أعملت الثاني: أعلمني وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه ، وعلى إعمال الأول: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدًا عمرًا قائمًا ، ولو قدمت أعلمت ؛ قلت على إعمال الأول: أعلمت وأعلمني إياه زيدًا عمرًا قائمًا ، وعلى إعمال الثاني: أعلمت وأعلمني زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه . كذا مثل ابن الدهان وغيره بالثلاثة مضمرة .

قال المصنف[1]: ومنع بعض النحويين تنازع فعلي التعجب . انتهى .

قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأجازه المبرد . قال في كتاب المدخل له: وتقول: ما أحسنه وأجمل زيدًا إذا نصبت بأجمل فإن نصبت بأحسن قال: ما أحسن وأجمله زيدًا . قال المصنف[2]: والصحيح عندي جوازه بشرط إعمال الثاني ؛ لأنك لو أعملت الأول ؛ لفصلت ما لا يجوز فصله قال: وكذلك أحسن به وأعقل بزيد بإعمال الثاني ، ولا تعمل الأول للزوم الفصل . انتهى . واشتراط هذا يخرج المسألة من باب التنازع أو شرطه جواز إعمال كل منهما .

قال المصنف[3]: ويجوز على أصل الفراء: أحسن وأعقل بزيد فتكون الباء متعلقة بالفعلين معًا . انتهى .

قيل: وليس كذلك ؛ لأن مذهب الفراء أن بزيد في قولك: أحسن بزيد في موضع نصب على أنه مفعول به . قال أيضًا: ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: أحسن وأعقل بزيد على أن يكون الأصل: أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني من قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] والله أعلم .

• • •

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧ .
(٣) السابق الجزء والصفحة .

## باب: الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدر وما يجري مجراه

ش: تسميته هذا النوع مفعولاً مطلقًا هو قول عامة النحويين خلافًا لصاحب البسيط في تخصيصه المطلق بما كان فعله عامًّا كصنعت وفعلت وغلبت، وسمي مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بخلاف غيره من المفاعيل، والذي يجري مجرى المصدر أشياء ستأتي منها: اسم المصدر وبعض الصفات كقولهم: عائذًا بك وغير ذلك.

**ص: المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقع على مفعول.**

ش: مثال الدال على معنى قائم بفاعل: حسن حسنًا، وفهم فهمًا، ومثال الصادر عنه حقيقة: خط خطًّا، وخاط خياطة، ومجازًا: مات موتًا، ومثال الواقع على مفعول: ضرب ضربًا فهذه أربعة أصناف، واحترز بقوله: بالأصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه إما بعلميته نحو: حماد علم جنس للحمد، وإما خلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في الفعل؛ كاغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءًا، وأعطى إعطاء فهذه ونحوها أسماء مصادر، والتعبير عنها بالمصدرية يجوز، وسيأتي الكلام على اسم المصدر، والمراد بالفاعل والمفعول هنا الاصطلاحين.

**ص: وقد يسمى فعلاً وحدثًا وحدثانًا.**

ش: أما تسميته فعلاً فباعتبار اللغة؛ لأن المصادر أفعال صدرت عن فاعلها حقيقة أو مجازًا، وقد سماه سيبويه بالحدث والحدثان.

**ص: وهو أصل لا فرعه خلافًا للكوفيين.**

ش: قال في الشرح[1]: واتفق الكوفيون والبصريون على أن الفعل والمصدر أحدهما مشتق من الآخر. انتهى.

وذهب ابن طلحة[2] إلى مذهب ثالث وهو أنه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر بل كل واحد منهما أصل، وهذا إذا فرعنا على القول بالاشتقاق، وهو مذهب البصريين والكوفيين وقد قيل: إن كل لفظ ليس مشتقًا من شيء بل كل أصل، وابن طلحة مع قوله بالاشتقاق خالف في هذه المسألة، واستدل المصنف[3] لمذهب البصريين بأوجه:

**أحدها**: أن المصدر يكثر كونه واحد والأفعال ثلاثة، فلو اشتق المصدر من الفعل فأما من الثلاثة، وهو محال، أو من واحد منها فيلزم ترجيحًا من غير مرجح[4]، وعورض بأن الفعل قد يكون له مصادر كثيرة فأما أن يشتق من جميعها إلى آخره.

**الثاني**: المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب، والمفرد سابق، فكان هو الأصل، وفيه نظر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨.
(٢) الجمع ٢/ ٧٣.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨، ١٧٩.
(٤) في ر: فيستلزم ترجيحًا غير مرجوح.

**الثالث**: أن مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص، والدال على العام أولى بالأصالة. ويعني بالعام والخاص: المطلق والمقيد.

**الرابع**: أن كل فرع فيه ما في الأصل وزيادة تعيين الزمان.

**الخامس**: أن من المصدر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك نحو: ويح، وويل فلو كان الفعل أصلاً، لكانت هذه فروعًا لا أصول لها، وإنما قلنا: إنها لا أفعال لها تقديرًا؛ لأنها[1] لو صيغ فيها لاستحق فاؤه في المضارع من الحذف ما استحق فاء يعد، ولاستحق عينه من السكون ما استحق عين بيع فيتوالى إعلال العين والفاء، وذلك مرفوض في كلامهم.

قيل: وذلك لا يلزم. بل تقوم لها أفعال في التقدير، والتقدير لا وجود له، وإنما يلزم ما ذكر لو كانت موضوعه فكم فرع استعمل وأصل أهمل واستدل الكوفيون بأوجه:

**أحدها**: أن الفعل ينصب المصدر، والعامل قبل المعمول.

**الثاني**: أن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد.

**الثالث**: أن المصدر يتبع الفعل في الاعتلال والصحة والفروع هي المحمولة على الأصول.

**الرابع**: أنه وجدت أفعال لا مصادر لها، وأجيب عن الأول بأن الحرف يعمل في الاسم والفعل، ولا حظ لا في الأصالة، وبأن العامل يلزم أن يكون قبل عمله لا قبل معموله. وعن الثاني بأن التأكيد يعد التركيب والاشتقاق قبله وبأن الشيء قد يؤكد نفسه نحو: زيد زيد قائم فلا يدل على الفرعية، وعن الثالث: بأن الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع ألا ترى أن الأسماء تحمل على الحروف فتبنى، والأسماء قبلها. قيل: ويمنع أن الأسماء قبل الحروف، إذ لا دليل يدل على ذلك. وعن الرابع: بأن الأصول قد تهمل وتستعمل الفروع نحو: كاد زيد يقوم فيقوم في موضع قائم، ولا يستعمل إلا في ضرورة، وبأنه معارض بوجود مصادر لا أفعال لها كما سبق، واستدل ابن طلحة بأنه لما وجدت مصادر لا أفعال لها، وأفعال لا مصادر لها، بطل بذلك قول البصريين والكوفيين.

**ص: وكذا الصفة خلافًا لبعض أصحابنا.**

**ش**: قال في الشرح[2]: ببعض ما استدللنا على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه؛ لأن كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر؛ لا من الفعل، إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين.

**ص: وينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما.**

**ش**: فهذه أربعة أشياء. مثال نصبه بمصدر مثله قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] ومثال نصبه بفرعه وهو شامل للفعل والوصف قوله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

---

(١) في ر: لأنه.
(٢) ٢/ ١٨٠.

لَكُلِّيهِمَا ﴾ [النساء: ١٦٤] و قولـه: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات: ١] ومثال القائم مقام مثله: يعجبني إيمانك تصديقًا ، ومثال القائم مقام فرعه: قعدت جلوسًا ، وأنا مؤمن تصديقًا ، واعلم أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل أو من غير لفظه فإن كان من لفظه وهو جار عليه ؛ انتصب بالفعل . قيل: بلا خلاف وخالف ابن الطراوة في المصدر المؤكد نحو: قعد قعودًا فزعم أنه مفعول به ، وأنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره أي: فعل قعودًا ، وقال تلميذه السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى ، ولا يجوز إظهارها ؛ لأن المؤكد عنده لا يعمل في تأكيده ، وهذا كله تكلف بارد ، وخروج عن القواعد ، وإن كان غير جار عليه نحو: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] فمذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر ، ومذهب المبرد ، وتبعه ابن خروف[1] ، وزعم أنه مذهب سيبويه أنه منصوب بفعله الجاري عليه مضمرًا ، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر . قال ابن هشام: ونصّ سيبويه على أن أنبت نباتًا بإضمار فعل تقديره: نبت ، وأجاز أبو الحسن الوجهين ، وقيل: إن غاير معناه معنى الفعل فنصبه بفعله المضمر نحو: نباتا ، وإن لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر كقوله:

يلـــوح بجانـــب الجـــبلين مـــنه ::: ربـــاب يحفـــر الـــترب احـــتفارا[2]

إذا الاحتفار والحفر بمعنى واحد ، واختار ابن عصفور أنه إن كان معناه مغايرًا فنصبه بإضمار فعل أو غير مغاير فيجوز الوجهان . قال: وهذا يعطيه كلام سيبويه ، وإن كان من غير لفظه نحو: قعد جلوسًا ، فمذهب الجمهور أنه منصوب بمضمر أي: جلس جلوسًا ، وقيل: بالظاهر: وهو مذهب المازني ، ومذهب أبي الفتح وظاهر كلام الفارسي[3] التفصيل فإن كان للتوكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه ، وإن كان مختصًا عمل فيه الفعل الظاهر ، وقال ابن عصفور[4]: الصحيح أنه إذا كان للتأكيد ؛ عمل فيه مضمر من لفظه ، وإن لم يكن للتأكيد فإما أن يكون له فعل أو لا: إن كان له فعل ؛ جاز الوجهان كقوله:

علي وآلت حلفة لم تحلل[5]

وإن لم يوضع له فعل ؛ انتصب بالفعل المضمر ، ومذهب المبرد أن هذا النوع على حذف موصوف ، وهو بعيد ؛ إذ لا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه ، والذي يظهر من كلام المصنف في الأصل والشرح أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي هو من غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر .

قال في الشرح[6]: والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظًا كونه معمولاً لموافقة معنى فحلفة منصوب بآلت لا بحلفت مضمرة كقولهم: حلفت يمينًا ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩] و ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] و ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود: ٥٧] ولا يمكن أن يقدر لها عامل

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٠٣ .
(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٠٣ .
(٤) الهمع ٢/ ٧٦ .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره: ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت ، وهو لامرئ القيس في ديوانه٩٦ .
(٦) ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ .

من لفظها ؛ فتعين أن يكون ما قبلها ، ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد ، وهذا الذي اخترته اختيار المبرد والسيرافي ومذهب المازني . انتهى .

**ص: فإن ساوى معناه معنى عامله؛ فهو لمجرد التوكيد ويسمى مبهمًا ولا يثنى ولا يجمع.**

ش : مثال ذلك: قمت قيامًا ، وجلست جلوسًا فلا يثنى ولا يجمع .

قال في الشرح[1]: لأنه بمنزله تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ؛ لأنه صالح للقليل والكثير . انتهى .

وكلامه يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، وبه صرح ابن جني ، وصرح أبو الحسن الأبذي[2] بأنه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعني به البيان قال: لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، وكذا لا يأتي التوكيد في المجاز ، وأجاب عن قوله:

**بكى الخز من روح وأنكر جلده ::: وعجت عجيجًا من جذام المطارف[3]**

بأنه نادر لا يقاس عليه ؛ لكنه أجرى المجاز مجرى الحقيقة مبالغة فيه وذكر غيره أيضًا أنه من التأكيد المعنوي ، وهو لإزالة الشك عن الحديث .

**ص: وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ويسمى مختصًا ومؤقتًا ويثنى ويجمع.**

ش : يدخل المعدود في المختص نحو: ضربته ضربتين ؛ إذ يحصل له بدلالته على عدة المرات اختصاص ، وعلى هذا فما قسمه الجزولي ، ومن وافقه غير صحيح ؛ لأن المعدود قسم المختص فكيف يكون قسيمه واختصاص غير المعدود يكون بالألف واللام وبالإضافة والصفة قال نحو قولك: ضربت الضرب تريد ضربًا معهودًا بينك وبين المخاطب قال هناك للعهد كقوله:

**فدع عنك ليلى وشأنها ::: وإن وعدتك الوعد لا يتيسر[4]**

أي: الوعد الذي ترجوه منها ، وقد تكون للجنس كقولك: جلست الجلوس تريد الجنس ، وتعني به الكثرة ، وهو من قسيم المبين ؛ لأن جلس لا يفهم منه الكثرة ، والإضافة نحو: قمت قيام زيد فحذف المصدر ثم صفته ، وأقيم هذا المصدر مقامها فأعرب بإعراب المصدر المحذوف ، والصفة نحو: قمت قيامًا طويلاً ، قوله: ويثنى ويجمع يعني المختص مطلقًا معدودًا كان ، أو غير معدود ، وأما المعدود فلا خلاف في تثنيته وجمعه نحو: ضربت ضربتين وضربات ، وأما غير المعدود من المختص ؛ ففيه خلاف منهم من أجاز ذلك قياسًا على ما سمع ، وإليه ذهب المصنف ، ومنهم من قال: لا يثنى ولا يجمع لاختلاف الواحد كما لا يثنى ولا يجمع اسم الجنس لاختلاف آحاده ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه[5] ، واختيار الشلوبين ، وحكى سيبويه من كلامهم: الأشغال والعقول والألباب والحلوم ، ومنع جمع الفكر والنظر والعلم .

---

(١) ٢/ ١٨٠ .
(٢) المساعد ١/ ٤٦٥ ، وهو ظاهر كلام ابن العلج .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لحميدة بنت النعمان في سمط اللآل ١٨٠ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ١/ ٤٦٦ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٠٥ .

قال ابن الخشاب[1]: ولم يعتد بالأفكار والعلوم ؛ إذ الاعتداد باستعمال العرب ، ومن أجاز قياسًا قال: قمت قيامي زيد وعمرو ، وقتلت قتولاً كثيرة .

**مسألة**: منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون[2] عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين ، وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما ، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها ، وفي البديع: إذا قلت: ضربت ضربًا شديدًا ضربتين كان ضربتين بدلاً من الأول ، ولا يكونا مصدرين ؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قول الشاعر:

ووطئنا وطئًا على حنق ::: وطيء المقيد ثابت القدم[3]

فلا يكون الثاني فيه بدلاً فيه ؛ لأنه غيره ، ولكنه بمعنى مثل وطيء المقيد ، أو على إضمار فعل . انتهى .

**ص: ويقوم المؤكد مصدر مرادف واسم مصدر غير علم.**

ش : مثال المرادف: قعدت جلوسًا ، وقول امرئ القيس:

وآلت حلفة لم تحلل[4]

وتقدم الخلاف في ناصبه . مثال اسم المصدر . واغتسلت غسلاً ، وتوضأت وضوءًا واحترز من العلم نحو: حماد لفلان بمعنى حمدًا له فلا يستعمل مؤكدًا ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل ، وقال المصنف: ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل .

**ص: ومقام المبين نوع أو وصف، أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت أو ما الاستفهامية أو الشرطية.**

ش : مثال النوع: رجع القهقرى ، ومنه: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾ [النازعات: ١] ومثال الوصف قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران: ٤١] ومذهب سيبويه في هذا ونحوه: أنه حال ؛ لأنه صفة غير خاصة بالموصوف ، ومثال الهيئة: يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مرضية ، وهذا يعمل فيه الفعل المذكور ، ومثال الآلة: ضربته سوطًا ، ورشقته سهمًا ، والأصل في ذلك: ضربة سوط ، ورشقة سهم فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت: ضربته خشبة ، ورشقته حجرًا ، لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل ، ومثال كل: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩] ومثال بعض: ضربته بعض الضرب ، ولا يعني لفظ كل وبعض ليندرج في ذلك نحو: ضربت أي ضرب ويسير ضرب ولا ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود: ٥٧] مثال ضمير المصدر قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥] ومنه قول الشاعر:

---

(١) المساعد ١/ ٤٦٦ ، ٤٦٧ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٤) سبق تخريجه .

هذا سراقة للقرآن يدرسه[1]

أي: يدرس الدرس ، ومثال اسم الإشارة: ضربته ذلك الضرب .

قال المصنف[2]: ولابد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدر ؛ ولذلك خطئ من حمل قول المتنبي .

هذي برزت لنا فهجت رسيسا[3]

على أنه أراد هذه البرزة برزت ؛ لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب . انتهى . وهو مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب ظننت ذاك يشيرون به على الظن ؛ ولذلك اقتصروا عليه ، وعلى هذا خرجه سيبويه ، ومثال الوقت قول الشاعر:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا[4]

أي اغتماض ليلة أرق فحذف المصدر ، وأقام الوقت مقامه وذلك قليل ، وعكسه كثير كقولهم: كان ذلك طلوع الشمس ، ومثال الاستفهامية: ما تضرب زيدًا أي: أي ضرب تضرب زيدًا ، ومثله قول الشاعر:

مـاذا يغـير ابـنتي ربـح عـويلهما ::: لا تـرقدان ولا بؤسـا لمـن رقـدا[5]

يقال: غاره يغيره ويغوره إذا نفعه . ومثال ما الشرطية: ما شئت فقم أي: أي قيام شئت فقم ، ومثله قول جرير:

نعـب الغـراب فقلـت بـين عاجـل ::: مـا شـئت إذ ظعـنوا الـبين فانعب[6]

ونقص المصنف مما يقوم مقام المصدر: اسم العدد قيل: واسم المصدر العلم ، فإنه سبق أنه لا يقوم مقام المؤكد ؛ لأنه زاد على معنى العامل بالعلمية فلا ينزل منزلة تكراره ، وهذا يشعر بجواز إقامته مقام المبين لفوات المانع حينئذ ، وقد صرح بعض المغاربة بذلك ومثل بقولك: بره برة وفجر به فجاراً . انتهى . وظاهر كلام المصنف أنه لا يقام مقام المبين أيضًا ؛ لأنه قال بعد التعليل السابق: ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل .

ص: ويحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية.

ش : مثال اللفظية أن يقول قائل: أي سير سرت؟ فتقول: سيرًا حثيثًا أي: سرت سيرًا حثيثًا ، ومثال المعنوية كقولك لمن رأيته تأهب للسفر: تأهبًا ميمونًا ، ولمن قدم من حج: حجًا مبرورًا أي: تأهبت وحججت .

ص: ووجوبًا لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل.

ش : أي لم توضع في كلام العرب ؛ بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل ، وقسمه المصنف

---

(١) شطر بيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨١ ، ١٨٢ .
(٣) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: ثم انصرفت وما شفيت نسيسا ، وهو للمتنبي في ديوانه١٣٤ .
(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: فبت كما بات السليم مسهدا ، وهو للأعشى في ديوانه١٣٥ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الشاهد ١/ ٤٦٩ .
(٦) البيت من السريع ، وهو لجرير في الشاهد ١/ ٤٧٠ .

إلى مفرد نحو: أفة له وتفة أي: قذرًا، وهو ضد النظافة، والأف وسخ الأذن، والتف وسخ الأظفار ودقرًا أي تتنا، وبهرًا فسر سيبويه بتبًا وجاء بهرًا بمعنى عجبًا فقيل: لا فعل له، والأصح أن له فعلاً. حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم: بهرهم أي غلبهم فيكون بمعنى غلبه وإلى مضاف نحو: بله زيد بالإضافة أي تركه ويكون بله اسم فعل أيضًا وسيأتي الكلام عليها في أسماء الأفعال وإلى مستعملها بالوجهين نحو: ويحه وويحًا له أي: رحمة له وللمتعجب: ويباله وويبه، وويسه مثله أو قريب منه. وقال الجزولي[1]: ويحه وويسه كلمة استصغار واحتقار وإذا أضفت؛ وجب النصب، وإذا أفردت؛ جاز الرفع والنصب، وزعم بعضهم أنه سمع منها لفظ الفعل أنشد:

فمـــــــــــا وال ولا واح ::: ولا واس أبـــــــو هـــــــند[2]

وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها، وأنشد البيت المذكور وهو مصنوع.

**ص: أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر إنشائي أو غير إنشائي، أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطب أو غائب في حكم حاضر.**

ش: مثال الطلب: ضربًا لزيد أي: اضربه، وسقيًا لك أي: سقا الله سقيًا، ورعيًا لك أي: رعاك الله رعيًا، وجدعًا لعدوك أي: جدعه الله، والجدع قطع الأنف، والطلب يشمل الأمر والدعاء كما مثلنا والنهي أيضًا كقولك: قيامًا لا قعودًا، وأنشد المصنف[3] شاهدًا على النهي:

هـــذا وحـــربك لمـــا قـــيل لا حـــربًا ::: حـــق كـــان الـــذي يـــنهاك يغـــريكا[4]

قيل: يريد والله أعلم أن المعنى على النهي فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأن لا التي للنهي من خصائص المضارع فلا تدخل على الاسم، ولا يجوز أن يدعي أن فعلها محذوف، وأن التقدير: لا تحرب حربًا؛ لأن فعل لا التي للنهي لا يجوز حذفه، والذي نختاره أن لا للنفي وهو مبني على الفتح معها ونون ضرورة. انتهى.

وظاهر كلام المصنف أن الفعل محذوف، و أن لا ناهية. قال في شرح الكافية[5]: ومثال الأمر والنهي قولهم: قيامًا لا قعودًا أي: قم لا تقعد. انتهى.

وهذا النوع ضربان: مفرد ومضاف فالمضاف نحو ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] والمفرد قد سبق تمثيله وهو أكثر من المضاف، وليس مقيسًا عند سيبويه مع كثرته، وهو مقيس عند الأخفش والفراء بشرط إفراده وتنكيره، وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن جعل الاسم موضع الفعل ليس بقياس كما منع القياس في تربًا وجندلاً ونحوهما. قال في البسيط: والفرق ظاهر؛ لأن المصدر له دلالة بلفظه على فعله، فكان الفعل مذكورًا، وليس كذلك الأسماء؛ ولأن سيبويه قد جعل أسماء الأمر من الثلاثي قياسًا وهي أبعد من هذا، ومثل المصنف في الشرح المضاف من هذا النوع بـ (ضَرْبَ

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٠٧.
(٢) قيل من المزج، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٣٣٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٧٨.
(٤) البيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٥) شرح الكافية ٢/ ٦٦٢.

الرِّقَابِ) [محمد: ٤] وهو واضح، ويغفرانك، وتبع في ذلك الزجاج فالتقدير عنده: اغفر غفرانك، ولا يجوز إظهار ناصبه، وقيل: بل هو مما يجوز إظهار ناصبه، وقال الزمخشري: يقال: غفرانك لا كفرانك أي: نستغفرك ولا نكفرك فجعله خبرًا، وقيل: هو مفعول به أي: نطلب أو نسأل غفرانك، ومثال الخبر الإنشائي قولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وهو من أمثلة سيبويه وقدره: أحمد الله حمدًا وأشكره شكرًا، ومن ذلك عجبًا وقسمًا لأفعلن مثل بهما في الشرح[1]. قيل: وظاهر كلام سيبويه، وما قرره ابن عصفور أن قولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا خبر لا إنشاء؛ لأن سيبويه[2] سردها مع ما هو خبر، وممن ذهب إلى أنه إنشاء الشلوبين فقال: إن قلت كيف قال إن هذا لا يظهر فعله، ولا شك أنه يجوز أن تقول: حمدت الله حمدًا، وأحمده حمدًا فالجواب أن ما تكلم سيبويه على الذي هو نفس الحمد أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقي[3]: قوله - يعني سيبويه - حمدًا وشكرًا لا كفرًا كذا يتكلم بالثلاثة مجتمعة، وقد تفرد، وقال ابن عصفور: لا تستعمل كفرًا إلا مع حمدًا، وشكرًا، ولا يقال: حمدًا وحده، أو شكرًا إلا أن يظهر على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع كفرًا فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم منها ما التزمته العرب. انتهى.

وقول المصنف: أو خبر إنشائي فيه تجوز والمراد أن صورته صورة الخبر والمعنى على الإنشاء، ومثال الخبر غير الإنشائي قولهم: افعل ذلك وكرامة ومسرة أي: وأكرمك كرامة وأسرك مسرة، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا أي ولا أكاد كيداً، ولا أهم همًّا ولأفعلن ذلك ورغمًا وهوانًا أي: وأرغمك رغمًا هذا تقدير سيبويه، ولا يكون أفعل ذلك وكرامة إلا جوابًا لمن قال: افعل كذا أو أتفعل كذا؟ ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامة، وكرامة اسم موضوع الذي هو الإكرام، واختلف في تقدير: ولا إلا كاد كيدًا، فقال الأعلم: أكاد هذه التي عملت في كيدًا هي الناقصة، وقال ابن طاهر[4]: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، وهمًّا من هممت بالشيء، ومثال التوبيخ قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه. أغدة كغدة البعير وموتًا في بيت سلولية[5].

ومثاله للمخاطب قوله:

أطربًا وأنت قنسري[6]

والقنسري: الشيخ الكبير، ويروي قيسر بالياء ذكره في الصحاح، ومثاله لغائب في حكم حاضر كقولك، وقد بلغك أن شيخًا يلعب: ألعبًا وقد علاه المشيب، وهذا كله مع الاستفهام، ومثال دونه قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٨٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣١٩.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢١١، وأبو عمرو هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي توفي ٦٢٥هـ.
(٤) الارتشاف ٢/ ٢١٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٣٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٧.
(٦) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٦٦.

طـــولاً وإهـــالا وغـــيرك مولـــع ::: بتبـــيت أســـباب الـــسيادة والمجـــد[1]

ص: أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر.

ش: مثال الطلب قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ٤]، ومثال الخبر قول الشاعر:

لأجهـــدن فإمـــا درء واقعـــة ::: تخـــشى وإمـــا بلـــوغ الـــسؤل والأمل[2]

ص: أو نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر.

ش: مثال التكرير: زيد سيرًا سيرًا، ومثال الحصر: ما أنت إلا سيرًا، ويجوز تعريفه نحو: زيد السير السير، وإنما أنت السير، ومثله في التكرار ما كان بغير لفظه نحو: أنت قيامًا قعودًا إذا كان لا يريد أحدهما، وكذلك ما عطف عليه مصدر آخر بحرف العطف نحو: زيد ضربًا وقتلاً وكذا غير الواو، ونحو: إما قيامًا، وإما قعودًا، واشتراط التكرار ليكون أحد اللفظين عوضًا عن ظهور الفعل، وقام الحصر مقام التكرار؛ لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه، وهو إلا وإنما فلو عدم التكرير أو الحصر، جاز إظهار العامل وإضماره كذا أطلق المصنف، ويشمل هذا الإطلاق ما معه استفهام نحو: أزيد سيرًا أو نفي نحو: ما زيد سيرًا، وما ليس معه واحد منهما نحو: زيد سيرًا، وذكر في البسيط: أنه يلزم إضمار العامل مع الاستفهام وقال في توجيهه: قيل: لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل ناب عن التكرير، وقال فيما ليس فيه استفهام نحو: زيد سيرًا، وما زيد سيرًا قيل: لا يجب إضمار العامل وسيبويه[3] قد نص على: أنت سيرًا أنه مما لا يجوز إظهاره؛ لأنه أدخله في الباب، وكذلك ما أنت سيرًا؛ لأنه يدل على الفعل ثم قال: وقد أطلق بعضهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره، واحترز المصنف باسم العين من اسم المعنى فإنه لو كان المخبر عنه اسم معنى؛ لكان المصدر خبرًا فيرفع كقولك: أمري سير سير، وإنما أمرك سير، وإذا كان اسم عين، فلا يجوز الرفع إلا على جهة المجاز والاتساع.

ص: أو مؤكد جملة ناصّة على معناه وهو مؤكد نفسه، أو صالحة به نصًّا وهو مؤكد غيره والأصح منع تقديمهما.

ش: قال في الشرح[4]: من المضمر عامله وجوبًا المصدر المؤكد مضمون جملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر؛ سمي مؤكدًا لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة، وهو كقولك: له علي دينار اعترافًا فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سمي مؤكدًا لغيره؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظًا ومعنى ذلك كقولك: هو ابني حقًّا. انتهى.

وهذا المصدر المؤكد في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة كما مثل، ومعرفة بأل نحو: هذا عبد الله الحق

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٥.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٥.
(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥.
(٤) ٢/ ١٨٩.

لا الباطل ، ومضافًا نحو: هذا القول لا قولك ، وهذا القول غير ما تقول ، وقال تعالى[1]: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٨] و ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٢٢] لأن الكلام الذى قبله صنع ووعد ، وأما قوله: "والأصح منع تقديمه" فلأن العامل فيه فعل يفسره مضمون الجملة المتقدمة من جهة المعنى ، فأشبه العامل فيه معنى الفعل ، وهذا مذهب الزجاج[2] ، ومن أخذ بقوله ، وأجاز الزجاج توسطه تقول: هذا حقًا عبد الله قيل: وهو مسموع من كلامهم ، وأجاز بعضهم تقديمه على الجملة . قال أبو على: يجوز غير ذي شك زيد منطلق فيقدم ويؤخر ، واستدل من أجاز تقديمه بقولهم: أحقًا زيد منطلق ، وأوله من منع على أن حقًا منصوب على الظرفية ، والمعنى: أفي حق زيد منطلق ، ونص سيبويه في أحقًا أنك منطلق على أنه ظرف ، وهو خبر عن أن وصلتها قال في الشرح[3]: وأما قولهم: أجدك لا تفعل فأجاز فيه أبو على الفارسي تقديرين:

**أحدهما**: أن يكون لا تفعل في موضع الحال .

**والثاني**: أن يكون أصله أجدك ألا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها ، وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم ، ولذلك قدم . انتهى .

وقد أدخله سيبويه[4] في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقًا لا تفعل كذا ولا يستعمل إلا مضافًا وغالبًا بعده لا ، أو لم ، أو لن ، وقال في النهاية: وهنا نكتة وهي أن الاسم المضاف إليه حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة نحو: أجدك أكرمتك وأجدك لا تفعل وأجدك لم تفعل ، وأجده لم يزرنا ، وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد . انتهى .

قال بعضهم: فإن قلت كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله ، وليس كذلك ؛ لأنك إذا فرضته مؤكدًا ، فإنما يكون مؤكدًا لما بعده ، قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا ، وأنا أفعل كذا ، وبلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجد فهو مجد فيما يقول ، فإذا قلت: أتجد ذلك جدًا ؛ فهو مؤكد لما قبله . انتهى .

**ص: ومن الملتزم إضمار ناصبه المشبه به مشعرًا بحدوث جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه.**

ش : مثال ذلك قولهم: له صوت صوت حمار ، وصراخ صراخ الثكلى ، أي: يصوت صوت الحمار ، ويصرخ صراخ ثكلى ، وقال النابغة:

**مقذوفة برخيص النحض بازلها ::: له صريف صريف القعو بالمسد[5]**

واحترز بقوله "مشعرًا بحدوث" مما لا يشعر بحدوث نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء . قال

---

(١) سقط من ر .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢١٥ .
(٣) ٢/ ١٨٩ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٨٤ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦ .

المصنف[1]: ولا يجوز النصب ؛ لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون مقبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل فقولك: مررت بزيد وله صوت بمنزلة قولك: مررت به وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده استقامة تقدير الفعل في موضعه وإذا قلت: مررت بزيد ، وله ذكاء فلست تريد أنك مررت به ، وهو يفعل ما أخبرت عنه بأنه ذو ذكاء فنزل ذلك منزلة مررت به وله يد أسد لا ينتصب ما هو بمنزلته ، فإن عبرت بالذكاء عن عمل دال على الذكاء ؛ جاز النصب . انتهى .

واحترز بقوله: "بعد جملة" من كونه بعد مفرد فلا يجوز نصبه نحو قولك: صوته صوت حمار ونحوه . قيل: فإن كان المصدر يتضمن إسنادًا معنويًا فهل يجري مجرى الجملة أم يجري مجرى المفرد في ذلك نظر . مثاله: زيد له صوت صوت حمار إذا جعلت "صوت" مرفوعًا بالمجرور ، ويكون التقدير: كان له صوت صوت حمار . انتهى .

واحترز بقوله: "حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ" من نحو قولك: فيها صوت صوت حمار ، وعليه نوح نوح الحمام فالنصب في ذلك ضعيف ؛ لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه هو يصوت ، ووجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على الصوت . قال سيبويه في هذا النوع: ولو نصبت ؛ كان وجهًا ؛ لأنه قد علم أن مع النوح والصوت فاعلين ، واحترز بقوله: "ولا صلاحية للعمل فيه" مما يصلح للعمل في المصدر نحو هو مصوت صوت حمار ، فإن صوت حمار في هذا ينتصب بمصوت لا بمضمر ، فإن قيل: وما الداعي إلى تقدير الناصب في قولهم: له صوت صوت حمار وهلا كان صوت هو العامل ؛ لأنه مصدر؟ فالجواب أنه لم يرد بقولهم: له صوت: أنه يعالج الصوت ، ويخرجه على هذه الصفة ، وإنما أريد به ما سمع والصوت هنا ليس هو المصدر المقدر بأن والفعل ، ولا الواقع بدلاً من فعله ، وإنما يراد به الناشئ عن التصويت .

واعلم أن المصدر المذكور يرد نكرة ومعرفة فالمعرفة يتعين في نصبه ما سبق من نصبه على المصدرية نحو: له صوت صوت الحمار ، والنكرة يجوز نصبه على وجهين:

**أحدهما**: المصدرية كما سبق .

**والثاني**: على الحال فيكون تقدير الفعل: يبديه أو يخرجه صوت حمار . ذكر ذلك الشلوبين .

**ص: وإتباعه جائز.**

ش: يعني رفعه على التبعية للأول فإن كان نكرة ؛ جاز فيه الإبدال والنعت ، وإن كان معرفة ؛ فالإبدال ، ولا يجوز النعت ؛ لأن الأول نكرة ، ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة أيضًا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجعل ابن خروف[2] النصب في هذا الباب أقوى من الرفع . قال: لأن الثاني ليس بالأول فيدخله المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئان ؛ لأن في الرفع المجاز ، وفي النصب الإضمار .

**ص: وإن وقعت صفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها.**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٩٠ .
(٢) المساعد ١/ ٤٧٧ .

ش : مثال ذلك: لـه صوت مثل صوت الحمار ، أو له صوت أيما صوت فالاختيار في ذلك الرفع بذلك سيبويه ، وكذا لو جئت بالمصدر ونعته نحو: لـه صوت صوت حسن نص عليه سيبويه[1] .

ص: وكذا التالي جملة خالية مما هو لـه.

ش : مثاله: هذا صوت صوت حمار ، وفيها صوت صوت حمار ، فالإتباع في هذا أيضًا أولى من النصب قال سيبويه[2]: ولو نصب ؛ لكان وجهًا وقد تقدم بيانه .

ص: وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبًا وخبرًا المكرر والمحصور والمؤكد نفسه، والمفيد خبرًا وإنشائيًا وغير إنشائي.

ش : مثال رفع المفيد طلبًا مبتدأ قوله:

صبر جميل فكلانا مبتلى[3]

ومثال رفع المكرر خبرًا: زيد سير سير ، ومثال المحصور: إنما أنت سير ، ومثال المؤكد نفسه: لـه على ألف اعتراف أي: هذا اعتراف ، ولم ينص سيبويه على الرفع فيما كان توكيدًا لغيره ، وأجازه الفراء والمبرد ، ولا يبعد القياس ، ومثال المفيد خبرًا إنشائيًا قول الشاعر:

عجب لتلك قضية وإقامتي ::: فيكم على تلك القضية أعجب[4]

ومقتضى كلام المصنف أن هذا خبر مبتدأ ، والتقدير: أمر عجب لتلك ، ونصب قضية على التمييز رفعًا للإبهام ، وأجاز بعضهم أن يكون عجب مبتدأ والخبر في قوله: لتلك ، وجاز الابتداء به وهو نكرة ؛ لأنه في معنى المنصوب ، ومثال غير الإنشائي قول الشاعر:

أقسام وأقوى ذات يوم وخيبة ::: لأول من يلقى وشر ميسر[5]

يصف أسدًا ، فخيبة خبر مبتدأ محذوف فالتقدير: الأمر أو الواقع خيبة ، وظاهر كلام سيبويه أنه مرفوع بالابتداء ، وكذا عجب لتلك ، وكلام سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد ؛ لأنه قال: وقد جاء بعض هذه رفعًا ، وقد يفهم هذا من قول المصنف: وقد يرفع ، وقال صاحب البسيط: وقد يرفع بعض هذه ، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب كما كان في أخواته ؛ لأنه للفعل خلافًا لبعضهم .

ص: وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات؛ كعائذًا بك، وهنيئًا لك وأقائمًا وقد قعد الناس؟ وأقاعدًا وقد سار الركب، وقائما علم الله، وقد قعد الناس.

ش : عائذ وقائم وقاعد أسماء فاعلين ، وهنيئًا فعيل ، وهو صفة مبالغة تقول: هنأني الطعام أي ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل هانئ ، ويجوز أن يكون هنيء اسم فاعل من هنوء كشريف من شرف ، وكذا مريء يحتمل الوجهين أن يكون صفة مبالغة من مرأني ، وأن يكون اسم فاعل من مرء ،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٣ .
(٢) السابق ١/ ٣٦٦ .
(٣) عجز بيت من الرجز ، وصدره: يشكو إلى جملي طول السرى ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٦٥ .
(٤) البيت من الكامل ، وهو لقيس بن الحر في الكتاب ١/ ١٦١ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦١ .

ولا يقال: مرائي إلا مع هنائي إتباعًا له فإذا أفردوا قالوا: أمرائي رباعيًا ومريئا تابع لهنيء ، وأجاز بعضهم أن يستعمل وحده غير تابع ، وقد جاء ذلك في بيت أنشده المبرد:

كل هنيئًا وما شربت مريئاً ::: ثم قم صاغرًا فغير كريم[1]

وقد ورد هذا الاستعمال في الاستفهام ودونه ، وقد مثل المصنف بالأمرين ، وزعم بعض النحويين أن انتصاب هذه الصفات مقصور على السماع ، وزعم بعضهم أنه مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائمًا عليها نحو: أضاحكًا وأخارجًا ، والتنكير لازم لهذه الصفات ، وإذا أسندت إلى غير الضمير برز الفاعل تقول: أقائمًا زيد ، وقد قعد الناس .

ص: وأسماء أعيان، كتربًا وجندلاً، و "فاهًا لفيك" وأعور وذا ناب.

ش : يقال: تربًا وجندلاً في معنى تربت يداه ، أي لا أصاب خيرًا ، والترب التراب ، والجندل: الحجارة ، ويقال: فاهًا لفيك أي: فاه الداهية ، ويستعمل هذا في معنى الدعاء أي: دها ـ الله ، وأما قولهم: "أأعور وذا ناب"[2] فالمقصود به الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جبلة التقى فيه بنو أسد ، وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوه الخلق ذا ناب ، وهو المسن ، وقيل: بل كانت له ناب طويلة ليتطير به بنو أسد فرآه بعض الأسديين ، فقال ذلك الكلام متكرًا عليهم فلم يسمعوا فقضى أن قومه هزموا ، وقتل منهم .

ص: والأصح كون الأسماء مفعولات، والصفات أحوالاً.

ش : يعني بالأسماء: تربًا وجندلاً وأخواتهما ، وبالصفات قائمًا وأخواته ، والأصح كما ذكر المصنف أن الأسماء مفعولات بفعل مقدر ، وهو تأويل الأكثرين ، وظاهر مذهب سيبويه[3] والتقدير: ألزمك الله أو أطعمك تربًا وجندلاً ، وألزم الله فاهًا لفيك ، وأتستقبلون أعور ذا ناب ، وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تربًا وجندلاً انتصبا انتصاب المصادر بدليل جواز دخول اللام فتقول: تربًا لك كما تقول: سقيًا لك ، ولا حجة في هذا ؛ لأن اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ، والتبيين محتاج إليه كما يحتاج إليه في سقيًا ونحوه ، وذهب ابن عصفور وابن خروف[4] إلى أن أعور وذا ناب حال وجعلا تقدير سيبويه: أتستقبلون أعور تفسير معنى . قال ابن خروف ، وحقيقة التقدير: أتستقبلونه أعور ، والذي حملهما على ذلك أن سيبويه لم يذكر أعور وذا ناب مع تربًا وجندلاً ، وفاهًا لفيك ، وإنما ذكره في باب: ألمًا مرة وقيسًا أخرى ، ولم يذكر في الباب الذي ذكر فيه هذا مفعولاً .

وأما الصفات فهي أحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير: أعوذ عائذًا بك ، أيقوم قائمًا وأيقعد قاعدًا ، وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالفالج والعافية قال: لأن الحال المؤكدة تضعف ، ورد بأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح كلام ،

---

(١) البيت من الخفيف ، وصدره في المساعد ١/ ٤٨٣ .
(٢) الكتاب ١/ ٣٤٣ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٤٣ .
(٤) الجمع ٢/ ٩٥ .

قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء: ٧٩] وأما هنيئًا فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال قائم مقام الفعل الناصب لها، وقال سيبويه[١]: هنيئًا مريئاً صفتان تصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئًا مريئاً وقدره سيبويه مرة أخرى هنا: هناه هنيئًا.

فعلى تقدير ثبت؛ تكون حالاً مبينة، وعلى تقدير: هناه تكون حالا مؤكدة، وأجاز أبو البقاء أن يكون هنيئًا ومريئاً مصدرين جاءا على فعيل فيكونان كالنكير؛ لأنهما ليسا من الأصوات، وأجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ [النساء: ٤] أن يكون نعت مصدر محذوف أي: أكلاً هنيئًا مريئاً، وأن يكون حالاً من مفعول فكلوه، وأن ينتصب انتصاب المصدر فيقف على فكلوه. كأنه قاله: هنًا ومرءًا كقولك: سقيًا ورعيًا أي: هناه ومراه. قيل: وهو مخالف لقول أئمة العربية كسيبويه وغيره؛ لأنه على ما قالوه: يكون هنيئًا مريئاً من جملة أخرى غير قوله: كلوه لا تعلق لها بها من حيث الإعراب بل من حيث المعنى فهو حال قائمة مقام الفعل الناصب لها كما تقدم، وقد ألم في الوجه الثالث بشيء مما قالوا لكنه جعل انتصابها انتصاب المصدر، ويدل على فساده أنه لو كان انتصابها انتصاب المصادر المراد بها الدعاء؛ لما جاز ارتفاع الأسماء للظاهر بعد هنيئًا كقوله:

هنيئًا لأرباب البيوت بيوقم ::: وللعرب المسكين ما يتلمس[٢]

فبيوتهم مرفوع إما بهنيئًا، و إما بالفعل الناصب له على خلاف بين السيرافي والفارسي، فهو عند السيرافي مرفوع بالفعل المختزل وعند الفارسي بهنيئًا. واختلف في نسب مريئًا؛ فقيل: هو صفة هنيء، وإليه ذهب الحوفي[٣]، وقال الفارسي[٤]: انتصابه انتصاب هنيئًا فالتقدير عنده: ثبت مريئًا، ولا يجوز عنده كونه صفة لهنيء؛ لأنه نائب مناب الفعل، والفعل لا يوصف، ولا يستعمل مرىء إلا تابعًا لهنيء خلافًا لمن أجازه إفراده، ولم يحفظ إلا في بيت، وقد تقدم، والله أعلم.

• • •

(١) هذا معنى كلام سيبويه ١/ ٣١٦، ٣١٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الغطريف الهدادي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٣.
(٣) المساعد ١/ ٤٨٣ والحوفي هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي نسبة إلى حوف بالشرقية توفي سنة ٤٣٠هـ، هدية العارفين ١/ ٦٨٧.
(٤) المساعد ١/ ٤٨٣.

## باب: المفعول لـه

**ص: وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهرًا، أو مقدرًا، والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا.**

ش: المصدر جنس يشمل المفعول لـه وغيره، وتظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية، وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول لـه، وإن كان غير مصدر، وقبحه سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم، وأوله الزجاج[1] على تقدير: إما تملك العبيد أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد فذو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر، وقولـه: "المعلل به" أخرج ما ليس كذلك نحو: رجع القهقرى ومثال المشارك للمعلل والمعلل ظاهر أي ملفوظ به: ضربت زيدًا تأديبًا، ومثاله مقدرًا ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأشهلي: "قالوا: ما جاء بك يا عمرو؟ أحربًا على قومك أو رغبة في الإسلام"[2] فالمعلل في هذا مقدر تقديره: أجئت، والمشارك للفاعل تحقيقًا هو ما ذكر فيه ظاهرًا أو مضمرًا والمشارك فيه تقديرًا هو ما بني للمفعول نحو: ضرب زيد تأديبًا فهذه أربعة شروط:

**أحدها**: أن يكون مصدرًا، وتقدم الكلام عليه.

**الثاني**: أن يعلل به حدث.

**الثالث**: أن يشارك المعلل في وقته.

قال بعض المتأخرين: وهذا لم يشرطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين.

فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعًا غدًا في معروفك.

**الرابع**: أن يشاركه في فاعله وهذا فيه خلاف سيذكره المصنف، وزاد بعضهم: أن يكون من أفعال النفس الناطقة لا من أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد خوفًا، ورغبة فلا يجوز: جاء قراءة للعلم، ولا قتالاً للكافر، وزاد بعض النحويين: أن يكون غير نوع الفعل فإذا قلت: جاء زيد ركضًا، وقصد بهذا أن يكون باعثًا على الفعل؛ فلابد من اللام.

**ص: وينصبه مفهم الحدث كما نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لا نصب نوع المصدر خلافًا لبعضهم.**

ش: ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه والفارسي[3]، ويدل على صحته أنه جواب لما، والجواب بحسب السؤال فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر، ووجه آخر: وهو أن المفعول لـه إذا أضمر؛ جر باللام، والإضمار كثيرًا يرد الأشياء إلى أصولها، وذهب بعض المتأخرين إلى أن نصبه نصب نوع المصدر، ورد بأنه لو كان كذلك؛ لم يجز دخول اللام عليه، كما لا تدخل على الأنواع نحو: أسبان والجمزي، ونسب هذا

---

(١) اللمع ٢/ ٩٧.
(٢) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٤٢٨.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٢٠.

المذهب إلى الزجاج ، قال في الشرح[١]: وليس بصحيح ؛ بل مذهبه مذهب سيبويه - انتهى .

وكان المصنف نسبه في النسخة القديمة من هذا الكتاب ، وفي شرحه القديم إلى الزجاج ثم قال في الجديدة خلافًا لبعضهم: وفي الجديد ما ذكرته آنفًا ، ونقل ابن عصفور[٢] عن الزجاج أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار ، والتقدير في جئت إكرامًا لك: أكرمتك إكرامًا ، وقال: نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني ، ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب ؛ لأنه عندهم ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف ، فهو عندهم من قبيل المصدر المعنوي .

**ص: فإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية؛ جر باللام أو ما في معناها.**

ش : مثال تغاير الوقت قول امرئ القيس:

**فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ::: لدى الستر إلا لبسة المتفضل[٣]**

وقال الجوهري[٤]: نضا ثوبه أي خلعه ثم قال: ويجوز عندي تشديده للتكثير ، ومثال تغاير الفاعل قول الشاعر:

**وإني لتعروني لذاكراك هزة ::: كما انتفض العصفور بلله القطر[٥]**

ففاعل تعروني هو هزة ، وفاعل الذكرى هو الشاعر ، ومثال عدم المصدرية قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾ [البقرة: ٢٩] فلو كان اسم إشارة إلى المصدر أو ضمير المصدر ؛ لم ينصب ؛ بل لابد من حرف السبب ، وإذا ثبت إن أو أن عن المصدر ؛ فلا يشترط اتحاد الزمان ، ولا اتحاد الفاعل ، وقوله: "أو ما في معناها" هو من التي للسبب نحو قوله تعالى: ﴿ **خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ** ﴾ [الحشر: ٢١] والباء نحو: ﴿ **فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا** ﴾ [النساء: ١٦٠] وفي كقوله عليه السلام: **إن امرأة دخلت النار في هرة**[٦] .

**ص: وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا بأل أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف.**

ش : من نصب المقرون بأل قوله:

**لا أقعد الجبن عن الهيجاء ::: ولو توالت زمر الأعداء[٧]**

قال المصنف[٨]: ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ** ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ورجح كون القسط صفة بأنه ورود المصدر صفة أكثر من ورود المفعول له مقرونًا ، وقد اجتمع

---

(١) لم أعثر على هذا النص في الشرح .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٨ .
(٤) الصحاح (نضا) .
(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٦٦ .
(٦) رواه البخاري في باب الأذان برقم ٧٤٥ .
(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٧ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٩٩ .

نصب الأنواع الثلاثة في قوله:

يركب كل عاقل جهور ::: مخافة وزعل المحبور[1]

والفول من قول الفبور

ومنع الجزولي[2] جر النكرة فلا يجيز: قمت لا عظام لك . قال الشلوبين[3]: هو جائز ، ولا أعرف للجزولي سلفًا في ذلك . انتهى .

ومن نصب المضاف قوله: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ومن جره ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١] وما ذكر من أنه يعرف باللام وبالإضافة هو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين[4] ، وذهب الجرمي والرياشي والمبرد[5] إلى أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

ص: ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل.

ش : قال في الشرح[6]: وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من وجه ، وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين . قال: ومن حجة من أجاز شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربته ضرب الأمير اللص فكما نصب الفعل في هذا المصدر ، وفاعلاهما غير أن ، كذا نصب: جئت حذر زيد ؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره ، وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز . انتهى .

واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤] فالإرادة من الله ، والخوف والطمع من المخلوق ، وبقول النابغة:

وحلت بيوتي في يفاع ممنع ::: تحال به راعي الحمول طائرًا

حذارًا على ألا تنال مقاديّ ::: ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا[7]

وبأبيات أخرى ، وتأول من اشترط اتحاد الفاعل الآية والأبيات أما الآية ؛ فعلى أن خوفًا وطمعًا مصدران في موضع الحال من المفعول أي: خائفين وطامعين ، أو في موضع الحال من الفاعل وهما بمعنى الإخافة والإطماع فهما مصدران على حذف الزيادة وتأولها المصنف على أن معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير فيتحد الفاعل ، وتأول بيت النابغة على أن معنى وحلت بيوتي: أحللت بيوتي فالفاعل متحد في التقدير ، وقيل: المراد بالبيوت هو وأهله ، وكأنه قال: وحللنا في يفاع ممنع حذارًا على ألا تنال مقاديّ ، وقيل: المراد بالبيوت القبائل ، وقيل: هو على حذف مضاف أي: وحل أهل بيوتي ، وقيل: العامل فيه الفعل الذي في

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
(٢) الهمع ٢/ ١٠٠ .
(٣) المساعد ١/ ٤٨٨ .
(٤) الهمع ٢/ ٩٩ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٢٤ .
(٦) ٢/ ١٩٧ .
(٧) البيتان من الطويل ، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٦٤ ، ٦٥ .

البيت قبلهما ، وهو:

سأطعم كلبي أن ينالك نيحه ::: وإن كنت أرعى سجلان فخامرا

وهذا أظهر ، والله أعلم .

وهناك مسائل:

**الأولى**: يجوز تقديم المفعول له على عامله إن لم يكن في العاملين مانع ، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب ، والسماع عليهم قال الكميت:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب[1]

وقال جحد:

فما جزعًا ورب الناس أبكي[2]

**الثانية**: لا يجوز أن يكون للعامل الواحد من المفعول اثنان إلا على جهة البدل أو العطف سواء جرّا بحرف الجر أو أحدهما ، أو نصبا فأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٣] فمنصوب بفعل مضمر ؛ قاله الفارسي .

**الثالثة**: يجوز في كي إذا كانت ناصبة أن تقع مفعولاً له ؛ لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر ؛ فتكون مثل أنْ وأنْ . وهل تجري ما في المصدرية مجرى أنْ وأنْ في جواز حذف حرف الجر في نحو: أزورك لما تحسن إلى أي: لإحسانك . قال الشيخ أثير الدين: لا أعرف في ذلك نصًّا عن أحد ، والله عز وجل أعلم[3] .

• • •

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ، وهو للكميت في الدرر ٣/ ٨١ .

(٢) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ولا حرصا على الدنيا اعترائي ، وهو لمحجور بن مالك في الدرر ٣/ ٨٠ .

(٣) في ر: والله سبحانه أعلم .

## باب: المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه

ص: تسميته ظرفًا من[1] اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفًا؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع؛ ولأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء محلاً، والكسائي[2] وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ص: وهو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له.

ش: فما ضمن جنس يشمل الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب: مطرنا السهل والجبل، وما انتصب من الأمكنة المختصة بعد دخل، وقوله: "من اسم وقت أو مكان" أخرج الحال، وقوله: "باطراد" أخرج السهل والجبل من قولهم: مطرنا السهل والجبل فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا تقول: أخصبنا السهل والجبل، ولا مطرنا القيعان والتلول؛ بل يقتصر على مورد السماع، وخرج أيضًا بقيد الاطراد ما انتصب بعد دخل من المختص نحو: الدار.

قال في الشرح[3]: فإن المطر لا يختص بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال فلو كان نصب المكان المختص، يدخل على الظرفية، لم ينفرد به دخل، بل كان يقال: مكثت البيت كما يقال: دخلت البيت، وكان يقال: زيد البيت فينتصب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته؛ لأن ما ينصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا فينتصب بعامل مقدر. وقال سيبويه بعد أن مثل بقلب زيد الظهر والبطن، ودخلت البيت: وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تريد شيئًا على ظهره؛ لم يجز. هذا نصه، وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين، فزعم أن نصب المكان المختص يدخل - عند سيبويه - على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب، وتبيين بعضها ببعض. انتهى.

وخرج المصنف بأنه منصوب بدخلت نصب المفعول به، وهذا يحتمل وجهين:

**أحدهما**: أن يكون مفعولاً به حقيقة، ودخل متعد.

**والثاني**: أن يكون نصب المفعول على إسقاط الخافض، وهذا مراده. قال في شرح الكافية[4]: فلو كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل؛ جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف ثم حذف حرف الجر تخفيفًا لكثرة الاستعمال فوقع عليه ونصبه كما يتفق لغيره ثم قال: ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول؛ لتعدي بنفسه إلى غير المكان ولم يحتج معه إلى حرف جر في قولهم: دخلت في الأمر. انتهى.

وقد نوزع المصنف فيما نقله عن سيبويه، بل مذهب سيبويه أنه منصوب على الظرف تشبيهًا

---

(١) في ر: هي.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٥.
(٣) ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٦٨٣، ٦٨٤.

للمختص بالمبهم .

قال سيبويه: وقال بعضهم: ذهبت الشام شبهه بالمبهم إذا كان مكانًا ، وكان يقع عليه المكان والمذهب ، و هذا شاذ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب ، والمكان ، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت . انتهى .

وتؤول قول سيبويه السابق ، وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف أنه في مسألة قلب زيد الظهر والبطن ؛ لأن انتصاب الظهر والبطن إنما هو على تقدير على وليس على تقدير في ، والحاصل أن المذاهب في هذه المسألة ثلاثة:

**أحدها**: أن المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيهًا للمكان المختص بغير المختص . قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين .

**الثاني**: أنها متعدية في الأصل بحرف الجر ثم حذف اتساعًا فانتصب على المفعول به ، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه ، وإليه ذهب المصنف .

**الثالث**: أنه مفعول به صريحًا وليس على إسقاط الخافض نحو: هدمت البيت ، ودخلت فعل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان ، وهذا مذهب الأخفش[1] ومن وافقه ، ونقل عن الجرمي ، وضعف بأنه في هذا جعل دخل من باب نصح مع الأمكنة المختصة ، ومن باب مررت في المعاني نحو: دخلت في الأمر والتسوية بين المعمولات أولى ، وأيضًا فإن مثل ذلك قليل لم يرد منه إلا بعث عند أكثر اللغويين قالوا: يتعدى بنفسه إذا دخل على ما يصل بنفسه نحو: بعثت زيدًا ، وبالباء إذا دخل على ما لا يصل بنفسه نحو: بعثت بالكتاب ، وفصل السهيلي[2] فيه تفصيلاً غريبًا فقال: إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم ؛ وجب النصب نحو: دخلت العراق ، ويقبح نحو: دخلت في العراق ، وإن ضاق كالبئر والحلقة ؛ كان النصب بعيدًا جدًا فتقول: دخلت في البيت ، وأدخلت أصبعي في الحلقة والإبرة في الثوب ، وقال: قفس عليه . قيل: وسكت عن المتوسط ، وقياس تفصيله يقتضي جواز الأمرين ، وقوله: "لواقع فيه ظاهر أو مقدر ناصب له فإذا قلت: جلست يوم الجمعة أو أمامك ؛ فالناصب لهما الفعل الملفوظ به ، وهو جلست ، وإذا قلت: زيد أمامك ، والرحيل يوم الجمعة ، فالناصب لهما الاستقرار المقدر وهو الواقع فيهما .

**ص: ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح.**

**ش**: المبهم من الزمان ما هو واقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان: معدود وهو ما له مقدار من الزمن معلوم نحو: يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أسماء الشهور ، ونحو: الصيف والشتاء ، والمختص غير المعدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهرًا من أعلام الشهور ، وهو رمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر وما اختص أو بالصفة أو بالإضافة ، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف هو الصحيح ، وقسمه بعضهم على مبهم

---

(١) الهمع ٢/١١٣ .
(٢) الهمع ٢/١١٣ .

٤٧٨ ـــــــ

متصرف فلو نكر ، صرف نحو: ﴿ لَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤] وعنه احترز بقوله: ما عين ، وكذا لو أضيف أو دخلته أل ، وعنه احترز بقوله . مجرد .

**ص: والذي ينصرف ولا ينصرف كغدوة وبكرة علمين.**

ش: الأحسن إسقاط الكاف إذ لا نظير لهما والمشهور أن منع صرفها للعلمية الجنسية كأسامة فلا فرق بين أن يقصد من يوم بعينه أو لا . فتقول: غدوة وقت نشاط كما تقول: أسامة شر السباع قال أبو عمرو: وتقول: لقيته العام الأول بكرة ويومًا من الأيام بكرة فلا تنون سواء أقصدت بكرة يوم بعينه أم لم تقصد .

وقال الزجاج[1]: إذا أردت بها بكرة يومك وغدوه ؛ لم تصرفهما ، وإذا كان نكرتين صرفتهما ، ومثله قول ابن طاهر[2]: هما علمان من معين نكرتان من غير معين ، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية ، واحترز بعلمين من أن لا تقصد العلمية فإنهما ينونان ، ومنه: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم: ٦٢] قال السيرافي: وهذا من تنكير العلم ؛ لأن الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها ، واللفظ واحد ، وزعم أبو الخطاب[3] أنه سمع من يوثق به من العرب: أتيتك بكرة منونًا ، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة وبكرة معًا .

**ص: والذي ينصرف ولا ينصرف: بعيدات بين؛ وما عين من ضحى، وضحوة، وبكر وسحر وصباح ومساء وفار وليل وعتمة وعشاء وعشية وربما منعت الصرف والتصرف.**

ش: هذا هو القسم الرابع ، وهو الذي ينصرف فيدخله التنوين أو معاقبه ولا ينصرف ؛ بل يلزم النصب على الظرفية ، أما بعيدات فقال في الشرح[4]: أي أوقاتًا غير متصلة . انتهى . وبعيدات جمع بعد مصغرة ، والمعنى لقيته مرارًا متفرقة قريبًا بعضها من بعض ، وبين بمعنى فراق فدل التصغير على القرب ، والجمع على المرار . قال الجوهري[5]: بعيدات بين أي بعيد فراق ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم يأتيه قال: لقيته بعيدات بين ، ومثال عين من ضحى وما بعدها: لقيته يوم الخميس ضحى ، أو ضحوة ؛ إلى آخرها بالتنوين ؛ لأنها نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف . وهي نكرة ، والدليل على أنها نكرات أنها توصف بالنكرة نحو: لقيته يوم الخميس عشية متأخرة ، ونحو ذلك ، وكلها يلزم الظرفية ، فلا يقال: سير عليه يوم الخميس ضحوة بالرفع . نص عليه سيبويه[6] ، وأجاز الكوفيون تصريف ما عين من ضحوة وعتمة وليل ونهار فيقولون: سير عليه ضحوة بالرفع ، وعن الأخفش: ضحوة وعتمة إذا أريد بهما وقت بعينه ارفع وانصب حتى أسمع العرب تركت فيهما الرفع فأقول: سير عليه ضحوة وضحوة وعتمة وعتمة ، ونقل سيبويه النصب ، وقال: لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا ،

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٢٧ .
(٢) المساعد ١/ ٤٩٢ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٤) ٢/ ٢٠٢ .
(٥) الصحاح (بعد) .
(٦) الكتاب ١/ ١١٠ .

٤٨٠ ـــــــ

إضافة المسمى إلى الاسم فإذا قلت: لقيته ذا صباح، فالمعنى: لقيته صباحًا، وإذا قلت: لقيته ذات يوم فالمعنى يومًا كما قالوا: ذو قطري، والمعنى: قطري، والأصل: لقيته وقتًا ذا صباح أي صاحب هذا الاسم وقطعة من الزمان، ذات يوم أي: صاحبة هذا الاسم ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ومنعت التصرف لأمرين:

**أحدهما**: أن صفات الأحيان يقبح تصرفها كما سيأتي. **والثاني**: أن الإضافة في ذا صباح وذات مرة من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم هي قليلة في كلامهم فلم يتصرفوا فيها، وزعم ابن الأنباري[1] في قولهم: ذات مرة أن ذات بمعنى حقيقة. أي: حقيقة مرة. قال ابن عصفور: وهذا باطل؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب ذات بمعنى حقيقة؛ ولذلك لحن الزبيدي من قال: الذاتي بمعنى الحقيقي، ولو ثبت الذات بمعنى الحقيقة؛ لم يكن ذلك لحنًا. انتهى.

وحكى سيبويه[2] أن خثعم تصرف ذا وذات المضافين إلى الزمان فتخرجهما عن الظرفية فتقول: سير عليه ذو يوم، وذات يوم بالرفع، وقال بعض الخثعميين، وهو أنس بن مدرك:

**عزمت على إقامة ذي صباح ::: لأمر ما يسود من يسود**[3]

وزعم السهيلي[4]: أن ذات مرة وذات يوم لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا غيرها، وأن ذا يتصرف إلا أن يكون محذوفًا من ذات، وهذه من دعاويه الواهية.

**ص: واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف.**

ش: يعني جميع العرب، ومثال ذلك: سير عليه طويلاً أو قديمًا أو حديثًا، فهذه أوصاف عرض قيامها مقام الأحيان، وانتصب على الظرفية، فلو تصرف فيها نحو: سير عليه طويل بالرفع؛ قبح ذلك، وأجاز الكوفيون فيها الرفع واحترز بقوله: "عرض قيامها مقامه" من صفة لم يعرض قيامها مقامه؛ بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفًا كما استعمل الأبطح والأجرع استعمال الأسماء نحو: قريب وملي، فإنه يحسن التصرف فيها نحو: سير عليه قريب، وملي والملي القطع من الدهر: قال تعالى: ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦] أي طويلاً واحترز بقوله: "ولم توصف" من أن توصف الصفة المذكورة نحو: سير عليه طويل من الدهر، فيحسن التصرف أيضًا؛ لأنه لما وصف؛ ضارع الأسماء، وقد نص سيبويه على جميع ذلك.

**ص: ومظروف ما يصلح جوابًا بكم واقع في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا.**

ش: المراد بالمظروف الواقع في الظرف، والمراد بما يصلح جوابًا لكم هو ما كان مؤقتًا ولو معرفة، فإذا قلت: سرت يومين أو ثلاثة أيام فلابد أن يكون السير واقعًا في كل من اليومين أو الثلاثة إما تعميمًا فيعم السير جميعها، وإما تقسيطًا فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة، وقد يتعين التعميم نحو: صمت يومين، وقد يتعين التقسيط نحو: أذنت يومين، ومنع ابن السراج أن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٣٠.
(٢) الكتاب ١/ ١١٢.
(٣) البيت من الوافر، لرجل من خثعم في الكتاب ١/ ١١٦.
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٣٠.

يكون جواب كم معرفة ، وكلام سيبويه على خلافه . فإذا قيل: كم سار زيد ؟ قلت: اليومين المعهودين .

**ص: وكذا مظروف ما يصلح جوابًا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر.**

ش: المراد بما يصلح جوابًا لمتى ما كان مختصًا بصفة أو تعريف معدودًا كان أو غيره ، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر كالمحرم وسائر أعلام الشهور ؛ لزم أن يكون مظروفه واقعًا في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا نحو: سار المحرم فالسير واقع في جميع الشهر إما تعميمًا أو تقسيطًا ؛ لأن علم الشهر إذا أطلق ؛ فهو بمنزلة الثلاثين يومًا فإن أضيف إليها شهر ، جاز كون العمل في جميعه ، وجاز كونه في بعضه نحو: سار شهر رمضان ، وقدم شهر رمضان ، هذا مذهب سيبويه[1] والجمهور ، وزعم الزجاج[2] أنه لا فرق بين رمضان وشهر رمضان فيجوز عنده فيهما كون العمل في بعض المذكور وفي جميعه . قيل: وتفرقة سيبويه إنما تكون بالسماع ، وليس للقياس هنا مجال ، وفي الإفصاح: ومن غلط سيبويه في هذا ؛ فقد ساء ؛ لأنه موضع سماع ، وإن أعطى القياس خلافه وعليه أن يأتي من كلامهم بنحو: مات زيد رمضان ، وقدم رمضان . انتهى .

قال بعضهم: مع أن القياس مع سيبويه إذا الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص ، أو لا يضاف الشيء إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقت ، فشهر رمضان بمنزلة زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميمًا ؛ ولذلك إذا أفرد فقيل: ساروا شهرًا ، أو الشهر المعروف ؛ لم يكن العمل إلا في جميعه لدلالته حينئذ على العدد المخصوص ، ومقتضى كلام المصنف جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، وقيل: يختص ذلك بما في أوله راء ، وهو ربيع الأول ، وربيع الآخر ، رمضان ، ولم تستعمله العرب مع غير ذلك ، وقد تستعمله مع ذي القعدة ؛ فقال: ولو قلت شهر رمضان هو شهر ذي القعدة ؛ صار بمنزلة يوم الجمعة .

**ص: وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام.**

ش: يعني أنها كأعلام الشهور فيكون المظروف واقعًا في جميعها . نص على ذلك سيبويه ، قال[3]: ولا تقول: لقيته الدهر والأبد ، وأنت تريد يومًا فيه . انتهى .

وإذا قلت: سرت ليلاً أو نهارًا ؛ لم يقتض التعميم وذلك واضح .

**ص: وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل.**

ش: مثال ذلك: سير عليه الأبد ، وأنت لا تريد التعميم بل قصدت المبالغة مجازًا كما لو قال: أتاني أهل الدنيا على سبيل المبالغة ، وإنما أتاه ناس منهم نزلهم منزلة جميع أهل الدنيا .

**ص: وما سوى ما ذكر من جواب متى فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما.**

ش: تقدم له مما يصلح أن يكون جوابًا لمتى أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر والأبد والدهر والليل والنهار فما سوى ذلك نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، وأسماء أيام

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠ - ١١٢ .
(٢) الجمع ٢/ ١٠٨ .
(٣) الكتاب ١/ ١١٠ .

الأسبوع وأشباه ذلك إن صلح المظروف للتعميم فقط نحو: صام يوم الجمعة فهي للتعميم، وإن صلح للتبعيض فقط نحو: مات يوم الجمعة، فهي للتبعيض، وإذا صلح لهما نحو: سار يوم الجمعة احتمل الوجهين، وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور فسرت يوم الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم، ومرت الجمعة يحتمل التعميم والتبعيض كثبوت شهر المحرم، ومنع لقيتك الخميس، وأجاز لقيتك يوم الخميس، والصواب ما ذهب إليه غيره؛ لأن ذلك إنما قيل في أسماء الشهور؛ لأن المحرم مثلاً بمنزلة الثلاثين يومًا، ولو قال: سرنا ثلاثين يومًا؛ لم يحتمل تبعيضًا؛ إذ العدد أخص في مدلوله، وأعلام الأيام ليست كذلك، فإن قيل قد سبق أن الصالح جوابًا لمتى ما كان مختصًا بصفة أو تعريف معدودًا أو غير معدود، ثم قسمه المصنف إلى قسمين:

**أحدهما**: ما المظروف واقع في جميعه، وهو أعلام الشهور والأبد والدهر والليل والنهار.

**والثاني**: للأمرين على حسب العامل، وهو ما سواه ومن جملة هذا القسم ما هو للتعميم فقط، وهو ما كان معدودًا نحو: سرت اليومين المعهودين فكيف أطلق؟ فالجواب أن من الظروف ما يصلح أن يكون جوابًا لكم، ولا يصلح أن يكون جوابًا لمتى، وهو ما كان مؤقتًا غير معروف، ولا يختص بصفة، وهذا يقع الفعل في جميعه كما سبق، ومنها ما يصلح أن يكون جوابًا لمتى، ولا يصلح أن يكون جوابًا لكم، وهو ما كان مختصًا بصفة أو تعريف غير معدود، وهو صالح للتعميم والتبعيض، وهو المراد بقوله: وما سوى ذلك، ومنها ما يصلح أن يكون جوابًا لكم، وجوابًا لمتى، وهو ما كان مختصًا معدودًا نحو: اليومين المعهودين، وهذا يقع الفعل في جميعه كما تقدم، ولما عرف حكم هذا القسم من قوله: "ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع في جميعه" أي: سواء كان يصلح جوابًا لمتى أم لم يكن؛ لم يحتج إلى التنبيه عليه بعد ذلك في جواب متى، ولكن قد يقال: إن أعلام الشهور والأبد وما بعده من هذا القسم الصالح جوابًا لكم ولمتى، وقد نبه عليه في جواب متى، ولم يكتف باندراجه في ما يصلح جوابًا لكم، أما كون أعلام الشهور صالحة لجواب متى فظاهر نحو: رمضان في جواب كم سرت؛ لأنه بمعنى ثلاثين، وأما كون الأبد وما بعده صالحة لجواب كم فنص عليه في البديع، والله أعلم.

**تنبيه**: انتصاب ما كان العمل في جميعه ظرفًا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون على أنه مشبه بالمفعول؛ لأن الظرف ما انتصب على تقدير في، وإذا عمّ الفعل الظرف؛ لم يتقدر عندهم بفي؛ لأن في عندهم تقتضي التبعيض، ولا يجوز عندهم دخول في عليه فلا يقال: صمت في يوم الخميس، ولا يوم الخميس صمت فيه وإلا سرت في ثلاثة أيام إذا استغرقها السير، ووافقهم ابن الطراوة[1]، وزاد أنك إذا نصبت ما لا تدخل عليه في على مذهبهم؛ انتصب على المفعول به نحو: جلست المحرم، وكذا ظرف المكان عنده نحو: سرت ميلاً وفرسخًا وبريدًا.

**فصل**: وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب فمنها "إذ" للوقت الماضي لازمة الظرفية إلا إن أضيف إليها زمان، أو تقع مفعولاً بها.

ش: الدليل على اسمية "إذ" الإخبار بها مع مباشرة الفعل، وإبدالها من الاسم الصريح

---

(١) الهمع ٢/ ١١٠.

٤٨٤ ـــــــ

**الثاني**: أن العرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة لبنائه إلا كونه مضافًا لمبنى .

**الثالث**: أنهم قالوا: يومئذ بفتح الذال منونًا للتخفيف ، ولو كان مجرورًا بالإضافة ؛ لم يجز فتحه .

**الرابع**: قولهم: كان ذلك إذ بغير إضافة شيء إليه . قال:

**وأنت إذ صحيح**

وتأولـه الأخفـش[1] على حذف المضاف أيّ: حينئذٍ ، ورد بأن حذف المضاف ، وإبقاء الجر في نحو ذلك قليل جدًا ، وهذا من الدائر في كلامهم .

**ص: ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض.**

ش : مثال كونها للتعليل قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾ [الأحقاف: ١١] و ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] مثل بذلك المصنف[2] . قال: وأشار سيبويه[3] فقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي إن أن في قوله: إنما أنت منطلقًا انطلقت بمعنى إذ ، وإذ بمعنى إن انتهى . وفي بعض النسخ: وتجيء حرفًا للتعليل ، وقال الشلوبين[4]: قال بعض المتأخرين: إن إذ تستعمل لمجرد السبب معراة من الظرفية ، وزعم أن مراد سيبويه بقوله: لأنها بمعنى إذ في هذا الموضوع ، وإذ في معناها ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩] قال: ولا دليل في كلام سيبويه على ما ذكر ، وإنما معناه ؛ لأن في معنى إذ السببية ليس غير ، بل ظواهر الكتاب في غير هذا الموضع على أنها لا تخرج عن الظرفية ، ولا حجة في الآية ؛ لأن العامل في إذ في الآية محذوف ، والتقدير: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب ، وجب لكم ذلك إذ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان فإذ ظرف ماض فيه معنى السبب . انتهى كلامه ملخصًا . وأما كونها للمفاجأة فذكره ابن جني ، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما . قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد فهذا لما يوافقه ويهجم عليه . انتهى .

قال في الشرح[5]: والمختار عندي الحكم بحرفيتها ، وفي بعض النسخ بعد قوله للمفاجأة: وليست حينئذ ظرف مكان ، ولا زائدة خلافًا لبعضهم . انتهى .

وإلى الحكم بحرفيتها ذهب الشلوبين في أحد قوليه ، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ، وكونها زائدة حكاه أيضًا السيرافي عن بعضهم . قال بعضهم: وذهب كثير إلى أنها زائدة بعد بينا وبينما ، وإلى زيادة إذ ذهب أبو عبيدة ، وحمله عليه إذ في القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع في أول الكلام ، ورده الزجاج وقال: هذا إقدام منه في القرآن ، واختار الشيخ

---

(١) الهمع ٢/ ١٢٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(٣) الكتاب ١/ ١٤٨ .
(٤) الهمع ٢/ ١٣٠ .
(٥) ٢/ ٢١٠ .

٤٨٦ ـــــــ

نسوس الناس على حذف مبتدأ، والتقدير: فبينا نحن نسوس وهو بعيد لكثرة ورود الفعل بعدها، وزعم ابن الأنباري[1] أن بين شرط بها في نحو: بينا أنصفني ظلمني.

واختلف في الجملة الواقعة بعد بينا، وبينما على مذاهب:

**أحدها**: أنهما مضافان إلى الجملة نفسها فهي في موضع خفض.

**الثاني**: أنهما مضافان إلى زمان محذوف مضاف إلى الجملة أي بينا أوقات زيد قائم، وهذا مذهب الفارسي وابن جني[2]؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأن بين تقع على أكثر من واحد.

**الثالث**: أن ما والألف كافتان، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب. الرابع: ما كافة لا الألف، والمختار الأول.

وقوله: "وقد تضاف بينا إلى مصدر. مثاله قول الشاعر:

بينا تعنقه الكماة وروغه ::: يومًا أتيح له جريء سلفع[3]

في رواية الجر، ويروى بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف وتخصيص الإضافة على بينا يقتضي أن ذلك لا يجوز في بينما وهو الصحيح، وقد أجازه بعضهم نحو: بينما قيام زيد قام عمر.

**ص: ومنها إذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبًا لكنها لما يتيقن كونه أرجح بخلاف إن فلذلك لم تجزم غالبًا إلا في شعر.**

**ش**: أي: ومن الظروف المبنية لا لتركيب إذا ويدل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غدًا إذا طلعت الشمس، وإذا مضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بالفاء نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] والجواب ﴿فَسَبِّحْ﴾ [النصر: ٣]، وأشار بقوله: غالبًا إلى أنها قد تخلو من معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢] والماضي بعدها بمعنى المستقبل كما كان بعد الشرطية، وإذا لما يتيقن كونه نحو: آتيك إذا احمر البسر، أو رجح نحو: آتيك إذا دعوتني هذا مع كونها للشرط الذي من حق أداته الدخول على خلاف ذلك. وقوله: بخلاف إن. يعني فإنها للممكن فلا تقول: آتيك إن احمر البسر، وقد تدخل إذا على ما هو. وهو الممكن غير المتيقن، والراجح كقوله:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا ::: أصبت حليمًا أو أصابك جاهلٌ[4]

وقد تدخل إن على المتيقن كونه إذا أيهم زمانه كقوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وقد تدخل على المستحيل وجوده كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾

---

(١) الهمع ٢/ ١٤٩.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٣٦.
(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ١٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٢٥٧، وفيه تقصر بدل تنزع.

[الزخرف: ٨١] وقولـه: "فلذلـك لم تجـزم" أي: لكونهـا لما تيقن أو رجح ؛ لأنها خالفت بذلك أدوات الشـرط ، وذكـر في الشـرح[1] أنهـا لم تجـزم لأمـور ثلاثـة: **أحدها**: هذا ، **والثاني**: أن تضمنها معنى الشـرط ليس بلازم ، **والثالث**: إضافتها إلى ما يليها ، والمضاف يقتضي جرًّا لا جزمًا وإذا جزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة ومن الجزم بها قول الشاعر:

**وإذا تصـبك خصاصـة فـارج الغنى**[2]

وسيأتي الكلام عليه في بابه .

**ص: وربما وقعت موقع إذ، وإذ موقعها.**

ش : هـذا قـول بعـض النحويين ، واستدل المصنف على وقوع إذا موقع إذ بقولـه تعالى: ﴿ **وَلا عَلَـى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ** ﴾ [التوبة: ٩٢] وبقولـه: ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَـيْهَا** ﴾ [الجمعة: ١١] واستدل عـلى وقوع إذ موقع إذا بقولـه: ﴿ **إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى** ﴾ [المائدة: ١١٠] وهـي بـدل مـن ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ** ﴾ [المائدة: ١٠٩] وهو مستقبل ، وبقولـه: ﴿ **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] وبقولـه: ﴿ **يَوْمَئِذٍ** ﴾ بعد ﴿ **إِذْ أُنْزِلَتْ** ﴾ [القصص: ٨٧] والذي صححه المغاربة أن لا تقع إذ موقع إذا ، ولا إذا موقعها . قيل: وما استدل به يحتمل التأويل .

**ص: وتضاف أبدًا إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد يغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقًا للأخفش.**

ش : مذهـب الجمهـور أن إذا مضـافة أبـدًا ، وأن الجملـة بعدهـا في موضـع خفض بالإضافة ، والعـامل فـيها الجـواب ، وذهـب بعـض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب ، واختاره الشيخ أثير الدين ، وقال: ومذهب الجمهور فاسد من وجوه:

**أحدها**: أن إذا الفجائية تقع جوابًا لإذا الشرطية ، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها .

**والثاني**: اقتران جوابها بالفاء وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله .

**الثالث**: أن جوابها جاء منفيًا بما نحو: ﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ** ﴾ [الجاثية: ٢٥] وما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها .

**الرابع**: اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو: إذا جئتني غدًا أجيئك بعد غد ، ومثال إضـافتها إلى جملـة مصـدرة بفعـل ظاهر وشرطه أن يكون مضارعًا مجردًا نحو: "وإذا تتلى" أو مقـرونا بلم نحو: ﴿ **وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ** ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أو ماضيًا نحو: ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ** ﴾ [النصر: ١] ومـثال المقـدر: ﴿ **إِذَا السَّـمَاءُ انْفَطَـرَتْ** ﴾ [الانفطار: ١] و ﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾ [التكوير: ١] قال في

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١١ .

(٢) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب ، وهو للنمر بن تولب في ديوانه٤٤ .

الشرح[1]: لا يجيز سيبويه غير ذلك . وقال السهيلي عن سيبويه: أنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية . وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً .

قال في الشرح[2]: وأجاز الأخفش ما وجه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، ويقوله أقول ؛ لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ؛ بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل فيه كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا ، ولذلك يصح أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيرًا ، ومنه قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية ::: لـه ولـو مـنها فـذاك المـدرع[3]

جعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفًا ، واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل . انتهى .

وأول البيت على أن التقدير: استقرت تحته حنظلية فحنظلية فاعل ، وباهلي مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته .

ص: **وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها أو مجرورة بحق أو مبتدأ.**

ش: جعل المصنف من وقوعها مفعولاً بها قوله - عليه السلام - لعائشة - رضي الله عنها: **«إني لأعلم إذا كنت على راضية، وإذا كنت على غضبى»**[4] انتهى .

ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون مفعول علمت محذوفًا يدل عليه المعنى ، وإذا ظرف على بابها ، والتقدير: إني لأعلم حالك أو نحوه ، ومثال جرها بحتى قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] وهو في القرآن كثير فإذا عند المصنف في موضع جر بحتى ، وقد خرجت عن الظرفية .

وقال أبو البقاء صاحب البسيط[5]: دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع نصب بالجواب قال أبو البقاء: وليس لحتى عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، وجوز الزمخشري[6] فيها وجهين:

**أحدهما**: أن تكون حتى جارة لإذا بمعنى الوقت كما ذهب إليه المصنف .

**والثاني**: أن تكون حرف ابتداء فتبقى إذا على هذا على ما استقر لها من الظرفية كما ذكر أبو البقاء . فعلى ما ذهب إليه المصنف وأجازه الزمخشري يكون تقدير الغاية ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ ﴾ [الزمر: ٧٣] إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها ؛ لأنها معمولة لما قبلها فيكون قوله: "فتحت" استئناف وهو جواب سؤال مقدر كأنه قيل: فما جرى إذ ذاك ؛ فقيل: فتحت أبوابها ، وعلى ما ذكر أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتبًا على الشرط ، والتقدير

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥١٤ .
(٤) رواه البخاري في كتاب النكاح برقم: ٥٢٢٨ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٣٩ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٢٣٩ .

٤٩٠ ـــــــ

المصنف على صحة القول بحرفيتها من ثمانية أوجه:

**أحدها**: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

**الثاني**: أنها لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف. كلكن وحتى الابتدائية، واعترض بمذ الاسمية فإنها كذلك.

**الثالث**: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف، واعترض بأن الأخفش حكى أن الفعل الماضي يليها إذا صحب بقد.

**الرابع**: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك، واعترض بأنهم اختلفوا هل تكون ظرف زمان، أم تختص بالمكان، وفيه نظر.

**الخامس**: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء إذ لا يكون ذلك إلا حرفًا.

**السادس**: أنها لو كانت ظرفًا؛ لوجب اقترانها بالفاء، إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب.

**السابع**: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكان نصب ما بعدها على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك، ورد بأن القائل بظرفيتها يلتزم ذلك، ولا خبر محذوف عنده في نحو: فإذا زيد، وقد ورد نصب ما بعدها على الحال كسائر الظروف.

**الثامن**: أنها لو كانت ظرفًا؛ لم تكسر إن بعدها في نحو:

إذا إنـــه عـــبد القفـــا واللـــهازم[1]

وقد أجاب الشلوبين عن هذا، وقال: إنه لا يلزم؛ لأن الظروف إنما يمتنع وقوع إن بعدها؛ إذا جعل ما بعد إن عاملاً فيها، وأما على غير هذا؛ فلا يمتنع إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه إن؛ فلا حجة في كسر إن بعدها على أنها حرف؛ وقال بعضهم بعد تقدير الإشكال في العامل فيها: إن العامل محذوف تقديره: خرجت فإذا انطلاق عمرو إنه منطلق، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالة عليه.

**ص: ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية، وقد تقع بعد بينا وبينما.**

ش: وقوع الجملة الاسمية بعدها كثير جدًا كقوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] وحكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد نحو: خرجت فإذا قد قام زيد، وقوله: "وقد تقع بعد بينا وبينما" مثاله قول الحرقة:

فبـــينا نســـوس النـــاس والأمـــر أمـــرنا ::: إذا نحـــن فـــيهم ســـوقة نتصـــف[2]

وقال آخر:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من الطويل لحرقة بنت النعمان في الدرر ١/ ١٧٨.

٤٩٢ ـــــــ

كم.

ش: كون الجملة فعلية هو الكثير، وقد تكون اسمية كقوله:

ومازلت محمولاً على ضهوة ::: ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع[1]

والإضافة دليل اسميتها. قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولهم: ما رأيته مذ كان عندي. انتهى. وبإضافتهما إلى الجملة قال الفارسي والسيرافي[2]: فهما ظرفان مضافان إلى الجملة نفسها، وذهب أبو الحسن[3] إلى أنهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرًا عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على اسم زمان ملفوظ به أو مقدر واختاره ابن السراج وابن عصفور[4]، فإذا قلت: ما رأيته مذ زيد قائم، أو مذ قام زيد فالتقدير، مذ زمان زيد قائم، أو مذ زمان قام زيد، وقوله: محذوف فعلها.. إلى آخره" مثال كونه وقتًا يجاب به: متى رأيته مذ يوم الجمعة، ومثال كونه وقتًا يجاب به: كم ما رأيته مذ يومان فالتقدير في ذلك: مذ مضى يوم الجمعة، ومذ يومان، أي مذ كان يومان فهما مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهو مذهب الكوفيين، واختاره ابن مضاء والسهيلي[5]، قال المصنف[6]: وهو قول المحققين من الكوفيين، وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير، ومن تعريف غير معاد إن ادّعى التعريف، وفيه أيضًا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر. انتهى.

- وستأتي بقية المذاهب بعد هذا، واحترز بشرط كون الفاعل وقتًا يجاب به متى أو كم" من وقت لا يجابان به كوقت وحين، ومن غير الوقت كزيد، وسيأتي الكلام في المصدر.

**ص: وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى من إن صلح جوابًا لمتى، وإلا فبمعنى في أو بمعنى من، وإلى معًا.**

ش: مثال جرهما الوقت قول امرئ القيس:

فقا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ::: ورسم عفت آياته منذ أزمان[7]

ومثال ما يستفهم به عن الوقت منذ كم رأيته، ومنذ متى فقدته، والجمهور على أنهما إذا جرا فهما حرفا جر، واستدل بإيصالها الفعل إلى كم ومتى كما يوصل حرف الجر نحو: مذ كم سرت كما تقول: بمن مررت، وذهب بعض النحويين إلى أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما، ورد بأنهما لو كانا ظرفين؛ لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما لإعماله في ضمير عائد

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب للكميت بن معروف في الكتاب ١/ ٢٣٩.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٤٢.
(٣) المساعد ١/ ٥١٢.
(٤) شرح الجمل ٢/ ٥٩.
(٥) الهمع ٢/ ١٦٦.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٧.
(٧) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨٩.

عليهما فكنت تقول: منذ كم سرت فيه كما تقول: يوم الجمعة سرت فيه ، وإن توسعت في الضمير ؛ قلت: سرته ، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر ، وإذا جرًا فلهما ثلاثة أحوال:

**أحدها**: أن يكونا بمعنى من لابتداء الغاية ، وذلك إذا كان الزمان ماضيًا معرفة دالاً على وقت معلوم ، وهو المراد بقوله: إن صلح جوابًا لمتى نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة .

**والثاني**: أن يكونا بمعنى في وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفة نحو: ما رأيته مذ الليلة .

**والثالث**: أن يكونا بمعنى من وإلى معًا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء وانتهاء ذلك ، وذلك إذا كان الزمان نكرة نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام .

**ص: وقد يغني عن جواب متى في الحالين مصدر معين الزمان، أو أن وصلتها.**

ش : يعني بالحالين: حال كونهما ظرفين ، وحال كونهما حرفين ، ومثال المصدر: ما رأيته مذ قيام زيد أي: مذ زمن قيام زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز رفع المصدر المذكور وجره ، واحترز من مصدر مبهم الزمان كقدوم رجل أو قدوم ، ومثال أن وصلتها: ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به على لفظ المصدر من خفض أو رفع ؛ لأنها مؤولة به ، ويكون ذلك على حذف مضاف أي: مذ زمن أن الله خلقني . قال ابن عصفور[1]: ويجوز أن يكون أن وما بعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم .

**ص: وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافًا للبصريين.**

ش : تقدم تقرير مذهب المصنف في كونهما ظرفين مضافين لما بعدهما ، وعلى هذا ، فالكلام جملة واحدة ، وأما البصريون فهم فريقان: فمذهب المبرد وابن السراج والفارسي[2] أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن ، وهو خبر لهما ، وتقديرهما في المذكور نحو: ما رأيت زيدًا مذ يومان: أمد انقطاع الرؤية يومان ، وتقديرهما في المعرفة نحو: ما رأيت زيدًا مذ يوم الجمعة: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، ومذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع خبر عما بعدهما ، وهو مبتدأ ، والتقدير: إذا قلت: ما رأيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان ، ونسب إلى سيبويه ، ورد بأن هذا التقدير يصح في بعض الصور ولا يطرد في جميعها ، فإذا قلت: يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة: لم يصلح أن يقال: بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يجوز أن يقدر وما بعده إلى الآن لحذف العاطف والمعطوف ، وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع ، وذلك دليل على أنه غير مراد ، وعلى هذا المذهب ، والذي قبله ؛ فالكلام جملتان ، وإذا فرعنا على أن الكلام جملتان ، فالجمهور أن جملة مذ ومنذ لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل: ما أمد ذلك؟ قال يومان ، وذهب أبو سعيد[3] إلى أنها في موضع نصب على الحال ، كأنه قال: ما رأيته متقدمًا ما ورد فإنها خالية من ضمير يعود على ذي الحال ، ومن واو تغني عن الضمير ، وفي الاسم المرفوع بعد مذ

---

(١) الجمع ٢/ ١٦٥ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٤٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٤٣ .

ومنذ مذهب رابع لبعض الكوفيين، وهو أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ لأنها عند هذا القائل مركبة من من وذو الطائية، والتقدير: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان، وهو ضعيف؛ لأنه مبني على القول بالتركيب، وقد يوهم كلام المصنف أن البصريين كلهم على أنهما مبتدأ وليس كذلك كما سبق.

ص: **وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها.**

ش: مثالها قبل متحرك: مذ يومان أو مذ يومين، والضم لغة غنى، وقال بعضهم: لغة بني عبيد من غني، ومثالها قبل ساكن: مذ اليوم، والكسر لبعض بني عبيد من غنى.

ص: **ومنها الآن لوقت حضر جميعه، أو بعضه، وظرفيته غالبة، لا لازمة، وبني لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد.**

ش: قال في الشرح[1]: مسمى الآن الوقت الحاضر جميعه كوقت الإنشاء حال النطق، أو الحاضر بعضه كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ ﴾ [الجن: ٩] وكقوله تعالى: ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦] ومنه قول الشاعر:

**فإني لست خاه لكم ولكن ::: سأسعى الآن إذ بلغت أناها**[2]

وقد يخرج عن الظرفية كقوله:

**أبى الآن لا يبرين ارعواء ::: ء لمن بعد المشيب عن ذا التصابي**[3]

وزعم المصنف[4] أنه جاء مبتدأ في قوله عليه السلام: "فقد سمع وجبة" فقال: **«هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفًا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»**[5] فأعرب الآن مبتدأ، وحين انتهى خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة ولذلك قال: وظرفيته غالبة لا لازمة، واختلف في سبب بنائه؛ فقيل: بني لتضمنه معنى الإشارة؛ لأن معنى الآن: هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، وقيل: لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة.

قال أبو علي: لتضمنه معنى لام التعريف؛ لأنه استعمل معرفة، وليس علمًا، والألف واللام فيه زائدتان. قال المصنف[6]: وضعف هذا القول بيّن؛ لأن تضمين اسم معنى حرف اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به. هذا مع كون الزائد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه؟! وقال المبرد[7] وابن السراج[8]: خالفت نظائرها؛ لأنها نكرة في الأصل استعملت من أول وضعها بالألف واللام،

---

(١) ٢/ ٢١٨.
(٢) البيت من الوافر، ولم أعثر عليه.
(٣) البيت من الخفيف، وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة ١/ ١٧٤ وليس ديوانه.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩.
(٥) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣٧١.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩.
(٧) المقتضب ٣/ ٣٠، ٣١.
(٨) الارتشاف ٢/ ٢٤٥.

وباب اللام أن تدخل على النكرة . انتهى .

ونسب المصنف[١] هذا القول إلى الزمخشري فقال: وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك: مررت برجل فأكرمني الرجل ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام ؛ خالف الأسماء وأشبه الحروف ، ولو كان هذا سبب بناء ليني الجمّاء الغفير واللات ، ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء ؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب إطراح ما أفضى إليه . قيل: وهذا الوجه الأخير يرد قول المصنف: أنه بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، وذهب الفراء إلى أنه مبني ؛ لأنه نقل من فعل ماض فبقي على بنائه ، وسيأتي ذكر مذهبه .

**ص: وقد يعرب على رأي، وليس منقولاً من فعل خلافًا للفراء.**

ش : احتج من ذهب إلى ذلك بقوله:

**كالقمـــا مـــــلآن لم يـــــتغيرا ::: وقـــد مـــر للداريـــن مـــن بعدنا عصر**[٢]

أراد من الآن فحذف النون وكسر نون الآن لدخول من عليه فعلم أنه معرب .

قال المصنف[٣]: وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح كما في شتان إلا أن الفتح أظهر وأشهر ، وزعم الفراء[٤] أن الآن منقول من آن بمعنى حان ، واستصحب فيه الفتحة كقولهم: من شب إلى دبّ وأنهاكم عن قيل وقال ، ورده المصنف بأنه لو كان كذلك ؛ لم تدخل عليه الألف واللام كما لا تدخل على شب ودب ، ولا على قيل وقال: ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهر في تلك فإنه يقال: من شب إلى دب وعن قيل وقال ، ومذهب الجمهور أن الآن اسم في أصل وضعه واستعماله ، واختلف في ألفه ؛ فقيل: عن واوٍ لقولهم في معناه: الأوان ، وقيل: عن ياء من آن يئين إذا قرب ، وقيل أصله: أوان فقلبت الواو ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وهذا بعيد ؛ لأن الواو قبل الألف لا تقلب ، وقيل: حذفت وغيرت الواو إلى الألف ، كما قالوا: راح ، ورواح استعملوا مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف في الألف واللام التي في أوله فقيل: زائدة لازمة ، وبه قال أبو علي[٥] وتعريفه على هذا بتضمين معنى الألف واللام .

وقيل: أل في الآن معرفة ويلزمها الحضور . ورد بأنها لو كانت للتعريف ؛ لما لزمت لكنها لازمة ؛ إذ لم يقولوا: أفعله أنا من الآنات ، وقال الزجاج تعرف بالإشارة .

**ص: ومنها قط للوقت الماضي عمومًا، ويقابله عوض ويختصان بالنفي، وربما استعمل قط دونه لفظًا، ومعنى، أو لفظًا لا معنى، وقد ترد عوض للمضي، وقد تضاف إلى العائضين أو يضاف إليها**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٧٥ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٩ .
(٤) الهمع ٢/ ١٣٦ .
(٥) الهمع ٢/ ١٣٦ .

فيعرب.

ش: قط اسم مبني، وأصله التشديد نقل من القط - وهو القطع - إلى الطرف، وسبب بنائه قيل: شبهه بالحرف في الإبهام وقيل: لأنها تضمنت معنى في؛ لأنها لا تحسن فيها، وقيل: تضمنت معنى منذ، فمعنى قولك: ما رأيته قط منذ خلقت.

وقال في الشرح[1]: بنى لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم. قال: أو لشبهه بالحرف في الافتقار إلى جملة، وبنى في التضعيف على حركة لئلا يلتقي ساكنان؛ وكانت ضمة حملاً على قبل المنوى إضافته؛ أو لأنه لو فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كسر؛ لتوهم الجر بمن المضمر معناها، وكان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال، وقال الكسائي: أصله: قطط بضم الطاء. الأولى وإسكان الثانية فسكنت الأولى، وأدغمت، وجعل الآخر على حركة الأول، وقوله: "ويقابله عوض" يعني أنه للوقت المستقبل عمومًا. وقيل: هو اسم الدهر، ويختصان بالنفي يعني قط وعوض يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، وقوله: "وربما استعمل قط دونه" أي دون النفي لفظًا ومعنى مثاله قول بعض الصحابه - رضي الله عنهم -: "قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه" أو لفظًا لا معنى مثاله ما جاء في الحديث أن أبيًّا قال: كأين تترى سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثًا وسبعين. فقال: قط[2] أي: ما كانت كذا قط، وقوله: وقد ترد عوض للمعنى" يعني فتكون بمعنى قط، قال: فلم أر عامًا عوض أكثر هالكًا، ووجه غلام يشتري وغلامه، وقوله: وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب، مثال الأول قولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين كما قالوا: دهر الداهرين، ومثال الثاني قوله:

ولولا نيل عوض في ::: عضماتي وأوصالي[3]

ص: ويقال: قَطُّ وقُطُّ وقَطْ وقط وعوضَ وعوضِ.

ش: في قط خمس لغات: قطَّ بفتح القاف وضم الطاء مشددة، وقط بضم الفاء والطاء مشددة، وإنما ضمت القاف للإتباع، وقط بفتح القاف وضم الطاء بالتخفيف، وأصلها التشديد فحذف الحرف ونوى؛ فلذلك ضم، وقط بفتح القاف ساكنة الطاء؛ لأن المحذوف لم ينو كما قال: منذ[4] مذ بالنية وعدمها، وذكر في الشرح[5] اللغة الخامسة وهي قط بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر، وقال الأخفش في قط: إذا أردت بها الزمان؛ تضم أبدًا، وعوض فيها ثلاث لغات: بناؤه على الفتح تخفيفًا كراهة اجتماع الضمة والواو على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى الضم حملاً على بَعْدُ، وسبب بناء عوض قيل: لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وقال المصنف[6]: بني؛ لأنه مثل قط فيما نسب إليه سوى عدم الصلاحية؛ لأنه يضاف، ويضاف

---

(١) ٢/ ٢٢٢.
(٢) رواه أحمد في مسنده ٣/ ١٢٩.
(٣) البيت من مجزوء الهزج للفند الزماني في الدرر ١/ ١٨٣.
(٤) سقطت من ر.
(٥) ٢/ ٢٢٢.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٢.

٤٩٨ ـــــــ

لام التعريف ، ولم يبن غد ، وهو معرفة ؛ لأنه لم يتضمنها ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع ، قال السهيلي: هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وقال ابن كيسان[1]: بني لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب غد ؛ لأنه في معنى الفعل المستقبل ، وظرف له ، والمستقبل معرب ، وقيل: غير ذلك مما لا يقوم على ساق ، وأجاز الخليل في تقيته أمس أن يكون أصله بالأمس ، فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب ، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس بمعرب ولا مبني ؛ بل هو محكي سمي بفعل الأمر من الإمساء فمعناه باليوم الذي كنت تقول فيه أمس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا لليوم الذي قبل يومك ، وقريب من هذا ما قاله السهيلي قال: من كسر أمس في كل حال ، فإنما سمي بالفعل وفيه ضمير محكي .

**ص: وليس بناؤه على الفتح لغة خلافًا للزجاجي.**

ش : زعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح ، واستشهد بقول الراجز:

**لقد رأيت عجبًا مذ أمسا**[2]

قال المصنف[3]: ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ؛ ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في مذ أمسا فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق ألا يعول عليه .

وقال ابن الباذش[4]: الزجاجي خرج على إجماع النحاة بقوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح ، وحكى ابن عصفور عن الزجاج أيضًا ، أن منهم من يبنيه على الفتح كما قال الزجاجي ، ورد عليهما بأن البيت لا حجة فيه لاحتماله الإعراب ، وقال ابن الصائغ: والذي رأيت للزجاج خلافه . قال في كتاب الأنواء: لما أنشد:

**لقد رأيت عجبًا مذ أمسا**

ترك صرفه من خفض بمذ . انتهى .

**ص: فإن نكر أو كسر أو صغر أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق وربما بنى المقارن فيما.**

ش : مثال التنكير معنى: أنا أمس حسن والإضافة: أن أمسنا يوم طيب ، وال: أن الأمس ليوم حسن ؛ ولذلك يعرب إذا ثني أو جمع . قال الزجاج[5]: يجمع على أمس وآماس كزند وأزناد في القلة ، وعلى أموس في الكثرة قال: فهذا جميع ما روينا في أمس يعني من صيغ الجمع ، وأما إذا صغر ، فقال المصنف في شرح الكافية ما نصه[6]: ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف أو لفظ معه

---

(١) الهمع ٢/ ١٣٨ .
(٢) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: عجائز أمثال السعالى خمسا ، وهو للعجاج في ديوانه٢٩٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٤) المساعد ١/ ٥٢٠ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٦) لم أعثر عليه في شرح الكافية .

بالألف واللام ، أو نكر أو صغر أو كسر . انتهى .

ونص سيبويه على أن أمس وغدًا لا يجران ، وذكر علة ذلك قيل: ونصوص النحاة على ما قال سيبويه ، وفي كلام المبرد والفارسي وابن الدهان[1] في الغرة" أنه إذا صغر أعرب . قيل: وذلك ذهول عن نص سيبويه ، وإنما أعرب في هذه المواضع لزوال موجب البناء ، وهو تضمن آل ، وقوله: "وربما بنى المقارن لهما" مثاله قول الشاعر:

**وإني وقفت اليوم والأمس قبله ::: ببابك حتى كادت الشمس تغرب**[2]

قال في الشرح[3]: والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة ، واستدام البناء ، وأجاز أيضا أن تكون المعرفة والكسرة إعراب على تقدير ياء حذفت ، وبقي عملها . وقال الزجاج: الأكثر في أمس إذا دخلت عليه الألف واللام الإعراب كما قال نصب .

وإني وقفت اليوم والأمس . . . البيت السابق قال: فنصب الأمس بالعطف على اليوم . قال: وبعض العرب يقول: رأيته الأمس ثم وجههما بما وجه به المصنف .

**فصل: الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دل على مقدر.**

ش : لما ذكر أن الفعل يتعدى إلى جميع ضروب الزمان ؛ أخذ يذكر أن الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة أربعة أنواع ، وما عداها فإنه لا يصلح لها إلا على سبيل الشذوذ كما سيأتي . الأول من الأنواع الأربعة ما دل على مقدر ، وفي نسخة على مقدار ، والمعنى متقارب وذلك نحو: ميل وفرسخ ، وبريد وغلوة ؛ فالغلوة مائة باع ، والميل عشرة غلاء ؛ والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، واختلف في هذا النوع هل هو داخل تحت حد المبهم أو لا؟ قال الشلوبين[4]: ليست داخلة تحت حد المبهم ، وهو ظاهر كلام الفارسي . قال بعضهم: وهو الصحيح ، وقال غيره: الصحيح أنه شبيه بالمبهم ؛ ولذلك وصل الفعل إليه بنفسه ، وزعم السهيلي[5] أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف واللغة تساعد مذهبه ؛ لأن اللغويين شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطأ والأنواع . وذهب ابن طلحة إلى أن ذلك على تقدير مضاف كأنه قال: فرسخين كما قولك: ضربته سوطًا أي: ضربة سوط .

**ص: أو مسمى إضافي محض.**

ش : هذا النوع الثاني من الأنواع الأربعة ، وهو ما دل على مسمى إضافي أي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان وناحية وأمام ووراء ، ووجهة وجهة وغير ذلك من الأسماء المبهمة . واحترز بمحض من الإضافي الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو: جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج . فإن هذه وما أشبهها من الأماكن المختصة إذا قصد بشيء منها معنى

---

(١) المساعد ١/ ٥٣١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٥ .
(٣) ٢/ ٢٢٤ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٥٠ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٥٠ .

الظرفية لازمته في ، أو ما في معناها كباء الظرفية .

ص: أو جار باطراد مجرى ما هو كذلك.

ش: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: قريب منك وشرقي الدار ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا نحو: هو قرب الدار ، ووزن الجبل وزنته أي مكان مسامتته ، والمراد بالاطراد ألا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه . قال ثعلب: إن جعلت قريبًا من القرابة ؛ ثنى وجمع ، أو من القرب أو خلفًا من موصوف ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وشرقي الدار منسوب إلى شرقها ، ومعناه المكان الذي يلي الشرق إلى منقطع العالم فشرق الدار معرفة ؛ لأن الشرق جزء من الدار ، وكذلك غربها ، وأما شرقيها وغربيها فليس كذلك ؛ بل هو غير معين فصار شرقي من الشرق كزيدي في النسب إلى زيد ، وفرق سيبويه بين وزن الجبل وزنته فزعم أن معنى وزن الجبل ناحية توازنه أي: يقابله قريبة منه كانت أو بعيدة ، ووزنة الجبل حذاءه أي: متصلة به ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع الأربعة .

ص: فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازمة غالبًا لفظ في، أو ما في معناها، ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه، فيلحق بالظروف قياسًا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، وسماعًا إن دل على قرب أو بعد نحو: هو مني مقولة[1] الشفاف ومناط الثريا.

ش: قوله: بغير ذلك يعني: غير المقدر والإضافي المحض والجاري مجراه باطراد ، وغير ذلك هو المختص ، وهو ما له اسمه من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فهذا لا يتعدى إليه الفعل إذا أردت معنى الظرفية ، إلا بواسطة في ، أو في معناها كالباء تقول: قعدت في الدار ، وأقمت بالبصرة ، واحترز بقوله: غالبًا مما وصل إليه الفعل بغير واسطة ، وذلك يحفظ ولا يقاس عليه وهو ضربان:

**أحدهما**: ورد في الاختيار .

**والثاني**: ورد في الضرورة . فمن الأول: كل ظرف مختص مع دخل عند بعضهم ، وتقدم الخلاف فيه ، وما اختاره المصنف ، وقولهم: ذهب الشام ، ولا يجوز نصب الشام إلا مع ذهبت وهو عند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط في تشبيهًا بغير المختص ، وذهب المبرد إلا أنه على إسقاط إلى ، وزعم الفراء أن العرب أنفذت إلى أسماء الأماكن والبلاد: دخلت وذهبت وانطلقت ، وحكى أنهم يقولون: انطلقت العراق ، وذهبت اليمن ، وقالوا: رجع فلان أدراجه . وهم درج السيول ، فهذا مما حفظ في الاختيار ، وجعل المصنف منه قوله تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦] و ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥] وهذا مذهب الفراء . فهذا عنده مما حذف منه "في الاختيار" وغيره ينصبه نصب المفعول به على تضمين لأقعدن: لأملكن ، واقعدوا: املكوا ، وباب التضمين أوسع ، ومن الثاني – وهو الوارد في الشعر – قوله:

**كما عسل الطريق الثعلب**[2]

---

(١) في ر: بمنزلة .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وصدره: لدن بهز الكف يعسل متنه ، وهو لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ .

وقول الآخر:

قلـــن عســـفان ثم رحـــن ســـراعًا ::: يـــطلعن مـــن نقـــاب الـــغور[1]

وقول الآخر:

فلأبغينكم قـــنًا وعوارضًـــا ::: ولأقـــبلن الخـــيل لابـــة ضـــرغد[2]

وقول الآخر:

جـــزى الله بالإحســـان مـــا فعـــلا بكـــم ::: رفـــيقين حـــلاّ خـــيمتي أم معـــبد[3]

فنصب هذه الظروف المختصة ضرورة، وفي نصبها خلاف: مذهب سيبويه[4]: أن انتصابها على الظرف شبيهًا للمختص بالمبهم، وذهب الفارسي[5] إلى أن انتصابها نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأنامي، وذهب بعض النحاة، ومنهم ابن الطراوة[6] إلى أن انتصاب الطريق ظرفًا يجوز أن يكون في فصيح الكلام، وقوله: "ما لم يكن كمقعد . . إلى آخره" هو النوع الرابع من الأنواع الأربعة والمراد به ما دل على محل الحرث المشتق هو من اسمه نحو: مقعد ومرقد ومجلس ومعتكف فهذا ينتصب على الظرفية قياسًا إن عمل فيه غير أصله، أو المشارك نحو: صحت مجلس زيد؛ لم يجز إلا إن سمع شيء من ذلك فيحفظ نحو: هو مني مقعد القابلة، ومعقد الإزار ومناط الثريا، ومنزلة الشغاف، ومقعد رابئ الضرباء ومزجر الكلام، وهذا معنى قوله: سماعًا إن دل على قرب أو بعد، وهذا مذهب سيبويه والجمهور؛ لأن قياسها ألا تستعمل ظروفًا لاختصاصها، وذهب بعضهم إلى أن انتصاب ما دل على قرب نحو: هو مني منزلة الشغاف، أو بعد كقوله:

وإن بـــني حـــرب كمـــا قـــد علمـــتم ::: مـــناط الـــثريا قـــد تعلـــت نجومهـــا[7]

مطرد على أن الأصل مكانًا مثل مناط، وكذا باقيها فحذف الظرف المبهم، ومثل صفته وأقيم مناط مقامه، وذهب الكسائي إلى أن انتصاب هذه الأسماء المختصة المشتقة من الفعل انتصاب الظروف مقيس، وهنا تنبيهان: الأول: هذا النوع الرابع هل هو من قبيل المبهم أو المختص؟ الظاهر أنه من قبيل المختص، وهذا ظاهر كلام المصنف، وقد صرح به غيره، وقسم طائفة من نحاة المغرب المبهم إلى أربعة أقسام:

قسم وضعته العرب عمومًا كالجهات.

**والثاني:** ما كان منسوبًا كشرقي الدار.

**والثالث:** ما اشتق من الفعل . .

**والرابع:** المصدر الموضوع موضع الظرف نحو: هو قصدك، فهذا تصريح بأنه من قبيل المبهم

---

(١) البيت من الخفيف، لابن أبي ربيعة في ديوانه ٣٦٩، مع اختلاف في العجز: فاطمات لثة من غزال.
(٢) البيت من الكامل، وهو لعامر بن طفيل في ديوانه ١٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من الجن في الدرر ٣/ ٨٧.
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٥٤.
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٥٤.
(٦) الارتشاف ٢/ ٢٥٤.
(٧) البيت من الطويل، وهو منسوب للأحوص في الكتاب ١/ ٢٠٦.

**الثاني**: معنى قولهم: هو منى مقعد القابلة أي: من النفساء ، ومعقد الإزار من المؤتزر ، ومناط الثريا أي من الدبران ، أومن المتناول ، ومنزلة الشغاف من القلب ، ومقعد رابع الضرباء من الضرباء ، ومن زجر الكلب من الزاجر ، فجميع ذلك يتعلق فيه من الأولى بالظرف لتضمنه معنى الفعل ، وهو الاستقرار ؛ لأنه وقع خبرا ، ومن الثانية تتعلق باسم المكان نفسه لاشتقاقه ، فيه رائحة الفعل ، وزعم ابن خروف[1] أن حرفي الجر يتعلقان بمحذوفين أي: قرب زيد منى منزلة الشغاف من القلب ، وبعده منى بعد مزجر الكلب من الزاجر ، وهذا ، وإن كان المعنى عليه ؛ فالإعراب لا يساعده إلا على لغة من رفع اسم المكان فحذف المصدر من الأول والثاني ، وأقام المضاف إليه مقامه فرفع الأول بالابتداء ، والثاني على الخبر .

**فصل: من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال.**

**ش** : معنى التصرف هنا كمعناه في ظرف الزمان ، وظرف المكان بالنسبة إلى التصرف أربعة أقسام:

**الأول**: كثير التصرف ، ومثله بمكان تقول: اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تقول: مكانك حسن فيكون مبتدأ ، و احترز بقوله: "لا بمعنى بدل" من مكان بمعنى بدل فإنه عادم التصرف ، وسنذكره في القسم الرابع ، ويمين وشمال . قال العرب: منازلهم يمينا وشمالا وتقول: يمين الطريق أسهل ، وشمالها أقرب ، وذات اليمين وذات الشمال تقول: دارك ذات اليمين ، ومنازلهم ذات الشمال ، وقال تعالى: ﴿ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٧] وتقول: جلس ذات اليمين وذات الشمال .

**ص: ومتوسط التصرف كغير فوق وتحت من أسماء الجهات، وبين مجردًا.**

**ش** : هذا هو القسم الثاني وتصرفه متوسط أي: بين الكثرة والقلة وهو كغير فوق وتحت من أسماء الجهات ، وذلك: أمام وقدام ووراء وخلف و أسفل وأعلى واستعمال هذه أسماء يكون تارة بلا تجوز نحو: خلفك مجدب ، ووراؤك أوسع ، وتارة بتجوز نحو: زيد خلفك ، إما على جعله زيدا مجازًا ، وإما على إضمار أي مكان زيد ، وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات إلا ظرفًا ولا يقاس على استعمالها أسماء ، ونقل عنه أنه لا يجوز استعمال خلف وأمام اسمين إلا في الشعر . هذا نص النقل عنه"والقياس التسوية بينهما ، ومن سائر الجهات غير فوق وتحت ، ومن متوسط التصرف بين مجردا أي: مجردا عن الظرفية كذا قيل ، وفيه نظر ؛ لأن غيره من الظروف إذا تصرف فيه تجرد عن الظرفية ؛ فلا فائدة للاحتراز بقوله: مجردا عن الظرفية ، ويحتمل أن يريد مجردا من التركيب احترازا من بين بين ، فإنه عادم التصرف ، وسيأتي في القسم الرابع ، ومن تصرف بين قولهم: هو بعيد بين المنكبين نقى بين الحاجبين ، و قراه من أضاف "مودة بينكم"[2] قراءة من رفع: ﴿ لقد تقطع بينُكم ﴾

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٥٦ .

(٢) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٤٤ .

[العنكبوت: ٢٥] [١] [الأنعام: ٩٤]، وذكر المصنف[٢] في الشرح أن بين قد تكون ظرف زمان قال: ومنه: حديث ساعة يوم الجمعة هي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة[٣]. انتهى وهو غريب.

ص: ونادر التصرف كحيث ووسط ودون لا بمعنى رديء.

ش: هذا هو القسم الثالث، ومثال تجرد حيث عن الظرفية قول زهير:

فشد ولم تفزع بيوت كثيرة ::: لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم[٤]

وقول الآخر:

فأصبح في حيث التقينا شريدهم ::: طليق ومكتوف اليدين ومزعف[٥]

وأما جرها بمن فكثير، وسمع أيضا جرها بعلى، قال سلام بن عمرو: على حيث هامكم، وبالباء نحو قوله:

كأن مِنا بحيث يعكي الإزار[٦]

ولم يجئ، فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ وأنشد المصنف[٧]:

إن حيث استقر من أنت راعيه ::: ـــه حمى فيه عزة وأمان[٨]

فجعل حيث اسم إن وهي خبرها، ولا حجة فيه لاحتمال العكس، وهو الصواب، ووسط هي ساكنة السين. قال المصنف[٩]: وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف، ومنه قوله يصف سحابا:

وسطه كاليراع أو سرج المجـ ::: ـدل طورا يخبو وطورا يبين[١٠]

فوسطه مبتدأ وخبره كاليراع، ويروى. وسطه على الظرف خبرا مقدما والكاف مبتدأ، وقال الفرزدق:

أتته بمجلوم كأن جبينه ::: صلاءة ورس وسطها قد تفلق[١١]

وجر بمن في قوله:

من وسط جمع بني قريظة بعدما ::: هتفت ربيعة يا بني جواب[١٢]

واعلم أن وسط الساكن السين ظرف لا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر كما سبق، والمتحرك

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٢٩٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.
(٣) الدائج الجامع للأصول ١/ ٢٩٠.
(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في خزانة الأدب ٣/ ١٣٥.
(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩.
(٦) شطر بيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب (أزر).
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.
(٨) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٢.
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣.
(١٠) البيت من الخفيف لعدي بن زيد في الدرر ١/ ١٦٩.
(١١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في لسان العرب (وسط).
(١٢) البيت من الكامل، وهو للقتال الكلابي في لسان العرب (وسط).

السين اسم . قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف ، وفي شرح الصفار: العرب تقول: زيد وسط الدار فهذا بلا شك ظرف ، ويقولون: ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره ، وإذا أتوا بـ"في" إنما يقولونه بالفتح فدل على أن الظرف إنما هو المنصوب ، وأن المجرور إنما هو اسم ، فوسط عندنا بمنزلة بين ، والوسط منصف الشيء فإذا قلت: حفرت في وسط الدار بئرا فمعناه: في منصفها ، وهو بمنزلة النقطة من الدائرة ، وتقول: جلست وسط الدار إذا جلست في ناحية منها لا في منصفها فهذا الفرق بينهما ، والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين ألا ترى ثعلبًا قال: واحتجم وسط رأسه ، وهذا عندنا لا يجوز: لأن احتجم لا يتعدى ، وسيبويه يقول: ضربت وسطه ، و الكوفيون يقولون: هو ظرف بمنزلة وسط ، ولا فرق بينهما إلا أن وسط يقال في المفترق الأجزاء نحو: وسط القوم ، ووسط يقال فيما لا يتفرق أجزاؤه نحو: وسط الرأس . انتهى .

وقال ثعلب[1]: ما كان ينفصل قلت: من وسط نحو: وسط العقد ، ووسط القوم ، وما كان مصمتا: بلا أجزاء تتفرق ؛ قلت فيه: وسط نحو: احتجم وسط رأسك ، وصل وسط الصحن ، وقال الفراء: إذا أحسنت فيه بين كان ظرفًا نحو: قعدت وسط القوم ، وإن لم تحسن فـ"اسم" نحو: احتجم وسط رأسه ، وحكى عن الفراء[2] أيضًا أن المحرك والمسكن يكون اسمًا وظرفًا ، وفرق بين ما تجوز فيه بين فسكنه ، وما لا تصلح فيه بين فحركه ، وجوز في كل واحد منهما الأخير ، وأما دون ؛ فلا تتصرف فيها بغير من وندر رفعها في قوله:

ألم تسريا أني حميت حقيقتي ::: وباشرت حد الموت والموت دونها[3]

وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك قال في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] أن دون مبتدأ ، وبني لإضافته إلى مبني ، وغير الأخفش يقدره ما دون ذلك ، واحترز من دون بمعنى رديء فليس بحرف . حكى سيبويه[4]: هذا ثوب دون أي: رديء .

**ص: وعادم التصرف كقوق وتحت وعند ولدن، ومع وبين بين دون إضافة، وحوال وحول وحوالي وحولي وأحوال وهنا وأخواته، وبدل لا بمعنى بديل، وما رادفه من مكان.**

ش: هذا هو القسم الرابع . وقال ابن الأنباري: قال بعض النحويين: يقال: فوقك رأسك وفوقك قلنسوتك ، وكذا تحتك رجلك ، وتحتك نعلك . انتهى . فأجاز الرفع فيما أخبر به عن الرأس والرجل ، دون ما فوق الرأس وتحت الرجل تفرق بينهما ، وهو مردود . نص الأخفش على أن العرب تقول: فوقك رأسك وتحتك رجلاك فينصبون ، وكثر جرهما بمن قال تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿ فخر عليهم السقف من فوقهم ﴾ [النحل: ٢٦] وشذ الجر بالباء في قوله:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٥٩ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٥٩ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لموسى بن جابر في الدرر ١/ ١٨٢ .
(٤) الكتاب ١/ ٤١٠ .

كلفـــوني الـــذى أطـــيق فـــإني ::: لســـت رهنًا بفـوق مـا أستطيع[1]

ويعلى في قول أبي صخر الهذلي:

فأقســم بـــالله الـــذي اهـــتز عرشـــه ::: عـــلى فـوق ســبع لا أعـــلمه بطـــلا[2]

وعند لا تستعمل إلا مضافة منصوبة على الظرف، وتجر بمن، وكذلك لدن ومع، وسيأتي الكلام عليها، ومثال بين بين قول عبيد.

وبعض القوم يسقط بين بينا[3]

أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر، واحترز بقوله: دون إضافة من أن يضاف إليها فيتعين حينئذ زوال الظرفية؛ ولذلك خطأ أبو الفتح من قال: همزة بين بين بالفتح. وقال: الصواب: همزة بين بين بالإضافة، ولو أضيف صدر بين إلى عجزها، جاز بقاء الظرفية كقولك. من أحكام الهمزة التسهيل بين بين، وزوالها بين بين أقيس من الإبدال، وقوله: "وحول... إلى آخرها" مثاله: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حولـه ﴾ [البقرة: ١٧] وقال الراجز:

وأنا أمشي الدألى حوالكا[4]

وحولي تثنية حول. قال:

يـــا أبـــلى مـــا ذامـــه فتابـــيه ::: مـــاء رواه ونصـــي حولـــيه[5]

وحوالي تثنية حوال كقوله عليه السلام: «اللهم حوالينا ولا علينا»[6] وأحوال جمع حول. قال:

ألست ترى السمار والناس أحوالي[7]

ومعنى الجميع واحد، وليست التثنية هنا بشفع الواحد، وقوله: "وهنا وأخواته" تقدم ذكرها في باب اسم الإشارة، وقوله: وبدل مثاله: هذا بدل هذا تريد مكان هذا ولم يذكره الكوفيون، وإنما ذكره البصريون، واحترز بقوله: لا بمعنى بديل من نحو هذا بدل من هذا أي بديل فترفع، وقوله: وما رادفه من مكان مثاله: هذا مكان هذاك إذا أردت به بدل، فإن قلت: هذا مكانك فالحاصل أنه إذا استعمل كل منهما في موضعه، ولم يحمل على الآخر خرجا عن الظرفية، وجاز أن يرفعا، وإنما انتصب المكان والبدل، ولم يجز فيهما الاتساع حين أخرج كل واحد منهما عن موضعه فلزما ظرفي واحدة. هذا نص ابن خروف[8].

ص: فحيث مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر وقد تحلف ياءها واو.

ش: علة بنائها تضمنها معنى الشرط إن كانت شرطية، وإن لم تكن شرطية فشبه الحرف إما في

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١١٧.
(٢) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الدرر ١/ ١٧٨.
(٣) عجز بيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في الدرر ١/ ١٨٠.
(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٧٦.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٠.
(٦) رواه أحمد في مسنده ٣/ ١٠٤.
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره: فقالت سباك الله إنك فاضحي، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٨.
(٨) المساعد ١/ ٥٢٨.

الافتقار ، أو في الإبهام ، وحركت لئلا يلتقي ساكنان فمن بناها على الضم فلشبهها بقبل وبعد ؛ لأنها مضافة إلى جملة ، والإضافة في الحقيقة إنما هي للمفرد ، فكأنها في الحقيقة مقطوعة عن الإضافة ، ومن فتح فللتخفيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، والفتح لغة بني يربوع وطهية ، وخلف ياءها واو فتقال: حوث ، وزعم ابن سيده أن أصل حيث حوث .

ص: وإعرابها لغة فقعسية.

ش: يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، وحكى ذلك الكسائي عن بني الحارث من أسد أيضًا .

ص: وندرت إضافتها إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظًا أندر.

ش: هذا مذهب البصريين - أعني منع إضافتها إلى المفرد إلا فيما سمع كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعًا[1]

وكقوله:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ::: بيض المواضي حيث لي العمائم[2]

ومذهب الكسائي جواز إضافتها إلى المفرد قياسًا ، ومثال عدم إضافتها لفظًا قول الشاعر:

إذا ريدة من حيث نفحت له ::: أتاه برياها خليل يواصله[3]

أراد إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت فحذف هبت للعلم به ، وجعل ما عوضًا كما جعل التنوين في حينئذ كذا قال المصنف[4]: وظاهر البيت أنه لا حجة له فيه لاحتمال أن تكون حيث مضافة إلى نفحت ، وريدة فاعل بفعل مقدر يفسره المعنى ، والتقدير: إذا نفحت ريدة وهذا التأويل أولى ، وأيضًا فإن ما لم يأت عوضًا مما يضاف إليه في غير هذا فيحمل عليه .

ص: وقد يراد بها الحين عند الأخفش.

ش: استدل بقول طرفة .

للفتى عقل يعيش به ::: حيث تهدي ساقه قدمه[5]

ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون في البيت ظرف مكان ألا ترى إضافتها إلى: تهدي ساقه قدمه كأنه قال: حيث مشى وتوجه .

ص: وعند للحضور أو القرب حسًا أو معنى، وربما فتحت عينها أو ضمت.

ش: اجتمع الحضور المعنوي والحسي في قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ [النمل: ٤٠] ومثال القرب الحسي ﴿ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ

(١) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٠ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي حية النميري في الدرر ١/ ١٨٠ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ .
(٥) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ .

﴿ الْمَأْوَى ﴾ [النجم: ١٤، ١٥] ومثال القرب المعنوي ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٧] ومنه قول الرجل: عندي مائة يريد أنه مالكها، ولو كان موضعها بعيدًا، وكسر عينها هو المشهور، ويجوز فتحها وضمها، وإنما لم تتصرف عند؛ لأنها أشد إبهامًا من الجهات الست ألا ترى أنها تصدق على الجهات الست.

**ص: ولدن لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تعدم من.**

ش: لدن مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحدًا، وهو كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار عنها وبها، ولا تبنى على المبتدأ بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحدًا بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها، ويبنيان على المبتدأ، وفي البسيط: هي بمعنى عند لكونها أشد إبهامًا يدل على ذلك أنها لا تقع جوابًا عن أين كما تقع فيه عند؛ ولذلك بنيت بخلاف عند، وقيل: إن عند تكون لما هو حاصل، أو في تقدير الحاصل فتقول: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولا كذلك لديك إنما هي للحاصل المتصل، وقوله: وقل ما يعدم من قال تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥]، وهو كثير، ومجيئها بغير من نحو قولهم لدن غدوة، وما رأيته لدن شب.

**ص: وقد يقال: لَدَنْ، وَلَدُنْ، ولَدْنِ، ولَدُنَ، ولدُنَ، ولَدْ، ولُدْ، ولُدُ، وإعراب اللغة الأولى لغة قيس.**

ش: قال في الشرح[1]: فمنها على غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها، وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام، وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وحذف النون مع سكون الدال، وفتح اللام أو ضمها، وفي بعض نسخ التسهيل: ولت بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وينبغي أن يكشف عنها، وإعراب الأولى لغة قيسية شبهوها بعند وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ ﴾ [الكهف: ٢٠][2] جر النون، وأشم الدال الضم، والأصل من لدنه بضم الدال، وحكى أبو حاتم: من لدنه بضم الدال وكسر النون.

**ص: وتجر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة، وإن كان غدوة؛ نصب أيضًا وقد يرفع.**

ش: قال سيبويه[3]: أما لَدُ فهي لدن محذوفة كما حذفوا يكن. ألا ترى أنك إذا قلت: أضفته إلى ضمير؛ رددته إلى أصله تقول: من لدنه، ومن لدني. انتهى.

ولا يجوز: من لدك ولا من لده، وقوله: "ويجر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا" نحو: لدن عشية، ولدن غدوة، أو تقديرًا إن كان جملة إما اسمية نحو قوله:

---

(١) ٢/ ٢٣٧.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٣٤٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

ولذكر نعماه لدن أنت يافع[1]

وإما فعلية نحو قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه ::: لدن شب حتى شاب سود الذوائب[2]

وكان القياس ألا يضاف إلى الجمل ؛ لأنها ظرف غالب في المكان ، ولم يضف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن ، وقال ابن الدهان: إلا حيث وحدها ، وقيل: لدن أيضًا ، وليس كذلك فأما قول الشاعر:

وإن لكنيزًا لم يكن رب علة ::: لدن خرجت حجاجهم فتفرقوا[3]

فإن مراده مع خرجت دليل ظهورها في قوله:

أراني لدن إن غاب رهطي[4]

فأضافه إلى المفرد ، وقوله: وإن كان غدوة نصب أيضًا ؛ فيجوز فيه الجر على الأصل والنصب . قال سيبويه[5]: ولا ينصب لدن غير غدوة ، فأما قوله:

من لد شولاً فإلى إتلائها[6]

فعلى إضمار كان الناقصة ، ووجهوا نصب غدوة بعد لدن بأنها شبهت نونها ، وإن كانت من سنخ الكلمة بالتنوين فصارت تثبت تارة وتحذف أخرى ؛ فأشبهت ضاربًا ونحوه من اسم الفاعل ، ويضعف هذا التوجيه أن يونس حكى نصب غدوة بعد لدن محذوفة النون ، وقد قيل: إن النصب على إضمار كان كما في قوله من لد شولاً ، وقيل: نصب غدوة على التمييز ، وهو إعراب يعسر تعقله ، وروى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان ، وقال ابن جني: شبه بعضهم بالفاعل فرفع فقال: لدن غدوة كما يقول في اسم الفاعل: ضارب زيد ، وظاهر هذا أنها مرفوعة بـ"لدن" .

فرع: إذا عطفت على غدوة المنصوب نحو: لدن وغدوة وعشية ؛ فقد أجاز أبو الحسن الأخفش نصبه على اللفظ، وجره ؛ لأن غدوة وإن لم يجز لفظًا ؛ فهي في موضع جر . قال المصنف في شرح الكافية[7]: إن النصب بعيد من القياس ، وهذا الفرع من زوائد الكافية على التسهيل . قال الشيخ أثير الدين[8]: والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ، ولا يجوز الجر ؛ لأن غدوة عند من نصب ليس في موضع جر لا سيما على مذهب من نصب بكان مضمرة .

ص: وليست لدى بمعناها؛ بل بمعنى عند على الأصح.

ش: صرح سيبويه[9] بأن لدى بمعنى عند ، وتقدمت مخالفتها للدن في أنها يخبر بها كعند ، وهذا

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إلى أنت ذو فودين أبيض كالثغر ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١١١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للقطامي في ديوانه ٤٤ .
(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .
(٤) شطر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٣٧ .
(٥) الكتاب ١/ ٥١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٩ ، ٢١٠ .
(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٣٤ .
(٧) لم أقع على النص في شرح الكافية وهو في الارتشاف ٢/ ٢٦٧ .
(٨) الارتشاف ٢/ ٢٦٧ .
(٩) الكتاب ٤/ ٢٣٤ .

٥١٠ ـــــــ

فريـــشي مـــنكم وهـــواي معكـــم ::: وإن كانـــت زيـــارتكم لمامـــا[1]

ومن سكنها قبل متحرك كسرها قبل ساكن على أصل التقاء الساكنين نحو: مع ابنك ومع الرجل، وقوله: واسميتها باقية على الأصح" يعني حين تسكن؛ لأن معناها محركة ومسكنة واحد، وزعم أبو جعفر النحاس[2] أن الإجماع منعقد على حركتها إذا كانت ساكنة، وليس بصحيح؛ بل الصحيح أنها حينئذ باقية على اسميتها كما ذكر المصنف، وكلام سيبويه مشعر بذلك.

ص: وتفرد فتساوى جميعًا معنى وفتى لفظًا لا معنى وفاقًا ليونس والأخفش وغير حاليتها حينئذ قليل.

ش: أي تفرد عن الإضافة، وبذلك تفوق عند؛ لأنه تمكن ما، وإذا أفردت نونت، وتساوى حينئذ جميعًا في المعنى نحو: جاء الزيدان معًا، وجاء الزيدون معًا، كذا قال المصنف[3]، وفرق أحمد بن يحيى[4] بينهما فقال: إذا قلت: قام زيد وعمرو جميعًا؛ احتمل أن يكون القيام في وقتين وفي وقت واحد. فإذا قلت؛ قام زيد وعمرو معًا؛ فلا يكون إلا في وقت واحد، وقوله: "وفتى لفظًا وتساوى لفظًا لا معنى، ومعنى مساواتها لفتى أن معًا مقصور كفتى؛ لأنه حين أفرد؛ ردت إليه لامه؛ ففتحة العين كفتحة التاء ليست للإعراب، وهذا مذهب يونس والأخفش، وذهب الخليل وسيبويه[5] إلى أن الكلمة ثنائية اللفظ حال الإفراد، وحال الإضافة، وفتحها فتحة إعراب كالفتحة في رأيت زيدا، واختار المصنف مذهب يونس والأخفش. قال[6]: وهو الصحيح لقولهم: الزيدان معًا، والزيدون معًا فيوقعون معًا في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو: فتى وهم عدا، ولو كان باقيا على النقص؛ لقيل: الزيدان معٌ كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم، وهم جميع، وأنشدوا:

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا[7]

وقال آخر:

حنـــنت إلى ريـــا ونفـــسك باعـــدت ::: مـــزارك مـــن ريـــا وشـــعبا كمـــا معا[8]

واستدل لقول سيبويه والخليل بأن الأصل في المحذوف اللام ألا يرد في الإفراد، ولا في الإضافة. كيد، وقد رد بعضه في حال الإضافة نحو: أب وأخ على خلاف فيه، وأما عكس هذا؛ فلا يوجد سوى معا، وهو موضع الخلاف فوجب حمله باب يد، وأجاب في الشرح[9] بأن مقتضى الدليل الرد في الإفراد، وباب أب فيه شذوذ وما ذكره من أنه يلزم الرفع في نحو: الزيدون مع "فخطأ فاحش؛ لأن مع قد تقرر أنها ظرف لا يتصرف، فقولهم: الزيدون معا هو منصوب على الظرف

---

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب للراعي في الكتاب ٢/ ٤٥.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٦٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩.
(٤) المساعد ١/ ٥٣٦.
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٦٧.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩.
(٧) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأرحامنا موصولة لم تقطب، وهو منسوب للأحوص، ولجندل بن عمرو في الدرر ١/ ١٨٦.
(٨) البيت من الطويل، وهو للصمة القشيري في الحماسة البصرية ٢/ ١٣٨.
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠.

الواقع خبرا كما تقول: الزيدون عندك . انتهى مختصرا .

و قولـه: " حاليتها حينئذ قليل" يعني أن الأكثر فيها أن تكون منصوبة على الحال ، وأما استعمالها في موضع رفع خبرا كالبيتين السابقين فقليل . وقال بعضهم في نحو: وأهواؤنا معًا: أنه حال ، والخبر محذوف وهو العامل في الحال والتقدير: وأهواؤنا كائنة معًا ، وهذا باطل بالإجماع على بطلان نظيره لو قلت: زيد قائما تريد: كائن قائما ؛ لم يجز . قاله المصنف[1] .

**ص: ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا، ويجوز حينئذ إضماره غير مقرون بفي والإضافة والإسناد إليه.**

ش: الظرف يتناول الزماني والمكاني ، واحترز من غير المتصرف ؛ فإنه لا يجوز فيه التوسع ؛ لأن التوسع منافٍ لعدم التصرف ، وقولـه: فيجعل مفعولا به مجازًا تقول: سرت اليوم تنصبه على التوسع مفعولا به وفي البسيط: التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف الزمان ، وظاهر كلام المصنف اطراده فيهما بشرط التصرف ، وقولـه: ويسوغ حينئذ أي حين التوسع إضماره غير مقرون بفي كقولـه:

**ويوما شهدناه سليما وعامرا**[2]

لأنه لم يقصد الظرفية ، وإنما جعل مفعولا به توسعا ، ومثال ذلك في ظرف المكان:

**ومشـــــرب اشـــــربه رســـــيل ::: لا أجـــــن الطعـــــم ولا وبـــــيل**[3]

والمشرب اسم لمكان الشرب ، فلو قصدت الظرفية ؛ لم يجز إضماره إلا مقرونا بفي ؛ وذلك لأن أصل الظرف أن يتعدى إليه الفعل بفي ، والإضمار كثيرًا ما يرد الأشياء إلى أصولها ، وعلم من هذا أن ضمير الزمان والمكان لا ينتصب على الظرفية ، ولذلك لا يقع خبرا للمبتدأ منصوبا في كلام العرب تقول: يوم الجمعة سفري ، ولا تقول: إن سفري إياه وقولـه: " والإضافة" مثاله: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] على تقدير كونه فاعلا ، و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] على تقدير كونه مفعولاً ، ومثل ذلك: يا سارق الليلة أهل الدار ، ويا مسروق الليلة أهل الدار ذكرهما سيبويه ، فالإضافة إليه إما على طريق الفاعلية ، وإما على طريق المفعولية . مثاله في – ظرف المكان: ويا سائر الميل ، ونحوه ، قال الفارسي[4]: إذا أضيف إلى شيء فيه ؛ فقلت: ياسائر اليوم ؛ لم يكن إلا اسما ، وخرج عن أن يكون ظرفًا ؛ لأنها إذا كانت ظروفًا ؛ كانت في معها مقدرة ، وإرادة ذلك تمنع الإضافة . قال ابن عصفور[5]: هذا الذي استدل به الفارسي هو الذي عول عليه أكثر النحويين ، وهو عندي ضعيف ؛ لأن العرب تفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به نحو: لا أبا لك ، ولم يعتدوا به فاصلا ؛ فأحرى ألا يعتدوا به فاصلاً ، وهو مقدر ، وإلى ذلك ذهب أبو موسى الجزولي فإنه أجاز الإضافة مع بقاء الظرفية . قال: وهو الصحيح عندي: أنه لا يضاف إليه إلا بعد الامتناع لكن لعلة فيه غير ما ذكره أبو علي ، وهو أن الظرف إذا دخله الخافض خرج عن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠ .
(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: قليلاً سوى الطعن النهال نوافله ، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ١/ ١٧٢ .
(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ٤/ ٣٦ .
(٤) الجمع ٢/ ١٢٤ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٢٧٢ .

باب المفعول الصحيح ظرفا ومفعولا فيه ـــــــ

## باب: المفعول معه

**ص: وهو الاسم التالي واوا لجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة.**

ش: التالي واوا: جنس يشمل واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماءً، وباقي الحد كالفصل يخرج به المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو: مزجت عسلا وماءً، بخلاف: سرت والنيل، فإن المصاحبة لم تفهم إلا من مصاحبة الواو، ونبه بقوله: في اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة على أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إليه فعلا كان نحو: سار زيد والنيل، أو عاملا عمله نحو: عرفت استواء الماء والخشبة، ولست زائلا وزيدا حتى يفعل وسيبويه[1] يسميه مفعولا معه، ومفعولا به.

**ص: وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله لا بمضمر بعد الواو خلافًا للزجاج، ولا بما خلفا للجرجاني ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين.**

ش: اختلف في ناصب المفعول معه على ثلاثة أقوال:

**أحدها** - وهو الصحيح: أن الناصب له هو ما عمل في السابق من فعل لازم ومتعد واسم بمعناه، ومذهب سيبويه[2] أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المخبر به، والجار والمجرور واسم الإشارة؛ ولهذا لم ينتصب بلك في قوله: هذا لك وأباك ولا بحسبك في حسبك وزيدًا درهم، وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

**هذا ردائي مطويًا وسربالاً**[3]

أن يكون العامل فيه هذا، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه؛ بل العامل فيه مطويًا، وزعم قومه أنه لا يكون إلا مع الفعل اللازم فلا يقال: ضربيك وزيدًا على أنه مفعول معه، وفي كونه بعد كان الناقصة خلاف، وإلى منعه ذهب الشلوبين، وذهب الجمهور إلى جوازه كقوله:

**فكان وإياها كحران لم يفق ::: عن الماء إذا لاقاه حتى تقددا**[4]

**الثاني**: أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وهو مذهب الزجاج، فإذا قلت: وما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: لابست أباك، وإنما لم يجز عمل السابق فيه لفصل الواو، وأبطل بأوجه:

**أحدها**: أنه أحاله لباب المفعول معه، إذ يصير على تقديره مفعولاً به. **الثاني**: أن توسط الواو في العطف لا تمنع عمل العامل؛ فكذلك في هذا. **الثالث**: أن الفعل طالب له على معنى يقتضي توسيط حرف بينهما فهو العامل. **الرابع**: أنه لو كان كما قال؛ لم يحتج إلى الواو مع إضمار الفعل كما لا يحتاج إليها مع الإظهار نحو؛ ما شأنك تلابس زيدًا. **الخامس**: أنه إما أن تقصد تشريك صنعت ولابست في استفهام، ولا يصح؛ لأن شرط عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، ولا معنى لقول القائل: ما لابست أباك، وأما ألا تقصد

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣١٠، ٣١١.
(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل، أنشده أبو علي.
(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في الكتاب ١/ ١٥٠.

التشريك فلا يصح ؛ إذ لا تعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما ، فإنه لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال كالمثال أولى . انتهى مختصرًا من الشرح[1] .

وقيل: وهذا مخالف لمذهب سيبويه فإنه أجاز التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز: هذا زيد ومن عمرو . **الثالث**: أنه منصوب بالواو نفسها ، وهو مذهب الجرجاني ، وشبهته أنها مختصة بالاسم ، ورد بأوجه: **أحدها**: أنها لو كانت ناصبة لاتصل بها الضمير كغيرها من الحروف الناصبة كـ"إن وأخواتها" . **الثاني**: أنها لو كانت ناصبة ؛ لم يشترط في وجود النصب تقدم فعل أو ما جرى مجراه . **الثالث**: أنه حكم بما لا نظير له ؛ لأنه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبه بالفعل أو بما شبه بالفعل .

**المذهب الرابع**: أنه منصوب بالخلاف ، ونسبه المصنف للكوفيين ، وليس مذهبًا لجميعهم ، ورد بأن الخلاف معنى ، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة ، وبأن الخلاف لو كان ناصبًا ؛ لقيل: ما قام زيد ولكن عمرًا . ويقوم زيدا لا عمرًا ، ولا يقال ؛ بل العرب ترفع المسألتين .

**المذهب الخامس**: وهو مذهب الأخفش[2] قيل: ومعظم الكوفيين أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظروف ، وذلك أن الواو في نحو ؛ جاء البرد والطيالسة إنما هي واقعة موقع مع ، وكأنك قلت: جاء البرد مع الطيالسة ، فلما حذفت مع وقد كانت منتصبة على الظرف ؛ ثم أقيمت الواو مقامها ؛ انتصبت الطيالسة بعدها على معنى انتصاب مع الواقعة الواو موقعها ؛ إذ لا يصح انتصاب الحرف كما أنه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ارتفع الاسم الريف إذ لا يمكن أن يظهر الرفع في إلا النائبة عن غير ، ولم يذكر المصنف هذا المذهب .

**ص: وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه خلافًا لابن جني.**

ش : زعم أن العرب لا تستعمل واوًا إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة ، ونقله غير المصنف ، عن الأخفش والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن عصفور وابن الصائغ[3] ، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن الباذش[4] فلا يجوز عندهم: جلست والسارية ، ولا ضحكت وطلوع الشمس ؛ لأنه لا يصح فيه العطف ، وذكر المصنف[5] أن ابن خروف أنكر ذلك أعني: قول ابن جني . قال: وهو بالإنكار حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وهي ضربان:

**أحدهما**: ترك فيه العطف لفظًا ومعنى .

**والثاني**: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والتيل ، ومنه: فكان وإياها كحران يصف رجلاً مات معانق

---

(١) ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .
(٢) الهمع ٢/ ١٧٨ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٨٦ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٢٨٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

امرأة لقيها بعد فراق ، ومن الثاني قولهم: أنت أعلم ومالك أي: مع مالك كيف تدبره ، ومالك معطوف في اللفظ ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم ، وشرط المصنف[1] المبتدأ المضمر خبره أن يكون الخبر المضمر مثل خبر المعطوف عليه ، وقد تؤولت هذه المثل التي ذكر المصنف على ما يسوغ العطف فيها ، والتأويل في بعضها بعيدا جدًا ، فإما استوى الماء والخشبة ، فقيل: لا يمنع العطف فيه ، وإن لم يجز: استوى الخشبة كما يجوز: اختصم زيد وعمرو ، وإن لم يجز: اختصم عمرو . قالوا: وغلط الزجاجي في زعمه أن الخشبة لا يجوز فيها إلا النصب ، وأما ما زلت أسير والنيل ؛ فلا يبعد أن ينسب إلى النيل السير لامتداده ، وأنه لا يفارقك جزء منه ، وأما: فكان وإياها كحران ؛ فالتقدير: كحران والماء ؛ لأنه شبه اثنين ، وعلى هذا يصح العطف ، وأما أنت أعلم ومالك ؛ فلما كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيء المال على اختيار الناظر فيه ، صار مواتيًا له ؛ فنسب إليه العلم مجازًا .

**ص: ولا يقدم المفعول معه إلا على عامل المصاحب باتفاق ولا عليه خلافًا لابن جني.**

ش: العلة في منع تقديمه على العامل أن الواو شبيهة بواو العطف . هذا معنى ما ذكره المصنف[2] ، وقيل: المانع أنها واو عطف في الأصل ، ونسب إلى الجمهور ، وقوله: "ولا عليه خلافًا لابن جني" أجاز استوى والخشبة المأولة شبهتان: إحداهما: أن ذلك قد جاز في العاطفة فليجز فيها ؛ لأنها محمولة عليها . الثانية: أن ذلك قد ورد في كلامهم قال:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ::: ولا ألقبه والسوأة اللقبا[3]

وقال:

**جمعت وفحشا غيبة ونميمة**[4]

ولا حجة في الشبهتين . أما الأولى: فلأن واو العطف أقوى وأوسع مجالاً فجعلت لها مزية بتجويز التقديم ، وأما السماع فقوله: والسوأة من باب:

**وزججن الحواجب والعيونا**[5]

أي: وأسوة السوأة ، وقوله: فحشًا من باب العطف وبه وجهه أكثر النحويين . هذا تلخيص ما ذكر المصنف .

**ص: ويجب العطف في: أنت ورأيك، وأنت أعلم ومالك.**

ش: مسائل هذا الباب أربعة أقسام:

**الأول**: يجب فيه العطف .

**والثاني**: يجب فيه النصب . **والثالث**: يرجح فيه العطف .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٥١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو منسوب لبعض الغزاريين في شواهد العيني ٣/ ٨٩ .
(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: خصالا ثلاثًا ليس عنها بمرعوى ، وهو ليزيد بن أبي الحكم الثقفي في الدرر ١/ ١٩٠ .
(٥) عجز بيت من الوافر ، وصدره: إذا ما الغانيات برزن يومًا ، وهو للراعي النميري في الدرر ١/ ١٩١ .

**والرابع**: يرجح فيه النصب ، وسيأتي بيان هذه الأقسام حيث يذكرها المصنف ، والكلام الآن على الأول ، وهو الذي يجب فيه العطف ، ولا يجوز النصب ، وذلك في موضعين:

**أحدهما**: ألا يتقدم إلا مفرد نحو: أنت ورأيك .

**والثاني**: أن تتقدم جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: أنت أعلم ومالك ، وعبر المصنف عن هذين بأن تكون الواو بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعل تفضيل ، وعلل لزوم العطف بعدم فعل ، وما يعمل عملهن قال: والمراد بعمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولاً به . قال: ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه الخلافين المذكورين . انتهى .

أما أنت ورأيك فقيه خلاف ؛ لأن الصيمري[1] أجاز نصب المفعول معه عن تمام الاسم فأجاز: كل رجل وضيعته ، وحكى المصنف[2] أن بعضهم أجاز ذلك على تأويل: إن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها ، والتقدير: كل رجل كائن وضيعته قال: فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا التفات إليه ، ولا تفريع عليه . قيل: فتكون المذاهب في المسألة ثلاثة ، وأما أنت أعلم ومالك ؛ فقيل: ومالك معطوف على أنت ، وتسب العلم للمال على سبيل المجاز ، وقال ابن طاهر[3]: هو معطوف على أعلم ؛ لأن الأصل: بمالك ، فوضعت الواو موضع الباب فعطفت على ما قبلها ، وقيل: مالك مبتدأ مقدر والتقدير: أنت أعلم ومالك ، وتكون الواو سدت مسد الخبر .

**ص: والنصب عند الأكثر في: مالك وزيدًا، وشأنك وعمرًا، والنصب في هذين ونحوهما يكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر لابس منويًا بعد الواو خلافًا للسيرافي ولابن خروف.**

ش: هذه من مسائل القسم الثاني: يجب فيها النصب . قال في الشرح[4]: أشرت بذلك إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة ، وتاليها وأولها ما المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام ، أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤدياته . قال: ونسبت وجوب النصب إلى الأكثر ؛ لأن ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت ما بال وشأن على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر ؛ كان الوجه في المخفوض النصب ، والخفض جائز . فصرح الكسائي بجواز الجر . قال: وبه أقول لا على العطف ؛ بل على حذف ما يجر به الضمير لدلالة الثاني عليه ، وقوله: "والنصب في هذين ونحوهما" الإشارة إلى: مالك وزيدًا ، وما شأنك وعمرًا ولسيبويه في هذين ونحوهما مذهبان:

**أحدهما**: أن تقدر كان بعد ما فيكون المنصوب مفعولاً معه ، والتقدير: ما كان لك ، وما كان شأنك .

**والثاني**: أن يقدر بعد الواو مصدر منون أو مضاف إلى ضمير أي: ما شأنك ، وملابسة زيدًا ، أو ملابستك زيدًا . هكذا قدره سيبويه[5] .

وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، وتعين أن يكون مفعولاً به ، واختلف في تقدير سيبويه هذا ، هل هو تقدير إعراب أو تفسير معنى فذهب الشلوبين إلى أنه تقدير إعراب ، وحمله

---

(١) التبصرة ١/ ٢٥٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٤ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٨٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٧ .
(٥) الكتاب ١/ ٣٠٠ وما بعدها .

٥١٨ ـــــــ

عصفور[١] أن هذا مما فيه النصب على المعية فقال: ولا يجوز التشريك؛ لأنه يلتبس بالسؤال عن حال كل واحد منهما على الانفراد، وهو مخالف لكلام سيبويه، واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على أنها التامة، وهو اختيار الشلوبين وأبي عمرو بن بقي[٢]، وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال، وأما ما؛ فلا تكون حالاً، وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال، والصحيح أن كان ناقصة، وكيف في موضع الخبر وكذلك ما، والتقدير: على أيّ حال تكون مع قصعة، وأيّ شيء يكون مع زيد، وإلى كونها ناقصة ذهب ابن خروف، والمسألة الثالثة قوله: أزمان قومي والجماعة وهو أول بيت أنشده. سيبويه[٣] للراعي وهو:

أزمـــان قومـــي والجماعـــة كـــالذي ::: مـــنع الـــرحالة أن تحـــيل تحـــيلا[٤]

ولعل ذلك وقع في نسخة. قال سيبويه[٥]: كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة فحمله على كان؛ لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا، ولا ينقص من أراد من المعنى. انتهى. فجعل الجماعة مفعولاً معه بفعل محذوف، واختلف في كان المقدرة هنا أيضًا فقيل: تامة، وقيل: ناقصة وعلى هذا خبرها كالذي، وقيل: خبرها هو المفعول معه على مذهب ابن خروف في: أنك وخيرًا.

المسألة الرابعة: قوله: "قبل خبر ظاهر" ومثله بما جاء في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ "ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"[٦] قال المصنف[٧]: كأنها قالت: وكنت وإياه في لحاف، أو: وأنا كائنة وإياه في لحاف. انتهى.

وعلى تقدير: كنت وإياه لا يكون أنا مبتدأ؛ بل اسم كان المقدرة، وفي لحاف خبرها، وأجاز في الشرح[٨] وجهًا آخر: أن يكون وإياه في موضع رفع عطفًا على أنا على سبيل النيابة عن ضمير الرفع كما ناب عن ضمير الجر في نحو: مررت بإياك. انتهى.

ص: ويترجح العطف إن كان العطف بلا تكلف ولا مانع ولا موهن.

ش: هذا هو القسم الثالث. وقد تقدم بعض مسائله، وأشار بقوله: بلا تكلف إلى نحو قوله:

فكونـــوا أنـــتم وبـــني أبـــيكم ::: مكـــان الكليـــتين مـــن الطحـــال[٩]

فالعطف حسن من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى؛ لأن المراد: كونوا كبني أبيكم، والمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف؛ كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود، وكذا قول الآخر:

---

(١) الارتشاف ٢/ ٢٨٨.
(٢) الارتشاف ٢/ ٢٨٨، ٢٨٩.
(٣) الكتاب ١/ ٣٠٥.
(٤) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في المساعد ١/ ٥٤٣.
(٥) الكتاب ١/ ٣٠٥.
(٦) رواه أحمد في مسنده ٦/ ٣٢٣.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠.
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٠.
(٩) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٠.

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ::: فدعه وواكل أمره والليالي[1]

معناه: وواكل أمره لليالي، وتقدير العطف فيه تكلف بين، ومن ذلك قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة بخلاف أن يقال: لو تركت الناقة مع فصيلها أو لفصيلها، وأشار بقوله: "لا مانع" إلى نحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه أي: مع إتيانه، فالعطف هنا ممتنع، وكذلك في: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل هكذا قال المصنف. وتقدم مذهب من يرى أن هذه الواو لا تقع إلا في مكان يصح فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وأشار بقوله: "ولا موهن" إلى نحو: ما صنعت وأباك فنصبه مختار وعطفه جائز على ضعف لعدم الفاصل؛ إذ أكثر ما يكون ذلك في الشعر، ومثال ما يترجح فيه العطف؛ لعدم التكلف والمانع موهن: كنت أنا وزيدًا كأخوين، وذهبت أنا وزيدًا.

**ص: فإن خيف به فوات ما يضر فواته؛ رجح النصب على المعية.**

ش: هذا من مسائل القسم الرابع مثاله: لا تغتذ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع أي مع الأكل ومع الشبع فالنصب يبين مراد المتكلم، والعطف لا يبينه؛ فيتعين رجحان النصب للسلامة به من فوات ما يضر فواته، وضعف العطف؛ إذ هو بخلاف ذلك.

**ص: فإن لم يلق الفعل بتالي الواو؛ جاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن مع موضع الواو، وإلا تعين الإضمار.**

ش: مثال ما يصح فيه الوجهان قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] قال المصنف[2]: لا يجوز فيه العطف؛ لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما فلك أن تجعل شركاءكم مفعولاً معه، ولك أن تجعله مفعولاً بأجمعوا مقدرًا، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر: ٩] يجوز أن يكون مفعولاً معه، ولك أن تنصبه باعتقدوا، ومثال الثاني وهو ما يتعين فيه الإضمار قوله:

وزججن الحواجب والعيونا[3]

لأن زججن غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لمع، فيقدر له فعل أي: كحلن العيونا. قال المصنف[4]: ولا يجوز غير ذلك، فأما قوله: إن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما؛ فهو المشهور في اللغة؛ لأن أجمع بمعنى عزم وجمع بمعنى ضم المتفرق، وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع، وعلى هذا يصح عطف الشركاء على الأمر، وأما تعيين الإضمار نحو: زججن الحواجب والعيونا، فهو مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم: الفراء والفارسي وذهب أبو عبيدة وأبو محمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد وجماعة إلى أن التالي الواو في نحو ذلك معطوف على الأول، وأن العامل قد ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين. قال أبو عمرو في الفرخ: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزًا ولبنًا، وأنشد:

---

(١) البيت من الطويل لأقنون وهو من شعراء النصرانية في شواهد العيني ٣/ ٩٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢.

باليـــت زوجـــك قـــد غـــدا ::: مـــتقلدًا ســـيفًا ورمحـــا[1]

وضمن متقلدًا معنى حاملاً، وضمن زججن معنى حسن، واحتج الأولون، فإنه لو كان على التضمين؛ لجاز: علفتها ماءً وتبنًا كما ساغ:

علفتها تبنًا وماءً باردًا[2]

قالوا: وهو غير سائغ، والذي يظهر: صحة القول بالتضمين، فإن ما منعوه مسموع من العرب قال طرفة:

أعمـرو بـن هـند مـا ترى رأي صرمة ::: فمـا سـبب تـرعى بـه الماء والشجر[3]

في أبيات أخرى نحو هذا والله سبحانه أعلم.

واختلف في هذا النوع أهو قياس أم سماع؟ والأكثرون على أنه قياس، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام.

ص: **والنصب في: وحسبك درهمًا بيحسب منويًا.**

ش: قالوا: وحسبك زيدًا درهمًا، وقال:

فحسبك والضحاك سيف مهند[4]

زعم الزمخشري[5] أن وزيدًا مفعولاً معه، وكذلك نحوه، وليس كذلك؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما جرى مجراه، وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل، ومذهب سيبويه أنه منصوب بفعل مقدر، وليس مفعولاً معه؛ بل هو مفعول به، والتقدير: ويحسب زيدًا، وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه حتى يقول: حسبي، وما ادّعاه ابن عطية من أن الكاف في موضع نصب لا يصح؛ لأن إضافة حسب محضة، وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل، والكاف في موضع نصب، وليس بصحيح لدخول العوامل عليه كقوله تعالى: "حسبك الله" وقول العرب: بحسبك درهم.

ص: **وبعد ويله وويلاً لـه بناصب المصدر، وبعد ويل لـه بألزم مضمرًا.**

ش: قال سيبويه: وأما ويلاً له وأخاه، وويله وأباه فانتصب على معنى الفعل الذي ينصب كأنه قال: ألزمه الله ويله وأباه. انتهى.

فليس قوله: وأباه وأخاه مفعولاً معه؛ بل هو معطوف على مفعول: ألزم وويل له. فقال سيبويه: فإن قلت: وويل له وأباه؛ نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى. انتهى. فالتقدير: وألزم الله الويل أباه، فهو منصوب بألزم مضمرًا، وليس مفعولاً معه.

ص: **ورأسه والخائط وامرءًا ونفسه وشأنك والحج على المعية والعطف بعد إضمار دع في الأول، والثاني، وعليك في الثالث.**

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٢٣١.
(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: حتى غدت همالة عيناها، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ١٠١.
(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٧.
(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا، وهو لجرير في ذيل الأمالي ٣/ ١٤٠.
(٥) شرح المفصل ٢/ ٥١.

ش: فالتقدير: دع رأسه والخائط فرأسه مفعول به، ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف، وكذا التقدير في الثاني وهو: امرءًا ونفسه وفي نفسه الوجهان، وأما شأنك والحج فالتقدير فيه: عليك شأنك وفي الحج الوجهان. هذه قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء، وظاهره جواز إضمار عليك، وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، وكلام المصنف في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه، وقد تأولوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب؛ وتقدير الإعراب: الزم الحج، وفي تجويز سيبويه في هذه المثل النصب على المعية رد على من يقول: إن المفعول به لا يكون إلا مع الفاعل فمنعوا في: ضربت زيدًا وعمرًا المعية وقالوا: إذا أريد المفعول مع أي: بالأصل وهو مع.

**ص: ونحو هذا لك وأباك ممنوع في الاختيار.**

ش: وعلة منعه أنه لم يذكر في الكلام فعل ولا عامل عمله، وقد سبق أن الإشارة وحرف الجر المتضمن للاستقرار لا يعملان فيه، وأجاز بعض النحويين أن يعمل فيه اسم الإشارة، وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

**هذا ردائي مطويًا وسربالا**[1]

نصب سربالاً مفعولاً معه بهذا، وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف والمجرور ذكره المصنف[2].

**ص: وفي كون هذا الباب مقيسًا خلاف.**

ش: بعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع. قال المصنف: والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة، واختار ابن عصفور عدم القياس، وحكى ابن هشام الخضراوي[3] عن بعضهم أنه قياس فيما جاز فيه العطف مجازا وسماعًا فيما جاز فيه العطف حقيقة.

**ص: ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ما لـه متقدمًا، وقد يعطي حكم ما بعد المفعول خلافًا لابن كيسان.**

ش: مثال الخبر: كان زيد وعمرًا متفقًا؛ فمتفقًا خبر كان وهو مفرد كحاله لو تقدم فقلت: كان زيد متفقًا وعمرًا، ومثال الحال: جاء البرد والطيالسة شديدًا، فأفردت لما سبق، وقوله: "وقد يعطي" يعني الخبر والحال حكم ما بعد المعطوف فتجعل الخبر والحال مطابقًا لهما أعني: للأول وللمفعول معه كما تطابق المعطوف والمعطوف عليه فتقول: كان زيد وعمرًا مذكورين، وجاء زيد وعمرو ضاحكين. أجاز ذلك الأخفش ومنعه ابن كيسان[4] وهو أظهر.

فروع: لا يفصل بين الواو التي بمعنى مع وبين مصحوبيها لا بظرف ولا بغيره بخلاف العاطفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

• • •

(١) سبق تخريجه.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٣.
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٩٢.
(٤) المساعد ١/ ٥٤٧.

## باب: المستثنى

**ص: وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا، أو ما بمعناها بشرط الفائدة.**

ش: المخرج: جنس يشمل المخرج بالاستثناء والتخصيص وغيره، وقوله: "تحقيقًا" نحو: قام إخوتك إلا زيدًا، وقوله: "أو تقديرًا" يشمل المنقطع نحو: "ما لهم به من علم إلا اتباع الظن" وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع. قال ابن السراج[1]: إذا كان الاستثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى فتأمل فإنه يدق. انتهى، ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم، ولا يحسن استثناء الأكل ونحوه: وقوله: "من مذكور" نحو: قام القوم إلا زيدًا فزيد مستثنى من مذكور، وهو القوم، وقوله: "أو متروك" مثاله: ما ضربت إلا زيدًا فزيد مستثنى من متروك وهو أحد، والتقدير: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وقوله: "بإلا" قال المصنف[2]: الباء متعلقة بالمخرج، واحترز بذلك من إلا التي بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] والتي بمعنى الواو على مذهب الأخفش، وجعل من ذلك: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] والتي بمعنى إن لم كقوله تعالى ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال: ٧٣] والزائد على مذهب الأصمعي وابن جني في قوله:

حراجيج ما تنفك إلامناخة[3]

وقوله: "أو ما بمعناها" يعني من الأدوات التي تذكر في الباب، وقوله: "بشرط الفائدة" نبه به على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجل لعدم الفائدة، فإن أفاد؛ جاز نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤] وهنا مسألة: مذهب الكسائي أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فمعناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل أنه قام، وأنه لم يقم، وذهب الفراء إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأن القوم لهم موجب القيام، وزيد منفي عنه القيام، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمه من حكمه، وهذا الخلاف في المتصل.

**ص: فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل.**

ش: مثاله: قام القوم إلا زيدًا، وذكر البعضية هنا أولى من ذكر الجنسية؛ لأن المستثنى قد يكون من جنس الأول وهو منقطع نحو: قام بنوك إلا ابن زيد.

**ص: وإلا فمنقطع مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين وبعد سوى عند الكوفيين.**

ش: وإن لا يكن بعضه حقيقة، فإن فهم أن له حظًا من البعضية مجازًا؛ وذلك لأنه لا يكون

---

(١) الأصول ١/ ٢٩١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا، وهو منسوب لذي الرمة في الكتاب ١/ ٤٢٨، ولم أعثر عليه في ديوانه.

إلا مما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه ، أو ذكر ما نسب إليه ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه ؛ لم يصح استعماله لعدم الفائدة نحو: صهلت الخيل إلا البعير ، ورعب الإبل إلا الفرس ، فلو قال: صوت الخيل إلا البعير ؛ لجاز ؛ لأن التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوّتات فكان لذلك بمنزلة الداخل فيما قبله ، وتقدير البصريين إلا بلكن ؛ هو تقدير معنى ، وإنما قدروها بلكن ؛ لأن الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة فهي في الحقيقة استدراك لا استثناء إلا أن إلا لما كانت مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف ؛ نصب ما بعدها على الاستثناء بخلاف لكن فإنه يكون بعدها كلام مستأنف ، ومذهب الكوفيين أنها تقدر بسوى .

واعلم أن الاستثناء المنقطع قد يكون بمفرد كما مثل وهو كثير ، وقد يكون بجملة كقولهم: لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا . مثل به سيبويه ثم قال: فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا ، وهو مبنى على حل وحل: مبتدأ كأنه قال: ولكن حل ذلك أن أفعل كذا وكذا ، قال المصنف: وتقدير الإخراج في هذا أن تجعل قوله: لأفعلن منقطع بجملة . انتهى .

وجعل ابن خروف من هذا القبيل: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤] على أن تكون من مبتدأ "ويعذبه الله" الخبر ، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء . انتهى .

وقيل: الجملة في موضع نصب ؛ لأنه لو وقع موقعها مفرد ؛ لكان منصوبًا ، وزعم بعض النحويين ومنهم ابن يسعون أن إلا في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلامًا مستأنفًا ، فزعم أن قول النابغة:

إلا الأواري، لأيا ما أبينها[1]

تكون إلا فيه بمعنى لكن ، والأواري اسمها منصوب بها ، والخبر محذوف ، كأنه قال: لكن الأواري بالربع كما حذف خبر لكن في قوله:

ولكن زنجي عظيم المشافر[2]

وقد رد أبو على هذا المذهب في بغدادياته .

**ص: وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل ما له مع عدمها.**

ش: يعني أنه يكون على حسب العوامل إن طلب مرفوعًا رفع ، أو منصوبًا نصب ، أو مجرورًا جر ، وشرط في ذلك شرطين:

**أحدهما**: أن يترك المستثنى منه ، وهو الذي كان يتسلط عليه العامل .

**والثاني**: أن المستثنى يفرغ له العامل بألا يشتغل بالعمل في غيره ، واحترز به من أن يترك المستثنى منه ، ولم يفرغ العامل لما بعد إلا نحو: ما أقم إلا زيدًا ألا عمرًا ، وكذلك ما قام زيد إلا عمرًا . تريد: ولا غيره إلا عمرًا قيل: وقوله في ألفيته: وأن يفرغ سابق أجود من قوله هنا العامل ؛ لأن المفرغ أعم من أن يكون عاملاً نحو: ما قام إلا زيدًا أو غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد ،

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥ .
(٢) سبق تخريجه .

والتفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد فأما قوله تعالى: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] فيؤول على حذف الوصف أي: ظنًا ضعيفًا، أو على تضمين يظن معنى يعتقد فيكون مفعولاً أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إن يظن ظنًا.

واعلم أن من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف، وينصب ما بعد إلا على الاستثناء نحو: ما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا زيدا فيكون زيدًا في المثالين منصوبًا على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف، ومنه قوله:

ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا[1]

أي: ولم ينج بشيء إلا جفن سيف، ومن ذلك قوله:

هل هو إلا الذئب لاقى ذئبا[2]

روى برفع الذئب على التفريغ، وبنصبه على تقدير الخبر أي: هل هو شيء إلا الذئب وهذا إنما يكون فيما يمكن حذفه، فلو قلت: ما قام إلا زيد، لم يجز النصب؛ لأن الفاعل لا يحذف، وأجاز فيه الكسائي النصب على الاستثناء، أو حذف الفاعل والرفع على أنه بدل من الفاعل المحذوف، وهو بناء على مذهبه في حذف الفاعل، وفي الإفصاح ما نصه: وقد زعم بعضهم أن ما بعد العامل هنا بدل من فاعل حل عليه الفعل أي: ما جاءني جاء إلا زيد، وكذلك يقدر في: ما رأيت إلا زيدًا: ما رأيت مرئيًا إلا زيدًا، وما مررت بمرور به إلا بزيد.

ص: ولا يفعل ذلك دون نفي أو نفي صريح أو مؤول.

ش: الإشارة إلى تفريغ العامل لما بعد إلا فلا يكون التفريغ دون ما ذكر. مثال النهي: ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١] ومثال النفي الصريح: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله: "أو مؤول" راجع إلى النهي والنفي معًا فمثال النهي المؤول: الشرط الذي فيه معنى النهي كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: لا تولوا الأدبار إلا متحرفين، ومثال النفي المؤول: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] و ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢] لأن يأبى بمعنى: لا يريد، و ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] أي: لا تسهل إلا على الخاشعين، ومنه قولهم: زيد غير آكل إلا الخبز، والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض لا تقول: رأيت إلا زيدًا. قال المصنف[3] وغيره: لأنه يلزم منه الكذب ألا ترى أن حقيقة قولك: رأيت إلا زيدًا: عمّ نظري الناس إلا زيدًا، وذلك غير جائز. قال: فلو كان في الإيجاب معنى النفي، عومل معاملته نحو: عدمت إلا زيدًا، وصمت إلا يوم الجمعة، فإنه بمعنى لم أجد ولم أفطر. انتهى.

ص: وقد يحذف على رأي عامل المتروك.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) شطر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٠٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠.

ش: مثاله قول الشاعر:

تـــغوط الغمـــيم وتـــأبى الغـــبو ::: ق مـــن ســـنة الـــنوم إلا نهـــارا[1]

خرجه الفارسي على أنه يريد: لا تغتذي الدهر إلا نهارًا فحذف لا تغتذي، وهو عامل في المستثنى المتروك، وهو الدهر يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة فهي تأبى أن تغتبق أي: تغتذي بالعشي لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة. قال المصنف: وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد تأبى الغبوق والصبوح إلا نهارًا فحذف المعطوف، وهو كثير.

ص: وإن لم يترك المستثنى منه؛ فللمستثنى بإلا النصب مطلقًا.

ش: يعني في الموجب وغيره. لكن في الموجب لا يشارك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحًا أو مرجوحًا. كذا قال المصنف[2]، ويعني ما لم تحمل إلا على غير فتشاركه النعت فيهما بياض بها بياض يعني أن النصب في الموجب وغير الموجب بإلا نفسها فهي العاملة، وذكر المصنف أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني. قال: وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من الشراح، وأورد استنباطه كذلك من كلام سيبويه، واستدلاله عليه وملخص ما استدل به أنها مختصة بالاسم وليست كالجزء فيجب لها العمل كسائر الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسط بين عامل مفرغ لتلغى وجوبًا إن كان التفريغ محققًا، وجوازًا إن كان مقدرًا نحو: ما قام أحد إلا زيد ثم اعترض على نفسه بأن الأثبت دخولها على الفعل، فلا تصح دعوى الاختصاص، وأجاب بأن الفعل في موضع الاسم فأزيل اختصاصها فمعنى نشدتك بالله ألا فعلت: ما أسألك إلا فعلك ثم اعترض على نفسه بأنها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، وبه رد قول من ذهب إلى أن إلا هي الناصبة، وأجاب بأنه انفصل تشبيهًا بالمنصوب على التحذير والإغراء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه، وحملاً على انفصاله له في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد، وبأن إلا والمستثنى بها في حكم جملة مختصره وكره اختصار الضمير باتصاله، والاختصار إجحاف وبأن إلا تشبه ما النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظًا، والإعمال تارة والإهمال أخرى، ومعمول ما إذا كان مضمرًا كان منفصلاً، وبأن إلا تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط، وجعل ما بعدها مخالفًا لما قبلها والضمير بعد لا مفصول فجرت في ذلك مجراها ثم ذكر أن لمنصوبها شبهًا بالمفعول المباشر عامله؛ فكان له حظ في الاتصال فنهوا على ذلك بقوله:

ألا يجاورنا إلاك ديار[3]

وقوله:

أعـوذ بـرب العـرش مـن فـئة بغت ::: عـلـى فمـالي عـوض إلاه ناصـر[4]

قال: وليس هذا بضرورة لتمكن أن يقال:

ألا يكون لنا خل ولا جار

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ١/ ٤٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧١.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره: وما أبالي إذا ما كنت جارتنا، وهو بلا نسبة في الخزانة ٢/ ٤٠٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح ١/ ٩٨.

وأن يقال:

فمالي غيره عوض ناصر

وقد نص في باب المضمر على أن إلاّك شاذ لا يقاس عليه ، وما من ضرورة إلا ويمكن تغييرها بتبديل النظم بنحو مما ذكر .

فعلى هذا لا تتحقق ضرورة ثم اعترض على نفسه بأنها لو كانت عاملة لعملت الجر ، وأجاب بأنا لا نسلم ذلك بل اللائق به عمل لا يصح للفعل وهو جر أو نصب لا رفع معه ؛ فكان النصب أولى بإلا ؛ لأنه أخف .

**ص: لا بما قبلها معدى بها.**

ش : هو مذهب السيرافي ، وهو أن الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا ، وقال ابن عصفور وغيره: هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين . قال الشلوبين: هو مذهب المحققين ، ورده المصنف بصحة تكرار إلا نحو: ما قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير ؛ إذ ليس في الكلام فعل معدى إلى شيئين بحرف واحد دون عطف .

**ص: ولا به مستقلاً.**

ش : هذا مذهب ابن خروف[1] وشبهته في ذلك انتصاب غير إذا وقعت موقع إلا بلا واسطة ، واستدل على زعمه بكلام سيبويه وأجيب عن نصب غير في الاستثناء بأنها انتصبت على الحال ، وفيهما معنى الاستثناء وسيأتي الكلام على غير .

**ص: ولا بأستثنى مضمرًا بعد إلا.**

ش : قال المصنف[2]: وكلامه - يعني المبرد في المقتضب - بخلاف ذلك فإنه قال في أول أبواب الاستثناء: وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم ؛ وقع عند السامع أن زيدًا فيهم ، فلما قلت: إلا زيدًا ؛ كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني زيدًا ، أو استثنى ممن جاءني زيدًا ، وكانت بدلاً من الفعل . فهذا نصه مبينًا بأن العامل إلا فإنها بدل من الفعل . انتهى .

وهذا النقل مغاير لما ذكر المصنف . أولاً: من أنها الناصبة بنفسها ولم ينظر إلى كونها بدلاً ونسبه إلى المبرد ، ونقل ابن عصفور عن المبرد أن الناصب ما في من معنى أستثنى ، ورد قول المبرد والزجاج المتقدم بأنه مخالف للنظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه ، لا بإظهار ولا بإضمار .

**ص: ولا بأن مقدرة بعدها.**

ش : هذا مذهب الكسائي حكاه عنه السيرافي ، والتقدير عنده: إلا أن زيدًا لم يقم فأضمر أن وحذف خبرها ، ورد بأنها في تأويل مصدر ؛ فلابد لها من عامل فينبغي أن يجعل عاملاً في الاسم بنفسه ، ولا حاجة إلى التكلف وأيضًا فإن العرب لا تضمر إن وأخواتها وتبقى عملها لضعفها ، وحكى عن الكسائي أنه انتصب لمخالفتها الأول .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٣ .

**ص: وبأن مخففة مركبًا منها ومن لا إلا.**

ش: هذا مذهب الفراء حكاه عنه السيرافي[1]، ورد بأن التركيب دعوى لا دليل عليها، وبأنه لو كان ذلك؛ لم يلزم نصب ما ولي إلا في موضع، ولكان الإلغاء أولى كما كان قبل التركيب؛ ولأنه لو صح لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب، وزاد ابن عصفور في تقرير مذهب الفراء أن من نصب بعد إلا غلب حكم إن والخبر محذوف، ومن رفع غلب حكم لا.

**ص: خلافًا لزاعمي ذلك وفاقًا لسيبويه والمبرد.**

ش: قد تقدم نسبة كل قول إلى قائله، وما نقل عن سيبويه والمبرد في ذلك، وزاد في الشرح معهما الجرجاني[2] وأطال المصنف في الكلام على هذه المسألة، والخلاف فيها لفظي.

**ص: فإن كان المستثنى بإلا متصلاً مؤخرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي أو معناه أو نفي صريح، أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء؛ اختير فيه متراخيًا النصب، وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين.**

ش: تقدم أنه يجوز في المستثنى بإلا النصب مطلقًا، وغرضه أن يبين المواضع الذي يشترك فيه النصب والبدل، فإذا حصرت تعين النصب لما سواها، واحترز بقوله: "بإلا من غيرها فإن له أحكامًا أخر ستأتي، وبقوله: "متصلاً" من المنقطع. فالنصب فيه واجب، أو راجح، وبقوله: "مؤخرًا" من المقدم وسيأتي حكمه، وبقوله: "المشتمل عليه" كذا من الموجب، وقال المشتمل ولم يقل الكائن معه نفي أو نحوه تنبيهًا على أنه إذا انتقض النفي أو النهي؛ فلا يكون له حكم نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدًا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرًا، وكذا إن انتقض بالحال نحو: ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا زيدًا فهذه ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي إذ المعنى: شربوا الماء إلا زيدًا، وكلوا اللحم إلا عمرًا. ومررت بهم قائمين إلا زيدًا، وقوله: "أو معناه" يعني معنى النهي، ومثله بقول عائشة: "نهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين" فهو محمول على تقدير: لا تقتل جنان البيوت إلا الأبتر، قيل: ويمكن أن ترتفع صفة على موضع جنان؛ لأنه في موضع رفع بإضافة المصدر المقدر بأن والفعل المبني للمفعول، وقوله: "أو مؤول" مثاله: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، و﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى وأكثر ما يكون ذلك في هل ومن، وقد جاء في أي، ولذلك عطف بعدها بولا. قال الشاعر:

فاذهب فأيّ فتى في الناس أحرزه ::: عن حتفه ظلم دعج ولا جبل[3]

فلو قيل على هذا: أي الناس يبطر الغنى إلا الجاهلون على الإبدال من ضمير يبطر؛ لحسن.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في ديوان الهذليين ٢/ ٣٥.

قال المصنف[١]: ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف: ﴿ فشربوا منه إلا قليلٌ ﴾[٢] [البقرة: ٢٤٩]، لأن قبله ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فبذلك صار: فشربوا بمعنى: لم يتركوا. انتهى. وفي الآية تخريجات أخر. زعم الفراء أن قليل مبتدأ والخبر محذوف، وقال ابن عصفور[٣]: "إلا قليل" صفة للضمير في "شربوا"؛ لأن الوصف بـإلا يخالف جميع الأوصاف فتكون صفة للضمير، وقال ابن الصائغ[٤]: الأولى عندي أن تكون بدلا من الضمير، وزعم الزمخشري أنه محمول على المعنى أي: لم يبق إلا قليل منهم. كذا قدره، واستبعده ابن خروف لترك ظاهر اللفظ، وحذف فعل وفاعل والبدل من شيء مقدر وقوعه، وغير مردود به كلام تضمن الاستثناء مثاله أن يقول القائل: قاموا إلا زيدا، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك فتدخل النفي، و تأتي بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه فتنصب زيدا ولا ترفعه؛ لأنك لم تقصد معنى ما قاموا إلا، زيد فتقول: ما قاموا إلا زيدا وكذا إذا قال: لي عندك مائة إلا درهمين، فأردت جحد ما ادّعاه فإنك تقول: مالك عندي مائة إلا درهمين فيكون هذا بمنزلة قولك: مالك عندي الذي ادعيته، ولو رفعت الدرهمين؛ لكنت مقرا بهما جاحدا لثمانية وتسعين؛ لأن المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال فكأنك قلت - إذا رفعت: مالك عندي إلا درهمان، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج[٥]. قال: إن قدر أن الأصل: ما جاءني القوم ثم أتى بعد ذلك بالاستثناء، فالمختار: الرفع، فإن قدر أن الأصل جاءني القوم إلا زيدا ثم دخل حرف النفي؛ فالنصب؛ لأن حرف النفي لا يغير عمل العامل الذي دخل عليه. قال ابن العصفور بعد حكايته عن ابن السراج: هذا الكلام وهذا الذي ذهب إليه من دخول حرف النفي في هذا الباب على إيجاب ملفوظ به قبل ذلك - ليس من كلام العرب، وقوله: "اختير فيه متراخيا النصب" مثاله: ماثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيسا؛ لأنه قد ضعف التشاكل بالبدل أطول الفصل بين البدل والمبدل منه. قال المصنف[٦]: والأصل في هذا قول النبي ﷺ: «لا يخلي خلاها ولا يعضد شوكها» فقال العباس: يا رسول الله؛ إلا الإذخر فقال: «إلا الإذخر»[٧] وقد يكون من هذا: «ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسب إلا الجنة»[٨] وعلل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء. قال ابن السراج: فإن لم تقدر البدل وجعلت: ما قام أحد كلاما تاما لا تنوى فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت؛ نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدا. فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي سببان: التراخي وعروض الاستثناء. انتهى.

وقوله: "للزوم" ليس بجيد؛ لأنه قال في الأصل: اختير النصب، ولم يذكر سيبويه ولا أصحابه هذا الشرط، وقوله: " غير متراخ الإتباع" مثاله: ما قام القوم إلا زيد، وما ضربت أحد إلا زيدا،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨١.
(٢) وانظر معجم القراءات ١/ ١٩٣.
(٣) المساعد ١/ ٥٦١.
(٤) الهمع ٢/ ١٨٩.
(٥) الأصول ١/ ٣٧٠.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٣.
(٧) رواه أبو داود في المناسك ٥٦.
(٨) رواه البخاري ١/ ٣٩.

وما مررت بأحد إلا زيد ، وقرأ أكثر السبعة: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[1] [النساء: ٦٦] ، وقال أبو عمرو: الرفع في لغة العرب الوجه ، وإنما اختير الإتباع ، ومعناه ومعنى الاستثناء واحد ؛ لأن فيه مشاكلة ، وقوله: "إبدالا عند البصريين" هو عندهم بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل فتقدير: ما قام القوم إلا زيد: ما قام إلا زيد ، فإن قيل: إذا كان بدل بعض فمالهم لا يصرحون معه بالضمير إلا قليلا نحو: " إلا قليلا منهم"؟ فالجواب أن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير في أكثر الكلام ، وقوله: " وعطفا عند الكوفيين" جعلوا إلا عاطفة ، ورد ثعلب البدل بأن الأول منفي عنه القيام ، والثاني مثبت له ، والبدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى ، وأجاب الأبدى بأن هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني مخالف للأول في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت القوم بعضهم فيكون قولك: - رأيت القوم - أولا - مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ جاز في البدل ، ورد مذهب الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة ؛ لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد .

**ص: ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفراء.**

ش: ومذهبه مردود بالسماع . روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا وما أتاني أحد إلا زيدا بالنصب بعد النكرة ، ويمكن أن يكون من ذلك قراءة من قرأ: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[2] [هود: ٨١] .

**ص: ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافا لبعض القدماء.**

ش: حكاه عنهم سيبويه فلا يجيزون: ما قام القوم إلا زيد بل يوجبون النصب على الاستثناء ؛ لأن المنفي يجوز في لفظه الإيجاب ، والأصل قبل دخول المنفي النصب ، فإذا دخل النفي لم يغير الإعراب ، ويجيزون: ما قام أحد إلا زيد ؛ لأنه عدمت صلاحية أحد للإيجاب ، ورده سيبويه لمخالفته السماع[3] . قال تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [النساء: ٦٦] وفعلوه يقع في الإيجاب ، وحكى عن يونس[4] عن أبي عمرو أن الوجه في اللغة: ما قام القوم إلا زيد بالرفع ، وقام القوم يقع في الإيجاب .

**ص: وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى بالنصب خلافًا للمازني في العكس.**

ش: مثال ذلك: ما جاءني أحد إلا زيدًا خير منك فيجوز في زيد الإتباع والنصب على الاستثناء كحاله لو تأخر عن الصفة ، ويكون البدل هو المختار كما كان مع التأخر هذا ظاهر مذهب سيبويه واختيار المبرد والمشهور عن المازني أنه يجيز الوجهين ، ويختار النصب ووجهه أن المبدل منه منوى الطرح ؛ فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك فإذا أردت الوصف ؛ نصبت على الاستثناء وحكاه

---

(١) وانظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ١٤٣ .
(٢) وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤ .

أيضًا في النهاية . قال فيها: قال أبو عثمان[1]: يجب النصب نزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف . قيل: وهو وهم من ابن عصفور وصاحب النهاية ، وعن المازني[2] أنه اختار البدل .

قال بعضهم: والنصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود منه متأخرًا ، وقد اختار المصنف في الكافية وشرحها مذهبًا ثالثًا . قال في شرحها ما نصه[3]: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففيه مذهبان:

**أحدهما**: ألا يكترث بالصفة ؛ بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كقولك: ما فيها رجل إلا أبالك صالح كأنك لم تذكر صالحًا ، وهذا رأي سيبويه .

**والثاني**: ألا يكترث بتقديم الموصوف ؛ بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحًا وهو اختيار المبرد ، وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهما مرجحًا فتكافأ . انتهى . وفيه أن المبرد يختار النصب ، ونقل غيره أن المبرد يختار البدل كما تقدم .

**ص: ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل.**

ش : فهذه ثلاث مسائل . مثال الأولى: ما في الدار من أحد إلا زيد ، ومثال الثانية: ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به . ومثال الثالثة: لا إله إلا الله فترفع زيدًا في الأول ؛ لأنه بدل من أحا ، وهو في محل الرفع بالابتداء ، ولا يجوز جره على اللفظ ؛ لأنه معرفة موجب ، ومن الزائدة لا تعمل إلا في نكرة غير موجب ، وتنصب المبدل من شيء ؛ لأنه في محل نصب خبرًا لليس ، ولا يجوز جره على اللفظ ؛ لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة في خبر موجب ، وترفع المبدل من اسم لا ؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء ولا يجوز نصبه ؛ لأنه معرفة موجب ولا إنما تعمل في منكر منفي ، وقد قال بعضهم: إنه لا يجوز إجماعًا .

واعلم أن ما ذكر في المسألة الأولى من امتناع الإتباع على اللفظ لما ذكر هو مذهب جمهور أهل البصرة ، وكذلك مذهب الكوفيين في المعرفة ؛ لأنهم لا يجيزون دخول من الزائدة على معرفة فإن كان نكرة ؛ جاز عندهم الحمل على اللفظ ، وفي البسيط ذكر الفراء أن الكسائي يجوز هذا بالجر فتقول: ما جاءني من أحد إلا رجل ، وما من إله إلا إله واحد ، وليس ذلك بشيء ، وأما الأخفش فيجيز دخولها على المعرفة والنكرة في الواجب وغيره فيجوز عنده حمل زيد في المثال المتقدم على اللفظ ويجوز النصب على الاستثناء في المسائل الثلاثة ، ويجوز أيضًا فيما قبله مجرور - الجر على أن تكون إلا وما بعدها صفة للذلك المجرور ، وأنشدوا قول النابغة:

وما بالربع من أحد إلا أواري[4]

بالخفض على الصفة من أحد ، وأنشد الفراء والكسائي .

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٠٢ .
(٢) الهمع ٢/ ١٩٢ .
(٣) شرح الكافية ٢/ ٧٠٦ .
(٤) سبق تخريجه .

٥٣٢ ـــــــ

عشية لا تغني الرماح مكانها ::: ولا النبل إلا المشرفي المصمم[1]

ص: وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى فيه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه؛ أتبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا.

مثال ذلك في المبتدأ: ما أحد يقول ذلك إلا زيدا ومثال ذلك في الناسخ: ما حسبت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا ، وما كان أحد يجترئ عليك إلا زيد ، فيجوز في هذه المسائل ونحوها أن تجعل زيدا تابعا للمبتدأ والمفعول الأول واسم كان على حسب إعرابه وهو المختار ؛ لأن المسوغ للإتباع النفي ، وهو أقرب إلى الظاهر ، ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر الذي في الخبر والمفعول الثاني وخبر كان ؛ لأن النفي متوجه عليه من حيث المعنى ، ويشمل كلامه الضمير العائد من صفة المبتدأ ونحوه نحو: ما فيهم أحدا اتخذت عنده يدا إلا زيد ، ومن ذلك قوله:

في ليلة لا نرى بها أحدا ::: يحكي علينا إلا كواكبها[2]

فكواكبها بدل من الضمير في يحكي وهو استثناء منقطع ، واحترز بقوله: "بإلا" من غيرها فإنه لا يتأتى فيها ذلك ، والظاهر أن غيرا حكمها حكم المستثنى بإلا في ذلك ، واحترز بقوله: "الصالح للإتباع" من أن يكون منقطعا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرغ له نحو: ما أحد ينفع إلا الضر ، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب واحترز بقوله: "ابتداء أو أحد نواسخه" من أن يكون العامل غير ذلك نحو: ما شكر رجل أكرمته إلا زيد ، وما مررت بأحد أعرفه إلا عمرو ، فيلزم إتباع الظاهر ؛ لأنه لا تأثير للنفي في أكرمت ، ولا في أعرف ؛ بل هما مثبتان فامتنع امتناع معموليها .

فروع: هل تجري الحال مجرى الصفة نحو: ما إخوتك في البيت عابثين عليك إلا زيد ، فتكون من الظاهر أو من المضمر في هاتين في جواز ذلك قيل: والقياس يقتضيه ؛ لأن الحال متوجه عليها النفي في المعنى وأورد على قوله: "أو نواسخه" مازال وأخواته فإنه لا يجوز فيها الإتباع ؛ لأن نفيه إيجاب ، ولا يرد فإنه قال: الصالح للإتباع ، وهذا لا يصلح للإتباع لما ذكر .

ص: وفي حكمهما المضاف والمضاف إليه في نحو: ما جاء أخو أحد إلا زيد.

ش: أي في حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما فيجوز رفع زيد إبدالاً من المضاف ، وجره إبدالاً من المضاف إليه .

ص: وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمقدم منه تابعًا.

مثال ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس أن العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد فيجعلون أحدًا بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد ، وقال جماعة: جعله سيبويه من باب الصفة ، وإبدال الموصوف منها نحو: جاءني مقبل رجل . قيل: وهو باطل أن يكون مذهبه فلا يلي إلا زيد عامل إذا كان صفة ؛ لأنه عنده كأجمعين ، وقال الفراء: ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ومخرجه على البدل ، وقال ابن أصبغ[3]: لا يجوز فيه عند

(١) البيت من الطويل ، وهو لضرار بن الأزور في المقاصد النحوية ٣/ ١٠٩ .
(٢) البيت من المنسرح ، وهو منسوب لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٤ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٠٧ .

٥٣٤ ـــــــ

ش: مثال ذلك بالعطف: قام القوم إلا زيدًا وعمرو فهذا جائز، ومثاله دون عطف: أعطيت الناس الدراهم إلا زيدًا درهمًا. قال ابن السراج[1]: وهذا لا يجوز، فلو قلت: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا وأردت الاستثناء؛ لم يجز، وإن أردت البدل؛ جاز - أبدلت عمرًا من أحد، ودانقًا من درهم، وقال الزجاج[2]: البدل ضعيف؛ لأنه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت: زيد المرأة أخوك هندًا؛ لم يجز، وقال المصنف - رادًا على ابن السراج: وفي هذا ضعف بيّن؛ لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلا فكان لذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان؟ لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان، فإن ورد ما يوهم ذلك - قدر - ناصب للثاني، كما يقدر خافض للثاني في نحو:

أكل امرئ تحسبين امرءًا ::: ونار توقد بالليل نارا[3]

انتهى.

وفي كلامه تعقب فإنه قال: فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان، وذلك جائز؛ بل قد يقع بعده ثلاثة نحو؛ أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً وبشرًا خالدًا منطلقًا، وقد أجاز قوم من النحويين أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان فأجازوا: ما أخذ أحد إلا زيد درهمًا.

ص: **ولا يمنع استثناء النصف خلافًا لبعض البصريين ولا استثناء الأكثر وفاقًا للكوفيين.**

ش: الحجة على جواز استثناء النصف قوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ ﴾ [المزمل: ٢، ٣] فنصفه بدل من "قليلا" بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة، وأطلق القليل على النصف، والضمير عائد إلى الليل والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر قاله ابن خروف[4]، وعلى استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢] والغاوون أكثر، وقوله: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقوله: ﴿ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩] ووافق ابن خروف[5] الكوفيين على جواز الأكثر، وقد تأول المانعون هذه الآيات فقال الأبدي: نصفه مفعول بفعل مضمر أي: قم نصفه إن شئت، ولا يكون بدلاً من قليل؛ لأن النصف لا يقال فيه أبدًا قليل. قيل: وفيه نظر، وذلك أن يكون أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً فيكون أمرًا بقيام أكثر الليل، وتقديره قم نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه" مخالف فيلزم أن يكون ناسخًا، وليس كذلك؛ لأنه متصل وشرط الناسخ أن يكون متراخيًا كما ثبت في أصول الفقه، وقال ابن عصفور: بل ضمير نصفه يعود على القليل، وهو بدل منه بدل بعض من كل، وجاز وإن كان القليل مبهمًا؛ لأن القليل قد تعين بالعادة والعرف أي: ما يسمى قليلا في العادة. قال: ويدل على إبطال أن القليل هو النصف: أن النصف ليس بقليل فمن قام

---

(١) الأصول ١/ ٣٤٥.
(٢) الارتشاف ٢/ ٣٠٩.
(٣) البيت من التقارب لابن أبي دؤاد في الكتاب ١/ ٣٣.
(٤) المساعد ١/ ٥٧٣.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣.

٥٣٦ ـــــــ

كانت بتذكيته سبب موته . قاله المصنف[1] . قيل: وينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا كرر العامل للتوكيد نحو: اهجر بني فلان ، واهجر بني فلان إلا من كان صالحًا .

**ص: وكذا إن كان غير واحد والمعمول في واحد المعنى.**

ش: قال المصنف نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٤ ، ٥] واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو: لا تصحب زيدًا ولا تزره ولا تظلمه إلا تائبًا من الظلم فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع ، وهو الصحيح للإجماع على سد كل واحد منهما مسد الآخر نحو: اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلا أن يسلم . انتهى .

وهذه المسألة قل من تعرض لها من النحويين ، وقد ذكرها المهاباذي[2] في شرح اللمع . قال: إذا استثنيت في جمل مختلفة ؛ لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه نحو قوله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٤ ، ٥] فالذين تابوا مستثنى من الفاسقين لا غير ، وحمله على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر ؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين ، ويستحيل ذلك . انتهى .

وهو مخالف لما ذكر المصنف وما علل به المنع لا يلزم المصنف ؛ لأنه مبني على أن العامل هو ما قبل إلا ، ومذهب المصنف أن العامل هو إلا ، والمسألة مذكورة في أصول الفقه بأشبع من هذا .

**فصل: تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيدًا فيبدل ما يليها مما تليه إن كان مغنيًا عنه، وإلا عطف بالواو.**

ش: إذا كررت إلا فلها حالتان:

**إحداهما**: أن تكرر للتوكيد .

**والأخرى**: أن تكرر للتأسيس فإذا كررت للتوكيد جعلت كأنها زائدة لم تذكر ثم لا تخلو إما أن يكون ما بعدها مغنيًا عما بعد الأولى أولى ؛ فإن كان مغنيًا عنه وذلك بأن يتوافقا معنى أبدل ما يليها مما قبله كقولك: قام القوم إلا محمدًا إلا أبا بكر إذا كانت كنية له ؛ لأنك لو قلت: قام القوم إلا أبا بكر أغنى عن ذكر الاسم الأول ، وإن لم يكن مغنيًا عنه لعدم توافقهما معنى ، عطف عليه بالواو نحو: قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا ، وقد اجتمعا في قوله:

مالك من شيخك إلا عمله ::: إلا رسيمه وإلا رمله[3]

فرسيمه ورمله بدل من العمل ؛ لأنهما يغنيان عنه تقول: مالك من شيخك إلا رسيمه وإلا رمله معطوف على الرسيم ؛ لأن هذا من بدل التفصيل الذي يجب فيه العطف بالواو ، وإلا رمله لا يغني عن قولك: عمله ، وجعل إلا رسيمه وإلا رمله في البيت من البدل التفصيلي مذهب ابن خروف وهما كل العمل ، وذهب السيرافي إلى أنه يعني بالرمل في الطواف والرسيم في السعي ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤ .
(٢) المساعد ١/ ٥٧٤ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٧٤ .

والرسيم الموطوء بشدة ، وزعم أنه بدل بعض من كل ؛ لأن الرسيم والرمل بعض العمل ، وإذا كررت إلا للتوكيد كما ذكرنا ؛ لم يلزم ذكرها ؛ بل يجوز طرحها وإبدال الموافق وعطف المخالف بالواو .

ص: **وإن كررت لغير توكيد، ولم يكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها إن كان مفرغًا ونصب ما سواه.**

ش : مثال ذلك: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحد ، وقام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القوم فجميع ذلك منصوب على الاستثناء ، وأجاز ابن السيد في نحو: مالي إلا زيدًا إلا عمرًا ناصر أربعة أوجه:

**أحدها**: النصب على الاستثناء كما ذكر النحاة .

**والثاني**: النصب على الحال فيهما . قال: لأنهما متأخرين . يجوز أن يكونا صفتين تقول: ما في الدار أحد إلا زيد فيكون إلا زيد صفة أحد فإذا تقدم على موصوفه انتصب على الحال ، وكذلك: قام إلا زيدًا القوم يجوز أن يكون منصوبًا على الحال .

**والثالث**: أن يجعل الأول حالاً ، والثاني مستثنى والرابع: عكسه . قيل: وما ذهب إليه من جواز الحال لا يجوز ، وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ ولا يجوز تقديمها عليه أصلاً كما لا يجوز: قام إلا زيد تريد غير زيد ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه ؛ امتنع فيها الحال عند التقدم .

ص: **وإن تأخرت فلأحدها ما لـه مفردًا وللبواقي النصب.**

ش : مثال ذلك: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا ، وما قام أحد إلا زيدًا إلا خالدًا إلا عمرًا . قال المصنف[1]: فلأحد منها من الإعراب ما له لو انفرد ، ولسواه النصب . انتهى . ففي المثال الأول ينصب الجميع ؛ لأن الاستثناء من موجب ، وفي الثاني: يجوز رفع على أنه بدل ، وهو الأرجح لتقدم النفي ، وقال الأبذي[2]: يجوز في الإيجاب رفع الجميع على النعت ، ورفع أحدها على النعت ونصب الباقي والتبع في جعل المكرر صفة ابن السيد ، ومنع ذلك ابن الصائغ أعني ، جعل المكرر صفة . قال الأبذي[3]: ويجوز في النفي الرفع على البدل فيها ، والرفع على النعت فيها ورفع أحدها على البدل أو النعت ، وقد ذكرنا أن ابن الصائغ أعني جعل المكرر نعتًا .

ص: **وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول.**

ش : في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي الخروج إن كان من موجب .

ص: **وإن أمكن استثناء بعضها من بعض؛ استثنى كل من منطوه، وجعل كل وتر خارجًا وكل شفع داخلاً، وما اجتمع؛ فهو الحاصل.**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٦ .
(٢) المساعد ١/ ٥٧٦ .
(٣) المساعد ١/ ٥٧٦ .

ش : قال المصنف[1]: مثال ذلك: عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة أخرج أول وثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل ثان ورابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ؛ لأنا أخرجنا من المائة خمسين ؛ لأنها أول المستثنيات فهي إذًا وتر ، وأدخلنا عشرين ؛ لأنها ثانية المستثنيات أي إذًا شفع ، وأخرجنا عشرة ؛ لأنها ثالثة المستثنيات ، فهي إذًا وتر فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ؛ لأنها رابع المستثنيات ؛ فهي إذن شفع فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . انتهى .

واعلم أنه إذا أمكن استثناء بعضها من بعض ؛ ففيه أربعة مذاهب:

**أحدها**: أن الأخير مستثنى من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول كما ذكر المصنف ، وهو مذهب أهل البصرة والكسائي .

**والثاني**: أنها راجعة إلى المستثنى منه فإذا قال له: على مائة إلا عشرة إلا اثنين ؛ لزمه ثمانية وثمانون ، وإلى هذا القاضي أبو يوسف .

**والثالث**: أن الاستثناء منقطع ويكون المقر به على هذا في المثال المذكور: اثنين وتسعين ؛ لأن المعنى: له عندي مائة غير عشرة سوى الاثنين اللذين له ، فإنهما عندي فيتحد المقر به على هذا القول ، وعلى القول الأول إلا أن المدرك مختلف وهذا مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا أردت بعضها إلى بعض أو إلى الأول ؛ كان فيه من التطويل ما لا يخفى .

**الرابع**: أنه يجوز فيه عودها إلى الأول وعود بعضها إلى بعض حتى ينتهي إلى الأول ، وصحح بعض المغاربة هذا المذهب . وقال: إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء ، وذكروا لاستخراج المقر به على المذهب الأول طرقًا لا تتعلق بعلم النحو ويكفي ما ذكره المصنف .

**ص: وكذا الحكم في نحو: له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافًا لمن يخرج الأول والثاني.**

ش : إذا كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله نحو: له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ؛ فالفراء يستثني الثلاثة ، ويزيد على السبعة الباقية الأربعة ؛ فيكون المقر به أحد عشر ، وغير الفراء يستثني من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقر به ثلاثة . قال المصنف: قول الفراء عندي هو الصحيح ؛ لأنه جار على القاعدة السابقة أعني جعل الاستثناء الأول إخراجًا والثاني إدخالاً . انتهى .

فهو عند الفراء من الاستثناء المنقطع ، وهذه المسألة مما لا يمكن استثناء الثاني قبله فهي أشبه بمسألة: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا . فيظهر مذهب الأكثرين .

**ص: وإن قدر المستثنى الأول صفة؛ لم يعتد به، وجعل الثاني أولاً.**

ش : مثال ذلك: له مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة فإلا عشرون صفة لا يعتد به ؛ لأنه ليس مخرجًا من المائة ، ويجعل الثاني وهو إلا عشرة أولاً فيكون مخرجًا ، ويجعل الثالث وهو إلا خمسة ثانيًا فيكون داخلاً . فالمقر به إذًا خمسة وتسعون .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

قال ابن السراج: إذا قلت: لك عندي مائة إلا درهمين ؛ فقد أقررت بثمانية وتسعين ، وإذا قلت: إلا درهم فجعلت إلا صفة ؛ فقد أقررت بمائة ؛ لأنك زعمت أن له عندك مائة إلا درهمين ، وسيأتي إيضاح الفرق بعد إن شاء الله تعالى .

**فصل: تؤول إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرف بأداة جنسية.**

ش : اعلم أن أصل غير أن تكون صفة ، وأصل إلا أن تكون استثناء ، وقد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل فيها ، وقد اضطرب كلام النحويين في الوصف بإلا ، والظاهر أنه يراد الوصف الصناعي وهو المتفهم من كلام الأكثرين . وقال بعضهم: قول النحويين أنه يوصف بها يعنون بذلك أنه عطف بيان . انتهى .

وقول من قال: الوصف بإلا تجوز ؛ لأنها حرف والحرف لا يوصف ، ولكن إلا وما بعدها تؤدي معنى الوصف وهو المغايرة فالصفة إنما استفيدت من مجموعهما ، وهذا معنى قوله: "فيوصف بها وبتاليها" ومثال الجمع المنكر: جاءني رجال قرشيون إلا زيد ، ومثال شبه الجمع: ما جاءني أحد إلا زيد إذا أردت إلا زيد صفة ، ومثال المعرفة بأداة جنسية .

أبى جودُ فالقت بلدة فوق بلدة ::: قليل بها الأصوات إلا بغامها[1]

أي الأصوات غير بغامها . قال سيبويه ، ويكون قد أثبت بها أصواتًا قليلة ، وأجاز السيرافي أن تكون قليل بمعنى النفي كأنه قال: ما بها أصوات إلا بغامها . قال: إنما وصفت الأصوات وهي معرفة بما في معنى غير وهي نكرة ؛ لأن التعريف بالألف واللام الجنسية ، وتعريفها كلا تعريف . قال: وحاصل هذا الفصل أن إلا الموصوف بها لا يوصف مفرد محض ولا معرفة محضة . انتهى .

وقوله: "أو معرف بأداة جنسية يشمل الجميع كما في البيت والمفرد كقولك: لقد أمر بالرجل إلا زيد تقول كذا كما لا يجوز بالرجل غير زيد ، وهذا ظاهر كلام المبرد في المقتضب ، وقال بعضهم: يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة ، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف ألا ترى أنها جاءت بعد المضمر ، والمضمر لا ينعت ، وقد تجرى إلا مع ما بعدها على المضمر قبلها إلا أن ذلك لا يكون نعتًا ؛ لأن المضمر لا ينعت ؛ بل يكون عطف بيان . قال:

عاف تغير إلا النوى والوتد[2]

فإلا النوى عطف بيان من المضمر المستكن في تغير ، وما ذكره المصنف من أنها لا ينعت بها إلا النكرة أو المعرف بالأداة الجنسية جمعًا أو شبهه هو مذهب الجمهور ، ونص عليه المبرد والأخفش وابن السراج[3] .

ص: **ولا تكون كذلك دون متبوع.**

ش : يعني أن موصولها لا يحذف ، وتقام هي وما بعدها مقامه فلا يجوز في قام القوم إلا زيد: قام إلا زيد ، وهذا بخلاف غير ؛ لأن الوصف بإلا ليس بمتأصل . نص على ذلك سيبويه .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لذي الرمة في الكتاب ١/ ٣٧٠ .
(٢) عجز بيت من البسيط ، وصدره: وبالصريمة منهم منزل خلق ، وهو للأخطل في ديوانه ١٦٨ .
(٣) المساعد ١/ ٥٧٩ .

**ص: ولا حيث لا يصلح الاستثناء.**

ش: هذا كالمجمع عليه بين النحويين فيجوز: عندي درهم إلا دانق على النعت؛ لأنه يصح إلا دانقًا على الاستثناء، ويمتنع: عندي درهم إلا جيد؛ لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف غير فإنه يجوز فيها، وكلام سيبويه[1] ما يقتضي ظاهره أن ذلك لا يشترط فإنه جعل "إلا الله" صفة لآلهة من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وجعل إلا زيد لو كان معنا أحد إلا زيد لغلبنا، ولا يجوز الاستثناء فيهما، وقد منع سيبويه فيهما الاستثناء المفرغ فكذلك غير المفرغ، وبيان امتناع الاستثناء في الآية أن معنى الآية يكون إذ ذاك: لو كان فيهما آلهة ولم يكن الله في تلك الآلهة لفسدتا، وهذا المعنى غير مستقيم؛ لأنه يلزم عنه: فيها آلهة فيها الله لم تفسدا، وذلك باطل. هذا معنى كلام الشلوبين وغيره وبيان ذلك في المثال أن معنى قولك: لو كان معنا أحد إلا زيدًا لغلبنا، وإذا جعلت إلا استثناء فمعناه: لو كان فينا أحد ليس فيهم زيد لغلبنا، فلو نصبت على الاستثناء مع إرادة المعنى الأول لأحلت، ويمنع أيضًا الاستثناء في الآية والمثال: إن عموم آلهة وعموم رجل بدل لا استغراق، والنحويون كالمجمعون على أن المستثنى المتصل لابد أن يكون متدرجًا تحت المستثنى منه لو لم يستثن، وما بعد إلا في الآية والتمثيل؛ ليس مما وجب اندراجه وقد تكلم أهل أصول الفقه في الاستثناء أهو مما لم يستثن؛ لوجب أن يدخل في حكم ما قبله، أو لجاز أن يدخل والأصح عندهم الأول، وأما النحويون فعلى ما ذكرت.

إذا تقرر هذا فقد ظهر منه أنه ليس من شرط الوصف صحة الاستثناء، وقد أجاب بعضهم بأن الاستثناء صالح في الآية إذا جعل منقطعًا، وقد أجاز الجرمي والمبرد في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦] أن يرتفع على الوصف لقوله: ﴿أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦] وهو لا شك استثناء منقطع فحيث جاز الاستثناء بوجه؛ جاز الوصف فإن قيل: هل يجوز أن يكون ما بعد إلا في: إلا الله وإلا زيد في مثال سيبويه السابق بدلاً فالجواب أنه غير جائز، لأن معنى البدل كمعنى الاستثناء. هذا مذهب سيبويه، قال الشلوبين: لا يصح في الآية الاستثناء ولا البدل؛ لأنه يلزم أن يكون المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، ومقصود الآية: لو كان فيهما آلهة لفسدتا، فاشتراط أن لا يكون الله فيهم يفسد المعنى ثم أورد على نفسه أن الوصف أيضًا بهذا المعنى، وأجاب بأن الوصف قد يكون تأكيدًا؛ فلا يكون شرطًا وقيدًا فيما قبله، والاستثناء لا يكون إلا كذلك يعني: والبدل في باب الاستثناء يفيد ما يفيده الاستثناء، فلا يمكن أن يراد به التوكيد، وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بإلا إلا حيث يجوز البدل، وأجاز في الآية البدل، ونقل ابن السراج عن المبرد إجازة التفريغ والبدل بعد لو، ووافق المبرد في المقتضب سيبويه على منع التفريغ والبدل بعد لو.

**ص: ولا يليها نعت ما قبلها، وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافًا لبعضهم.**

ش: لا يجوز: ما جاءني أحد إلا راكب على أن يكون راكب نعتًا لأحد؛ لأن الصفة والموصوف كشيء واحد فلا يفصل بينهما بإلا لأوجه:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣١، ٣٣٢.

**أحدها**: أن شيئين كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر .

**الثاني**: أن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة موصولها وكما لا يوضح المضاف إليه ، فكما لا تفصل إلا بين الصلة والموصول والمضاف إليه كذلك لا يقع بين الصفة والموصوف . **الثالث**: إن إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، وما أوهم ذلك فحال كقولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه يكون ما بعد إلا جملة حالية ، وهو من التفريع للحال ، وقوله: أو صفة بدل محذوف" قال أبو الحسن[1] في كتاب المسائل: ونحو: ما جاءني رجل إلا راكب تقديره: إلا رجل راكب ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم ، وقوله: خلافًا لبعضهم" وهو الزمخشري قال: فما مررت بأحد إلا زيد خير منه يكون ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعه صفة لأحد ، وزعم في الكشاف[2] في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] أن قوله: ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُوم ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ، ووسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب ، وتابعه صاحب البديع وابن هشام . قال المصنف[3]: وما ذهب إليه فاسد من خمسة أوجه:

**الأول**: أن قياس الصفة على الحال لا يصح ؛ لأن بينهما فروقًا ؛ لجواز تقديم الحال على صاحبها ، وتخالفهما في الإعراب والتنكير والتعريف وإغناء الواو عن الضمير .

**الثاني**: أنه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه .

**الثالث**: أنه معلل بما لا يناسب ؛ لأن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد .

**الرابع**: أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي ؛ لتلاصقا ، فكيف يقال: أكدت لصوقهما .

**الخامس**: أن الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ؛ لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إن رجلاً رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله: "ولها كتاب" لأنها بعد منفي . انتهى .

ص: **ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد، ومعنى أنشدك إلا فعلت: ما أسالك إلا فعلك.**

ش : مثال المضارع: ما كان زيد إلا يفعل كذا ، وما خرج زيد إلا يجر ثوبه ، وما زيد إلا يفعل كذا ، ومثال الماضي مسبوق بفعل قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا ﴾ [يس: ٣٠] ومقرونًا بقد قول الشاعر:

---

(١) المساعد ١/ ٥٨١ .
(٢) الكشاف ٢/ ٣٨٧ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ .

مـــا المجـــد إلا قـــد تـــبين أنـــه ::: بـــندى وحـــلم لا يـــزال مؤثـــلا[1]

وإنما أغنى اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل ؛ لأن قد يقربه من الحال فيكون بذلك شبيهًا بالمضارع ، وإنما أن المضارع مستغنيًا عن شرط ؛ لأنه شبيه بالاسم ، وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي بعد إلا ؛ لأن تقدم الفعل مقرونًا بالنفي يجعل الكلام بمعنى كلما كذا ؛ كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما فلو قلت: ما زيد إلا قام ؛ لم يجز ؛ لأنه ليس مما ذكر وعلة ذلك أن المستثنى لا يكون إلا اسمًا أو مؤولاً باسم والماضي المجرد من قد بعيد من شبه الاسم ، وقوله: معنى أنشدك إلا فعلت: ما أسالك إلا فعلك . هذا كلام صورته صورة واجب فكان القياس ألا يجيء بعده إلا ، ولكنه محمول على معنى النفي كقولهم: شر أهر ذا ناب صورته صورة المثبت ، والمعنى على النفي المحصور فيه نسبة الحكم إلى المبتدأ ، وقدرت فعلت هنا بالمصدر ، وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك ؛ فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول ، وقد صرح بما المصدرية في قوله:

عمـــرتك الله إلا مـــا ذكـــرت لـــنا ::: هـــل كنـــت جارتنـــا ألـــام ذي سلم[2]

**ص: ولا يعمـــل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقًا ولا ما قبلها في بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعًا لـــه.**

ش : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدًا فكأنك قلت: ما فيهم زيد ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق ، فاستمر ما قبلها على المنع ، وأجاز الأخفش: ما زيد طعامك إلا آكل ذكره في المسائل الكبير ، واستثنى مما بعدها ما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فيه وهو المستثنى نحو: ما قام إلا زيد ، ويعني به المفرغ له العامل ، وكذا قيده في الشرح ؛ لأن غير المفرغ منصوب عنده بإلا ، والمستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدًا أحد أو للتابع نحو: ما مررت بأحد إلا زيدًا خير من عمرو ، ولا تجوز الزيادة على هذه الثلاثة .

**ص: وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر لـــه عامل خلافًا للكسائي في منصوب ومخفوض ولـــه ولابن الأنباري في مرفوع.**

ش : مثال المنصوب قوله:

**فما كف إلا ماجد ضير باليس[3]**

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣ ، ٤٤] ومثال المرفوع:

**فما زادني إلا غرامًا كلامها[4]**

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٥ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٩ .
(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: أمانيه منه البحت بلا مَنّة ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٩٥ .
(٤) عجز بيت من الطويل وصدره: تزودت من ليلى بتكليم ساعة ، وهو لمجنون بني عامر في الدرر ١/ ١٤٣ .

وأجاز الكسائي[١] الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل، ووافقه ابن الأنباري[٢] في المرفوع خاصة، وفرق بأن المرفوع ينوي تقديمه واتصاله برافعه؛ لأنه كالجزء منه بخلاف غيره، ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلا زيد عندك، أو في الدار أو ضاحكًا، والذي ذهب إليه المصنف أن ما ورد من ذلك قدر له عامل بعد إلا يفسره ما بعده.

**فصل: يستثنى بحاشا وخلا وعدا فيجررن المستثنى أحرفًا وينصبنه أفعالاً.**

ش: ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن هذه الثلاثة ينصب الاسم بعدها في الاستثناء، ويتجر فإذا الجر؛ كن حروفًا، وإذا انتصب؛ كن أفعالاً، وإذا استثنى بها ضمير المتكلم وقصد النصب؛ قيل: عداني وخلاني وحاشاني بنون الوقاية. قال الفراء[٣]: ومن نصب بحاشا؛ قال: حاشاني قال:

يملأ الندامي ما عداني لأنني ::: بكل الذي يهوى نديمي مولع[٤]

وإذا قصد الجر؛ حذفت نون الوقاية كقوله:

في فتية جعلوا الصليب إلههم ::: حاشاي إني مسلم معذور[٥]

ذلك دليل على أنها أفعال إذا نصبت، وحروف إذا جرت، وإذا جرت هذه الكلمات؛ فقيل: يتعلق بالفعل أو معنى الفعل فموضعها نصب، وقيل: في موضع نصب عن تمام الكلام، وإذا نصبت فاختلف فيها هل لها محل من الإعراب أم لا فأجاز السيرافي أن تكون الجمل في موضع نصب على الحال كأنك قلت: خالين زيدًا وعادين عمرًا وحاشين زيدًا، وأجاز أيضا ألا يكون لها موضع من الإعراب إن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلا. قال ابن عصفور: وهو الصحيح:

**ص: ويتعين الثاني بخلا وعدا بعد ما عند الجرمي.**

ش: أي: يتعين النصب نحو: قام القوم ما عدا زيدًا، وما خلا عمرًا، وتعينت فعليتهما؛ لأن ما الداخلة عليهما مصدرية وموضع ما والفعل نصب بلا خلاف، واختلفوا في وجه انتصابه. فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح، وهذا قول السيرافي، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: قام القوم غير زيد، وقيل: منصوب على الظرف وما مصدرية ظرفية أي وقت خلوهم، ودخله معنى الاستثناء، وذهب الجرمي والكسائي والفارسي في كتاب الشعر له والربعي[٦] إلى إجازة الجر بعد ما عدا وما خلا فتكون ما زائدة وعدا وخلا حرفا جر، ورواه الجرمي عن بعض العرب في كتاب الفرخ.

**ص: والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا.**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٧.
(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب للأخطل في الدرر ١/ ١٩٦.
(٥) البيت من الكامل، وهو للأقيشر في الدرر ١/ ١٩٧.
(٦) المساعد ١/ ٥٨٤.

ش : لم يتعرض سيبويه[١] والمبرد[٢] لحرفية عدا ؛ بل اقتصرا على فعليتها ونصب المستثنى بها ، وذلك لأن فعلية عدا أشهر وحرفيتها قليلة ، فلم يحفظها سيبويه وحفظها غيره ، ولم يتعرض سيبويه لفعلية حاشا ؛ بل اقتصر على حرفيتها والجر ، ولا يجيز النصب ؛ لأنه لم يحفظ ، ولكن قد ثبت النصب بالنقل الصحيح حكاه أبو زيد والفراء والشيباني وابن خروف وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج[٣] ، ويروي بالوجهين قوله:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ::: ثوبان ليس بحكمة فدم
عمرو بن عبدالله إن به ::: ضنًا عن الملحاة والشتم[٤]

وأكثر النحاة يركب صدر البيت الأول على عجز الثاني . نبه على ذلك المصنف[٥] وعلى الصواب أنشدهما ابن عصفور وسكوت المصنف عن خلا يقتضي أن سيبويه أجاز فيها الأمرين: الفعلية والحرفية . قد صرح بذلك في الشرح[٦] . قال سيبويه: وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون ، وليس وعدا و خلا ثم قال: وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات . انتهى .

وقال الشيخ أثير الدين في شرحه: لما كان الجر بعدها قليلاً ؛ لم يعرفه سيبويه ، وكذلك خلا لم يعرف الجر بها سيبويه ، وإنما نقل الجر بهما الأخفش وقال في الأوسط: كل العرب يجرون خلا ، وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف انتهى . قال: فهذا الذي التزمه سيبويه من النصب بخلا قال فيه أبو الحسن: إنه لا يعرف . انتهى .

ويعدم في كلام المصنف وما نقله عن سيبويه ما يدل على أن سيبويه أجاز الوجهين في خلا .

**ص: وإن وليها مجرور باللام؛ لم يتعين فعليتها خلافًا للمبرد؛ بل استحبها لجواز تنوينها.**

ش : قال في الشرح[٧]: إذا وليها (مجرور)[٨] باللام ؛ فارقت الحرفية بلا خلاف ؛ إذ لا يدخل حرف الجر على حرف جر ، وإذا لم تكن حرفا ؛ فهي إما اسم ، وإما فعل ، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل ، والصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: حاشى لله فكأنه قال: تنزيها لله ، ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿ حاشًا لله ﴾ [يوسف: ٣١][٩] بالتنوين فهذا مثل قولهم: رعيًا لزيد ، وقرأ ابن مسعود[١٠]: ﴿ حَاشَ لِلَّه ﴾ [يوسف: ٣١] بالإضافة فهذا مثل: سبحان الله ومعاذ الله ، وأما القراءة المشهورة: ﴿ حَاشَ لِلَّه ﴾ [يوسف: ٣١] بلا تنوين ؛ فالوجه فيها أن يكون

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٨ .
(٢) المقتضب ٤/ ٤٢٦ .
(٣) المساعد ١/ ٥٨٥ .
(٤) البيتان من الكامل للجميح منقذ بن الطماح في الدرر ١/ ١٩٦ ، ١٩٧ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨ .
(٨) سقط من ر .
(٩) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٦٧ .
(١٠) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٦٧ .

حاشا مبنيًا لشبهه بحاشا الذي هو حرف ، فإنه شبه به لفظًا ومعنى فجرى مجراه في البناء . انتهى .

وذكر غيره عن الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل: حاشا لزيد فكثر الكلام بها فأسقطوا اللام ، وخفضوا بها ، وقولهم: حاشا لزيد ليس معناه الاستثناء بل معناه التنزيه عما لا يليق بالمذكور ، وقد يراد به تنزيه الاسم من السوء فيتدرون تنزيه اسم الله تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه منه .

ص: **وكثر فيها حاشَ وقل حشا وحاشْ.**

ش : يعني في التي تستعمل في التنزيه والتبرئة من السوء ، وقرئ بالثلاثة "حاشا لله" وأما التي للاستثناء ؛ فالمحفوظ فيها حاشا ، وقد استثنى أيضا بحشي في قوله: "حشى رهط النبي فإن منهم نحورًا لا تكدرها الولاء" . ولم يستثن بحاش .

ص: **و ربما قيل: ما حاشا.**

ش : اختلف في جواز دخول ما المصدرية على حاشا فمنعه سيبويه . قال: لو قلت: أتوني ما حاشا زيد ؛ لم يكن كلاما ، وأجاز ذلك بعضهم على قلة وهو مسموع من كلامهم قال الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشا ::: وإنا نحن أفضلهم فعالا[1]

قال في الشرح[2]: قد قيل ما حاشا في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة»[3] . انتهى .

وقوله: " و ربما قيل: ما حاشى" يوهم أن ذلك في التي للتنزيه ، وإنما ذلك في الاستثناء ، وسياق كلامه في الشرح وتمثيله بالحديث مبين لذلك .

**فرع:** اختلف في دخول إلا على حاشا فأجازه الكسائي إذا جرت نحو: قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنعه إذا نصبت ، وحكاه أيضًا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقًا وحملوا ما ورد على الشذوذ .

ص: **وليس أحاشي مضارع حاشى المستثنى بها خلافًا للمبرد.**

ش : استدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة:

**ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ**[4]

قال المصنف[5]: وهذا غلط ؛ لأن حاشى إذا كانت فعلا وقصد بها الاستثناء ؛ فهي واقعة موقع إلا ، ومؤدية معناها ؛ فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ، ولا يكون ؛ بل هي أحق بمنع التصرف ؛ لأنها فيها مع مساواتها للأربع شبهًا بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى ، وأما أحاشي فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشا المستثنى بها كما اشتق سوفت من لفظ سوف ولوليت من لفظ لولا ولا ليت من لفظ ، وأنهت من لفظ أنها وأمثال ذلك كثيرة . انتهى .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للأخطل في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨ .
(٣) الجامع الصحيح ١/ ٣٣ .
(٤) عجز بيت من البسيط ، وهو للنابغة ، وصدره: ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ، انظر: الخزانة ٢/ ٤٤ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ .

**ص: والنصب في: ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة خلافًا لمن أول ما بإلا.**

ش: من كلام العرب: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن[1]. قال المصنف[2]: ومعناه كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهنّ، فحذفوا عدا وأبقوا عملها. انتهى.

وقال بعضهم. تقديره: ما خلا زيدًا، وتقدير عدا أولى؛ لأنها متفق على فعليتها بخلاف خلا وحاشا وزعم بعضهم أن ما بمعنى إلا وليس بشيء. قاله المصنف[3]، وقد جعل بعضهم ما في هذا الكلام نافية قد استثنى بها كما يستثنى بليس، وإليه ذهب الفراء والأخفش والسهيلي.

**ص: ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرًا، واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف وكذا فاعل الأفعال الثلاثة.**

ش: ليس ولا يكون المستثنى بهما؛ لأنه الخبر، ولا يكون قيد في يكون، ومن أجاز تقديم ليس عليها؛ ينبغي ألا يجيز ذلك هنا؛ لأنها جرت مجرى إلا، وأما اسمها فاختلف فيه فذهب المصنف وصاحب البسيط إلى أنه مضاف إلى ضمير المستثنى منه، وأن التقدير: لا يكون بعضهم زيدًا؛ ولذلك لا يختلف اللفظ بهما فيقال: جاءني القوم لا يكون زيدًا، وأتوا ليس عمرًا، ومررت بالنساء لا تكون فلانة، وليس فلانة التقدير: لا يكون بعضهن زيدًا وليس بعضهن عمرًا، وهو عندهما محذوف لازم الحذف؛ لقوة دلالة الكلام عليه، وهذا مذهب غريب لا يعرف لغيرهما، وفيه ضعف؛ لأن اسم كان شبيه بالفاعل فلا يجوز حذفه، ومذهب البصريين أن اسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والمعنى: ليس هو أي بعضهم زيدًا، ويمكن حمل كلام المصنف على هذا المذهب، ويكون معنى قوله: "لازم الحذف" أي: لازم الإضافة فيجوز بالتغير عن الإضمار بالحذف وكلامه في الشرح محتمل له، وقد صرح به في غيره من كتبه، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مضمر عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق فلذلك كان مفردًا، والتقدير: ليس هو أي: ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ورد بوجهين:

**أحدهما**: أن فيه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به.

**الثاني**: أنه لا يصح تقديره إلا في موضع نحو: القوم إخوتك ليس زيدًا، وقدره بعض النحويين باسم الفاعل الدال عليه الجملة، فإذا قال: قام القوم ليس زيدًا قدره: ليس.. زيدًا، ورد بأنه لا يطرد في نحو: القوم إخوتك إلا عمرًا، وقوله: وكذا فاعل الأفعال الثلاثة يعني أن فاعلها بعض محذوف مضاف إلى ضمير المستثنى منه، ويعني بالثلاثة عدا وخلا وحاشا، وقال في الشرح: وفيه ضعف؛ لأن قولك: قاموا عدا زيدًا إن جعل تقديره: عدا بعضهم زيدًا، لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض من سوى زيد، وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحد؛ فلا يحسن لقلته في الاستعمال، فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه فيقدر في قاموا عدا زيدًا: جاوز قيامهم زيدًا. انتهى.

---

(١) مجمع الأمثال ٢/ ١٣٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣١٠.

قيل: ولا يطرد إذ ينتقض في نحو: القوم أخوك عدا زيدًا ؛ لأنه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه ، وهو مذهب سيبويه ، وأكثر أن فاعلهما مستكن في الفعل لا يظهر وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه عائد على مفرد مذكر وهو البعض ، والبعض مراد به من سوى زيد ، وينبغي ألا يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام ؛ لأنهما زعما أن بعضًا لا يقع إلا على ما دون النصف ، والصحيح وقوعه على النصف ، وعلى أزيد منه . قال الشاعر:

دامت أروى والديون تقضى ::: فمطلت بعضًا وأدت بعضًا[1]

فبعض في البيت واقع على النصف ، أو على أكثر منه لا محالة ، وحكى ابن الأعرابي عن العرب أنها توقع بعضًا على النصف ، وذهب المبرد أن الضمير فيها عائد على من المفهوم من معنى الكلام ، فإذا قلت: قام القوم عدا زيدًا فالتقدير: عدا هو أي: عدا من قام زيدًا ، وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل ولا فاعل له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب ؛ لأنها لم تتمحض للحرفية . وقيل: ويمكن القوم في عدا وخلا بذلك .

تنبيه: الخلاف في جملة ليس ولا يكون في الاستثناء كالخلاف في جملة عدا وأخواتها ، وقد سبق .

ص: وقد يوصف على رأي المستثنى منه منكرًا أو مصحوبًا بأل الجنسية، بليس ولا يكون فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة.

ش : قال في الشرح[2]: وذلك قولك: أتتنى امرأة لا تكون فلانة ، وأتاني القوم ليس إخوتك ، وهما من أمثلة أبي العباس مثل بهما بعد أن قال: وإن جعلته وصفًا ، وكان الجرمي يختاره . انتهى .

وقال سيبويه[3]: وقد يكونان صفة ، وهو قول الخليل ، وفي قوله: وندر إشعار بقلته . وقوله: "على رأي" يشعر بالخلاف ولا نعرف أحدًا حكاه ، و أطلق على الموصوف بهما مستثنى منه بمعنى أنه كان مستثنى منه لو لم يوصف ؛ لأنه لما وصف بهما ؛ لم يكن مستثنى منه ، ولا يكونان إذ ذاك استثناء ، ولكنه لا يوصف بهما إلا حيث يصلح فيه الاستثناء ، وقد مثل المصنف وابن عصفور وغيره بما لا يصلح فيها الاستثناء كقول المصنف: أتتني امرأة لا تكون هندًا ، وقول ابن عصفور: جاءني رجال ليسوا الزيدين ، فإن الموصوف بهما في هذين المثالين نكرة لا عموم لها ، وإنما مثل سيبويه بالنكرة في سياق النفي نحو: ما أتتني امرأة لا تكون هندًا ، وقوله: "أو مصحوبًا بأل الجنسية" هو مبني على مذهبه في جواز وصف المعرف بأل الجنسية بالحمل ، والقياس يقتضي أنه إذا كان قبلهما معرفة ؛ فما يصلح أن يستثنى منه أن يكونا في موضع نصب على الحال نحو: جاءني القوم ليسوا إخوتك ، وجاءتني النساء ليس الهندات نص على ذلك أبو الحسن الأبذي[4] .

فرع: تقول: قام القوم إلا أن يكون زيد ، وما جاءني أحد إلا أن يكون زيد ترفع زيدًا على أن يكون تامة ، وهو قول الجمهور ، وأجاز الأخفش مع ذلك أن يكون ناقصة على حذف خبر يكون

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١١ .
(٣) الكتاب ١/ ٥٧ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٢١ .

أي: إلا أن يكونه زيد، والمغاربة لا يجيزون خبر كان وأخواتها، ويجوز نصب زيد على أنه خبرها واسمها ضمير البعض كما تقدم في نحو: لا يكون زيدًا. قال سيبويه: وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون والرفع أكثر.

وأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٢] على قراءة من نصب وأنث؛ فهو استثناء منقطع. فإلا أن تكون في موضع نصب على لغة الحجاز، وفي موضع رفع على لغة تميم، وقد تكلف بعضهم جعله متصلاً بما في تقديره بما في تقريره عسر.

**فصل: يستثنى بغير؛ فتجر المستثنى معربة بما له بعد إلا.**

ش: الاستثناء بغير حمل على إلا والوصف بها وهو الأصل كما سبق، والمستثنى بها مجرور بمقتضى الإضافة، وقوله: "معربة بما له بعد إلا" يعني من نصب واجب نحو: قام القوم غير زيد أو مرجح عليه الإتباع نحو: ما جاؤوني غير زيد، أو مرجح على الإتباع نحو: ما لزيد علم غير ظن، أو تأثر بعامل مفرغ نحو: ما جاءني غير زيد، واختلف في وجه نصب غير في الاستثناء فذهب السيرافي وابن الباذش[1] إلى أنه منصوب بالفعل السابق، وهو ظاهر كلام ابن خروف، وذهب الفارسي في التذكرة إلى أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وإليه ذهب المصنف. قال: كما أن ما في: قاموا ما عدا زيدًا مصدرية بمعنى الحال، وفيه معنى الاستثناء. قال: وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير بعد تمثيله بها يأتي القوم غير زيد فغير الذين جاؤوا لكن فيه معنى إلا. هذا نصه. وذهب المغاربة إلى أن الناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام كما قالوا في المنصوب بعد إلا.

**ص: ولا يجوز فتحها مطلقًا لتضمن معنى إلا خلافًا للفراء؛ بل تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني.**

ش: أجاز الفراء[2] بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معربًا أم مبنيًا فيقال على رأيه: ما جاء غير زيد، وما جاء غيرك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف على مبني. قال بعض بني أسد وقضاعة: إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها ثم قبلها، أم لم يتم فيقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا وذلك عارض فلا يجعل وحده سببًا؛ بل إذا أضيفت لمبنى، جاز بناؤها صلح موضعها لإلا، أو لم يصلح لكن بناؤها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا. فمثال الأول قوله:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ::: حمامه في غصون ذات أو قال[3]

ومثال الثاني قوله:

لذ بقيس حين يأتي غيره ::: تلفه بحرًا مفيضًا غيره[4]

---

(١) الهمع ٢/ ٢٠٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٢.
(٣) البيت من البسيط، نسب لأكثر من واحد في الكتاب ١/ ٣٦٩.
(٤) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/ ١١٣.

هذا كلامه في الشرح[١] .

**ص: واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبإلا جائز.**

ش : مثال ذلك: ما جاءني أحد غير زيد وعمرو يجوز في المعطوف الجر وهو ظاهر ، ويجوز الرفع على المعنى ؛ لأن معنى غير زيد: إلا زيد فكما لو صرحت بإلا زيد ؛ جاز الرفع فكذلك هذا ، وتقول: جاء القوم غير زيد وعمرًا بالجر والنصب اعتبارًا باللفظ والمعنى كما سبق ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع ؛ لأن المستثنى بغير أصله أن يكون معمولاً لما قبل إلا فيصير الجر بغير كالجر بعد الباء في خبر ليس . قال سيبويه: وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد ، وفي معناه على الموضع ، وشبهوه بقول الشاعر:

**فلسنا بالجبال ولا الحديدا**[٢]

انتهى . وروى بالوجهين قول الشاعر:

**لم يبق غير طريد غير منفلت ::: وموثق في حبال القد مسلوب**[٣]

بخفض موثق ورفعه ، وذهب الشلوبين[٤] إلى أن ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على الموضع ، وليس كقوله:

**فلسنا بالجبال ولا الحديدا**[٥]

قال: لأنه لا عامل رفع هنا بخلاف خبر ليس ، وهذا المعطوف وإن أعرب إعراب غير ؛ لا يجوز أن يكون معطوفًا على غير نفسها مع إرادة معنى إلا زيد ، فإن عطفت على غير نفسها ؛ اختلف المعنى .

**ص: ويساويها في المستثنى المنقطع "بيد" مضافًا إلى أن و صلتها.**

ش : مثاله قول النبي ﷺ : «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد»[٦] وكونها بمعنى غير هو المشهور ، وقال الأموي: معناه معنى على [وذكر الحديث ، وقال في البديع: وقد تكون بمعنى على][٧] ، وقد تبدل من بائه ميم ، وفي الحديث: أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد[٨] ، وفسر بيد "من أجل" ، والغالب أنه يجيء بعدها أن ، وقد جاء بعدها الفعل قال الشاعر:

**بيد لا يعثر بالردف ولا ::: يسلم الحي إذا الحي طرد**[٩]

يريد: بيد أنه لا يعثر وهي لازمة النصب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣١٢ ، ٣١٣ .
(٢) عجز بيت من الوافر ، وصدره: معاوىّ إننا بشر فاسجح ، وهو لعقبة الأسدى في الكتاب ١/ ٣٤ .
(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه .
(٤) المساعد ١/ ٥٩٢ .
(٥) سبق تخريجه .
(٦) كشف الخفا ١/ ٢٣٢ .
(٧) ما بين المكوفين سقط في ر .
(٨) سبق تخريجه .
(٩) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٢٥ .

بـــيد لا يعثـــر بالـــردف ولا ::: يـــسلم الخـــي إذا الخـــي طـــرد[1]

يريد: بيد أنه لا يعثر وهي لازمة النصب.

**ص: وتساويها مطلقًا سوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا وبوقوعه صلة دون شيء قبله.**

ش: يعني أن سوى تساوي غير مطلقًا أي: في الاستثناء المتصل نحو: قام القوم سوى زيد، والمنقطع كقوله:

لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل[2]

أصـابهم بـلاء كـان فـيهم سـوى ::: مـا قـد أصـاب بـني النـضير[3]

والوصف كقوله:

قال في الشرح[4]: وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة في نظم ونثر كقوله ﷺ: «سألت الله ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم»، وقول بعض العرب أتاني: سواك، حكاه الفراء، ومن وقوعه مبتدأ قول الشاعر:

إذا تـباع كـريمة أو تـشتري ::: فـسواك بالعهـا وأنـت المـشتري[5]

وقد أكثر المصنف من الشواهد على تصرفها، وسيأتي الكلام على ذلك، وقوله: "وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا يعني: بخلاف غير فإنها تنفك لفظًا كما سيأتي، وقوله: "وبوقوعه صلة دون شيء قبله"، مثاله: جاء الذي سواك، فيصل به الموصول في فصيح الكلام بخلاف غير لو قلت: جاء الذي غيرك، لم يكن فصيحًا إلا عند الكوفيين، وأجاز المصنف في الشرح أن يكون موضع سوى بعد[6] الموصول رفعًا على أنه خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبًا على أنه حال، وقبله ثبت مضمرًا كما أضمر قبل أن في ما أن حراء مكانه. قال: ويقوي هذا الوجه قول من قال: رأيت الذي سواك بالنصب ونظيره أيضًا: كل شيء معه مع النساء وذكرهن، ولنا أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبني كما فعل ذلك بغير في قوله:

لُذْ بقيس حين يأبى غيره[7]

انتهى. ولا يخفى ما فيه من التكلف.

**ص: والأصح عدم تصرفه ولزومه النصب.**

ش: قال في الشرح[8]: جعل سيبويه[9] سوى ظرفًا غير متصرف فقال في باب ما يحتمل في

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٢٥.
(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧١.
(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣٣.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤، ٣١٥.
(٥) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عبد الله بن مسلمة في الدرر ١/ ١٧٠.
(٦) سقط في ر.
(٧) صدر بيت من الرمل، وعجزه: تلقه نحرًا مفيضًا خيره، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/ ١١٣.
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣١٦.
(٩) الكتاب ١/ ١٩.

ولا يـنطق الفحشـاء مـن كـان منهم ::: إذا جلسـوا مـنا ولا مـن سـوانا[١]

ثم قال: فعلوا ذلك: لأن معنى سوى معنى غير .

قلت: وقد صرح سيبويه بأن معنى سوي معنى غير ، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير ، فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان ، وليس سوى كذلك ؛ فلا يصح كونه ظرفًا ، ولو سلم كونه ظرفًا ؛ لم يسلم لزومه للظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً ، فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقولهم: رأيت الذين سواك فوصلوا الموصول بسواك وحده كما وصلوه بعندك ونحوه من الظروف فالجواب أن يقال: لا يلزم في معاملته معاملة الظروف كونه ظرفًا ، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ، ولم يكن بذلك ظرفًا ، وإن سمي ظرفًا فمجاز ، وإن أطلق على سوى ظرفًا إطلاقًا مجازيًا ؛ لم يمتنع ، وإنما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقة ، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق .

فإن قيل: فلم استجيز الوصل بسوي ، ولم يستجز بغير وهما بمعنى واحد؟ فعن ذلك جوابان:

**أحدهما**: أن هذا من النوادر كنصب غدوة بعد لدن ، وكإضافة ذي إلى تسلم ، في قولهم: اذهب بذي تسلم .

**والثاني**: أن سوي لازمة الإضافة لفظًا ومعنى فشبه بعند ولدي في ذلك مع كثرة الاستعمال فعومل في الوصل به معاملتها ، ولم يعامل غير هذه المعاملة ؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظًا . انتهي كلامه .

وقد تقدم ما ذكره في موضع سوى بعد الموصول ، وما ذهب إليه المصنف من أن الأصح عدم ظرفيتها هو مذهب الزجاجي[٢] ، وما ذهب إليه سيبويه من أنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر هو المنقول[٣] عن الفراء[٤] وأكثر النحويين .

قال ابن عصفور[٥]: تقول: مررت برجل سواك يعني: مكانك الذي تدخله معني عوضك ، وبذلك ولما كانت الظرفية فيها مجازاً ؛ لم يتصرفوا فيها ؛ فلا يقال: قام سوى زيد ، [ولا قام سواء زيد] [٦] ولا ما ضربت سواك ، ولا ما مررت بسواك ، ولا ينتصبان على الظرفية إلا أن حاشى من ذلك في ضرورة الشعر ، وذهب بعضهم - ومنهم الرماني والعكبري[٧] - إلى أنه ظرف متمكن أي: يستعمل ظرفًا كثيراً ، وغير ظرف قليلاً . فعلى هذا المذهب يجوز أن يفرغ له العامل ، وحكاه ابن الصائغ عن ابن عصفور ، والموجود في كتبه ما سبق ذكره ، وذكر في البسيط أن الكوفيين ذهبوا إلى أن سوى وسواء قد يكونان اسمين بمنزلة غير ، واحتجوا بأبيات ، وبقولهم في الكلام: أتاني سواك قال البصريون: هذا من الشاذ فيحصل في سوي ثلاثة مذاهب:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب للعرار بن سلامة العجلي في الكتاب ١/ ١٢ ، ١٣ .
(٢) المساعد ١/ ٥٩٤ .
(٣) في ر: منقول .
(٤) المساعد ١/ ٥٩٤ .
(٥) الارتشاف ٢/ ٣٢٦ .
(٦) ما بين المكوفين سقط من ر .
(٧) الارتشاف ٢/ ٣٢٦ .

**أحدها**: أنها ظرف لا يتصرف .

**والثاني**: أنها اسم بمعنى غير ، وهو مذهب المصنف .

**والثالث**: أنها قد ترد ظرفًا وقد ترد اسمًا بمعنى غير ، وهو أقربها ، والله أعلم .

وزعم عبد الدايم بن مرزوق القيرواني[1] أن سوى مبنية على الفتح .

**تنبيه**: سوي من قوله تعالى: ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه: ٥٨] قرئ بضم السين وكسرها . وسواء من قوله تعالى: ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٥٥] أي وسطه ، ومن قولهم: هذا درهم سواء أي: تام ، ومن قولهم: مررت برجل سواء والعدم ، ومن قولهم: سواء قمت أم قعدت بمعنى مستو ؛ فهما اسمان لا ظرفان اتفاقًا . فسوى على هذا لفظ مشترك ، وأما قولهم: زيد سواء عمرو بمعنى حذاء عمرو فظرف .

**ص: وقد تضم سينه وقد تفتح فتمد.**

ش : هذه ثلاث لغات ، وحكى غيره رابعة وهي المد مع كسر السين ، ذكرها ابن الخباز[2] ، وظاهر كلام الأخفش أنه مستثنى بالثلاثة كما قال المصنف ، وقال ابن عصفور في الشرح الصغير أن جميعها بمعنى: سِوي وسُوي وسواء منتصب على الظرف ، ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها . انتهى .

قيل: ولذلك لم يمثل سيبويه إلا بالمكسورة السين[3] .

**ص: وقد يقال: ليس إلا، وليس غيرُ إذا فهم المعنى، وقد ينون.**

ش : يجوز حذف ما بعد إلا وغير والاكتفاء بهما إذا فهم المعنى ، وذلك ليس خاصة فتقول: قبضت عشرة ليس إلا ، وليس غيرُ وغيرَ بالضم والفتح ، فالضم على تقدير ليس غير ذلك مقبوضًا ، والفتح على تقدير: ليس المقبوض غير ذلك ، فإذا رفعت ؛ فهي الاسم ، والخبر محذوف ، وإذا نصبت ؛ فهي الخبر ، والاسم مضمراً أي: ليس هو أي: المقبوض ، والأخفش[4] يراه معربًا في الحالين ، ويرى أن التنوين نزع للإضافة ؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير ، وذكر أن بعض العرب ينون غيرًا لأنه في اللفظ غير مضاف .

قال السيرافي[5]: وينبغي أن يكون تنوينه على وجهي الرفع والنصب . انتهى وتوجيه الرفع والنصب مع التنوين كما سبق عند عدمه .

قال المصنف[6]: تنوين غير يدل على أنه معرب ، لأن تنوينه إما للصرف ، وإما للتعويض من المضاف إليه ، وأيا ما كان ؛ لزم كون ما هو فيه معربًا ؛ لأن تنوين الصرف لا يلحق مبنيًا ، وتنوين

---

(١) هو عبد الدايم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني ، توفي سنة ٤٧٢ هـ إنباه الرواة ٢/ ١٥٨ .
(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٩٣ .
(٣) سقط من ر .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣١٧ .

العوض يوجب للمتون ما له مع المضاف إليه ؛ ولذلك حكم ببناء إذ ، وإعراب كل وبعض ، وذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين بناء غير لشبهها بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه .

ونسب إلى سيبويه ، وسواء كانت اسمًا أم خبرًا ، وأما ليس إلا ، فاسمها مضمر فيها ، والخبر محذوف أي: ليس المقبوض إلا إياه . قيل: ويجوز أن يجعل خبر ليس محذوفًا ، وما بعد إلا الاسم . ليس المقبوض إلا هو .

**ص: وقد يقال: ليس غيُره وغيَره، ولم يكن غيُره وغيره.**

ش : قال في الشرح[1]: أجاز الأخفش ليس غيُره وغيَره ، ولم يكن غيُره وغيَره في موضع ليس غير ، وما له على ذلك دليل غير القياس .

قال السيرافي[2]: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير ، إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد ، لم يجز الحذف .

**ص: والمذكور بعد لاسيما منبه على أولويته بالحكم لا مستثنى فإن جر، فبالإضافة، وما زائدة، وإن رفع، فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي.**

ش : أدوات الاستثناء المتفق عليه والمختلف فيه: إلا وغير وسوى وسوى وعدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون وسُوي - بضم السين - وسواء - بالمد وفتح السين وكسرها - وما النافية وبيد ، وإلا أن يكون ، وتقدم الكلام على هذه ، ولاسيما وبله ولَمّا ، وفي كلام بعض الفقهاء الحنفيين ما يدل على أن دون من أدوات الاستثناء ، ونحن نتكلم على هذه الأربعة: أما لاسيما ؛ فعدها الكوفيون - وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس[3] - من أدوات الاستثناء والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء ؛ بل هي مضادة لها فإن الذي بعد لاسيما داخل فيما دخل فيه ما قبله ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس:

**ألا رب يوم صالح لك منهما ::: ولاسيما يوم بدارة جلجل[4]**

قال بعضهم: ووجه من جعلها للاستثناء أنك إذا قلت: قام القوم لاسيما زيد ، فقد خالفهم في أنه أولى للقيام منهم قال ابن هشام[5]: لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجًا عنه بمعنى الزيادة: كان استثناء من الأول ؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له ، وأقرب ما نسب قول النابغة:

**ففي كملت خيراته غير أنه ::: جواد فما يبقي من المال باقيا[6]**

لأن كونه جواداً خير لكن زاد في هذا الخير على غيره ما هو خير . انتهى .

إذا تقرر ذلك فليعلم أن لا من "لاسيما" هي العاملة عمل إن وسي اسمها وهو نكرة وإن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣١٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٨ .
(٣) الهمع ٢/ ٢١٦ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٥ .
(٥) الهمع ٢/ ٢١٦ .
(٦) سبق تخريجه .

أضيف إلى معرفة ؛ لأنه كمثل معنى وحكمًا فإن جر ما بعده فبالإضافة ، وما زائدة يجوز حذفها . نص عليه سيبويه[١] ، ووهم ابن هشام[٢] في نقله عن سيبويه في شرح الإيضاح أن ما زائدة لازمة ، وكأنه طالع أول لكلامه ، ولم يطالع آخره ، وإن رفع ؛ فخبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة لما وما موصولة بمعنى الذي ، وهي في موضع خفض بالإضافة ، وفي هذا الوجه ضعف من جهتين:

**إحداهما**: حذف صدر الصلة من غير طول ، والتزام حذفه ؛ لأنه لا يحفظ من كلامهم لاسيما هو زيد ، وقال في الشرح[٣]: وحسن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل .

**والثانية**: إطلاق ما على آحاد من يعقل ، وزعم الأخفش أن ما موصولة كما سبق ، وأنها في موضع رفع وهي خبر ، وسي اسمها ، ورد بأن لا إنما تعمل في النكرات ، وأجاز ابن خروف[٤] أن تكون ما نكرة موصوفة ، وزيد خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة والوجهان المذكوران بعد لاسيما - أعني الرفع والجر - جائزان في المعرفة والنكرة ، ويجوز في النكرة وجه ثالث ، ولم يذكره في الأصل وذكره في الشرح وفي الكافية[٥] وغيرها ، وروووا:

**ولاسيما يوم**

بالوجوه الثلاثة ونصب النكرة بعد لاسيما على التمييز .

وفي ما وجهان:

**أحدهما**: هي نكرة تامة كأنه قال: مثل شيء ثم فسره بنكرة منصوبة .

**والثاني**: أنها حرف كاف لسيّ عن الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم: على التمرة مثلها زبدًا من جهة منعه الإضافة إلى ما بعدها ، وهذا توجيه للفارسي[٦] ، واستحسنه الشلوبين[٧] ، وقال المصنف[٨]: لا بأس به بعد في كل ما وقع بعد لاسيما من صالح للتمييز .

ويجوز في البيت أن تكون ما موصولة ويومًا ظرف وهو صلة لما ، ويدارة جلجل صفة ليومًا أو متعلقًا بما فيه من معنى الاستقرار ، ويجوز أن تجعل يدارة جلجل صلة ما ، ويومًا منصوب به لما فيه من معنى الاستقرار ، انتهى .

وقال أبو القاسم بن القاسم[٩]: هو ظرف صلة لما ، وحذف ناصبه تقديره: لا مثل الذي اتفق يومًا .

**ص: وقد توصل بظرف أو جملة فعلية.**

ش: مثال الظرف قولك: يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة ، وقال الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧١ ، ٢٧٦ .
(٢) المساعد ١/ ٥٩٧ .
(٣) ٢/ ٣١٩ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٢٩ .
(٥) شرح الكافية ٢/ ٧٢٤ ، ٧٢٥ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٣٢٨ .
(٧) الهمع ٢/ ٢١٧ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣١٩ .
(٩) هو عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الحضراوي ، توفي سنة ٦٠٨ هـ.

٥٥٦ ـــــــ

## باب: الحال

الحال لغة: يذكر ويؤنث . يقال نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث بالهاء فيقال: حالة .

**ص: وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة.**

ش: ما دل على هيئة يعم الحال و بعض الأفعال نحو: تربعت ، وبعض أسماء المعاني: كـ"رجعت"[1] القهقرى ، وبعض الأخبار: زيد متكئ ، وبعض النعوت نحو: مررت برجل راكب فخرج بقوله: "وصاحبها " الفعل وأسماء المعاني .

قال المصنف[2]: وخرج بتضمن معنى في "ما" ليس معناها في نفسه و لا في جزء مفهومه مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو: بنيت صومعة وخرج بتخصيص معنى في مما تضمنه المذكور ، ما معنى في مجموعه لا لجزء مفهومه نحو: دخلت الحمام ، فليس بعض الحمام أولى بفي من بعض بخلاف قولك: جئت ماشيًا وزيد متكئ ، ومررت برجل متكئ فإن معناه: جئت في حال مشي ، وزيد في حال اتكاء ، ومررت برجل في حال اتكاء فمعنى في مختصة بجزء مفهوم المذكور - يعني: المصدر - فشارك الحال في هذا المعنى بعض الأخبار ، وبعض النعوت فأخرجتهما بقولي: غير تابع ولا عمدة ، ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو: ضربي زيد قائمًا فيظن أنه بذلك صار عمدة ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض ، والفضلة في الاصطلاح: ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض .

**ص: وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة.**

ش: مذهب أبي علي وأبي بكر[3] أن نصب الحال نصب المشبه بالمفعول به ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل: نصب الظرف وأخذ من كلام سيبويه أيضًا ، وأشار بقوله: "وقد يجر بباء زائدة "إلى قول رجل من فصحاء طي:

**فما انبعث بمزؤود ولا وكل[4]**

أي: فما انبعث مزؤودًا ولا وكلا ، قيل: ولا حجة فيه لاحتمال كون الباء للحال لا زائدة ، ويعني بالمزؤود نفسه على التجريد كما هو معروف في فن المعاني والبيان ، وذكر في باب حروف الجر أن من الزائدة ربما دخلت على حال ، ومثل ذلك بقراءة من قرأ ﴿ **ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان: ١٨] [5] أي: نتخذ من دونك أولياء .

**ص: واشتقاقه وانتقاله غالبا لا لازماً.**

ش: من ورود الحال بلفظ غير مشتق قوله تعالى: ﴿ **فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعاً** ﴾ [النساء: ٧١]

---

(١) في ر: نحو رجعت .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢١ .
(٣) المساعد ٢/ ٦ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) وانظر: معجم القراءات ٤/ ٢٧٩ .

٥٥٨ ـــــــ

في فيه إلى فيّ فحذف حرف الجر ، ورد المبرد بأنه تقدير لا يعقل ؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره ، وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة ، وذهب الكوفيون[1] إلى أن أصله جاعلًا فاه إلى فيّ فهو مفعول به ، ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، ولو كان على الإضمار ؛ لم يمتنع ، وقال في الشرح بعد ذكر المذاهب الثلاثة[2]: وأولى الثلاثة أولها ؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ، ولا عدم النظير ، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته . انتهى .

وعلى مذهب سيبويه تكون إلى ليست مبنية على فاه إنما جاءت للتبيين كذلك بعد: سقيًا ، وقوله: "ولا يقاس عليه خلافًا هشام" وذلك لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، وذكر ابن خروف[3] أن الفراء حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته بيته إلى بيتي وصارعته جبهته على جبهتي بالرفع والنصب .

قال المصنف[4]: ولا يرد شيء من ذلك ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى ، وأجاز القياس عليه هشام الكوفي فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي .

**فصل: الحال واجب التنكير.**

ش : لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه ؛ لأنه مخبر عنه به ، ألزموه التنكير لئلا يتوهم كونه نعتًا ، وأيضًا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير ، واشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور ، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة نحو: جاء زيد الراكبَ ، وأجاز فيها الكوفيون إذا كان فيها معنى الشرط أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة فأجازوا: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، وأنت زيدًا أشهر منك عمرًا أي: عبد الله إذا أحسن أفضل منه أساء ، وأنت إذا تسميت زيدًا أشهر منك إذا تسميت عمرًا ، وأجازوا أيضًا: عبد الله إياه أشهر منه إياها ، كل واحد من المكنيين منصوب على الحال ، ولا يجوز ذلك عندهم في مكني المخاطب والمتكلم ، وانتصاب المحسن ونحوه عند البصريين على أنه خبر كان مضمرة ، وانتصاب نحو زيد وعمرو على أنه مفعول بفعل مقدر أي: إذا سمي زيدًا وانتصاب إياه وإياها – إن سمع – على أنه خبر كان أيضًا .

**ص: وقد يجيء معرفًا بالأداة أو الإضافة.**

ش : في قوله معرفًا تجوز ؛ لأنه ليس معرفة على مذهب الجمهور ، وإنما مراده أنه على صورة المعرف . مثال الواو من ذلك مقرونًا بال: أو ردها العراك ، وأرسلها العراك . قال لبيد:

**فأرسلها العراك ولم يذدها ::: ولم يشفق على نغص الدخال**[5]

وأنشده بعضهم: فأوردها ، وفي هذا ونحوه ثلاثة أقوال:

---

(١) الإرتشاف ٢/ ٣٣٥ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو للبيد في ديوانه ٨٦ .

**أحدها**: أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي عوامل مضمرة ناصبة هذه الأسماء والتقدير: أرسلها يعترك العراك، والعوامل المقدرة أفعال، وهو مذهب الفارسي.

**والثاني**: أنها أيضًا معمولة لأحوال مقدرة، وهي أسماء مشتقة من تلك الأفعال أي: معتركة العراك.

**والثالث**: مذهب ابن طاهر وابن خروف وابن جماعة[1] إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة؛ بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها أو معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه فيكون التقدير: معتركة. فإن قلت: قال في العراك ما هي فالجواب أنها - على القولين الأولين - تكون لتعريف الجنس أو الحقيقة، وعلى الثالث: فالظاهر أنها زائدة، وقد صرح به بعضهم، وزعم أحمد بن يحيى أن العراك مفعول ثان لأوردها، وليس حالًا كما تقول: أوردتك الحرب، وقولهم: أرسلها العراك مضمن عند الكوفيين معنى أوردها، وزعم ابن الطراوة أن العراك تعت مصدر محذوف أي: الإرسال العراك وليس حالًا، وأما قولهم: ادخلوا الأول فالأول؛ فيه زائدة وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه؛ ولذلك كانت قراءة من قرأ: ﴿ **ليخرجن الأعزُّ منها الأذلَّ** ﴾ [المنافقون: ٨][2] برفع الأعز فاعلًا، ونصب الأذل على الحال شاذة، وقياس يونس والبغداديون على هذا، فهو عندهم حال بنفسه، وهو معرفة، وأما الكوفيون فينبغي على مذهبهم أن يستقاس؛ لأن الحال عندهم إذا كان فيها معنى الشرط؛ يجوز أن تأتي على لفظة المعرفة، وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالًا؛ بل منصوب على أنه مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات كما ذهب إليه الكوفيون في نحو: ﴿ **بطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾ [القصص: ٥٨] وذهب المبرد والسيرافي إلى أن أل معرفة لا زائدة لكن الاسم لم يتصرف هنا على حد تعريف الأسماء؛ بل إنما يعلم كونه أولًا بعد ما يكون أولًا، فلما كانت أل على هذا الحد؛ سهل ذلك فيها، ومثال ما ورد على صورة المعرفة بالإضافة كلمته فاه إلى في، وتقدم الكلام عليه، ورجع عوده على بدئه، وفي نصبه التقديرات الثلاث التي في أرسلها العراك؛ لاختلاف قائلها، وهو عند الكوفيين منصوب على المصدر أي: عاد عوده على بدئه.

وأجاز بعضهم أن يكون نصبه على المفعول به أي: ردّ عوده على بدئه، وطلبته جهدي وطاقتي، وفي نصبه التقديرات الثلاث أي: اجتهد جهدي، وأطيق طاقتي، أو مجتهدًا جهدي، ومطيقًا طاقتي، أو مجتهدًا مطيقًا، أما وحده فذهب الخليل وسيبويه[3] إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحادًا، وإيحادًا موضع موحدًا فإذا وقع مع الفعل المتعدى نحو: ضربت زيدًا وحده فهو حال من الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول به وأباه الزجاج، وقال بعضهم: مذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول، وذهب ابن طلحة إلى أنه حال من المفعول

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٣٨.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٧/ ١٥٤.
(٣) الكتاب ١/ ٣٧٣.

ليس إلا ؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدى . قال:

والذئب أخشاه إن مررت به ::: وحدى وأخشى الرياح والمطرا[1]

وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال: إنه مصدر محذوف الزوائد ، وذهب يونس وهشام[2] - في أحد قوليه - إلى أنه منتصب انتصاب الظروف ، وأجاز: زيد وحده ، والتقدير: زيد موضع التفرد ، وحكى الأصمعي عن العرب: وحد يحد وعلى هذا ينبغي أن يكون مصدرًا .

**ص: ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم، ويجعله التميميون توكيدًا.**

ش : أي: ومن وقوع المعرف بالإضافة حالًا لتأويله بنكرة قول أهل الحجاز: جاء القوم ثلاثتهم ، والنساء ثلاثتهن إلىعشرتهم وعشرتهن بالنصب على الحال ، ومذهب سيبويه في هذا مذهبه في وحده من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت: مثلثًا ، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالًا بنفسه ، ورد بأنه لا يكون صفة إلا نكرة ، وذهب المبرد[3] إلى أنه يقدر من لفظ الثلاثة فعّلا ، فتقول: مررت بالقوم فثلثتهم ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف ، وحكى الكسائي: القوم خمستهم بالرفع على الخبر والنصب على الظرف ، وليس بمحال لامتناع زيد جالسًا ، ولم يذكر سيبويه: جاءا اثنيهما ، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم ، وأما التميميون فإنهم يجعلون ثلاثتهم وأخواتها تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد فتقول: جاء القوم ثلاثتهم بالرفع ، ولا يؤكد الحجازيون بهذه الأعداد ؛ بل بكل وأخواتها ، فإن قيل: فما الفرق بين جعل هذه الأعداد حالًا وبين جعلها توكيدًا؟ فالجواب أنها إذا نصبت على الحال فيكون المعنى: مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ، فلا يكون معهم غيرهم ، وإذا جعل توكيدًا فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم ، فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم ، كذا قال بعض شراح سيبويه ، وظاهر كلام المصنف في الشرح يقضي أن المعنى فيهما واحد ، فإنه قال[4]: النصب عن الحجازيين على تقدير جميعًا ، ورفعه التميميون على تقدير جميعهم .

فيظهر من كلامه أنه لا فرق بين المعنيين إلا من جهة الصناعة .

**ص: وربما عومل بهذه المعاملتين مركب العدد، وقضيهم بقضيضهم.**

ش : ذكر الأخفش في الأوسط[5] أن من العرب من يقول: جاؤوا خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهن فيجوز فيه اللغتان: الحجازية والتميمية ، وفي انتصاب العدد ثلاثتهم وأخواته خلاف والصحيح الجواز ، وحكي سيبويه[6] النصب والرفع في: جاؤوا قضهم بقضيضهم ، ومعناه: جاؤوا

---

(١) البيت من الشرح ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٣٤٠ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٤١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ .
(٥) المساعد ٢/ ١٣ .
(٦) الكتاب ١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

جميعًا . قاله المصنف[1] . ففيه الإتباع على التوكيد ، والنصب على الحال ، وحكي لـه فعل: قضضت عليهم الخيل إذا جمعتها عليهم ، ومعنى قضهم بقضيضهم: منقضًا آخرهم على أولهم أخرهم ، أي: أتوا في انقضاضهم ، ويونس يجعله كالحمأ . وصفًا فهو حال بنفسه ، والمبرد بقدر الفعل . قال الشماخ:

أتـــوني فـــهم قضـــها بقضيضـــها ::: فمـــسح حـــولي بالـــبقاع ســـبالها[2]

**ص: وقد يجيء المؤول بنكرة علمًا.**

ش : مثاله قول العرب: جاءت الخيل بداد ، فبداد علم جنسي وقع حالًا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة .

**فصل: إن وقع مصدر موقع الحال؛ فهو حال لا معمول حال محذوفة خلافًا للمبرد والأخفش.**

ش : من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ **اذْهَبْنَ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾ [الأعراف: ٥٦] و ﴿ **دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا** ﴾ [نوح: ٨] وقالت العرب: قتلته صبرًا ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وأتيته ركضًا ومشيًا وعدوًا ، وهو كثير ، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها مصادر في موضع الحال أي: دعوتهم مجاهرًا ، وكذلك باقيها ، وذهب المبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة وهي معمولة لأفعال مقدرة قبلها ، وتلك الأفعال هي الأحوال ، والتقدير: قتلته أصبره صبرًا وكذلك سائرها ، قال في الشرح[3]: وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ، ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ؛ لأن القتل لا يدل على الصبر ، واللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب . انتهى .

وذهب الكوفيون إلى أنها مفاعيل مطلقة منصوبة بالفعل الذي قبلها ، وليست في موضع الحال ؛ لأن معنى قتله: صبره ، وكذلك باقيها ، وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف أي: لقيته لقاء فجاءة ، وإتيان ركض ، وسير عدو . ويقدر مضافًا من لفظ الفعل ، ويقدر فيما جاء معرفة مما سبق إرسال العراك ، وطلب جهدك ، ورجوع عدوه ، ومرور إيحادي له ، ومجيء الجماء ، ودخول الأول فالأول ، وكلام فيه إلى قِ . قال ابن هشام في الإيضاح[4]: وهذا تقدير حسن سهل .

**ص: ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو: أتيته سرعة خلافًا للمبرد؛ بل يقتصر فيه – وفي غيره على السماع إلا في نحو: أنت الرجل علمًا، وهو زهير شعرًا، وأما علمًا فعالم.**

ش : وقوع المصدر موقع الحال مع كثرته لا يقاس عليه ؛ بل يقتصر فيه على السماع ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا ، قال في الشرح[5]: إلا أن جعل المصدر حالًا أكثر من جعله نعتًا ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للشماخ في ديوانه ٢٩٠ .
(٣) ٢/ ٣٢٨ .
(٤) في ر: الإفصاح .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ .

وذكر بعضهم إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يستعمل من المصادر الواقعة موقع الحال إلا ما سمع، وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد فأجاز القياس عليه؛ فقيل: عنه مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع للفعل نحو: أتيته سرعة، وهو المشهور عنه، واستثنى المصنف[1] من ذلك ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

**الأول**: أنت الرجل علمًا فتقول: أنت الرجل أدبًا ونبلًا، والمعنى الكامل: في حال علم وحال أدب وحال نبل. وذهب ثعلب[2] إلى أن المصدر ينتصب في مثل هذا على أنه مصدر مؤكد، ويتأول الرجل باسم فاعل مما جاء بعده فكأنه قال: أنت العالم علمًا، والمتأدب أدبًا والنبيل نبلًا. قال الشيخ بدر الدين[3]: ويحتمل عندي أن يكون تمييزًا. كأنه قال: أنت الكامل أدبًا أي: أدبه، فهو محول عن الفاعل.

**الثاني**: هو زهير شعرًا فيقاس عليه نحو: هو حاتم جودًا، ويوسف حسنًا، والأحنف حلمًا، أي: مثل زهير في حال شعر، وكذلك باقيها، و من هذا قول الشاعر:

تخيرنا بأنك أحوذي ::: وأنت البلكاء بنا لصوقا[4]

قيل: والأظهر أن يكون تمييزًا إذا هو على تقدير مثل ونصوا على التمييز في قولك: زيد القمر حسنًا، وثوبك السلق خضرة.

**الثالث**: أما علمًا فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصًا بعلم وغيره؛ كالمنكر عليه وصفه بغير العلم، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم؛ فالذي وصفت عالم[5]، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، و صاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء؛ فالمذكور عالم في حال علم، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ تعين نصب ما ولي، أما بفعل الشرط المقدر نحو: أما علمًا؛ فلا علم له، وأما علمًا فإنه له علمًا، و أما علمًا؛ فهو ذو علم.

ص: **وترفع تميم المصدر التالي "أمّا" في التنكير جوازًا مرجوحًا، وفي التعريف وجوبًا، وللحجازيين في المعرف رفع ونصب.**

ش: بنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أما إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه و نصبه إذا كان نكرة. قال سيبويه[6]: وقد يرفع في لغة تميم، والنصب في لغتها أحسن.

وتخصيصه الرفع في لغة تميم دليل على أن غيرهم من العرب ينصب النكرة، وقال المصنف[7]: الحجازيون يجيزون نصب المعرف ورفعه ويلتزمون نصب النكرة. انتهى وظاهر كلامه أن الرفع

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٤٤.
(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.
(٥) الهمع ٢/ ٣٢٩.
(٦) الكتاب ١/ ٣٨٤، ٣٨٥.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.

والنصب عند الحجازيين في المعرف بأل مستويان ، وكلام سيبويه يدل على أن الرفع هو الأكثر ، وقوله وفي التعريف هو أعم من أنه يكون بأل أو بغيرها ، والمنقول إنما هو في المعرف بأل ، وعبارة سيبويه: فإن أدخلت الألف واللام .

**ص: وهو في النصب مفعول لـه عند سيبويه، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش.**

ش: سيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولًا لـه وذهب الأخفش إلى أن المعرف والمنكر كلاهما مفعول مؤكد ، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيقدر: أما علمًا فعالم في مذهب الأخفش؛ مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علمًا ، وإن اقترن بالعامل فعل الشرط ، وضعف بأن المصدر المؤكدة لا يكون معرفًا بأل ، ودعوى الزيادة على خلاف الأصل ، وقال في الشرح[1]: وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولًا به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعديًا على حسب المعنى . فتقدير أما علمًا فعالم على هذا: مهما تذكر علمًا ؛ فالذي وصفت عالم ، قال[2]: وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ؛ لأنه لا يخرج فيه عن أصله ، ولا يمنع عن اطراده مانع ، قال[3]: ويؤيده مجيئه فيما ليس مصدرًا نحو: أما قريشًا فأنا أفضلها .

رواه الفراء عن الكسائي عن العرب ، وتقديره: مهما تذكر قريشًا ، وتصف قريشًا . ومثله ما روي يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد بالنصب . انتهى . وما اختاره المصنف هو قول الكوفيين .

**فصل: لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة مالم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة.**

ش : لما كانت الحال خبرًا في المعنى ، وصاحبها مخبرًا عنه ؛ جاز كونه نكرة كما جاز كون المبتدأ نكرة ؛ بشرط الفائدة وأمن اللبس ، وأشار بقوله: "في الغالب " إلى وروده نكرة في غير ما سيذكر كقولهم: فيها رجل قائمًا ، وفي الحديث: جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقًا والأكثر أن لا تكون نكرة إلا بمسوغ ، فمن المسوغات: التخصيص بالنعت أو بالإضافة . مثال النعت: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الدخان: ٤ ، ٥] وحكى سيبويه: هذا غلام لك ذاهبًا ، وقال بعضهم: لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين وليس بصحيح ؛ لما مثلنا به ، وقيل: إن الحال بعد المنعوت إذا كان نكرة من الضمير المستكن في النعت لا من الظاهر ؛ لم يمتنع بل هو الأولى ، ومثال الإضافة: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠] ومن المسوغات: تقديم نفي كقوله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] في باب الاستثناء: إبطال رأي الزمخشري ، أو شبه النفي – وهو النهي والاستفهام – فالنهي كقول قطري الخارجي:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ .

لا يـــركن أحـــد إلى الإحجـــام ::: يـــوم الوغـــى مـــتخوفًا لحمـــام[1]

والاستفهام كقول الشاعر:

ياصـاح هـل حـم عـيش باقـيًا فترى ::: في نفسـك العـذر في إبعادهـا الأملا[2]

ومن المسوغات: تقدم الحال نحو: هذا قائمًا رجل . مثل به سيبويه و أنشد لذي الرمة:

وتحـت العـوالي في القـنا مسـتظلة ::: ظبـاء أعارتهـا العـيون الجـآذر[3]

ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو: فيها قائمًا رجل هو المبتدأ ، و ذهب قوم إلى أن صاحب الحال: الضمير المستكن في الخبر .

قال المصنف[4]: وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأن الحال خبر في المعنى ، فجعله ، لأظهر الاسمين أولي من جعله لأغمضهما .

قيل: وهذا يستقيم لو تساويا ، فأما إذا كان أحدهما معرفة ، والآخر نكرة فجعله للمعرفة أولى ، وزعم ابن خروف[5] أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء: إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدم ؛ فلا ضمير فيه ، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير ؛ لجاز أن يؤكد ، وأن يعطف عليه ، وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع المتأخر . ومن المسوغات: كون الحال جملة مقرونة بالواو: كقولـه تعـالى: ﴿ أَوْ كَـالَّذِي مَـرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وكقول الشاعر:

مضـى زمـن والـناس يستشـفعون بي ::: فهـل لي إلى لـيلة الغـداة سـبيل[6][7]

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا .

ومـن المسوغات: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديدًا ، وعندي راقود خلاً .

قـال المصـنف[8]: ظاهـر كـلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحـال ، وأن الـذي سـوغ ذلك مع تنكير ما قبله: التخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشـتق ، وقـد تقـدم أن ذلـك يغـتفر في الحـال ؛ لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت ، والمشهور في كلام سيبويه وغيره: نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز ، فلو كان ما قبله معرفة ؛ لم يكن إلا حالاً نحو: هذا خاتمك حديدًا ، وهذه جبتك خزًّا .

ومـن المسـوغات اشـتراك النكرة مع المعرفة في الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقينَ ، وقد

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لقطري في المساعد ٢/ ١٨ .
(٢) البيت من البسيط لرجل من طيء في التصريح ١/ ٣٧٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣ .
(٦) في ر: شفيع .
(٧) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في الدرر ١/ ٢٠١ ، وفي ديوان مجنون ليلى ١٩١ .
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ .

جعل سيبويه هذه المسألة بابًا . هذا ما ذكره المصنف[1] . وأما سيبويه فإنه ذكر مجيء الحال من النكرة كثيرًا قياسًا ، وإن لم يكن بمنزلة الإتباع في القوة من غير اعتبار هذه المسوغات ، والقياس: قول يونس والخليل . وقال بعضهم: لا تجوز الموصوف إلا سماعًا ما لم يتقدم عليه .

**ص: ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بالا على رأي، وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال.**

ش : الحال بالنسبة إلى التقديم على صاحبها ، والتأخير عنه أقسام: قسم يجب تأخيرها عنه كما إذا كان مجرورًا بإضافة نحو: عرفت قيام هند ضاحكة فلا يجوز تقديم الحال عليه بإجماع . قال المصنف[2]: فإن كانت الإضافة غير محضة ؛ جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدًا ؛ لأن الإضافة في نية الانفصال ؛ فلا يعتد بها .

قيل: وليس ذلك في كل ما إضافته محضة فإنه لا يجوز التقديم في نحو: هذا مثل هند ضاحكة ، فإن ورد ما يوهم تقديم حال ما جر بإضافة محضة ، حمل على وجه جائز كقوله:

نحن وطئنا خسّاءً ديارَكم ::: إذ أسلمت حماتكم ذمارَكم[3]

فليس خسّاءً حالاً من ضمير المخاطبين بمعنى بُعْدًا . وإنما هو جمع خاسئ بمعنى زاجر من قولهم: خسأت الكلب فهو حال من فاعل وطئنا .

وقسم يمتنع تأخيرها ويجب تقديمها فمن أسباب ذلك عند قوم: اقتران صاحب الحال بإلا نحو: ما قام مسرعًا إلا زيد ، فإن ورد: ما قام إلا زيد مسرعًا ؛ أضمر له ناصب الحال بعد صاحبها كقوله: ما راعني إلا جناح هابطا أراد ما راعني إلا جناح راعني هابطًا ، وحكمها حكم المفعول المحصور فيه ، ومن أسباب وجوب التقديم: إضافة صاحب الحال إلى ضمير ما لابس الحال بإضافة نحو: جاء زائر هند أخوها ، أو بغير إضافة نحو: جاء منقادًا لعمرو صاحبه .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما لم يعرض فيه مانع من التقديم ولا من التأخير .

**ص: وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع.**

ش : منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ، فلا يجيزون: مررت جالسة بهند ، واحتجوا بحجج كالحمل على المجرور بالإضافة ، وقد ذكر في الشرح[4] بعضها ، واعترض عليه ، ودليل المنع . وما ذهب إليه المصنف من جواز التقديم هو مذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان[5] ، وفصل الكوفيون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرًا ؛ جاز تقديمها عليه نحو: مررت ضاحكة بك ، وكذا إن كان مظهرًا ، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند ، وإن كان الحال اسمًا ؛ فلا يجوز نحو: مررت بهند ضاحكة ، وحكى ابن الأنباري الاتفاق على منع ذلك ، وأن التقديم

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥ .
(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .

خطأ ، واستدل المصنف بقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٣٨] فكافة حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام ، وبقول الشاعر:

فلئن تلك أزواد أصبن ونسوة ::: فلئن يذهبوا فرغًا بقتل حبال[١]

أي: بقتل حباك فرغًا أي: هدران وحباك اسم رجل ، وقول الآخر:

لئن كان شرب الماء هيمان صاديًا ::: إليّ حبيبًا إنها لحبيب[٢]

وأبيات أخرى وهي ظاهرة فيما ادّعاه مع احتمالها للتأويل . أما الآية فأعرب الزجاج كافة حال من الكاف والهاء للمبالغة ، ورده المصنف[٣] بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ، ولا يأتي غالبًا إلا في أحد أبنية المبالغة ، وكافة بخلاف ذلك ، فإن حمل على رواية ؛ حمل على شاذ الشاذ ، وأعرب الزمخشري[٤] كافة نعت مصدر محذوف أي: إرساله كافة ، ورده المصنف[٥] بأن العرب لم تستعمل كافة إلا حالاً ، وتؤول فلن تذهبوا فرغًا على تقدير: ذهابًا فرغًا ، وهيمان صاديًا على أنه مفعول بجرد ، وهو مصدر ، والتقدير: لئن كان أن يبرد الماء هيمان صاديًا يعني نفسه .

قال بعض المغاربة: وعلى تقدير أن يبعد التأويل في هذه الآيات ، لا حجة ؛ لأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام .

قال في الشرح[٦]: وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الحال كقول الشاعر:

غداةَ لا تعرض المنية للمرء ::: فيدعى ولات حين إباء[٧]

ومثله:

مشغوفة بك قد شغفت وإنما ::: حمّ الفراق فما إليك سبيل[٨]

**تنبيه:** أطلق المصنف الكلام في المجرور بالحرف ، وينبغي أن يكون موضع الخلاف إنما هو في غير الزائد ، فإن كان زائدًا ؛ جاز التقديم نحو: ما جاءني من أحد راكبًا . كما جاز في الإضافة غير المحضة ، وقد جزم بجواز ذلك في الارتشاف .

**ص: ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافًا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقًا، وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال، واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً.**

ش : إذا كان صاحب الحال مرفوعًا أو منصوبًا ؛ جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمراً عند البصريين ، ومنع الكوفيون تقديم الحال على المنصوب الظاهر مطلقًا أي: سواء كانت الحال اسمًا أم فعلاً فلا يجوز عندهم: لقيت راكبة هندًا ، ولا لقيت تركب هندًا ، وعلتهم في منع تقديم

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن خويلد الأسدي في شرح الكافية ٢/ ٧٤٥ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٢٢ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
(٤) الكشاف ٣/ ٥٩٢ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٧) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ٧٤٦ .
(٨) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني ٣/ ١٦٢ .

راكبه ونحوه: ألا يتوهم كونه مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً؛ ولذلك استثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً نحو: لقيت تركب هندًا لعدم التوهم، والصحيح جوازه مطلقًا لقول الشاعر:

وصلت ولم أصرم مسيئي أسرتي ::: وأعتبتهم حتى تلافوا ولاتبا[1]

وأفهم كلامه أن المنصوب إن كان ضميرًا؛ جاز تقديم الحال عليه نحو: ضاحكًا لقيتني هند، وقد نص بعضهم على جواز ذلك عندهم، ومنع الكوفيون أيضًا تقديم حال المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال نحو: مسرعًا جاء زيد، وعلى هذا فيجوز عندهم: جاء مسرعًا زيد، إذ لم يتقدم على الحال. هذا نقل بعض العلماء عنهم، ونقل غيره أنهم يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر مطلقًا، وعليه اعتمد المصنف في الكافية[2] حيث قال:

وحال منصوب وظاهر رفع ::: في قول أهل الكوفة السبق منع

ولكنه لم يقيد المنصوب بكونه ظاهرًا كما قيده هنا، والصحيح جواز تقديمه في الصورتين لقول الشاعر:

شق ثوب الحلبة

أي: متفرقين يرجع الحالبون، وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرًا نحو قوله تعالى: ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧].

**ص: ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه.**

ش: المجرور بالإضافة لا يكون صاحب حال؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين إلا في ثلاثة مواضع:

**الأول**: إذا كان المضاف هو عامل الحال نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا وهو راكب الفرس مسرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾ [يونس: ٤] وقول الشاعر:

لقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا ::: إلى الروع يومًا تاركي لا أباليا[3]

**الثاني**: أن يكون المضاف جزأه نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً ﴾ [الحجر: ٤٧].

**الثالث**: أن يكون كجزء نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [النحل: ١٢٣] وإنما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال؛ لأنه قد يستغني به عن المضاف. ألا ترى أنه لو قيل: ونزعنا ما فيهم، واتبع إبراهيم؛ لحسن تخلاف الذي يضاف إليه مما ليس بمعنى الفعل، وما ليس جزءًا ولا كجزء فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، لو قلت: ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك؛ لم يجز.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٠١.
(٢) شرح الكافية ٢/ ٧٤٧.
(٣) البيت من الطويل، وهو لمالك التميمي في الأشموني ٢/ ١٣٨.

قال المصنف[1]: بلا خلاف . ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك .

قال الشيخ أثير الدين: والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب ؛ لا يجوز ورود الحال منه ، وسواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في المضاف إليه إما المضاف ، وإما معنى الإضافة ، وإما اللام ، وأيها قدرته ؛ لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال ، وقال: ولا حجة فيما استدل المصنف لاحتمال أن يكون إخوانًا منصوب على المدح ، وحنيفًا حالاً من ملة على معنى دين إبراهيم أو من الضمير في اتبع .

**فصل: يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتًا ولا صلة لأل، أو حرف مصدري، ولا مصدرًا مقدرًا بحرف مصدري، ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم.**

ش: مثال تقديمه على الفعل المتصرف: مسرعًا جاء زيد و ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧] وجواز تقديمها على العامل المتصرف هو مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديمها عليه ، والسماع يرد عليه ، وإلا الأخفش فإنه منع تقديمها على الفعل في نحو: راكبًا زيد جاء لبعدها عن العامل ، وتقدم مذهب الكوفيين في منع تقديم حال الظاهر ، ومثال التي تشبه الفعل المتصرف يتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: مسرعًا زيد راحل ، وزيد مجردًا مضروب ، وزيد معسرًا ومعدمًا سمح ، ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل وما جري مجراه من أسماء الفاعلين وما في حكمها هذا ما لم يعرض للعامل القوي مانع يمنع من تقديم الحال عليه ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "ولم يكن العامل نعتًا . قال في الشرح[2]: فلو كان العامل القوي نعتًا ؛ لم يجز تقديم الحال نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها . انتهى .

ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به ، وحال وظرف ومصدر ونحوه ، وإنما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت ، وأما تمثيله فيمتنع فيه التقديم لا لكون العامل نعتًا ؛ بل لما يلزم من عود الضمير على متأخر ، وقد نص النحويون[3] على منع تقديم المضمر في هذه المسألة وما أشبهها ، وقوله: "و لا صلة لأل " مثاله: الجاني مسرعًا زيد ، فلا يجوز أل مسرعًا جاني زيد ، وقوله أو حرفي مصدر" شمل إن وأخواتها فلا يجوز في نحو: لك أن تنتقل قاعدًا: أن قاعدًا تنتقل ، وفصل غيره بين العامل وغيره كما تقدم في الموصولات ، وقوله: " ولا مصدرًا مقدرًا بحرف مصدري " نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجًا فلا يجوز: يعجبني مسرجًا ركوب الفرس ، وقوله: " ولا مقرونًا بلام الابتداء" نحو: لأصبر محتسبًا ، وقوله: "أو القسم" نحو: لأقومن طائعًا ، فلو انفصلت اللام ؛ جاز التقديم نحو: لإلي زيد راغبًا أذهب ، وكذا ، إن كانت لام الابتداء داخلة في خبر إن فإنه يجوز التقديم نحو: إن زيدًا مسرعًا لذاهب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣ .
(٣) في ر: النحويين .

٥٧٠ ـــــــ

تعمل ، وأما الاستفهام المقصود به التعظيم فقد مثله المصنف[١] بقوله:

يا جارا ما أنت جاره

كأنه قال: ما أعظمك جارة ، فجارة منصوبة على الحال ، وأجاز الفارسي في جارة وجهين: أن تكون تمييزًا وأن يكون حالاً ، واستدل على صحة التمييز بصلاحية دخول من عليه كما في قوله:

يا سيدًا ما أنت من سيد[٢]

وأجازوا في البيت أن تكون ما نافية ، وأنت اسمها ، أو مبتدأ على لغتي الحجاز وتميم ، وأما المشبه به نحو: هو زهير شعرًا فتقدم الكلام عليه ، وأنه يجوز أن يكون تمييزًا .

وأما أفعل التفضيل فكان حقه أن تجعل له مزية على الجوامد المضمنة معنى الفعل ؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ، ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين[٣] .

قال المصنف[٤]: ومما يعمل في الحال ولا يتقدم عليه المشبه به في نحو: زيد مثلك شجاعة وليس مثلك جوادًا ، وكذا إذا حذف مثل و ضمن المشبه به معناه كقولك: زيد زهير شعرًا كقوله:

فإني الليث مرهوبًا حماه ::: وعبدي زاجر دون افتراسي[٥]

ص: واختر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبًا.

ش : مثال ذلك: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا ، وزيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا ، ومذهب المازني والفارسي - في تذكرته - وابن كيسان وابن جني وابن خروف[٦] إلى أن أفعل التفضيل أصل في الحالين فبُسرًا حال من الضمير المستكن في أطيب ، ورطبًا حال من الضمير في منه وهذا هو المختار .

قال المصنف[٧]: وهو مذهب سيبويه .

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته[٨] إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ "إذا" إن كان الحالان مما يؤول إليه المحكوم عليه كالمثال المذكور إذا أشرت إلى بلح وصلة لـ "إذ" إن كان ما تقدم ووده كالمثال المذكور إذا أشرت إلى تمر ، وبسرًا حال من الضمير في كان الثانية ، والعامل في الظرفين أفعل التفضيل وإن كان أحدهما مقدمًا ؛ لأن الظروف والمجرورات تتقدم على العامل ، وإن كان معنى فعل .

قال المصنف[٩]: فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة . قال: وبعدم تسليم إضمار يلزم إعمال

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .
(٢) شطر بيت من السريع ، ولم أعثر عليه .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٦) المساعد ٢/ ٣٠ .
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ .
(٨) المساعد ٢/ ٣٠ .
(٩) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .

أفعل التفضيل في إذا وإذ فيكون شبيهًا بما فسرّ منه . انتهى . وأجاز بعضهم أن تكون كان . المقدرة ناقصة ؛ فيكون بسرًا ورطبًا خبرين لا حالين ، واستدل على ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء وقيل: العامل في الحال الأولى في المثال المذكور اسم الإشارة ، وقيل: التنبيه ، والعامل في الثانية أفعل التفضيل ، وهو ضعيف ولا يطرد في كل موضع ؛ لأن نحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا ليس فيه اسم إشارة ، وقوله: غالبًا لم يبين في الشرح ما احترز عنه به ، ونصوا على منع تقديم الحالتين عليه ، و أنه لم يسمح تأخيرها ؛ إلا أن بعضهم أجاز تأخيرها بشرط أن يلي الحال الأولى أفعل التفضيل مفصولًا بها بينه وبين المفضل عليه فتقول: هذا أطيب بسرًا منه رطبًا .

**ص: وقد يفعل ذلك بذي التشبيه.**

ش : يعني أنه يتوسط بين حالين فيعمل في إحداهما مقدمة ، و في الأخرى متأخرة كقول الشاعر:

أنا فداكهم جميعًا فإن أمـ ::: ـدد أبدهم ولات حين بقاء[1]

وقال آخر:

تعيرنا أننا عالة ::: و نحن صعاليك أنتم ملوكا[2]

أي: نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه ، و أعمله بما فيه من معنى التشبيه ، وفي الارتشاف[3]: الصحيح أن فزارة صعاليك والحالين بعدها على تقدير كان .

**ص: فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر عنه؛ جاز على الأصح توسط الحال بقوة إن كان ظرفًا أو حرف جر، وبضعف إن كان غير ذلك.**

ش : إذا كان العامل في الحال ظرفًا أو حرف جر نحو: زيد عندك قائمًا أو في الدار قائمًا ؛ لم يجز تقديم الحال على الجملة بأسرها فلا يجوز: قائمًا زيد عندك ، وسواء كانت الحال اسمًا كما مثلنا أم ظرفًا نحو: في الدار زيد عندك على أن يكون في الدار حالًا ، وعندك الخبر . قال ابن طاهر[4]: و لم يختلفوا في امتناع: قائمًا زيد في الدار ، وليس بصحيح ؛ فإن الأخفش أجاز في قولهم: فداء لك أبي وأمي أن يكون فداءً منصوب على الحال و العامل فيه لك ، وهو نظير: قائمًا في الدار زيد ، وأجاز ابن برهان[5] التقديم إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا وكانت الحال ظرفًا أو مجرورًا . قال في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤] هنالك ظرف في موضع الحال ، والولاية مبتدأ والخبر لله ، وهو عامل في هنالك التي هي حال وهو ضعيف ، وأما التوسط فله صورتان:

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٠ .
(٢) البيت من المقارب ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣١ .
(٣) ٢/ ٣٥٥ .
(٤) الجمع ٢/ ٢/ ٢٤٠ .
(٥) الجمع ٢/ ٢/ ٢٤٠ .

**إحداهما**: أن يتوسط بين الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر نحو: في الدار قائمًا زيد ، ولا خلاف في جواز ذلك .

**والأخرى** بالقياس وهي مسألة الأصل نحو زيد قائمًا في الدار ، هذه فيها خلاف ، ذهب جمهور البصريين إلى منع ذلك مطلقًا ، وذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه إلى إجازة ذلك مطلقًا سواء كانت الحال ظرفًا أم مجرورًا أم اسمًا صريحًا أم حالاً بالواو نحو: زيد وماله كثير بالبصرة وحجة الأخفش السماع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧] في قراءة من نصب مطويات ، قول ابن عباس رضي الله عنه: نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة وقول النابغة:

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم ::: فيهم ورهط ربيعة بن حذار[1]

وقد تأول المانعون ما استدل به الأخفش فخرجه بعضهم على إضمار أعني وخرجه بعضهم على غير ذلك ، وهو خلاف الظاهر .

قال المصنف[2]: ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة لشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفًا ، انتهى .

وأجاز الكوفيون التوسط إذا كانت من مضمر نحو: أنت قائمًا في الدار . قيل: وتحصل في هذه المسألة أقوال:

الجواز مطلقًا ، والمنع مطلقًا ، وتفصيل الكوفيين ، وتفصيل ابن مالك ، وتفصيل ابن برهان ، فإن إجازته للتقديم في: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤] يقتضي جواز التوسط بطريق الأولى قيل: وما أجازه ابن برهان خلاف ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون .

**ص: ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيدٌ قائمًا، بل ترجح على الخبرية وتلزم في نحو: فيك زيد راغب خلافًا للكوفيين في المسألتين.**

ش: إذا وقع اسم بعد ظرف أو مجرور يحسن السكوت عليه ومعه ما يصلح للخبرية والحالية ؛ جاز جعله خبرًا ، وحالاً بلا خلاف إن لم يتكرر ما في الجملة من ظرف أو مجرور نحو: في الدار زيد قائمٌ وقائمًا قال المصنف[3]: والمختار عند سيبويه والكوفيين النصب في الاسم إن تقدم الظرف نحو: في الدار زيد قائما ، والرفع إن تأخر نحو: زيد في الدار قائم وزيد قائم في الدار .

وقال المبرد[4]: التقديم والتأخير في هذا واحد .

قال المصنف[5]: فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضًا ، وحكم برجحان النصب لنزول القرآن به كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ .
(٤) المقتضب ٤/ ٣١٧ ، ٣١٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٧ .

٥٧٤ ـــــــ

للمفعول، ولو جعلت الأول للآخر، جاز ما لم يلبس، وحكاه في البديع عن ابن السراج، وكذا قال ابن يعيش[١] واعلم أن لتعدد الحال عند تعدد صاحبها بالتفريق طريقين: إحداهما: ما ذكرنا، والأخرى: أن تولي كل حال صاحبه فتقول لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا، ولا إشكال في هذه الطريقة.

**ص: ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع.**

ش: فإذا قلت: لقيت زيدًا راكبًا، فراكبًا حال من زيد لا من التاء، لأنه الأقرب، وأجاز الزمخشري[٢] أن يكون حالاً من كل واحد منهما فإن منع مانع من تذكير أو تأنيث أو غيره؛ جاز ذلك نحو: لقيت هندًا راكبًا، وتقدم الكلام على مسألة لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا.

**ص: وإفرادها بعد إما ممنوع وبعد لا نادر.**

ش: يجب للحال بعد إما أن ترادف بأخرى معادًا معها إما كقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣] قال المصنف[٣]: وإفرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم.

وقد ذكر غيره أنه قد تنوب عن الثانية أو كقول الشاعر:

وقد شفني أن لا يزال يروعني ::: حبالك إما طارقًا أو مغاديًا[٤]

وأما الأفراد بعد لا فمستباح في الشعر كقوله:

فهرت العدي لا مستعينًا بعصبة ::: ولكن بأنواع الخدائع والمكر[٥]

**ص: ويضمر عاملها جوازًا لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره.**

ش: مثال الأول قولك للراحل: راشدًا مهديًا بإضمار اذهب، ومثال الثاني: راكبًا لمن قال: كيف جئت، ويلى مسرعًا. لمن قال: لم تنطلق بإضمار جئت وانطلقت، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] بإضمار نجمعها.

**ص: ووجوبًا إن جرت مثلًا أو بيت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم أو نابت عن خبر أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ أو غيره.**

ش: مثال الجارية مثلاً قولهم حظيين بنات صلقين كنّات، أي: عرفتم ونحو ذلك ومثال الذي يبين بها ازدياد ثمن شيئا فشيئا: بعته بدرهم فصاعدًا تريد فذهب الثمن صاعدًا، والعطف في هذا بالفاء أو بثم والفاء أكثر، وقوله أوغيره مثله في الشرح: تصدق بدينار فسافلاً تريد: فانحط المتصدق به سافلاً قيل: ويحتاج إلى نقله عن العرب، ومثال النائبة عن الخبر: ضربي زيدًا قائمًا، ومثال الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال: أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى، وفي

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤٥٦.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٥٥.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠.
(٤) البيت من الطويل، وهو للأعطل في الدرر ٦/ ١٣٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٢٩.

٥٧٦ ـــــــ

الأول: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] ، و ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠] ومن الثاني قولـه تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء: ٧٩] ، وقولـه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [النحل: ١٢] وجعل المصنف في الشرح زيد أبوك عطوفًا وهو الحق ندبًا من قبيل المؤكد لعامله وهو موافق معنًى لا لفظًا ، قال[1]: لأن الأب والحق صالحان للعمل فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما .

**ص: ويؤكد بهما أيضًا في بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودًا محضًا.**

ش : مثال ذلك في بيان يقين قولـه:

**أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي**[2]

والفخر: أنـا فـلان ، شـجاعًا أو كريمًا ، والتعظيم: هو فلان جليلاً مهيبًا ، والتصاغر: أنا عبدك فقيرًا إلى عفـوك ، والتحقير: هـو فـلان مأخوذًا مقهورًا ، والوعيد: متمكنًا منك فائق غضبي ، ولا تكـون هذه الحال الموعدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم في تقدم العلم بـه وقولـه: خبر جملة يعني أن هذه الأحوال مؤكدة لما تضمنه الخبر من الدلالة على تلك الأوصاف ، وقولـه: معرفتان إنما شـرط ذلـك ؛ لأن هذه الأحوال إنما لشيء قد استقر وعرف ، وقولـه: جودًا محضًا احتراز مـن أن يكـون أحدهمـا مشـتقًا أو في حكـم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذٍ مؤكدة لـلجملة ، ولا يحـتاج إلى تقديـر عـامل ؛ ولذلك جعل المصنف زيدًا أبوك عطوفًا وهو الحق مبينًا من المؤكدة لعاملها كما سبق .

**ص: وعامـلها أحق ونحوه مضمرًا بعدهما إلا الخبر مؤولاً بمسمى خلافًا للزجاج ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا خلافًا لابن خروف.**

ش : قـال في الشرح[3]: وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه و أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا ، وإن كان أنا فالتقدير: أحق أو أعرف أو اعرفني . انتهى .

وكـون العـامل فـيها مقـدرًا هـو مذهـب سيبويه وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر لتأوله بمسمي ، وقال ابن خروف: إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبيه .

**فصل: تقع الحال جملة خبرية مفتتحة بدليل استقبال تضمنة ضمير صاحبها.**

ش : احـترز بالخـبرية مـن الطلبية فإنها لا تقع حالًا فإن وقـع ما يـوهم ذلـك تـؤول لقولـه أبي الدرداء: وجدت الناس أخبر تقلة أي مقوّلاً فيهم ، وفي البسيط: جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حـالًا يقـول: تركـت عـبد الله قـم إليـه ، وتركـت عـبد الله غفر الله لـه ، ويدخل تحت قولـه خبرية الشـرطية ، وتقـع حـالًا نحو: افعل هذا إن جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧ .
(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: وهل بدارة يالللناس من عار ، وهو السالم بن دارة في الكتاب ١/ ٢٥٧ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٨ .

ذكر ذلك في البسيط ، واحترز بقوله: غير مفتتحة بدليل استقبال من المفتتحة بحرف تنفيس أو بـ"لن" ، ولا يجوز أن تقع حالًا ، وكذلك لا تكون تعجبية عند من يرى أن التعجب خبرًا ، والأصل أن تتضمن جملة الحال ضميرًا يعود على صاحبها .

**ص: ويغني عنه في غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت عارٍ من قد أو منفي بلا أو بماضي اللفظ تال لثلا أو متلو بأو واو تسمى واو الحال و واو الابتداء**

ش : يعني أن الواو المذكورة تغني عن الضمير في غير ما ذكر ، ولا تغني عنه في الجملة إذا وقعت حالاً مؤكدة نحو: أبو بكر الخليفة قد علمه الناس ، وهو زيد لا شك فيه ، وكذلك لا تغني عنه في المصدرة بمضارع مثبت عارٍ من قد نحو: جاء زيد ولا يضحك عمرو بالاستغناء بالواو عن الضمير ، أو ما كقول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ::: فما لك بعد الشيب صبًا متيما[1]

أو بماضي اللفظ تالٍ لثلا نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [يس: ٣٠] أو متلو بأو لقوله:

كن للخليل نصيرًا جار أو عدلاً ::: ولا تشح عليه جاد أو بخلاً[2]

فجميع هذه المواضع لا تغني فيها الواو عن الضمير ، وقوله: واو هو فاعل تغني ، وتسميها واو الحال هو الشهير ، وتسمي واو الابتداء باعتبار أنه قد تقع بعدها الجملة الابتدائية وقدره سيبويه بـ"إذ" و واو الحال ليست عاطفة ، ولا أصلها العطف خلافًا لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة كواو رب ، قال: ويدل على ذلك أن أو لا تدخل عليها قال تعالى: ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] فلو قلت أو وهم قائلون لم يجز ، فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك فيها .

**ص: وقد تجامع مع الضمير في العارية من التصدير المذكور.**

ش : فيجوز في الجملة العارية من التصدير المذكور ثلاثة أوجه انفراد الضمير ، والاستغناء عنه بالواو واجتماعهما على تفصيل سيأتي .

**ص: واجتماعهما في الاسمية والمصدرية بليس أكثر من انفراد الضمير.**

ش : مثال اجتماعهما في الاسمية: ﴿ وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ ﴾ [البقرة: ٤٤] وهو كثير ومثال ذلك في المصدرة بليس: ﴿ وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ومثال انفراد الواو في الاسمية و ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف: ٨] ، و ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥] وذهب ابن جني في الصناعة إلى أنه لابد من تقدير الضمير الرابط مع الواو فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير والشمس طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ، ودلت الواو على ذلك ، ومذهب الجمهور أنها حالية من الضمير ، وإنما وقعت هذه الجملة حالًا ، وليست هيئة لزيد على

---

(١) البيت بلا نسبة في المساعد ٢/ ٤٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٣ .

تقدير: جاء زيد موافقًا طلوع الشمس، ومثال انفراد الواو في ليس قوله:

دهـــم الشـــتاء ولســـت أملـــك عدة ::: والصـــبر في الســـوات غـــير مطـــيع[1]

وأما انفراد الضمير في الجملة الاسمية فهو كثير فصيح هذا مذهب الجمهور، وزعم الزمخشري أنه نادر فجعل قولهم: كلمته فوه إلى فيّ من النادر، قال المصنف[2]: وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبه في الكشاف فجعل قوله: ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: ٣٦] في موضع نصب على الحال وكذا فعل بـ ﴿ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [الرعد: ٤١]. انتهى.

وما ذهب إليه الزمخشري محكي عن الفراء وكثر المصنف في الشرح الشواهد على انفراد الضمير وقال[3]: وعندي أنه أقيس من انفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير قد وجد في الحال وشبيهيها وهما الخبر والنعت. انتهى.

وفي المسألة وجه ثالث لأبي الحسن الأخفش وهو أن الجملة إذا كان الخبر فيها اسمًا مشتقًا متقدمًا؛ فلا يجوز دخول الواو عليه نحو: جاء زيد وجهه حسن، وإن تأخر جاز.

فرع: يجب انفراد الضمير في الجملة الاسمية إذا عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤].

ص: وقد تخلو منهما الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة.

ش: حكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلومًا كقولك: مررت بالبر قفيز بدرهم أي قفيز منه بدرهم، وجاز هذا كما جاز في الابتداء، ويعني بقوله: وقد يخلو منهما أي لفظًا؛ لأن الضمير مقدر ومنه قول الحطيئة:

يـــا لـــيلة قـــد بـــتها ::: بجـــدود نـــوم العـــين ســـاهر[4]

أي نوم العين مني، ويجوز أن تجعل الألف واللام مغنية عن الضمير على رأي الكوفيين ومن وافقهم.

ص: وقد تصحب الواو المضارع المثبت عاريًا من قد، أو المنفي بـ"لا" فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر.

ش: مثال ذلك قول العرب قمت وأصك عينه، حكاه الأصمعي، وقول الشاعر:

فـــلما خشـــيت أظـــافيرهم ::: نجـــوت وأرهـــنهم مالكًـــا[5]

وقرأ ابن ذكوان "فاستقيما ولا تتبعان" بتخفيف النون والأصح أن ذلك مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون الفعل خبرًا عنه فتصير جملة الحال اسمية، وإنما احتيج إلى هذا التأويل؛ لأن الفعل المضارع يشبه الاسم فلا تدخل الواو عليه، كما لا تدخل على الاسم إذا وقع حالاً، وإن

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٠٣.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٦.
(٤) البيت من الرجز، وهو في ديوانه ٣٢.
(٥) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في الأشموني ٢/ ١٤٤.

٥٨٠ ـــــــ

فلو كانت غداة البين منت ::: وقد رفعوا الخدور على الخيام[1]

وأنشد في الشرح[2] على ذلك قول امرئ القيس:

أيقتلني وقد شغفت فؤادها[3]

وهو وهم، لأن الجملة ضمير وقد أنشد قبل ذلك على الصواب.

**فصل: لا محل إعراب[4] للجملة المفسرة وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك.**

ش: لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل جملتان تشبهانها وتغايرانها؛ وجب التنبيه عليهما وعلى ما يتميزان به وهما المفسرة والاعتراضية وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب، فالمفسرة كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] بعد قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ [آل عمران: ٥٩] وقول النابغة:

تكلفني ذنب امرئ وتركته ::: كذي العر يكوى غيره وهو رافع[5]

بهذا مثل في الشرح، وظاهره أن الجملة في الآية والبيت مفسرة للمفرد وفي شرح الصفار[6]: لا تفسر الجملة إلا بمثلها، ولا المفرد إلا بمثله فإن جاء خلاف ذلك لم يكثر وذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] الجملة مفسرة لآدم وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ [الصف: ١٠] ثم قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [الصف: ١١]. انتهى.

وما ذهب إليه من أن المفسرة لا موضع لها من الإعراب هو مذهب الجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها على حسب ما هي تفسير له، وقال الشلوبين: التحقيق فيها على حسب ما تفسر، فإن كان له محل من الإعراب، كان لها موضع من الإعراب وإلا فلا فمثل زيدًا ضربته لأن موضع له من الإعراب ومثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] له موضع من الإعراب؛ لأن المفسرة في موضع خبر إن فالمفسرة في موضع رفع وعلى هذا مسألة أبي علي: زيد الخبز أكله، فأكله مفسر العامل الخبز وله موضع، لكونه خبرًا عن زيد وكذلك مفسرة، وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسر وكذلك مسألة: الكتاب إن زيدًا تكرمه يكرمك فتكرمه تفسير للعامل في زيد، وقد ظهر الجزم قال: وهذا بديع.

**ص: ولا الاعتراضية وهي المفيدة تقوية بين جزئي صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك.**

ش: مثالها بين الموصول وصلته:

ماذا ولا عتب في المقدور ::: يعظيك بالنجح أم خسر وتضليل[7]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في شعراء النصرانية ٧١٣.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٤.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: كما شغف المهنوءة الرجل الطائل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٩.
(٤) في ر: من الإعراب.
(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة في ديوانه ٨١.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٦٥.

٥٨٢ ـــــــ

قال المصنف[1]: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. انتهى، وهذا إنما هو على جعل الباء متعلقة بأرسلنا المتقدم وقد سبق في باب الاستثناء أن هذا ونحوه لا يجوز تعلق الحرف بما قبل إلا، بل يقدر له فعل يتعلق به وقال في الكشاف[2]: وإن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾ إلى قوله: ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٦] اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهما: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: ٩٥] و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ [الأعراف: ٩٧] قال في الشرح[3]: وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل. انتهى.

قيل: وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح وإنما هو أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها، والله أعلم.

ولما ذكر المصنف أن جملتي التفسير والاعتراض لا موضع لهما من الإعراب دعا ذلك إلى تتميم الكلام على الجمل فنقول: أصل الجملة ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب؛ لأن ما له منها موضع من الإعراب إنما هو لوقوعه موقع المفرد، وأصل الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فالضابط إذن أن كل جملة حلت محل مفرد؛ فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا تحل محل مفرد، فلا موضع لها من الإعراب فالتي لها موضع سبع جمل: الخبرية والحالية والمحكية بالقول والمضاف إليها والمعلق عنها العامل والتابعة لما هو معرب أوله محل من الإعراب والواقعة جواب أداة شرط جازمة إذا لم تظهر فيها جزم كذا أطلق بعض النحويين، فالتحقيق أن جواب الشرط العامل لا موضع له من الإعراب إلا إذا تصدرت الجملة بالفاء أو بإذا الفجائية، وإما إذا كان فعلها ماضيًا فالفعل نفسه في محل جزم، والجملة لا محل لها بدليل أنه لو كان مضارعًا؛ لظهر فيه الجزم، وأيضًا فإن الجملة الواقعة جوابًا للشرط لا يتقدر بمفرد، وهي حالة محله فوجب ألاَّ يجعل لها موضعًا من الإعراب، وأيضًا فإنه لو جعلت الجملة في نحو: إن قام زيد قام عمرو في موضع جزم، لم يكن للفعل وحده، ولو كان كذلك لامتنع أن يعطف على محله بالجزم، فإن قيل: فالجملة المصدرة بالفاء أو بإذا ليست حالة محل المفرد فينبغي ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب، قلت: الجملة المصدرة بالفاء أو بإذا واقعة موقع الفعل الذي هو الأصل؛ لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، فهي إذن حالة محل مفرد وهو الفعل، ولا يعني بالمفرد الاسم فقط، وأيضًا فإن المصدرة بهما لم تصدر بما يقبل الجزم لا لفظًا ولا محلاً والمصدرة بالفعل صدرت بما تقبله لفظًا إن كان معربًا ومحلاً إن كان مبنيًا، والجزم من إعراب الفعل لا يشركه فيه غيره، وقد اتضح بما ذكرناه أيضًا أن جملة الشرط لا موضع لها، بل لفعلها بدليل ظهور الجزم فيه إذا كان مضارعًا، والتي لا موضع لها من الإعراب تسع: الابتدائية، والصلة والاعتراضية، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة نحو: ولما، والواقعة جوابًا لها، والتابعة لما لا موضع له من الإعراب، وقد

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.
(٢) الكشاف ٢/ ٩٨.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

بسطت الكلام عليها في هذا غير الموضع ونظمتها في أبيات وهي هذه:

جُمَلٌ ألَتْ وفَا محل معرَّب ::: سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ::: وكذا المضاف فما بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما ::: و معرب أو ذو محل قاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء أو ::: بإذا وبعض قال غير مقيَّد
وأنث تسع ما فما من موضع ::: صلة ومعترض وجملة مبتدي
وجواب إقسام وما قد فسرت ::: ق أشهر والحلف غير مبعد
وبعد تحضيض وبعد معلق ::: لا جازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ما له ::: من موضوع فاحفظه غير مفند

وذكر بعضهم من الجمل التي لا موضع لها الجملة الشرطية التي حذف جوابها لتقدم الدليل عليه نفسه أو تقدم طالب الدليل عليه فليتأمل.

• • •

## بـــاب: التمـــييز

ش: يقال التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين.

**ص: وهو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع.**

ش: مـا فـيه معـنى مـن جـنس يشمل التمييز، وثانى منصوبى أستغفر، والمشبه بالمفعول، وما أضيف إليه من التمييز وصفه اسم لا الجنسية ذكر جميع ذلك في الشرح[1] قال: وصدر حدة بما فيه معنى من احتراز من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود، وتقييد من بالجنسية يخرج ثانى منصوبى:

استغفـــر الله ذنبًا

ونحـوه؛ لأن مـن المقـدرة هـنا غـير الجنسـية فليس تمييزًا بل مفعولاً به، وقولـه من نكرة يخرج المشبه بـالمفعول نحـو: زيد حسن وجهه، فإن فيه ما في حسن وجهًا إلا التنكير، وقولـه: منصـوبة يخـرج مـا أضـيف إلـيه من التمييز نحو: رطل زيت، وقولـه فضلة أخرج اسم لا الجنسية، وقولـه: غـير تـابع أخـرج مـا جعـل تابعًـا للعدد من جنس المعدود نحو: قبضت عشرة دراهم فليس بتمييز، وأخرج أيضًا صفة اسم لا المنصوبة نحو: لا رجل ظريفًا وفيه نظر.

**ص: وتمييـــز إما جملة وسببي، وإما مفردًا عددًا ومفهم مقدار أو مثلية أو غيرية أو تعجب بالنفي على جنس المراد.**

ش: التمييز ضـربان منتصـب عـن تـمام الكـلام وهـو الـذى يرفع الإبهام عن نسبة في جملة أو ماضـاهاها، ومنتصـب عـن تـمام الاسم، وهو والذى يرفع الإبهام عن مفرد، وفى قولـه وتمييز إما جملة تسامح، وإنما هو مفسر لما انطوى عليه الكلام، فإذا قلت تصبب زيد عرقًا، فإن المتصبب شيء مـن زيـد، ففسر المتصبب بالعرق فإذًا كلا النوعين يفسر ذاتًا مبهمة، ولكن المنتصب عن تمام الاسم يـرفع الإبهام عن ذات مذكورة، والمنتصب عن تمام الكلام يرفع الإبهام عن ذات مقدرة؛ لأنها غير مذكـورة، ولكـنها مفهومـة مـن الجملة إذا تقرر هذا فميز الجملة سيأتى، والمفرد إما عدد نحو: أحد عشـر رجـلاً، أو مفهـم مقـدار ويشمل الكيل والوزن والمساحة، وما أشبهها نحو: عندى قفيز بُرًّا، ورطل سمنًا وشبرُ أرضًا.

أو مثلية كقولهم: أنا مثلها إبلاً، وفى الحديث: "مثل أحد ذهبًا" أو غيرية كقولهم: لنا غيرها شاةً أو وتعجـب نحـو: ويحـك رجـلاً وأحسبك به رجلاً ولله دره فارسًا، وسيأتى ما انتصب في التعجب عن تمام الكلام.

وجعل المصنف[2] العدد قسيم المقدار كأبى على وابن عصفور، وجعله ابن الصائغ والأبذى[3] قسـمًا في المقاديـر، وقال في البديع: والعدد وإن كان مقدار إلا أنه ليس لـه آلة يعرف بها، ولم يجعل المصنف مثلاً من المقادير فلذلك عطفه على المقدار كمذهب الفارسى وجعل سيبويه مثله من المقادير

---

(١) ٢/ ٣٧٩، ٣٨٠.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٠.
(٣) الارتشاف ٢/ ٣٨١.

٥٨٦ ـــــــ

الأقطار برًا ، فلما كان المميز في هذا المثال ونحوه مضافًا إلى غير التمييز تقديرًا ، امتنع أن يضاف إلى التمييز كما لا يضاف إليه المضاف صريحًا ؛ كذا قال في الشرح[1] ، ويعني بنحوه متفقئ شحمًا وشبهه ، وما ذهب إليه من أن انتصاب التمييز في ذلك ونحوه عن تمام المفرد مخالف لقول سيبويه وغيره من النحويين كما سيأتي ، وقوله أو مقدرًا يعني أنه يجوز حذف التنوين المقدر والإضافة نحو: رأيت رجلاً أشعث رأسًا ، وهند شنباء أنيابًا ، ويقال: أشعث رأس وشنباء أنياب واستثنى من ذلك ثلاثة أنواع:

**أحدها**: ملآن ماءً ما هو مضاف إلى غير التمييز تقديرًا كما سبق ، وهذا كما تقدم عند غيره من المنتصب عن تمام الكلام ، وكذلك الذي قبله نحو: شنباء أنياب .

**والثاني**: أحد عشر درهمًا وبابه للزوم تنوينه تقديرًا وهذا من المنتصب عن تمام الاسم لا خلاف في ذلك .

**والثالث**: أكثر مالاً ونحوه ، وهو أفعل التفضيل المميز بسببي ، وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلاً كقولك: في زيد أكثر مالاً: زيد كثر ماله ، فهذا لا يجوز فيه الإضافة للزوم تنوينه تقديرًا وبلزوم التنوين تقديرًا ، وعلل المصنف[2] منع الإضافة في أحد عشر وأفعل التفضيل .

قال الشيخ أثير الدين: والذي أقول: إنه ليس في أحد عشر ولا في أفعل التفضيل تنوين مقدر ؛ لأن أحد عشر مبني وأفعل التفضيل لا ينصرف والذي منع الصرف منع التنوين . انتهى . وهذا النوع الثالث - أعني السببي المنتصوب بعد أفعل - عند غير المصنف مما انتصب عن تمام الكلام وقوله: أو تكون نون تثنية أو جمع تصحيح ، يعني أنه يجوز حذف نون التثنية والإضافة فتقول: عندي قفيزًا بُر ومنوا سمن ، وكذا نون الجمع نحو: حسنو وجوه ، وهذا على ما قال من أنه منتصب عن تمام الاسم ، ولم يذكر نسبة الجمع فعلم أن نونه لا تحذف لإضافته إلى مميزه ، ولا يقال: عشرو درهم ، وقاس عليه بعض النحويين فأجاز ذلك في بقية العقود وقوله: أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه قال في الشرح[3]: فإن كان أفعل مضافًا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه ، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان مميزًا كقولك: زيد أشجع الناس رجلاً وأشجع رجل . انتهى .

واحترز بقوله: صالحًا لقيام التمييز مقامه من نحو: لله دره فارسًا ، وملء الأرض ذهبًا ، فإن المضاف إليه في ذلك لا يجوز حذفه ، وجر التنوين بالإضافة لعدم صلاحيته ، وقوله في غير ممتلئين وممتلئتين هذا مستثنى من التثنية الجمع والعلة في ذلك مفهومة مما تقدم في ممتلئ وملآن كذا قاله المصنف[4] وهو بناؤه على أنه منتصب عن تمام الاسم كما سبق .

**ص: ويجب إضافة مفهم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام.**

**ش**: مثال ذلك في ظرف عسلٍ وكيس دراهم تريد ظرفًا للعسل وكيسًا يصلح للدراهم ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢ .

فالإضافة في هذا النوع متعينة فلو أردت عسلاً ملأ ظرفًا ودراهم ملأ كيسًا جاز لك أن تضيف وتجر وأن تنون وتنصب قاله في الشرح[1]، واعلم أنه إذا أريد بالآلات المقدرات بها جاز فيها أربعة أوجه: النصب على التمييز لا بمعنى مقدار كذا والجر بالإضافة على معنى من؛ لأنه بعض ما يضاف إليه والإتباع على النعت عند سيبويه وضعف لأنه جامد، وقال ابن السراج: رطل زيت على البدل، والنصب على الحال، وفيه أيضًا تكلف تضمينه معنى المشتق.

ص: وكذا إضافة بعض لم يغير تسميته بالتبعيض فإن تغيرت به رجعت الإضافة والجر على التنوين والنصب.

ش: مثال الواجب الإضافة؛ لكونه بعضًا لم تتغير تسميته بالتبعيض جوز قطن وحبُّ رمان، وغصن ريحان، وتمتم نخلة وسعف مقل، ومثال ما تغيرت تسميته جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، فإن لها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها الهيئات اللائقة لها، فلك في هذا النوع الجر بالإضافة، والنصب على التمييز أو الحال، والإضافة أرجح هذا ما ذكره المصنف[2] فقد جعل بعضهم هذا النوع كالآلات ففصل في قولك عندي جبة خزيين إن تريد إن عندك مقدار جبة للخز تجري الأوجه الرابعة وبين أن تريد جبة نسجت من خز فالإضافة: لا يجوز النصب على التمييز بل إن جاء فعلى الحال.

ص: وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالاً وفاقاً لأبي العباس.

ش: قال في الشرح[3]: تقدم في باب الحال بيان شبه سيبويه في جعله حالاً، والأول قول أبي العباس وهو رأيي؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل مع أن فيه ما في المجمع على كونه تمييزًا بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى فإن كان ما قبل خز وفضة وشبهها معرفة رجحت الحالية وقد تقدم ذلك في باب الحال. انتهى.

وقال في باب الحال: فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً. انتهى.

وصحح بعضهم مذهب سيبويه قال: لأنه لا يجوز النصب على التمييز في هذا الباب إلا إذا تقدر الخفض في لفظ المسألة أو في أصلها وخفض جبة في هذه المسألة على تقدير أن المراد الجبة المنسوجة من الخز غير متقدر لا في اللفظ ولا في الأصل؛ لأنه لا تقدر على هذا المعنى إضافة مقدار إلى جبة؛ ولذلك حمل سيبويه انتصابه على الحال؛ ولهذا أنه إذا أراد بقوله: عندي جبة خز مقدار جبة؛ جاز النصب على التمييز.

ص: ويجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يجز عددًا ولم يكن فاعل المعنى.

ش: يجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل من تمييز المقدار وغيره نحو: قفيز من برّ، ورطل من سمن، وشبر من أرض، ولنا مثلها من شاء، وغيرها من إبل، ووجه من رجل، وحسبك به

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤.

من رجل ، ولله دره من فارس ، واستثنى من ذلك نوعين:

**أحدهما**: تمييز العدد نحو وأحد عشر درهمًا .

**والثاني**: ما كان فاعل المعنى نحو: زيد أكثر مالاً وأطيب نفسًا تتفجر أرضه عيونًا ، ويلحق بذلك ما كان نائبًا عن الفاعل معنى نحو مسرور قلبًا ، وإنما استثنى المصنف هذا النوع الثاني ؛ لأنه عنده منتصب عن تمام الاسم كما سبق ، وقال غيره: يجوز دخول من على التمييز المنتصب عن تمام الاسم إلا تمييز العدد ، فإنها لا تدخل عليه إلا مردودًا إلى الجمع نحو: عشرون من الدراهم .

**تنبيه**: من الداخلة على التمييز للتبعيض ، ولذلك لم يدخل على ما هو فاعل معنى ؛ لأنه ليس أعم من المفسرة وقال الشلوبين[1]: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه[2] ، كما زيدت في ما جاءني من رجل قال: إلا أن المشهور من مذهب النحاة – ما عدا الأخفش – أن من لا تزاد إلا في غير الواجب . انتهى .

قيل: ويدل على صحة ذلك إنه عطف على موضعها نصبًا ، قال الخطيئة:

طافت أمامه بالركبان آونة ::: يا حسنة من قوام ما ومنتقبا[3]

وقال ابن عصفور الصحيح عندي أنها ليست بزائدة .

**فصل: مميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول.**

ش: قال في الشرح[4]: المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعليه مبهمة النسبة نحو: طبت نفسًا و ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ [مريم: ٤] ، و ﴿ فَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ [القمر: ١٢] ، وامتلأ الكوز ماءً وكفى الشيب ناهيًا ، وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصًا مع إن كل تمييز فضله على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطًا من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره ، فإن الإبهام في إحدى جزئي جملته فأطلق على مميزه مميز مفرد وعلى مميز هذا النوع مميز جملة . انتهى .

فيشترط أن يكون بعد جملة فعلية ؛ فلذلك جعل مثل زيد طيب نفسًا وسرعان ذا إهالة من مميز المفرد كما سبق وهذا اصطلاح غريب لا يعرف لغيره ، والذي ذكره النحويون أن مميز الجملة هو الذي يرفع الإبهام عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها ، وسموه منتصبا عن تمام الكلام فقد تكون بعد جملة فعلية نحو: طاب زيد نفسًا أو بعد جملة اسمية نحو: زيد طيب نفسًا أو بعد اسم فعل ومرفوعه نحو: سرعان ذا إهالة فكل هذا منتصب عن تمام الكلام ؛ لأن الإبهام ليس في أحد جزئي الجملة ، وإنما هو في نسبة أحد الجزأين إلى الآخر ، وسبق في أول الباب الإشارة إلى هذا المعنى وقوله منصوب منها الفعل أي من الجملة ، وهذا على ما اختاره ، وقال غيره: منصوب بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر واسم الفعل هذا مذهب

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٨٤ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣١٥ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه ١١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٣ .

سيبويه والزجاج والمازني والمبرد والفارسي[١].

قال ابن عصفور[٢]: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، وإليه ذهب ابن عصفور، وقوله: يقدر غالبا إسناده إليه مضافا إلى الأول يريد أنه يقدر إسناده إليه فاعلاً، فإذا قلت: طبت نفسًا فهو منقول من فاعل، وأشار بقوله: غالبًا إلى المنقول عن المفعول نحو: فجرنا الأرض عيونًا وإلى ما لا يصلح إسناده إليه ولا لإيقاعه عليه نحو: امتلأ الكوز ماءً و كفى بالله شهيدًا، وما أحسن الحليم رجلاً، كذا قال في الشرح[٣]، فأما امتلأ الكوز ماء فقيل: هو مشبه بالمنقول وقيل: منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع، فأصله الكوز فماء فاعل ملأ الذي طاوعه امتلأ وجعل بعضهم: كفى بالله شهيدًا من المنتصب عن تمام الاسم وشبهه بالمقدار وكونه منتصبا عن تمام الكلام هو الظاهر وأما ما أحسن الحليم رجلا فكأن قيل: حسن الحليم رجلا فهذا تمييز ليس محولا عن فاعل قال بعضهم: فيمكن أن يجرى فيه الخلاف كما جرى في كفى بالله شهيدًا، ولو قلت: بما حسن الحليم عقلا فهو منتصب عن تمام الكلام بخلاف وهو منقول من الفاعل، وأما المنقول من المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز وأنكره الشلوبين وتلميذاه الأبذي وابن أبي الربيع[٤]، وحمل الشلوبين عيونًا على الحال، وحمله أبو الحسن على البدل أو على إسقاط حرف الجر، وقال الأبذي متأولاً كلام الجزولي: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول الذي لم يسم فاعله نحو: ضرب زيد ظهرًا وبطنًا وفجرت الأرض عيونًا.

**ص: فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر.**

ش: أشار بذلك إلى أنه إذا قيل: كرم زيد أبًا فهذا يصح أن يقع أب خبراً لزيد فتقول: زيد أب، فيحتمل أن يكون المراد كرم زيدٌ نفسه أبًا أي: ما أكرمه من أب، ويحتمل أن يكون المراد كرم أبو زيد أبا أي: ما أكرم أباه من أب فالتمييز في الاحتمال المتقدم الأول أي: هما في الحقيقة شيء واحد، وهو في الاحتمال الآخر ما لابس الأول أي: المضاف إليه تقديرًا أو ليس تقدير الإضافة شرطًا، وإنما ذكرنا تقريبًا قاله المصنف[٥] وعلى الاحتمال الأول يجوز دخول من عليه وعلى الاحتمال الثاني لا يدخل عليه؛ لأنه محول عن الفاعل.

**ص: وإن دل الثاني على هيئة وعى به الأول؛ جاز كونه حالاً، والأجود استعمال من معه عند قصد التمييز.**

ش: مثال ذلك: كرم زيد ضيفًا فإذا أريد أن زيدًا هو الضيف جاز أن تجعل ضيفًا حالاً لدلالته على هيئة وتمييز لصلاحيته أن يقترن بمن والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعًا لتوهم الحالية وإن لم يعن به الأول تعين نصبه على التمييز، ولا يجوز دخول من؛ لأنه عن الفاعل.

**ص: ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحد لمعنى ماله خبرًا.**

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٧٧.
(٢) المساعد ٢/ ٦٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤.
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٧٨.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤.

ش : فتقول: كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً ، فتجعل التمييز مطابقًا ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله في المعنى كما يطابقه لو جعل خبرًا ، فأما قوله: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩] فإن الرفيق والخليط والصديق والعدو ، ويستغنى بمفردها عند جمعها كثيرًا في الأخبار وغيره ، وزاده هنا حسنًا أنه تمييز والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجميع نحو: عشرون رجلاً ، ويمكن أن يكون الإفراد ؛ لأن الأصل وحسن رفيق أولئك رفيقًا .

ص: وكذا إن لم يتحدا ولم يلزم إفراد لفظ المميز لإفراد معناه أو كونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه.

ش : يعني أنه يطابق أيضًا وإن لم يتحدا نحو: حسن الزيدون وجوها وشرط في ذلك ألاَّ يلزم إفراد لفظ المميز إما لإفراده معناه كقولك في أبناء رجل: طاب بنو فلان أصلاً وكرموا أمًا وأبًا ، لكونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: زكا الأتقياء سعيًا ، وجاد الأذكياء وعيا ، فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله ، لجاز فيه ما جاز في أسماء الأشخاص نحو: تخالف الناس آراءً وقوله تعالى: ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ [الكهف: ١٠٣] .

ص: وإفراد المباين بعد جمع إن لم يتوقع في محذور أولى.

ش : مثال ذلك: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء: ٤] وقر الزيدون عينًا فالإفراد في هذا النوع أولى ؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل فأشبه مميز عشرين ، ويجوز طبن نفوسًا ، وقر الزيدون عيونا ، فإن أوقع الإفراد في محذور لزمت المطابقة نحو: كرم الزيدون آباءً ولابد من جمعه ؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفًا بالكرم وفي الجمع أيضًا احتمال أن يكون المراد كرم أبا الزيدين ولكنه مغتفر ؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى لآخر .

ص: ويعرض لتعريف الجملة تعريفه لفظا فيقدر تنكيره، أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين.

ش : مثال ذلك قول الشاعر:

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[1]

فزاد الألف واللام كما زيدتا في رواية البغداديين: الأحد عشر الدرهم ، وقد يرد معرفة بالإضافة كقول العرب: غبن رأيه ووجع بطنه ، وألم رأسه ، وفيه توجيهات .

**أحدها**: أن تجعل الإضافة منوية الانفصال كما فعل سيبويه[2] في قولهم كل شاة وسخلتها بدرهم .

**الثاني**: أن يجعل رأيه ونحوه مفعولاً به ويؤول ناصبه بمتعد بنفسه كأنه قيل سواء رأيه وشكا بطنه ورأسه ، وبهذا الاعتبار قال بعضهم في سفه نفسه: أهلك نفسه ، وقال المبرد: ضيع نفسه ، وقال

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ، وهو لراشد اليشكري في شرح الكافية ١/ ٣٢٤ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٠ .

الزمخشري: امتهن نفسه ، وقال صاحب العجائب والغرائب: من سفه في موضع نصب بالاستثناء من فاعل يرغب نفسه توكيد للمستثنى .

**الثالث**: أن ينتصب رأيه ووجع في بطنه وألم في رأسه ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل .

**الرابع**: أن ينتصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على المتعدى كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية في نحو قولهم: هو حسن وجهه والوجه ، إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات ؛ وذلك لئلا يظن الفعل اللازم متعديًا ، ومن شذوذ وروده في الفعل ما في الحديث من قول راويه: "إن امرأة كانت تهراق دماؤها" فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام ، ويجوز أن يكون أراد تهريق دماء ثم فتح الراء وقلب الياء ألفًا لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله بل هي على لغة طيء كما قال شاعرهم:

**ونصطاد نفوسًا ينت على الكرم**[1]

إلا أن المشهور من لغة طيء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه ، وجميع هذا ملخص من كلامه في الشرح[2] ، وقوله لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافًا للكوفيين وشبهتهم التمسك بما ورد من ذلك وقد تقدم تأويله ، ووافقهم ابن الطراوة قيل: والخلاف واقع في مميز المفرد ومميز الجملة فتخصيص المصنف مميز الجملة بذلك ليس بجيد .

**ص: ولا يمنع تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا وفاقا للكسائي، والمازني والمبرد.**

**ش**: استدل من أجاز بالقياس والسماع ، فالقياس أنه كسائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، والسماع قول الشاعر:

**وما كان نفسًا بالفراق تطيب**[3]

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منعه وحكاه غير المصنف عن الفراء ، واستدلوا بأوجه من القياس ، وزعم ابن السيد وابن عصفور أنه لم يجئ منه إلا هذا البيت وقال: لا حجة فيه لأنه ضرورة قال ابن السيد وغيره ولأن الرواية: وما كان نفسٌ ، كذا قال الزجاج ، وليس كذلك بل الشواهد على ذلك كثيرة وراوية: وما كان نفسًا شهيرة ودفعها بالرواية الأخرى غير ممكن والاعتراف بصحة الروايتين متعين والحكم بالجواز مقبول .

قال المصنف[4]: وبه أقول وقد تأول بعضهم: وما كان نفسًا على أنه خبر كان ؛ لأن المراد بالنفس الإنسان أو على حذف مضاف . أي: ذا نفس ، ومن الشواهد الصريحة قوله:

**أنفسًا تطيب بنيل المنى ::: وداعي المنون ينادي جهارًا**[5]

وقوله بعض الطائيين .

---

(١) صدر بيت من المسرح ، وعجزه: تستوقد النبل بالحفيض ، وهو لرجل من طيء في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨ .
(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ، وهو للمخبل السعدي في شرح الكافية ٢/ ٧٧٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ .
(٥) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٥٤ .

إذا المـــرء عيـــنًا قـــر بـــالأهل مـــثوًى ::: ولم يعـــن بالإحســـان كـــان مذمّمـــا[1]

وقول الآخر:

رددت بمـــثل الســـعد قـــد مقلـــص ::: كمـــيش إذا عطفـــاه مـــاء تحلّبـــا[2]

وقول الآخر:

ولســـت إذا ذرعـــا أضـــيق بضـــارع ::: ولا يـــائس عـــند العســـر مـــن يسر[3]

وقول الآخر:

ضـــيعت حـــزمي في إبعـــادي الأمـــلا ::: ومـــا ارعويـــت ورأســـي شيّبًا اشتعلا[4]

ص: ويمتنع إن لم يكنه بإجماع وقد يستباح في الضرورة.

ش: قـال في الشـرح[5]: أجمع النحويون عـلى منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفًا. انتهى.

وهـذا الكـلام يشمل الوصف وغيره فأما الوصف فقياس من أجاز التقديم مع الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا في أفعل التفضيل نحو: ما نفسًا زيد أطيب وأما غيره فهو كما قال إلا في نحو زيد القمر حسنًا، فما النصب بعد اسم شبه به الأول ففيه خلاف أجاز الفراء زيد حسنًا القمر وعلى مذهب الفراء قال بعض المتأخرين:

رشـــاء أتانـــا وهـــو حســـنًا يوســـف ::: وغـــزالة هـــي بهجـــة بالقـــيس

وقولـه: وقد يستباح في الضرورة أشار إلى قول الشاعر:

ونارنـــا لم يـــر نـــارًا مثـــلها ::: قـــد عرفـــت ذاك معـــدٌ كـــلها[6]

• • •

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.
(٢) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ٧٧٧.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٥٤.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.
(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٦٧.

## باب: العدد

مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز .

ش : لما كان بعض المفترات إلى التمييز العدد جعل بابه متصلاً ببابه ونداه بما يميزه منصوب وهو ما بين عشرة ومائة فشمل العدد إحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسع وتسعين وما بينهما قال[1]: ودل قولي بواحد أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقًا ، وزعم الزمخشري في الكشاف[2] ان أسباطاً من قوله تعالى: ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠] تمييز ، وأجاب عن وروده مجموعًا بأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ، وإن كل قبيلة إحدى عشرة أنعامًا إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل جماعة منها أنعام قال المصنف[3]: ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزًا ؛ بل هو بدل والتمييز محذوف ، وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً قاصدًا أن لكل منهم عشرين قال المصنف[4]: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم يستعمله العرب ؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره قال[5]: ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو وتابع . انتهى .

وحكى عن الفراء أنه أجاز جمع تمييز العدد المنصوب فتقول: أحد عشر رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً .

**ص: ويضاف غيره إلى مفسره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر ما لم يكن مائة فيفرد غالبًا.**

ش : الضمير عائد على ما بين عشرة ومائة فعلم بهذا تساوى المائة فما فوقها ، والعشرة فما دونها في الإضافة إلى المفسر ، ثم نبه على جمعه مع ثلاثة وعشرة وما بينهما بقوله: مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر فتقول ثلاثة أثواب وقوله: ما لم يكن مائة أي: ما لم يكن مفسر الثلاثة وأخواتها مائة فتفرد نحو: ثلاثمائة ، وكان القياس أن يجمع فيقال ثلاث مئات أو مئين إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً كقوله:

ثلاث مئين للملوك وفى بها ::: ردائي وجللت عن وجوه الأهاتم[6]

وإليه أشار بقوله غالبًا .

**ص: ومفردًا مع مائة فصاعدًا وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزًا.**

ش : مثال إفراده مع مائة مائة رجل ونحوه ، و قوله فصاعدًا مثاله: مائتا رجل وثلاث مائة رجل وألف رجل وقوله: وقد يجمع يعني المفسر معها أي: مع المائة والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٣ .
(٢) ٢/ ١٢٤ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٨٥٣ .

والكسائي: ﴿ ثلاث مائة سنين ﴾ [الكهف: ٢٥] [١] بالإضافة وأجاز ذلك الفراء، وذلك قليل في الاستعمال ومن قال خطأ أو لا يجوز؛ فمحجوج بالفراء، وأشار بقوله وقد يفرد تمييزًا إلى قول الربيع بن ضبع:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا ::: فقد ذهب اللذاذة والفتاء[٢]

قال في الشرح[٣]: ومثله في رواية لمن نصب مائة من حذيفة رضي الله عنه فقلنا: " يا رسول الله، أخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبع مائة" فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عامًا لاستوائهما في المنع من الإضافة، وهذا يقوى ما ذهب إليه ابن كيسان من جواز الألف درهما والمائة دينارًا قال[٤]: ويروى ما بين الستمائة إلى السبعمائة بجر مائة، وفيه ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن يكون أراد مئات على البدل ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالاً على فهم المعنى.

**والثاني**: أن تكون الألف واللام زائدة.

**والثالث**: أن يكون أراد ما بين الست ستمائة ثم حذف المضاف وأبقى عمله.

**ص: وربما قيل: عشرو درهم وأربعو ثوبه وخمسة أثوابًا ونحو ذلك.**

ش: حكى الكسائي[٥] أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا ومعرفًا، وإلى ذلك أشار بقوله: عشرو درهم وعشرو ثوبه، وهذا عند الأكثرين شاذ لا تبنى على مثله قاعدة، وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز نحو: لي خمسة أثوابًا وقد أجازه سيبويه في الشعر، وأجازه الفراء قياسًا وهذا إذا كان المعدود جامدًا فإن كان صفة نحو قولك: ثلاثة صالحون؛ فالأحسن الإتباع ثم النصب على الحال ثم الإضافة وهو أضعفها قالوا: وعلة ضعفها استعمالها حينئذٍ استعمال الأسماء.

**ص: ولا يفسر واحد واثنان وثنتا حنظل ضرورة.**

ش: وذلك لاستغنائهم بلفظ المفرد والمثنى؛ لأنهما ينصبان على الجنس والمقدار نحو: درهم ودرهمان وأما قوله:

كأن خصيه من التدلدل ::: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل[٦]

فضرورة وينبغي أن يقول: وقد يضافان في شذوذ من الكلام: شربت قدحًا واثنيه وشربت اثنى مد.

---

(١) وانظر: الإنصاف ٢٨٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لربيع بن ضبة الفزاري في شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، ونسب أيضًا ليزيد بن ضبة في الكتاب ١/ ١٠٦..

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥.

(٦) الرجز لخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنى وهو في الدرر ١/ ٢٠٩.

ص: ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلاً.

ش: اللفظ الذي يؤدي معنى الجمع إن كان اسم جمع أو اسم جنس وسيأتي، وإن كان جمعًا فالأصل أن يكون جمع قلة من جموع التكسير التي هي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة، ولا يضاف إلى جمع التصحيح إلا إن أهمل غيره أو جاوز ما أهمل غيره فالأول نحو: ﴿ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] والثاني نحو: ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] ولم يجئ على نابل فجاوزته سبع بقرات، وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس، أو لقلة استعماله فالأول نحو: ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والثاني نحو: ثلاثة شسوع فأوثر قروء على أقراء؛ لأن واحده قرء كفلس، وجمع مثله على أفعال شاذ، وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله وإن لم يكن شاذًا إلا أن واحده شسع وجمع مثله على أفعال مطرد قاله المصنف[1] وجعله غيره جمع قرء بالضم وهو مما يطرد جمعه على فعول، وأما باب مفاعل فظاهر كلامه أنه مستثنى من جموع الكثرة ويكون حكمه مع جمع القلة حكم غيره، ومع جمع الكثرة الترجيح بأن يضاف إليه فقلت: صحائف أفصح وأكثر من ثلاث صحف، وقوله: إلا قليلاً إشارة إلى أنه قد يضاف إلى جمع الكثرة غير المستثنى، وإلى جمع التصحيح وإن كثر استعمال غيرهما، وهذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة فإن لم يوجد إلا أحدهما؛ أضيف إليه نحو: ثلاثة أرجل وثلاثة رجال.

ص: ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافًا للمبرد.

ش: قال المبرد في المقتضب[2] فإن قلت: ثلاثة حمير وخمسة كلاب؛ جاز على أنك تريد ثلاثة من حمير وخمسة من كلاب، وجعل من ذلك ثلاثة قروء قال المصنف[3]: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح؛ لأن يراد به مثل هذا.

ص: وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع، فصل بمن وإن ندر مضافًا إليه لم يقس عليه.

ش: فالأصل أن يقال ثلاثة من القوم وأربعة من الحي قال تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ويقال: ثلاثة من الشجر وسبع من البط وإن ندر مضافًا لم يقس عليه لقول العرب: خمسة رجلة[4]، ومن المسموع قوله تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨] وقوله عليه السلام: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»[5] وإلى كون الإضافة إليهما لا تنقاس، ذهب الأخفش قال في البسيط: والحديث حجة عليه، وظاهر كلام ابن عصفور إن ذلك يجوز ولكنه قليل، وفصل في بعض كتبه بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز نحو: نفر وذودٍ ورهط وبين ما يستعمل للقليل وللكثير فلا يجوز نحو: قوم وبشر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦.
(٢) المقتضب ٢/ ١٥٦، ١٥٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧.
(٥) الجامع الصغير ٢/ ٩٥٣.

**ص: ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره.**

ش: مثاله: اقبض عشرتك وعشرتي زيد لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس.

**فصل: تحذف تاء الثالثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازًا.**

ش: مثال الحقيقي: ثلاث فتيات، ومثال المجازي: ثلاث ليال، والمعتبر تأنيث الواحد لا تأنيث الجمع فلهذا يقال: ثلاثة مسجلات وعشرة دنينيرات ولهذا قال: إن كان واحد المعدود ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا للمذكر نحو: طلحة؛ لأنه تأنيث لا يتعلق بالمعنى فيقال: ثلاثة طلحات؛ ولهذا قال: مؤنث المعنى واختلف في علة سقوط الهاء مع المؤنث وثبوتها مع المذكر؛ فقال المصنف في الشرح[1]: الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالأصل أن تكون ثالثًا لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، واستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته. انتهى.

وأشار إلى المعنى جماعة من النحويين، وقد قيل غير هذا مما لا حاجة إلى التطويل به هنا، ويدل على أن أصلها أن يكون بالتاء أن العرب إذا قصدت بها مجرد العدد؛ جعلوها بالتاء فتقول: ثلاثة نصف ستة، وإذا أريد بالمعدود ولم يذكر؛ فالفصيح أن يكون بحذفها للمؤنث وبإثباتها للمذكر كما لو وجد، وحكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمسًا. وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا وصمنا، وفي الحديث: "وأتبعه بستو من شوال".

**ص: أو كان المعدود اسم جنس أو جمعًا مؤنثًا غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير.**

ش: أو كان معطوفاً على قوله: إن كان والمراد أن التاء تسقط إذا كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمعاً مؤنثًا مثال اسم الجنس: عندي ثلاث من البط وخمس من النخل؛ لأن البط والنخل من أسماء الأجناس المؤنثة ومدرك هذا النوع السماع، ومثال اسم الجمع: عندي ثلاث من الإبل وسواء وصف نحو: عندي ثلاث من البط ذكورًا أو لم يوصف، واحترز بقوله مؤنثًا من اسم جنس أو جمع مذكر فاسم الجنس نحو: عنب وسدر وقمح نصوا على أن العرب استعملتها مذكرة وقالوا: واستعملت سائر أسماء الجنس مؤنثة ومذكرة وقالوا: الغالب عليها التأنيث، ومثال اسم الجمع المذكر ما كان منه لم يعقل نحو: النفر، واحترز بقوله: غير نائب عن جمع مذكر من قولهم: ثلاثة أشياء، وثلاثة رجلة فإن فيهما شذوذين:

**أحدهما**: الإضافة وكان حقهما الفصل بمن.

**والثاني**: ثبوت التاء في عددهما والقياس حذفها، وقد وجه ثبوت التاء في عدد أشياء ورجلة بأنهما نائبان عن جمع مفرديهما على أفعال فعدل عن جمع شيء على أفعال إلى فعلاء، وعن جمع راجل على أفعال إلى فعلة، وثبت التاء في عدديهما كما كانت تثبت عن المنوب، واحترز بقوله:

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٩٨.

ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير من نحو: ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل .

**ص: وربما أول مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل.**

ش : مثال الأول قوله:

**وإن كلابنا هذه عشر أبطن ::: وأنت بريء من قبائلها العشر**[1]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

**فكان مجني دون من كنت أتقي ::: ثلاث شخوص كاعبان ومعصر**[2]

أول الأبطن بالقبائل والشخوص بالجواري فأسقط التاء ، ومثال الثاني قوله:

**وقائع في مضر تسعة ::: وفي والل كانت العاشره**[3]

وقول الآخر:

**ثلاثة أنفس وثلاث ذود ::: لقد جار الزمان على عيالي**[4]

فأول الوقائع بالمشاهير ، والأنفس بالأشخاص فأثبت التاء .

قال ابن عصفور: وماعدا ذلك لا يحمل على المعنى إلا في ضرورة .

**ص: وإن كان في المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيان.**

ش : مثال ذلك: حال وعضد ولسان فيقال: ثلاثة أحوال ، وثلاث أحوال ، فالحذف على لغة من يؤنث والإثبات على لغة من يذكر ويكثر الوجهان في أسماء الأجناس المميز وأحدها بالتاء نحو: بقر ونخل وسخل .

**ص: وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف، اعتبر غالبًا حاله لا حالها.**

ش : فتقول: رأيت ثلاثة ربعات بالتاء إذا أردت رجالاً وثلاث ربعات فالحذف إذا أردت أسماء فيعتبر حال الموصوف ومنه قوله تعالى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أي عشر حسنات . ومن العرب من يسقط تاء العدد المضاف إلى دواب لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف ؛ لأن الدابة صفة تجرى مجرى الأسماء الجامدة فاعتبر في العدد لفظها ومنها احترز بقوله غالبًا .

**فصل: يعطف العشرون وأخواته على النيف وهو إن قصد التعيين واحداً واحد، واثنان وثلاثة وواحدة أو إحدى واثنتان وثلاث إلى تسعة في التذكير وتسع في التأنيث.**

ش : أخوات العشرين سائر العقود من ثلاثين إلى تسعين ، والنيف عند قصد التعيين تسعة فما دونها ، وعند عدم قصده بصفة كما سيأتي ، ولا يقال في شيء منها نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو إحدى أخواتها ، وهمزة أحد مبدلة من الواو ؛ لأنه من الوحدة وكذلك إحدى ويقال: اثنتان

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنواح في الدرر ٢/ ٢٠٤ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٨٩ .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٩٩ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠ .

وثنتان ، قال الجرمي: اثنتان لغة الحجاز وثنتان لغة تميم ، وتمثيل ما ذكر المصنف واضح .

ص: وإن لم يقصد التعيين فيهما فبضعة وبضع.

ش: أي وإن لم يقصد تعيين العدد في التذكير والتأنيث ، فالنيف الذي يعطف عليه بضعة في التذكير وبضع في التأنيث فتقول: عندي بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون جارية .

ص: ويستعملان أيضًا دون نيف.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٤] والبضعة والبضع يطلقان في اللغة على ثلاثٍ إلى تسع .

ص: وتجعل العشرة مع النيف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح ما لم يظهر العاطف.

ش: يشمل ما قصد به التعبير وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما وما لم يقصد به التعبير وهو بضعة وبضع فتقول: بضعة عشر في المذكر وبضع عشرة في المؤنث ، وعلة البناء تضمنه معنى حرف العطف وبني على حركة ؛ لأنه معرب الأصل ، وكانت فتحة طلبًا للتخفيف ، وبناؤه لازم ، وقوله: ما لم يظهر العاطف إشارة إلى أن ظهوره مانع من البناء والتركيب كقوله:

كأن بها البدر ابن عشر وأربع ::: إذا هبوات الصيف عنه تجلت[1]

ص: ولقاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف عشرين وأخواتها ما لها قبل النيف.

ش: أي من ثبوت التاء وسقوطها فيقال في الذكور: ثلاثة وعشرون ، وفي الإناث ثلاث وعشرون كما يقال عند عدم العطف .

ص: ولقاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله.

ش: أي تحذف تاؤها في التذكير ، وتثبت في التأنيث ، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة ، ولم يجمعوا في ذلك بين علامتي تأنيث .

ص: ويسكن شينها في التأنيث. الحجازيون ويكسرها التميميون وقد تفتح.

ش: لغة الحجازيين اثنتا عشرة بإسكان الشين ولغة تميم اثنتا عشرة بكسرها وبها قرأ بعضهم: ﴿ اثنتا عشرة عينا ﴾[2] [البقرة: ٦٠] ، وإنما قال في التأنيث ؛ لأن الشين في التذكير مفتوحة وقوله: وقد تفتح يعني في التأنيث فيقال: اثنتا عشرة ، وبالفتح قرأ الأعمش وهو الأصل . قال الزمخشري[3]: وهي لغة .

ص: وربما سكن عين عشرة.

ش: فيقال: أحد عشر بالإسكان لتوالي الحركات ، وقرأ يزيد بن القعقاع: ﴿ أحد عشر كوكبًا ﴾

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٧٨ .
(٢) وانظر: الإتحاف ١٣٧ .
(٣) الكشاف ١/ ١٧٣ .

[يوسف: ٤][1] بإسكان العين، وقرأ هبيرة صاحب حفص: ﴿ اثنا عشر شهرًا ﴾[2][التوبة: ٣٦]، وهي أشذ من قراءة يزيد؛ لأن فيها جمع بين الساكنين على غير حدة ومنهم من يسكن الحاء في أحد عشر استثقالاً لتوالي الحركات.

**ص: ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر: أحد عشر واثنا عشر، وفي مؤنثه: إحدى عشرة، واثنتا عشرة.**

ش: أصل أحد عشر وإحدى عشرة وأحد عشر ووحدى عشرة، فأبدلت همزتهما واوًا على غير قياس، والألف في إحدى للتأنيث فإن قيل: وكيف جمعوا بين علامتي تأنيث؟ أجاب المصنف[3]: بأن علامتيه مختلفا اللفظ والمعنى، أما اختلاف اللفظ فظاهر، وأما اختلاف المعنى؛ فلأن ألف إحدى دالة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير. انتهى.

ويفهم من الجواب من الجمع بين العلامتين في اثنتا عشر، وقال بعضهم: إنما جمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد؛ لأن إحدى الكلمتين معربة والأخرى مبنية فكأنهما قد يتأولان أشياء بمنزلة اثنتا، وألف ثنتا للإلحاق بمنزلة بنت وأخت فلم تكن لخالص التأنيث.

**ص: وربما قيل وحد عشر وواحد عشر وواحد عشرة.**

ش: استعمال وحد بالواو - وهو الأصل - وإن جاز قليلاً فلذلك قال بعضهم وحد عشر فلم يبدل كما لم يبدل حين استعملوه صفة كقول النابغة:

**على متانس وحد**[4]

وأما واحد عشر وواحدة عشرة فهو على أصل العدد؛ لأنهم إذا عدوا قالوا: واحد وواحدة والجواب عن الجميع بين علامتي التأنيث في واحدة عشرة باختلاف معنيهما كما تقدم.

**ص: وإعراب التي والتنا باق لوقوع ما بعدهما موقع النون؛ ولذلك لايضافان بخلاف أخواتهما.**

ش: علة بناء عجز هذا المركب تضمنه معنى الواو كما سبق وعلة بناء صدره وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في ثلاث عشرة وأخواته وشبهه بما هو كذلك في البواقي لا صدري التي عشر واثنتي عشر فإنهما أعربا لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل إعراب لا بناء هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما ورد بتغييرهما في الرفع وغيره بالألف والياء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا كما لا يضاف ما فيه النون بخلاف أخواتهما ويقال: أحد عشرك ولا يقال: اثنا عشرك.

**ص: وقد يجرى ما أضيف منها مجرى يعلبك وابن عرس، ولا يقاس على الأول خلافًا للأخفش: ولا على الثاني خلافا للفراء.**

ش: الأكثر فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًا كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٤٧.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢.
(٤) جزء من عجز بيت من البسيط، وتمامه: كأن رحلي وقد زال النهار بنا ... بذي الجليل على مستأنس وحد
وهو للنابغة في ديوانه ١٧.

ومجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام وحكى سيبويه[1] عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب كقولك: أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحًا ويتغير آخر العجز بالعوامل، كما يفعل ببعلبك إذا دعت الحاجة إلى إضافته والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش[2] واستحسنه ولا وجه لهذا الاستحسان؛ لأن المبنى قد يضاف نحو: كم رجل عندك و ﴿ مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١] وقال ابن عصفور: إذا أضيفت يعنى المركبة فالأصل فيها أن تعرب الاسم الثانى وتبقى الأول على بنائه ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب فجعل ما ذهب إليه الأخفش هو الأفصح، وأجاز الفراء إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه مزيلاً بيناتهما، وحكى أنه سمع من بنى فقعس الأسدى، وأبى الهيثم العقيلى: ما فعلت خمسة عشرك كما يفعل بابن عرس إذا أضيف بتسلط العوامل على الأول وتجر الثانى بالإضافة؛ وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين، وفى بعضها عن الفراء ورد بأنه لم يسمع من كلامهم، وقد حكى المصنف عن الفراء أنه سمعه من أبى فقعس وأبى الهيثم.

ص: **ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في الشعر.**

ش: قال في الشرح[3]: وقد يضاف في الشعر الصدر إلى العجز دون إضافة كقوله:

كلف من عنائه وشقوته ::: بنت ثمانى عشرة من حجته[4]

وهذا مخصوص بالشعر لا خلاف. انتهى.

وحكى عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره نحو: هذه خمسة عشر، وليس ذلك مخصوصًا بثمانى عشر فليس نقل الإجماع بصحيح.

ص: **وياء الثمانى في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة.**

ش: يقال في تركيب ثمانية وعشرة: ثمانية عشر وثمانى عشرة في التأنيث بفتح الياء، وثمانى عشرة بسكونها وثمان عشرة بحذفها وبقاء الكسرة دالة عليها، وثمان عشرة بحذفها لفظًا ونية، وفتح النون، وياء ثمانى زائدة، وهو اسم أجرى في الإعراب مجرى المنقوص وفتح يائه في التركيب هو الأصل لوجه وإسكانها تشبيه بياء معدى كرب، ويظهر أن من فتح النون هو الذى حذفها في الإفراد.

ص: **وقد تحذف في الإفراد، ويجعل الإعراب في منقوصها.**

ش: أى في متلو الياء، وهو النون ومن ذلك قول الراجز:

فما لنا إلا أربع حسان ::: وأربع فعفرها ثمان[5]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢.
(٤) البيت من الرجز، وهو منسوب لنقيع بن طارق في الدرر ٢/ ٢٠٤.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ٣٦٥.

٦٠٢ ـــــــ

إحدى في غير تنبيف دون إضافة نحو: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [المدثر: ٣٥].

**ص: وقد يقال لما يستعظم مما لا نظير لـه هو أحد الأحدين وإحدى الإحد.**

ش: يقال للموصوف بعدم النظير: هو أحد الأحدين، وإحدى الإحد أي: الدواهي المقول لكل واحدة منها لا نظير لها وقالوا: الأحد كما قالوا الكبر.

**ص: ويختص أحد بعد نفي محض أو في أو شبههما بعموم من يعقل لازم الإفراد والتذكير**

ش: لا يراد بأحد في نحو: ما فيها أحد إلا من يعقل على سبيل الشمول والإحاطة، واحترز بالمحض من أليس وما زال ونحوهما كذا قال المصنف[1]، فأما أليس فلا نعلم فيها خلافًا، وأما زال ففيها ثلاثة مذاهب: المنع مطلقًا وهو رأي الفراء، والجواز مطلقًا وهو رأي هشام، والثالث: المنع في الماضي والجواز في المضارع وهو رأي الكسائي والصحيح المنع.

ومثال النهي: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ [هود: ٨١]، وشبههما بمعنى النفي والنهي مثاله: شبه النفي: هل تحس منهم من أحد، ومثال شبه النهي قول الفراء[2] في كتاب الحد: لأضربن أحدًا يقول ذلك وساقه مساقًا يشعر بكثرته والمعنى فيه: لا يقل أحدٌ ذاك وإنما لزم الإفراد والتذكير؛ لأنه لزم حالة واحدة، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها.

**ص: ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم خلافًا للمبرد.**

ش: أجاز المبرد[3] جاءني كل أحد ومنع ذلك غيره قال سيبويه: ولا يجوز لأحد أن يضعه واجبًا فإن قيل: لا ينكر من كلامهم: جاء كل أحد فالجواب أن أحدًا هنا بمعنى واحد، لا المختص بالنفي، فإن قيل: هذا لا يكون عامًا وهو في كل أحد عام؛ فالجواب أن العموم مستفادٌ من كل.

**ص: ومثله عريب ودبار وشفرٌ وكتيع وكراب ودعوى وغي ودارئ ودورى وطورى وطتوىّ وطؤوى وطاءوى وذُهٌ ودبيح وذبيح وأرَمٌ وأرِمٌ وواير وتامور وتؤمور.**

ش: هذه الألفاظ مساوية لأحد في أنها لا تستعمل إلا نفي أو نهي أو شبههما وهي اثنتان وعشرون كلمة، وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها وهذا من اللغة وزاد بعضهم ألفاظًا أخرى نحوًا من ستة عشر.

**ص: وقد يغني عن نفي ما قبل أحد نفي ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه.**

ش: مثال الضمير: أن أحداً لا يقول ذاك حكاه سيبويه[4] قال: وهو ضعيف خبيث، ومثال ما يقوم مقام الضمير قول الشاعر:

ولو سئلت عنا نوار وقومها ::: إذا أحد لم تنطق الشفتان[5]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٦.
(٤) الكتاب ٢/ ٣١٨.
(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٨٧.

قال المصنف[1]: أراد: لم تنطق شفتاه فأقام الألف واللام مقام الضمير . انتهى .

قيل: وهو منزع كوفي وأما تخريجه على مذهب البصريين فتقول: حذف الضمير منه وتقديره لم تنطق الشفتان منه ، انتهى .

والمصنف[2] ذهب إلى أن الألف واللام تقوم مقام الضمير كما تقدم في التعريف بالأداة .

**ص: وقد لا يصحب شفرٌ نفيًا وقد تضم شينه.**

ش : مثال استعماله في جملة حالية من نفى قول الشاعر:

**فـواللهِ مـا تـنفك مـن هـو عـداوة ::: ولا مـنهم مـا دام مـن لسـانا شفر[3]**

**فصل: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف.**

ش : لا حاجة لقوله المفتقرة إلى تمييز ، فإن ما لا يفتقر أيضًا لايثنى ولا يجمع وهو واحد واثنان وكذا أطلق غيره ، وإنما لم تثن ولا تجمع ؛ لأن لكل منهما لفظًا يغنى عن التثنية والجمع بخلاف المائة والألف .

**ص: واختص الألف بالتميز به مطلقًا.**

ش : يعنى العدد المضاف والمركب .

**ص: والعقود والمعطوف ومائة وألف ما تفرع منهما.**

ش : فيقال: ثلاثة ألف وأحد عشر ألفًا وعشرون ألفًا ومائة ألف ، وألف ألف .

**ص: ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها.**

ش : فيقال ثلاثة مائة إلى تسع مائة وإحدى عشرة مائة إلى تسع عشر مائة قال المصنف[4]: ولا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء بألف وألفين . انتهى .

وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون: عشر مائة ، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين وأربع مئين فيجمعون .

قال في الشرح[5]: ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه: "كنا خمس عشر مائة"[6] يعنى أهل الحديبية ، وفى حديث البراء رضى الله عنه: كُنَّا يوم الحديبية أربع عشرة مائة[7] .

قال الشيخ أثير الدين: يحتاج في ذلك إلى صحة نقل ؛ بل المعروف أن يقال ألف ومائة ومائتان وألف وثلاث مائة ونحوه ، وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روى في حديث جابر والبراء فإن عادته ذلك . انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو منسوب لأبي طالب في المساعد ٢/ ٨٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨ .
(٦) التاج الجامع للأصول ٩/ ٢١٨ .
(٧) التاج الجامع للأصول ٩/ ٢١٨ .

ص: **وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردًا غير مفسر أو مفسرًا بتمييز.**

ش: الضمير في قوله حرفه للتعريف مثال غير المفسر خذ المائة، ومثال المفسر بتمييز: هذه العشرون درهمًا وخذ المائة درهمًا ودع الألف درهما، وهذا على لغة من لا يضيف عوامل فيها ذو الألف واللام معاملة المثنى ذكر ذلك ابن كيسان[1]، وقد تقدم الكلام على ذلك أول الباب.

ص: **وعلى الأخير إن كان مضافًا أو عليهما شذوذًا إلا قياسًا خلافًا للكوفيين.**

ش: مثال دخول حرف التعريف على الثاني ثلاثة الأثواب وإنما قال على الأخير ليشمل ما تضمن أكثر من إضافة واحدة نحو: قبضت خمسمائة ألف الدينار، ومثال دخوله عليهما: قبضت العشرة الدنانير، والخمسة الأثواب، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وقاسه أهل الكوفة على الحسن الوجه، والألف واللام فيما سمع من ذلك زائدة عند البصريين، ولا خلاف في امتناع الثلاثة أبواب قال ابن عصفور: وبعض الكتاب يجيزون ذلك وهو قليل هذا. انتهى.

وينبغي إن ورد مثل هذا أن لا يعتقد إضافة الخمسة، بل الجر في الثواب على حذف مضاف أي الخمسة خمسة الأثواب.

ص: **وتدخل على الأول والثاني إن كان معطوفًا ومعطوفًا عليه.**

ش: نحو الخمسة والعشرون درهمًا وهذا بإجماع، وأجاز قوم أن يدخل في التمييز أيضًا، وأجاز قوم تركها من المعطوف وتقول: الأحد وعشرون درهمًا وهو اختيار الأبذي.

ص: **وعلى الأول إن كان مركبًا وقد يدخل على جزئيه بضعف وعليهما وعلى التمييز بفتح.**

ش: الأفصح أن يقال: الخمسة عشر درهمًا ونحوه، وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزئي المركب وهو ضعيف، وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدًا، وروى بعضهم أيضًا دخوله عليهما، وعلى التمييز وهو أجل من الذي قبله ويوجه بزيادة حرف التعريف مرتين.

قال المصنف[2]: ولا يستعمل منه إلا ما سمع ويسوغ الفراء القياس على ذلك. انتهى.

ونقل غيره أن الأخفش والكوفيين أجازوا دخول حرف التعريف على جزئي المركب، وحكى ابن عصفور أن الأخفش حكى دخوله عليهما وعلى التمييز، وقد ورد دخوله على التمييز في المفرد نحو العشرون الدرهم وهذا جار على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز.

**فصل: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب كمذكرهما مطلقًا إن وجد العقل.**

ش: مثال ذلك: لي خمسة عشر عبدًا وأمة أو أمة وعبدًا، ومعنى مطلقًا أنه لا يعتبر التقديم والتأخير ولا الفصل بل يغلب المذكر ولو كان واحدًا.

ص: **وإلا فلسابقهما بشرط الاتصال.**

ش: أي وإن لم يوجد العقل فيهما؛ فالحكم لما سبق منهما من مذكر أو مؤنث بشرط اتصال

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٠٨.
(٢) شرح التسهيل ٢/٤٠٩.

التمييز نحو: اشتريت ستة عشر جملاً وناقة وستة عشرة ناقة وجملا .

**ص: ولمؤنثهما إن فصلا بين وعدم العقل.**

ش: مثاله: اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة ، قيل: وإنما غلب التأنيث هنا ؛ لأن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث .

**ص: ولسابقهما في الإضافة مطلقًا.**

ش: فتقول: عندي عشرة أعبد وإماء ، وعشر إماءٍ وأعبد وذلك فيما له تنصيف جمعي كعشرة وثمانية وستة ، فإن لم يكن له تنصيف جمعي عطفت على العدد لا على المعدود وصار للمعطوف مجهولاً عدده ، نحو: عندي أربعة رجال ونساء ، كذا ذكر المغاربة ، وقال في الكافية[1]: ولا تضف ما دون ستة إلى مميزين فهو لن يستعملا .

وقال في شرحها[2]: لا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كل واحد من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة فلو قيل: خمسة أعبد وآم ، لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ما ليس جمعًا .

**ص: والمراد بكتب لعشرين يوم وليلة عشر ليالٍ وعشرة أيام وباشتريت عشرة بين عبد وأمة خمسة أعبد وخمس آم.**

ش: الفرق بينهما استتباع الليالي للأيام والأيام لليالي بخلاف العبيد والإماء فإن أحدهما لا يستتبع الآخر ، والحاصل أن المراد أن يضيف العدد إلى مذكور نصفه ذكور ونصفه إناث ، وهكذا أبدًا في غير الليالي والأيام .

**فصل: يؤرخ بالليالي لسبقها.**

ش: التأريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة والشهر وإلى ما بقي وفعله: أرخ وورخ ولذلك يقال: تاريخ وتوريخ ، وإنما أرخ بالليالي دون الأيام أسبقها فإن أول الشهر ليلة وآخره يوم ، وظن بعضهم أن هذا من تغليب المؤنث على المذكر وليس بصحيح ؛ لأن التغليب إنما هو في لفظ يعلم القبيلتين ويجرى عليهما معًا حكم أحدهما .

**ص: فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم لليلة خلت ثم خلتا ثم خلون إلى العشر، ثم خلت إلى النصف من كذا وهو أجود من خمس عشرة خلت، أو بقيت ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشرين بقين إلى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سلخه وانسلاخه، وقد تخلف التاء والنون أو بالعكس.**

ش: غالب هذا الفصل واضح ، وقوله: ثم لأربع عشرة بقيت هذا فيه خلاف منهم من يؤرخ بالماضي مطلقًا ؛ لأنه المحقق ومنهم من يؤرخ بالقليل وهم الأكثرون ، وهؤلاء منهم من يحترز فيقول: إن بقيت وقوله: وقد تخلف التاء والنون وبالعكس ، أي: فيقال لثلاث خلت إلى عشرين خلت

---

(١) ٣/ ١٦٨٨ .
(٢) ٣/ ١٦٩٠ .

ولإحدى عشرة خلون إلى تسع عشرة خلون ، والمختار الأول .

**فصل: يُصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله وينصبه إن كان اثنين لا مطلقًا خلافًا للأخفش.**

ش : صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين

**أحدهما**: أن يكون بمعنى بعض أصله أى بمعنى بعض ما صيغ منه .

**والثاني**: أن يكون بمعنى جاعل ما تحت أصله معدودًا به ولا يصاغ من اثنين إلا بالمعنى الأول ، فإذا أريد المعنى الأول جاز أن يستعمل مفردًا كثان وثالث إلى عاشر وأن يستعمل مضافًا إلى أصله كثاني اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة واختلف في جواز نصب أصله على ثلاثة أقوال:

**المنع**: وهو مذهب الجمهور .

**والجواز**: وهو مذهب الأخفش ونسبه بعضهم إلى ثعلب . وكذلك نسبه المصنف إليه في الكافية قال: وثعلب أجاز نحو: رابع أربعة وما له من تابع ونسبه صاحب البديع إلى الكسائي ، وصاحب الإفصاح إلى الكسائي وقطرب

**والثالث**: التفصيل بين أن يكون ثانيًا فيجوز أو غيره فيمتنع وهو اختيار المصنف قال في الشرح[1]: وما ذهب إليه يعني الأخفش غير مرضي ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض أله الأفعل له إلا أن تكون ثانيًا ، فإن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما فمن قال: ثاني اثنين بهذا المعنى عذر ، لأن له فعلاً ومن قال: ثالث ثلاثة لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له . انتهى .

**ص: ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله.**

ش : مثاله: هذا تاسع تسعة عشر ، وهذه تاسعة تسع عشرة ، ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب ، ولا يشعر كلام المصنف بأن أصله التركيب ، وقد نص غيره عليه .

**ص: أو يعطف عليه العشرون وأخواته.**

ش : فتقول: التاسع والعشرين ، والتاسعة والعشرون .

**ص: أو تركب معه القشرة تركيبها مع النيف مقتصرًا عليه أو مضافًا إلى المركب المطابق له.**

ش : مثال الأول: التاسع عشر ونحوه ، ومثال الثاني: تاسع عشر تسعة عشر ونحوه .

**ص: وقد يعرب الأول مضافًا إلى الثاني مبنيًا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه.**

ش : فيقال هذا ثالث عشر بإعراب ثالث وبناء عشر على تقدير ثالث بثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاءه واستصحب بناء العجز ، وأجاز بعض النحويين حذف العقد من الأول والنيف من الثاني فيعربهما لزوال التركيب ، فصارت الأوجه خمسة .

**ص: ويستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة الواحد مجعولاً حاديًا.**

---

(١) ٢/ ٤١٢ .

٦٠٨ ـــــــ

الموفية . وقال بعضهم: الصحيح أن يقال هو كمال العشرين أو وتمام العشرين أو تأتي بألفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين .

**فصل: استعمل كخمسة عشر ظروف كيومَ يومَ وصباح مساء، وبين بين.**

ش: ليس هذا الفصل في باب العدد من شيء ولكن استطرد إلى ذكره لكون هذه الأسماء تاسيت خمسة عشر وتركيبها ، وتقدم في باب الظروف الإشارة إلى هذا النوع ولا يستعمل منه إلا ما سمع قال المصنف[1]: إلا أنه ذكر هناك ؛ لكونه من الظروف التي لا تتصرف وذكر هنا لكونه من المركب الجاري مجرى خمسة عشر .

**ص: وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شذر بَذر[2] وشذر مذر[3] وخذع مذع[4] وأخول أخول[5]، وتركت البلاد حيث بيث[6]، وهو جاري بيت بيت[7]، ولقيته كَفة كَفة[8]، وأخيرته صخرة بحرة[9].**

ش: الجاري من الأحوال مجرى خمسة عشر ألفاظ محفوظة ، وهي أكثر من الظروف ؛ ولذلك كان منها ما أصله العطف ، ومنها ما أصله الإضافة ، وليس في مركب الظروف ما أصله الإضافة والأحوال المشار إليها بمنزلة مركب العدد في القيام مقام مفرد ؛ لأن شغر بغر بمعنى منتشرين في كل وجه ، يقال: اشتغر في الفلاة إذا أبعد فيها وشغر البلد إذا خلا من الناس ، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم وبغر النجم يبغر بغورًا إذا سقط وهاج بالمطر والنجم الثريا ، وكان بغر منه ؛ لأنهم إذا تفرقوا إلى نواح سقطوا فيها ، وشذر مذر بمعنى متفرقين ، يقال: بفتح الشين والميم ، وكسرهما ، ومذر اتباع لشذر والشذر ، قطع الذهب ، والشذر: اللؤلؤ ، و الشذرة القطعة وكأنهم بتوجههم في كل وجه تقطعوا في نواحي الأرض ، ومذرت البيضة فسدت ، ومذرت معدته فسدت ، وكأنهما يخرجوهم إلى غير أوطانهم فسدت أحواله ، وقيل: الميم في مذر بدل من الباء ، وخذع مذع بمعنى منقطعين وأخول أخول في قوله:

يساقط عليه روقة ضارياقا ::: سقاط شرار القين أخول أخولا[10]

بمعنى متفرقًا ، وفي المجمل ذهب بنو فلان أخول أخول بمعنى تفرقوا ، وتركت البلاد حيث بيث ، قال المصنف[11]: بمعنى مبحوثة . انتهى .

يقال: استحاث واستباث استخرج ، يقال تركتهم حوثًا بوثًا ، وحوث وبوث ، وحيث بيث بكسر الحاء ، والباء إذا فرقهم وبددهم فيكون قول المصنف مبحوثة بمعنى أنها بحث أهلها ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٥ .
(٢) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٤) مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩ .
(٥) لسان العرب (خول) .
(٦) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٧) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٨) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٩) اللسان (صخر) .
(١٠) البيت من الطويل لضابئ البرجمي في الدرر ١/ ٢٠٨ .
(١١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .

وابستخرجوا منها ، وهو جاري بيت بيت بمعنى مقاربًا أو ملاصقًا ولقيته كفة كفة . بمعنى مواجهًا ، قال الأحمر: مثل لقيته مواجهة ، وخبرته صخرة بحرة بمعنى منكشفًا ، قاله المصنف[1] ، وقال غيره: يقال أتيته صخرة بحرة إذا رأيته ، وليس بينك وبينه ساتر والمصاخر الذى يقاتل قرنه في الصحراء ، ولا يقاتله وقال في شرح الكافية[2]: ويقال لقيته صخرة بحرة أى منكشفين ، ويضم إليهما بحرة فيعرن لأن ثلاثة أشياء لا تركبن .

ص: **وأحوال أصلها الإضافة كبادئ بدأ وبادى بدى وأبدى شيئًا وأيادى سبأ.**

ش : يقال: افعل هذا بادئ بدأ ، وبادى بدى أى مبدوءًا به ، وذلك بلا همزة وأصلها الهمز والياء ومن بادئ ساكنة كياء معدى كرب ، وأيدى سبًا بسكون الياء وترك همز سبًا .

ص: **وقد يجر بالإضافة الثانى من مركب الظروف ومن بيت بيت وتاليه ويتعين ذلك للخلو من الظرفية.**

ش : مثال ذلك في الظروف: جئتك يومَ يوم ، ونحوه ويقال: هو جاري بيت بيت ، وكفة كفة ، وبحرة بحرة بالإضافة ، والمعنى معنى المبنى ، وهذان هما المراد بقوله: وتاليه ، وقوله: ويتعين ذلك يعنى يجرى الثانى بالإضافة ، مثاله قول الشاعر:

ولولا يومُ يوم ما أردناه[3]

لأنه أخرجه عن الظرفية فجعله مبتدأ .

ص: **وقد يقال بادئ بدء، وبادئ بداء أو بَدْء أو ذى بداءة أو وذى بداءة.**

ش : قل ذلك بالإضافة وبادئ بدء مهموزان وبادئ بداء أو بدء بترك همز بادى وبهمز بداء أو بَدْى ، وبدء ذى بدء ، وذى بداءةٍ أو ذى بدءة بالهمز .

ص: **وقد يقال سبًا بالتنوين وحاث باث وحوثًا بوثًا، وكفةً عن كفة.**

ش : أصل سبا الهمز فلما أبدل وأضيف إليه نون والمعنى مع التركيب والإضافة واحد وحاث باث بالكسر على التقاء الساكنين ، وحوثًا بوثًا باتباع الأول للثانى وذلك أن بيث أصله الواو ، ومن قال حيث بيث أتبع الثانى الأول فهو نظير لا دريت ولا تليت ، وأما من قال: حاث باث فإنه بنى الكلمة على فعل بالتحريك وفى كفة كفة ثلاثة أوجه: البناء والإضافة ، وكفةً عن كفةٍ وزاد في الكافية رابعًا وهو كفةٍ لكفةٍ ، والمعنى في الجميع واحد .

ص: **وألحق بهذا وقعوا في حَيصَ بَيصَ، وحيصَ بيصَ، والخازباز.**

ش : ألحق بهذا المركب المبنى مما ليس بظرف ولا حال قولهم: وقعوا في حيص بيص أى وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم وهو من حاص عن الشيء يحيص إذا تأخر عنه خوفًا منه ، وباص يبوص بوصًا إذا تقدم فأتبع الثانى للأول وقال بعضهم: يقال وقعوا في حيص بيص وحيص بيص أى في

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .
(٢) شرح الكافية ٣/ ١٦٩٧ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: جزاءك والقروض لها جزاء ، وهو منسوب للفرزدق في الدرر ١/ ١٦٨ .

اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه ، ويقال: في ضيق وشدة وأما الخازباز ، فاسم مشترك قال المصنف[1]: والخازباز عشب وذباب ، وصوت الذبان ، وداءٌ في اللهازم وبعض أسماء السنور .

وفيه سبع لغات هذه واحدة ، وهي بناؤهما على الفتح ، والثانية خازبازِ بكسرهما ، والثالثة: فتح الأول وضم الثاني ، والرابعة: كسر الأول وضم الثاني ، والخامسة: خَازباز بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معربًا . والسادسة: خِزّ باز على وزن قرطاس معرب ، والسابعة: خازباء على وزن قاصعاءُ لا ينصرف .

قال في الشرح[2]: ومن فتح زايه أجراه مجرى خمسة عشر ومن كسرهما أجراهما مجرى حاثِ بباث ، ومن قال خازبازٌ أجراه مجرى يعلبك ، ومن قال خاز باز أضاف صدره إلى عجزه وأما خرباز وخزباز فمفردان .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٧ .
(٢) ٢/ ٤١٧ .

## باب: كم وكأين وكذا

كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز لا يحذف إلا لدليل.

ش: كم بسيطة عند الجمهور، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه، وما الاستفهامية محذوفة الألف ثم كثر استعمالها فسكنت، ورد بدخول حرف الجر عليها واستعمالها مبتدأة ومفعولة في فصيح الكلام، والدليل على اسمية كم دخول حرف الجر وعود الضمير عليها والإضافة إليها والإسناد وتسليط عوامل النصب عليها، وحكى في البسيط عن بعضهم أن كم الخبرية حرف تكثير في مقابلة رُبَّ وهو مردود وقوله: لعدد مبهم، قال الرماني: الحكمة في وضعهما العموم والاختصار والذي لا يستفاد تصريح العدد، وزعم بعضهم أنها في الاستفهام للتكثير والصحيح أنها تقبل قليل العدد وكثيره لصلاحيته في الجواب، وحكى الأخفش عن العرب: كم مكث عبد الله أيومًا أم يومين وقوله: لا تحذف إلا لدليل مثاله: كم مالك أي كم درهمًا مالك ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١١٢] والخبرية كالاستفهامية في جواز حذف التمييز نص على ذلك ابن عصفور وصاحب البسيط وهو ظاهر كلام المصنف[1] قال ابن عصفور: ويحسن إذا كان ظرفًا كقوله:

كم عمه

في راوية من رفع، ومنع بعضهم حذف تمييز الخبرية، قال: لأن المضاف لا يقتصر عليه دون المضاف إليه.

**ص: وهو إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته.**

ش: كم على ضربين: استفهامية وخبرية فمميز الاستفهامية كمميز عشرين وأخواته، يعني في الإفراد والنصب قال في الشرح[2]: لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل تمييزها كتمييزه في النصب والإفراد ثم قصر امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه.

**ص: لكن فصله جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار.**

ش: فيقال في السعة: كم لك درهمًا ولا يفصل بين العدد ومميزه إلا في ضرورة كقوله:

على أنني بعدما قد مضى ::: ثلاثون للهجر حولاً كميلا[3]

والسبب في ذلك أن العدد المميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبًا وبالزيادتين في آخره إن كان العشرين وأخواته فموقع التمييز منه بعيد فلو فصل بشيء لازداد بعدًا قاله المصنف[4]، وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمله هذا المختصر.

**ص: وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بمن مضمرة لا بإضافتها إليه خلافًا لأبي إسحاق.**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٨، ٤١٩.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤١٨.
(٣) البيت من الطقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩.

ش : إذا دخل على كم الاستفهامية حرف جر جاز بقاء تمييزها منصوبًا وهو الأجود وجاز جره نحو بكم درهم تصدق واختلف في وجه جره فقيل بإضافتها إليه وهو قول أبي إسحق الزجاج[1] قال ابن خروف[2]: لا يمكن الخفض بها ؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحدًا ، قال المصنف[3]: فارتضيت ما بعدها مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل وأيضًا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف الجر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر ، وذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة أن الخفض بعدها بمن المحذوفة ، وزعم ابن بابشاذ[4] أنه ليس مذهب المحققين ، وقوله: فاسد وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده ولم يذكر سيبويه الخفض بعد الاستفهامية إلا إذا دخل عليها حرف الجر ، وذكره الفراء في كل موضع كالنصب في الخبرية وكذا ذكره الزجاج وجماعة .

**ص: ولا يكون مميزها جمعًا خلافًا للكوفيين وما أوهم خلاف ذلك محال والمميز محذوف.**

ش : لا حجة لهم على ذلك وإن ورد مثل كم لك شهودًا وكم عليك رقباء ؛ حُمل على الحال والتقدير: كم إنسانًا لك شهودًا وكم نفسًا عليك رقباء وفي المسألة مذهب ثالث: وهو أنه يجوز كم غلمانًا لك إذا أردت أصنافًا من الغلمان وهو مذهب الأخفش ، ومال إليه بعض المتأخرين فقال: إذا كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع .

**ص: وإن أخبر بكم قصدًا للتكثير فمميزها كمميز عشرة أو مائة مجرورًا بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافًا للفراء.**

ش : هذا ثاني قسمي كم وكون الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة إلا ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير كما أن رب كذلك قالا: وهو مذهب سيبويه والكسائي ويكون مميز كم الخبرية جمعًا مجرورًا كمميز مائة فمن الجمع قول الشاعر:

كم من ملوك باد ملكهم ::: ونعيم سوقة بادوا

ومن الإفراد وهو أكثر قوله:

وكم ليلة قد بتها غير آثم ::: بساحية الخجلين مفعمة القلب[5]

والجر بعد الخبرية بالإضافة ، وذهب الفراء إلى أن يجر بمن محذوفة ونقله بعضهم عن الكوفيين قال في الشرح[6]: ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إلى ذلك فيما حملت عليه ؛ لأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل كجوازه بلا فصل .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ ، ٤٢٠ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ .
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ .
(٥) ٢/ ٤٢٠ .
(٦) البيت من البسيط ، وهو للقطامي في الكتاب ١/ ٢٩٥ .

٦١٤ ـــــــ

والظاهر أن المراد في قوله بهما الظرف والمجرور معًا، قال في الشرح[1]: إذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو بظرف وجار ومجرور، وجب نصبه حملاً على الاستفهامية، فالأول كقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً

والثاني كقوله:

تـــوم ســـنانًا وكـــم دونـــه ::: مـــن الأرض محـــدو دبـــأ غارهـــا[2]

**فصل: لزمت كم التصدير.**

ش: أما الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام كسائر أدواته، وأما الخبرية فمجازية مجراها، وحكى الأخفش أن بعض العرب لا يلزم الخبرية الصدر فيجيز فككت كم عان، واضطرب في هذه اللغة فقيل: يقاس عليها، وقيل هي من القلة بحيث لا يلتفت إليها، والأول هو الصحيح؛ لأنها لغة.

**ص: وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى.**

ش: أما بناء الاستفهامية فواضح، واختلف في بناء الخبرية فقيل لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى، لأنهما لعدد مبهم، وقيل لمناسبتها "رب" المقصود بها التكثير، وقيل: حملت على رب، وإن كانت للتقليل؛ لأن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وأيضًا فإن كلا منهما مشابه للحرف في وضعه.

**ص: وتقع في حالتيها مبتدأ ومفعولاً ومضافًا إليها وظرفًا، ومصدرًا.**

ش: يعني بحالتيها: الاستفهام والخبر، مثال المبتدأ: كم درهمًا لك، و﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، والمفعول: كم جزءًا قرأت وكم رجالاً ضحيت، والمضاف إليها حاجة كم رجلاً قضيت. وتعليم كم من المشتغلين توليت والظرف: كم فرسخًا سرت وكم فراسخ سرت، والمصدر كم طعنة طعنت، وكم طعنات طعنت فهذه خمسة مواضع وترك ثلاثة

**أحدها:** أن تكون مجرورة بحرف الجر نحو: بكم درهمًا تصدقت.

**والثاني:** أن تكون خبر مبتدأ نحو: كم دراهمك في أقيس الوجهين.

**الثالث:** أن تكون خبر كان وأخواتها المتصرف في معمولها نحو: كم غلامًا كان غلمانك تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ومكان فهي منصوبة على المصدر أو الظرف وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم أو متعد واقع ضميرها أو سببيها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ معموله فهي معمولة له، وإن أخذه فهي مبتدأ لا أن يكون ضميرًا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب بفعل مقدر من باب الاشتغال.

**فصل: معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية.**

---

(١) ٢/ ٤٢٠.
(٢) سبق تخريجه.

٦١٦ ـــــــ

كثير ، ومن قال كاءٍ حذف الألف ، ومن قال كاهٌ فهو مقلوب كيءٍ ، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب ، وحكاها ابن كيسان والأعلم . وزعم ابن خروف[1] أن الأعلم غلط فيها ، وإنما هي كأين بالألف والياء ، وليس ذلك بغلط للقراءة بها ، ولحكاية ابن كيسان وضبطها بما لا يُلبس قال ابن عصفور: وأما ما قاله ابن خروف: إنها كأين بالألف وبالياء فلم يحك ذلك غيره ، وهي جائزة في القياس كما أبدلوا الهمزة في راس .

**ص: وقد ورد كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو.**

ش : استعمال كذا يكون تكرار قليل ، وكذا استعماله مكررًا بلا عطف ، ونازع ابن خروف في إفرادها في العدد فزعم أنه غير مستعمل وقال بعضهم: إذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا كونها معطوفة ، ولا يحفظ كونها مفردة ولا مركبة .

**ص: وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه.**

ش : فعلى هذا إذا قيل كذا أعبد فهو كناية عن ثلاثة إلى عشرة ، وكذا عبدٍ كناية عن مائة فصاعدًا وكذا كذا عبدًا كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر وكذا وكذا عبدًا كناية عن أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين وقوله: وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه يعني إذا كان مجرورًا ، وأما المفرد المميز بمفرد منصوب ، فهو عند هؤلاء كناية عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين ، قال المصنف: ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية . انتهى .

وهذا التفصيل مذهب الكوفيين ووافقهم الأخفش على ما نقله صاحب البسيط والمبرد وابن الدهان وابن معط ، ومذهب البصريين غير المبرد ومن وافقه أن كذا كناية عن العدد مطلقًا سواء كان مركبًا أو ومعطوفًا أم عقدًا أم غير ذلك من سائر العدد ، ومذهب ثالث مركب من المذهبين وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف .

ومخالفتهم في المضاف وهو ومن الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف ، فتفسر أن يجمع معرف بالألف واللام مجرور بمن وهذا اختيار ابن عصفور وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ، وكان ابن السيد وقف على قول المبرد ومن وافقه من البصريين وهو من أكابرهم ، ولم يحفظ خلافًا عن غيره فلذلك نقل الاتفاق ، وقد حكى غيره الخلاف كما ذكرنا واضطرب فيها قول الفارسي فمرة قال: يقول البصريون ومرة قال: يقول الكوفيون ، قال الشيخ ألير الدين: المسموع من لسان العرب أن كذا إذا كانت كناية عن غيره عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها ، فإذا كانت كناية عن عدد ولا يحفظ إلا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة ولا يخص عددًا دون عدد وسائر التراكيب التي جاء بها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب ، ألا ترى أن ابن خروف قال عند ذكر المبرد: وهو دعوى وقياس في اللغة وأن توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياس في اللغة ، ولا يوجد إلا عن أفواه العرب بالمشافهة وقد خطأ الفارسي

---

(١) المساعد ٢/ ١١٧ .

٦١٨ ـــــــ

## باب: نعم وبئس

ص: وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافًا للفراء.

ش: قال في الشرح[1]: زعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، و استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب، وقد قيل له في بنت ولدت له[2]: نعم الولد هي، فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة[3]، وكقول بعضهم: نعم السير على بئس العير[4]، وكقول الراجز:

صبحك الله بخير باكر ::: بنعم طير وشباب فاخر[5]

ولا حجة في ذلك. أما الأول والثاني فيعتذر عنهما بما اعتذر به عن قول الآخر:

عمرك ماليلى بنام صاحبه[6]

وقيل: أراد ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه فكذا يقال في: ما هي بنعم الوالد، وعلى بئس العير أن معناهما: ما هي بمقول فيها: نعم الولد، ونعم السير على مقول فيه: بئس العير، وأما قول الآخر بنعم طير، فيحمل على أنه جعل "نعم" اسمًا أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية. كما قال الشاعر:

بئس اللزمي"لا" إن "لا" إن لزمته ::: على كثرة الواشين أي معون[7]

فأوقع اللزمي على"لا" ثم أدخل عليها إن فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها إذا لم تستعمل هذا الاستعمال، وكذلك القول في نعم من قوله: بنعم طير. انتهى.

واعلم أن النحويين حكوا الخلاف في نعم من قوله: بنعم طير، وبئس على طريقتين:

**إحداهما**: كما ذكر المصنف أن الفراء وكثيرًا من الكوفيين ذهبوا إلى اسميتها، واستدلوا بدخول خواص الأسماء، وأن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتها، واستدلوا بأوجه:

**أحدها**: اتصال تاء التأنيث بهما.

**والثاني**: اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي والأخفش.

**والثالث**: أنهما يرفعان الفاعل: قال ابن برهان: الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر، وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضي.

**والطريقة الثانية**: حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة، قال: لم يختلف أحد من النحويين

---

(١) ٣/ ٥.
(٢) سقطت من ر.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١١٠٢.
(٤) الهمع ٣/ ١٧.
(٥) الرجز في شرح الكافية بلا نسبة ٢/ ١١٠٣.
(٦) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٩/ ٣٨٨.
(٧) البيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر في ديوانه ١٠٥.

٦٢٠ ـــــــ

ورد بأن ذلك من باب الإشباع سبيل الشذوذ ، فلا تثبت لغة .

**ص: وكذلك كل ذى حلقية من فعل فعلاً أو اسمًا.**

ش : مثال الفعل شهد فيجوز: شَهْد وشِهْد وشِهِد ، ومثال الاسم: فخذ فيجوز فيه: فخذ وفِخْذ ، وفِخِذ ، وأطلق المصنف وغيره ، وينبغى أن يقيد بأن يكون ما شذت العرب في فكه نحو: لحت عينه ، أو تصل بالفعل ما يسكن له نحو: شهدت ، أو كان اسم فاعل من فعل معتل اللام نحو: صخ وسخ من قولهم: صخى الثوب صخًا سخى سخًا فهو صخ ، وسخ إذا اتسخ .

**ص: وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في نحو فعيل وتابعتها في نحو: فعل.**

ش : مثال الأول شهيد وضئيل وبعير وصغير ، ونحيف ، ونحيل فيقال في ذلك: شهيد بكسر فائه إتباعًا لعينه ، وكذا سائرها ، وسواء في ذلك الاسم والصفة والمؤنث بالهاء نحو: بهيمة فالإتباع جائز في جميع ذلك وهو لغة تميم ، ومثل الثاني قولهم في فَخْم: فَخِم ، وفي دَهْر دَهِر ، وكذا ما أشبهه من نحو: قعر وغفل وكأس ووغد فتفتح العين الحلقية في ذلك إتباعًا للفاء ، وإن لم يكن لها أصل في الحركة ، ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه ، من ذلك مقصور على السماع - وأن الوارد منه بوجه عين ليس أصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس ، وإنما هو مما وضع على لغتين ، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين ، وبعضه أصله السكون ثم فتح ؛ لأن الفتحة من الألف وهو من حروف الحلق فكان في جعلها على العين ، والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة ، ومناسبات متجاورة . قاله المصنف[1] .

**ص: وقد يتبع الثاني الأول في نحو محموم.**

ش : قال في الشرح بعد ذكر المذهبين السابقين[2]: واختار ابن جنى[3] مذهب الكوفيين مستدلاً بقول بعض العرب في نحو نحو ، وفي نحو: محموم: محموم فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة في نحو ، يلزم في انقلاب الواو ألفا ، وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة ؛ لزم ثبوت مفعول أصلاً ولا سبيل إلى ذلك . قال: واعتبار ما اعتبره حسن بين الحسن . انتهى مختصرًا .

**ص: وقد يقال في بئس: بيس.**

ش : حكاه أبو على[4] ، والوجه فيه أن أصله بئس فخفف بيس ثم فتحت الباء التفاتًا إلى الأصل ؛ وترك ما نشأ عن الكسرة ؛ لأنها أكثر استعمالاً . قاله المصنف[5] . وقد حكى ذلك عن الأخفش[6] أيضًا ، وقيل في توجيهه: أن أصله بئيس فخففت الهمزة بأن جعلت بين الهمزة والياء ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت ياء .

**فصل: فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف بها مباشرًا أو**

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٦ ، ٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٧ .
(٣) المساعد ٢/ ١٢٤ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٧ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٧ .
(٦) الارتشاف ٣/ ١٥ .

٦٢٢ ـــــــ

ليس فيه من التنصيص على هذا قليل ولا كثير ، وهو خيال لا يعول عليه ، وذهب بعض النحويين إلى أن أل في نعم الرجل زيد و نحوه عهدية ثم اختلف هؤلاء على قولين:

**أحدهما**: أن المعهود ذهني لا خارجي كما تقول: اشتر اللحم و لا تريد الجنس ، ولا معهودًا تقدم قبل ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لما فيه من معنى الإبهام أولاً فيقع في النفس منه موقع ليس لما وقع من أول الأمر ثم يفسر بعد ذلك فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ؛ كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرًا أولاً .

**والثاني**: أنه للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت: زيد نعم هو ، وإلى هذا ذهب أبو منصور الجواليقي[1] من أهل بغداد ، و أبو إسحاق بن ملكون[2] من المغاربة ، وقال بعضهم: ومما يبين هذا ؛ بل يستزل منزلة البرهان على أن المقصود بالاسم المعرف بأل ذات المخصوص بالمدح أو بالذم كونه يثنى بتثنيته ويجمع بجمعه ويفرد لإفراده ، ولو كان عبارة عن الجنس كما زعموا لم يسمع ذلك . انتهى .

وهو وارد على من جعلها للاستغراق ، وأما من جعلها للجنس مجازًا فاعتذر عن ذلك بأن قال: وجه التنبيه على هذا أن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا كأنك قلت: الزيدان نعم الرجلان اللذان كل واحد جنس ، وأجاب بعضهم عن التثنية والجمع على القول بالاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل إفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً ، وزعم بعضهم أن الجنس قد جاء مثنى في قوله:

فإن النار بالعودين تذكى ::: وأن الحرب أولها الكلام[3]

**ص: وقد تقوم مقام ذى الألف واللام"ما" معرفة تامة وفاقًا لسيبويه والكسائى لا موصولة خلافًا للفراء والفارسي، وليست نكرة مميزة خلافًا للزمخشرى والفارسي في أحد قوليه.**

ش : "ما" في نحو: نعما صنعت عند سيبويه والكسائى[4] فاعل بمنزلة ذى اللام ، وهي معرفة تامة أي: غير مفتقرة إلى صلة وهي عند الفراء وأبي على الفارسي موصولة يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص . قال في الشرح[5]: وأجاز الفراء تركيب نعم مع ما تركيب حب مع ذا ؛ فيليهما مرفوع بهما كقول العرب: بئسما تزويج ولا مهر . قال: والصحيح: جعل ما فاعلة بئس وكونهما خبر تزويج ولا مهر ، والتقدير: بئس التزويج تزويج مع انتفاء المهر ، وجعل الزمخشري والفارسي ، في أحد قوليه – ما نكرة مميزة .

قال المصنف[6]: وربما اعتقد من لا يعرف أن هذا مذهب سيبويه . قال ابن خروف[7]: وتكون

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٦، والجواليقي هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي المعروف بالجواليقي ، توفي سنة ٥٦٥ هـ ، هدية العارفين ٣/ ٤٨٣ .
(٢) الهمع ٣/ ٢٠ .
(٣) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه .
(٤) المساعد ٢/ ١٢٦ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٩ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .

ما تامة معرفة بغير صلة نحو: دققته دقًا نعمًا . قال سيبويه[1]: أي نعم الدق ونعما هي أن: نعم الشيء إبداؤها ، ونعما صنعت وبئسما فعلت أي: نعم الشيء صنعت . هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه ، وسبقه إلى ذلك السيرافي ، وجعل نظيره قول العرب: إني مما أن أصنع أي: من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها في موضع الأمر ، ولم يصلها بشيء ، وتقدير الكلام أن من الأمر صنعي كذا وكذا ، فالياء اسم إن ، وصنعي مبتدأ ، ومن الأمر خبر صنعي ، والجملة في موضع خبر إن هذا كلام السيرافي ، وهو موافق لكلام سيبويه فإنه قال: ونظير جعلهم"ما" وحدها اسمًا قول العرب: إني مما أن أصنع أي: من الأمر أن أصنع فجعلوا"ما" وحدها اسمًا ، ومثل ذلك: غسلته غسلا نعمًا أي: نعم الغسل فعلم أنها عنده معرفة .

قال المصنف[2]: ويقوى تعريف"ما"بعد نعم الاقتصار عليها في غسلته غسلاً نعمًا ، والفكرة التالية نعم لايقتصر عليها إلا في نادر من القول كقول الراجز:

تقول عرسي وهي لي في عومره ::: بئس امرءًا وإني بئس المره[3]

قيل وليس بنادر لقوله: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] قال: ويقوى - أيضًا - فاعلية "ما" المذكورة وأنها ليست تمييزا: أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز ، و"ما" المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزًا ، وتقوى تعريف"ما" في نحو: إني مما أن أصنع كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وما كان كذلك ؛ فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة ، أو نكرة موصوفة ، و"ما" المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة ، وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له . انتهى .

وذكر - أيضًا - أن التمييز في هذا الباب وغيره لابد أن يكون قابلاً لأل ، وهذا معلوم بالاستقراء .

وقد نص ابن عصفور وغيره على أنه لا يميز في الأسماء المتوغلة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كشيء وموجود ، ولا اسم أدخل في الإبهام والبناء من ما .

وتلخيص القول فيما بعد نعم وبئس أنه إن جاء بعدهما اسم نحو: نعما زيد ، وبئسما تزويج ولا مهر ؛ ففيها ثلاث مذاهب:

**الأول**: أن ما نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعد ما هو المخصوص . قال بعضهم: وهو مذهب البصريين ، وهذا النقل ليس على عمومه .

**الثاني**: أن "ما" معرفة تامة وهي الفاعل . وهو ظاهر قول سيبويه كما سبق ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي[4] وهو أحد قولي الفراء ، وجزم المصنف عن سيبويه ، و قال في الكافية[5]:

وانصب على التمييز ما في نعم ما ::: وبئسما والرفع بعضهم نمى

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣ ، ٤/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٤) الهمع ٣/ ٢٣ .
(٥) شرح الكافية ٢/ ١١٠٤ ، ١١٠٥ .

لسيبويه وادّعى التعريف مع ::: تمام ما وظاهرًا قد ...

**الثالث**: أن "ما" ركبت مع الفعل ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل . قال به قوم منهم الفراء ، وإذا جاء بعدهما فعل نحو: نعم ما صنعت ؛ فعشرة أقوال: الأول: أن"ما" فاعل وهي اسم تام معرفة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت .

قال المصنف في الشرح[1]: إلا أن المحقق من أصحاب سيبويه يجعل التقدير: نعم الشيء شيء صنعت .

**الثاني**: أن"ما" نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف .

**الثالث**: أن"ما" نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج ، وتبعهما الزمخشري[2] .

**الرابع**: أنها موصولة والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف . قاله الفارسي[3] .

**الخامس**: أنها موصولة وهي المخصوص و"ما" أخرى تمييز محذوف . والأصل: نعم ما ما صنعت ، والتقدير: نعم شيئًا الذي صنعته ، وهذا قول الفراء[4] .

**السادس**: أن ما تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصولة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، وهو قول الكسائي[5] .

**السابع**: أنه لا حذف هنا ، وما مصدرية وتأويله: بئس صنعك حتى تقول: بئس الصنع صنعك كما تقول: أظن أن تقوم ، ولا تقول: أظن وبصلتها عن المخصوص ، وهو قول الفراء والفارسي فيما نقله المصنف[6] . وقد تقدم .

**الثامن**: أن ما كافة لنعم كما كفت"ما" قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

**العاشر**: أن ما نكرة موصوفة مرفوعة: نقله في الارتشاف[7] ، والله أعلم .

**ص: ولا يؤكد فاعلهما توكيدًا منصوبًا، وقد يوصف خلافًا لابن السراج والفارسي.**

**ش**: قال في الشرح[8]: لا يؤكد فاعل نعم وبئس توكيدًا معنويا باتفاق ؛ لأن القصد بالتوكيد المعنوي دفع توهم إرادة الخصوص ، وفاعل نعم وبئس في الغالب بخلاف ذلك ؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس ، أو مؤول بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة بسماه إن كان فاعل نعم ، وبالجامع لأكمل خصال الذم إن كان فاعل بئس ، والتوكيد المعنوي مناف للقصدين ؛ فاتفق على

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣ .
(٢) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٣) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٤) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٥) الارتشاف ٣/ ١٨ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٩ .
(٧) ٣/ ١٨ .
(٨) ٣/ ٩ ، ١٠ .

منعه . انتهى .

وعلى القول بأن أل عهدية فقد يمكن أن يجوز توكيده توكيدًا معنوياً لانتفاء المانع .

قال في الشرح[1]: وأما التوكيد اللفظي: فلا يمتنع لك أن تقول: نعم الرجل الرجل زيد . انتهى .

قيل: ولا ينبغي ألا يقدم على جواز ذلك إلا بسماع ؛ لأن باب نعم وبئس له أحكام مغايرة[2] ، فلا ينبغي أن يمتنع ذلك على الإطلاق ؛ بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد . وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال ؛ فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نعم الفتى المرى أنت إذا هم ::: حضروا لدى الحجرات نار الموقد[3]

وحمل ابن السراج ، وأبو علي مثل هذا على البدل ، وأبيا النعت ، ولا حجة لهما . انتهى .

قيل: أما منع وصفه فهو قول الجمهور ، وقال بعضهم: لا يجوز عند البصريين . انتهى .

وأجاز أبو الفتح في بيت الحماسة وهو:

لعمري وما عمري علي بهين ::: لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم[4]

أن يكون المدعو وصفًا للفتى . قيل: وذلك أن يكون التفضيل إنما وقع على الفتيان المدعوان بالليل ، ولم يرد أن يفضله على جمع الفتيان ؛ إذ لو أراد ذلك لما صح وصفه ؛ لما في ذلك من المناقضة ، ومقتضى سكوت المصنف عن البدل والعطف جوازهما .

قيل: وينبغي إلا يجوز منهما إلا ما باشره نعم وبئس .

ص: وقد ينكر مفردًا أو مضافًا.

ش : حكى الأخفش[5] أن ناسًا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ، فيقال على هذا: نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو ، ووافق الفراء[6] الأخفش في كون الفاعل نكرة مضاف ، وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: "وفاعلهما في الغالب" ونقل إجازة كونه مضافًا إلى نكرة عن الكوفيين وابن السراج[7] ، ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة كقوله:

فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم ::: وصاحب الركب عثمان بن عفانا[8]

وقد كان يمكن تأويل هذا البيت ونحوه على حذف التمييز لولا أن الأخفش حكى أن ذلك لغة للعرب ، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ؛ بل ورد ولكنه أقل

---

(١) ٣/ ١٠ .
(٢) في ر: متغايرة .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٧٥ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٧ .
(٥) المساعد ٢/ ١٢٩ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٢٠ .
(٧) الأصول ١/ ١٤٢ .
(٨) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣ .

من المضافة ، ومنه قوله:

وسلمى أكمل الكفلين حسنًا ::: وفي أترابها قمر و ريم
نياف القرط غراء الثنايا ::: ورند للنساء ونعم نوم[1]

وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، فأجاز القوم: نعم صاحبهم أنت وأنشد:

فنعم أخو الهيجاء ونعم شبالها[2]

قال بعضهم: والصحيح المنع ، وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه .

ص: ويضمر ممنوع الإتباع مفسراً بتمييز مؤخر مطابق قابل "أل" لازم غالبًا.

ش: الضمير المجهول فاعلاً في هذا الباب شبيه بضمير الشأن في أنه قصد إبهامه تعظيمًا لمعناه فاستويا لذلك في عدم الاتباع بتوكيد أو غيره ، وأما ما روى من نحو: نعم هم قوم (أنتم)[3] فشاذ لا يعرج عليه ، وهم تأكيد للضمير المستكن في نعم ، وقوله: "مفسرًا بتمييز مؤخر" يعني: عن نعم وبئس فلا يجوز أن يتقدم عليهما ، وأما تأخيره عن المخصوص فسيأتي الكلام عليه ، وقوله مطابق يعني للمخصوص ؛ فتقول: نعم رجلاً زيد ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً الزيدون ، وكذلك في التأنيث فتقول: نعمت امرأة هند ، ونعمت امرأتين الهندان ، ونعمت نساء الهندات ، هذا تمثيل المصنف في الشرح[4] ، وفيه نص على لحوق تاء التأنيث إذا كان المضمر مؤنثًا ، وفسرته بمؤنث ، ونص ابن أبي الربيع على أنها لا تلحق . قال: وإنما يقال: نعم امرأة: "قابل أل" يشمل المفرد نحو: رجلاً زيد ، والمضاف نحو: نعم شجاعًا زيد ، واحترز مما لا يقبل أل نحو: مثل وغير ، وأي وأفعل من ، فلا يجوز التمييز بشيء منها . قال المصنف[5]: لأنه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشترط صلاحيته لهما . قال[6]: ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحًا للألف واللام مع أن كل مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء ؛ لأن أبا علي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بما قال . وقلت غالبًا بعد التقييد بلازم احترازًا في حذف المميز في قوله ﷺ : «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»[7] أي: فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة فأضمر الفاء على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به . انتهى .

وممن أجاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن عصفور . وقال[8] في البسيط: لا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله – لأنه منه – إلا بعوض كالتاء في نعمت ، وقيل: يجوز ؛ لأنه تمييز فيجوز حذفه . انتهى .

---

(١) البيتان من الوافر ، وهما لنابغة شرًا في الخزانة ٩/ ٤١٦ .
(٢) شطر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٠٢ .
(٣) سقطت من ر .
(٤) ٣/ ١٢ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢ .
(٧) رواه أبو داود في باب الطهارة برقم ٣٥٤ .
(٨) في ر: قال .

وقد نص سيبويه[1] على وجوب ذكر هذا التمييز ولزومه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، إن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ قولهم: إن فعلت كذا فبها ونعمت .

**تنبيهات:**

**الأول**: ينبغي أن يجعل قول المصنف ، ويضمر ابتداء كلام لا معطوفًا على قوله . وقد ينكر مفردًا أو مضافًا ؛ لأن هذا ليس بقليل كذلك ؛ بل هو كالمجمع عليه عند البصريين .

**الثاني**: ما ذكر من أن فاعل نعم وبئس مضمر فيهما هو مذهب معظم النحويين ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو زيد في نعم رجلاً زيد ، والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي ، وتمييز منقول عند الفراء ، ويصح عنده تأخيره عن زيد ، وأجاز الكسائي تأخيره عنه والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور لقولهم: نعم رجلاً أنت ، وبئس رجلاً هو . فلو كان الضمير فاعلاً ؛ لاتصل بالفعل ، كقولهم: نعم رجلاً كان زيد فيعملون فيه نواسخ الابتداء ، ونسب صاحب البسيط إلى الكوفيين أن انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح ولا يحتاجون إلى تقدير فاعل فكأنك قلت: زيد الممدوح رجلاً كما تقول: امتلأ الإناء ماءً ، والإناء ممتلئ ماء ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل ، وأن الفاعل محذوف ؛ لأنه لا يبرز في التثنية والجمع .

**الثالث**: اختلف القائلون بالإضمار هل المضمر جنس أو شخص على الاختلاف في الظاهر إلا أن بعض من ذهب في الظاهر إلى أنه جنس ؛ قال في الضمير: هو شخص ؛ لأن المضمر في التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا . ذكره صاحب البسيط وغيره ، وأورد على القائل بأنه جنس أنه يفسر بالمثنى والمجموع ، وأجاب من قال بأنه على الجنس مجازًا إنما أجاب به في تثنية الظاهر قال: فكأنك أضمرت نوعين ثم فسرت أحدهما . وأجاب القائلون بالاستغراق بأن التثنية هي على نحوهما خبرًا يفسر في الناس فيضمر على ما أظهر ، واحتجوا على أنه جنس بأنه لا يثنى ولا يجمع ، وأجيب بأنه كالمثل فلذلك لم يبرز في تثنية ولا جمع .

**ص: وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكدًا وفاقًا للمبرد والفارسي.**

**ش**: منع سيبويه[2] الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، وأجاز ذلك أبو العباس المبرد والفارسي . قال المصنف[3]: وهو الصحيح . انتهى . وبالجواز قال ابن السراج ، و فصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز حتى لا يفيد الفاعل جاز نحو: نعم الرجل رجلاً فارسًا زيد ، وإلا فلا . قال المصنف[4]: والحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام والإبهام إذا ظهر الفاعل ؛ زال فلا حاجة إلى التمييز ، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك له: في الدراهم عشرون درهمًا ، ومثل هذا جائز بلا خلاف . انتهى .

وما ذكره من أن الحامل لسيبويه ما ذكره ليس هو في كتاب سيبويه ؛ وفرق بين: نعم الرجل

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٥ ، ١٧٧ .
(٢) الكتاب ٢/ ١٧٧ ، ١٧٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١١ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٥ .

رجلاً زيد ، وله من الدراهم عشرون درهمًا ونحوه ؛ لأن عشرين[1] درهمًا ونحوه ؛ لأن "عشرون" وأمثالها محتاجة إلى التمييز في الأصل بخلاف نعم الرجل زيد ، والتمييز مبناه على التبيين ثم يعرض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يغني عنه فيصير مؤكدًا .

وقد تأول الفارسي كلام سيبويه على أن معناه لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز ، والفاعل في حالة التمييز ضمير لا غير ، وأما مع الظاهر ؛ فلا يكون لازمًا ، وفيه بعد ، واستدل المصنف[2] على الجواز بالقياس والسماع أما القياس فقال بعد التمثيل[3]: بله من الدراهم عشرون درهمًا ، وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] وبقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وبقوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقوله: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤] ، فكما حكم بالجواز في مثل هذا ، وجعل سبب الجواز التوكيد ؛ لا رفع الإبهام فكذلك يفعل في مثل: نعم الرجل رجلاً ، ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل هذا لو لم تستعمله العرب فكيف وقد استعملته . انتهى .

وقد تقدم ما فرق به بين ما ذكر من المثل ، وبين نعم الرجل . قال: ومن ورود التمييز للتوكيد ؛ لا لرفع الإبهام قول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد ::: من خير أديان البرية دينا[4]

وقول[5] الآخر:

فأما التي خيرها يرتجى ::: فأجود جودًا من اللافظه[6]

انتهى .

ولا يأتي ذلك الفرق هنا ، وأما السماع فقول جرير:

والنفلبون نعم الفحل فحلهم ::: فحلاً وأمهم زلاء منطيق[7]

وقول جرير أيضًا قال المصنف[8]: على الأظهر الأبعد من التكلف:

تزود مثل زاد أبيك فينا ::: فنعم الزاد زاد أبيك زادًا[9]

وأنشد غير[10] المصنف:

---

(١) في ر: عشرون .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥ .
(٣) في ر: التمثل .
(٤) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٢/ ١١٠٧ .
(٥) في ر: وقال .
(٦) البيت من المتقارب ، وهو لطرفة في ديوانه ١٦٠ .
(٧) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٣/ ٣ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ١٥ .
(٩) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ١٠٧ .
(١٠) يقصد أبا حيان في الارتشاف ٣/ ٢٢ .

نعم الفتاة فتاة هند لو ::: بذلت رد التحية نطقاً أو بإيماء[1]

وحكى عن العرب: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب وهذا وارد في الاختيار، وقد تأول المانعون السماع أما فحلاً وفتاة فعلى الحال المؤكدة، وأما زادًا فعلى أنه مصدر محذوف الزوائد منصوب بمتزود، وقد حكى الفراء استعماله مصدرًا أو على أنه مفعول به، ومثل منصوب على الحال؛ لأنه لو تأخر؛ لكان صفة، قال الشيخ أثير الدين: وعندى تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب وذلك أن ندعى أن في نعم وبئس ضميرًا، وفحلاً وفتاة وزادًا تمييز لذلك الضمير، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور، والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة، وفحلهم وهنده وزاد أبيك أبدال من المرفوع قبلها.

ص: ولا يمتنع عندهما إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية.

ش: أجاز أبو العباس والفارسي[2] أن تقول: نعم الذي بعث بالرسالة محمد ﷺ كما يقال: نعم المبعوث، ومنع ذلك الكوفيون[3]، و جماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمرو في الفرخ[4]. قال: ولم يرد به سماع، والقياس المنع؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم، وكان فيه أل؛ كان مفسرًا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك.

قال المصنف[5]: ولا ينبغي أن يمنع؛ لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل؛ ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح: أنه لا يجوز مطلقًا، ولا يمتنع مطلقًا؛ بل إذا قصد به الجنس؛ جاز، وإذا قصد به العهد؛ منع. انتهى.

وأما الموصولتان إذا أريد بهما الجنس فذهب قوم من النحويين إلى أنه يجوز أن يكونا فاعلين لنعم وبئس، واستدل على ذلك بالقياس على الذي، و بالسماع كقوله: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] وبقول الشاعر:

ونعم من هو في سر وإعلان[6]

أما "ما" فتقدم الكلام عليها. قال في الشرح[7]: ومما يدل على أن فاعل نعم قد يكون موصولاً ومضافًا إلى موصول قول الشاعر:

وكيف أرهب امرءًا أو أراع له ::: وقد زكت إلى بشر بن مروان

ونعم مزكأ من ضاقت ::: ونعم من هو في سر وإعلان[8]

قال: فلو لم يكن في هذا الإسناد نعم إلى المضاف إلى من، لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى من؛ لأن فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلى ما يصلح إسناد نعم إليه فكيف وفيه ونعم من

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٨.
(٢) المساعد ٢/ ١٣٠.
(٣) في ر: الكوفيين.
(٤) الارتشاف ٣/ ٢٣.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١١.
(٦) سيأتي تخريجه.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١١.
(٨) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في الخزانة ٩/ ٤١٠، ١١١.

هو . انتهى .

قيل: ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون من في قوله: مزكأ من نكرة موصوفة ، وتكون نعم قد رفعت المضاف إلى النكرة على ما تقدم نقله عن الأخفش ، وأما: ونعم من هو فتأوله أبو علي على أن من تمييز ، وفي نعم ضمير ، وقال في الشرح[1]: لا يصح لوجهين:

**أحدهما**: أن التمييز لا يقع في الكلام إلا بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام ومن بخلاف ذلك ، فلا يجوز كونها تمييزاً .

**الثاني**: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون من نكرة غير موصوفة ، وذلك مسبب بإجماع في غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه ؛ فصح القول بأن من في موضع رفع بنعم ، إذاً لا قائل بقول ثالث . قال في شرح الكافية في إعراب من هو على جعلها موصولة ما نصه[2]: وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، والتقدير: ونعم هو هو في سر وإعلان أي: هو الذي شهر في سر وإعلان ، وفي متعلقة بهو المحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل انتهى .

ص: **و نادر نحو: نعم زيد رجلاً، ومر بقوم نعما قومًا، ونعم بهم قومًا، ونعم عبد الله خالد، وبئس عبد الله أنا إن كان كذا، وشهدت صفين، وبئست صفون.**

ش : أما ما روى من قول بعضهم: نعم زيد رجلاً فيحمل على أن الأصل فيه: نعم رجلاً زيد على أن الفاعل مضمر ورجلاً مفسره ، وزيد مبتدأ خبره نعم ، وفاعلها ، وليس فيه شذوذ إلا يكون التمييز مسبوقاً بالمبتدأ فيكون في ذلك نظير قوله:

**والنفليون نعم الفحل فحلهم فحلاً**[3]

قاله المصنف[4] . وفي جواز تأخير التمييز عن المخصوص خلاف مذهب سيبويه والبصريين منعه ، وذهب الكوفيون[5] إلى جوازه إلا الفراء فإنه عنده قبيح ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وأما قولهم: مر بقوم نعموا قومًا فنادر ؛ لأن الضمير الذي في نعم لا يثنى ولا يجمع ، وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه فتقول: قومك نعموا رجالاً و أخواك نعما رجلين ولكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الإسراء: ٩٦] ، وأما نعم عبد الله وما بعده فقال في الشرح[6]: وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به ؛ أمكن أن يحمل عليه فأوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود - رضي الله عنه - أو غيره من العباد له: "بئس عبد الله أنا إن كان كذا"، وكقول النبي ﷺ : «نعم عبد الله خالد بن الوليد»[7] فيكون بئس ونعم مسندين إلى ضميرين حذف مفسراهما ، وعبد الله مبتدأ ، وأنا وخالد بدلان ، ومن هذا النوع أيضًا

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١١ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ١١١٠ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٤ .
(٥) في ر: الكوفيين .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٤ .
(٧) رواه الترمذي في باب المناقب برقم ٣٨٤٦ .

٦٣٢ ـــــــ

وذكر في الشرح أن سيبويه أجازه ، وأجاز جماعة أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وممن أجازه ابن عصفور فهذه ثلاثة أوجه .

قال في الشرح[1]: والأول أولى ؛ بل هو عندي متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الوجه الثاني ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، ورد المصنف[2] الثالث: فقال هو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبرًا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده . انتهى .

وقال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح والذم إلا مبتدأ . انتهى .

ومن تأمل كلام سيبويه لم يجد فيه ذكرًا لهذا الوجه فلا ينبغي نسبته إليه ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من المرفوع ، وهو باطل فإنه يكون لازم التبعية ، وليس في الأبدال ما هو كذلك ، ولأنه لا يقال: نعم زيد ، وقوله: أو أول معمولي فعل ناسخ" مثاله قول الشاعر:

لعمري لئن انزفتم أو صحوتم ::: لبئس الندامى كنتم آل أبجرا[3]

وقول زهير:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما ::: على كل حال من سحيل ومبرم[4]

واحترز بقوله: "فعل ناسخ" عن إن وأخواتها فإنهما لا تدخل عليه ، والحاصل أن هذا المخصوص لا يجب أن يصرح بذكره ولا أن يؤخر .

**ص: ومن حقه أن يختص ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نعم، وبالمذموم بعد بئس فإن بانيه؛ أول.**

ش : من حق المخصوص أن يكون معرفة أو مقاربًا لها بالتخصيص نحو: نعم الفتى رجل من بني فلان . قيل: ويرد على ما قال نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالاً ألف ، ونعم المال أربعون . انتهى . وما قاله المصنف محمول على الغالب ، وذلك لأن المخصوص مبتدأ ، ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة ، أو قريبًا منها ، والذي سوغ التنكير في هذه المثل تقدم الخبر ، وقوله: "ويصلح . . . . إلى آخره" مثاله قولك في نعم الرجل زيد: الرجل الممدوح ، وفي بئس الولد العاق أباه: الولد المذموم العاق أباه ، وهذا معنى اشتراط ابن عصفور أن يكون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ، ولا مساويًا" قال أبو موسى: ومن شرطه ألا يصدق عليه اسم الفاعل ، فإن ورد مالا يصلح جعله خبرًا عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [الجمعة: ٥] وحذفت بئس وأخبرت بالذين عن مثل القوم لم يجز ، فوجب لذلك التأويل إما أن نجعل الذين في موضع جر معنى للقوم ، ونجعل المخصوص محذوفًا ، وإما أن نجعل الذين هو المخصوص على تقدير: بئس مثل القوم الذين ثم حذف المضاف ، وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: " فإن بانيه ؛ أول .

---

(١) ٣/ ١٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٤ .
(٤) البيت من الطويل ، لزهير في ديوانه: ٦ .

٦٣٤ ـــــــ

من أمثلة فعل المصوغ ، ومثال المحول من فعَل وفعِل قول العرب: لقضو الرجل فلان ، وعلم الرجل بمعنى نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو ، ومعنى إلحاق هذا النوع بنعم أنه ثبتت له من الأحكام ما تقدم لنعم وبئس ، وتمثيل المصنف بعلم ظاهر أنه من كلام العرب ، قيل: ونص النحويون على أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها ، بل أبقتها على أصلها من الوزن ، واستعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، لكن جعلتها لازمة وهي: علم وسمع وجهل ، وقوله: "مضمنا تعجبا" يعني . فعل المذكور . قال في الشرح[1] في قضو الرجل ، وعلم الرجل فيه وفي أمثاله معنى ما أقضاه وما أعلمه .

**ص: ويكثر المجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن الألف و اللام، وإضماره على وفق ما قبله.**

ش: قال في الشرح[2]: ولكون فعل المذكور مضمنا تعجبًا استحسن فيه ما لم يستحسن في نعم من جر فاعله بالباء حملا على أفعل في التعجب ، ومن كثرة مجيئه مستغنيا عن الألف واللام مضمرًا مطابقًا لما قبله فإذا قيل: حسن بزيد رجلاً نزل منزلة أحسن بزيد رجلاً ، وإذا قيل: ﴿ **حَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا** ﴾ [النساء: ٦٩] نزل منزلة: الزيدون ما أكرمهم رجالاً . قيل: وقوله: ما لم يستحسن في نعم ليس جيدًا ؛ لأنه يشعر بالجواز ، وتلخيص العبارة أن يقال: ما لا يجوز في نعم ، وحكى الكسائي عن العرب: مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا ، وحكى الكسائي عن العرب: وجدن أبياتًا . وتقول[3]: الزيدون كرموا رجالاً كما تقول: ما أكرمهم رجالاً فهذا من إضماره على وفق ما قبله .

• • •

(١) ٣/ ٢١ .
(٢) ٣/ ٢١ .
(٣) في ر: ويقولوا .

٦٣٦ ـــــــ

مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده، وصرح المبرد في المقتضب[1]، وابن السراج في الأصول[2] بأن حب وذا جعلا اسمًا مرفوعًا بالابتداء. قال المصنف[3]: ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك؛ لأنهما مقرنان بفعلية حب، وفاعلية ذا قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا، واستدل ابن عصفور على اسمية حبذا بأن العرب قد أكثرت من دخول "يا" عليها دون استيحاش، وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقوله:

**ألا يا اسلمي قبل غارة سنجال**[4]

قال المصنف[5]: وعكس ما ادّعاه أولى بالصحة؛ لأن دخول يا على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا فمن ذلك قراءة الكسائي: ﴿ **ألا يا اسجدوا** ﴾ [النمل: ٢٥] [6] قال العلماء: تقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا فكذلك يكون التقدير في حبذا ونحو ذلك.

واستدل بعض القائلين بالاسمية بالتصغير في قولهم: ما أحيبذه، وبأن ذا لم يبن ولم يجمع، وبأنه لا يحذف ويضمر في الفعل كما فعل بنعم، وهذا لا يعتمد عليه؛ لأن التصغير شاذ، وأي مراد لكونه جرى مجرى المثل.

ص: **ولا اسمية "ذا" فيكون مع حب فعلاً فاعله المخصوص خلافًا لقوم.**

ش: قال المصنف[7]: وهذا قول في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك. انتهى.

وممن ذهب إلى هذا الأخفش وخطاب، وقد استدل له بأوجه:

**أحدها**: قولهم لا تحبذه أي: لا تقول له: حبذا.

**والثاني**: أن الفعل هو المبدوء به وهو أكثر حروفًا لغلب.

**والثالث**: أنه لا يبقى معه شذوذ من إفراد "ذا" في نحو: حبذا الزيدان، ورد الأول بأنه ليس مضارع حبذا؛ إنما هو مضارع له كما يقول: لم يبسمل أي: لم يقل: بسم الله.

**والثاني**: ظاهر الضعف. **والثالث**: تقدم الاعتذار عنه.

ص: **وتدخل عليها "لا" فتحصل موافقة بنس معنى.**

مثال قول الشاعر:

**ألا حبذا أهل الملا غير أنه ::: إذا ذكرت "مي" فلا حبذا هيا**[8]

---

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٣.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وقبل منايا قد حضرت وآجالوا وهو منسوب للشماخ في الكتاب ٢/ ٣٠٧.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٤، ٢٥.
(٦) وانظر الإتحاف ٣٣٦.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٦.
(٨) البيت من الطويل، وهو لكثيرة أم شملة في التصريح ٢/ ٩٩.

٦٣٨ ـــــــ

حبذا الصبر شيمة لامرئ ::: رام مباراة مولع بالمعالي[1]

وكلاهما سهل يسير واستعمل كثيرًا ، إلا أن تقديم التمييز على المخصوص أولى وأكثر ، قوله: "مطابق" أي: المخصوص في إفراده وبدلين وغيرهما .

ص: أو حال عامله حب.

ش: مثال ورودها قبل المخصوص: حبذا مقصودًا زيد ، وبعده قول الشاعر:

يا حبذا المال مبذولاً بلا سرف ::: في أوجه البر إسرارًا وإعلانا[2]

قال في الشرح[3]: والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد "ذا" تمييزًا ، وليس ملتزمًا ؛ لأن الحال هذه أغنت عنه في النظم والنثر . انتهى .

ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمها أكثر وأولى ، وقيل: التمييز يتبغي تقديمه ، وأما الحال مستوى فيها الأمران . قال في الشرح[4]: وأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله . انتهى .

وحكى غيره الخلاف ؛ فقال: اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حبذا ؛ فذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين[5] إلى أنه منصوب على الحال لا غير ، وسواء أكان جامدًا أو مشتقًا وذهب أبو عمرو بن العلاء[6] إلى أنه منصوب على التمييز لا غير ، وسواء كان جامدًا أو مشتقًا ، وأجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين وفصل بعضهم في أنه حال إن كان مشتقًا ، وتمييزًا إن كان جامدًا ، وقبول الجامد والمشتق دخول من عليهما يرجح نصبهما على التمييز ، والذي يظهر أنه إن كان جامدًا ؛ كان تمييزًا ، وإن كان مشتقا لقصدان للمتكلم فإن اراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف ؛ كان ذلك المنصوب حالاً ، ولا يصح دخول من عليه إذ ذاك ، فإن أراد عدم التقييد ؛ بل تبيين جنس المبالغة في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزًا . مثال الأول: حبذا هند مواصلة أي: في حال مواصلتها ، ومثال الثاني: حبذا زيد راكبًا وهذا الذي تدخل عليه من ، وفي البسيط جواز نصب هذا المنصوب بإضمار أعني وهو غريب .

ص: وربما استغني به أو بدليل آخر عن المخصوص.

ش: مثال الاستغناء به - أعني التمييز - قول بعض الأنصار:

باسم الإله وبه بدينا ::: ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا ربًا وحب دينا[7]

ومثال الاستغناء بدليل آخر قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط ، لرجل من طيء في شرح التسهيل ٣/ ٢٨ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٤٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٧ .
(٥) الارتشاف ٣/ ٣٠ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٣٠ .
(٧) الرجز لعبد الله بن رواحة في الدرر ٢/ ١١٥ .

٦٤٠ ـــــــ

## بـــاب: التعجـــب

ش: التعجب في الاصطلاح قال ابن عصفور[1]: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، وقال بعضهم: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية، وله ألفاظ كثيرة تدل عليه غير ما يذكر في هذا الباب لم يبوب لها في النحو لكونها لم تدل على التعجب بالوضع؛ بل بقرينة نحو: سبحان الله، ولله دره فارسًا.

**ص: ينصب المتعجب منه مفعولاً بموازن أفعل فعلاً لا اسمًا خلافًا للكوفيين غير الكسائي.**

ش: مذهب سيبويه والبصريين أن نصب الاسم في نحو: ما أظرف زيدًا على المفعول به، وزعم الفراء - ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو: زيد كريم الأب فأفعله زيد أظرف من غيره ثم أتوا بما فقالوا: ما أظرف زيد على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير ما، وانتصب زيد بأظرف من قاس الخبر والاستفهام، والفتحة في أفعل فتحة إعراب، وهو خبر عن ما، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو ما؛ إذ هو في الحقيقة زيد، وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبني، وإن كان اسمًا؛ لأنه مضمن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف، وقوله: "فعلاً" هو مذهب البصريين والكسائي، وذهب الكوفيون - غير الكسائي - إلى أنه اسم، ولم يستثن بعضهم الكسائي فنقل له قولين.

واستدل على فعليته ببنائه على الفتح وبنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يرد على هذا عليكني ولارويدني، فإنه يقال فيهما: عليك بي، ورويدك لي ليستغنى عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرني فإن النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها. قاله المصنف[2].

وقد أجاز الكوفيون ما أظن في حذف نون الوقاية، ولم يجعلوها لازمة وحكوه عن العرب، واحتجوا على الاسمية بعدم تصرفه وبتصغيره وصحة عينه، وأجيب بأن امتناع تصرفه؛ لأنه لزم طريقة واحدة؛ فلم يحتج إلى تصرفه كـ"عسى" و"ليس"، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل.

**ص: مخبرًا به عن "ما" متقدمة بمعنى شيء؛ لا استفهامية خلافًا لبعضهم، ولا موصولة خلافًا للأخفش في أحد قوليه.**

ش: ما الواقعة قبل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف لعود الضمير من أفعل عليها إلا خلافًا شاذًا روى عن الكسائي أنه لا موضع لها من الإعراب وبعد ثبوت اسمها. فمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[3] أنها اسم تام نكرة والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح. قال المصنف[4]: لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي،

---

(١) المقرب ١٠٨.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١.
(٣) الارتشاف ٣/ ٣٣
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١.

فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصًا؛ فتعين كون الباقي مقتضيًا للإبهام وهو "ما" فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين. انتهى.

وذهب الفراء وابن درستويه[1] إلى أنها استفهامية وتأوله ابن درستويه على الخليل، وقال المصنف[2]: أما كونها استفهامية - وهو قول الكوفيين - فليس بصحيح؛ لأنه إما أن تكون مجردة عن الاستفهام أوله وللتعجب كما هي في: ﴿ **وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة** ﴾ [الواقعة: ٨] فالأول باطل بإجماع، والثاني باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا تليه إلا الأسماء، و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال فعلم أنها غير المتضمنة استفهامًا. انتهى. وفيه نظر، لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم كما سبق، وقال المصنف[3] - أيضًا - لو كان منها معنى الاستفهام؛ لجاز أن تخلفها "أي" كما جاز أن خلفتها في نحو: ما أنت من سيد؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المضمن تعجبًا كثير، وأيضًا فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه، وكونه مشوبًا باستفهام أو ملموحًا فيه استفهام. زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها، وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة، وأفعل صلة لها والخبر محذوف لازم الحذف.

قال المصنف[4]: فيحصل بقوله: هذا إفهام وإبهام فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر إلا أن هذا القول مستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

**أحدهما**: تقدم الإفهام وتأخر الإبهام، والمعتاد فيما يضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدم ما به الإبهام.

**والثاني**: كون الخبر منه ملتزم الحذف دون شيء؛ فسد مسده.

وقوله: "في أحد قوليه لأنه روى عنه أنها نكرة تامة كمذهب الجمهور، وقال في الشرح[5]: وافق الأخفش على صحة جعل التعجبية نكرة، وأجاز كونها موصولة. انتهى.

وروى عن الأخفش قول ثالث. أنها نكرة موصوفة وأفعل صفتها، والخبر محذوف، والتقدير: شيء حسن زيدًا عظيم، فينبغي أن يقول في أحد أقواله.

ص: **وكأفعل خبرًا لا أمرًا**.

ش: أجمعوا على فعلية أفعل كذا نقلوا، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أنه اسم. قال: وأحسن لا يبني ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه اسم. انتهى. ولا وجه له.

ومذهب جمهور البصريين أن معنى أحسن بزيد: أحسن زيد أي: صار ذا حسن كقولهم. أيقلت

---

(١) المساعد ٢/ ١٤٨.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣١.

الأرض أي: صارت ذا بقل، وهو خبر معناه التعجب فمدلوله ومدلول ما أحسن زيدًا من حيث التعجب واحد. وقيل: إنه أمر حقيقة ثم اختلفوا فذهب الفراء إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره واستحسنه الزمخشري وابن خروف[1]، وقيل المخاطب ضمير الحسن فكأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد: أي ألزمه ودم به، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال. قال ابن طلحة: وهذا قول حسن. وقال المصنف[2] بعد ذكر القولين الأولين: والأول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثاني من الإشكالات، وأنا أذكرها مختصرًا:

**أحدها**: أن الناطق بأفعل المذكور لو كان أمرًا؛ لم يكن متعجبًا كما لو يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفًا، ولا خلاف في كونه متعجبًا.

**الثاني**: أنه لو كان أمرًا؛ لزم إبراز ضميره.

**الثالث**: أنه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب؛ لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك.

**الرابع**: أنه لو كان أمرًا؛ لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياء أو واوًا ما وجب لأقم وابن، ورد المصنف[3] ما حكيناه عن ابن كيسان بأن من المتبادر ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسهولة والنجابة فلو كان الأمر على ما توهمه صاحب هذا الرأي؛ لقيل في أسهل به وأنجب. انتهى. قيل: ولا دليل فيه؛ لأن أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث فروعي في تذكير الضمير ما كان يستحقه المصدر من التذكير.

**ص: مجرورًا بهمزة المتعجب منه بباء زائدة لازمة، وقد تفارقه إن كان أن[4] وصلتها.**

ش: فهي عند جمهور البصريين زائدة مع الفاعل مثلها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح: ٢٨] وعن الفراء - ومن وافقه - زائدة مع المفعول، وإنما حكم بزيادتها؛ لأن الهمزة في أفعل للتعدية عند من جعله أمرًا حسنه، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون الهمزة لا للنقل؛ بل على معنى. اقطع النخل ثم ادخلوا على معنى أنه صيره لذلك أي: صيره ذا حسن وذا كرم أمر ما ثم أمر السبب أو الشخص على التحويلين المتقدمين فتكون الباء للتعدية. انتهى.

وقوله: "لازمة" أي: لا يجوز حذفها على القولين، وقوله: "وقد تفارقه إن كان أن وصلتها" يعني أنه يجوز أن يقول: أجود بأن يكتب، وأجود أن تكتب بحذفها ومنه قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا ::: وأحب إليا أن تكون المقدما[5]

**ص: وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف.**

ش: أي: وموضع المجرور بالفاعلية هو مذهب جمهور البصريين ولا ضمير عندهم في أفعل، ومذهب الفراء، ومن وافقه أن فاعله ضمير المخاطب كما سبق فلهذا كان المجرور عندهم في موضع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٨.
(٤) سقطت من ر.
(٥) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في المساعد ٢/ ١٥٠.

نصب بالمفعول ، والرد عليهم بما سبق . قال المصنف[1]: ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير "أن" بعد أفعل ؛ لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب ولا حجة له في قول الشاعر:

- لقد طرقت رحال الحي ليلى ::: فأبعد دار مرتحل مزارًا[2]

ولا حجة له في قول الآخر:

وأجدر مثل ذلك أن يكونا[3]

لاحتمال أن يكون فعل أمر عاريا من تعجب بمعنى: اجعل مثل ذلك جديدًا بأن يكون أي: حقيقيًا ، ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب مسند إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطرارًا ، واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية ؛ لكنه بني لإضافته إلى مبني . انتهى .

**ص: واستفيد الخبر من الأمر هنا، وفي جواب الشرط كما استفيد الأمر من مثبت الخبر، والنهي من منفيه.**

ش : لما اختار أن أفعل صيغته أمر ومعناه الخبر ؛ أخذ يذكر له نظيرًا ، وهو ما وقع من ذلك في جواب الشرط لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥] وقول النبي ﷺ : «من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[4] وفي رواية: "فليلج النار" أي: فيمد ويتبوأ ويلج ، وقوله: "كما استفيد الأمر من مثبت الخبر" مثاله: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقوله: "والنهي من منفيه" مثاله: قوله: ﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾[5] [البقرة ٢٣٣] ، بضم الراء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو .

**ص: وربما استفيد الأمر من الاستفهام.**

ش : مثال ذلك: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١] أي: أسلموا ، وانتهوا .

**ص: ولا تتعجب إلا من مختص.**

ش : فلا يقال: ما استفيد رجلاً من الناس ؛ لأنه لا فائدة في ذلك فلا تكون إلا معرفة أو نكرة مختصة نحو: ما أحسن زيدًا ، وما أسعد رجلاً اتقى الله ؛ وذلك لأن المتعجب منه عبر عنه في المعنى .

**ص: وإذا علم؛ جاز حذفه مطلقًا.**

ش : أي سواء أكان معمولا لأفْعَل أو لأفْعِل مثال الأول قوله:

جزى الله عني والجزاء بفضله ::: ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما[6]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥ .
(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٢٠ .
(٣) عجز بيت من الوافر ، وصدره: إذا مازال سرج عن معد ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٥ .
(٤) أخرجه البخاري في باب العلم ٣٨ .
(٥) وانظر: الإتحاف ١٥٨ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للإمام علي في ديوانه ١٧١ .

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] وإنما حذف هذا للعلم به مع كونه فاعلاً؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة، ولأنه كمفعول أفعل في المعنى، وزعم الفارسي وقوم من النحويين أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حتى حذفت الباء، ورده المصنف بلزوم إيراده حينئذ في التثنية والجمع، وبأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما في أكرم بنا.

ص: وربما أكد أفعل بالنون.

ش: كقوله:

ومستبدل من بعد غضي صريمة ::: فأحر به من طول فقر وأحريا[1]

وهذا من إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي.

ص: ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفضل تفضيل.

ش: قال في الشرح[2]: لما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية؛ استغنى عن توكيده بالمصدر وكذلك أفعل التفضيل. انتهى. ولا يحفظ في أفعل التفضيل خلافًا، وعلة ذلك أنه لم يبن له فعل من معناه فإن العرب لم تبن فعلاً يدل على فضيلة زيد كما دل عليه أفعل التفضيل، وأما أفعل التعجب فذهب بعضهم إلى أنه ينصب الحدث فأجاز: ما أحسن زيدًا إحسانًا، وأحسن بزيد إحسانًا، وهو مذهب الجرمي، وذهب الجمهور إلى المنع.

فصل: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال.

ش: مثال ما عدم التعدي في الأصل: ظرف وجزع وذهب فإذا تعجب من هذه؛ دخلت همزة النقل، وصار الفاعل قبل النقل مفعولاً، ومثال ما عدم التعدي في الحال وكان متعديًا في الأصل: عرف وضرب فإذا قصد التعجب منه ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز، ثم أدخلت عليه همزة النقل فصيرت فاعله مفعولاً، وصار يتعدى إلى المفعول الذي كان له بواسطة حرف الجر فتقول في عرف زيد الحق: ما أعرف زيد بالحق، وفي ضرب زيد عمرًا: ما أضرب زيدًا لعمرو، واختلف فيما هو على فعل بالفتح وفعل بالكسر إذا تعجب منه فقيل نحو لأن إلى فعل بالضم ثم تدخل عليه همزة النقل فلا يكون للتعجب على هذا إلا من فعل موضوعًا أو مردودًا إليه، وقيل: بل يبني منهما، ومن فعل الموضوع و لا يحتاجان إلى تحويل، وهو اختيار المصنف[3]، وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: و هو[4] مبني من فَعُل وفَعِل وفَعَل فاستدل المصنف على صحته بوجهين:

أحدهما: أن فعل وفعل يشاركان فعل في اللزوم وقبول همزة التعدية فتقدير ردهما إلى فعل لا حاجة إليه.

الثاني: أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والثاني العين واللام، فلو تعجبت من شيء من هذه الأنواع؛ أدخلت الهمزة ولم تقدرها إلى فعل؛ لأن فعل فيها

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) ٣/ ٣٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٩.
(٤) في ر: هو.

مرفوض .

**ص: وهمزة أفعل للصيرورة.**

ش : أي: لتحول فاعل ذا كذا فمعنى قولك: أحسن بزيد: أحسن زيد أي: صار ذا حسن تام ، وهو نظير أثرى أي: صار ذا ثروة ، وأترب أي: صار ذا مال كالتراب ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، ومن جعل أفعل أمرًا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية ، وقد سبق ذلك .

**ص: ويجب تصحيح عينهما.**

ش : إذا كانت ياء أو واوًا نحو: ما أبين الحق وأنوره وأنيره وأنور قال المصنف[1]: وأصله الإعلال لكن صحح حملاً على أفعل التفضيل .

**ص: وفك أفعل المضعف.**

ش : أي: ويجب فك أفعل المضعف نحو: أجلل به وأعزز بسكون ثاني المثلين سكونًا لازمًا ولذلك لم يجب فك أجلل إذا لم يكن تعجبًا ؛ لأنه معرض للحركة في نحو: أجلل الله وأجللاه وأجللوه ، وأجاز الكسائي أجلل بزيد ، وأجل بزيد بالفك والإدغام والتزام الفك مذهب الجمهور ، وبه ورد السماع .

**ص: وشذ تصغير أفعل مقصورًا على السماع خلافًا لابن كيسان في اطراده وقياس أفعل عليه.**

ش : أقدم بعض العرب على تصغير أفعل المتعجب منه لشبهه بأفعل التفضيل كقوله:

يا ما أميلح شدن لنا[2]

قال المصنف[3]: وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه .

وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفعل ، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفعل وضعف رأيه في ذلك بين وخلافه متعين . قال الشيخ أثير الدين[4]: وهذا الذي ذكره عن ابن كيسان من اطراد تصغير أفعل في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين ، أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه ، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم ، وإن كان خارجًا عن القياس .

**ص: ولا يتصرفان.**

ش : لا خلاف في عدم تصرف فعل التعجب . قاله المصنف[5] ، وأجاز هشام[6] أن يأتي بمضارع ما أفعل فتقول: ما أحسن زيدًا وهو قياس ولم يسمع فوجب إطراحه ، وليس أفعل أمرًا من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور كما سبق .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٤) الارتشاف ٣/ ٣٥ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٠ .
(٦) المساعد ٢/ ١٥٦ ، وهشام ، هو هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين .

ص: ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما.

ش: فلا يجوز في نحو: ما أحسن أمرًا بمعروف أن تقول: ما أحسن بمعروف أمرًا، وحكى المصنف في الشرح[1]: أنه لا خلاف في ذلك.

ص: وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر.

ش: نحو: ما أحسن زيدًا مقبلاً، وأكرم به رجلاً. قلت: ما أحسن مقبلاً زيدًا، وأكرم رجلاً به؛ لم يجز بإجماع. قاله المصنف[2] وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية، وليس كذلك؛ بل الخلاف في الحال موجود، وذهب الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال، وأما الفصل بالمنادى فذكر المصنف أنه لا خلاف في منعه، وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه وذلك كقول علي رضي الله عنه: "أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً" وقال المصنف[3] في الشرح بعد ذكره كلام علي رضي الله عنه: وهذا مصحح للفصل بالنداء، وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحسانًا زيدًا، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر.

ص: وفإن[4] كان أحدهما؛ فقد يلي وفاقًا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين.

ش: وهو أيضًا مذهب المازني والزجاج وذهب الأخفش والمبرد - وأكثر البصريين[5] - إلى أن ذلك لا يجوز، واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري[6] إلى سيبويه. قال الشلوبين[7]: والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور، وقال السيرافي في قول سيبويه: ولا يزيل شيئًا عن موضعه إنما أراد بذلك تقدم "ما" وتوليها الفعل ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه. انتهى. والصحيح الجواز، قال المصنف[8]: لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا. فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب - رحمه الله: "لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في الزبات عطاءها" وروى أن عليًا رضي الله عنه مر بعمار فمسح التراب عن وجهه، وقال: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً" ومن النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم.

وقال نبي المسلمين تقدموا ::: وأحب إلينا أن تكون المقدما[9]

وقول الآخر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٠.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤١.
(٤) في ر: وإن.
(٥) المساعد ٢/ ١٥٧.
(٦) البصرة ١/ ٢٦٨، ٢٦٩.
(٧) التوطئة ٢٤٧.
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٤٠، ٤١.
(٩) سبق تخريجه.

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها ::: وأحر إذا حالت بأن أتحولا[1]

وأما صحته قياسًا ؛ فلأن الظرف والمجرور يقتضي الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ؛ فهنا أحق وأولى ، وأيضًا فإن بئس أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب أولى بالجواز ، وهذا الدليل ذكره الفارسي في البغداديات[2] ، وفي ذلك الكتاب بين أنه من المجيزين ، وأجاز بعضهم الفصل على قبح فتلخص في ذلك ثلاثة مذاهب .

ص: وقد يليهما عند ابن كيسان لولا الامتناعية.

ش : فأجاز: ما أحسن لولا خلة زيدًا ، وأحسن لولا خلة يزيد فأجاز الفصل بلولا ومصحوبها ، ولا حجة له على ذلك .

ص: ويجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً.

ش : أشار إلى "ما ذكر" إلى المتعجب منه ، والظرف ، والحال ، والتمييز ، وما سوى ذلك هو مردود التقسيم ، وقوله: "بإلى إن كان فاعلاً" أي فاعلاً بالمعنى مثاله: ما أحب زيدًا إلى عمرو ، وما أبغض زيدًا إلى بكر ، وأحببت بزيد إلى عمرو ، وأبغض به إلى بكر .

ص: وإلا فالباء إن كان من مفهم علمًا أو جهلاً.

ش : أي: وإلا يكن فاعلاً في المعنى ؛ فيجر بالباء إن كان فعل التعجب مصوغًا من مفهم علمًا أو جهلاً نحو: ما أعرفني به ، وما أجهله بي ، وما أبصر خالدًا بالشعر ، وكذلك تقول: أعرف بزيد بالفقه ، وأجهل بعمرو بالشعر ونحو ذلك .

ص: وباللام إن كان من متعد غيره.

ش : أي إن كان أفعَل وأفعِل من متعد غير المفهم علمًا أو جهلاً نحو: ما أضربني لزيد ، وما أبصرني لعمرو ، وما أبغض زيدًا لعمرو ، واستشكلت[3] تعدية هذا النوع باللام ؛ لأن معنى ما أضرب زيدًا: أضرب زيدًا وأضرب زيد لا يتعدى .

ص: وإن كان من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به.

ش : مثاله: ما أعز زيدًا على ، وما أزهد زيدًا في الدنيا ، وأعزز بزيد على ، وأزهد بزيد في الدنيا .

ش : ويقال في التعجب من كسا زيد[4] الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشرًا صديقًا: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، وما أظن عمرًا لبشر ، صديقا ، وينصب الآخر بمدلوله عليه بأفعل ؛ لا به خلافًا للكوفيين .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٨٣ .
(٢) ٢٠٣ .
(٣) في ر: واستشكل .
(٤) سقط من ر .

ش : قال في الشرح[1]: فإن كان فعل التعجب متعديًا إلى اثنين ؛ جررت الأول باللام ، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد عامل لتالي "ما" نحو قولك: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، والتقدير: يكسوه الثياب ، وكذا يفعلون في: ما أظن عمرًا لبشر صديقًا يقدرون يظنه صديقًا ، والكوفيون لا يضمرون ؛ بل ينصبون الثاني بتالي "ما" نفسه . ذكر هذه المسألة ابن كيسان في المهذب . انتهى .

ونقل غير المصنف أن مذهب البصريين في باب ظن الاقتصار على الفاعل ينصبه في التعجب ، ولا يجوز أن يتعدى إلى شيء من الأول ولا من الثاني باللام ، ولا إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، وأما مذهب الكوفيين في باب ظن فيفصلون بين أن يلبس الأول بالثاني أو لا إن ألبس فإنهم يعدون فعل التعجب على كل منهما باللام ، ويكون التقديم والتأخير مبينا للبس فتقول: ما أظن زيدًا لأخيك لأبيك . أصله: ظن زيد أخاك أباك ، وإن لم يلبس ؛ تعدى إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، ويجوز في باب كسا الاقتصار على ما كان فاعلا في المعنى ، و أن تعديه إلى أحد المفعولين باللام فتقول: ما أكسا زيدا لعمرو ، وما أكسا زيدا للثياب .

**فصل: بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء.**

ش : شرط فيهما يبنى منه فعل التعجب تسعة شروط:

**الأول**: أن يكون فعلا فلا يبنى من غيره ، فلا يقال في ربعة ما أربعه ، ولا في طفل: ما أطفله ولا في مرء: ما أمرأه ، وظهر من ذلك خطأ من يقول من الكلب: ما أكلبه ، ومن الحمار: ما أحمره ، ومن الجلف: ما أجلفه ، وسيأتي ما شذ من ذلك .

**الثاني**: أن يكون ثلاثيًا فلا يبني من ذي أصول أربعة مجردًا كان كدحرج ، أو مزيدًا نحو: تدحرج .

**الثالث**: أن يكون مجردًا فلا يبني من ثلاثي مزيد منه كعلم وتعلم وقارب واقترب .

**الرابع**: أن يكون تامًا فلا يبني من فعل ناقص نحو: كان وكاد ، وهذا مذهب الجمهور ، وأجاز بعضهم بناءه من كان الناقصة .

**الخامس**: أن يكون مثبتًا ؛ فلا يبنى من فعل مقصود نفيه لزومًا كلم يعج ، أو جوازًا كلم يعج . قاله في الشرح[2]: يعني أن عاج يعيج بمعنى انتفع لم تستعمله العرب إلا منفيًا ، وعاج يعوج بمعنى مال . استعملته العرب مثبتًا ومنفيًا ، وقد ذكر ثعلب في الفصيح: شربت دواء فما عجت به أي: ما انتفعت به ، قيل: وما ذهب إليه من أن عاج استعملته العرب منفيًا لا مثبتًا ليس بصحيح . أنشد أبو علي القالي في نوادره . قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعد ليلى الذه ::: ولا مشربًا أروى به فاعيج[3]

---

(١) ٣/ ٤٣ .
(٢) ٣/ ٤٤ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (عيج) .

٦٥٠ ـــــــ

المفعول الثلاثي الذي لا يلتبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على السماع ، بل حكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر . انتهى .

ومذهب الجمهور قصر ذلك على السماع وصححه بعضهم .

**ص: ومن فعْل أفعل مفهم عسر أو جهل.**

قال في الشرح[1]: الإشارة بذلك إلى حمق ورهن وهرج ونوك ولد إن كان عسر الخصومة ، وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعل في التذكير وفعلاء في التأنيث لكنها ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما فقيل: ما أحمقه وأرعنه وأهرجه وأنوكه وألده . انتهى . وهذه الأفعال معدودة في الشواذ .

**ص: ومن مزيد فيه فإن كان أفعل؛ فيس عليه وفاقًا لسيبويه.**

ش : ذكر المصنف[2] من ذلك: ما أنشده ، وما أشوقه ، وما أخوله ، وما أخضره من اشتد واشتاق واختال واختضر ، وفي اختضر شذوذ من وجهين: الزيادة والبناء للمفعول ، وذكر غيره: ما أقومه ، وما أمكنه ، وما أملأه وما أنبله وما أرفعه من استقام وتمكن وامتلأ وارتفع .

قال في الشرح[3]: وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: ما أفقره ، وما أشهاه ، وما أحياه ، وما أمقته ؛ لاعتقادهم أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا مهمل ، وأن الفاعل من مقت غير مستعمل ، وليس كذلك ؛ بل استعملت العرب فقر وفقِر بمعنى افتقر ، وشهى الشيء بمعنى اشتهاه ، ومقت الرجل مقاتة ؛ إذا صار مقيتًا . قال: وممن خفي عليه استعمال فقر وفقر ومقت سيبويه ، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهره لغيره ؛ بل الزيادة من الثقة مقبولة ، وقد ذكر استعمال ما ادعيناه استعماله جماعة من أئمة اللغة . انتهى .

وذكر بعضهم من الشواذ: ما أتقاه من اتقى ، وقد قالوا: تقى فكان أتقى مبنيًا منه ، ونقل الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيد على استكراه فإنه راعى أصله ، وقوله: "فإن كان أفعل قيس عليه وفاقًا لسيبويه" .

قال في الشرح[4]: هذا مذهب سيبويه والمحققين أصحابه ، ولا فرق بين ما همزته للتعدية ؛ كأعطى ، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى .

قال سيبويه[5]: وبناؤه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعَل وأفعل فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما ، وإن كان من حسن وكرم وأعطى . انتهى .

وهو تصريح باطراد ما أعطاه وشبهه ، والهمزة في أعطى معدية ؛ لأنه يقال: عطوت الشيء بمعنى تناولته ، وأعطيته فلانًا ، ومن زعم أن قول سيبويه وأفعل صحفه الرواة ، وأن أصله وأفعل

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .
(٥) الكتاب ١/ ٧٣ .

وهو معطوف على ما أفعله يدفعه قوله بعد في التمثيل وأعصى، وذهب أبو الحسن والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم[١] إلى أنه لا يجوز أن يبنى منه أفعل ولا أفعل به على الإطلاق، وفصل بعضهم بين أن تكون الهمزة للنقل؛ فلا يجوز، وبين ألا تكون للنقل فيجوز، ونسب إلى سيبويه وصححه ابن عصفور[٢]، وقد جاءت من ذلك ألفاظ، والهمزة للنقل، وألفاظ والهمزة لغير النقل. فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف، وأعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف، وما أضيفه لكذا، ومن الثاني قولهم: ما ائته للمعروف، وأعطاه للدراهم، وأملاه بالمعروف، وما في لغة من قال: ائتن في لغة من قال ائتن، وما أخطأه وما أصوبه، وما أيسره، وما أعدمه، وما أسنه، وما أسرقه، وما أمتعه، وما أفرط جهله، وما أظلمه، وما أضواه، والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بألا يمنع مانع، فإن منع مانع؛ لم يجز نحو: أودى بمعنى هلك، فإن معناه غير قابل للكثرة، ونحو: أصبح وأمسى وأضحى؛ لأنها نواقص، وأجاب، فلا يقال: ما أجوبه؛ بل: ما أجود جوابه؛ لأنهم استغنوا فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله. ذكره سيبويه[٣].

**ص: وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف.**

ش: مثل المصنف[٤] بناء فعل التعجب من غير فعل بقولهم: ما أذرع فلانة بمعنى ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يسمع منه فعل، ومن قولهم: أقمن به أي: أحقق اشتقوه من قولهم: هو قمن بكذا أي: حقيق به، وحكى ابن القطاع[٥] ذرعت المرأة: خفت يداها في الغزل، وهي ذراع فعلى هذا يكون له فعل وليس بشاذ، ومثال بنائه من فعل غير متصرف قولهم: ما أعساه وأعسى به.

**ص: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره.**

من الأفعال ما لم يصغ منه فعل تعجب مع كونه مستوفيًا للشروط استغناء عنه بغيره فمن ذلك: سكن وقعد وجلس ضد: أقام، وقال من المقابلة: استغنت العرب فيهن بما أشد سكنه، وما أكثر قعوده، وجلوسه وقابلته، قال في الشرح[٦]: وإليها أشرت بقولي: "وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط" انتهى.

وذكر في الاستغناء عن ما أقيله مشهور. ذكره سيبويه، وذكر الاستغناء عما أسكنه وأقعده وأجلسه ابن برهان، وزاد بعضهم: قام ونام وغضب، وممن ذكر الاستغناء ابن عصفور[٧] وغيره، وعندهم نام فيها؛ ليس بصحيح؛ لأن سيبويه حكى؛ ما أنومه، وقالت العرب: هو أنوم من فهد، وقوله: "كما يغني في غيره" مثاله: استغناؤهم بترك عن ودع غالبًا، واستغناؤهم بنسوة إن جمعوا المرأة على لفظها.

---

(١) المساعد ٢/ ١٦٤.
(٢) المقرب ١١٠، ١١١.
(٣) الكتاب ٤/ ٩٩.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١.
(٥) كتاب الأفعال ١/ ٣٨٦.
(٦) ٣/ ٤٨.
(٧) المقرب ١١٠.

**ص: ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافًا إليه بعد: ما أشد أو أشدد ونحوهما.**

ش: يعني إذا قصد التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور، ولم يمكن بناء فعل التعجب منه لكونه لم يستوف جميع الشروط، وإن[1] كان فيه ما ذكر؛ توصل إلى التعجب منه بإعطاء المصدر ما ذكر، فالباء في قوله متعلق بالتعجب، والباء في بإعطاء يتعلق بقوله: ويتوصل، ومثال ذلك قولك في دحرجته وانطلاقه، وأشدد بدحرجته وانطلاقه، واحترز بقوله "ذي مصدر مشهور" من نحو: يدع ويذر فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روى لهما مصدر وهو الودع والوذر، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمه أن يجعل الفعل صلة لما المصدرية، ويتعجب منه فيقال: ما أكثر ما يذر زيد الشر.

ش: وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل؛ جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما.

ش: مثال ذلك: ما أكثر ما ضرب زيد، وأكثر بما ضرب، ولا يختص هذا الحكم بما فقد فيه شرط من الشروط بل جوز فيما استوفى الشروط؛ فتقول: ما أكثر ما ضرب زيد لعمرو، فإن كان المانع كونه منفيًّا؛ جعلته في صلة أن نحو: ما أقبح ألا تأمر بالمعروف، وأقبح بألا تلزمه، فلو كان ذلك من باب كان نحو: ليس، وما زال؛ ففيه خلاف: أجاز البغداديون: ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، وتابعهم ابن السراج، ويقوى ذلك في ليس وقوعها صلة ما في قوله:

بما لستما أهل الخيانة والغدر[2]

فإن كان المانع عدم التصرف نحو: نعم وبئس؛ لم يقع صلة، ولا لأن، والله أعلم.

• • •

(١) في ر: وإنما

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: ليس الميرى في الأمور بائتما، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٤٢٢.

## باب: أفعل التفضيل

ش: قال بعضهم في حده: هو الاسم المشتق لموصوف قائم به معنى ليدل على زيادة فيه على غيره.

ص: يصاغ للتفضيل موازن أفعل اسمًا مما صيغ منه في التعجب فعلاً على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه.

ش: سوت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه لما بينهما من التناسب فلا يبنى أفعل التفضيل باطراد إلا من فعل مستوف لتلك الشروط المذكورة، وما حكم عليه بالشذوذ في التعجب مما لا فعل له، وما له فعل لم يستوف الشروط؛ حكم عليه بالشذوذ في التفضيل فمن أمثلة التفضيل الذي لا فعل له قولهم: هو ألص من شظاظ أي: أعظم لصوصية، ومنه: أول وآخر، ومن أمثلة سيبويه[1] فيما لا فعل له: أحنك الشاتين أي: آكلهما وآبل الناس أي: أرعاهم للإبل، ومن أمثلة غيره: هذا التمر أصغر من غيره أي: أكثر منه صغرًا، وهذا المكان أشجر من هذا أي: أكثر شجرًا، وفلان أضيع من غيره أي: أكثر ضياعًا.

قال في الشرح[2]: والصحيح أن أحنك من قولهم: احتنك الجراد ما على الأرض أي: أكله، ولكنه شاذ لكونه من افتعل فهو نظير أشد من اشتد، وكذا الصحيح أن آبل من قولهم أبل الرجل إبالة، وأبل إبلاً إذا درب سياسة الإبل والقيام عليها؛ فلا شذوذ فيه أصلاً، وكذا الصحيح أن أصغر من صغر الرطب إذا كان ذا صغر؛ فلا شذوذ فيه أيضًا، وكذا أشجر هو من قولهم: أشجر المكان أي: صار ذا شجر، وكذا أضيع من قولهم: ضاع الرجل إذا كثرت ضياعه، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه. انتهى.

والخلاف في بناء أفعل التفضيل من أفعل كالخلاف في بناء فعل التعجب، ومن المحكوم بشذوذه من جهتين قولهم: هو أخضر من كذا؛ لأنه من اخضر وفيه ما نقلنا، ومن الشاذ أيضًا قولهم: هو أسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء، وليس كالد وأخواته مما يناسب عمرًا أو جهلاً. قاله المصنف[3]، وعد غير المصنف نحو: أحمق من هبنقة من الشواذ، وذكر في شرح الكافية الشافية أن قوله في الحديث[4]: أبيض من اللبن" يجوز أن يكون من باض الشيء بيوضًا إذا فاقه في البياض؛ فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها على بعض، وأبيض بهذا الاعتبار أبلغ من أشد بياضًا، ويجوز أن تكون من المذكورة بعد أبيض متعلقة بمحذوف دل عليه أبيض المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن. انتهى.

ومذهب المصنف في اطراد بناء أفعل التفضيل من فعل المفعول عند أمن اللبس كمذهبه في التعجب، وظاهر كلام المصنف في الكافية الشافية أن ما شذ من أحد البابين يجوز أن يستعمل في

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥١.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٥٢.
(٤) ٢/ ١١٢٥.

الآخر وإن لم يسمع منه فإنه قال:

وما هناك شذ قد شذ هنا ::: فصوغ أفعن مؤذن بأقمنا

وفي النص من شظاظ إذ ورد لما ألصه ، والنصص مستنده ، وقوله: ونيابة أشذ وشبهه أي: عند التوصل إلى التفضيل فيما لم يستوف الشروط ، وفي قوله: "مما صيغ" ضمير مستتر يعود على موازن أفعل وضمير منه عائد على ما .

ص: وهو هنا اسم ناصب مصدر المخوج إليه تمييزًا.

ش: وهو معنى أشد المتوصل به ونحوه ، وقوله: "بمصدر المخوج إليه" أي: مصدر الفعل المخوج إلى نيابة أشد ونحوه لفقده بعض الشروط فتقول: زيد أشد دحرجة ، وأشد تعليمًا ، وأكثر اقترابًا ، وأقطع موًا ، وأقبح عورًا ، وأحسن كحلاً .

ص: وعليه حذف همزة أخير وأشر في التفضيل، وندر في التعجب.

ش: وذلك لكثرة استعمالهما في التفضيل فقالوا: خير من كذا وشر من كذا ، ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر كقول الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير[1]

ومن النادر في قراءة أبي قلابة: ﴿ سيعلمون غدًا من الكذاب الأشرّ ﴾ [القمر: ٢٦] [2] وكما ندر رد الهمزة في التفضيل ؛ ندر سقوطها في التعجب قالوا: ما خيره بمعنى ما أخيره ، وما شره بمعنى ما أشره ، ولما حذفوا همزة أخير ؛ حركوا الخاء بحركة الياء ، ومنهم من لم يجزها وحذف ألف ما فقال: مخيره ، وسمع الكسائي مخبته ، وأما ما شره فليس فيه الساكنين ، وندر أيضًا الحذف في قوله: ما شذ أنفسهم وأعلمهم بها ، وندر أيضًا في التفضيل حذف همزة أحب في قوله:

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا[3]

ولا يقاس على شيء من ذلك .

ص: ويلزم أفعل التفضيل عاريًا الإفراد والتذكير.

ش: يسمى عاريًا من أل والإضافة نحو: زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو وهند ، والهندان أو الهندات أفضل من دعد بالإفراد والتذكير في الأحوال كلها ، وعلة ذلك أن الغرض إنما هو تفضيل فضل زيد على فضل غيره ، فهو في المعنى إخبار عن المصدر فوجب التذكير لغلبته على المصدر ، وكذا الإفراد ، أشار إلى ذلك أبو الفتح .

ص: وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورًا بمن.

ش: أي: ويلزم العاري أيضًا أن يذكر بعده المفضول مقرونًا بمن متصلاً به كالأمثلة السابقة ، أو مفصولاً بين من وبينه بمتعلق فصاعدًا لقوله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ

(١) الرجز لرؤبة في شرح الكافية ٢/ ١١٢٧ .
(٢) وانظر المحتسب ٢/ ٢٩٩ .
(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره: وزادني كلفًا في الحب إن منعت ، وهو للأحوص في شرح التسهيل ٣/ ٥٣ .

أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٦] .

ص: وقد يسبقانه.

ش : كقولـه:

فقالـت لنـا أهـلاً وسـهلاً وزودت ::: جنـى النـحل بل ما زودت منه أطيب[١]

وقد وردت من هذا أبيات ، وهو نادر .

ص: ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام أو مضافًا إليه.

ش : مثال الأول: ممن أنت خير؟ ومن أي الناس أنت أكرم؟ ومثال الثاني: من وجه من وجهك أحسن فيلزم تقديم ذلك ؛ لأن الاستفهام لـه الصدر ، ذكر المسالة أبو علي في التذكرة .

قال المصنف[٢]: وهي من المسائل المغفول عنها . انتهى .

وينبغي أن ينبه على أنه يشتق أيضًا ما أفعل خير لـه نحو ما مثلنا ، ونحو مما كان زيد خيرًا ؛ لئلا يتوهم جواز التوسط .

ص: وقد يفصل بين أفعل ومن بلو وما اتصل بها.

ش : أشار إلى نحو قولـه:

ولقـوك أطيـب لـو بذلـت لـنا ::: مـن مـاء موهـبة عـلى جـمر[٣]

الموهبة بالفتح وبالباء الموحدة نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . ذكره في الصحاح[٤] ، وقد جاء الفصل بالمنادى . قال جرير:

لم ألـق أخبـث يـا فـرزدق مـنكم ::: لـيلا وأخبـث في الـنهار فـارًا[٥]

ص: ولا يخلو المقرون بمن في غير فمكم من مشاركة المفضل في المعنى، أو تقدير مشاركته.

ش : لابـد من كون المفضول مشاركًا للمفضل فيما يثبت فيه التفضيل كقولك: الخبز أغذى من السـويق ، والعسـل أحـلى من التمر ، ولا يقال: الخبز أغذى من الماء ، ولا الماء أروى من الخبز كذا قال المصنف[٦] ، وتوزع في منع الخبز أغذى من الماء ؛ لأن الماء في لغة العرب يغذو

قال غذاها غدير الماء غير الطل[٧]

فهـو جائـز ، فـإن ورد لفـظ تفضـيل دون ظهـور مشاركة ؛ قدرت المشاركة بوجه ما لقولهم في البغيضـين: هـذا أحـب إلى مـن هـذا ، وفي الشرين: هذا خير من هذا ، وفي الصعبين: هذا أهون من هـذا ، وفي القبيحين: هذا أحسن من هذا بمعنى أقل بغضًا ، وأقل شرًا ، وأقل صعوبة ، وأقل قبحًا ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في الدرر ٢/ ١٣٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥٤ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٣٧ .
(٤) الصحاح (وهب) .
(٥) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٥٢٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٥٤ .
(٧) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٣] وأثار بقوله: " في غير تهكم" إلى نحو قول الراجز:

لأكلة من أقط بسمن ::: ألين[1] منها في حوايا البطن

من يقريات قذاذ خشن[2]

وزعم بعض العلماء أنه يقال: العسل أحلى من الخل ، ووجهه ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن يكون أراد بالخل العنب وسماه خلا كما سمى خمرا .

**الثاني**: أن يكون أحلى من: حلا بالعين إذا حسن منظره .

**الثالث**: أن يكون أوقع أحلى موقع أطيب .

**ص: وإن كان أفعل خبرا؛ حذف للعلم به المفضول غالبًا.**

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو كثير في القرآن ، وشمل قوله: "خبرا" خبر المبتدأ وخبر كان وإن وثاني مفعولي ظن ، وأشار بقوله: "للعلم به" إلى أنه إن كان مجهولا ، لم يحذف ، ومقولة" غالبا" إلى أنه يجوز ذكره مع العلم به ؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾ [الجمعة: ١١] .

**ص: ويقل ذلك إن لم يكن خبرا.**

ش : أي: ويقل حذف المفضول إن لم يكن أفعل خبرا لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧] وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر نحو: الله أكبر ، وأما في الصفة فلا يحذف .

قال المصنف في الكافية الشافية[3]:

وأفعل التفضيل إن تجردا ::: فبعده من يلتزمون أبدا

في النعت والحال وفي نعت نذر ::: حذف وشاع لدليل في الخبر

وقال في شرحها[4]: وندر حذفها بعد الصفة وفي قول الراجز:

تروحي أجدر أن تقيلي[5]

أي: تروحي واتئي مكانًا أجدر بأن تقيلي فيه من غير . انتهى .

وأنشده في شرح التسهيل[6] ، و أنشد أيضا لرجل من طيء:

عملا زاكيا نوع لكي تجد ::: جزى جزاء أزكى وتلقى حميدا[7]

أي جزاء أزكى من العمل الزاكي ، و هو كالأول ، ولكن الأول أعرف لكثرة الحذف ، وقد ندر

---

(١) سقط في ر .

(٢) الرجز بلا نسبة في أراجيز العرب ١٧٣ .

(٣) ٢/ ١١٢٨ .

(٤) ٢/ ١١٢٩ ، ١١٣٠ .

(٥) الرجز لأحيحة الجلاح في التصريح ٢/ ١٠٣ .

(٦) ٣/ ٥٧ .

(٧) البيت من الطويل لرجل من طيء في شرح التسهيل ٣/ ٥٧ .

٦٥٨ ـــــــ

**أحدهما**: أن يكون جاريا على من أطلق له التفضيل فلا تنوى بعده من .

**والثاني**: أن يكون مؤولا بما لا تفضيل فيه .

**والثالث**: أن يكون منويا بعده معنى من . مثال الأول قولهم: يوسف أحسن إخوته أى: الأحسن من بينهم ، ومثال الثانى: زيد أعلم المدينة يريد: عالم المدينة ، ويجوز أن يكون منه: يوسف أحسن إخوته أى: أحسنهم ، وهذان القسمان تلزمهما المطابقة لشبههما بالمقرون بأل في الإخلاص بلفظ من ومعناها ولذلك جازت إضافة أفعل منهما إلى ما ليس هو بعضه كما مثل .

**ص: وإن قيدت إضافته بتضمين من؛ جاز أن يطابق، وأن يستعمل استعمال العارى، ولا يتعين الثانى خلافًا لابن السراج.**

ش : هذا هو القسم الثالث ، وهو أن يضاف منويا بعد معنى من فهذا له شبه بذى الألف واللام في التعريف ، وعدم لفظ من لزوما وشبه بالعارى الذى حذفت بعده من وأريد معناها فجاز استعماله بالوجهين بمقتضى الشبهين ، وزعم ابن السراج أنه إذا أريد به معنى من بعض استعماله استعمال العارى ، واستدل على جواز الوجهين بقوله:

ش : "ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس أحاسنكم أخلاقًا الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون"[1] فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن ، ومعنى "من" مراد في الثلاثة . قال المصنف[2] . وجعل الزمخشرى: أحاسنكم أخلاقا من النوع الأول الذى قصد به الزيادة المطلقة ، ولذلك جمع ، وجعل أحب وأقرب في أول الحديث مما نوى فيه معنى "من" وعلى هذا ؛ فلا يكون فيه حجة للمصنف ، ورد على ابن السراج أيضًا بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] وذكر في البديع أن قوله: ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] و ﴿ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ [هود: ٢٧] من النوع الذى تضمن معنى من ، وزعم أبو منصور الجواليقى[3] أن المطابقة أفصح الوجهين ورد على ثعلب قوله: فاخترنا أفصحهن وقال: كان الأولى أن يقول: فصحاهن ؛ لأنه الأفصح كما شرط في الكتاب ، وليس كما قال: بل الأمر إذ هو الأكثر والأشهر .

**ص: ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه.**

ش : أى: لا يكون حينئذ يراد به معنى "من" إلا بعض ما أضيف إليه . فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته على هذا القصد ؛ بل يقال: يوسف أحسن أبناء يعقوب ، وقال ابن عصفور: الصحيح عندى أنها ليست أحد ما يضاف إليه يعنى صيغة التفضيل ، واحتج بأنه يلزم من ذلك أن يفضله على نفسه ، ولكن العرب لا تضيفها إلا لما يصلح أن يكون بعضا له في غير المفاضلة .

**ص: وشذ أظلمى وأظلمه.**

ش : أشار إلى قول الراجز:

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٨٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٥٩ .
(٣) الارتشاف ٣/ ٢٢٥ .

٦٦٠ ـــــــ

ص: وإن كان المضاف إليه مشتقا؛ جاز إفراده مع كون الأول[1] غير مفرد.

ش: قال في الشرح[2]: لابد أن يكون المضاف إليه أفعل مطابقا لما قبل المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقا فيجوز إفراده مع جميعه ما قبل المضاف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١] وقد تضمن المطابقة والإفراد ما أنشده الفراء من قول الشاعر:

وإذا هم طعموا فأول طاعم ::: وإذا هم جاعوا فشر جياع[3]

وإنما جاز الوجهان مع المشتق؛ لأنه وأفعل مقدران بمن والفعل، ومن المعنى بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ، والجمع باعتبار المعنى. انتهى.

ويقتضي كلامه جواز الإفراد والمطابقة في نحو: الزيدان أفضل مؤمن، وقال بعضهم: الإفراد مع تقدم الجمع في الصفة متأولة على جعله وصفا لمفرد يؤدي معنى الجمع أي: أول فريق طاعم، وقال الفراء: تقديره: من طعم وهو الذي أشار إليه المصنف.

ص: والحق بأسبق مطلقا "أول" صفة.

ش: استعمل "أول" صفة جارية مجرى أفعل التفضيل في اللفظ مطلقًا فألزم الإفراد والتذكير أوليت من إذا استعمل مجردا كما يفعل بأسبق ونحوه، وأضيف إلى نكرة لقوله: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ ﴾ [آل عمران: ٩٦] وإلى معرفة لقوله: ﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وجعل له فروع مخصوصة بحال التعريف كما فعل بأفعل التفضيل فقيل: الأولان، والأولون والأولى والأوليات والأول.

ص: وإن نويت إضافته بني على الضم.

ش: حكى الفارسي[4]: ابدأ بهذا من أول بالفتح على أنه مجرور ممنوع الصرف للوصفية والوزن، ومن أوّل بالضم لنية الإضافة وقطعه عنها، ومن أوّل بالخفض على تقدير إلى الإضافة إلى مقدر الثبوت، ولا يجوز بناء غيره من أفعل التفضيل على الضم لقطعه عن الإضافة فلا يقال: ابدأ بهذا أسبق.

ص: وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها.

ش: مثاله قولهم: ابدأ بهذا من أول بالخفض على ما تقدم.

ص: وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى أفكل.

ش: أي: فيستعمل اسما مجردا عن الوصفية مصروفا؛ لأنه ليس فيه حينئذ غير وزن الفعل نحو: ماله أول ولا آخر. فلو جعل علما؛ منع الصرف لقوله:

أؤمل أن أعيش وأن يومي ::: بأول أو بأهون أو جبار[5]

فأول هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف كما لو سمي بأفكل فإنه يمنع من الصرف.

---

(١) سقط من ر.
(٢) ٣/ ٦٢.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٨٤.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٦٣.
(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٣/ ١٥١١.

ص: وألحق "آخر" بأول غير المجرد فيما لـه مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان.

ش: فتقول: الأخر، والآخران، والآخرون، والأواخر، والأخرى، والأخريان، والأخريات والأخر. وقولـه: "غير المجرد" يعني من الوصف؛ بل ألحق بأول الذي هو وصف.

ص: إلا أن "آخر" يطابق في التعريف والتنكير ما هو لـه.

ش: فإن جرى على نكرة؛ كان نكرة، أو على معرفة؛ كان معرفة، أو على مؤنث؛ كان مؤنثًا نحو: مررت برجل آخر وزيد الآخر، وبامرأة أخرى، وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير، وأن يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفًا فمنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى؛ فلذلك منع آخر من الصرف كما سيأتي في بابه.

ص: ولا تليه "من" وتاليها ولا يضاف خلاف أول.

ش: إنما لم تله من وتاليها؛ لأنه لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بتأويل إذ لا يصلح في موضعه فأبدل على تفضيل لصلاحية أسبق في موضع أول، ولذلك لم يضف كما يضاف أولى فلا تقول: آخر الرجال كما تقول: أول الفرسان.

ص: وقد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد.

ش: الدنيا والجلى مؤنثًا الأدنى والأجل فحقهما ألا ينكرا إلا إذا ذكرا؛ لكن كثر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة؛ فلذلك جاز تنكيرهما كقول الراجز:

في سعي دنيا طالما قد مدت[1]

وكقول الآخر:

وإن دعـــوت إلى جلّـــى ومكـــرمة ::: يومـا ســراة كـرام الـناس فادعـينا[2]

ص: وأما حسنى وسوأى فمصدران.

ش: وقرئ شاذًا: ﴿ وقولوا للناس حُسْنى ﴾[3] [البقرة: ٣٨]، وهما من المصادر التي جاءت على فُعْل وفُعْلى بمعنى واحد.

**فصـــل: لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرا إلا قبل مفضول هو هو مذكور أو مقدر، وبعد ضمير مذكور أو مقدر، مفسر بعد نفي أو شبهه بصاحب أفعل.**

ش: لأفعل التفضيل شبه بأفعل في التعجب أوجب لـه القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ والعمل فلزم في حال التنكير لفظًا واحدًا ولم يرفع ظاهرًا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه فيقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرم منه أبوه؛ لأنه بمعنى فائقة في الكرم أبوه، وعن هذه اللغة احترز بقولـه: في الأعرف" ثم أشار إلى شروط تهيئته لرفعه بالظاهر عند جميع العرب بقولـه: " إلا قبل مفضول إلى آخره"، والمثال الشهير في ذلك: ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

---

(١) الرجز للعجاج في خزانة الأدب ٣/ ٥٠٣.

(٢) البيت من البسيط، نسب لبشامة النهشلي، وللمرقش الأكبر في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١.

(٣) وانظر: الإتحاف ١٤٠.

فالكحل فاعل بأحسن وهو قبل: مفضول هو هو مذكور بقوله: منه ، وبعد ضمير مذكور بين أفعل والظاهر والمرفوع ، وذلك الضمير مفسر بصاحب أفعل معنى الموصوف بأفعل فالضمير في عينيه عائد على الموصوف ، والضمير في منه عائد على الكحل ، وتقدم نفي ، والسبب في رفع أفعل التفضيل للظاهر في هذه المثال ونحوه تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها .

ألا ترى أنك لو قلت بدل المثال المذكور: ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد ؛ لكان المعنى واحدًا خلاف الإثبات نحو: رأيت رجلاً الكحل في عينيه أحسن منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل موقع أفعل يغير المعنى ، وأيضًا فإن أفعل لو جعل خبرًا عن الكحل والكحل مبتدأ ؛ لا يستلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن بأجنبي وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب فهذين الوجهين علل المصنف[1] ، وفيهما بحث لا يحتمله هذا الموضع . وقوله: "قبل مفضول هو هو مذكور" قد ظهر منها بالمثال السابق ، وقوله: "أو مقدر" مثاله: ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشر ، والتقدير: أبغض إليه الشر منه ، وحذف المفضول وهو منه وحذف إليه للعلم بهما وأنشد سيبويه في مثل هذا:

مررت على وادي السباع ولا أرى ::: كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئيمة ::: وأخوف إلا أن يقني الله ساريا[2]

فركب مرفوع بأقل كارتفاع الشر بأبغض ، والأصل: أقل به ركب منه بوادي السباع فحذف المفضول للعلم به ، ولم يقم مقامه شيئًا . "وبعد الضمير مذكور" مثاله: الضمير في عينيه في المثال السابق ، وقوله: "أو مقدر" يعني أنه يجوز أن يحذف الضمير للعلم به كقول بعضهم: ما رأيت قومًا أشبه بعض بعض من قومك . كأنه قال: ما رأيت قومًا أبين فيهم شبه بعض بعض من شبه بعض قومك فجعل أشبه موضع أبين واستغنى به عن ذكر المشبه المضاف إلى بعض ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى فيكون التقدير: ما رأيت قومًا أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك ثم حذف الضمير الذي هو "منه" العائد على شبه ، وأدخلت منه على شبه فصار التقدير: من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض ، وأدخلت من على قومك ، وحذف متعلق شبه وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك على تقدير حذف . انتهى .

وقوله: "مفسر بصاحب أفعل" يعني الموصوف بأفعل كرجل في المثال السابق ، وقوله: "بعد نفي أو شبهه" تقدم مثال النفي .

وقال في الشرح[3]: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام ، ومنه معنى النفي كقولك: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك إليك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن . انتهى .

قيل: وإذا لم يرد به سماع ؛ وجب الاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه على أن إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتباع السماع .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٦٧ ، ٦٨ .
(٢) البيتان من الطويل ، وهما لسحيم بن وثيل في الكتاب ١/ ٢٣٣ .
(٣) ٣/ ٦٧ .

ص: ولا ينصب مفعولاً به.

ش: وذلك لضعفه؛ بل يعدى إليه باللام إن كان من متعد إلى واحد نحو: زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف، فإن كان من يفهم جهلاً أو علمًا؛ تعدى بالباء نحو: زيد أعلم بالفقه وأجهل بالنحو، وإن كان من مفهم حبًا أو بغضًا؛ عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى نحو: المؤمن أحب إلى الله من غيره، وإن كان من متعد إلى اثنين؛ عدي إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني نحو: أكسى للفقراء الثياب أي: يكسوهم الثياب. قيل: وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعًا.

ص: وقد يدل على ناصبه.

ش: إذا ورد ما يوهم نصب مفعول[1] به بأفعل؛ نسب العمل لفعل محذوف، وجعل أفعل دليلاً عليه كقول الشاعر:

فلم أر مثل الحي حيًا مصبحا ::: ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم ::: وأضرب منا بالسيوف القوانسا[2]

أي: يضرب القوانس.

قال المصنف[3]: ومنه قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم والتقدير: يعلم مكان جعل رسالاته.

ص: وإن أول بلا تفضيل منه؛ جاز على رأي أن ينصبه.

ش: يحتمل أن يكون منه: ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فيؤول أعلم بما لا تفضيل فيه، ويكون هو العامل. قيل: وهذا الرأي ضعيف؛ لأن تأويله بذلك لا يلزم منه تعدية، وللتركيب خصوصيات ألا ترى أن فعولاً وأخواته تعمل، وفعيلاً لا تعمل لا يقال: شريب الماء ويقال: شراب الماء.

ص: وتتعلق به حروف الجر على حد تعلقها بأفعل المتعجب به.

ش: يقال: زيد أرغب في الخير من عمرو، وعمرو أجمع للمال من زيد، ومحمد أرأف بنا من غيره، وكذلك ما أشبهه. انتهى من شرح المصنف[4].

وليس قوله: وأجمع للمال من هذا الفصل؛ بل من باب ما يتعدى إلى واحد، والله أعلم[5].

• • •

(١) في ر: المفعول.
(٢) البيتان من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في شرح الكافية ٢/ ١١٤١.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٩.
(٤) في ر: يقال.
(٥) تم الجزء الأول من شرح التسهيل، يتلوه في الثاني: باب اسم الفاعل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

**بسم الله الرحمن الرحيم، وبه الحول والعصمة والتوفيق**

## باب: اسم الفاعل

وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي.

ش: الصفة جنس متناول لاسم الفاعل، والمفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وغير المشبهة.

قال المصنف[1]: وذكر الصفة مخرج للأسماء الجامدة، وقوله الدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول والمؤدى معناه كالمصدر الموصوف به في نحو: هذا درهم ضرب الأمير، وقوله جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها يعني في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وخرج بذلك الجارية على الماضي كفرح وحسن ويقظ، وغير الجارية نحو: سهل وكريم، وخرج بقوله في التذكير والتأنيث نحو: أهيف وأعمى من الصفات التي على أفعل فإنها جارية على المضارع، ولكن مؤنثها على فعلان فلا يجري عليه إلا في التذكير، وقوله لمعناه أو معنى الماضي مخرج لنحو: ضامر الكشح، ومنطلق اللسان من الصفات الموافقة اسم الفاعل لفظًا لا معنى، فإن ضامرًا ونحوه لا يتعرض به الاستقبال الماضي، وإنما يراد به معنى ثابت؛ ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل في المعنى كي تضاف الصفة المشبهة التي لا تجاري المضارع.

قال في الشرح[2]: ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير، لأن اسم الفاعل غيرها.

**ص: وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً وفي غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءًا بميم مضمومة.**

ش: لما ذكر حد اسم الفاعل؛ نبه على كيفية صوغه من الأفعال، وقوله وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً يعني المجرد من حروف الزيادة مثال ذلك: ضارب وشارب وذلك قياس فتقول من فرح وثقل مذهوبا بهما مذهب الرماني: فارح وثاقل، وقوله في غيره معنى غير الثلاثي المجرد، وذلك نحو: مكرم ومقتدر ومستخرج، وكذا باقي أوزان مازاد على الثلاثة، وذلك واضح.

**ص: وربما كسرت في مفعل أوضمت عينه.**

ش: قالوا: أنتن الشيء فهو منتن على القياس، وقالوا أيضًا: مِنْتن بكسر الميم إتباعًا للعين، وقالوا: مُنْتُن بضم العين إتباعًا للميم.

**ص: وربما ضمت عين منفعل مرفوعًا.**

ش: أشار إلى قولهم: هو منحدر بضم الدال إتباعًا للراء. حكاه ابن جني وغيره.

**ص: وربما استغني عن فاعل بمفعل.**

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٧٠.
(٢) ٣/ ٧١.

٦٦٦ ـــــــ

نادر .

**فصـــل: يعمـــل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف خلافًا للكسائي مفردًا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا.**

ش : إذا صغر اسم الفاعل فمذهب البصريين والفراء أنه لا ينصب المفعول به ، وأنه يجب إضافته . فتقول: ضويرب زيد ؛ وعلة ذلك بُعد شبهه عن المضارع بتغيير بنيته ، ودخول خاصة من خواص الأسماء ، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين وتابعهم أبو جعفر النحاس إلى جواز إعماله مصغرًا لأنه ليس من أصول الكوفيين شبه له في الصورة ، بل في المعنى ، واستدل الكسائي بقول العربي: أظنني مرتحلاً فسويرًا فرسخًا ولا حجة فيه ؛ لأن فرسخ ظرف وروامح الأفعال قد يعمل في الظرف ، وقال النحاس: ليس تصغيره بأعظم من تكسيره ، بل أمرى أن يعمل إذا كان مصغرًا ؛ لأن التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ، والتكسير لا يوجد فيها ، وأجيب بأن التكسير إنما وقع بعد استقرار العمل ، فلم يؤثر والصحيح أنه لا يعمل مصغرًا لأنه لم يحفظ من كلامهم ، وقال بعض متأخرى المغاربة: إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغرًا ولم يحفظ له مكبرًا ؛ جاز إعماله . ومن ذلك قول الشاعر:

**فمـــا طعـــم راح في الـــزجاج مدامـــة ::: ترقـــرق في الأبـــذى كميـــتٌ عصيرها**[1]

في رواية من جرّ كميت ، وأما الموصوف فاختيار المصنف أنه لا يعمل ؛ لأن الوصف يزيل شبهه بالفعل ، ونقل عن الكسائي الجواز ، قال في الشرح[2]: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ؛ لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها .

ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا ، ويحصل من كلام المصنف ثلاثة أقوال ، واستدل الكسائي بقوله:

**إذا فـــاقـــد خطـــبًا فـــرخين رجعـــة ::: ذكـــرت ســـليمى في الخلـــيط المـــزايل**[3]

وتأوّل على أن خطبًا منصوب بفقدت مقدرًا ، وفاقد يدل عليه أو برجعت على إسقاط حرف الجر وأصله رجعت على فرخين ، وقوله: مفردًا وغير مفرد أى مثنى ومجموعًا جمع سلامة ، وجمع تكسير ، وقوله عمل فعله مطلقًا أى فيكون لازمًا إن كان فعله لازمًا ومتعديًا إلى واحد أو أكثر إذا كان فعله كذلك .

**ص: وكذا إن حول للمبالغة من فاعل إلى فعّال أو فعول أو مفعال خلافًا للكوفيين.**

س: يعني في منع عملها لأنها لما جاءت للمبالغة زادت معنى على الفعل فلم يعمل عندهم ، لذلك ، والصحيح مذهب سيبويه ، ومن وافقه في أنها تعمل ؛ لورود السماع بذلك نثرًا ونظمًا فمن النثر في فعول العرب: "أنت غيوظ ما علمت أكباء الرجال" رواه الكسائي عن العرب ، وفي فعال قول من سمعه سيبويه: "أما العسل فأنا شراب" . وفي مفعال قول بعض العرب: "إنه لمنحاز بوائكها

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٩٠ .
(٢) ٣/ ٧٤ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لبشر بن حازم في شواهد العيني ٣/ ٥٦٠ .

٦٦٨ ـــــــ

والاقتصار في فعيل وفعل على مورد السماع .

**مسألة**: أجاز ابن ولاد ، وابن خروف[1] وبعض النحويين إعمال فعيل من أبنية المبالغة كإعمال الأمثلة الخمسة نحو: هذا شريب الماء ، وطبيخ الطعام ، والصحيح المنع لأنه لم يسمع .

**ص: وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل.**

ش : مثال فعال: دراك من أدرك وسآر من أسأر ، ومثال مفعال: معطاء من أعطى ، ومهداء من أهدى ، ومهوان من أهان ، ومعوان من أعان ، ومثال فعيل: نذير من أنذر ، وسميع من أسمع ، وأليم من ألم ، ومثال فعول قول الشاعر:

جهول وكان الجهل منها سجية ::: ولكنها للقائدين زهوق[2]

أي كثرة الإرهاق لمن يقودها ، وهذا نادر ، والمشهور فعول ، وفي غيره من هذه الأبنية بناؤها من الثلاثي .

**ص: ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي، أو على نفي صريح، أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر.**

ش : اشتراط اعتماده على ما ذكر هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الاعتماد ، ومثال اعتماده على صاحب مذكور ما مثل به المصنف من قوله: زيد مكرم رجلاً طالب العلم محققًا معناه ، فمثل بما وقع خبرًا وصفة وحالاً ، ومثال المنوي قول الشاعر:

وكم مالئ عينيه من شيء غيره[3]

ومثال النفي الصريح: ما ضارب الزيدان عمرًا ، ومثال المؤول بالنفي:

وإن امرءاً لم يعن إلا بصالح ::: لغير مهين نفسه بالمطامع[4]

ومثال الاستفهام الموجود قول الشاعر:

أنا ورجالك قتل امرئ ::: من العز في حبك اعتاض ذلاً[5]

ومثال المقدر قوله:

ليت شعري مقيم العذر قومي ::: أم هم لي في حبها عاذلونا[6]

تقديره مقيم ، وزاد المصنف في ألفيته من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف نداء نحو: يا طالعًا جبلاً . قال ابنه في شرحها: والسوغ لإعمال طالع هنا إنما هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلاً طالعًا جبلاً ، وليس السوغ الاعتماد على حرف النداء ، لأنه ليس

---

(١) الهمع ٣/ ٥٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٣٦ .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وفي نسب لحسان بن ثابت في الدرر ٢/ ١٢٨ ، وليس في ديوانه .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ١٩٥ .

٦٧٠ ـــــــ

إعمال ظان ؛ لزم إعمال معطى ، وأمثاله ؛ قيل: وهذا الإلزام لا مخلص فيه إلا أن تقول إن العرب لا تقول: هذا ظان زيد أمس مطلقًا ، كما قال ابن أبي الربيع ، فإنه أنكر مجيء ذلك من لسان العرب ، وقال: لا يجوز وإنما تقول في هذا ، هذا الظان زيدًا مطلقًا أمس .

وقال المصنف[1]: والصحيح رأي الجمهور ، والتعليل بشبه المضاف بذي الألف واللام ضعيف ؛ لأن عمل ذي الألف واللام إنما صح لوقوعه صلة ووجوب تأويله لذلك بفعل ، والمضاف بضد ذلك ، وأما الارتباط بزيد على المضاف إليه فيكفي فيه شعور الذهن به ، وأما هو ظان زيد فاضلاً فليس فيه إلا حذف أول مفعول ظان المدلول عليه بظان ، وذلك شبيه بحذف ثاني مفعول ظن المحذوف في أزيدًا ظننته فاضلاً ، وأما ظان فليست إضافته على نية العمل فيطلب مفعولاً ثانيًا ، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد وكاستعماله غير مضاف في نحو: هذا ظان أمس زيدًا فاضلاً على نصب زيد وفاضل بظن مدلولاً عليه باسم الفاعل ، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه ؛ وبه يتخلص من إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام .

وأجاب ابن الصائغ عن قولهم هذا ظان زيد فاضلاً بوجهين:

**أحدهما**: أنه على حد قولهم ظننت بزيد ثم جئت باسم الفاعل منه ، فقلت: هذا ظان زيدًا ، وأصله ظان بزيد ، فلا يحتاج هذا إلى مفعولين ، ثم حذفت وأضفت فزيد ليس مذكورًا على أنه مفعول به ، بل على أنه محل لوقوع الظن . انتهى .

فيكون على هذا اسم فاعل من قولهم ظننت به أي جعلته محل ظني كقوله:

**فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج**

وهذا حالة لصورة المسألة:

**والثاني**: أن حذف الاقتصار إنما امتنع حيث لا يذكر المفعول الثاني ، فأما إذا كان الكلام قد اشتمل على المعمولين معًا ، وإن لم يذكر الثاني على أنه مفعول بذلك الفعل ، فإنه يجوز ، كقولهم: ظننت أن زيدًا منطلقًا لما اشتمل الكلام على ذكر معمولين معًا ، وإن لم يكن لظننت إلا مفعول واحد هنا جاز ، فكذلك مسألتنا .

**ص: وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصًا بالمضي خلافًا للرماني ومن وافقه.**

ش: الحامل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر اسم الفاعل بأل لم يقدره إلا بالذي فعل ، وإنما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع لأنه ثبت له العمل مجردًا فعمله مع أل جائز . لو لم يسمع قياسًا على الماضي ؛ بل أولى فكيف وقد ثبت بالسماع ، كقوله: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ..... ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥] .

**ص: ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش.**

ش: وذلك مذهبه أن أل مع اسم الفاعل ليست موصولة ؛ بل حرف تعريف كهي في الرجل ، ودخولها على اسم الفاعل يبطل عمله كما يبطل التصغير والوصف ؛ لأنه يبعد عن الفعل والمتصب

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٧٨ .

٦٧٢ ـــــــ

الانفصال فمستغنى عنه لوجهين:

**أحدهما**: أن حذفه للإضافة محل لذلك .

**والثاني**: أن يقتضي الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون ، وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر كقوله:

**فلم يرتفق والناس محتضرونه**[1]

وأجاز هشام هذا ضاربنك ، وضاربني ، وضاربني بإثبات النون والتنوين ، وإن كان الضمير متصلاً ، واحترز بقوله متصلاً من المنفصل كالهاء من قوله:

**لا تـــرج أو تخـــش غـــير الله إن أذى ::: واقـــيكه الله لا يـــنفك مأمولـــا**[2]

فهي في موضع نصب لا غير ، فإن قيل: يرد على إطلاق اسم الفاعل من كان الناقصة في نحو: المحسن زيد كابنه ، فإنه لا يجب الإضافة ، بل يجوز النصب والانفصال فيقال كابن إياه مع كونه ضميرًا متصلاً ، فالجواب أن كلامه في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به والمنصوب هنا خبر .

**ص: وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف.**

ش : مثال الأول قراءة بعض القراء: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] [3] ، ومثال الثاني قول الشاعر:

**وكـــرار خلـــف المحجـــزين جـــواده ::: إذا لم يحـــارم دون أنـــثى حليـــلها**[4]

**ص: ولا يضـــاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده أو كان المفعول به معرفًا بهما أو مضافًا إلى معرف بهما أو إلى ضمير.**

ش : فهذه خمس صور يجوز فيها إضافة اسم الفاعل المقرون بأل:

**الأولى**: أن يكون مثنى نحو: الضاربا زيد .

**الثانية**: أن يكون مجموعًا على هذا المثنى نحو: الضاربو زيد ، وسواء كان المضاف إليه في الصورتين نكرة أم معرفة فإنه جائز ، ويجوز المثنى والمجموع على حده أن يقدر حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، فينصب المفعول وإن لم يجز ذلك في المجرد ؛ لأن الألف واللام موصولة فتحذف النون لتقصر الصلة .

**الثالثة**: أن يكون المفعول به معرفًا بهما نحو: الضارب الغلام .

**الرابعة**: أن يكون مضافًا إلى معرف بهما نحو: ضارب غلام الرجل .

**الخامسة**: أن يكون مضافًا إلى ضمير معرف بهما ، كقول الشاعر:

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: جميعًا وأيد المعتفين رواعفه ، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٠١ .

(٣) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ٢٤٥ .

الـــود أنـــت المســـتحقة صـــفوه ::: مـــنى وإن لم أرج مـــنك نـــوالا[1]

وفي هذه خلاف ذهب المبرد إلى منع الجر ووجوب النصب، والصحيح الجر لسماعه في قوله المستحقة صفوه هكذا، روى بالجر والأفصح في هذه الصور الثلاث النصب وترك الإضافة.

**ص: ولا يغني كون المفعول به معرفًا بغير ذلك خلافًا للفراء.**

ش: فإنه أجرى العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف بأل فأجاز الضارب زيد والضارب عبده والمكرم دينك والمعين اللذين نصراك، ولا مستند له في هذا من نظم ولا نثر قاله المصنف[2]، وتمثيله بقوله المعين اللذين نصراك بناءً على أن أل في اللذين زائدة، ومن جعل تعريفه بأل فهو في الجواز مثل الضارب الرجل.

**ص: ولا كونه ضميرًا للرماني والمبرد في أحد قوليه.**

ش: ذهب الرماني[3] إلى أن كاف المكرمك وشبهه مما ليس مثنى ولا مجموعًا على حده في موضع جر، ووافقه الزمخشري[4] مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه، وإلى ذلك ذهب المبرد[5] في أحد قوليه إلا أن المبرد رجع عن ذلك، كذا قال ابن السراج ومذهب سيبويه والأخفش ومن وافقهما أنه في محل نصب؛ لأن الظاهر أصل والضمير نائب عنه، ولو جعلت مكانه اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا، وأجاز الفراء فيه الجر والنصب على أصله في إجراء سائر المعارف مجرى ما فيه أل قاله في الشرح[6]؛ وأما الضمير في نحو: جاء الزيداك والمكرموك فجاز فيه الوجهان بإجماع لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه. انتهى. وذلك لأنه يمكن حذف النون للتخفيف فتكون في محل نصب، والجر في الظاهر أكثر، فهو في المضمر كذلك، ودعوى الإجماع على جواز الوجهين غير صحيحة، فإن الجرمي والمازني والمبرد وجماعة يجعلون الضمير في موضع جر فقط، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه بخلاف الظاهر، فإن ما ظهر فيه من النصب أخرج إلى ذلك.

**ص: ويجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله أو مضافًا إلى مثله أو إلى ضمير مثله لا إن كان غير ذلك وفاقًا لأبي العباس.**

ش: مثال الأول: جاء الضارب الغلام والجارية، ومثال الثاني: جاء الطالب العلم وأدب الأبرار، ومثال الثالث: جاء المشتري الناقة وفصيلها؛ لأنه بمنزلة وفصيل الناقة؛ لأن الضمير عائد عليها ومثله قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها[7]

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٧.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٨٦.
(٣) المساعد ٢/ ٢٠٤.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٦.
(٥) المساعد ٢/ ٢٠٤.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٨٦.
(٧) صدر بيت من الكامل، وعجزه: عودًا تزجى خلفها أطفالها، وهو للأعشى في ديوانه ٢٩.

فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف ، كذا قال المصنف[١] ، وفي الثانية والثالثة حكى خلاف . حكى ابن عصفور[٢] عن المبرد منع الجر قال: والسماع يرد عليه لقوله:

**المواهب المائة افجان وعبدها[٣]**

وحكى الشلوبين[٤] عن المبرد جواز الجر فلعل للمبرد قولين ، وقوله: لا إن كان غير ذلك ، أي لا إن كان غير واحد من الثلاثة المذكورة كزيد مما لم يقرن بالألف واللام ، ولم يضف إلى مقرون به ولا إلى ضمير المقرون بها ، فإن سيبويه يجيز جره أيضًا ، ومنع ذلك أبو العباس وهو المختار عند ابن السراج ، قال المصنف[٥]: وهو عندي أصح القولين لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ولا حجة في نحو: رب رجل وأخيه .

**ولا أي فتى هيجا أنت وجارها[٦]**

لأنها في تقدير: وأخ له جار لها ، ومثل هذا التقدير لا يتأتى فيما نحو: يسبيله والذي يدل عليه كلام سيبويه أن مثل الضارب الرجل وزيد سماع من العرب قال: والذي قال هو الضارب الرجال في مثل الضارب الرجل وعبد الله .

**فصل: يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطًا فيه، ما شرط في اسم الفاعل:**

ش : الهاء من قوله عمل فعله عائد على المفعول فكأنه قال فعل المفعول أي عمل الفعل الذي لم يسم فاعله فيقال هذا مذهوب به ومضروب عبده ومعطى ابنه درهمًا ومعلم أخوه زيدًا صديقك ، كما يقال في الفعل ، وقوله مشروطًا فيه ما شرط في اسم الفاعل يعني من الاعتماد وغيره .

**ص: وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحًا ما قبل آخره ما لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل.**

ش : مثال بناته من الثلاثي على مفعول مضروب ومرور به ، وهذا مطرد ويعني بالثلاثي المتطرف ، وقوله من غيره أي ومن غير الثلاثي فتقول مكرم ، ومستخرج ، ونحوهما ، وقوله ما لم يستغن منه بمفعول عن مفعل مثله المصنف بمزكوم ومحموم ومحزون قال[٧]: ومنه محبوب في الأكثر ، وقد تقدم التنبيه على هذا الاستغناء باب اسم الفاعل .

**ص: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة: فِعْل، وفَعَل، وفُعلة، وبكثرة فعيل، وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم، وقد ينوب عن مُفْعَل.**

ش : مثال فَعَل: ذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مذبوح ومطحون ومرعى ومطروح ، ومثال

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٨٦ ، ٨٧ .
(٢) شرح الجمل ١/ ٥٥٦ ، يقول ابن عصفور: وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يجيز إلا النصب على الموضع .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) المساعد ٢/ ٢٠٤ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٨٧ .
(٦) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٧ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٨٨ .

٦٧٦ ـــــــ

## باب: الصفة المشبهة باسم الفاعل

**ص: وهي الملاقية فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط.**

ش: قوله الملاقية فعلاً جنس يشمل الصفة وغيرها قال في الشرح[1]: واحترز بالملاقية فعلاً من نحو: قرشي وقتات، واحترز بقوله لازمًا من نحو: عارف وجاهل، وبالثابت معناها من نحو: قائم وقاعد، وقال في البسيط: معنى الثبوت أنه خلاف الحدوث ونبه بتقديم الثبوت على منقلب ونحوه واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أب وأخ ونحوهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جريا عليه ولقائل أن يقول: لا حاجة للاحتراز من أب وأخ؛ لأنهما خرجا أولا بقوله الملاقية فعلا، واحترز بقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل، فإنه يقبل ذلك بشرط، قيل: ولا ينبغي الاحتراز عنه، لأنه لا يلاقي فعلاً إذ لم يوجد فعل يدل على معنى التفضيل.

**ص: وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره.**

ش: إذا كانت الصفة من فعل ثلاثي؛ فالغالب كونها غير موازنة للمضارع كضخم وجميل، وقد توازن كضامر البطن وساهم الوجه وخاذل الذكر وحائل اللون وظاهر العافية، وطاهر القلب، وإذا كانت مصوغة من غير الثلاثي، فلابد من موازنتها كمنطلق اللسان ومطمئن القلب، ومستسلم النفس. ومغدودن الشعر ومتناسب الشمايل، وزعم الزمخشري: أن الصفة المشبهة هي التي لا تجرى على فعلها وهو ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح، ورد بقولهم متفقين على أن شاحطا في قوله:

مـــن صـــديق أو أخـــي ثقـــة ::: أو عـــــدو شـــــاحط دارًا[2]

صفة مشبهة.

**ص: وتميزها من اسم الفاعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى.**

ش: وذلك نحو: حسن الوجه، فإن الوجه فاعل معنى وذلك بخلاف ماشي وجالس ومنطلق إلى كذا ومستكين ومتجاهل ونحوه من اسم الفاعل اللازم، فإن ذلك لا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل معنى، فليس بصفة مشبهة، وذكر المغاربة أن اسم الفاعل الذي لا يتعدى يدخل في هذا الباب كقائم وجالس ونائم.

**ص: وإما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا، أو معنى لا لفظًا أو لفظًا لا معنى أو خاصة بأحدهما معنى ولفظًا.**

ش: فهذه أربع صور:

**فالأولى:** كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث وقد بنت العرب منها لفظًا للمذكر، ولفظًا للمؤنث كالحسن والقبح والكرم والبخل، فهذه صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا.

**الثانية:** كل صفة يصلح معناها لهما ولكن اختص كل منهما بلفظ نحو: كبر الآلية، فإنه مشترك

---

(١) ٣/ ٨٩.

(٢) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٠٦.

لكن خص المذكر بلفظ آل والمؤنث بلفظ عجزاء .

**الثالثة**: كل صفة معناها خاص بأحدهما ولفظها على وزن صالح لهما كالحيض فإنه مختص بالمؤنث والصفة منه حائض على وزن فاعل وهذا الوزن صالح للمذكر والمؤنث ، وكالخصا فإنه مختص بالمذكر والصفة منه خصي وهو وزن صالح لهما .

**الرابعة**: كل صفة اختص معناها ولفظها بالمذكر نحو: آدر وأكمر أو بالمؤنث نحو: رتقاء وعفلاء .

**ص: فالأولى تجرى على مثلها وضدها.**

ش: يعني أن مذكرها يجرى على المذكر والمؤنث ، ومؤنثها يجرى على المؤنث والمذكر ، فمثال جريان المذكر على مثله نحو: مررت برجل حسن أبوه ، وعلى ضدها: مررت بامرأة حسن بشرها ، ومثال جريان المؤنث على مثله: مررت بامرأة حسنة صورتها ، وعلى ضده: مررت برجل حسنة صورته .

**ص: والباقي يجرى على مثلها لا ضدها خلافًا للكسائي والأخفش.**

ش: فتقول: مررت برجل آل الابن وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصي الابن ، وبامرأة حايض البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت ؛ فجرت في هذه الأمثلة على مثلها ، ولا يجرى على ضدها خلافًا للكسائي والأخفش[1] فإنهما يجيزان جريان الصفة في هذه الأقسام الثلاثة على ضدها فتقول: مررت برجل عجزاء بنته ، وبامرأة آل ابنها ، وبرجل حائض بنته ، وبامرأة خصي ابنها ، وبرجل رتقاء ابنته ، وبامرأة آدر ابنها ، ونقل بعض المغاربة الاتفاق على القسم الثالث ، وهو ما اختص بأحدهما لفظًا ومعنى كآدر وعذراء لا يجوز فيها التشبيه إلا خصوصًا فيجرى المذكر على المذكر ، والمؤنث على المؤنث ، فالمؤنث باتفاق ، وخص الخلاف بالثاني . وهو ما كان صالحًا لهما معنى لا لفظًا ، ولم ينقل الخلاف فيه إلا عن الأخفش ، ونقل أبو جعفر النحاس أن الكسائي لا يجيز مررت برجل حائض المرأة ويخصص الدار وبامرأة خصي الزوج ، وهو مخالف لنقل المصنف .

**فصل: معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل أو سببي موصول أو موصوف بشبهه أو مضاف إلى أحدهما ومقرون بأل أو مجرد أو مضاف إلى ضميره الموصوف أو مضافًا لفظًا أو تقديرًا أو إلى ضمير مضاف إلى ضميره الموصوف.**

ش: قسم معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسمًا ، مثال الأول وهو الضمير البارز قول الشاعر:

حسن الوجه طلقه أنت في السلم ::: وفي الحرب كالح مكفهر[2]

ومثال الثاني وهو السببي الموصول قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٠ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شواهد العيني ٣/ ٦٣٣ .

أسيلات أبدان دقاق خصورها ::: وتيرات ما التفت عليه المآذن[1]

ولم يذكر أكثر المغاربة هذا القسم، ومثال الثالث وهو الموصوف الذي يشبه هيئة الموصول قوله:

أزور امرأ جاد نوال أعده ::: لمن أمه مستكفيًا أزمة الدهر[2]

قال الشيخ أثير الدين: ولم أر من أصحابنا من ذكر هذا القسم عن صاحب التمهيد، ومثال الرابع وهو المضاف إلى الموصول قول الشاعر:

فعج بما قبل الأحجار منزلة ::: والطيبي كل ما التاقت به الأزز[3]

ومثال الخامس وهو المضاف إلى الموصوف: رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به، ومثال السادس وهو المقرون بأل: ﴿ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، ومثال السابع وهو المجرد: مررت برجل حسن وجه، ومثال الثامن وهو المضاف إلى ضمير الموصوف: مررت برجل حسن وجهه، ومثال التاسع وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لفظًا: مررت برجل حسن شامة خده، ومثال العاشر وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرًا: مررت برجل حسن شامة الخدا ي خده، وقد أجمع هذا والذي قبله في قول الشاعر:

أن كثيرًا كثير فضل نالته ::: مرتفع في قريش موقد النار[4]

ومثال الحادي عشر وهو المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفة فالألف مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى جارية، والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف قيل: ويحتاج هذا التركيب إلى سماع، وبقي تركيب آخر ذكره في الشرح[5] في أثناء كلامه وهو أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: مررت برجل حسن الوجه جميل خالها وهو تركيب نادر وأنشد عليه:

سبتي الفتاة البضة المتجرد اللطيفة ::: كشحه وما خلت أن أسبي[6]

ص: وعملها في الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بأل.

ش: إذا كان معمول الصفة المشبهة ضميرًا مرفوعاً وباشرته الصفة وخلت من أل؛ فهو مجرور بالإضافة نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، وأجاز الفراء النصب والتنوين فتقول جميل أباه وهو فاسد إذ لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله، فإن فصلت نحو: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، أو قرنت بأل نحو: زيد الحسن الوجه والجميلة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، وذهب بعضهم إلى أن الضمير في نحو: الجميلة من المقرون بأل في موضع جر، واعتبر بعضهم ذلك

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه في ديوانه.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني ٣/ ٦٣١.
(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٢١.
(٤) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٢٥.
(٥) ٣/ ٩٥.
(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني ٣/ ٦٢٣.

بوضع الظاهر موضع الضمير فأجاز في الظاهر جاز فيه .

**ص: ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من أل وفاقًا للكسائي.**

ش : إذا جردت الصفة المتصل بها ضمير بارز فقد يقصد إضافتها إليه وقد لا يقصد ، فإن قصدت حكم بالجر ، وإن لم يقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإنما يمكن القصد إن والمعمول ضمير إذا كانت الصفة غير متصرفة نحو: رأيت غلامًا حسن حسن الوجه أحمره ، فالجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائي ، والجر عند غيره متعين ، قال المصنف[1]: ومذهب الكسائي هو الصحيح لأنه روى عن بعض العرب: لا عهد لي بالأم عما ولا أوضعه بفتح العين ، ويمثل هذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة وغيرها ، وعلى هذا يقال: إذا قصدت الإضافة مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بجر الراء ، وإذا لم يقصد قلت: لا أصفره بفتح .

**ص: وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقًا وجر إن خلت من أل وقصدت الإضافة.**

ش : قوله مطلقًا أي مقرونًا بأل أو غير مقرون مثال المقرونة قول الشاعر:

إن رمـــت أمـــنا وعـــزة وغـــنى ::: فالقصـــد يـــزيد العزيـــز مـــن قصـــده[2]

ومثال غير المقرون قول الآخر:

عـــز امـــرؤ يطـــل مـــن كـــان معتصمًا ::: بـــه ولـــو أنـــه مـــن أضـــعف البشر[3]

فيجوز الحكم على من بالرفع والنصب ، على أن البيت الثاني يجوز كون من فيه شرطية محذوفة الجواب ، وتقول في الموصوف: رأيت الرجل الطويل رمح يطعن به ، ورأيت رجلاً طويلاً رمح يطعن به ، فيجوز نصب رمح ورفعه ، وقوله: وجر إن خلت من أل يعطى الصفة نحو: رأيت رجلاً جميلاً ما اشتمل عليه ثيابه ، ورأيت رجلاً طويلاً رمح يطعن به .

**ص: وإن ولـيها سـببي غير ذلك عملت فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا إلا أن مجرور المقرونة بأل مقرون أو مضاف إلى المقرون بها وإلى ضمير المقرون بها.**

ش : قوله غير ذلك يعني غير الضمير والموصول والموصوف ، وذلك ثمانية أنواع وقد تقدم تمثيلها ، ويعني بقوله مطلقًا سواء كان في الصفة أل أو لم يكن ؛ فالرفع على الفاعلية والنصب على أن كان نكرة ، قال في الشرح[4]: على التمييز ، قال غيره: ويجوز على التشبيه ، وإن كان معرفة فعلى التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها منصوب على التمييز ، وهي نزعة كوفية والجر على الإضافة ، واختلف في الإضافة أهي من نصب أم من رفع ، فذهب ابن السيد والشلوبين[5] وأكثر أصحابه إلى أنها من نصب ، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب والنصب عن الرفع ، وذهب السهيلي[6] إلى أنها من رفع وهو ظاهر كلام المصنف حيث قال: اطراد إضافتها

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٣ .
(٢) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢١٤ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٤ .
(٤) ٣/ ٩٤ .
(٥) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٦) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .

إلى الفاعل ، فالخفض عند السهيلي ناشئ عن الرفع والنصب ناشئ عن الخفض ، وأجاز ابن الدباج وابن هشام الخضراوي[١] الوجهين .

واستدل ابن عصفور[٢] على أن الإضافة من نصب بإلحاق التاء في نحو: مررت بامرأة حسنة وجهها بالخفض ولو كان من الرفع لكان بغير تاء وفيه نظر ؛ لأن المقتضى لدخولها حالة النصب موجود حالة الجر وهو كون الصفة مستكنًا فيها ضمير الأول ، فليس دخول التاء حالة الجر لكونه من نصب ولا دليل على ذلك ، وقوله: إلا أن مجرور المقرون إلى آخره ، مثاله: رأيت الحسن الوجه والحسن أنف الوجه والكريم الآباء الغامر وجودهم ، وهذا التركيب نادر وقد تقدم شاهده .

**ص: ويقل نحو: حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجه، ولا يمتنع خلافًا لقوم.**

ش : أما حسن وجهه بالجر فهو عند سيبويه مخصوص بالشعر ، وعند المبرد ممنوع في الشعر وغيره وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع: "صفر وشاحها"[٣] ، وفي حديث الدجال "أعور عينه اليمنى"[٤] ، وفي صفة النبي ﷺ شثن أصابعه ، وطويل أصابعه"[٥] ، ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأما حسن وجهه بالنصب فمن شواهده قول الراجز:

**كوم الذرّى وادقة سراتها**[٦]

قال في الشرح[٧]: وهو مثل قراءة بعض السلف: "ومن يكتمها فإنه آثم قلبه" بالنصب انتهى وخرجت على أن قلبه بدل من اسم إن ، وأما حسن وجه بالرفع فأجازه الكوفيون ومنعه أكثر البصريين ، قال المصنف[٨]: وبجوازه أقول ويدل على جوازه قال الراجز:

**بهمة منيت شهم قلب ::: منجدى ذى كهام ينبو**[٩]

ومثله ما أنشد الفراء عن بعض العرب:

**بعوب ودينار وشاه ودرهم ::: فهل أنت مرفوع بما هاهنا رأس**[١٠]

وقال ابن خروف[١١]: مررت برجل حسنٍ وجه والحسن وجه لا سبيل إلى جوازها .

قال المصنف[١٢]: وقد وجد سبيل إلى جوازهما بقول الراجز وبما أنشده الفراء فلا يبالى لمن منع ، انتهى . وقول ابن هشام في نحو: هذا لا يجوز الرفع في قول أحد إذ لا ضمير في السبب ولا

---

(١) المساعد ٢/ ٢١٢ .
(٢) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٣) جزء من حديث أم زرع ، رواه البخاري في باب النكاح برقم: ٥١٨٩ .
(٤) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٣٢ .
(٥) رواه أحمد في مسنده ١/ ٨٩ .
(٦) الرجز لعمرو بن لجأ التميمي في خزانة الأدب ٨/ ٢٢١ .
(٧) ٣/ ٩٦ .
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٩٦ .
(٩) الرجز بلا نسبة في شواهد العيني ٣/ ٥٧٧ .
(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٣٣ .
(١١) المساعد ٢/ ٢١٨ .
(١٢) شرح التسهيل ٣/ ٩٦ .

٦٨٢ ـــــــ

هذه اللغة ومناقشة المصنف في نسبتها إلى "يتعاقبون" في موضعه ، وذهب الكوفيون إلى أن الصفة إن كانت مما لا يجمع بالواو والنون ، وجب تثنيتها وجمعها تقول: مررت برجلين أعورين أبواه وبرجل عَور آباؤه ، ولا يجوز أعور أبواه ولا أعور آباؤه وهم محجوجون بالسماع .

ص: وقد تعامل غير الرافعة ما هي لـه إن قرن بأل معاملتها إذا رفعته.

ش : أشار بذلك إلى أنه قد يقال: مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنةٍ عينه حكى ذلك الفراء في معاني سورة ص[1] . قال المصنف[2]: فعلى هذا يقال مررت برجال حسان الغلمان وبرجل كريمة الأم وبامرأة كرام الآباء وكريم الأب ، كما يقال: برجال حسان غلمانهم وبرجل كريمة أمه وبامرأة كرام آباؤها ، وكريم أبوها ، ومنه قول الشاعر:

أيا لـيلة خُـرس بالدجـاج سـهرتها ::: بـبغداد مـا كادت من الصبح تنجلي[3]

فقال خرس الدجاج كما يقال خرساء دجاجهما ، ومثله قول الآخر:

فماحت به غُرّ الثنايا مفلجا[4]

فجمع مع الألف واللام كما يجمع مع الضمير وقول الآخر:

تـأوي قـنة خلقـاء راسـية ::: حجـن المخالـب لا يفـكاله السـبع[5]

فقال حجن المخالب كما يقول حجن مخالبها انتهى .

وأجاز ذلك طائفة من النحويين ومنهم الجرمي وعليه المتأخرون من المغاربة وتأول الفارسي خُرس الدجاج على أن الليلة لطولها كالجمع وكان كل جزء منها ليلة ، وحكى يعقوب عن الأصمعي أن العرب تقول ليلة خُرس على وزن عُنُق إذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب تخفف فعُلا فيكون خُرس في البيت مفردًا .

ص: وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثي على غير فاعل ردت إليه ما لم يقدر الوقوع.

ش : اعلم أن الصفة المشبهة لما كانت لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون إفادة معنى الحدوث نقصت عن اسم الفاعل فلم يكن للماضي المنقطع ولا لما لم يقع ولا يوجد إلا حالا وهو الأصل في باب الوصف ، وإلى هذا أشار بقوله في الألفية:

وصوغها من لازم لحاضر

وذكر صاحب البسيط أن ذلك ليس على جهة الشرط ، بل إن وضعها كذلك ؛ لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . انتهى .

وظهر بهذا أن عبارة الألفية أحسن من قوله في الكافية:

والاعـتماد واقتضـاء الحـال ::: شـرطان في تصـحيح ذا الأعمـال

---

(١) ٢/ ٤٠٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠١ ، ١٠٢ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠١ .
(٤) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر عليه .
(٥) البيت من البسيط ، وهو منسوب لزهير في أساس البلاغة (خول) .

ونص ابن السراج[١] والفارسي[٢] على أنها لا تكون للماضي ، وذهب السيرافي إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي وأوّل على أن مراده بالماضي ما ثبت قبل الإخبار ودام إلى وقت الإخبار فهو موافق وذهب ابن طاهر[٣] إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وإذا قصد بالصفة المشبهة الموضوعة من الثلاثي مضي الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله كقولك زيد فارح أمس وجازع غدًا ، قال الفراء: العرب تقول لمن لم يمت إنك مايت عن قليل ولا يقولون لمن قد مات هذا مايت إنما يقال في الاستقبال وظاهر كلام المصنف في الأصل والشرح إن ردها لا فاعل مخصوص بالاستقبال وكان اعتمد على ظاهر كلام الفراء ، والظاهر أنه لا يشترط ، وأشار بقوله: ما لم يقدر الوقوع إلى نحو قوله: ﴿ إنك ميتٌ وإنهم ميتون ﴾ [الزمر: ٣٠] على قراءة الجماعة فالمعنى إنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى ؛ لأنه ما هو كائن فكان قد كان فلذلك بقي الوصف على صوغه الأصلي وقراءة بعض: "إنك مايت وإنهم مايتون" على إرادة الحدوث .

ص: **وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد إن أمن اللبس وفاقًا للفارسي.**

ش : إذا قصد ثبوت لمعنى اسم الفاعل ساغت إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه إن كان معرفة في اللازم والمتعدي فتقول في اللازم: زيد قائم الأب بالرفع والنصب والجر على مثل الحسن الوجه وتقول في المتعدي: زيد ضارب الأب بالأوجه الثلاثة يعني ضارب أبوه ، وشرط جواز ذلك أمن اللبس ، وقوله: وفاقًا للفارسي يعني في المتعدي ذكر ذلك في التذكرة ولم يقيد أمن اللبس ويكثر أمن اللبس في اسم الفاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه للاستعمال المذكور كقول عبد الله بن رواحة:

تباركت إني من عذابك خائف ::: وإني إليك تائب النفس باضع[٤]

ومن وروده في المصوغ من متعد قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلامًا وإن ظلما ::: ولا الكريم بمناع وإن حرما[٥]

وأطلق المصنف في المتعدي وذكر غيره أن المتعدي إلى أكثر من واحد لا يجوز تشبيهه بغير خلاف ، وأما المتعدي إلى واحد بحرف الجر فذهب الأخفش إلى جوازه وصححه ابن عصفور ويستدل لهم بقولهم: هو حديث عهد بوجع ، وذهب الجمهور إلى المنع ، وتأولوا الشاهد على أن الباء يتعلق بعهد ، أما المتعدي إلى واحد فحكي الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصل آخرون فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصار ؛ أجاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن الربيع[٦] وهو حسن والمسموع يوافقه .

---

(١) الأصول: ١/ ١٥٧ .
(٢) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٣) الارتشاف ٣/ ٢٤٢ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح ٢/ ٧١ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في التصريح ٢/ ٧١ .
(٦) الهمع ٣/ ٧١ .

ص: والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا.

ش: يعني في رفع السببي ونصبه وجره على ما تقدر في الصفة نحو: مضروب العبدُ بالرفع والنصب والجر، وشواهد ذلك ثابتة من كلام العرب لا نطول بها قال في الشرح[1]: وأغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة. انتهى.

وقوله الأصح يُشعر بخلاف في المسألة. قال الشيخ أثير الدين: لا نعلم أحد منعها.

ص: وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بالمشتق.

ش: مثاله: وردنا منهلاً عسلاً ماؤه، وعسل الماء أي حلواً ومررنا بقوم أسدٍ أنصارهم، وأسد الأنصار أي شجعان، ومنه قوله:

فلولا الله والمهر المفدى ::: لأبت وأنت غربال الإهاب[2]

فعامل غربالاً معاملة منقب، وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في المنسوب نحو: قرشي الأب.

**مسألة**: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شبهت الصفة فأجاز ذلك بعض المتأخرين، واستدل بما في الحديث: "كانت تهراق الدماء"[3] والصحيح المنع، وتأولوا الأثر على إسقاط حرف الجر بالدماء، أو على إضمار فعل أي يهرق الله الدماء منها، وقد أجاز المصنف التشبيه في الفعل، وأجاز أن يكون منه تهراق الدماء، قال: إلا أن النصب على المفعول به شاذ في الأفعال وقد تقدم بيان ذلك في باب التمييز.

• • •

(١) ٣/ ١٠٤.
(٢) البيت من الوافر، وهو لعفيرة بن طرامة في الدرر ٢/ ١٣٦.
(٣) رواه أبو داود في باب الطهارة برقم ٢٧٤.

## باب: إعمال المصدر

**ص: يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله.**

ش: عمل المصدر عمل فعله؛ لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف[1]. وذكر غيره أنه إنما لم يشترط فيه ذلك؛ لأنه عمل بالنيابة عن الفعل، والفعل لا يشترط فيه ذلك قبل، والتحرير إنه لم ينب مناب الفعل وحده؛ بل مناب حرفي مصدري، وحكي بعض المتأخرين أن منع إعماله ماضيًا، وليس بصحيح، وشرط المصنف في إعماله شروطًا:

**أحدها**: أن يكون مظهرًا فلا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح خلافًا للكوفيين، وأنهم أجازوا إعماله مضمرًا بقول زهير:

**وما هو عنها بالحديث المرجم**[2]

أي وما الحديث عنها وتأوله البصريون على أنه متعلق بأعني مقدراً أو بالمرجم، وقدم ضرورة أو بمحذوف دل عليه المرجم، أي: مرجم عنها أو على تقدير: وما هو الحديث عنها، والحديث بدل من هو ثم حذف، وحكى عن الفارسي أنه أجاز أن يعمل المكني في المجرور، وأجاز ذلك الرماني وابن جني في خصائصه، ومنع ابن جني عمله في المفعول الصريح، وقياس من عمله في المجرور أن يعمله في الظرف، وقد أجازه جماعة.

**الثاني**: أن يكون مكبرًا احترازًا من المصغر فلا يقال: عجبت من ضريبك زيدًا؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل وألا يلزم من نقص المعنى بخلاف الجمع، فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتضاعف في كالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف؛ فلذلك مُنع التصغير إعمال المصدر واسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمالهما إلا أن جمع اسم الفاعل كثير فكثرت شواهد إعماله مجموعاً وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعًا. انتهى من شرح المصنف.

وهو مخالف لقوله في الكافية[3]:

**وأعمل المصدر والمحدود ::: ومصدر فارق التوحيد**
**ورب محدود ومجموع عمل ::: وبسماع لا قياس قد قبل**

واختلف النحويون في عمل المصدر مجموعا فذهب قوم إلى جوازه واختاره ابن عصفور واحتجوا بقولهم: تركته بملاحس البقر أولادها[4]، فملاحس جمع ملحس بمعنى لحس ويقول أعشى قيس:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم، وهو في ديوانه.
(٣) ٢/ ١٠١١.
(٤) مجمع الأمثال ١/ ١٣٥.

قد جربوه فما زادت تجاربهم ::: أبا قدامة إلا الحزم والقنعا[1]

وبشواهد أخر وذهب قوم إلى منعه ومنهم أبو الحسين بن سيده وتأولوا المسموع على أن النصب فيه بفعل مقدر وذكر في البسيط أن بعضهم شرط في عمل المصدر الإفراد.

**الثالث**: أن يكون غير محدودٍ احترازًا عن المحدود وهو المردود إلى فعله قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة فلا يعمل؛ لأنه غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل فلا يقال عرفت ضربتك زيدًا قال في الشرح[2]: فإن روى مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه فمن ذلك ما أنشده الفارسي في التذكرة من قول الشاعر:

يحابي بها الجلد الذي هو حازم ::: بضربة كفيه الملا نفس راكب[3]

انتهى. فنصب نفس راكب بيحابي ومعناه يحيي، ونصب الملا بضربة كفيه، ومراد قائل البيت: وصف مسافر معه ماء فتيمم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا.

**الرابع**: أن يكون غير ممنوت قبل تمامه احترازًا من أن ينعت قبل تمامه، أي: قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره؛ وذلك لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يتقدم نعت على المصدر على معموله كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر جعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر كقول الخطيئة:

أزمعت يأسًا مبينًا من نوالكم ::: ولن ترى طاردًا للحر كاليأس[4]

فيتعلق من نوالكم ببئست مضمرا لا بقوله يأسا لما ذكر، فلو أخر النعت وقدم الممنوت لم يمتنع كقوله:

إن وجدي بك الشديد أراني ::: عاذرًا من عهدت فيك عذولا[5]

وكان ينبغي للمصنف أن يقول ولا متبوع بتابع بدل قوله ولا ممنوت؛ لأن حكم غيره من التوابع حكم النعت، وقد رد الفارسي على السيرافي ما أجازه في قول الشاعر:

أرواح مودع أم بكور أنت ::: فانظر لأي ذلك تصير[6]

من أن أنت مرفوع على الفاعلية بالمصدر؛ لأنه نعت؛ وقوله: عمل فعله أي في اللزوم والتعدي بنفسه أو بالحرف وخطب التمثيل سهل، وسيأتي الكلام على رفعه نائب الفاعل.

**ص: والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها.**

ش: احترز من المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله وسيأتي حكمه بقوله في الغالب، إلى أن المصدر قد يعمل وإن لم يتقدر بأحد الثلاثة قال في الشرح[7]: وليس تقدير المصدر بأحد الأحرف

---

(١) البيت من البسيط في ديوانه ١٥٩.
(٢) ٣/ ١٠٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠٨.
(٤) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ١٠٧.
(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٢٤.
(٦) البيت بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٢٩.
(٧) ٣/ ١١١.

الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدهما قول العرب: سمع أذنى زيدًا يقول ذلك وقول أعرابي: اللهم إن استغفارى إياك مع كثرة ذنوبى للؤم ، وإن تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لغي ، وقول الشاعر:

عهدى بها الحى الجميع وفيهم ::: قبل التفرق ميسر وندام[1]

وقول الراجز:

ورأى عيني الفتى أباكا ::: يعطى الجزيل فعليك ذاكا[2]

وقول الآخر:

لا رغبة عما رغبت فيه ::: مني فالقصيه أو زيديه[3]

ثم قال[4]: وإذا ثبت أن عمل المصدر غير مشروط بحرف مصدرى . أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو قوله صوت حمار . انتهى .

والذى عليه النحاة أن تقديره بحرف مصدرى شرط في إعماله وهو ظاهر كلام المصنف في الكافية حيث قال:

كفعله المصدرا عمل حيث ما ::: يصح حرف مصدرى مما

وفى الألفية حيث قال:

**إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله**

وما ذكر أنه لا يتقدر بحرف مصدرى من المثل السابقة فليس كذلك بل كلها يمكن تقديره به ولأن قوله: سمع أذنى وعبدى بها الحى ورأى عينى من باب ضربى زيدًا قائمًا بحرف مصدرى ، ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام ، وكثيرًا ما في كتاب سيبويه من تقدير بقول بعده وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، وفى البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أم ليس من شرط ذلك فمنهم من يقدر نفس الفعل ، ومنهم من يقدره بأن ، ومنهم من يقدره بأن حيث يكون المصدر مطلوبًا لشيء متقدم وأما إذا ابتدأ فلا يحتاج إليه من قبل . قال: وهذا أصح للقياس والسماع ، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قدر بأن كان معناه في المصدر فلم يقع المصدر موقع الفعل ، وإنما وقع موقع نفسه ، وأما السماع فإنه يجوز: ضربى زيدًا قائمًا ، ولو قلت: إن أضرب زيدًا قائما لم يكن كلامًا انتهى . وفيه بعض اختصار والذى أختاره موافق لما ذهب إليه المصنف هنا وجواب السماع مفهوم مما سبق وأما القياس ففيه نظر .

وقوله بعد أن المخففة مثاله: علمت ضربك زيدًا فتقديره: علمت أن قد ضربت زيدًا فإن هذه مخففة ؛ لأنها واقعة بعد العلم وهو موضوع غير صالح للمصدرين وقوله المصدر به مثاله: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [التوبة: ٢٥١] وكذلك مصدر وقع بعد لا أو بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف وفوق

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٨٨ .
(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١/ ٩٨ .
(٣) البسيط من السريع ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١١ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١١٢ .

أو طمع أو شبه ذلك . وقوله أو ما أختها لا مثاله: ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الروم: ٤٨] والمقدر بلو أو بأن المخففة نحو مضيه وحضوره واستقباله ولا يكون المقدر بأن المصدرية إلا ماضي المعنى أو مستقبل المعنى ، واحترز بقوله أختها من سائر أقسام ما ، وجعله المصدرية قسيم المخففة غير جيد ؛ لأن المخففة مصدرية أيضًا ، ولم يقدر سيبويه في الباب بغير أن الثقيلة مع ضمير الشأن .

**ص: ولا يلزم ذكر مرفوعه.**

ش : يعني أن المصدر الصالح للعمل قد يجاء به دون مرفوع ولا معمول آخر ، كقوله: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧] أو مع معمول غير مرفوع نحو: أو ﴿ إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا ﴾ [البلد: ١٤ ، ١٥] وخصص المرفوع ؛ لأن الاستغناء عن غيره جائز مع كل عامل غير ناسخ ، وقال: ذكر مرفوعه ، ولم يقل: فاعله ليعم الفاعل ونائبه ، واسم كان ، وإنما جاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر بخلاف ؛ لأنه إذا عمل ؛ لم يكن إلا في موضع غير صالح للفعل فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمل الضمير .

ومذهب البصريين أن المصدر إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره ، واعترض عليهم بما اعترضوا به على الكسائي في جواز حذف فاعل الفعل وفرق بين الفعل والمصدر بما تقدم وبأن فاعل الفعل ، إنما امتنع حذفه لجعل ضميره كالجزء في نحو: ضهب ثم حل للظاهر والمنفصل على المتصل ، وأما المصدر فلا يتصل به ضمير فاعل ، فلم يكن كالجزء منه فلم يمتنع حذفه ، وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمر في المصدر ونسب إلى الكوفيين .

**ص: ومعموله كصلة في منع تقدمه وفصله، ويضمر عامله فيما أوهم خلاف ذلك أو يعد نادرًا.**

ش : إنما جعل معموله كالصلة فيما ذكر لا مقدر بحرف موصول ، ومما يوهم التقديم قول الشاعر:

وبعض الحلم عند الجهل ::: للذلة إذعان[1]

فيؤول على تقدير وإذعان للذلة إذعان ، أو يجعل متعلق بنفس المصدر إما على نية التقديم والتأخير ، وإما على أن ذلك استيح في المصدر وإن لم يستيح في الموصول المحض كما استيح استغناؤه عن معمول لا لدليل ، وكذلك يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ • يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطارق: ٨ - ٩] فالناصب "ليوم" برجعه مقدرا مدلولا عليه بالمصدر ، وقد تساهل بعض النحويين في الجار والمجرور فجوّز تقديمهما على المصدر المقدر بحرف مصدري والفعل دون الحرف المصدري والفعل ، ونقل عن الأخفش أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو: يعجبني عمرًا ضرب زيد وهو نقل غريب .

**ص: وإعماله مضافًا أكثر من إعماله منونًا، وإعماله منونًا أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام.**

ش : هذا راجع إلى الاستقراء ، ولا خلاف في إعمال المضاف ، ووقع في كلام بعضهم ما يشعر بأن فيه خلافا ، وأما المنون ففي إعماله خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، وإن وقع بعده

---

(١) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني في الدرر ٢/ ١٢٤ .

٦٩٠ ـــــــ

بعده المفعول نحو: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] وإن أضيف إلى مفعول ارتفع بعده الفاعل، وهذا ليس بالكثير ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ ذكر رحمة ربك عبدُه زكريا ﴾ [مريم: ٢] [1] بضم الدال والهمزة وفي الحديث: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلا"[2] وقال الأقيشر الأسدي:

أفي تلادي وما جمعت من نشب ::: قرع القواقيز أفواه الأباريق[3]

وذهب بعض النحويين إلى أن إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلا في الشعر قال المصنف[4]: والصحيح جوازها مطلقا لكن استعمالها في النثر قليل انتهى.

وقد نص سيبويه على إجازة ذلك في الكلام، والأكثر أن المصدر إذا أضيف إلى مفعوله، حذف الفاعل وهذا معنى قوله: ما لم يكن الباقي فاعلا مستغنى عنه ومثاله: ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ [فصلت: ٤٩] وأشار بقوله: غالبًا إلى جوازه على قلة وقد تقدم تمثيل ذلك.

ص: **وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون.**

ش: مثاله: تعجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا ذكره سيبويه.

قيل: ومن منع ذكر الفاعل والمصدر المنون منع هذه المسألة وإضافته إلى الظرف كثيرة نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [النساء: ٨٢] وسيأتي الكلام عليها في باب الإضافة إن شاء الله.

ص: **يتبع مجروره لفظًا أو محلاً ما لم يمنع مانع.**

ش: مثال إتباعه لفظًا: يعجبني أكل زيد الظريف نفسه وشرب اللبن الصرف والعسل، بجر التابع على لفظ المتبوع، ومثال إتباعه محلا: يعجبني أكل زيد الظريف نفسه بالرفع على المحل؛ لأنه فاعل ويعجبني شرب اللبن الصرف؛ والعسل بالنصب، لأنه مفعول وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل، ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الأول؛ لورود السمع به كقراءة الحسن: ﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناسُ أجمعون ﴾[5] [آل عمران: ٨٧]، وكقول الشاعر:

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل[6]

فالفضل نعت للهلوك على المحل، ولقوله:

بالعنة الله والأقوام كلهم ::: والصالحون على سمعان من جار[7]

---

(١) وانظر: الإتحاف ٢٩٧.
(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم: ١٠.
(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوانه: ٦٠.
(٤) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل.
(٥) وانظر: معجم القراءات ٢/ ٥٢.
(٦) عجز بيت من البسيط، وصدره: السالك الثغرة اليقظان سالكها، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٣٤.
(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٠.

فهذه من شواهد الرفع ، ومن شواهد النصب قوله:

**مخافة الإفلاس والليانا**[1]

وكقوله:

**مـا جعـل امـرءا لقـوم سـيدًا ::: إلا اعتـيـاد الخلـق المجـدا**[2]

وتأول المانعون السماع على إضمار عليك ، وفيه تكلف قيل: ومذهب سيبويه مبنى على أن الحمل على الموضع ، إنما يكون حيث نجد الموضع لا يتغير عند التصريح به ، وهنا لو صرحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين ، وشبهة أبى عمرو في تفضيله أن العطف والبدل عنده من جملة أخرى بخلاف التوكيد والنعت ، واحترز بقوله: ما لم يمنع مانع من نحو عرفت قربك فإنه لابد في العطف من مراعاة المضاف .

**ص: فان كان مفعولا ليس بعده مرفوع جاز في تابعه الرفع والنصب والجر.**

ش : فيجوز في نحو: عجبت من كطليق المرأة أن يتبع بالجر على اللفظ وبالنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، والفاعل محذوف وبالرفع على تقدير بفعل المفعول وفى الحديث: "أمر يقتل الأبتر وذو الطفيتين"[3] على تقدير أمر بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين ، وهذا بناء على أن المصدر يجوز أن يحل محرف مصدرى وفعل المفعول ويرتفع به نائب الفعل ، وهو مذهب جمهور البصريين فأجازوا: عجبت من جنون بالعلم زيد ، وقال ابن خروف: يجوز إذا لم يقع ، وذهب قوم إلى منعه ، وهو مذهب الأخفش واختاره الشلوبين فلا يكون المفعول مع المصدر عندهم إلا منصوبًا كون ونسبه ابن أبى الربيع إلى أكثر النحويين ، وقال في الإفصاح: وهو الصحيح ؛ لأنه يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا تكون على صيغة ما يرفع المفعول ، والمصادر لا تختلف صيغتها ولا يجوز فيها ذلك وذكر أنه لم يسمع .

**ص: ويعمل عمله اسمه غير العلم.**

ش : أى: ويعمل عمل المصدر غير العلم فنبه على أن من الأسماء ما يقال له: اسم المصدر وأنه ضربان: علم وغير علم ، فالعلم ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، لتضمن الإشارة إلى حقيقة كيسار في قول الشاعر:

**فقلـت امكـثى حـتى يسـار لعلنـا ::: نحـج معًـا قالـت: أعامًـا وقابلـه**[4]

وكَبَرٌ وفجار في قوله:

**فحملت برة واحتملت فجار**[5]

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل ؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية ؛ لكونها لا يقصد بها

---

(١) عجز بيت من الرجز ، وصدره: قد كنت داينت بها حسانًا ، وهو منسوب لرؤبة ، وزياد العنبرى في التصريح ٢/ ٦٥ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٣٧ .
(٣) رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٢١ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ .
(٥) عجز بيت من الكامل ، وصدره: أنا اقتسمنا خطتنا بيننا ، وهو للنابغة في شعراء النصرانية ٦٧٤ .

الشياع ولا تضاف ولا تقبل أل ولا توصف ولا تقع موقع ما يوصل بالفعل ؛ ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل وبيان نوعه أو مرات ، وغير العلم ما سواه في المعنى والشياع وقبول أل والإضافة والوقوع موقع الفعل ، وموقع ما يوصل بالفعل وسيأتي بيانه ، واختلف النحاة في إعمال اسم المصدر عمل فعله فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال بعضهم: إلا أن يضطر شاعر ، وتؤول بعضهم ما ورد في ذلك على إضمار فعل بنصب ، ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ: "من قبلة الرجل امرأته الوضوء" ومثله قول الشاعر:

قالوا كلامك دعدًا وهي مصغية ::: يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا[1]

**ص: وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله.**

ش: حق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة كتوضاء وتوضأة أو بزيادة عليه كأعلم إعلامًا ودحرج دحرجة فما دل على معنى المصدر وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعله فهو اسم مصدر كوضوء وغسل فإنهم مساويين للوضوء والاغتسال في المعنى ، وخالفاه بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعلهما أعني توضأ واغتسل واحترز بقوله: دون عوض من نحو: عدة ، فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو ؛ لأن التاء عوض منها كأنها باقية وكذلك تعلم فإنه مصدر علم مع خلوه من التضعيف لكن جعل التاء في أوله عوضًا من التضعيف فكأنه باق ، وإنما نسب التعويض إلى تاء تعليم دون يائه ؛ لأن ياءه متساوية لألف إكرام واستماع وانطلاق ونحوها من المدات التي قصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض ، وقال: لفظًا أو تقديرًا احتراز من فعال مصدر فاعل كقتال فإنه مصدر مع خلوه من المدة الفاصلة بين فاء فعله وعينه ؛ لأنها حذفت لفظا واكتفى بتقديرها بعد الكسرة ، وقد تثبت فيقال قيتال ، قال في الشرح[2]: ومن المحكوم لمصدريته مع خلق من بعض حروف فعله كينونة ، ثم عومل معاملة ميّت وميْت فحذفت عينه ثم عوض منها التاء ، ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء وطاعة وطاقة وإجابة لقرب مابينها وبين أصلها بخلاف ما بينه وبين الأصل بعدٌ وتفاوت كعون وعشرة وكبر وعمر وغرق وكلام بالنسبة إلى إعانة ومعاشرة وتكبر وتعمير وإغراق وتعليم فهذه وأمثالها أسماء مصادر ، وأما ما ليس فيه إلا غرابة وزنه كدعابة ورعيًا وغلوا فهو مصدر ، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل انتهى ملخصًا .

وقد ذكر غيره أن ثوابًا وعطاء من أسماء المصادر ، وقال بعضهم: اسم المصدر يقال بإصلاحين:

**أحدهما**: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل وبما زاد على الثلاثي على صيغة اسم المفعول ، وهذا يعمل عمل فعله .

**والثاني**: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل المقولة ولما يدهن ولما يخبز ، وفي هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازًا على المصدر

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦ .
(٢) ٣/ ١٢٢ .

ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك وهذا ملخص ما ذكره الشيخ أثير الدين في شرحه قال: ودعوى المصنف أن عونًا وعشرة وما بعدها أسماء مصادر ليس كذلك ، بل هي مصادر جاءت على غير قياس ، وقال ابن المصنف في شرحه للألفية[1]: اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى: مصدر وغير مصدر فإن كان أوله ميم زائدة لغير مفاعله كالمضراب والمحمد أو كان لغير ثلاثي بوزن ما لثلاثي كالغسل والوضوء ، فهو اسم مصدر وإلا فهو مصدر . انتهى .

وقال الشيخ أثير الدين: وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر .

**ص: فإن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه فهو لمدلول به عليه.**

ش : وذلك لأنه لا عمل لهذين النوعين ، ومثال ما يفعل به الدهن والكحل وقد روي عن العرب مثل أعجبني دهن زيد لحيته وكحل هند عينها ، فيقدر عامل ينصب لحيته وعينها يدل عليه الدهن والكحل تقديره: دهن وكحلت ، ومثال ما يفعل فيه اسم مكان من نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾ [المرسلات ٢٥ - ٢٦] ، فيقدر تكفت أحياء وأمواتًا وأجاز المصنف[2] نصب أحياء وأمواتا على التمييز قال الشيخ أثير الدين: ونقصه أن يقول أو من اسم ما يفعل نحو: الخبز والطعام والطحن والرعي قال: وكل هذا يطلق عليه اسم المصدر ومعناه اسم أصل وضعه ألا يكون مصدرًا ، بل مفعولاً به وفيه من حيث الوضع ثم أطلق ويراد به المصدر مجازًا هو الذي وقع في إعماله الخلاف الذي تقدم .

**فصل: يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل وفاقًا لسيبويه والأخفش.**

ش : هذا القسم هو المشار إليه أولاً بقوله: إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، ولكونه بدلاً لا يظهر ناصبه ، ولا يقدر بحرف مصدري ، واختلف في اقتياسه على ثلاثة مذاهب:

**أحدها**: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ ، والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد .

قال في الشرح[3]: بعد ذكر هذه الأنواع ممثلة: وهذه الأنواع عند أبي الحسن والأخفش وأبي زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها ، وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب ولما في ذلك من الاختصار والإيجاز .

**الثاني**: أن جميع هذه الأنواع مقصورة على السماع ، وأكثر المتأخرين ينسبونه إلى سيبويه .

قال المصنف[4]: وليس له نص على ذلك ، بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرًا أو دعاءً أو إنشاءً أو توبيخًا مقيس .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤١٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٢٤ .
(٣) ٣/ ١٢٧ .
(٤) ٣/ ١٢٧ .

**الثالث**: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وسبقت أمثلة ذلك في باب المفعول المطلق فلا نطيل بإعادتها. ومنها قوله:

**فندلا زريق المال ندل الثعالب**[1]

قال بعضهم: وقد جاء المصدر خبرًا صرفًا عاريًا مما ذكر ومنه قوله:

**وقوفًا بها صحبي على مطيهم**

أي: وقف وقوفًا بها صحبي، ولا ينقاس مثل هذه لقلته، واختلف في العامل فيما يرد هذه المصادر، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب ورجحه ابن الصائغ وقال: الدليل على أنه العامل إضافته إليه، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة[2] إلى أن النصب في المفعول بالفعل الناصب للمصدر.

قال المصنف[3]: وليس بصحيح وفي بعض نسخ التسهيل بعد ما سبق ما نصه: والأصح أيضًا مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمل الضمير، وجواز تقديم المنصوب به، والمجرور بحرف يتعلق به. انتهى.

أما تحمله للضمير فهو مما ينفرد به عن القسم الأول المقدر بالحرف المصدر فإنه لا يتحمل ضميرًا، وأما تقديم معموله فلأنه ليس بمنزلة موصول ولا معمول بمنزلة صلة فيقال: ضربًا زيد وزيدًا ضربًا ومرورًا بزيد وبزيد مرورًا، وبنى بعضهم الخلاف في تقديم معموله على الخلاف في العامل فإن قلنا هو المصدر لم يجز تقديمه، وإن قلنا هو الفعل المقدر جاز تقديمه وقد أجاز بعض من رأى العمل للمصدر التقديم وهذا مذهب المصنف، ونقل جوازه عن أبي العباس، ونقل عن الأخفش المنع، والجواز وقد تؤول على سيبويه الجواز، وقيل: المنع ظاهر مذهبه.

• • •

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: على حين ألهى الناس جل أمورهم، وهو لأعشى همدان في ديوانه ٩٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/١٢٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/١٢٨.

٦٩٦ ـــــــ

باب حروف الجر وما يتعلق بها ـــــــ

٦٩٨ ـــــــ

باب حروف الجر وما يتعلقان به ـــــــ

٧٠٠ ـــــــ

الزمان المتعقبة زمان مجيء زيد ، وإذا قلت: جئت قبل زيد كان مجيئك سابقًا على مجيء زيد واحتمل التعقيب ، والمهلة كذلك جئت من بعد زيد وبعد زيد فمن للابتداء الغاية في القبلية والبعدية ، فلو جاء شخص ظهرًا أو آخر عصرًا حسن فيه قبل وبعد ولم يحسن من قبل ولا من بعد ؛ إذ لا اعتقاب في الزمانين ، وكذلك نقول في من لدن ، ومن عن ، أنها فيهما لابتداء الغاية ؛ فإذا قلت: قعد زيد عن يمين عمرو معناه ناحية عمرو ، واحتمل أن يكون قعودًا ملاحقًا لأول ناحية يمينه وأن لا يكون ، وإذا قلت: من عن يمينه كان ابتداء القعود إنشاء ملاصقًا لأول الناحية وقوله اسمين هو مذهب الجمهور ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن عن وعلى إذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتها ، وزعموا أن من تدخل على حروف الجر كلها سوى حرف اللام والباء في .

ص: وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب.

ش: من ربى لأفعلن بكسر الميم وضمها ولا يضم إلا في القسم وذهب بعضهم إلى أن من المضمومة الميم اسم وهي بقية أيمن ، لأنه لم تستقر حرفيتها في موضع غير هذا ورد بدخولها على الرب وأيمن لا يدخل عليه وبأنها لو كانت اسمًا لأعربت ؛ لأن المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه وذكر المصنف في القسم أن من مثلث الحرفين وأنها بقية أيمن قيل فيكون مذهبًا ثالثًا في المضمومة الميم وهو أنها اسم إذا كانت مثلثة ، وحرف إذا كسرت فيها إذا ضمت والنحويون ذكروا الخلاف في من المضمومة الميم كما سبق .

ص: والتاء واللام بالله.

ش: أي: تختصان بالله نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ [يوسف: ٨٥] و:

لله يبقى على الأيام من أحد [1]

ص: وشذ فيه من الله وترب.

ش: أي: شذ في القسم دخول من على الله ودخول التاء على الرب حكى ذلك الأخفش . وقالوا أيضا تالرحمن ، وتحياتك وهو شاذ .

ص: ومنها إلى للانتهاء مطلقًا.

ش: قال في الشرح[2]: أردت بقولي للانتهاء مطلقًا شيئين أحدهما عموم الزمان والمكان كقولك: سرت إلى آخر النهار وإلى نصف النهار وإلى أن منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر ، نحو: سرت إلى نصف النهار وإلى آخر المسافة . انتهى .

فإن دلت قرينة على دخول ما بعدها أو خروجها فهو على حسب القرينة ، وإن لم يكن قرينة فالذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل وقال بعض النحاة . يدخل ، والصحيح الأول لأن الأكثر مع القرينة ألا تدخل فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضًا فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء إلا أن يتجوز فيجعل القريب من الانتهاء انتهاء ، ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة فهو إذن غير

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: عشخر به الطيان والآس ، وهو لأمية بن أبي عائذ ، أو أبي ذؤيب في الدرر ٢/ ٢٩ .
(٢) ٣/ ١٤١ .

٧٠٢ ـــــــ

باب حروف الجر وما يتعلق بها ـــــــ

ش: مقال التعجب قول الشاعر:

شباب وشيب وافتقار لروة ::: فلله هذا الدهر كيف تردد[1]

ومثال التبيين وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبينة لصاحب معناها نحب في تعجب أو تفضيل مبينة المفعولية مصحوبها نحو: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، وسقيًا لك، وما أحب زيدًا لعمرو، ﴿ والذين آمنوا أشدُّ حبًا لله ﴾ [البقرة: ١٦٥] ومثال الصيرورة ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨] وكقول الشاعر:

فللموت تغدو الوالدات سخالها ::: كما خراب الدور تبنى المساكن[2]

وكونها للصيرورة هو مذهب الكوفيين والقتبي ويعبر عنها أيضًا بلام العاقبة والمآل.

ص: والموافقة في وعند وإلى وبعد وعلى ومن.

ش: مثال موافقة في ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وعند كقراءة ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق: ٥] أي: عندما جاءهم، قال ابن جني: أي عند مجيئه إياهم، وإلى: ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾ [الأعراف: ٣٢] وبعد ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٥] وعلى ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٧] ومنه قول جرير:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ::: ونحن لكم يوم القيامة أفضل[3]

أي: منكم، وقد انتهت معاني تمثلة من كلام المصنف قال بعضهم: والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها وإنما جعلت للملك؛ لأنه ضربٌ من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان أخر.

ص: وتزاد مع مفعول ذي الواحد في نحو ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] و﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] وسماعًا في نحو: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل: ٧٢].

ش: من أنواع اللام الجارة الزائدة ولا تزاد إلا مع مفعول به لمتعدٍ إلى واحد فإن كان متعديًا إلى اثنين لم تزد معهما ولا مع أحدهما، وزيادتها مع مفعول ذي الواحد على ضربين: قياسية وغير قياسية؛ فالقياسية مقوية لعامل ضعف بالتأخير نحو: ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [يوسف: ٤٣] أو بكون فرعًا في العمل نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] فهذا يجوز القياس عليها، وغير القياسية أن تزاد مع المفعول في غير ذلك نحو: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل: ٧٢]، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه أبو علي، وقد أول بعضهم ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل: ٧٢] على التضمين، وفي البخاري ردف بمعنى قرب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأحنف الكبير في ديوانه ١٣٥.
(٢) البيت من الطويل، وهو لسابق البربري في الدرر ٢/ ٣١.
(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٤٣.

ص: وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة.

ش: فلغة غيرهم فتح اللام في نحو: لنا ولكم، وأما خزاعة فهي مكسورة في لغتهم مع المضمر كما تكسر مع الظاهر في اللغات كلها كذا قال المصنف[1]. ويستثنى من ضمر ياء المتكلم، فإنها تكسر معها في اللغتين نحو: لي، وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق فتقول: المال لزيد.

ص: ومع الفعل لغة عكل وبلعنبر.

ش: حكاه عن بني العنبر كما حكاه المصنف، وقال أبو زيد سمعت من يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقرأ سعد بن جبير فيما حكى عنه المبرد: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][2] وأنشدوا:

وتأمرني ربيعة كل يوم ::: لأشربها وأتركني الدجاجا[3]

الرواية بفتح لام لأشربها.

ص: وتساوي لام التعليل معنى وعملاً "كي" مع أن وما أختها والاستفهامية.

ش: كي على ضربين مصدرية تذكر في إعراب الفعل، وجائزة تساوي لام التعليل معنى وعملاً ولا تدخل إلا على أن ظاهرة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ::: لسائلك كيما أن تغر وتخدعا[4]

أو مقدرة نحو: جئت لتكرمني فالنصب عند البصريين بأن مضمرة بعد اللام، واللام جارة للمصدر المقدر وقد أظهرت أن مبهة على الأصل في قوله: كيما أن تغر، أو ما أخت أن وهي المصدرية كقوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ::: يراد الفتى كيما يضر وينفع[5]

وذهب بعضهم إلى أن ما في البيت كافة لكي عن العمل، أو مع الاستفهامية كقولك سائلاً عن العلة كيما فعلته وفي الوقت كيمه كما تقول: لم فعلت ولِمَه وإلى أن كي يكون جاره في أحد قسميها، ذهب البصريون وذهب الكوفيون إلى أن كي لا تكون حرف جر قالوا: ولا حجة في قولهم كيمه؟ لأن مه ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على مذهب المصدر أي كي يفعل ماذا، ورد بأنه دعوى، وبأنه ما يلزم منه تقديم الفعل على أن الاستفهامية، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر وحذف معمول الحرف الناصب للفعل.

ص: ومنها الباء للإلصاق وللتعدية.

ش: أما الإلصاق فهو معناها الأصلي، ولم يذكر لها سيبويه غيره، قال المغاربة: الباء غير الزائدة

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٤٩.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٣.
(٣) البيت من الوافر، وهو للنمر بن تولب وهو في خزانة الأدب ١/ ٤٣٩.
(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٦٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٧٠.

لا تكون إلا للإلصاق والاختلاط حقيقة أو مجازًا ، فقد تتجرد لهذا المعنى وقد يدخلها مع ذلك معنى آخر ، وظاهر كلام المصنف في هذه الحروف أنها وضعت مشتركة بين ما يذكر أنها وردت له وبالتعدية .

قال في الشرح[1]: أنها القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به كالتي في ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] ، و ﴿ ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠] . انتهى .

وقد وجدت في المتعدى دفعت بعض الناس ببعض ، وحككت الحجر بالحجر ، قال بعضهم: وإذا نظرت إلى هذه الباء التي بمعنى الهمزة وجدت فيها الإلصاق .

ص: وللسببية وللتعليل.

ش : قال في الشرح[2]: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل تعداها مجازًا نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٢] فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء ، لصح وحسن ، لكنه مجاز ، ومنه: كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، فإنه يقال كتبت: القلم ، وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . انتهى .

وفيه اختصار ، وإدراج المصنف باء الاستعانة في باء السبب مما انفرد به ، وغيره فرّق بينها ، وباء التعليل قال في الشرح[3]: هي التي يصلح غالبًا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٥٤] ، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ١٦٠] واحترز بقوله: غالبًا من قول العرب: غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حيّ وغضبت من أجله وهو ميت . انتهى . وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد ؟ فلذلك لم يذكروا باء التعليل .

ص: وللمصاحبة وللظرفية.

ش : باء المصاحبة هي التي تحسن في موضعها مع ، وتغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾ [النساء: ١٧٠] أي: مع الحق ومحقًا ، والظرفية هي التي تحسن في موضعها في نحو: زيد بالبصرة أي في البصرة .

ص: وللبدل وللمقابلة.

ش : باء البدل هي التي يحسن في موضعها بدل كقول الشاعر:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا[4]

وباء المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف ، وقد يسمى بالعوض ، ولم يذكر المغاربة هذين المعنيين ، وقال بعض المتأخرين في

---

(١) ٣/ ١٤٩ .
(٢) ٣/ ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٣) ٣/ ١٥٠ .
(٤) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: شنوا الإغارة فرسانًا وركبانًا ، وهو لقرط بن أنيف في الدرر ٣/ ٨٠ .

معانى الباء أن تجيء للبدل والعوض نحو قولك: هذا بذاك ، أى: هذا بدل من ذلك وعوض منه قال والصحيح: أن معناها السببية ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك أى بسببه .

ص: وللموافقة عن وعلى ومن التبعيضية.

ش : مثال موافقة عن ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان: ٢٥] ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم ﴾ [الحديد: ١٢] أى: عن أيمانهم ، كذا قال الأخفش[١] ومثله: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] وكونها بمعنى عن بعد السؤال منقولة عن الكوفيين ، وكان الأستاذ أبو على يتأول ذلك فيقول: "اسأل بسببه" وقال بعضهم: تعدية السؤال بالباء على سبيل التضمين أى: فاعتنى به أو اهتم به ؛ لأن السؤال عن الشيء اهتمام به ، ومثال موافقه على وبه قال الكوفيون قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] وقولك: " مررت به" أى عليه كما قال الله تعالى: ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [يوسف: ١٠٥] و ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾ [الصافات: ١٣٧] ومثل المصنف ناقلاً عن الأخفش ، ومثال موافقة من التبعيضية وهو مذهب كوفى قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الانسان: ٦] وذكره الفارسى[٢] في التذكرة وتبعهم القتبى[٣] ، وروى ذلك عن الأصمعى في قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ::: متى لجج خضر لهن نئيج[٤]

وقال المصنف: والأجود أن يضمن شربن معنى روين .

ص: وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما.

ش : مثال زيادتها مع فاعل ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] وأحسن بزيد ،

وحب بها مقتولة حين تقتل[٥]

وأجاز ابن السراج في "كفى بالله" وجها آخر: أن يكون فاعل كفى ضميرا يعود على المصدر المفهوم من كفى ، كأنه قال: كفى هو ، أى: الاكتفاء بالله ، فالباء ليست زائدة ، ورد بأن الباء حينئذ ليس لها ما يتعلق به إلا الضمير ، والمصدر لا يعمل مضمرًا ، وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله وتقدم في بابه ، وقيد أبو جعفر بن الزبير زيادتها في فاعل كفى بأن تكون بمعنى حسب ، فإن كانت بمعنى وقى لم يزد في فاعله نحو: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ، ومثال زيادها مع مفعول ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٥] و ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ [الحج: ١٥] و ﴿ مَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ [الحج: ٢٥] و ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢][٦] في قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو ، وأشار بقوله: وغيرهما إلى زيادتها في تحسبك ، وفى المواضع

---

(١) معانى القرآن ٢/ ٧٠٤ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥٣ .
(٣) المساعد ٢/ ٢٦٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى في ديوان الهذليين ١/ ٥١ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لزيد بن رزين في الدرر ٢/ ١٥ .
(٦) وانظر: الإتحاف ٣١٨ .

٧٠٨ ـــــــ

أي: علىّ ، وجعل المصنف منه قولهم: بخل عنه والأصل عليه ، قال[1]: لأن الذى يُسأل فيبخل يحمل السائل ثقل الخيبة مضافًا إلى ثقل الحاجة ، ففى بخل معنى ثقل فكان جديرًا بأن يشاركه فى التعدية بعلى .

ص: وللاستعانة والتعليل.

ش : مثال: الاستعانة قولهم: رميت عن القوس كما يقولون: رميت بالقوس ، فعن هنا كالباء فى إفادة معنى الاستعانة وحكى الفراء عن العرب: رميت عن القوس ، وبالقوس ، وعلى القوس . ومثال التعليل قوله تعالى: ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة ﴾ [التوبة: ١١٤] وقوله: ﴿ وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ﴾ [هود: ٥٣] ، ونقل هذان المعنيان عن الكوفيين .

ص: وللموافقة بعد وفى.

ش : موافقة بعد ﴿ لتركبن طبقًا عن طبق ﴾ [الانشقاق: ١٩] وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم القتبى ، وموافقة فى كقول الشاعر:

وأسى سراة القوم حيث لقيتهم ::: فلا تك عن حمل الرباعة وانيا[2]

أي: في حمل الرباعة ، قال بعضهم "تعدية ونى بعن ثابتة ، وفرق بين ونى عن كذا ووني في كذا ، فإذا قلت ونى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة وإن لم يذكره ، وإذا قلت ونى في ذكر الله ، فقد التبس الذكر ولحقه فيه فتور وأناة ، قال بعض النحويين: وهذا الذى ذهب إليه الكوفيون باطل إذ لو كانت لها معانى هذه الحروف ، لجاز أن يقع حيث هذه الحروف ، فوجب أن يتناول جميع ما ذكروه مما خالف لمعنى المجاوزة .

ص: وتزاد هي وعلى والباء عوضًا.

ش : مثال زيادتها أعنى فى قول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ::: فهلاّ التى عن بين جنبيك تدفع[3]

قال ابن جنى[4]: أراد فهلاّ عن التى بين جنبيك تدفع ، فحذف عن وزادها بعد التى عوضًا ونص سيبويه على أن وعلى لا يزادان ، ومثال زيادة على قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل ::: إن يجد يومًا على من يتكل[5]

قال ابن جنى[6]: أراد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على من قبل عوضًا . انتهى .

ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله: "إن لم يجد يومًا ثم قال على من يتكل" ومن استفهامية ، ومثال زيادة الباء عوضًا قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٥٩ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للأعشى فى المساعد ٢/ ٢٦٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو منسوب لزيد بن رزين فى الدرر ٢/ ١٥ .
(٤) الخصائص ٢/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
(٥) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٣٠٥ .
(٦) الخصائص ٢/ ٣٠٥ .

٧١٠ ـــــــ

كثير من البصريين غير هذه المعنى ، وأولوا ما أوهم خلافه .

ص: وللمصاحبة وللمجاوزة.

ش : مثال استعمالها للمصاحبة ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] ، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد: ٦] ومثال المجاوزة:

إذا رضيت عليّ بنو قشير[1]

وكذلك الواقع بعد خفي وتعذر واستحال وغضب وأشباهها ، وكونها للمصاحبة والاستعلاء مذهب كوفي ، وقال القتبي[2]: وتأول ذلك غيرهم .

ص: وللتعليل وللظرفية.

ش : مثال التعليل: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ومثال الظرفية ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

ص: وموافقة من و الباء.

ش : مثال موافقة من ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [المطففين: ٢] قال بعضهم: والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين ، أي: وإذا حكموا على الناس في الكيل ، ومثال موافقة الباء قوله: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ، أي: بأن ، وقرأ أبي بأن ، فكانت قراءته تفسيرًا لقراءة الجماعة وقالت العرب الركب على اسم الله أي: باسم الله والقول بأن على يرد لهذين المعنيين مذهب كوفي .

ص: وقد تزاد دون تعويض.

ش : استدل في ذلك بقول حميد بن ثور:

أبى الله إلاّ أن سرحة مالك ::: على كل أفنان العضاة تروق[3]

زاد على لأن راق متعدية مثل أعجب تقول راقتني حسن الجارية ، وفي الحديث "من حلف على يمين"[4] والأصل حلف يمينًا ، قيل: ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل تضمين تروق تشرق ، وتضمين حلف معنى حسن إن صح أن لفظ الرسول ﷺ ، وإنما قال دون تعويض ؛ لأنه قد تقدم زيادتها تعويضًا ، وسبق نص سيبويه أن على لا تزاد .

ص: ومنها حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده.

ش : حتى تكون عاطفة وابتدائية وجارة والكلام هنا على الجارة ومجرورها إما اسم صريح نحو: ﴿ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] أو مصدر مؤول من أن وفعل ماضٍ نحو: ﴿ حتى عفوا ﴾ [الأعراف: ٩٥]

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: لعمر الله أعجبني رضاها ، وهو للقحيف العقيلي في لسان العرب (رضى) .
(٢) الارتشاف ٢/ ٤٥٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور ٤١ .
(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم: ١٦ .

وقالوا: أو مضارع نحو: "حتى تقول كذا قال المصنف[١]: قيل ووهم في قوله: ﴿ حتى عفوا ﴾ [الأعراف: ٩٥] فإنها هنا ابتدائية وأن غير مضمرة ومذهب البصريين أنها بنفسها حرف جر وقال الفراء: تخفض لنيابتها عن إلى وربما أظهر وإلى بعدها وقالوا: جاء الخبر حتى إلينا جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما وقوله: بمجرورها أو عنده يعني أنه يحتمل أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها أو غير داخل فإذا قلت ضربت القوم حتى زيد، زيد مضروب. انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده وقال بعضهم ما بعد حتى لا يكون إلا داخلاً فيما قبلها إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك، وذكر في الإفصاح عن أبي العباس وأبي بكر وأبي علي[٢] أنه داخل على كل حال، وعن الفراء والرماني وجماعة[٣] أنه يدخل ما لم يكن غير جزء منه نحو: إنه ليسام الليل حتى الصباح، وصرح به سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها ولا بدله لكنه مثل بما هو بعض.

ص: ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهامًا صريحًا أو غير صريح وأما كبعض.

ش: قال في الشرح[٤]: عنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي كرجال وقوم، وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية بلفظ غير موضوع لها كقوله تعالى: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] فإن مجرور حتى فيه منتهى الأحيان مفهومة غير مصرح بذكرها، وأشار بقوله: وأما كبعض إلى قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ::: والزاد حتى نعله ألقاها[٥]

كأنه ألقى ما يثقله حتى نعله، ويروى حتى نعله بالحركات الثلاث.

ص: ولا يكون ضميرًا.

ش: أي: ولا يكون مجرور حتى ضميرًا، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وأجازه الكوفيون والمبرد واستدلوا بقوله:

فلا والله لا يلفى أناس ::: فقير حولك يا ابن أبي زياد[٦]

وهو عند البصريين ضرورة.

ص: ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافًا لزاعم ذلك.

ش: قال في الشرح[٧]: التزم الزمخشري، كون مجرورها آخر جزء، وهو لازم، ومن دلائل ذلك قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦٦.
(٢) المساعد ٢/ ٢٧٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٤٥٤.
(٤) ٣/ ١٦٦.
(٥) البيت من الكامل لمروان النحوي أو للمتلمس في الكتاب ١/ ٩٧.
(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧.
(٧) ٣/ ١٦٨.

عينت ليلة فمازلت حتى ::: نصفها راجيًا فعدت يئوسًا[1]

انتهى .

وما نقله عن الزمخشري هو قول المغاربة ، قالوا: لا يكون الاسم الذي انجر بها إلا آخر جزء ، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقيًا لآخر جزء منه ، نحو: سرت النهار حتى الليل ، ولو قلت: أكلت السمكة حتى وسطها ، وسرت النهار حتى نصفه ؛ لم يجز ذلك: بل: إذا زدت هذا المعنى أتيت بإلا ؛ لأنها أقعد من حتى في انتهاء الغاية ، وقيل: ولا حجة في البيت الذي أنشده ؛ لأنه لم يتقدم حتى ما يكون بعدها جزاء له ، ولا ملاقيًا لآخر جزء منه ، فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال: فمازلت راجيًا وصلها تلك الليلة حتى نصفها ؛ كان حجة على الزمخشري ، ونقول إذا لم يتقدم في الجملة المغيّاة بحتى ما يصلح أن يكون ما بعدها آخر جزء له أو علاقتها آخر جزء وجاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء ولا علاقة .

**ص: ويختص تالي الصريح المنتهى به بقصد زيادة ما.**

ش : شرح المصنف[2]: الزيادة بأنها قوة أو ضعف أو تعظيم أو تحقير ، واحترز بالمنتهى به من المنتهى عنده ولا يتغير في تالي غير الصريح إفهام الزيادة المشار إليها .

**ص: وبجواز عطفه واستيثاقه.**

ش : أي: ويختص تالي الصريح المنتهى به أيضًا بجواز عطفه واستيثاقه وبالأوجه الثلاثة يقال: ضربت القوم حتى زيد بالجر والنصب على العطف والرفع على الابتداء والخبر محذوف ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

عممتهم بالندى حتى غواقهم ::: فكنت مالك ذي غي وذي رشد[3]

والعطف لغة ضعيفة ، والرفع بالابتداء أجازه بعض الكوفيين ومذهب البصريين أنه لا يجوز إلاّ إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبرًا ، وإن صح الرفع في غوايتهم عن العرب ؛ كان حجة على الجواز .

**ص: وإبدال حائها لغة هذيلية.**

ش : وبها قرأ ابن مسعود ﴿ عتى حين ﴾ [يوسف: ٣٥] وسمع عمر رجلاً يقرأ "عتى حين" فقال من أقرأك قال ابن مسعود: فكتب إليه إن الله أنزل هذا القرآن عربيًا وأنزله بلغة قريش فلا تُقرئ الناس بلغة هذيل والسلام .

**ص: ومنها الكاف للتشبيه.**

ش : أي: ومن حروف الجر الكاف ودليل حرفيتها وصلهم الموصول بها في السعة وكونها على حرف واحد صدرًا وزيادتها فيما سيذكر ، ولا نعلم خلافًا في أنها تكون حرف جر إلاّ ما ذهب إليه

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٥ .
(٢) ٣/ ١٦٦ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٧٥ .

صاحب المشرق أنها تكون اسمًا أبدًا لأنها بمعنى مثل ، وسيأتي خلاف الأخفش ومعناها التشبيه ويتعلق بالكون المحذوف نحو: جاء الذي كزيد كسائر الحروف ، وذهب الأخفش وتبعه ابن عصفور[١] في بعض تصانيفه إلى أنها لا يتعلق شيء بها ظاهر ولا مقدر ؛ لأنهم خصوها بالظاهر واستغنوا عنها بمثل مع المضمر ، إلاّ أن الكاف خالفت أصلها في بعض المواضع فجرت ضمير الغائب المتصل كقول الراجز يصف حمار وحش وأتنًا:

ولا تـــرى أبعـــالاً ولا حـــلالاً ::: كـــه ولا كهـــن إلاّ حـــاظـلاً[٢]

وقول الشنفرى:

لـئن كـان مـن جـن لأبـرح طارقًـا ::: وإن كـان إنسًـا ماكهًـا الإنس يفعل[٣]

ولا حجة في قوله: كه ولا كهن لاحتمال أن يكون أصله كهو ومن جرها الغائب قول الآخر:

وأم أوعال كها أو ألقربا[٤]

وبعض المغاربة على أن جرها الضمير ضرورة ولم يخصوه بالغائب وقد شذ دخولها على ضمير المتكلم في قول الحسن أنا كك وأنت كي ، وقول الشاعر:

وإذا الحـــرب شمـــرت لم تكـــن كـــي ::: حـــين يدعـــو الكمـــاة فـــيها نـــزال[٥]

والكاف مكسورة مع ياء المتكلم وقال سيبويه[٦]: كِي وكَي خطأ ، وجاء في شعر منسوب إلى محمد اليزيدي: وهو

شـــكونا إليـــنا مجانيـــنكم ::: ونشـــكو إلـــيكم مجاليـــنا
فلـــولا المعاقـــاة كـــنا كهـــم ::: ولـــولا الـــبلاء لكـــانوا كـــنا[٧]

وشذ دخولها على ضمير المخاطب في كلام الحسن المتقدم .

ص: وعلى أنت وإياك وأخواتهما أقل.

ش : يعني بأخواتها سائر الضمائر المنفصلة مرفوعة ومنصوبة وذلك كقول العرب: أما أنا كانت ولا أنت كأنا ، وأنشد الكسائي:

فأحســـن وأجمـــل في أســـوك إنـــه ::: ضـــعيف ولم يأمـــر كإيـــاك آمـــر[٨]

وفي جعله دخول الكاف على أنت وإياك وأخواتهما أقل نظر ؛ بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ . والله أعلم .

ص: وقد توافق على.

---

(١) المساعد ٢/ ٢٧٥ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في الدرر ٢/ ٢٧ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في الدرر ٢/ ٢٦ .
(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩ .
(٥) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥ .
(٦) الكتاب ٢/ ٣٨٥ .
(٧) البيتان من المقارب وهما لأبي محمد اليزيدي في الدرر ١/ ١٩٤ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧ .

ش: هذا مذهب الكوفيين والأخفش عن بعض العرب أنه قيل: كيف أنت، فقال: كخير، وحكى الفراء كيف أصبحت، فقال: كخير يريد على خير وعلى هذا خرج الأخفش قولهم: كن كما أنت وأول كخير على حذف مضاف أي: كصاحب خير، وكما أنت على زيادة ما أدى كانت ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين ويحتمل أن تكون ما كافة للكاف، ومهيئة لدخولها على الجمل، والتقدير كما أنت عليه أو كما أنت كائنه ويحتمل أن كانت مرفوعًا بفعل مقدر أي كما كنت فلما حذف عامله انفصل وقيل التقدير: كالذي هو أنت.

ص: وقد تزاد إن أمن اللبس.

ش: مثاله: ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ [الشورى: ١١] ولو لم تجعل زائدة؛ لزم إثبات مثل لله وهو محال، وزعم بعضهم أن مثلاً يزاد ومنه قولهم: مثلك لا يفعل، أي: أنت وليس بشيء وقال بعضهم: ويحتمل أن تكون مثل في الآية بمعنى صفة أي ليس لصفته فلا تكون الكاف زائدة، ومثل قد يراد بها الصفة.

ص: وتكون اسمًا فتجر ويسند إليها.

ش: مذهب الأخفش[1] أن الكاف تكون اسمًا في الأخبار وهو اختيار المصنف وظاهر كلام الفارسي[2]، وذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسمًا إلاّ في الشعر، وتقدم مذهب صاحب كتاب المشرق وهو أبو جعفر بن مضاء[3]، وقوله: فتجر أي بالحرف كقوله:

بكا للقوة الشعواء جُلت ::: فلم أكن لأولع إلاّ بالكمى القمع[4]

وبالإضافة كقوله:

تيمّ القلبَ حُب كالبدر لا بل ::: فاق حسنًا متيم القلب حبًا[5]

وقوله: ويُسند إليها، أي: تقع فاعلة كقوله:

وما هداك إلى أرض كعالمها ::: ولا أعانك في غرم كغرام[6]

واسم كان كقول الآخر:

لو كان في قلبي كقدر قلامة ::: فضلاً لهجرك ما أتتك رسائلي[7]

ومبتدأ كقوله:

بدا كالجوى مما يخاف وقد نرى ::: شفاء القلوب الصاديات الحوائم[8]

وزاد بعضهم أن تكون مفعولاً كقول النابغة:

---

(١) المساعد ٢/ ٢٧٧.
(٢) الهمع ٢/ ٣٦٥.
(٣) المساعد ٢/ ٢٧٧.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٨.
(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٨.
(٦) البيت من البسيط، ولم أعثر عليه.
(٧) الرجز بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٧٨.
(٨) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة الهمذاني في الأشموني ٢/ ١٧٥.

٧١٦ ـــــــ

والتقدير لانتفاء إجارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب أي: سبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة إذ ينشأ عن الحياة الموت أو مصير كلا حي إلى الممات .

**ص: وقد تحدث في الكاف معنى التعليل.**

ش : مثله المصنف[1] بقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] ونقل عن الأخفش في قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾ [البقرة: ١٥٢] أي: كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني ، وجعل ابن برهان[2] من هذا قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] أي: أعجب لأنه لايفلح الكافرون ، كذا قرره ثم قال: وحكى سيبويه كما أنه لا يعلم غفر الله له .

**ص: وربما نصبت حينئذ مضارعًا لأن الأصل كيما.**

ش : مثاله قول الشاعر:

**وظرفك إما جئتنا فاحبسنه كما ::: يحبسوا أن الهوى حيث تنظر**[3]

لما دخلها معنى التعليل نصبت وذلك قليل ، وقد جاء مرفوعًا في قوله:

**لا تشتم الناس كما لا تشتم**[4]

ونحوه وزعم الفارسي أن الأصل كيما فحذفت الياء قال المصنف[5]: وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه . انتهى .

وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب الكوفيين ووجهه أن كما لم يثبت النصب بها ، وثبت بكيما ، فيرد إليها .

**ص: وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره لا خبر مبتدأ محذوف وما نكرة موصوفة بها خلافا لأبي علي في المسألتين.**

ش : مثال ذلك قوله:

**ربما الجامل المؤبل فيهم**[6]

زعم أبو علي الفارسي أن ما نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر ، قال المصنف[7]: والصحيح أن ما نافية زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجمل الاسمية كما هيأتها للدخول على الجمل الفعلية في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢] . انتهى .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن رب إذا كفت بما لا يليها إلا الفعل ولا يدخل على الجملة الابتدائية وخرج ابن عصفور البيت تخريج أبي علي ونسبه بعضهم إلى

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٨٩ .
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ ، ١٧٤ .
(٦) صدر بيت من الخفيف وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣١٦ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٧٤ .

٧١٨ ـــــــ

ونقله في الإفصاح عن صاحب العين وابن دستوريه[1] وجماعة وذهب الفارابي[2] في كتاب الحروف إلى أنها تكون تقليلاً وتكثيرًا وهو مذهب الكوفيين فيما نقله بعضهم ، وذهب بعضهم أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف إثبات ولم توضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من السياق ، واختاره الشيخ أثير الدين[3] ، وقال بعضهم أكثر ما يقع للتقليل ، وقال بعضهم: هي لتقليل جنس الشيء أو لتقليل نظيره ، وقال الزمخشري في المفصّل[4]: ربّ للتقليل وجعلها في الكشاف للتكثير ، قال المصنف[5]: والصحيح أن معنى رب التكثير ؛ ولذا تصلح كم في موضع وقعد منه رب غير نادر ونسبه هو وابن خروف إلى سيبويه واستدلا على ذلك بقول سيبويه في باب كم ومعناها معنى رب وبقوله في الباب واعلم أن كم لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رُبّ ؛ لأن المعنى واحد إلاّ أن كم اسم وربّ غير اسم ، قال المصنف[6]: هذا نص سيبويه ولا معارض له في كتابه .

**ص: والتقليل بها نادر.**

ش : أشار إلى قول الشاعر:

ألا رُبّ مولـــود ولـــيس لـــه أب ::: وذي ولـــد لـــم يلـــده أبـــوان[7]

يريد آدم وعيسى عليهما السلام ، وقد تلخص من مجموع ما ذكر أن في رب أقوال:

**أحدها**: أنها للتقليل .

**والثاني**: أنها للتكثير .

**والثالث**: أنها من الأضداد .

**والرابع**: أنها أكثر ما يقع للتقليل .

**والخامس**: أن التقليل بها نادر .

**السادس**: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

**السابع**: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير .

**ص: ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه.**

ش : وهم ابن السراج[8] والفارسي والعبدي والشلوبين ، وأكثر المتأخرين[9] وفي البسيط أنه

---

(١) الارتشاف ٢/ ٤٥٦ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٤٥٦، والفارابي هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر الفارابي ، توفي سنة ٤٠٥ هـ معجم الأدباء ٦/ ٦٦ - ٦٩ .

(٣) الارتشاف ٢/ ٤٥٥ .

(٤) المفصل ٢٨٦ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٧٦ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٨ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لرجل من أزد السراة في الدرر ٢/ ١٨ .

(٨) الأصول ١/ ٥٠٩ .

(٩) الهمع ٢/ ٣٥٠ .

٧٢٠ ـــــــ

تيقنت أن رب امرءٍ حيل خاتنًا ::: أمين وخوان لخال أمينًا[1]

وجوابًا لمن هو غريب في قوله:

ولو علم الأقوام كيف خلقتهم ::: لرب مفيد في القبور وحامد[2]

ص: وتذكير مجرورها.

ش: أي: ويلزم تذكير مجرورها يعني إذا كان ظاهرًا معربًا أو مبنيًا، وأجاز بعض النحويين أن خبر المعرف بأي وأنشد:

ربما الجامل المؤبل فيهم[3]

بجر الجامل وصفته، فإن صحت الرواية حمل على زيادة أل، وحكى الأصمعي رب ابنه، ورب أخيه على نية الانفصال.

ص: وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضمير بهما.

ش: مثال ذلك: رب رجل وأخيه، وشبه مجرورها هو المجرى، بعد كم نحو: عبد وأخيه أعتقت وكذا أي: وكل قال سيبويه وهو مع جوازه ضعيف، وأجاز الأخفش القياس عليه وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو.

ص: وقد يجر ضميرًا لازمًا تفسيره متأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى.

ش: فيقال ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء، وأشار بقوله: وقد إلى قلته، وصرح في غير هذا الكتاب بشذوذه، والنحويون أوردوه على أنه فصيح؛ لا شاذ ولا قليل، فلعله أراد قلته بالنسبة إلى الظاهر وشذوذه عن القياس، وقد قال في الكافية:

وربه عطيا استند وقس ::: عليه إن شئت وحد عن ملتبس

ومذهب كثير من النحويين منهم الفارسي: أن الضمير المجرور برب معرفة ولكنه جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما شبهها في إنه غير معين، وذهب بعض النحويين إلى إنه نكرة وهو اختيار الزمخشري وابن عصفور، وأشار بقوله: لازما إلى إنه لا يحذف تمييزه بخلاف نعم كما سبق وبقوله: بمتأخر إلى امتناع تقديمه، وكونه منصوبا هو المعروف، وقد حكى جره في قوله:

وربة عطب أنقذت من عطبه[4]

كأنه نوى من وهو شاذ، ولا يجوز في الكلام، وقوله: مطابق للمعنى، أي: في الإفراد والتذكير والتأنيث وأضدادها كما تقدم في التمثيل، وقولهم: ربه رجلاً أفحم وأمدح من قولك رب رجل لما في الإضمار قبل الذكر والإبهام ذكر ذلك الزجاج.

ص: ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه أشهر من المطابق.

ش: فالإفراد كما تقدم تمثيله أشهر، وحكى الكوفيون: ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره: واه رأيت وشيكًا صدع عظمه، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧.

٧٢٢ ـــــــ

فإمـــا تعرضـــن أمـــيم عـــن ::: وتنـــزعك الوشـــاة ألـــوا البـــاط
فحـــور قـــد فـــوت أعـــن عـــينٍ ::: نواعـــم في المـــروط وفي الـــرياط[1]

وقول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع[2]

وقول أبي ربيعة بن مقدوم:

فـــإن أحـــق قـــذى حـــقٍ نطـــاه ::: يكـــاد عـــليّ يلهـــب الـــتهابا[3]

وقول بعض طيئ:

إن يـــكن ســـلمى بـــياض الفود عن صلق ::: فـــذات حســـن ســـواها دائمًـــا أصل[4]

وليس ذلك بالكثير كما قال لا يكاد يوجد منه إلا هذا الذي أنشدناه إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، ومثال لكثرته، ومثاله بعد بل قول الراجز:

بل جوز تيهاء كظهر الجحفت[5]

وقول الآخر:

بل بلـــد مـــلء النجـــاح قتمه[6]

وقول الآخر:

بل بلد ذي صعد وأصباب[7]

ومثال جرها محذوفة من الواو والفاء وبل قولهُ:

رسم دار وقفت في طلله[8]

ص: وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو خلافًا للمبرد ومن وافقه.

ش: قال في الشرح[9]: لا خلاف أن الجر في فذى حق، وبل بلد ورسم دار وأشباهها برب المحذوفة انتهى.

وقال ابن عصفور: لم يختلف أحد من النحويين أن الخفض هو بالفاء وبل لنيابتها منابَ ربَّ، وزعم المبرد[10] أن الجر بعد الواو بالواو نفسها، قال المصنف[11]: ولا يصح ذلك لأن للواو أسوة الفاء وبل في إضمار ربَّ بعدها؛ ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها والعاطف ليس

---

(١) البيتان من الوافر للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ١٩.
(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فألهيتها عن ذي تمائم مغيل، وهو في ديوانه ١٢.
(٣) البيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم في الخزانة ٤/ ٢٠١.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٨٨.
(٥) الرجز وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٩٦.
(٦) الرجز لرؤبة في أراجيز العرب ١٩٢.
(٧) الرجز لرؤبة في ديوانه ٦.
(٨) البيت من الخفيف لجميل في ديوانه ٨٤.
(٩) ٣/ ١٨٩.
(١٠) المقتضب ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧.
(١١) شرح التسهيل ٣/ ١٨٩.

بعامل ، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها لإمكان إسقاط الراوى شيئًا من الأرجوزة متقدمًا ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه . انتهى .

وإنما قال المصنف: ولا يمنع كونها عاطفة إلى آخره ؛ لأن المبرد استدل على أنها جارة بافتتاح القصائد بها ، وقوله ومن وافقه هم الكوفيون .

ص: ويجر بعد ربّ أيضًا محذوفًا في جواب ما تضمن مثله.

ش : مثاله: زيد في جواب من قيل له: بمن مررت ، قال المصنف[1]: وكقوله عليه السلام: "أقربهما منك بابًا" جوابًا لمن قال فإلى أيهما أهدى فجرّ على إضمار إلى .

ص: أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أولو.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ ﴾ [الجاثية: ٤ - ٥] فجر اختلاف بفي مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله إياها ، وقرأ عبد الله بإظهارها ، ومثال ذلك مع الفصل بلا قوله:

مالَكِ جلدٌ إن هجرا ::: ولا حبيبٌ رافقةً فهجرا[2]

ومثال ذلك مع الفصل بلو ما حكى أبو الحسن في المسائل من أنه يقال: جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما وأجاز في كليهما الجر على تقدير ولو بكليهما والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع .

قال المصنف[3]: وأجود من هذا المثال أن يقال: جيء بزيد وعمرو ولو أحدهما ؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها .

ص: أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة أو هلا، أو إن أو الفاء الجزائيين.

ش : مثال المقرون بهمزة الاستفهام ما حكى الأخفش في المسائل أنه يقال مررت بزيد فيقول أزيد بن عمرو ، ومثال هذا أن يقال: جئت بدرهم ، فتقول: فهلا دينار قال أبو الحسن بعد ذكر المثالين: وهذا كثير ، ومثال إن والفاء الجزائيتين ما حكى يونس مررت برجل إن لا صالح فطالح على تقدير إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، وأجاز أمر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو على معنى: مررت بزيد أو بعمرو ، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار ربّ بعد الواو فعُلِّلَ بذلك اطراده عنده ، وشبيه بما روى يونس ما في البخاري من قول النبي ﷺ : «من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن أربعة فخامس أو سادس» ويجوز رفع أربعة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجرها على حذف المضاف وبقاء عمله ونظير الرفع أكثر .

ص: ويقاس على جميعها خلافًا للفراء في جواب نحو: بمن مررت.

ش : والصحيح جوازه لقوله ﷺ : «أقربهما منك بابًا» بالجر ، وكقول العرب خيرٍ بالجر لمن قال:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٠ .
(٢) الرجز وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٩٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩١ .

كيف أصبحت بخير بحذف الباء وإبقاء عملها ؛ لأن معنى كيف بأى حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى قاله المصنف[1] ، فهذه المسائل الثمانية المتقدمة يقاس عليها عند المصنف .

قال الشيخ أثير الدين: وينبغى أن تثبت في القياس عليها ؛ لأن أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاؤه إلاّ إذا عوض منه وذلك في باب القسم كما سيأتى ، وفى باب كم على خلاف ، وجعلوا قول: العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه .

ص: وقد يجر بغير ما ذكر محذوفًا.

ش : مثاله قول الشاعر :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة ::: أشارت كليب بالأكف الأصابع[2]

قال المصنف: ولا خلاف في شذوذه وقد سبق .

ص: ولا يقاس منه إلاّ على ما ذكر في باب كم وكان ولا المشبهة بأن وما يذكر في باب القسم.

ش : المذكور في باب كم هو جر تمييز كم الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر ، والمذكور في باب كان مثله المصنف[3] بقول زهير:

بدا لى أنى لست مدركًا ما مضى ::: ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا[4]

وهذا عنده لا ينقاس ؛ لأنه من باب التوهم والمذكور في باب لا المشبهة بأن نحو: لا رجل جزاه الله خيرًا بالجر بمن مقدرة ، أى: إلاّ من رجل قيل وهذا من الندورة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، والذى يأتى في باب القسم هو لفظ الجلالة دون عوض ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله سبحانه وتعالى .

ص: ويفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف أو جار ومجرور.

ش : مثال الفصل بالظرف ما أنشده أبو عبيدة:

إن عمرو لا خير في اليوم عمرٍ ::: وان عمرًا مُحبَّر الأحزان[5]

ومثاله بالمجرور:

مخلفة يستطاع ارتقاؤها ::: وليس إلى منها النزول سبيل[6]

وأشذ منها الفصل بالمفعول في قول الفرزدق:

وإن لأطوى الكشح من دون من طوى ::: وأقطع بالخرق الضوع المراجم[7]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٢٠ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٠ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٥ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢/ ٣١٨ .

أي: وأقطع الخرق باضبوع المراجم.

**ص: وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور والمضاف والمضاف إليه.**

ش: حكى الكسائي: اشتريته بـ - الله - درهم وهذا غلام - والله - ابن أخيك، وأجاز الأحمر[1] - وهو علي بن المبارك - تلميذ الكسائي - الفصل بين رُبّ ومجرورها بالقسم نحو: ربّ والله رجل عالم لقيت، ووهم ابن عصفور[2] فنسب هذا القول إلى خلف الأحمر البصري، وسبب وهمه اشتراك الاسم، والله أعلم.

• • •

(١) المساعد ٢/ ٣٠١.
(٢) المساعد ٢/ ٣٠١.

## باب: القسم

ش: القسم مصدر غير جار على فعله، وقياسه إقسام، ويرادفه الحلف والإيلاء وهما مصدرا حلف وآلى والألية، وليست جارية على آلى واليمين، وليس منها فعل إذ هي اسم للجارحة، ثم سمي القسم بها؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أكدوا بأيمانهم فضرب كل واحد بيمينه على يمين صاحبه.

ص: وهو صريح وغير صريح.

ش: القسم الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا، كأحلف بالله، وأنا حالف بالله ولعمرو الله وأيمن الله، وغير الصريح ما ليس كذلك نحو: علم الله، وعاهدت ووالثقت، وعلى عهد الله، وفي ذمتي ميثاق، فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يعلم كونه قسمًا، بل بقرينة كذلك جواب بعده[1].

ص: وكلاهما جملة فعلية أو اسمية.

ش: تقدم تمثيل الجملتين من النوعين.

ص: فالفعلية غير الصريحة في الخبر كعلمت ووالقت مضمنة معناه.

ش: فتقول: علمت لزيد قائم، ومنه ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومثله في واثق قول الشاعر:

والقت مية لا تنفك ملفية ::: قول الوشاة فما ألفت لهم قيلا[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] ثم قال ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] قال بعضهم: والنحاة يقولون في هذا أنه جملة قسمية لما جاءت توكيدًا وتثبيتًا أطلق عليها قسمية، وقال الشلوبين في قوله سيبويه: يعلم الله ليس في هذا قسم لا ملفوظ به ولا مقدر: ولكنه لما أشبه القسم من جهة أنه تأكيد للخبر الذي بعده أجيب بجوابه، قال ابن خروف: دخول القسم في علم ولا يعلم لا يكون إلا مع اسم الله ولا يؤخذ ذلك إلا بالسماع، واختلف فيما ضمّن معنى القسم من علمت وأشهد فقيل الجملة في موضع المفعول لعلمت وأشهد، وقيل: ليست معمولة؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وهذا مضمن معناه فلا يعمل، فإن كانت معلقة ولم يضمن معنى القسم؛ فهي في موضع معمولة ولابد.

ص: وفي الطلب كنشدت وعمرتك.

ش: من القسم غير الصريح في الطلب نشدتك وعمرتك فللناطق بهما أن يقصد القسم وألا يقصد فليس مجرد النطق بها يدل على كونه قسمًا بل بإيلائه الله نحو: نشدتك الله وعمرتك الله، ولا يستعملان إلا في قسم فيه طلب نحو: نشدتك الله إلا أعنتني، وعمرتك الله لا تطع هواك،

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٢٠٣.

٧٢٨ ـــــــ

أعرف كسرها .

**ص: كما أبدل في الصريحة من فعلها المصدر أو بعضاه.**

ش : وذلك نحو: قسم ويمين وقضاء حق وغير ذلك ، فهذه الألفاظ ونحوها ينوب عن أقسم وأحلف ونحوها فتقول: قسمًا لأفعلن و:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما[1]

وقضا الله لا تحومن ، ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ [ص: ٨٤ - ٨٥] .

**ص: ويضمر الفعل في الطلب كثيرًا استغناء بالمقسم به مجرورًا بالباء.**

ش : مثال ذلك: بالله لا تفعل ، أي: نشدتك بالله .

**ص: ويختص الطلب بها.**

ش : أي فلا يستعمل من غيرها من حروف القسم .

**ص: وإن جر في غيره بغيرها حذف الفعل وجوبًا.**

ش : أي: وإن جرّ في غير الطلب بغير الباء حذف الفعل الذي يتعلق به الجار وجوبًا نحو: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] ، ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ ﴾ [يوسف: ٩١] ، وقول الشاعر:

لله يبقى على الأيام ذو حيد[2]

ومن ربى أنك لأشر ، فيجب حذفه مع الواو والفاء واللام ومن بخلاف الباء فإنها لأصالتها فُصلت في القسم ثلاثة أشياء أحدها: التعلق بفعل ظاهر أو مضمر .

**والثاني:** دخولها على كل محلوف به ظاهرًا أو مضمر .

**والثالث:** استعمالها في الطلب وغيره ، وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو فأجاز: حلفت والله لأقومن ، وأقسمت بالله لأفعلن ، وهذا لا يحفظه البصريون ، فإن جاء يؤول على أن حلفت كلامًا تامًا ثم أتى بالقسم بعد ذلك .

**ص: وإن حذفا معًا نصب المقسم.**

ش : أي: وإن حذف فعل القسم ، وحرف الجر نصب المقسم به ، وهو أعم من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة أو غيرها ووجه النصب أن الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه ، وأجاز ابن خروف وتبعه ابن عصفور أن ينتصب بفعل القسم كما ذكرنا وأن ينتصب بفعل مقدر يصل بنفسه تقديره ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن ألزم ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس ، وذكر غير المصنف في المقسم به - إذا حذف الفعل وحرف الجر- وجهين: النصب كما تقدم ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف ، وأنشدوا بالوجهين:

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: على كل حال من سحيل ومبرم ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤ .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: بشاشر به الطيان والأس ، وهو لأمية بن أبي عائذ ، أو أبي ذؤيب في الدرر ٢/ ٢٩ .

٧٣٠ ـــــــ

يكون مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا قول من استخلف لعهد الله لقد كان كذا ، ومثال الثاني وهو الذي لم يتعين للقسم قول من لم يتعين عليه يمين: على عهد الله ويمين الله يلزمني فيجوز في هذا حذف عليّ ، وحذف يلزمني ، لأن ذكر الجواب دليل .

**ص: والمحذوف الخبر إن عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر:**

ش : فيقال: عمرُ الله وعمرُك بالرفع على الابتداء كما كان مع اللام ، وبالنصب على إضمار أحلف بعد إسقاط الباء ، قال أبو جعفر النحاس: وقد يجوز الخفض .

**ص: وإن كان "عمرٌ" جاز أيضًا ضم عينه ودخول الباء عليه ويلزم الإضافة مطلقًا.**

ش : أي: وإن كان المحذوف اللام عمرًا ؛ جاز ضم عينه وهو القياس مع اللام ؛ لكن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنه أخف من الضم . مثال دخول الباء قوله:

**وقيّ بعُمرك لا قجرينا**[1]

وهذا من باب السؤال ، والمصنف يطلق عليه القسم ، وقوله: ويلزم الإضافة مطلقًا معنى مع اللام ودونها مع الظاهر والمضمر .

**ص: وإن كان ايمن الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالبًا وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي.**

ش : أي: وإن كان المبتدأ في الجملة الاسمية ايمن ، واحترز من المقطوع الهمزة جمع يمين فإن حكمه حكم واحده إذا أقسم به ، ولا خلاف تعلمه أن ايمن اسم إلاّ ما حكى عن الرماني أنه حرف وإضافته إلى اسم الله هي المعروف ، وقد يضاف إلى الكعبة كقولهم: بيمن الكعبة وإلى الكاف كقول عروة بن الزبير: ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت" ، وإلى الذي ، كقوله ﷺ : «وايم الذي نفس محمد بيده»[2] وقد يضاف إلى غير ذلك . أنشد الكسائي:

**ليمن أبيهم لبئس العشيرة اعتذروا**[3]

وايمن عند البصريين معرفة ملتزم رفعه على الابتداء ، وأجاز ابن درستويه جرّها بواو القسم وردّ ابن عصفور بأنه لم يرد به سماع .

**ص: وقد يقال فيه مضافًا إلى الله: إيمنُ، وأيمنُ، وايمُن، وايمُ، وايمُ، وإم، ومن مثلث الحرفين ومُ مثلثًا.**

ش : إنما كثرت لغات هذه اللفظة لكثرة استعمالهم لها والحاصل من كلامه ثلاث عشرة لغة وهي مستخرجة من كلامه ، وضم الميم في ايم علامة الرفع قال بعضهم: وينبغي أن يعتقد في مَن الله ومُن الله أنها مبنيان على السكون ، والفتحة والكسرة لالتقاء الساكنين ، وأمّا مُ الله فمبني عند الأخفش لأن الميم على حرف واحد ، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب ، وزاد

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ومنينا التي لم تطلينا ، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ١٣٧ .
(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم: ٢٥ .
(٣) شطر بيت من البسيط ، أنشده الكسائي في الجنى الداني ٥٤١ .

٧٣٢ ـــــــ

لقد منحت ليلى المودة غيرنا ::: وإن فاتها من المودة والبذلا[1]

**فصل: المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو إن مثقلة أو مخففة.**

ش: مثال تصديرها باللام قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ [مريم: ٧٠] وبأن المثقلة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ [الليل: ٤] وبأن المخففة ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ [الطارق: ٤] وظاهر كلام المصنف بعُد يقتضي أن المراد هنا الجملة الاسمية.

**ص: ولا يستغنى عنها غالبًا دون استطالة.**

ش: أشار بقوله: غالبًا إلى أنه قد يستغنى عن اللام وإن كان قليلاً دون استطالة في المقسم به كقول أبي بكر رضي الله عنه: "والله أنا كنت أظلم منه" والأصل لأنا.

قال المصنف[2]: ولو كان من استطالة لحسن الحذف وكان جديرًا بكثرة النظائر وكقول بعض العرب: أقسمت يمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعاملين هو سيدهم أجمعين، أي: هو سيدهم ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، والأصل لهذا فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين، ومنه قول الشاعر:

ورَبِّ السموات العلى وبروجها ::: والأرض وما فيها المقدر كائن[3]

قال الشيخ أثير الدين: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن أن في الجملة الاسمية فينبغي أن يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه.

**ص: وتصدر في الشرط الامتناعي بلو أو لولا.**

ش: من التصدير بلو قول سولا بن كراعك:

فتالله لو كنا الشهود وغبتم ::: إذا لملأنا جوف جيرانكم دمًا[4]

وكلام المصنف هنا يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب المقسم محذوف يُغنى عنه جواب لو ولولا.

**ص: وفي النفي بما أو لا أو إن.**

ش: أما الجملة الفعلية فتنفى بالثلاثة وأما الاسمية فقال في شرح الكافية: لا فرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية إلاّ أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة، لزم تكرارها في غير الضرورة نحو: والله لا زيد في الدار، ولا عمر ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك. انتهى.

قيل: وكون الجملة الاسمية تنفى بلا غلط ووهم.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣١٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٥.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩.
(٤) البيت من الطويل، وهو لسويد بن قراع في شرح التسهيل ٣/ ٢٠٦.

٧٣٤ ـــــــ

الجملة الاسمية ، وإنما لم يجز أن يبقى الفعل على لفظه وتدخل اللام ؛ لأنه يؤدى إلى الإلباس في موضع من المواضع نحو: إن زيدًا والله ليقوم لم يدر هل يقوم خبر إن أو جواب القسم ، قال: وقد يدخل عليه اللام وحدها ولا يلتفت إلى اللبس إلاّ أن ذلك قليل جدًّا بابه الشعر ، وقد قال في المقرب[1]: وإذا كان موجبًا فلابد من وقوعه خبر المبتدأ فتكون الجملة إذ ذاك اسمية نحو: والله إن زيدًا ليقوم الآن ، واحترز بقوله غير مقرون بحرف التنفيس ؛ فإنه يدخل عليه اللام كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى: ٥] وحكم السين في ذلك حكم سوف عند البصريين نحو: والله لسيقوم زيد قالوه بالقياس ولم يسمع ولا يجيزه الفراء ؛ لأنه يؤدى إلى توالى أربعة بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة ، واحترز بقوله: ولا مقدم معموله من نحو قوله تعالى: ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ، وقد كرر به جار سابق ، وقال هنا ولا معموله وهو أعم ولو قال غير مفصول بينه وبين اللام لكان أولى وقوله: لم تغنه اللام غالبًا هو مذهب الكوفيين .

وأما البصريون فلا بد عندهم من اللام والنون إلاّ في الضرورة فقد استغنى بأحدهما ، وتبع أبو على الكوفيين في جواز الاستغناء بأحدهما ولا تصح دعوى ابن هشام الإجماع على أنه لا بد منهما وقال في الشرح[2]: وقلت في الغالب احترازًا من قول النبي ﷺ : «لو د علىّ أقوام أعرفهم ويعرفوني»[3] ، ومن ذلك قول الشاعر:

تالله ابن أوس حلفة لبردى[4]

قوله: وقد يستغنى بها عن اللام مثاله قوله:

وقتيل مُرّة أثأرن فإنه ::: فقرع وإن أخاكم لم يثأر[5]

وأنشده بعضهم وإن أخاهم لم يضهد ، وأنشده بعضهم لم يقصد .

ص: وقد يؤكد المنفى بلا.

ش : مثال قول الشاعر:

تاالله لا يحمدن المرء مجتنبًا ::: فعل الكرام وإن فاق الورى حسبًا[6]

والأكثر أن لا يؤكد كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨] .

ص: ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم، ويقل مع حذفه.

ش : مثال حذف نافيه مع ثبوت القسم قوله: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ [يوسف: ٨٥] ويعنى المجرد من نون التوكيد فلو كان مؤكدًا بالنون نحو: تالله لا يحمدن لم يجز حذف النّافى ؛ إذ لا دليل حينئذ على أن

---

(١) ٢٨١ .
(٢) ٣/ ٢١١ .
(٣) أخرجه البخارى في باب الفتن ١ .
(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: على نسوة كأنهن مفائد ، وهو لزيد بن حصين في الدرر ٢/ ٤٦ .
(٥) البيت من الكامل ، وهو منسوب لعامر بن الطفيل في الدرر ٢/ ٤٧ .
(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢١٠ .

٧٣٦ ـــــــ

جوابه إن أردنا وهو جواب قسم محذوفة ، ومنع المغاربة أن يكون القسم جوابًا للقسم .

ص: ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت المجاب به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها إن كان متصرفًا وإلاّ فغير مقرونة.

ش: قال دون استطالة ، لأنه إذا كان ثمة استطالة جاز حذف اللام كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ [البروج: ٤] وهو جواب قوله: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ [البروج: ١] وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ [الشمس: ٧] وهو جواب ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس: ١] قيل: ولا يحتاج إلى هذا القيد ، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف اللام وإبقاءها كقول زهير:

تالله قد علمت قيس إذا قذفت[1]

واحترز بالمثبت من المنفي فإنه لا تدخله اللام إلاّ اضطراراً ، ومثال اقترانها بقد: ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ ﴾ [يوسف: ٩١] ، ومثال اقترانها بربما:

لئن نزحت دار لبلى لربما ::: غنينا بخير والديار جميع[2]

ومثال اقترانها بلفظ (بما) مرادفة ربما قول عمر بن أبي ربيعة:

فلئن بان أهله ::: لبما كان يؤهل[3]

وقيل في هذا البيت ونحوه: أن الباء سببية وما مصدرية ويقدر بعد اللام فعل أي لبان بما كان يؤهل وتقدم هذا عند قوله ويحذف في الباب المكفوفة معنى التقليل في حروف الجر ، وقوله: إن كان متصرفًا احترازًا من أن يكون جامدًا فإنه يقرن باللام وحدها كقوله:

لعمرى لنعم الحي جرّ عليهم ::: بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم[4]

وقد يستغنى باللام الفعل الماضي المتصرف في النثر والنظم ، فمن النثر قوله تعالى: ﴿ ولإن أرسلنا ريحًا فرأوه مصفرًا لظلوا ﴾ [الروم: ٥١] ومن النظم قول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر ::: لناموا فما إن من حديث ولا صال[5]

قاله المصنف[6]: وفصل ابن عصفور[7] فقال: إن كان قريبًا من زمان الحال أدخلت عليه اللام وقد ؛ لأن قد تقربه ، وإن كان بعيدًا أثبت باللام وحدها كقوله: لناموا ، وقال بعضهم: تصل مع اللام بقد إذا كنت مخاطبًا لمن يتوقع خبرك ، ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا بد أن تصحبها قد ظاهرة أو مقدرة .

ص: ولقد يلي لقد ولبما المضارع الماضي معنى.

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: ريح الشتاء بيوت الحي بالحنن ، وهو في ديوانه ١٢١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في الدرر ٢/ ٤٧ .
(٣) البيت من مجزوء الخفيف في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤١٢ .
(٤) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٢١ .
(٥) جزء بيت من الطويل ، وتتمته: فما إن من حديث ولا صال ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٨ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢١٤ .
(٧) المقرب ٢٨٠ .

٧٣٨ ـــــــ

فإما أعيش حتى أدبّ على العصا ::: فوالله أنسى ليلتي بالمسالم[1]

وأجاز ابن السراج[2]: أن تنوى هذه الفاء فتعطى القسم المؤخر بنيتها ما أعطى بلفظها فأجاز أن يقول: إن يقم يعلم الله لأزورنك على تقدير: فيعلم الله ولم يذكر عليه شاهدًا، وفي قول المصنف: فيغني جوابه تجوز؛ لأنه يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك بل الجملة القسمية هو الجواب، وما أجازه ابن السراج ينبغي ألا يجوز؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة.

ص: وتقرن أداة الشرط المسبوقة بلام مفتوحة تسمى الموطئة.

ش: سميت بذلك؛ لأنها وطأت للجواب، وتسمى المؤذنة، وأكثر ما تكون مع إن، ومن مقارنتها غير إن من أخواتها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ . . ﴾ الآية [آل عمران: ٨١] وقوله:

لئن صلحت ليقضين لك صالح ::: ولتحزين إذا جزيت جميلا[3]

ص: ولا تحذف والقسم محذوف إلا قليلاً

ش: من حذفها وهو محذوف قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [المائدة: ٧٣] و﴿ إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [الأعراف: ٢٣] وقال سيبويه[4]: فلابد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة.

ص: وقد يجاء بلئن بعد ما يغني عن الجواب فيحكم بزيادة اللام.

ش: مثال ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

أألمم بزينب إن البين قد أفدا ::: قل العواء لئن كان الرحيل غدا[5]

فاللام في لئن زائدة، وما قيل لئن دليل على جواب الشرط.

فصل: لا يتقدم على جواب قسم معموله إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

ش: مثال الظرف قول الأعشى:

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تحالفا ::: بأسحم داج عوضُ لا نتفرق[6]

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه فلا يجوز في الله لأضربن زيدًا والله زيدًا لأضربن، وأطلق المصنف[7] في الجواب، وفصل بعضهم فقال: إن كان بما أو بإن أو باللام داخلة على الجملة الاسمية؛ لم يجز تقديم معمول ما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر ٢/ ٥٠.
(٢) الأصول ٢/ ١٩٨.
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥١.
(٤) الكتاب ٣/ ١٠٧ - ١٠٨.
(٥) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٣٤.
(٦) البيت من الطويل، وهو لميمون بن قيس في شعراء النصرانية ٣٥٩.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢١٨.

٧٤٠ ـــــــ

ص: وربما أغنت هي "ولا جرم" عن لفظ القسم مرادًا.

ش: مثال الاستغناء بجير قول الشاعر:

قـــالوا قهـــرت فقلـــت جـــير ::: ليعـــلمن عمـــا قلـــيل أيـــنا المقهـــور[1]

وحكى الفراء[2] أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت، وقد صرح بعض الأعراب بالقسم بعد لا جرم فقال: لا جرم والله لأفارقك، وأما قوله تعالى: ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ [النحل: ٦٢] فلا عند الخليل رد، وجرم فعل ماض فاعله أن وما بعدها. وقال الكوفيون: لا نافية، وجرم اسم لا، وأن على تقدير من أي لابد من كينونة النار لهم.

ص: وقد يجاب بجير دون إرادة قسم.

وقال الشاعر:

وقائلة أسيت فقلت[3]

أجاب بها كما يجاب بأخواتها إلا أني قلا يعلم استعمالها إلا مع قسم، والله أعلم.

• • •

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٠.

(٣) سبق تخريجه.

## باب: الإضافة

ش: الإضافة لغة الإمالة، وفيه قولهم: أضفت ظهري إلى الحائط أي أملته وتطلق في الاصطلاح على المذكور في هذا الباب وعلى النسب أيضًا ومنه قول سيبويه[١]: هذا باب الإضافة وهي النسبة.

**ص: المضاف هو الاسم المجهول كجزء مما يليه خافضًا له بمعنى في إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى من مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذينك.**

ش: المضاف في مصطلح الأكثرين هو الأول والمضاف إليه هو الثاني؛ لأن الأول يستفيد من الثاني تعريفًا أو تخصيصًا فكان ملصقًا به، وعكس بعضهم، وأجاز بعضهم أن يقال: كل واحد منهما على كل من الأول والثاني، وقوله: الاسم المجهول كجزء مما يليه" يشمل الموصول والمركب تركيب مزج، والموصوف بصفة لازمة. وخرجت الثلاثة بقوله: خافضًا له "فخلص للمضاف، وإنما قال "كجزء مما يليه" ولم يقل كجزء اسم؛ لأن ثاني جزئي الإضافة قد يكون جملة، وحرفاً مصدريًا، ثم ظاهر قوله: خافضًا له أن المضاف إليه مجرور بالمضاف. وهو مذهب سيبويه[٢]، وزعم الزجاج[٣]: هو بمعنى اللام. قال: لأن الاسم لا يخفض وزعم قوم: أن اللام المقدرة أو أن يكون هو الخافض ولم يمنع ذلك من الإضافة؛ والصحيح الأول لاتصال الضمائر به، ولا يتصل إلا بعواملها ثم بين أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

إضافة بمعنى في، وإضافة بمعنى من، وإضافة بمعنى اللام فضابط التي[ بمعنى في أن يكون المضاف إليه ظرفا وقع من المضاف. قال في الشرح[٤]: وقد أنكر النحويون التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، وفي الحديث "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"[٥] وقول العرب: شهيد الدار، وقتيل كربلاء ثم أنشد أبياتًا وقال بعد ذلك: فلا يخفى أن معنى في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع أو هو متوصل إليه بتكلف لا فرد عليه. قال الشيخ أبو حيان: وهذه الإضافة بمعنى "في" لا أعلم أحدًا ذهب إليها غيره، وقد ذكر هو وغيره: أن الظرف المتصرف فيه يتوسع فيه فينصب نصب المفعول به مجازًا، ويسوغ حينئذ الإضافة إليه، والإسناد إليه. وما سرده من الشواهد لا دليل فيه؛ إذ كثر منها في باب الصفة المشبهة وإضافة غير محضة، وما ليس من الصفة؛ قدر فيه اللام. قال ابن المصنف في شرح الألفية[٦]: والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من، وقولهم: الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز، واستدل على صحة تقدير اللام دون في بأمور يوقف عليها في شرحه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.
(٢) الكتاب ١/ ٤٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٥٠١.
(٤) ٣/ ٢٢١.
(٥) رواه الترمذي في كتاب العلم برقم: ٢٦٨٠.
(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٣٨١.

وحكى عن عبدالقاهر[١]: أن ثمّ إضافة بتقدير في، وذلك قولنا: فلان ثبت الغدر أي ثبت في الغدر، والغدر المكان الصلب. ولا يمتنع هنا تقدير اللام، وضابط التي بمعنى من أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه كثوب خز، وخاتم فضة. فالثوب بعض الخز، ويصح إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، وكذا الخاتم النسبة إلى الفضة.

قال في الشرح[٢]: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات. قال غيره: واختلف في إضافة العدد نحو قولهم: ثلاثة أثواب فذهب ابن السراج[٣]: إلى أنها بمعنى من، وذهب الفارسي[٤] إلى أنها بمعنى اللام، وإن أضافت عددًا إلى عدد نحو ثلاثمائة؛ اتفقا على أنها بمعنى من.

واحترز بقوله: مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني من نحو يد زيد فالإضافة فيه بمعنى اللام لا بمعنى من، وإن كان الأول بعض الثاني، وذهب قوم منهم ابن كيسان[٥]: إلى أنه بمعنى من، وإن لم يصح فيه الإخبار، والصحيح أنها بمعنى اللام، وهو مذهب ابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين: ومما يدل على ذلك إقحامهم اللام في نحو في لا يدي لك ولا فالزيد، وأما التي بمعنى اللام فهي ما سوى النوعين المتقدمين فكل إضافة سواهما فهي بمعنى اللام، وإن لم يحسن تقدير لفظها نحو: عند عمرو ومع خالد، فإن معناها مراد كما يحكم بأن معنى من في التمييز مراد، وإن لم يحسن تقدير لفظها وزاد الكوفيون إضافة بمعنى عن. قالوا: تقول هذه ناقة رقود الحلب معناه رقود عند الحلب، وذهب أبو الحسن بن الصائغ[٦] إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال، وأن التي بمعنى من هي بمعنى اللام. قال الشيخ أثير الدين[٧]: والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وإنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته.

ص: ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه.

ش: يشمل كلامه: النون لفظًا كغلام زيد أو تقديرًا كأساور فإنك إذا قلت أساور فضةً بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت، وإذا قلت: أساور فضةٍ بالجر؛ فإن الذي كان مقدرًا ثبوته صار حذفه مقدرًا، وشمل قوله: أو نون تشبهه نون التثنية والجمع وما جرى مجراهما فيقال: اقبض اثنيك وعشريك.

ص: وقد يزال منه تاء التأنيث إن أمن اللبس.

ش: من شواهد ذلك قراءة بعض القراء: ﴿ ولو أراد الخروج لأعدوا لـه عُدَّة ﴾[٨] [التوبة: ٤٦]، وقول الشاعر:

---

(١) المقاصد ٢/ ٧٢٩ وما بعدها.
(٢) ٣/ ٢٢٣.
(٣) الأصول ٢/ ٥.
(٤) المساعد ٢/ ٣٣٠.
(٥) المساعد ٢/ ٣٣٠.
(٦) الارتشاف ٢/ ٥٠٢.
(٧) الارتشاف ٢/ ٥٠٢.
(٨) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٢.

٧٤٤ ـــــــ

الشرح[1]: فلا يزول بإضافة هذه وأمثالها إلى المعارف من الإبهام إلا ما لا يعتد بزواله، وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خالصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقع بين الضدين كقوله:

فليكن المغلوب غير الغالب ::: وليكن المسلوب غير السالب[2]

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يحمل على هذا ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع غير فيه بين متضادين. انتهى.

وزعم المبرد أن "غير" لا تتعرف أبدا، وقال السيرافي لغير حال يتعرف به عندي، وهو أن يكون بين متضادين، وزعم ابن السراج أن المغاير والمقابل إذا كان واحدًا كانت غير ومثل معرفتين إذا أضيفا إلى معرفة، فتقول: مررت بالجامد غير المتحرك، وردّ عليه بأنه قد وجد ما لا يشترك فيه غيره، ولا يقع إلا على ذلك وهو نكرة، بدليل قبوله أل وذلك: شمس وقمر.

**ص: وتكون إضافته غير محضة ولا شبيهة بالمحضة لكونها صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى أو منصوب.**

ش: قسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام: محضة وشبيهة بالمحضة، وغير محضة ولا شبيهة بها، والذي ذكره غيره: قسمان، ولم يذكروا الشبيهة بالمحضة، وسيأتي الكلام عليها، وضابط ما يكون إضافته غير محضة، ولا شبيهة بها: أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها نحو: حسن الخلق محمود الخلق، أو منصوب بها نصبًا حقيقيًا نحو مكرم زيد وضارب العبد فشمل ذلك الصفة المشبهة واسم المفعول واسم الفاعل والأمثلة الخمسة. فالأولان أضيفا إلى مرفوع على خلاف في الصفة المشبهة، فإن بعضهم ذهب إلى أن إضافتها من نصب، وقد تقدم. والآخران أضيفا إلى منصوب، وخرج بذكر الصفة إضافة المصدر، وإضافة المميز، وخرج بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها نحو: سحق عمامة وكرام الناس؛ لأنهما لم يقعا موقع فعل، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه، ويخرج أيضًا: ما أضيف إلى غير المفعول من اسم الفاعل والصفة نحو: ضارب القاضي وشهيد الدار، وقول الحطيئة:

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة[3]

وهذه الإضافة التي هي غير محضة لم تفد إلا تخفيف اللفظ وليست على معنى حرف مما تقدم ذكره وزعم بعض المتأخرين أن الإضافة في اسم الفاعل والأمثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام، واستدل بأن وصولها باللام إلى ما يضاف إليه شائع في فصيح الكلام وليس بصحيح لعدم اطراده في الصفة المشبهة.

**ص: وليس من هذا المصدر المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه خلافًا لابن برهان.**

فإنه ذهب إلى أن إضافة المصدر إلى المرفوع أو المنصوب غير محضة قال: لأن المجرور به مرفوع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.
(٢) الرجز لأبي طالب في شرح التسهيل ٤/ ٥٨.
(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: فاغفر عليك سلام الله يا عمر، وهو في ديوانه ١٦٤.

٧٤٦ ـــــــ

ذلك .

**الثاني**: أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة لا ينعت إلا بمعرفة ولا ينعت به إلا المعرفة .

**الثالث**: أن ربّ لا تدخل عليه ، ولا يجمع فيه بين الإضافة وأل ، وينتصب على الحال غالبًا ولو كان نكرة لجاز ذلك ، والإشارة بقولنا "غالبًا" إلى قول المرأة للنبي ﷺ : «ما لنا أكثر أهل النار» وهو معرفة مؤول فنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً ، ونصّ سيبويه على أن إضافة التفضيل محضة وهو قول الأكثرين .

**ص: وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة.**

ش : تقدم في هذا النوع مذهبان ، وذهب المصنف إلى هذا المذهب الثالث ، وهو أنها شبيهة بالمحضة فهي واسطة من المحضة وغير المحضة . قال في الشرح[1]: على أصح القولين ؛ لأنها إضافة يتصل بها ما هي فيه مما يليه إما بها نحو: ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف: ١٠٩] وإما بجعلها منعوتًا ونعتًا نحو ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكلا الاستعمالين صحيح فصيح ، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتصال من وجه ، وانفصال من وجه فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير منوي ولئن موقعه لا يصلح للفعل والانفصال من قبل أن المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر وأيضًا جعل للأول في هذا النوع منعوتًا والثاني نعتًا مطرد ، والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع ، واعتبار المطرد أولى هذا النوع منوية الاتصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع هذا لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوي انفصاله في كونه غير واقع موقع فعل وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه . انتهى .

ومذهب جمهور البصريين أن الإضافة في هذا النوع مؤولة على حذف الموصوف ، والتقدير: صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وإنما قبح لإقامة النعت مقام المنعوت وهو غير خاص بجنس المنعوت ، وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إلى الصفة كما يضاف بعض الجنس إليه كما قيل: خاتم حديد ، وعلى هذا فلا حذف ، وردّ بأن العرب لم تجعل هذه الصفات أجناسًا في غير هذا الموضع فيحمل عليه .

**ص: وكذا إضافة المسمى إلى الاسم.**

ش : أخذ يذكر المضافات الجارية مجرى النوع السابق في اعتبار الاتصال و الانفصال فيكون واسطة بين المخضة وغير المحضة فمنها إضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان ويوم الخميس وذات اليمين وذي صباح ، وقوله:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ::: نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ[2]

ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم: سعيد كرز فإن سعيدًا علم وكرز لقب والمدلول عليه بهما واحد لكن الاسم قبل اللقب في الموضع فقدم عليه في الوضع ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى

---

(١) ٣/ ٢٢٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠ .

٧٤٨ ـــــــ

ص: والملغى إلى المعتبر.

ش: مثاله قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما[1]

ومنه قول الآخر:

وتيم خطبنا فوقنا وارقمي بنا ::: أبو البعد من أرجائه المتطاوح[2]

أراد: فارقمي بنا البعد، وقول أمية:

فأتاها أحيمر كاخي السهـ ::: م بزج فقال: كون عقورا[3]

أراد كالسهام. فالغى الأخ يعني ناقة صالح، ومنه قول العرب: هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم، وحي فلانة شاهد، وسمع أعرابيًا يقول: مالهن حي رباح يعني أبياتًا، والمعنى وهذا زيد، وقالهن رباح، وكذا البواقي، وذكر بعضهم أن هذا من إضافة الصفة للموصوف ومعناه، وفلان الحي قائم، وقال خالوية، ليس في كلام العرب أظرف من هذا الباب، وهو: قولهم: جاءني آل زيد أي زيد، ولقيت منه أخا الموت أي الموت، وأتيت وحي فلانة شاهد أي فلانة وذكر ألفاظًا أخر، وقال الفارسي[4]: من إلغاء المضاف:

﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي كمن هو في الظلمات و ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ [محمد: ١٥] أي والجنة التي وعد المتقون فيها أنهار. انتهى.

ص: والمعتبر إلى الملغى.

ش: مثال إضافة المعتبر إلى الملغى الذي لا يعتبر ولا يعتد به إلا كاعتداد الحرف الزائد للتوكيد قول الحطيئة:

ولو بَلَغَتْ عَوْفًا السماء فعالة ::: لزادت عليها فضل وتعلّت[5]

ومثله: قول بعض الطائيين:

أقام ببغداد العراق وشوقه بها ::: لأهل دمشق الشام شوق مبرح[6]

قال في الشرح: ومن هذا القبيل: مررت برجل حسن وجهه، واضرب أيهم أساء؛ لأن "أيا" الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما يضاف إليه معتد به؛ لزم اجتماع معرّفتين على معرف واحد وهو ممنوع. انتهى.

وذكر غيره: أن أيا معرفة بالإضافة لا بالصلة وتقدم في الموصول.

**فصل: لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على "غير" مرادًا به نفي؛ خلافًا للكسائي في**

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ومن يبك حولا فقد اعتذر، وهو في ديوانه ٢١٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في المساعد ٢/ ٤٣.

(٤) المساعد ٢/ ٣٣٥.

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ١٩٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لأحد الطائيين في الدرر ٢/ ٥٨.

جواز أنت أخانا أول ضارب.

ش: المضاف إليه كصلة المضاف فلا يتقدم معموله على المضاف كما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول. فلا يجوز: أنت خيرًا أول قاصد أي: أنت أول قاصد خيرًا، فإن كان المضاف "غيرًا" مرادًا به النفي؛ جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه كما يجوز أن يتقدم معمول النفي بلن ولم ولا، ومن شواهد ذلك قوله:

فحقٌ هو حقًا غير ملغ قوله ::: ولا يتخذ يومًا سواه خليلا[1]

وقوله:

إن امرءًا خصني يومًا مودته ::: على التنائي لعندي غيره مكفور[2]

الأصل: غير ملغ حقاً، وغير مكفور عندي، وما ذكره المصنف من جواز ذلك في "غير" سبقه إليه الزمخشري وأورداه مورد المتفق، والذي صححه المغاربة: المنع في غير وغيرها، واحترز بقوله: مرادًا به نفي من ألا يراد بغير النفي فلا يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه كقولك: أكرم القوم غير شاتم عمرًا، وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز: أنت أخانا أول ضارب بمعنى أنت أول ضارب أخانا، وغير الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح، وأجاز بعض النحويين أن يتقدم معمول ما أضيف إليه واستدل بقول الشاعر:

فإن لا أكن كل الشجاع فإنني ::: بضرب الطلا والهام حق عليم[3]

يريد: حق عليم بضرب الطلا والهام والصحيح: المنع لندور هذا البيت.

ص: ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء به، وكان المضاف بعضه أو كبعضه.

ش: قوله: "ويؤنث المضاف" يعني جوازًا؛ لأن التذكير هو الأصل والأفصح، وشمل قوله: وكان بعض صورتين: إحداهما: أن يكون بعضًا لمؤنث وهو مؤنث في المعنى كقوله:

إذا بعض السنين تعرقتنا ::: كفى الأيتام فقد أبي اليتيم[4]

وبعض السنين سنة، والأخرى أن يكون بعضًا للمؤنث وهو مذكر كقوله:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ::: كما شرقت صدر القناة من الدم[5]

وشمل قوله: أو كبعض صورتين:

إحداهما: أن يكون وصفًا في المؤنث كقول أبي الغالب: "لا تنفع نفسًا إيمانها" ومنه قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ::: أعاليها مر الرياح النواسم[6]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٥٩.
(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ٩٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدرر ٥/ ١٩.
(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في ديوانه ٤١٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣.
(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٨٥.

**والأخرى**: ألا تكون وصفًا فيه ولكن صالح للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة، وشرط جواز التأنيث فيها ذكر صحة الاستغناء عنه بالثاني، ويدل على اعتبار هذا الشرط أن الأخفش نقل أن العرب لا تقول: قطعت رأس هند، وإن كان مذكرًا بعض مؤنث؛ لأنك لو قلت: قطعت هند، وأنت تعني رأسها؛ لم يفهم ذلك من اللفظ، وزاد الفارسي على الأقسام المقدمة قسمًا خامسًا لجواز تأنيثه، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة:

جادت عليه كل عين ثرى ::: فتركن كل حديقة كالدرهم[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً ﴾ [آل عمران: ٣٠] وقوله: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران: ٢٥] وهذا القسم الأفصح فيه التأنيث بخلاف الأنواع السابقة.

**ص: وقد يرد مثل ذلك في التذكير.**

ش: يعني أنه قد يذكر المؤنث لتذكير المضاف إليه لكن ذلك قليل، ومنه قول الشاعر:

بهجة الحسن فالتن فاغضض الطر ::: ف لتكفي صيد الظباء الأسود[2]

وقول الآخر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمـ ::: ـر معين على اجتناب الهوان[3]

وجعل المصنف منه قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] ولم يقل خاضعات؛ لأن الأعناق سرى إليها التذكير، والمضاف إليه وهو الضمير، قال: ويمكن أن يكون منه ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦] والشرط المتقدم في التأنيث وهو جواز الاستغناء فالمضاف إليه مشروط أيضًا في التأنيث فلو لم يصح الاستغناء بالمضاف إليه؛ لم يؤنث مذكر، ولم يذكر مؤنث نحو: حسن غلام هند، وكرمت أم زيد.

**ص: ويضاف الشيء بأدنى ملابسة.**

ش: وذلك قوله تعالى: ﴿ إِلا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٦] لأنهما طرفا النهار، ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها: خذا طرفيكما، وقول الشاعر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسُحْرة[4]

**فصل: لازمت الإضافة (لفظًا ومعنى)[5] أسماء منها ما مرّ في الظروف والمصادر والقسم.**

ش: الذي مر في الظروف: عند ولدي، وإذا، وما أشبهها، والذي في المصادر كسبحان الله، وبله زيد، والذي في القسم: كعمرك الله، وإنما احتيج إلى حصر الأسماء التي لازمت الإضافة

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩٦.
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٠.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: سهيل أضاءت نجمًا في الغرائب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٨٧.
(٥) سقطت من ر.

لخروجها عن الأصل إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة .

**ص: ومنها حادى وقصارى.**

ش: أي ومن الأسماء اللازمة للإضافة حادى وقصارى ومعناهما الغاية ، وقد يقال: قصار الشيء وقصره كما يقال: قصر الحديد إلى بلى .

**ص: ووحد لازم النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير، وقد يجر بعلى وبإضافة نسيج وحجيش وعبير، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مثنى.**

ش: اختلف النحويون في نصب وحد فذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرف ويقويه قول العرب: زيد وحده ، وذهب سيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد موضع إيحاد وإيحاد موضع موحد ، وهذا فيه تكلف ، وذهب بعضهم إلى أنه مصدر على توهم حذف الزيادة فمعنى وحده إيحادًا ، وقيل: إنه مصدر لم يلفظ له فعل كأبوة ، ورد هذا والذي قبله بأن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف ، وهذا لا يتصرف . قيل: والصحيح أنه مصدر لفعل ملفوظ به . حكى الأصمعي عن العرب: وحد الرجل يحد إذا انفرد فيكون وحد وحدة مصدرين لوحد كوعد وعدًا وعدة ، وإنما لزم الإفراد والتذكير ؛ لأنه مصدر ، ولا يضاف إلى ظاهر البتة ؛ بل إلى ضمير يطابق ما قبله تقول: جاء زيد وحده والزيدان وحدهما ، والزيدون وحدهم ، وهند وحدها ، وتقول: جئت وحدي ، وجئنا وحدنا ، وجئت وحدك ، وباقي الأمثلة واضحة ، وإذا كان الفعل لازمًا فهو حال من الفعل ، وإن كان متعديًا بنفسه أو بحرف جر فمن الفاعل أيضًا عند سيبويه ، ومذهب المبرد: أنه يجوز ذلك وأن يكون من المفعول وهو على قول سيبويه والمبرد مضاف إلى ضمير المفعول ، وعلى ما ذكرناه من أنه مصدر وحد فهو مضاف إلى الفاعل ، وقوله: "وقد يجر بعلى" حكى ابن سيده[1]: جلس على وحده ، وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما ، وقوله: "وبإضافة نسيج" يقال: هو نسيج وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وهو جحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وزاد بعضهم قوله: قريع وحده ، وهو للمدح ، وقوله: "وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مثنى" تقدم حكاية ذلك عن ابن سيده .

**ص: ومنها كلا وكلتا ولا يضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظًا ومعنى أو معنى دون لفظ، وقد يفرق بالعطف اضطرارًا.**

ش: أي ومن الملازمة للإضافة كلا وكلتا ، وقد تقدم ذكرهما في باب الإعراب ، وسيأتي إن شاء الله في باب التوكيد ، ولا يضافان إلا إلى معرفة ، وحكى الكوفيون أنهما يضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة نحو: كلا رجلين عندك قائمان ، ولم يحفظه البصريون ، ويشمل قوله: "مثناة لفظًا ومعنى" الظاهر والمضمر نحو: كلا الرجلين وكلاهما وكلانا ، وقوله: أو معنى دون لفظ "مثال قول الشاعر:

---

(١) المحكم (وحد) .

إن لـــلخير وللشـــر مـــدى ::: وكـــلا ذلـــك وجـــه وقـــبل[1]

فأضاف كلا إلى ذلك ؛ لأن المراد به اثنان وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] ولا يضافان إلى مفترقين فلا يقال: كلا زيد وعمرو إلا في ضرورة كقوله:

كـــلا الضـــيفين المشـــنوء والضيف نائل ::: لـــدى المـــتى والأمـــن في اليسر والعسر[2]

وإلى هذا أشار بقوله: " وقد يفرق بالعطف اضطرارًا" يعني بالعطف بالواو ، وذكر ابن الأنباري أن كلا يضاف إلى مفرد بشرط أن يتكرر نحو: كلاي وكلاك محسنان ، وأوردها على أنها من كلام العرب ؛ ولم يذكر ذلك المصنف إلا في أي .

**ص: ومنها ذو وفروعه، ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر.**

ش : فروعه: ذوا ، وذوو ، وذات ، وذواتا ، وذوات ، ولا يضاف ذو وفروعه أي إلى اسم جنس نحو: ذو علم وذات حنس ، وسيأتي إضافته إلى علم ، واحترز بظاهر من المضمر ؛ فلا يجوز إضافتها إليه إلا في الشعر ، وحكى صاحب رؤوس المسائل في جوازه خلافًا .

**ص: وكذا أولو وأولات.**

ش : أي يلزمان الإضافة ولا يضافان إلا إلى اسم جنس ظاهر كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ و ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٦] .

**ص: وقد يضاف ذو إلى علم وجوبًا إن قرنا وضعًا، وإلا فجوازًا، وكلاهما مسموع والغالب في ذي الجواز الإلغاء.**

ش : مثال **الأول**: ذو يزن وذو رعين ، وذو الكلاع ونحوها من الأعلام المصدرة بذو ، ومثال **الثاني**: قولهم: ذو قطرى ، وذو عمرو ، وذو تبوك ، في قطرى وعمرو وتبوك ، وقوله: "وكلاهما" يعني ما أضيف جوازًا ، وما أضيف وجوبًا مسموع أي لا يقال منه إلا ما قالته العرب ، وفي كلام الفراء ما يدل على جواز القياس على ذي قطرى ، وقوله: "في ذي الجواز الإلغاء" يعني أن يكون ذو فيه ملغىً كهو في قولهم "ذو صباح" فلا يعتد به إذا جعل من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، واحترز بالغالب من وروده معتدًّا به فيما وجد مكتوبًا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: أنا ذو بكة أي صاحب مكة .

**ص: وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب أو مخاطب.**

ش : مثال الغائب قول الشاعر:

صـــيحنا الخزرجـــية مـــرهفات ::: أبـــان ذوي أرومـــتها ذووهـــا[3]

وأنشد الأصمعي:

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى في الدرر ٢/ ٦٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٩٦ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن زهير في الدرر ٢/ ٦١ .

إنما يطيع المعروف في الناس ذووه[1]

ومثال المخاطب قول الأحوص:

وإنا لنرجو عاجلاً منك مثلما ::: رجونا قديمًا من ذويك الأفاضل[2]

ص: ولازمتها معنىً لا لفظًا أسماء: كقبل وبعد.

ش: أي ولازمت الإضافة معنى لا لفظًا بمعنى بأنها لا تلزم الإضافة لفظًا بل يجوز أن تضاف لفظًا، ويجوز أن يحذف ما يضاف إليه ويكون منويًا كقبل وبعد فإنهما يلزمان الإضافة معنى ولفظًا في أكثر الاستعمال، ويقطعان عن الإضافة لفظًا وينوي معناها إذا علم المضاف إليه، ولم يقصد إبهام كقوله: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] وقد يقطعان عن الإضافة فينكران وذلك لقصد الإبهام أو لعدم دليل على المضاف إليه.

ص: وكآل بمعنى أهل.

ش: آل بمعنى أهل من الأسماء اللازمة للإضافة معنى لا لفظًا، ومن ترك إضافته لفظًا قول الشاعر:

نحن آل الله في بلدته ::: لم نزل آلاً على عهد إرم[3]

وفي أصله خلاف فقيل: أصله أهل أبدلت هاؤه همزة ثم أبدلت الهمزة ألفًا بدليل قولهم في تصغيره أهيل على الأصل، وقالوا: أويل على اللفظ، وإلى هذا ذهب المصنف، وقيل: أصله أول فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول؛ لأن الأهل القرابة والآل من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب، وهذا هو المختار لأوجه:

**أحدها**: ولهم في تصغيره أويل حكاه الكسائي وغيره، أما قولهم: أهيل فلا يتعين أن يكون تصغير آل بل يكون تصغير أهل.

**الثاني**: أن مدلوله مغاير لمدلول أهل كما تقدم ويشهد له الاستعمال. قال تعالى: ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦] أي أتباعه، وليس المراد قرابته فقط.

**الثالث**: أن استعمال آل بعض من استعمل أهل، فإنه لا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل.

**الرابع**: أن في القول الأول ما تأباه حكمة لغة العرب وهو أن يبدل من الحرف السهل وهو الهاء إلى حرف أصعب وهو الهمزة.

**الخامس**: أنه دعوى مجردة عن الدليل، ولا حجة في سماع أهيل لما سبق. فجمعوا آل بالواو والنون فقالوا: آلون كما جمعوا أهل. قال مكي: وأما الآل بمعنى السراب فجمعه آوال على أفعال، وعنه احترز المصنف بتقييده بمعنى أهل.

ص: ولا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل.

---

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٦.
(٢) البيت من الطويل في الدرر ٢/ ٦١.
(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٢.

ش: احترز بقوله "غالبًا" من إضافته إلى ضمير واسم جنس كقول عبد المطلب:

والنصر على آل الصليب ::: ب وعابديه اليوم آلك[1]

ومن إضافته إلى علم ما لا يعقل كقوله:

من الجرد من آل الوجيه ولاحق ::: تذكرنا أوتارنا حين تصهل[2]

ومنع الكسائي والنحاس إضافته إلى مضمر، وذكر أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمر من لحن العامة، والصحيح أنه من كلام العرب. وقال ابن أصبغ: أجاز قوم آل إلى المضمر ومنعه آخرون، ولو قال: من يعلم بدل من يعقل لكان أجود ليندرج فيه أيضًا إضافته إلى اسم الله كقوله: نحن آل الله... البيت.

**ص: وكل غير واقع توكيدًا أو نعتًا، فإن وقع توكيدًا أو نعتًا.**

ش: من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظًا: كل غير واقع توكيدًا أو نعتًا، لزمت الإضافة لفظًا ومعنى وسيأتي مذهب الفراء والزمخشري في باب التوكيد، ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به.

**ص: وهو عند التجرد منوي الإضافة فلا تدخل عليه أل، وشذّ تنكيره وانتصابه حالاً.**

ش: وهو يعني كلاً عند تجرده من الإضافة لفظًا منوى الإضافة معنى فلذلك لم تدخل عليه أل؛ لأنه لا يجمع بين أل والإضافة في غير المواضع المستثناة، وقد اعتذر الزجاجي في جعله عن إدخاله أل على كل وبعض، وشذ تنكيره وانتصابه حالاً فيما حكى أبو الحسن، وعلى هذا لا يمتنع إدخال أل، واختلف النحويون في كل وبعض فمذهب سيبويه[3] والجمهور: أنتما معرفتان تعرف بنية الإضافة، وقالوا: مررت بكل قائمًا وبعض جالسًا، وذهب الفارسي[4] إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفًا وثلثًا وسدسًا معارف؛ لأنها في المعنى مضافات وهي نكرة بإجماع، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده كقوله:

اقبْ من تحت عريض من عل[5]

وقد لا تريده كقوله:

حطه السيل من عل[6]

ووجدناهم يجيبون بالحال من كل وبعض كثيرًا فدل على أن العرب لحظت المضاف إليه فيهما ولم تلحظه فيما ذكر.

**ص: ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره إن أضيف إلى نكرة، وإن أضيف إلى معرفة فوجهان.**

---

(١) قيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في المساعد / ٣٤٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٤٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٦.
(٤) الارتشاف ٢/ ٥١٦.
(٥) شطر بيت من الرجز وهو لأبي النجم في الكتاب ٣/ ٢٩٠.
(٦) جزء من عجز بيت وتمامه: مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩.

ش: مثال اعتبار المعنى في المضاف إلى نكرة: كل رجلين أتياك مكرمان، وكل رجال أتوك مكرمون، وكل امرأة أتتك مكرمة، وكلا امرأتين أتياك مكرمتان، وكل نساء أتينك مكرمات فاعتبار المعنى في جميع ذلك لازم فأما المضاف إلى معرفة ففيه وجهان: اعتبار المعنى واعتبار اللفظ فمن اعتبار المعنى قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] و ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٣] ومن اعتبار اللفظ ﴿ فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [العنكبوت: ٤٠] و ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤] وسوى المصنف في الشرح[1] بين المضاف إلى معرفة نية وبين المضاف إلى معرفة لفظًا في جواز الوجهين، والمسموع في المضاف إلى معرفة لفظًا مراعاة اللفظ كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ [مريم: ٩٥] و ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم: ٩٣] ولا يكاد يوجد في لسان العرب: كلهم يقومون وكلهن قائمات. وإن كان ذلك موجودًا في تمثيل كثير من النحاة.

ص: وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تثنيته، ويتعين في نحو: كلانا كفيل صاحبه.

ش: بالأجود جاء القرآن. قال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ [الكهف: ٣٣] وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما ::: قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[2]

وإنما تعين الإفراد في نحو: كلانا كفيل صاحبه؛ إذا لو ثنى الخبر فقيل: كلانا كفيلاً صاحبه؛ لزم الجمع بين تثنيته وإفراده في خبر واحد، وفي الإفراد السلامة من ذلك وكان متعينًا؛ ولأن إضافة كفيل إلى صاحبه وهو مضاف إلى ضمير كلا بمنزلة تثنيته، فلو ثنى لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرتين. قاله المصنف[3]، وعلل غيره منع التثنية بأنه يلزم من ذلك ألا يكون أحدهما كفيلاً للآخر؛ بل كلاهما معًا يكونان كفيلي صاحبهما، والمقصود الإخبار بأن كل واحد منهما كفيل للآخر، وضابطه أنه متى كان كل واحد منهما محكومًا عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث تعين الإفراد كقول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته[4]

وكقوله: كلاهما محب للآخر وكلتاهما مكرمة للأخرى.

**فصل: ما أفرد لفظًا من اللازم للإضافة معنى إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف؛ لم يغير الحكم، وكذا لو عكس هذا الآخر.**

ش: مثال ما نوى تنكيره قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ::: أكاد أغص من الماء الحميم[5]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦.
(٢) قيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٦.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وأعن إذا منا الشد غاليا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٠.
(٥) قيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في التصريح ٢/ ٥٠.

ولو كان في موضع الجر لكسر كقراءة من قرأ ﴿ من قبلِ ومن بعدِ ﴾ [الروم: ٤] [1] أي أولاً وآخرًا ، وجعل بعضهم قبلاً معرفة والتنوين عوضًا من المضاف إليه فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض ، ومثال ما نوى من لفظ المضاف إليه قول الشاعر:

ومن قبلُ نادى كل مولى قرابة ::: فما عطفت مولى عليه العواطف [2]

كذا رواه الثقات بكسر اللام ، وحكى الفراء في معانيه أن من العرب من يقول: من قبل بالخفض وحذف التنوين للإضافة ، وكذلك في النصب ، وحكى الكسائي [3]: أفوق نام أم أسفل على تقدير: أفوق هذا نام أم أسفل منه ، ومثال ما عوض منه تنوين كل وأي في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] و ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] وكذلك في نحو: حينئذ ، ومثال ما عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف قول الراجز:

قول وبعد كل قول يهتم ::: حمد الإله وهاب النعم [4]

وعبر بعامل لا بمضاف ليدخل ما المعطوف غير مضاف نحو: "إن أحدكم ليفتن في قبره مثل أو قريبًا من فتنة الدجال" [5] وقول الشاعر:

بمثل أو أنفع من ويل الديم ::: علقت آمالي فعمت النعم [6]

أي: مثل فتنة ومثل ويل الديم ، وقوله: "لم يتغير الحكم بمعنى أنه تبقى حالة من إعراب أو بناء فما كان معربًا ، فهو على بنائه كإذ في حينئذ ، وزعم الأخفش أن كسرتها إعراب ؛ لأنه إنما بني للإضافة فلما زالته أعرب ، وهو مردود بأوجه تقدمت في الظروف ، وقوله: "وكذا لو عكس هذا الآخر" بمعنى أن يعطف مضاف قد حذف ما أضيف إليه ليقدم اسم عامل في مثل المحذوف ، ومن شواهد قول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: "غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني" [7] هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين ، والأصل: أو ثماني غزوات ، ومنه قول الشاعر:

فلس ذود أو ست عوضت منها ::: مالة غير أبكر وإفال [8]

فهذا عكس قولهم: قبل وبعد كذا ، وقطع الله يد ورجل من قالها . وذهب ابن عصفور في تخريج هذا ونحوه إلى أن التقدير: قطع الله يد من قالها ورجله فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه .

ص: وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه، ولم يثبت التنوين ولا العطف؛ بني المضاف على

---

(١) وانظر معجم القراءات ٥/ ٦٤ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٨ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٨ .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٧ .
(٥) الناج الجامع للأصول ١١/ ٤٥٠ .
(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٥٢ .
(٧) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة برقم: ١٢١١ .
(٨) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠ .

**الضم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى.**

ش: أي إذا انقضت هذه الأشياء الأربعة؛ بني المضاف على الضم كقوله تعالى: ﴿ لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ﴾ [الروم: ٤] [١] وابدأ بهذه أوّلاً.

وعلة بنائها شبهها بالحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها، وقال المصنف في علة بنائها ما ملخصه: أنها أشبهت الحروف لفظًا لجمودها إذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها فكان مقتضى هذا الشبه أن تبنى؛ لأنها أشبهت الأسماء التامة الدلالة بأن أضيفت إضافة صريحة، وإضافة في حكم الصريحة، وبأن جردت تجريدًا صريحًا قصدًا للتنكير فوافقتها في الإعراب فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه؛ أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت، وفي البسيط: وإذا بنيت فهي معارف؛ لأنك لا تذكرها حتى يتقدمها كلام أو شيء واقع فتقول: كان هذا من قبلُ أي من قبل ذلك، وقال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد: قبل كل شيء.

**مسألة**: إذا تونت هذه لغايات إصرارًا فمختار أبي عمرو وأصحابه تنوينه مرفوعًا، وعليه قوله:

**فما شربوا بعدٌ على لذة خمرًا** [٢]

واختار الخليل وأصحابه النصب كقوله:

**فساغ لي الشراب وكنت قبلاً** [٣]

وقوله: إن لم تشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى. قال في الشرح [٤]: وذلك بعض ما تلزمه الإضافة معنى يشبه الأسماء التامة الدلالة بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكره استعماله غير مضاف كثلث وربع ومثل وشبه، ولا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تنو. انتهى.

واعترض عليه في ذكر مثل في هذه الأسماء؛ لأنها لازمة للإضافة لفظًا ومعنى؛ ولذلك لحن بعض الأدباء في قوله:

**ومثلك من يملك الناس طرًا ::: على أنه ليس في الناس مثل** [٥]

أما قول الشاعر:

**لغرمه مأمور مطيع وآمر ::: مطاع فلا يلقى لغرمهم مثل** [٦]

فشاذ لا يسوغ لمولد استعماله.

**فصل: تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل.**

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٥/ ٦٤.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: ونحن قتلنا الأسد أسد خفية، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٠١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شرح التسهيل.
(٥) البيت من المتقارب، ولم أعثر عليه.
(٦) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.

ش : المبهمة تعم ما لا يختص بوجه ما كوقت وحين ومدة وزمان ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية ، واحترز بقوله: غير المحدودة مما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر . قال في الشرح[1]: واحترزت بصريحة من دلالة النهار على اثنتي عشرة ساعة فإن ذلك لا يستحضر بذكر النهار كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر "الأسبوع" وكاستحضار عدد أيام الشهر بذكر"شهر" فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من دلالة صريحة على عدد فيضاف إليها زمن وأزمان ويوم وأيام وليلة ولياليِ وغداة وعشية وعصر وأشباهها ، ولا يضاف إليها يومان ولا ليلتان ولا أسبوع ولا شهر ؛ لأن أصل المضافات إلى الجمل إذ وإذا فأجرى مجراهما من أسماء الزمان ما سواهما في الإبهام أو قاربهما لا ما باينها من أسماء الزمان كيومين .

وأجاز ابن كيسان إضافة يومين إلى الجملة ، والصحيح المنع لعدم السماع ، ونص كثير من المغاربة على جواز إضافة نحو: أسبوع وشهر وعام وسنة ، ونصّ غيرهم على المنع كالمصنف وقوله: "تضاف أسماء الزمان" يشمل ما نصب على الظرفية وما استعمل غير ظرف فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو مجرورًا ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥] وفي البسيط: إن توسعت في الظرف ؛ لم يجز إضافته ؛ لأنه اسم حينئذ ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل . انتهى . وليس بصحيح لورود السماع به .

**ص: فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة، وجوازًا راجحًا إن لم تلزم، وصدرت الجملة بفعل مبني فإن صدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء خلافًا للبصريين.**

ش : أشار بقوله: فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة ، إلى إذ وإذا ، وتقدم الكلام عليها في باب الظروف ، وبقوله: وجوازًا راجحًا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبني "إلى نحو قوله:

**على حين عاتبت المشيب على الصبا**[2]

وشمل قوله: "بفعل مبني" الماضي كما مثل ، والمضارع المبني كقول الشاعر:

**لأجتذبن منهن قلبي تحلمًا ::: على حين يستصبين كل حليم**[3]

يروى بينا حين وهو مضاف إلى يستصبين . أنشده المصنف في الشرح[4] ، ومن ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه ، وقرع على مذهب البصريين في المضارع المعرب ؛ لم يجز عنده إلا الإعراب ، والبيت حجة عليه ، وقوله: "فإن صدرت باسم أو فعل معرب ؛ جاز الإعراب باتفاق" مثال المصدرة باسم قوله:

**تذكر ما تذكر من سليمى ::: على حين التراجع غير دان**[5]

---

(١) ٣/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: وقلت ألما أصح والشيب وازع ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٩ .
(٣) قيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٧ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ .
(٥) قيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦ .

٧٦٠ ـــــــ

ش: مقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز إضافة اسم زمان إلى جملة اسمية مستقبلة في المعنى؛ بل لا يكون المستقبل إلا فعلية عملاً على إذا فلا يقال: أتيتك حين زيد ذاهب كما لا يقال: أتيتك إذا زيد ذاهب؛ لأن إذا يمتنع دخولها على جملة اسمية، والأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إذ في الماضي فإنها في المستقبل وغيرهما تبع لها. قال المصنف[1]: والصحيح جواز ذلك على قلة بمعنى إضافة إذا وإضافة ما حمل عليها للجملة الاسمية وتقدم الكلام على ذلك في الظروف، والجواز مذهب الأخفش، ومما ظاهره الاستقبال والجملة اسمية قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ [غافر: ١٥، ١٦].

تنبيه: الظاهر أن الإضافة في هذا الباب تفيد التعريف، وفي البسيط: قد يقال: لا تفيده؛ لأن الجمل نكرات، وقد يقال: إن الجمل مقدرة بتقدير المصدر فتفيده.

ص: وقد تضاف آية بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجردًا أو مقرونًا بما المصدرية أو النافية

ش: مثال المجرد قول الشاعر:

ألكني إلى سلمى بآية أومأت ::: بكف خضيب تحت كف مدرع[2]

ومثال المقرون بما المصدرية قول الشاعر:

ألا من مبلغ عني تميمًا ::: بآية ما تخون الطعاما[3]

ومثال المقرون بما النافية:

ألكني إلى قومي السلام رسالة ::: بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا[4]

واحترز بالمتصرف من غير المتصرف كعسى وليس فلا تضاف إليه، وجاء أيضا إضافتها إلى الجملة الاسمية أنشد الفراء:

بآية الخال منها عند برقعها ::: وقول ركبتها قض عن تنبيها

ومذهب سيبويه أن إضافة آية إلى الفعل تطرد في الكلام وفي الشعر، ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد، وذهب ابن جني أن ذلك ليس إضافة إلى الفعل، وإنما هو على حذف ما المصدرية، والتقدير في قوله:

بآية تقدمون الخيل شعثًا[5]

بآية ما تقدمون وهو خلاف مذهب سيبويه، ورد المصنف بقول الشاعر:

بآية ما كانوا ضعافًا ولا عزلا[6]

قال: لأن تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع، قال غيره: ولم يصرحوا بالمصدر قط فلم

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨.
(٢) قيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٣.
(٣) قيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في الدرر ٢/ ٦٣.
(٤) قيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في الدرر ٢/ ٦٤.
(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه: كأن على سنابكها مداما، وهو للأعشى في الدرر ٢/ ٦٣.
(٦) سبق تخريجه.

٧٦٢ ـــــــ

واذهبوا بذى تسلمون ، واذهبن بذى تسلمن ، وإضافة ذي إلى الفعل أشذ من إضافة آية وريث ولدن ، وإن كان في الجميع شذوذ .

**ص: وعود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر.**

ش : لما كان المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر معناها لم يعد منها ضمير المضاف إليها كما لا يعود من المصدر فإن سمع ذلك ؛ يعد نادرًا كقوله:

وتسخن ليلة لا يستطيع ::: نباحًا بها الكلب إلا هريرا[1]

وقول الآخر:

مضت سنة لعام ولدت فيه ::: وعشر بعد ذلك وحجتان[2]

قال في الشرح: وهذا مما خفي على أكثر النحويين ؛ ولذلك قال ابن السراج: لو قلت أعجبني يوم قمت فيه امتنعت الإضافة ؛ لأن الجملة حينئذ صفة ، ولا يضاف موصوف إلى صفة . انتهى .

وقال الكوفيون: إن كان الضمير قبل تمام الجملة ؛ لم يجز أن يضاف إليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] أو آخر الجملة ، جاز أن تكون مضافة ، وأن تكون صفة على حسب ما تقدر فإن عمل في الظرف الكلام فالجملة صفة ، وإن قدرته من كلام آخر ؛ كانت مضافا إليها لخلوها من الضمير .

**ص: ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة ما لم يشبه تام الدلالة.**

ش : المراد بذلك: غير وبين ودون وشبهها من الأسماء التي لا يتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف بأل والتثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء لكنه ألغى في الإضافة إلى معرب فاعتبر في الإضافة إلى مبني قصد المشاكلة ، وبعضها أحق بالبناء من بعض لكونه أزيد منه مناسبة كما ترى في غير من وقوعها موقع إلا ، وموقع لا نحو: قاموا غير زيد ، وزيد غير بخيل ولا جبان ، وحكى الفراء أن بعض بني أسد وقضاعة يبنون غير على الفتح إذا وقعت موقع إلا . تم الكلام قبلها أو لم يتم نحو: ما قام أحد غيرك ، وما قام غيرك ، وأنشد الكسائي:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ::: حمامة في غصون ذات أو قال[3]

ومن شواهد بناء دون قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] ففتح نونه وهو في موضع رفع بالابتداء ، ومن بناء بين قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: ٥٤] ففتح النون وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، ومثله قول الشاعر:

ولم يمنعك السيل المخالف بينها ::: أخا لأى ومأثورة الهند[4]

كذا ضبطه من يوثق بضبطه ففتح النون وأجرى قوم - منهم الزمخشري وابن عصفور - مثلاً

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى في الدرر ١/ ١٨٩ .
(٢) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الجعدي ، وللنمر بن تولب في الدرر ١/ ١٨٩ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٨٨ ، ١٨٩ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٢ .

مجرى غير في جواز البناء عند الإضافة إلى مبني ، واستشهد بقراءة الحرميين والصريحين وحفص: ﴿ إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾[1] [الذاريات: ٢٣] ، بفتح اللام على أنه نعت خبر إن ، وقراءة بعض السلف: ﴿ أن يصيبكم مثلَ ما أصاب قوم نوح ﴾[2] [هود: ٨٩] ويقول الشاعر:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[3]

على أن مثلهم مبتدأ . قال المصنف[4]: ولا ينبغي لمثل أن يجري مجرى غير ؛ لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه ؛ فقد خالفه لمشابهة التام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه ، وكل ما استشهدوا به على البناء مخرج على الإعراب أحسن تخريج فيحتمل أن يكون حق في الآية اسم فاعل من حق يحق قصر نحو: بر في بار ، ومثل حال من الضمير المستكن فيه ، وأما مثل ما أصاب فمنصوب على المصدرية ، وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله تعالى في قوله: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ [هود: ٨٨] وأما إذا ما مثلهم بشر فتقدم الكلام عليه في فصل ما الحجازية .

قال المصنف[5]: وإنما يحتاج إلى هذا إذا سلم بناء غير وما بعده في المواضع المذكورة ، وهو وإن كان أشهر من بناء "مثل" ضعيف عنده ؛ لأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أن يكون سبب بناء ؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء . قال: فيخرج قول بني أسد وقضاعة: ما جاء غيرك بفتح الراء على أن يكون المراد: ما جاء أحد غيرك فينصب غيرك على الحال أو الاستثناء ، وسوغ حذف الفاعل أنه بعد نفي العموم فيه مقصود ، وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله عليه السلام: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[6] أي: ولا يشرب الشارب ، ومن وقوعه بعد النهي قراءة هشام: ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ﴾[7] [آل عمران: ١٦٩] ، أي: ولا يحسبن حاسب ، وعلى هذا يحمل قوله: غير أن نطقت

أي: مانع غير أن نطقت ، وأما: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] فعلى حذف الموصوف أي صنف دون ذلك ، وعلى هذا يحمل قوله: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤] أي: حول بينهم ، وقول الشاعر:

المخالف بينها[8]

فحذف الموصوف . هذا كلامه في الشرح وفيه اختصار .

---

(١) وانظر: الإنصاف ٣٩٩ .
(٢) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٣٢ .
(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، وهو في ديوانه ١/ ٢٢٣ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣ .
(٦) رواه البخاري في كتاب المظالم والغصب وباب النهبي بغير إذن صاحبه برقم: ٢٤٧٥ .
(٧) وانظر الإتحاف ١٨٢ .
(٨) جزء من بيت من الطويل ، والبيت بتمامه: ولم يترك النبل المخالف بينها أخا لأخ يرجى ومأثورة القد ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٥ .

فصل: يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتًا إليه ومطرحًا، ومعرب بإعرابه المضاف إليه قياسًا إن امتنع استبداده به، وإلا فسماعًا.

ش: ومثال حذفه ملتفتًا إليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ [النور: ٤٠] فإن الأصل: كذى ظلمات فحذف والتفت إليه فذكر الضمير، ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿ فجعلناها حصيدًا كأن لم يغن بالأمس ﴾ [يونس: ٢٤] [1] أي: فجعلنا زرعها، ومنه قول حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم ::: بردي يصفق بالرحيق السلسل[2]

أراد ماء بردي فحذف ملتفتًا إليه فذكر، ولولا ذلك لقال: تصفق؛ لأن بردي اسم مؤنث، ومثاله حذفه مطرحًا قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية، ولو التفت إليه هنا لقيل: الذين كنا فيهم، وهذا هو الأكثر، وهو أن تجرى الأحكام على لفظ ما قام مقام المحذوف لا على المحذوف، واحترز بقوله: "للعلم به" مما لا دليل عليه عند حذفه فلا يجوز حذفه. قال بعضهم: إلا في ضرورة كقوله:

قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر[3]

يريد هو ابن هوبر، وإنما علم هذا من غير البيت وحذف المضاف بشرط العلم على ضربين: قياس وسماعي، وذلك أن القائم مقام المضاف في الإعراب إما أن يمتنع استبداده بذلك الإعراب في المعنى، أو يصح استبداده فيه فإن امتنع؛ فهو القياس نحو: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة، ومنه: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشروبًا، وإن صح استبداده فهو السماعي كقوله:

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي[4]

يريد: لا تلمني يا أبا عتيق، ومنه قوله:

أي: كأحر مثل عاد، لأن المراد عاقر الناقة، وهو من ثمود، ومن مستحسن هذا النوع قوله:

فدقت وجلت واستكرت وأكملت ::: فلو جن إنسان من الحسن جنت[5]

أراد: فدق خصرها، وجلت عجيزتها، واستكرت قامتها فأكملت محاسنها، وأجاز أبو الفتح: جلست زيدًا على تقدير: جلوس زيد. قال المصنف[6]: ولا أرى ذلك؛ لأن المعنى لم يتعين لاحتمال أن يراد إلى زيد.

ص: وقد يخلفه في التنكير إن كان المضاف مثلا.

ش: مثال ذلك: مررت برجل زهير أي مثل زهير فحذف لفظ مثل، ونوى معناه فجرى مجراه

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٦٩.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦.
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: عشية فر الخارثيون بعدما، وهو لذي الرمة في الدرر ٢/ ٦٤، ولم أقع عليه في ديوانه.
(٤) صدر بيت من الخفيف وعجزه: إن بي يا عتيق ما قد كفاني وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٣٥.
(٥) البيت من الطويل، وهو للشنفرى الأزدي في البيان والتبيين ٣/ ١٤٥.
(٦) لم أجد هذا النص في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٧.

ما نوى فيه معناه ولذلك نعت به النكرة ، ومثله قولهم: تفرقوا أيادي سبأ .

فجعلوه حالاً ، وإن كان مضافًا إلى معرفة ؛ لأن فيه مثل ، وروى الثقات ياء أيادي بالسكون مع أن الموضع نصب ولكن خففت للتركيب .

**ص: وقد يحذف مضاف ومضاف إليه ويقام ما أضيف إليه الثاني، أما ما أضيف إليه صفة الثاني محذوفة مقام ما حذف.**

ش : فهاتان مسألتان مثال الأولى قوله تعالى: ﴿ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كدوران عين الذي ، ومثال الثانية قوله:

**ولا الحجاج عيني بنت ماء ::: تقلب طرفها حذر الصقور**[1]

يريد: ولا الحجاج صاحب عين مثل عين بنت ماء فحذف المضاف والمضاف إليه وصفة الثاني وأقام المضاف إليه صفة الثاني المحذوفة مقام ما حذف .

**ص: وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع.**

ش : مثاله قول الشاعر:

**أبين إلا اصطياد القلوب ::: بأعين وجرة حينا فحينا**[2]

التقويم: بمثل أعين ظباء وجرة فهذه أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها ، إلى ثالثها ، وثالثها إلى رابعها فحذف الأول والثالث ، وبقي الثاني والرابع قائمين مقامهما ، ومثله قول الراجز:

كمثل التي قامت تسبح سؤرها[3]

أراد: تسبح ذا سؤر كلبها .

**ص: وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى رابع عن الثاني والثالث.**

ش : مثاله قوله: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول فحذف الثاني والثالث واستغنى بالأول والرابع .

**ص: ويجوز الجر بالمضاف محذوفًا إثر عاطف متصل أو منفصل بلا مسوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى.**

ش : مثال المتصل قولهم: ما مثل أبيك وأخيك يقولون ذلك ، وقول الشاعر:

**أكل امرئ تحسبين امرءًا ::: ونار توقد بالليل نارا**[4]

ومثال المنفصل بلا قولهم: "ما كل سوداء تمرة ، ولا كل بيضاء شحمة ، وقول الشاعر:

**ولم أر مثل الخير يدركه الفتى ::: ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع**[5]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لإمام بن أقرم النميري في المساعد ٢/ ٣٦٥ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٩ .

(٣) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: وقالت حرام أن يرجل جارها ، وهو بلا نسبة في شرح المساعد ٢/ ٣٦٥ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٥ .

والجر في هذا النوع بالشرط المذكورة مقيس فظن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام ، وليس ذلك شرطًا ؛ بل يجوز مع عدمها كقوله:

كل مد في رهطه ظاهر العز ::: وذي غربة وفقر مهين[1]

وما خلا ما قيد به المقيس ؛ فهو يسمع ولا يقاس عليه كما سيأتي .

**ص: وربما جر المضاف المحذوف دون عطف، ومع عاطف مفصول بغير لا.**

ش : مثال ذلك دون عطف قولهم: مررت بالتيمي تيم فلان بالخفض . قال المصنف[2]: على تقدير: أحد تيم فلان . حكاه الفارسي ، وأجاز غيره أن يكون بدلاً على حذف مضاف تقديره: تيمي تيم عدي ، وقال السيرافي: الخفض على إضمار من التقدير: من تيم عدي ، وذهب الكوفيون إلى أن موضع ياء النسب جر ؛ ولذلك خفض عندهم: تيم عدي فتيم عندهم بدل من الياء ، وقالت العرب: رأيت التيمي تيم عدي ، وتيم قريش ، ورأيت العبدي عبد مناف فالنصب والخفض في كل قبيلة يكون فيها اشتراك ويقدم وجه الجر ، وقال أبو القاسم الزجاجي في المسائل الطبرية: يختار الكوفيون فيه الخفض وليس يمتنعون من إجازة نصبه ، فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا ألبتة . قال السيرافي: ومن نصب أضمر أعني ، وفيه قلق ، والرفع أقلق ، ومن الجر بالمحذوف دون عطف قوله:

رحم الله أعظما دفنوها ::: بسجستان طلحة الطلحات[3]

أي: أعظم طلحة ، وحكى الكسائي: أطعمنا لحمًا سمينا شاة ذكحوها أي: لحم شاة ، وجاء في الشعر هذا نظائر كقوله:

الآكل المال اليتيم بطرًا ::: يأكل نارًا ويصلى سقرا[4]

أراد الآكل المال مال اليتيم ، فحذف البدل ونوى لفظه ، وأجاز الكوفيون القياس على هذا ، فأجازوا يعجبني ضربٌ زيد أي ضرب زيد ، ولم يجزه البصريون ؛ بل حملا ما ورد على الشذوذ ، ومثال ذلك مع عاطف مفصول بغير لا قراءة عاصم ابن جماز: ﴿ والله يريد الآخرة ﴾[5] [الأنفال: ٦٧] ، قدره المصنف[6]: عرض الآخرة .

**فصل: يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعف.**

ش : فمن القوي قول الشاعر:

كناحت يومًا صخرة بعسيل[7]

وقول الآخر:

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٣) البيت من الخفيف ، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠ .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٥) وانظر معجم القراءات ٢/ ٢٦٤ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٧١ .
(٧) عجز بيت من الطويل وصدره: فرشني بخير لا أكونن ومدحتي ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٣٦٨ .

٧٦٨ ـــــــ

أراد: كأن برذون زيد يا عصام، ومثال الفصل بالنعت قول الشاعر:

نجـوت وقـد بـل المـرادي سـيفه ::: مـن ابـن أبي شـيخ الأبـاطح طالب[1]

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ومثال الفصل بفعل ملغي ما أنشد ابن السكيت من قول الشاعر:

بأي تراهم الأرضين حلوا[2]

أراد: بأي الأرضين تراهم.

ص: وإن كان المضاف مصدرًا؛ جاز أن يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله.

ش: مثال ذلك نظمًا قوله:

فزججتها بمـزجـة ::: زج القلـوص أبي مـزاده[3]

وقول الآخر:

فـإن يكـن النـكاح أحـل شـيء ::: فـإن نكاحهـا مطـر حـرام[4]

أنشده ثعلب بجر مطر، وهو اسم رجل، وليس هذا فعل مضطر، وقد ورد في ذلك أبيات أخرى، ومثاله نثرًا قراءة ابن عامر رضي الله عنه: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم﴾[5] [الأنعام: ١٣٧]، بنصب الأولاد وجر الشركاء وهي ثابتة بالتواتر فلا التفات لكلام من تكلم فيها، والصحيح جواز ذلك في النثر لهذه القراءة، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر، وحكى في النهاية عن الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام، وتوجيه هذه القراءة في قياس النحوي وذلك أنها اشتملت على فصل يفصله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ويحسن ذلك في ثلاثة أمور:

**أحدها**: كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

**والثاني**: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

**والثالث**: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، ولو لم يستعمل العرب الفعل المشار إليه؛ لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا؛ فاستحق غير الأجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقًا، وأيضًا فقد فصل في قول النبي ﷺ: «فهل أنتم تاركو لي صاحبي»[6] بالجار والمجرور، والمضاف فيه اسم الفاعل مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ففصل بالمصدر لخلوه، والضمير أسهل وأحق بالجواز؛ ولذلك نظائر.

قلت: ذاك وكثرت نظائر هذا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ٢/ ٦٧.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أالدهران أم عـفوا الكفارا، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٦٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٣.

(٥) وانظر معجم القراءات ٢/ ٣٢٢.

(٦) سبق تخريجه.

ص: وربما فصل بالاختيار في اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر، أو جار ومجرور.

ش: مثال الأول قراءة بعض السلف: ﴿ فلا تحسبن الله مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾[1] [إبراهيم: ٤٧]، ففصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر، ومثال الثاني: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[2] وقد تقدم، وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في النثر. حكى الكسائي: هذا غلام - والله - زيد.

فصل: الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرًا في المثنى مطلقًا، وفي المجموع على حده غير مرفوع، وفيما سواهما مجرورًا، ومقدرًا فيما سوى ذلك.

ش: المضاف إلى ياء المتكلم إن كان مبنيًا قبل الإضافة كلدن وخمسة عشر؛ استصحب بناؤه، وإن كان معربًا قبل النداء؛ فثلاثة أقسام: مثنى ومجموع على حدة وما سواهما، وأما المثنى فيستصحب إعرابه ظاهرًا فتقول: قام غلاماي، ورأيت غلاميّ ومررت بغلاميّ. وما ذكره من الخلاف فيه قبل الإضافة؛ جاز بعد الإضافة إلى الياء، وأما المجموع على حد المثنى فيستصحب إعرابه - أيضًا - ظاهرًا في النصب والجر نحو: رأيت ضاربيّ ومررت بضاربيّ، وأما الرفع فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء فيصير لفظه كلفظ النصب والجر ويجري فيه الخلاف المذكور من قبل الإضافة، وزعم ابن الحاجب - وتبعه المصنف هنا - أن إعرابه حالة الرفع بالحرف المقدر، وكما أن الحركة تقدر؛ كذلك يقدر الحرف، وهذا لا تحقيق فيه، وأما غير المثنى والمجموع على حده؛ ففيه أربعة مذاهب:

**أحدها**: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة بالحركات المقدرة لشغل آخره بالحركة التي يقتضيها المتكلم.

**والثاني**: أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري[3].

**والثالث**: مذهب ابن جني[4]: أنه لا معرب ولا مبني، والاسم لا ينحصر عنده في معرب ومبني؛ بل له حالة هذا.

**والرابع**: ما ذهب إليه المصنف من أنه معرب بحركة مقدرة في رفعه ونصبه وبالكسرة الظاهرة في جره. قال[5]: هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى؛ فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه. قال الشيخ أبو حيان: ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب.

ص: ويكسر متلوها إن لم يكن حرف لين يلي حركة.

ش: أي: ويكسر متلو الياء كقولك في غلام: غلامي بكسر الميم وهو متلو الياء، واحترز بقوله: "إن لم يكن حرف لين يلي حركة" من نحو: داعي، ومولى فتقول: داعيّ ومولايّ، واحترز

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٤٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.
(٤) المساعد ٢/ ٣٧٣.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.

بقولـه: "يـلي حـركة" مـن نحـو: ظـبي ودلـو فإنه يكسر كالصحيح . قال في الشرح[1]: وتجري هذه الكسـرة مجرى كسـرة الإعـراب في أنهـا تظهر في الحرف الصحيح والجاري مجراه ، وتقدر في المعتل الـذي لا يجـرى مجرى الصحيح ، ويتبعها ما قبلها في نحو: مررت بابنمي ونظرت إلى فمي في لغة من أتبع في نحو: نظرت إلى قمه .

**ص: وتفتح الياء أو تسكن.**

**ش :** يعني بعد الحرف المكسور ، وعلم من الإطلاق جواز الأمرين في نداء وغيره . قال بعضهم: والفـتح هـو الأصـل ، والإسكان هو الأكثر ، وقيل: الإسكان هو الأصل وجمع بينهما بأن الإسكان هـو الأصـل لـلأول ؛ لأنـه أصل كل مبني ، والياء مبنية ، والفتح أصل ثان ؛ لأنه أصل ما بني ، وهو على حرف واحد .

**ص: وإن نودى المضاف إليها إضافة تخصيص؛ جاز أيضًا حذفها وقلبها والاستغناء عنها بالفتحة.**

**ش :** احـترز بقولـه: "إضـافة تخصـيص" من نحو: يا مكرمي ، وأنت تريد الحال والاستقبال فإن إضـافته إضـافة تخفـيف ، والياء في نية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فتشبه بياء قاضٍ فتشاركها في الحـذف فـلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون ، وهذا تقييد لما أطلقه النحويون ، وفي المجـالس لثعلـب: يا غلام قيل: تسقط الياء منه ، ويا ضاربي قيل: لا تسقط الياء منه وذلك فرق بين الاسم والفعل . انتهى .

وذكـر في النهاية أنه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل لمعنى الحال والاستقبال ، وقولـه: "جاز أيضًـا" يعني مع الوجهين السـابقين - وهما الفتح والإسكان - فيكون في النداء خمسة أوجه ، وقولـه: "والاسـتغناء عـنها" الضـمير للألف ، وهذا الوجه أجاز الأخفش والمازني والفارسي فتقول: يا غلامَ بالفتح تريد: يا غلامًا ، ونقل عن الأكثرين منعه .

**ص: وربما وردت الثلاثة دون نداء.**

**ش :** يعـني بالـثلاثة حـذف الـياء وقلبها ألفًا ، والاستغناء عن الألف بالفتحة فمن الحذف قولـه تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ ﴾ [الزمر: ١٧] فيمن حذفها وصلاً ووقفًا ، ومن القلب قولـه:

**أطـــوف مـــا أطـــوف ثم آوي ::: إلى أمـــا ويـــروى النقـــيع[2]**

ومن الاستغناء بالفتحة قولـه:

**ولســت بـــراجع مـــا فـــات مـــني ::: بـــلهف ولا بليـــت ولا لـــو اني[3]**

وقـال في الـنهاية: أجـاز المازني في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفًا فأجاز قام غلاما . حكاه عنه ابن السراج في الأصول . انتهى .

وقال ابن عصفور: هذا في الضرورة .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٢) البيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز في الدرر ٢/ ٦٩ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٢ .

ص: وقد يضمر فيه ما قبل الياء المحذوفة، وتنوي الإضافة.

ش: مثاله بعض القراء: ﴿ قال ربُّ السجن ﴾ [يوسف: ٣٣] [١] بالضم ونية الإضافة، وكذلك حسن حذف النداء، ولو لم تكن الإضافة منوية؛ لكان مثل قولهم: افتد مخنوق، وهو قليل بخلاف الاستغناء بنية الإضافة فإنه كثير فالحمل عليه أولى، وقرئ أيضًا: ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾ [الأنبياء: ١١٢] [٢] بضم الباء. قال الأستاذ أبو علي: وهذا إذا لم يلتبس يعني بالمنادى المقبل عليه، وقال خطاب في هذه اللغة: إنها قليلة رديئة، وعلل بأنه يلتبس المضاف بغيره، وفي النهاية: من قال: يا غلامُ بضم الميم؛ إنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة كقولك: يا رب ويا قوم فلما كانوا يضيفونه كثيرًا جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهي في يا رجل إذا قصدت رجلاً بعينه، وقال ابن هشام اللخمي: يا غلامُ أقبل لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضم فيما ترك فيه الإضافة فيما كثر حتى إذا ضممته؛ علم أن المراد فيه الإضافة، وقول المصنف: وقد يضم فيه يعني في النداء، وأما الضم في غير النداء نحو: ياغلام، وأنت تريد الإضافة وقول المصنف: وقد يضم فيه يعني في النداء، وأما الضم في غير النداء نحو: يا غلام، وأنت تريد الإضافة فأجاز أبو عمرو وغيره على قلة، واستدلوا بقوله:

إنما أهلك مالُ[٣]

يريد مالي، ورده أبو زيد الأنصاري، وتأول ما استدل به أبو عمرو.

ص: وتفتح في الحالين بعد حرف اللين التالي حركة.

ش: يعني بالحالين: حال النداء، وحال غير النداء، وحرف اللين يشمل الألف والواو والياء، واحترز بقوله: "التالي حركة" من نحو: ظبي ودلو. فإذا قلت: ظبي ودلوي؛ جاز في الياء الفتح والسكون كما تقدم، ومثال فتحها فيما ذكر: ﴿ فَمَنْ تبعَ هُدَايَ ﴾ [البقرة: ٣٨] و ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وفي الحديث: "أو مخرجي هم"[٤]

ص: ويدغم فيها إن كان ياءً أو واوًا.

ش: يدغم حرف اللين في الياء إن كان ياءً أو واوًا يعني: بعد قلب الواو ياء فتقول في قاض وابنين ومصطفين وعشرين. هذا قاضيٌ وابنيٌ ومصطفيٌ وعشريٌ، كما تقول في النصب والجر بقلب الواو ياء ثم تدغمها في ياء المتكلم، وإن كان ما قبل الواو مضموما يكسر؛ لتصح الياء.

ص: وإن كان ألفًا لغير تثنية؛ جاز في لغة هذيل القلب والإدغام.

ش: يعني قلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم رفعًا ونصبًا وجرًا، وذكر سيبويه هذه اللغة، ولم ينسبها إلى هذيل بل ذكرها عن ناس من العرب لم يعينهم، ونسبها صاحب التمهيد والمصنف لهذيل، وحكاها عيسى بن عمرو عن قريش وهي في شعر أبي الأسود. والمنخل اليشكري، وقرأ

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٦٨.

(٢) وانظر: معجم القراءات ٤/ ١٥٦.

(٣) جزء من عجز بيت من الوافر، وتمامه: فربي إنما خطئي وصوبي علي، وهو لأوس بن غلفاء في خزانة الأدب ٨/ ٣١٣.

(٤) رواه البخاري في بدء الوحي برقم ٣.

الحسن: ﴿ يا بشرى ﴾ (يوسف: ١٩) [١] وإنما قال جاز ؛ لأن هذيلاً لا يحتمون هذا الوجه بل يجوز عندهم إقرار الألف كالجماعة ، واحترز عن ألف التثنية فإنها لا تقلب ، بل تقر في جميع اللغات . قيل: وكان ينبغي أن يستثنى لدى على الظرفية فإن ألفهما تقلب ياء مع المتكلم في أكثر اللغات ، وبعض العرب لا يقلب فيقول: لداى وعلاى ، وكذلك إلى فإن قيل: فهو يجوز ألف المثنى على لغة من التزم فيه الألف رفعًا ونصبًا وجرًا كالمقصور ؛ فالجواب قال في الارتشاف[٢]: يحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى سماع .

ص: وربما كسرت مدغمًا فيها أو بعد ألف.

ش: مثال كسرها مدغمًا فيها قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنت بمصرخيّ ﴾[٣] [إبراهيم: ٢٢] بالكسر ، وقال النابغة:

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة ::: لوالدة ليست بذات عقارب[٤]

قال المصنف: كذا روى بكسر الياء من على ، ومن شواهد الكسر قول الأغلب العجلي:

قال فما هل لك يا تيّ ::: قالت له ما أنت بالمرضي[٥]

وهي لغة بني يربوع . حكاها الفراء وقطرب ، وأجاز أبو عمرو بن العلاء . قال الفراء: وزعم القاسم بن معن[٦] أنها صواب ، وكان ثقة بصيرًا . انتهى .

ولا التفات لقول من طعن في قراءة حمزة هذه . قال الكسائي: كان يصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن ، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطًا انتهى . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومثال كسرها بعد الألف قول بعض العرب: عصاى بالكسر وقرأ بها الحسن وأبو عمرو في شاذه . قال المصنف[٧]: وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغم فيها .

ص: ويجوز في أبي وأخي: أبيّ وأخيّ وفاقًا لأبي العباس.

ش: اللغة الجيدة أن يقال في إضافة الأب والأخ: أبي وأخي بالتخفيف كما جاء في القرآن ، وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال: أبيّ وأخيّ برد اللام وإدغامها في الياء ، ومن شواهد ذلك قول الراجز:

كان أبيّ كرما وسودا ::: يلقى على ذي اللبد الجديدا[٨]

قال في الشرح[٩]: والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

---

(١) وانظر: معجم القراءات ٣/ ١٥٨ .
(٢) ٢/ ٥٣٧ .
(٣) وانظر: معجم القراءات ٣/ ٢٣٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤١ .
(٥) البيت من الرجز ، وهو للأغلب العجلي في المساعد ٢/ ٢٧٨ .
(٦) الارتشاف ٢/ ٥٣٦ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٨) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٩) ٣/ ٢٨٤ .

وأبيّ مالك ذو المجاز بدار[1]

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع والذي قبله متعين الإفراد إذ لو قصد قائله الجمع لقال: يلقون . انتهى . وذلك أن الأب والأخ جمعا بالواو والنون فإذا أضفتها إلى الياء قلت: أبيّ وأخيّ ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز رد الواو في أب وإدغامها في الياء إلا في الشعر ، وأجاز الكوفيون وتبعهم المبرد والمصنف ، وزاد إجازة ذلك في أخي . قال المصنف[2]: ولم أجد شاهدًا على أخيّ لكن أجيزه قياسًا على أبي كما فعل أبو العباس .

ص: وحذف ميم الفم مضافًا أكثر من ثبوته.

ش: فيجوز كلمته من فمي إلى فمه خلافًا لمن خص إثبات الميم في الإضافة لقوله ﷺ : «لخلوف فم الصائم»[3] وقد تقدم ذلك أول الكتاب ، ومن ضعف ميم الفم أو جعله مقصورًا أضافه كنظيره فتقول: فميّ وفاي .

ص: وفيّ مع حذف الميم واجب.

ش: يعني أنك إذا حذفت الميم - وهو الأكثر - قلت: فيّ بالتشديد في الأحوال كلها ؛ لأنك لما حذفت الميم رددت الواو التي هي عين الكلمة وقلبتها ياء ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، ولا يجوز التخفيف كما فعل في الأب والأخ ما يلزم ، ومن بقائه على حرف واحد وهو اسم متمكن ولا نظير لك الخلاف أخ وأب ، والله أعلم .

• • •

(١) عجز بيت من الكامل ، وصدره: قد أحملك ذا المجاز وقد أرى ، وهو لمزرد السلمي في خزانة الأدب ٢/ ٢٧٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .
(٣) سبق تخريجه .

## بـــاب: التابـــع

**ص: وهو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا.**

ش: حد المصنف التابع قيل: ولا يحتاج إلى حد فإنه محصور بالغير، واحترز بقوله: "مما ليس خبرًا" من نحو: حامض في هذا: حلو حامض فإنه شارك ما قبله في الإعراب والعامل، ولا يسمى تابعًا، واحترز بقوله: "مطلقًا" من المفعول الثاني والحال والتمييز في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ولقيت زيدًا راكبًا، و ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] فإنها تخالف التابع بزوال المشاركة عند تغير العامل نحو: أعطى زيد درهمًا، ومررت بزيد راكبا، وعجبت من اشتعال الرأس شيبا، وخرج أيضًا التمييز في نحو: اشتريت رطلا عسلاً؛ لأنه لم يشارك في العامل؛ لأن رطلاً منصوب باشتريت، وعسلاً منصوب برطلاً، ودل قوله: "وعامله" على أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، وفي هذه المسألة خلاف، أما النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فقيل العامل فيها تبعيتها لما جرى عليه، وهو مذهب الخليل والأخفش. قيل: وسيبويه وأكثر المحققين وهو الصحيح.

وأما البدل؛ فالجمهور على أن العامل فيه مقدر، واستدلوا بظهوره في بعض المواضع لقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥] وإعادة العامل في البدل إذا كان حرف جر جائزة باتفاق، ويجب إذا كان ضميرًا نحو: مررت تريد به، ولا يخرجه ذلك عن البدلية، وإذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا؛ ففي إعادته خلاف أجاز ابن عصفور، ومنعها الجمهور، واستدل من أجاز بقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [يس: ٢٠، ٢١] وأول على أنه من تكرار الجمل، وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو ظاهر مذهب سيبويه فإنه قال: هذا باب من الفعل يعمل في الاسم لم يبدل مكان الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وهو اختيار المصنف، واختار ابن خروف الأول قال: ولذلك بني المبدل المفرد على الضم في النداء، ولابن عصفور مذهب ثالث: أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكن على سبيل العوضية عن العامل المحذوف فإنه قال: لما حذفت العرب العامل في البدل؛ عوضت منه العامل في المبدل منه فتول من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف، وأما عطف النسق؛ ففيه ثلاثة مذاهب:

**أحدها** - وهو الصحيح: أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف.

**والثاني**: أنه مضمر بعد حرف العطف.

**والثالث**: أن حرف العطف هو العامل.

**ص: وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل.**

ش: قيل: لأنه إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، فالأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون نية تكرار العامل، أولا، والأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون المشتق أو بالجامد، والأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

**ص: ويجوز فصله من متبوعه بما لم تتمحض.**

٧٧٦ ـــــــ

## باب: التوكيد

ش: يقال: وكد توكيدًا، وأكد توكيدًا لغتان، والتوكيد مصدر سمي به التابع؛ لأنه يفيد التوكيد.

**ص: وهو معنوي ولفظي.**

ش: قال المصنف[1]: المعنوي هو المعتد به في التوابع.

**ص: فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص.**

ش: التابع جنس، وباقي التعريف فصل له عن بقية التوابع، ومثال ما يرفع توهم إضافة إلى المتبوع: قتل العدوّ زيد نفسه فبذكر النفس علم السامع أن زيدًا باشر القتل وحده، ولولا ذلك؛ لأمكن اعتقاد كونه أمرًا، ومثال ما يرفع توهم السامع أن المتكلم أراد الخصوص: جاء بنو فلان كلهم فلولا كلهم لأمكن اعتقاد البعض فإن العرب تضع العام موضع الخاص مجازًا.

**ص: ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد مجموعين مع غيره جمع قلة مضافين إلى ضمير المؤكد مطابقًا له في إفراد وغيره.**

ش: الغرض الأول: رفع توهم الإضافة إلى المتبوع، ومثال إفرادهما مع المفرد: جاء زيد نفسه وهند نفسها، ومثال جمعها مع غيره - وهو المثنى والمجموع: جاء الزيدان أنفسهما والهندان أنفسهما، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، واحترز بقوله: "جمع قلة" من جمع الكثرة نحو: نفوس وعيون فلا يؤكد بهما، وينبغي أن يقيد جمع القلة بأفعل فإن عينًا جمع على أعيان ولا يؤكد به، وترك الأصل في نحو: قام الزيدان أنفسهما كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى قيل: ووهم بدر الدين بن مالك في إجازة قام الزيدان نفساهما عيناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين.

**ص: ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل.**

ش: لا فرق بين كونه مستكنًا نحو: قم أنت نفسك، أو بارزًا نحو: قمت أنت نفسك، ونصوص النحويين إن عدم التأكيد به في ذلك لا يجوز، وعبارة الفارسي: لا يحسن، واحترز بقوله: "غالبًا" مما ذكره الأخفش في مسائله أنه يجوز على ضعف: قاموا أنفسهم.

**ص: وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة.**

ش: مثاله: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد، وقالت العرب: جاءوا بأجمعهم بضم الميم وفتحها، وليس من ألفاظ التوكيد؛ لامتناع استعماله بلا باء.

**ص: ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا.**

ش: لا يؤكد مثنى بغير النفس والعين إلا بهذين اللفظين: كلا في التذكير، وكلتا في التأنيث

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩.

٧٧٨ ـــــــ

كم قد ذكرتك لو أجزي بذكركم ::: يا أشبه الناس كل الناس بالقمر[1]

وقول الفرزدق:

أنت الجواد الذي ترجى نوالله ::: وأبعد الناس كل الناس من عار

وأقرب الناس كل الناس من كرم ::: يعطي الرغائب لم يهمم بإقتار[2]

قيل: والذي ذكره النحويون الإضافة إلى الضمير، ولا حجة في الأبيات لاحتمال كون كل نعتًا بمعنى الكاملين فكأنه لم يفضله إلا على الناس الكاملين وهو أمدح.

**ص: ولا يستغنى بنية إضافته خلافًا للفراء والزمخشري.**

ش: أجاز الفراء - وتبعه الزمخشري وهو أيضًا منقول عن الكوفيين[3] - أن يكون كلٌّ من قراءة من قرأ: "إنا كلا فيها"[4] توكيدًا لاسم إن وخرج المصنف الآية على أن كلا حال من الضمير المرفوع فيها، وفي جواز مثل ذلك خلاف، وخرج على جعل كل بدلاً من اسم إن.

**ص: ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافًا للكوفيين ومن وافقهم.**

ش: أجاز الكوفيون - وتبعهم ابن خروف - تثنية أجمع وجمعاء فتقول: أجمعان وجمعاوان. قال ابن خروف[5]: ومن منع تثنيتهما؛ فقد تكلف وادّعى ما لا دليل عليه، والصحيح المنع؛ لاستغناء العرب بكلا وكلتا، وكذا ما وازنهما نحو: أكتع وكتعاء.

**ص: ويتبع كله أجمع، وكلها جمعاء، وكلهم أجمعون، وكلهن جمع.**

ش: مثال ذلك: قبضت المال كله أجمع، وهدمت الدار كلها جمعاء، و ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] وجاءت النساء كلهن جمع.

**ص: وقد يغنى عن كل.**

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] و ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩].

**ص: وقد يتبعن بما يوازنهن من: كتع وبصع وبتع، بذا الترتيب أو دونه.**

ش: فيقال: أكتع أبصع أبتع بعد أجمع وكتعاء بصعاء بتعاء بعد جمعاء، وأكتعون وأبصعون أبتعون بعد أجمعون، وكتع بصع بتع بعد جمع، وقوله: "بذا" أي: يقدم أكتع ثم أبصع ثم أبتع، وإذا اجتمعت كلها؛ بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ما جمع ثم بأكتع ثم بأصبع ثم بأبتع، وقوله: "أو دونه" يعني أنك تبدأ بأي الثلاثة شئت بعد أجمع، وهذا مذهب ابن كيسان[6]، والأول هو المشهور،

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٢٢.
(٢) البيتان من البسيط، وهما للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤١٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦١٠.
(٤) غافر: ٤، وانظر: معجم القراءات٦/ ٥١.
(٥) الارتشاف ٢/ ٦١١.
(٦) المساعد ٢/ ٣٩١.

٧٨٠ ـــــــ

استعملته كقول الراجز:

تحملني الدلفاء حولاً أكتعا[1]

في أبيات كثيرة، وقالت عائشة: "ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهرًا كله إلا رمضان"[2] وحكى المصنف في الشرح[3] أن بعض الكوفيين أجاز تأكيد النكرة مطلقًا.

**ص: ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح.**

ش: وذلك لأن الحذف مناف للتوكيد، وعن منعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب[4]، وأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف[5] نحو: الذي ضربت نفسه زيد أي: ضربته نفسه.

**ص: ولا يفصل بينهما بإما خلافًا للفراء.**

ش: نحو: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم. قال في الشرح[6]: أجازه الفراء على تقدير: إما بهم أجمعين؛ لأن الحذف هنا أسهل.

**ص: وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن.**

ش: نحو ضربت زيدًا الظهر والبطن واليد والرجل أجاز سيبويه جعل ذلك توكيدًا ككل وجعله بدلاً نقله المصنف.

**ص: ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعًا وعامة مطلقًا وكل وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة.**

ش: يعني بقوله: "وهو على حاله" أن يفيد إذا ولي العوامل ما يفيد إذا كان توكيدًا فإذا قلت: فاضت نفس زيد، وفقئت عينه فمدلولهما غير مدلولهما في التوكيد إلا جميعًا أو عامة مطلقًا أي: مبتدأين وغير مبتدأين وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد فتقول: جميعهم أو عامتهم يتحدثون، ومررت بجميعهم وعامتهم، وكل وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥] وعن بعض العرب: كلاهما يألفان، وقال الراجز:

كلتاهما قد قرنت بزائده[7]

ومع غير بقلة نحو كونه فاعلاً أو مجرورًا قال الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) السنن الكبرى كتاب الصوم برقم: ٢٤٩٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.
(٤) المساعد ٢/ ٣٩٢.
(٥) الهمع ٣/ ١٤٣.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨.
(٧) عجز بيت من الرجز، وصدره: في كلتا رجليها سلامى واحده، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٢٩.

٧٨٢ ـــــــ

نزل، وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل بعضهم توكيد الضمير بالمبهم، وجعل منه: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ [البقرة: ٨٥].

ص: وإن كان المؤكد به ضميرًا متصلاً أو حرفًا غير جواب؛ لم يُعَد في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أولاً أو مفصولاً.

ش: مثال ذلك: قمت قمت، ورأيتك رأيتك؛ ومررت به به، أو أكدت التاء والكاف والهاء، ومثال الحرف غير الجوابي: إن زيد إنه قائم فإن كان جوابيًا؛ لم يحتج إلى ذلك نحو: نعم نعم، ولا لا، وأشار بقوله: "في غير ضرورة" إلى نحو:

ولا للماء بهم أبدًا دواء[1]

وأشار الزمخشري في المفصل إلى توكيد الحرف غير الجوابي نحو: إن إن زيدا قائم، وأجازه ابن هشام. قال المصنف: وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه، ولا حجة له في قول الشاعر:

إن إن الكريم يحلم ما لم ::: يرين من أجاره قد ضيما[2]

فإنه من الضرورات، وقوله: "بمثل عامده" قد مثلناه، وقوله: "أو مفصولاً" من الفصل كقوله:

حتى تراها وكأنْ وكان ::: أعناقها مشددات في قَرَن[3]

وقول الكميت:

ليت شعري هل ثم هل آتينهم[4]

ومن الفصل المسوغ: الفصل بالوقف كقوله:

لا لا ينسك الأسى تأسيًا فما ::: من حام أحد معتصما[5]

ص: وإن عمد أولاً بمعمول لمعمول ظاهر، اختير عمد المؤكد بضمير.

ش: فقولك: مررت بزيد به أجود من مررت بزيد بزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٧] وبعضهم يعرب نحو: به وفيها بدلاً.

ص: وفصل الجملتين بثم أجود إن أمن اللبس من وصلهما.

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤، ٥] و ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨] فإن أمن اللبس بزل حرف العطف نحو: ضربت زيدًا ضربت زيدًا؛ لئلا يوهم أن الثاني غير الأول.

ص: ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقًا.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: فلا واللّه لا يلقى لما بي، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في الشاهد ٢/ ٣٨٩.
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦١.
(٣) البيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعي، أو للأغلب العجلي في الدرر ٢/ ١٦٠.
(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه: أو يحولن من دون ذاك حمام، وهو للكميت في الدرر ٦/ ٥٢.
(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦١.

ش: يعني مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وهذا عند النحويين من قبيل التوكيد اللفظي.

ص: **ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: رأيتك إياك توكيدًا لا بدلاً وفاقًا للكوفيين.**

ش: قال المصنف[1]: قولهم: عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع فليكن المنصوب تأكيدًا ليجري المتناسبان مجرىً واحدًا، وكأنه يعني بقوله: "تأكيدًا بإجماع" أنه يجوز لا أنه متعين؛ فإنهم قد أعربوا: قمت أنت بدلاً، والله أعلم.

• • •

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥.

## بـــاب: النعـــت

يقال فيه: نعت ووصف وصفة .

**ص: وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا أو تأويلاً مسوقًا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد.**

ش: التابع جنس ، والمقصود بالاشتقاق يخرج بقية التوابع ، واحترز بالمقصود مما كان في الأصل مشتقا ثم غلب كالصديق تابعًا لأبي بكر ، والصعق تبعًا لخويلد فإنه عطف بيان ؛ لأن اشتقاقه في تابعيته غير مقصود ، وقولـه: "وضعًا" نحو: مررت برجل كريم ، أو تأويلاً نحو: مررت برجل ذي مـال ، وهـذا تمـام الحـد ثـم ذكر معاني النعت ؛ فالتخصيص نحو: ﴿ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و ﴿ آيَـاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] والتعميم نحو: إن الله يرزق عبادة الطائعين والعاصين ، ويحشر الأولـين والآخـرين ، والتفصـيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي ، والمدح: سبحان الله العظيم ، والـذم: أعـوذ بـالله مـن الشيطان الرجيم ، والترحم: لطف الله بعباده الضعفاء ، والإبهام: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، والتوكيد: ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] .

**ص: ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير.**

ش: المتبوع يعـم ذا النعـت الجـاري عليه لفظًـا ومعنى ، أو لفظًا دون معنى نحو: رأيت رجلاً طويـلاً قصـيرة ثوبـه ، وإنما لم يجز نعت النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ؛ لأن في النكرة إبهامًا ، وفي المعـرفة إيضـاحًا ، والنعت هو المنعوت في المعنى فتدافعا ، وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصـت قبـل ذلـك بالوصـف وجعـل من ذلك: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ [المائدة: ١٠٧] ، فقال الأوليان صفة آخران ، وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ، وجعل من ذلك قول الأحوص:

وللمعق رسول الزور قواد[1]

وعـن ابـن الطراوة[2]: أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًا بذلك الموصوف كقول النابغة:

في أنيابها السم ناقع[3]

قال: ناقع صفة للسم ، ولا حجة فيما استدلوا به لإمكان تأويله .

**ص: والأمر في الإفراد وضديه، والتذكير والتأنيث على ما ذكر في إعمال الصفة.**

ش: قـد تقدم ذلك في باب الصفة مستوفى ، واعلم أن النعت الجاري على فعله إذا رفع ضمير المنعوت تبعه في أربعة من عشرة: واحد من وجوه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد مـن الإفـراد وضديه ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وإذا رفع سببيه تبعه في اثنين من الخمسة الأول

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره: لابن اللعين الذي إيا الدخان له ، وهو في ديوانه١١٢ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٥٨٠ .

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل وتمامه: فبت كأن ساورتني ضبيلة من الرقش ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .

لزومًا ولا يلزم متابعته في الخمسة الباقية .

**ص: وكونه مفوقًا في الاختصاص أو مساويًا أكثر من كونه فائقًا.**

ش : مثال كون المنعوت مفوقًا: رأيت زيدًا الفاضل ، ومثال كونه مساويًا: رأيت الرجل الصالح . قال المصنف[1]: ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق في مثل كثيرة ، وقال الشلوبين: القراء ينعت الأعم بالأخص ، وهو الصحيح وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك . على النعت . قيل: أما كون النعت أخص من النكرات فصحيح ، وأما في المعارف فلا . هذا مذهبُ البصريين . قيل: وسبب ذلك أن الاختصار مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوي أو الأعم ، وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة .

**ص: وربما تبع في الجر غير ما هو لـه دون رابط إن أمن اللبس.**

ش : مثال ذلك قول بعض العرب: هذا جحر ضب خرب رواه سيبويه وغيره بالرفع والجر ؛ فالرفع على أنه صفة لجحر ، وهو أكثر وأقيس ، والجر على أنه صفة لجحر أيضًا ، ولكنه جعل تابعًا لضب لمجاورته إياه مع أمن اللبس ، ومثله قراءة الأعمش: "إن الله هو الرزاق ذو القوة المتينِ"[2] بخفض المتين ، ومن الشواهد الشعرية قول امرئ القيس:

**كبير أناس في بجاد مزمل**[3]

وهي كثيرة ، وهذه مسألة الجر على الجوار ، وقال به جمهور البصريين والكوفيين ، وقد رام السيرافي وابن جني إخراج ذلك عن الخفض على الجوار فقال أبو سعيد[4]: الأصل: هذا جحر ضب خرب الجحر كما تقول: حسن الوجه ، وحذف الضمير للعلم به أي: حسن الوجه منه ثم أضمر الجحر فصار خرب ، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في قولهم: مررت برجل قائم أبوه لا قاعدين . وقال أبو الفتح[5]: الأصل: هذا جحر ضب خرب جحره نحو: مررت برجل حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف قال: فهذا جر صحيح وهو نعت للضب ، وكلا التخريجين ضعيف ، وقد ورد الخفض على الجوار في المعرفة كقوله:

**كأن نسج العنكبوت المرمل**[6]

وهو رد على زعم أنه لا يكون إلا مع النكرة ، والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه ، ومقصور على مورد السماع عند الفراء ، ولا يكون الإتباع للجوار إلا في الجر كما قيده المصنف ، وزعم بعض المتأخرين . أنه جاء في المرفوع وأنشد:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٢) الذاريات ٥٨ ، وانظر: معجم القراءات ٦/ ٢٥٠ .
(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره: كأن ثبيرًا في أفانين ودقه ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٥ .
(٤) المساعد ٢/ ٤٠٢ .
(٥) المساعد ٢/ ٤٠٢ .
(٦) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: على ذرا قلامة المهدل ، وهو لرؤبة في ديوانه ٤٧ .

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل[1]

قال: رفعوا الفضل إتباعًا لما قبله لقربه منه، وليس بصحيح؛ بل هو نعت للهلوك على الموضع.

ص: وقد يفعل ذلك بالتوكيد.

ش: مثال ذلك ما أنشد أبو الجراح:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ::: أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب[2]

فخفض كلهم على الجوار للزوجات وهو غريب، ولم يحفظ الجوار في العطف؛ ولذلك ضعف من حمل الخفض في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٣٣] على الجوار، وزعم بعضهم أنه لغة، ولا يحفظ ذلك في البدل.

فصل: المنعوت به مفردًا وجملة كالموصول بها.

ش: المفرد هو الأصل، والجملة واقعة موقعه وشبهها بالموصول بها لمساواتها لها في أنها لا تقترن بالواو، ولا تكون طلبية، ولم يشبهها بالحالية؛ لأنها قد تقترن بالواو، ولا بالخبرية؛ لأنها قد تكون طلبية، وأجاز الزمخشري[3] وغيره اقتران الجملة الموصوف بها بالواو، وزعم أنها تفيد توكيد الارتباط بالمنعوت. قال المصنف[4]: وهذا من آرائه الواهية، وزعامته المتلاشية؛ لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد فدخول الواو عليه يوهم كونه مغايره، ويفهم من قوله: "كالموصول بها" أن شروطها كشروطها وإنها مشتملة على ضمير المنعوت، قال المصنف[5]: وقد يغني عنه الألف واللام كقوله:

كأن حفيف النبل من فوق عجسها ::: عوازب نحل أخطأ الغار مطنف[6]

أي: غارها.

ص: منعوتها نكرة أو معرف بأل الجنسية.

ش: مثال النكرة: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] ومثال المعرف بأل الجنسية: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وقال المصنف[7]: لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، وقال غيره: إن الجملة في موضع نصب على الحال، وتكون تفسيرية، ولا موضع لها.

ص: وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتًا أو شبهه.

ش: مثال النعت قول الراجز:

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٧٠.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.
(٦) البيت من الطويل، وهو للشنفرى عمرو بن براق في الأشموني ٣/ ٤٨.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣١١.

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]

فالتقدير: مقول فيه: هلا رأيت الذئب قط فهذا لونه، ومثال شبه النعت قول أبي الدرداء: "وجدت الناس أخبر تقلِه"[2] أي: مقول فيهم أخبر تقله، فهذه الجملة في موضع الحال إن كان وجدت بمعنى أصبت، أو في موضع المفعول الثاني إن كان بمعنى علمت.

ص: وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبرًا، ولكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

ش: مثال حذفه من الصلة: ﴿ أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان: ٤١] ومن الصفة قول جرير:

وما شيء حميت بمستباح[3]

ومن الخبر: ﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾[4] [النساء: ٩٥]، في قراءة ابن عباس، وإنما قل حذفه من الخبر؛ لأن الخبر مباين للمبتدأ لكون كل منهما ركن الإسناد، وإنما كثر في الصفة لشدة امتزاجها بالموصوف، وإنما كان من الصلة أكثر لتنزلها من الموصول منزلة الجزء.

ص: ويختص المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور بفي دون وصف.

ش: مثاله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا يجزي فيه، واحترز باسم الزمان عن نحو: رأيت رجلاً رغبت فيه، فإن الحذف فيه لا يجوز. نصّ عليه في الغرة. وبقوله: "دون وصف" من أن يكون المجرور بفي وصفًا فإنه لا يجوز حذف نحو: لا تكره يومًا تسوؤك فيه راحتك، والحذف في مثل هذا على مذهب الأخفش بالتدريج حذف ثم الضمير، وعند سيبويه حذفا معًا لأول وهلة.

ص: ويجوز أيضًا حذف المجرور بمن عائدًا على ظرف وغيره إن تعين معناه.

ش: مثاله عائدًا على ظرف: شهر صمته، يوم مبارك أي منه، ومثال غير الظرف: عندي برٌ بدرهم أي: كرمنه، فإن لم يتعين؛ لم يجز حذفه مع النوعين فالظرف نحو: سرني شهر صمت منه، ولا أحب رجلاً أخاف إذ لو حذف، لاحتمل أن يكون التقدير: صمته، وأخافه.

ص: والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول، أو جار مجراه أبدًا، أو في حال دون حال.

ش: قسم المفرد المنعوت به ثلاثة أقسام: مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه الأصلية، وشمل قوله: "الفاعل" اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وشمل قوله: "أو مفعول" اسم المفعول وأفعل التفضيل المصوغ من فُعل نحو: أجنّ من زيد، واحترز بتقييده المشتق بالفاعل، والمفعول من المشتق لمكان أو زمان أو آلة فإنها لا تنعت بها، والجاري مجرى المشتق أبدًا هي الأوصاف التي تضمنت معنى الفعل لا حرفه، واستديم النعت بها دون شروط، والجاري مجراه

---

(١) قبيت من الرجز، وهو للعجاج في الدرر ٢/ ١٤٨.
(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٣٦٣.
(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره: أبحت حمى تهامة بعد نجد، وهو جرير في ديوانه ٧٧.
(٤) وانظر: معجم القراءات ٢/ ١٥٦.

في حال دون حال بخلاف .

**ص: فالجاري أبدًا كلوذعي وجرشع وصمحمح، وشمردل، وذي بمعنى صاحب وفروعه، وأولى وأولات، وأسماء النسب المقصود.**

ش : لوذعي يجري مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ ، وصمحمح مجرى شديد ، وشمردل مجرى طويل ، وأمثلة هذا النوع كثيرة ، وفروع ذي ذوا ، وذوو ، وذات وذاتا ، وذوات ، وأولى بمعنى أصحاب ، وأولات بمعنى صواحب ، وحكمها حكم ذي وأسماء النسب نحو: قرشي ، واحترز بالمقصود من نحو: قمري وحبشي من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل ، وغلبة استعمالها دالة على أجناس لا تعرض فيها للنسب .

**ص: والجاري في حال دون حال مطرد وغير مطرد، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة أو فروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل، ورجل بمعنى كامل، أو مضاف إلى صدق أو سوء، وأي مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، وكل وجد وحق مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت.**

ش : هذه كلها يطرد الوصف بها فأسماء الإشارة نحو: جاء زيد هذا ، واحترز من المكانية نحو: هنا فإنها لا ينعت بها لكنه يصح أن تقع موقع النعت لكونه ظرفًا نحو مررت برجل هناك . قال المصنف: وجعلت أسماء الإشارة من الجارية مجرى المشتق في حال دون حال ؛ لأن استعمالها غير منعوت بها ، أكثر من استعمالها منعوتًا بها .

وكذا الموصولات التي ينعت بها ، وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي[1] إلى أن أسماء الإشارة لا ينعت بها لجمودها ، ومثال النعت بذو الموصولة قول بعضهم: بالفضل ذي فضلكم الله به ، وفروع ذو: ذات وذوات نحو: والكرامة ذات أكرمهم الله به ، وأخواتها المبدوءة بهمزة الوصل هي: الذي والتي وفروعها ، وأما رجل فينعت به في حالين:

**إحداهما**: أن يكون بمعنى كامل نحو: مررت بزيد الرجل أي: الذي كملت رجولته ، والأخرى: أن يضاف بمعنى صالح إلى صدق ، وبمعنى فاسد إلى سوء نحو: رجل رجل صدق ، أو رجل سوء ، وأما أي فينعت بها تبيينًا لكمال المنعوت ، ولا تكون إلا نكرة ويضاف إلى نكرة تماثل المنعوت لفظًا ومعنى نحو: مررت برجل أي رجل ، أو بمعنى لا لفظًا نحو: رجل أي فتى ، وتقدمت مسألة أي في باب الموصول ، ومثال كل وجد وحق: زيد الرجل كل الرجل ، وحق الرجل ، وفي النكرة نحو: زيد رجل كل رجل ، وجد رجل ، وحق رجل .

**ص: وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد القائم بمسماه معنى لازم يزيله مزلة المشتق.**

ش : قال المصنف[2]: النعت وما ذكر معه متبوع واطراده ممنوع ، وللمصدر مزية على غيره ، ويقارب فيهما الاطراد ، ومن المصادر المنعوت بها: رضا وعدل وزور وصوم وفطر .

---

(١) المساعد ٢/ ٤١٠ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١٥ .

٧٩٠ ـــــــ

سابقين وسابقين . ويجوز: سابقين وسابقات .

**ص: وإن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه؛ جاز الإتباع مطلقًا خلافًا لمن خصص ذلك بنعت فاعلي فعلين، وخبري مبتدأين.**

ش: مثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه: ذهب زيد ، وذهب عمرو العاقلان ، ورأيت زيدًا ورأيت عمرًا العاقلين ، ومررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين ، ومثال ما اتحد عمله ومعناه وجنسه دون لفظه: ذهب زيد ، وانطلق عمرو المحسنان ، ورأيت زيدًا وأبصرت عمرًا المحسنين ، وسيق المال إلى خالد ، وبلغ به إلى سالم المحسنين فالإتباع في ذلك كله جائز .

ومنع ابن السراج الإتباع في النوع الثاني ، وفصل في الأول فقال: إن قدرت الثاني عاملاً فالقطع أو توكيدًا ، والأول هو العامل ، جاز الإتباع ، وقوله: خلافًا لمن خصص ذلك تبعت ما على فعلين . هذا مذهب أخذه بعض النحويين من كلام سيبويه فإنه قال بعد أن مثل بهذا: فرس أخوى ابنيك العقلاء ، ولا يجوز أن يجرى وصفًا لما انجر من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه ، ثم قال: وتقول: هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين ، والأولى أن يجعل كلامه على وفق ما تقدم ؛ لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين ، وسكت عن المجرورين من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ؛ فعلم أنهما عنده غير ممتنعين . قاله المصنف[1] .

**ص: فإن عدم الاتحاد وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه في نعت غير مؤكد، ولا ملتزم، ولا جار إلى مشار به.**

ش: قوله: "فإن عدم الاتحاد" يشمل اتحاد العمل نحو: مررت بزيد أمام عمرو فقطع النعت في ذلك ، ونحوه متعين وأجاز الكسائي والفراء الإتباع ، وإن اختلف العمل إذا كان العاملان يرميان إلى معنى واحد ، فأجاز: رأيت زيدًا ومررت بعمرو الظريفين ؛ لأن المرور في معنى الرؤية إلا أن الفراء يتبع الأول ، والكسائي يتبع الثاني ، فيقول الفراء: قام عبد الله مع المرأة الظريفان ، ويقول الكسائي: الظريفين ، وأجاز ابن الطراوة: قام زيد ورأيت محمدًا العاقلين ، ويتبع الثاني كالكسائي ، وأجاز قوم الإتباع إذا اتحد العمل ، وإن اختلف اللفظ والمعنى ، أو المعنى دون اللفظ نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو الظريفان ، ووجد عمرو على زيد ، ووجد زيد الضالة الظريفان ، وذهب الأخفش والجرمي[2] إلى جواز الإتباع مع اختلاف جنس العامل كأن يكونا مرفوع هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين هذا على المفعولية ، وهذا على الظرف ، أو مجرورين هذا بالحرف ، وهذا بالإضافة ، ومذهب الجمهور في ذلك وجوب القطع ، ثم ذكر وجهي القطع على الرفع والنصب ، وقوله: "بفعل لائق" أي: يقدر في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم ، وقوله: "ممنوع الإظهار" راجع إلى المبتدأ والفعل اللائق ، وقوله: "في غير تخصيص" يعني: ولا يمتنع فيه الإظهار ، وقوله: "بوجهيه" يعني الرفع والنصب فإذا قلت: مررت بزيد الخياط جاز الرفع على إضمار هو ، والنصب

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣١٧، ٣١٨ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٥٩٠ .

٧٩٢ ـــــــ

يـــافف زيابـــة لـــلحارث ::: الصـــابح فالغـــانم فالآيـــب[1]

أي: الذي أصبح العدو فغنم فآب . قال السهيلي: والعطف بثم جوازه بعيد في مثل هذا ، وقال ابن خروف: إذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ؛ لم يكن العطف إلا بالواو ، وإن لم تكن مجتمعة عليه ؛ جاز العطف بجميع حروف العطف إلا حتى وأم . قيل: وجواز عطف النعوت مقيد بأن تكون مختلفة ، وكلما تباعدت في المعنى ؛ حسن العطف ، فإن اتفقت المعاني ؛ لم يجز العطف ؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

ص: فإن صلح النعت لمباشرة العامل؛ جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت.

ش : مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] [2] في قراءة من جر ، وقول النابغة:

والمؤمن العائذات الطير

أي: الطير العائذات ، وكذلك في النكرة كقول الشاعر:

ولكـــني بليـــت بوصـــل قـــوم ::: لهـــم خـــم ومـــنكرة جســـوم[3]

أي: وجسوم منكرة ، وقيل: إن ما وجد من ذلك فهو صفة تقدمت ولكنه دون الحال .

ص: وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة؛ قدم المفرد وأخرت الجملة غالبًا.

ش : مما جاء على الغالب قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [غافر: ٢٨] وقد جاء تقديم الجملة نحو: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤] وجعل الفارسي منه: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٥] قال ابن عصفور: والأحسن جعل مبارك خبرًا ثانيًا ، وقال بعضهم: إنه لا يجوز تقديم الجملة إلا في الضرورة ، وليس كذلك ؛ بل تقديمها كثير .

فروع: زعم ابن جني أن الصفة غير الرافعة تقدم على الرافعة فتقول: مررت برجل قائم عاقل أبوه .

**فصـــل: من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ونعته مصحوب أل خاصة، وإن كان جامدًا محضًا؛ فهو عطف بيان على الأصح.**

ش : الأسماء على أربعة أقسام: فالأول: ينعت به وينعت كاسم الإشارة مثال النعت به قوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٧] ومثال نعته: زيد هذا الفاضل ، وتقدم أن مذهب الكوفيين أن اسم الإشارة لا ينعت به ، ومذهبهم أيضًا أنه لا ينعت ، وتبعهم الزجاج والسهيلي[4] ، ونعته مصحوب أل خاصة ، وعن الزجاج أنه يجوز نعته

(١) البيت من السريع ، وهو لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٧ ، والدرر ٦/ ١٦ .
(٢) وانظر معجم القراءات ٣/ ٢٢٧ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٥٩٧ .

٧٩٤ ـــــــ

**فصل: يقام النعت مقام المنعوت كثيرًا إن علم جنسه، ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في، وإن لم يكن كذلك؛ لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر.**

ش: يشمل ما علم جنس المنعوت باختصاص النعت به كمررت بكاتب راكب صاهلاً، وما علم بمصاحبة ما يغنيه كقوله تعالى: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۝ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا ﴾ [المؤمنون: ٥١] وهذا الحذف حسن كثير لكون المنعوت معلوم الجنس، والنعت صالحًا لمباشرة العامل، ولو كان جملة أو شبهها؛ لم يقم مقامه في الاختيار إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن كقوله: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ [النساء: ١٥٩]، وكقول تميم العجلاني:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ::: أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح[1]

هذا في الجملة، ومثال الظرف قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن: ١١] أي قوم دون ذلك، وفي قول الراجز:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ::: يفضلها في حسب وميسم[2]

قال المصنف: فأقول هذا لو استعمل في غير الشعر لحسن كقولك: ما في الناس إلا شكر أو كفر.

ومثال الظرف: ما في بني تميم إلا فوق ما تريد أي: إلا رجل فوق ما تريد، وجعل ابن عصفور نحو قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ::: يفضلها...

من ضرورة الشعر، فإن لم يكن كذلك بأن ينخرم أحد الشرطين - أعني كون المنعوت بعض ما قبله، وكونه مجرورًا بـ "من" أو "في" - لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر فمثال ما ليس بعضاً قول الشاعر:

لكم مسجدا الله المزوران والحصى ::: لكم قبصه من بين ألرى وأقترا[3]

ومثال ما هو بعض وليس مجرورا بأحد الحرفين:

كانوا رهين يصغون الزجاج على ::: نعش الكواهل في أسوائها ضخم

وآخرين ترى الهادي عدائهم ::: من نسج داود أو ما أورثت إرم[4]

ونقل عن الفارسي أن ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع، وهذان البيتان مع المنصوب؛ لأن التقدير: فريقًا يصغون.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم العجلاني في الدرر ٢/ ١٥٤.
(٢) البيت من الرجز، وهو لحكيم بن معية الربعي في الدرر ٢/ ١٠.
(٣) البيت من الطويل، وهو لكعيت في ديوانه ١/ ١٩٢.
(٤) البيتان من البسيط، ولم أعثر عليه.

٧٩٦ ـــــــ

## باب: عطف البيان

ش: سمي بذلك؛ لأنه تكرار الأول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه؛ لأن أصله العطف فإذا قلت: جاء أخوك زيد فاصلاً، وهو زيد فحذفت الحرف والضمير وأقمت زيدًا مقام ذلك؛ ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة.

**ص: وهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمؤوله.**

ش: التابع جنس، والجاري إلى قوله المتبوع أخرج النعت وعطف النسق والبدل، وقوله في التوضيح والتخصيص خرج به التوكيد وما جيء بعد المنعوت للتوكيد، وقوله: جامدًا ذكره توكيدًا لإخراج النعت، والمنزل منزلة الجامد ما كان صفة فصار علمًا بالغلبة كالصعق.

**ص: ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير خلافًا لمن التزم تعريفهما ولمن أجاز تخالفهما.**

ش: زعم الشلوبين[1] أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان. قال المصنف[2]: ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وذهب الفراء وغيره من الكوفيين، والفارسي والزمخشري[3] إلى جواز تنكيرهما، واختار ابن عصفور[4] جواز ذلك. قال: وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه، وفي البسيط: القياس أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف، وخصص ذلك بعضهم بالأعلام والكنى، وجعل أبو علي زيتونة من قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان، وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المذكورة على الأسماء نحو: مررت بثوب خز، وباب ساج، وقوله: "ولمن أجاز تخالفهما" هو الزمخشري أعرب قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٧٩] عطف بيان، وهو معرفة على ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧٩] وهو نكرة مخالف في ذلك إجماع الفريقين؛ فلا يلتفت إليه.

**ص: ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح.**

قال المصنف[5]: زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص؛ بل يساويه، أو يكون أعم منه، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، قال: وهذا مذهب سيبويه[6] فإنه أجاز في: ذا الجمة من: يا هذا ذا الجمة أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، وتقدم أن الجنس في نحو: رأيت ذلك الرجل عطف بيان يجري فيه الأعرف على الأقل تعريفًا فخالف

---

(١) المساعد ٢/ ٤٢٣.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٠٥.
(٤) المساعد ٢/ ٤٢٤.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٦) الكتاب ٢/ ١٨٨.

٧٩٨ ـــــــ

في تقدير جملتين .

**الرابع:** أن يتبع مجرور أي بمفضل نحو: ما بي الرجلين زيد وعمرو مرات .

**الخامس:** أن يتبع مجرور ذلك المفضل نحو: كلا أخويك زيد وعمرو . قال ذلك .

ص: **وجعل الزائد بيانًا عطفًا أولى من جعله بدلاً.**

ش: مثله المصنف بقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة: ٩٥] و ﴿ يُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٦] و ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥] فإن الثاني أزيد بيانًا في هذه الأمثلة ، وأنشد قول ذي الرمة:

**لماء في شفتيها حوّة لعس**[1]

فإن الحوة السواد مطلقًا ، واللعس سواد يسير ، والمحفوظ في عجز هذا البيت:

وفي اللسان[2]

**وفي أنيابها شنب**

وأنشده المصنف[3]:

**كالشمس لما بدت أو تشبه القمرا**[4]

* * *

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه: كالشمس لما بدت أو تشبه القمرا ، في ديوانه ٣١ .
(٢) اللسان (لعس) .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨ .
(٤) سبق تخريجه .

## باب: البدل

هذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون، فقال الأخفش[1]: إنهم يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان[2]: يسمونه التكرير.

**ص: وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون متبوع.**

ش: التابع جنس، والمستقل بمقتضى العامل أخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأن المتبوع في هذه الثلاثة هو المستقل، وإنما قال: تقديرًا؛ لأن المتبوع في البدل هو المستقل لفظًا، وقوله: دون متبوع أخرج عطف النسق ببل ولكن فإنه داخل تحت المستقل، وسبق ذكر الاختلاف في عامله.

**ص: ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير.**

ش: فتبدل المعرفة من معرفة كقوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] في قراءة من جره، والنكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٢] والمعرفة من النكرة كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣] والنكرة من المعرفة كقوله: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦] واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة، أن تكون موصوفة، واشترطوا أيضًا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وأن تكون النكرة موصوفة، ووافقهم ابن أبي الربيع وبعض المتأخرين على الثاني، وحكى عنهم أيضًا اشتراط اتحاذ اللفظ في بدل المعرفة من النكرة، والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به.

**ص: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يفد إضرابًا.**

ش: مثال بدل المضمر من المضمر: رأيتك إياك، ومن الظاهر: رأيت زيدًا إياه. قال المصنف: لم أمثل بهذين المثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا، والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه؛ لم يستعمل في كلام العرب - نثره ونظمه - ولو استعمل؛ لكان توكيدًا. أما رأيتك إياك فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلاً، وأن قول الكوفيين أصح، والحكم في بدل البعض وبدل الاشتمال عنده كالحكم في بدل الكل وقوله: ما لم يفد إضرابًا نحو: إياك إياي قصد زيد تريد إياني.

**ص: فإن أفاد معنى سمي بدل كل من كل.**

ش: مثاله: مررت بأخيك زيد. قال المصنف[3]: وعبرت ببدل الكل من كل جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة فإن المراد بها أن تكون عبارة مسمى البدل والمبدل منه لواحد فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كل نحو: قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق.

---

(١) الهمع ٣/ ١٤٧.
(٢) المساعد ٢/ ٤٢٧.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

ص: ووافق أيضًا في التذكير والتأنيث وفي الإفراد وضديه ما لم يقصد التفصيل.

ش: مثال ذلك: رأيت أخاك زيدًا وجارتيك هندًا، وأخويك الزيدين، وإخوتك الزيدين، فإن قصد التفصيل؛ لم يطابق في التثنية والجمع كقوله في الحديث: "فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف"[1].

وقد يقع بدل التفصيل بلفظ بعض نحو: ضربت الناس بعضهم قائمًا وبعضهم قاعدًا.

ص: وقد يتحدان لفظًا إن كان مع الثاني زيادة وبيان.

ش: مثال قراءة يعقوب: ﴿ وترى كل أمة جاثية كُلُّ أمة تدعى إلى كتابها ﴾[2] [الجاثية: ٢٨]، قال أبو الفتح[3]: أبدل الثانية من الأولى؛ لأن في الثانية ذكر سبب الجثو.

ص: ولا يتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلاً.

ش: مثاله في الإحاطة قول عبيدة بن الحارث رضي الله عنه:

فمـــا برحـــت أقدامنـــا في مقامنـــا ::: ثلاثتنـــا حـــتى أزيـــروا والمنانـــيا[4]

ومن ذلك بإعادة العامل قوله تعالى: ﴿ لنا عيدًا لأولنا وآخرنا ﴾ [المائدة: ١١٤] وتقول: أكرمتكم أصاغركم وأكابركم. ومثاله في غير إحاطة قول الشاعر:

أنـــا ســـيف المقـــورة فاعـــرفوني ::: حميـــدًا قـــد تذربـــت الـــسناما[5]

وهذا قليل، ومذهب البصريين - غير الأخفش - أنه لا يجوز، وأجازه الكوفيون والأخفش، واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ٨٧] ورد بأن الذين يجوز أن تكون مستأنفا فلا حجة فيه، وقد يؤول البيت على أن حميدًا منصوب على الاختصاص.

ص: ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول.

ش: نحو: مررت بقومك ناس منهم، ومنه في أحد الوجهين: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧] والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله، وزعم الكسائي أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه، ومنع كذلك أن يقال: بعض الرجلين لك تريد أحدهما. فعلى هذا إذا قلت: قبضت المال نصفه أو ثلثيه؛ لم يكن عند الكسائي وهشام من بدل البعض.

ص: وبدل اشتمال إن بان الأول، وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه.

ش: أخرج بقوله: إن بان الأول بدل الكل، وبقوله: وصح الاستغناء عنه بدل الإضراب

---

(١) التاج الجامع للأصول ١١/ ١٤٦.
(٢) وانظر: معجم القراءات ٦/ ١٥٦.
(٣) المحتسب ٢/ ٢٦٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو لعبيدة بن الحارث في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤.
(٥) البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣.

والغلط ، ويقولـه: ولم يكن بعضه بدل البعض ؛ فخلصت العبارة لبدل الاشتمال ، وهو إما مصدر قائم بمسمى المبدل منه كعجبت من زيد حلمه ، أو صادر منه كعجبت منه قراءته ، أو واقع فيه: ﴿ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] أو عليه كدعي زيد إلى الطعام أكله ، وإما على ملابس صالح للاستغناء عن الأول نحو: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ﴾ [البروج: ٤ - ٥] فإن كان الملابس لا يغني عن الأول ، وجيء به بدلاً فهو بدل إضراب نحو: أعجبني زيد أخوه .

ص: **وبدل إضراب أو بداء إن بان الأول مطلقًا، وقصدًا وإلا فبدل غلط.**

ش : يعني بقولـه: مطلقًا أنه ليس بينه وبين الأول ملابسة بوجه من بعضية كبدل البعض ، أو وصف كبدل الاشتمال ، فإذا قصدا - أعني البدل والمبدل منه - سمي بدل إضراب وبدل بداء أيضًا كقولك: أعط السائل رغيفًا درهمًا ، وهو كالمعطوف ببل ، ولو عطف بها ؛ لكان حسنًا ، ومنه قوله - عليه السلام: "إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها"[1] ، وإن لم يقصدا سمي بدل غلط ولا يريد انتفاء القصد عنهما ؛ بل عن الأول ؛ لأنه سبق لسانه إليه غلطًا ، وهذا النوع قال المبرد[2] وغيره: لا يوجد في كلام العرب نثرها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ الغلط ، وزعم ابن السيد[3] أنه وجد في شعر العرب كقول ذي الرمة:

**لماء في شفتيها حوة لعس[4]**

قال: لعس بدل غلط ؛ لأن الحوة السواد ، واللعس: سواد تشوبه حمرة ، وأنشد بيتين آخرين ، ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان تأويله ، وقد خرجوه على غير ما ذكر قيل: وأهمل المصنف بدل النسيان نحو: مررت برجل امرأة توهمت أن المرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة ، وزاد بعضهم بدل كل من بعض كقول امرئ القيس:

**كأني غداة البين يوم تحملوا[5]**

ويؤول على حذف مضاف إلى غداة يوم تحملوا ، ورد السهيلي بدل البعض والاشتمال إلى بدل الكل فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت: الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ، ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة بدل من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

ص: **وتختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعها ضمير الخاضر كثيرًا.**

ش : مثال ذلك في بدل البعض قوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ::: رجلي ورجلي شثنة المناسم[6]

في أحد الأوجه ، وثانيها: أن تكون رجلي منادى على سبيل الهزء بمن أوعده ، وثالثها: أن

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٤/ ٣١٩ .
(٢) المساعد ٢/ ٤٣٥ .
(٣) المساعد ٢/ ٤٣٤ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: لدى سمرات الحي ناقف حنظل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩ .
(٦) الرجز للعديل بن الفرخ في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠ .

يكون من العطف على عاملين أي: وأوعد بالأداهم رجلي، ومثال ذلك في بدل الاشتمال قول الشاعر:

**وما ألفيتني حلمي مضاعا**[1]

وأما إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الأبدال الثلاثة.

**ص: ويتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه.**

ش: مثاله: ضربت زيدًا رأسه، وأعجبني زيد حلمه، وقد يحذف الضمير للعلم به، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم، وقوله: "أو ما يقوم مقامه كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ [البروج: ٤ - ٥] فإن الألف واللام تقوم مقام الضمير، وقيل: إنه محذوف تقديره: النار فيه، وقيل: إن النار بدل كل من كل، وكأنه عبر عن النار بالأخدود لما كان مشتملاً عليها كقولهم: عطيف الإزار، وهذا مذهب الفراء، وتبعه ابن الطراوة[2]، وقال ابن هشام[3]: الأولى أن يكون على حذف مضاف أي: أخدود النار، وقال ابن خروف[4]: هو بدل إضراب، وهو بدل اشتمال أقرب، وبه قال الفارسي[5].

**فصل: المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول خلافًا لمن جعله الثاني، أو العامل.**

ش: **الأول**: مذهب الفارسي والرماني وخطاب[6].

**والثاني**: مذهب طائفة، وإليه ذهب الفارسي في الحجة.

**والثالث**: مذهب المبرد والسيرافي وابن جني[7]. قال المصنف[8]: ومذهب الفارسي هو الصحيح؛ لأن الثاني والثالث لا يطردان؛ لأن من بدل الاشتمال: أعجبني زيد فصاحته وكلامه، وكرهت عمرًا ضجره وسامني خالد فقره وعرجه. فالثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثاني مشتملاً، وأما عدم اطراد الثالث فظاهر؛ لأن من بدل الاشتمال: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] والعامل فيه ليس مشتملاً على بدل الاشتمال.

**ص: والكثير كون البدل معتمدًا عليه، وقد يكون في حكم الملغى.**

ش: مثال الاعتماد على البدل: إن زيدًا عينه حسنة، وإن هندًا حسنها فاش، وقوله: ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠][9] في قراءة من نصب، فمسودة حال من البدل لا من المبدل منه، وكلما جاز أن يكون بدلاً مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبر كالآية؛ فالرفع أقيس

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: قريني إن أمرك لن يطاعا، وهو لعدي بن زيد العبادي في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٨.
(٢) الارتشاف ٢/ ٦٢٣.
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٢٣.
(٤) الارتشاف ٢/ ٦٢٣.
(٥) الارتشاف ٢/ ٦٢٣.
(٦) المساعد ٢/ ٤٣٦.
(٧) الارتشاف ٢/ ٦٢٤.
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٨.
(٩) وانظر: معجم القراءات ٦/ ٢٦.

٨٠٤ ـــــــ

قال ابن جني: كيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما ، وفي البديع: وقد تبدل جملة من جملة أخرى كقول الشاعر:

ذكرتك والخطي يخطر بيننا ::: وقد نهلت منا الثقفة السمر[1]

فأبدل وقد نهلت منا من قوله: والخطي يخطر .

**ص: ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان.**

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ ومن يفعل ذلك يلق آثامًا يضاعف له العذاب ﴾ [الفرقان: ٦٩] وقول الراجز:

إن علي الله إن تبايعا ::: تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعًا[2]

قيل: ولا يلزم زيادة البيان ؛ بل قد تكون بالمرادف كقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ::: تجد حطبًا جزلاً ونارا تأججا[3]

ونقل في البسيط: أن بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء باتفاق ، ولا يكون فيه بدل البعض ، واختلف في بدل الاشتمال ، واستدل من أجاز بقوله: ﴿ يَلْقَ آثَامًا ۝ يُضَاعَفْ ﴾ [الفرقان: ٦٩] وإن على الله البيت ، وأما بدل الغلط ؛ فجوّزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه .

**ص: وما فصل به مذكور وكان وافيًا؛ ففيه البدل والقطع، وإن كان غير واف تعين قطعة إن لم ينو معطوف محذوف.**

ش : مثال الواو قول الشنفرى:

ولي نحوكم أهوون سيد عملس ::: وأرقط زهلول وعرفاء جيال[4]

فيجوز في سيد وما بعده الرفع على البدل ، والقطع على إضمار مبتدأ . ومثال غير الواق: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منها مقام إبراهيم ، و"اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله ، والسحر"[5] أي منهن: الشرك بالله والسحر ، فالقطع في هذا ونحوه متعين إن لم ينو محذوف فإن نوى ؛ جاز البدل كراوية من روى: "واجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر" بالنصب على البدل ، كأنه قيل: وأخواتهما وحذف ؛ لأن الموبقات سبع في حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب .

**ص: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق.**

ش : مثال ذلك: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر ، وأجاز بعضهم تقدم التأكيد على الصفة . نقله صاحب البديع ، ووجه ترتيبها هذا الترتيب واضح ، والله أعلم .

• • •

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي .
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣٧٣ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر الجعفي في الدرر ٢/ ١٦٦ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في شرح التسهيل ٣/ ٣٤١ .
(٥) أخرجه البخاري في كتاب الطب ٧٦ .

٨٠٦ ـــــــ

يونس من قبيل عطف المفرد .

**ص: ولا "إما" وفاقًا لـه ولابن كيسان وأبي علي.**

ش: الصحيح أن "إما" ليست من حروف العطف ؛ لأن الأولى تباشر العامل والثانية تصاحبها الواو نحو: قام إما زيد وإما عمرو ، وقد عَدها سيبويه مع الحروف العاطفة ، وممن ذهب إلى أن إما الثانية عاطفة الرماني ، واستدل بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ؛ لأن نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإما ، وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت إما على إما ، وإما الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد إما الأولى ، ولمن زعم أن إما عاطفة أن يحتج بأن الواو قد تحذف ويستغنى بإما كقوله:

إما إلى جنة إما إلى نار

وأجاب المصنف عنه بأن ذلك من الضرورات ، ومن رأى أنها عاطفة ؛ فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر من ذلك ، وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أن إما ليست من حروف العطف إلا أنهم أوردوه في حروف العطف لمصاحبته لها .

**ص: ولا "إلا" خلافًا للأخفش والفراء.**

ش: جعل الأخفش من ذلك قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة: ١٥٠] وأجاز الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٨] فهي عندهما بمعنى الواو ، والصحيح أنها لا تكون بمعنى الواو ولا حجة لهما في الآيتين ؛ لأن حملها على ذلك لا يتعين ، ونقل عن الكوفيين في نحو: ما قام القوم إلا زيد ، وما رأيت القوم إلا زيد ، مررت بالقوم إلا بزيد أنه عطف لا بدل .

**ص: ولا "ليس" خلافًا للكوفيين.**

ش: أجازوا: قام زيد ليس عمرو ، وأجود ما يستدل لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "بأبي شبيه بالنبي ﷺ ليس شبيه بعلي"[1] كذا ثبت في صحيح البخاري برفع شبيه ، وقول الراجز:

ابن المقر والإله الطالب ::: والأشرم المغلوب ليس الغالب[2]

وأول ذلك على تقدير: ليسه شبيه وليسه الغالب فحذف الخبرين للعلم بهما .

**ص: ولا "أي" خلافًا لصاحب المستوفى.**

ش: مثاله: مررت بغضنفر أي: أسد . قال المصنف[3]: والصحيح أنها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف بيان يوافق ما قبلها في التعريف والتنكير . قيل: وإلى كونها حرف عطف ذهب الكوفيون ، ونقض المصنف من المختلف فيه: كيف ولولا ومتى وأين وهلا ، أما كيف فلم يذهب إلى

---

(١) رواه البخاري في صحيحه ٤/ ٢٢٧ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو لنقيل بن حبيب في شرح الكافية ٣/ ١٤٣٣ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧ .

أنها حرف عطف إلا هشام وحده قال ابن بابشاذ: ونقله ابن عصفور عن الكوفيين .

وأما لولا ومتى فعن الكسائي أجاز: مررت بزيد فلولا عمرو ومتى عمرو ، وأما أين وهلا فذهب الكوفيون إلى أنها من حروف العطف ، وكل هذه أقوال واهية .

ص: فالستة الأوائل تشترك لفظًا ومعنى.

ش : أكثر النحويين يجعل أم وأو مشتركتين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك صحيح باعتبار الفعل . قال المصنف: والصحيح أنهما يشتركان لفظًا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابًا ؛ لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية ؛ لثبوت الاستقرار في الدار واتفاقه ، وحصولُ المساواة إنما هو بواسطة أمْ فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ ، وكذلك "أو" مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاريها لأجله من شك وتخيير وغيرهما .

ص: و"بل" و"لا" لفظًا لا معنى وكذا "أم"، و"أو" إن اقتضيا إضرابًا.

ش : مثال ذلك: قام زيد لا عمرو ، وما قام زيد بل عمرو وذلك واضح وسيأتي الكلام على "أم" و"أو" .

ص: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية يرجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة.

ش : مذهب سيبويه[1] والجمهور أن الواو للجمع المطلق وتحتمل الأوجه الثلاثة ، وذهب هشام إلى أن للواو معنى اجتماع نحو: اختصم زيدٌ وعمرو ، ورأيت زيدًا وعمرًا إذا كنت رأيتهما في وقت واحد ، فلا يقال بأيهما بدأت ، ومعنى "افتراق": وهو أن يختلف الزمان فالمقدم في الزمان متقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن يقدم المؤخر وإلى هذا ذهب أبو جعفر الدينوري[2] ، وما ذكر عن هشام من أن الواو ترتب هو منقول عن قطرب وثعلب وغلامه[3] والربعي ومن نقل إجماع النحويين على أن الواو لا توجب ترتيب كالسيرافي فليس بصحيح لوجود الخلاف . قيل: وتفصيل المصنف ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين ؛ فهو قول ثالث .

ص: وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغني عنه.

ش : هذا مما تنفرد به الواو ، ومثال ما لا يستغني: اختصم زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، وسواء عبد الله وبشر ، وأجاز الكسائي: ظننت عبد الله وزيدًا مختصمين بثم والفاء ، والفاء وأو ، ومنع ذلك البصريون والفراء .

ص: ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفصيلاً.

ش : مثاله: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ، و ﴿ مَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [البقرة: ٩٨] وذلك لقصد التفصيل ، وذهب أبو علي وأبو الفتح إلى أن ما جاء من

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٦ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٦٣٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٣٣ .

ذلك ، لم يندرج تحت ما قبله إن أريد به غير ما يعطف عليه .

**ص: وعامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد.**

ش : أي وتنفرد بجواز أن يعطف بها عامل إلى آخره ، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّؤُا ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩] أصله: تبوؤوا الدار واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه وهو معطوف على تبوؤوا ، وجاز ذلك ؛ لأن في اعتقدوا وتبوؤوا معنى لازم واستصحب ، ومثله: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] ونظائره كثيرة .

**ص: وإن عطفت على منفي مستغنى، ولم يقصد المعية وليتها "لا" مؤكدة.**

ش : مثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧] فبذكره "لا" علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقًا أي: في حال افتراق واجتماع ، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق ، واحترز بقوله: "غير مستغنى" من نحو: قام القوم إلا زيدًا وعمرًا ، فإن الواو فيه عاطف على منفي في المعنى ؛ لكنه لا يعرض فيه لبس تنزيله لا فاستغنى عنها ، وبقوله: "ولم يقصد المعية" من أن يقصد فلا يؤتى بلا حينئذ نحو: ما قام زيد وعمرو أي: ما قام معًا .

**ص: وقد تليها زائدة إن أمن اللبس.**

ش : إذا كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كاستوى ؛ جاز أن تزاد "لا" توكيدًا للنفي ؛ لأمن اللبس كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِيٓءُ ﴾ [غافر: ٥٨] و"لا" قبل المسيء زائدة ، وكذلك قبل النور والحر وفي فاطر .

**ص: ويقال في "ثم" فمّ، وثمتْ وثمتْ.**

ش : هذه لغات ، والفاء بدل من الثاء ، كقولهم في جدث: جدف ، وله نظائر .

**ص: وتشركها الفاء في الترتيب.**

ش : فكلاهما – أعني الفاء وثم – يفيد الترتيب .

**ص: وتنفرد ثم بالمهلة.**

ش : فاشتركا في الترتيب وزادت ثم بالمهلة ، وأما الفاء فللتعقيب .

**ص: والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالبًا وقد يكون معها مهلة.**

ش : أي: وتنفرد الفاء العاطفة جملة نحو قوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ ﴾ [الكهف: ٤٩] ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] و ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧] أو صفة كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥١ - ٥٤] فالفاء في جميع ذلك سببية هذا هو الغالب ، وقد يكون معها أي مع السببية مهلة ، كقوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ

٨١٠ ـــــــ

**ص: وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ.**

ش: نحو: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس. ذكر ذلك الفراء. قال ابن عصفور: وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء في نفسه كأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو بلغني ما صنعت اليوم ثم اسمع مني: هذا الخبر الذي هو ما صنعت أمس أعجب ليس بشيء؛ لأن "ثم" تقتضي تأخر الثاني عن الأول بمهلة ولا مهلة بين الأخبار، وأما أن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فينبغي أن يحمل على ظاهره، ويكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب، وأتى الأب من قبل الابن، وذلك مما يمدح به، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد، ويكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرومي:

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم ::: كلا لعمري ولكن منه شيبان
فكم من أب قد علا بابن ذرى حسب ::: كما علت برسول الله عدنان[1]

**فصل: المعطوف بحتى بعض متبوعه أو كبعضه وغاية له في زيادة أو نقص مفيد ذكرها.**

ش: مثال بعضه: قدم الحجاج حتى المشاة، وشبه بعضه هو ما كان مختلطًا به نحو: خرجت الصيادون حتى كلابهم، وقد اجتمع الزيادة والنقص في قول الشاعر:

فظلناكم حتى الكماة فإنكم ::: لتحتشوننا حتى بنينا الأصاغرا[2]

واحترز بقوله: "مفيد ذكرها" من نحو: صمت الأيام حتى يومًا فإنه لا يفيد كما لا يفيد صمت الأيام إلا يومًا فلو قيل: أفاد نحو: حتى يوم الجمعة؛ قيل: ومثل هذا لا يتصف بكونه غاية فضلاً عن أن يتصف بقوة أو ضعف أو عظم أو حقارة فلا حاجة لهذا القيد؛ ولهذا لم يذكره النحويون.

**ص: وإن عطفت على مجرور؛ لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف.**

ش: مثال ذلك: اعتكفت في الشهر حتى في آخره؛ لئلا يتوهم كون المعطوف مجرورًا بحتى فإن تعين العطف؛ لم يلزم إعادة الجار نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم.

**ص: ولا يقتضي ترتيبًا على الأصح.**

ش: فهي كالواو عند الجمهور. قال المصنف[3]: ومن زعم أنها تقتضي الترتيب؛ فقد ادّعى ما لا دليل عليه، وفي الحديث "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[4] وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات.

**ص: وأم متصلة ومنقطعة.**

ش: ذهب ابن كيسان[5] إلى أن ميم أم بدل من واو وأصلها أو، وهو دعوى لا دليل عليها، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن أم قد تكون زائدة، وقال الأخفش: قال قوم: إنها لغة يمانية، وقد

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لابن الرومي في ديوانه ٦/ ١٧٩.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٨٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩.
(٤) رواه مسلم في باب القدر برقم: ١٨.
(٥) الهمع ٣/ ١٦٦.

تقدم أول الكتاب أن أم قد تكون حرف تعريف .

ص: فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأي.

ش : نحو: أقام زيد أم عمرو ، ويدل على أن أم مع الهمزة تقدر بأي إبدال ما في حيز أم والهمزة ، ومن أي تقول: أيهم ضربت أزيدًا ضربت أم عمرًا ، وتقع أم المتصلة بين مفردين أو مفرد وجملة أو بين جملتين في تقدير مفردين فعليتين أو اسميتين وقد تعادل الاسمية . الفعلية كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣] .

ص: وربما حذفت ونويت.

ش : يعني الهمزة كقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا ::: بسبع رمين الجمر أم بثمان[1]

ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿ سواء عليهم أنذرتهم ﴾ [البقرة: ٦] وقد يكتفى بلا عن ذكر المعادل تقول: أزيد عندك أم لا؟

ص: والمنقطعة ما سواها.

ش : يعني ما سوى المتصلة فمتى انخرم أحد الشرطين - أعني تقدم الهمزة وصلاحية موضعها لأي - أو انخرما ؛ فهي منقطعة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ۝ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزخرف: ١٦] ولو تقدمها غير الهمزة من أدوات الاستفهام فهي منقطعة .

ص: وتقتضي إضرابًا مع استفهام ودونه.

ش : مثال الأول: "أم خلقوا من غير شيء" إلى قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [الطور: ٣٥ - ٤٣] فهي تقدر ببل والهمزة فالتقدير: بل اخلقوا فهي للإضراب عما قبلها والسؤال عما بعدها ، والإضراب قد يكون للإبطال ، وقد يكون للترك من غير إبطال ، ومثال الثاني - وهو أن يقتضي إضرابًا فقط دون استفهام -: ﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ [الملك: ٢٠] و ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] وبهذا يعلم ضعف قول من زعم أن أم تقدر ببل ، والهمزة في كل موضع قيل: وهو مذهب البصريين ، وذهب أبو عبيدة إلى أن أم بمعنى ألف الاستفهام ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨] .

ص: وعطفها المفرد قليل.

ش : يعني أم المنقطعة ، ومثال ذلك قول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء ؛ فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد بل فإنها بمعناها . وزعم ابن جني أنها بمنزله الهمزة وبل ، وأن التقدير: بل أهي شاء . قال: وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها ، وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلاً أم شاةً ، فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح مقوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع ، وما ذكره عن ابن جني هو قول أبي علي ، والمغاربة يقولون: إن أم

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٥٦ .

المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة . قيل: ولا حجة في قول بعضهم أن هناك إيلاً أم شاء لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة محذوفة قبل أن ، ويحتمل أن ينتصب شاء على إضمار فعل تقديره: أم ترى شاءً .

ص: وفصل أم مما عطفت عليه أكثر من وصلها.

ش : فصلها نحو: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ ﴾ [الفرقان: ١٦] أكثر من وصلها نحو: ﴿ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه ؛ فمخطئ ؛ لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه . قاله المصنف .

ص: وأو لشك أو تفريق مجرد، أو إبهام أو إضراب أو تخيير.

ش : أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، وتأتي لمعان سبعة وتكون في الخبر والاستفهام نحو: قام زيدًا وعمرو أقام زيد أو عمرو ، والتفريق المجرد نحو: ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٥] قال المصنف: والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والتخيير ؛ كأن مع كل واحد منها تفريقًا مصحوبًا بغيره ، والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف ، والإبهام نحو: ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس: ٢٤] و ﴿ كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٩] و ﴿ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ [سبأ: ٤] ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالمًا ويبهم على المخاطب ، والإضراب كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كلما عاهدوا ﴾[1] [البقرة: ١٠٠] ، في قراءة أبي السماك ، وقال الفراء: في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] أو هنا في معنى بل ، وقال ابن عصفور: الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل ، وذلك نحو: لست بشرًا أو لست عمرًا ، وما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو ، ولا تضرب زيدًا أو ولا تضرب عمرًا "أو" في جميع ذلك للإضراب كأنك قلت: لا بل لست عمرًا ، قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] وبقوله: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤] قال: وما ذهبوا إليه فاسد والتخيير كقوله تعالى: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] والإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ [النور: ٣١] وسيأتي .

ص: وتعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً.

ش : قال المصنف[2]: ومن علامات الإباحة استحسان الواو موقعها نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين ، وقد ذكروا فرقًا بين الواو وذلك أنك إذا قلت: جالس الحسن وابن سيرين ؛ لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر ، وإذا كان "أو" جاز له أن يجالسهما أو أحدهما ، ومثال معاقبتها للواو

(١) وانظر شواذ ابن خالويه ص: ٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤ .

في عطف المصاحب قوله - عليه السلام -: "اسكن حراء فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد"[1] وقول الشاعر:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ::: من بين ملجم مهره أو سافع[2]

ومثال ذلك في عطف المؤكد: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [النساء: ١١٢] وذهب الأخفش والجرمي إلى أن "أو" تأتي بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] وقال به بعض الكوفيين في الآية.

ص: وتوافق "ولا" بعد النهي والنفي.

ش: مثال ذلك بعد النهي: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] وبعد النفي: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ الآية [النور: ٦١].

ص: والمعنى مع إما شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد.

ش: مثال الشك: لزيد من العبيد إما تسعة وإما عشرة، والتخيير: ﴿ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [الكهف: ٨٦] والإبهام: لقيت إما زيدًا وإما عمرًا وأنت عالم بمن لقيت، والتفريق المجرد: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣] ولم يذكر المصنف أنها تكون للإباحة، وقد ذكره غيره نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، وذكر بعضهم لأو وإما معنى آخر وهو أنهما يكونان لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت مثاله في أو قولك للشجاع: إنما أنت طعن أو ضرب أي تارة كذا وأخرى كذا، ومثاله في إما: إنما أنت طعن وإما ضرب.

ص: وفتح همزها لغة تميمية.

ش: وهي لغة قيس وأسد، وأنشد قطرب قول الشاعر:

ساحل نفسي على حالة ::: فإما عليها وإما لها[3]

بالفتح.

ص: وقد تبدل ميمها الأولى ياء.

ش: حكى الإبدال مع كسرة الهمزة وفتحها فمثاله مع الكسر قوله.

يا ليتما أمنا شالت نعامتها ::: أيما إلى جنة أيما إلى نار[4]

ومع الفتح قول ابن القمقام:

تنفحها أيما شمال عرية ::: وأيما صبا جنح الظلام هبوب[5]

رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة.

---

(١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي برقم: ٣٦٨٦.
(٢) البيت من الكامل، وهو منسوب لعمرو بن معدي كرب في شواهد العيني ٤/ ١٤٦.
(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٤٦٠.
(٤) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه ٢٢١.
(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي القمقام الأسدي في الدرر ٦/ ١٢٠.

ص: وقد يستغنى عن الأولى بالثانية.

ش: مثاله قول ذي الرمة:

وكيف بنفسي كلما قلت أشرقت ::: على البرء من حوصاء هيض الدماقا
فماض بدار قد تقادم عهدها ::: وإما بأموات ألم خيالها [1]

ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأجاز الفراء ألا تكرر، وتجرى مجرى أو.

ص: وبأو عن وإما.

ش: كقراءة أبي: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] [2] ونحو هذا في الشعر كثير.

ص: وربما استغنى عنها بـ"وإلا" مثال ذلك قول المثقب العبدي:

فإما أن تكون أخي بصدق ::: فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني ::: عدوًّا أتقيك وتتقيني [3]

ص: وربما استغنى عن واو وإما.

ش: كقول الراجز:

لا تقعدوا آبالكم ::: إيالنا أيالكم [4]

فتح الهمزة وأبدل الميم ياء.

ص: والأصل إن ما، وقد تستعمل اضطرارًا.

ش: إما إن زيدت عليها ما، وقد يستغنى في الشعر بإن كقول الشاعر:

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ::: فإن جزعا وإن إجمال صبر [5]

وكون إما مركبة من أن وما هو مذهب سيبويه، ويدل عليه إفراد أن كما ذكر، وقيل: هي بسيطة غير مركبة أعني إما العاطفة. وأما نحو: فإن جزعا فيحتمل أن تكون شرطية حذف جوابها لفهم المعنى نحو: إن خيرًا فخيرًا، والتقدير: إن كنت ذا جزع فلا جزع، وإن كنت تجمل صبر فأجمل، وتشارك إما العاطفة إما الشرطية نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [الأنفال: ٥٨] وهي مركبة من إن وما، وزعم الكسائي أن لها قسمًا ثالثًا تكون فيه جحدًا تقول: إما زيد قائم تريد: إن زيد قائم وما صلة.

ص: والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير في أو نفي صريح أو مؤول أو بعد إيجاب المذكور موطأ به أو مردود أو مرجوع عنه.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما منسوبان أيضًا - للفرزدق في ديوانه ٢/ ٦١٨، وفي ديوان ذي الرمة.
(٢) وانظر معجم القراءات ٥/ ١٦٠.
(٣) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٩.
(٤) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، ٣٦٧.
(٥) البيت من الوافر، وهو للدريد بن الصمة في خزانة الأدب ٤/ ٤٤٢.

ش : قال المصنف[1]: معنى المقرر الممكن فيما يراد به من ثبوت نحو: ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى: ١٦] أو نفي نحو: ﴿ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴾ [الفجر: ١٧] فما بعد بل مقرر على كل حال فإن كان قبلها نفي أو نهي فهي بين حكمين مقررين كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وما قام زيد بل عمرو فتقرد حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها ، هذا هو الصحيح ، ووافق المبرد في هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها ، وهو خلاف الواقع في كلام العرب .

ومثال المؤول: زيد غير قائم بل قاعد ، ومثله: ﴿ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠ - ٤١] ومثاله بعد إيجاب المذكور موطأ به: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان: ٤٤] أو مردود: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو مرجوع عنه إما لكونه غلطًا في اللفظ نحو: أنت عبدي بل سيدي ، أو في الإدراك: سمعت رغاء بل صهيلا ، أو نسيانًا: له على درهمان بل ثلاثة ، أو لتبدل رأي نحو: ادع لي زيدًا بل عمرًا ، قيل: ومذهب الكوفيين أن بل لا تكون نسقًا بعد الإيجاب ، وإذا وقعت بل بعد جملة فتارة تكون إضرابًا عما قبلها على جهة الإبطال له ، وإثباتًا لما بعدها كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وتارة تكون على جهة الترك من غير إبطال كقوله: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [المؤمنون: ٦٢] .

ص: وقد تكرر بل رجوعًا وفي المتقدمة أو تنبيهًا على رجحان ما ولي المتأخرة.

ش : مثال: الأول: ﴿ بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ [الأنبياء: ٥] ، والثاني كقوله: ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: ٦٦] .

ص: وتزاد لا قبل "بل" لتأكيد التقرير وغيره.

ش : مثال ذلك: قام زيد لا بل عمرو ، وخذ هذا لا بل ذاك فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول وفي نحو: ما قام زيد لا بل عمرو ، ولا تضرب خالدًا لا بل بشرًا هي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي . قاله المصنف[2] وقال الجزولي[3]: ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النفي والنهي تأكيد ، ومنع ابن درستويه زيادتها معها بعد النفي ، وقال ابن عصفور: إنه لا ينبغي أن يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي إلا أن يشهد له سماع . قيل: وهو مسموع من لسان العرب .

ص: ولكن قبل المفرد بعد نفي أو نهي كـ"بل".

ش : نحو: ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا . ومذهب البصريين أنها لا يقع

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٩، ٣٧٠ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٦٤٤ .

بعدها عطف المفرد إلا بعد نهي أو نفي ، وعن الكوفيين أنها يعطف بها في الإيجاب ، وإذا وليها جملة ؛ فهي حينئذ حرف ابتداء لا عاطفة وتكون ذات إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم ، وقد قيل: أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو .

**ص: ويعطف بلا بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء.**

ش : نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا وقام زيد لا عمرو ويا زيد لا عمرو ، وفي معنى الأمر الدعاء نحو: غفر الله لزيد لا بكر ، ومنع بعض النحويين العطف بها بعد الماضي وهو مسموع . وأجاز الفراء العطف بها على اسم لعل نحو: لعل زيدًا لا عمرا منطلق ، ولا يعطف بها إلا المفرد والجمل التي لها محل من الإعراب فإن لم يكن للجملة محل ؛ فهي حرف ابتداء .

**فصل: لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف؛ بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل.**

ش : يدل على عدم اشتراط وقوعه موقعه قولهم: قام زيد وأنا ، ورأيت زيدًا وإياك ، ورب رجل وأخيه ، والواهب المائة الهجان وعبدها ، فهذه ونحوها لا تصلح لمباشرة العامل ، ويدل على عدم اشتراط تقدير العامل بعد العاطف أن فيه ما يمنع تقديره نحو: اختصم زيد وعمرو ؛ بل يشترط صلاحية المعطوف كما تقول في تخاصم زيد وعمرو: تخاصم عمرو وزيدًا وما هو بمعناه كالمثل السابقة ، فيصح في قام زيد وأنا قمت ، وفي رأيت زيداً وإياك رأيتك ، وفي رب رجل وأخيه: رب أخي ، وفي الواهب المائة الهجان ؛ الواهب عبد المائة ، وإن لم يصلح هو أو ما هو معناه لمباشرة العامل ؛ أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو: أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو: ﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] لأن هذه العوامل لا تصلح للعمل في هذه المعطوفات . نص على ذلك المصنف . قال[1]: وما استحقه المعطوف من التقدير ؛ استحق في البدل نحو: ادخلوا أولكم وآخركم ؛ لأن ادخل لا يرفع إلا ضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى ، فإن جعل بدلاً ؛ كان من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال في العطف . انتهى .

قيل: وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن ونص عليه سيبويه ، وأما البدل فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فليس كالنعت .

**ص: ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره أو يفصل العاطف بلا.**

ش : يشمل التوكيد بالضمير نحو: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَآؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٤] وبغير الضمير كقول

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ .

٨١٨ ـــــــ

وقالت العرب: ما فيها غيره وفرسه ، ومن النظم ما أنشده سيبويه:

**فاذهب فما بك والأيام من عجب** (١)

في أبيات كثيرة لا نطول بإنشادها ترشد كثرتها إلى أن ذلك ليس من الضرورات . قيل: وينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازًا من لولا على مذهب سيبويه ، فإنه لا يجوز عطف ظاهر مجرورها نحو: لولاك وزيد ، فلو رفعت على توهم أنك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر .

**ص: وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جارًا واتصل المعطوف بالعطف أو انفصل بلا.**

ش: يجوز أن يعطف بعاطف معطوفان فصاعدًا لعامل واحد نحو: أعطيت عمرًا درهمًا وزيدًا دينارًا ، وأعلم زيد عمرا بكرا مسافرًا ، وخالد بشرًا جعفرًا مقيمًا ، ولا يجوز أن يعطف بعاطف واحد على أكثر من معمولي عاملين نحو: جاء إلى الدار من المسجد زيد والحانوت البيت عمرو تريد: جاء من الحانوت إلى البيت عمرو .

نقل ابن السراج الإجماع على أن ذلك لا يجوز ، وإنما الخلاف في العطف على معمولي عامل فقط . فذهب الأخفش إلى جواز ذلك بشرطين: **أحدهما**: أن يكون أحد العاملين جارًا ، **والثاني**: أن يتصل المعطوف ويعني به المجرور فلابد من هذا القيد بالعاطف ، ومثال ذلك: إن في الدار زيدًا ، والحجرة عمرًا ، أو ينفصل بلا فإنه جائز أيضًا نحو: ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرًا ، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ ﴾ [الجاثية: ٤ - ٥] في قراءة من نصب آياتٍ ، فنابت الواو في قوله: "واختلاف" مناب إن وفي كأنه قيل: وإن في اختلاف ، ومنه قول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرءا ::: ونار توقد بالليل نارا (٢)

أي: وتحسبين كل نار توقد بالليل نارًا ، وشبه ذلك في الشعر كثير ، فإن فقد الشرط الأول - أعني كون أحد العاملين جارًا - فقد ذكر المصنف الإجماع على منع العطف إذ ذاك ومثاله: أكلا طعامك زيد وتمرًا عمرو أي: وكان أكلاً تمرًا عمرو ، فنابت الواو مناب كان وأكلاً ، ونقل ابن الحاجب عن الفراء إجازة ذلك ، وقال ابن النحاس الحلبي: ما ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقًا مذهب لم أر أحدًا حكاه غيره مع مجهدي في الكشف عنه ، وكذلك قال شيخه ابن عمرون . قال الشيخ أثير الدين: وما قاله المصنف من الإجماع غير صحيح ؛ بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكره أبو علي في بعض كتبه عن قوم من النحويين .

وإن فقد الشرط الثاني - أعني اتصال المعطوف المجرور - لم يجزه الأخفش نحو: ضربت زيدًا بسوط ، ويومًا عود عمرًا ، تريد: وضربت يومًا يعود عمرًا ، وكذا لو اتصل بالعاطف غير المجرور نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة ، فإنه لا يجوز عند الأخفش أيضًا ومن أجاز ذلك مطلقًا ، أجاز

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٩٣ .
(٢) سبق تخريجه .

٨٢٠ ـــــــ

ص: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرًا، وبالفاء قليلاً، وندر ذلك مع أو.

ش: مثاله مع الواو قول بعض العرب: ويك وأهلاً وسهلاً لمن قال: مرحبًا، وقولك: بلى وزيدًا لمن قال: ألم تضرب عمرًا، ومثاله مع الفاء قوله تعالى: ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضرب فانفجرت، وفضرب فانفلق، وذهب ابن عصفور في نحو هذا إلى أنه حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت به الفاء الأولى فأبقى من كل ما دل على المحذوف، ورد بقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٨٥] تقديره: فأفطر إذا لا يجوز أن تنوب فاء العطف مناب فاء الجزاء، ومثاله مع أو قول أمية الهذلي:

فهل لك أو من والد لك بعدها ::: برسح أولاد العشار ويفضل[1]

أي: فهل لك من أخ أو من والد.

ص: وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة.

ش: كقول الشاعر:

ألا يا لخلة من ذات عرق ::: عليك ورحمة الله السلام[2]

في أبيات كثيرة، وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر قيل: بأربعة شروط:

**الأول**: أن يكون بالواو، وقال هشام: تقديم الفاء وثم وأولا. جيد.

**الثاني**: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا. لا نعلم خلافًا في ذلك فلا يقال: وعمرو زيد قائمان.

**الثالث**: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا يجوز: أن وزيدًا عمرًا ذاهبان، ولا ما أحسن وزيدًا عمرًا.

**الرابع**: ألا يكون المعطوف مخفوضًا فلا يقال: مررت وعمرو بزيد لا نعلم خلافًا في هذا، ومذهب الكوفيين جواز ذلك بشروطه في الاختيار فلو كان الفعل مما لا يستغني بفاعل واحد نحو: اختصم زيد وعمرو فذهب هشام إلى أنه لا يجوز التقديم؛ لأن الواو واو اجتماع. قال أبو جعفر النحاس: وهو مذهب البصريين قيل: فتكون الشروط إذ ذاك عند البصريين خمسة.

ص: وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقهما بعد الواو.

ش: نحو: زيد وعمرو منطلقان فلا بد من المطابقة. قال ابن عصفور: ولا يجوز الإفراد إلا حيث سمع، وقال أيضًا: الأحسن ألا يفرد، ومما جاء من إفراد الخبر قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] وفي نحو ذلك خلاف قيل: حذف خبر الأول، وقيل: حذف خبر الثاني، وقيل: أنت مخير قال في الإيضاح: وهو الصحيح، واختار ابن عصفور جعله خبرًا للأول

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية الهذلي في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠.

٨٢٢ ـــــــ

آيَـةً فَظَلَّتْ ﴾ [الشعراء: ٤] وعكسه ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ ثم قال: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] وساغ ذلك لاتحادهما في الزمان، وإن اختلفا في الصيغة.

ص: وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور، ولا يختص بالشعر خلافًا لأبي علي.

ش: مثال الفصل: ﴿ إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨] وبالمجرور: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١] قيل: وأهمل القسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو، واحترز بقوله: "إن لم يكن فعلاً" من أن يكون المعطوف فعلاً فإنه لا يجوز فيه الفصل بوجه نحو: قام زيدو والله قعد. قاله المصنف، وإطلاق المغاربة يقتضي جوازه إذا كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفصل بين حرف العطف والمعطوف بما ذكر مخصوص بالشعر، والدليل على جوازه في الاختيار إذا لم يكن فعلاً ولا مجرورًا ما تقدم التمثيل به من القرآن، وقد فصل غير المصنف في هذه المسألة فقال: لا يخلو العاطف إما أن يكون على حرف واحد أو أكثر فإن كان على حرف واحد؛ لم يجز العطف، وإلا جاز بالأحد الثلاثة المذكورة قيل: ولا حجة للمصنف في قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١] لأنه من عطف المجرور على المجرور، والمفعول على المفعول، ولا في قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم ﴾ [النساء: ٥٨] لاحتمال تقدير ظرف محذوف تقديره: إن الله يأمركم إذا التمتم أن تؤدوا فيكون من عطف ظرف على ظرف ومفعول على مفعول، أو يقدر بعد الواو فعلاً يدل عليه الأول تقديره: ويأمركم إذا حكمتم، وكذلك يتأول نظائرها، والله سبحانه أعلم.

ص: وإن كان مجرورًا أعيد الجار، أو نصب بفعل مضمر.

ش: نحو: مررت بزيد وأمس بعمرو، فإن لم يعد الجار؛ لم يجز إقراره مجرورًا عند البصريين لضعف الخافض وأنه لا يتصرف؛ بل ينصب بفعل مضمر كقراءة حمزة وابن عامر وحفص: ﴿ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: ٧١] [1] بفتح الباء فهو منصوب بفعل مقدر تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب، وقدره أبو علي وابن جني: وآتيناها من وراء إسحاق يعقوب، وخرج الفراء هذه على الخفض فدل على أنه يجوز ذلك. والله سبحانه أعلم.

• • •

(١) وانظر معجم القراءات ٣/ ١٢٤.

٨٢٤ ـــــــ

يـــا أبجـــر ابن أبجـــر يـــا أنـــتا ::: أنـــت الـــذي طلقـــت عـــام جعـــتا[1]

فيا إياك جار على القياس ؛ لأن المنادى مفعول به وأما أنت فمن نيابة بعض الضمائر عن بعض وهو شاذ ، وقال ابن عصفور: والأسماء كلها تنادى إلا المضمرات أما ضمير الغيبة وضمير المتكلم فهما متناقضان لحرف النداء ولم يجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب ؛ لأن أحدهما يغني الآخر فلم يجمع بينهما في شعر مثل:

يـــا أقـــرع بـــن حـــابس يـــا أنـــتا ::: أنـــت الـــذي طلقـــت عـــام جعـــتا[2]

قال: وفيه خلاف منهم من جعل يا تنبيهًا وجعل أنت مبتدأ وأنت الثاني توكيدًا أو مبتدأ أو فصلاً أو بدلاً والخبر الموصول . انتهى .

وتأول بعضهم قوله: يا إياك على أن يا للتنبيه وإياك منصوبٌ بفعل مقدر يدل عليه الفعل الذي بعده كأنه قال إياك قد كفيت قد كفيتك وهذا تخريج حسن سهل قيل وما ذكره المصنف وغيره من نداء المضمر يظهر أن استنادهم في ذلك إلى المثل والبيت المذكور إذا لم يذكروا غير ذلك وينبغي ألا يجعل ذلك قاعدة في جواز نداء المضمر لا بصورة المنصوب ولا بصورة المرفوع ؛ لأن ذلك لا حجة فيه كما سبق ، وقد ظهر من كلام ابن عصفور السابق أن العرب لا تنادى ضمير الغائب ، فقول بعض الصوفية: يا هو ، ليس جاريًا على كلام العرب ، ومثال ثبوت الحرف مع المستغاث: يا لزيد ، ومع المتعجب منه: يا للماء ، ومع المندوب: يا زيداه .

ص: **ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء.**

ش: من حذفه مع اسم الإشارة قول الشاعر:

إذا هملـــت عـــين فهـــا قـــال صـــاحبي ::: بمـــثلك هـــذا لـــوعـــة وغـــرام[3]

وسمع منه أبيات وجوازه قياسًا هو مذهب الكوفيين وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٥] أي يا هؤلاء ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز ، وخنوا أبا الطيب في قوله:

**هذى برزت لنا فهجت رسيسا**[4]

وخرج على أن هذى إشارة إلى البرزة ، وهي مصدر ، وأما اسم الجنس فحذف حرف النداء منه نادر عند البصريين لا يقاس عليه ، وهو عند الكوفيين قياس مطرد ، واستدل للجواز بقوله عليه السلام: "اشتدى أزمة تنفرجي"[5] و"ثوبي حجر ثوبي حجر"[6] قال المصنف[7]: وهذا من أفصح الكلام ، ومنه قولهم: أصبح ليل[8] ، وافتد مخنوق[9] ، وأطرق

---

(١) البيت من الرجز ، وهو للأحوص في ديوانه ٢١٦ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٧٩ .
(٤) صدر بيت من الكامل ، وعجزه: ثم انثنيت وما شفيت نسيسا ، وهو في ديوانه ٢/ ٣٠١ .
(٥) كشف الخفا للعجلوني ١/ ١٤١ .
(٦) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣١٥ .
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧ .
(٨) مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ .
(٩) شرح شواهد المغني ٣/ ١٦٣ .

٨٢٦ ـــــــ

يـا هـند دعـوة صَـبٍّ هـائم دنف ::: مـنى بلطـف وإلا مـات أو كـربا[1]

والظرف ، يقول آخر:

يـا دار بـين الـنقا والحـزن ما صنعت ::: يـد الـنوى بـالأولى كانـوا أهاليك[2]

والحال كقولـه:

يـا أيهـا الـريح مبكـيا بـساحته ::: كـم قـد بـدلت لمـن وافاك أفراحًا[3]

قيل: ولا حجة لـه في قـولـه يـا دار بين النقا ؛ لأن الظرف هنا في موضع الحال ، فالعامل فيه محذوف وليس هـو عامـل المنادى ، وذهـب الكوفيون وبعـض البـصريين إلى منع مجيء الحال من المنادى ، وأجـاز ذلـك قـوم مـن البـصريين بشرط أن تكون الحال مؤكدة لا مبينة ومنعهم الأخفش والمازني والفارسي[4] وكـلام المصنف يقتضي الجواز مطلقًا ، وهو ظاهر كلام صاحب البديع أيضًا قال وأجازه آخرون منهم المبرد[5] وقال أناديه قائمًا ولا أناديه غير قائم .

**ص: وقد يفصل حرف النداء بأمر.**

ش : كقول حدابة بنت خالد النخعية تخاطب أمتها لطيفة

ألا يـا لطيـف شـوالا لطـيفا ::: واذرى الدمـع تـسكابًا وكـيفا[6]

أرادت يا لطيفة فرخت وفصلت .

**ص: يـبنى المـنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كان يرفع به لو لم ينادى، إن كان ذا تعريف متدام أو حادث بقصد وإقبال غير مجرور باللام ولا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بحرف نسق.**

ش : مـثاله بـنائه لفظًا يا زيد ويا رجل وتقديرًا في المنقوص نحو: يا قاضي والمقصور نحو: يا فتى ومـا كـان مبنيًا قبل النداء نحو يا سيبويه ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويدل على أنه مبني على الضم تقديـرًا إتـباعه نحو يا هؤلاء الرجال ، وقولـه: على ما كان يرفع به شمل الضمة كما مثل والألف في المثنى نحو: يا زيدان والواو في جمع المذكر السالم نحو: يا زيدون .

ونبه بقولـه: لو لم ينادى على نحو: يا مكرمان مما لا استعمال لـه في غير النداء ، وحكى في البسيط أن بعـض الكوفيين يجعلون التثنية والجمع بالياء حملاً على المضاف قال: وهو فاسد لأنه ليس مركبًا ، وذهـب الكـسائي إلى أن ضـمة المنادى في نحو: يا زيد ويا رجل ضمة إعراب ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين ، وعلة البناء شبهه بالضمير وقيل: إجراؤه مجرى الأصوات وهو مذهب سيبويه ، وقيل: وقوعه موقع حرف الخطاب ، وإليه ذهب الفارسي ، وقولـه: إن كان ذا تعريف مدام نحو: يا زيد فهو بـاق علـى علميته حالة النداء بدليل نداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى ، واسم الإشارة ،

---

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠ .
(٤) الارتشاف ٢/ ١١٩ .
(٥) المساعد ٢/ ٤٨٨ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو في الدرر ١/ ١٥٠ .

والمضمر، وهذا مذهب ابن السراج[1] وذهب المبرد والفارسي[2] إلى أنه سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال عليه في النداء وصحح ابن عصفور[3] هذا مرة وذاك أخرى، وقوله: أو حادث بقصد نحو: يا رجل، وزعم بعضهم أنه معرف بأل المحذوفة وناب حرف النداء منابها، ودل حصر المبني في هذين القسمين أن النكرة المحضة معربة كقول الشاعر:

فيا راكبًا إما عرضت فبلغن ::: ندامای من نجران ألا تلاقيا[4]

قال ابن عصفور: هذا خلاف بين النحويين إلا المازني، فذهب إلى أنه لا يتصور أن يوجد نكرة غير مقبل عليها، فأما ما جاء منونًا فإنما لحقه التنوين ضرورة، وقوله: غير مجرور باللام احتراز من المستغاث والمتعجب، وقوله: ولا عامل فيما بعده يشمل المضاف نحو: يا ذا الجلال والشبيه به ويسمى المطول والمطول فنحو يا عظيمًا فضله ويا طالعًا جبلاً ويا رفيقًا بالعباد ويا عشرين رجلاً، ولا يطول المنادى بعموله إلا أن يكون ملفوظًا به فتقول: يا ذاهب بالبناء على الضم، ولو كان عاملاً في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو: يا ذاهب وزيد وإن عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته نحو: يا ذاهبًا وزيد؛ لأنه عامل في زيد بواسطة حرف العطف، وتقول: يا مشتركًا وزيد بالنصب فقط وتعطف على الضمير؛ لأن مشتركًا لا يستغني بواحد.

**مسألة:** المضاف إلى نكرة لا يمكن تعريفه بالإقبال للتدافع، وقال الجرجاني يصح أن يكون معينًا وإضافته غير محضة كاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فنص سيبويه[5] على أنه يجرى مجرى المطول، فيجوز أن يقصد تعريفه بالنداء، وفي حكمه الصفة المشبهة، وقوله: ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق نحو: يا زيدًا وعمرًا في المسمى بهما وهذا معدود من قبل المطول قال أبو علي في الإيضاح: لو سميت رجلاً ثلاثة وثلاثين نصبت للطول، ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتهم لرفعت فقلت: يا ثلاثة والثلاثون فمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين قال بعض المغاربة: والصحيح ما قاله الأخفش من التفصيل بين أن يراد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا النصب؛ لأن الاسمين إذ ذاك وقعا على مسمى واحد، وبين أن تكون الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه، قيل: وينبغي التفصيل فيما إذا كان كل على حدة بين أن يكون كل منهما مقصود بالنداء، فالحكم كذلك، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة في هذه العدد فينصبان معًا.

**ص: ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال.**

ش: قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريمًا أقبل فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون قال المصنف[6]: ويؤيد قول الفراء ما روى من قوله عليه السلام: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم"[7] ومنه:

---

(١) الأصول ١/ ٤٠١ - ٤٠٢.
(٢) الارتشاف ٢/ ١٢٠.
(٣) المساعد ٢/ ٤٨٩.
(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث في شعراء النصرانية ١/ ٧٨.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٨.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣.
(٧) مجمع الزوائد ٢/ ١٤٨، برواية يا عظيمُ.

**أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة ::: فماء الهوى يرفض أو يترقرق**[1]

وظاهر مذهب البصريين في هذا البيت ونحوه أن النصب لقصد التنكير قالوا: ولو كان النصب موجبًا لوجب نصب يا زيد الطويل .

**ص: ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام خلافًا لثعلب.**

ش : أجاز ثعلب[2] في نحو يا حسن الوجه ضمه ؛ لأن إضافته في نية الانفصال ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير ، والمضاف عادم للشبه بالضمير .

**ص: وليس المبنى للنداء ممنوع النعت خلافًا للأصمعي.**

ش : شبهته أن المنادى شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت وهو مردود بالسماع والقياس ، أما السماع فشهير ، وأما القياس فلأنه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه وحكم الضمير من وجه قيل: ولا ينكر الأصمعي أن من كلام العرب: يا زيد العاقل ويا زيد صاحب الفرس بل ينكر تخريجه على النعت بل مثل: يا زيد العاقل بالنصب على إضمار أعني أو أدعو ، وبالرفع على إضمار هو ومثل يا زيد صاحب الفرس نداء ثان .

**ص: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا إن كان علمًا ووصف بابن متصل مضاف إلى علم.**

ش : مثال ذلك يا زيد بن عمرو ويجوز في زيد الضم على الأصل ، وعلى هذا يجوز في ابن أن يكون بدلاً وعطف بيان ومنادى مفعولاً بفعل مقدر ، ونعتًا وهو أحسنها ويجوز في زيد أيضًا الفتح إتباعًا لحركة ابن إذ بينهما ساكن وهو غير حاجز حصين ، وليس في ابن على هذا إلا النعت ، وزعم المبرد[3] أن الضم أجود ، وزعم ابن كيسان[4] أن الفتح أكثر ، وإن كان الأول هو القياس ، وذكر في البسيط للفتح ثلاثة أوجه: الإتباع والتركيب وإقحام الابن ، واحترز بقوله: الظاهرة من نحو: ﴿ **يا عيسى ابن مريم** ﴾ [المائدة: ١١٠] فإنه لا ينوى فتحه إذ لا فائدة في ذلك ، وقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ، واحترز بالعلم عن غيره نحو: يا غلام ابن زيد فإنه لا يفتح ، وبقوله ووصف بابن من أن يكون بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر فإنه لا يجوز الفتح ، وبقوله: متصل من أن يفصل بينهما ، وبقوله: مضاف إلى علم من أن يضاف إلى غيره ، فلا يجوز في ذلك كله إلا الضم .

**ص: لا أن وصف بغيره خلافًا للكوفيين.**

ش : أجاز الكوفيون فتح ما وصف بغير ابن إذا كان النعت مفردًا ، وأنشدوا قول جرير:

**يا عمر الجوادا**[5]

بفتح الراء وخرج على وجهين

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٨ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣ .
(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٢ .
(٤) المساعد ٢/ ٤٩٤ .
(٥) جزء من بيت من الكامل والبيت بتمامه: فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا ، وهو في ديوانه ١٠٧ .

**أحدهما**: أن أصله ياعمرًا بألف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز إلحاق الألف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

**والثاني**: أن أصله يا عمرًا بالتنوين ضرورة ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

**ص: وربما ضم الابن إتباعًا.**

ش : فيقول: يا زيد بن عمرو بضم النون إتباعًا لضمة الدال ، رواه الأخفش عن بعض العرب .

**ص: ويلحق بالعلم المذكور نحو: يا فلان بن فلان، ويا ضل بن ضل، ويا سيد بن سيد.**

ش : فيجوز في المنادى من ذلك كله ضمه وفتحه إتباعه ولو أدخلت ألـ على الثاني ، جاز الأمران أيضًا وأشار بنحو إلى ما شابه ذلك مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ المضاف إليه ابن نحو: ياكريم ابن كريم ، ويا شريف ابن شريف وكذلك يا خبيث ابن خبيث ويا كلب ابن كلب ، ونقل غير المصنف أن مذهب البصريين في جميع ذلك بناء المنادى على الضم ، ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز ضمه وفتحه .

**ص: ويجوز فتح ذي الضمة في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظًا وألف ابن في الحالين خطا.**

ش : ويجوز فتح ذي الضمة ما سبق من كونه علمًا وصف بابن متصل مضاف إلى علم ، وذلك هو موجب حذف تنوينه في غير النداء نحو: جاء زيد بن عمرو ، وحذفه لكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين ولوجب أيضًا حذف ألف ابن في الحالين: النداء وغيره ، وقال الأستاذ أبو بكر: يجوز لمن حذف الساكنين إثبات الألف ، والأول أحسن لمصاحبة الكثرة للحذف . انتهى .

وشرط بعض المتأخرين في العلمين أن يكونا مكبرين وهذا باطل ؛ إنما ذلك في ابن قيل: ومن شرط التذكير فيهما فصحيح ؛ لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمه .

**ص: وإن نون فللضرورة.**

ش : مثاله قول الأغلب العجلي:

**جارية من قيس بن لعلبة**[1]

وخرجه ابن جني على البدل ، ورد بأن العرب لم تجعل ابنًا في ذلك إلا صفة بدليل أنهم لم ينونوا إلا في الشعر .

**ص: وليس مركبًا فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافًا للفارسي.**

ش : قال ابن برهان[2] مذهب أبي على أنهم بنوا الصفة مع الموصوف في زيد بن عمرو فنون ابن حرف إعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم: هذا مرء ورأيت مرءًا ومررت بمرء ولكون الدال غير حرف إعراب لم ينون ؛ لأن التنوين لا يكون وسطًا وهذا ينتقض بإبراهيم بن عمرو بالفتح قال المصنف: وليس ما رآه أبا على صحيحًا بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صلى الله على يوسف بن يعقوب .

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: قباء ذات سرة مقعبة ، وهو للأغلب العجلي في خزانة الأدب ١/ ٣٣٢ .
(٢) المساعد ٢/ ٤٩٩ .

ص: والوصف بابنة كالوصف بابن.

ش: فيجوز الفتح في نحو يا هند ابنة زيد وبحذف التنوين في نحو: جاءتني هند ابنة زيد في لغة من صرف، ومنهم من منع ذلك؛ لأن موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان[1]

ص: وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان.

ش: قال المصنف[2]: رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندًا ونحوه، فيقولون: هذه هندٌ بنت عاصم. انتهى.

والحذف هنا لكثرة الاستعمال.

ص: ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس.

ش: فيقول: يا قاضي بإثبات الياء عند الخليل وبحذفها عند يونس، فوجه الأول: أنه لما بنى حذف تنوينه للبناء فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين، وقدرت الضمة على الياء لثقلها، ووجه الثاني: أن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة.

ص: فإن كان ذا أصل واحد ثبتت الياء بالإجماع.

ش: مثال ذلك: يا مرى فإنه ذهبت عينه وما بقي مسمى به فإنه ذهبت فاؤه فلابد من رد اللام فيهما.

ص: ويترك مضمومًا أو ينصب بالنون اضطرارًا من منادى مضموم.

ش: يشمل كلامه العلم كقوله:

سلام الله يا مطرٌ عليها[3]

والنكرة كقوله:

مكان يا جملاً حييت يا رجل[4]

ويروى يا جمل وهو أشهر، وبقاء الضم اختيار الخليل وسيبويه وهو الأكثر، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس، والجرمي والمبرد[5] قال المصنف[6]: وعندي أن بقاء الضم راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف، وأورد ابن عصفور في شرح الجمل المذهبين على أن من مذهبه إبقاء الضم يمنع النصب وبالعكس.

فروع: إذا نعت المنون في الضرورة وهو منصوب، لم يجز في نعته إلا النصب وإن كان مضمومًا؛ جاز الرفع والنصب لأن ضمه للبناء، وإذا نعت يا فتى فهي مبنى على الخلاف المتقدم.

---

(١) المساعد ٢/ ٥٠١.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥.
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام، وهو في ديوانه ١٨٣.
(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره: ليت التحية كانت لي فأشكرها، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣.
(٥) المساعد ٢/ ٥٠٢.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٦.

٨٣٢ ـــــــ

ص: وليست موصولة بالمرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف.

ش: أي موصولة بالجملة ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى ولجاز أن توصل بجملة فعلية أو ظرف.

ص: ولا جائزًا نصب صفتها خلافًا للمازني.

ش: قال الزجاج: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو نعتها أي وصلة إلى ندائه.

ص: ولا يستغنى عن الصفة المذكورة.

ش: فلا يقال: يا أيها دون وصف بأحد الثلاثة.

ص: ولا يتبعها غيرها.

ش: أي ولا يتبع أيا غير الصفات المذكورة فلا يقال: يا أيها أخا عمرو يحتمل أن يكون المراد، ولا يتبعها غير الصفة من التوابع كالعطف والبدل قيل: ولا يعنى هذا لجواز: يا أيها الرجل وزيد أقبلا.

ص: واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كأي وكغيرها في غيره.

ش: إذا قدرت اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ساوى في وجوب رفع صفته واقترانها بالألف واللام الجنسيتين، وإن لم تقدره وصلة بل اكتفيت به في النداء ثم أتيت بالصفة بعد ذلك، جاز فيها الرفع والنصب وجاز نعته بذي آل وبالمضاف كما يجوز في غير أي، وذكر في الشرح أن اسم الإشارة يخالف أيا لجواز استغنائه عن الوصف ولجواز أن يتبع بغير وصف يعني إذا لم يكن وصلة لنداء ما فيه آل ودل كلامه على أن أيا لا تتبع بغير النعت وهذا يؤيد الاحتمال الثاني في المسألة قبل هذه.

ص: وقيل: يا الله ويا أله والأكثر اللهم وشذ في الاضطرار: يا اللهم.

ش: إنما ساغ الجمع بين يا وآل في هذا الاسم الشريف؛ لكونها لازمة وكأنها من نفس الكلمة ويجوز في ندائه وجهان: حذف همزة الوصل فيلتقي ساكنان على حدهما، ويجوز حذف ألف ياء مع الهمزة والثاني: قطع همزة الوصل وهذا من خصائص هذا الاسم الشريف والأكثر في النداء اللهم بحذف ياء وتعويض الميم في آخره منها وذهب الكوفيون إلى أن الميم بقية من جملة محذوفة وهي أمنا بخير وهو ضعيف، وشذ في الاضطرار الجمع بين حرف النداء والميم كقوله:

إني إذا مـــا حـــدث ألـــمّ ::: أقـــول يالـــلهم يالـــلهما [1]

فجمع بين العوض والمعوض للضرورة، ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الكلام؛ لأن الميم عندهم ليست بعوض.

فصل: لتابع غير أي واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب.

---

(١) الرجز لأبي خراش في الدرر ١/ ١٥٥.

٨٣٤ ـــــــ

المضاف قسيم قوله أول الفصل إن كان غير مضاف مثال النعت ، يا زيد أخا عمرو والتوكيد: يا زيد نفسه وعطف البيان: يا زيد عائذ الكلب ، وكذا البدل ومثال عطف النسق يا زيد وغلام بشر ما لم يكن كالحسن الوجه يعني أن تكون إضافته غير محضة ، فلا يعتد بها فيجوز الرفع والنصب إنّ كان المنادى مبنيًا كما يجوز في المفرد فتقول: يا زيد الحسن الوجه بالوجهين كما تقول: يا زيد والحسن بالوجهين .

**ص: ويمنع رفع النعت في نحو يا زيد صاحبنا خلافًا لابن الأنباري.**

ش : ووافق ابن الأنباري من الكوفيين الفراء والكسائي والطوال[1] وهو غير جائز ؛ لأن إضافته محضة ، وقال المصنف[2] لاستلزامه تفضيل فرع على أصل وذلك ؛ لأن المضاف لو كان منادى ، لم يكن بد من نصبه ، وعن الفراء أنه أجاز رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسًا على النعت نحو: يا زيد نفسه ويا زيد وغلام عمرو .

**ص: وتابع المنادى محمول على اللفظ.**

ش : إذا نعت نعت المنادى ؛ تعين الحمل على لفظه نحو: يا زيد الطويل الجسم فيتعين رفعه ، وإن كان مضافًا وإن جعلته نعتًا لزيد ؛ جاز رفعه ونصبه ؛ لأن لزيد محلاً من الإعراب يخالف لفظه وليس للطويل محل يخالف لفظه .

**ص: وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل على الحضور باعتبار الحال.**

ش : تقول: يا زيد نفسه ويا تميم كلهم بضمير الغيبة باعتبار الأصل قبل النداء ، ويا زيد نفسك ، ويا تميم كلكم بضمير الحضور باعتبار الحال المتجدد بالنداء ، ومنع الأخفش[3] هذا الوجه الثاني وتأول نحو ذلك على أنه منصوب بفعل مقدر كأنه قال: دعوت كلكم .

**ص: والثاني في نحو يا زيد زيد مضموم أو مرفوع أو منصوب.**

ش : فالضم على أنه نداء ثان وهو رأي سيبويه وأكثر النحويين يجعلونه بدلاً قال المصنف: وذلك عندي غير صحيح ؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على المحل ، ويروى نصب الثاني من قول رؤبة:

**لقائل يا نصر نصر نصرًا**

بالأوجه الثلاثة وتوجيهها ما ذكر ، واختار المصنف أن يكون المرفوع لفظيًا لا عطف بيان قال في الشافية: وعندي التوكيد من عطف أحق في التابع الثاني بلفظ ما سبق كقوله:

**يا نصر نصر نصرًا**

والثالث اجعل إن أردت أمرًا .

---

(١) المساعد ٢/ ٥١٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٣ .
(٣) المساعد ٢/ ٥١٦ .

٨٣٦ ـــــــ

بالفتحة .

**الثاني**: أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا كبعلبك وبنى على الفتح . قيل: والأول مذهب الأخفش والثاني مذهب سيبويه ، وقوله: أو كسرها دون ياء نحو: ﴿ يا بنؤم ﴾ [طه: ٩٤] ويا بن عم فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة ، وقرئ في السبعة بالوجهين ، وأجودهما الكسرة ، وقوله: وربما ثبتت يعني الياء ساكنة ومتحركة كقول الشاعر:

يا ابن أمي ولو شهدتك إذ تد ::: عو تميمًا وأنت غير مجاب[1]

وقوله: أو قلبت ألفًا كقوله:

كن لي لا علي يا ابن عما ::: نعش عزيزين ولكف الدما[2]

قيل: وقلبها ألفًا أجود من إبقائها ، ونقص المصنف حكم ابنه فإنها كابن .

**ص: وتاء "يا أبت" عوض من ياء المتكلم.**

ش : ومثل يا أبت: يا أمه ، ولكون التاء بدلاً من الياء ؛ لم يجتمعا إلا في ضرورة كقوله .

أبتا أبتا لازلت فينا فإنما ::: لنا أمل في العيش ما دمت عائشا[3]

وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام . قال المصنف[4]: وقالوا في أبا المقصور: يا أبات قال الشاعر:

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ::: كأنك فينا يا أبات غريب[5]

ولو لم يعوض لقال: يا أباي . انتهى .

وزعم أنه أراد يا أبتي فقلت: وهو بعيد ، وقيل: يخرج على أن الألف إشباع .

**ص: وكسرها أكثر من فتحها.**

ش : قرئ بالوجهين في السبعة والأكثر على الكسر ، وأجاز الفراء[6] الضم ، ومنعه الزجاجي[7] ، وحكى سيبويه[8] عن الخليل أنه سمع: يا أمة بالضم .

**ص: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز.**

ش : كلا الوجهين صحيح فصيح قرئ بهما في السبعة ورسمت في المصحف بالتاء .

**فصل: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير: ياهن، ويا هنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هنت ويا هنتان ويا هنات.**

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٠٦ .
(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٠٦ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٧ .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل .
(٦) الارتشاف ٢/ ١٣٧ .
(٧) المساعد ٢/ ٥٢٠ .
(٨) الكتاب ٢/ ٢١١ .

٨٣٨ ـــــــ

## باب: الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

ش: الاستغاثة دعاء المستنصر المُستَنصر والمستعين المستعان به، والمعروف في اللغة تعدى فعله بنفسه قال تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٩] فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث، والنحويون يقولون: مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك كذا قال المصنف[1] قيل: وليس كما ذكر؛ بل استغاث يتعدى بالوجهين. قال زهير:

حتى إذا استغاثت بماء لا رشا له[2]

فعداه بالباء وجاء ذلك في أبيات.

ص: إن استغيث المنادى أو تعجب منه؛ جر باللام مفتوحة بما يجر في غير النداء.

ش: مثال المستغاث: يالله والمتعجب فيه بالماء ويالعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثًا ومتعجبًا، وما امتنع هناك امتنع هنا إلا أنه يجوز هنا كونه مقرونًا بأل والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا فتنادي جنسه نحو: يالماء.

والآخر: أن ترى أمرًا تستعظمه فتنادي من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو: يا للعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وخص بالفتح؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر وأجري المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى؛ لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي، واختلف في هذه اللام فقيل: زائدة وهو مذهب ابن خروف[3] وقيل: ليست بزائدة، وعلى هذا فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء؛ لما فيه من معنى الفعل، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور قيل: والأولى أنها زائدة بدليل معاقبتها للألف وقوله: بما يجر في غير النداء بالحالة التي كان عليها في غير النداء من كونه معربًا بحركة ظاهرة نحو: يالزيد أو مقدرة نحو: يالفتى أو بحرف نحو: يالزيدين أو الزيدين أو مبنيًا فيحكم على محله نحو: يالرقاش.

ص: وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا.

ش: قول الشاعر.

يا للكهول وللشبان للعجب[4]

وبقيت مكسورة مع المعطوف لأمن اللبس فإن أعيدت معه يا فتحت اللام كقوله:

يا لعطافنا ويا للرياح ::: وأبي الحشرج الفتى النفاح[5]

وهذه اللام في المعطوف غير لازمة كقوله:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٩.
(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: من الأباطح في حافاته البرك، والبيت في ص ٥٠.
(٣) المساعد ٢/ ٥٢٦.
(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٥٤.
(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦.

**وأبى الحشرج فلم يعدما**[1]

**ص: ومع المستغاث من أجله.**

ش : أي تكسر اللام معه كقولـه:

**يالقومي لفرقة الأحباب**[2]

ويتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان قال بن عصفور قولاً واحدًا: وليس كذلك بل الخلاف موجود قيل: إنها: تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل: بحال محذوفة تقديره: يا لزيد مدعوًا لعمرو .

**ص: وقد يجر بمن.**

ش : يعني المستغاث من أجله كقول الشاعر:

**يـا للـرجال ذوى الألـباب مـن نفـر ::: لا يـبرح السـفه الـردى فـهم ديـنا**[3]

وذلك لأن من تأتى للتعليل بمعنى اللام .

**ص: ويستغني عنه إن علم سبب الاستغاثة.**

ش : مثال الاستغناء عنه قول عدى بن زيد:

**فهـل مـن خـالد إمـا هلكـنا ::: وهـل بـالموت يـا للـناس عـار**[4]

**ص: وقد يحذف المستغاث فيلي "يا" المستغاث من أجله.**

ش : وذلك لكون المستغاث من أجله غير صالح لأن يكون مستغاثًا كقول الشاعر:

**يـا لأنـاس أبـو إلا مـكابرة ::: عـلى الـتوغل في بغـي وعـدوان**[5]

التقدير: يا لقومي لأناس .

**تنبيه:** ما ذكر من فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث من أجله إنما هو مع الأسماء الظاهرة فإما مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر معها فإذا قلت: يالك احتمل أن يكون مستغاثًا به وأن يكون مستغاثًا من أجله وإذا قلت: يا لي يحتمل الوجهين

أيضًا ، وقد أجاز أبو الفتح الوجهين في قوله:

**فـيا سـوق مـا أبقـى وما لي من النوى ::: ويـا دمـع ما أجرى ويا قلب ما أصبا**[6]

فأجاز أن يكون استغاث بنفسه واستغاث لنفسه وقال ابن عصفور: والصحيح عندى أن يا لي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف ، وعلل ذلك بأن العامل المستغاث به فعل النداء المضمر فيصير التقدير: يا أدعو لى وذلك غير سائغ في غير ظننت وما حمل عليها قيل: ولا يلزم هذا

---

(١) شطر بيت من السريع ، ولم أعثر عليه .
(٢) شطر بيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٤٤ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦ .
(٤) البيت من الوافر ، وهو لعدى بن زيد في شرح التسهيل ٣/ ٤١١ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٦ .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٨٥ .

ابن جني ؛ لأن اللام عنده تتعلق بحرف النداء .

ص: وإن ولي "يا" اسم لا ينادى إلا مجازًا جاز فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ويكون المستغاث محذوفًا.

ش : جاء عن العرب في نحو: يا للعجب ويا لسلماء ويا للدواهي فتح اللام وكسرها على التقديرين وذلك واضح .

ص: وربما كان المستغاث مستغاثًا من أجله تقريعًا وتهديدًا.

ش : مثاله يا لزيد لزيد أي يا زيد أدعوك لتنتصف من نفسك قال المصنف[1]: ومنه:

يـــا لـــبكر انشـــروا لي كليـــبًا ::: يـــا لـــبكر أيـــن أيـــن الفـــرار[2]

ص: وليست لام الاستغاثة بعض "آل" خلافًا للكوفيين.

ش : زعموا أن أصل يا لفلان يا آل فلان ؛ ولذلك جاز أن يوقف عليها في قوله:

فخـــير نحـــن عنـــد النـــاس منـــكم ::: إذا الداعـــي المـــثوب قـــال يـــا لا[3]

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل: لا فرار ولا تفر فحذف قاله المصنف[4] وقيل: هي لام الجر لحقتها ألف الإطلاق واكتفى بها عن المجرور كما اكتفى في قولهم ألا ما ويدون فافعل ويدل على ضعف مذهبهم كسرها في العطف ودخولها على مالا يدخل عليه نحو: يالله ويا للناس ويا لهؤلاء وليس كل الكوفيين على هذا .

ص: وتعاقبها ألف كألف المندوب.

ش : أي تعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كألف المندوب فلا يجتمعان فتقول: يا لزيد لعمرو ، وتلحقها هاء السكت وقفًا ، ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل .

ص: وربما استغني عنها في التعجب.

ش : فتقول: يا عجب بصورة النداء المطلق ، وكذلك في الاستغاثة نحو: يا زيد لعمرو ، فليس ذلك خاصًا بالتعجب .

* * *

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .
(٢) البيت من المديد ، وهو للمهلهل في شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن مسعود في خزانة الأدب ١/ ٢٢٨ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١٢ .

٨٤٢ ـــــــ

ولا تتعين الندبة بالألف نحو: يا زيداه ؛ لأن الألف قد تلي آخر المنادى البعيد .

**ص: وتلحق جوازًا آخر ما تم به ألف.**

ش: يشمل آخر ما تم به المفرد والمضاف والمطول والموصول والمركب تركيب مزج أو إسناد ؛ ولهذا قال: جوازًا ؛ لأن إلحاقها ليس بلازم .

**فروع:** إذا ندبت من اسمه اثنا عشر قلت - في قول سيبويه[1] -: واثنا عشراه كما تقول في من اسمه رجلان ، وارجلاه ، وفي قول الكوفيين: وا اثني عشراه ، كما تقول: واغلامي زيداه ، وأجاز ابن كيسان[2] القولين .

**ص: يفتح لها مبلوها إن كان متحركًا.**

ش: لها أي للألف ، ويشمل المتحرك بالضمة نحو: وازيد فتقول: وازيداه ، وبالكسرة نحو: واعبد الملك فتقول: واعبد الملكاه فإن كان آخره مفتوحًا استصحب فتحه نحو: واعبد يغوثاه .

**ص: ويحذف إن كان ألفًا أو تنوينًا أو ياء ساكنة مضافًا إليها المندوب وقد تفتح.**

ش: فتقول: واموساه بحذف الألف وواغلام زيداه بحذف التنوين ، وواغلام تريد منه: واغلامي في لغة من أسكن الياء . هذا مذهب المبرد ، والعلة في حذف هذه الثلاثة التقاء الساكنين ، وقد تفتح ياء المتكلم الساكنة نحو: واغلامياه ، وهذا مذهب سيبويه[3] .

**ص: وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب.**

ش: يا زيد الطويلاه ، وهذا مذهب يونس والكوفيين ، وذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى منع ذلك ، وذهب خلف إلى أنه يلحق نعت أي نحو: يا أيها الرجلاه ، واستدل من جاء بقول عربي ضاع منه قدحان من خشب فندبهما: واجمجمي الشاميتيناه[4] ، قال ابن عصفور[5]: وهو قليل ، ووجه المنع أن النعت منفصل من المنعوت إن شئت جئت به وإن لم تشأ لم تجئ به قال الخليل: لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه ، يعني أن الاسم الأول هو المندوب ، وجاءت الصفة بعد كماله ، فلو لحقت علامة الندبة الطويل للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك أن تلحق ما ليس بمندوب مطلقًا .

**ص: والمجرور بإضافة نعته.**

ش: مثاله قوله:

**ألا يا عمرو عمراه ::: وعمرو بن الزبيراه**[6]

فلحقت عمراه وهو توكيد منصوب والزبيراه وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٨ .
(٢) المساعد ٢/ ٥٣٦ .
(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٣ .
(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦ .
(٥) المساعد ٢/ ٥٣٨ .
(٦) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤١٦ .

فلحاقها نعت المندوب أولى وهذا لا يقاس عليه عند الجمهور .

ص: **ويقاس عليه وفاقًا ليونس.**

ش : قد تقدم ما اجتمع به من السماع .

ص: **وقد تلحق منادى غير مندوب، ولا مستغاث خلافًا لسيبويه.**

ش : مثاله قول امرأة من العرب لعمر بن أبي ربيعة: نظرت إلى كعبي فرأيت ملأ العين ومنية المتمنى فصحت يا عمراه[1] فقال لها عمر: يا لبيكاه فهذا حجة غير سيبويه في إجازة ذلك ، قيل: ويحتمل أن يكون من المندوب المفقود حكمًا .

ص: **وتليها في الغالب سالمة ومنقلبة هاء ساكنة تحذف وصلاً.**

ش : إنما قال في الغالب ؛ لأنه يجوز وإزيداه بغير هاء ، وسالمة أي باقية على حالها ، ومنقلبة يعني ياء أو واوًا على ما سيأتي ، وتحذف وصلاً أي إذا وصل المندوب بشيء بعده .

ص: **وربما ثبتت مكسورة أو مضمومة.**

ش : يعني وصلاً أجاز ذلك الفراء بالوجهين ، وهو عند الجمهور إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة .

ص: **ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء.**

ش : فلا يقال في عبد الله: يا عبد اللاهاه ، وفي جمجماه ، واجمجاماه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء ، وصرح بعض المغاربة بجواز: واعبد اللاهاه ، وإطلاق النحاة يقتضي جواز ذلك ، وقال ابن معط في ألفيته: وفي المضاف يا عبيد اللاهاه ، وقرره ابن الحاجب في شرحه .

ص: **ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة خلافًا للكوفيين.**

ش : فتقول: واحمراءاه بإثبات الهمزة ، وهو قياس ويحتاج من حذف إلى دليل .

ص: **فصل: ويبدل من ألف الندبة مجانس ماوليت من كسرة إضمار أو يائه أو ضمته أو واوه.**

ش : فتقول في ندبة غلامك مضافًا إلى ضمير المخاطبة . واغلامكيه وفي ندبة قومي مسمىً به: واقومـيه حذفت يا قومي لالتقاء الساكنين قوليت ألف الندبة الكسرة فقلبت ياء في ندبة غلامه واغلامهوه ، وفي ندبة قاموا مسمى به وأقاموه حذفت واو قاموا لا لبقاء الساكنين قوليت ألف الندبة فقلبت واو وإنما قلبت في هذه الصور ؛ لئلا يقع اللبس فلو قلت: واغلامكاه لأليس بالمذكر ولو قلت: واقوماه لأليس بالمثنى ولو قلت: واغلامهاه لأليس بالغائبة ولو قلت: وأقاماه لأليس أيضًا .

ص: **وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء.**

ش : واستدل المصنف[2] بقول عمر بن أبي ربيعة للمرأة: والبيكاه في الحكاية المتقدمة قيل: ومثل هذه اللفظة النادرة لا تبنى عليها قاعدة وإنما جاء ذلك على لغة من جعل كاف الخطاب

---

(١) ينظر في شرح التسهيل ٣/ ٤١٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨ .

مفتوحة للمذكر والمؤنث .

ص: **وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز خلافًا للبصريين.**

ش : البصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون: وازيداناه ، والكوفيون يجيزون هذا ويجيزون أيضًا أن يقال: وازيداتيه بقلب الألف ياء . قال المصنف: وهذا أولى لوجهين :

**أحدهما**: أن الأول يوهم أن اللفظ من الأعلام المختتمة بألف ونون نحو سلمان .

**الثاني**: أن أبا حاتم حكى[1] في نداء هنٍ مثنى يا هنانيه ، ولم يحك يا هناناه ، والقياس إنما يكون على ما سمع .

ص: **ولا تقلب بعد كسرة فعال.**

ش : فلا يقال في رقاش: وارقاشيه بل وارقاشاه إذ ليس هذا مما يلبس .

ص: **ولا بعد كسرة إعراب.**

ش : فلا يقال في عبد الملك: واعبد الملكيه ، بل واعبد الملكاه ؛ لأنه لا يلبس .

ص: **ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح.**

ش : فلا يقال: واغلام زيدتيه ولا واغلام زيدناه ، بل تحذف فيقال: واغلام زيداه كما تقدم .

ص: **ولا يستغنى عنها بالفتحة.**

ش : فلا يقال واعمر يريد واعمراه .

ص: **خلافًا للكوفيين في المسائل الأربع.**

ش : قال المصنف[2]: وما رواه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور: وأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع من كلام العرب .

* * *

(١) الارتشاف ٢/ ١٣٩ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨ .

## باب: أسماء لازمت النداء

ش: معنى لازمت النداء أنها لم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأة ولا فاعلة ولا غير ذلك بل لا تستعمل إلا في النداء.

ص: وهي فل وفلة ومكرمان، وملأمان وملأم، ولؤمان، ونومان.

ش: يقال: يا فل للرجل، ويا فلة للمرأة وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، وهما يا رجل ويا امرأة ولام فل محذوفة كدم ومادته ف ل ى وتقول في تصغيره: فلي، وإذا سمي به وليس أصله فلانًا ثم رخم؛ لأن مادة فلأن: ف ل ن، وليس في قوله: أمسك فلانًا عن فل هو المختص بالنداء بل هو محذوف من فلان؛ لأنك تقول في تصغيره: فلين هذا تلخيص مذهب سيبويه، وقال المصنف[1]: ويقال: يا فل للرجل، ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة كقوله عن فل. انتهى.

فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل؛ لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة، وهما كناية عن علم من يعقل وقوله: إن فلانًا وفلانة هما الأصل موافق لمذهب الكوفيين أن فل وفلة مرخمان من فلان وفلانة، وقال ابن عصفور: إنهما كناية عن علم من يعقل ولكنه لا يقول: إن أصلها فلان وفلانة، ويقال للعزيز المكرم: يا مكرمان، وفي نداء ضده يا ملأمان ويا ملأم ويا لؤمان، وفي نداء الكثير النوم: يا نومان، قال المصنف: والمشهور ألا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء وظاهر كلامه ألا يقاس على ما سمع من بناء "مفعولان"، وقال بعض المغاربة: إنه منقاس فتقول: يا مكذبان ويا مخبثان، وفي المؤنث: يا مخبثانة وزعم ابن السيد أن بناء مفعولان مختص بالذم وأن ما وقع في النسخ من قولهم: يا مكرمان تصحيف يا مكذبان وليس كما زعم؛ لأن سيبويه والأخفش ذكرا مكرمان وأما يا ملأم، ويا لؤمان، ويا نومان فلا يقاس عليها.

ص: والمعدول إلى فُعَل في سب المذكر.

ش: نحو يا غُدَر، ويا خُبَث، ويا فسق، ويا لُكَع قال بعضهم: والمسموع منه هذه الأربعة ولا يقاس عليه، ونص المغاربة على أنه يقاس عليه، وفي البسيط: ومذهب سيبويه أنه قياسي في باب النداء في فعال وفعل، وهذه الألفاظ معدولة عن غادر وخبيث وفاسق، ولكع معدول عن اللكيع، وهو اللئيم الأصل.

ص: وإلى فَعَال مبنيًا على الكسر في سب المؤنث.

ش: نحو يا فَسَاق ويا خَبَاث ويا لَكَاع، وسبب بنائه على الكسر شبهه فعال عدلاً وزنة وتأنيثًا.

ص: وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقًا لسيبويه.

ش: وهو يعني نحو يا لكاع، والذي بمعنى الأمر من أسماء الأفعال وظاهر كلامه أن الخلاف في النوعين.

أما الذي بمعنى الأمر فخالف فيه المبرد، وقال: لا يقاس منه إلا ما سمع، وأما المعدول إلى

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤١٩.

فعال في سب الإناث ؛ فلا نعلم أحدًا خالف في اقتياسه .

قال الشيخ أثير الدين: واحترز بالمجرد عن غير المجرد فإنه لا يقال منه إلا ما سمع نحو دراك من أدرك ، وأهمل المصنف شرطين في جواز بناء فعال بمعنى الأمر

أحدهما: أن يكون الفعل تامًا والثاني: أن يكون متصرفًا فلا يجوز وذار ولا داع بمعنى ذر ودع .

**ص: وقد يقال: رجل مكرمان ملأمان، وامرأة ملأمانة.**

ش : روى ابن سيده أنه يقال: رجل مكرمان وملأمان ، وامرأة ملأمانة كما ذكر وهو تابع لنكرة ، وحكى ذلك أبو حاتم تابعًا لمعرفة وهو هذا زيد ملأمان ، وهند ملأمانه غير مصروفين وزعم أن ذلك صفة ولم يبين المصنف وجه تبعيتها للنكرة قيل وعلى ما زعموا من العلمية يكون بدل معرفة من نكرة ولا يجوز أن يكون صفة ؛ لأن التأنيث لا يمنع الصرف مع الصفة ؛ ولأن الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلا في فعلان ذى فعلى وأما حكاية أبى حاتم ، فقال ابن عصفور: ملأمان وملأمانة في هذا علمان ؛ لكونها تابعين للعلم ، وامتنع ملأمان من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ، ثم قال في موضع آخر: إنه امتنع من الصرف للعدل والعلمية ، قال: لأن الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلا في اسم لا تدخله تاء التأنيث وأعربه بدلاً .

وخرج الشيخ أثير الدين ما حكاه ابن سيده ، وأبو حاتم في النكرة والمعرفة على إضمار القول ، وحرف النداء والتقدير: هذا زيد المقول فيه والمدعو يا ملأمان وبذلك في المؤنث وكذا في النكرة تقديره رجل مقول فيه أو مدعو: يا مكرمان ؛ لتبقى هذه الألفاظ على ما نقله الأئمة من اختصاصها بالنداء .

**ص: ونحو أمسك فلانا عن فل وقعيدته لكاع من الضرورات.**

ش : أشار بالأول إلى قول أبى النجم:

تطل منه إبلى بالوجل ::: في لجة أمسك فلانا عن فل[1]

وبالثاني إلى قول الآخر:

أطوف ما أطوف ثم آوى ::: إلى بيت قعيدته لكاع[2]

فاستعملا فلانًا ولكاع في غير النداء ، ويحتمل أن يكون قوله: لكاع على تقدير يقال لها أو تدعى بالكاع فحذف .

• • •

(١) الرجز لأبى النجم في خزانة الأدب ١/ ٤٠١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ .

٨٤٨ ـــــــ

ش: يتناول المركب تركيب المزج نحو: بعلبك، وخمسة عشر، وسيبويه وتركيب الإسناد نحو: تأبط شرًا، وإنما رخم بحذف عجزه لتنزلها منزلة هاء التأنيث، هذا مذهب البصريين قيل: ولم يسمع ترخيم المركب تركيب المزج من العرب، وإنما أجازوه قياسًا، ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين من ترخيم ما آخره "ويه" ذهب الفراء إلى أنه لا تحذف إلا الهاء فقط ثم يقلب الياء ألفا فتقول في عمرويه يا عمرو، قال الشيخ أثير الدين[1]: والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج.

فروع: إذا رخمت نحو خمسة عشر ووقفت فبالهاء على اللغتين قال في البسيط: وبعضهم وقف بالتاء ما كانت وسطًا تشبيهًا بتاء بنت وأخت، وليس بصحيح قال: ومن وقف بالتاء يقول يا خمسته، وإذا رخمت نحو: حضرموت قلت في الوقف: يا حضره بهاء السكت، وإن شئت بالإسكان هذا على لغة من ينوي، وأما على لغة من لا ينوي فبالإسكان، وذهب الأخفش إلى أنك إذا وقفت على المركب المرخم رددت المحذوف، وقوله: ومع الألف إن كان إثنى عشر أو اثنتى عشر يعني إذا جعلا علمين رخما بحذف العجز مع الألف؛ لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين فقيل: يا اثن، ويا اثنت، كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا.

**ص: وإن كان مفردًا فبحذف آخره مصحوبًا إن لم يكن هاء تأنيث بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين.**

ش: يعني بالمفرد: ما ليس مركبًا، وقوله: مصحوبًا بما قبله أي بما يليه من حرف لين احترازًا من الحرف الصحيح، فإنه لا يحذف مع الآخر بل يحذف الآخر وحده نحو: شمردل، واحترز بالساكن من المتحرك نحو: هبيخ وقنور ومسرول فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير فقط، وذهب الكوفيون في نحو: حولا يا إلى حذف الأحرف الثلاثة الزوائد وقياس قولهم: حذف الثلاثة في: رغبوتا ورهبوتا، واحترز بالزائد من نحو مختار، فإن ألفه عن ياء، ومنقاد فإن ألفه عن واو فلا تحذف، وحكى عن الأخفش[2] أنه أجاز حذفها فتقول: يا مخت ويا منق، ومثال المسبوق بحركة متجانسة ظاهرة: منصور وعماد ومسكين، ومثال المقدرة مصطفون إذا سمي به، لأن أصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف، واحترز من نحو: غرنيق وفردوس، وفيه خلاف يأتي، وبأكثر من حرفين من نحو: عماد وثمود وسعيد وسيأتي ذكر الخلاف فيه، وشمل ما ذكره المصنف نحو: عمران وزيدان وزيدون وهندات وطائفي ورغبوت أعلاما، فيرخم جميع ذلك بحذف الحرفين فإن كان مختومًا بهاء التأنيث؛ لم تحذف منه غيرها وإليه أشار بقوله: إن لم يكن هاء تأنيث.

**ص: وإلا ففير مصحوب.**

ش: أي وإن لم يكن المنادى كذلك بأن يترخم فيه شرط فإنه يرخم بحذف الآخر وحده غير مصحوب بما قبله فقد تقدم التمثيل بهذا.

**ص: خلافًا للفراء في عماد وسعيد وثمود.**

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٥٤.
(٢) المساعد ٢/ ٥٤٩.

٨٥٠ ـــــــ

أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم بل يقول ذلك في النداء، ولذلك قال: ومن العرب من يفرد، ولم يقل من يرخم؛ ولذلك أيضًا أتى به مبنيًا على الضم، ولا تعلم خلافًا عن أحد من النحويين أن المحكي لا يرخم، ولو رخمنا في قول من يفرد ويبني على الضم لقلنا: يا تأب بحذف الطاء. انتهى.

**فصل: تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التحام بدونه.**

ش: يسمى الأول لغة من ينوى المحذوف، والثانية لغة من لم ينو، وقد يقال: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وقد يقال: لغة يا جار، ولغة يا جار، والمعنى في ذلك واحد، والأولى أكثر استعمالاً وأقوى في النحو.

**ص: فلا يغير على الأعرف ما بقي.**

ش: يعني أنه لا يغير على الأعرف، وهو تقدير ثبوت المحذوف ما بقي بعد حذفه بل يبقى على حركته أو سكونه فتقول في جعفر: يا جعف بالفتح، وفي هرقل: يا هرق بالسكون، وخالف الكوفيون في نحو: هرقل فلم يرخموه إلا على لغة من لم ينو واعتلوا بأنه اسم متمكن، فلو رخم على لغة من ينوى؛ لزم تسكين آخره ورد بأن آخره حينئذ هو الحرف المحذوف لا الساكن.

**ص: إلا بتحريك آخر تلا ألفًا وكان مدغمًا في المحذوف بفتحة إن كان أصلي السكون.**

ش: مثال أصلي السكون: إسحار اسم بنت إذا سمي به وتقول في ترخيمه يا إسحار بحذف الراء الأخيرة، وفتح الراء الساكنة لأن سكونها أصلي لكونها لا حركة لها قبل الإدغام وهذا مذهب سيبويه، وحكى السيرافي[1] وغيره عنه أن ذلك متحتم، ونقل عنه أن ذلك على سبيل الاختيار مع تجويزه الكسر، ونقل صاحب: رؤوس المسائل عن الفراء أنه يسقط كل حرف ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فعلى هذا يقول: يا إسح.

**ص: وإلا فبالحركة التي كانت لـه.**

ش: مثاله راد ومضار إذا سمي بهما قلت في ترخيمهما: يا راد ويا مضار بالكسر؛ لأن أصلهما رادد ومضارر اسما فاعل.

**ص: خلافًا لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع.**

ش: أكثر النحويين يردون ما يحذف لأجل واو الجمع فيقولون في ترخيم "قاضون ومصطفون" علما: يا قاضي ويا مصطفي برد الياء والألف وشبهوه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة وقفًا وهذا التشبيه ضعيف؛ لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم، فيصح معه أن ينوى ثبوت المحذوف وحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف لازم، فلا يصح معه أن ينوى ثبوته واحتجوا أيضًا بأن ياء قاضي وألف مصطفى حذفت لملاقاة الواو، فإذا حذفت الواو للترخيم ردت الياء و الألف، وهذا الاحتجاج يستلزم أن يعاد إلى مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب، فكأن يقال في ترخيم كروان وقروى: يا كرا، ويا قرا قولاً واحدًا؛ لأن سبب تصحيحهما تلاقي

---

(١) المساعد ٢/ ٥٥٤.

الساكنين وقد زال فعلى ما ذهب إليه المصنف ، يقال في ترخيم قاضون ومصطفين على لغة من ينوى المحذوف: يا قاض ، ويا مصطف بالضم والفتح ليدل بذلك على تقدير ثبوت المحذوف ، وأما على مذهب من يجعل ما بقى مقدر الاستقلال فيجوز أن يقال: يا قاضى ، ويا قاضٌ ويا مصطفى ويا مصطف . قاله المصنف[1] .

**ص: ولا يمتنع الترخيم على الأعرف من نحو ثمود خلافًا للفراء في التزام حذف واوه.**

ش: منع الفراء ترخيم ثمود ونحوه على لغة من ينوى فلا يجوز عنده: يا ثمو لما يلزم من وقوع واو ساكنة مضموم ما قبلها في اسم متمكن وذلك لا يجوز ؛ بل يلتزم حذف الواو مع الدال فتقول: يا ثم ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذٍ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله .

**ص: ويتعين الأعرف فيما يوهم تقديره تذكير مؤنث.**

ش: مثال ذلك عمرة وضخمة لا ترخمان إلا على لغة من ينوى ؛ لأنهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل: يا عمر ويا ضخم لتبادر إلى ذهن السامع أن المناديين رجل اسمه عمرو ، ورجل موصوف بالضخم ، وشمل كلام المصنف العلم والصفة وقد فرق غيره فاعتبر اللبس في الصفة لا في العلم ، وهو الذي دل عليه كلام سيبويه قلت: وقد نص في غير التسهيل على ذلك .

**ص: وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير.**

ش: أشار بذلك إلى أمثلة منها طيلسان بكسر اللام إذا سمى به ورخم ؛ لأنه لو قدر ما لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وحذرية إذا سمى به ورخم على تقدير التمام دل على وجود فعلى ، وصرقوة إذا سمى به ورخم على تقدير التمام دل على وجود فعلى ، وهذه أبنية مهملة في وضع العرب ، وحيلوى وحراوى علمان ؛ لأنهما إذا رخما على تلك اللغة ؛ قيل يا حيلى ويا حراء ، فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون ألف فعلى مبدلة من واو وهي لا تكون إلا زائدة غير مبدلة من ألف هذا تلخيص ما ذكر المصنف في الشرح . وما ذهب إليه المصنف نقله ابن إصبع عن كثير من النحويين ، ونقل ذلك عن الأخفش في طيلسان ، وأما غير الأخفش كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا ذلك ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الحذف ، ورد ابن عصفور ما ذهب إليه الأخفش .

**ص: ويعطى آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم به وضعًا.**

ش: فيجب ظهور الضمة فيه إن كان صحيحًا نحو يا جعف ويا قمط وإلا في نحو يا حار بن عمرو ، فيفتح إتباعًا وتقديرها إن كان معتلاً نحو: يا ناجي في ترخيم ناجية وسكونها دليل على تقدير ضمها ، ويقال في ثمود على هذه: يا ثمى بالياء كما يقال في جمع دلو: أدل وفي علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء فقلب الياء والواو همزة لوقوعهما طرفًا بعد ألف زائدة قيل: ويقول في ترخيم غاويا غاو بالواو المضمومة ولا تبدلها همزة لأمرين:

**أحدهما**: أنه قد أعل لامه فلا تقلب واو همزة لما في ذلك من توالي إعلالين .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٥ .

والثاني: أنه بالترخيم يبقى على ثلاثة أحرف كالاسم التام والاسم التام إذا كان آخره واو ضمت ولم تقلب همزة نحو واو ، فلذلك ضمت في غاو إذا رخمت وتقول في شاه على هذه اللغة: يا شاة برد لامها لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة ، ولا يكون لذلك اسم متمكن وتقول في سوءة إذا نقلت حركة الهمزة ورخمت: يا سوء ، وجاز بقاؤه على حرفين ثانيهما حرف علة ؛ لأن حركته عارضة فسوءة محكوم لها بحكم سوءة بخلاف نحو شاة وسيئة ، وتقول في سفيرج ونحوه مما صغر ثم جعل علمًا على مذهب الأخفش: يا سفير برد اللام المحذوفة لأجل التصغير وجوبًا وكذا كل خماسي مرخم سمي به .

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يرد المحذوف وتقول في سفرجل علمًا على هذه اللغة: يا سفرج ، ومنعه ابن الدهان ؛ لأنه لا يوجد في الأسماء الرباعية الأصول فعل ، وممن أجازه السيرافي كما أجاز في طيلسان ونحوه ، وقال في البديع: أما ترخيم سعود علمًا فلا يصح عند سيبويه على الضرب الثاني ؛ لأنه يصير إلى سعى ، وليس عنده في أمثلة الأسماء فعل ويجيزه الأخفش ، وقال في البسيط: الحرف الأخير إن كان صحيحًا ؛ جرى على قياسه ، وقال المبرد: لا يجرى حتى يبقى على مثال في أصول الأبنية ، وقال السيرافي: لا تعتبر ذلك بدليل يا حار وزنه فاع ، وليس موجود في الكلام ، وإن كان معتلا في كلمة مخالفة للقياس إلا الاستعمال حكم بالمخالفة فنقول في حيوة: يا حيو جرى الفرع كالأصل ، وكذلك استحواذ واستحوذ مسمى به بغير ضمير تقول: يا استحو ، ويا استحو ، ومن رأى جواز ترخيم الثلاثي إذا رخم القود مسمى به تقول يا قو ولا يعله لاستعمال العرب له ؛ ولأنه لو أعل ؛ بقى على حرفين الثاني حرف علة . انتهى .

ص: وإن كان ثانيًا ذا لين ضعف إن لم يعلم لـه ثالث.

ش : مثاله لات إذا سمى به ورخم على هذه اللغة حذفت التاء وضعفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة فقلت: يا لاء .

ص: وجيء به إن علم.

ش : مثاله ذات على هذه قلت يا ذوا ؛ لأن أصله ذوات ؛ ولذلك قيل في التثنية ذواتا وسواء كانت بمعنى صاحب أو موصولة ؛ لأن منهم من قال فيها ذواتى ومن هذا مسألة شاة ، وقد تقدمت .

فصل: قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيمًا فتفتح مفتوحة.

ش : يقال: يا طلحة أقبل بفتح التاء قال النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب[1]

وعلل سيبويه الفتح في الياء بأنه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه حذفها قدر وهي ثابتة عاريًا منها فتحركت بالفتحة لأنها حركة ما وقعت موقعه ، وهو الحرف الذي قبلها ، قال المصنف: وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما كان قبلها كما كانت فتحة المنعوت في يا زيد بن

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب ، وهو في ديوانه ٤٠ .

عمرو إتباعًا لفتحة ابن وإتباع الثاني الأول أحق بالجواز لاسيما في كلمة واحدة ، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبر سيبويه قوله ، وبعض من يثبت القول بما مسلمة فنسب الفتح لبعض من يثبت ، ولو كان الفتح على ما ادعى سيبويه من تقدير حذف التاء وإقحامها لكان منسوبًا إلى من يحذف لا إلى من يثبت وهذا بين الاعتبار برجحانه متعين ، وذهب قوم منهم الفارسي إلى أن هذه التاء أقحمت زائدة بين الحاء وحركتها ؛ لأن الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء ، وفتحت الحاء لأجل تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، ودعاهم إلى هذا كون الاسم المفتوح الآخر فدل على أنه مرخم ولا يتصور بقاؤه على الترخيم عندهم إلا بأن يعتقدوا أن هذه الهاء دخلت حشوًا ؛ إذ لو اعتقد أنها دخلت بعد الحاء وحركتها لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم ، وقد قيل غير ذلك مما لا حاجة إلى التطويل بذكره .

**ص: ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة خلافًا لقوم.**

ش : فأجازوا يا أسماء هلمى بالفتح قياسًا وعلى هذا يصح ؛ لأنه غير مسموع ، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل .

**ص: ولا يستغنى غالبًا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها.**

ش : إذا وقفت على مثل: يا طلح يا طلحة بإعادة الهاء المحذوفة لبيان الحركة ، وقليت هاء للوقف ، وزعم بعضهم أنها للبيان كالهاء في أرمة وليست المبدلة من تاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه ، وبعض العرب يقف بلا هاء حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف بغير هاء ، ومثله قول العرب: سطى عجر ترطب هجر ، يريد توسطى يا عجرة ، وإلى هذا أشار بقوله غالبًا ، وظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه ، وزعم ابن عصفور أنه لا يقاس عليه ، وقد يجعل ألف الإطلاق عوضًا من رد الهاء كقوله:

**قفى قبل التفرق يا ضباعًا**[1]

ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة ، ونص عليه سيبويه ، وتبعه ابن عصفور أيضًا قيل: وأطلقوا في لحاق هذه الهاء ويقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذه الهاء .

**فرع:** أجاز سيبويه ترخيم ما رخم بحذف الهاء إذا بقى بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعدًا كقول الشاعر:

**أجار بن بدر قد وليت ولاية ::: فكن جرفًا فيها تخون وتسرق**[2]

فرخم حارثة ، وقال رميل يخاطب أرطأة بن سهية:

**يا أرط إنك فاعل ما قلته ::: والمرء يسعى إذا لم يصدق**[3]

فرخم أرطاة ، ومنع ذلك عامة النحويين ويظهر الاتفاق على أن ذلك لا يجوز في غير المرخم بحذف التاء ، قال الشيخ أثير الدين: ولو ذهب ذاهب إلى أن ذلك مما حذف فيه التاء ، والحرف الذي

---

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه: ولا يك منك الوداعا ، وهو للقطامى في ديوانه ٣١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧ .
(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه .

قبلها دفعة لا على التوالي لكان مذهبًا لا تكلف فيه .

**مسألة:** أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء ، والسيرافي ، واستقبحه ابن السراج .

**ص: ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء وإن خلا من علمية وهاء تأنيث على تقدير التمام بإجماع.**

ش : احترز مما لا يصلح للنداء ، قال: الحذف منه ليس بترخيم كقوله:

**قواطنًا مكة من ورق الحمي**[1]

يريد الحمام ، وجاء ترخيم الضرورة في العلم ، وفي ما فيه هاء التأنيث كثيرًا كقوله:

**لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ::: طريف بن مال ليلة الجوع والخصر**[2]

وقال:

**وهذا ردائي عنده بسعيره ::: ليسابق نفسي أمال بن حنظل**[3]

ولم يذكر المصنف شاهدًا على ترخيم النكرة ، وقد منع بعض المغاربة ترخيمه للضرورة ، وأنشد بعضهم:

**ليس حي على المنون بخال**[4]

أي: بخالد ، وقالوا في ترخيم عائم: عات ، وهو نكرة ، وقوله على تقدير التمام أي يجعل كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيتأثر بالعوامل كما مثلنا وهذا مجمع على جوازه .

**ص: وعلى نية المحذوف خلافًا للمبرد.**

ش : احتج المبرد بأن من لا يغير الآخر لا يتصرف ، والسعة شأنها التصرف وهي مرادة في الشعر ، واعترض بأن الشاعر قد يضطر إلى الحذف خاصة ، ولو احتاج إلى شيء آخر توسع ، ويرد عليه القياس على الترخيم في النداء ، والسماع كقوله:

**إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته ::: أو أمتدحه فإن الناس قد علموا**[5]

وأنشد سيبويه[6]:

**وما عهد كعهدي يا أماما**[7]

**ص: ولا يرخم في غيرها منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح، وأطرق كرا على الأشهر.**

ش : وجه شذوذ يا صاح أنه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث ، وزعم ابن خروف أن أصله:

---

(١) الرجز للعجاج في الدرر ١/ ١٥٧ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٦ .
(٤) شطر بيت من الخفيف ، ولم أعثر على عجزه ، وهو بلا نسبة في المساعد ٢/ ٥٦٠ .
(٥) البيت من البسيط ، وهو للمغيرة بن حبناء في الكتاب ٢/ ٢٧٢ .
(٦) الكتاب ٢/ ٢٧٠ .
(٧) عجز بيت من الوافر ، وصدره: ألا أصبحت حبالكم رماما ، وهو لجرير في ديوانه ٤٠٧ .

صاحبي ، وفيه خمس لغات ، وهي التي في غلامي ثم لما بنوه على الضم بعد الحذف رخموه كأنه علم ، وأما أطرق كرا ففيه شذوذان

**أحدهما**: أنه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث .

**والثاني**: حذف حرف النداء مع النكرة ، والمصنف لا يرى حذفه في مثل ذا شذوذ أو زعم المبرد أن الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم فيه على هذا ، وإليه أشار بالأشهر .

**ص: وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه.**

ش : مثاله قول الشاعر .

**أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة ::: سيدعوه داعي ميتة فيجيب**[1]

ومذهب البصريين أن ذلك ونحوه ضرورة ، ومذهب الكوفيين أجازه ذلك قيل: وإنما شاع ذلك في ما آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، فلو خص جواز ترخيمه بهذا وقوفًا مع الشائع لكان مذهبًا .

**ص: ونذر حذف المضاف إليه بأسره.**

ش : مثاله قول عدي بن زيد يخاطب عبد هند اللخمي:

**يا عبد هل لذكرني ساعةً ::: في موكبٍ أو رائدًا للفيض**[2]

**ص: وحذف آخر المضاف.**

ش : يعني أنه نادر أيضًا مثاله قول أوس بن حجر: .

**يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ::: هل حان منا إلى ذي الغمر تسريح**[3]

يريد يا علقمة ، والله سبحانه أعلم .

• • •

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٢ .
(٢) البيت من السريع ، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٢ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو لأوس في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٣ .

## باب: الاختصـــاص

ش: المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب مسند إليه علم على معنى التخصيص والتأكيد.

ص: إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص أولاه "أيا" معطيهما ما لها في النداء إلا حرفه.

ش: مثاله بعد ضمير يخص المتكلم: أي أيها العالم أحل المشكلات، وبعد ضمير يشارك فيه: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وقوله تأكيد الاختصاص أي الاختصاص بالحكم المنسوبة إلى الضمير، وقوله: أولاه، فلا يجوز أن يتقدم على الضمير في قوله: "يا أيها" بالهاء في النداء يعني من بنائها على الضم ووصفها باسم جنس ملتزم فيه الرفع، ويحكم على موضعها بالنصب بفعل مقدر تقديره أخص أيها الرجل، وهو واجب الإضمار، وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه كقول عمر: كل الناس أفقه منك يا عمر، وزعم السيرافي أن أيها في الاختصاص تحتمل وجهين: أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف كأنه قال: المخصوص أيها الرجل أو أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وعلى هذا فضمته ضمة إعراب، والمشهور ما تقدم، ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنية في النداء إلا أي، وقوله إلا حرفه فإن أيًا يراد بها المتكلم، والمتكلم لا ينادي نفسه، قيل: وينبغي أن يقول إلا حرفه، ووصفه باسم الإشارة فإنه لا يجوز هنا لا يقول على أيها هذا الفقير يتصدق.

ص: ويقوم مقامها منصوبًا اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالألف واللام والإضافة.

ش: مثال المعرف بـال: نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يكون مثل هذا، ومثال المعرف بالإضافة، قوله في الحديث: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[1] ومنه:

إنا بني نهشل لا ندعى لأب[2]

والناصب فعل يلزم إضماره كما تقدم في أي.

ص: وقد يكون علمًا.

ش: مثاله قول رؤبة:

بنا تميمًا يكشف الضباب[3]

أنشده سيبويه[4].

ص: وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب.

ش: مثاله بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، والله أعلم سبحانه.

• • •

(١) رواه أحمد في مسنده ١ / ٤.
(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: عنه ولا هو بالأبناء يشرينا، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٤.
(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٤.

## باب: التحذير والإغراء وما ألحق بهما

ش: لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإياك أو ما جرى مجراه، والإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، والمراد بقوله: "وما ألحق بهما" ما نذكره في الفصل بعد الإغراء مما ينتصب بإضمار فعل.

**ص: ينصب محذرًا إياي أو إيانا معطوف عليه المحذور.**

ش: مثاله: إياي والشر، والناصب له فعل أمر فاعله ضمير المخاطب، والتقدير: إياي باعد من الشر والشر مني، وقد قال بعضهم: إياي يريد: إياي أباعد، وقالت العرب: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، أي إياي نح عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عن حضرتي، فالكلام جملة واحدة، وكذا قال السيرافي[1] وقدره: باعدوني وحذف أحدكم الأرنب.

وزعم الزجاج أن ذلك جملتان، وأن تقديره: إياي وحذف الأرنب وإياكم، وحذف الأرنب فحذف من الأول وأثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، ولا يلزم تقدير الناصب بعد إياي؛ بل يجوز أن يقدر قبله؛ لأنه عامل محذوف والعامل إذا حذف؛ انفصل الضمير.

**ص: وتحذيرًا إياك وأخواته ونفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفًا عليهن المحذور.**

ش: أخوات إياك: إياكن إياكم إياكن وشبه نفسك من المضاف نحو: رأسك والحائط، ورجلك والحجر، وعينك والنظر إلى ما لا يحل، وفمك والحرام معطوفًا عليهن المحذور كما مثل، وكونه معطوفًا هو مذهب جماعة منهم السيرافي، واختاره ابن عصفور، وذهب ابن طاهر وابن خروف[2] إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر.

**ص: بإضمار ما يليق من لح أو اتق وشبههما.**

ش: فإذا قلت: إياك والشر؛ فالناصب لإياك فعل محذوف مقدرًا بعده، ولا يجوز أن يكون مقدرًا قبله؛ لأنه يلزم أن يكون أصله: باعدك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب، وما حمل عليها، وهذا بخلاف إياي كما سبق؛ لأن الفعل المقدر فعل أمر، وأما من قال: إياي ونصبه بتقدير: أباعد خبرا؛ فلا يجوز تقديره مقدما.

**ص: ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف.**

ش: مثال الظاهر المعطوف: إياك والشر، وماز رأسك والسيف، وأما قولهم: أعور عينك

---

(١) المساعد ٢/٥٦٩.
(٢) الهمع ٢/١٨.

الحجر ، فهو كما حذف منه حرف العطف ، والتقدير: عينك و الحجر ، ومثال ضمير الغائب قوله:

فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه[1]

أي: بإياك باعد منه وباعده منك .

ص: وشذ إياه وإيا الشواب من وجهين.

ش : أحدهما: استعمال إياه دون عطف وهو ضمير غائب ، والثاني: إضافة إيا إلى الظاهر ، وتقديره: إياه ليباعد من النساء الشواب ، وليباعدهن عنه .

ص: ولا يلزم الإضمار إلا مع إيا ومكررًا ومعطوف ومعطوف عليه.

ش : فيلزم إضمار الناصب مع إيا مطلقًا ومع غيرها مكررًا نحو: الأسد الأسد ؛ لأن أحد الاسمين قام مقام العامل ، وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر . حكاه في البسيط . وقال الجزولي: يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع ، ويمتنع عند قوم ، أو معطوفًا ومعطوفًا عليه نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: ١٣] واستغنى مع العطف والتكرار بذكر المحذور منه عن ذكر المحذور .

ص: ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن.

ش : مثال المنصوب: إياك الشر ، فلا يجوز أن يكون الشر منصوبًا بما انتصب به إياك ؛ بل بفعل آخر . تقديره: دع الشر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، ومن ذلك قوله:

إياك إياك المراء فإنه ::: إلى الشر دعاء وإلى الشر جالب[2]

فأضمر بعد إياك ناصبًا تقديره: اتق . قال ابن عصفور[3]: إن حذفت الواو ؛ لم يلزم إضمار الفعل نحو قوله: فإياك إياك المراء تقديره: دع المراء ، ولو كان في الكلام ؛ لجاز إظهار هذا الفعل ، وقال ابن يعيش[4]: والمراد في هذا البيت: والمراء فحذف حرف العطف ، أو من المراء فحذف حرف الجر ، وقال أبو البقاء العكبري[5]: والمختار عندي أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جنب نفسك الشر فإياك في موضع نفسك ، ومثال المجرور بمن: إياك من الشر .

ص: وتقديرها مع أن يفعل كاف.

ش : وذلك لاطراد حذف حرف الجر مع أن إذا أمن اللبس فتقول: إياك أن تفعل أي: من أن تفعل ، وقال سيبويه: في إياك أن تفعل إذا أردت إياك والفعل لا يجوز ، فإن أردت: إياك أعط مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل ؛ جاز ، وظاهر هذا أن: أن تفعل على هذا التقدير: مفعول من أجله لا مفعول به .

---

(١) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للمفضل بن عبد الرحمن في خزانة الأدب ٣/ ٦٣ .
(٣) المساعد ٢/ ٥٧٢ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ٥٢ .
(٥) اللباب ١/ ٤٦٣ .

ص: وحكم الضمير في هذا الباب مؤكدًا أو معطوفًا عليه حكمه في غيره.

ش: هنا ضميران **أحدهما**: إياك والآخر: الضمير المنتقل إليه من الفعل، فإذا أكدت قلت: إياك نفسك، وكنت بالخيار في توكيده بأنت قبل النفس، وإن أكدت الضمير المستكن في إياك قلت: إياك أنت نفسك، ولابد من تأكيده بأنت، وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك؛ لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة، وإذا عطفت على إياك قلت: إياك وزيدًا والشر، وإن شئت قلت: إياك أنت وزيدًا والشر، وإن عطفت على المستكن قلت: إياك أنت وزيد أن تفعلا، ويقبح بغير أنت ويروى قول جرير:

فإياك أنت وعبد المسيح ::: أن تقربا قبلة المسجد[1]

بالنصب عطفًا على إياك، والتوكيد جائز وبالرفع عطف على المستكن، والتوكيد واجب.

ص: وينصب المغرى به ظاهرًا مفردًا أو مكررًا أو معطوفًا عليه بإضمار الزم وشبهه.

ش: احترز بالظاهر من المضمر فإنه لا يكون مغرى به، والمفرد قسيم المكرر، والمعطوف نحو: العهد بمعنى الزم العهد واحفظ العهد، ومثال المكرر: الخلة الخلة، ومثال المعطوف: الأهل والولد.

ص: ولا يمتنع الإظهار دون عطف ولا تكرار.

ش: فيجوز في قولك: العهد إظهار الناصب، فتقول: الزم، أو احفظ العهد.

ص: وربما رفع المكرر.

ش: مثاله قول الشاعر:

إن قومًا منهم عمير وأشبـ ::: ـه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء إذا قا ::: ـل أخو النجدة: السلاح السلاح[2]

فرفع وفيه معنى الأمر بلبس السلاح.

ص: ولا يعطف في هذا الباب إلا بالواو.

ش: يعني في التحذير والإغراء؛ لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان.

ص: وكون ما يليها مفعولاً معه جايز.

ش: لما كانت الواو هنا للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ معهما معنى المعية، فينصب ما يليها على أنه مفعول معه.

فصل: ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو: كليهما وتمرا[3]، وامرءا

---

(١) البيت من المتقارب، وهو في ملحق ديوانه ١٠٢٧.
(٢) البيتان من الخفيف، وهما بلا نسبة في الدرر ٣/ ١١، والخصائص ٣/ ١٠٢.
(٣) الكتاب ١/ ٢٨١.

ونفسه[١]، والكلاب على البقر[٢]، وأحشفا وسوء كيلة[٣]، ومن أنت زيدًا[٤]، وكل شيء، ولا هذا[٥]، ولا شتيمة حر[٦]، وهذا ولا زعمانك[٧]، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار[٨]، ومرحبًا وأهلاً وسهلاً[٩]، وعذيرك[١٠]، وديار الأحباب[١١].

ش: أما قوله: كليهما وتمرا؛ فأصله أن إنسانًا خير بين شيئين فطلبهما جميعًا، وطلب معهما تمرا، ثم استعمل لمن خير بين شيئين فطلبهما جميعًا، وأما امرءا ونفسه فمعناه: دع امرءا مع نفسه، وأما الكلاب على البقر فمعناه: إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمهما، وقيل: معناه خل بين الناس جميعًا خيرهم وشريرهم، واختم أنت طريق السلامة فاسلكها.

وأما أحشفًا وسوء كيلة، فقال أبو سهل الهروي: هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين، ومعناه أتعطيني حشفًا وتسيء الكيل والكيلة كالجلسة. وأما أنت زيدا، فأصله: أن رجلا غير معروف بفضل يسمى بزيد، وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلما سمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له من أنت زيدا، على سبيل الإنكار عليه، كأن قال: من أنت تذكر زيدا، أو ذاكرا زيدا، وفي قولهم: من أنت؟ تحقير للمخاطب، وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا: من أنت زيدا على المثل الجاري.

وأما كل شيء ولا هذا؛ فالمعنى: ائت كل شيء ولا تأت هذا، أو اقرب كل شيء ولا تقرب هذا.

وكذلك كل شيء ولا شتيمة حر، وقوله ولا شتيمة حر معطوف على قوله ولا هذا، بل هما جملتان.

وأما هذا ولا زعماتك، فمعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام، وهذا مبتدأ وخبره محذوف تقديره: هذا الحق.

ولا يختص بهذا اللفظ، بل يقول أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأما إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار فالمعنى: تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار.

وأما مرحبًا، وأهلا وسهلا فالمعنى: صادفت رحبا وسعة، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلا أي لينا وخفضا لا حزنا، وهذا يستعمل خيرا لمن قصدك ودعاء للمسافر،

---

(١) المساعد ٢/ ٥٧٦.
(٢) المساعد ٢/ ٥٧٦.
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧.
(٤) الكتاب ١/ ٢٩٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٨١.
(٦) الكتاب ١/ ٢٨١.
(٧) الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٨) الكتاب ١/ ٢٩٥.
(٩) الكتاب ١/ ٢٩٥.
(١٠) الكتاب ١/ ٢٨٢.
(١١) المساعد ٢/ ٥٧٩.

فإذا استعمل خبرا ، فنصبه بما سيأتي ، وإذا استعمل دعاء فالتقدير: لقاك الله ذلك وقدره سيبويه برحبت بلادك وأهلت ، وإنما قدره بفعل ؛ لأن الدعاء إنما يكون بالفعل ، فعلى تقديره يكون انتصاب مرحب وأهل على المصدر .

وأما عذيرك فقيل: هو مصدر بمعنى العذر لمن جنى جناية واحتملت من عذيرك من فلان ، وسيبويه يقدر عذرا تقدير عذر ، فيمكن أن يكون اسما ووضع موضع المصدر نحو: عاذا بالله أي عياذا ، ويحتمل أن يكون مصدر كالنكير والنذير كما تقدم ، وضعف بعضهم المصدر . وقال: المصادر على فعيل لا تكون إلا في الأصوات نحو الصهيل والزئير . قال ابن يعيش: على أنتم قالوا: رجب القلب رجيبا ، فجاء المصدر . فعلى فعيل في غير الأصوات فجائز أن يكون هذا منه . انتهى .

وقيل العذير بمعنى العاذر ، يقال عاذر وعذير مثل شاهد وشهيد ، والتقدير: احضر عاذرك ، ومن ذلك قول عمر بن معدى كرب:

أريد حباءه ويريد قتلي ::: عذيرك من خليلك من مراد[1]

وأما ديار الأحباب ، فإن أراد هذا التركيب فيحتاج إلى سماع ، وإن أراد لفظ ديار مضافًا إلى اسم المحبوبة فذلك كثير كقول ذي الرمة:

ديار مية إذ مي تساعفنا ::: ولا يرى مثلها عجم ولا عرب[2]

**ص: ياضمار اعطني، ودع، وأرسل، وأتبع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، ولجد، وأصبت، وأتيت، ووطيت، واحضر، واذكر.**

ش : هذه هي الأفعال المقدرة الناصبة لما سبق ، والأمثلة مرتبة عاما على ما تقدم .

فأعطني هو ناصب كليهما وتمرًا ، وظاهر كلامه أن تمرًا معطوف على كليهما ؛ لأنه لم يقدر له ناصبًا وقدره غيره وزدني تمرًا .

ودع: ناصب امرءا ونفسه أي امرءا ونفسه معطوف عليه ، ويجوز أن يكون مفعولا معه والواو بمعنى مع .

وأرسل: ناصب الكلاب على البقر أي أرسل الكلاب .

وأتبع: ناصب أحشفا وسوء كيلة أي أتبع حشفا .

وتذكر: ناصب من أنت زيدا أي تذكر زيدا .

واصنع: هو ناصب كل شيء ، ولا ترتكب: هو ناصب ولا هذا ، ولا شتيمة حر ، ولا أتوهم هو ناصب ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك .

ولجد: هو ناصب أهل الليل وأهل النهار ، وأصبت: هو ناصب مرحبًا ، وأتيت: ناصب أهلا ووطيت: ناصب سهلا ؛ فعلى هذا ثلاث جمل وغير المصنف جعل العامل فيها كلها واحد وقدره:

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معدى كرب في ديوانه ١٠٧ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ٢٣ .

صادفت ، فعلى هذا هي جملة واحدة .

واحضر: هو ناصب عذيرك فدل ذلك على أنه عند المصنف بمعنى عاذر ، لا مصدر بمعنى عذر كما سبق ، واذكر: هو ناصب ديار الأحباب .

**ص: ويتصل هذه ما يستلزم عامله عامل ما قبله.**

ش : الإشارة بهذه ، إلى المنصوبات المتقدمة ، وفي بعض النسخ: ويتصل بها أي بهذه المنصوبات ومثال ما استلزم عامله عامل ما قبله: كل شيءٍ ولا شتيمة حر إذ تقديره: اترك كل شيءٍ ولا تأت شتيمة حر ، فالأمر بإتيان كل شيء مستلزم لأمر بإتيان شتيمة حر إذا كان مندرجًا في عموم كل شيء ، فقد أخرجه عن العموم بالنهي عن شتيمة حر .

**ص: أو يتضمن معناه وضعا.**

ش : مثاله قوله: امرءا ونفسه ، فقد اتصل لفظ نفسه بلفظ أمره وهو متضمن للنفس .

**ص: وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله.**

ش : مثاله: الكلاب على البقر ، فإن الجار متعلق بناصب الكلاب فاشتركا في العامل ، وكذلك إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، فأهل النهار معطوف على أهل الليل فالعامل فيهما تجد .

**ص: أو فيما ناب عنه.**

ش : مثال المشاركة فيما ناب عنه العامل: مرحبا وأهلا ؛ لأن سيبويه قدر الناصب لمرحبا: رحبت بلادك ، والناصب لأهلا: أهلت ، فقد اشتركا فيما ناب عن العامل وليس اشتراكهما أن الناصب لهما واحد ؛ إنما معنى الاشتراك أن كلا منهما انتصب بالعامل الذي ناب عنه .

قال الشيخ أبو حيان - بعد شرحه لكلام المصنف بما سبق - وكلام المصنف في قوله ويتصل إلى قوله: أو فيما ناب عنه كلام قلق غريب لا يكاد يفهم ، ولا تحته طائل . فإن أراد ما شرحناه فذلك المقصود ، وإن كان غير ما شرحناه به فيحتاج إلى كشف .

**ص: ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال.**

ش : مثاله: قولهم أنته أمرًا قاصد أي ؛ وائت أمرًا وإظهاره جائز نص عليه سيبويه ، ووهم الزمخشري ، وتبعه الجزولي ، فذكراه فيما يلزم إضماره .

قال الأستاذ أبو علي: في ذكر الجزولي له غلط منه مقدمه إليه الزمخشري في مفصله ، وأظن الذي غلط أبا موسى ، ولا أعرف من غلط من غيرهما .

والذي غلطهما أن سيبويه ذكر هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر غير التزام الإضمار . انتهى ما أريد نقله منه .

ولا يمكن كلام المصنف هذا إلى المنصوبات المتقدم ذكرها ؛ لأنه نص فيها على التزام الإضمار ، ولأنه أكثر استعمال جميعها .

**ص: وربما قيل كلاها وقرا، وكل شيء، ولا شتيمة حر، ومن أنت زيد أي: كلاها لي، وزدني،**

وكل شيء أهم، ولا ترتكب، ومن أنت كلامك زيد، وذكرك زيد.

ش: يريد أنه جاء عنهم: كلاهما وتمرًا بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف لزوما، كما أضمر الناصب لزوما، وتمرا منصوب بفعل مقدر تقديره: زدني، وزعم الفراء[1] أن ذلك على لغة من يجعل كلا بالألف في الأحوال كلها، وهو في موضع نصب، وأما كل شيء ولا شتيمة حر بالرفع فهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: كل شيء أهم، أي قصد.

وقال ابن يعيش[2]: أي كل شيء محتمل.

وأما من أنت زيد، فرفع زيد على أنه خبر مبتدأ محذوف ملتزم الحذف، كما التزم حذف الناصب وتقديره: كلامك أو ذكرك زيد.

فإن قلت: لا يكون زيد خبرًا عن المصدر، فالجواب إن ثم مضافًا محذوفًا والتقدير: كلامك كلام زيد، وذكرك ذكر زيد، وأجاز ابن طاهر أن يضمر مذكورك زيد، وجعله ابن عصفور من باب: زيد عدل وهو مشكل إذ لا يصح تقديره بذي، ولا باسم الفاعل، ولا أن يراد به المبالغة؛ لأن ذلك يقال لمن قال مرة واحدة أما زيد وإن قدر باسم المفعول رجع إلى تقدير ابن طاهر. وهو قد رد على ابن طاهر تقديره بما لا طائل تحته، وقد جاء بالرفع أيضًا في قولهم: الكلاب على البقر، وديار سلمى، وأهلاً ومرحبًا.

• • •

(١) المساعد ٢/ ٥٨٣.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٢٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الخاتمة

الحمد لله في البدء ، والشكر له في الختام ثم أما بعد . .

فقد ظهر في هذا البحث أبرز معالم منهج المرادى ومصادره في شرح التسهيل ، واتضح من خلالها ثقافة المرادى وموسوعيته .

- اهتمام المرادى بالاستشهاد بالقرآن الكريم وجعله في المقام الأول عند الاستشهاد أو الاستدلال أو الترجيح .

- اهتمام المرادى بالاستشهاد بالقراءات القرآنية سبعية كانت أو عشرية متواترة أو غير متواترة فالمرادى لا يلحن قارئًا ولا يخطئ قراءة فهى عنده سنة متبعة ، وقد استشهد المرادى بعدد كبير من القراءات القرآنية المتواترة ، وغير المتواترة مما يعكس حجية الاستشهاد عنده بالقراءات القرآنية .

- وضح من خلال الأحاديث الكثيرة التى وردت في الشرح موقف المرادى من الاستشهاد بالحديث النبوى ، وأنه أخذ منهجًا مغايرًا لشيخه فهو واحد من المجوزين الاستشهاد بالحديث مطلقًا .

- استشهاد المرادى بالشعر الجاهلى ، وشعر صدر الإسلام العصر الإسلامى ، والشعر الأموى والعباسى ، واستشهاده بشعراء لا يحتج بشعرهم كأبى تمام والمتنبى .

- استشهاد المرادى بلهجات القبائل .

- وضح من خلال شرح التسهيل استقلال شخصية المرادى عن شخصية ابن مالك حيث إنه لم يكن تابعًا له في كل مسائله ؛ بل كان له معه وقفات كثيرة رد فيها رأيه وخالفه بالحجة والدليل .

- ظهر جليًا من خلال المسائل الخلافية ميل المرادى إلى المدرسة البصرية .

- استقصاء المرادى للآراء النحوية واستوعابها والترجيح بينها .

- يطلب الباحث من قسم النحو والصرف والعروض بالكلية - ومن الكليات والمؤسسات العلمية التى تمنح درجات علمية - أن يفرض على طلاب الماجستير تحقيق النصوص ونشرها حتى يتسنى للطلاب الاطلاع على موروثهم النحوى والاستفادة منه في ضوء الدراسات النحوية الحديثة .

- يسجل الباحث اعتراضه على كل من أطلق على عمل التحقيق: أنه عمل من الدرجة الثانية ؛ لأن الأعمال الإبداعية جميعها يضرب بجذوره إلى التراث سواء أكان مطبوعًا أم زال مخطوطًا .

- يسجل الباحث اقتراحه بأن يتم تدريس مادة التحقيق عن طريق الممارسة الفعلية ، التي ينبغي أن يقوم بها الباحث ، ولن يتم ذلك بطريقة سليمة - في الجامعات - إلا بالاستعانة بالأفراد والهيئات الذين هم على اتصال دائم بعالم المخطوطات ، ويتسنى ذلك بأن يتم انتداب هؤلاء المختصين بمعالجة المخطوطات ، وجمعها ، وتصنيفها ، وترميمها - مع عدم إغفال دور الأستاذ الأكاديمي - إلى الجامعات المصرية .

- تقوم كل جهة رسمية - لها اتصال بالمخطوطات بإصدار كتاب شهري يضم عناوين المخطوطات التي استقرت فيها ، والإشارة في كل كتاب شهري لما طبع وما يطبع ، وما يعد للطبع .

- أن يكلف الأساتذة الأكاديميون من قبل الجهات المختصة بتحقيق المخطوطات كل في تخصصه ، وفنه .

إذا ما تم ذلك بشكل سليم قائم على التعاون المشترك بين المؤسسات والهيئات فإن تراثنا لن يلبث أن يرى النور مرة أخرى ، وعندئذ تكون الأحكام كلية ، وبصورة أقرب للواقعية .

• • •

# المصادر والمراجع


أولاً: القرآن الكريم:

ثانيًا:

- أمالي السهيلي . تحقيق محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - طبعة أولى - ١٣٩٠هـ .
- أصول التفكير النحوي - د . علي أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣م .
- أراجيز العرب للبكري الطبعة الأولى١٣١٣ .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د . مصطفى النماس . الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
- أساس البلاغة للزمخشري مركز تحقيق التراث - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي - تحقيق د . حمزة النشرتي - دار النصر - القاهرة .
- إصلاح المنطق لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن للنحاس - تحقيق د . زهير غازي - مطبعة العاني - بغداد .
- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥م .
- الأصول لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ .
- الأعلام لخير الدين الزركلي - الطبعة الثانية .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١٨هـ .
- الإيضاح العضدي - تحقيق د . حسن شاذلي فرهود - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩هـ .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي - تحقيق د . مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق د . عياد عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت
- البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق حسن السندوبي .
- التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين - دار

الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ.
- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٤٠٦هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه - مؤسسة الأعظم - بيروت - الطبعة الثانية.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي - المكتبة العربية - الطبعة الأولى ١٩٨٦هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توجيه اللمع لابن الخباز - تحقيق فايز محمد بركات - دار السلام - الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية.
- التوطئة للشلوبين. تحقيق يوسف المطوع - دار التراث العربي - القاهرة.
- الجمهرة لابن دريد - دار صادر - بيروت - نسخة مصورة عن طبعة حيدر آباد - الهند ١٣٥١هـ.
- حاشية الأمير على المغني - طبعة عيسى الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧ هـ.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٦٨م.
- الخلل في شرح أبيات الجمل للبطليموسي - تحقيق د. مصطفى إمام - مطبعة الديار المصرية - القاهرة ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - المكتبة العلمية - بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن علي العسقلاني - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدر أباد - الهند ١٣٤٩ هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي - تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحث العلمية - الكويت ١٩٨١، وطبعة ١٣٢٨ هـ.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي - تحقيق وتعليق محمد الأحمدي أبو النور- مكتبة التراث .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق محمد حسن آل ياسين - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان الأسود بن يعفر - صنعة نوري حمودي القيسي - وزارة الثقافة والأعلام في العراق - الطبعة الأولى .
- ديوان الأعشى شرح وتعليق محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٣م .
- ديوان الأقيشر الأسدي - جمع وتحقيق خليل الدويهي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩١م .
- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م .
- ديوان تأبط شرًا جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
- ديوان جرير - تحقيق نعمان أمين طه - دار المعارف - الطبعة الثالثة .
- ديوان جران العود النميري - صنعه أبي جعفر محمد بن حبيب رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري - تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي - منشورات - وزارة الثقافة والإعلام العراقية - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائي - دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال - الخانجي - الطبعة الثانية ١٩٩٠م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - المطبعة الرحمانية ١٣٤٧ هـ .
- ديوان الحطيئة - شرح أبي سعيد السكري - دار صادر - بيروت ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - صنعه عبد العزيز الراجكوتي - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة .
- ديوان الخنساء - تحقيق أنور أبو سليم - دار عمّار - الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- ديوان ذي الرمة - شرح أحمد بن حاتم الباهلي - حققه وقدم له الدكتور عبد القدوس أبوصالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- ديوان الراعي النميري - جمعه وحققه رانيهرت فايبرت نشر شتتايز بفيسادن - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- ديوان ابن الرومي - شرح وتحقيق عبد الأمير علي مهنا - دار ومكتبة دار الهلال - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩١م .

- ديوان السموأل بن عادياء - دار صادر - بيروت .
- ديوان الشماخ تحقيق صلاح الدين الهادى - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت .
- ديوان الطرماح تحقيق . عزة حسن - مشق ١٩٦٨م .
- ديوان العباس بن الأحنف - دار صادر - بيروت ١٩٧٨م .
- ديوان عباس بن مرداس . جمع وتحقيق يحيي الجبورى . نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام العراقى . بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان عبيد بن الأبرص دار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٧٣م .
- ديوان عدى بن زياد العبادى . تحقيق محمد جبار - منشورات وزارة الثقافة العراقية - سلسلة كتب التراث رقم ٢ .
- ديوان علقمة الفحل تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب - دار الكتاب العربى - حلب - الطبعة الأولى ١٩٦٩م .
- ديوان الإمام على بن أبى طالب جمع نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت
- ديوان عنترة بن شداد . تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى - المكتب الإسلامى - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت .
- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق ناصر الدين الأسد - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٦٧م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصارى . دراسة وتحقيق . سامى مكى العانى - منشورات مكتبة النهضة - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٦٦م .
- ديوان لبيد العامرى . تحقيق إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام الكويتية - الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- ديوان ليلى الأخيلية - جمع وتحقيق . خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية - دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٧م .
- ديوان المثقب العبدى - تحقيق حسن كامل الصيرفى - مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد ١٦ - القاهرة١٩٧٠م .
- ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٧م .
- ديوان الهذليين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية - القاهرة - الطبعة الأوى ١٩٦٥م .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميرى - جمع وتنسيق عبد القدوس صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٢م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٥م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق د . حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٩٩٣م .
- سنن أبي داود طبعة محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة .
- سنن الترمذي بشرح ابن العربي المالكي القاهرة١٩٤٣م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح العماد الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح ألفية بن مالك لابن الناظم . حققه د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٤١٩هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٥٥م .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق . عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون - دار هجر ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي - القاهرة .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق د . صاحب أبو جناح الطبعة الأولى - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر .
- شرح ديوان الأخطل . صنفه وكتب مقدمته وشرح معانيه ، وأعد فهارسه: سليم الحاوي - دار الثقافة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٩م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م ، نشر الدار القومية للطباعة و النشر ١٩٦٤م .
- شرح ديوان كعب بن زهير - صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .
- شرح ديوان المتنبي . وضعه عبد الرحمن البرقوقي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٠م .
- شرح الرضي على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطبعة جامعة تونس .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي . تأليف عبد الله بن بري . تحقيق عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . حققه وقدم له د . عبد المنعم أحمد هريدي -

دار المأمون للتراث .
- شرح اللمع لابن برهان - تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى - الكويت ١٩٨٤م .
- شعر الأحوص الأنصاري . جمع وتحقيق عادل سليمان جمال - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠م .
- شعر زيد الخيل الطائي - صنعه أحمد مختار البرزة - دار المأمون للتراث - دمشق .
- شعر عبد الله بن الزبعرى - تحقيق يحيى الجبوري - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨١م .
- شعر عبدة بن الطيب - تحقيق يحيى الجبوري - دار التربية - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٧١م .
- شعر عمرو بن معدى كرب - جمعه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية - دمشق ١٩٨٥م .
- شعر الكميت الأسدي . جمع وتحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد- ١٩٦٩م .
- شعر ابن ميادة - جمعه وحققه . حنا جميل حداد - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- شعر النابغة الجعدي - تحقيق عبد العزيز رباح - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٦٤م .
- شعراء أمويون - تحقيق نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد - طبعة أولى ١٩٨٧م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - الطبعة الثانية ١٩٨٢ .
- صحيح البخاري - دارالكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٢م وطبعة دار الشعب .
- صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة١٩٥٦م .
- ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - ١٩٨٠م .
- طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدزوري . تحقيق سليمان بن صالح - مكتبة العلوم والحكم - السعودية ١٤١٧هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . عني بنشره برجستراسر - مكتبة المتنبي- القاهرة .
- الغرة الخفيه لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط . تحقيق حامد محمد

العبدلي - دار الأنبار - بغداد - الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- الفصول الخمسون لابن معطٍ . تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى الحلبي .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب . تحقيق د . أسامة طه الرفاعي - العراق ١٩٨٣م .
- قضايا وبحوث في النحو الصرف والعروض . د . أحمد محمد عبد الدايم - الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
- قواعد المطارحة لابن إياز - رسالة دكتوراه في دار العلوم - إعداد: علي الفضلي .
- الكامل للمبرد- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة - نهضة مصر .
- كتاب الأفعال لابن القطاع - طبعة عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- كتاب ذيل الأمالي والنوادر - للقالي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش - مكتبة دار التراث .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- لسان العرب ، طبعة دار المعارف .
- اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي - تحقيق وشرح وتعليق د . صلاح راوي - الطبعة الثانية - مطبعة حسان - القاهرة .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه- تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد- دار العلم للملايين- بيروت .
- مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦م .
- مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٢م .
- مجمع الأمثال للميداني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية ١٩٧٤م .
- المحتسب لابن جني . تحقيق علي النجدي ناصف - طبعة المجلس الأعلى . للشؤون الإسلامية ١٣٨٩هـ .
- المحكم لابن سيده تحقيق نخبة من الأساتذة - طبعة معهد المخطوطات - مطبعة

مصطفى الحلبي .
- مسند أحمد بن حنبل - القاهرة ١٨٩٥م .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق د . طارق الجنابي مكتبة العاني - بغداد ١٩٧٨م .
- مذهب الجزولي في النحو - رسالة في دار العلوم - إعداد شعبان عبد الوهاب محمد .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي . شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت .
- المسائل البصريات للفارسي . تحقيق محمد الشاطر - المدني ١٤٠٥هـ .
- المسائل الحلبيات للفارسي . تحقيق حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- المسائل المشكلة (البغداديات) تحقيق صلاح السنكاوي - بغداد - المدني .
- المسائل المنثورة للفارسي . تحقيق مصطفى الحدري - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق محمد بركات - المركز العلمي جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
- معاني القرآن للأخفش . تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين - عالم الكتب ١٤٠٥هـ .
- معاني القرآن للزجاج . شرح وتحقيق د . عبد الجليل شلبي - دار الحديث - القاهرة .
- معاني القرآن للفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار - دار السرور .
- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٧٤هـ .
- معجم شواهد العربية المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت .
- المعجم المفصل في علوم البلاغة للراغب الأصفهاني - إعداد محمد التونجي ، والأستاذ راجي الأسمر - دار الكتب العلمية .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني . تحقيق محمد سيد كيلاني - مطبعة الحلبي - الطبعة الأخيرة سنة ١٩٦١م .
- المفصل في علم العربية للزمخشري - الطبعة الثانية - دار الجيل .
- المقتصد في شرح الإيضاح - تحقيق كاظم المرجان - منشورات وزارة الثقافة - العراق ١٩٨٢م .

- المقرب لابن عصفور ، ومعه مثل المقرب . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى .
- الموشح للمرزباني ، تحقيق على البجاوى – دار نهضة مصر ١٩٦٥م .
- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوى – القاهرة .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي – المكتبة العلمية – بيروت .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بن أحمد بن عمر التنبكتى – مطبعة السعادة – القاهرة ١٣٥١هـ .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى – طبعة إستانبول ١٩٥١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى . تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨هـ .

• • •

# الفهـــرس


| الموضـــوع | الفهرس |
|---|---|
| الإهداء | ٢ |
| المقدمة | ٥ |
| التمهيد: المرادي وآثاره | ٧ |
| اسمه ونسبه ولقبه | ٧ |
| مولده | ٧ |
| شيوخه | ٧ |
| تلاميذه | ٩ |
| آثار المرادي العلمية | ٩ |
| وفاته | ١٠ |
| الفصل الأول: منهج المرادي في شرح التسهيل ومصادره | ١١ |
| مصادر المرادي في شرح التسهيل: | ١٨ |
| منهج المرادي في النقل عن شرح التسهيل وتنبيهاته على ابن مالك: | ٢١ |
| من تنبيهات المرادي على ابن مالك: | ٢٣ |
| الفصل الثاني: الشواهد في شرح التسهيل | ٢٨ |
| أولاً: القرآن الكريم وقراءاته: | ٢٨ |
| ثانياً: الحديث النبوي والآثار: | ٣١ |
| ثالثًا: الشعر: | ٣٢ |
| الاستشهاد ببيت كامل منسوب: | ٣٢ |
| الاستشهاد ببيت كامل غير منسوب: | ٣٣ |
| الاستشهاد بشطر بيت: | ٣٣ |
| الاستشهاد بجزء من بيت: | ٣٣ |
| الاستشهاد بأكثر من بيت: | ٣٣ |
| الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاستشهاد: | ٣٣ |
| الاستشهاد بشعر أصحاب المعلقات: | ٣٤ |
| الاستشهاد بأوزان الشعر المختلفة: | ٣٤ |
| رابعًا: كلام العرب النثري: | ٣٥ |
| الفصل الثالث: الخلاف النحوي في شرح التسهيل | ٣٧ |
| اشتقاق الاسم: | ٣٧ |
| رفع الاسم المشتق: | ٣٧ |
| الإعراب في الاصطلاح: | ٣٨ |

فتحة ما لا ينصرف حالة الجر: ٣٨
أقسام الفعل: ٣٨
أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال: ٣٨
تعقيب المرادي: ٣٩
بناء الضمير أنا: ٣٩
إيا بين الاسم المضمر والظاهر: ٣٩
ال بين الاسمية والحرفية: ٤٠
الإخبار عن ضمير الشأن بجملة: ٤٠
تشديد نون اللذين واللذان: ٤٠
اسم الإشارة ذا: ٤١
تعقيب المرادي: ٤١
استغناء ظرف الزمان عن خبر اسم المعنى مطلقًا: ٤١
تعقيب المرادي: ٤١
تعدد الخبر لفظًا دون معنى: ٤١
إعمال لا عمل ليس: ٤٢
توسيط الخبر المقترن بأن: ٤٢
اتصال الضمير بعسى: ٤٢
رفع إن الخبر: ٤٣
نصب ليت وأخواتها الجزأين: ٤٣
إعمال إنّ وإهمالها إذا خففت: ٤٤
إجراء مثل النداء والدعاء مجرى القول: ٤٤
التعليق والإلغاء في أعلم وأخواتها: ٤٤
رافع الفاعل: ٤٥
ناصب المفعول: ٤٥
الأحق بالعمل في باب التنازع: ٤٦
إلغاء الأول في باب التنازع: ٤٦
إعراب المصدر المؤكد: ٤٧
الفصل الرابع: آراء المرادي النحوية ٤٨
أولاً: آراء خالف فيها النحاة ورد عليهم: ٤٨
المسألة الأولى: الإخبار عن الجملة: ٤٨
المسألة الثانية: الفعل الضارع المسند للغائبتين بالياء أم بالتاء ٤٨
المسألة الثالثة: بناء الفعل المضارع: ٤٩

المسألة الرابعة: فتحة ما لا ينصرف ..... ٤٩
المسألة الخامسة: إعراب الأسماء الستة ..... ٤٩
المسألة السادسة: إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف ..... ٥٠
المسألة السابعة: التاء في كلتا: ..... ٥٠
المسألة الثامنة: بناء فعل التعجب من غير فعل: ..... ٥٠
المسألة التاسعة في جمع المؤنث السالم: ..... ٥٠
المسألة العاشرة: حذف نون الوقاية: ..... ٥١
المسألة الحادية عشرة: استكانة الضمير في كان: ..... ٥١
المسألة الثانية عشرة: في أيّ: ..... ٥١
المسألة الثالثة عشرة: حذف العائد المجرور: ..... ٥١
المسألة الرابعة عشرة حول أي: ..... ٥٢
المسألة الخامسة عشرة في اسم الإشارة ذَا: ..... ٥٢
المسألة السادسة عشرة، في وزن ذَا: ..... ٥٢
المسألة السابعة عشرة: ظل بين التمام والنقصان: ..... ٥٢
المسألة الثامنة عشرة: أفعال تلحق بصار: ..... ٥٢
المسألة التاسعة عشرة: أفعال تلحق بكان وأخواتها: ..... ٥٣
المسألة العشرون: توسيط ليس بين الاسم والخبر: ..... ٥٣
المسألة الإحدى والعشرون: إلحاق إن النافية بليس: ..... ٥٤
المسألة الثانية والعشرون: إجراء لا مجرى ليس: ..... ٥٤
المسألة الثالثة والعشرون: كرب بين المقاربة والشروع: ..... ٥٤
المسألة الرابعة والعشرون: تصرف يوشك ويكاد: ..... ٥٤
المسألة الخامسة والعشرون: دخول اللام على خبر لكن: ..... ٥٥
المسألة السادسة والعشرون: تصرف تعلم: ..... ٥٦
المسألة السابعة والعشرون: إسكان الهاء في هو وأخواته في غير الشعر: ..... ٥٦
المسألة الثامنة والعشرون: هل يجوز الاعتراض بأكثر من جملة؟ ..... ٥٦
ثانياً: آراء وافق فيها النحاة: ..... ٥٧
توثيق اسم المخطوط ونسبته إلى المرادي: ..... ٦١
وصف النسخ: ..... ٦٢
النسخة (ط): ..... ٦٢
النسخة (ر): ..... ٦٣
باب: شرح الكلام وما يتعلق به ..... ٦٤
باب إعراب الصحيح الآخر ..... ٨٢

باب إعراب المعتل الآخر ١٠٠
باب إعراب المثنى والمجموع على حده ١٠٥
باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ١٢٣
باب المعرفة والنكرة ١٣٧
باب المضمر ١٤٠
باب الاسم العلم ١٧٦
باب الموصول ١٨٦
باب الموصول ١٨٧
باب اسم الإشارة ٢٢٤
باب المعرف بالأداة ٢٣٣
تقسيم آل على قسمين ٢٣٨
باب المبتدأ ٢٤١
باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٢٨٤
باب أفعال المقاربة ٣٢٧
باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٣٣٦
باب لا العاملة عمل إنّ ٣٦٢
باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ٣٧٢
باب الفاعل ٤٠٠
باب النائب عن الفاعل ٤٠٩
باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه ٤٢١
باب تعدي الفعل ولزومه ٤٣٦
باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا ٤٤٨
باب الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدر وما يجري مجراه ٤٥٨
باب المفعول له ٤٧٢
باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه ٤٧٦
باب المفعول معه ٥١٤
باب المستثنى ٥٢٣
باب الحال ٥٥٧
باب التمييز ٥٨٥
باب العدد ٥٩٤
باب كم وكأين وكذا ٦١٢
باب نعم وبئس ٦١٩

باب حبذا ..... ٦٣٦
باب التعجب ..... ٦٤١
باب أفعل التفضيل ..... ٦٥٤
باب اسم الفاعل ..... ٦٦٥
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ..... ٦٧٧
باب إعمال المصدر ..... ٦٨٦
باب حروف الجر (سوى) المستثنى بها ..... ٦٩٦
باب القسم ..... ٧٢٧
باب الإضافة ..... ٧٤٢
باب التابع ..... ٧٧٥
باب التوكيد ..... ٧٧٧
باب النعت ..... ٧٨٥
باب عطف البيان ..... ٧٩٧
باب البدل ..... ٨٠٠
باب المعطوف عطف النسق ..... ٨٠٦
باب النداء ..... ٨٢٤
باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ..... ٨٣٩
باب الندبة ..... ٨٤٢
باب أسماء لازمت النداء ..... ٨٤٦
باب ترخيم المنادى ..... ٨٤٨
باب الاختصاص ..... ٨٥٧
باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما ..... ٨٥٨
الخاتمة ..... ٨٦٥
المصادر والمراجع ..... ٨٦٧
الفهرس ..... ٨٧٦


• • •

رقم الإيداع : ٩٤٥٤ /٢٠٠٧